تاريخ مصر الحديث

من الحملة الفرنسية إلى ثورة ١٩٥٢

١٧٩٨ ـ ١٩٥٢

دكتور / محمد مورو

الطبعـة الأولـى
١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

مكتبـة الإيمـان بالمنصـــورة
ت : ٢٢٥٧٨٨٢

١ - تمهيد

(أ) دراسة التاريخ فريضة شرعية وضرورة إستراتيجية (١)

دراسة التاريخ فريضة إسلامية، فرضها الله سبحانه على عباده المسلمين بنصوص قرآنية قاطعة. ودراسة التاريخ هي الأساس الصلب لفهم المستقبل، والحركة التاريخية تشغل جانبا كبيرا من التوجيه القرآني سواء ما كان منها خاصا بشرح القوانين التي تهيمن على حركة الكون، أو التي تحكم نهضة الأمم واندحارها، أو سردا تاريخيا للرسالات التي أرسلها الله لهداية البشرية من الظلمات إلى النور ومن الضلال إلى الهدى ومن العذاب إلى الرحمة، أو كان بيانا لخلق الإنسان والأمانة التي كلف بها وما يلزمه من سياسة في مواجهة الأعداء والانحرافات.

والحركة التاريخية تشغل مساحة واسعة في القرآن الكريم، بل إن القرآن الكريم ينص صراحة في عشرات الآيات على الدعوة الصريحة لدراسة التاريخ.

{قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ ثُمَّ انْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ} [1].

{أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الآَخِرَةِ خَيْرٌ}[2].

{أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا}[3].

{قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الأَرْضِ} [4]

{قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ} [5].

والآيات السابقة - دعوة مباشرة لدراسة التاريخ - بمعناه الشامل، وهذا يعني دراسة كل العلوم التي تخدم التاريخ. وهذه الآيات ليست إلا نموذجا لعشرات الآيات التي

---

(1) الأنعام آية (١١) مكية.
(2) يوسف آية (١٠٩) مكية.
(3) الحج آية (٤٦) مدنية.
(4) آل عمران آية (١٣٧) مدنية.
(5) العنكبوت آية (٢٠) مكية

تتضمن الدعوة نفسها [1].

والملاحظة الجديرة بالتسجيل هنا أن تلك الآيات التي تقرر وجوب دراسة التاريخ فيها المكي والمدني، إن كان معظمها مكيا.

وهذا يعني أن دراسة التاريخ مسألة هامة في المجتمع المسلم سواء كان في حالة دولة أو في حالة ما قبل بناء الدولة - وإن كان أكثر أهمية في حالة ما قبل بناء الدولة؛ لأن استيعاب حركة التاريخ عملية لازمة لبناء الطليعة المؤمنة التي تضطلع بالإعداد لإقامة المجتمع المسلم [2].

* * *

(٢)

معرفة السنن ودراسة العبر هي إذن فريضة إسلامية، والعلم بكل فروعه فريضة إسلامية. وعلى رأس العلوم يأتي علم (التاريخ) كفريضة أهم، وعلم التاريخ في القرآن هو علم مرتبط بحركة الأمم والشعوب وليس مقصورا على دراسة سير الزعماء مثلا. كما أنه من الشمول والاتساق بحيث يغطي الدلالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية لحركة الشعوب: ارتفاعها وسقوطها. ومثل على هذا أن الأنبياء والرسل - الذي حملوا رسالة الله سبحانه - كان كل منهم يركز على أسباب الفساد الشائع في مجتمعه مع عدم إغفال الجوانب الأخرى؛ فمن الأنبياء من ركز على ضرب الجمود والتقليد واتباع آثار الآباء والأجداد بلا تفكير. ومن الأنبياء من ركز على ضرب الفساد الاقتصادي والظلم الاجتماعي مثل شعيب. ومن الأنبياء من جاء ليقود المستضعفين ليخرجوا من تحت نير الظلم والعبودية. وبديهي أن الرسالة اكتملت بالرسول الخاتم عليه صلوات ربي وسلامه. واكتمل الدين برسالة محمد ﷺ واشتمل الإسلام على كل النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية التي تكفل تحقيق مجتمع بشري نظيف وعادل وَبنّاء.

---

(1) على سبيل المثال لا الحصر:
الآية ٩ من سورة الروم (مكية) الآية ٤٤ من سورة فاطر مكية
الآية ٢١ من سورة غافر (مكية) الآية ٨٢ من سورة غافر مكية
الآية ١٠ من سورة محمد (مدنية) الآية ٣٦ من سورة النحل مكية
الآية ٦٩ من سورة النمل (مكية) الآية ٤٢ من سورة الروم مكية

(2) يلاحظ أن الآيات السابقة كان منها ١٠ آيات مكية، وثلاث آيات مدنية.

وانطلاقا من كل هذا فإن دراسة التاريخ المعاصر هي فريضة بالتالي على المسلمين عمومًا، وعلى طليعتهم خصوصا. وإذا كنا سنركز على دراسة تاريخ مصر المعاصر، فليس هذا إلا من قبيل التخصيص بحيث إنه من الطبيعي أن تاريخ مصر المعاصر ليس إلا جزءًا من تاريخ المنطقة. الذي هو بدوره جزء لا يتجزأ من تاريخ البشرية عموما. وهو التاريخ الذي يتمثل في الصراع المستمر بين قوى الخير وقوى الشر: القوى الربانية، والقوى الشيطانية.

وإذا قلنا إن العالم الآن بانتظار فجر العالمية الإسلامية الثانية، لإقامة عالم بلا ظلم ولا أحزان، فإن المهمة الضخمة التي تحملها طليعة الأمة الإسلامية في هذا الإطار تستدعي أكبر الاهتمام وأشده بالتاريخ عمومًا وبالتاريخ المعاصر خصوصا؛ لأن ذلك هو السبيل الوحيد لإنجاز انتصارها المنتظر وعالميتها الموعودة بإذن الله تعالى [١].

* * *

(٣)

يظلل وجه التاريخ منذ لحظاته الأولى ذلك الصراع المستمر، والذي لم يتوقف لحظة بين القوى الربانية من جانب والقوى الشيطانية من جانب آخر، بما تمتلكه كل قوة منهما من خصائص خاصة وأدوات وأساليب في الصراع خاصة بها أيضا، ولكن ضمن سنن الله سبحانه وتعالى التي لا تستطيع أي قوة منها أن تتجاوزها، فالقوى الربانية هي قوة الجماهير المسلمة بقيادة طليعتها وهي قوة تعمل على:

١) ربط مصير الإنسانية بأيدي كل الجماهير - أي إنها جماهيرية تعمل على الجماهير.

٢) تحرير البشر كافة من الخوف والجهل والاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي

(1) في الحقيقة، فإن الحركة الإسلامية في مصر حتى الآن - من وجهة نظرنا - لم تقدم دراسة علمية متكاملة في التاريخ عمومًا والتاريخ المعاصر خصوصا، وكان اهتمامها بالتاريخ متواضعاً بالقياس باهتمامها بالقضايا الأخرى، ولعل هذا هو السبب في تأخر انتصارها حتى الآن بالإضافة إلى أسباب أخرى. وفي الوقت نفسه فإن هذا البحث لا ندعي أنه سيكون متكاملا أو شاملا، ولكنه مجرد محاولة بسيطة ومتواضعة تحتاج إلى إضافات ودراسات أخرى من ذوي التخصص، ويكفي هذا البحث أن يكون مجرد محاولة صغيرة على الطريق بل هو في حقيقته ليس إلا مجرد دعوة للمتخصصين والأكاديميين القادرين إلى التصدي لكتابة تاريخ مصر المعاصر الذي شوهه العلمانيون.

والتخلف القبلي.

٣) قوة غير سلطوية، بمعنى أنه لا إكراه لديها في أي شيء، بل هي تعتمد في التفاف الجماهير حولها على تحرير تلك الجماهير من الاستبداد السياسي والتخلف القبلي والاجتماعي والظلم الاقتصادي، ثم تترك للجماهير حقها في اختيار اقتناعاتها الاجتماعية والسياسية والعقائدية، وبديهي أن الجماهير تختار الإسلام؛ لأن هذا يوافق فطرتها، ولأن تصميم الكون والحياة والعقل البشري يقود إلى هذا تماما.

٤) قوة تعمل على إزالة كل أشكال التسلط من على وجه الأرض لتحرير كل البشر " مفهوم الجهاد في الإسلام ".

والقوى الشيطانية قوى غير جماهيرية تعزل الجماهير باستمرار عن الوعي والعلم والمشاركة في بناء حياتها، بل تمارس عليها استبدادًا سياسيا، بمعنى أنها تصادر حرياتها وحقها في الاختيار، فهي تفكر لها، ثم هي تربطها بالقيود القبلية والاجتماعية ولا تترك لها فرصة للاختيار الحر، وتقمعها اقتصاديا بمعنى أنها تحول بوسائلها الشيطانية دون تلبية حاجاتها الأساسية المشروعة.

أي أن تمارس فئة من البشر التسلط والتحكم في الجماهير مستخدمة في ذلك الإعلام والشرطة وأجهزة التضليل والقمع المختلفة.

وبالتالي فإن أي نجاح في انتزاع حق من حقوق الجماهير في الحرية السياسية ورفع المعاناة الاقتصادية وتسليح الجماهير بالوعي هو في النهاية لصالح القوة الربانية ضد القوى الشيطانية، والعكس دائما صحيح.

ولقد حمل لواء القوى الربانية المستضعفون بقيادة الأنبياء، وانتهى هذا اللواء إلى محمد بن عبد الله ﷺ وكان ظرفا تاريخيا فذا حققت القوة الربانية أثناءه انتصارا ساحقا على القوى الشيطانية وبدأت الجماهير تمارس حقها في العلم والوعي والحرية وبناء المجتمع اللاسلطوي واللاطبقي.

ولكن القوى الشيطانية - بعد أن هُزمت أمام الرسالة المحمدية - لم تستسلم تماما، وبدأت تطل برأسها من داخل المجتمع الإسلامي ذاته على مستويين:

المستوى الأول: هو إزاحة القيادات الرسالية عن موقع القيادة.

والمستوى الثاني: هو ضرب النظرية السياسية الإسلامية وتزييف الإسلام الرباني

الصحيح لصالح إسلام أسري وعشائري وطبقي.

وبدأت حركات التمرد عقب وفاة الرسول ﷺ وحركات الردة، ولكنها وُئِدَت بفضل التصدي السريع والقوي لها على يد الصديق أبي بكر رضي الله عنه ومن بعده من الخلفاء الراشدين عليهم رضوان الله.

إلا أن حركات التمرد أخذت شكلا آخر ضد الإمام علي - كرم الله وجهه - لإزاحته ومن معه من طليعة مؤمنة باتجاه إقامة حكم انتهازي يصادر المفاهيم الإسلامية الصحيحة ويزيفها لصالحه ولصالح أسرته.

واستمر ضرب المفاهيم الإسلامية الصحيحة بلا هوادة، وبدا للحظة أن الطليعة المؤمنة التي انهزمت وأزيحت عن قيادة الأمة لم تعد قادرة على العمل، وأن هناك خطرًا يوشك أن يجتاح المفاهيم الإسلامية الصحيحة أيضًا عن طريق بث العصبية القبلية وتزييف الإسلام وتفسيره تفسيرا طبقيا وعشائريا لصالح المستكبرين، لولا أن الإمام الحسين - رضي الله عنه - قد حفر بدمه الذكي رافدا عميقا لاستمرار تدفق المفاهيم الإسلامية الصحيحة وحركة الجماهير بقيادة طليعتها المؤمنة في مواجهة الاستكبار.

ولقد نجح الحسين رضى الله عنه في أن يفجر في لحظة تاريخية فذة وعي جزء من الأمة، ولولا ذلك لانتهى الإسلام، لا قدر الله.

وبرغم أن الإمام الحسين لم ينجح في إزاحة الاستكبار عن مواقع القيادة فلقد نجح في وقف عملية التزييف ولو على الأقل لدى جزء من الأمة كانت هي الرافد الذي استمر قويا في مواجهة كل محاولات التزييف.

وهكذا تبدأ حقبة ذات طبيعة خاصة في الصراع، تتمثل في جماهير مؤمنة بقيادة طليعة مؤمنة في مواجهة حركة استكبار في موقع القيادة داخل الأمة، وفي مواجهة قوى الكفر الخارجية. ولا يعني هذا أن ليس ثمة تناقض بين قوى الكفر الخارجية والقيادة الانتهازية للأمة الإسلامية على كل حال. فإنه بحسب قدرة الطليعة المؤمنة على دفع القيادة غير الشرعية للأمة الإسلامية إلى أخذ مواقف إلى الأمام كانت تحقق الانتصارات البشرية على الكفر الخارجية وبهذا يمكننا منهم الفتوحات الإسلامية التي استمرت برغم إزاحة الطليعة المؤمنة عن القيادة. فهذه الفتوحات ليست إلا استمرارا للدفعة القوية والمبدعة لحركة المسلمين بقيادة الرسول ﷺ والتي ما كان لها إلا أن تمتد، وهي أيضا

أداة لتنفيس الضغط النضالي للقوى الربانية على القيادة الانتهازية.

والحقيقة أن عموم الأمة قد حافظت - برغم القيادة الانتهازية - على مجموعة من القيم والسلوك كانت من الأهمية بمكان في استمرار حيوية الأمة؛ كانت الرسالة المحمدية قد زرعت في وجدان الأمة مبادئ:

١) الوحدة. ٢) الحرية. ٣) الجهاد.

وتصدى العلماء الشرفاء لإذكاء نيران تلك المبادئ في النفوس وتأصيلها واستخراج أحكامها، برغم مجهود علماء السلاطين، وفي الواقع فإن رايتي الوحدة والجهاد لم تسقطا لا على المستوى النظري ولا على المستوى العملي، بل إن علماء السلاطين لم يحاولوا أصلا إسقاط هذين المبدأين، ولكن تم استخدامهما دائما لخدمة الأمراء بطريقة لم تكن- في معظم الأحيان - تتصادم مع مصلحة الأمة.

أي أن وحدة المسلمين باتت حقيقة واقعة على المستوى الوجداني وعلى المستوى العملي - فضلا عن المستوى التشريعي - أما قضية الحرية - أو تبلور النظرية السياسية الإسلامية - فإنها لم تحظ بهذا المصير ذاته، إذ أنها تعرضت لهجمات مستمرة من جانب علماء السلاطين، ومن جانب فقهاء الحكومات المختلفة، كما أن الشرطة وأجهزة القمع مارست دورها في ضرب ومطاردة العلماء الشرفاء، والطلائع الرواد الذين حاولوا دائما أن يحافظوا على نقاء مبدأ الحرية في مواجهة الحكام.

وإذا كان التراث الإسلامي إبان عصور ما قبل الحملة الصليبية واضحا في انحيازه بطريقة الإجماع إلى مبدأي: وحدة المسلمين، وضرورة الجهاد، فإن الكثير من الجدل قد دار حول حقوق الرعية، وحقوق الحكام، وشكل الحكم وغيرها من القضايا.

على أي حال أصبحت النفسية الإسلامية، أو الشخصية الإسلامية مرتبطة أشد الارتباط بمبدأي الوحدة والجهاد، وتشكل الوجدان الحضاري للأمة من هذين المبدأين، وارتبط الإبداع الحضاري الإسلامي بهما، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا: إن المسلم أصبح يبدع في حالة الوحدة والغزو وينحط حضاريا في حالة التفسخ والقعود عن الجهاد.

وإذا كانت الدفعة الإيمانية الأولى - التي نفخها الرسول الكريم في وجدان الأمة - قد اتسعت لتحقق نجاح المسلمين حتى تحت ظل القيادة الانتهازية في فتح

"العالم القديم"[١] في معظمه وخضوعه للمسلمين، بل وظهور حضارة فذة على كل المستويات، حضارة استطاعت أن تحقق تقدما علميا واجتماعيا مذهلا لدرجة أن المسلمين على سبيل المثال أسسوا المبادئ العلمية التي قامت عليها؛ كالحضارة العلمية، والمنجزات البشرية فيما بعد، ويلاحظ في هذا الصدد أن تلك الحضارة كانت - وفقا للوجدان الإسلامي - حضارة الإنسان وليست حضارة الآلة كما حدث في حالة الحضارة الأوروبية، كما أن كل منجزاتها كانت لصالح الإنسان وليس العكس، ومثال واحد في هذا الصدد يعطينا دلالة قوية على ما نقول، فإن العلماء المسلمين كانوا قادرين إبان العصر العباسي مثلا على تحقيق الانشطار النووي. إلا أنهم لم يفعلوا ذلك لأن الإنسان لم يكن بحاجة إلى ذلك الانشطار، وإذا كان الانشطار النووي يعد أهم منجزات الحضارة الغربية اليوم - فإنه جاء عبئا على الإنسان ومـاردا بلا ضمير خرج من قمقمه ليكون قنبلة موقوتة فوق رأس عالمنا المعاصر [٢].

* * *

في أواخر العصر العباسي كانت روح الوحدة قد ضعفت على المستوى الواقعي برغم تأججها على المستوى الوجداني، وكانت قوى الكفر الخارجية قد بدأت تفيق من الضربة التي نزلت بها، وبدأت تلملم شعثها، وراح كبار الشياطين ينفخون فيها روح الحروب الصليبية [٣]. وكانت النتيجة المباشرة لحالة التفسخ التي وقعت فيها الأمة الإسلامية أن تعرضت أجزاء العالم الإسلامي لحملات مستمرة من أوروبا، وبعدها بقليل بجحافل التتار. إلا أن روح الجهاد التي لم تكن قد خفتت بعد. استطاعت أن تلفظ الاجتياح العسكري الصليبي. وأن تستوعب الجحافل التتارية. وأن تخرج منتصرة. وفي هذا الصدد لا بد أن نسجل هنا ذلك الدور الفذ الذي لعبه العلماء المجاهدون في إلهاب

(1) العالم القديم أو المعروف في العصور الوسطى هو العالم الذي يضم آسيا وأفريقيا وأوروبا حيث إن الأمريكتين واستراليا لم يكن قد تم اكتشافهما بعد.

(2) من بحث للأستاذ فيصل شهوان عن العلماء المسلمين ويرى الأستاذ فيصل شهوان أن العلماء في العصر الأول - مثل جابر بن حيان - استطاعوا أن يحضروا الأحماض المركزة ولو ساروا في طريقهم لاستطاعوا أن يصنعوا القنبلة الذرية ولكن الروح الإسلامية البناءة ما كانت لتسمح بهذا.

(3) مثل الأب أربان الثاني.

حماس الجماهير، وتعبئتها، والضغط على الحكام للقيام بأعباء الجهاد والتصدي[1].

ويشاء الله سبحانه أن يدفع إلى الأمة الإسلامية بقوة شابة صاعدة ممثلة في الدولة الإسلامية العثمانية - التي رفعت راية الوحدة والجهاد - فوحدت العالم الإسلامي من جديد، ودفعت الحدود الإسلامية باتجاه الاتساع في كل مكان، ولكن ما كان لهذه الدولة أن تستمر حيث إنها فقدت شرطا أساسيا من شروط الاستمرار وهو أنها استبدلت بقوة الجماهير المؤمنة المجاهدة نظاما عسكريا نظاميا، فكان لا بد أن يتلاشى أو يسقط مهما كانت قوته.

كما أنها لم تمثل النظرية السياسية الإسلامية تمثيلا صحيحا، فغيبت الجماهير عن أداء دورها، وبديهي أنه مهما كانت قوة الدفع فإن الضمان النهائي والوحيد لاستمرار انتصار الأمة الإسلامية هو عدم عزل الجماهير عن أداء دورها، فالجماهير المؤمنة الواعية هي الضمان الوحيد لاستمرار رسالة الإسلام التحريرية، وهي الضمان ضد الانهيار والضغط على بنيان الأمة سواء من الداخل أو من الخارج.

وبالطبع فإن القوى الشيطانية قد وعت درس الحملات الصليبية جيدا وأدركت أنه لن يكفي ضرب الأداة العسكرية للأمة الإسلامية لإسقاطها، ولكن لا بد من ضرب الجماهير المؤمنة وطليعتها من خلال تدمير هويتها الإسلامية وتزييف وعيها وإخراج تلك القوة الاحتياطية الهائلة من الساحة تماما، وإلا فإنها ستظهر من وقت لآخر من تحت الرماد كنار عملاقة تحرق في طريقها ما يرجفون.

فكانت الحقبة الاستعمارية التي ركزت على هدفين:

الأول: محاصرة العالم الإسلامي (الكشوف الجغرافية) وضرب أداته العسكرية.

الثاني: عملية غزو ثقافي وحضاري شامل وغسيل مخ مستمر لتغييب وتدمير القوى الاحتياطية الكامنة (قوة الجماهير المسلمة وقيادتها الطليعية) وذلك عبر:

أ) تشجيع إقامة حكومات غير جماهيرية لا تسمح للجماهير بالمشاركة في أداء مهمات الحكم والحياة والجهاد، وذلك عبر خلق تناقضات طبقية واجتماعية، فتارة تسمح للبرجوازية (كطبقة) بالصعود إلى السلطة وتكريس حجب الجماهير عن أداء دورها " المرحلة الليبرالية "، أو عبر خلق فئة " العسكرتاريا " بالتحالف مع قطاعات صغيرة من

---

(1) مثل العز بن عبد السلام - وابن تيمية.

الطبقة المتوسطة وتحقيق تغييرات اجتماعية جزئية " دون مشاركة من الجماهير ثم يتم مصادرة تلك المكاسب مرة أخرى في مقابل الضرب المستمر لقواعد الحركة الإسلامية وجماهيرها وقيادتها.

ب) خلق فئة من الرأسمالية الطفيلية " الوكلاء " المرتبطة بمصالح الغرب، وفئة من المثقفين المشوهين الذين يزاولون عملية غسيل المخ المستمر وليكونوا الوجه الآخر لعملية الضرب المستمر للإسلاميين والتبرير النظري لذلك.

وهكذا ضربت الحركات الإسلامية الشعبية بلا هوادة ولا رحمة على أيدي أنظمة عميلة، وتم تصفية واغتيال وشنق وسجن كل من ينتمي إلى الطليعة المؤمنة.

وقد تم ضرب القوى الطليعية الإسلامية عبر عدة مراحل:

- إسقاط الخلافة الإسلامية وضرب ما تبقى من النظرية السياسية الإسلامية.

- زرع كيان يهودي عنصري في قلب الأمة يحول دون ظهور تلك الطليعة مرة أخرى ويشكل ذراعا فولاذية لضرب تلك الطليعة، بل وضرب حتى مجرد احتمالاتها الجنينية في رحم الأمة.

* * *

(٤)

سنحاول هنا أن نتوسع قليلا في شرح طبيعة المعسكرين المتضادين: المعسكر الإسلامي " القوى الربانية "، والمعسكر الكافر " القوى الشيطانية "، وهذا لأسباب كثيرة: لعل أهمها أن نفهم مهمات وأهداف ووسائل عمل كل معسكر؛ ليتسنى لنا - بالتالي - أخذ الموقف الصحيح تجاه كل تكتيك شيطاني، ولتتسنى لنا أيضا معرفة أخطاء الحركة الإسلامية، وبالتالي محاولة بناء رؤية صحيحة من أجل تحقيق الانتصار الإسلامي المرتقب.

إن الله سبحانه وتعالى حين خلق الكون، وجعل الإنسان خليفة في الأرض فإنه سبحانه قد صمم الكون بشكل مكتمل الحكمة، وملبيا لحاجات الإنسان، بل إن الله تعالى قد سخر الكون لخدمة الإنسان من ناحية، وليكون بتصميمه الفذ هاديا إلى الله ببساطة شديدة في كل صغيرة وكبيرة، أي أن كل ما في هذا الكون يقود إلى معرفة الله تعالى حق المعرفة. كما أنه في المقابل زود الإنسان بالعقل وأعطاه كل ما يحتاج إليه لأداء

الأمانة "أمانة الاستخلاف ".

وهكذا فإن التفاعل بين العقل والكون يقود إلى الله، بل بين العقل والنفس والروح والوجدان مع الكون يقود إلى معرفة الله.

ولم يكتف الله سبحانه وتعالى بذلك، بل لقد أودع في فطرة الإنسان قبل أن يستخلفه " معرفة الله تعالى " وأخذ عليه ميثاقا بذلك، قال تعالى:**{وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ من بَنِي آدَمَ من ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ}** (1).

كما أن الله - سبحانه وتعالى - قد ذكّر الإنسان من فترة لأخرى بذلك الميثاق عبر الأنبياء والكتب السماوية المنزلة، والعلماء الذين يدعون إلى طريق الله... وهكذا فإن الله - سبحانه - قد أقام على الناس الحجة الكاملة.

إن الله - تعالى - قد أنزل الإنسان إلى الأرض واستخلفه فيها وهو يحمل العدة الكافية لهذا العمل، ويمتلك الشروط الأساسية لهذه المهمة سواء بتركيب الكون ذاته وتسخيره، أو بما ركب الله في الإنسان من عقل وروح وإرادة وتكييف جسدي فذ.

إننا حيثما تنقلنا في أرجاء القرآن الفسيحة لمطالعة الآيات والمقاطع الخاصة بخلق الكون وتهيئة الظروف الصالحة للحياة على الأرض وتمعنا فيها وجدناها ترتبط ارتباطا عضويا أصيلا بالدور الذي بعث الإنسان لكي يلعبه وبالعمل والجدوى والنظام والغاية التي خلق من أجلها، ولتكون آية للإنسان ودليلا على وجود الله تعالى.

{هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} (2).

{وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً} (3).

{هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ

(1) الأعراف آية (١٧٢).
(2) البقرة (٢٩).
(3) الإسراء (١٢).

وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللهُ ذَلِكَ إِلاَّ بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ} (1).

{الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الإِنْسَانِ مِن طِينٍ} (2).

{قُلْ أَإِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ * وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ * ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ * فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ}(3).

{أَوَ لَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِم مَّا خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلاَّ بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ} (4).

{سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ} (5).

{أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ * وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ} (6).

{إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لأُولِي الأَلْبَابِ}(7).

{وَاللهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا} (8).

وهكذا فإن كل شيء في الكون يثبت - وببساطة شديدة - الإعجاز الإلهي بدءًا من تركيب الكون، وعلاقات النجوم {فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ

(1) يونس (٥).
(2) السجدة (٧).
(3) فصلت (٩ - ١٢).
(4) الروم (٨).
(5) فصلت (٣).
(6) فاطر (٢٧، ٢٨).
(7) آل عمران (١٩٠).
(8) فاطر (١١).

عَظِيمٌ} [١]. وإمساك الكواكب والنجوم، وتجهيز الأرض ورفع السموات بغير عمد، ثم خلَق الجنين أطوارا، وهندسة الجسم الإنساني واختلاف الألسنة والألوان، وأسرار الجبال والنبات، الخ.. أي أن في كل شيء حكمة تثبت وجود الخالق العظيم وقدرته.

ثم الدعوة إلى إعمال العقل، وهناك عشرات الآيات تدعو للتدبر والتعقل والبصر والنظر والتفكير، وإذا كان هناك تفاعل حر بين العقل والكون فإن النتيجة الوحيدة هي الإيمان بالله بلا أي عوائق.

ولكن على الجانب الآخر تقف القوى الشيطانية، لتمنع هذا التفاعل الحر بين العقل وآيات الله في الكون، وذلك بمنع حرية التفكير، ومنع الحوار الحر بين الناس أيضا وذلك عن طريق الاستبداد السياسي، ووسائل الإعلام التخريبية. انظر إلى فرعون مثلا يقول: **{مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ}** [٢].

{وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الأَرْضِ الْفَسَادَ} [٣].

أي أن فرعون، وكل القوى الشيطانية تجمع الناس على رأي واحد، وتمنع الدعاة بالقمع والاضطهاد وبالاتهامات المختلفة.

ومن ناحية أخرى فإن الله سبحانه وتعالى قد سخر للإنسان كل ما في الكون لخدمته ومساعدته على إنجاز الأمانة الموكولة إليه.

{وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ} [٤].

{وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ} [٥].

{وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنَ} [٦]

{وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ} [٧].

---

(1) الواقعة (٧٥، ٧٦).
(2) غافر (٢٩).
(3) غافر (٢٦).
(4) إبراهيم (٣٢).
(5) إبراهيم (٣٢).
(6) إبراهيم (٣٣).
(7) إبراهيم (٣٣).

{وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ} [١].

{وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا} [٢].

{أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ}[٣].

{وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا} [٤].

{اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ * وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنَ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ * وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ} [٥].

وتدبر تلك الآيات الكريمة يعطينا الحقائق التالية:

- أن الله تعالى خلق للإنسان من الثروات ما يلبي احتياجاته جميعًا دون قصور أو نفاد.

- أن المشكلة تكمن في الظلم أو الكفر، والظلم هنا بمعنى سوء توزيع الثروة والكفر بمعنى عدم استثمار الموارد بصورة علمية صحيحة.

ومحصلة كل ما سبق ميثاق الفطرة آيات الله في الكون، تسخير الكون للإنسان، تزويد الإنسان بالعقل - تساوي مباشرة الإيمان بالله تعالى وأن تكون مواقف الإنسان وأعماله وأهدافه منسجمة مع الكون ونواميسه ومع السنن الإلهية؛ مما يترتب عليه إنجاز حضاري هائل وسعادة بشرية منقطعة النظير، وهذا ما سعى إليه الإسلام منذ اليوم الأول للخليقة وحتى الآن.

ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة، فهناك القوى الشيطانية التي تحاول دائما منع كل هذا التفاعل الطبيعي بطرقها المختلفة؛ فعلى المستوى الشخصي هناك الإغواء الشيطاني، وعلى المستوى الجماعي هناك القوى الشيطانية التي تقوم بما يلي:

---

(1) النحل (١٢).
(2) النحل (١٤).
(3) لقمان (٢٠).
(4) الجاثية (١٣).
(5) إبراهيم (٣٢- ٣٤).

– منع الإنسان من حرية التفكير، وحرية المناقشة، وحرية الاجتماع، ومختلف الحريات حتى لا يسمع الإنسان إلا صوتا واحدا هو صوت الضلال، ذلك أن تلك القوى تدرك أن إطلاق حرية الإنسان سوف تقود الإنسان إلى اختيار طريق الله سبحانه، لأنه طريق الفطرة، وطريق العقل، طريق الانسجام بين كل ما في الكون.

– قمع الإنسان اقتصاديا وحرمانه ودعم الطبقات المُسْتَغِلة التي تكبل الإنسان بما أنه غارق في تأمين لقمة عيشه - من الوصول إلى الله.

– إغراق الإنسان في الضلالات الاجتماعية المختلفة التي تعوقه عن الوصول إلى الإسلام مثل: الدعوات القومية، والعرقية، والعنصرية، والتعصب للعائلة، والقبيلة، والوطن... الخ.

– والنتيجة الطبيعية لمثل هذا إنجاز حضاري متفكك، وتمزق بشري شامل وشقاء نفسي عميق، ومصير سيئ في الدنيا والآخرة. وهذا هو ما سعت إليه بالضبط المذاهب الوضعية.

– ومن هنا، فالصراع بين القوة الإسلامية، والقوى الشيطانية صراع ممتد إلى كل شيء: في النفس، وفي الجماعة، وفي المنهج، وفي العلم، وفي الاقتصاد، وفي الحركة اليومية.

ووفقا للخصائص السابقة لكل قوة وأساليب عملها، فإن عمل الطليعة المسلمة يتمثل في أمرين:

– التربية: لمواجهة الإغواء الشيطاني.

– الجهاد: العسكري والسياسي والاجتماعي.

العسكري: لإزالة القوى الاستكبارية.

والسياسي: لانتزاع الحريات الإنسانية مثل حق التفكير الحر وحق الاجتماع وحق إصدار الصحف.. الخ.

والاجتماعي: بالتصدي لكل أشكال الظلم الاقتصادي وبناء المجتمع اللاطبقي وكذلك إسقاط الانتماءات القومية والعرقية والعائلية.

وبكلمة أخرى فإن الطليعة المسلمة، مطالبة بالانحياز إلى المستضعفين من البشر وقيادتهم في اتجاه انتزاع حرياتهم السياسية ومطالبهم الاقتصادية العادلة.

ومحصلة هذا كله أن يصبح الإنسان حرًّا في الاختيار، وبالتالي تحقق للفطرة والعقل والكون تناغمه البسيط والمنطقي الذي يقود إلى الله تعالى.

إن مهمة الطليعة المؤمنة ليست إكراه الناس على الإسلام، ولا التفكير بدلا عنها أو لها، ولكن فقط تحقيق الظرف الحر للاختيار. أي إقامة الحجة على الناس، وبديهي أن الناس إذا ما انتفت عوامل الضغط تستجيب إلى فطرتها.

(٥)

كما قررنا من قبل، فإن دراسة التاريخ فريضة إسلامية، ودراسة التاريخ المعاصر لمصر بالتالي فريضة إسلامية وواجب شرعي تمليه كثير من الظروف، وهذه المهمة تقع على عاتق الطليعة المؤمنة، وإذا كان من المسلم به أن التاريخ المعاصر لمصر قد تعرض لعملية تشويه مقصودة ومتعمدة من قبل المدرسة الاستعمارية فإن الواجب يصبح أوجب، والفريضة تصبح أكثر إلحاحا.

ومن البديهي أن مسألة دراسة التاريخ المعاصر لمصر هي أحد أهم شروط النصر الإسلامي المرتقب بإذن الله تعالى، ليس لأن التاريخ هو صانع المستقبل، وليس لأن فهم ما حدث سيجعلنا أكثرة قدرة على فهم ما سوف يحدث. وبالتالي يجعلنا ندرك خصائص القوى المعادية، ويجعلنا نرتب أولويات مهامنا في اللحظة الراهنة ولأعوام كثيرة قادمة فحسب؛ بل لأن التاريخ المعاصر لمصر هو الذي حدد ملامح اللحظة التي نعيشها، ومناخ شكل الصراع في عصرنا اليوم.

ومن نافلة القول: إن دراسة التاريخ المعاصر لمصر مسألة لا يقدر عليها شخص، بل تحتاج إلى مجهود العشرات بل المئات من الباحثين الجادين، الذين يحبون بلادهم، ويكرهون أعداءها والذين هم على استعداد لبذل الجهد العلمي الدؤوب من أجل أن ترسم خُطا النضال اليومي للشعب المسلم في مصر.

إن المدرسة الاستعمارية، التي قدمت لنا تفسيرها المزيف، ورصدها المبتر لحركة التاريخ المعاصر في مصر، كانت تقصد ذلك عن سبق إصرار؛ وذلك لقطع ذلك التواصل الفذ لجهاد شعبنا المسلم في مصر بعضه عن البعض الآخر، وعن مجريات الأحداث في العالم الإسلامي الذي ترتبط مصر به عضويا بحكم التاريخ والجغرافيا.

كما أن تلك المدرسة أرادت أن تضرب وعي الشعب المسلم في الصميم وذلك

لطمس معالم البطولة في تاريخه المعاصر، أو تفسيرها تفسيرًا إقليميا أو طبقيا أو غيرها من تفسيرات المدارس الاستعمارية، إننا سنضرب عددا من الأمثلة على تلك الطريقة التي عالجت بها المدرسة الاستعمارية تاريخنا المعاصر في محاولتها الشيطانية لضرب حيوية الأمة والسير بها في مسارات جانبية.

– ترى المدرسة الاستعمارية - مثلا - أن التاريخ ما هو إلا سلسلة من المؤامرات وأن القوى الكبرى مثلا هي التي تتحكم بمصائر شعوبنا، وهكذا فإن التاريخ لديها ليس إلا صراعات القوى الكبرى وانعكاسها علينا، ليس إلا تتبع حركة وزراء الخارجية والدفاع في الدول الكبرى، وتسقط تلك المدرسة عن عمد دور الشعب المسلم في صياغة حياته، وجهاده الدؤوب الذي لم ينقطع يوما. وبديهي أنها تريد بهذه الطريقة أن تقول: إن شعبنا المسلم في مصر ليس له إلا دور ثانوي، وإن مصيرنا يتقرر في العواصم الكبرى. وبالتالي فليس علينا أن نجهد أنفسنا في العمل، بل علينا أن نقنع هذه العاصمة أو تلك بأهدافنا، أو نلعب على التناقضات بين تلك العواصم، والهدف الأخير من ذلك هو إخراج الشعب المسلم من العملية تماما.

– تحاول المدرسة الاستعمارية إغفال دور العلماء الشرفاء الذين قادوا الأمة في مواجهة الاستعمار والصهيونية، أو تحجيم دور هؤلاء العلماء؛ وذلك لأن المدرسة الاستعمارية تدرك أن التلاحم بين الأمة والعلماء هو الطريق الصحيح والوحيد لإنجاز أهداف أمتنا وتحررها وتقدمها.

والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى [١].

– تحاول المدرسة الاستعمارية دائما أن تقول إن جهاد الأمة وانتفاضها لم يكونا سببا في تقليل المد الاستعماري وتحجيمه ولكن العكس، بمعنى أنها تؤدي إلى كوارث وطنية ومصاعب للأمة [٢].

– المدرسة الاستعمارية مثلا، تصنف القوى السياسية في مصر إلى قوى ديموقراطية وتقصد بها الوفد، وأحزاب الأقلية، والحركة الشيوعية، ثم قوى

---

(1) مثل عبد القادر الجزائري - عمر المختار - آية الله الشيرازي - عبد الكريم الخطابي - جمال الدين الأفغاني - عبد الله النديم.. إلخ.

(2) مثلا يقول هيكل في كتابه خريف الغضب: إن انتفاضة الشعب في مصر في ١٧ و ١٨ يناير ١٩٧٧ قد أدت إلى تفكير السادات في زيارة القدس.

غير ديموقراطية وتقصد بها الحزب الوطني، والإخوان المسلمين، ومصر الفتاة، وبديهي أنها تنعي على القوى غير الديموقراطية - وتنحاز إلى ما تسميه القوى الديموقراطية وأخطر ما في المسألة: أنها تحاول التشكيك في قيمة القوى الثانية، وأن تبشر بالقوى الأولى، في حين أن القوى الأولى لم تقاتل الاستعمار إطلاقا، بل استخدمت أسلوب المفاوضات، كما أنها لم تتصد للاستبداد إلا بالعمل الدستوري، في حين أن القوى الثانية قاتلت الاستعمار والاستبداد، والهدف النهائي هو إسقاط نهج الكفاح المسلح ضد الاستعمار، وبديهي أن الكفاح المسلح هو الأسلوب الوحيد الصحيح لمواجهة الاستعمار [1].

* * *

إننا بإذن الله تعالى، سوف نعتمد في دراستنا للتاريخ على ما نسميه " المنهج الاستراتيجي ". وهو المنهج الذي يعتمد على التحليل الموضوعي للأحداث وتقييم القوى السياسية من خلال مجموعة من القيم المتفق عليها، فما اتفق مع هذه القيم فقد أخذ الموقف الصحيح، وما لم يتفق فقد أخذ الموقف الخاطئ.

فمثلا إن قيم الوحدة الإسلامية: الحرية، والجهاد.. إلخ، هي قيم إيمانية ومن وقف معها فموقفه صحيح، ومن وقف ضدها فموقفه خاطئ.

وفي حالة مصر المعاصرة، فإن التحديات التي واجهت الشعب المسلم كانت تتمثل في محاولات السيطرة الاستعمارية، وقطع صلة مصر بالعالم الإسلامي، وتدمير البنية الاقتصادية المستقلة لمصر، وإذابة الشعور المتميز وضرب الشريعة الإسلامية، وإلحاق مصر ثقافيا بالحضارة الغربية.

وعلى ذلك فالقوى الشريفة هي تلك القوى التي تصدت بالكفاح المسلح للاستعمار؛ لأن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة الاستعمار، وهي تلك القوى التي ربطت بين الاستعمار والاستبداد ووقفت مع المستضعفين، وهي تلك القوى التي آمنت بالوحدة الإسلامية وانتماء مصر الإسلامي.

وفي الحقيقة فإن التقييم الصحيح والموضوعي لحركة الشعب المسلم في مصر

---

(1) انظر كتاب د/ عبد العظيم رمضان في كتابه " تطور الحركة الوطنية في مصر " حيث قسم القوي على النحو المذكور.

يجعلنا نقسم القوى السياسية إلى معسكرين؛ قوى إسلامية، وقوى استعمارية.

الأولى تقاتل الاستعمار.. والثانية تتفاوض معه.

الأولى تنتفض ضد الظلم الاجتماعي.. والثانية تكرس ذلك الظلم [١].

الأولى تدعم الانتماء الإسلامي لمصر.. والثانية تقوم بعملية زرع لقيم الحضارة الغربية في بلادنا.

الأولى تجد جماهيرها في المستضعفين.. والثانية في الوجهاء.

الأولى تحاول قطع دائرة الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد محلي غير تابع.. والثانية تريد إلحاق بلادنا اقتصاديا بالمستعمر.

الأولى تقف مع الحريات وتناضل ضد الاستبداد.. والثانية تأخذ موقفا مترددا من هذه القضايا.

الأولى تتمثل في جماهير ثورتي القاهرة الأولى والثانية ضد الحملة الفرنسية وحركة الجهاد اليومي ضد الوجود الفرنسي في كل مصر، وتتمثل في عمر مكرم وجماهير المقاتلين في موقعة رشيد، وتتمثل في الأفغاني، وعبد الله النديم، وأحمد عرابي، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، وعبد العزيز جاويش، وحسن البنا، وأحمد حسين، وسيد قطب، وصالح سرية، وخالد الإسلامبولي، وحافظ سلامة، والثانية تتمثل في الشيخ الشرقاوي، ورياض باشا، ومحمد عبده، وسعد زغلول، ومصطفى النحاس، وجمال عبد الناصر، وأنور السادات.

* * *

يخطئ الباحثون خطأ كبيرا حينما يعتمدون في دراستهم التاريخية لمصرنا المعاصرة على أسلوب الوثائق، لسبب بسيط هو أن الوثائق قابلة للتزوير، كما أنها تخضع لسيطرة القوى الاستعمارية، بينما التقييم الاستراتيجي أفضل كثيرا وأكثر صدقا، ولا مانع طبعا من الاستفادة من الوثائق بشرط وحيد هو أن ندرك أن تلك الوثائق تخرج من دوائر الاستعمار أصلا، وبالتالي فإن حجب بعضها، أو تزوير البعض الآخر أمر وارد تماما.

---

(1) وكذلك الانتفاضات الفلاحية في قرى الريف المصري ١٩٥٠ - ١٩٥١ انظر كتاب محمد مورو " دور الحركة الإسلامية في تصفية الإقطاع " دار البحوث العلمية ١٩٨٠.

إننا نثق ثقة مطلقة في أن الأصل في الكون هو حركة القوى الربانية، وأن حركة القوى الشيطانية ما هي إلا رد فعل لها، وبرغم أن قوى الاستكبار في حالة انتصار الآن، فإن القوى الربانية: المستضعفين - الطليعة المؤمنة - هي أقوى جدا؛ وذلك لأنها تستمد قوتها من الله تعالى؛ ولأن الإنسان - بفضل الله تعالى - أقوى من الآلة وأقوى من كل الأسلحة.

إن كل هذه الترسانات من الأسلحة الذرية، وآلاف الطائرات والغواصات أضعف من أن تواجه الإنسان المؤمن، وأن انتصار قوى الاستكبار الآن ليس إلا بسبب عوامل داخلية داخل المعسكر الرباني، وفور أن تقوم القوى الربانية بواجبها فإن معسكر الشيطان سيتساقط سريعا بدرجة مثيرة.

* * *

(٦)

الظاهرة الاستعمارية ظاهرة صليبية في الأصل، وتأتي في إطار الصراع الطويل بين القوى الشيطانية والقوى الربانية، ويمكننا اعتبار الاستعمار مجرد حلقة جديدة من حلقات الغزو الصليبي، وليس من الغريب أن يقف أحد القادة الأوروبيين على قبر صلاح الدين الأيوبي محرر القدس قائلا: "لقد عدنا يا صلاح الدين" [١].

والحقيقة أن التطور الرأسمالي للغرب يعود في مجمله إلى الظاهرة الاستعمارية على عكس المقولات الشهيرة بأن الاستعمار ناتج عن الرأسمالية، وهو ما أكده عدد من الباحثين من أمثال الأستاذ/ سعود المولى [٢] أي أن الرأسمالية نشأت نتيجة تراكم الثروات والخامات والعبيد من المستعمرات، ولم يكن غريبا أن معظم كبار رجال البنوك وأصحاب المؤسسات الرأسمالية في الغرب كانوا في الأصل إما تجار رقيق، أو أصحاب مقاهي الأرصفة التي تدار عليها صفقات البيع والشراء للعبيد المجلوبين من المستعمرات.

وإذا كان الاستعمار يمثل القوى الشيطانية في عالمنا المعاصر، فبديهي أنه يستخدم أساليب تلك القوى الشيطانية، وهي أساليب الاستبداد، والظلم الاقتصادي في نشر الأفكار

(1) اللورد اللنبي.
(2) مجلة الطليعة اللندنية - ١٩٨٤.

الاجتماعية المنحرفة والمذاهب الوضعية.

وبديهي أن الاستعمار كان قد استوعب درس الحملات الصليبية الأولى فلم يركز فقط على الغزو العسكري، بل مارس غزوا عسكريا وسياسيا وثقافيا مكثفا، وجاء نابليون معه بالعلماء، وتدخل المندوب السامي الإنجليزي في شئون البلاد التعليمية والتشريعية كما قام الاستعمار بزرع مدارس التغريب ومؤسسات الاغتراب ونشأت مدارس أدبية ومناهج تعليمية وأفكار مغتربة، كما تم التلاعب في طرق الإنتاج ووسائله بطريقة تخدم الاستعمار.

لقد ركز الاستعمار على إفقاد بلادنا شعورها الجماعي وروح الانتماء فيها. وقام بزرع ثقافته وأنماط فكره وحضارته ولغاته فينا، كما قام بتدمير كل صناعة وطنية محلية تعتمد في إنتاجها على السوق المحلية وراح يرسم سياسة اقتصادية تربط مصر بالعجلة الاقتصادية للغرب ولم يتسامح قط في ظهور صناعة محلية منقطعة الصلة إنتاجا واستهلاكا عن دوائره الاقتصادية.

* * *

(٧)

تعمد الاستعمار أن يزرع الكيان الصهيوني في قلب الأمة ليكون حائطا بين شرق الأمة وغربها، ولتكون إحدى أهم قوى الشيطان في المنطقة موجودة بداخلها، وجاهزة للعمل دائما وفورا خدمة لمخططات الشيطان، والكيان الصهيوني استغل فرصة رغبة الاستعمار لإقامة رأس حربة شيطانية في المنطقة وقدم نفسه للقيام بهذا الدور، وهكذا التقت رغبة قوتين شيطانيتين.

وفي الواقع أصبح التماس مع الكيان الصهيوني، هو التناقض الأكبر في المنقطة، بل وأصبح المفتاح لفهم كثير من معادلاتها.

ويأخذ الصراع بين القوة الربانية والكيان الصهيوني ورأس الحرية الشيطانية شكله الخاص إذا ما أدركنا أن هناك تناقضا جوهريا بين الطليعة المؤمنة وعموم الأمة وبين رأس الحربة الشيطانية (إسرائيل)، وأن هناك تناقضا ثانويا آخر بين الحكومات العربية وبين إسرائيل.

والتناقض الأول لا يحسمه إلا الكفاح المسلح، والثاني يحسم بالمفاوضات أو

بالحروب المحددة.

كما أن التناقض الأول لا يحسم إلا بفناء أحد الطرفين، ولا أرضية مشتركة أصلا بين الطرفين، والثاني يمكن أن يحسم بتحقيق شكل من أشكال التعايش وتبادل المنفعة بين الطرفين.

* * *

(ب) حضارتنا وحضارتهم تشريح جثة الاستعمار

مع صعود الحضارة الأوربية وتفوقها على الكيانات الحضارية والسياسية الأخرى في القرون الثلاثة الأخيرة. انقسم العالم قسمين: عالم المستكبرين وعالم المستضعفين ولكل من المعسكرين سماته وخصائصه وتقسيماته أيضا:

وتمخضت الحضارة الغربية عن ثلاثة أنماط تحمل كلها خصائص تلك الحضارة وظلمها واستكبارها وهي: المذهب الحر، والفاشية، والشيوعية، وعانت البشرية على يد الأنماط الثلاثة التي تمخضت عنها الحضارة الغربية ويلات كبيرة ومظالم متعددة.

ويلاحظ أرنولد توينبي في دراسته لتاريخ الحضارات أن " المنافسة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على زعامة العالم، وبين الشيوعية والمذهب الحر بالتالي على اجتذاب ولاء البشرية موضوع نزاع عائلي داخل أسرة المجتمع الغربي.

ولعل موريس توريز زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي وأحد كبار قادة الحركة الشيوعية الدولية وأحد أبرز وجوهها المعدودين قد أكد هذه الحقيقة بقوله: " إن الناس في الجزائر وأفريقيا ليسوا شعوبا بل إنهم لا يزالون في دور التكوين " أي أن سيطرة الاستعمار الفرنسي عليهم ذات هدف ولا بد لهؤلاء الناس من أن يعيشوا فترة في أحضان الاستعمار وأن يتربوا على يديه من أجل أن يصيروا شعوبا متحضرة. وهو نفسه ما قاله الرئيس الأمريكي روزفلت عندما زار مصر.

ولقد قامت الحضارة الغربية أصلا على القهر والتدمير والاستعمار وأدت إلى شكل كريه من العلاقات بين عالم المستكبرين وعالم المستضعفين. بل حتى داخل معسكر الاستكبار ذاته فإن قيم تلك الحضارة لم تعد قادرة على كبح جماح نفسها من أذية شعوبها ذاتها بالتلوث النووي وحرب الكواكب وترسانات السلاح الشيطاني الذي إذا خرج من القمقم فسيدمر الجميع.

والرد الوحيد المتاح هو ظهور أيديولوجية بديلة تستند على قيم قادرة على إنقاذ المستضعفين من المستكبرين. وإنقاذ المستكبرين أنفسهم من المستكبرين وإنقاذ المستكبرين أنفسهم من أنفسهم.

وإذا ما فتشنا عن الثقافات المتاحة في العالم فسنجد أن الإسلام وحده هو القادر على الاستجابة وإعطاء عالم المستضعفين أيديولوجيته القادرة على المواجهة والتحرير والإنقاذ، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب؛ أولها أن الثقافة الإسلامية لم تندثر تحت وطأة الحضارة الغربية بل ما زالت قادرة على العطاء، وأنها أيديولوجية عالمية وليست محلية - وأنها ترتبط بصلات وثيقة بكل عالم المستضعفين وأنها أيديولوجية تمتلك في داخلها حيوية مذهلة.

إن نظرة على العالم تعطينا تقسيمة واضحة لذلك العالم، فهناك عالم من المستكبرين: عالم الحضارة الغربية (أوروبا - الولايات المتحدة - الاتحاد السوفييتي) وهي حضارة قامت على أكتاف الطبقة المتوسطة وفقدت سيطرتها على نفسها في أوربا، وفي أمريكا قامت على أكتاف المهاجرين الذين دمروا السكان الأصليين وأبادوهم ثم عادوا وانقسموا إلى مهاجرين أوروبيين لهم السيادة ومهاجرين سود مستضعفين ومنبوذين، بل إن المهاجرين الأوربيين البيض أنفسهم مارس بعضهم على البعض الآخر استكبارا وعنفا وقهرا تمثله الولايات المتحدة ضد سكان أمريكا اللاتينية، وفي الاتحاد السوفيتى ساد الروس الأوروبيون ومارسوا قهرا واستكبارا على شعوب الاتحاد السوفيتى الآسيوية.

وفي عالم المستضعفين نجد كل شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والملونين في أوروبا وأمريكا: وقد يبدو للبعض أن الصين مثلا قد اتخذت الطريق الشيوعي الذي هو إحدى نتائج الحضارة الغربية، لكن النظرة الفاحصة تؤكد أن الأمر لا يعدو قشرة خارجية ضعيفة ما تلبث أن تنقشع سريعا ليظهر عالم الصين المستضعف الحقيقي والمنحاز إلى معسكر المستضعفين، وقد يبدو للبعض الآخر أن الثقافة الهندية أو الصينية أو الإفريقية قد تكون أيديولوجية صالحة لعالم المستضعفين، إلا أن تلك النظرة قاصرة، فمن ناحية انتهت تلك الحضارات تماما وانقطعت، كما أنها حضارات محلية غير صالحة لمواجهة عالمية " الحضارة الأوربية ".

وليس أمام عالم المستضعفين إلا طريقان - إما اعتناق الأيديولوجية الإسلامية

القادرة على المواجهة وإنقاذ العالم، وإما الخضوع للحضارة الأوربية التي عانى منها عالم المستضعفين آلاما ومآسي أكثر من قدرته على الاحتمال، فضلا عن أن تلك الحضارة لن تسمح له بحكم قيمها وتركيبتها أن يكون جزءًا منه: إن تلك الحضارة التي قامت على الطبقة الوسطى الصناعية وعلى الاستعمار وفتح الأسواق، لن تسمح بقيام طبقة متوسطة في عالم المستضعفين تضطلع بمهام الاندماج في تلك الحضارة؛ لأن ذلك معناه فقدان امتيازات ومكاسب عالم المستكبرين، إن عالم المستكبرين قد رسم طريق الاندماج والالتحاق به عن طريق نخبة مثقفة بثقافة غربية تقوم بمهمة الوكيل والشرطي: الوكيل الذي يصدر الخامات والعبيد، والشرطي: الذي يقمع أي محاولة للتصدي للنهب وكشف أساليب الاستكبار، وهكذا ليس عجيبا أن تظل كل بلاد العالم المستضعف محكومة لتلك النخبة المثقفة دون أن تظهر فيها الطبقة المتوسطة الصناعية.

إن المفارقة الجديرة بالتسجيل والملاحظة: أن اليهود قد عانوا من الاضطهاد والتشريد على يد الحضارة الأوربية في كل بلادها بلا استثناء مما كان يجعلهم في صف المستضعفين، إلا أنهم استجابوا للإغراء الاستكباري، وانحازوا إليه وأصبحوا جزءًا منه، وبدلا من أن يقفوا ضد جلاديهم تجمعوا وراحوا يمارسون دور الجلاد نفسه ودور الحليف للاستكبار في العالم وشردوا شعبا مسلما هو شعب فلسطين وأقاموا دولة استكبارية عدوانية تقوم بأقذر الأدوار خدمة للاستكبار.

* * *

إذن فليس أمام العالم المستضعف إلا طريق المواجهة، وليس أمامه من خيار إلا تلك المواجهة تحت راية العقيدة الإسلامية، وإن الواجب التاريخي يقتضي من الأمة الإسلامية وطلائعها أن تنهض بهذا العبء وأن تمد صلتها وروابطها بكل عالم المستضعفين في الأرض تمهيدًا ليوم الخلاص والتحرر لعالم المستضعفين من قبضة المستكبرين، وإنقاذ المستكبرين من أنفسهم، وإرساء معالم عالم جديد تسوده العدالة والحرية والإخاء.. عالم ينتهي منه الفقر والجهل والمرض.

والإسلام لم يعرف الركود منذ أن ظهر وإلى الآن، ولم ينحصر جغرافيا - فالإسلام كدين لم يتوقف عن الانتشار حتى في القرون الخمسة الأخيرة التي شهدت صعود نجم الغرب، في هذه الفترة بالذات انطلق الإسلام إلى أفريقيا لنجد أن أفريقيا اليوم أصبحت نصف إسلامية وربما تكون في المستقبل القريب قارة إسلامية بالكامل.

وفي الفترة نفسها دخل الإسلام إلى شرق آسيا واستقر في بلدان مثل: كوريا، والفلبين وتايلاند وسواها حيث لم يكن موجودًا هناك.

وفي التاريخ المعاصر أيضًا: دخل الإسلام إلى قلب العالم الغربي إلى أمريكا ذاتها، وانطلاقة الإسلام في الولايات المتحدة هي انطلاقة في قلب الغرب، والإسلام هناك اجتماعي، إنه ينتشر بين السجناء الذين كانوا غارقين في المخدرات والموبقات الأخرى، هذه معجزة الإسلام الحقيقية، أنه زهرة تنبت في وسط مستنقع.

والإسلام حي لم ولن يموت، والعثمانيون كادوا يحتلون النمسا في ١٦٨٣ بل كادوا يحتلون أوروبا بكاملها واستمروا كإمبراطورية حتى الحرب العالمية الأولى.

وظهرت الخلافة الصوكية في بداية القرن العشرين في غرب أفريقيا، والإسلام ما زال مؤثرا على المستوى الثقافي وترك بصمات واضحة على جميع الهنود على اختلاف أديانهم وأخيرا هناك الثورة الإيرانية، إذن فالحضارة الإسلامية ما زالت حية وتقدم كل يوم دليلا جديدا على حيويتها.

* * *

إن العالم منذ صعود الحضارة الغربية يعيش " عنفا أسود "، ففي غضون ثلاثين سنة فقط أبيد حوالي خمسة وعشرون مليونا من الهنود الحمر وهو رقم كبير جدا إذا ما علمنا أنه في تلك الفترة كان عدد سكان بريطانيا مثلاً هو ثلاثة ملايين نسمة - وقامت تلك الحضارة ذاتها بإبادة حوالي مئة مليون أفريقي كانوا يموتون من جراء المعاملة السيئة في المراكب ومن جراء القتل والحرق؛ ومعنى ذلك أن هؤلاء المئة مليون زنجي الذين أبيدوا "يعادلون حوالي ١٠٠٠ مليون الآن "، كانوا كفيلين بجعل أفريقيا كبرى القارات في العالم.

وفي الجزائر - مثلا - قام الاستعمار الفرنسي بنقل وتفريغ مليونين من السكان (كانت الجزائر وقتها أربعة ملايين) أي أنهم قتلوا نصف السكان في عملية الاحتلال ثم راحوا يقتلون مئات الألوف كل عدة سنوات مع كل انتفاضة.

إن الصورة بداية من قتل الهنود الحمر، وإبادة الزنوج والعرب إلى جرائم هتلر وموسوليني وستالين مرورا على كرومر ونابليون واللنبي وبيجو إلى يومنا هذا ترينا أن هناك خيطا واحدا متسلسلا بمنطق واحد، حلقة بعد حلقة، والحرب العالمية التي انتهت

باستخدام القنبلة الذرية ضد اليابان، وقد كان عدد القتلى في تلك الحرب اثنين وستين مليونًا من البشر - ثم أفران الغاز وجرائم ستالين المروعة وصولا إلى ما فعلوه في بيروت وفلسطين، إنها الحضارة الغربية: حضارة القتل والذبح والتدمير والحروب والقنابل الذرية والتلوث والإبادة والجوع والنفايات السامة وإفساد البيئة.

* * *

الحضارة الغربية نمت وظهرت على أساس فكرة خبيثة هي فكرة المنفعة اللاأخلاقية وأدى هذا إلى الاستغلال والسيطرة والصراع والعنف والقتل.

وتمخضت تلك الحضارة عن إبادة أجناس كاملة مثل الهنود الحمر، وعن استرقاق الزنوج، وعن ظهور طفل خبيث هو الاستعمار الذي هيمن ولم تقف حدود هيمنته إلا عند آخر حدود الأرض من حوله وما زالت هذه الهيمنة قائمة ومستمرة إلى يومنا هذا وإن كانت الأساليب قد تبدلت وتغيرت:

– تمخضت تلك الحضارة المريضة عن حروب داخلية وقمع بشع وحربين عالميتين عام ١٩١٤ وعام ١٩٣٩ وذهب في الأخيرة وحدها ستون مليونا من البشر.

– أدت تلك الحضارة إلى ظهور نماذج مثل: هتلر وستالين وموسوليني.

– أدت إلى إعدام الزراعة في كثير من بلدان العالم، خصوصا النامية وأدت إلى المجاعة التي يموت بسببها سنويا خمسون مليونا من البشر ضمنهم خمسة عشر مليون طفل، ومأساة الجوع هذه تتضخم بسرعة هائلة بسبب القضاء على الزراعة، وقد بقيت الولايات المتحدة وحدها القادرة على تصدير الغذاء وهذه لن تبيع الغذاء لك إلا إذا كنت شخصا مرضيا عنه.

– وهناك سبعة عشر مليون هكتار من الغابات يتم القضاء عليها سنويا وهي عنصر التوازن البيئي الأول (انتهى حوالى أربعون بالمائة من الغابة الاستوائية).

– وفي ألمانيا ذاتها ستنتهي الغابة السوداء الشهيرة خلال عشر سنوات كما انتهت بالفعل غابات أخرى في ألمانيا وسويسرا وغيرها، هناك زحف الصحراء وهناك مأساة التلوث البيئي التي تتكشف أخطارها في كل يوم.

– هناك إحدى وأربعون دولة مفلسة (من أصل مئة وثلاث وعشرين دولة) لا تستطيع حتى أن تدفع فوائد ديونها وهي شعوب تعيش متسولة أشبه ما تكون بوضع

البعير في الماء بالكاد يبقى رأسها فوق الماء للتنفس ولا تموت بسرعة، وهذا الوضع ليس مرشحا للنقصان بل العكس. البنك الدولي نفسه يقول: إن إحدى وأربعون دولة يمكن أن تصبح مائة دولة.

– إن ثلاثة أرباع البشرية اليوم لا يعيشون بينما الربع الباقي يحظى بكل شيء ويستهلك كيفما يشاء والأخطر أن هذه النسبة تزداد تضخما فتصبح أربع أخماس ثم خمس أسداس وهكذا.

– هناك اغتراب بسب تقسيم مجحف وغير طبيعي للعمل إلى أجزاء صغيرة.

– إن فرنسا مثلا فيها تسعة ملايين كلب وثمانية ملايين قطة تستهلك ما مجموعه (٢٣٠٠٠) مليار فرنك قديم سنويا بينما ميزانية الصومال لا تتجاوز ٤٠٠ مليون دولار - أي أن كلاب وقطط فرنسا تأكل عشر مرات أكثر مما يأكل الشعب الصومالي كله.

– إن النظام الذي تمخضت عنه هذه الحضارة ينظم الأزمات متعمدا ويخلقها ويوزعها على الدول الفقيرة والمتخلفة، وهي حلقات مترابطة من إفلاس الدول إلى المجاعة وإلى أزمة البيئة وإلى التصحر: إنها أزمة حضارة كاملة.

* * *

العالم الاشتراكي اليوم يتحرك باتجاه الالتحاق بالعالم الرأسمالي، كان من المتصور في أول الأمر إن الماركسية - أو الاشتراكية - ستبني إنسانا مختلفا عن مثيله في النظام الرأسمالي، وبالذات فيما يتعلق بالاستهلاك، لكن الواقع أن الأحزاب الشيوعية ذاتها سواء في المجتمعات الشيوعية أو غيرها هي التي تقرر بنفسها عاما بعد عام اللحاق بالمجتمع الغربي في كل شيء ثم الالتصاق به في النهاية (*).

كنا نتوقع نوعية أفضل للإنسان الذي سيفرزه العالم الاشتراكي؛ رجلا مختلفا وامرأة مختلفة، عندهما قيم مختلفة، ولكن الذي وقع أن الإنسان في المجتمع الاشتراكي مثله في المجتمع الرأسمالي يلهث وراء الاستهلاك، وربما أكثر من مثيله، ثم إن الأزمات داخل العالم الاشتراكي أكثر من مثيلتها في المجتمع الرأسمالي حتى أن الحياة عندهم لا تطاق: إن كبار رجال الدولة السوفيتية مثلا يعترفون وبالأرقام والمعلومات الدقيقة والمفصلة بصورة واضحة مؤداها أن العالم الاشتراكي يحتوي على الأمراض

(*) كتب هذا الكتاب قبل الإطاحة بالشيوعية.

نفسها الموجودة في العالم الرأسمالي من الرشوة إلى الفساد حتى في جهاز العدل.

الاشتراكية ظهرت اليوم على حقيقتها إفرازا ثانيا للأرضية الثقافية التي أعطت الإفراز الأول، ومن يتعمق في التاريخ وفي السوسيولوجيا فسيجد أن هذا لم يحدث منذ سنوات مثلا، ولكن منذ اللحظة الأولى، أن الثورة الروسية في اللحظة الأولى وقفت موقف التواطؤ مع البريطانيين ضد ثورة كوتشك فان الإسلامية وطحنوها معا. والتخلي عن العالم الثالث أصبح شيئا ملازما للطبع والساسة السوفيتيين، كما أن ستالين مثلا قتل سلطان غاليف، وحاول قتل المفكر الهندي " روي " لأنهما كان يتكلمان عن التعاون مع العالم الثالث.

هذه الأشياء وغيرها هي التي دمجت النظامين معا ثم جاءت يالطا لتكشف كل شيء على حقيقته؛ يالطا على الأرض ويالطا أخرى في السماء حيث التحمت مركبة الفضاء السوفيتية سويوز مع مركبة الفضاء الأمريكية أبولو، أليس هذا تعبيرا عن أشياء كثيرة. وأخيرا هناك احتلال أفغانستان. وقبله كان اجتياح المجر وبولندا وغيرهما.

الحضارة الغربية أفرزت عدة أشكال سياسية وأيديولوجية تنتمي للأرضية نفسها وتؤكد المنطق نفسه " منطق الربح ". الرأسمالي في الغرب بين أيدي الأفراد بينما هو في الشرق بين أيدي الدولة ولكن الأمر بالنسبة للعمال لا فرق فيه - المنطق نفسه.. العلاقة نفسها ما بين العامل والدولة حيث تقوم على المضاربة على جهد العامل أي على الربح، إذن فالسوفيت خلقوا الدولة الرأسمالية في التاريخ والحقائق نفسها تقول: إن بولندا مثلا مفلسة وعليها من الديون خمسة وعشرون مليار دولار منها ثمانية مليارات للغرب، والآن وضعت خطة تنموية للإصلاح، الغرب هو الذي يمولها بالدرجة الأولى، والاشتراكية الآن أشبه ما تكون برجل مريض، والرأسمالية أشبه ما تكون برجل يقدم الدواء للمريض فلماذا تدعمها إلى هذا الحد؟!

وهذا الكلام لرئيس شركة فيات للسيارات الإيطالية - الذي يقيم مصانعه في الاتحاد السوفيتي، والشركات المتعددة الجنسيات - التي تحكم العالم في الحقيقة، والتي تفوق ميزانية إحداها ميزانية دول بكاملها هي ذاتها التي تدعم الدول الاشتراكية، ولنراجع مثلا ما كتبه رئيس نقابة الكيمائيين في العالم الذي ألف كتابا عنوانه " كوكاكولا وفودكا " وهو يعطي صورة عن لقاء دائم بين مدراء الشركات المتعددة الجنسيات ومسؤولي الدول الاشتراكية يتفاوضون ويلعبون الجولف ويصوغون حياة واحدة.

إذن فالاستكبار واحد؛ وهو نتيجة حتمية للحضارة الغربية بشقيها الرأسمالي

والاشتراكي، انظر مثلا إلى وزير الدفاع الفرنسي عام ١٩٤٥ وكان شيوعيا هو الذي أمر سلاح الطيران الفرنسي بقصف الشعب الجزائري، والحزب الشيوعي الفرنسي بل والجزائري كانا يحثان دوما على الإبادة في مواجهة الانتفاضات الجزائرية.

* * *

إذن ففكرة الخلاص عن طريق الاشتراكية وهم؛ لأنها جزء من معسكر الاستكبار بل إن معسكر الاستكبار نفسه يريد لنا سلاحا مزيفا حتى يظل جاثما فوق أنفاسنا، إن فكرة الفئة التاريخية " الطبقة العاملة " التي ستقوم بالثورة هي في حد ذاتها جزء من الزيف الاستكباري؛ فمن ناحية لم يقم العمال كطبقة بالثورة لا في الصين ولا في كوبا ولا في الجزائر وإنما الفلاحون.

والعمال الغربيون اقتنعوا باقتسام المغانم مع الرأسمالية على حساب الشعوب المستضعفة؛ في الجزائر مثلا كان موقف العمال الفرنسيين استعماريا أكثر من العسكريين، وكانوا في المعارك أشرس من قاتلي الثورة الجزائرية، بل كانت آخر المعارك معهم بالذات في حي " باب الواد " في العاصمة، ومن ناحية ثانية فإن العمال كطبقة أصبحت نسبتهم تتراوح بين ٨ ٪ و ١٠ ٪، إذن فلا قدرة لهم على الثورة اليوم.

إن كل هذا يؤكد أن المستضعفين من كل المهن (عمالا - فلاحين - مهنيين - موظفين) هم القادرون على الثورة ووقف مسلسل الظلم والقهر في العالم، ولكن كيف ذلك؟ هل بأيديولوجية نابعة من نفس الأرضية الثقافية للاستكبار أم بأيديولوجية نابعة من أرض المستضعفين؟.. إذن فلا حل إلا بالإسلام وبالأيديولوجية الإسلامية.

* * *

والمهمة الأولى التي على طلائع المسلمين أن يعوها ويقوموا بها هي: ضرب وتصفية أي ثقافة في داخل أمة الإسلام، والشعوب المستضعفة تكون مصابة بالانتماء العضوي للنظام العالمي الغربي؛ لا بد من إبداع ثقافة خارج إطار الحضارة الغربية. وهذه الثقافة المستقلة هي الإسلام. انظر مثلا إلى بعض التشوهات التي ترد إلينا من الغرب وتريد أن تزدهر داخلنا كبديل أو بالتوازي مع الثقافة الإسلامية أو حتى بالاندماج بها بهدف ظهور جنين مشوه غير قابل للاستمرار والمواجهة.

وإذا كنا قد عرفنا أن الشيوعية أو الاشتراكية تنبع من الأرضية الثقافية الغربية نفسها،

فالأمر ذاته ينطبق على القومية عموما، وعلى القومية العربية خصوصا التي يحاولون إبرازها بالتوازي مع الإسلام لتشويهه، إن تأثير الفكر الأوربي في بلورة القومية العربية كان واضحا، فهي ليست أطروحة نابعة من صلب الإسلام، بل إنها نتيجة مخاض غربي وبتوجيه غربي وجاءت كمقابل للإسلام، فكانت أولى انزلاقاتها مخاصمة العثمانيين، وساهم فيها بنشاط المسيحيون العرب، ويمكن الآن أن تربط بسهولة بين ميشيل عفلق، والبرسوناليزم في فرنسا، يمكن أن تربط بين دعاتها وقادتها والتيارات الغربية بوضوح وبساطة.

انظر مثلا إلى حزب البعث باعتباره الأكبر والأغلب في هذا الإطار - قام هذا الحزب مثلا بدور مشبوه لفض الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٦١ وكذلك إفشال الوحدة الثلاثية في عام ١٩٦٣. وهكذا كان البعث كارثة على العرب ذاتهم، انظر أيضا حركة القوميين العرب التي ظهرت في الخمسينيات وأوائل الستينات ودعت إلى التعصب القومي والعنف القومي سرعان ما انهارت وتحجرت الفكرة عند الجانب الثقافي واتجهت غربا وأصابتها أمراض الغرب وتحولت إلى فرق يسارية.

إن القومية العربية ببساطة معناها أن ننعزل كعرب عن باقي المسلمين وعن باقي المستضعفين ومعناه خسارة المعركة مع النظام العالمي الشرير، معناها خروج الجزائر والسودان وغيرها لأنها عرقيا ليست عربية مثلا.

* * *

إذن فقد أصبح من الأمور المعلومة بالضرورة أن النظام العالمي الحالي القائم على الحضارة الغربية هو نظام شرير ومجرم ومستكبر. وأن مقاومة ذلك النظام أمر حتمي من أجل خلاص البشرية، وأن التصدي لهذا النظام لا يمكن أن يكون بأدوات من داخله. وأن الإسلام هو الظاهرة الثقافية الوحيدة التي تنبع من خارج هذا النظام وهو وحده القادر على الحشد والتعبئة والمواجهة، أي أنه أيديولوجية المستضعفين وهذا الأمر ذاته يفجر سؤالا جديدا حول تقييم الحركة الإسلامية المعاصرة باعتبارها الحامل لهذه الأيديولوجية، وهناك أيضًا دول إسلامية تقول إنها تطبق الإسلام أو الشريعة الإسلامية، وهذه الأمور هامة جدا أن نقيمها حتى لا نقدم بديلا ناقصا أو عاجزا أو مغرقا في الجزئية.

إن النظام العالمي هو منهج متكامل وشرير، وعلينا أن نقدم منهجا متكاملا وخيرا، وعلى الحركات الإسلامية أن تعي هذا وأن تقدم لهذا المنهج، وهذه مسئوليتها. عليها أن تتعاون في هذا وأن تقوم بالنقد الذاتي لنفسها وأن يحاور بعضها بعضا. وعليها أولا وأخيرا أن تعي أنها طليعة أمة الإسلام وطليعة المستضعفين.

وفي مصر مثلا هناك رافدان للحركة الإسلامية عموما: رافد ثوري ومنهجي مستمد من الأفغاني والنديم، ورافد جزئي ومنعزل مستمد من محمد عبده، الأول يرى على طريق المواجهة مع الغرب والثاني تلفيقي يرى الاستفادة والالتقاء مع الغرب.

لا بد إذن أن نفهم النظام العالمي الحالي، وننظر إلى تاريخه، ونرى إمكانات الخروج من ربقة الهيمنة الدولية وشبكات الاقتصاد والثقافة والقانون وكل الخيوط والخطوط التي ينسج بها علاقاته التحكمية الطاغية. وإذا لم نفعل ذلك فلن نعرف كيف نواجه النظام العالمي السائد؛ لأنه مؤسسة مترابطة عضويا ويسيطر عليها الغرب منذ خمسة قرون، وهذا النظام تطور الآن إلى التكتلات الكبرى، وهذا يطرح قضية الوحدة؛ فإما الوحدة وإما الموت، لا بد من ترجمة صحيحة للإسلام تستوعب تلك المشاكل، يجب أن نجتهد ونجيب عن العديد من الأسئلة: كيف نتوحد؟ كيف نواجه الإمبريالية والعنصرية والصهيونية؟ كيف نجد التنمية البديلة؟ كيف نتفادى المجاعة؟ كيف نحقق ثورة في داخل الحركات الإسلامية وداخل الأمة الإسلامية ؟ كيف نستطيع أن نقدم أيديولوجية إسلامية تكون لكل المستضعفين؟ كيف يمكن لشعب من الشعوب غير الإسلامية أن يتبنى النظام الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي؟ كيف تكون فكرة التكامل، والتعاون بديلا عن الصراع والربح، وللإسلام تجربة فذة في هذا الإطار حيث كان ربع الأملاك في العالم الإسلامي موقوفا على أعمال البر والخير مثلا.

إن هناك الآن عددا من النقاط التي يجب أن تحظى بالاهتمام والبحث: كيف نخرج من النظام العالمي؟ ونقيم بديلا ليس للمسلمين وحدهم وإنما من أجل العالم كله؟ كيف نحقق الوحدة؟ كيف نتقي ضربات النظام العالمي الشرير في مرحلة البداية؟ كيف نخرج من سيطرة هذا النظام على الغذاء؟ كيف نؤسس بحثا علميا هدفه نموذج آخر للتنمية هدفه الإنسان وليس الرفه والاستهلاك؟ كيف نضرب المفهوم الفلسفي الساعي للربح والتجارة والاستغلال والهيمنة؟ كيف سيكون وضع الأقليات؟

وصحيح أن الإسلام في تجربته السابقة كان الأكثر تسامحا إلا أن من حق تلك

الأقليات أن تعرف وضعها في ظل الأيديولوجية الإسلامية. ما وضع المرأة التي كرمها الله وأعطاها الإسلام كل الحقوق؟ وما الضمان حتى لا تظهر نزعات متخلفة من داخل الفكر الإسلامي تجاه هذه القضية؟

استخدمت الحضارة الغربية الشريرة - وما تمخض عنها من نظام عالمي ظالم واستعمار، وإمبريالية - عددًا من التكتيكات الاستعمارية في محاولة شل قوى المستضعفين واستمرار السيطرة عليهم، وكان العنف هو السمة السائدة، والأهم في هذا الإطار، كان العنف لكسر صمود وقوة الذين هبوا للدفاع عن بلادهم، وكان القهر والاستبداد السياسي والظلم الاقتصادي، وكانت السجون والمعتقلات والمشانق نصيب كل من يفكر أن يتصدى للاستكبار وعملاء الاستكبار، كانت السمة الثانية بعد العنف والقهر: هي التجزئة وضرب كل مقومات الوحدة والتوحيد. وإذا أخذنا العالم الإسلامي كمثال؛ فقد تمت تجزئة الدولة العثمانية إلى دول عدة، أما العرب فقد تمت بعثرة بلادهم إلى أجزاء كثيرة، وقد يتصور البعض أن ذلك حدث بسبب الصراع الفرنسي - البريطاني، حيث اقتسم كل منهما أجزاء خاصة به ولكن لو كان الأمر كذلك لأخذت التجزئة العربية الانشطار إلى جزءين كبيرين أو ثلاثة، بينما الذي حدث أن المناطق التي وقعت تحت سيطرة الاستعمار الواحد جزئت تجزيئا؛ فلبنان فصل عن سوريا وكلاهما تحت الانتداب الفرنسي، والأردن فصل عن فلسطين وفصل العراق على حده؛ وكذلك دول الخليج ومصر والسودان وكلها كانت تحت نفوذ الاستعمار البريطاني. واستهدف الاستعمار من التجزئة تحقيق الفصل الحضاري والثقافي وإضعاف تلك الدول وخلق مشاكل بينها تؤدي إلى صراعات لا نهاية لها، وهذا واضح مثلا في التقسيم بين لبنان وسوريا، أو بين الأردن والسعودية، أو بين المغرب والجزائر، أو بين اليمن الشمالي والجنوبي، أو بين تركيا وسوريا، أو بين العراق وإيران، وفي كل الحالات أبقيت هنالك مطالب لهذا الجزء بأراضي الجزء الآخر أو المطالبة به كله باعتباره اقتطع من الإقليم المعنى، وانتهت خريطة التجزئة إلى ما ترى الآن أمام أعيننا من عشرات الدول؛ فالبلاد العربية وحدها جزئت ليقوم بها واحد وعشرون أو اثنان وعشرون كيانا، ولم يكن مخطط التجزئة ضمن ما حدث على أرض الواقع فقط، بل كانت هناك مخططات إضافية لم يستطع الاستعمار - لسبب أو لآخر - تنفيذها، فعلى سبيل المثال كانت خطة فرنسا تقضي بأن تجزأ سوريا إلى ثلاث دول أو أربع، وكانت هناك خطة لتقسيم المغرب إلى خمس دول على الأقل، وكذلك كانت الحال بالنسبة لشبه الجزيرة

العربية، ولعل النموذج الأمثل الذي كان التفتيت يريد أن يذهب إليه هو ذلك التفتيت الذي نراه في الخليج الآن.

ويعلق الأستاذ منير شفيق في كتابه الهام " الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر " على هذه الأمور قائلا: " التمزيق شر ممزق، البعثرة إلى أشلاء متناثرة، التقطيع إربا إربا، هذا ما فعله الوحش الغاضب بفريسته التي طالما صارع للإيقاع بها وكانت تستعصي عليه، فأعد المخططات للانتقام منها والثأر لهزيمته الكبرى في الحروب الصليبية، إنها التجزئة المؤدية إلى إقامة الحدود الدولية فيما بين أجزاء الأمة الواحدة وسن قانون للجنسية في كل جزء تماما كما هي الحال فيما بين الدول القومية، وإقامة دولة من الطراز الغربي داخل كل جزء بحيث يصبح مع مضي الأيام جسما غريبا عن أشقائه وبحيث تتكون داخله مع الأيام أنظمة وقوانين خاصة به، وتنشأ فئات ذات مصلحة في بقاء الكيان وإدامته ويقوم الاقتصاد - ولو مشوها - على أساس الكيان باعتباره دولة قائمة بذاتها وتنشأ أفكار وعقلية ووطنية خاصة بالكيان - ويعبر شعب كل كيان تجربة تاريخية في الصراع مع الاستعمار بعيدا عن مسار أشقائه، وتنشأ زعاماته وأحزابه وجرائده وحركاته الخاصة به بعيدا عن مسار أشقائه، وبهذا لا يبقى فعل التجزئة عملا قسريا تفرضه حراب المستعمرين، وإنما يصبح واقعا تكوينيا موضوعيا له مؤسساته الموضوعية والذاتية وله بناه التحتية والفوقية وما إلى ذلك؛ وبهذا تنشأ دول ووطنيات وأمم يصبح أقصى الأمنيات معها أن تتضامن وتنسق فيما بينها، بل تصبح أقصى الأمنيات ألا يشتبك بعضها مع البعض في صراعات أو حروب، وبهذا تصبح الوحدة مستحيلة، ويصبح العجز مقيما وعندما نضيف إلى ذلك حتمية الصراعات فيما بين هذه الكيانات التي قامت بصورة مصطنعة سواء كانت صراعات على الحدود أو مواقع النفوذ أو الزعامة أو نوع التبعية للخارج، أو منافسات فيما بين أجزاء على أجزاء أخرى، ناهيك عن دور الدول الكبرى في التلاعب من خلال هذه الصراعات وناهيك عن طلب النجاة بالسلطة في الإقليم ولو على حساب مصالح الإقليم ذاته أو الأمة كلها، وكل جزء عليه أن يتدبر أموره ضمن معطياته البشرية والمادية والذاتية، فإذا بمن يملك القدرة البشرية فقير إلى المال، ومن يملك المال فقير إلى القدرة البشرية، ومن يملك الإمكانات الاستراتيجية لا يملك الإمكانات المادية والبشرية التي تسمح له بالإفادة من إمكاناته.. أي يجب على كل شيء أن يسير عكس ما هو طبيعي ومعقول بالنسبة على أمة واحدة.

وبالإضافة إلى العنف والاستبداد والتجزئة قام الاستعمار بنشر التغريب الفكري والحضاري، وإذا كانت القوة العسكرية حققت للمستعمر إنزال الهزيمة العسكرية بالمستضعفين، وإذا كانت التجزئة أقامت لسيطرته أساسا موضوعيا ماديا فإن هذه وتلك ما كانتا لتجديا تمام ما لم تقع الهزيمة في العقول والنفوس والإرادة، وما لم تتجه الأفكار والثقافة والحضارة والمؤسسات داخل دولة التجزئة باتجاه تكريسها وتطلبت هذه وتلك القيام بمهمة مزدوجة تعبر عن سمتين:

أولاهما: محاربة الإسلام وإبعاده عن العقول والنفوس والإرادة ونفيه عن الثقافة والحضارة والمؤسسات.

وثانيتهما: إعادة صياغة الأفكار والثقافة والحياة الحضارية والمؤسسات على أسس عربية بحيث تصبح مدار التفكير والفلسفة الغربية هي النماذج وهي الدليل لفكر الشعوب المستضعفة أو على الأقل بالنسبة إلى فكر قادتها وأهل الرأي فيها وبحيث تحل قيم الحضارة الأوربية الغربية مكان القيم الحضارية الإسلامية، فتتغير الأخلاق والعادات وتتغير أساليب الحياة في المأكل والملبس والمسكن والتربية على أساس الأخلاق والعادات والأنماط الحياتية الغربية، وتقوم مؤسسات دولة التجزئة وجيشها وأمنها العام وحكومتها ومدارسها وجامعاتها وأجهزة إعلامها ومختلف وزاراتها ودستورها وقوانينها ومحاكمها على الأسس الغربية للدولة الحديثة ومؤسساتها، وكذلك بالنسبة إلى المؤسسات الخاصة الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية الأخرى.

وفي هذا المضمار نذكر قيام الاستعمار بإبعاد الشرع الحنيف واستبدال القوانين الغربية به، وإلغاء المنهاج الإسلامي من المدارس والتعليم وتحطيم كبريات الجامعات الإسلامية، إما بالإهمال وإما بعدم الاعتراف بشهاداتها، وإما بدعم الجامعات والمدارس ذات النمط الغربي، وعمدوا إلى الإنقاص من قدر العلماء والمثقفين الإسلاميين. إما من خلال الصمت والتجاهل، وإما من خلال التهكم على ثقافتهم باتخاذ الثقافة، الغربية معيارا للعلم والثقافة وعملوا على إبعادهم عن المراكز العامة بما في ذلك مراكز القضاء المدني والتدريس، وأخذوا جامعيين متغربين مكانهم يطبقون القانون الوضعي والمناهج العلمانية ثم سعوا إلى وضع الأوقاف الإسلامية والمساجد تحت سلطة الدولة المتغربة حتى تتحكم بأرزاق العلماء والوعاظ وما تبقى من معاهد إسلامية.

كما عمدوا إلى تشويه تاريخ الأمة الإسلامية بإبراز العناصر السلبية فيه، فكان

ديدنهم طمس سيرة الخليفة العادل وإبراز السلطان الجائر وإخفاء صورة القائد المجاهد وإظهار صورة الماجن السفاح، وحجب ذكر الإمام والعالم والقاضي التقي المستقيم لإشهار النوادر في سير المنافقين ووعاظ السلاطين، وأبعدت عن الأعين صورة المرأة المسلمة المجاهدة لتضخم صورة الجواري والقيان أو المرأة الخاملة، وغيبت الثورات الإسلامية وحركات الجهاد الإسلامي.

كما عمدوا إلى تصفية الهوية الإسلامية من خلال العودة بالشعوب الإسلامية إلى تاريخ ما قبل الإسلام لإبراز الهوية الوثنية واعتبار الإسلام غزوا واحتلالا، وهذا ما ركز عليه في إيران وتركيا أما بالنسبة إلى الغرب فقد ركز بصورة خاصة على الهروب من المرحلة الإسلامية في تاريخهم أو المرور بها مرورا سريعا ليركز على هوية إقليمية تعود في جذورها إلى تلك المراحل السابقة للإسلام: فرعونية - فينيقية - كنعانية - آشورية بابلية. وبهذا تصبح الأمة كتلاً بلا هوية، وتصبح لكل قطر هوية مزيفة لا تنفعه إلا وهو سائر على طريقة التجزئة والتراجع والعقم والعجز.

كما حاربوا الإسلام باستبعاد معاييره عن التداول عند بحث المشاكل أو القضايا الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية، فهو غير معترف به أهلا للخوض في هذه المشاكل والقضايا، وكذلك الحال بالنسبة لدور علماء المسلمين ومفكريهم وفلاسفتهم في التاريخ فقد أهمل ذكرهم في الغالب، وطمست أعمالهم عند بحث تاريخ العلوم أو تاريخ القانون أو تاريخ العلم العسكري.

كما شنوا حملات الإرهاب الفكري ضد من يتمسك بالإسلام ويرفض التغريب والتبعية، هذا إذا لم يتعرض للتعذيب والنكال حين يكون مجاهدا بالقول والعمل ولعل من أبسط مظاهر ذلك تلك الإجراءات التي اتخذت ضد الحجاب واللحية في تركيا مثلا.

كما قاوموا اللغة العربية؛ تارة بإبعاد الفصحى وإحلال العامية واللهجات المحلية الإقليمية مكانها، وتارة بمحاولة استبدال الحرف العربي بالحرف اللاتينى، وطورا بجعل اللغات الأجنبية لغات التدريس في الجامعات فضلا عن الحملات التي تنعت اللغة العربية بالعجز عن استيعاب العلوم وتقنيات العصر.

كما حاربوا الإسلام من داخله خصوصا حين كانوا يواجهون بصحوة إسلامية واسعة، فأحيانا شجعوا الاتجاهات التي تقدمه على صورة مشوهة تبعد أهله عن الجهاد ومواجهة التحديات أو تلك التي تقدمه بلا حدود أو تخوم فتجعله على وفاق مع العلمانية

والتغريب، ونظرية فصل الدين عن الدولة، ووصل الأمر أحيانا بتسويغ موالاة أهل الكفر والشرك، أو بقبول بعض الاتجاهات بأن يستخدم الإسلام في محاربة هذا الطرف ضد ذاك من الأطراف المتصارعة في الغرب.

وإلى جانب العنف والاستبداد والتجزئة والتغريب قام الاستعمار بتحطيم المقومات الاقتصادية وبناء الاقتصاد التابع، ويقول الأستاذ منير شفيق في كتاب "الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر": عندما اجتاحت جيوس الغزاة الغربيين هذه البلاد، كان هنالك نظام اقتصادي كامل تجد عبر عشرات السنين له أصوله وتقاليده وقوانينه وله أنظمته بالنسبة إلى الملكية والإرث والبيع والشراء والتنمية والاستثمار وغير ذلك، وكانت بعض سماته اعتمادا على النفس واكتفاء ذاتيا وتعاونا جماعيا واستعدادًا للتنمية وتحقيق الازدهار، فجاء الغرب ليحطم كل البني الاقتصادية القائمة، لا لأنها متخلفة - كما روج بعض الموتورين ومعهم بعض السذج - وإنما لتحطيم أسس اعتماد البلاد على ذاتها اقتصاديا ووضعها على طريق التبعية؛ فالملكيات العامة التي كانت تملكها القرى والجماعات والمشاعات عمل على إعادة تسجيلها لتحول إلى ملكيات إقطاعية، والصناعات التي كانت تعتمد على السوق المحلية خربها حين أدخل بضائع، وراح يتلاعب بأذواق الناس لينهى صناعة النسيج المحلية ويحطم الزراعة فشدد النكير على اللباس التقليدي وشن الهجوم على الزراعة المتوارثة القائمة على تلبية حاجة البلاد والسوق المحلية ليجعلها زراعة أحادية الجانب لتخدم صناعات وحاجات سوقه العالمية (على سبيل المثال القطن في مصر والعنب في الجزائر) وراحت اتجاهات التغريب تحتقر كل ما هو اقتصادي تقليدي وإنتاج محلي، وتصفه بالتخلف والتأخر وتبيح تحطيمه تحت شعار أن الاقتصاد يجب أن يحدث ويعصَّر لتقوم الصناعة المتطورة وتحل الآلات والماكينات محل المحراث وأيدي الحرفيين، وصفق لهذا الاتجاه أصحاب النظريات المعتمدة على الماركسية تحت حجة أن ذلك يخلص البلاد من العقلية الفلاحية العشائرية المتخلفة في الريف والحرفية والإنتاج الصغير في المدن لتبدأ رحلة إدخال أدوات الإنتاج المتطورة وعلاقات الإنتاج الرأسمالية الحديثة فتنشأ في البلاد طبقة بروليتارية مما يسمح لاحقا بالثورة الاشتراكية بعد إنجاز الثورة الوطنية البرجوازية.

وهكذا تضافرت كل مدارس الغرب لتحطيم الاقتصاد التقليدي ووصفوه - باحتقار - بأنه اقتصاد الكفاف أو اقتصاد التخلف والانحطاط، وشجعوا كل ما هو مستورد غربي وأسهموا في تحطيم صناعة النسيج التقليدية بدلا من أن تظل لها سوقها الواسعة وذلك من خلال شنهم الحملات ضد اللباس الشعبي التقليدي مما ساعد على تحطيم فروع من الزراعة وتربية الحيوانات التي كانت تمد تلك الصناعات بحاجاتها وتعتمد عليها، وتحطمت الحرف وبعضها اندثر تقريبا وتم التخلي عن مواد البناء المحلية وضرب طراز البناء التقليدي وأصبح البناء على الطراز الغربي يحتاج إلى استيراد أكثر مواده وآلاته الضرورية من الخارج، وأدى تشجيع التغيير في نمط الحياة إلى الاعتماد تدريجيا على كل ما هو مستورد من الخارج.

وكل ذلك يدخل البلاد في خطة الاستعمار المباشر الذي أغرق الأسواق ببضائعه لتصبح له سوقا ينهبها " كالمنشار الطالع والنازل " كما يقول المثل وذلك عندما يستورد منها خاماتها ومنتجات الزراعة أحادية الجانب بأبخس الأثمان وعندما يعود عليها ببضائعه المصنعة ليبيعها بأعلى الأثمان.

أما ما هو أخطر من ذلك كله فقد قام الاقتصاد التحديثي على أسس التجزئة التي فرضها الاستعمار، فبدأت العلاقات الاقتصادية لكل جزء تضعف تدريجيا مع الأجزاء الأخرى لتنمو وتقوى مع البلد الاستعماري الذي أصبح يسمى البلد الأم، وبهذا اقترن التحديث بسمة التجزئة ليدخل الطريق المسدود ويزيد وضع الأمة وهنا على وهن.

إن وصف بعض السمات الاقتصادية للاستعمار - مثل الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسيات وتصدير رؤوس الأموال واستيراد المواد الخام وإعادة اقتسام العالم فيما بين الدول الاستعمارية - لا جدوى حقيقية منه ما لم نفهم ونقدر خطورة السمة الأساسية وهي تحطيم المقومات الاقتصادية المستقلة وبناء مقومات الاقتصاد التابع بكل ما يعنيه ذلك من تحطيم لأنماط الحياة الإسلامية والحضارة الإسلامية، والأسس التي أقامها المشروع الإسلامي في تنظيم العلاقات الاقتصادية، وإحلال التغريب الحضاري وأنماط الحياة المتغربة والقوانين الوضعية الرأسمالية مكانها، ومن ثم رؤية ذلك باعتباره عملية سلبية تماما وخطوة كبرى إلى الخلف والتخلف، وسوف نلحظ أن الإخفاق في فهم

جوهر المعركة مع الاستعمار في المجال الاقتصادي وعدم ربطها بالحرب الحضارية الشاملة ككل التي شنها ضد الأمة قد أدى إلى إخفاق المحاولات التي هدفت إلى وقف النهب الاستعماري أو ضرب الاحتكارات، أو بكلمة أخرى إن إنجاز تلك المهمة المزدوجة لم ينقل البلاد إلى الاستقلال الاقتصادي والتصنيع والازدهار ولم يرس حتى أسسا لذلك، بل كان إرساءً لأسس التبعية والإلحاق وتحديدًا لاتجاهات المستقبل ضمن هذا الإطار، وكان ثمرة طبيعية للموقف النظري الخاطئ الذي بارك عملية تحطيم بنى الاقتصاد التقليدي بلا تفكر ولا تدبر، ومضى يدفع بطريق زرع بني اقتصادية من النمط الغربي مكانه؛ ولهذا فإن الفهم المتغرب لسمات الاستعمار والإمبريالية، أو سمات طبيعة الصراع فهم سطحي غير صحيح؛ لأنه لم يمس الجوهر ولم يضرب بالجذور ولم يوضع ضمن الإطار الشامل للصراع، أو بكلمة أخرى كان فهما وهميا غير علمي يبنى على موضوعات مغلوطة فتلك العملية لم تكن - كما توحي تلك الموضوعات - تؤدي إلى إرساء أسس لتطور لاحق نحو مجتمع رأسمالي من الطراز الذي عرفه الغرب، ولا نحو ثورة برجوازية وطنية، وإنما كان عملية وضع أسس لحالة قد حكمت في تطورها اللاحق بحتمية الإيغال في التبعية والإلحاق، وهذا ما أثبتته الوقائع اللاحقة، فعندما تظهر في تلك الحالة جوانب ذات طابع رأسمالي فمن الخطأ التصور أنها بذور سوف تنطوي لنظام رأسمالي كما حدث في أوربا، الأمر الذي يفترض أن ترى ضمن إطار التبعية باعتبارها نمطا اقتصاديا خاصا تولد عن الحالة الاستعمارية والتغريب والتجزئة ولا يحمل في داخله إلا اتجاها نحو المزيد من الارتباط بالخارج والاعتماد عليه والتبعية له، أما نقضه فلا يأتي إلا من خارج إطاره، أي من الحالة الشعبية القادرة على بناء نسق اقتصادي ضمن إطار حضاري مختلف جذريا.

* * *

إن التأمل العميق لتلك السمات منفردة ومجتمعة يفترض أن نعرف كيف نخوض حربنا الشاملة مع النظام العالمي الشرير، فإدراك سمة العنف يفترض أن تعد الأمة عدتها وتتهيأ لمواجهة هذا العنف ولا يتأتى ذلك إلا " بالجهاد "؛ أي

تعبئة كل البشر للقتال الشعبي المستمر طويل المدى: الإنسان المجاهد في مواجهة الجيوش الغربية المنظمة، وإدراك سمة التجزئة وتكريس دول التجزئة ومؤسساتها يفترض أن يتجه المسار اتجاها وحدويا لا اتجاها يحفر في الأخاديد نفسها التي حفرها الاستعمار، وإدراك عملية التغريب وأهدافها ووسائلها يفترض ألا يكون المسار أيضا لا في التغريب والمزيد من هجر الإسلام - وكذلك الأمر في فهم سمة تحطيم البنى والمقومات الاقتصادية الأصلية التي قامت في بلادنا وإحلال بنى ومقومات اقتصادية متغربة تقوم على أساس التجزئة وتتجه إلى مزيد من الإلحاق والتبعية مما يفترض وقف الانجراف وراء هذا التيار - بل إلى بناء اقتصاد مستقل وغير تابع ومقطوع الصلة تماما بالنظام العالمي الشرير ومعتمد على البنى الذاتية إنتاجا وتسويقا.

* * *

(ج) القطع بفشل التغريب

قامت الحضارة الغربية على العنف والنهب، ومنذ ما يسمى بعصر النهضة - وهو الأساس الأول للحضارة الغربية المعاصرة - وحتى الآن فإن آلية العنف والقهر لم تتوقف، بل تطورت مع النهب والسب. ووجدت تطبيقاتها المباشرة وغير المباشرة في التسليح والاستعمار، وأدى التسليح والتكنولوجيا والاستعمار إلى تراكم الثروات في العالم الغربي الذي أدى بدوره إلى ظهور الرأسمالية - التي أدت بدورها إلى مزيد من العنف والنهب.

وأدى هذا إلى أن القيم والنظم والأفكار والمعايير والعادات والأخلاق أصبحت بدورها خاضعة لقانون العنف والنهب. بل إن الثروات والتغيرات الاجتماعية والإصلاحية التي شهدتها الحضارة الغربية جاءت لإحداث دفعات جديدة في بنية القهر والعنف والنهب وليس إلى تخليص الحضارة الغربية من ذلك.

وفي رحاب الحضارة الغربية تصاعدت الاتجاهات العنصرية والمظالم الاجتماعية والطبقية وتحكم الاحتكارات واستبداد وتسلط الدولة وارتفاع مضطرد في نسب الجريمة وإدمان الخمور والمخدرات والانحرافات الاجتماعية والأخلاقية والشذوذ الجنسي، مما يقطع بأن الحضارة الغربية تقود العالم إلى هاوية سحيقة وها هو " جيسكار ديستان " أحد قيادات هذه الحضارة يصرخ من هول ما يحس به ويراه " إن العالم تعيس وهو تعيس

لأنه لا يعرف مصيره - ولو عرف مصيره لاكتشف أنه سائر نحو كارثة ".

إذن العلة في الحضارة الغربية تكمن في الأساسات والجوهر وليس في هذا الفرع أو ذلك من فروع الشجرة، وبالتالي فالحضارة الغربية ذاتها بحاجة إلى أن تذهب إلى مزبلة التاريخ؛ لأنها حضارة ظالمة قامت على العنف والنهب ومضت في كل يوم لمزيد من هذا الظلم والعنف والنهب، ولم ترق بعلاقات الإنسان بالإنسان أو الرجل بالمرأة أو الحاكم بالمحكوم، أو الغني والفقير، أو القوى والضعيف، أو الأسود والأبيض أو الإنسان والبيئة، بل قدمت أحط وأقذر النماذج لهذا كله.

ولا يمكن لحضارة هذه بعض ثمارها أو حضارة قامت في ظل نسق تاريخي خاص وترعرعت في ظل السيطرة على العالم ونهبه أن تكون نموذجا قابلا للاحتواء.

إن عملية نقل هذا النموذج أو بعضه إلى أمة الإسلام لا ينتج عنه إلا المزيد من التبعية والعجز والشلل بل ويؤدي إلى ضياع فرصة حقيقية لخلاص البشرية من خلال صعود حضارة الحق والقوة والحرية حضارة الإسلام.

إنه من خلال الوقائع المتاحة وهي وقائع لا تكذب، فإننا يمكن أن نقرر في حزم أنه لا نهضة في بلادنا بدون الإسلام، ولا خلاص للبشرية إلا بالإسلام.

إن علينا أن ندرك أن السير على طريق التغريب يقود إلى العقم والهزيمة، والانحطاط، وأن على المتغربين من بيننا أن يواجهوا أنفسهم بهذه الحقيقة، ويضعوا حدًّا لعبثية الانصياع وراء حضارة الغرب وثقافته وأن يفتحوا عيونهم على الإسلام علهم يجدون السبيل إلى نهضة الأمم وإلى إنقاذ العالم كله من براثن الهاوية، وإن من لا يستطيع أن يصل إلى هذه النتيجة منهم بعد كل هذه التجارب والمآسي والوقائع وانفضاح الفكر المتغرب وانكشافاته في سياساته وبرامجه ومشاريع حكمه فهو لا يريد لهذه الحالة تغييرا ولا يريد للأمة أن تتخلص من حالة الانحطاط ولا يريد للعالم أن يكتشف الطريق الصحيح للنجاة.

* * *

هل يمكننا أن نقع في وهم انتهاء الحقبة الاستعمارية بعد أن حصلت معظم الدول على استقلالها وأصبح لهم علم ونشيد وجيش وشرطة؟ ولمعرفة حقيقية مثل هذا الأمر ينبغي لنا أن نعرف ماذا كان يريد الاستعمار من وجود جيوشه

في بلدان العالم؟ ألم يكن يريد النهب والتجزئة وزرع أنماط حضارته. فكان يقتل ويسرق ويزرع الفتن ويحارب كل ما هو وطني وأصيل، ألم يكن ذلك يتم بطريقة مباشرة كانت تستفز القوى الكامنة في الشعوب لتقاومها؟ ألم تكن المقاومة واستمرارها كفيلة باستنهاض الأمة واستعادة إيجابيتها وحيويتها والتخلص من الصدأ الذي طرأ على نفوس أبنائها ووجدانهم؟ ألم تكن تلك المقاومة تستفز في الأمة بحثها عن جذورها والتمسك بها ورفض كل ما هو استعماري؟ ألم تكن المقاومة تؤكد روح الوحدة حيث إن العدو واحد والأهداف واحدة.

إذا كان لا بد للاستعمار أن يطور وسائله فبدلا من تكاليف الاحتلال المباشر وما يمثله من استفزاز وما يزرعه من روح للمقاومة ابتكر الاستعمار شكلا جديدا وخبيثا كان الاستعمار المباشر مثلا يفرض التجزئة، وكانت الشعوب في المقابل تحلم بالوحدة وترى التجزئة عملا مفروضا من جيوش الاحتلال. فلماذا لا يرحل الاستعمار ويزرع التجزئة، ولكن على يد السلطات المحلية؟ أي أن تقوم كل دولة بإعلان دستور خاص بها ونشيد وعلم وطني وتخطط الحدود وتصدر جوازات السفر التي تحدد جنسية المواطنين، أي أن تصبح التجزئة شجرة يسقيها الاستقلال ويرعاها أي أن نوغل بأقدامنا في نفس الوحل الذي أراده لنا الاستعمار ولكن بإرادتنا وهتافاتنا هذه المرة.

وإذا كان الاستعمار المباشر يريد أن تحيا وفق نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي محدد يحقق له أهدافه، فلماذا لا ترحل جيوشه وتقوم بتلك المهمة السلطات المحلية التي تقوم بمهمة بناء جهاز الدولة المستقلة الإداري والسياسي والقانوني وفق نظم الاستعمار وتحت شعارات " العنصرية " ؟.

وإذن فإن الاستعمار يريد أن يقطع الأمة عن جذورها لتصبح قشة فى مهب الريح، فلماذا لا تقوم بذلك أحزاب ومؤسسات ومفكرون؛ مؤسسات ترفع علم الوطن وتحكم وتعارض وفق أيديولوجيات الغرب ونظمه ونسقه الحضاري؟

وإذا كان النهب هو ديدن الاستعمار وهدفه، فبدلا من أن تقوم جيوش الاحتلال بذلك، تقوم به مؤسسات الاقتصاد الدولي من بنك دولي وصندوق نقد دولي، وتصدير واستيراد، وبناء صناعة وطنية بالمقاييس والأحجام التي تكرس التبعية.

وفي كل الأحوال فإن النهب والتغريب والتجزئة تتحقق جميعها بقليل من الحبكات السياسية الدولية ونظم التجارة الدولية فإذا ما حاولت دولة ما أن تتخطى تلك النظم أو تسعى نحو الوحدة والاستقلال وقطع خيوط التبعية أو بناء الاقتصاد غير التابع فإن جيوش الاستعمار جاهزة للعودة فورا في مهمة محددة تؤديها ثم ترحل ولعل دروس أفغانستان وفيتنام ومشاة الأسطول الأمريكي في لبنان أو الأردن أو غيرها أبلغ دليل على هذا.

إذن فالسمات الاستعمارية هي العنف - النهب - التغريب - التجزئة، ولكن يقوم بتحقيقها مؤسسات محلية في الحكم أو في المعارضة أو في هيئات الاقتصاد الدولية، وقوانين التجارة والاحتكارات، وكل هذا بدلا من الجيوش التي تستفز بوجودها روح المقاومة في الشعوب.

* * *

زرع الكيان الصهيوني

في خرائط الفاتيكان منذ ما قبل القرن السادس عشر، كانت الخرائط التي تمثل العالم ترسم على شكل ثلاث دوائر بيضاوية تتصل أعناقها الثلاثة بحلقة هي " القدس " أي أن فلسطين تشكل النقطة المركزية الاستراتيجية التي تمسك بخناق التقاطع الاستراتيجي بين قارات العالم، أي أن الاستيلاء والسيطرة على العالم في أية استراتيجية كونية يتطلب الاستيلاء على المنطقة العربية الإسلامية، وتقع فلسطين في القلب منها؛ لأن السيطرة على تلك المنطقة هي الأساس الوحيد للسيطرة على العالم بحكم موقعها الاستراتيجي وبحكم كون شعوبها المسلمة تمثل التحدي الحضاري الحقيقي " بالإسلام " لمواجهة الحضارة الغربية.

وكان نابليون في أواخر القرن الثامن عشر يحمل مشروعًا يرمي إلى زرع اليهود في فلسطين وإقامة قاعدة تشكل امتدادا لأوروبا هناك. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر استعدت الحلقات الاستعمارية لإقامة قاعدة بشرية عسكرية معادية معاداة مطلقة للمسلمين في فلسطين، وأعلنت بريطانيا رسميا - باعتبارها أقوى الدول الاستعمارية - " وعد بلفور " سنة: ١٩١٧ والتزامها بإقامة هذه القاعدة تحت اسم " إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ".

أي أن الهدف الاستعماري الذي خطط له الفاتيكان، ونابليون ثم انجلترا؛

أي كل الغرب الاستعماري؛ كان السيطرة على هذه العقدة الخطيرة بقوة الجيش وبقوة سكان مجتمع ودولة، ومن ثم يقوم كيان معاد عداءً كاملا للمنطقة ويجيء امتدادا حضاريا وبشريا وعضويا لليهودية العالمية وللغرب نفسه في آن معا.. وكان الهدف من زرع هذا الكيان بهذه الكيفية هو:

- منع وحدة الأمة الإسلامية التي تشكل الخطر المركزي بشريا وحضاريا وجغرافيا على العرب.

- شل دور المسلمين في المنطقة ومنع أي محاولة لنهوضهم.

- إدامة التجزئة وتكريسها باستخدام العنف " الهراوة الصهيونية " التي سوف تستخدم ضد كل من يحاول أن يفكر في الوحدة أو رفض التغريب أو إقامة اقتصاد مستقل وغير تابع.

- إذن فالصراع على أرض فلسطين هو صراع أمة ضد الحضارة الغربية.. هو صراع كل مسلم وكل مستضعف على وجه الأرض ضد الاستكبار العالمي.

- إنه من البديهي والحالة هذه أن النظام العالمي الحالي لن يسمح بتحرير فلسطين بأي شكل من الأشكال. وبالتالي فإن تحريرها يتطلب مواجهة شاملة ضد قوى الاستكبار والهيمنة في العالم وليس باللعب على تناقضات بعضها مع البعض الآخر.

* * *

(٢) الحملة الفرنسية
المقاومة الشعبية في الإسكندرية والوجهين البحري والقبلي
(١)

الملاحظة الأولى التي تفرض نفسها على أي قارئ لجهاد الشعب المسلم في مصر ضد الحملة الفرنسية هو أن جهاد الشعب المسلم كان من القوة والاستمرار والدأب والشمول بطريقة فذة ومذهلة، وإذا قلنا إن جهاد الشعب المسلم في مصر ضد الحملة الفرنسية كان فريدا بحيث يجب أن نبحث عن أسباب خاصة - إلى جانب الأسباب العامة - لما كان ذلك افتتانا وإعجابا زاد على الحدود التي تقتضيها دواعي البحث العلمي.

فصحيح أن حيوية الشعب المسلم في مصر كانت دائما متقدة للكفاح ضد كل تدخل أجنبي قبل الحملة الفرنسية وبعد الحملة الفرنسية، وذلك بحكم توقد روح الجهاد الإسلامي داخل النفوس وبحكم العقلية الإسلامية التي كانت لا تزال سائدة، وبرغم فترات الحكم الفاسد الطويلة. إن الكفاح الشعبي في مصر ضد الحملة الفرنسية كان رائعا، بل إنه نجح في طرد تلك الحملة نهائيا عن مصر في غضون ثلاث سنوات لم ينقطع فيها الكفاح يوما، ذلك الكفاح الذي شارك فيه الفلاحون والتجار وعلماء الأزهر والحرفيون وأولاد البلد والمجاذيب!!، بل والمسلمون من غير المصريين الذين وجدوا في مصر وقتها، أو وفدوا إليها خصيصا لممارسة الجهاد في سبيل الله " المغازاة في سبيل الله".

اندحرت الحملة الفرنسية عن مصر في ثلاث سنوات، واستمر الاحتلال الإنجليزي لمصر سبعين عاما وتزيد، فهل يرجع ذلك إلى التوازنات الدولية مثلا؟، ومتى كانت التوازنات الدولية تحقق جلاء أجنبيا عن بلد محتل؟ ثم من قال أن التوازنات الدولية التي خضعت لها الحملة الفرنسية كانت أقسى أو أعقد من تلك التي خضع لها الاحتلال الإنجليزي؟

إن القراءة العلمية والموضوعية لأوراق الكفاح الشعبي المصري ضد الحملة الفرنسية تعطينا الأسباب الحقيقية لذلك النجاح والتنوع والإبداع في عملية الكفاح الشعبي.

فمن ناحية - وهذا أول الأسباب - كان العلماء وعموم الأمة في حالة من التوحد مذهلة وخطيرة. كانت عموم الأمة تعرف قيادتها الشرعية وهي العلماء، فكان الأزهر رمزا لقيادة الأمة، وكانت تركيبة السلطة في مصر والتوازنات وقتها تجعل العلماء والعامة في خندق واحد بالتوازي أو في مواجهة الحكومة " الوالي - المماليك " حسب الأحوال[1].

ولقد حاول المستعمر دائمًا - عن طريق مباشر - أو عن طريق حكام محليين مغفلين أو عملاء أن يقصم هذه الرابطة بين العلماء والأمة لأنه أدرك أنه بدون قصم هذه

---

(1) الجبرتي - عجائب الآثار في التراجم والأخبار - وقد سرد الجبرتي عددا كبيرا من الانتفاضات التي قادها العلماء ضد المماليك إذا ما تجاوزوا حدودهم في الظلم، بل إن بعض هذه الانتفاضات بقيادة الشيخ الشرقاوي نجحت في الحصول على عهد مكتوب بكف الظلم عن الرعية.

العلاقة لا أمل لـه في احتلال بلادنا [١].

ومن ناحية ثانية - وهو سبب أيضا هام جدًّا - كانت الصيغة المصرية للحكم تجعل من الوالي والمماليك طبقة منفصلة تماما ومنعزلة عن الجماهير، ولا يمكن لها بحكم تراثها ونواميسها أن تتدخل في حياة العامة، وأن عموم الأمة والعلماء كانوا في حالة شبه مستقلة فيما عدا ما يؤدي من ضرائب. بمعنى أن السلطة الحاكمة لم يكن لها برنامج ثقافي تقدمه أو قدرة على فذلكة برامج سياسية بل العكس كانت تخضع للتوجيه الثقافي للعلماء وبالتالي فقد كان العقد الشعبي سليما لم يعان من القمع الثقافي السلطوي، وهو ما جعل استجابته سريعة ضد الغزو الأجنبي.

أضف إلى ذلك أن تركيب السلطة جعلها غير قادرة على منع الناس من المقاومة لأنها لم تكن سلطة تتدخل في الصغيرة والكبيرة أو تحاول كما فعلت الحكومات العلمانية بعدها أن تصوغ عقل الأمة وحركتها.

وهناك العامل الأهم، وهو أن تلك الفترة كانت المماليك فيها في حالة ضعف؛ لأن قيادتهم تمثلت في مملوكين شقيين متفككين هما مراد بك وإبراهيم. وضعف السلطة المركزية هنا جاء لصالح حركات المقاومة؛ لأنه دائما كانت السلطة القوية تمنع الناس من المقاومة بدعوى أنها ستقوم بها [٢].

ومن ناحية ثالثة، فإن العقلية الإسلامية التي كانت تحكم الأمة - برغم فساد السلطة- لم تكن قد تعرضت لتلك الحملة البشعة التي قام بها الاستعمار ومدارس التغريب العميلة التي تم زرعها فينا لتؤدي مهمتها في تغريب الأمة وإفقادها هويتها، كانت الأمة ما زالت تملك هويتها - وكان علماؤها ومثقفوها لم يتم تغريبهم بعد.

كانت روح الجهاد ما زالت متقدة، وروح الإسلام البسيطة تعمل.. كان الفلاح

(1) يقول محمد جلال كشك في كتابه الرائع " ودخلت الخيل الأزهر " معلقا على أن الأزهر يمثل الكيان المتميز لهذه الأمة - يمثل ذاتها وتراثها وإمكان مستقبلها، وأن الحملة الفرنسة كانت كافية لاقتناع العقلية الاستعمارية بأنه ما لم تتم تصفية الدور القيادي للأزهر فلن يمكن لأي استعمار غربي أن يستقر على ضفاف النيل.

(2) لاحظ أن ضعف السلطة المركزية في لبنان إبان الغزو الصهيوني لها في ١٩٨٢، جعل حركات المقاومة الإسلامية ضد الكيان الصهيوني أنجح وأجدى، بل كانت الوحيدة التي هزمت إسرائيل برغم ضعف إمكاناتها وبرغم تآمر الدول الكبرى والصغرى وبرغم جيش الدفاع الإسرائيلي وجيش الموارنة اللبناني والميليشات المارونية وبرغم الخيانة أو العجز الغربي.

البسيط يعرف أن هذا الفرنسي كافر إذن لا بد من قتاله.. وكانت كلمات الفرنسيين الكفرة - الفرنجة الأجانب - كلمات ذات مضامين ومدلولات. ولعل هذا يوضح الفرق بين حركة الكفاح اليومي إبان الحملة الفرنسية وحركة السكون المؤقتة التي شهدتها فترات أخرى في تاريخنا المعاصر.

وسوف ننقل هنا فقرة من الجبرتي لتوضيح مدى قوة فعل كلمة كافر في تحريك الوجدان الشعبي المجاهد، يقول الجبرتي معلقا على فشل الحملة التركية التي حدثت قبل الحملة الفرنسية بحوالي ثلاثة عشر عاما: " لو مات حسن باشا بالإسكندرية أو رشيد لهلك عليه أهم الأقاليم أسفا وبنوا على قبره مزارا وقبة وضريحا يقصد للزيارة ".

أي لو مات قبل أن يدخل القاهرة ويحكمها ثم يرحل بعد أن فشل في تأديب المماليك وكان رحيله بسبب حاجة الدولة العثمانية لمواجهة الروس، أي في الإسكندرية أو رشيد وهي الفترة التي رحب بها الأهالي أيما ترحيب بالحملة التركية؛ لأنها من بلاد السلطان خليفة المسلمين.

* * *

(٢)

كانت الحملة الفرنسية هي طليعة الاستعمار الغربي.. ولا يمكن لمحلل منصف أن يعزلها عن المجرى العام لحركة التاريخ، ولا عن مجمل التاريخ الاستعماري لفرنسا ولا عن تاريخ العلاقات الغربية بعالمنا الإسلامي.

ورغبة فرنسا في احتلال مصر سبقت نابليون، وسبقت الثورة الفرنسية ذاتها وقد قام الملكيون الفرنسيون بدراسات واتصالات وزرعوا جواسيس وأعوانا واستعان نابليون بكل هذا لأداء مهمته.

يشير " كريستوفر هيرولد " [١]إلى الرواج الذي حظيت به الترجمة الإنجليزية لكتاب البارون " دنوت " المسمى " مذكرات عن الترك والتتار " ويستشهد هيرولد بذلك على أن الاهتمام بأحوال الدول العثمانية المفككة الأوصال قد انتشر واستقر في جميع أرجاء العالم في القرن الثامن عشر [٢].

---

(1) ج. كريستوفر هيرولد - مؤلف كتاب بونابرت في مصر.
(2) بونابرت في مصر - كريستوفر هيرولد - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

والبارون " دتوت " هذا كان ضابطا فرنسيا عمل مدة كمستشار عسكري للجيش التركي وفي عهد لويس السادس عشر طالب " سان بريست " سفير فرنسا في الآستانة " بفتح مصر" وعلى أثر إلحاحه أرسلت فرنسا البارون دتوت إلى مصر لدراسة ثغورها ومواقعها - ووصفت مهمته بأنها " مهمة سرية لشرقي البحر المتوسط "، وكانت مهمته الحقيقية هي: استطلاع إمكان الاستيلاء على مصر وإحالتها إلى مستعمرة فرنسية؛ لذلك أبحر إلى الإسكندرية في صحبة العالم الطبيعي " سوزيني " على ظهر الفرقاطة " أطلانط " وواصل رحلته إلى رشيد في فلوكه - وبدأ " دتوت " مهمته فعهد إلى فرنسي يدعى "لالون" بمهمة التجسس على السويس وساحل الدلتا، وقام لالون بمهمته خير قيام وعلى أساس مشروعه كتب " دتوت " تقريره لوزير البحرية الفرنسية وأكد دتوت أن الاستيلاء على مصر لن يكون إلا " احتلالا سلميا لبلد أعزل " وأنه يرى إذاعة منشور يطمئن الأهالي إلى أن الفرنسيين قدموا بوصفهم أصدقاء وحلفاء للسلطان ومحررين لهم من ربقة المماليك [1].

* * *

جاء نابليون على رأس حملته - قائلا - سأستعمر مصر وأستورد الفنانين والعلماء والعمال من جميع الأنواع والنساء والممثلين، إن ست سنوات تكفيني للذهاب إلى الهند لو سارت الأمور سيرا طبيعيا [2].

والفكرة نفسها كتبها " يونج " منظم المجمع العلمي إلى زوجته " لو استوطن مصر عشرون ألف أسرة فرنسية ليشتغل أفرادها بالمشروعات التجارية والمؤسسات الصناعية... إلخ يعد هذا البلد أجمل مستعمراتنا وألمعها وأفضلها موقعا " ويعلق هيرولد على ذلك بقوله: " هذه هي الروح التي مكنت الفرنسيين من استعمار الجزائر"[3].

---

(1) كريستوفر هيرولد - مرجع سابق.

(2) بونابرت عن مرجع سابق.

(3) طبعا هذا يختلف عن الحكم العثماني لمصر - في إطار الإسلام، وبرغم سوءات الحكم العثماني في بعض مراحله فإنه ومن وجهة نظر فنية واقتصادية وبصرف النظر عن الإسلام الذي يجمع الجميع في إطار الخلافة فإن الوضع الاستعماري مرتبط بالتطور الاقتصادي الذي لم تكن الدولة العثمانية قد وصلت إليه عام ١٥١٦ م وحتى نهاية حياتها، وقد قال " جاك " إن الأتراك العثمانيين ليسوا إمبرياليين، عدد أغسطس ٦٥ من مجلة الكاتب. هذا، وقد كانت تجارة تركيا مع مصر في تلك الفترة لا يعتد بها بالنسبة إلى التجارة المصرية عموما، كما أن تركيا كانت هي التي تستورد من مصر أكثر مما

درس نابليون الإسلام لأنه يعرف أنه القوة المحركة لهذه الأمة فأراد أن يعرف سر قوة هذه الأمة ليضربها عن علم أو يلتف حولها عن معرفة.

جند نابليون عددا من المصريين؛ كان يقيم منذ زمن " لويس الرابع عشر " في باريس (أي أنه فعل مثلما فعل " دتوت " في تجنيد العملاء).

حمل نابليون معه جنودًا، ومدفعية، وعلماء، ومطبعة، وكتبا، وعملاء، وتراجمة نساء. (لاحظ أن دتوت اصطحب معه علماء أيضا).

قال نابليون لجنوده لكي يثير حمساهم في بيانه قبيل الوصول إلى الإسكندرية:

أيها الجنود:

" إنكم موشكون على فتح لـه آثار بعيدة المدى في حضارة العالم وتجارته وستطعنون إنجلترا طعنة تؤذيها لا محالة في أضعف مواطنها انتظارا لليوم الذي تسددون فيه إليها الطعنة القاتلة ".

يقول نابليون في مذكراته في سانت هيلانة: " إن لويس التاسع أنفق ثمانية أشهر في الصلاة، وكان أجدى أن ينفقها في الزحف والقتال " [١].

نابليون نفذ بالضبط ما أرادت الملكية الفرنسية تنفيذه. وقلد " دتوت " ونفذ نصائحه. وكان نابليون واضحا في استعماريته عندما آثار جنوده وشحنهم معنويا قبيل الوصول إلى الاسكندرية بنفخ الروح الاستعمارية فيهم وروح العداء بينهم وبين انجلترا - المنافس الاستعماري - وحدد نابليون أهدافه في تشكيل إمبراطورية. وفتح التجارة إلى الهند، كما أن نابليون لم ينس أن يعبر عن الروح الصليبية الكامنة داخله.

وبرغم وضوح نابليون فإن عملاء الغرب أرادوا أن يزيفوا التاريخ ويقولوا: إن الحملة كان رسالة تحضير من الغرب للشرق، وأنها كانت حملة تنوير وأنها بعثت فجر اليقظة القومية.. إلخ من القيء المغترب الذي يطالعنا به من وقت لآخر تلاميذ المدرسة الاستعمارية. وهي المدرسة التي تريد تحبيبنا

تصدره لها، وصادراتها كانت خامات، أما صادرات مصر لها فكانت سلعا مصنعة " نسبيا "، واستعانت تركيا بالفنيين المصريين أي أنه لا رؤوس أموال تركية مستثمرة في مصر ولا مصر تستورد صناعات تركيا ولا هي تصدر خاماتها لتركيا بل العكس هو الصحيح ووفقا للمقاييس الاقتصادية فإن مصر هي التي كانت تستعمر تركيا.

(1) بونابرت عن مرجع سابق.

في عدونا التاريخي وتغريبنا عن هويتنا، فهي تدعى أن الغرب هو الذي حضرنا وهو الذي علمنا وهو الذي عرفنا لأول مرة معنى كلمة " حرية " و " دولة " و " ثورية " بل هو الذي أخرجنا من القرون الوسطى.

ويلاحظ أن تلك الحملات استمرت دائما، إلا أنها كانت تشتد قبل قيام أعدائنا الاستعمار والصهيونية بمعاركهم ضدنا.. يُلاحظ أن دراسات المدرسة الاستعمارية مثلا جاءت قبيل هزيمة: ١٩٦٧.

وبديهي أن تلك الحملات تستهدف إجهاض موجة الوعي والعداء للغرب - العدو التاريخي والحضاري لنا - وهي بذلك تمهد له الطريق.

وإذا كان " دتوت " ونابليون قد استخدما العملاء، وإذا كان من المتفق عليه أن العملاء لا يستحقون المناقشة بل يستحقون المحاكمة فإنه من الطبيعي أن نهدر أمثال تلاميذ المدرسة الاستعمارية ولا نتدنى إلى مستوى مناقشتهم، وفي الوقت نفسه نطالب بمحاكمتهم باعتبارهم خونة.

ومن المثير أن العملاء يشيد بعضهم ببعض - فهذا أحدهم يقول عن عملاء نابليون إنهم رسل التحرير والتنوير، وعجبي!!.

* * *

(٣)

قبيل وصول الحملة الفرنسية إلى الإسكندرية جاء نلسون - قائد الأسطول الانجليزي- إلى المدينة وحذر حاكمها السيد محمد كريم من أن هناك حملة فرنسية كبيرة في الطريق وعرض حمايته على المدينة ولكن السيد محمد كريم - أحد نماذج أمتنا الأفذاذ - رفض العرض الانجليزي..

وبديهي أن هذا الموقف للسيد محمد كريم كان موقفا صحيحا، وكان موقفا يعبر عن الوعي والوطنية، لقد فهم السيد محمد كريم - قبل افتتاح جامعات تدريس الاستراتيجية والتكتيك - أن الصراع بين مستعمرين لن يكون أبدا لصالحه وأنه لو سمح للإنجليز بدخول الإسكندرية لما خرجوا منها، ووفر السيد محمد كريم بوعى فذ علينا استعمارا مبكرا.

لقد وعى السيد محمد كريم أن الإنجليز والفرنسيين ما هم إلا شكلان من أشكال

السيطرة الاستعمارية، وأن التناقض بينهما لن يكون لصالحنا يوما، وأن وعود أمثال هؤلاء لا يمكن الاعتماد عليها وهو درس لم يستوعبه معظم حكامنا حتى الآن.

وقد يقول قائل: وهل أفاد هذا الموقف في منع الإسكندرية من السقوط في يد الفرنسيين؟ وهل كان محمد كريم أصلا يملك من القوة ما يسمح له بالاعتماد على قواه الذاتية في صد الفرنسيين؟.

ولكن العقلية الإسلامية وروح الشرف والمبادئ والنظرة الاستراتيجية - لا تتعجب، فهي كذلك بالفعل - جعلت السيد محمد كريم يدرك أن روح المقاومة هي الأهم: وأن المحافظة على روح المقاومة هي الكفيلة بإخراج الفرنسيين في النهاية حتى ولو احتلوا في البداية مدينة الإسكندرية، ولكن الاعتماد على قوة خارجية سيضعف كثيرا من روح المقاومة التي هي الأهم، وسيجعلنا نكسب مكسبا سريعا ثم نقع أسرى احتلال إنجليزي في النهاية، ولعل هذا يكون درسا للذين يراهنون على أمريكا وروسيا في أيامنا هذه لإخراج إسرائيل من فلسطين المحتلة.

وصل الفرنسيون إلى الإسكندرية، وكان هناك عدم تكافؤ واضح في القوى بين الطرفين، فعدد المقاتلين الفرنسيين كان ٥٠ ألفا، وعدد المدينة كلها لم يتعد ١٠ آلاف نسمة، أما الإمكانات العسكرية على مستوى التسليح فقد كانت الهوة شاسعة، فهناك خمسمائة سفينة تحيط بالميناء، وهناك مدافع لا حصر لها. أما عدة محمد كريم فلم تكن أكثر من برميل واحد من البارود وعشرين فارسا ومدفع واحد.

ومع هذا قرر محمد كريم أن يقاوم، وقررت جماهير الإسكندرية أن تقاوم، ويمكننا أن نفهم مدى عمق المقاومة إذا ما قرأنا هيرولد " أنه من النادر أن يصاب قائدان هذه الإصابات في الدقائق الخمس الأولى لأية حملة حربية " [١].

المقصود: كليبر ومينو وهما من كبار قواد الحملة، وقد قادا الحملة فيما بعد عقب رحيل نابليون.

وقد تعرض نابليون ذاته للقتل، كما أن نابليون نفسه يصف المقاومة بقوله: " إن كل بيت كان قلعة " [٢].

---

(1) كريستوفر هيرولد مرجع سابق.
(2) بونابرت عن مرجع سابق.

كتب الجنرال مينو: " إن الأعداء قد دافعوا عن المدينة بشجاعة كبيرة وثبات عظيم ".

قاومت المدينة، وقاوم حاكمها السيد محمد كريم: من قلعة الفنار حتى آخر طلقة. وبالرصاص والأحجار دافع المسلمون عن مدينتهم واستقلالهم وشخصيتهم ووجودهم الحضاري.

خرج الرصاص من المنازل. وأصيب نابليون نفسه برصاصة في حذائه أطلقها موقع مقاوم تشكل من رجل وامرأة!!

وخرج الرصاص من المساجد. خرج الرصاص وخرجت الأحجار وخرجت روح المقاومة من كل شبر في المدينة.

ومع هذا سقطت المدينة. ولكن روح المقاومة لم تسقط..

قام الفرنسيون عقب سقوط المدينة بعمليات الذبح والقتل، كعادة الحضارة الغربية.

يقول " أدجوتاتن جنرال بوابية " أحد هيئة أركان الحرب العامة، في رسالة لوالديه " حين دمر المدافعون عن جميع الجوانب استغاثوا بإلاههم ورسولهم فملؤوا الجوامع، وذبحنا الرجال والنساء والكبار والصغار وحتى الأطفال عن بكرة أبيهم وبعد نحو أربع ساعات هدأت ثورة جنودنا في النهاية ".

المدينة قاومت لم تفكر للحظة أو تسأل نفسها هل تقاوم، أم لا، ما هي إمكانات العدو بالنسبة لإمكاناتنا؟ ويرجع هذا في نظرنا إلى أن دعاة الحكم وكهنة اليأس وتلاميذ المدرسة الاستعمارية عموما لم يكونوا قد ظهروا بعد لأن الاستعمار لم يكن قد زرعهم في بلادنا بعد.

ولنتخيل أن أحد هؤلاء المغتربين أو المتفذلكين كان موجودا، إذن لقال: لا أمل في المقاومة. سقوط المدينة أمر حتمي. لماذا إذن نقاتل؟ لماذا لا نحقن دماءنا ونحافظ على مدينتنا من الدمار؟ ولقال بعد المعركة: إن المذابح التي حدثت كانت نتيجة لتعصب السيد محمد كريم وعدم مرونته، وإن المدينة لو استسلمت لحقنا دماء الأطفال والشيوخ [(١)].

قاومت المدينة وانهزمت فاستمرت مصر تقاوم إلى أن انتصرت ولو لم تقاوم المدينة لسقطت إرادة القتال، وإرادة الصمود والأمل في الانتصار هذا على كل حال قيمة

---

(1) قالها ياسر عرفات إبان قبوله الخروج من بيروت عام ١٩٨٢م.

تلك المقاومات التي قادها دائما علماء الدين فيما بعد مثل: عبد القادر الجزائري، وعمر المختار وغيرهما، والتي لم توقف المد الاستعماري ولكنها أبطأت من سرعته وسمحت لرافد المقاومة أن يستمر، ولولا جهود هؤلاء لضاعت أمتنا ولأصبحنا مثل الهنود الحمر أو في أحسن الأحوال كأهل أمريكا اللاتينية.

لنقرأ الآن ما كتبه الرافعي عن مقاومة أهل الإسكندرية " احتشد الأهالي الذين يحملون السلاح على الأسوار وفي الأبراج التي تتخللها للدفاع. فلما اقترب الجيش الفرنسي وقبل أن يبدأ هجومه صعد نابليون على الربوة المقام عليها عمود السواري "وكان العمود قبل سور الإسكندرية" وشاهد أسوار المدينة ومآذنها وقلاعها ولاحظ أن السور - رغم ارتفاعه وضخامته به ثغرات كبيرة رممت حديثا ترميما يدل على العجلة ورأى أهالي الإسكندرية محتشدين بأعلى الأسوار مشاة وركبانا ورجالا ونساء وكبارا وصغارا ومعظمهم مسلحون بالبنادق والرماح، فأصدر أمره بالهجوم العام، وأخذ الأهالي يطلقون النار من المدافع المركبة على الأبراج والأسوار إطلاقا من غير احتكام فأحاط الجنود بأسوار المدينة وهاجموها من ثلاث جهات: الجنرال مينو من الغرب حذاء الشاطئ، والجنرال بون من جهة باب رشيد، والجنرال كليبر من باب سدرة، واندفعوا من الأسوار فقابلهم الأهالي بإطلاق النار إطلاقا شديدا من المدافع والبنادق، وقاومت الأبراج مقاومة عنيفة لكن المدافعة لم تدم طويلا فاقتحم الجنود الأسوار ودخلوا المدينة ووصلوا إلى الجبهة المسكونة منها، وكانت مقاومة الأهالي قد فدحتهم بالخسائر، فهاجموا الناس في بيوتهم فدافع هؤلاء عن أنفسهم وأخذوا يطلقون الرصاص من البيوت على الجنود المهاجمين، وكاد نابليون نفسه يصاب برصاصة قاتلة لولا القدر الذي نجاه من الموت: قال بوريين سكرتيره الخاص في هذا الصدد " دخل نابليون المدينة من حارة لا تكاد لضيقها تتسع لاثنين يمران جنبا لجنب وكنت أرافقه في سيره فأوقفتنا طلقات الرصاص صوبها علينا رجل وامرأة من إحدى النوافذ، واستمرا يطلقان الرصاص، فتقدم جنود الحرس وهاجموا المنزل برصاص بنادقهم وقتلوا الرجل والمرأة ".

كتب الجنرال برتبية (1) في رسالته إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٦ يوليو ١٧٩٨ يصف احتلال الفرنسيين للإسكندرية: " وإن الأهالي دافعوا عن أسوار المدينة دفاع المستميت، وقد أصيب في هذه الموقعة الجنرال كليبر بعيار ناري في جبهته فجرح

---

(1) الجنرال برتييه هو رئيس أركان حرب الحملة الفرنسية.

جرحا بليغا، وأصيب الجنرال مينو بضربة حجر أسقطته من أعلى السور فنالته رضوض شديدة، وأصيب الأدجوان جنرال إسكال بجرح بليغ في ذراعه من عيار ناري، وقتل اللواء ماسي وخمسة ضباط آخرين.

وكتب الجنرال مينو إلى نابليون يقول: "إن الجنود يستحقون الثناء العظيم على ما بذلوه من الإقدام والهمة والذكاء وسط المخاطر العظيمة التي كانت تحيط بهم؛ لأن الأعداء (الأهالي) قد دافعوا عن المدينة بشجاعة كبيرة وثبات عظيم".

وقدر نابليون خسائر الجيش الفرنسي في مهاجمة الإسكندرية في رسالته إلى حكومة الدير كتوار بثلاثين إلى أربعين قتيلاً، وثمانين إلى مائة جريح، وقدرها بعد ذلك في مذكراته بثلاثمائة بين قتيل وجريح.

* * *

سقطت المدينة، ولكنها لم تستسلم. وبدأت المقاومة السرية داخل المدينة وبالتعاون مع المدن القريبة منها.

فعلى سبيل المثال، قامت المقاومة السرية في المدينة في يوم ١٣ يوليه ١٧٩٨ بقتل أحد جنود المدفعية الفرنسية ووجدت جثته في الشارع، وفي الوقت نفسه ألقى المقاومون جثة خادم أحد الضباط في البحر فمات غرقا [١].

أمر الجنرال كليبر بتسيير كتيبة طوافة من الجنود تقوم من الإسكندرية لتجوب بعض جهات مديرية البحيرة فتعرج على دمنهور ثم تنثني إلى رشيد فأبي قير فالإسكندرية للاطمئنان على سلامة مواصلات الجيش الفرنسي بين المدن والمواقع الهامة، وكان ذلك بأمر من نابليون الذي اختار الجنرال ديموي لقيادة الكتيبة.

قامت الكتيبة يوم ١٧ يوليو ١٧٩٨ ولم تستطع أن تتزود بما يكفيها من الماء والزاد لأن الأهالي علموا بعزم القيادة الفرنسية على تجريد هذه الكتيبة فهربوا الجمال لكيلا يستعين بها الفرنسيون ولقيت الفرقة عنتا ومشقة بعملهم هذا [٢].

قال الجنرال ديموي في تقريره عن طوافه: " على بعد نصف فرسخ من الكربون من - بلاد كفر الدوار - هاجم الكتيبة عدد من العرب وكان هذا العدد يزداد كلما تقدمنا

(1) عبد الرحمن الرافعي مرجع سابق.
(2) عبد الرحمن الرافعي مرجع سابق.

في السير، وقد شتتنا هذه الأعداد بالرصاص ولم نفقد سوى قتيل واحد وجريح.. وقد داخلنا الشك من الاتفاق بين هجوم هذا الجمع علينا ومغادرتنا الإسكندرية، وقيل لي: إن هناك اتصالا بينهم وبين أهالي الإسكندرية، وتابعت الكتيبة سيرها ووصلت إلى دمنهور وكنا في خلال هذه المسافة محرومين من الماء حرمانا تاما، وكان من المستحيل علينا ونحن في الإسكندرية أن نحصل على جمل واحد أو قربة واحدة لحمل الماء على رغم أوامر الجنرال كليبر، وبلغت بنا الحال أنه في يوم تحرك القافلة اختفت الجمال من الإسكندرية ثم عادت إلى الظهور في المدينة غداة سيرنا، ما يدل على أن هناك تواطؤًا بين الأهالي وأصحاب الإبل " (١).

واضح أن قيادة المقاومة بدأت في العمل بطريقة معينة لرفع الروح المعنوية للأهالي فلم يكتف المقاتلون مثلا بقتل الجندي الفرنسي والخادم ولكن تم إلقاء جثتيهما بطريقة تجعل الأمر وكأنه إعلان لروح الاستعلاء لدى المقاومة والأهالي، كما أن اختفاء الإبل بطريقة كاملة وكذلك القرب التي يحمل فيها الماء قبيل رحيل ديموي لمهمته يعني أن تنظيم المقاومة كان من الكفاءة بحيث تصل أوامره إلى أهالي الإسكندرية، أكثر من ذلك فإن ظهور الإبل عقب خروج ديموي يعني أن المقاومة تعلن التحدي والاستعلاء وذلك لشحذ همة الأهالي ورفع الروح المعنوية.

ومن ناحية أخرى فإن هجوم العرب على الكتيبة بمجرد خروجها من الإسكندرية يعني أن هناك شبكة اتصال وتنسيق بين رجال المقاومة داخل المدينة وخارجها.

لنكمل الآن قراءة تقرير ديموي: " لقيت الكتيبة عنتا ومشقة في طريقها إلى دمنهور، وكان الأهالي يقابلون الفرقة بما استطاعوا من أنواع المقاومة، ولما دخلت دمنهور لقيت بها تمردا شديدا حيث اجتمع من الأهالي نحو ستة آلاف معدين للقتال وقد غصت بهم الطرق والشوارع وتغطت أسطح المنازل ".

يقول الرافعي: " رأي قائد الكتيبة أن من الخطر الصدام مع هذه الجموع، فأخلى دمنهور بعد أن قتل بعض جنوده، وصدت المدفعية الفرنسية هجوم الجموع الثائرة وانسحب إلى بركة غطاس وهناك استقى الجنود من الماء وهاجمهم العرب ثانية فاعتزمت الكتيبة أن ترجع إلى الإسكندرية وتعدل عن متابعة سيرها إلى رشيد وذلك لما

---

(1) الرافعي - مرجع سابق.

عانته من المتاعب والغارات في طريقها، ورجعت الكتيبة أدراجها إلى الإسكندرية مضعضعة القوى بعد أن خسرت ثلاثين بين قتيل وجريح وشريد وأخفقت شر إخفاق فيما قصدت إليه.

وأخذ الأهالي يتعقبونها حتى وصلت إلى الإسكندرية في العشرين من يوليه، وكانت جموع الأهالي لا تفتأ تحتشد حول أسوار الإسكندرية متشجعة بما حل بفرقة الجنرال ديموي من الخسائر وقتلت بعض الجنود المالطيين بجهة عمود السواري وجرحت جنديا آخر، فاضطر الجنرال كليبر إلى إنشاء مخافر على الأكمات المشرفة على المدينة لمنع توالي الهجمات وحماية السرايا (الدوريات) المسلحة التي كانت تجوب الضواحي " (١).

نعود إلى ديموي الذي قال في تقريره: " لم يكن الفرنسيون يتوقعون هذه المقاومة، إني آسف كثيرا لأني لم أجد في جولتي هذه مصريا واحداً يحمل الشارة الفرنسية " واستنتج من حوادث دمنهور أن هناك مخابرات سرية بين الإسكندرية والمدن التي مرت بها الفرقة، ولاحظ أن أهالي دمنهور كانوا على علم بقدوم الفرنسيين قبل وصولهم معدين لحربهم ما أعدوا.

كانت كل المعطيات السابقة تعني أن هناك مقاومة منظمة ذات قيادة وأن أوامرها مسموعة لدى الأهالي وأن لها اتصالات قوية بمراكز أخرى للمقاومة خارج الإسكندرية، وكان من الطبيعي أن يفهم الفرنسيون ذلك وقد اتهم الفرنسيون السيد محمد كريم بأنه قائد هذه المقاومة، وأمر كليبر بالقبض على السيد محمد كريم في العشرين من يوليو سنة ١٧٩٨ أي يوم عودة كتيبة ديموي.. وأرسله إلى القاهرة لتتم محاكمته.. وقد تولى الجنرال ديموي قومندان القاهرة أمر التحقيق معه فاستجوبه في التهمة الموجهة إليه، وهي تحريك المقاومة ومراسلة عرب البحيرة وغيرهم لتنظيم المقاومة، وأصدر نابليون أمرا في الخامس من سبتمبر سنة ١٧٩٨ بإعدامه رميا بالرصاص ومصادرة أملاكه وأمواله، وسمح له بأن يفتدي نفسه بدفع غرامة ثلاثين ألف ريال في أربع وعشرين ساعة فلم يقبل السيد محمد كريم أن يدفع هذا المبلغ جلدا وشجاعة أمام حكم الإعدام، وقد نصحه المستشرق " فانتور " كبير تراجمة الحملة الفرنسية بأن يدفع الغرامة، وقال له: " إنك رجل غنى فماذا يضيرك أن تفتدي نفسك بهذا المبلغ؟، فأجابه السيد محمد كريم: "

(1) الرافعي - مرجع سابق.

إذا كان مقدرا على أن أموت فلا يعصمني من الموت أن أدفع هذا المبلغ، وإذا كان مقدرا لي الحياة فعلام أدفعه " وظل على إصراره إلى أن نفذ فيه الحكم رميا بالرصاص في ميدان الرميلة في السادس من سبتمبر سنة ١٧٩٨ م[١].

وهكذا يكون الشموخ، وهكذا تكون صلابة المجاهدين؛ الموت مرفوع الرأس والتسليم بقضاء الله تعالى.

لم يقتصر بالطبع جهاد الشعب المسلم ضد الحملة الفرنسية على الإسكندرية، ولكن أينما صارت الحملة ظهرت المقاومة، وسوف نتبع هنا في إيجاز صفحات من كفاح الشعب المسلم في مصر ضد الحملة في مناطق الوجهين البحري والقبلي - أي خارج القاهرة والإسكندرية - وسوف نتتبع جهاد الشعب المسلم في مدينة القاهرة - في جزء لاحق إن شاء والله - وجدير بالذكر هنا أن المقاومة في مصر كلها كانت مترابطة. كما أن مقاومة الأقاليم كانت تتم أحيانا بصورة مستقلة وكثيرا لتغيير موقف الثائرين في القاهرة والتنسيق معهم.

كانت البحيرة أول مديرية (محافظة) اجتازها الجيش الفرنسي في زحفه إلى القاهرة اصطدم الجيش الفرنسي بمقاومة من الأهالي في كل قرية ومدينة، وصل الجيش الفرنسي إلى مشارف شبراخيت حيث التقى بجيش المماليك " جيش مراد بك " وكان من الطبيعي أن ينهزم جيش مراد بك.

ويرجع ذلك من وجهة نظرنا إلى أن المسلمين لا يبدعون حضاريا ولا يتقدمون تكنولوجيا إلا في حالات قيامهم بعمليات الفتح والغزو والجهاد في سبيل الله؛ لأنه هكذا ركبت النفس الإسلامية، وبما أن المسلمين كانوا قد كفوا عن عمليات القيام بواجباتهم من تحرير البشرية عن طريق إزالة الأنظمة الطاغوتية بوسيلة الغزو والفتح والجهاد فإن التقدم العلمي قد انحدر لديهم وسبقتهم أوربا في المجالين العسكري والاقتصادي، وهكذا كان طبيعيا أن ينهزم جيش المماليك غير المدرب وغير الممتلك لأدوات الحرب الحديثة وخططها أمام جيش نابليون المدرب والممتلك لأحدث الأسلحة وأحدث فنون القتال.

وفي الحقيقة أن انهزام الجيوش في بلادنا أمام الجيوش الأجنبية ظل مستمرا إلى

---

(1) ريبو: التاريخ العلمي والحربي للحملة الفرنسية - الجزء الثالث - وانظر أيضا مذكرات بدربيه سكرتير نابليون الجزء الأول.

يومنا هذا، على حين قدرة الجماهير إذا ما سمح لها بممارسة الكفاح المسلح وانتزعت هذا الحق على إلحاق الهزيمة دائما بأقوى الجيوش والدول. ودروس التاريخ تقودنا دائما إلى أن ننحاز إلى أسلوب الكفاح الشعبي المسلح ضد أعدائنا ما داموا متفوقين علينا في السلاح وأدوات الحرب، وإلى أن نحقق تفوقا تقنيا على الأعداء - سيظل خيار الحرب الشعبية هو الأصح فضلا عن أن الإسلام ذاته يدعو إلى أن تقوم كل الأمة بواجبها في الجهاد، أي أن تكون الأمة كلها مقاتلة وليس مجموعة من العسكريين فيها.

نعود الآن إلى معركة شبراخيت - يقول الرافعي: " كان مركز الأسطول الفرنسي في هذه المقابلة محفوفا بالخطر لأن ألوفا من الناس المسلمين على شاطئ النيل كانت تهاجمه من الجانبين، فغرقت منه خمس سفن وهوت إلى قاع النيل وقد استولى الأهالي على سفينتين مسلحتين وجرح الكونترا ميرال بيري في ذراعه جرحا خطيرا، ومرت لحظة كادت الدائرة فيها على السفن الفرنسية.

وهكذا دائما الأهالي تقاوم بنجاح وجيوش الحكومة تنهزم في لحظات فعلى حين استطاع الأهالي أن يجعلوا موقف الأسطول الفرنسي محفوفا بالخطر فإن المماليك انهزموا بسهولة [١].

وكان الأهالي والعرب يتعقبون فرق الجيش الفرنسي الزاحفة فيقتلون كل من يدركونه ممن يتخلفون عن قوة الجيش إعياء أو تعبا، أو ممن يتنقلون بين مختلف القرى لتبليغ الرسائل إلى قواد الفرق [٢].

كما قام الأهالي بعملية هجرة جماعية للقرى وإخلائها من المواشي والتموين وذلك بقصد عدم استفادة الحملة من تلك المواشي ومواد التموين، ويرى ريبو [٣]أن ذلك تم بتحريض المماليك.

* * *

- قويت روح الهياج في نواحي رشيد، وكان ذلك في شهر نوفمبر سنة ١٧٩٨ فتكرر الاعتداء على قوافل الفرنسيين بجهات رشيد وأبي قير وشمال البحيرة، اتهم الفرنسيون بلاد إدكو وأدفينا بالكيد لهم وبأن لهم يدا في هذه الأعمال العدائية فجيء بهم

---

(1) الرافعي - مرجع سابق.
(2) الرافعي - مرجع سابق.
(3) ريبو - مرجع سابق.

إلى رشيد وقتلوا رميا بالرصاص بأمر الجنرال مينو [١].

ازداد الهياج كذلك في جهة دمنهور التي لم تكن خضعت من قبل للسلطة الفرنسية، وكانت تابعة عسكريا للرحمانية التي رابط بها الأدجوان جنرال لتورك فأراد تجريد حملة عليها[٢].

- كان الجنرال مورا في ذلك الوقت في رشيد فأوفده مينو إلى دمنهور ليقمع الحركات العدائية التي تجددت بها [٣].

- رابط الثوار بقيادة سليم كاشف وإبراهيم الشوربجي في قرية " دير مواس " وحاول الجنرال مورا مطاردتهم إلا أنه لم ينجح، كما قام الجنرال مورا بإعدام بعض زعماء حركة المقاومة في رشيد [٤].

* * *

بدأت قوات فرنسية تشق طريقها إلى الشرقية لمطاردة مراد بك وقصدت القوة في الرابع من أغسطس قرية أبو زعبل ولكن صدهم عنها جمع من العرب والفلاحين مسلحين بالبنادق والعصى (الشماريخ) فعادت الكتيبة أدراجها إلى الخانكة وأخذ الأهالي من العرب والفلاحين يتعقبونها إلى مستقرها وفي صباح الخامس من أغسطس هاجم المخافر الأمامية لمعسكر الخانكة بقوة أكبر من قوتهم الأولى إذ انضم إليهم مائتان من المماليك، وبدأ الهجوم وبرزت من غابة أبو زعبل قوة من فرسان العرب يتبعهم عدد حاشد من الفلاحين ولم يكن هؤلاء يحملون في الغالب إلا أسلحة ضعيفة فلم يتجاوز عدد حملة البنادق منهم السدس، فأحاطوا بالفرنسيين من كل جانب تخفيهم الزروع والغيطان وانضم إليهم سكان القرى المجاورة فأطلقوا النار على الفرنسيين من كل صوب، ولكن نيران المدفعية والبنادق أوقفتهم بعيدا عن المعسكر فأعادوا الهجوم كرة بعد كرة واضطر جنود المقدمة إلى التراجع [٥].

" أدرك الجنرال لكرك قائد القوات الفرنسية خطر الإصرار على الدفاع عن الخانكة

---

(1) الرافعي - مرجع سابق.
(2) الرافعي - مرجع سابق.
(3) الرافعي - مرجع سابق.
(4) الرافعي - مرجع سابق.
(5) من تقرير الكابتن مالوسي إلى الجنرال كافاريللي.

فأجمع أن ينسحب منها ويرتد غربا، وفي أثناء المعركة ثارت الخانكة نفسها فوثب أهلها برجال الحرس الفرنسيين الموجودين فجردوهم من السلاح وقتلوهم وقد ترتب على هذا كله تراجع القوات الفرنسية إلى المرج.. إلى أن جاء الجنرال رينيه وتقدموا معه إلى الخانكة " (١).

" ثارت القرى التي أرسلنا إليها بعض فرسان الدراجون لأخذ الخيول منها وعاد الفرسان يخبروننا بهذه الثورات وكل الدلائل تشير إلى أنه لا بد من قوة كبيرة لإخضاع هذه الجهات " (٢).

" اضطربت الأحوال في الشرقية وظل الأهالي يناوشون الحاميات الفرنسية ويتهددون مواصلات الجيش مع القاهرة، وقد اشتدت حركاتهم في أوائل أكتوبر ١٧٩٨ عندما انبعثت فكرة الثورة في القاهرة وبدأت تتابع الدعوة إليها في الأقاليم فاجترأ الثوار على مهاجمة المخافر الفرنسية، وقتل الأهالي ترجمان الجنرال رينيه الخاص على مقربة من معسكر الفرنسيين في بلبيس، وقاوم أهل " بيشة " الفرنسيين عندما شرعوا في مصادرة خيولهم وبدأ أهالي بلبيس وأعوانهم من العرب المجاورين لهم يهاجمون معسكر الفرنسيين في المدينة ولم يستطع الجنرال رينيه أن يخضع القوم لأن الفيضان قد خرب الأرض فعطل حركة الجنود في انتقالها إلى القرى، كما أن الأمراض قد فتكت بالجنود وبخاصة الرمد.

وقد كان لجمود الحامية الفرنسية ولدعوة الثورة التي استطارت من القاهرة إلى الأقاليم أثر كبير في تشجيع الأهالي على مهاجمة معسكر بلبيس بقوة كبيرة فبدؤوا هجومهم فجر الحادى والعشرين من أكتوبر سنة ١٧٩٨، فأقبل مائة من الفرسان من قبيلة العائد قادمين من الصحراء فالتقوا بكتيبة من الفرنسيين وقتلوا منها بعض الجنود، فرد الجنرال رينيه هجمة العرب، ولكنه اضطر إلى أن ينسحب إلى بلبيس ليرد هجوما آخر كان يتهدد مركزه في المدينة وقد اشترك فيه مائتا وخمسون من الفرسان وألف ومائتان من المشاة، فرابط رينيه في المدينة حتى أقبل إليه المدد ثم أخذ يهاجم الثوار إلى أن ارتدوا عنها، وسار بجنوده يتعقبهم حتى غابوا في الصحراء فعاد إلى بلبيس، وفي هذا الوقت كان المجاهدون قد أقبلوا من طريق القاهرة وهاجموا المعسكر فردهم الجنود الفرنسيون ثم كروا بعد قليل ولهم قوة أكبر فكان عددهم كما قدرهم الجنرال رينيه

---

(1) الرافعي - مرجع سابق.

(2) تقرير من الجنرال لوجيه إلى الجنرال دوجا بتاريخ ٦ أغسطس ١٧٩٨.

خمسمائة فارس وما بين ألف ومائتين وألف وخمسمائة رجل، فحال عليهم رينيه بجنوده ومدفعيته ففرقهم بالبنادق والمدافع وردهم إلى قرية " غيته " وفيما هو على أثرهم هجم الجمع الحاشد من أهالي البلاد المجاورة (قدرهم رينيه بألفين من المشاة ومائة وخمسين من الفرسان) على الفضاء والذي يفصل المعسكر عن بلبيس ولكن رينيه ردهم ثم عادوا إلى الهجوم ثانية وكذلك ردتهم الجنود الفرنسية ثم استمرت الحرب سجالاً بين الفريقين [١].

" لم تنقطع الحركات العدائية حول بلبيس، ولم يكن لدى الجنرال رينيه من الجنود والقوة الكافية لتجريد حملة على الثوار لغزوهم في بلادهم وقراهم فأصبحت مواصلات الجيش الفرنسي مهددة فأرسل رينيه يطلب النجدة من نابليون فأمده وأمره أن ينزل بعقوبته القبائل التي تمردت أو شاركت في الحركات الأخيرة ويأخذ الرهائن وأمره كذلك أن يعاقب البلاد التي اشتركت في الثورة وأن يأخذ مشايخها ويقتلهم لأنهم المسؤولون، فهم المآخوذون بما يحدث في بلادهم [٢].

* * *

" سار الجنرال فوجيير من القاهرة مساء الخامس من أغسطس سنة ١٧٩٨ وقصد إلى منوف ثم غادرها قاصدا الغربية يوم الثالث عشر من أغسطس وبعد مسيرة ساعة اصطدم بقريتي " غمرين - تنا " وهما بلدتان متجاورتان شمال منوف. ثار أهل القريتين وحملوا السلاح وأغلقوا الأبواب في وجه الجنود فحاول الجنرال فوجيير عبثا أن يكره البلدين على فتح أبوابهما فلم يستطع، ولما أعيته الحيل طلب المدد من الجنرال زايونشك الذي كان مرابطا بمنوف فأمده بقوة من جنوده، وتعاونت القوتان على إخضاع القريتين بعدما دافع أهلهما دفاعا شديدا واشتد القتال بخاصة في غمرين واشتبك الأهالي والجنود في طرقاتها فانهمرت فيها الدماء وغطيت الأرض بجثث القتلى [٣].

قال الكابتن فيروس يصف هذا الدفاع: جاءنا المدد وتعاونت الكتيبتان على مهاجمة قريتي غمرين وتنا فأخذناهما عنوة بعد قتال ساعتين وقتلنا من الأعداء من أربعمائة إلى

(1) الرافعي - مرجع سابق.
(2) من رسالة نابليون إلى رينيه في السابع والعشرين من أكتوبر ١٧٩٨.
(3) الرافعي - مرجع سابق.

خمسمائة بينهم عدد من النساء كن يهاجمن جنودنا بكل بسالة وإقدام [١].

* * *

" ظهرت أعراض الهياج والثورة في طنطا في أوائل أكتوبر سنة ١٧٩٨ وأجمع أهلها على الامتناع عن دفع أي ضريبة أو غرامة تفرض عليهم " [٢].

وصل الجنرال لوفيفر تجاه طنطا فى السابع من أكتوبر ١٧٩٨ ورابط بجنوده وكلف حاكمها سليم الشوربجي أن ينفذ إليه أربعة من كبراء المدينة يكونون رهائن فجاءه بأربعة من أئمة مسجد السيد أحمد البدوى، ورفض أكابر المشايخ أن يحضروا معه ليعطوا القائد الفرنسي موثقا بالمحافظة على السكينة في طنطا، وكان المولد قائما في ذلك اليوم وقد تجمع فيه خلق كثير من أرجاء البلاد، فلم يكد لوفيفر ينزل بالرهائن الأربعة إلى المراكب ليبعث بهم إلى القاهرة حتى هرعت الجماهير مسلحين بالبنادق والحراب يصيحون صيحات الغضب والسخط رافعين الرايات والبيارق، فلما رآها أهالي البلاد المجاورة أقبلوا من كل حدب وصوب وانضموا إلى الثائرين وفيهم مئة وخمسون من فرسان العرب فاندفعت هذه الجموع على كتيبة لوفيفر وكادت تأخذ المراكب التي معها فقابلتها الكتيبة بنار شديدة من البنادق الحديثة فانهزمت الجموع إلى المدينة، وعادت غير مرة تهاجمها ثم ترتد إلى داخل البلد، ورأى الجنرال لوفيفر أن لا سبيل إلى تعقب الثائرين في مدينة كبيرة كطنطا لقلة عدد جنوده وافتقاره إلى المدفعية فلزم خطة الدفاع واقتصر على منع الثائرين أن يحيطوا بجنوده وعلى الدفاع عن مراكبه، وتمكن من إنزال قوته بالسفن ومعهم الرهائن ثم أقلعت سفنه وترك قوة من رجاله على شاطئ الترعة بعد معركة دامت أربع ساعات، وقد قدر الجنرال فوجيير عدد الثوار بعدة آلاف وخسائرهم بثلاثمائة بين قتيل وجريح، وطلب من نابليون معاقبة الأهالي في طنطا؛ لأن معظم الثوار كانوا منهم وألح في طلب المدد من الرجال والمدافع لإخضاعهم [٣].

* * *

(1) من رسالة فيروس إلى الجنرال كافاريللي.
(2) الرافعي - مرجع سابق.
(3) الرافعي - مرجع سابق.

هاجم الجنرال لاتوس قرية عشما " مركز شبين الكوم " لإخضاع زعيمها المشهور في ذلك الوقت واسمه " أبو شعير " وكان أبو شعير يقوم بعمليات قتل وخطف للجنود الفرنسيين، وقد قاتل أبو شعير الفرنسيين ورفض عرضهم له بالتصالح، وقد اعتبر الفرنسيون عملية قتل أبو شعير انتصارا كبيرا؛ فقد ابتهج الجنرال لاتوس كما أبرق بذلك إلى نابليون في الثالث والعشرين من أكتوبر ١٧٩٨.

وقد لقى لاتوس أيضا مقاومة عنيفة من الأهالي في سلامون وسرسنا.

* * *

أما في الدقهلية ودمياط فقد ائتمر أهالي المنصورة والبلاد المجاورة بجنود الحامية واتفقوا على الفتك بهم، فبينما كان الجنود في معسكرهم فى العاشر من أغسطس ١٧٩٨ دخلت المدينة جموع كثيرة من أهالي البلاد المجاورة وكان اليوم يوم السوق العامة فاختلطوا بأهل المدينة ووافقوهم على الفتك بجنود الحامية، فهاجموا الجنود ونادت المدينة كلها بالثورة رجالا ونساء، وكانت النساء يحرضن أزواجهن على الثورة بالفرنسيين ولما شعر الجنود بالخطر امتنعوا في معسكرهم فحاصره الثائرون وشرعوا في دكه وأشعلوا فيه النار؛ فاضطر الجنود إلى إخلائه هاربين وانحدروا إلى السفن قاصدين الفرار، ولكن الجموع تكاثرت عليهم وأبى رجال السفن أن يحملوهم - فالتجؤوا إلى البر وقصدوا دمياط ولكن الثوار أخذوا عليهم الطريق ثم قتلوهم عن آخرهم [1].

كما كانت قرى المنصورة ترفض دفع الضرائب - يقول ريبو [2] : " إن محصلي الضرائب كانوا إذا ذهبوا إلى القرى لجباية الضرائب أو مصادرة أملاك المماليك يقابلون بالرصاص رميا أو بالعصى ضربا ".

هذا وقد شاركت قرية " سنباط " في الثورة التي حدثت في الدقهلية برغم كونها من قرى الغربية ومن ناحية أخرى تحصن الثائرون في قرية " دنديط " وقد هاجمهم الجنرال مورا في شهر سبتمبر كما وقعت معركة أخرى قرب سنباط.

ثم تجددت الاشتباكات والاضطرابات في منطقة ميت غمر ودنديط وميت الفرماوي

---

(1) يوميات الجنرال لوجيه - وقدرهم بحوالي مئة وعشرين أما السير " سايرول " أحد مهندسي الحملة الفرنسية فيقدر عدد الحامية بحوالي مئة وستين مقاتلا لم ينج منهم سوى ثلاثة وقع اثنان منهم في الأسر وفر الثالث.

(2) ريبو - مرجع سابق.

في شهر أكتوبر ١٧٩٨ وباتت المواصلات في فرع النيل مهددة، فعهد نابليون إلى الجنرال مورا والجنرال لاتوس بالتعاون على إخماد حركة الثورة في تلك المنطقة.

التقى القائدان بالنيل عند بنها وسارت قواتهما بالمراكب قاصدين إلى ميت غمر فرسوا على شاطئ النيل بالقرب منها وساروا قاصدين مهاجمة الثوار الذين احتشدوا في دنديط وكان الجنرال مورا يتولى قيادة الميمنة والجنرال لاتوس يقود الميسرة فسار الجنود الفرنسيون بنظامهم الحربي لمهاجمة الثوار في معقلهم، وكان السير متعذرا؛ لأن الثوار قطعوا جسور الترع فغمرت المياه الأراضي، وواصل الجنود السير في الطرق والمستنقعات، ولما بلغت جموعهم دنديط انسحب منها الثوار إلى ميت الفرماوي وهناك امتنعوا بها وكان معهم مدفعان فقاوموا هجوم الفرنسيين مقاومة شديدة، ثم اضطروا إلى الارتداد عن القرية فاستولى عليها الفرنسيون وعلى المدفعين اللذين كانا بها، واعتصم الثوار بالتلال القريبة منها فتعقبهم الفرنسيون وأجلوهم عنها ثم استمر الثوار في انسحابهم حتى بلغوا " الهواير " وعجز الفرنسيون عن متابعتهم لما لحقهم من الإعياء فرجعوا أدراجهم إلى ميت غمر [1].

يلاحظ أن الثوار هنا انسحبوا إلى الداخل لكي يجعلوا الفرنسيين بعيدا عن النيل وذلك لإرهاقهم وتطويل خطوط تموينهم وللمحافظة أيضا على قوة الثوار لاستخدامها في العمليات الفدائية التي كانت تحدث يوميا في هذه المنطقة.

- ظهر اسم " حسن طوبار " كقائد ومحرض على الثورة في منطقتي المنصورة ودمياط، وحسن طوبار هو شيخ بلدة المنزلة في ذلك الحين - كما ظهر اسما " مصطفى وعلي العديسي " كمحرضين في واقعة الهجوم على حامية المنصورة.

- وفي الجمالية حدثت معركة هامة يصفها الجنرال داماس في تقريره قائلا:

" ولما وصلنا بحرا تجاه الجمالية وهي قرية كبيرة قوية على الشاطئ الغربي من بحر أشمون فوجئت السفن التي كانت تنقل الجنود بعاصفة من الأحجار والرصاص انهالت من أسوار البلدة وبيوتها، وفي الوقت نفسه رأينا جموعا كثيرة من العرب والمماليك والفلاحين مسلحين بالبنادق والسيوف والعصى " الشماريخ " تهرع من الجهات المجاورة مسرعة لمهاجمتنا وكان بعضهم راكبين الخيل وأكثرهم مشاة، فدهشنا

(1) الرافعي - مرجع سابق.

لهذه الهجمة العنيفة ولكنا لم نؤخذ على غرة.

ونزلت الجنود حاملة سلاحها إلى البر الشرقي المقابل للقرية وتأهبوا للقتال منتظرين قدوم الأعداء ورأينا أكثرهم شجاعة يغامرون بأنفسهم ويهجمون إلى أن يصبحوا في وسط جنودنا ولكن الجنود حاربوهم ببسالة وقد رأيت بنفسي جماعة من الفلاحين ليس بأيديهم سلاح سوى العصى يهاجموننا ببسالة فيستشهدون بين أسنة رماحنا وقد تمكن الثائرون أن يعبروا الترعة ثانية ويعتصموا في الجمالية، فقررنا عبور الترعة وهاجمنا القرية التي دافعت دفاعاً قويا واستولينا على جزء من القرية، ولكن الأهالي ظلوا يدافعون عن الجزء الآخر ممتنعين في البيوت والشوارع، وهجم الثوار على القوة التي دخلت القرية، وانتهت معركة الجمالية بإحراق البلدة وانسحاب الفرنسيين.

- ظل حسن طوبار يثير الناس ويستفزهم للمقاومة، وقد حاول الفرنسيون استمالته دون جدوى، وكان يتصل بالمماليك والأتراك، ونسق مع الأتراك لعمل هجوم بحري من طريق فم الدبية " من فتحات بحيرة المنزلة على البحر المتوسط "، وحشد حسن طوبار كل ما نالته يده من السفن في بحيرة المنزلة ليشترك في تلك الحملة البحرية: كان حسن طوبار يجوب البلاد في المنصورة ودمياط يحرض الناس على الثورة وكان يرسل إلى البلاد الأخرى رسله وأتباعه لتنظيم المقاومة ضد الفرنسيين.

اشتعلت الثورة في دمياط في سبتمبر ١٧٩٨ وقام الثوار بالهجوم على الحامية الفرنسية بالمدينة في السادس عشر من سبتمبر ١٧٩٨ واشترك في الهجوم أهالي البلاد المجاورة لدمياط واشترك فيه أيضًا أسطول حسن طوبار الذي تحرك في بحيرة المنزلة قاصدا شطوط مدينة دمياط، فوصل إلى شرق المدينة والتقى الأهالي القادمون من القرى المجاورة بالنازلين من السفن وكانوا مسلحين بالبنادق والرماح، وساروا قاصدين دمياط لمهاجمة قوة الجنرال فينال، فقتلوا الحراس الفرنسيين المرابطين في المخافر الأمامية للمدينة، وظل القتال متواصلا ليلة السادس عشر من سبتمبر إلى أن رتب الجنرال قواته فتحول موقفه من الدفاع إلى الهجوم وتمكن من التغلب على الثوار واتجه الثوار إلى قرية الشعراء للتحصن بها. وفي الوقت نفسه قام أهالي قرية عزبة البرج بقتل رجال الحامية الفرنسية بها.

حدثت معركة في قرية الشعراء بين القوات الفرنسية بقيادة الجنرال فينال وبين الثوار الذين تحصنوا بها والأهالي، ويقول رينو: إن الفرنسيين خسروا بهذه المعركة اثنى عشر قتيلا وثلاثين جريحا.

ذكر نابليون في منشور من منشوراته العسكرية (بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٧٩٨) واقعة الشعراء وذكر أن عدد الثوار بها كان يبلغ عشرة آلاف.

تفاقمت الثورة في منطقتي المنصورة ودمياط وظلت عمليات الثوار تضطرم بها، وتعددت حوادث مهاجمة السفن الفرنسية المقلة للجنود في النيل وقتل من فيها من الجنود والبحارة.

وكتب الجنرال لوجيه في يومياته يقول: " لم تتحسن الحالة كثيرا عما كانت حينما جاء الجنرال دوجا إلى دمياط. والسلطة الفرنسية ما زالت منكورة في معظم الجهات التابعة لهذه المديرية وفي دمياط نفسها لا يأمن الجندي الفرنسي على حياته إذا هو ذهب إلى حي الوطنيين والحامية الفرنسية مقصاه في حي الأروام.

- كان نفوذ حسن طوبار والمقاومة التي كان ينظمها في مناطق المنزلة ودمياط والمنصورة من القوة بحيث اقتضت الفرنسيين أن يجردوا حملة ثانية على المنزلة للاستيلاء عليها وإخضاعها، وفي الواقع فإن العمليات الثورية التي قام بها الثوار في هذه المنطقة أقلقت نابليون لأنها كانت تزعزع موقفه في الجزء الشرقي من مصر وتهدد مواصلات الجيش كما أنها قد تكون طريقا لهجوم بحري تركي متوقع.

" خرجت السفن من بوغاز دمياط ثم عرجت على فم الديبة فمرت منه إلى بحيرة المنزلة، وقطعت هذه الرحلة في ثماني ساعات ثم اتجه الجنرال أندريوسي بقواته صوب المطرية، ولكنهم شاهدوا في نحو الساعة الثالثة مساء أسطولا من المراكب الشراعية متجهاً نحو الشرق تحجبه عن القوة الفرنسية الجزر التي في البحيرة فواصلت سفن الجنرال أندريوسي السير حتى اقتربت من المطرية، وقبل أن تصل إليها خرجت مراكب الأهالي فجأة من خلف الجزر التي تحجبها وأقبلت على السفن الفرنسية قاصدة الاصطدام بها وإغراقها فأدرك الجنرال أندريوسي خطورة الموقف، وخشي عواقب الاصطدام لأن المراكب المصرية كانت تبلغ مائة مركب، فنكص راجعا إلى دمياط وأطلقت المراكب المصرية النار على السفن الفرنسية فأجابت هذه الأخيرة بإطلاق الرصاص من

البنادق والمدافع التي بها. وأخذت في الوقت نفسه تتراجع متفادية الاصطدام بمراكب الأهالي وكانت هذه تتعقب السفن الفرنسية قاصدة احتلال دمياط ورست بالقرب من " المنية "، لكن القوة الفرنسية أطلقت النار عليها ونبهت الدوريات الفرنسية التي كانت تتولى الحراسة فأقبلت لنجدة الجنرال أندريوسي وظل بحارة المراكب الأهلية يناوشون السفن الفرنسية إلى أن انسحبوا في منتصف الليل، وتركوا سفينة تراقب تحركات السفن الفرنسية، وظلت هذه السفينة على مرأى من سكان دمياط طوال يوم الرابع من أكتوبر. وفي الثامن من أكتوبر أعادت المراكب الأهلية كرة الهجوم على دمياط، ولكن نار المدفعية الفرنسية ردتها عن المدينة.

كانت حركة المراكب المصرية واسعة وخطيرة، وكادت تكون وخيمة العواقب على الفرنسيين لو لم يحبطها احتلال داناس لمدينة المنزلة. وكانت الخطة الموضوعة بالاتفاق بين أهالي المطرية والمنزلة أن يحتلوا دمياط بحرا بطريق بحيرة المنزلة وكانت المائة سفينة التي شاهدها الجنرال أندريوسي في البحيرة تحمل المتطوعين من الأهالي لهذا الغرض لكن القوة الفرنسية ردتهم عن دمياط، ثم جاء احتلال الفرنسيين للمنزلة فأحبط خطة الحملة البحرية التي نظمها أهالي المنزلة والمطرية[1].

* * *

(٥)

لم تقتصر المقاومة بالطبع على الوجه البحري، وإنما شملت أيضا الوجه القبلي حيث كان مراد بك قد فر بقواته إلى الوجه القبلي، وكان من الطبيعي أن يفكر نابليون في احتلال الوجه القبلي حتى لا يكون نقطة انطلاق للمقاومة الأهلية، أو أن يتم تعطيل الملاحة في النيل وحبس الغلال عن الوجه البحري.

والواقع أن المقاومة التي لقيها الفرنسيون في الوجه القبلي إنما جاءت من الأهالي أو بسبب التعاون بين الأهالي والمماليك ضد الحملة.

جرد نابليون حملة بقيادة ديزيه للسيطرة على الوجه القبلي وكانت الحملة مكونة من

---

(1) الرافعي - مرجع سابق.

خمسة آلاف من المشاة والفرسان والمدفعية والمهندسين مزودين بالأسلحة والذخائر والمدافع الحديثة والسفن الحربية.

بدأ الصدام الأول في السادس من أكتوبر - فقد بدأ الأهالي والمماليك يناوشون طلائع الجيش الفرنسي، وفي السابع من أكتوبر التقى الجمعان بالقرب من قرية سيدمنت.

يقول الرافعي: " كان مراد بك قد جمع قوة كبيرة من أهالي الفيوم فرسانا ومشاةً وتحصن في أقاليم سيدمنت وكان هو وحلفاؤه المصريون قد أعدوا معدات الهجوم وقوى أملهم في سحق الجيش الفرنسي لقلة عدد جنوده بالنسبة إليهم ولمغامرته في الصحراء وفي بلاد بعيدة عن قواعده الحربية.

كان عدد المصريين والمماليك في هذه الموقعة يزيد على ضعف الجيش الفرنسي وكانوا يحتلون مرتفعات حصينة، ولكن فرقة ديزيه امتازت بالنظام الحربي وكفاية القيادة وقوة المدفعية وكثرة الذخيرة، فلما اقتربت الفرقة هجم عليها الأهالي والمماليك منحدرين من المرتفعات التي كانوا يعتصمون بها، وكان عدد الفرسان من أربعة آلاف إلى خمسة آلاف فارس هجموا على قرع الطبول بحماية عظيمة وأحاطوا بجيش الجنرال ديزيه من كل جانب، وكانوا أكثر عددا وأشد حماسة من الأعداء، ولكن نار المدفعية الفرنسية فتكت بهم وكسرت هجمتهم فأعادوا الكرة ثانية وثالثة بمثل الحمية التي هاجموا بها أول مرة، ودارت الموقعة عدة ساعات لا تهن حماسة المهاجمين ولا يضعف أملهم في النصر.

وكان مراد بك قد نصب على أكمة تشرف على ديوان القتال ثمانية مدافع أخذت تطلق النار على الجنود الفرنسيين فأوقعت بهم خسائر جسيمة، وكادت تدور الدائرة على الجيش الفرنسي لولا أن أمر ديزيه بالهجوم العام على مصدر الخطر فهجم جنوده على موقع المدافع وانقضوا على رجالها وقتلوا بعضهم وأجْلوا البعض الآخر، وهجم الأهالي والمماليك مرة أخرى على الجيش الفرنسي وأنزلوا بالفرنسيين خسائر فادحة ولكنهم اضطروا إلى التقهقر بعدما أفنت نيران المدافع والبنادق عددا آخر كبيرا منهم، وانتهت الواقعة بانتصار الجنرال ديزيه وبلغت خسائر الفرنسيين كما قدرها الجنرال برتييه ثلاثمائة وأربعين قتيلا ومئة وخمسين جريحا، ويقدر الجنرال ديزيه خسائر المصريين

بأربعمائة قتيل[١].

وبانتهاء هذه المعركة بهذه النتيجة تغير أسلوب المصريين والمماليك في الصعيد إلى طريقة حرب العصابات، قال رينو يصف هذا التطور: " كان هذا الأسلوب أشد خطرًا على الفرنسيين من المعارك المنظمة لأنهم فقدوا الراحة والطمأنينة واضطرتهم هذه المقاومة إلى مداومة الحملات والرحلات المنهكة للقوى دون أن يتمكنوا من التغلب على خصم لا ينال".

وحدث أن الجنرال ديزيه ترك بعض رجاله في بني سويف للقيام على شحن الغلال وهجم الثوار على بني سويف وأسروا هؤلاء الرجال واستولوا على الغلال التي وجدوها. وفي المنيا كان الفلاحون قد قتلوا خمسة من الجنود كانوا بالسوق [٢].

وفي الثامن من نوفمبر الساعة الثامنة صباحا هاجم الثوار مدينة الفيوم وقد كان الثائرون من الأهالي والفلاحين والعرب في القرى وعزموا على أن يستولوا على مدينة الفيوم. وفي نحو الساعة الحادية عشرة أقبلت جموعهم، وهجموا على معسكر الجنود ونجح الثوار في دخول المدينة بعد هزيمة نقاط الحراسة الفرنسية على مشارفها واقتحم الثوار الشوارع يريدون منزل " علي كشاف "، وفيه الجنود الفرنسيون، وكان عدد المهاجمين كثيرا قدرهم الجنرال ديزيه في تقريره بثلاثة آلاف مقاتل، ويقول ديبو إنهم خمسمائة من المماليك ومعهم فصيلة من فرسان العرب وألفان من الفلاحين، " فلما وصلوا إلى المنزل تقاذف الرصاص بين الفريقين وكان موقع الفرنسيين منيعا لأن هذا المنزل كان محكم التحصين فكان الجنود يطلقون النار من النوافذ ومن الأسطح وبذلك نجحوا في رد المهاجمين. ثم استأنف المهاجمون هجومهم بعد أن جاءهم المدد، ولكن الفرنسيين ردوهم، وغطيت الشوارع بجثث القتلى والجرحى [٣].

* * *

حتى الأطفال قاوموا، وهذا يوضح إلى أي مدى تغلغلت روح المقاومة. يقول الرافعي في مرجعه المذكور ص ٣٥٦: " إنه بناحية الفقاعي جرى حادث دهش له الجنرال ديزيه وكبار الضباط الفرنسيين ذلك أنه بينما كان الجنود ينتظرون وصول بقية

---

(1) الرافعي - مرجع سابق.

(2) الرافعي - مرجع سابق.

(3) ديبو - مرجع سابق.

الجيش تقدم أحد غلمان القرية وتغفل بعض جنود الدراجون فاستولى على بنادقهم، فرآه جندي آخر وتعقبه وهو يعدو حاملا بندقية إلى أن أدركه وضربه بالسيف على ذراعه وساقه جريحا إلى الجنرال ديزيه للاقتصاص منه، فسأله الجنرال عما دعاه إلى ارتكاب هذا العمل؟ فأجاب الغلام رابط الجأش ناظرا إلى السماء: أن الله القادر على كل شيء هو قد أمره بذلك. فسأله الجنرال عمن حرضه على ذلك؟ فقال: لم يحرضن أحد وإنما ألهمني الله أن أفعل ما فعلت ثم رفع رأسه ونظر إليه وقال له في هدوء وثبات: دونك رأسي فاقطعوه، فدهش الجنرال من شجاعته واكتفى بأن يجلد بالسوط ثلاثين جلدة، فجلد الغلام لا يتأوه ولا يتململ حتى استوفى الثلاثين سوطا ولم تكن سنه تزيد على اثنى عشر عاما [١].

* * *

واصل ديزيه مسيرته حتى وصل إلى أسيوط، وفي قرية " الغنايم " دافع الأهالي عن القرية وفتكوا ببعض الجنود، وقد أرسلت قوة لإعادة النظام إلى القرية فأطبق عليها الفلاحون واشتبك الفريقان فقتل واحد من الأهالي وجرح اثنان من الجنود[٢].

وفيما بين أسيوط وجرجا شبت الثورة في نحو أربعين بلدا وانضوى إلى علمها نحو سبعة آلاف من الأهالي، فانتهز مراد بك هذه الفرصة ليلم شعثه ويضم إليه الأعوان والأنصار من أهل البلاد، وأرسل يستنجد بأشراف مكة وعرب ينبع وجدة وأنفذ رسالة إلى النوبة يستنفر الناس للمقاومة، وأرسل إلى حسن بك الجداوى الذي كان مقيما بإسنا وكان بينهما - من قبل - عداء قديم يعرض عليه الصلح ليتحدا على محاربة الفرنسيين فلبى الجداوي دعوة الصلح؛ وانضم إلى خصمه القديم لمحاربة الكفار [٣].

* * *

وواجه الفرنسيون في الصعيد فيما بين أسيوط وجرجا ثورة واسعة النطاق بعيدة المدى، ولكنهم عاجلوها قبل أن تتجمع قواها وتتحد عناصرها، غلبوا قواتها المبعثرة

---

(1) روى الجنرال بليار حكاية هذا الطفل في يومياته وروى المسيو فيفان أيضا القصة نفسها في كتابه " رحلة في الوجه البحرى ومصر العليا أثناء حرب الجنرال بونابرت ".

(2) يوميات الجنرال بليار.

(3) الرافعي - مرجع سابق.

معتمدين على نظامهم الحربي ومدافعهم القوية وبنادقهم الحديثة، فكانت المعارك التي نشبت بينهم وبين الأهالي أشبه بمذابح فتكت فيها نيران المدافع والبنادق بمجموعة من الأهالي غير مزودين إلا بأسلحة قديمة [١].

* * *

كلف ديزيه الجنرال دانو بقمع هذه الثورة، فقام من جرجا على رأس قواته ووصل إلى سوهاج فى الثالث من يناير ١٧٩٩، حيث كانت تحتشد قوة من الثائرين قدرهم الجنرال دانوا بأربعة آلاف من الفلاحين مسلحين بالبنادق والحراب يشد أزرهم أربعمائة من الفرسان، ونشب القتال بين الفريقين وهزم الأهالي وسقط ثلاثمائة من الشهداء كما يقدرهم الجنرال ديزيه.

ولم يفت ذلك في عضد الثوار واشتدت جموعهم على مقربة من أسيوط قادمين رجالاً وركبانا من مديريات المنيا وبني سويف والفيوم، فكلف ديزيه الجنرال دانو بالتوجه ليهاجم هذه الجموع.

سار دانو على رأس فرقة الفرسان فوصل تجاه طهطا في الثامن من يناير فوجد عددا من الأهالي يبلغون نحو ثمانمائة فارس يقصدون مهاجمة الفرنسيين فاقترب منهم جيش الجنرال دانو يتحداهم للقتال. فتقهقروا وأخلوا الطريق، فترجل الجنود الفرنسيون تجاه طهطا واستراحوا ساعتين، ثم استأنفوا سيرهم فتبعهم فرسان الأهالي عن بعد، وأخذت جموع الثوار تخرج من القرى مشاة وركبانا وتنضم إليهم فازداد عددهم حتى بلغ عدد الفرسان منهم ألفي فارس كما يقدرهم الجنرال دانو. وهجم الثوار على مؤخرة الجيش الفرنسي، فأمر دانوا بإطلاق النار عليهم ففتكت بهم فتكا سريعا وخسر الأهالي عددا كبيرا من القتلى قدرهم الضابط راباس بـ مئة وخمسين قتيلا من الفرسان وثلاثمائة من المشاة وانسحبوا من ميدان القتال [٢].

وزادت قوة مراد بك بانضمام الأهالي الثائرين إليه وقدوم عرب جدة وينبع الذين أتوا من سواحل البحر الأحمر لنجدته، وانضم إليهم كذلك عثمان بك حسن وحسن بك الجداوي من البكوات المماليك ذوي النفوذ والعصبية.

---

(1) الرافعي - مرجع سابق.
(2) الرافعي - مرجع سابق.

كان مع مراد بك من المقاتلة ألف وخمسمائة مملوك والباقون من الأهالي الذي انضموا إليه من جميع البلاد، ويقدر نابليون عددهم في مذكراته بسبعة آلاف من الفرسان المصريين وثلاثة آلاف من الفرسان العرب وثلاثة آلاف من المشاة وألفين من عرب ينبع وجدة بقيادة الشريف حسن. التقى الفريقان في معركة سمهود في الثانى والعشرين من يناير ١٧٩٩ واستخدم ديزيه تكتيك المربعات وتغلب على جيش مراد بك [١].

وفي السادس من فبراير ١٧٩٩ قصد بليار إلى جزيرة فيلة " أنس الوجود " في كتيبة من مائتي جندي، فرست عند الشلال وسارت على الشاطئ الأيمن للنيل، ولما سارت تجاه جزيرة فيلة أراد الفرنسيون أن يعبروا النيل إليها على مراكب الأهالي، فلم يقبل أحد منهم أن يحمل الفرنسيين وعاد بليار أدراجه إلى أسوان، وبعد بضعة أيام استأنف تحقيق عزمه فلقي مقاومة شديدة من النوبيين في جزيرة فيلة (أنس الوجود) وجزيرة الحساة قال الجنرال بليار في يومياته يصف هذه المقاومة: " حمل الأهالي أسلحتهم وصاحوا صيحات القتال، ورأينا النساء ينشدن أناشيد الحرب والهيجاء ويحثين التراب في وجوهنا، أما الرجال فأطلقوا الرصاص على رجالنا الذين ركبوا البحر، فكنت قد أحضرت معي مدفعا لإخضاعهم، فدعوتهم إلى الصلح والسلام فكان جوابهم أنهم لا يقبلون منا كلاماً " رفض أسلوب المفاوضات "، واستأنفوا إطلاق الرصاص فجرح ثلاثة من رجالنا.. لم يكن لدينا مراكب نصل بها إلى الجزيرة وحاولنا أن نتخذ من جذوع الأشجار طوفا ينقل الجنود ولكن المياه غمرته. فاضطررنا لاحتلال الجزيرة وبقيت الجنود ترابط يوم التاسع عشر من فبراير على شاطئ النيل تجاه الجزيرة، واستجلبت من أسوان بعض ألواح الخشب للعبور عليها وفي اليوم التالي وصلنا الجزيرة، فأطلق علينا الفلاحون الرصاص.

كانت خطة الفرنسيين اتخاذ أسوان موقعا حصينا لقطع الطريق على المماليك إذا هموا بالخروج من مكمنهم في بلاد النوبة ومعاودة الهجوم على الجيش، لكن المماليك أحبطوا هذه الخطة باجتيازهم الصحراء هربا ومواصلة السير شمالا إلى أن صاروا بمحاذاة جرجا وأسيوط - واعتزموا الهجوم على الجيش الفرنسي هناك وتهديد المواصلات بين كتائب الجيش فيما بين أسيوط وأسوان - كما أن بعض المماليك بقيادة

---

(1) الرافعي - مرجع سابق.

حسن بك الجداوي ومحمد بك الألفي لم يواصلوا السير إلى ما وراء الشلال، وانفصلوا في الطريق ضاربين في الصحراء يترقبون الفرص ليعودوا إلى شاطئ النيل.

عبر الجنرال دانو النيل والتقى بجموع الأهالي والمماليك في الحادى عشر من فبراير "بالروسية"، واصطدم الفريقان في معركة شديدة دارت ثلاث ساعات اشتبك فيها المقاتلون وجها لوجه فكانت هذه المعركة قريبة الشبه بمعركة الصالحية واستعمل فيها السلاح الأبيض فخسر الفرنسيون خسارة جسيمة وبلغ عدد قتلاهم سبعة وثلاثين قتيلا بينهم الضابط فونت، وبلغ عدد جرحاهم أربعة عشر كما قدرهم الإدجوان جنرال ونزلوا، وكانت خسائر المماليك والأهالي لا تقل عن خسارة الفرنسيين وكان من جرحاهم عثمان بك حسن [١].

أما في جهة قنا فقد سار إليها الجنرال فريان قاصدا الامتناع بها لأن موقعها على جانب عظيم من الأهمية - وإليها يفضي الوادي المعروف بوادي القصير - ولم يكد عرب الحجاز يعرفون باحتلال الفرنسيين لها حتى هجموا عليها قبيل منتصف ليلة الثالث عشر من فبراير - وجرح الضابط كونرو في هذا القتال جرحا بليغا، فتنحى عن قيادة الجنود للضابط دروش الذي ناله ما نال صاحبه.

وعاود الثوار هجومهم والتقى الجمعان في قرية " أبو مناع "؛ وهناك دارت معركة أخرى تغلبت فيها المدفعية على البنادق والأسلحة القديمة التي يستعملها الأهالي وعرب الحجاز.

وفي غضون ذلك أخد مراد بك يتأهب للهجوم على الفرنسيين، ففي الخامس والعشرين من فبراير ١٧٩٩ أقبل ومعه قوة من سبعمائة من الفرسان وعدد حاشد من النوبيين قاصدا مهاجمة الحامية الفرنسية في إسنا فاشتبك الفريقان في معركة دارت ساعة من الزمن. [٢].

* * *

استمرت المقاومة في الوجه القبلي، فلم تكن تمر فرصة دون أن يثور الأهالي، فكانت قوى الثورة هي الفلاحين، البدو، المماليك، طوائف العرب القادمين من الجزيرة

(1) الرافعي - مرجع سابق.
(2) الرافعي - مرجع سابق.

العربية عن طريق القصير، وقد اتحدت القوى لتقوم بهجماتها على الحاميات الفرنسية في المدن وقطع المواصلات عن الجيش الفرنسي بالنيل ومهاجمة السفن التي تحمل الجنود والذخائر والأقوات.

يقول ديزيه في رسالة إلى نابليون! " إننا نسير بلا انقطاع، وقد ساءت حالة الجنود في ملابسهم وأحذيتهم ولم نستطع إلى الآن أن نجمع إلا النذر القليل من أموال الميري على الرغم من الجهود التي بذلناها، وأن دعوة الثورة ودعاتها سائرون على نشر دعاياتهم، وأن علينا أن نحارب ثلاث قوى مجتمعة وهم: العرب القادمون من القصير، والمماليك، والأهالي، وليس من السهل إخضاع هذه البلاد..

علم ديزيه في طريقه إلى أسيوط أن الأهالي ثاروا بقيادة مشايخ العرب بالقرب من طهطا، فعهد إلى الجنرال فريان مهاجمة الثائرين فالتقى بهم في الصوامعة في الخامس من مارس ١٧٩٩ وألفى نار الثورة مشتعلة بها ووجد نحو ثلاثة آلاف من الفلاحين يحتلونها فهجم على المدينة بجنوده واحتلها ودفع الثوار إلى النيل فقتل منهم عدد كبير قدرهم الجنرال ديزيه بألف قتيل وغريق.

- سبق الجنرال ديزيه عند سفره من قوص أسطوله الذي كان يسير ببطء في النيل؛ ليلحق بالجيش في أسيوط وبعدت الشقة بينهما، فانتهز الأهالي هذه الفرصة لمهاجمة الأسطول وكان عدده نحو اثنتى عشرة سفينة حربية تقل ذخائر تتقدمها السفينة الحرببية " إيتاليا ".

هاجم الأهالي هذه السفن في الثالث من مارس سنة ١٧٩٩ على مقربة من قرية "بارود " وأطلقوا عليها النيران، فأجابت السفينة " إيتاليا " على هجمات الأهالي بإطلاق المدافع، لكن الأهالي ومعهم العرب القادمون من القصير تجمعوا وازدادوا عددا ونزلوا النيل سباحة وهجموا على السفن فاستولوا عليها عنوة وأفرغوا شحنتها من الذخائر على شاطئ النيل، ثم ركبوها وقصدوا إلى السفينة الحربية " إيتاليا " للاستيلاء عليها، وكان يقودها القومندان " موراندي " فضاعف إطلاق الرصاص على المهاجمين ولكنه رأى رجال مدفعيته قد أثخنتهم الجراح على ظهر السفينة ورأى من جهة أخرى جموع الأهالي من الشاطئ الأيسر يتحفزون للهجوم عليه ففكر في الانسحاب، ولكن الريح عاكسته فجنحت السفينة، وإذ ذاك هرع إليها الأهالي والعرب من كل صوب وحدب وصعدوا على ظهرها فتحقق موراندي من الخطر المحدق به ولكنه أبى التسليم فأشعل

النار في مستودع البارود فنسف السفينة نسفا، وقاتل الأهالي موراندي ورجاله فمات موراندي وقتل جميع الفرنسيين الذين كانوا على ظهر السفينة " إيتاليا " وعلى ظهر السفن الأخرى، وكانت خسارة الفرنسيين جسيمة فبلغ عدد قتلاهم من البحارة خمسمائة قتيل، وهي أكبر خسارة مني بها الفرنسيون في الحملة على الوجه القبلي [١].

* * *

تجمع الثوار على مقربة من قفط، وسار إليهم بليار، وهناك التقى الجمعان، وكان الثوار يرابطون في السهل وعددهم نحو ثلاثة آلاف من الأهالي وعرب الحجاز وما بين ٣٥٠ و ٤٠٠ من المماليك، والتقى الجمعان في سهل قفط في الثامن من مارس سنة ١٧٩٩ فكانت معركة حامية الوطيس اشتبك فيها المقاتلون وجها لوجه.

انسحب الأهالي إلى أبنود. ودافعوا عن كل قرية ارتدوا إليها فلما وصلوا إلى أبنود تحصنوا فيها ونصبوا بها المدافع الفرنسية التي غنموها في موقعة " بارود " النيلية، وأخذوا يطلقون النار منها ففتكت بالفرنسيين فتكا شديدا، وكانت هذه أول مرة واجه فيها الفرنسيون مدفعية حديثة في صفوف المصريين، وقد أدرك الجنرال بليار لفوره أن موقفه أصبح محفوفا بالخطر وأن منشأ الخطر وجود المدافع الفرنسية في يد المصريين فوجه قوة جيشه كلها للاستيلاء على هذه المدافع ونجح في خطته فاسترجع الفرنسيون مدافعهم وجردوا المصريين من أقوى سلاح كان في يدهم.

واشتد القتال بين الفريقين وانسحب الأهالي والعرب إلى منازل القرية فتجدد القتال في طرقاتها، ولم يتمكن الفرنسيون من التغلب عليهم إلا بعد أن أضرموا النار في منازل القرية كلها فأصبحت البلدة شعلة من الجحيم وتصاعد اللهب إلى عنان السماء واستحالت القرية إلى أكوام من الخرائب، وبالرغم مما حل بها من الحريق والدمار فقد امتنع الأهالي والعرب في قصر حصين - كان فيما مضى مقرا لكشاف المماليك - وفي مسجد يجاوره؛ جمعوا فيه الذخيرة التي غنموها من الفرنسيين فاشتد القتال حول هذا المنزل والمسجد المجاور له وتبادل الفريقان إطلاق النار إلى أن جن الليل، وتكبد الفرنسيون خسائر جسيمة فكفوا عن الضرب بعد أن أحرقوا المسجد وأخذوا يحاصرون المنزل

---

(1) كانت السفينة " إيتاليا " قبل أن تستخدم في الحملة على الوجه القبلي سفينة نابليون الخاصة التي كان يركبها في النيل في القاهرة وقد وصلت إليه أنباء غرقها وهو في حملته على سوريا أثناء حصاره لعكا.

طوال الليل ويستعدون لاستئناف القتال في اليوم التالي ونصبوا المدافع بحيث تشرف عليه، واستؤنف القتال في اليوم التالي (التاسع من مارس ١٧٩٩)، فأعاد الفرنسيون ضرب القصر بالمدافع، وهنا أقبل المدد من الأهالي والمماليك لرفع الحصار عن القصر إلا أنهم لم ينجحوا في ذلك، وشدد الفرنسيون حصارهم وضربهم إلى أن تمكنوا من دخول إحدى ساحات القصر وأضرموا النار فيه ليكرهوا من فيه على التسليم فاشتعلت النار في غرف القصر وأوشك لهيبها ودخانها أن يخنق المحصورين فنزلوا إلى ساحته واستمروا يقاتلون الفرنسيين بشجاعة اعترف بها بليار في رسالته إلى الجنرال ديزيه، وفي صباح اليوم الثالث للمقاومة (العاشر من مارس) اقتحم الفرنسيون القصر فوجودا الباقين نحو ثلاثين أقعدهم الإعياء، ونالتهم الجراح ومع ما كانوا فيه من الهلاك فإنهم استمروا في المقاومة إلى أن قتل الفرنسيون معظمهم (١).

* * *

أراد ديزيه أن يسحق رجال حسن بك الجداوي، والتقت طلائعه بهم عند "بئر عنبر" دارت معركة شديدة بين الطرفين، وقتل في المعركة عدد كبير من الضباط الفرنسيين منهم الكولونيل دوبليس والضابط بوناتين، وبلغت خسائر الفرنسيين أربعة وأربعين قتيلا ومائتى جريح، وهي خسارة كبيرة تدل على اشتداد القتال في تلك المعركة (٢).

* * *

تجددت الاضطرابات والثورات في جهات جرجا وأسيوط، وكان الأهالي والمماليك قد احتشدوا في البر الشرقي لقطع مواصلات الجيش الفرنسي، كما أنهم قد انتهزوا فرصة خلو البلاد من القوات الكافية فاستأنفوا حركاتهم الثورية في مديرية جرجا.

قام ديزيه بإنفاذ الجنرال دانو بفرسانه لإخضاع البلاد الثائرة فيما بين قنا وجرجا تحرك الجنرال دانو ووصل دشنا وتجمع الأهالي والعرب في برديس متأهبين للقتال، وانضم إليهم سكان القرى المجاورة وكان الضابط مزرتمز قد انضم إلى الجنرال دانو بقواته، وتبادل الفريقان إطلاق الرصاص بشدة، وهجم الأهالي والعرب على جنود

(1) قدر بليار خسائر الفرنسيين بنحو ٣٥ قتيلا و ١٣٤ جريحا وكتب أن هذه كانت من أشد معارك الحملة الفرنسية هولا وأطولها مدة فقد كانت سلسلة معارك دموية استمرت اثنتين وسبعين ساعة.

(2) الرافعي - مرجع سابق.

مورواندي مرتين فعجز موراندي عن اقتحام هذه الجموع وتقهقر إلى جرجا.

شجع تقهقر موراندي الأهالي والمماليك فتابعوا هجومهم ومضوا قاصدين احتلال جرجا وتضاعف عددهم في الطريق بمن كان ينضم إليهم من سكان البلاد التي مروا بها، فقدر الجنرال دانو عددهم بثلاثة آلاف من الفلاحين تجمعوا من القرى المجاورة يعاونهم جماعة المماليك وعرب الحجاز وهجموا على جرجا في السابع من أبريل، وتمكن فريق منهم من الدخول فيها، ولكن الحامية الفرنسية بقيادة موراندي صدتهم عنها بعد قتال عنيف [١].

امتدت الثورة إلى طهطا فاستولى الثوار عليها وسرت إلى القرى المجاورة، فأقبل الضابط لاسال بجنوده قادما من أسيوط والتقى بالثوار في العاشر من أبريل في جهينة وحاصرها الفرنسيون وضربوها بالمدافع ودار قتال شديد داخل البلد، وامتنع الثائرون في دار حصينة بها اتخذوها معقلا وأقاموا بها عدة ساعات، ثم اقتحم الفرنسيون تلك الدار واستولوا عليها [٢].

* * *

اتخذ الثوار بني عدي معسكرا للثورة وانضم إلى الثوار كل أهالي بني عدي وانضم إليهم أربعمائة وخمسون من العرب المصريين وثلاثمائة من المماليك.

صار دانو بجنوده قاصدا بني عدي للاستيلاء عليها وقمع الثورة فيها، فلما وصل إليها في الثامن عشر من أبريل ١٧٩٩، ألفى أهلها جميعا يحملون السلاح ويتحفزون للوثبة والقتال، وكان المماليك لم يزالوا في الصحراء بعيدا عن بني عدي فعهد دانو إلى الكولونيل بينون باحتلال غابة تحصنت بها طلائع الأهالي، فتمكن من إجلائهم عنها، وارتدوا إلى المدينة فتعقبهم الكولونيل بينون، ولما اقترب من المدينة أطلق الأهالي الرصاص على الجنود من المنازل فأصيب بينون برصاصة أردته قتيلا فعين دانو الضابط راباس بدلا منه فاستمر الجنود بقيادة راباس يقاتلون الأهالي، وهنا حضر المماليك لنجدتهم ودارت معركة حامية في طرقات بني عدي وفي بيوتها التي حصنها الأهالي وجعلوا منها شبه قلاع، كان الرصاص ينهال منها على الجنود فلقي الجيش

(1) الرافعي - مرجع سابق.
(2) الرافعي - مرجع سابق.

الفرنسي من المقاومة في بني عدي ما لم يلق مثله في كثير من البلاد [١].

* * *

امتدت الثورة إلى مديريتي المنيا وبني سويف؛ فسار دانو إلى المنيا لإخمادها، ومر الجيش في طريقه ببعض القرى فكان الأهالي يمتنعون البتة عن مساعدته أو إمداده بالأقوات التي يطلبها فأخذ ينكل بالقرى والبلاد بحجة أنها في حالة ثورة وكان أكثرها استهدافا لانتقام الفرنسيين في هذه الجولة بلدة " أبو جرج ".

وصل الجيش إلى أبو جرج وأرسل الجنرال دانو من قبله رسولا إلى أهلها ليقدموا المئونة إلى الجنود فرفض شيخ البلد " العمدة " أن يقدم شيئا، فأرسل دانو رسولا آخر فرده الأهالي خائبا، فأمر بمحاصرة البلدة وأضرم النار فيها، وأقبل الأهالي من القرى المجاورة يحملون السلاح لنجدة " أبو جرج " فامتلأت بهم المزارع وتبادلوا إطلاق النار مع الفرنسيين واستمر القتال ساعتين [٢].

كان الجنرال ديتربس قائدا للحامية الفرنسية في المنيا، وقبل أن يصل الجنرال دانو إليها شبت الثورة في البلاد المجاورة لها، فواجهها الجنرال ديتربس بالقوات التي تحت قيادته ونشبت معارك ثلاث في ثلاثة أيام متوالية تحت أسوار مدينة المنيا.

اليوم الأول:

في الثالث والعشرين من أبريل سنة ١٧٩٩ تجمهر نحو أربعمائة من الأهالي ومثلهم من عرب الحجاز في قرية (طهنشا) جنوبي المنيا واستعدوا للهجوم على الحامية الفرنسية في المنيا، فلما علم الجنرال ديتربس بنبأ هذا الهجوم عزم على أخذهم قبل أن يهاجموه، فترك في المنيا فصيلة صغيرة من العسكر وخرج بباقي الجنود وقصد إلى معسكر الثائرين بالقرب من " تلة " التي تبعد عن المنيا غربا نحو ثلاثة كيلو مترات، ودارت معركة استمرت أربع ساعات ولم ينجح الفرنسيون - فاضطروا إلى الانسحاب فتعقبهم الثائرون قاصدين المنيا.

اليوم الثاني:

وفي اليوم الثاني وقف الجنرال ديتربس بجنوده خارج المدينة في موقع منيع تحميه

(1) الرافعي - مرجع سابق.
(2) الرافعي - مرجع سابق.

المقابر والحدائق، وأوقف الرماة خلف أكمات عالية، وأقبل الثائرون يصيحون صيحات القتال ويتقدمون بشجاعة وإقدام وكان عددهم قد زاد بمن انضم إليهم من سكان القرى المجاورة ومن رهط المماليك الذين قدموا من الجنوب فامتلأ السهل المجاور للمدينة على مسافة فرسخ بالمقاتلين، ودارت المعركة من جديد، وكان الفرنسيون متخذين خطة الدفاع فاستمروا يدفعون الهجمات مدة ساعتين، ولكن الفصيلة التي كانت تدافع عن الباب الشمالي للمدينة اضطرت تحت ضغط الثائرين إلى الارتداد إلى داخل البلد والالتجاء إلى معسكر الحامية، واضطر الجنرال ديتربس إلى اللحاق بهم، وفي هذا الوقت تمكن الثائرون من اقتحام باب آخر من أبواب المدينة، ودخلوها يتدفقون من كل صوب وملؤوا الشوارع واستمر القتال حتى الساعة الواحدة وبعدها انسحب الثائرون.

اليوم الثالث:

ظن الفرنسيون أنهم أصبحوا في مأمن من هجوم الثوار، ولكن في صباح اليوم الثالث الخامس والعشرين من أبريل أقبل أربعمائة فارس من العرب يظاهرهم جماعة من المماليك وهاجموا الفرنسيين وكادت تدور الدائرة على الفرنسيين لولا وصول الجنرال دانو وقواته [١].

* * *

نشبت في أطفيح ثورة عارمة، وحاول الجنرال دانو أن يذهب لقمعها ووصل إلى المنيا بالفعل عازما على عبور النيل للوصول إلى مديرية أطفيح لقمع الثورة فيها ولكن تم استدعاؤه على عجل للقاهرة [٢].

* * *

حاول حسن بك الجداوي أن يحتل أسوان، عندما أنس من الجنود الفرنسيين ضعفا، وبالفعل بدأ مناوشات الحاميات الفرنسية على النيل، وكان الضابط أبلر مرابطا في إسنا بكتيبة من خمسمائة جندي يراقب حركة حسن بك الجداوي ويمنع عودته من وراء الشلال.. على أن حسن بك تقدم برجاله واحتلوا أسوان وامتنعوا بها وتقدمت طلائعهم شمالا فوصلوا إلى دراو، فسار إليهم الكابتن رينو من إدفو بكتيبة من الجنود ولكن لم

(1) الرافعي - مرجع سابق.
(2) الرافعي - مرجع سابق.

يدركهم بدراو فتعقبهم إلى أن التقى بهم على بعد فرسخين إلى جنوب أسوان فنشبت بين الفريقين في السادس عشر من مايو معركة شديدة جرح فيها حسن بك الجداوي جرحا بليغا وأصيب عثمان بك حسن [١].

* * *

(٦)

تتبعنا - في إيجاز شديد جدا - حركات المقاومة الشعبية للحملة الفرنسية في الوجهين البحري والقبلي، وأخرنا القاهرة إلى جزء لاحق، وذلك لأسباب سنعرفها في حينها، وأي دارس أو قارئ أو باحث في هذا الجزء من الكفاح الشعبي سيجد أمامه مجموعة ضخمة جدا من الأحداث والوقائع والنتائج على النحو التالي:

- كانت المقاومة من القوة والتنوع والاتساع بحيث إننا يمكننا القول إن مصر كلها كانت في حالة ثورة شاملة ودائمة طوال عهد الحملة، بحيث يمكننا أن نقول: إن هناك عشرات الانتفاضات، مئات الانتفاضات، آلاف الانتفاضات في كل قرية وفي كل مدينة، وإذا كان المؤرخون قد أثبتوا الانتفاضات الكبيرة السابق ذكرها فإن هناك آلاف الانتفاضات الصغيرة والعمليات الفدائية الجماعية والفردية التي لم يسجلها المؤرخون[٢].

في كل بيت ثائر - الرجال - النساء - الأطفال - الفلاحون - العرب - النوبيون - المماليك - عرب الحجاز والذين جاءوا من جزيرة العرب للمساعدة والجهاد - أولاد البلد - التجار - الأعيان - المغاربة - الشوام - النوبيون.

والحقيقة أننا سنعرف إلى أي مدى كانت جذور الثورة راسخة وأي ثقافة تلك التي كانت سائدة بمجموعة قليلة من الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر.

---

(1) الرافعي - مرجع سابق.

(2) اعتمدنا في هذا الشأن بصفة أساسية على الرافعي - مرجع سابق - وكذلك على الجبرتي - مرجع سابق أيضا، وكذلك على مجموعة أخرى من المراجع الأجنبية، على أنه يجب علينا أن نذكر أن الجبرتي لم يشهد تلك الحملات على الوجهين البحري والقبلي وأنه ذكرها من مصادر السماع؛ ولذلك لم تكن بمثل خصوبة تأريخه للأحداث في القاهرة، ومن ناحية أخرى فإن السياق السابق ذاته جعل الرافعي يعتمد على المصادر الأجنبية وهو ما يجعلنا نعتقد أن أحداث تلك الفترة برغم كثرتها وأهميتها وروعتها كانت أقل من الحقيقة وأنه قد فات الفرنسيون والأجانب الذين كتبوا عنها الكثير منها، كما أن رواياتهم كانت من وجهة نظر أجنبية وبرغم كل هذا كانت الأحداث رائعة. أي خصوبة كانت تحمل أمتنا؟!!

يقول ريبو - صاحب المرجع المذكور سابق - كانت الثورة كحية ذات مائة رأس كلما أخمدها السيف والنار في ناحية ظهرت في ناحية أخرى أقوى وأشد مما كانت، فكأنها كانت تنتظم ويتسع مداها كلما ارتحلت من بلد إلى آخر..

وإذا نظرنا إلى تصرفات طفل قرية " الفقاعي " لأدركنا على الفور مستوى الثقافة السائدة، فلم يكن هذا الطفل ليتصرف تلك التصرفات المذكورة ما لم يكن الجو العام في المنزل وفي الشارع وفي المسجد جو جهاد وتعبئة وشموخ، ولعل هذا يكون حجرا في حلوق هؤلاء الذين يتكلمون عن تطور الشعور بالوطنية فيما بعد الحملة، ولهؤلاء نقول: لقد كان الإسلام هو الوطنية وهذا هو مستوى الوطنية في عصر سيادة المفاهيم الإسلامية برغم التخلف التقني وبرغم سلطة المماليك المستبدة.

شاركت المرأة بهمة ونشاط سواء بالقتال المباشر وإطلاق النار - الذي أطلق النار على نابليون في الإسكندرية كان امرأة - أو بإلقاء التراب والأحجار على جنود الحملة أو حث الرجال على المقاومة، ولعل هؤلاء النسوة هن المثل الحقيقي للمرأة المصرية ولس الأخريات اللائي يردن تحرير المرأة المصرية من تاريخها وحضارتها وجهادها بأموال الشركات والمؤسسات المرتبطة بالمخابرات الأمريكية[(١)].

- قاومت أمتي بالحجارة والعصي بالبنادق والتراب وبالمقاومة عن طريق رفض دفع الضرائب وإخلاء القرى أمام الفرنسيين من الناس والتموين، ورفض معاونة الفرنسيين بأي حال من الأحوال وبأي شيء ولو بسيطا.

يقول الجنرال بليار في رسالة بعثها إلى الجنرال ديزيه: " إننا نعيش هنا عيشة ضنكا فإن جميع القرى تقفر من السكان كلما اقتربنا منها ولا نجد فيها شيئا، من القوت ولا نرى فلاحا واحدا يدلنا أو يأتينا بالأخبار أو يحمل رسائلنا، ولا أدري السبب في هذه الحالة، على أننا لا نعمل مع ذلك عملا ضارا في البلاد التي نجتازها" .

- " لأنكم محتلون أجانب يا سيد بليار م. م ".

- كان زعماء الانتفاضات علماء دين شرفاء أو رؤساء قرى ومدن شرفاء وسوف

---

(1) أموال فور كونديشن التي مولت مؤتمر المرأة العربية عام ١٩٨٦ وقد تناولت جميع الصحف المصرية تلك الفضيحة لأنها أكبر من أن تتستر عليها.

نضرب مثالين للمقارنة بين زعماء الثورة أيام ١٧٩٨ وحكامنا في الحقبة العلمانية المشؤومة.

قال الجبرتي عن الشيخ على العدوى المالكي، زعيم بني عدي: " إنه كان شديد الشكيمة يصدع بالحق ويأمر بالمعروف ويحب الاجتهاد في طلب العلم، وكان ينهي عن شرب الدخان ويمنع من شربه بحضرته وكان إذا دخل منزلا من منازل الأمراء ورأى من يشرب الدخان نهاه عن شربه فينتهي في الحال وشاع عنه ذلك حتى ترك الناس شربه بحضرته ودخل يوما على علي بك الكبير - وهو على ما نعرف من السطوة وشدة البأس- فأخبروه قبل وصول الشيخ إلى مجلسه فرفع الشبك من أمامه وأمر بإخفائه عن وجهه "مش زي المشير عامر صاحب الكاس ".

والمثل الثاني هو حسن طوبار الذي دوخ الفرنسيين وقاتلهم بكل الأساليب بما فيها المراكب الصغيرة في جهة المنزلة ودمياط ورفض كل إغراءات الفرنسيين.

جاء في يوميات الجنرال لوجيه: ولكننا لاحظنا أن انتهاك حرمة مساكن حسن طوبار يثير غضب الأهالي فانسحبنا منها.

انظر كيف أن الناس كانوا يحبون حسن طوبار نظرا لسيرته الحسنة فيهم ولو كان يسيء معاملتهم أو يظلمهم لما جعلوا للمنزل الخالي هذه المنزلة العالية.

قارن بين تصرفات حسن طوبار وتصرفات محافظ السويس عندما حاصرها اليهود في أكتوبر ١٩٧٣ ذلك المحافظ الذي حاول تسليم المدينة إلى اليهود، ولكن وقفة الشعب في السويس بقيادة الشيخ المجاهد حافظ سلامة حالت دون ذلك.

- إذا تتبعنا حركة المقاومة في الوجهين البحري والقبلي نجدها كانت مرتبطة بحالة الثورة في القاهرة ومتجاوبة معها، مما يدل على وجود قيادة عليا للثورة في مصر كلها وأن هناك جهاز استخبارات عالي المستوى تتملكه الثورة وذلك يؤكده أيضا أن المقاومة كانت تظهر كلما ضعفت الحميات الفرنسية أو قل عدد جنود الفرنسيين، وكذلك وجود المقاومة في كل مكان بمصر، كل هذا يؤكد وجود تنظيم كفء وراء الثورة.

- يلاحظ في المعارك التي خاضها الثوار أنهم كانوا دائماً يغيرون على

الفرنسيين ثم ينسحبون، مما يعني أن تكتيك الثورة كان عدم الصدام المباشر مع الفرنسيين نظرا لتفوقهم التقني وخاصة في المدفعية وهذا يعني أن قيادة الثوار كانت تفهم في التكتيك العسكري، فإذا ما أضفنا إلى ذلك محاولات الثوار المستمرة لقطع طرق التموين لأدركنا كم كانت الثورة تمتلك العلم والثقافة الثوريين.

- في جميع الحالات رفض الثوار الوقوع في فخ المفاوضات، وقرروا القتال دائما ومن مكان إلى مكان، كانوا يتجمعون ويقاتلون دون أن تفت في عضدهم الخسائر الضخمة وآلاف الشهداء أو عمليات الانتقام الفرنسية بحرق القرى وأخذ الرهائن.

" نحمد الله أن دعاة التفاوض لم يكونوا قد ظهروا بعد وكذلك كهنة اليأس، ونحمد الله أن محمد حسنين هيكل لم يكتب مقالا يتحدث فيه عن خراطيم النابالم الفرنسية - تحت عنوان تحية للرجال!!. م. م ".

- بتتبع سير المعارك نجد أنها؛ إما كانت مواجهة بين جيشين نظاميين مثل معارك "الأهرام" و "سدوف" وغيرها حيث كانت بين الجيش الفرنسي وجيش المماليك، وكان الأهالي يقفون مع المماليك ويساعدونهم ويقاتلون إلى جانبهم، وإما معارك يقوم بها الثوار المكونون من الأهالي والمماليك وفرسان العرب المصريين أو الحجازيين وتكون هذه عادة عمليات لتحرير المدن والقرى إذا ما ظهر ضعف الجنود الفرنسيين فيها، أو انتفاضات يفجرها الأهالي وأتيهم المدد من المماليك أو فرسان العرب أو انتفاضات يفجرها الأهالي منفردين.

وبالطبع فإن تحليل هذه المعارك يقودنا إلى فهم الأسلوب الأمثل لمواجهة الغزوة الاستعمارية الأوروبية على بلادنا؛ إذ أن التفوق التقني جعلهم أقدر على حسم معارك الجيوش المنظمة بالمدفعية في حالات الفرنسيين وجعلهم أضعف في مواجهة عمليات الكفاح الشعبي المسلح الخاطفة، وهذا يجعلنا ننحاز في حالة صراعنا مع الاستعمار لأسلوب حرب التحرير الشعبية الإسلامية طويلة المدى.

- برغم أن المعارك الكبيرة والصغيرة - فيما عدا القليل منها - كانت تنتهي لصالح الفرنسيين تكتيكيا فإن الإصرار على المقاومة كان هو النصر الحقيقي

الذي سجله شعبنا الفذ ضد الحملة الفرنسية؛ فإن استمرار عمليات المقاومة كان يعني في النهاية أن تنهار قوة المعتدين مهما كبرت، وأن تنهزم وتخرج إلى بلادها وهذا يعطينا درسا في أن المهم هو استمرار جذوة المقاومة لتحقيق النتائج الحسابية السريعة، أو على الأقل كان الأمر بالنسبة لها مسألة مبدأ وهو القتال حتى النهاية وعدم السكوت على الاحتلال الأجنبي، وسواء كان هذا أم ذاك فالنتيجة واحدة.

- إذا ما حللنا تصرفات طوائف الشعب المختلفة نجد أن الفلاحين مثلا كانوا إما يقاومون منفردين، وإما يساعدون الثوار، وأنهم كانوا يرفضون تسليم قراهم للفرنسيين ويرفضون دفع الضرائب، أو أنهم كانوا يتركون قراهم قفراء حتى لا يستفيد منها الفرنسيون وظلوا في كل الأحوال على هذا التماسك، والأمر ذاته ينطبق على الصناع والحرفيين وأرباب المهن وكذلك العرب المقيمون على تخوم المدن، " الحقيقة أن هذا الأمر ظل سائدا في صفوف عموم الأمة حتى الآن لأن التغريب لم ينلها ".

أما رؤساء القرى والمدن فإنهم ظلوا شرفاء وانحازوا للثورة، وكذلك المثقفون الذين كانوا هم دعاة الثورة وكذلك التجار والوجهاء " فيما بعد نال التغريب هؤلاء ففقدوا ثوريتهم وتسرب إليهم إما الخيانة أو التردد أو الضعف ".

أما المماليك فإن إبراهيم بك مثلا فر إلى سوريا وكان من الممكن أن يفر باقي المماليك أيضا إلا أنهم استمروا في المقاومة والقتال وتعاونوا مع الثورة، بل إن الفرنسيين اتهموهم بالتحريض على الثورة، وبرغم فشل المماليك في كثير من المعارك بسبب المدفعية الفرنسية وتكتيكات المربعات وغيرها من التكتيكات الحديثة فإن حقيقة قيامهم بالقتال وشجاعتهم في المواجهة تعطينا الحق في أن نقول أنهم أفضل من حكامنا الذين انسحبوا في ١٩٦٧ مثلا، وتولى بعضهم شتم بعض في الإذاعات أو تدبير بعضهم القتل بالسم للبعض الآخر، وفي حالة المماليك غير المصريين أصلا ما الذي جعلهم يقاتلون باستمرار وكلما هزموا في معركة تجمعوا في أخرى حتى آخر الصعيد؟ ما الذي جعلهم لا يرحلون من مصر مثلا طلبا للحماية والحياة الهادئة في غيرها؟ بالطبع هذا يستحق الاحترام رغم كل أخطاء ومساوئ المماليك وخيانات بعضهم.

والواقع أن هناك حقيقة برزت من خلال تتبع حركة المقاومة في الصعيد وهي: ذلك التنسيق بين المماليك والأهالي، وانحياز الأهالي دائما إلى المماليك في القتال أو انحياز المماليك إلى الأهالي حسب الوضع القتالي وهذا يعني أن الأهالي مثلاً رأوا حكم المماليك أفضل من الفرنسيين وضرائبهم أقل، وهذا غير صحيح حسب المصادر المتاحة، وإما أن الأهالي استطاعوا بوعي فذ ورؤية ناضجة أن يفضلوا المماليك رغم مساوئهم على الفرنسيين رغم حركاتهم المختلفة في تطمين الأهالي وادعائهم أنهم ما جاؤوا إلا لتأديب المماليك وإنقاذ المصريين منهم؛ وذلك بالنظر إلى أن الأهالي فهموا حقيقة الغزوة، أي فهموا المسألة حضاريا وليس مصلحيا، فهموا أن الفرنسيين حالة استعمارية وعدو حضاري وتاريخي رغم كل الدجل الذي مارسوه، وفهموا أن المماليك ليسوا عدوا حضاريا لهم بحكم أنهم مسلمون، ولعل هذا يكون درسا بينا للمغتربين، كما أن هذا ذاته يفسر حماس المصريين للأتراك، واتصال زعمائهم بهم لإنقاذ مصر، ويفسر أيضا ذلك المدد من الرجال الذي جاء عن طريق البحر الأحمر من شبه الجزيرة العربية للجهاد في صفوف الثورة.

وفي الحقيقة فإن الأستاذ محمد جلال كشك في كتابه " ودخلت الخيل الأزهر " حاول أن يلقي بظلال من الشك حول المماليك والأتراك وحماس المصريين لهم برغم أن الأستاذ جلال استهدف من هذا الأمر أن يقطع الطريق على المدرسة الاستعمارية في قولها أن الأهالي دعموا محتلا تركيا أو حاكما مملوكيا ضد الحملة الفرنسية طليعة التحرير فإننا نرى أن وعي الأمة كان أكبر من الهزيمة أمام المدرسة الاستعمارية وأن أمتنا العظيمة كانت تعرف من هو عدوها الحضاري ومن هو الذي يقف على أرضيتها الإسلامية "هويتها الحضارية " برغم كل أخطائه، ومع هذا فإننا لا نغمط كتاب الأستاذ جلال حقه.

في حين تشاتم العرب عقب كل هزيمة وفي حين ظلت خلافاتهم كحكام أكبر من أن يلغيها أو يوحدها الخطر الصهيوني والاستعمار، فإن المماليك في القرن الثامن عشر تصالحوا عند الخطر.

كانت الأمة خصبة قبل أن ينالها التغريب " نال وجهاءها ومثقفيها وسلم من التغريب حتى الآن عموم الأمة " وكانت ثورتها شاملة ولم تحتج إلى أي عوامل خارجية، كانت

روح الإسلام مسيطرة وحث الناس على الكفاح مباشرة بلا مقدمات وبلا تفكير في العواقب، بل إن عموم الأمة كانت تقاتل وتقاتل حتى تستشهد وكان الثوار يندفعون في وسط الجنود الفرنسيين وهم لا يحملون سوى الشماريخ " العصى ".

* * *

والآن لنصل إلى القاهرة - لنعرف كيف زرع نابليون جذور التغريب وكيف كانت تصرفاته هي المدرسة الأولى في الأسلوب الاستعماري وكيف كان رد الأهالي عليها..

* * *

(٣)

- **المقاومة الشعبية في القاهرة وتضامن الأقاليم معها**
- **ارتباط حركة المقاومة بعضها ببعض في مصر كلها**
- **ثورة القاهرة الأولى**
- **ثورة القاهرة الثانية**
- **اغتيال كليبر**

(١)

في يوم الثلاثاء السابع عشر من يوليو - أي قبل معركة الأهرام ببضعة أيام - نودي بالنفير العام وخروج الناس للمتاريس، فلبى المصريون الدعوة، وأقفلوا الدكاكين والأسواق وخرج الجميع إلى جهة بولاق للدفاع عن القاهرة، واشتركت طوائف الشعب في التطوع، فكانت كل طائفة تجمع المال من أفرادها؛ ليرتبوا ما يصرف عليهم وما يحتاجون إليه مما جمعوا، وتبرع بعض الناس بالإنفاق على البعض الآخر، ومنهم من جهز بالسلاح والزاد بعض المقاتلة " بحيث إن جميع الناس بذلوا ما في وسعهم وفعلوا ما في مقدورهم وطاقتهم، وسمحت نفوسهم بإنفاق أموالهم فلم يشح أحد في ذلك الوقت

بشيء يملكه [١] " وخلت طرقات العاصمة وبيوتها من كل قادر على حمل السلاح واتجهوا جميعا نحو بولاق استعدادا لرد الجيش الزاحف على البلاد، ولم يبق في المنازل أو الطرقات سوى النساء والصغار والضعفاء والمرضى الذين لا يقدرون على الحركة.

" ومحصل الأمر أن جميع من بمصر من الرجال تحول إلى بولاق وأقام بها حيث نصب إبراهيم بك " العرضي " - تعني معسكرًا أو جيشا أو فيلقا - لم يبق هناك إلى وقت انتهاء المعركة سوى القليل من الناس الذين لا يجدون لهم مكانا ولا مأوى في بولاق فكانوا يرجعون إلى بيوتهم يبيتون بها ثم يصبحون إلى بولاق [٢].

بدأت المعركة وكانت القوات الفرنسية تبلغ حوالي ثلاثين ألفا من المقاتلين المدربين ومعهم أحدث أنواع الأسلحة، وكان الجيش المصري مكونا من أربعة وعشرين ألفا من الأهالي، وعشرة آلاف من المماليك، وعدد من الإنكشارية [٣].

ووفقا للجبرتي والرافعي، فإن المماليك والأهالي قاتلوا بشراسة وشجاعة إلا أن التفوق في المدفعية والتكتيك الحربي للفرنسيين رجح كفة الفرنسيين.

وكان من الطبيعي أن ينجح الفرنسيون لأن السلطة في مصر كما في غيرها من البلاد الإسلامية، كانت قد أهملت أمر الدفاع والتقدم التكنولوجي كما أن توقف المسلمين عموما عن عملية الغزو أضعف فيهم روح الإبداع كما ذكرنا سابقا.

إلا أن وقائع المعركة " معركة الأهرام " قد أبرزت عددا من النتائج الهامة على النحو التالي:

- أن الأهالي جميعا استجابوا للنفير العام وأن كل قادر وجد سلاحا قد حمله وأن ذلك يعني أن هذه الجموع كانت جديرة بتحقيق النصر لولا أن قيادتهم (المماليك) لم يحسنوا الاستفادة منهم، ولكننا في الوقت نفسه نسجل للمماليك أنهم لم يمنعوا الأهالي من دخول المعركة أو الوجود في مواقعها، وأن حكام العرب فيما بعد منعوا الأهالي دائما من دخول المعارك أو المشاركة فيها بأي شكل من الأشكال فمثلا عبد الناصر منع التدريب العسكري نهائيا من المدارس الثانوية عقب حرب ٦٧ كما رفض دائما فكرة

(1) الجبرتي - مرجع سابق.
(2) الجبرتي - مرجع سابق.
(3) المسيو تيريس - تاريخ الثورة الفرنسية - الجزء العاشر.

الحرب الشعبية، أو المشاركة الشعبية في القتال، وهي الفكرة التي نادى بها البعض عقب حرب ١٩٦٧.

- أن المماليك - السلطة - انقسموا قسمين: " مراد بك " وقد قاتل ومن معه بشجاعة وبرغم هزيمته فقد انسحب إلى الصعيد وواصل القتال طويلا على مراحل مختلفة، " وإبراهيم بك " ولم يشارك في المعركة وهرب إلى سوريا وهذا يعني أن جزءا من السلطة كان وطنيا وجزءًا آخر كان جبانا، وبالمقارنة بحرب ١٩٦٧ مثلا فإن القيادة العسكرية كانت في سهرة حمراء ليلة الخامس من يونيو والقيادة السياسية أمرت بالانسحاب، أي أن القيادتين السياسية والعسكرية كانتا من طراز إبراهيم بك.

- أن الجماهير استجابت لنداء المقاومة، وانحازت إلى جانب المماليك وهذا يعني أن الجماهير - بوعي فذ - اختارت " الحليف الحضاري والتاريخي ضد العدو الحضاري والتاريخي " برغم استبداد الأول ومحاولة الثاني القيام بعملية دجل لخداع الجماهير.

ومن الملاحظ أن الحكومة الفرنسية كانت ترى أن الجماهير لن تقف مع المماليك.

يقول المسيو تاليران وزير الخارجية الفرنسية في تقرير إلى حكومة الدير كتوار: " إن أهالي مصر قاطبة يكرهون حكامهم المماليك الذين يسومونهم الظلم والاضطهاد وهم عزل لا سلاح معهم وإذا أعطاهم المماليك سلاحا بحجة الدفاع عن البلاد من الغارة الأجنبية فإنهم ولا شك سيحاربون به طائفة المماليك أنفسهم، فليس ثمة خوف من مقاومة أو وثبة من الأهالي ".

وقال في موضوع آخر: " إن الشعب المصري سيتلقانا باحترام لأنه يأمل من زمن مديد أن يتخلص من حكامه الظالمين!! "

" ظالمين - ظالمين يا مسيو تاليران - يرونه أحسن من المستعمرين م. م ".

* * *

هزم الجيش النظامي إذن، واحتل نابليون القاهرة فهل سكتت عامة مصر عن المقاومة؟! هل وجدتها فرصة للتخلص من المماليك كما كان يحلم نابليون؟! أم أن الوعي التاريخي لمصر كان أعظم وأكبر؟.

* * *

بدأت ثورة القاهرة الأولى في الحادى والعشرين من أكتوبر: كانت القاهرة في حالة

لم يألفها الناس من قبل، فكان الناس يتألبون في الشوارع زرافات يشكون ويتهددون ويخطب فيهم المعممون فيشعلون نار الحماسة في قلوبهم، فتقابلهم الجماهير بالتأييد والتحبيذ وكان الناس يتلاقون على غير تعارف فيتبادلون الشكوى ويتعاهدون على المقاومة وظهرت الأسلحة في أيدي المتجمهرين في الشوارع والميادين، وأقبل الفلاحون وأهل الضواحي إلى القاهرة وأخذت القاهرة كلها تتداعى إلى الثورة.

لما اشتد لهيب الثورة خرج الجنرال ديبوي قومندان القاهرة بنفسه يستطلع الأمر ويواجهه بحزمه المعروف عنه. ومضى في كتيبة الفرسان قاصدا مركز الهياج وكانت الجموع كالبحر الزاخر، وفي منطقة بين القصرين حاصر الثوار الجنرال ديبوي، وحاول الجنرال أن يداهن الناس، إلا أنهم أجابوه بالسخط واللعنات وأطبق الناس على الجنرال ديبوي من كل جانب، وفي هذا الوقت جاء برتلمي الرومي[1] في شرذمة من رجاله لنجدة الجنرال ديبوي إلا أن الجماهير الثائرة هجمت على الفرنسيين وانهالوا عليهم ضربا بالعصى ورجما بالحجارة وأخذا بالسيوف وطعنا بالرماح ورشقا بالسهام فأدرك ديبوي حرج الموقف لكنه لم يجد لنفسه ولا لجنوده مفرا وفيما هو كذلك أصابته طعنة رمح في ثديه الأيسر فقطعت شريانه وأراد ياوره الكابتن موري أن يدافع عن قائده فسقط عن جواده ونقل بعدها ديبوي إلى حيث أسعف إلا أن الطعنة كانت قاتلة.

وذاع خبر مقتل ديبوي في أنحاء المدينة كالبرق فحمي الثوار وامتلؤوا حماسة وانحازت كل القاهرة إلى الثوار تحت حماس النصر الذي حققه الثوار على قومندان العاصمة واستولت الجماهير على المواقع المحيطة بمعظم خطط القاهرة كباب الفتوح وباب النصر وباب زويلة وباب الشعرية واتخذوا من مساطب الحوانيت متاريس أقاموها في الشوارع والحارات يستدفعون بها الجنود ويعرقلون سيرهم، وأخذوا يطلقون النار من خلالها، وزادت جموع الثائرين بمن انضم إليهم من أهل الضواحي الذين أقبلوا عن طريق الأهرام وبلبيس.

ولما بلغت الثورة هذا المبلغ أطلق مدفع الخطر وضرب النفير العام صائحا بالجنود الفرنسيين إلى القتال فأخذوا يتجمعون ويطلقون النار في الشوارع على الثوار، وطفقت جموع الثوار تحتشد في حي الأزهر وامتنع بالجامع الأزهر خمسة عشر ألفا من أشد

(1) يسميه الجبرتي برطلمين الرومي وكان العامة يسمونه فرط الرمان وهو - كما يقول الجبرتي - من أسافل الأروام العسكرية القاطنين بمصر.

الثوار حماسة وأقاموا المتاريس في الطرق الموصلة إليه.

وهنا حضر نابليون إلى القاهرة فإذا هي كالشعلة تضطرم نارها وحضر معه الجنرال كافاريللي ودومارتان والكولونيل ديزوا لمواجهة الثورة [١].

ويصف الكولونيل ديتروا في يومياته، أحداث ذلك اليوم من الثورة بقوله: " رجعنا إلى المدينة ولما دخلنا من جهة مصر القديمة أمطرنا الثائرون مطرا من الحجارة فعدنا أدراجنا وقصدنا باب بولاق، ودخلنا منه فرأينا المدينة في أفظع حالة؛ سمعنا طلقات المدافع في كل مكان ورأينا الجثث ملقاة على الأرض هنا وهناك، وسرايا - دوريات - الجنود يهاجمها الثائرون في كل جهة فيضطر الجنود غالبا إلى التقهقر راجعين إلى مواقعهم الاحتياطية، وفي حي الفرنسيين نفسه قريبا من المعسكر العام بينما كنت على رأس جماعة حرس القائد العام هاجمني مئة وخمسون من الثائرين وأنقذت حياتي بصعوبة.

ويضيف الكولونيل ديتروا: " كان المعسكر العام (مركز القيادة) للثوار في الجامع الكبير المسمى بالأزهر، وقد أقام الثائرون المتاريس على منافذ الشوارع المفضية إليه فأصبح من المستحيل أن تقتحمه المدفعية أو الجنود أو المشاة ".

* * *

انقضى الليل في سكونه، والفريقان يتأهبان للغد وانتقل دومارتان ليلا ونصب المدافع على سفح المقطم بالقرب من القلعة - أما دعاة الثورة فقد ذهبوا في جنح الليل إلى القرى المجاورة يستصرخون الناس للقتال، وفي الفجر كان أهالي هذه الضواحي يتوافدون على المدينة وكان معظم أبواب القاهرة لم تزل في أيدي الثوار ففتحوها لهم ودخلوا المدينة وجابوا شوارعها حاملين أسلحتهم من عصي ورماح وبنادق.

وبدأ النهار بتجمهر الناس في الشوارع، وكانت صيحات المتجمهرين تشق عنان السماء، وأخذ نابليون ينفذ الخطة التي وضعها في ليلته، فوجه إلى كل جماعة من الثوار القوة الكافية للتغلب عليهم، وعلم أن حشدا من الثوار - قدرهم في مذكراته بما بين سبعة آلاف وثمانية آلاف - خرجوا من باب الفتوح يرمون إلى الهجوم على المرتفعات المركبة فيها المدافع فصدتهم الجنود الفرنسية،

---

(1) الجبرتي - مرجع سابق - الرافعي - مرجع سابق.

وصعدت جموع من الثوار على أسطح جامع السلطان حسن ومناراته لضرب القلعة ومن فيها من الجنود، وكانت كتيبة من الجنود الفرسان ومعها مدفعان تحتل مدخل الحارة الموصلة إلى ميدان الأزبكية فعزم الثوار على مهاجمة هذه الكتيبة ولكنهم لم يستطيعوا أن يهاجموها من الشارع فتسلقوا المنازل وعلوا الأسطح القريبة واحتلوا جامعا صغيرا يشرف على موقع الكتيبة وأصلوها نارا حامية قتلت الكثير من الجنود، فهجم العسكر على المسجد وحطموا أبوابه وقتلوا معظم الثوار بنار المدافع والبنادق.

حاول الفرنسيون منع وصول أهالي الأقاليم الذين جاءوا لتأييد الثورة والمشاركة فيها، وكان الكولونيل سلكونسكي ياور نابليون ممن عهد إليهم بإنفاذ هذه المهمة، فركب في الصباح ومعه كتيبة من حرس القائد العام ومضى على طريق بلبيس ليصد الأهالي منه، وفيما هو عائد إلى القاهرة من " باب النصر " تلقاه الثوار وأرادوا منعه هو وكتيبته من دخول المدينة، وتقاتل الفريقان وقتل الكولونيل سلكونسكي على أيدي الثوار.

* * *

حاول أعضاء الديوان تهدئة الطرفين، فذهبوا إلى نابليون يسألونه الكف عن الضرب، فدعاهم بدوره إلى التوسط لدى الثوار للكف عن الثورة.

وذهب أعضاء الديوان إلى مقر قيادة الثورة (الأزهر) لينصحوا الثوار بالكف عن القتال فلم يأبهوا لهم ومنعهم الثوار أن يتخطوا المتاريس وأبوا عليهم الدخول إلى الأزهر.

* * *

أصدر نابليون أوامره بضرب الأزهر " مقر القيادة " يقول ريبو: " أخذت الآلاف القنابل تنهال على الأزهر وتترامى في الأحياء المجاورة له كالصنادقية والغورية والفحامين وتنفجر بهول لم تعهده القاهرة من قبل. وفي الوقت نفسه أقبلت كتائب الجنود فاحتلت الشوارع الموصلة إلى الأزهر بحيث أصبح الثوار محصورين بين نارين نار المدافع من فوقهم ونار الجنود من حولهم، وأحدثت المدافع تخريبا شديدا في الجامع الأزهر والبيوت القائمة في الأحياء المجاورة له فأصبح منظر هذه الأحياء فظيعا لما شوهها من آثار الخراب.

وبحسب رواية المسيو مارتان [١] فإن الضرب انتهى في الثامنة مساءً بعد أن توسط الوجهاء لدى الطرفين، كانت الخسائر مائتى قتيل من الفرنسيين وأربعة آلاف من الأهالي.

ثورة الشعب المسلم في القاهرة كانت من الدقة والترتيب والاتساع بحيث إنه يصبح من البديهيات أنه كان هناك قيادة تحركها، ولجانا ثورية في كل موقع.. إننا سنضع الآن أمام القارئ مجموعة من الأحداث لا تجد تفسيرها إلا في وجود مثل تلك القيادة وأن الثورة كانت مدبرة.

- أثناء زيارة بونابرت الشيخ السادات - وكانت زيارة مفاجئة - سأل بونابرت عن منشور معاد شاعت أخباره، إذن فهناك إعداد وتحريض سابق للثورة.

في يوميات: الكولونيل ديتروا [٢] " الحادى والعشرون من أكتوبر ١٧٩٨ الساعة السادسة صباحا احتشدت الجموع في عدة أحياء في القاهرة، وعلت أصوات السخط والاستياء وصاح المؤذنون على مآذنهم ينادون نداءات مثيرة للخواطر وانثال الناس مسلحين بالبنادق والعصي.. "

إذن فهناك اتفاق سابق بدليل الوجود لإعلان الثورة والتجمع منذ الصباح وبدليل الدعوة إلى الثورة من المآذن في كل مكان من القاهرة وبدليل ظهور الثورة في عدة أحياء في وقت واحد.

- اتخذ الثوار الجامع الأزهر مقرا لقيادتهم، وقد أحسن الثوار تحصين المواقع المؤدية إلى الجامع لدرجة أن ديتروا قال في ذلك: " وقد أقام الثوار المتاريس على منافذ الشوارع المفضية إليه فأصبح من المستحيل أن تقتحمه المدفعية أو الجنود أو المشاة ".

- يلاحظ أن اهتمام الثوار مجتمعين بتحصين الطريق المؤدية إلى الأزهر " مقر القيادة " يعني اهتمامهم وإدراكهم أهمية الحفاظ على مقر قيادة الثورة للمحافظة على استمرارها.

* * *

من ناحية أخرى فإن بونابرت أصدر تعليماته كالآتي "عليكم أن تهاجموا لفوركم

(1) تاريخ الحملة الفرنسية - تأليف المسيو مارتان.
(2) ديتروا - مرجع سابق.

معسكر الثوار وأن تضربوا الأزهر بالمدافع ولتكن المدافع في أصلح موقع ليكون الضرب أشد أثراً، وبلغوا الجنرال " دومارتان " أن يفعل مثل ذلك أو يستولي على مدخل الأزهر والمنازل الموصلة إليه، وعليكم أن تقتحموه بجنودكم تحت حماية المدافع، وعليكم أن تقتلوا كل من في المسجد وأن تضعوا فيه حرسا قويا من الجنود ".

إذن فنابليون كان يعرف مقر القيادة، وكان يدرك أن القيادة تدير الثورة من "الأزهر" وبالتالي فقد عزم على ضرب مقر القيادة لإنهاء الثورة.

يقول ريبو واصفا تأثير ضرب الأزهر: " أوشك الجامع الأزهر أن يتداعى من شدة الضرب وأصبح الحي المجاور للأزهر صورة من الخراب والتدمير ".

والحقيقة أنه حين استطاع الفرنسيون اقتحام الأزهر، فإن جسم الثورة الأساسي قد سقط وبدأت نهاية الانتفاضة.

- كان المعممون " علماء الإسلام " يخطبون في الجماهير ويزيدون حماستهم إذن فهناك تحريض.

- أقبل الفلاحون وأهل الضواحي إلى القاهرة. إذن كان داعي الثورة موجودًا في كل مصر، كما أن أهالي الأقاليم حاولوا الوصول إلى القاهرة، وقد فطن بونابرت إلى ذلك فكلف جنوده بقطع الطرق بين القاهرة والأقاليم.

- كان الثوار يعرفون مصدر الخطر على الثورة مما يدل على أن هناك قيادة تحلل وتفكر، فقد أوفد الثوار حوالي ثمانية آلاف ثائر (كما قدرهم نابليون في مذكراته) خرجوا من باب الفتوح يرمون إلى الهجوم على المرتفعات المركبة فيها المدافع، كانت المدافع قد ركبت على سفح المقطم وقد كانت هي الوسيلة الأخطر في قمع الثورة.

كما أن الثوار حاولوا إبطال المدافع أيضا، بالصعود على جامع السلطان حسن ومنارته لضرب القلعة ومن فيها من الجنود.

وبالطبع كل هذا يعني أن هناك غرفة عمليات للثورة كانت موجودة في الأزهر.

- نجح الثوار في السيطرة على مداخل القاهرة وأبوابها، وهو عمل يدل على الوعي الحربي لقيادة الثورة، وكان الثوار يسمحون للأهالي القادمين من الريف والضواحي بالدخول والمشاركة في الثورة.

- رفض الثائرون وساطة أعضاء الديوان كما رفضوا أن يسمحوا لهم حتى بتجاوز

المتاريس المؤدية إلى الأزهر " أي وعي وأي ثورية م. م " وبالطبع كان هذا المنع يستهدف منع ظهور البلبلة والتردد أو المناقشة حول استمرار أو عدم استمرار الثورة، وفي الحقيقة فإن هذا يدل على منتهى الوعي لأن الثورة لن تصبح ثورة إذا تفاوضت، ومجرد قبول التفاوض والوساطة ينهي أي ثورة وهذه كلمة معروفة.

لأن سلاح الثوار هو التجمع الجماهيري، وهو التجمع الذي ينفض إذا ما ركن الثوار إلى التفاوض.

- يقول الرافعي: " أخذ دعاة الثورة يحرضون الناس على التمرد والانتفاض على الفرنسيين وشرعوا في الوقت نفسه يثيرون الشكوك والريب حول أعضاء الديوان ويتهمونهم بممالأة الفرنسيين حتى لا يستمع الجمهور لنصائحهم.

وإذن كان هناك دعاة للثورة " محرضون " وقد قاموا بعملهم في القاهرة والأقاليم وكان هؤلاء عادة هم " علماء الإسلام الشباب ".

- انتشرت الثورة في كل مكان بمصر فقد شهدت البلاد كلها حالة من الثورة في شهري سبتمبر وأكتوبر من ذلك العام، يقول الرافعي " فالثورة التي شبت في القاهرة كان لها صدى فى سائر البلاد والمقدمات التي سبقت تلك الثورة والحالة الفكرية التي كانت عليها القاهرة من أواخر سبتمبر وأكتوبر عمت الأقاليم حتى اعتقد الفرنسيون أن هناك تدبيرا سابقا لقيام ثورة عامة في كل أنحاء القطر ".

الوقائع والأحداث السابقة تعني بلا جدال، أن الثورة مدبرة وأنها كانت ثورة مخططة لتعم مصر كلها، وأن العلماء كانوا قادتها، وأن لها لجانا ثورية في كل مكان وأن الجماهير كانت تستمع لدعاة الثورة وتنفذ أوامر قيادة الثورة، وأن الثورة كانت تعرف خطر وخطأ دور أعضاء الديوان ضد الثورة فلم تسمح لهم باجتياز المتاريس والوصول إلى مقر قيادة الثورة.

كان الأزهر مقر القيادة وهذا شيء طبيعي، وإن الثوار كانوا يعرفون أن المدفعية التي نصبت على المقطم كانت أشد التجهيزات الفرنسية خطرا على الثورة فإذا أضفنا إلى كل هذا أن الجماهير استخدمت البنادق والعصي والأحجار " لعرفنا أن التجهيز للثورة كان على قدم وساق ".

وإذا كانت الوقائع المثبتة تؤدي حتما إلى النتيجة السابقة فإن جميع المؤرخين اتفقوا

على أن الثورة كانت مدبرة، وأنه كان لها قيادة، وكذلك كان رأي قيادة الحملة.

- يقول الرافعي: " كان للثورة لجنة تديرها وتنشر دعوتها وتنظم صفوفها ومقرها في الأزهر " [١].

- يقول ديبو: " كان في الجامع الكبير المعروف بالأزهر لجنة لتدبير الثورة تعمل على إثارة الكراهية في نفوس الناقمين " [٢].

- أما الجبرتي فيقول: " احتشدت الجماهير في الطرقات ودافعهم على ذلك المتعممون " [٣].

- ويقول نابليون في مذكراته: [٤]إن الشعب قد انتخب " ديوانا " للثورة ونظم المتطوعين للقتال واستخرج الأسلحة المخبوءة وإن الشيخ السادات انتخب رئيسا لهذا الديوان، وذكر في تقريره إلى حكومة الدير كتوار عن ثورة القاهرة أن لجنة الثورة كانت تنعقد بالأزهر.

- ويقول هيرولد: " إن الفرنسيين غفلوا تماما عما كان يبيت لهم، فالأمر لم يكن مصادفة، ولا انفجارا عفويا بل أمرا يبيت، ويغفل عنه من يبيت لهم " [٥].

* * *

شملت الثورة جميع طبقات وفئات الأمة. يقول الرافعي [٦]:"سرت الثورة إلى طبقة الملاك والتجار وأصحاب الصناعات " كان هذا قبل أن ينجح التغريب في استمالة هذه الفئات إليه فيما بعد بأساليب كثيرة ليس هنا مجال شرحها م. م ".

شملت الثورة كل مصر: قراها ومدنها.. فلاحيها وعمالها وعوامها بقيادة العلماء.

كان حجم الثورة كبيرا جدا، " عمت الثورة المدينة كلها في أقل من لمح البصر وأخذ الثوار طريقهم إلى مركز المخافر الفرنسية فقتلوا الجنود والحراس " [٧].

---

(1) الرافعي - مرجع سابق - الجزء الأول ص ٢٦٨.
(2) ديبو - مرجع سابق.
(3) الجبرتي - مرجع سابق.
(4) مذكرات نابليون التي أملاها على الجنرال برتران في سانت هيلانه.
(5) كريستوفر هيرولد - مرجع سابق.
(6) الرافعي - مرجع سابق الجزء الأول.
(7) الرافعي - مرجع سابق.

يقرر الرافعي: " أن الجموع طفقت تحتشد في الأزهر، وامتنع بالجامع الأكبر خمسة عشر ألفا من أشد الثوار حماسة وأقاموا المتاريس... " [١].

وإذا كان مقر القيادة الجامعية الأزهر قد احتشد به ١٥ ألفا من أشد الثوار حماسة، فكم احتشد في القاهرة كلها؟!

وإذا كان هناك ١٥ ألفا من أشد الثوار حماسة فكم يبلغ عدد الثوار بدون كلمة "أشد"؟!

يراعى أن سكان الإسكندرية مثلا في ذلك الحين كانوا ٨ آلاف وإذا قارنا بين الرقمين يمكننا أن نقول إن المحتشدين في الأزهر من أشد الثوار حماسة كان ضعف سكان الإسكندرية، تخيل: أليس هذا بلغة عصرنا ثورة ملايينية " جمع ثورة مليونية ".

كما يقدر الرافعي أو ينقل عن مراجعه أن عدد الذين قصدوا الهجوم على المدافع المنصوبة على سطح المقطم كانوا ثمانية آلاف (مثل سكان الإسكندرية وقتها) تخيل إن إحدى فصائل الثورة كانت مكونة من عدد يماثل عدد سكان الإسكندرية مثلا.

وبالنظر إلى هذه الأرقام يمكننا أن نقول: إن القاهرة كلها: رجالها ونساءها وأطفالها شاركت في الثورة بصورة مباشرة.

- بدأت وقائع الثورة الأولى من الأزهر وتحت قيادة علمائه وهذا شيء طبيعي. يقول الرافعي: " فاحتشدت الجموع في الجامع الأزهر يضجون ويصيحون ويهتفون بالقتال وامتلأت الطرق بالناس حاملين الأسلحة قاصدين إلى أحياء الفرنسيين لمهاجمتها"[٢].

ويمكننا أن ندرك دور الأزهر كقيادة للأمة وللثورة إذا ما عرفنا أن نابليون أصدر أوامره إلى الجنرال بون " بأن يبيد كل من في الأزهر " [٣].

يقول الجبرتي: " ودخلوا الجامع عنوة. وهم راكبون الخيول وبينهم المشاة كالوعول وتفرقوا بصحته ومقصورته وربطوا خيولهم بقبلته وعاثوا بالأروقة والحارات وكسروا

(1) الرافعي - مرجع سابق. الجزء الأول ص ٢٧٣.
(2) الرافعي - مرجع سابق، الجزء الأول ص ٢٧١.
(3) بونابرت عن المراسلات ج ٥

أوانيه وألقوها بصحنه ونواحيه وكل من صادفوه عروه من ثيابه وأخرجوه " [١].

وفي كتاب نقولا الترك: " أن نابليون رفض الجلاء عن الأزهر وأن هذا الاحتلال قد أحدث أثرا فظيعا في الجماهير المصرية وقياداتها " [٢].

وكانت الحملة الفرنسية إذن - طليعة الاستعمار الغربي - تدرك أن الأزهر لم يكن يمثل فقط القيادة المباشرة لثورة أكتوبر ١٧٩٨ بل كان قيادة الأمة كلها، تاريخيا ومستقبليا، ولذلك كان الحقد عليه والتركيز على سمعته مسجدا وجامعة ومجاورين ومشايخ ونفوذا: كان الأزهر هو مركز قيادة وزعامة الأمة ورمز عزتها وسيادتها، لم يكن الأزهر مجرد مسجد ولكنه كان رمزا لحضارة أراد الاستعمار الغربي أن يجتث جذورها من نفوسنا، وهكذا كان نابليون يمثل الاستعمار الأول يريد أن يقول: لتنتهي حضارتكم وليرتفع شأن حضارتنا كان يريد كسر حاجز الشموخ في وجدان الأمة.

ولا شك في أن نابليون لو استطاع لهدم الأزهر، ففي تعليماته على الجنرال بون في الثالث والعشرين من أكتوبر " يهدم الجامع الأكبر ليلا إذا أمكن ".

- اتبع الثوار تكتيكا غاية في الوعي.. فقد اختاروا قيادة لهم.

يقول نابليون في مذكراته: " إن الشعب قد انتخب ديوانا للثورة. ديوان الشعب " ونظم المتطوعين للقتال، واستخرج الأسلحة المخبوءة، وأن الشيخ السادات انتخب رئيسا لهذا الديوان وكانت لجنة الثورة تنعقد في الأزهر " [٣].

ويقول الرافعي: " فكان في الجامع الكبير المعروف بالأزهر لجنة لتدبير الثورة تعمل على إثارة الكراهية في نفوس الناقمين " [٤].

أي أن هناك لجنة للتحريض على الثورة.

- يضيف الرافعي: " أن دعاة الحركة تعاهدوا على الاجتماع ليلة الأحد الحادى والعشرين من أكتوبر ١٧٩٨ لرسم الخطة الواجب اتباعها وكان عددهم في ذلك

---

(1) الجبرتي - مرجع سابق ج ٣

(2) الرافعي ج ١

(3) مذكرات بونابرت - مرجع سابق.

(4) الرافعي - التاريخ العلمي والحربي للحملة الفرنسية.

الاجتماع ثلاثين"[١].

- لم يكن التنظيم الثوري مقصورا على القاهرة وحدها، وقد أبلغ المنتمون للتنظيم من خارج القاهرة بالتعليمات قبيل الثورة.

- يقول الجبرتي: " كما قبض على سليمان الشواربي - شيخ الناحية - وقيل إنهم عثروا له على مكتوب أرسله وقت الفتنة السابقة على " سرياقوس " لينهض أهل تلك النواحي في القيام ويأمرهم بالحضور وقت أن يرى الغلبة على الفرنسيين"[٢].

نظم ديوان الشعب - " اللجنة المركزية للثورة " حملة دعائية ناجحة ضد أعضاء الديوان الرسمي " يتهمونهم بممالأة الفرنسيين حتى لا يستمع الجمهور إلى نصائحهم في الإخلاد إلى السكينة، وقد أفلحوا في إحراج مركز أعضاء الديوان فأخذت منزلتهم تتضعضع في نفوس الشعب " [٣].

وهذا الموقف كان يهدف إلى عزل الأجهزة الرسمية التي ستقوم دائما بدور تحذيري وتسكيني لحركة الثورة الشعبية إما لانفصالها عن الأمة وخيانتها لها وإما تحت الضغط الواقع عليها.

اعتمدت قيادة الثورة على المشايخ الصغار والمؤذنين لإعلان تفجير الثورة. يقول نقولا الترك: وفي ذات نهار الأحد في عشرين ربيع آخر نزل أحد المشايخ الصغار وكان من مشايخ الأزهر وبدأ ينادي في المدينة أن كل مؤمن موحد بالله عليه بجامع الأزهر؛ لأن اليوم ينبغي لنا أن ننفر في الكفار، وكان أغلب أهل البلد معهم الأمر بذلك أما الفرنساوية فكانوا متغفلين عن ذلك " [٤].

كلمة " الأسى " تعني كلمة السر الشفرة التي اتفقت عليها قيادة الثورة مع الجماهير.

ويقول ديترو في يومياته: " وصاح المؤذنون على مآذنهم ينادون نداءات مثيرة للخواطر ".

- اعتمدت الثورة في هدفها الاستراتيجي على حقيقية أن المقاومة في حد ذاتها حتى

---

(1) الرافعي - مرجع سابق.
(2) الجبرتي مرجع سابق - وقد أعدم سليمان الشواربي بقطع رأسه.
(3) الرافعي - مرجع سابق.
(4) نقولا الترك - مرجع سابق.

ولو هزمت مرحليا فإنها الطريق الوحيد إلى النصر النهائي؛ لأن استمرار المقاومة سيجعل الفرنسيين يرحلون في النهاية. وهو فهم ووعي رائعان من أمتنا أيام كانت بكرا وقبل أن يصيب التغريب وجهاءها ومثقفيها.

يقول نقولا الترك: " إن الناس فهموا جيدا.. أنه انقطع أملهم أي أمل الفرنسيين من إمداد يأتيهم من بلادهم فقالوا في ذواتهم نحن نقف ضدهم ونحاربهم ورويدا رويدا يخلصون لأن الذي لا يزيد ينقص ".

ونقولا الترك نقل الاستراتيجية الثورية للثورة ولكن حسب فهمه لها، فالجماهير كانت تدرك وقتها أن المقاومة مستمرة وستؤدي إلى فناء المستعمر وهذا صحيح ولكن ليس لأن الفرنسيين انقطع أملهم في المدد، ولكن لأن المقاومة المستمرة تؤدي إلى رحيل الاستعمار حتى ولو جاء المدد باستمرار.

إذا تتبعنا المحاكمات أو قل الجزاءات الرادعة بدون محاكمات التي قام بها الفرنسيون ضد كل من شارك في الثورة، وخاصة زعماءها فسوف يعطينا هذا أكثر من ضوء على طبيعة تنظيم الثورة وقيادته.

أصدر نابليون أوامره للجنرال برتييه: " تفضل أيها المواطن القائد، بأن تأمر قومندان القاهرة بقطع رؤوس جميع المسجونين الذين أمسكوا وبيدهم سلاح فليؤخذوا إلى شاطئ النيل بعد هبوط الظلام ولتلقي جثثهم المقطوعة الرؤوس في النهر. " [١].

وفضلا عن هؤلاء المسجونين أعدم في القلعة ثمانون عضوا من " ديوان الدفاع " الذي تزعم الثورة.

وقراءة ما قاله الجبرتي عن الزعماء من علماء الأزهر الذين أعدموا تعطينا فكرة واضحة عن نوعية قيادة الثورة [٢].

وإذا كان بونابرت قد أصدر أوامره بقتل كل من حمل السلاح ممن وقعوا في قبضة القوات الفرنسية يريد بذلك أن يردع كل من تجرأ وعارض السلطة الفرنسية مدركا أو قل منفذا لحقيقة يعرفها الاستعماريون وهي أن من حمل السلاح في وجه الاحتلال هو أخطر من أن يترك ليفلت؛ لأن روح المقاومة الشعبية هي الأخطر، كما أنه لا يريد أن

---

(1) بونابرت - مرجع سابق.
(2) الجبرتي - مرجع سابق.

يترك شخصا قاتل المستعمر لأن هذا الشخص سيدرك كم كان جنود الاحتلال، كعادتهم دائما، جبناء ويفتقرون إلى القوة.

بالطبع لم يكن نابليون قادرا على قتل كل سكان القاهرة؛ لأن كل القاهرة قاومت سواء بالسلاح أو بالعصي أو بالأحجار، ولكنه أراد أن يقتل المضبوطين بحمل السلاح ليلقي في روع الآخرين أنه لن يتسامح في حمل السلاح، وهذا أيضا شأن كل استعماري.

وإذا كان ذلك بالنسبة لمن حمل السلاح، فقد نفذ بونابرت أيضا الإعدام في المحرضين من العلماء.

وقام برطلمين بمهمته " مهمة الخونة ": التجسس على من حمل السلاح وبث أعوانه في الجهات يتجسسون في الطرقات.

وإذا كان أمر إعدام كل من يثبت أنه حمل السلاح أو يشتبه فيه بدون محاكمة، فإن بونابرت نفذ حكم الإعدام في ثمانين شخصا بتهمة قيادة الثورة (مجلس الدفاع) أو ديوان الدفاع.

كما تم تشكيل محكمة رسمية لمحاكمة ستة من المقبوض عليهم بتهمة زعامة الثورة وهم الشيخ إسماعيل البراوي، الشيخ يوسف المصيلحي، والشيخ عبد الوهاب الشعراوي والشيخ سليمان الجوسقي " شيخ طائفة المكفوفين " والشيخ أحمد الشرقاوي وهم - على حد قول الرافعي - " من أواسط علماء الأزهر " وقد تم القبض عليهم من منازلهم بعد إخماد الثورة [١].

وفي مذكرات نابليون أيضا: أن الشيخ السادات الذي انتخب رئيسا للجنة الثورة نفى عن نفسه تهمة التحريض على الثورة بأنه كان مريضا، وقد تردد نابليون في شأنه وقال في مذكراته: إنه مع قيام البينات على أنه زعيم الثورة فقد عفا عنه، ورأى أن الضرر من قتله أكثر من نفعه؛ لما كان لـه من المنزلة الرفيعة في الشرق ولأن قتله يجعله شهيدا في نظر الشعب.

قال المسيو بورييه سكرتير نابليون الخاص في مذكراته: " وكان كثير من النساء

---

(1) قال الجبرتي أنهم خمسة وقالت الصحف الفرنسية أنهم ستة، أما الشيخ عبد الله الشرقاوي فقد ذكر أن العلماء الذين أعدموا كانوا ثلاثة عشر عالما.

ممن نفذ فيهم حكم الإعدام " [١].

إذن فقد كان هناك تنظيم يعمل منذ اليوم الأول لدخول الفرنسيين القاهرة - لاحظ أن الفترة بين الدخول وبين الثورة أقل من ثلاثة أشهر - وكان التنظيم ذا قيادة عليا (السادات على الأرجح)، ثم هيئة عليا (ستة من العلماء الذين حوكموا)، ثم لجنة مركزية (ثمانين شخصا - ديوان الدفاع)، وأن التنظيم كان يتخذ من الأزهر مقرا لـه، وأنه كانت هناك لجان للاتصال بالأقاليم ولجان للدعاية، ولجان للتسليح، كما أننا نسجل لهذا التنظيم الدقيق أنه استطاع أن يخفي وجوده على ضخامته ونفوذه واتساعه على جواسيس نابليون من أمثال: برطلمين ويعقوب وشكر الله " وأضرابهم ".

ولكي نعرف نوعية قيادة تنظيم الثورة سنتتبع سيرة العلماء الستة الذين أعدموا بتهمة زعامة الثورة.

فالشيخ " العلامة الفاضل الفقيه الشيخ أحمد بن إبراهيم الشرقاوي الشافعي الأزهري " كان يأتيه الفلاحون من جيرة بلادهم بقضاياهم وخصوماتهم وأنكحتهم فيقضي بينهم ويكتب لهم الفتاوى في الدعاوى التي يحتاجون فيها إلى المرافعة عند القاضي، وربما زجر المعاند منهم وضربه وشتمه ويستحون لقولـه ويمتثلون لأحكامه، وكان جسيما عظيم اللحية فصيح اللسان، ولم يزل على حالته حتى اتهم في فتنة الفرنسيين، ومات مع من قتل بيد الفرنساوية بالقلعة ولم يعلم لـه قبر [٢].

أما الشيخ الإمام العمدة الفقيه الصالح القانع الشيخ عبد الوهاب الشبراوي الشافعي الأزهري، فكان حسن الإلقاء سلس التقرير جيد الحافظة جميل السيرة. حتى اتهم في إثارة الفتنة وقتل بالقلعة شهيدا بيد الفرنسيين وأنه كان يقرأ كتب الحديث كالبخاري ومسلم ويحضر درسه الجم الغفير من العامة [٣].

والشيخ يوسف المصيلحي " كان يتولى التدريس بجامع الكردي، وأنه كان مهذب النفس لطيف الذات حلو الناطقة مقبول الطلعة خفيف الروح " [٤].

والشيخ سليمان الجوسقي " كان شيخ طائفة العميان، تولى هذه المشيخة بعد وفاة

(1) مذكرات بورييه، الجزء الأول.
(2) الجبرتي - مرجع سابق وفيات ١٢١٣ هـ.
(3) الجبرتي - مرجع سابق وفيات ١٢١٣ هـ.
(4) الجبرتي - مرجع سابق وفيات ١٢١٣ هـ.

الشيخ الشبراوي شيخها السابق، وسار فيهم بشهامة وصراحة وجبروت وصار من أعيان الصدور المشار إليهم في المجالس تخشى سطوته وتسمع كلمته، ويقال: قال الشيخ كذا أو أمر بكذا " [١].

الشيخ إسماعيل البراوي " إنه ابن أخي الشيخ عيسى البراوي الشهير الذكر تصدر بعد وفاة والده مكانه، وكان قليل البضاعة تغلب عليه النباهة واللسانة والسلاطة والتدخل؛ وذلك هو الذي أوقعه في حبائل الفرنسيين " [٢].

إذن فقد كان قيادات الثورة هم علماء الإسلام ممن يتصفون بالجماهيرية والنفوذ لدى العامة، وبالتالي كانوا قادرين على تحريك تلك الجماهير أو الاستجابة لها حسب الظروف، ولم تكن قيادة الثورة مجرد شخصيات جماهيرية فقط، بل كانت تتمتع بكل صفات الزعامة الحقيقية من زكاء وصراحة وشهامة وجبروت وكذا خفة الروح وجمال السيرة وطهارة النفس والاستقامة " قارن بين هؤلاء وبين زعمائنا في مرحلة العلمانية ".

ومن المثير أن يشارك العميان في الثورة بل في قيادة الثورة وهو إن دل فإنما يدل على أن الثورية لا يحول بينها وبين العمل الإيجابي حائل، كما يدل على مدى انتشار فكرة الثورة.

* * *

(٢)

وبما أن الأمة كانت بكرا، لم يفسد التغريب وجهاءها ومثقفيها فإن حركة المقاومة ضد المستعمرين لم تَخْبُ يوما، وبرغم القسوة الفظيعة التي مارسها بونابرت في قمع ثورة القاهرة الأولى، وكذلك سلوك الجنرالات في حملاتهم في الوجهين البحري والقبلي وإحراق القرى وقطع الرءوس وإطلاق يد العملاء من أمثال: برطلمين وشكر الله في القتل والسلب والنهب والتنكيل، برغم هذا كله، ورغم الدجل الاستعماري واستخدام الأشكال الاستعمارية التي ابتكرها بونابرت مثل: الديوان وغيره في محاولة لامتصاص الغضب الشعبي، فإن حركة المقاومة استمرت، بل وازدادت قوة.

* * *

(1) الجبرتي - مرجع سابق وفيات ١٢١٣ هـ.
(2) الجبرتي - مرجع سابق وفيات ١٢١٣ هـ.

مـارس ١٧٩٩ بـدأت بـوادر الثـورة فظهـرت فـي الـشرقية، ووقعـت مـصادمات وحوادث في جهات عدة بخاصة في بردين والعصلوجي والغار والزنكلون.

ففي بردين كما يروي الرافعي [1] " خرجت كتيبة من الجنود من بلبيس يوم الثامن والعشرين من فبراير ١٧٩٩، وأخذت تطوف القرى لمصادرة الجمال والحمير، فلما نزلت تجاه بردين حمل الأهالي السلاح استعدادا للمقاومة، وانضم سكان البلاد المجاورة إليهم؛ فاجتمع مئات الناس مسلحين متحفزين للقتال.

فلمـا أبصرهم الـضابط " قائد الكتيبـة " أيقن أن من المخاطرة اقتحام تلك الجموع الثـائرة وأراد مفاوضـة شـيخ البلـد بالحـسني، فـرفض الأهـالي كـل مفاوضـة واسـتعدوا للكفاح، فعادت الكتيبة أدراجها، وأبلغ الضابط الذي يقودها قومندان المديرية بما وقع لـه فعزز الكتيبة بقوة أخرى من الجنود، ورجعت إلى بردين يوم أول مارس سنة ١٧٩٩ فألفت الأهالي مستعدين للقتال كما كانوا أول مرة، فدعا الضابط شيخ البلد إليه ليتفاهم وإياه فتخلف ولم يذعن؛ فذهب أربعة من الجنود إلى باب القرية ولم يكادوا يقتربون منها حتى انهال عليهم الرصاص، وعندئذ بدأ القتال من الجانبين، وأقبلت جموع الفلاحين المسلحين تقتحم رصاص الفرنسيين، واستمر الضرب والقتال مدة ساعتين وانتهت الواقعة بهزيمة الفرنسيين فولوا الأدبار وتعقبهم الأهالي حتى ردوهم إلى بلبيس وقتل من الفرنسيين في هذه الواقعة خمسة وجرح اثنين، فذاع في بلاد الشرقية خبر الهزيمة وانسابت روح الثورة إلى القرى المجاورة دانية وبعيدة واعتزم الثائرون الزحف على بلبيس للاستيلاء عليها".

إذن فالهدف كان مقاومة الفرنسيين وتحرير البلاد منهم، ولم يكن مجرد ردهم عن القرى التي حاولوا إخضاعها؛ أي أن حركة المقاومة كانت حركة إيجابية وليست عفوية.

ولما بلغت هذه الأنباء إلى الجنرال دوجا في القاهرة، عهد إلى الكولونيل ديرانتو بأن ينتقم من القرى الثائرة وبخاصة بردين والزنكلون ويمنع اندلاع الثورة إلى البلاد الأخرى، فانتقل ديرانتو إلى بردين يوم السادس عشر من مارس ومعه الجنود والأسلحة والمدافع فدار القتال بين الفريقين، وانتهى باستيلاء الفرنسيين على بردين ونهبها وإضرام النار فيها وسفك دماء عدد كبير من أهلها، ورجع ديرانتو إلى بلبيس وانتقل إلى

(1) الرافعي - مرجع سابق ج٢.

الزنكلون لينكل بها مثل ما فعل ببردين فوجد أهلها قد أخلوها قبل حضوره تفاديا لأن يحل بهم مثل ما حل ببردين ".

كان لواقعة " بردين " من الشأن ما جعل الجنرال برتييه رئيس أركان حرب الحملة الفرنسية يذكرها في كتابه ضمن الحوادث الهامة التي وقعت في مصر أثناء الحملة الفرنسية فقال: " ثارت قرية بردين " بمديرية الشرقية فسار إليها الكولونيل ديرانتو وهو ضابط كفء على رأس كتيبة من الجنود فأخمد ثورتها وأضرم النار فيها".

* * *

استمرت الاضطرابات وحركة المقاومة في الشرقية إلى أن ظهرت بها ثورة أمير الحج، وبيان ذلك أن نابليون عين في بداية الحملة الفرنسية مصطفى بك أميرا للحج وقربه إليه وبالغ في الحفاوة به؛ ليكسب نفوذه الأدبي وينتفع بتأثيره في الجماهير وقد طلب منه قبل ارتحاله عن القاهرة أن يصحبه في الحملة على سوريا، كما طلب ذلك من القاضي التركي وأربعة من أعضاء الديوان، وهم: الفيومي والصاوي والويشي والدواخلي، فأذعنوا له وسار مصطفى بك بصحبة القاضي وأعضاء الديوان ليلحقوا بالجيش؛ فبلغوا بلبيس، وهناك تخلفوا عن السير.

فأقام المشايخ ومصطفى بك "بالعرين " عدة أيام بحجة الزاد والمئونة، فأرسل نابليون إلى مصطفى بك يستحثه على اللحاق به، فبعث إليه يعتذر بأن جماله فقدت وأن الطريق مخوفة لا أمن فيها، ولم يلبث أن أعلن تمرده وانتفاضته على السلطة الفرنسية، وكاشف زملاءه أعضاء الديوان والقاضي التركي بعزمه على شق عصا الطاعة وإعلان الخروج على الفرنسيين، وطلب منهم أن يؤيدوه في دعوته فلم يوافقوه على دعوته، وشذ منهم الشيخ سليمان الفيومي فإنه أقر أمير الحج على رأيه وكذلك القاضي التركي ولما رأى أمير الحج ثلاثة من أعضاء الديوان ائتمروا عليه تظاهر بالتسليم، وفي الوقت نفسه أخذ يعد العدة (نشر الدعوة إلى الثورة في أنحاء البلاد) فبدلا من أن يتابع مسيره إلى قطينة حيث كان ينتظره نابليون عاد إلى داخلية البلاد فسار من العرين إلى كفور نجم يصحبه القاضي التركي والشيخ الفيومي.

علم السيد بوسليج بما حدث من أمير الحج فالتقى بالجنرال دوجا وتداولا معا في اتخاذ الأسباب السريعة لقمع الثورة قبل أن يستفحل أمرها فأرسل إلى أمير الحج وإلى الشيخ سليمان الفيومي يستوضحهما الحقيقة ويطلب منهما بيان الأسباب التي دعتهما إلى

التخلف عن اللحاق بالقائد العام، فرد أمير الحج على رسالة بوسليج منكرا ما نسب إليه ولكنه في الوقت نفسه أخذ يدعو إلى الثورة في الجهات التي مر بها فانضوى الأهالي تحت علم الثورة وعلى رأسهم مشايخ البلاد " العمد ".

بدأت فكرة الثورة في الشرقية وانتقلت إلى الدقهلية من بلد إلى بلد، وانضمت الجموع من الأهالي إلى أمير الحج فسار من كفور نجم ومعه الآلاف الحاشدة من الناس، ومشى قاصدا إلى دقادوس وميت غمر؛ وكان عدد رجاله يزيد بمن ينضم إليهم في الطريق من المتطوعين، فوصل إلى ميت غمر في يوم الخامس والعشرين من مارس ١٧٩٩ وقام الثوار بالهجوم على المراكب الفرنسية في النيل وهي التي كانت تحمل الذخائر والأقوات والمدافع لإمداد الجيش الفرنسي في سوريا بطريق دمياط، فهجم أهالي ميت غمر والبلاد المجاورة على المراكب واستولوا عليها وقتلوا من فيها من الفرنسيين وأخذوا ما بها من الذخائر والمدافع، وارتدت السفينة الحربية التي كانت تحرسها إلى القاهرة بعد أن عجزت عن رد الثائرين وجرح قبطانها وعدة من رجالها جروحا بليغة.

ولكي يجرد الجنرال بوسليج مصطفى بك من رياسته الدينية كأمير الحج أمر الديوان بعزل مصطفى بك من إمارة الحج كما قبض في القاهرة على أقاربه وأتباعه وسجنوا بالجيزة.

كلف الجنرال بوسليج الجنرال لانوس قومندان المنوفية بالمسير إلى الشرقية التى كانت منبع الهياج، فقصد إليها على رأس قوة مؤلفة من ستمائة جندي وتعقب مصطفى بك وعاونه في مهمته الكولونيل ديرانتوا والجنرال فوجيير الذي كان مرابطا بجنوده في سمنود وأخذوا يطاردون مصطفى بك في مختلف البلاد إلا أن مصطفى بك نجح في الاختفاء تماما عن أعين الفرنسيين.

يمكننا استنتاج عدد من الملاحظات الهامة من انتفاضة أمير الحج وهي: أن بعض المتعاونين مع الفرنسيين كانوا يداهنونهم وأنهم في داخلهم كانوا منحازين إلى الأمة وفي أول فرصة تسنح لهم يظهرون ذلك، أو أن هؤلاء - الذين تعاونوا مع الفرنسيين ثم انقلبوا عليهم - قد حدثت لهم عملية مراجعة ذاتية " توبة " فكفروا عن ذنوبهم بالثورة، أو أنهم كانوا أعضاء في حركة المقاومة ونجحت حركة المقاومة في أن تخترق بهم

صفوف المؤسسات الاستعمارية التي أقامها نابليون [١].

* * *

استمرت حركة المقاومة في تصاعدها، ففي منطقة رشيد اشتد الهياج في شهر مارس وامتنع الأهالي عن دفع الضرائب، فجرد الكولونيل جوليان عليها حملة عسكرية مسلحة بالمدافع لإجبارها على دفع ما عليها وعمت الثورة جهات "برنبال" و " مطوبس " وكفر " شباس عمير " و "القني " و " السيدة " وغيرها - فسارت الحملة من رشيد وأخذت تجوب بلاد هذه المناطق لإخماد الاضطرابات، وكانت " شباس عمير " معقلا للثورة وملجأ للثوار من القرى المجاورة، ولم تستطع الحملة أن تستولي عليها وطلبت المدد من رشيد فأنجدها الكولونيل جوليان بفصيلة من الجنود وعادت القوة إلى قتالها وضربتها بالمدافع وكذلك قرية "برنبال ".

* * *

وفي أواخر شهر أبريل سنة ١٧٩٩ شبت في البحيرة ثورة أوسع مدى وأعظم خطرا من ثورة الشرقية، ذلك أنه ظهر فيها رجل جاء من درنة (ليبيا - طرابلس الغرب) ادعى المهدية ودعا الناس إلى قتال الفرنسيين فأقبلوا عليه أفواجا، وضم إليه رجال القبائل من أولاد علي والهنادي وغيرهم وانحاز إليه سكان القرى التي مر بها. فسار بهذه الجموع حتى وصل إلى دمنهور ليلة ٢٤ - ٢٥ أبريل، وكان بها حامية من الجنود الفرنسيين تحت قيادة الضابط مارتان فأمر المهدي رجاله بالهجوم على هذه الحامية فهجموا عليها وقتلوا رجالها جميعا.

كان لانتصار المهدي تأثير كبير في مديرية البحيرة؛ فهرع إليه الناس من كل صوب، وزاد عدد أتباعه وقوي اعتقاد الناس فيه، وسار برجاله قاصدا إلى النيل ليعبره إلى مديرية الغربية.

وكان بالبحيرة في ذلك الوقت كتيبة طوافة بقيادة الجنرال لوفيفر، تطوف البلاد لجباية الأموال فوصلت إلى دمنهور، بعد قتل الحامية الفرنسية ورحيل المهدي ورأت

---

(1) في الحقيقة ننحاز إلى التفسير الأخير لأن طريقة مصطفى بك في الدعوة إلى الثورة وفي الوقت نفسه في مراوغته للفرنسيين وكذلك قدرته على الاختفاء عن أعين الفرنسيين - كانت توحي بأنه عضو في حركة مقاومة وليس مجرد شخص اتخذ قرارا بعد عملية مراجعة نهائية ذاتية أو بمجرد خروجه من القفص.

من المخاطرة أن تتعقبه، فأسرعت إلى الرحمانية وامتنعت بالحصن الذي أقامه الفرنسيون في نقطة تفرع ترعة الإسكندرية من النيل، وانتظرت وصول المدد لتهاجم المهدي، ولما علم الجنرال " مارمون " قومندان الإسكندرية بنبأ الكارثة التي حلت بالحامية الفرنسية بدمنهور، أنفذ قوة من الجنود مزودة بالمدافع بقيادة الضابط ريدون لتتعقب جيش المهدي وتتصل بكتيبة الضابط لوفيفر بالرحمانية.

سارت القوة من الإسكندرية في السابع عشر من أبريل والتقت برجال المهدي غير بعيد عن دمنهور قبل أن تصل إلى الرحمانية، ودار قتال شديد بين الفريقين دام خمس ساعات انتهى بانسحاب ريدون إلى الإسكندرية، فعهد الجنرال مارمون إلى الكولونيل جوليان في إنجاد الرحمانية بما لديه من الجنود والمدافع، فأرسل المدد واستبقى في رشيد العدد الكافي لإخضاع المدينة.

وصل المدد إلى الرحمانية وانضم الجنود الذين بها، وسارت القوات الفرنسية مجتمعة فالتقت برجال المهدي في الثالث من مايو بسنهور البحيرة على مقربة من دمنهور، ودارت معركة من أشد المعارك هولا، قال ريبو في وصفها: أن عدد رجال المهدي كانوا خمسة عشر ألف مقاتل من المشاة وأربعة آلاف من الفرسان وأن القتال استمر سبع ساعات كان فيها أشبه بمجزرة فظيعة، وهذه الواقعة من أشد الوقائع التي واجهها الفرنسيون في القطر المصري، أظهر فيها أتباع المهدي من الفلاحين والعرب شجاعة كبيرة واستخفافا بالموت لا نظير له، وبذل الكولونيل لوفيفر أقصى ما أنتجه العلم والفن في القتال.

فجعل جيشه على شكل مربع على الطريقة التي ابتكرها نابليون وهجم على الجموع المقاتلة عشرين مرة فكان يحصد صفوفهم حصدا بنيران البنادق والمدافع، وكان أتباع المهدي قد غنموا في دمنهور مدفعا فرنسيا فاستخدموه في المعركة وركبوه على مركبة تجرها الثيران وأخذوا يطلقون منه النار على الفرنسيين واستمر القتال حتى جن الليل، وكان الجنود الفرنسيون قد خارت قواهم من القتال، ففكر لوفيفر في الانسحاب من الميدان والاتجاه للرحمانية، ولكن جموع المهدي لكثرة عددها، كانت تسد الطريق أمامه، فأمر رجاله أن يضموا صفوفهم ويخترقوا الجموع التي طوقتهم وركب المدافع على رؤوس المربع لاقتحام هذه الجموع، وانسحبوا من ميدان القتال بعد أن فدحتهم الخسائر، ويقول ريبو: " إن الفرنسيين خسروا ستين قتيلا بينما تقدر خسائر المصريين بألفي قتيل منهم

إبراهيم الشوربجي وعبد الله باشا من مشايخ دمنهور ومراد عبد الله شيخ قبيلة الهنادي. وبالرغم من هذه الخسائر فإن المعركة انتهت بفوز المهدي وارتد الفرنسيون على الرحمانية.

وأصل المهدي القتال وضم إليه أنصارا وأتباعا آخرين سدوا الفراغ الذي أحدثته معركة سنهور، فسار بمجموعة قاصدا الرحمانية، لكنه اضطر للارتداد عنها أمام مناعة موقع الفرنسيين، فيها وعاد إلى دمنهور التي اتخذها معسكره العام، وفي غضون ذلك عهد الجنرال دوجا إلى الجنرال لانوس الذي كان يحارب أمير الحج بأن يتجه بقواته إلى البحيرة لإخماد ثورة المهدي التي استفحل شأنها، فغادر ميت غمر في الخامس من مايو ١٧٩٩ وقصد إلى البحيرة، وفي طريقه إليها ضم جنود الجنرال فوجيير الذي كان يرابط في الغربية، ولما وصل إلى الرحمانية صار بقواته جميعا صوب دمنهور - فهزم رجال المهدي ودخل دمنهور.

الجنرال رينيه، أحد قواد الحملة الفرنسية يقول في كتابه أن المهدي المذكور ويسميه " مولاي محمد " ظهر في ثورة القاهرة الثانية وكان يحرض الناس على القتال.

إن مجيء شخصية مثل المهدي من ليبيا أو المغرب على اختلاف الروايات وذلك بهدف الجهاد في سبيل الله ضد الفرنسيين يدل على مدى تغلغل الروح الإسلامية التوحيدية في الأمة وقتها، كما أن استجابة المصريين له بالتحديد دون حساسية القوميات يدل على مدى عالمية المصريين المسلمين وقتها وإيمانهم بوحدة الأمة ووحدة الجهاد في سبيل الله.

كما أن الروح العالية والشجاعة المذهلة والروح الهجومية التي ظهر بها المهدي تدل دلالة بالغة على ما لهذا الرجل من سعة أفق وقدرة على التحريض والحشد، ومن ناحية أخرى فلعل هذا يكون درسًا لدعاة القومية ويكون أيضا درسا لدعاة الإسلامية الذين يدعون إلى عزلة المجتمع أو تكفير الناس أو غيرهما من القضايا بدلا من أن يتصدوا للجهاد في سبيل الله جهاد الاستعمار والصهيونية والاستبداد.

(٣)

في العشرين من مارس سنة ١٨٠٠ شبت أكبر وأهم ثورة شعبية في تاريخ مصر المعاصر ضد الاحتلال الأجنبي، وقد قامت الثورة في القاهرة في وقت واحد مع معركة عين شمس بين الأتراك والفرنسيين، وكان من زعماء هذه الثورة السيد عمر مكرم نقيب

الأشراف والسيد أحمد المحروقي كبير التجار والشيخ الجوهري ابن الشيخ محمد الجوهري.

وكما يروي الرافعي: لم يكد سكان القاهرة يسمعون قصف المدافع في ميدان المعركة حتى بدأت المعركة في حي بولاق، وأما الجبرتي فيقول: " أما بولاق فإنها قامت على ساق واحدة، وتحزم الشيخ مصطفى البشتيلي وأمثاله من دعاة الثورة، وهيجوا العامة وهيؤوا عصيهم وأسلحتهم ورمحوا وصفحوا، وأول ما بدؤوا به أنهم ذهبوا إلى مكان الفرنسيين الذي تركوه بالساحل " على النيل " وعنده حرس منهم فقتلوا من أدركوه منهم، ونهبوا جميع ما به من خيام ومتاع وغيره، ورجعوا إلى البلد وفتحوا مخازن الغلال والودائع التي للفرنساوية، وأخذوا ما أحبوا منها وعملوا كرانك حول البلد ومتاريس ".

ثار أهل بولاق، وحملوا ما وصلت إليه أيديهم من السيوف والبنادق والرماح والعصي، واتجهوا بجموعهم صوب قلعة القنطرة " قنطرة الليمون " لاقتحامها، ولكن حامية القلعة ردت هجومهم بنيران المدافع فأعاد الثوار واستأنفوا الهجمة فأرسل الجنرال فردييه مددا من الجنود إلى الحامية فشتتوا جموع الثائرين بنيران المدافع والبنادق.

في ذلك الوقت دخل إلى القاهرة ناصف باشا وكان يصحبه عثمان بك كتخدا الدولة وهو من كبار موظفي الباب العالي، وجماعة من البكوات المماليك كإبراهيم بك ومحمد الألفي وحسن الجداوي [1] مما شجع وزاد في روح الثورة.

عمت الثورة أنحاء المدينة واتجه الثوار بجموعهم إلى معسكر القيادة العامة للجيش الفرنسي بالأزبكية وعددهم - كما يقدرهم ريبو نحو عشرة آلاف ثائر، وكان الجنرال ديرانتوا يدافع عن معسكر الأزبكية بكتيبة من الجنود فتلقى الثائرين بنار شديدة من البنادق والمدافع، فردهم على أعقابهم وتقهقروا واحتلوا بعض المنازل المجاورة للميدان لإطلاق النار على المعسكر، فأقامت الجنود الفرنسية متاريس من جذوع النخيل للدفاع عن معسكرهم.

امتدت الثورة إلى كثير من النواحي، وازداد عدد الجموع المنضمة إلى لوائها وانبث

---

(1) بحسب رواية الرافعي فإن الكتيبة المؤلفة من المقاتلة العثمانيين والمماليك بقيادة نصوح باشا كانت قد انفصلت عن معركة عين شمس واتجهت إلى القاهرة مما شجع روح الثورة في نفوس الشعب.

دعاة الثورة في كل مكان يحرضون الناس على القتال، وامتلأت بهم الشوارع والميادين والأسطح حتى بلغ عددهم - كما يقدر المسيو "جالات " - خمسين ألف ثائر حاملين البنادق والأسلحة والعصي. واندفعت جموعهم تتقدمهم طائفة من المماليك والإنكشارية وانضم إليهم النساء والأطفال فكان لهم نداءات وصيحات تصم الآذان، وهبت عاصفة الثورة على المدينة كلها.

هجم الثوار على معسكر الفرنسيين ثانية في ميدان الأزبكية واستعملوا في الهجوم ثلاثة مدافع من مدافع العثمانيين التي كانت لهم في المطرية، ولعدم وجود قنابل استعاضوا عنها بكرات الموازين الحديد التي جلبوها من الوكائل والدكاكين لكن الحامية الفرنسية كانت متحصنة في المعسكر فثبتت لهم، واستمر القتال إلى اليوم التالي، وأخذت القلاع من ابتداء الثورة تضرب المدينة وتسقط قنابلها على الأحياء الثائرة، وكانت قلعة الجبل وقلعة ديبوي أشد القلاع فتكا بالمدينة.

هجم الثوار على بيت مصطفى أغا (محافظ المدينة) الذي كان متهما بإيذاء الأهالي فأقاموا البينة بما ارتكبه من الإيذاء وقتلوه.

وفي اليوم التالي الواحد والعشرين من مارس ١٨٠٠ اتسع نطاق الثورة وشاركت فيها طبقات الشعب كافة. قال الجبرتي " تهيأ كبراء العسكر ومعظم أهل مصر ما عدا الضعيف الذي لا قوة لـه للحرب. وذهب المعظم إلى جهة الأزبكية وسكن الكثير في البيوت الخالية والبعض خلف المتاريس، وأخذوا عدة مدافع زيادة على الثلاثة الأخرى، وجدت مدفونة في بعض بيوت الأمراء والمماليك، وأحضروا من حوانيت العطارين من المثقلات ما يزنون به البضائع من حديد وأحجار استعملوها عوضا عن الجلل للمدافع وصاروا يضربون بها ساري عسكر بالأزبكية ".

جاء الجنرال فريان بجنوده، وأراد أن يعيد النظام إلى المدينة ولكنه لم يستطع اقتحام الشوارع؛ لكثرة ما كان بها من المتاريس والمنازل المحصنة، فقد أقام الثوار المتاريس على أبواب المدينة وفي معظم أحيائها كباب اللوق وناحية المدابغ والمحجر والشيخ ريحان والناصرية وقصر العيني وقناطر السباع وسوق السلاح وباب النصر وباب الحديد وباب القرافة وباب البرقية والسويقة والرويعي، وكانت المتاريس على جانب كبير من المناعة، فقد بناها الثوار في الشوارع وبلغ علو بعضها اثنتي عشرة قدما، وتحصن الناس حولها وتحمسوا للقتال وبذل الأهالي ما في طوقهم لتأييد الثورة وأتوا في

هذا السبيل من الأعمال ما أدهش الفرنسيين، فقد أنشؤوا في أربع وعشرين ساعة معملا لإصلاح الأسلحة والمدافع ومعملا آخر لصنع القنابل وصب المدافع جمعوا لـه الحديد من المساجد والحوانيت، وتطوع الصناع للعمل فيه. وقدموا ما لديهم من الحديد والآلات والموازين، وأخذوا يجمعون القنابل التي تتساقط من المدافع الفرنسية ويستعملونها قذائف جديدة للضرب، قال الجبرتي: "وأحضروا ما يحتاجون إليه من الأخشاب وفروع الشجر وجمعوا إلى ذلك الحدادين والنجارين والسباكين وأرباب الصنائع الذين يعرفون ذلك، فصار هذا كله يصنع ببيت القاضي والخان الذي بجانبه والرحبة التي عند بيت القاضي من جهة المشهد الحسيني ".

وقال مسيو مارتان أحد مهندسي الحملة في كتابه "تاريخ الحملة الفرنسية في مصر " وكان شاهد عيان لتلك الثورة: " لقد قام سكان القاهرة بما لا يستطع أحد أن يقوم به من قبل، فقد صنعوا البارود وصنعوا القنابل من حديد المساجد وأدوات الصناع، وفعلوا ما يصعب تصديقه، وما راءٍ كمن سمع، ذلك أنهم صنعوا المدافع ".

وقال الجنرال كليبر في مذكراته: " استخرج الأعداء مدافع كانت مطمورة في الأرض وأنشؤوا معامل البارود ومصانع لصب المدافع وعمل القنابل فأبدوا في كل ناحية من النشاط ما أوحت به الحماسة والعصبية: هذه هي بوجه عام حالة القاهرة عند قدومي إليها، وإني لم أكن أتصورها في هذه الدرجة من الخطورة ".

تم كل ذلك في غضون ثلاثة أيام وتطوع الأهالي لإمداد الثوار بالزاد وتوزيع الأقوات، " باشر السيد المحروقي وباقي التجار الكلف والنفقات والمآكل والمشارب وكذلك جميع أهل مصر، كل إنسان سمح بنفسه وبجميع ما يملكه وأعان بعضهم بعضا وفعلوا ما في وسعهم وطاقتهم من المعونة، وأما الفرنسيون فإنهم تحصنوا بالقلاع المحيطة بالبلد وبيت الألفي " دار القيادة العامة " بالأزبكية وما والاه من البيوت واستمر الناس بعد دخول الباشا " ناصف باشا " والأمراء ومن معهم من العسكر إلى مصر أياما قليلة وهم يدخلون ويخرجون من باب الفتوح وباب العدوي، وأهل الأرياف يأتون بأعيرة والاحتياجات من السمن والجبن واللبن والغلة والتين والغنم ".

* * *

في غضون الثورة كان من الطبيعي أن يحاكم الثوار كل من خان بلاده وتعاون مع الفرنسيين، وقد نكل الثوار بالخونة من أمثال محافظ المدينة " مصطفى أغا " وكذلك نال

التنكيل هؤلاء المسيحيين من القبط المصريين والشوام وبديهي أن هذه الانتقامات لم تكن طائفية؛ لأن كل من تعاون مع أعداء البلاد يستحق الانتقام مسلما كان أو مسيحيا.

* * *

جاء الجنرال كليبر في السابع والعشرين من مارس إلى القاهرة وكانت تغلي بالثورة فقرر كليبر أن يخفف قليلا من عملية المواجهة مع الثورة؛ لأن ذلك كان يزيدها اشتعالا، وأن الثورة قد وصلت إلى مستوى لا يمكن معه مقاومتها أو التصدي لها، فجميع أهل القاهرة في حالة ثورة، والضواحي والأقاليم تمد الثوار بالمئونة والرجال كما أضرمت نيران الثورة أيضا في أكثر من مكان خارج القاهرة، وكان ثوار القاهرة قد أقاموا الحصون وأنشؤوا مصانع البارود بل والمدافع كما كان النيل تحت رحمة الثوار.

حاول كليبر - بعد أن رأى حال الثورة وبسالة رجالها - الالتفاف حولها كسبا للوقت، وتفتيتا لقوى الثوار، فحاول المفاوضات مع المماليك والأتراك، وبالطبع فإن قوى الثورة رفضت المفاوضات بل إن الذين قبلوا المفاوضات فقدوا على الفور نفوذهم على الجماهير، وأخذ دعاة الثورة يحرضون الناس على الاستمرار في القتال ونادوا بمواصلة القتال وبخيانة الذين تفاوضوا.

في الوقت نفسه حاول كليبر تطويق الثورة بالسيطرة على الوجه البحري فأخمد الثورة في منوف وسمنود وطنطا والمحلة الكبرى، وتوصل إلى اتفاق مع مراد بك؛ مما أضعف حالة الثورة في الوجه القبلي.

* * *

بعد أن أخمد الفرنسيون الثورة في الوجه البحري وتصالحوا مع مراد بك - وكان ذلك بمثابة تطويق للقاهرة - كانت مدافع الفرنسيين في خلال هذه المدة تصلى المدينة نارا حامية وتطلق قذائفها على المنازل التي كانت ملجأ للثوار.

ابتدأ الهجوم على مواقع الثوار ليلة الرابع من أبريل، فأمر الجنرال كليبر بتقدم الكتائب الفرنسية من ناحية باب الحديد وكوم أبي الريش وقنطرة الحاجب، وبركة الرطلي والحسينية وباب النصر، وعهد كليبر إلى الجنرال رينيه بأن يبذل كل ما في وسعه للاستيلاء على جهة باب النصر وأن يصوب نيرانه إلى الجامع الأزهر.

قام جنود الجنرال رينيه بهذه المهمة بقيادة الجنرال إلميرا، وبدأ هجومهم من باب

الحديد واصطدموا في أول القتال بمتراس من متاريس الثورة فقتل الضابط الذي يقود الكتيبة الأولى وتراجع الجنود إلى الوراء ثم تقدمت الكتيبة الثانية وطاردت الثوار وأضرمت النار في المباني التي كانت تعوق تقدم الجنود واستطاعت أن تسند مسيرتها إلى سور القاهرة القديم وميمنتها إلى مواقع الفرنسيين في ميدان الأزبكية واشتد القتال حول المواقع التي احتلها الفرنسيون واستردها الثوار المرة بعد المرة، ولكن الفرنسيين تمكنوا في المرة الثالثة من تثبيت أقدامهم فيها وظلت المناوشات بين الفرنسيين والثوار من يوم الخامس من أبريل إلى يوم العاشر منه.

وفي الثانى عشر من أبريل اعتزم الجنرال كليبر توطيد مركزه باحتلال كوم أبي الريش الذي كان الثوار والأتراك متحصنين به، وكان هذا الكوم نقطة ارتكاز قوية للثوار، لأنه قائم على أكمة تقطع المواصلات بين جامع الظاهر " قلعة سلكوسكي " والمعسكر العام للجنود الفرنسية في الأزبكية فعهد كليبر إلى الجنرال رينيه باحتلاله فهجم الجنود بقيادة الجنرال " روبمان " وأجلوا عنه الثوار.

وفي الوقت نفسه هجمت قوة أخرى على المنازل المحيطة ببركة الرطلي واقتحمتها وأوقدت النار فيها واستبقت منها بعض المنازل التي تصلح للتحصن فيها، وتحصن الجنود في كوم أبي الريش وأقاموا به الاستحكامات فكر عليهم الثوار ولكن الجنود ردوهم على أعقابهم، واستمر القتال حوله إلى صبيحة الثالث عشر من أبريل حيث رسخت قدم الفرنسيين فيه.

هذا ما وقع في الميسرة، أما في الميمنة في جهة الأزبكية فقد كان الثوار يحتلون بيت فرقة الهندسة الكائن بميدان الأزبكية فضربه الجنود بالمدافع وأحدثوا به ثغرات هجم منها الفرنسيون واحتلوا المنزل بعد أن أجلوا عنه الثوار وحلفاءهم العثمانيين لكن الثوار امتنعوا في بيت آخر بالقرب من بيت فرقة الهندسة يعرف ببيت أحمد أغا شويكار، وركبوا مدفعا في حديقة منزل السيد البكري فأخذوا يطلقون النار من الجهتين على الجنود الفرنسية، لكن الفرنسيين أصابوا المدفع المركب في حديقة البكري بقنابلهم وأتلفوه فانحصر الثوار في بيت أحمد أغا شويكار.

استمر القتال سجالا، والثوار لا يذعنون ولا يسلمون، وبدأت ذخائر القلاع تنقص بسبب كثرة الضرب وأخذت القذائف في النقصان، وخفت وطأة الرمي فظن الأهالي أن هذا علامة على ضعف القوات الفرنسية فاشتدت حماستهم واستعدوا لمضاعفة الجهد

والقتال، لكن الفرنسيين تلقوا مددا جديدا.

حاول كليبر مرة أخرى التقاط الأنفاس فحاول مفاوضة الثوار، لكن الناس والإنكشارية - على حد قول الجبرتي - رفضوا الوساطة وسبوا وشتموا الوسطاء وضربوا الشرقاوي والسرسي ورموا عمائمهم وأسمعوهم كلاما قبيحا وصاروا يقولون هؤلاء المشايخ ارتدوا وعملوا فرنسيس ومرادهم خذلان المسلمين وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيس.

* * *

في اليوم الرابع عشر من شهر أبريل سنة ١٨٠٠ أنذر الجنرال كليبر العاصمة بالتسليم ولكن الثوار لم يعبؤوا بالإنذار، وفي اليوم التالي (الخامس عشر من أبريل) بدأت الجنود بالهجوم على حي بولاق قبل شروق الشمس بقيادة الجنرال بليار، وأخذوا يضربونه بالمدافع، وكانت مداخل الحي حصينة والثوار ممتنعون خلف المتاريس وفي البيوت، فأجابوا على ضرب المدافع بإطلاق النار من المتاريس والبيوت المحصنة، ولكن نار المدفعية الفرنسية حطمت المتاريس القائمة على مدخل الحي، فثغرت فيها ثغرة كبيرة اندفع منها الجنود إلى شوارع بولاق وأضرموا النار في البيوت القائمة بها فاشتعلت فيها، واتسع مداها وامتدت إلى مباني الحي من مخازن ووكائل ومحال تجارية فالتهمتها ودمرت الحي بأكمله الذي يعد ميناء للقاهرة ومستودعا لمتاجرها.

* * *

وفي الثامن عشر من أبريل سنة ١٨٠١ انفجر لغم دسه عملاء الفرنسيين تحت جدار بيت أحمد أغا شويكار الذي كان الثوار لا يزالون يحتلونه فلما انفجر اللغم نسف المنزل بمن فيه واحترقوا عن آخرهم. وهاجم الفرنسيون المدينة هجوما عاما من جهة الناصرية وباب اللوق والمدابغ والفجالة وكوم أبي الريش وباب الشعرية وظل القتال مستمرًا إلى أن ضعفت مقاومة الثوار!.

ثورة القاهرة الثانية ككل الانتفاضات في عالمنا الإسلامي كانت ثورة تحركها عوامل الروح الإسلامية الخالدة في العداء للاستعمار والاستبداد والاستكبار، ومن الناحية الكمية فإنها ثورة شاملة بكل المقاييس وشارك فيها كل سكان القاهرة " مليونين ونصف مليون نسمة وقتها " وبلغ المقاتلون المسلمون منهم خمسين ألفاً أي كل من وجد سلاحا، كما شارك فيها النساء والأطفال أكثر من شهر كامل تقاتل المدينة الباسلة أقوى الجيوش في العالم وقتها، ومن الناحية الكيفية أثبت مقاتلوها شجاعة لا حدود لها.

تمثلت العالمية الإسلامية ووحدة الأمة في مواجهة أعدائها في هذه الثورة كأحسن ما يكون التمثيل، فقد قاتل فيها المسلمون من مصريين ومغاربة وأتراك ومماليك في صف واحد.

كالعادة فإن المنتمين إلى السلطة. كانوا أقل صبرا وثورية، فعلى حين تصالح مراد بك وجرت محاولات للصلح مع الأتراك فإن الجماهير المسلمة من مصريين ومماليك وأتراك ومغاربة قد رفضوا كل محاولات التفاوض والحلول الوسط، والملاحظ أن جماهير المسلمين من المصريين والمغاربة وغيرهم رفضوا تماما كل محاولات الصلح، بل ورفضوا وعود العفو التي بذلها كليبر لهم بسخاء ولم يتورعوا عن إهانة الوسطاء وسبهم وشتمهم. يقول الرافعي: "وفي هذا البلاء عرض العفو عن الثوار فأبوا واستمر القتال" وهذا يعني أن الثوار في أشد حالتهم ضيقا يرفضون فكرة التفاوض.

كما يلاحظ أن قيادة الأتراك وإن كانت قد مالت أحيانا إلى المفاوضة فإن جماهير مقاتليها كانوا مثل جماهير المسلمين عموما يرفضون فكرة التفاوض. يقول الجبرتي: "أما رؤساء العثمانيين فإنهم لم يستطيعوا ضبط عساكرهم وأرسلوا إلى كليبر يقولون: أن العساكر لم يرضوا بالصلح ويقولون: لا نرجع عن حربهم حتى نظفر بهم أو نموت عن آخرنا ".

وكذلك فعل مقاتلو المماليك الذين رفضوا نصائح مراد بك واستمروا مع الثوار.

يقول الجبرتي: " إن مراد بك حاول إغراء المماليك فكتب يقول لهم: إن الفرنساوية إذا ظفروا بالعثمانية لا يقتلونهم ولا يضربونهم وأنتم كذلك معهم فاقبلوا نصحي واطلبوا الصلح واخرجوا سالمين، فلما بلغتهم تلك الرسالة حنق حسن بك الجداوي وعثمان بك الأشقر وغيرهما وسفهوا رأيه ".

- إن قيام الثوار بعمل معامل البارود بل ومصانع للمدافع يدل دلالة قاطعة على أن التفوق العلمي الأوربي ليس إلا مجرد خرافة، فلو امتلكت أمتنا قيادة مثل قيادة ثورة القاهرة الثانية وروحا مثل روح تلك الثورة لحققنا تفوقا صناعيا ملحوظا على أوربا، ولكن سوء القيادة والتغريب هما اللذان حالا دون ذلك حتى الآن.

- إن الثورة لم تكن وليدة ساعتها بل سبقها إعداد، والدليل على ذلك أن أحد قيادات الثورة " الحاج مصطفى البشتيلي " كان قد اعتقل من قبل الثورة في أغسطس ١٧٩٩- لما بلغ الفرنسيين من بعض الوشاة أن بوكالته قدورا مملوءة بالبارود. ففتشوا الوكالة ووجدوا البارود في القدور فضبطوها واعتقلوه، وقد أفرج عنه عقب معاهدة العريش لما

عزم الفرنسيون على الجلاء، فلما نقضت المعاهدة وتجددت الحرب كان البشتيلي من دعاة الثورة في بولاق.

وهذا يعني أن تنظيم ثورة القاهرة الأولى وغيرها من الانتفاضات كان يعمل دائما لإعداد الثورة رغم كل الضربات التي كانت توجه إليه عقب كل انتفاضة

- يلاحظ أن أهالي القرى والأقاليم قد أمدوا القاهرة بالمؤن كما شارك رجالها أهالي القاهرة في الثورة.

(٤)

وإذا كانت الأمة بهذه الدرجة من القوة والحيوية والوعي، وإذا كان تنظيمها الثوري مثاليا إلى هذه الدرجة بحيث إنه خرق الأرض تحت أقدام الفرنسيين في كل مكان، وإذا كانت وسائل المقاومة قد تنوعت بحيث شملت الانتفاضات الشاملة المقاومة في كل قرية ومدينة مهاجمة خطوط مواصلات الفرنسيين عن طريق الإغارة على البواخر في النيل، وإذا كانت قوى المقاومة قد شملت الشرفاء من المصريين والأتراك والمماليك وكذلك الحجازيين والمغاربة.. إلخ، فإن من الطبيعي أن تتوقع عملا مثل العمل الذي قام به سليمان الحلبي.

* * *

وحسب رواية الجبرتي: " في يوم السبت الحادى والعشرين من المحرم سنة ١٢١٥ هـ وقعت نادرة عجيبة، وهي أن ساري عسكر كليبر كان مع كبير المهندسين يسيران داخل البستان الذي بداره بالأزبكية، فدخل عليه شخص حلبي وقصده، فأشار إليه بالرجوع وقال له: " ما فيش " وكررها فلم يرجع وأوهمه أن له حاجة وهو مضطر في قضائها، فلما دنا منه مد إليه يده اليسار كأنه يريد تقبيل يده فمد إليه الآخر يده، فقبض عليه وضربه بخنجر كان أعده في يده اليمنى أربع ضربات متوالية، فشق بطنه وسقط على الأرض صارخا، فصاح رفيقه المهندس فذهب إليه وضربه أيضا ضربات وهرب فسمع العسكر الذي خارج الباب صرخة المهندس فدخلوا مسرعين فوجدوا كليبر مطروحا وبه بعض الرمق ولم يجدوا القاتل، فانزعجوا وضربوا طبلهم، وخرجوا مسرعين، وجروا من كل ناحية يفتشون على القاتل، واجتمع رؤساؤهم وأرسلوا العساكر إلى الحصون والقلاع، وظنوا أنها من فعل أهل مصر فاحتاطوا بالبلد وعمروا المدافع وجردوا القنابل وقالوا: لا بد من قتل أهل مصر عن آخرهم، ووقعت هوجة عظيمة في

الناس وكرشة وشدة انزعاج وأكثرهم لا يدري حقيقة الحال، ولم يزالوا يفتشون على ذلك القاتل حتى وجدوه منزويا بالبستان المجاور لبيت ساري عسكر ".

سليمان الحلبي ابن الرابعة والعشرين سنة جاء من مدينة حلب بسوريا خصيصا ليجاهد في سبيل الله وذلك بقتل ساري عسكر المحتلين، قضى بالقاهرة واحدًا وثلاثين يوما، وكان يعرف المدينة قبل ذلك سكن في الأزهر وقضى به أيامه الثلاثين كطالب علم!

ووفقا لوقائع التحقيق الذي تولى برطلمين استنطاق سليمان الحلبي فيه، فإن سليمان الحلبي قد قتل الجنرال كليبر بتكليف من رؤساء الجيش العثماني وأن هناك أربعة من المجاورين كانوا يعلمون بنيته في قتل كليبر.

ويلاحظ أن برطلمين قام بتعذيب سليمان لإكراهه على الاعتراف.

وأنه - أي سليمان - ذهب إلى الجيزة - حيث كان كليبر - واستفهم من النوتية الذين في خدمة كليبر عن موعد خروجه فأخبروه أن الجنرال يتريض في مساء كل يوم في حديقة سراي القيادة بالأزبكية، وقد حاول سليمان أن يدخل الحديقة في ذلك المساء فلم يفلح وقضى الليلة في أحد المساجد، وفي صباح الرابع عشر من يونيه تتبع خطوات الجنرال، فسار على إثره إلى الروضة ثم عاد وراءه إلى القاهرة، وتمكن من التسلل إلى حديقة دار القيادة العامة، ووصل إلى الرواق الذي اغتال فيه كليبر.

* * *

صدر حكم بإعدام سليمان الحلبي وشركائه الأربعة وهم كل من: محمد الغوي وأحمد الوالي وعبد الله الغزي وعبد القادر الغزي، وحكمت المحكمة بإحراق يد سليمان الحلبي اليمني ثم إعدامه على الخازوق وترك جثته تأكلها الطير وإعدام شركائه الأربعة بقطع رءوسهم وإحراق جثتهم بعد الإعدام مع مصادرة أموال المتهم الغائب عبد القادر الغزي، ولم يكن لـه مال.

* * *

كان الفرنسيون مقتنعين بأن شيوخ الأزهر كانوا وراء الاغتيال إلا أنهم لم ينجحوا في جمع أدلة على ذلك.

ويرى جلال كشك [1]أن سليمان الحلبي قدم من حلب بنية الجهاد في سبيل الله، وهو قد اتجه إلى مركز الثورة حيث كان متعطشا " للمغازاة " يعرف أن قيادة المغزوّين هناك، اتجه إلى الأزهر حيث تلقته طلبة من الشوام لازمته ملازمة تامة طوال شهر كامل، وسواء أكان قد انضم لهذه الخلية بإرشاد من أعضاء التنظيم خارج الأزهر أم أن هذا التنظيم كان من الدقة والحساسية بحيث يستطيع التقاط أمثال سليمان فور وصولهم، فقد عرف حماستها وأيضا استفاد من كونه قادما من خارج مصر، وبالتالي لا يتعرض للمراقبة ولا اشترك في ثورة القاهرة ولا تعرض للملاحقة وتقارير يعقوب وشتى العملاء الذين لم تكن تفوتهم مراقبة شيوخ الأزهر ومجاوريه (تلاميذه).

كان سليمان الحلبي خير من ينجح، بصرف النظر عن أنه نجح فعلا، في تنفيذ ذلك القرار الثوري باغتيال كليبر انتقاما من أسلوبه الخسيس في إخماد ثورة القاهرة الثانية، والتنكيل والإبادة اللذين مارسهما جيشه في أعقاب هزيمة الثورة ثم اعتصاره الوحشي للبلاد.

لم يكن ثمة رد من قبل التنظيم الذي قاد الثورة إلا الحكم بالإعدام على " كليبر" وهذا التطور من المقاومة الشعبية المفتوحة إلى العمل الإرهابي الفردي معروف وطبيعي في سلوك التنظيمات السرية.

ولا يمكن وصف علاقة سليمان الحلبي بالخلية الأزهرية بأنها كانت مصادفة أو مجرد دردشة أخبرهم فيها بنيته قتل " كليبر "، فليس هكذا يتم اغتيال قادة جيوش الاحتلال، وكل الدلائل تدل على أن الفرنسيين كانوا قد أقاموا جهاز مخابرات على درجة عالية من الكفاءة.

بل لقد تعرض " سليمان " لامتحان طويل دام شهرا كاملا لم يقتصر بطبيعة الحال على امتحان جديته وتقوية عزيمته بل تخلله بدون شك مراقبة دقيقة لتصرفات وعادات المحكوم بإعدامه " كليبر " وإعداد لحظة التنفيذ وإجراء عدة تجارب تفسر هذا النجاح؛ إذ يستحيل على شاب قادم من حلب أن يعرف طرقات القاهرة حتى ولو كان قد قضى بها فترة من الوقت قبل هذه المرة، خاصة أن خارطة القاهرة قد تغيرت كثيرا خلال سنوات الاحتلال وهو يأتي في أعقاب التدمير الشامل الذي أحدثته ثورة القاهرة الثانية، كذلك التسلل إلى قصر القائد العام لقوات الاحتلال وعدم الخطأ في الشخص المفروض أنه لم يره من قبل، ثم تنفيذ مهمته بنجاح.

(1) جلال كشك - مرجع سابق.

اهتم التنظيم بكل التفاصيل حتى الفتوى الشرعية بشرعية الإعدام لم ينسها، وستبقى خالدة في التاريخ تلك الخلية الفدائية الأولى المكونة من ثلاثة من طلبة الأزهر الذين نفذوا بنجاح نادر عملية ممتازة ثم احتفظوا بسر التنظيم رغم التعذيب الوحشي، فكانت اعترافاتهم في أضيق حدود بل تثير الدهشة إذا ما قورنت باعترافات التنظيمات المعاصرة، فصلابة خلية الأزهر تؤكد التربية التنظيمية، ففي البداية كان الإنكار التام ثم الاعتراف على النفس، وعندما ترتفع درجة التعذيب وتبلغ قسوته حدا لا يستطيع الجسد أن يتحمله مهما أرادت النفس يكون الاعتراف في أضيق الحدود وفي حدود ما يعلمه المحقق فعلا، مع الحرص في الوقت نفسه - رغم بشاعة التعذيب - على سلامة التنظيم وسلامة القيادة سواء السياسية أو التنظيمية وسلامة الشرف من أن تشينه اعترافات غير محدودة لا تهدف إلا إلى إطالة فترة التحقيق وحفظ الحياة، والعادة في مثل هذه التشكيلات الإرهابية أن تعتبر الخلية المعنية مهمتها منتهية بمجرد تنفيذ العملية فتعترف على نفسها كلون من البطولة وضرب المثل للآخرين واعتزازا بما حققته من ناحية، ومن ناحية أخرى لحصر خسائر التشكيل الذي تتبعه، فهي - وقد سقطت فعلا في يد السلطة - قد انتهى دورها، وباعترافها تهدئ المحقق وتصرفه إلى حد ما عن التنقيب.

إننا نجد هذا الفهم خلف سلوك خلية " الشوام " التي نفذت العملية بنجاح فهم قد بادروا بالإنكار التام، حتى "سليمان " نفسه الذي قبض عليه مجروحا وعليه آثار دماء "كليبر " فلما عذب كانت اعترافاته في أضيق نطاق.. ورفاقه عندما قبض عليهم كانت اعترافاتهم بالتقسيط. وعندما أراد المحققون أن يوسعوا دائرة الاتهامات ويجردوا القيادات فإن رفاق سليمان قد صمدوا وقالوا: " إن أحدا غيرهم لم يعرف وحتى إذا وضعوهم تحت القتل ما يقولون ذلك " [١].

* * *

- يلاحظ أن المتهمين جميعا رفضوا الدفاع عن أنفسهم أمام المحكمة، ولعل هذا أول قرار مقاطعة عرفته المحاكمات السياسية.

* * *

(1) الشيخ محمد الغزي - أحد رفاق سليمان - رفض أن يعترف على أحد خارج الحلبة ولعل هذا سلوك ثوري نادر.

(٤) التكتيك الاستعماري

فشلت الحملة الصليبية الأولى، وانهزمت أمام جهاد المسلمين، ويرجع هذا إلى قوة فكرة الجهاد والوحدة لدى مسلمي القرن السابع الهجري، وما إن استعادت أوربا استعداداتها حتى بدأت الحملة الصليبية الثانية المسماة "بالاستعمار ". وكان طبيعيا أن تدرك القوى الشيطانية أن مكمن القوة لدي المسلمين هو تغلغل روح الجهاد والوحدة لدى جماهير المسلمين، حتى ولو كان حكامهم فاسدين ومستبدين.

وهكذا فإن الاستعمار استهدف - أول ما استهدف - ضرب هاتين الفكرتين، وإلا فإنه لا محاله مهزوم، واستخدم الاستعمار عددا من التكتيكات الاستعمارية ليحقق هذا الهدف.

وتعد تكتيكات الحملة الفرنسية نموذجا لهذا الأمر، وفي الواقع فإن بونابرت قد استخدم كل التكتيكات الاستعمارية التي استعملها فيما بعد كل المستعمرين.

وتعد دراسة أسلوب وتكتيك الحملة الفرنسية أمرًا غاية في الأهمية لكي نعرف طبيعة تلك التكتيكات وآثارها المدمرة على أمتنا، وكذلك لكي نستطيع مواجهتها. وتتنوع التكتيكات وآثارها المدمرة على أمتنا، وذلك لكي نستطيع مواجهتها.

وتتنوع التكتيكات الاستعمارية حسب حالة كل بلد وظروفه، إلا أنها لن تشذ عن القواعد العامة المتمثلة في الدجل وبناء المؤسسات الاستعمارية والقمع وتغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تدمر روح الجهاد والوحدة لدى الأمة، وفي الوقت نفسه تحقق للاستعمار عملية النهب الاقتصادي.

* * *

(١) الدجـــل

قبل أن ترسو سفن الحملة الفرنسية على شواطئ الإسكندرية بعدة أيام كتب نابليون منشورا إلى المصريين ليتم توزيعه فور وصول الحملة إلى الإسكندرية. بل وأمر بترجمته وطبعه على ظهر السفن قبل رسوها على الشواطئ المصرية. كتب نابليون المنشور في السابع والعشرين من يونيه ١٧٩٨، وقد حمل المنشور تاريخ الثاني من يوليه ١٧٩٨ أي يوم احتلال الإسكندرية.

نص المنشور:

بسم الله الرحمن الرحيم - لا إله إلا الله - لا ولد لـه - ولا شريك لـه في ملكه [١].

من طرف الفرنساوية المبني على أساس الحرية والتسوية - السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابرت - يعرف أهالي مصر جميعا أن من زمان مديد السناجقة الذين يتسلطون في البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار في حق الملة الفرنساوية. ويظلمون تجارها بأنواع الإيذاء والتعدي، فحضر الآن ساعة عقوبتهم وأخرنا من مدة عصور طويلة هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الأبازة، والجراكسة يفسدون في الإقليم الحسن الأحسن الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها.

فورب العالمين القادر على كل شيء فإنه قد حكم على انقضاء دولتهم. يا أيها المصريون قد قيل لكم: إنني ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح فلا تصدقوه، وقولوا للمغترين أنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين. وأنني - أكثر من المماليك - أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم، وقولوا لهم أيضا: إن جميع الناس متساوون عند الله، وأن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم بعضًا هو العقل والفضائل والعلوم فقط، وبين المماليك والعقل والفضائل تضارب، فماذا يخيرهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يمتلكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء حسن فيها من الجواري الحسان والخيل العتاق والمساكن المفرحة، فإن كانت الأرض المصرية التزاما للمماليك فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم، ولكن رب العالمين رؤوف وعادل وحليم، ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعدا لا ييأس أحد من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور، وبذلك يصلح حال الأمة كلها، وسابقا كان في الأرض المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من المماليك.

أيها المشايخ والقضاة والأئمة والجرنجية وأعيان البلد، قولوا لأمتكم إن الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون، وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية الكبرى وخربوا فيها كرسي البابا الذي كان دائما يحث النصارى على محاربة الإسلام، ثم قصدوا جزيرة

---

(1) خلا النص الفرنسي من هذه المقدمة، فقد جاء بالنص الفرنسي " المعسكر العام بالإسكندرية في ١٤ سيدور من السنة السادسة.

مالطة وطردوا منها الكوالرية الذين كانوا يزعمون أن الله يطلب منهم مقابلة الفرنسيين، ومع ذلك الفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثماني وأعداء أعدائه، أو أن الله ملكه، ومع ذلك أن المماليك ابتغوا عن طاعة السلطان غير ممتثلين لأمره فما أطاعوا أصلا إلا لطمع أنفسهم.

طوبى ثم طوبى لأهالي مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فيصلح حالهم وتعلو مراتبهم.

طوبى أيضا للذين يقعدون في مساكنهم غير مائلين إلى أحد من الفريقين المتحاربين، فإذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب، لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك في محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقا للخلاص ولا يبقى منهم أثر.

المادة الأولى: جميع القرى الواقعة في دائرة قريبة بثلاث ساعات عن المواضع التي يمر بها عسكر الفرنساوية فواجب عليها أن ترسل للسر عسكر من عندها وكلاء كيما يعرف المشار إليه أنهم أطاعوا وأنهم نصبوا علم الفرنساوية الذي هو أبيض وكحلي وأحمر.

المادة الثانية: كل قرية تقوم على المعسكر الفرنساوي تحرق بالنار.

المادة الثالثة: كل قرية تطيع العسكر الفرنساوي أيضا تنصب صنجاق السلطان العثماني محبنا دام بقاؤه.

المادة الرابعة: المشايخ في كل بلد يجمعون حالا جميع الأرزاق والبيوت والأملاك التي تتبع للمماليك وعليهم الاجتهاد التام فلا يضيع أدنى شيء منها.

المادة الخامسة: الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أنهم يلازمون وظائفهم، وعلى كل أحد من أهالي البلدان أن يبقى في مسكنه مطمئنا، وكذلك تكون الصلاة قائمة في الجوامع كالعادة، والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة المماليك " قائلين بصوت عال: أدام الله إجلال السلطان العثماني.. أدام الله إجلال العسكر الفرنساوي.. لعن الله المماليك، وأصلح حال الأمة المصرية.

تحريرا بمعسكر الإسكندرية في الثالث عشر من شهر مسينرور من إقامة الجمهور

الفرنساوي.

* * *

تعمدنا أن نثبت النص الحرفي للمنشور الفرنسي؛ لأنه كان في الحقيقة يعبر عن البرنامج الكامل للاستعمار، وهو البرنامج الذي اتبعه كل المستعمرين فيما بعد. وفي الحقيقة فلقد فضح هذا المنشور أهداف الاستعمار تماما وأبان عنها بلا غموض.

الحقيقة الأولى:

التي تظهر من هذا المنشور، هي أن الغزوة الصليبية لما فشلت في المرة الأولى في إبادة المسلمين. ثم فشلت مرة أخرى في إخراج المسلمين من دينهم بحملات التبشير، لجأت إلى تكتيك " التغريب " وهو عزل الجوانب التي حفظت للمسلمين تماسكهم الحضاري وأهمها " الجهاد والوحدة " وبما يترتب عليها من علاقات؛ أي أن هدف المنشور لم يكن الهجوم على الإسلام كدين، ولكن كان الهدف هو صرف المسلمين عن أهم فروضهم وهو الجهاد.

المنشور إذن يقول: دينكم جيد.. نحن نحترم إلهكم.. نحترم نبيكم فلتصلوا.. ولتقوموا بشعائر دينكم.. ولكن حذار من مقاومتنا.. حذار من الجهاد..

وفي الواقع فإن الجهد الأساسي لكل الدجل الاستعماري فيما بعد كان ينصب على هذه النقطة.

ملاحظة:

لم يحاول المنشور ضرب فكرة الوحدة الإسلامية؛ لأن هذا يأتي فى مرحلة تالية، لم يكن الوقت قد حان بعد لتحقيقها، ولعل المنشور ركز على ضرب الخطر المباشر على الاستعمار وهو الجهاد.

المنشور فضح الأهداف الاستعمارية في إقامة مدرسة من المثقفين بهدف الترويج للاستعمار وتزويقه وتبديعه لجماهيرنا، وهي المدرسة التي زرعت زرعا في أرضنا وأدت أخطر الأهداف كطابور خامس. " أيها المشايخ والقضاة والأئمة والجرنجية وأعيان البلد قولوا لأمتكم.. "

كان المستعمرون يعرفون مدى تغلغل الروح الإسلامية في الأمة، وكذلك روح الولاء لرمز وحدة المسلمين والخليفة العثماني، فأرادوا أن يخدعوا الجماهير بالكلام عن

احترام الشعائر الدينية والدعاء للخليفة العثماني. وبالطبع كان هذا دجلا مفضوحا لم يؤد إلى نتيجة على المستوى الجماهيري.

حاول المنشور أن يزرع ولاء بديلا عن الولاء الإسلامي، فتكلم عن عظمة مصر التاريخية وجمالها.. إلخ. ولعل هذا خدع مثقفي المدرسة الاستعمارية فيما بعد أو حتى المتأثرين بها، ولكنه لم يؤثر في الجماهير وقتها التي لم تأبه لهذا الكلام، وقاوموا مقاومة بطولية.

وفي الواقع فإن زرع الولاء للمصرية أو القومية العربية أو غيرها قد شهد تطورا بالغا فيما بعد، ولعل حديث بونابرت في منشوره هذا يعد البادرة الأولى من نوعها فجاءت متواضعة.

كان لا بد للمنشور أن يحدد السبب الذي جاءت من أجله الحملة الفرنسية وهكذا بحث بونابرت في دفاتر الدجل لديه فقال: إنه جاء ليرفع شأن المصريين ويشركهم في المراتب العالية، وأنه ما جاء إلا لأن التجار الفرنسيين قد عوملوا معاملة سيئة على يد المماليك.

وكان من الطبيعي أن يقول المنشور: إن من كان معنا فاز ومن وقف على الحياد نجا، ومن قاوم سحق، وهذا تكتيك استعماري تقليدي.

ومن الطبيعي أن كل من يحترم نفسه يرى أن المنشور وأي منشور ما هو إلا قطعة من الدجل، وما من مؤرخ جاد يتوقف عند مثل هذه المنشورات أو يحاول أن يستشف منها أو يتعرف على النوايا الحقيقية للمستعمرين فهي ليست أكثر من دجل، وأهميتها التاريخية أنها تعكس مستوى فهم مصدريها لعقلية واتجاهات وميول الموجهة إليهم هذه المنشورات.

ولعل بونابرت قد فضح كل هذا حين قال في مذكراته في سانت هيلانة: " إن المنشور كان قطعة من الدجل ولكنه دجل من أعلى طراز، وأضاف: إن على الإنسان في هذه الدنيا أن يصطنع الدجل لأنه السبيل الوحيد إلى النجاح " [1].

في الواقع فإن جماهيرنا لم تنخدع لحظة في كل هذا الدجل، وكانوا أفضل - في كل الوجوه - من هؤلاء الذين انخدعوا فيما بعد وتحدثوا عن المنشور

---

(1) عن بونابرت.

بروح مهزومة.

النموذج الثاني للدجل الذي سنقدمه: هو دجل الجنرال مينو، الذي أسلم وتزوج السيدة زبيدة كريمة السيد محمد البواب أحد أعيان رشيد، ولعل مينو بهذا الإسلام والزواج أراد أن يتقرب إلى المصريين.

وقد تظاهر الجنرال مينو بالتمسك بالشعائر الإسلامية حتى أنه كان يؤدي صلاة التراويح في شهر رمضان بمساجد رشيد، وكتب إلى نابليون ينبئه بذلك ويقول في رسالة إليه أن هذه الطريقة قد جذبته إلى نفوس الأهالي.

وبديهي أن مينو كان في إسلامه هذا دجالا واضح الدجل؛ بدليل أن أحدًا من الأهالي أو الفرنسيين لم يقتنع بجدية إسلام الجنرال مينو. ويرجع هذا إلى أن الجميع يعرف أن الإسلام هو الولاء أولا وأخيرا للأمة الإسلامية وليس مجرد شعائر تؤدى. وبالتالي فعلى من يريد أن يسلم أن ينحاز إلى الأمة الإسلامية، وعليه أن يحارب أعداءها، وأن يقف مع عمومها. وفي حالة مينو فإن المعيار هو: هل انحاز مينو إلى الأمة؟ هل قاتل في صفوفها ضد الفرنسيين، أو العكس؟.

ولعل قيام مينو بمهمة قيادة الجيش الفرنسي في مصر لهو دليل واضح على دجله، وهو دليل أيضا على أن الفرنسيين كانوا يفهمون أنه دجال!!.

(٢) المؤسسات الاستعمارية

ما إن يستقر الاستعمار في بلد ما، حتى يشرع في إقامة مؤسسات يستند إليها في حكمه وتستطيع أن تنفذ سياسته، وفي حالة أمتنا كان الهدف دائما من المؤسسات الاستعمارية هو إفقاد الأمة هويتها، والسيطرة على الجماهير لمنع إخلالها بأمن المحتلين. ولإتاحة نهب ثروات البلاد.

وتتنوع المؤسسات الاستعمارية، حسب حالة كل بلد والظرف الذي يمر به تاريخيا وجغرافيا، وإذا كانت المؤسسات الاستعمارية تطورت [1]فيما بعد لتصبح أكثر تعقيدا، فإن بونابرت قد حاز ريادة إقامة هذه المؤسسات، ومؤسسات نابليون كانت كثيرة مثل

---

(1) شهدنا فيما بعد مؤسسات استعمارية على هيئة أحزاب سياسية، وأندية أدبية وثقافية، ومؤسسات تعليمية، وشركات احتكارية ومؤسسات مالية عالمية مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الديوان والمجمع العلمي والعملاء ومؤسسات جمع الضرائب... إلخ.

(أ) الديوان

ما إن دخل نابليون القاهرة يوم الثلاثاء حتى دعا الوجهاء إلى تشكيل ديوان. ويوم الخميس، وبالفعل انعقد الديوان يوم السبت، وكان أول طلب طلبه الفرنسيون من الديوان هو الدراهم، وهكذا تتحدد مهمة الديوان الأولى.

على أننا سوف نسرد التشكيل الخاص بالدواوين الذي عمل عليه الفرنسيون وبعض وثائقه لنفهم منها وظيفة تلك المؤسسة التي أقامها الاستعمار.

(١) الديوان العام:

ويتألف من خمسة وعشرين عضوا منهم تسعة من القاهرة وواحد من كل مديرية من المديريات الست عشرة التي كان يتألف منها القطر المصري.

ووفقا لرأي الرافعي فإن الديوان العام لم تكن له سلطة قطعية في الأمور التي عرضت عليه، بل كان الغرض من انعقاده استشارته والوقوف على أراء أعضائه وفي خطاب الافتتاح فهم أن عمل الأعضاء مقصور على الإجابة عما يسألون عنه من النظم المراد وضعها ويكون لنابليون القول الفصل فيما " يليق صنعه ".

ومن جهة أخرى فقد كانت المسائل التي تعرض على الديوان تدرس في الوقت نفسه في لجنة ألفها نابليون برئاسته وعضوية مدير مهمات الجيش ومدير الشؤون المالية وكبير المباشرين.

فقرارات الديوان كانت أشبه " برغبات " تعرض على اللجنة التي ألفها نابليون، ولهذه اللجنة القول الفصل [١].

وفي مراسلات نابليون: [٢] " أن الغرض من الديوان هو تعويد المصريين نظم المجالس الشورية والحكم، فقولوا لهم: إني دعوتهم لاستشارتهم وتلقي آرائهم فيما يعود على الشعوب بالسعادة والرفاهية ".

ويضيف: " ويجب أن تفهموا الأعضاء بأننا لا نقصد إلا توفير السعادة والرفاهية

---

(1) الرافعي - مرجع سابق.

(2) مراسلات نابليون - الجزء الخامس - وثيقة رقم ٣٤٢٣.

للبلاد التي تشكو من سوء نظام الضرائب الحالي كما تشكو من طريقة تحصيلها ".

ويتضح مما سبق أن الديوان العام كان مجرد طراطير للاستشارة، وأن مهمتهم الرئيسة حفظ نظام الضرائب وطرق تحصيلها، واللجنة المشكلة برئاسة نابليون توضح هذا [1]وأن ترجمة عبارة (تعويد المصريين نظم المجالس الشورية والحكم) هو تغريب أسلوب الحكم، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى الاغتراب السياسي، وليس الهدف من ذلك في الحقيقة تعويد المصريين الشورى أو غيرها، وحوادث الأيام أثبتت كيف كان بونابرت ينظر إلى الديوان، الذي بال أعضاؤه على أنفسهم فيما بعد خوفا من بونابرت.

والآن لنستطرد حول وقائع أعمال مثل هذا الديوان، فقد كلف نابليون هذا الديوان بأن يبحث في وضع نظام مجالس الدواوين: النظام القضائي المدني والجنائي، التشريع الخاص بالمواريث، تسجيل عقود الملكية، والضرائب العقارية.

أي أن بونابرت كان يريد تغيير نظم البلاد بطريقة تدخل الشكل الأوربي للحكم في مصر بحيث يسهل له حكمها؛ لأنه بديهي أن من أراد أن يحكم أمة بلا قلاقل فعليه أن يفقدها تميزها في نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن يجعلها على صورته في هذا المجال؛ لكي يكون هناك جامع بين المحتل والأهالي، ولعل عبارة تسجيل عقود الملكية والضرائب تترجم البحث عن أفضل أسلوب للنهب.

وإذا ما تتبعنا أعمال هذا الديوان ومناقشاته نجد أن الهدف الاستعماري كان إزاحة الشريعة الإسلامية عن قوانين البلاد، وكانت المحاولة هي محاولة تغيير قوانين المواريث، ولكن المناقشات التي حدثت حول ذلك جعلت المستعمر يدرك أن الأمر ما زال مبكرا لتحقيق ذلك.

(٢) دواوين الأقاليم:

عمم نابليون نظام الديوان في مديريات القطر المصري فأصدر في السابع والعشرين من يوليه سنة ١٧٩٨ الأمر الآتي [2]:

أولا: يتألف في كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان من سبعة أعضاء

---

(1) يمكننا فهم طبيعة تلك اللجنة إذا علمنا أن عضويتها اقتصرت على بونابرت ومدير الشؤون المالية وكبير المباشرين.

(2) مراسلات نابليون - الجزء الرابع - وثيقة رقم: ٢٨٥٨.

يسهرون على مصالح المديرية ويعرضون عليه كل الشكاوى التي تصل إليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض، وعليهم مراقبة الأشخاص السيئي السير ومراقبتهم والاستعانة على ذلك بالقوات التي تحت إمرة القواد الفرنسيين وإرشاد الأهالي إلى ما تقتضيه مصالحهم.

ثانيا: يعين في كل مديرية أغا ورئيس " يتصل بالقومندان الفرنساوي ويكون تحت إمرته قوة مسلحة من ستين رجلا من الأهالي يحافظ بهم على النظام والأمن والسكينة.

ثالثا: يعين في كل مديرية " مباشر " لجباية أموال الميري والضرائب وإيراد أملاك المماليك التي صارت ملكا للجمهورية ويكون تحت رياسته العمال الذين يحتاج إليهم العمل.

رابعا: يعين بجانب هذا المباشر وكيل فرنسي للمخابرة مع مدير المالية ومراقبة تنفيذ الأوامر التي يصدرها وتكون من اختصاص الإدارة المالية.

إذن فمهمة ديوان الأقاليم هي: جمع الضرائب، ضبط الأمن، مطاردة اللصوص، وأن يكون تحت سيطرة الفرنسيين.

بمناسبة مطاردة اللصوص فبديهي أن الاستعمار - كلص كبير - يطارد اللصوص الصغار حتى لا يشاركوه في عملية النهب.

(٣) ديوان القاهرة:

يتألف من تسعة أعضاء. ومهمته تعيين كبار الموظفين بعد استشارة السلطات الاستعمارية طبعا، بدليل كلمة الجبرتي " وليس للديوان صوت مسموع " [1]التي توضح هذا، وقد احتفظ الفرنسيون بتعيين بعض كبار الموظفين دون استشارة الديوان فعهد نابليون إلى المسيو بوسليج بإدارة الشؤون المالية للحكومة وعينوا " برطلمين " سيئ الذكر وكيلا للمحافظ، وكذلك تعيين أمين البحرين (مدير الجمارك) وكذلك أغا الرسالة ومدير البريد.

وهكذا فمهمة ديوان القاهرة أيضا هي جمع الضرائب، وتعيين بعض الموظفين، بل إن أول عمل قام به الديوان هو تقرير الضرائب.

---

(1) الجبرتي - مرجع سابق.

يقول الجبرتي [1]: " وفي يوم السبت اجتمعوا بالديوان وطلبوا دراهم سلفة فسألوا التخفيف فلم يجابوا فأخذوا في تحصيلها ".

وإذا تتبعنا بعضا من الأحداث حول هذا الديوان لفهمنا ما مهمته وما حدوده يقول الجبرتي: " فما تم هذا الأمر حتى زالت الشمس فأذنوا لهم بالذهاب " [2].

ألا توحي هذه العبارة: " فأذنوا لهم بالذهاب " بأنهم رهائن أو مجرد موظفين على أفضل تقدير لدى سلطات الاحتلال؟

يقول الجبرتي: " فبعد إخماد ثورة القاهرة الثانية جمع ساري عسكر الديوان وجلس ساري عسكر على كرسي في وسط المجلس وقال كلاما طويلا بلغتهم حتى فرغ، فالتفت الترجمان إلى الجماعة وشرع يفسر لهم مقالة ساري عسكر، ويترجم عنها، والجماعة يسمعون، فكان ملخص ذلك القول أن سراي عسكر يقول لكم يطلب منكم عشرة آلاف ألف..

ثم يقول للمهدي عبارة تلخص المهمة الثانية التي قامت من أجلها هذه التشكيلات وهي إخضاع العامة لسلطة الاحتلال: " وإذا كان الأمر كما ذكرتم ولا يخرج من يدكم تسكين الفتنة ولا غير ذلك فما فائدة رياستكم وأين يكون نفعكم؟ ".

وبمتابعة رواية الجبرتي يمكننا أن نفهم حقيقة هذه التشكيلات: " بهتت الجماعة، وامتقعت وجوههم، ونظروا بعضهم إلى بعض، وتحيرت أفكارهم، ولم تزل الجماعة في حيرتهم وسكوتهم، وتمنى كل منهم أن لم يكن شيئا مذكورا، ولم يزالوا على ذلك الحال إلى قرب العصر، حتى بال أكثرهم على ثيابه، وبعضهم شرشر ببوله من شباك المكان ".

* * *

إذن فالديوان كان مجرد شكل خارجي لا سلطة حقيقية له، وهو مؤسسة أقامها الاستعمار ليستطيع بها أولا صبغ الحياة السياسية ونظمها وفقا لتقاليده وزرعا للتغريب، وثانيا لجمع الضرائب، وثالثا لتسكين الجماهير وخداعها.

وهذا يحقق للاستعمار كثيرا من الأهداف، حيث يستطيع ممارسة مهماته في القمع

---

(1) الجبرتي - مرجع سابق.
(2) الجبرتي - مرجع سابق.

والنهب والتغريب بأيد مصرية، فإذا لم تفلح الأيدي المصرية كانت المدافع، وفي كل الحالات فإن تركيب تلك المؤسسات وصلاحياتها يجعلانها تحت السيطرة المباشرة لسلطات الاحتلال.

وبديهي أن كل هذا يجعل الاستعمار يبحث في عضوية الديوان عمن يكون " من الأشخاص الذين لهم نفوذ بين الأهالي ومن الذين امتازوا بمركزهم العلمي وكفاءتهم وطريقة استقبالهم للفرنسيين " [١].

من الجدير بالذكر أن الشخصيات الوطنية من أمثال الشيخ السادات - سليل بيت النبوة، وقائد الجماهير الحقيقي في مصر، رفض عضوية أمثال هذه المؤسسات المشبوهة.

وفي الحقيقة فإن الجماهير قد فهمت حقيقة هذه المؤسسات، ففي كل مرة كان أعضاء الديوان يذهبون إلى الجماهير لنصحها بالسكينة أثناء الثورات أو الوساطة بين الثوار والفرنسيين فإن الجماهير كانت ترفض السماح لهم بعبور المتاريس، كما أن الجماهير كانت تفهمهم دائما أنهم يقبضون من الفرنسيين وأنهم فرنسيس.

قام أعضاء الديوان أحيانا بالوساطة لدى الفرنسيين لتخفيف الأحكام عن المعتقلين من الثوار، أو تخفيف الضرائب، وهذا شيء يرغب فيه الاستعمار؛ حتى يحتفظ للديوان بشيء من الجماهيرية لتحقيق أهدافه؛ ولأنه لو لم يقم بهذا لصار عميلا مباشرا للاحتلال مثل برطلمين وشكر الله، وهذا ما لا يريده الاستعمار، وعلى كل حال فهذه خطة استعمارية معروفة.

ب - المجمع العلمي

أسس نابليون بجانب الديوان مجلسا له صفة علمية وهو " المجمع العلمي المصري " اختار لعضويته خلاصة العلماء والفنانين الذين اصطحبهم معه، وضم إليه بعض الضباط. وبحسب المراجع الفرنسية - كما يورد الرافعي - فإن مهمة هذا المجلس هي:

١- دراسة المسائل والأبحاث الطبيعية والصناعية والتاريخية بمصر.

٢- إبداء رأيه للحكومة في المسائل التي تستشيره فيها.

---

(1) مراسلات نابليون - الجزء الرابع، وثيقة رقم ٣٢٣٨.

وبديهي أن أي مستعمر يريد أن يبقى في بلد ما لا بد لـه أن يدرس تاريخها وعادات سكانها وكذلك مواردها الاقتصادية؛ لكي يحقق تبعيتها واستمرار حكمه فيها، ولكي يحقق أقصى حد ممكن من النهب.

ومسألة المسح العلمي للبلاد المستعمرة مسألة تقليدية لكل مستعمر مارسها بونابرت ومارسها الإنجليز بعد ذلك، ومارسها كذلك الأمريكان عن طريق ما يسمى حاليا بالأبحاث المشتركة، ومن الغريب أن الأخيرة تمت بالتعاون مع جامعات مصرية وأساتذة مصريين. بينما اقتصرت الأولى التي ألفها نابليون على علماء فرنسيس فقط وذلك حتى يتم فيما بعد تجهيز مصريين ليقوموا بالمهمة.

وبديهي أيضا أن تعمل تلك المؤسسة الاستعمارية على تدجين أهالي البلاد ونشر الأبحاث والأفكار التي تسمح للأهالي بقبول المستعمر بلا غضاضة، فمثلا " إن إحدى المهام التي وكلها نابليون إلى المجمع العلمي هي: ما حالة التشريع والقضاء المدني والجنائي في مصر؟ وما حالة التعليم؟ وما الإصلاحات التي يمكن إدخالها على هذه النظم؟، وكانت هذه اللجنة مؤلفة من كل من كوستاز وسلكوسكي وسوس وثاليان.

كان الهدف من هذه اللجنة: هو تخطيط ورسم سياسة تعليمية تسمح بإفقاد الأمة روحها المقاتلة وتبليع المستعمر وقيمه لأمتنا، وكذلك إفقادنا تميزنا التشريعي والقانوني. وقد كان هذا هدفا استعماريا ثابتا. وكذلك فعل الاستعمار الإنجليزي فيما بعد.

وفي الحقيقة فإن تتبع أعمال " المجمع العلمي " يعطينا صورة عن أهدافه، يقول الرافعي[(١)]: " وعرضت على المجلس في جلسات متتابعة مسائل أخرى فنية لدراستها كالوسائل التي يجب اتخاذها لزراعة العنب في مصر، ودرس طريقة زراعة القمح في مصر ومقارنتها بطريقة زراعته في أوربا، وتموين القلعة بمياه النيل والتذرع بعد ذلك بإصلاح قناطر السباع، وحفر الآبار في الصحراء والاستفادة من مدينة القاهرة. وسائر مدن القطر المصري وإنشاء مرصد وبحث هزات الإبرة المغناطيسية في مصر.

وبحث نابليون كذلك في إمكان جلب الأخشاب من الحبشة بطريق النيل لصناعة السفن.

وكان أعضاء المجمع العلمي وبعثة العلوم والفنون لا يدخرون وسعا في

---

(1) الرافعي - مرجع سابق.

متابعة جهودهم العلمية في مختلف الفروع والفنون، فأنشؤوا مكتبة ومعامل للطبيعة والكيمياء، وجابوا البلاد واكتشفوا الآثار وأزاحوا الستار عن مصر القديمة. ورسموا خرائط مفصلة للبلاد ونيلها وترعها وسواحلها. وبحثوا في طبائع الحيوانات والمعادن المصرية ودرسوا مياه النيل وطميه وطبقات الأرض وجابوا واحاتها وبحيراتها.

وبالطبع كل هذا لخدمة المجهود الحربي لجيش الحملة. ولمعرفة البلاد وطبائعها معرفة دقيقة ليسهل لهم السيطرة عليها، كما أن الإصلاحات الاقتصادية كانت بهدف تكريس النهب.

ولعل الأمريكان قد فعلوا الشيء نفسه في نهاية السبعينيات من القرن العشرين عن طريق ما أسموه بالأبحاث المشتركة، وكانت تهتم بالموضوعات ذاتها التي اهتم بها علماء الحملة الفرنسية تماما.

لم يكن من الغريب أن ثوار القاهرة كانوا يفهمون حقيقة هذا المجمع العلمي ودوره المشبوه عندما هاجم الثوار بيت الجنرال كافاريللي رئيس فرقة الهندسة وقتلوا اثنين من مهندسي القناطر والجسور وهما: تيفنوا ودرفال وأتلفوا ما كان بالدار من الآلات الفلكية والهندسية.

وقد كان السبب وراء هجوم الثوار على فرقة المهندسين - بالتحديد - أن فرقة الهندسة كانوا يتولون اقتلاع أبواب الدروب والحارات ونبش القبور وهدم البيوت وتحصين القلعة.

جـ - العملاء

المؤسسة الاستعمارية الثالثة التي اعتمد عليها الفرنسيون كانت هي العملاء، وإذا كان الديوان يضم هؤلاء الذين لا يعملون مباشرة لصالح الفرنسيين ويحاولون أن يحافظوا على قدر من التوازن، وإذا كان المجمع العلمي يتخفى تحت الستار العلمي في خدمة الاحتلال، فإن العملاء - كطبيعتهم دائما - كانوا أسافل؛ لأنهم خونة، والخيانة لا تنبت إلا في أوساط الأسافل.

سنقدم نموذجين من نماذج العملاء هما - الشيخ محمد المهدي ويعقوب.

الشيخ محمد المهدي:

يقول عنه الجبرتي [1] " إن الفرنسيين أحبوه وأكرموه وقبلوا شفاعته ووثقوا بقوله فكان هو المشار إليه في دولتهم مدة إقامتهم في مصر وعلى يده تقضى عندهم حوائج الناس وقضاياهم وكانت أوامره نافذة عند ولاة أعمالهم، حتى لقب عندهم وعند الناس " كاتم السر " ولما رتبوا الديوان كان هو المشار إليه فيه، والموظفون في الديوان من دونه وإذا ركب حفوا به ومشوا حوله وبين يديه، وفي أيديهم العصي يوسعون له الطريق.

فالمهدي إذن كان السكرتير العام للديوان ورئيس موظفي الديوان، وقد صار بعد ذلك عضوا في الديوان الذي تأسس في ديسمبر ١٧٩٨.

وكان هذا المهدي هو الذي يترجم أو يكتب بيانات الفرنسيين، ويمكننا على هذا اعتباره أحد موظفي الفرنسيين الكبار وموضع ثقتهم وأنه كان يشير عليهم باعتباره عميلا لهم وليس شخصا مستقلا تجاههم. وإن كان قد حافظ على شيء من التحفظ يسمح له بأداء دوره.

المعلم يعقوب:

وهو في العقد الخامس من العمر عمل في خدمة المماليك، ثم غير ولاءه إلى الفرنسيين بمجرد حضورهم إلى مصر، وهو يقوم بمهمات العميل كما ينبغي، فهو على حد تعبير الجبرتي: " يطلعهم على المخبآت ويعرفهم بالأمور " أي أنه جاسوس ومرشد، وهو بالإضافة إلى أعمال التجسس على الثوار - أيضا - يقوم بعمليات القمع وجمع الضرائب. وقد قام بتشكيل فيلق من الأقباط أسماه الفيلق القبطي لخدمة الفرنسيين. ويعقوب هذا له سجل حافل بالجرائم وله خلق منحط، وقد أطلق عليه الجبرتي أنه من أسافل القبط.

وقد رحل المعلم يعقوب مع الحملة الفرنسية ومات بالبحر ودفن في دن من خمر.

* * *

د - مؤسسة جمع الضرائب (النهب)

وفي الواقع فإن جميع المؤسسات السابقة - بالإضافة إلى جيش الاحتلال ذاته - شاركت في هذه المؤسسة التي هي الأهم من المؤسسات الاستعمارية وبالتالي فهي ليست

---

(1) الجبرتي - مرجع سابق.

مؤسسة قائمة بذاتها، بل هي مهمة تقوم بها كل المؤسسات الاستعمارية من دواوين وموظفين نموذجيين وجيش احتلال وعملاء... إلخ.

ويعد تعبير الجبرتي عن عصير الليمونة كالشربتلي هو التعبير المناسب لوصف عملية النهب تحت اسم الضرائب والغرامات.

وقد فعلت السلطة الفرنسية كل ما من شأنه زيادة نهبها لمصر من مصادرة لأملاك المماليك لصالحها وليس لصالح الأمة مثلا، إلى فرض الضرائب في حالة السكون أو في حالة الاضطراب، إلى فرض الغرامات على الثائرين، إلى تحصيل الأموال في طريق تخيير بعض المعتقلين بين الفدية والقتل، إلى غيرها من الأساليب.

* * *

٣ - القمع

إذا ما فشل الدجل، ثم فشلت المؤسسات الاستعمارية في تحقيق الاستقرار، وتسكين حالة الثورة، ونزع فتيل الجهاد من الوجدان الشعبي، فإن المستعمر يلجأ إلى القمع بقسوة - كما أن المستعمر أحيانا يلجأ إلى القمع لمجرد القمع كنوع من الحقد الصليبي الهدف منه كسر حاجز العزة في النفوس وبث الرعب في قلوب الناس حتى يحقق لنفسه نوعا من الهيبة، ويمنع الناس من مجرد التفكير في الثورة على المستعمر، والمذابح سلوك استعماري تقليدي يستهدف بث الرعب في النفوس وإعطاء العبرة لمن يفكر في الثورة، وكانتقام أيضا من الثائرين ولكي يشيع عن طريق عملائه أن الثورة تؤدي إلى المذابح، وبالتالي فإن على السكان أن يمنعوا الثائرين من الثورة حتى لا يتعرضوا لانتقام المستعمر.

وإذا ما تتبعنا تاريخ الحملة الفرنسية في مصر، تطالعنا دائما أخبار المذابح وحرق القرى والمدن وضرب المدفعية في المليان وبصورة متواصلة، حتى أنه من النادر أن نجد قرية مصرية لم تتعرض للحرق أو التدمير أو ضرب المدفعية أو أخذ الرهائن، أو أن تشهد تلك القرية مذبحة رهيبة، وإذا كانت هذه حال القرى، فالحالة أنكى وأشد في المدن.

وتعرضت كل مدن وقرى الوجهين البحري والقبلي فضلا عن القاهرة والإسكندرية لأشكال القمع الفرنسية.

وسوف نضرب هنا ثلاثة أمثلة فقط كنماذج: أحدها في الوجه البحري، والآخر في الوجه القبلي، والثالث في القاهرة.

ففي الوجه البحري يصف ريبو ما فعلته القوات الفرنسية في دمنهور. بعد أن احتل الجنود دمنهور قتلوا من صادفوه من رجال ونساء وأطفال وأحرقوا سكانها بالنار وقتلوا كل من وجدوه من الشيوخ والنساء والأطفال بحد السيف، وفي اليوم التالي كانت دمنهور ركاما من الأحجار السوداء اختلطت بها أشلاء الجثث ودماء القتلى.

وفي الصعيد يقول الجنرال برتييه رئيس أركان حرب الحملة الفرنسية في مذكراته: "أصبحت بني عدي أكواما من الخراب وتكدست القتلى في شوارعها، ولم تقع مجزرة أشد هولا مما حل ببني عدي".

أما في القاهرة فإن الرافعي [1]يصف فظائع الفرنسيين في إخماد ثورة القاهرة الثانية بقوله: " أسرف الفرنسيون في ارتكاب الفظائع ولجؤوا إلى الطريقة الوحشية التي اتبعوها في كثير من المواطنين وهي إضرام النار في الأحياء المأهولة بالسكان وإرسالها على المدينة وأهلها موتا أحمر. فأحدثت الحرائق تخريبا فظيعا في القاهرة واحترقت أحياء برمتها وتهددت بيوت عامرة ودفنت تحت أنقاضها عائلات بأكملها، ومن الأحياء التي التهمتها النار: خط الأزبكية وخط السكاكيني والفوالة والرويعي وبولاق وبركة الرطلي وما جاورها وباب البحر والخردبي والعدوي إلى باب الشعرية.

فأصبح منظر المدينة بعد ما حل بها من الخراب والإحراق والتدمير مفزعا يملأ القلوب حزنا وأسى.

وأما الجبرتي [2]فيصف آثار الحريق في حي الأزبكية قائلا: " انهدم جميع ما هناك من الدور والمباني العظيمة والقصور المطلة على البركة واحترقت جميع البيوت التي من عند المفارق بغرب جامع عثمان كتخدا إلى رصيف الخشاب والخطة المعروفة بالسكاكيني بأجمعها. إلى الرحبة المقابلة لبيت الألفي سكن ساري عسكر الفرنساوية، وكذلك خط الفوالة بأسرها وكذلك خطة الرويعي بالبساطين العظيمين، وما في ضمن ذلك من البيوت إلى حد حارة النصارى، وصارت كلها تلالا وخرائب كأنها لم تكن مبنى

(1) الرافعي - مرجع سابق.
(2) الجبرتي - مرجع سابق.

صبابات ولا مواطن أنس ونزاهات، وخفت عليها أيدي الزمان وطوارق الحدثان حتى تبدلت محاسنها وأقفرت مساكنها ".

* * *

(٤) تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

وكما سبق أن بينا في التمهيد، فإن القوى الشيطانية تستهدف دائما إعادة صياغة البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بصورة تخدم مخططاتها، وهي تصمم تلك البنية بحيث تفقد الناس أي شكل من أشكال الحرية وتستهدف أيضا جعلهم في حالة حرمان اقتصادي، كما تستهدف نشر الأفكار الاجتماعية المنحرفة بينهم. وبالجملة فهي تضرب أي استقلال أو تميز لدى الفرد وتجعله مجرد شيء حقير لا قيمة له.

والاستعمار - كحلقة من حلقات المخطط الشيطاني - كان يستهدف بالطبع تغيير البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية بطريقة تخدم أهدافه، وبكلمة أخرى بطريقة تمنع الناس من الجهاد وتفقدهم وجدانهم التوحيدي، وكذلك هدف الاستعمار إلى تغيير القوانين والأوضاع التي تحقق التميز في الهوية والانتماء لدى الأمة.

وعلى فترات طويلة - وبخطة متدرجة وخبيثة - حقق الاستعمار كثيرا من أهدافه التخريبية سمحت له بأن يظل حتى الآن جاثما فوق أرضنا بشكل أو بآخر.

وبالطبع فإن من أهم مهمات المدرسة الإسلامية أن تتبع ذلك التغيير الذي أحدثه الاستعمار في البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأمتنا بهدف التصدي لتلك الخطة الاستعمارية الخبيثة والوقوف في وجهها.

استخدم الاستعمار قواه المباشرة أحيانا، وقوى من داخل بلادنا كثيرا في تحقيق أهدافه، ولعل الأخيرة - " مثل محمد علي وأبنائه ". هي التي فعلت كل المخططات الاستعمارية، ونفذت سياساته بطريقة أدت إلى أن تصبح أمتنا في هذه الحالة التي وصلنا إليها.

وإذا كان الله سبحانه وتعالى قد حفظ للأمة جماهيرها سليمة فبفضل ما وضعه الله تعالى من حيوية مؤهلة في الإسلام، ثم بفضل مجهود العلماء الشرفاء، وبسبب أن القوى الشيطانية أولا وأخيرا ليست قوى أسطورية، بل هي قوة هشة، ومهما كانت فهي في النهاية ضعيفة ومتهالكة وهكذا خلقها الله.

نجح الاستعمار إذن في أن يفسد بالتغريب قطاعا من المثقفين، ومعظم الوجهاء، واستعصت الجماهير على التغريب، وكذلك استعصى العلماء الشرفاء. وكان على الاستعمار أن يعمل على تصميم بنية سياسية واجتماعية تعزل الجماهير وتصرفها عن الشارع السياسي. وأن يجعل الحكم حكم النخبة المغتربة، وأن يضرب بلا هوادة أي تحرك جماهيري وأن يحاول قصم العلاقة التاريخية بين الأمة وعلمائها، وبين الأمة والأزهر، وهكذا وجدنا دائما تلك المخططات لضرب الأزهر كقيادة، وبالجملة فإن الاستعمار - لكي يحقق ذلك - لجأ إلى الاستبداد باعتباره الطريقة الشيطانية المثلى في عزل الجماهير.

وعلى المستوى الاقتصادي لجأ المستعمر إلى ضرب كل صناعة وطنية واستهدف إفقار الناس، ونهب ثروات البلاد، وخلق طبقة من الوكلاء يستند إليها في النهب الاقتصادي، ويعطيها بعض الفتات.

إننا ندرك أن الاستقلال الاقتصادي - في ظروفنا هذه - هو تحقيق نمط من التنمية مستقل وغير تابع - لا للشرق ولا للغرب - ونمط التنمية غير التابع هو أن ننتج منتجاتنا التي نملك خاماتها والتي نحتاج إليها فعلا كمستهلكين وفي الوقت نفسه نملك الخبرات البشرية لإنتاجها.

والأمر بصورة أخرى أن نكون مستقلين إنتاجا واستهلاكا وخبرة.

وبديهي أن الاستعمار يستهدف ضرب هذا المفهوم؛ إنه يريد منا أن نرتبط به إنتاجا واستهلاكا، بمعنى أنه يريد تصميم بنيتنا الاقتصادية بطريقة تجعلنا مرتبطين بدوائره الاقتصادية؛ أي أن تمر بنيتنا الاقتصادية داخل دوائره، وأن إقامة دائرة اقتصادية لا تمر بمؤسساته هي أكبر خطر عليه.

وسنضرب على ذلك عددا من الأمثلة التوضيحية، فمثلا إذا زرعنا قطنا وكتانا، ثم حولنا ذلك القطن والكتان إلى ملابس سواء بالآلات التي نملك صناعتها بأنفسنا أو حتى بمغازل يدوية، ثم استهلكنا ذلك إذن فالاستعمار قد خسر كل شيء في هذه الصناعة، وبالتالي فعليه أن يضرب فكرة المغازل اليدوية وفكرة الأنوال، ثم عليه أن يخدعنا فيقول لنا: صناعتكم النسيجية متخلفة لماذا لا تستخدمون الآلات الحديثة؟، لماذا لا تزرعون قطنا أكثر من حاجاتكم وسوف نشتريه بأسعار عالية والمحصلة أن نزرع المزيد من القطن على حساب المزروعات الأخرى، ثم نصدره له ونأخذ أموالا منه، ثم يستعيدها

عن طريق تصدير الآلات الحديثة لنا وكذلك الخبراء لإدارة هذه الآلات الحديثة، ثم نضطر إلى أن نصبح جزءًا من السوق العالمية التي يدبرها على هواه في عملية إنتاج القطن والنسيج، ثم يبدأ في التلاعب بالأسعار العالمية للقطن ثم يمنع خبراءه من تطوير آلات النسيج، ثم في النهاية تصبح بلادنا مزارع للقطن وسوقا لتصريف منتجاته.

ومثال ثان:

يقول المستعمر عن طريق عملائه: إنكم متخلفون في الزراعة، لماذا لا تستخدمون الآلات الحديثة وتزرعون زراعات توفر أموالا أكثر فإذا كانت بلادنا مثلا تزرع القمح والذرة والشعير والأرز بواسطة آلاتها الخاصة المنتجة في بلادنا، وبواسطة المواشي وبجهد وعرق الفلاح، ثم تستهلك هذه المزروعات، فإن هذا قطعا لا يعود على المستعمر بشيء وبالتالي يبدأ في ضربه، وعلينا أن نستمع إليه فنستخدم الآلات المنتجة في بلاده. وأن نزرع الفواكه والخضراوات ونصدرها لـه، ولا مانع عنده في هذه الحالة أن يعطينا القمح والحبوب مثلا، والنتيجة أن نصبح جزءًا من السوق العالمية في الزراعة التي يتحكم فيها الاستعمار طبعا، ونصبح معتمدين في غذائنا عليه.

ولمزيد من النهب والتبعية نجد - مثلا - حكاية الزراعة المحمية " الصوب الزراعية " ففي البداية يخدعنا تلاميذ المدرسة الاستعمارية ووكلاء الاستعمار ويقولون: إن العلم الحديث يسمح بإنتاج خمسة أضعاف ما ينتجه الفدان الواحد من الطماطم مثلا باستخدام الصوب الزراعية، وننخدع بهذا فنشتري الصوب الزراعية من الغرب، ونضعها في أراضينا، ثم نستورد ما يلزمها من نوعيات خاصة من التقاوي، والسماد، والخبراء الذين يبنون الصوبات.. إلخ، والمحصلة النهائية أن ننخدع بإنتاج خمسة أضعاف إنتاج الفدان من الطماطم، ثم نرتبط على المدى الطويل بالغرب اقتصاديا، فهو ينهب مواردنا عن طريق ما ندفعه ثمنا للصوبات وما يلزمها، وبعد ذلك يتحكم فينا برفع أسعار الطعام أو خفضها... وهكذا، نصبح في زراعتنا أسرى لـه ولخبرائه، وفي النهاية نحقق لـه النهب الذي يريده.

ومثال ثالث:

فإذا كنا نبني مساكننا بما هو متوافر لدينا من أدوات البناء والخبرات المحلية وكذلك مراعاة الأذواق المحلية والعادات والقيم الخاصة بنا في البناء، وكذلك ظروف المناخ، وإذا كنا نبني وفقا لأذواقنا وقيمنا وبخاماتنا المحلية مساكن مريحة تحقق لنا التميز

الحضاري ومراعاة الجماليات الخاصة بنا، فإن المستعمر يضرب ذلك كله لكي يبني لنا مساكن عالية لا يراعى فيها ظروف المناخ، ولا أذواق السكان، ويحقق عن طريق ذلك أن يصدر لنا الحديد والأسمنت وأدوات البناء والخبرات الهندسية، ثم تؤدي طريقته في البناء إلى تكدس السكان، وندخل في دوامة أزمات الطرق والمواصلات ليعود المستعمر مصدرا للكباري العلوية وأدوات مترو الأنفاق... وهكذا، ثم في الوقت نفسه فإن البناء بالأسمنت والحديد لا يلائم ظروف المناخ، فنعود لنحتاج إلى أجهزة تكييف وهكذا.

مثال رابع:

هو صناعة البلاستيك، فعلى حين أننا نمتلك جيشا جرارًا من صناع الفخار للأواني المنزلية، وأدوات المائدة في الصعيد خصوصا، ونعتمد في صنعها على طمي النيل، ثم في نقلها على نهر النيل عن طريق المراكب، وكذلك الأمر بالنسبة لصناعة الحصير وغيرها من الصناعات التي تعتمد في إنتاجها على البوص الذي ينبت على حواف الترع (أي أنه بالمجان) إذا بالاستعمار يضرب ذلك كله لنستبدل به البلاستيك الذي يصدر لنا خاماته المصنعة في مصانعه، والآلات التي نستوردها منه وكذلك الخبرات، والنتيجة الحتمية لكل هذا: تعطيل العاملين في هذه الصناعات، ثم نهبنا عن طريق استيراد خامات وآلات البلاستيك.

* * *

والتنمية الاقتصادية بهذا المفهوم خطر كبير على الاستعمار، والقضية هنا ليست في تقدم أو تخلف أنماط الإنتاج ووسائله، ولكن في أن تلك الطريقة في التنمية تحقق استقلالا اقتصاديا من ناحية، وتمنع المستعمر من نهبنا من ناحية ثانية..

والاستعمار - بداهة - لا يعنيه: هل نحن ننتج عن طريق القطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع التعاوني، ولكن يهمه هل شكل الإنتاج يمر بدوائره الاقتصادية أو لا؟..

* * *

قضية الثورة الصناعية أو التقدم التكنولوجي قضية ذات صلة بكل ما قلنا، وبداية فإن التقدم ليس مجرد إنتاج آلات وأدوات لا نحتاج إليها فهذا ليس تقدما، ولكنه استعباد للآلة، وهناك فرق كبير بين مفهوم حضارتنا ومفهوم الحضارة الغربية في هذا الصدد.

مفهوم حضارتنا عن التقدم العلمي - والآلة - أنه شيء داخل إطار التوجيهات الحضارية الرسالية لأمتنا وحقوقها وليس العكس، وبمعنى أن يكون الإنسان هو سيد الآلة ومسيطرا على التقدم العلمي وليس العكس.

أما الحضارة الغربية، فالتقدم العلمي فيها أصبح شيئا خارج الإنسان، بل أصبح الإنسان عبدا للآلة، وأصبح الإنتاج هو الذي يحرك الإنسان وليس العكس.

وعلى كل حال، فقضية أن أوربا تقدمت صناعيا، بسبب تقدمها العلمي هو أول وأهم الخرافات التي راجت بين مثقفينا، بل إن أمتنا كانت تمتلك من التفوق العلمي دائما ما هو أكثر من أوربا في كل المراحل، وأن قدرة أمتنا على الإنتاج المتقدم قضية محسومة إذا ما كان ذلك لصالح رسالتها وإذا ما توافرت لها قيادة شريفة والدليل على ذلك " أن ثوار القاهرة قد أنشؤوا في أربع وعشرين ساعة معملا للبارود في قائد أغا بالخرنفش وأنشؤوا معملا لإصلاح الأسلحة والمدافع، ومعملا آخر لصنع القنابل وصب المدافع جمعوا له الحديد والآلات والموازين وأخذوا يجمعون القنابل التي تتساقط من المدافع في الشوارع ويستعملونها قذائف جديدة للضرب..

قال الجبرتي: وأحضروا ما يحتاجون إليه من الأخشاب وفروع الأشجار والحديد وجمعوا إلى ذلك الحدادين والنجارين والسباكين وأرباب الصنائع الذين يعرفون ذلك فصار هذا كله يصنع ببيت القاضي والمكان الذي بجانبه والرحبة التي عند بيت القاضي من جهة المشهد الحسيني ".

وقال مسيو مارتان في كتابه " تاريخ الحملة الفرنسية في مصر ": " لقد قام سكان القاهرة بما لم يستطع أحد أن يقوم به من قبل، فقد صنعوا البارود، وصنعوا القنابل من حديد المساجد وأدوات الصناع، وفعلوا ما يصعب تصديقه، وما راءٍ كمن سمع - ذلك أنهم صنعوا القنابل " [1].

وقال الجنرال كليبر في يومياته: " استخرج الأعداء مدافع كانت مطمورة في الأرض، وأنشؤوا معامل للبارود وصب المدافع وعمل القنابل ".

وعلينا أن نتخيل قدرة أمة على التقدم الصناعي استطاعت في أربع وعشرين ساعة أن تقيم مصانع للبارود ومصانع لصب المدافع، وهي في حالة ثورة - أي أن الذي

(1) كان مسيو مارتان أحد مهندسي الحملة، وكان شاهد عيان لثورة القاهرة الثانية.

اضطلع بهذه المهمة تنظيم سري يعمل تحت الأرض - فما بالك لو كان هذا جهد دولة أو حكومة.. على أن الغربة الأكبر في حكاية الثورة الصناعية هذه: هي أن المروجين لكون التقدم العلمي في أوربا هو سبيلنا، لم يدركوا حقيقة موضوعية وهي أن الثورة الصناعية والتقدم الصناعي الغربي لم يتحققا بفعل عوامل ذاتية بل تحققا بسبب التراكم الذي حققته عمليات النهب المستمر للمستعمرات [1].

* * *

لا بد لنا - لكي نفهم التشوهات التي أحدثها المستعمر في البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأمتنا - أن نعرف كيف كانت تلك البنية قبل الحملة الفرنسية، وفي الواقع فإننا سنقرر واقعا وليس هذا أننا نوافق على تلك البنية، وطبيعي أنه كان هناك انحراف عن البنية التي يريدها الإسلام ولكن في كل الأحوال كانت بنية خاصة بنا مهما كان انحرافها، ولن يكون المستعمر بأية حال من الأحوال حريصا على إصلاحها لصالحنا، ولكنه كان حريصا على تدميرها وإحلال بنية مختلفة محلها تحقيقا لأهدافه هو.

إننا سنراعي أن نبحث علاقة تلك البنية بقدرة الجماهير على المقاومة فما كان منها يسمح بإيجابية الجماهير فنحن منحازون له، وبديهي أن الاستعمار ركز في ضرباته على تلك الجوانب التي تعطي الجماهير إيجابيتها، وفي الحقيقة فإن الإسلام أعطى نظاما فذا للحكم على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبقدر اقتراب أو تطابق التطبيق مع مبادئ الإسلام كان ذلك يسمح للأمة بالتقدم وأداء رسالتها، وبنية الإسلام النظرية تحقق أقصى قدر ممكن من الحرية والعدل والإيجابية. وبديهي أن أية نظرية في الحكم ذات شقين: شق لوائحي، وشق مرتبط بالوعي العام وقدرة المؤسسات والجماهير على إلزام السلطة بتلك اللوائح، والإسلام يحرص على الاثنين معا.. يحرص على وضع أفضل اللوائح، ويحرص على الوعي العام للأمة.

في كل الحالات فإن لوائح جيدة ووعيا جيدا يعطيان نظاما جيدا للحكم فنتائج جيدة على كل مستوى، فإذا ما جاوز التطبيق حدود اللوائح أو تجاوزها فإن معنى هذا انخفاض حتمي في الإنجاز، أما إذا نجح المستبدون في تغيير اللوائح ذاتها أي تكريس الظلم بشكل قانوني فهذا والله هو الطامة الكبرى.

---

(1) راجع منير شفيق - الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر - دار طه للنشر: لندن ١٩٨٠ وكذلك حسن قبعة وسعود المولى - مجلة الطليعة اللندنية ١٩٨٣.

والمستعمر فعل كل هذا ووصل في نهاية المطاف إلى الطامة الكبرى بمعنى أنه نجح حتى في تغيير النظم الدستورية لنا على المستوى النظري ذاته.

* * *

والآن فلنتكلم عن نظام الحكم في مصر - قبل الحملة الفرنسية - حيث تكون نظام الحكم من سلطات ثلاث:

الوالي: وهو نائب السلطان في حكم البلاد، ومدة الوالي سنة تنتهي ولايته فيها ما لم يصدر فرمان بتجديدها، ويطلق عليه لقب الباشا.

الديوان: ويتكون من قواد الفرق.

ولهذا الديوان سلطة كبيرة في إدارة الحكومة؛ لأن الباشا " الوالي " لا يستطيع أن يبرم أمرا إلا بموافقة أعضائه أما إذا وقع خلاف بينه وبينهم فيؤجل البت فيه إلى أن يرفع إلى الآستانة. ولهم أن يطلبوا عزله.

وقد انقسم الديوان فيما بعد إلى ديوانين: الديوان الكبير والديوان الصغير، والديوان الكبير مؤلف من رؤساء الفرق ومدير ماليتها "دفتر داريها" وأمناء خزانتها "رزنا مجيتها" وأمير الحج وقاضي مصر ورؤساء المشايخ والأشراف ورؤساء المذاهب الأربعة؛ ولهذا الديوان سلطة البت في شؤون الحكومة الرئيسة وله نقض أوامر الوالي، والديوان الصغير - أو الديوان فقط - ويتألف من نائب الباشا " كتخدا " ومديري المالية (الدفتدار) وأمين الخزنة (الرزنامجي) ومندوب عن كل فرقة، ورئيس الفرقة (الأغا) وكبار الضباط وينعقد كل يوم في قصر الوالي وينظر فيما تحتاج إليه البلاد، وكان الباشا " الوالي " لا يحق له حضور جلسات الدواوين، ويمكن له أن يتابعها من وراء ستار دون أن يشترك في مداولاتها.

المماليك: وهي القوة الثالثة، وهدفها حفظ الموازنة بين السلطتين السابقتين، وكان يتم اختيار حكام المديريات من بينهم، وكانت البلاد مقسمة إلى مديريات أو أقاليم تسمى كل مديرية إقليما أو " سنجقا " يحكم كلا منها حاكم يقال له: سنجق يعينه ديوان مصر من بين أمراء المماليك، وكان لكل مديرية ديوان خاص بها.

بالإضافة إلى تلك السلطات الثلاث، فإن هناك عددا من الوظائف الهامة كان يتم التعيين فيها بقرار من السلطان مباشرة. مثل محافظ القاهرة " الكتخدا " - وكذلك رؤساء

المواني مثل دمياط والسويس والإسكندرية. أما باقي الوظائف فكان يتم شغلها بقرارات من الديوان.

وهذا النظام السياسي القائم على أعمدة ثلاثة يحقق نوعا من عدم استفراد شخص واحد أو مجموعة واحدة بالسلطة. وبالتالي كان يحقق هامشا واسعا من الحريات للجماهير، بل وكان يسمح بأن يكون للناس نوع من السلطة الخاصة بهم، وهي عبارة عن اختيارهم عددا من العلماء الشرفاء ليكونوا قيادة لهم؛ لأن الأزهر كان مستقلا وبالتالي فإن السلطة الحقيقية أو القيادة الحقيقية في الأمة كانت للعلماء الشرفاء الذين كانوا يمارسون سلطتهم من خلال مواقفهم الشريفة مع الجماهير، ووقوفهم معها ضد أي شكل من أشكال الظلم يمسهم.

كانت السلطات الثلاث بهذا التكوين السابق والصلاحيات الدستورية المخولة لها، مشغولة بعضها ببعض، ولا تملك من الناحية النظرية على الأقل أن تمارس إحداها سلطة استبدادية أو مجدية على الجماهير، وهكذا لم يكن من الغريب أن ينجح الناس في تنظيم ثوراتهم المتلاحقة على الحملة الفرنسية تحت قيادة العلماء الشرفاء. بل إن هذه السلطات الثلاث ذاتها كانت تقلق العلماء والجماهير لتستفيد بها في صراعها مع بعضها البعض.

وصحيح أنه في بعض الأحيان - وحسب حالة الصراع - كانت إحدى القوى تظهر على القوى الأخرى - تحاول الاستئثار بالسلطة واستغلال نفوذها إلا أن ذلك كان يتم على عكس اللوائح المنظمة وهذا ما يجعلها مهما كانت قوتها غير شرعية ومهددة بزوال نفوذها باستمرار ما دامت لم تنجح في جعل ذلك قانونيا، وبديهي أن هناك فرقا كبيرا بين ممارسة التسلط والاستبداد والانفراد بالحكم في ظل أوضاع قانونية تدعم ذلك، أو في مواجهة أوضاع قانونية لا تبيح ذلك. وكل هذا جعل هامش الحرية المتاح للجماهير أكبر وأوسع، وجعل أمل إزاحة الظلم دائما أمرا قائما ومأمولا فيه.

يمكننا أن نقول أن النظام السابق قريب الصلة بالنظام البرلماني فهو أعطى السلطة في معظمها للديوان الذي يتألف من كبار الضباط، وكبار العلماء والأشراف والقضاة. وأمير الحج.. إلخ وبديهي أن مثل هذا النظام يعطي هامشا واسعا للحريات إذا ما أحسن تطبيقه.

إن الاستبداد لا يتحقق تماما إلا إذا انفرد شخص واحد بالسلطة، ولا يتكرس إلا بأن

يقوم هذا الشخص بتغيير الأوضاع القانونية ليدعم استبداده ويجعله قانونيا، وفي مثل هذه الحالة فإن أخطر شخص يمكن أن يطمح إلى الاستبداد هو: " الوالي " باعتباره السلطة العليا في البلاد، إلا أن شكل النظام السياسي قد جرد هذا المنصب من معظم الصلاحيات، وبالتالي لم يكن قادرا على الاستبداد والانفراد بالحكم، وسوف نسرد هنا بعض الحقائق لتعطينا فكرة عن سلطات هذا الوالي.

فأولا: هو لم يكن يشغل منصبه إلا عاما واحدا، ولا تجدد ولايته أكثر من أربع سنوات. ومعظمهم كان يقضي عاما واحدا أو عامين في الحكم.

وثانيا: هو خاضع للديوان، ولا يحق له حتى حضور جلساته، ويمكن للديوان عزله في أي لحظة.

يقول الرحالة (فانسليب): " إن كلمة البكوات في الديوان كانت نافذة بحيث لم يكن الباشا يخالف لهم أمرا وكانوا يملكون عزله ".

بل إن الديوان كان يملك - أيضا - رفض تعيين الوالي من البداية.

ذكر الرحالة الفرنسي سافاري [1] ما شاهده في استقبال الوالي في المدة التي قضاها في مصر من سنة ١٧٧٧ إلى نهاية سنة ١٧٧٩، قال: " وعندما يصل الباشا الجديد إلى الإسكندرية يبلغ الديوان بنبأ وصوله فيرسل شيخ البلد وفدا من أزكى البكوات لاستقباله والحفاوة به فيقدمون له الهدايا ويظهرون له الطاعة، وفي خلال ذلك يتحسسونه ويستطلعون نياته وأسراره مما يستقطعونه من أقوال حاشيته ويتعرفون الأمور التي جاء بها من الآستانة، فإذا رأوا أنه لا يوافق أهواءهم أرسلوا بذلك رسولا إلى " شيخ البلد " في القاهرة، فيعقد الديوان ويبلغ الباشا أنهم لا يريدونه ثم يرسل إلى الباب العالي بأن الباشا الجديد جاء بنيات عدائية تؤول إلى حدوث الفتنة بين رعاياه المخلصين إذا هو أطلق له منصبه، ويطلبون استدعاءه فلا يرفض الباب العالي لهم طلبا. وإذا أنس الرسل من الباشا ألا خيفة منه فإنهم يدعونه إلى القاهرة فيركبه الوفد سفينة فخمة وينحدرون في معيته تحيط به المراكب المزينة بالأعلام، وفيها الطبول والزمور فيتقدم الباشا هذا الأسطول مستقلا سفينة تختال في سيرها، وما صادفهم في النيل من مراكب انحدر معهم وماج في حاشيتهم إلى أن يصلوا إلى بولاق وهناك ترسو المراكب وينفذ شيخ البلد

---

(1) في كتابه " رسائل عن مصر ".

السناجق لاستقبال الباشا أو يستقبله بنفسه فيهنئه أمراء المماليك بالقدوم ويقدم لـه أغا الإنكشارية "محافظ القاهرة " مفاتيح القلعة ويدعوه إلى الإقامة فيها ".

- وفي الواقع فإن سلطة الوالي شكلية على طريقة رؤساء الجمهوريات في النظم البرلمانية. يقول المسيو سافاري يصف سلطة الباشا بعد الاحتفال الفخم الذي دخل به المدينة " إن منصب الباشا هو في الواقع نوع من أنواع النفي، فهو لا يستطيع أن يخرج من القلعة إلا بإذن من الديوان ".

والآن لنر كيف كان يتم عزل الوالي " يجتمع الديوان، فإذا رأى عزل الوالي أنفذ إليه رسولا يلبس رداءً أسودا " الأوه باشا " ويطلق عليه العامة " أبو طبق " فيحمل قرار العزل ويذهب إلى قاعة الاستقبال حيث يوجد الوالي فيدخل عليه ويطأطئ احتراما لـه، ثم يلمس طرف السجادة ويطويها ويقول مناديا للوالي: انزل يا باشا، وعندما يسمع الباشا هذه الكلمة يعلم أنه أصبح معزولا فيبدأ في حزم أمتعته والتوجه إلى بولاق في مدة لا تتجاوز أربعا وعشرين ساعة".

وإذا كان من المفروض أن الشخص الوحيد القادر على التطور إلى ديكتاتور هو الباشا، فإن كل اللوائح والقوانين والظروف كانت تحول دون ذلك، فهو أولا معزول في القلعة، وثانيا خاضع لنفوذ الديوان، وثالثا: مدة رياسته سنة واحدة. وبديهي أن النظام السابق كان يعطي معظم السلطات للديوان الذي كان فيه الأشراف. والعلماء والقضاة ورؤساء الجيش وأمير الحج وهو ما يعطينا فكرة عن حقيقة مدى الحرية التي كان يتمتع بها الأهالي في هذا العصر، ويظل الأمر دائما وأبدا مرتبطا بمدى نفوذ المماليك وقدرتهم على تجاوز هذا النظام السياسي لممارسة بعض المظالم، إلا أن ذلك كان خروجا على القانون، وهو الأمر الذي كان يعطي الجماهير القدرة على رده بفعل الديوان والقضاة والعلماء الشرفاء أولا وأخيرا، ولنسرد الآن طرفا من السلوك الجماهيري في هذا العهد وقيادة العلماء لهم.

ففي إحدى المرات تجاسر أحد المماليك، ورفض حكما شرعيا بطلاق المرأة التي يغيب عنها زوجها، وهو قول معمول به في المذهب المالكي، فما كان من العلماء إلا أن ركبوا إليه، وشتموه وفرضوا رأيهم عليه، بل وأفرجوا عن الشيخ الذي كان قد حبسه، يقول الجبرتي: " فصرخ عليه الشيخ الصعيدي وسبه وقال لـه: لعنك الله ولعن اليسرحي الذي جاء بك ومن باعك واشتراك ومن جعلك أميرا. وأخرجوا الشيخ عبد الباقي من

الحبس فأخذوه وخرجوا وهم يسبونه (أي الأمير) وهو يسمعهم " [١].

أي أن العلماء شتموا الأمير، وعيروه بأصله - وأصل كل مملوك بالتالي - في عقر داره وأفرجوا عن المحبوس وخرجوا وهم ما زالوا يشتمونه.

وعندما لجأ حسن بك الجداوي أثناء مطاردته الدموية للشيخ (أحمد الدمنهوري) فركب جماعة كثيرة من المحمدية (أمراء محمد بك أبو الذهب) وذهبوا إلى بولاق وطلبوه فامتنع عن إجابتهم فلم يجسروا على أخذه قهرا من بيت الشيخ [٢]، أي أن بيوت العلماء كانت لها حصانة.

كان الشيخ علي الصعيدي يمنع شرب الدخان في حضرته وبحضرة أهل العلم عموما تعظيما لهم، وإذا دخل منزلا من منازل الأمراء ورأى من يشرب الدخان شنع عليه وكسر آلته ولو كانت بيد كبير الأمراء، وشاع عنه ذلك وعرف في جميع الخاص والعام، وتركوه بحضرته فكانوا عندما يرونه مقبلا من بعيد نبه بعضهم بعضا ورفعوا شبكاتهم وأقصابهم وأخفوها عنه، وإن رأى شيئا منهم أنكر عليهم ووبخهم وعنفهم وزجرهم حتى إن علي بك الكبير في أيام إمارته كان إذا دخل عليه في حاجة أو شفاعة أخبروه قبل وصوله إلى مجلسه فيرفع الشبك من مجلسه ويخفونه من وجهه، واتفق أنه دخل عليه في بعض الأوقات فتلقاه على عادته وقبل يده وجلس، فسكت الأمير مفكرًا في بعض الأمور فظن الشيخ إعراضه عنه فأخذته الحدة وقال مخاطبا باللغة الصعيدية. يا مين - يا مين - يا من هو غضبك ورضاك على حد سواء - بل غضبك خير من رضاك، وكرر ذلك، وقام قائما وهو (أي الأمير) يأخذ بخاطره ويقول له: أنا لم أغضب من شيء، ويستعطفه فلم يجبه ولم يجلس ثانيا " [٣]- كان الأمراء هم الذين يقبلون أيدي العلماء ويخافونهم.

وعندما اختلف المغاربة، وحكمت المحكمة لصالح الشيخ " عباس " ضد الخصم الملتجئ إلى الأمير يوسف - حنق الأمير ونسبهم إلى ارتكاب الباطل وأرسل من طرفه من يقبض على الشيخ عباس من بين المجاورين، فطردوا "المجاورين " المعينين وشتموهم، وأخبروا الشيخ أحمد الدردير، فكتب مراسلة إلى يوسف بك تتضمن عدم

(1) النجوم الزاهرة - في ملوك مصر والقاهرة - طبعة وزارة الثقافة والإرشاد.
(2) ن. م - جـ ٧.
(3) الجبرتي - مرجع سابق.

تعرضه لأهل العلم ومعاندة الحكم الشرعي، وأرسلها بصحبة الشيخ عبد الرحمن الفرنوي وآخر فعندما وصلا إليه وأعطياه التذكرة شهرهما وأمر بالقبض عليهما وسجنهما بالحبس، ووصل الخبر إلى الشيخ الدردير وأهل الجامع فاجتمعوا في صبحها وأبطلوا الدروس والأذان والصلوات وقفلوا أبواب الجامع وجلس المشايخ بالقبلة القديمة وطلع الصغار على المنابر يكثرون الصياح والدعاء على الأمراء.

وأغلق أهل الأسواق القريبة الحوانيت، وبلغ الأمراء ذلك فأرسلوا إلى يوسف بك فأطلق المسجونين. وأرسل إبراهيم بك من طرفه إبراهيم أغا فلم يأخذ جوابا، وحضر الأغا إلى الغورية ونزل هناك ونادى بالأمان وأمر بفتح الحوانيت، فبلغ مجاوري المغاربة وضربوا أتباع الأغا ورجموه بالأحجار؛ فركب عليهم وأشهر فيهم السلاح، وبقي الهرج والمرج إلى ثاني يوم، فحضر إسماعيل بك والشيخ السادات وعلي أغا كتخدا الجاويشية وحسن أغا أنمات المعرفة والترجمان وحسن أفندي كاتب حوالة (يعني كبار الوزراء) وغيرهم فنزلوا الأشرفية وأرسلوا إلى أهل الجامع تذكرة بإنقاض الجمع وتمام المطلوب، وكان ذلك عند الغروب فلم يرضوا بمجرد الوعد وطلبوا الجامكية والجراية، فركبوا ورحبوا، وأصبح يوم الأربعاء والحال على ما هو عليه وإسماعيل بك مظهر الاهتمام لنصرة الأزهر، فحضر مع الشيخ السادات وجلسوا بالجامع المؤيدي، وأرسلوا للمشايخ تذكرة بصحبة الشيخ إبراهيم الندوبي ملخصها أن إسماعيل بك تكفل بقضاء أشغال المشايخ وقضاء حوائجهم وقبلوا فتواهم وصرف جماكيهم وجراياتهم. وذلك بضمان الشيخ السادات له، فلما حضر الشيخ إبراهيم بالتذكرة وقرأها الشيخ عبد الرحمن الويشي جهارا وهو قائم على قدميه، فلما سمعوها أكثروا الهرج واللغط، وقالوا: هذا كلام لا أصل له، وترددت الإرساليات والذهاب والمجيء بطول النهار، ثم اصطلحوا وفتحوا الجامع آخر النهار وأرسلوا لهم في يوم الخميس جانبا من دراهم الجامكية، ومن جملة ما اشترطوه في الصلح: عدم مرور الأغا والمحتسب والوالي من حارة الأزهر وغير ذلك شروط.. " [(١)].

إذن فقد حكمت المحكمة ضد رغبة الأمير، ثم حاول الأمير تعطيل أحكامها فاضطره العلماء ومؤيدوهم من العامة إلى الالتزام بها.

ولما اشتط أمير الحج في فرض الضرائب أثناء مولد سيدي أحمد البدوي في طنطا

(1) الجبرتي - مرجع سابق.

ركب الشيخ الدردير بغلته وتوجه إلى خيمة كتخدا الكاشف واستدعاه إليه " فحضر إليه والشيخ راكبا على بغلته فكلمه ووبخه وقال لـه: أنتم ما تخافون الله " [١].

ولما أهين الشيخ الشريف السيد (قاسم بن محمد) التونسي من طرف بعض الأسراء أغربت له العلماء وكادت تكون فتنة عظيمة ولكن الله سلم[٢].

ولما تدخل الأمراء في تعيين شيخ الأزهر أبطل المشايخ تدبيرهم وثاروا عليهم، فلما تدخل إبراهيم بك، وعين الشيخ عبد الرحمن بن عمر العريشي الحنفي انتدب لنقض ذلك بعض الشافعية، وذهبوا إلى الشيخ محمد الجوهري وساعدهم وركبوا معهم إلى بيت الشيخ البكري، وجمعوا عليهم حملة من أكابر الشافعية وكتبوا عرضحال إلى الأمراء مضمونه أن مشيخة الأزهر من مناصب الشافعية.

" وأنهم اتفقوا على أن يكون المتعين لذلك الشيخ أحمد الدرس، وختم الحاضرون على ذلك العرضحال وأرسلوه إلى إبراهيم بك ومراد بك فتوقفوا وأبوا، وقال إبراهيم بك: أي شيء هذا الكلام؟ أمر فعله الكبار يبطله الصغار، ولأي شيء أن الحنفية لا يتقدمون في المشيخة على الشافعية، الحنفية ليسوا مسلمين؟! ومذهب النعمان أقدم المذاهب والأمراء حنفية، والقاضي حنفي والوزير حنفي، والسلطان حنفي، وثارت فيهم العصبية وشددوا في عدم النقض، ورجع الجواب للمشايخ بذلك فقاموا على ساق، وشدد الشيخ محمد الجوهري الذي لم يقابل حاكما في حياته في ذلك، وركبوا بأجمعهم وخرجوا إلى القرافة وجلسوا بجامع الإمام الشافعي وباتوا به وكان ذلك ليلة الجمعة، واجتمع الناس للزيارة فهرعت الناس واجتمع الكثير من العامة ينظرون فيما يئول إليه هذا الأمر، وراجع الأمراء مراد بك في أن ذلك يحدث العطب لـه ولهم أو ثوران فتنة في البلد، وحضر إليهم علي أغا كتخدا الشاويشية وهاجمهم وهاجموه ثم قام وتوجه وحضر مراد بك أيضا للزيارة، فكلمة الشيخ محمد وقال لا بد من فروة تلبسها للشيخ العروسي وهو يكون شيخا على الشافعية، وذلك شيخا على الحنفية كما أن الشيخ أحمد الدردير شيخ المالكية، والبلد بلد الإمام الشافعي وقد جئنا إليه، وإن خالفت يخشى عليك، فما وسعه إلا أن أحضر فروة وألبسها للشيخ العروسي. وركب المشايخ وبينهم الشيخ العروسي وذهبوا إلى إبراهيم بك، ولم يكن الأمراء رأوا الشيخ العروسي ولا عرفوه قبل

---

(1) الجبرتي - مرجع سابق.
(2) الجبرتي- مرجع سابق.

ذلك، فجلسوا مقدار شرب القهوة. وخلع العريشي وتثبت العروسي"[١].

إذن فقد رفض المشايخ تدخل السلطة في الأزهر، أو في مشيخته، وظل الأزهر محافظا على استقلاله، وبرغم أن مطلب الأمراء كان وجيها حيث إن من الطبيعي أن تكون مشيخة الأزهر في الحنفية بما أن السلطان حنفي والأمراء حنفيون فإن الأزهر كان أقوى من كل ذلك وفرض إرادته.

في سنة ١٧٣٥ أصدر السلطان أوامر ومراسيم منها: " إبطال مرتبات أولاد وعيال، ومنها إبطال التوجيهات. وأن المال يقبض إلى الديوان ويصرف من الديوان، وأن الدفاتر تبقى بالديوان، ولا تنزل بها الأفندية على بيوتهم.. " فلما قرأ ذلك قال القاضي: " أمر السلطان لا يخالف، ويجب إطاعته "، فقال الشيخ سليمان المنصوري: " يا شيخ الإسلام هذه المرتبات فعل نائب السلطان وفعل النائب كفعل السلطان، وهو شيء جرت به العادة في مدة الملوك المتقدمين وتداولته الناس وصار يباع ويشترى ورتبوه على خيرات ومساجد وأسبلة، لا يجوز إبطال ذلك وإذا بطل بطلت الخيرات وتعطلت الشعائر المرصد لها ذلك، فلا يجوز لأحد يؤمن بالله ورسوله أن يبطل ذلك، وأن السلطان بإبطاله لا يسلم له ويخالف أمره؛ لأن ذلك مخالف للشرع، ولا يسلم للإمام في مثل ما يخالف الشرع ولا لنائبه أيضا. فسكت القاضي فقال الباشا هذا يحتاج إلى المراجعة.

إذن فالعلماء - كانوا يملكون نقض أوامر السلطان إذا ما خالفت الشرع وبالتالي فقد كان الشرع هو السلطة العليا أو الدستور الذي لا يمكن أن يخالفه حتى السلطان [٢].

عندما جاء فلاحو الشرقية يشكون من ظلم أتباع محمد بك الألفي، واستغاث الفلاحون بالشيخ الشرقاوي، فاغتاظ وحضر إلى الأزهر، وجمع المشايخ وأقفلوا أبواب الجامع وذلك بعدما خاطب مراد بك وإبراهيم بك فلم يبديا شيئا، ففعل ذلك في ثاني يوم وأقفلوا الجامع وأمروا الناس بغلق الأسواق والحوانيت، ثم ركبوا ثاني يوم، ثم اجتمع إليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم وذهبوا إلى بيت الشيخ السادات، وازدحم الناس على بيت الشيخ من جهة باب البركة بحيث يراهم إبراهيم بك وقد بلغه اجتماعهم فبعث من قبله أيوب بك الدفتردار فحضر إليهم وسلم عليهم ووقف بين أيديهم وسألهم عن مرادهم.

---

(1) الجبرتي - مرجع سابق.
(2) الجبرتي - مرجع سابق.

فقالوا:

نريد العدل ورفع الظلم والجور.. وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها وأحدثتموها " فقال لهم: لا يمكن الإجابة عن هذا كله فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات، فقيل لـه هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس، وما الباعث على الإكثار من النفقات وشراء المماليك، والأمير يكون بالإعطاء لا بالأخذ؟ فقال: حتى أبلغ، وانصرف ولم يعد لهم بجواب.

وانفض المجلس وركب المشايخ إلى الجامع الأزهر، واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية وباتوا في المسجد، فبعث مراد بك يقول: أجيبكم إلى جميع ما طلبتم إلا شيئين: ديوان بولاق، وطلبكم المنكسر من الجامكية، ونبطل ما عدا ذلك من الحوادث والظلم، وندفع لكم جامكية سنة تاريخه أثلاثا، ثم طلب أربعة من المشايخ عينهم بأسمائهم فذهبوا إليه بالجيزة. فلاطفهم والتمس منهم السعي بالصلح على ما ذكر.

ورجعوا من عنده وباتوا على ذلك تلك الليلة، وفي اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل إبراهيم بك، واجتمع بالأمراء هناك، وأرسلوا إلى المشايخ فحضر الشيخ السادات، والسيد النقيب والشيخ الشرقاوي والشيخ البكري والشيخ الأمير، وانحط الأمر على أنهم - أي الأمراء - قاموا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيسا موزعة " المماليك يدفعون " وأن يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق ويبطلوا رفع المظالم المحدثة والكشوفيات والتقارير والمكوس ما عدا ديوان بولاق وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان ويسيروا في الناس سيرة حسنة، فكان القاضي حاضرا بالمجلس فكتب حجة عليهم بذلك وفرمن عليها الباشا وختم عليها إبراهيم بك وأرسلها إلى مراد بك فختم عليها أيضا، ورجع المشايخ وحول كل منهم وأمامه جملة عظيمة من العامة وهم ينادون حسب ما رسم سادتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية " [1].

وعندما فرض إسماعيل بك ضرائب فادحة على التجار اجتمع جملة منهم وحضروا إلى الجامع الأزهر وضجوا واستغاثوا من هذا النازل وحضر الشيخ الدرس فقاموا في

(1) الجبرتي - مرجع سابق.

وجهه وكتبوا عرضا إلى إسماعيل بك وأرسلوه بصحبة الشيخ سليمان الفيومي وانتظروه حتى رجع إليهم ومعه تذكرة من إسماعيل بك مضمونها الأمان والعفو عن الطوائف المذكورة. وفيها أن هذا المطلوب إنما هو سلفة على سبيل القرض، والسلفة من القادر على ذلك، فلما فرضت عليهم التذكرة قالوا: هذه مخادعة وعندما ينفض الجمع وتفتح الدكاكين يأخذونها واحدا بعد واحد، ثم قام الشيخ وركب وحوله الجمع الغفير والغوغاء وبعض المجاورين يدفع الناس عنه بالعصي، والعامة يصيحون عليه ويسمعونه الكلام غير اللائق، إلى أن وصل إلى باب زويلة منزلا بجامع المؤيد وأرسل إلى إسماعيل بك يخبره بهذا الحال فحنق إسماعيل بك وظن أنها مفتعلة من الشيخ وأنه هو الذي أغراهم على هذه الأفعال فأجابه الرسل وحلفوا لـه ببراءته من ذلك وليس قصده إلا الخلاص منهم، فقال: أنا أرسلت إليهم بالأمان ودعوهم ينفضوا وما أحد يطالبهم بشيء" (١).

إذن فإن العامة كانوا من الوعي بحيث يفرضون حتى على العلماء القيام بواجبهم.

من كل ما سبق يتضح أن السلطة السياسية القائمة على ثلاثة أجهزة: الوالي والديوان والمماليك كانت تتيح من خلال لوائحها وظروف الصراع بينها هامشا واسعا لحركة وحرية الجماهير.

كما أن الوعي السياسي لدى العامة والعلماء كان من القوة بحيث إنه من الواضح وفقا لما سبق أن السلطة الاجتماعية في البلاد كانت للجماهير بقيادة العلماء، وكان الأزهر هو القيادة الاجتماعية الحقيقية في البلاد، فإليه يلجأ العامة إذا وقع ظلم، وبقيادة علمائه يتحركون لرفع الظلم، ولم تكن سلطة العلماء والعامة سلطة رمزية، بل كانوا يستطيعون دائما تحويل كل مظهر سخط إلى إضراب واعتصام ومواجهة شاملة تطالب بإصلاحات أوسع من حدود المشكلة المباشرة التي أثارت الحادث، وأنهم كانوا يستطيعون مواجهة الأمراء وفرض مطالبهم وإجبارهم على التراجع والتسليم.

كان الأزهر إذن هو القيادة الاجتماعية للأمة، وكان يؤدي دور التثقيف الاجتماعي؛ أي نشر الروح الإسلامية الخلاقة التي حفظت للمجتمع قوته وخلقت جماهير وعلماء أفذاذا، جماهير تملك أن تفرض رأيها حتى على العلماء، وهذا يعطينا فكرة عن مدى ارتفاع مستوى الوعي لدى تلك الجماهير، وعلماء يخافها الأمراء، بل ويقبل الأمراء

---

(1) الجبرتي - مرجع سابق.

أيادي العلماء، ولا يجرؤون على التدخين أمامهم، علماء رفضوا القرارات من كل المستويات بما فيها قرارات السلطان ذاته.

كان الأزهر مستقلا تماما. وكان العلماء يملكون رفض قرارات السلطة أو محاولاتها التدخل في شؤون الأزهر، بل أحيانا يشترطون عدم مرور الأغا والوالي والمحتسب من الجامع الأزهر وغير ذلك من شروط التصالح مع السلطة عقب أي انتفاضة ولعلنا ندرك مدى تغلغل الوعي الفذ وروح التربية الإسلامية إذا ما أدركنا أن علماء الأزهر كانوا يعتبرون أية سلطة مجرد سلطة بشرية تخطئ وتصيب، وهكذا وجدنا الشيخ سليمان المنصوري يقول بعدم شرعية قرار سلطاني لعدم موافقته للشريعة.

الحملة الفرنسية - طليعة الاستعمار:

بونابرت ممثل نموذجي للفكر الاستعماري:

استهدف بونابرت في تكتيكه الاستعماري: ضرب إيجابيات تلك التركيبة السياسية والاجتماعية، فحاول أن يضرب توازن القوى السياسية، وأن يجعل أمر الحكم كله في يد قائد الحملة - أي قائد المعسكر الاستعماري - فهو الذي يعين الموظفين، وهو الذي يبت في كل صغيرة وكبيرة؛ أي هو الذي يملك ويحكم وبالتالي يستطيع أن يستبد. كان لا بد إذن من الاستبداد لضرب إيجابية الجماهير. وكان لا بد من مؤسسات شكلية كالديوان النابليوني، ولكن بلا سلطات على عكس الديوان السابق، بل إن أعضاء الديوان لا يملكون حتى حق الجولان بحرية. قارن بين هذا وبين الديوان الذي كان يبطل قرارات السلطان ويخلع الوالي متى أراد.

وكان لا بد من فصم العلاقة التاريخية الفذة بين العامة والأزهر، كان لا بد من ضرب الأزهر، فإذا ببونابرت يأمر بأن يهدم الأزهر إذا استطاع الجنود ذلك [1].

وقام بونابرت بضرب الأزهر بلا هوادة - بالمدفعية والقنابل - حتى تهدمت حيطانه، بل إنه يحتل المسجد بالخيل ويعبث بمحتوياته، وكذلك فعل كليبر.

وحاول بونابرت أن يفسد العلماء فنجح في إفساد بعضهم وفشل مع معظمهم.

وعلى كل حال فإن ظروف الحملة والمقاومة التاريخية الفذة التي قام بها العلماء

---

(1) راجع الجزء الخاص بثورة القاهرة الثانية.

والجماهير حالت كثيرا دون تحقيق خطة نابليون في عزل الأزهر، وضرب روح الجهاد الإيجابية لدى الجماهير، وكذلك قلة المدة التي قضتها الحملة في مصر، ولكن - ويا للأسف - نجح محمد علي وأولاده ثم عبد الناصر في فعل ما لم يستطعه بونابرت.

* * *

النظام القضائي

كان النظام القضائي مكونا من قاضي القضاة ويعينه السلطان وله أن يعين نوابا له في مناطق القاهرة والأقاليم.

ولم يكن للتقاضي رسوم معلومة ولا مرتب محدود بل كل قاض يتقاضى في كل دعوة ما يقدره من الأجر بحسبها وكما يقدر، وإذا كان قاضي القضاة متورعا فإنه لا يطلب أجرا معلوما بل يكتفي بما يعرضه أرباب القضايا، وبذلك ينال احترام الناس ومحبتهم.

وكان القضاة يرجعون إلى فتاوى العلماء للفصل في القضايا، فكانت هذه الفتاوى تقدم كمستندات في الدعوى، ولفتاوى العلماء قيمة في نقض الأحكام بعد صدورها.

وكان القضاة متعددي المذاهب: فمنهم الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي، وكل قاض يحكم بحسب أحكام مذهبه، وبحسب القول الذي يختاره من أقوال المذاهب [١].

وكانت هناك محكمة تملك أن تحكم للتجار على الأمراء وعلى الباشا حتى أن تجار البن قد تحاكموا إلى المحكمة ضد الباشا، وأقام الباشا من جهته وكيلا وأرسل بصحبته أنفارا، واجتمعت التجار حتى ملؤوا المحكمة وطلبوا حضور العلماء فلم يحضروا، وانفض المجلس بغير تمام، ثم حضر التجار في ثاني يوم وحضر العلماء، ثم أبرز التجار ورقة بختم إبراهيم بك وتسلمه المبلغ مؤرخة في ثاني عشر من شعبان أمام قامقاميته ووكالته عن الباشا، وأبرزوا فتاوى أيضا وسئل العلماء فأجابوهم بقولهم: إن الباشا أرسل فرمانا لإبراهيم بك أن يكون قائم مقامه ووكيلا عنه إلى حين حضوره فيكون مثل الوكيل كالأصيل وتخلص ذمة التجار، وليس للباشا مطالبتهم ومطالبة علي إبراهيم بك - فكتب

---

(1) الرافعي - مرجع سابق.

القاضي إعلاما بذلك وأرسله إلى الباشا وانفض المجلس على دماغ الباشا [١].

إذن - فإن النظام القضائي كان عبارة عن قاضي القضاة الذي يعينه السلطان؛ أي أنه كان مستقلا عن السلطة في البلاد، وكان القانون المعمول به: هو الشريعة الإسلامية، وكانت فتاوى العلماء هي المرجع الأعلى بل كانت في قوة محكمة النقض في عصرنا هذا، وكان القضاة يحكمون على المماليك وعلى الباشا نفسه.

وبديهي أن نظاما كهذا يحقق استقرارا وعدلا كما يحقق زيادة نفوذ العلماء الذين يملكون حق نقض الأحكام إذا ما خالفت الشريعة.

* * *

وبديهي أن المستعمر لا يريد للقضاء أن يكون مستقلا، فلا يريد للشريعة أن تكون هي القانون؛ لأن ذلك يحقق للأمة تميزها في الهوية والانتماء، وبديهي أن النظام القضائي بهذا الشكل سوف يتعرض لضربات متلاحقة من المستعمر، فلننظر الآن محاولات بونابرت في هذا الصدد، وكونه كلف المجمع العلمي بمحاولة تغيير قوانين المواريث إلا أن المحاولة باءت بالفشل؛ لأن البعض تصدى لها ورأى المستعمر أن الوقت ما زال مبكرا لتحقيقها وكذلك حديث بعض المؤرخين عن نية نابليون تغيير القانون المدني والجنائي وأوامره للمجمع العلمي بذلك، وأخيرا قيام مينو بإلغاء قوانين المواريث الإسلامية وإلغاء القانون الجنائي الإسلامي [٢].

* * *

البنية الاقتصادية

كما قد أسلفنا يستهدف المستعمر ربط موارد البلاد به إنتاجا واستهلاكا، وضرب كل نشاط اقتصادي غير مرتبط به، والآن فلنتكلم عن البنية الاقتصادية التي كانت سائدة في مصر قبل الحملة الفرنسية.

الزراعــة

كانت المزروعات المعروفة في مصر وقتها هي: الحبوب؛ كالقمح والأرز والذرة

(1) الجبرتي - مرجع سابق.

(2) كريستوفر هيرولد - راجع أيضا الجزء الخاص بالمجمع العلمي في هذا البحث.

والشعير والفول والعدس والحمص والترمس والحلبة والحناء والزعفران والبرسيم والتيلة والقنب (التيل) والكتان والبصل والسمسم والسلجم والقرطم والعصفر والخضراوات والفواكه والثمار؛ كالبلح والعنب والبطيخ والشمام والضميري والموز والرمان والتين والبرتقال والليمون، وكان البلح أكثر فواكه مصر وفرة.

وكان القطن يزرع في بعض الجهات بكميات قليلة، وكان ينسج في مصانع الأقمشة في القطر المصري، وكذلك يزرع قصب السكر ولكن بمقادير قليلة وهو للاستهلاك المباشر أو لمصانع السكر، وكانت مصر تصدر السكر للبلاد العثمانية، وكذلك يزرع التبغ والورد الذي يقطر منه ماء الورد في معامل الفيوم والقاهرة [١].

كانت هذه الزراعات تحقق سد حاجات البلاد الغذائية، وتعتمد إنتاجا واستهلاكا على الأيدي المصرية والخبرة المصرية. أما المستعمر الفرنسي فكان يرى - كما يقول مينو-: إن مصر تشكل إمكانا هائلا لزراعة القطن والقصب والتيلة، ومركزا لتجارة الرقيق مع أواسط أفريقيا والعاج والتبر والتوابل ومزرعة نموذجية للأخوة بين الفلاحين الكادحين في سعادة والمستعمرين الفرنسيين في سماحة"[٢].

الصناعة

كان الصناع " العمال " ينظمون في طوائف تشبه نقابات الصناع الحالية، ولكل حرفة شيخ الطائفة، وإليه النظر في شؤونها، ولمشايخ الطوائف الصناعية نواب أو وكلاء يعرفون بالنقباء، وكان لكل صناعة مدة شهرين يتدرب العمال خلالها على العمل فيها فإذا أراد الصبي المتعلم أن يصير معلما أو " أسطى " بعد خدمته الصنعة التي اختارها ذهب إلى شيخ الطائفة مصحوبا بمعلمه ويشهد له المعلم بأنه أتقن الصنعة، ومهر فيها وعندئذ ينادي به الشيخ عضوا من أعضاء الطائفة.

وكانت الصناعات الصغرى منتشرة ومتفرعة إلى فروع عدة فمنها الصناعات والمهن المتعلقة بالمواد الغذائية؛ كطحن القمح والذرة وخبزهما، وضرب الأرز وتبييضه وطحن البن، واستفراخ البيض، واستخراج السكر من القصب، واعتصار الزيت من السمسم ومن بذر الكتان ومن القرطم والسلجم، واستخراج الخل من البلح

---

(1) الرافعي - مرجع سابق.
(2) كريستوفر هيرولد - مرجع سابق.

والزيت واستقطار ماء الورد.

والصناعات الخاصة بالملبس وهي غزل القطن والكتان والصوف، كان يغزله الرجال والنساء بالمغازل اليدوية وينسجون منه الأقمشة الكتانية والصوفية والقطنية التي تكفي حاجة البلاد، ونسج الأقمشة الحريرية وقد اشتهرت به مدن القاهرة والمحلة الكبرى ودمياط، وصناعة الفرد وصناعة اللباد ومنه كانت تصنع الطرابيش واللبد - جمع لبدة - وصناعة البسط المعروفة بالأكْلِمَة " جمع كليم " - وقلوع المراكب - ثم صناعة الأقمشة وقصرها وتبييضها، والتطريز وكانت صناعة على جانب من الإتقان وكان المطرزون المصريون موضع إعجاب الإفرنج ولا سيما تطريزهم الحرير والجوخ والموسلين وتطريز الجلود بأسلاك الذهب والفضة.

وكذلك العقادون فقد برعوا في صناعة القيطان والشراريب من القطن والحرير وأسلاك الذهب والفضة ودباغة الجلود وصناعة الأحذية وسروج الخيل.

والصناعة المتعلقة بالعمران كضرب الطوب ونحت الأحجار وصنع الجير والجبس والمصيص والبناء وقطع البلاط، وصناعة الزجاج والأثاث وصناعة الفخار والخزف وصنع الشمع، وصناعة الحصير والنجارة وبناء السفن وصناعة البارود والحلل وصناعة الأسلحة وصناعة النحاس والحدادة والخراطة. وصناعة الصباغة وتركيب الأحجار الكريمة وسك النقود (١).

من الواضح أن هذه الصناعة كانت صناعة مستقلة، فهي تحقق حاجات السكان وتعتمد على الخامات المحلية، ويقوم بها صناع محليون، وعلى هذا كان لا بد للاستعمار أن يضربها، ويحاول استبدال أشكال أخرى بها من الصناعة المرتبطة به، أضف إلى هذا أن وجود نقابات " الطوائف " كان يحقق تماسكا اجتماعيا وأخلاقيات خاصة بالمهنة.

وهكذا حاول الفرنسيون أن يحولوا كل هؤلاء العاملين إلى عاطلين، بإدخال الآلات الحديثة التي تلتهم خامات البلاد وتدر الربح على المستعمر، وحَوَّل الصُّنَّاع إلى مجرد عمال لديه في مصانعه التي أنشأها لخدمة مجهوده الحربي بعد أن كانوا أعزاء بطوائفهم وشيوخ طوائفهم.

وهكذا أنشأ الفرنسيون مصانع للبيرة، والقبعات والجوخ ودبغ الجلود ومصنعا

---

(1) الرافعي - مرجع سابق.

ميكانيكا ومصنعا للنجارة، ودمروا الصناعات الوطنية بالضرائب الباهظة.

التجارة:

" إن الحاصلات التي تنتجها أنحاء القطر المصري تتبادلها المدن والقرى فتأخذ منها حد كفايتها، وما زاد منها يصدر من مصر مع ما تنتجه الصناعة المصرية إلى الأقطار الأفريقية وبلاد أوربا فيباع فيها بثمنه أو يعوضه عنه بضائع، وكان لمصر مركز ممتاز جعلها مركزا من مراكز التجارة العالمية.

وكان لمصر موانئ تجارية مثل: " بولاق والقصير والسويس ودمياط ورشيد والإسكندرية [١].

وبالطبع كان على المستعمر أن يسيطر على الموانئ، ويضرب التجار الوطنيين، ويستأثر بمركز مصر التجاري، ثم يفتح الباب على مصراعيه لمنتجاته، ليتم تسويقها في السوق المصرية.

* * *

العمران:

كان تركيب القاهرة بالنسبة لحالة المباني يحقق للأهالي أن يتحصنوا بها ويختفوا ويمارسوا أشكال النضال والقتال المختلفة.

وكان شكل وطريقة وتصميم المباني والأزقة يسمح بذلك؛ ولذلك عمد الفرنسيون إلى تجريد المدينة من طابعها الحصين الذي يعطي للثوار هذه المزايا، فأكثروا الهدم والتخريب لأغراض حربية، فهدموا المساطب واقتلعوا البوابات وهدموا كثيرا من المباني، وكما يقول الرافعي: "وغرضهم الحقيقي: منع الناس من اتخاذها متاريس في حالة قيام الثورة كما حدث في ثورتي القاهرة الأولى والثانية " [٢].

* * *

---

(1) الرافعي - مرجع سابق.
(2) الرافعي - مرجع سابق.

(٥) تصنيف القوى

يعد تصنيف القوى بالنظر إلى موقفها من الحملة الفرنسية من الأهمية بمكان بحيث إنه سيكون هو ذاته التصنيف الذي ساد واقع الجهاد الشعبي فيما بعد ضد كل أشكال الاستعمار، وصحيح أن هذه القوة قد تطورت وأصبحت أشكالا مختلفة، إلا أنها ظلت تحمل السمات والتصرفات نفسها.

القوة الأولى:

جماهير الشعب المسلم والعلماء الشرفاء: وهؤلاء وقفوا منذ اليوم الأول ضد الحملة الفرنسية ورفعوا راية الجهاد والكفاح ضد المستعمر، وكان الأزهر مقر قيادتهم هذه القوة قاومت بالسلاح، والعصي، والأحجار، بل وصنعت القنابل والمدافع، قاومت هذه القوة في كل شبر من مصر.. في كل مدينة وفي كل قرية، وكانت من الوعي والقوة بحيث إنها كانت تستسهل الموت وكانت ترفض أي شكل من أشكال الاستعمار، بل إن دعاة التفاوض كانوا يتعرضون للسخرية من هذه القوة حيث كانت الجماهير تخلع عماماتهم وتلقيها على الأرض، أو تمنعهم حتى من دخول الأزهر، وكانت تناضل ضدهم بتوعية الشعب حتى لا يستمع إليهم، ويتهمونهم بأنهم قبضوا أموالاً من الفرنسيين.

لم تكتف هذه القوة بالكفاح المسلح المباشر، بل قامت بقطع طرق مواصلات الحملة عن طريق مهاجمة المراكب والسفن الفرنسية في النيل، كما كانت تستخدم القوارب التي يملكها الأهالي لتقوم بمهاجمة السفن الفرنسية.

ضمت هذه القوة كل فئات الشعب المصري المسلم في حينها: الفلاحين والصناع والتجار والأشراف والعمد والمشايخ والجنود الشرفاء سواء أكانوا أتراكا أم مماليك وعلماء الدين الشرفاء، بالإضافة إلى المسلمين غير المصريين الذين جاؤوا للمشاركة في الكفاح.

وعلى حين قامت حركة المقاومة المسلمة في قرى ومدن الوجه البحري والصعيد على أكتاف الفلاحين وكذلك العمد والمشايخ، وكان يقودهم علماء الدين الصغار الذين كانوا إما يأتون من القاهرة أو يكونون من أهالي تلك القرى والمدن، فإن حركة المقاومة في القاهرة والإسكندرية قامت على أكتاف الصناع والتجار والجنود الشرفاء من الأتراك

والمماليك، وكذلك المغاربة والشوام المجاورين في الأزهر، وكذلك المقاتلين المسلمين الذين تطوعوا للقتال وجاؤوا من بلادهم بهدف المغازاة في سبيل الله. وكان يقود هؤلاء علماء الدين الكبار والمتوسطون في الأزهر الشريف.

عكست تلك القوة فكرة الوحدة الإسلامية بصورة مذهلة؛ فقد شارك في الجهاد ضد الفرنسيين مسلمون من جميع الجنسيات.. يقول الجبرتي: " إن رجلا مغربيا يقال له الشيخ الكيلاني، كان مجاورا بمكة والمدينة والطائف، فلما وردت أخبار الفرنسيين إلى الحجاز وأنهم ملكوا الديار المصرية، انزعج أهل الحجاز لذلك وضجوا بالحرم، وأن هذا الشيخ صار يعظ الناس ويدعوهم إلى الجهاد ويحرضهم على نصرة الحق والدين، وقرأ بالحرم كتابا مؤلفا في معنى ذلك فأيقظ جملة من الناس وبذلوا أموالهم وأنفسهم، واجتمع نحو الستمائة من المجاهدين وركبوا البحر إلى الصعيد مع من انضم إليهم من أهل ينبع وخلافه، فورد الخبر في أواخره (رجب ١٢١٣ - ديسمبر ١٧٩٨).

وعن هؤلاء المتطوعين من الجزيرة العربية يقول هيرولد: " كان أرهب إمداد " مراد " هم المقاتلين العرب القادمين من الحجاز الذين عبروا البحر الأحمر بالألوف وقد زعموا كلهم أنهم من سلالة الرسول، وكانوا يلبسون العمامة الخضراء، ويحملون البنادق والسيوف والرماح والخناجر وفي خلقهم صلابة تنطق بها وجوههم، وقد تبين أن أكثرهم من الحجاج المغاربة الذين التقطوا بسرعة في الطريق ولكن أكثرهم وأشدهم تعصبا بالطبع عرب خلص من شبه الجزيرة، ومع أن شريف مكة لم يشجعهم بالضبط على الانضمام إلى مراد فإنه لم يفعل شيئا ليثنيهم.

ولم تقتصر المشاركة الإسلامية على عرب الحجاز، بل امتدت لتشمل عرب المغرب، وقد لعب المجاهدون من المغرب دورا بارزا في أعمال المقاومة، بل وتحتل شخصية مغربية مكانة أسطورية في هذه الفترة فقد روى الجبرتي: "وورد عليهم رجل مغربي يدعى المهدويه، ويدعو الناس ويحرضهم على الجهاد وفي صحبته نحو الثمانين نفرا، فكان يكاتب أهل البلاد ويحرضهم على الجهاد فاجتمع عليه أهل البحيرة وغيرهم وحضروا إلى دمنهور وقاتلوا من بها من الفرنسيين، واستمر أياما كثيرة يجتمع عليه أهل تلك النواحي [١].

(1) سبق الحديث عن هذا المغربي في أجزاء سابقة من هذا البحث.

وبالإضافة إلى هؤلاء هناك سليمان الحلبي القادم من سوريا ليغازي في سبيل الله على حد قوله، الذي قام بعملية اغتيال رائعة للقائد العام للحملة الفرنسية " كليبر " بل إن الخلية التي ساعدته في العملية كانت كلها من الشوام وبالتحديد من أهل غزة.

يمكننا أن نفهم مستوى الوعي الذي كانت تتمتع به عناصر تلك القوة " الجماهير المسلمة والشرفاء " إذا ما درسنا أساليب عملها وكذلك مدى ما حققته من أعمال فإن هؤلاء استخدموا التحريض السياسي لتطويق وعزل الديوان الذي صنعه نابليون واستخدموا التحريض السياسي ذاته لحث الناس على الجهاد في القاهرة وفي الأقاليم، كما استخدموا سلاح الأذان لإعلان الثورة، وكذلك استخدموا تكتيك حرب العصابات وحرب المدن وقطع طرق الإمداد واستخدام الجماهير في كل مكان وسلاح إجلاء القرى والمدن حتى لا يجد الفرنسيون مواد تموينية واستخدام القوارب الصغيرة لمهاجمة الفرنسيين ونسف الجسور والنجاح في أشكال حركة المقاومة في كل قرية ومدينة والنجاح في إثارة ثورتين من أكبر الثورات في تاريخنا المعاصر والتخفي عن عيون العملاء، ورفض المفاوضات والنجاح في تصنيع السلاح والقنابل والمدافع وحشد كل طوائف المجتمع والنجاح في تدبير عملية اغتيال محكمة للقائد العام للحملة " الجنرال كليبر " وغيرها من العمليات الناجحة، والاستمرار في عملية الثورة برغم القمع الرهيب والإعدامات ووسائل الإرهاب المختلفة وتحقيق مستوى عال من الاتصال بين عناصر الثورة داخل القاهرة وخارجها.

إن كل هذا يدل على أن هؤلاء الثوار يتمتعون بمستوى فذ من الوعي السياسي والثوري والعلمي والأيديولوجي.

وإذا تتبعنا مثلا مواقف المماليك الشرفاء الذين صمدوا حتى النهاية وانحازوا إلى قوة الشعب المسلم، مثل حسن بك الجداوي الذي ظل مقاتلا حتى النهاية كما شارك في ثورة القاهرة الثانية، وكذلك أيوب بك. الذي يقول عنه الجبرتي: " ولما حصل ذلك وحضروا إلى بر إمبابة عدي قبل يومين وساد بعد ما توضأ وصلى ركعتين وركب في مماليكه وقال: اللهم إني نويت الجهاد في سبيلك، واقتحم حصون الفرنساوية وألقى نفسه في نارهم فاستشهد في ذلك ". ومثل هؤلاء المماليك الشرفاء هم الذين رفضوا نصائح مراد بك بعدم المشاركة في ثورة القاهرة الثانية.

وكذلك الشرفاء من جنود الأتراك الذين رفضوا فكرة المصالحة مع الحملة عندما

حاول الفرنسيون الوصول إلى اتفاق بكف الأتراك عن القتال في ثورة القاهرة الثانية إلا أن نصوح باشا رد عليهم قائلا " إن جنوده من الإنكشارية يقولون: القتال إلى النصر أو الموت ".

إذا تتبعنا سيرة قيادات حركة المقاومة نجدهم جميعا يشتركون في صفة الولاء الإسلامي والشرف والجماهيرية وعدم حب الدنيا والرفض المطلق بكل أشكال المهادنة مع المستعمر. فمثلا محمد كريم يقاتل رغم ضعف إمكاناته بل يقاتل بنفسه من أحد المواقع الحربية حتى يسقط. ويظل شامخا حتى يُعْدم، والسيد عمر مكرم يرحل في بداية الحملة رافضا أن يتعاون معها، ثم يعود ليقود ثورة القاهرة الثانية، والسيد أحمد المحروقي التاجر الذي يملك الوكالات التجارية يستخدم وكالاته في إخفاء السلاح ويستخدم أمواله في تمويل الثورة بل ويعتقل أكثر من مرة قبل ثورة القاهرة، والسيد حسن طوبار الذي يمتلك مصانع النسيج والمراكب النهرية حيث يقود حركة المقاومة بصورة لا تهدأ في المنزلة وفي دمياط، وشيخ بني عدي الذي يقود أروع مقاومة في أقصى جنوب مصر كما سبق أن بينا وهو الذي يخشاه الأمراء ولا يدخنون أمامه، والشيخ أحمد الشرقاوي الذي أعدم بتهمة قيادة ثورة القاهرة الأولى، وكذلك كل من الشيخ عبد الوهاب الشبراوي والشيخ يوسف المصيلحي والشيخ إسماعيل البراوي، وكل منهم يتميز بغزارة العلم وحسن الخلق وطهارة السيرة وحب الجماهير له واجتماعهم على سماع دروسه بالأزهر وثقتهم فيه.

والآن لنصل إلى القائد الأعلى لحركة الثورة وهو الشيخ السادات، وهو سليل بيت النبوة.. رفض منذ اللحظة الأولى التعاون مع الفرنسيين، كما أنه رفض عضوية الديوان الذي أنشأه نابليون، وقد اعتبره نابليون القائد الفعلي لثورة القاهرة الأولى فقد جاء في مذكرات نابليون [1]": إن نابليون يعتقد أن السادات هو المحرض على ثورة القاهرة الأولى، وأن نابليون رأى الإبقاء عليه لما اعتقده من أن الحكم بإعدامه يضر بمركز الفرنسيين أكثر مما ينفعهم، وأن الجنرال كليبر راجعه في رأيه هذا عقب إخماد الثورة الأولى وسأله كيف لا يقضي بإعدامه وهو زعيم الثورة؟ فأجابه نابليون: إن إعدام مثل هذا الشيخ الجليل لا يفيد الفرنسيين بل يؤدي إلى عواقب وخيمة، ويضيف نابليون وقد وقعت بعد ذلك حوادث أثارت ذكرى هذه المحادثة، فإن الشيخ السادات هو الذي أمر

(1) مذكرات نابليون التي أملاها على الجنرال برتران في جزيرة سانت هيلانة.

كليبر بتعذيبه وضربه، وكان هذا من أهم الأسباب التي أدت إلى مقتل كليبر ".

ويقول الجبرتي عن الشيخ السادات: " ترك الشيخ السادات وركب إلى داره فذهب معه عشرة من العسكر وجلسوا على باب داره، فلما مضت حصته من الليل حضر إليه عشرة من العسكر أيضا، فأركبوه وصعدوا به إلى القلعة وحبسوه في مكان، فأرسل إلى عثمان بك البرديسي وتداخل عليه فشفع فيه، فقالوا له: أما القتل نقتله لشفاعتك، وأما المال فلابد من دفعه ولابد من حبسه وعقوبته حتى يدفعه، وقبضوا على فراشه ومقدمه وحبسوهما. ثم أنزلوه إلى بيت قائمقام (حاكم القاهرة) فحكمت به يومين ثم أصدره إلى القلعة ثانيا وحبسوه في حاصل ينام على التراب ويتوسد بحجر وخديوه تلك الليلة، فأقام كذلك يومين ثم طلب إلى زين الغفار كتخدا فطلب هو ذير طلبين " برتكمي الروحي "، فقال لهم: أنزلوني إلى داري حتى أسعى وأبيع وثاعي فاستاذ أمواله وأنزلوا إلى داره فأحضروا ما وجدوه من الدراهم فكانت تسعة آلاف ريال معاملة عنها ستة آلاف ريال فرانسة، ثم قوموا ما وجدوه من المصاغ والفضيات والفراوي والملابس وغير ذلك بأبخس الأثمان فبلغ ذلك خمسة عشر ألف ريال فرانسة فبلغ المدفوع بالنقدية والمقومات ٢١ ألف ريال، والمحافظون عليه من العسر ملازموه لا يتركونه يطلع إلى حريمه ولا إلى غيره، وكان وزع حريمه وابنه إلى مكان آخر وبعد أن نزعوا من الموجودات جاسوا خلال الديار يفتشون ويحفرون الأرض على الخبايا فلم يجدوا شيئا ثم نقلوه إلى بيت قائمقام ماشيا، وصاروا يضربونه خمس عشرة عصا في الصباح ومثلها في المساء وطلبوا زوجته وابنه فلم يجدوهما فأحضروا محمد السندوبي تابعه وقرروه " أكرهوه على الإقرار " حتى عاين الموت حتى عرفهم بمكانهما فأحضروهما، وأودعوا ابنه عند " المحافظ " وحبسوا زوجته معه فقاموا يضربوه بحضرتها وهي تبكي وتصيح وذلك زيادة في الإنكاء، ثم إن المشايخ وهم الشرقاوي، والفيومي والمهدي والشيخ محمد الأمير وزين الغفار كتخدا تشفعوا في نقلها من عنده فنقلوها إلى بيت الفيومي. وبقي الشيخ على حاله وأخذوا مقدمه وفراشه وحبسوهما وتغيب أكثر أتباعه. وفي خامس محرم سنة ١٢١٥ أصدروا الشيخ السادات إلى القلعة، وكان أرسل إلى كبار القبط أن يسعوا في قضية ورهن خصصه ويسدد ما عليه فرد عليه بأنه لا بد من سداد

قدر نصف الباقي أولا ولا يمكن غير ذلك، وأما الحنصل فليست في تقدمه ثم نقله الفرنسيون إلى القلعة ومنعوه من الاجتماع بالناس وهي المرة الثالثة " [1].

يتضح من رواية الجبرتي أن الشيخ السادات قد حبس ثلاث مرات حتى هذا التاريخ، وأن الفرنسيين قاموا بتعذيبه، بل وحبس زوجته وابنه وإهانته أمامهما، وأن كل ما كان يملكه هذا الزعيم القائد من أموال سائلة وأدوات وأثاث لم يكن يتجاوز واحد وعشرون ألف ريال، وهكذا يتضح مدى صلابة هذا الرجل الذي يعذب أمام زوجته، والذي لا يملك من حطام الدنيا سوى واحد وعشرين ألف ريال بما فيها ثمن الأثاث في منزله ولاحظ مدى عفة وشرف هذا القائد الأعلى والزعيم الأكبر للأمة الذي لم يجد مالا يفتدي به نفسه.

ولاحظ مدى ضآلة ثروته إذا علمت أن مرتب عضو الديوان الذي أنشأه نابليون كان ١٤ ألف درهم في الشهر أي ١٦٨ ألف درهم سنويا.

ويتضح مدى قوة ونفوذ السادات إذا علمنا أن نابليون اتهمه بقيادة ثورة القاهرة الأولى، وكذلك أن نابليون يرى أن كليبر قد اغتيل انتقاما لتعذيب الشيخ السادات.

* * *

القوة الثانية:

هي العملاء: وهي قوة لا يعتد بها، وتضاف إضافة كمية إلى قوة الاحتلال الأجنبي، وهي ملفوظة طبعا شكلا وموضوعا من الجماهير، بل وحتى من قوى الاحتلال ذاتها فالعميل هو في النهاية حقير لدى الطرفين، وعادة هو يقدم خدماته لمن يدفع له، وهؤلاء العملاء بالطبع لا أخلاق لهم ولا احترام، وعادة ما يستخدمهم الاستعمار لأداء الأعمال القذرة التي يريد تحقيقها من وراء ستار سواء كانت أعمالا عسكرية أو سياسية والعملاء على قسمين: قسم يوازي مهمات التجسس وجمع الضرائب وعمليات القمع مثل برطلمين وشكر الله ويعقوب وقسم آخر يؤدي مهام سياسية مثل الشيخ محمد المهدي الذي كان أداة الفرنسيين في الديوان، وكان بمثابة مستشار سياسي لهم. وأمثال الشيخ محمد المهدي هؤلاء هم الذين سيتطورون فيما بعد إلى الأحزاب العميلة والصحافة

---

(1) الجبرتي - مرجع سابق.

المؤيدة للاستعمار فهذا النوع من العملاء أخطر من النوع الآخر.

القوة الثالثة: المترددون:

وهذه القوة هي الأخطر وهي أكثر اتساعا وتضم قطاعات أكبر من قوة العملاء كما أن مهمتها أخطر، حيث إنها غير منكشفة بالكامل، والاستعمار حريص جدا على إقامة مؤسسات من تلك القوة، بمثل الديوان الذي أسسه نابليون، والاستعمار يراعي أن يكون هؤلاء لديهم شيء من النفوذ لدى الجماهير ليستطيعوا بهذا النفوذ أن يطوقوا حركة الجماهير ويسيروا بها في مسارات جانبية، وهذه القوة دائمًا مترددة لا تقدر على مواجهة المستعمر. بل هم أسراء، وفي "القبضة مأسور " كما يقول الجبرتي. وهي دائما تلعب لعبة التوازن بين الجماهير وبين المستعمر.

ومشارب عناصر هذه القوة مختلفة، فمنهم الوجهاء الذين يريدون تدعيم نفوذهم بالمستعمر دون أن يظهروا بمظهر العملاء، ومنهم أصحاب المصالح الاقتصادية الذين يخافون على ثرواتهم، ومنهم أصحاب المصالح الاقتصادية المثقفون الباحثون عن دور اجتماعي من خلال المؤسسات الاجتماعية، ومنهم الإصلاحيون الذين يحبون بلادهم ويرون العمل من خلال المؤسسات الاستعمارية لخدمة بلادهم " أي استغفال الاستعمار"، وجميع هؤلاء يتخذون خط المفاوضات، والمطالبات القانونية وغيرها من الأساليب السلمية في علاقاتها بالمستعمر. والمستعمر من ناحيته يستفيد من هذه التركيبة المتنوعة لهذه القوة، حسب الأحوال وحسب ظروف المد الجماهيري والتوازنات الدولية، فهو تارة يدفع الوجهاء للحكم، وتارة أخرى يدفع أصحاب المصالح الاقتصادية، وتارة ثالثة يدفع الإصلاحيين، وتارة رابعة خليط من كل أو بعض هؤلاء.

وإذا كانت هذه القوة لم تؤد دورا يذكر إبان الحملة الفرنسية، فإن ذلك يرجع إلى أنها " أي القوة ذاتها " لم تكن قد تبلورت بعد، كما أن المناخ الثقافي والاجتماعي كان إسلاميا بصورة جعلت خط الجماهير المسلمة هو الأقدر على تحريك الشارع وتفويق أثر هذه القوة، إلا أن تطور هذه القوة فيما بعد جعلها تؤدي أدوارا غاية في الخطورة.

* * *

(٦) شبهات المدرسة الاستعمارية وأخطاء المتأثرين بها

وفي أول صدام بين الحملة الصليبية المسماة بالاستعمار - ونقصد هنا بأول صدام "الحملة الفرنسية على مصر" - وبين بلادنا اتضح للاستعمار أن القوة الوحيدة التي ستبقى في الساحة أمامه هي قوة الجماهير المسلمة بقيادة العلماء المجاهدين، وإذا كان المماليك " القوة العسكرية النظامية في ذلك الوقت " قد سقطوا سريعا - كجيش - في واقعة إمبابة، فإن الإسلام بقي وحده مقاتلا على يد الجماهير البسيطة والعلماء الشرفاء، واستطاع هؤلاء أن يقدموا نموذجا فذا وصحيحا لأسلوب المقاومة القادر على هزيمة الاستعمار، واستطاعوا أن يحسموا القضية حول التكتيك الصحيح الواجب اتباعه لمواجهة الاستعمار، وكان لا بد أن يقوم الاستعمار بمحاولة ضرب هذه القوة، وبما أن ضربها أو تدميرها غير ممكن إلا بتدمير كل مسلم على وجه الأرض وهذا غير ممكن عمليا. فإن التكتيك الاستعماري استخدم أسلوب التطويق، واستخدم العديد من أساليب التطويق هذه. ولعل أهم مؤسساته في هذا الصدد هي: مؤسسة المثقفين، والمؤرخين، والمحللين.

وهكذا نشأت المدرسة الاستعمارية في تحليل التاريخ، وهذه تستهدف تطويق قوة الجماهير المسلمة والعلماء الشرفاء، تستهدف فصم العلاقة بين طرفي تلك القوة، تستهدف تزييف التاريخ وتفسيره تفسيرا خاطئا يهدف إلى قطع الترابط بين حركة جهاد الأمة - ويهدف إلى ضرب أي تراكم وعي ينشأ من استيعاب التاريخ، ويهدف إلى إلقاء ظلال من الشك حول جدية وأهمية الجهاد الشعبي، بل والقول بأنه كان متخلفا أو ضارا بأمتنا، ويهدف إلى رفع رموز خائنة لجعلها نموذجا وقدوة وتحطيم رموز صحيحة حتى لا نحاول تكرارها - يهدف إلى جعل الأسود أبيض وجعل الأبيض أسود - يهدف إلى التفسير الخاطئ للظواهر وعدم ربطها بسياقها التاريخي.

إننا سنحاول في هذا الجزء من بحثنا ضرب أمثلة من تلك الشبهات التي أثارتها المدرسة الاستعمارية أو حتى أثارها المتأثرون بها.

هل كانت الحملة الفرنسية عملية استعمارية أم عملية تحريرية؟

ترى المدرسة الاستعمارية أن الحملة الفرنسية ظاهرة مرتبطة بالثورة الفرنسية وليس بالاستعمارية الفرنسية؛ فالثورة الفرنسية عبرت عن نفسها في نابليون الذي راح يبذر مبادئها حيثما جرت خيوله.. ومن هنا فجيش الاحتلال الفرنسي ليس في أوربا

وحدها، بل وأيضا في الشرق، لم يكن جيشا استعماريا تقليديا.

بل كان جيشا ثوريا، كان جيش تحرير، التعاون معه هو تعاون مع الثورة أو انتماء لها، هو تعاون مع اتجاه العصر وركوب لقاطرة التاريخ، وبالتالي فرفض الوجود الفرنسي أو مقاومة هذا الوجود، هو موقف رجعي ورفض للتحرر والتقدم وتشبث بالقرون الوسطى.

وبالطبع فإن هذه الترهات التي تروجها المدرسة الاستعمارية هي من قبيل الاتجار بالكلمات، وبديهي أن أي مؤرخ يحترم نفسه، بل أبسط مثقف يقف أمام هذه الترهات غير مصدق لمدى ما وصل إليه الكذب، وقلب الحقائق، وبديهي أن المدرسة الاستعمارية تستهدف هنا الادّعاء بأن الاستعمار تحرر، وأن مواجهته تخلف وبالتالي فهي لا تقصد الماضي أو تقييم حدث تاريخي معين بقدر ما تستهدف المستقبل؛ أي أن تزرع فينا القابلية للاستعمار وأن تزرع فينا عدم مقاومته بل والتعاون معه.

وسوف نورد هنا مجموعة من الحقائق - لدحض هذه المقولة الهشة جدا - وبديهي أننا نتألم إلى حد كبير لكوننا ندلل على البديهيات، ولكن ما دامت المدرسة الاستعمارية تمتلك الآن أو تسيطر على معظم الصحف ووسائل الإعلام فسمومها إلى حد ما منتشرة لدى قطاع من المثقفين، وعلى كل حال فإن من المؤلم أن نناقش بديهيات ولكن الأمر لله.

وإذا كانت المدرسة الاستعمارية قد وصلت إلى هذا المستوى فإن المستعمرين في خطابهم بعضهم البعض لن يكونوا على هذا المستوى بل وبالتأكيد ستظهر الحقيقة أو جزء منها من خلال رسائلهم.

إذن فلنستمع إلى بونابرت نفسه ليحدد لنا طبيعة الحملة الفرنسية؛ كتب بونابرت رسالة إلى حكومة الديركتوار من ميلان في السادس عشر من أغسطس سنة ١٧٩٧ يقول: " إن المواقع التي نحتلها على شواطئ البحر الأبيض المتوسط تجعل لنا السيادة على هذا البحر، والآن علينا أن نراقب تطورات السلطنة العثمانية التي أخذت تنهار دعائمها من كل جانب، لنأخذ ما نستطيع من أسلابها ويمكننا أن نحرم إنجلترا مزايا سيادتها في الأقيانوس الأعظم، فإذا كانت تنازعنا طريق رأس الرجاء الصالح في مفاوضات " ليل " فلنتجاوز عنه ولنحتل مصر فسيكون لنا فيها الطريق المفضي إلى الهند ويسهل علينا أن ننشئ بها مستعمرة من أجمل مستعمرات العالم - وإذا أردنا أن

نهاجم إنجلترا - فلنهاجمها في مصر " [١].

وإذا وضعنا الحملة في إطارها التاريخي، نجد أنها لم تكن فكرة جديدة نشأت في رأس نابليون، بل إن التفكير الاستعماري الفرنسي كان دائما يحلم باستعمار مصر، فلويس التاسع قام بتجريد حملة صليبية في القرن الثالث عشر ونزل إلى دمياط سنة ١٢٤٩ م في نحو خمسين ألفا من المقاتلين وزحف إلى المنصورة واشتبك مع جيش المسلمين في معركة كبيرة عرفت بواقعة المنصورة (سنة ١٢٥٠)، انتهت بهزيمة الفرنسيين وقتل منهم نحو ٣٠ ألفا وغرق كثير منهم في النيل وأسر ملكهم لويس التاسع وسجن بالمنصورة في دار ابن لقمان.

وتجددت الفكرة في القرن السابع عشر - في عهد لويس الرابع عشر - إذ نصح الفيلسوف الألماني الشهير ليبنتز إلى الملك لويس الرابع عشر بأن يغزو مصر [٢].

وفي خلال القرن الثامن عشر - في عهد لويس الخامس عشر والسادس عشر - تجددت الفكرة لدى بعض رجال الدولة في فرنسا وترددت في تقاريرهم ومذكراتهم[٣].

وفي النهاية استطاع نابليون أن ينال موافقة حكومة الديركتوار على الحملة وقد حددت حكومة الديركتوار ذاتها أهداف الحملة بقولها " من المهم فتح طريق جديد لقوات الجمهورية للوصول إلى الهند " [٤].

بل إن عبد الرحمن الرافعي - وهو المعتذر - كانت الحقائق البديهية أمامه فقال: " الحملة الفرنسية هي دور من أدوار التنازع الذي قام بين فرنسا وإنجلترا على الفتح والاستعمار " [٥].

---

(1) لعل كلام نابليون هذا يكون قذى في عيون المدرسة الاستعمارية.

(2) هذا التقرير ظل محفوظا في مكتبة هانوفر إلى سنة ١٨٠٣ حتى عثر عليه الجنرال مورتييه قائد جنود الاحتلال في هانوفر، فبعث به إلى نابليون حيث كان قنصلا أول.

(3) مثل الدوق دي شوازل - كبير وزراء لويس الخامس عشر - وكذلك سان بريشيت سفير فرنسا في الآستانة إبان عهد لويس السادس عشر، وأيضا البارون دي توت والمسيو مور قنصل فرنسا في الإسكندرية ١٧٩٣ - وأيضا مجالون سفير فرنسا في مصر إبان عهد الجمهورية الفرنسية، وكل هذه التقارير ذكرها تاليران في تقريره الذي تلاه بالمجمع العلمي الفرنسي سنة: ١٧٩٧ عن المزايا التي تعود على فرنسا من مستعمرات جديدة، وتاليران هو وزير خارجية الجمهورية الفرنسية.

(4) مراسلات نابليون - الجزء الرابع - وثيقة رقم ٢٤٩٥.

(5) الرافعي. مرجع سابق، الجزء الأول.

إذن فنابليون كان يريد استعمار مصر - كما قال في مذكراته: " سأستعمر مصر وأستورد الفنانين والعمال من جميع الأنواع والنساء والممثلين، وأن ست سنوات تكفيني للذهاب إلى الهند لو سارت الأمور سيرا طيبا ".

ونابليون يفهم الاستعمار أنه قمع للسكان، فهو لم يترك مدينة ولا قرية لم يقصفها أو يحرقها جنوده، بل إن المعتاد أن تجد تعليقات المؤرخين على فظائع نابليون كالتالي " وفي ميت غمر - دمرت المدينة وأحرقت حتى لم يبق حجر على حجر ".

أو يقول أحد الجنود في مفكرته مثلا: " إن قرية رفضت إمداد الفرنسيين بالبضائع التي طلبوها، فضرب أهلها بحد السيف وأحرقت بالنار وذبح وأحرق تسعمائة رجل وامرأة وطفل؛ ليكونوا عبرة لشعب همجي نصف متوحش " (١).

وهذا الذي جاء ليحررنا - على حد قول المدرسة الاستعمارية - يأمر بقتل ثلاثة آلاف جندي في يافا بعد أن وعدهم بضمان حياتهم وبعد أن سلموا سلاحهم بدعوى أنه لا يجد مكانا لإيوائهم.

* * *

هل كانت مصر مستعمرة تركية؟

المدرسة الاستعمارية - في محاولتها لمزيد من التضليل، ولكي تكمل حلقة حصارها حول وعينا تقول: " إن بونابرت جاء ليحرر مصر " مِنْ مَن؟ الاستعمار التركي.

وإذا كنا نفهم أن الاستعمار هو حلقة من حلقات الصراع بين القوى الشيطانية والقوة الربانية، وأن هذا الصراع - كما ذكرنا في الجزء الأول من هذا البحث - يشغل بالطبع مساحات سياسية واقتصادية واجتماعية، إذا كنا نفهم ذلك فبديهي أن الدولة العثمانية ليست استعمارا، بل العكس هو الصحيح، لقد كانت حامية لبلاد المسلمين ضد الاستعمار، وأن هناك جامعا كان يجمعها بالبلاد التي تحت حكم الخلافة الإسلامية وهو الإسلام، وأن مركز الخلافة قد انتقل من المدينة إلى دمشق إلى بغداد إلى القاهرة ثم إلى إستانبول، ليس هذا فحسب بل إن الخلافة العثمانية كانت أكبر حائط أمام الخطر الأوربي والخطر الروسي، وأنها حمت حدود المسلمين، بل وقامت برسالتها في توسيع رقعة البلاد المحررة من القوى الشيطانية ورفع لواء التحرير الإسلامي فوق كثير من الربوع،

---

(1) الجاويش فرنسوا بونابرت - نقلا عن الرافعي - مرجع سابق.

بل إن الخلافة العثمانية ذاتها رفضت الإغراء الصهيوني ببيع فلسطين إلى اليهود رغم ميزانيتها المضطربة ورغم الدسائس الصهيونية التي تعرضت لها الخلافة العثمانية بسبب رفضها العرض الصهيوني هذا.. وهكذا لم يكن عجيبا أن يقول محمد كريم حاكم الإسكندرية ١٧٩٩ لقائد الأسطول الإنجليزي " نلسن " الذي جاء يعرض حمايته: " إن هذه بلاد السلطان".

إذن - فوفقا لمفهومنا عن عالمية الإسلام - فإن الخلافة العثمانية لم تكن بالطبع استعمارا، ولكن مع هذا فإننا سنتنازل ونناقش تلاميذ المدرسة الاستعمارية بمفهومهم إذا كانت سيطرة الخلافة العثمانية لمصر كانت من قبيل الاستعمار أم لا.

وإذا كان تلاميذ المدرسة الاستعمارية يرون أن الاستعمار ظاهرة اقتصادية، إذن فلنر كيف كانت العلاقة بين مصر وبين مركز الخلافة في استانبول.

فمن ناحية لم تكن الخلافة العثمانية قد وصلت إلى شكل الإنتاج الذي يبيح الاستعمار - وفقا للمنظور العلماني ذاته - ومن ناحية ثانية لم تكن هناك رؤوس أموال تركية مستثمرة في مصر، ولا صناعات تركية كانت تصدر منتجاتها إلى مصر، ولا خامات مصرية كانت تصدر إلى تركيا بل إن الصناعات المصرية هي التي كانت تصدر إلى تركيا وكذلك الخبراء " الصناع الكبار " في جميع المجالات.

بل إن الضرائب ذاتها كانت تثبت عكس ما يريد تلاميذ المدرسة الاستعمارية وسوف ننقل حرفيا هنا ما قاله الرافعي - الجزء الأول - من كتابه تاريخ الحركة القومية في مصر ص: ٤٧.

يقول الرافعي: " وكان لا يبقى من الميري شيء يذكر بعد المصاريف السابقة وأن النذر اليسير كان يرسل إلى الآستانة، وكان صافي ما يرسل سنويا إلى الآستانة في عهد مراد وإبراهيم مثلا يبلغ نحو ١٠٥٨٠ جنيها وقد استند الرافعي في هذا إلى إحصاء المسيو استيف مدير الشؤون المالية في أواخر الحملة الفرنسية - كتاب تخطيط مصر - الجزء الثاني عشر.

ووفقا للرافعي ذاته - في المرجع نفسه والصفحة نفسها - فإن نفقات الميري كانت كالتالي:

- نفقات الباشا والبكوات وحاكمية العسكر - أي عطاء الجنود والضباط.

– نفقات المؤن والذخائر ورواتب أفندية الروزنامة ومعاشات الأرامل والأيتام والمكفوفين [١].

– ما يخرج للحرمين الشريفين.

– نفقات المحمل وأمير الحج.

– المصاريف الأخرى التي لا تدخل في حساب كإصلاح الترع وتطهيرها وترميم القلاع والإنفاق على الأزهر وصيانة المساجد والأضرحة وأرزاق المشايخ ومصاريف مقياس النيل.

وإذا كان هذا الوضع الاقتصادي لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون استعمارا فكذلك كان الوضع السياسي والذي كان يعطي السلطة الحقيقية في البلاد للديوان كما سبق أن ذكرنا في أجزاء سابقة، وكذلك وأن الباشا كان بلا سلطات دستورية أو فعلية وفقا لتركيبة النظام - فإذا أضفنا إلى ذلك أن قرارات السلطان ذاته كانت تخضع للمراجعة الدستورية، وأن العلماء كان يفتون بعدم شرعيتها فتبطل لعرفنا طبيعة العلاقة بين مركز الخلافة وبين مصر، ومن ناحية ثانية فإن الخلافة العثمانية وهي حنفية المذهب، لم تفرض أن يكون شيخ الأزهر حنفي المذهب، بل كان شافعيا على عكس مذهب السلطان والباشا والبكوات، وأن نظام التقاضي كان قائما على المذاهب الأربعة المعروفة: الحنفي والشافعي والحنبلي والمالكي كما أن فتاوى العلماء كانت مثل أحكام محكمة النقض في أيامنا هذه [٢].

* * *

المدرسة الاستعمارية - ولمزيد من التطويق والتضليل - تقول: إن العامل القومي بدأ يظهر على مسرح الحوادث السياسية خلال الحملة الفرنسية.. الرافعي - المعتذر – يقول: إن الحركة القومية المصرية يرجع ظهورها إلى أوائل القرن التاسع عشر وأواخر التاسع عشر، من ذلك الحين ولدت وظهرت ثم أخذت في النمو والتطور، وأن بونابرت لفت أنظار المصريين إلى عظمة أجدادهم.

وبديهي أن الرافعي وغيره - المهزومين أمام التغريب دون أن يفقدوا شرفهم - يريدون

(1) كانت حكوماتنا أيامها ترعى الأرامل والأيتام والمكفوفين.

(2) راجع ما كتب في أجزاء سابقة من هذه الدراسة.

أن يعتذروا عن خضوع مصر للحكم الإسلامي ومنذ الفتح الإسلامي وحتى بدايات الاستعمار يريدون أن يبحثوا عن أية شاردة أو واردة ليضعوها أساسا للقومية المصرية، وهؤلاء يريدون أن يقلدوا الغرب، فما دامت حدثت ثورات قومية أو دعوات قومية أو حقبة قومية فلا بد أن يحدث في مصر مثلها ناسين أن لنا سياقنا التاريخي الخاص، وقيمنا الوطنية المتميزة.

إن قيمنا الذاتية، وطبيعة تطورنا التاريخي، وتركيبتنا التاريخية والجغرافية ومصلحتنا كبلد، ورسالتنا كأمة تحتم انتماء مصر إلى العالم الإسلامي.

وفكرة القومية المصرية فكرة انعزالية يرفضها ديننا الحنيف، ويرفضها واقعنا وترفضها مصالحنا وترفضها طبيعة التحديات التي نواجهها، وليس غريبا أن يحاول بونابرت بث مثل هذه الفكرة الخبيثة في صفوفنا ليعطفنا عن سياقنا التاريخي، وليس غريبا أن تركز كل المؤسسات الاستعمارية فيما بعد بل وتمول الأبحاث التي تنحو هذا المنحى.

وإذا كان لكل بلد تميزه الخاص، فهذا ينطبق على كل قرية ومدينة في العالم، ولم تدع قرية أو مدينة ضرورة أن تكون جامعتها السياسية هي انتماءها إلى تلك القرية أو المدينة. لترى مثلا ما الحال إذا ادّعى أهل الصعيد تميزهم وطالبوا بالانفصال مثلا، والحقيقة أن خصائص إقليم معين شيء مختلف عن الجامعة السياسية.

ويعتمد هؤلاء على أمرين للادعاء ببزوغ فجر (في الحقيقة ليل) القومية المصرية هما: أن بونابرت قد لفت نظر المصريين إلى عظمة تاريخهم وأشاد في بياناته بحضارتهم القديمة، وهذه والله فاجعة، أن يكون بزوغ قومية من القوميات بافتراض وجود مقوماتها يتم على يد مستعمر.

أو أن حركة المقاومة التي أثارتها الحملة لدى المصريين هي السبب في بزوغ فكرة الانتماء القومي المصري، وهذه يوافق عليها المعتذرون والمهزومون، أما البعض الآخر من تلاميذ المدرسة الاستعمارية فلا يوافقون عليها؛ لأن مقاومة الحملة كانت عملية رجعية ورفضا للتحرر، وإذا ما عرفنا أن المقاومة كانت إسلامية لحمة وسدى، وأن المقاومين لم يدر بخلدهم يوما فكرة القومية المصرية، بل كانت الروح الإسلامية والانتماء إلى أمة المسلمين وخليفتهم ذاته هي محركهم على كل مستوى.

كان العلماء الشرفاء هم القيادة، وكان الأزهر الشريف هو مقر القيادة ومعظمهم

حركة المقاومة " وكانت الدعوة إلى المغازاة في سبيل الله هي محركهم، وكلمة " حي على الجهاد" هي شعارهم وكان المقاتلون من كل جنسيات المسلمين مصريين، ومماليك وأتراك، وحجازيين ومغاربة؛ بل إن العملية الإرهابية التي خطط لها الثوار نفذها سليمان الحلبي - بالاشتراك مع خلية الشوام التي كان يسكن معها في الأزهر.

* * *

وإذا كانت الحملة الفرنسية هي فجر اليقظة القومية، فلا بد من رواد لهذه القومية، وإذا كان الرافعي المعتذر قد قالها وسكت، ولم يستطرد، إذن فلابد أن يكمل آخرون ويبحثوا في دفاترهم عمن هم أمثالهم أي خونة وعملاء ليجعلوهم الرواد الأوائل للقومية المصرية، ولم يجد هؤلاء سوى المعلم يعقوب؛ لأن برطلمين كان روميا مثلا، و "يعقوب " ينحدر من أسرة مصرية.. " المعلم يعقوب بن حنا ومارية غزال " ينقل ولاءه من سيد إلى سيد فقد خدم المماليك أربعين سنة، ثم ها هو يخدم الفرنسيين فيتولى لهم عمليات القمع والنهب وبخاصة في الصعيد، وهو مرشد يصاحب الحملات التأديبية، يطلعهم على المخبآت ويعرفهم الأمور " طبعا هذه صفات جاسوس " وهو القبطي يعتدي على الكنيسة وهو مطرود من البابا بل إنه حتى منكور من أسرته.

وإذا كانت المدرسة الاستعمارية قد جعلت الحملة فجرا للقومية، والجاسوس يعقوب أول رائد لهذه القومية، إذن لا بد من جعل المؤسسات الاستعمارية الهزلية هي أول مؤسسات قومية. وإذا الأمر قد وصل إلى حد اعتبار الجاسوس رائدا للقومية، فلا مانع من جعل بونابرت هو من أقام أول مجلس للوزراء عرفته مصر: " الديوان " أو أول برلمان مصري " الديوان المكون من ستين عضوا "، وأن بيان الرجل الذي سبق أن نقلناه حرفيا هو أول نظرية سياسية للحكم استخلصها المصريون، وبديهي أن هذه التكتيكات الاستعمارية التقليدية كانت أبعد ما تكون عن هذا. فهذا البرلمان المزعوم، كانت أولى مهماته بعد تشكيله بيوم واحد هي جمع الضرائب، وأن حالة أعضائه " من هم في القبضة مأسور " على حد تعبير الجبرتي - كانت مزرية إزاء سلطات الاحتلال الذين يجمعونهم ويطلقونهم على هواهم [1].

---

(1) وبرغم أن هذه المؤسسات لم تكن الأولى من نوعها، فقد كان هناك قبل الحملة الفرنسية دواوين حقيقية. الديوان الكبير والديوان الصغير اللذان كان يملك أعضاؤهما حق عزل الوالي، وحق رفض قرارات السلطان إذا كانت غير دستورية.

* * *

وبما أن الأمور وصلت بالمدرسة الاستعمارية إلى حد اعتبار الحملات الاستعمارية تحررا والمقاومة رجعية، والجواسيس والعملاء روادا للقومية المصرية فلماذا لا تبحث عن مشبوهات لتضعهن على مصاف الزعامة لتكتمل لها حلقة تزييف التاريخ وضرب المستقبل، وبالطبع الطيور على أشكالها تقع، فلنر على من وقع اختيارهم ليجعلوهن رواد حركة تحرير المرأة.

وقع اختيارهم على نموذجين: الأولى هي زينب البكرية، بنت " خليل البكري "، الذي وضعه الفرنسيون على رأس نقابة الأشراف وجعلوه نقيبا للأشراف، وهو سليل أسرة تحصل على نقابة الأشراف بالتعاون مع المحتل، ويمكننا أن ندرك قيمة مثل هذا العميل المأفون إذا علمنا أن نقيب الأشراف الحقيقي " عمر مكرم " الذي رفض التعاون مع المحتل أو حتى الحياة في مصر في ظل الاحتلال، والذي خرج من القاهرة، ثم عاد إليها ليقود ثورتها الثانية. وقارن بين النقيب الحقيقي والنقيب العميل الموضوع على رأس الأشراف بقرار من المحتل وبواسطة أسلحة جنود الاحتلال. " خليل البكري " إذن عميل حقير؛ يقول عنه هيرولد: [1] " كان محبا للحياة، وكان شرابه المفضل مزيجا من الكونياك والنبيذ البروجوني المعتق يشربه حتى الغيبوبة ".

هذا العميل المصاب بالشذوذ، الذي أراق ماء وجهه عند سلطات الاحتلال في النزاع على غلام يهواه، هذا الديوث الذي يقدم ابنته إلى المحتلين، وهي بعد لم تبلغ السادسة عشرة، فإذا بأحدهم يجعلها رائدة حركة تحرير المرأة، ولنا أن نتصور أية حركة تحرير هذه، تلك التي ترفع هؤلاء اللاتي يقمن علاقات جنسية بجنود الحملة تحت سمع وبصر الوالد الشاذ المتعاون مع الاحتلال ضد أبناء وطنه.

أما النموذج الثاني فهو "هوى " اسمها يدل عليها " وكانت زوجة " إسماعيل كاشف" من أمراء المماليك، فلما جاء الفرنسيون غيرت ولاءها وتزوجت نقولا، وهو نفسه كان في خدمة المماليك ثم نقل ولاءه إلى الفرنسيين " كعادة العملاء " وهو رومي أي يوناني.

وصعدت " هوى " معه إلى القلعة، فلما أحست بغريزتها قرب رحيل الفرنسيين هربت من نقولا إلى حيث اختفت في القاهرة، وأعيت نقولا هذا في البحث عنها فلم

(1) هيرولد - مرجع سابق.

يظفر بشيء. وما إن عاد حكم المماليك حتى ظهرت هوى وعادت إلى زوجها القديم، فأقامت معه مدة ثم استأذن في قتلها فأذن لـه وقتلها ".

وتعتبر المدرسة الاستعمارية عام ١٨٠٠ - عام هزيمة ثورة القاهرة الثانية وسبي نساء مصر وبناتها - بأنه عام تحرير المرأة وهي تستند إلى نصوص الجبرتي - وسنستند نحن أيضا عليها - يقول الجبرتي: " ومنها تبرج النساء وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء وهو أنه لما حضر الفرنسيس إلى مصر ومع البعض منهم نساؤهم كانوا يمشون في الشوارع مع نسائهم وهن حاسرات الوجوه فمالت إليهم نفوس أهل الأهواء من النساء الأسافل والفواحش فتداخلن معهم لخضوعهم للنساء وبذل الأموال لهن، وكان ذلك التداخل أولا مع بعض احتشام وخشية عار ومبالغة في إخفائه، فلما وقعت الفتنة الأخيرة بمصر، وحاربت الفرنسيس بولاق وفتكوا بها وبأهلها، وغنموا أموالها وأخذوا ما استحسنوه من النساء والبنات، وصرن مأسورات عندهم، فزينوهن بزي نسائهم وأجروهن على طريقهم في كامل الأحوال فخلع أكثرهن نقاب الحياء بالكلية، وتداخل مع أولئك المأسورات غيرهن من النساء الفواجر، ولما حل بأهل البلد من الذل والهوان وسلب الأموال واجتماع الخيرات في حوز الفرنسيين ومن والاهم وشدة رغبتهم في النساء وخضوعهم لهن وموافقة مرادهن وعدم مخالفة هواهن ولو شتمته أو ضربته بثامدستها "حذائها" فطرحن الحشمة والوقار والمبالاة والاعتبار واستملن نظراءهن واختلسن عقولهن، ولميل النفوس إلى الشهوات وخصوصا عقول القاصرات، وخطب الكثير منهم بنات الأعيان وتزوجوهن رغبة في سلطانهم ونوالهم، فيظهر حالة العقد الإسلام " ومنها أنه إذا أوفى النيل أذرعه ودخل الماء إلى الخليج وجرت فيه السفن، وقع عند ذلك من تبرج النساء واختلاطهن بالفرنسيين ومصاحبتهن لهم في المراكب، والرقص والغناء والشرب في النهار والليل في الفوانيس والشموع الموقدة، وعليهن الملابس الفاخرة والحلي والجواهر المرصعة وبصحبتهم آلات الطرب هذه فمن الطبيعي وملاحو السفن يكثرون من الهزل والمجون ويتجاوبون برفع الصوت في تحريك المجاديف بسخف موضوعاتهم وكثائف مطبوعاتهم وخصوصا إذا دبت الحشيشة في رؤوسهم وتحكمت في عقولهم فيصرخون ويطبلون ويرقصون ويزمرون ويتجاوبون بمحاكاة ألفاظ الفرنسية في غنائهم وتقليد كلامهم.. شيء كثير ".

ومع أن كلام الجبرتي واضح يفهم منه حقيقة تقليدية هي أن الانهيار

الأخلاقي الذي يصيب جزءًا من المجتمع في ظل كل حالات الاحتلال بما يصحبها من سلب ونهب وتجويع وأسر بنات الأسر ووضعهم مع الجنود في المعسكرات مأسورات، إلا أن المدرسة الاستعمارية تصر على اعتبار ذلك " ثورة نساء " في مصر أو على الأقل في القاهرة.

وأصحاب ثورة النساء هذه وبطلاتها هن - حسب الجبرتي - إما النساء المأسورات " أي اللاتي وقعن في الأسر رغم أنفهن " أو أولئك المأجورات " المومسات " اللاتي بذل لهن الفرنسيون الأموال، إذن أين الثوريات؟ - وعلى أي شيء ثرن؟ - الأوليات كن مكرهات، والأخريات كن مأجورات فكانت هذه حرفتهن ومعيشتهن حتى قبل الحملة الفرنسية.

التغيير الموضوعي الوحيد الذي حدث هو أن المومسات(1) بعد أن كن يتصلن بجنود الاحتلال سرا في البداية، أصبحت علاقتهن بهم علنية، فإذا كان لا بد من القول بأن تغيرا قد حدث فهو العلاقة العلنية بجنود الاحتلال فهل هذه ثورة؟

وإذا كانت حضارتنا ترفض الدعارة أصلا، فإن كل الحضارات بما فيها الحضارة الغربية ترفض أن تدور "المومس " مع المحتل وحتى في فرنسا ذاتها لم يكن الفرنسيون ينظرون بالاحترام للمومس التي تدور علانية مع جندي أجنبي.

بل في أيرلندا ذاتها يقوم الوطنيون الأيرلنديون بعقاب الفتيات اللاتي يصادقن الجنود الإنجليز، والعقاب هنا عبارة عن قيام الوطنيين بربط إحداهن بعمود إنارة وصب النار عليها وإحراقها.

حركة تحرير المرأة هذه إحدى الوسائل التي يستخدمها تلاميذ المدرسة الاستعمارية، والهدف هو إفقاد المرأة دورها في الكفاح الوطني، وهم مغتاظون أشد الغيظ من قيام المرأة المسلمة بالقتال جنبا إلى جنب مع الرجل ضد الحملة الفرنسية، وهذا واضح من يوميات المقاومة، فالمرأة شاركت بالسلاح وغير السلاح في المقاومة في القاهرة والأقاليم، بل إن الذي أطلق النار على بونابرت في الإسكندرية كان امرأة؛ ولهذا فتلاميذ المدرسة الاستعمارية يريدون للمرأة ألا تخوض معاركها ضد الاستعمار

---

(1) المومسات - الغوازي - كن موجودات قبل الحملة، وكن موجودات على أطراف قرى الصعيد وبعض حواري القاهرة.

بل تتحرر بالتعاون مع الاستعمار، أي خزي وأي عار ولكن هل يخجل تلاميذ المدرسة الاستعمارية؟، إنهم لا يخجلون فيصفون الحلقات المكونة من المتعاونات مع الاستعمار بأنها ثورة تحرر نسائية.

إن المرأة المسلمة، قد كرمها الله تعالى، وأنصفتها الشريعة الإسلامية وأصبحت كيانا مستقلا في المجتمع المسلم، ولها ذمة مالية مستقلة، ولها سائر الحقوق دون إلزامها بواجبات فوق طاقتها. فمن واجبها أن ترعى بيتها وأبناءها، ومن حقها أن تخرج إلى العمل، ولكن ليس واجبا عليها أن تعمل إذا وجدت أن العمل بالإضافة إلى عملها الأساسي يشكل عبئا عليها، وهكذا فحق عدم العمل هو الحق المكفول للمرأة وليس العكس.

إن نساءنا الباسلات هن اللاتي قاتلن الحملة وهن اللاتي يرفضن التغريب ولو على مستوى الملابس، إنهن يدركن أن الحجاب قيمة ورمز لرفض المستعمر، رفض قيمه وأخلاقه، وإذا كان المستعمر يزرع فينا أنماط سلوكه ليسهل له حكمنا فإن النساء المسلمات الملتزمات حين يتمسكن بالزي الإسلامي، فإنهن في الواقع يحققن هدفين: الهدف الأول: هو إشاعة روح التميز والرفض.

والهدف الثاني: هو تعطيل آلة النهب الاستعماري؛ لأن ارتداء ملابس مثل الفرنجة؛ يعني أن نستورد منهم الملابس وصيحات الأزياء ومساحيق التجميل [1].. إلخ.

لاحظ أن حضارتنا، حتى في فترات عدم ازدهارها أنجبت شخصيات مثل شجرة الدر التي هزمت لويس التاسع، وأسرته في دار ابن لقمان بعد موقعة المنصورة.

* * *

المقاومة الشعبية.. هل عطلت عملية التحديث؟

أرادت المدرسة الاستعمارية أن تضرب إيجابية الجماهير في الصميم، وبما أن الجهاد هو الخطر الحقيقي على الاستعمار، فكان لا بد للمدرسة الاستعمارية أن تنزل طعناتها على قيمة المقاومة وجدواها وأثارت المدرسة الاستعمارية العديد من الشبهات.

وإذا كانت المدرسة الاستعمارية قد اعتبرت الحملة الفرنسية دعوة للتحرر

---

(1) المرأة الجزائرية كانت تعتبر التزامها بالزي الإسلامي شكلا من أشكال المقاومة للمستعمر.

وعملاءها روادا للقومية، بل والمومسات رائدات لحركة تحرير المرأة، فمن الطبيعي أن تكون حركة المقاومة هي حركة رجعية متخلفة ترفض رسالة التحرر الفرنسية، وأنها لو لم تقاوم لسمحت لعلماء الحملة أن يحدثوا مصر وينقلوها من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة.

والعجيب في هذا القول أنه يخالف كل قواعد العقل والمنطق والتاريخ، فما من أمة تقدمت عن طريق المحتل، وما من محتل جاء بهدف تحديث أمة، وهكذا فهذا القول ليس إلا من قبيل منطق القوادين، أضف إلى هذا أن أمتنا لن تتقدم إلا من خلال الكفاح والجهاد؛ لأن نفسيتها ووجدانها وإبداعها الحضاري مرتبط بالغزو " أي أداء رسالتها " فإن هي قامت برسالتها تقدمت وإن هي تقاعست تخلفت.

بل لعل قيام الثورة بإنتاج وتصنيع المدافع إبان ثورة القاهرة الثانية لدليل مادي على صحة تحليلنا، ومدارس التاريخ متفقة على أن الاستجابة للتحديات هي السبيل إلى الرقي والتقدم، ثم مَنْ هذا الذي يدلنا على أن المحتلين قاموا بتحديث أمة ما؟ إن تاريخهم مزيج من الإبادة الشاملة أو الإبادة الجزئية، أو قيام مجتمع السيد الأبيض أو زرع الفرقة والخلاف وإنشاء المشكلات وخلقها داخل المجتمعات المستعمرة، ومنعها من أي تطور بل ضرب أية محاولات تأتي في هذا الصدد.

وهؤلاء الذين يخطئون أمة بأسرها، لا بد أن يبحثوا عن دوافع لتخطئة هذه الأمة؟ فهم تارة يقولون: إن المماليك هم الذين حرضوا على المقاومة، وتارة أخرى يقولون: إن الأتراك هم الذين حرضوا، وهذه الأقوال تفتقر إلى الجدية لسبب بسيط هو أن التحريض لن يكون في حد ذاته سببا كافيا لإشعال ثورة بهذا الحجم ومقاومة بهذا الاتساع، لقد قاومت جماهيرنا في القرى والمدن وفي القاهرة سواء بمشاركة المماليك والأتراك الشرفاء أو بدون مشاركتهم، بل إن بعض المماليك قد تخلى عن المقاومة سريعا أو بطيئا، ولكن الجماهير المسلمة قاومت حتى النهاية. وعلى أية حال فليس لدينا حساسية تجاه أقوال من هذا القبيل، فهب أن المماليك أو الأتراك هم الذي حرضوا، فما المانع، أليسوا مسلمين؟! إن اقتناعاتنا هي أن روح الجهاد الإسلامي هي التي حركت الجماهير المسلمة، وأن المحرض الحقيقي كان ورثة الأنبياء: " العلماء ".

وإذا كان هذا شأن المدرسة الاستعمارية، فما شأن المتأثرين بها؟

في تأريخ الرافعي لحركة المقاومة الشعبية رنة اعتذار واضحة، فهو يبحث عن

سبب آخر سوى الاحتلال ليبرر به حركة المقاومة واندلاع الثورات، وكأن الاحتلال نفسه ليس سببا كافيا، كما يريد أن يقول: إن مقاومة الريف والمدن والقاهرة كانت رد فعل لعمليات الفرنسيين من مظالم أو استفزاز أو فرض ضرائب، وطبيعي أن تحليلا بهذا المستوى شديد الخطورة على مستقبل أمتنا، وكأن علينا أن ننتظر حتى يحكمنا الاستعمار ثم لنر إن كان حكمه عادلا أم جائرا.

وبرغم أننا كنا نورد يوميات المقاومة - وبالألفاظ نفسها التي أوردها الجبرتي - للمحافظة على أمانة النقل من المراجع، فإننا نؤمن بأن حركة المقاومة كانت فعلا إيجابيا[١]، وردا صحيحا على الاحتلال بصرف النظر عن نوعية وأسلوب الاحتلال، وعلى كل حال فإن أي احتلال لن يكون إلا جائرا وغاشما " كطبيعة القوى الشيطانية دائما ".

من ناحية أخرى، يحاول الرافعي أن يرى حركة المقاومة كرد فعل عفوي، وليس منظما، ويقطع الصلة بين حركة المقاومة داخل القاهرة وخارجها، وبرغم أن المعطيات ويوميات المقاومة تثبت - وبما لا يدع مجالا للشك - أن حركة المقاومة في مصر كلها - القاهرة والوجه البحري والصعيد - كانت متصلة - ومنسقة وتقوم بها عناصر مرتبطة بعضها ببعض - اتصالا حيويا، فإن الرافعي لا يريد إثبات ذلك وكأنه يعتذر مرة أخرى عن المقاومة، فلا يريد لها أن تكون خاضعة لتنظيم شامل يجمع كل قرى مصر ومدنها في صعيد واحد.

وعلينا هنا أن نقدم بعض نماذج الاعتذار التي وقع فيها الرافعي، يقول الرافعي[٢] تحت عنوان مروءة سكان القاهرة: " ويعترف الكتاب والمؤرخون الفرنسيون بأنه لا يصح نسبة شيء مما يعد من الفظائع في ثورة القاهرة إلى المصريين وأنه إذا كان ثمة فظائع ارتكبت فهي من عمل المغاربة الذين كانوا بالقاهرة، وفضلا عن ذلك فإنهم يعترفون بأن الطبقة المتوسطة من سكان العاصمة قد برهنت في خلال الثورة على مروءة كبيرة وعواطف نبيلة بإيواء الفرنسيين العزل من السلاح، قال ريبو في هذا الصدد - والكلام ما زال للرافعي -: إن جميع الفرنسيين الذين التجؤوا إلى بيوت الطبقة المتوسطة قد اطمأنوا فيها على حياتهم وألفوا بها النجدة والمروءة ".

---

(1) قاومت مدينة الإسكندرية فور ظهور الحملة، واستمرت تقاوم برغم منشور نابليون.
(2) الرافعي - مرجع سابق - الجزء الأول - ص: ٢٨٠.

وينقل الرافعي عن المسيو فيفان قولـه: " لئن كان العامة وبعض الكبراء والأتقياء قد ظهروا قساة في ثورة القاهرة فإن الطبقة المتوسطة من سكان القاهرة برهنت على أسمى عواطف الإنسانية والمروءة رغم فوارق العادات والأخلاق والدين واللغة التي كانت تفصل بيننا، فبينما كانت صيحات التحريض على القتل تسمع من المآذن وبينما كان شبح الموت والدم ينتقل في الشوارع، فإن أصحاب المنازل التي كان يسكنها الفرنسيون قد آووهم وأمدوهم بما يحتاجون إليه ".

وخطورة مثل هذه الرؤية هي أنها أولا: تدعي أن المروءة تقتضي إيواء الفرنسيين أثناء الثورة وكأن الثورة فعل خاص بطائفة دون طائفة وهو أيضا يوحي بشكل ما من أشكال الإدانة للثورة، وهذا والله عجيب فأولا الثورة تمس كل مواطن؛ لأنها ثورته لأن بلاده محتلة وليست بلاد الثائرين فقط، بل إن الذي لا ينتمي إلى الثورة ولو في مشاعره ليس إلا خائنا لا غيرة لـه على وطنه، كما أن المروءة تستدعي من أي مواطن أن يشارك في قتل الفرنسيين سواء أكانوا مسلحين أو عزلاً لسبب بسيط هو أنهم محتلون والذي يريد أن يعامل معاملة إنسانية عليه أن يرحل عن بلادنا ولا يبقى فيها؛ لأن وجوده على أرضنا يعني العدوان علينا وإذا كان قد خلع سلاحه فلا يعني هذا أنه ترك مهمته التي جاء من أجلها، إن وجوده في بلادنا خطر على حاضرنا ومستقبلنا، إن وجود أي فرنسي على أرضنا هو خطر علينا، سواء كان جنديا أو مهندسا أو حتى خبازا؛ لأن الجميع يدعمون المجهود الحربي الفرنسي ضدنا، وهكذا فإن الحديث عن المروءة هنا لا مبرر لـه، فجيش الاحتلال كله يستحق القتل ومن لا يفعل ذلك فهو لا يفهم طبيعة الاحتلال ولا ينتمي لوطنه.

والرافعي يريدنا أن نعامل المحتلين بروح إنسانية، هذه والله ليست إنسانية هذه هزيمة واعتذار لا مبرر لـه، وعلى كل حال فهذا نمط من التفكير يريدنا أن نقاوم المحتلين بالأساليب السلمية والمفاوضات وغيرها، إلا أن الواقع والحقيقة يفرضان قتال المحتل وإلا فإنه لن يرحل.

على أن الأخطر هنا هو محاولة من نقل عنهم الرافعي الإشادة بالطبقة المتوسطة والتنديد بالعامة والعلماء على أساس أن الطبقة المتوسطة المستنيرة ترفض قتل الفرنسيين، وأن العامة والعلماء أي المتعصبين دينيا هم الذين يقتلون الفرنسيين ويثورون على الاحتلال، وبديهي أنه من الشرف لنا أن نتعصب لديننا خصوصا أنه زادنا الحقيقي

في مواجهة أعدائنا المستعمرين وحسم تحدياتنا إلا أننا نبرئ الطبقة المتوسطة من هذه التهمة التي ألصقها بها ريبو وفيفان - ونقلها عنهما الرافعي - والحقيقة أن الطبقة المتوسطة شاركت بكل جهودها في الثورة.

وهكذا فمثل هذا الكلام مقصود به الإيحاء للطبقة المتوسطة فيما بعد ألا تثور؛ لأن الثورة عمل قبيح ينم عن التصعب، وبما أنهم من الطبقة المتوسطة فهم متحضرون ولا يليق بهم أن يثوروا ويحملوا السلاح، بل يتركوا هذه الأمور لأنها تخص الرعاع والتقاة والعلماء قساة القلوب.

والمثال الثاني لنفسية الاعتذار التي يعبر عنها الرافعي أو تعبر عنه وعن المتأثرين بالمدرسة الاستعمارية عموما: هو اعتذاره عن عمليات محاكمة وتصفية العملاء التي مارستها ثورة القاهرة الثانية.

يقول الرافعي [1]تحت عنوان حوادث يؤسف لها على أنه مما شوه هذه الثورة وقوع بعض حوادث اعتداء على المسيحيين في المدينة، ولا يسع الكاتب المنصف إلا أن يشعر بأسف عميق لوقوع هذه الحوادث؛ لأن الاعتداءات المذهبية تشوه الثورات وتلقي عليها تبعات جساما، وتجعلها بحق هدفا للاستنكار والسخط، ولا يخفف من هذه التبعة كون الاعتداء لم يقتصر على المسيحيين، بل تناول فريقا من المسلمين ممن اتهمهم الثوار بموالاة الفرنسيين فقد قتلوا محافظ المدينة " مصطفى أغا " بهذه الحجة كما قدمنا، واعتدوا كذلك على السيد خليل البكري ولم يراعوا منزلته ولا مقام بيته، وشهر به العامة، وساقوه في الشوارع عاري الرأس تتبعه الشتائم والإهانات ".

ويضيف الرافعي: " وإنما يخفف من تبعتها عن العنصر المصري أن مسؤوليتها واقعة بالأكثر على عنصر الأتراك والمماليك ". " وأن قيادة ثورة القاهرة الثانية العليا كانت للترك والمماليك مثل ناصف باشا، ونصوح باشا، وإبراهيم بك ".

وإذا كان الرافعي يعتذر فإننا نفخر بل ونؤكد أن هذا يثبت عظمة الثورة فأولا لا يعيبها أن تكون قيادتها تركا أو مماليك فهم مسلمون، إلا أنه وإنصافا للحقيقة فإن قيادتها كانت السيد عمر مكرم والسيد أحمد المحروقي، وأن الذين ذكرهم الرافعي كانوا شركاء في الثورة يقودون جنودهم النظاميين وليس جماهير القاهرة حيث كان هؤلاء تحت قيادة

---

(1) الرافعي - مرجع سابق - الجزء الثاني ص ١٥٥.

علماء الدين والقيادات الشريفة مثل السيد عمر مكرم والسيد أحمد المحروقي.

وثانيا: فمن الطبيعي لأية ثورة تحترم نفسها أن تحاكم العملاء مسلمين كانوا أم مسيحيين، وإذا كان الثوار قد انتقموا من محافظ المدينة " مصطفى أغا " لتعاونه مع الفرنسيين بعد أن أبانوا له - باعتراف الرافعي ذاته - ما ارتكبه من الأفعال والإيذاء[1] وأقاموا عليه البينة، فهذا دليل واضح على مدى موضوعية وصبر ووعي الثوار، فأية موضوعية ونضج أكثر من إقامة البينة على الخائن في حالة ثورة.

وإذا كان هذا سلوك الثوار فمن الطبيعي أن يحاكموا وينتقموا من هؤلاء العملاء الذين تعاونوا مع الفرنسيين أو شاركوا في الفيلق القبطي الذي شكله المعلم " يعقوب " لضرب المسلمين والتعاون مع الاحتلال، ليس لأنهم مسيحيون ولكن لأنهم خونة، وما داموا خونة فهم يستحقون العقاب ولن يمنع عقابهم كونهم مسيحيين.

وثالثا: لماذا نجد الرافعي منزعجا من قتل الخونة من المسيحيين هل هو يشعر بأنه طائفي، أو هو مهزوم أمام الاتهام بالطائفية؟، وإذا كان هو كذلك فالثوار لم يكونوا طائفيين؛ بدليل أنهم لم يخافوا من تلك التهمة ووجدوا الشجاعة الكافية لمعاقبة الخونة كائنا من كانوا.

رابعا: إن من الإنصاف أن نقول أن أغا الشرطة وهو تركي قد نادى في الناس بوجوب المحافظة على أرواح المسيحيين وتوجيه قوتهم ضد الفرنسيين وحدهم وهذا الأمر أثبته الرافعي أيضا [2].

خامسا: لماذا ينزعج الرافعي من إهانة " خليل البكري "، وأن العامة لم يراعوا منزلته ولا مقام بيته؟ أية منزلة هذه التي تستند على الاحتلال؟ هذه وضاعة بيت لا منزلة بيت، فهذا البكري يختلس لقب نقيب الأشراف بواسطة الاحتلال، ثم هو ديوث لا يستنكف أن يغض الطرف عن العلاقة بين ابنته وبين جنود الاحتلال، ثم سكير يشرب حتى الغيبوبة، ثم شاذ يا أستاذ رافعي، ألا يليق بشخصية جمعت كل هذه النقائص والمثالب والانحطاط أن تشتم وتهان وأن تساق في الشوارع عارية الرأس.

---

(1) يقول الرافعي - في المرجع ذاته - الجزء الثاني - ص ١٥٢: وهجم الثوار على بيت مصطفى أغا " محافظ المدينة " الذي كان متهما بإيذاء الأهالي فأقاموا عليه البينة بما ارتكبه من الإيذاء وقتلوه ".
(2) المرجع السابق نفسه - الجزء الثاني - ص: ١٥٥.

واعتذار الرافعي وأسفه يوضحان لنا الفرق الهائل بين النفسية المنتصرة التي لا تحمل عقدا طائفية أو غير طائفية التي عكسها الثوار بتصرفاتهم الناضجة وتلك النفسية المهزومة المحملة بالعقد الطائفية، هذا الفرق بين نفسية المجاهد المسلم الذي يتحرك بإسلاميته ونفسيته القومية المصرية المزعومة.

وفي الواقع فإن حكاية الطائفية هذه فكرة استعمارية، بل إن الاستعمار هو الذي يحاول زرعها زرعا في بلادنا لاستثمارها لصالحه، فهو من ناحية يريد أن يخلق طابورا خامسا متعاونا معه بدعوى المسيحية، ومن ناحية ثانية يريد أن يخلق ذريعة دائمة للتدخل في بلادنا[١].

وعلى كل حال فإن من الحقائق الثابتة في حضارتنا أنها حضارة سوية ترفض اضطهاد أو ظلم أية طائفة دينية، بل وتدعو إلى نصرة المستضعفين من الطوائف الأخرى إذا ما وقع عليهم اضطهاد طائفي، ويمكننا أن نقارن في هذا الصدد بين سلوك الأتراك المنتمين إلى حضارة الإسلام وسلوك بونابرت المنتمي إلى حضارة الغرب الصليبي "الوثني ذي المسحة المسيحية ".

ففي عام ١٥٢٢ - ١٥٢٣ كانت السيادة العالمية معقودة لجيش الأتراك، واستولى الجيش التركي على جزيرة رودس وأجبر فرسان (الاستبارية) على التسليم، ولكن السلطان المنتصر سمح لهم بالجلاء عن الجزيرة حاملين معهم أسلحتهم، وخلفهم رتل طويل من العربات المحملة بكنوزهم وسجلاتهم تحت أنظار القوات التركية، وخرجوا من قلعتهم في احتفال عسكري " [٢].

بينما صادر نابليون من كنوز الفرسان ما بلغت قيمته زهاء سبعة ملايين فرنك، فضلا عن (٣٥٠٠٠) بندقية وبارجتين وفرقاطة وأربع سفن خفيفة، وانتدب من يفتش "على دار سك النقود وعلى كنوز كنيسة القديس يوحنا وعلى سائر الأماكن التي قد يعثر فيها على أشياء ذات قيمة، ومن الأشياء الثمينة التي عثر عليها ذهب قيمته ٥ ملايين فرنك وآنية فضية تقرب قيمتها من مليون فرنك، وكنوز كنيسة القديس يوحنا المرصعة بالجواهر التي تقدر كذلك بنحو مليون فرنك ".

---

(1) راجع كتابنا - ملف الكنيسة المصرية - المختار الإسلامي - ١٩٨٦.
(2) جلال كشك - مرجع سابق.

وأبلغ بونابرت فرسان مالطة أن كل من هو دون الستين عليه مغادرة الجزيرة خلال ثلاثة أيام دون أن يحمل أكثر من ٢٤٠ فرنكا لنفقات السفر " (١).

وإذا كان هذا موقف حضارتنا المتسامح وموقف حضارتهم المستكبرة بالنسبة للمسيحيين عموما. فإن للأقباط في مصر وضعا خاصا يجعلهم أقرب إلى التحالف مع المسلمين عموما والمسلمين في مصر خصوصا، فأولا الكنيسة القبطية كنيسة مستقلة في العقائد والتقاليد الكنسية ومختلفة تماما عن الكنائس الأوربية، بل هي تعرضت لاضطهاد الكنيسة الرومانية إلى أن أنقذها الفتح الإسلامي، وكذلك تعرضت إلى الاضطهاد ومحاولات الإذابة المستمرة من قبل الصليبيين ثم الاستعمار، وهذا يجعل المسلمين في وضع يحتم عليهم حماية هذه الكنيسة المضطهدة والمستهدفة للإذابة من الكنائس الأوربية، ويجعل أعداءنا أنفسهم أعداء الكنيسة القبطية، وهكذا فهامش التحالف بين المسلمين والمسيحيين على أساس سياسي وعقائدي كبير جدا (٢)، وكل هذا يسقط ادعاء الطائفية ويجعل العازفين عليه هم أنفسهم الداعون إليه.

* * *

الثورة الصناعية.. التقدم التكنولوجي

المدرسة الاستعمارية تدعي أنه لكي نتحضر فيجب علينا أن نترك كل قيمنا وتراثنا، وأن نصبح جزءًا من الغرب، نأخذ فلسفته وسلوكه وأخلاقياته وعلومه وصناعاته.

بل ويريدون منا أن نحيا على طريقة الغرب، بل وحتى أن نكتب بحروف لاتينية من الشمال إلى اليمين.

وبعضهم يقول: إننا يمكن أن نكون جزءًا من الحضارة ولا داع حتى أن ننقل صناعتها ما دمنا سنصبح جزءا منها، بل نساهم بما أتاحته لنا ظروفنا، ونستمتع بنقل آخر كلمة فيها دون حاجة بنا إلى تكرار الخطوات نفسها التي سلكتها هذه الدول.

وبناء على هذا فإن المدرسة الاستعمارية تدعي أن الحملة الفرنسية كان يمكن أن تعطينا هذا كله؛ " القيم والسلوك والصناعة " وتضعنا على أبواب العصر لولا تلك المقاومة الجاهلة الرجعية التي رفضت هذه الرسالة العصرية.

---

(1) كريستوفر هيرولد - مرجع سابق.

(2) راجع د. محمد مورو - ملف الكنيسة المصرية - مرجع سابق.

والمدرسة الإسلامية بلعت الطعم وقالت: لا يمكن أن نحقق التقدم الصناعي والتكنولوجي بنقله من الغرب دون أن ننقل قيمه وسلوكه.

وآخرون قالوا - إن القضية قضية تقدم آلي، ولا بد من تحقيقها عن طريق الصراع لا الاندماج؛ لأن التفوق الآلي هو الذي يمكن خصمها منها أو يمكنها من خصمها.

وفي الحقيقة فإنه ولكي نناقش الأطروحات الثلاث السابقة يجب أن نرصد عددا من الحقائق والمعطيات.

أولا: قضية الثورة الصناعية: التقدم التكنولوجي في الغرب لم يكن بسبب التقدم العلمي، أو حرية البحث، أو حتى نمط الحياة والسلوك ولكنه جاء نتيجة للظاهرة الاستعمارية، فالثورة الصناعية جاءت نتيجة النهب الاستعماري للمستعمرات وتراكم الخامات والعبيد وليس العكس كما يروج العملاء.

ثانيا: إن الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي ليست أهدافا في حد ذاتها بمعنى أنها غير منفصلة عن رسالة كل أمة - وبالنسبة لنا فإن أية قضية بما فيها التقدم العلمي والثورة الصناعية مرتبطة برسالتنا كأمة في تحرير العالم، وبمعنى أنه لن تحرص على تقدم آلي في مجال معين إذا كان هذا التقدم الآلي من شأنه إتعاس الإنسان، أو تعطيل العاملين أو يشكل خطرا على مستقبل الإنسانية.

ثالثا: إن الكلام عن تفوق الغرب العلمي، في بداية الصدام مع الاستعمار هو مغالطة كبيرة لقد كنا متفوقين علميا حتى مجيء الحملة الفرنسية وكل ما في الأمر أننا لم نمارس القهر بهذا التفوق وارتبط البحث العلمي بأخلاقيات الإسلام - إننا لن نكون منافين للحقيقة إذا قلنا أن حضارة الإسلام كانت قادرة على عمل القنبلة الذرية في العصر الهجري الأول [1]. بل إن روح البحث العلمي هي الشيء الذي سيسمح بتطور كل العلوم في العالم - وعموما فالعلم تراث إنساني.

رابعا: إن ديننا يدعونا إلى العلم - ويجعله فريضة إسلامية، ويدعو إلى العقلانية، بل هي الحضارة العقلانية الوحيدة " الحضارة الإسلامية " التي شهدها العالم ولكن في إطار أخلاقي بل إن من المفروض على المسلمين نشر العلم في أرجاء العالم مسلمين وغير مسلمين لأن العلم سبيل إلى التحرر وهذا جزء من رسالة الإسلام وإذا كانت الحضارة

(1) راجع ما كتبناه في الجزء الأول من هذا البحث.

الأوربية تتعمد حجب العلم فإن الحضارة الإسلامية تتعمد نشر العلم وتبذل في ذلك كل طاقاتها.

والآن لنبدأ بمناقشة الأطروحات الثلاث:

الأطروحة الأولى:

أطروحة خائنة - عن عمد وسبق إصرار - ذلك أنها تؤدي في النهاية إلى ضياعنا كأمة وحضارة، وتفقد فينا كل مقومات وجودنا، والنتيجة الحتمية لذلك: هو أننا لن نتقدم صناعيا ولا حضاريا؛ لأن الانفصام الذي سيحدث داخلنا والذي لن يزول فجأة - سيؤدي إلى أن نصبح كالقرود تحاول التقليد في الصغيرة والكبيرة، فتثير الضحك، وهبنا استطعنا الاندماج، فكم من الوقت يستغرق هذا؟ مئات السنين، كل هذا يعني أننا سنكون في ذيل القاطرة. هذا بافتراض حسن النية أما بافتراض سوء النية - والأمر بالفعل كذلك - فإن الهدف هو إفقادنا ذاتيتنا وبالتالي قدرتنا على الاستمرار لأنه ما من أمة تستطيع الاستمرار بدون قواها الذاتية، وهذا يؤدي إلى ضياعنا ضياعا نهائيا، وفي أحسن الحالات نصبح عبيدا لدى السادة الأوروبيين ننتج لـه ونعمل عنده، ثم يتفضل علينا ببعض فضلاته، وفي أسوأ الحالات فإنه بمجرد أن نفقد قوانا الذاتية سيقوم المستعمر بعملية إبادة شاملة لنا كالهنود الحمر مثلا بدعوى أننا أجناس لا تستحق الحياة.

الشيء الوحيد الصادق في هذه الأطروحة الخائنة: هو أن الذي يريد أن ينقل صناعات الغرب فيجب عليه نقل قيمه وسلوكه وهذا صحيح، ولكنه صدق أسوأ من الكذب.

الأطروحة الثانية:

وهي أطروحة بعض الإسلاميين المهزومين في داخلهم وهي تقول: إنه يمكننا أن ننقل صناعات الغرب وعلومه التجريبية دون أن ننقل قيمه وسلوكه وفلسفته، وهذا بالطبع أمر غير ممكن وغير وارد؛ لأن أية صناعة أو آلة هي تعبير عن حضارة ومجتمع وسلوك وفلسفة، كما أن القيم والمنتجات مرتبط بعضها البعض، بل وتؤثر إحداها في الأخرى، وطبيعي أن السلعة تعبر عن قيمة خاصة بحضارتها وكذا الآلة، وسوف تصل مع كل صناعة قيمها المرتبطة بها، وهكذا فإن هذا الطرح يعبر عن أزمة وهزيمة لدى الإسلاميين، وسيؤدي إلى النتائج نفسها التي تؤدي إليها الأطروحة الأولى.

على أن أخطر ما في هذه الأطروحة أنها تغفل بُعْدًا هاما، وتفصل بين رسالتنا كأمة وتقدمنا الحضاري، وتريد اعتبار الإسلام نظام حياة شامل فقط غير مرتبط برسالة خاصة تجاه العالم لتحريره وإبادة الاستكبار منه.

الأطروحة الثالثة:

والتي أسميناها: " الإسلامية ذات التشوهات القومية وأسماها صاحبها ": المدرسة الوطنية " وهو جلال كشك - هي أفضل من الأطروحتين السابقتين، وهي لو اتبعت فإنها تحقق نتائج أفضل كثيرا، بما أنها تملك جوانب إيجابية، إلا أنها في الإطار النهائي، ليست صحيحة وبها خلل واضح.

ولعل الجوانب الإيجابية في هذه الأطروحة تبدي في إبرازها حقيقة أنه ما من أمة تستطيع الخروج من دائرة التخلف ومسايرة الزمن إلا من خلال صراعها ورفضها وكفاحها ضد الحضارات المتقدمة المعاصرة.

أما الجوانب السلبية، فهي في اعتبار أن الحضارة الغربية متفوقة علينا وهذا غير صحيح، وسنناقش هذا في حينه.

وكذلك اعتبارها أن التفوق الآلي هو الذي يمكن خصمنا منا، أو يمكننا من خصمنا.

وفي الواقع فإن الخطأين السابقين مرتبطان أحدهما بالآخر، والسبب في وقوع هذه المدرسة في الخطأ: هو إغفالها أننا أمة ذات رسالة عالمية وأن هذه الرسالة لها وسائلها، وأن القوة الرئيسة التي تعتمد عليها أمتنا في رسالتها هي: الإنسان وليس الآلة.

ووفقا لحقائق ديننا وحقائق التاريخ وفهم معادلات الصراع؛ فإن الإنسان أقوى من الآلة وأن الجماهير المسلمة بالتحالف مع كل مستضعفي العالم أقوى آلاف المرات من كل الآلات وترسانات الأسلحة والقنابل الذرية ومراكز الأبحاث ووسائل الحرب الإلكترونية.

وعناصر القوة المتفوقة التي تمتلكها حضارتنا وهي الإنسان ليس كلاما خياليا، فالإنسان أقوى من الآلة ما في هذا شك، ثم عن المستكبرين أنفسهم لن تعمل آلاتهم بدون المستضعفين ولك أن تتخيل امتناع المستضعفين عن إدارة آلات المستكبرين، ألن تتحول هذه الآلات الجهنمية إلى قطع من الحديد في المخازن، بل فلربما يوجه المستضعفون هذه الآلات إلى صدور المستكبرين، ثم هناك عامل هام جدا وهو: مدد الله سبحانه

وتعالى، فإذا ما قررت أمة الإسلام أن تمارس رسالتها ثم بذلت الجهد وفقا لما هو متاح لدينها فسوف يأتيها مدد الله تعالى - وهو قادر على تعطيل كل القنابل والأجهزة المعقدة.

ويمكننا التدليل على صحة كلامنا هذا من حقائق التاريخ المعاصر ذاته - ولدينا نموذج مستضعفي فيتنام، وربما يقول بعض المشككين: إن الدعم الروسي لها كان السبب وليس الإنسان مثلا. حسنا.. فما رأيكم بجهاد مسلمي أفغانستان ضد أقوى الجيوش البرية في العالم.. وهي جيوش موجودة على الحدود، أي ليست بحاجة إلى سفن نقل أو مواطئ أقدام أو غيرها.

ثم هناك نموذج المسلمين في لبنان، وهناك نموذج معركة السويس بقيادة الشيخ حافظ سلامة، وهناك نموذج المقاومة ضد الحملة الفرنسية ثم حملة فريز سنة ١٨٠٧.

كل هذه الحقائق تثبت أن التفوق الآلي ليس هو المعيار، بل الإنسان ويبقى أن السؤال الصحيح لتحقيق تقدمنا والبحث عن وسائله لا يكون: ما الطريق الذي يمكن أن تسلكه الأمة المتخلفة آليا لكي تحقق تقدمها الآلي؟.. ولكن يكون السؤال " ما الطريق لتحرير الإنسان من قبضة الاستبداد والخوف ودفعه لأداء رسالته؟.. ما الطريق لكي تنهض أمتنا جماهيريا بعبء الكفاح والجهاد ومن أجل تحرير العالم؟ المشكلة إذن نفسية وعقائدية أكثر منها آلية.

وعلى كل حال فالتقدم الآلي نفسه ليس شيئا بالنسبة لحضارتنا خارج إطار حركة الجماهير، فالذين يجاهدون يهديهم الله السبيل، ومنها سبل التقدم الآلي ذاته، بل إن ثوار القاهرة أنشؤوا مصانع لإنتاج الأسلحة والذخائر في ثورة القاهرة الثانية في أقل من أربع وعشرين ساعة.

وهكذا فإن التقدم الآلي لا يخيفنا وليس هدفنا إلا في إطار حركة الجماهير المسلمة وكجزء منها ولصالحها وصالح المستضعفين. ومع ذلك فإننا نرى أن الغرب حتى الحملة الفرنسية لم يكن متقدما علينا آليا ولا تكنولوجيا، وإليك الأمثلة.

يقول الجبرتي في وفيات ١١٢٢ (١٧١٠)؛ أي قبل الحملة الفرنسية بتسعين سنة: "الرجل الفاضل العمدة العلامة رضوان أفندي الفلكي صاحب الزيج الرضواني الذي حرره على طريقة الدر اليتيم لابن المجدي على أصول الرصد القديم السمرقندي.. وصاحب كتاب أسنى المواهب وغير ذلك تأليف وحسابيات وتحقيقات لا يمكن ضبطها لكثرتها، وكتب بخطه ما يثبت على حمل بعير مسودات وجداول حسابيات وغير ذلك

وكان يسكن بولاق منجما عن خلطة الناس، مقبلا على شأنه، وكان في أيامه حسن أفندي الروزنامجي ولـه رغبة ومحبة في الفن فالتمس منه بعض آلات وكرات فأحضر الصناع، وسبك عدة كرات من النحاس الأصفر ونقش عليها الكواكب المرصودة وصورها ودوائر العروض والميول وكتب عليها أسماءها بالعربي ثم طلاها بالذهب وصرف عليها أموالا كثيرة وذلك في سنة ١١١٢ هـ " أي قبل إنشاء المجمع العلمي الفرنسي بمائة عام " واشتغل عليه الجمالي يوسف مملوك حسن أفندي المذكور وكلارجيه، وتفرغ لذلك حتى نجب وتمهر وصار من المحققين في الفن واشتهر فضله في حياة شيخه وبعده، وألف كتابا عظيما في المنحرفات جمع فيه ما تفرق من تحقيقات المتقدمين، وأظهر ما في مكنون دقائق الأوضاع والرسومات والأشكال من القوة إلى العقل؛ وهو كتاب حافل نادر الوجود ولـه غير ذلك كثير، ومن تأليف رضوان أفندي المترجم النتيجة الكبرى والصغرى، وهما مشهورتان متداولتان بأيدي الطلبة بآفاق الأرض، وطراز الورد في رؤية الأهلة والعمل بالقمر وغير ذلك " [١].

وفي سنة ١٧٤٥ " مات الإمام العمدة المتقن الشيخ رمضان بن صالح بن عمر الشفطي الخوانكي الفلكي الجيسوبي.. حسب المحكمات وقواعد المقومات على أصول الرصد السمرقندي الجديد ومن تصانيفه نزهة النفس بتقويم الشمس بالمركز والوسط فقط، والعلاقة بأقرب طريق وأسهل مأخذ وأحسن وجه مع الدقة والأمن من الخطأ، وحرر طريقة أخرى على طريق الدر اليتيم يدخل إليها بفاضل الأيام تحت دقائق الخاصة، ويخرج منها المقوم بغاية التدقيق لمرتبة الثوالث في صفحات كبيرة متسعة في قالب الكامل، واختصرها الشيخ الوالد في قالب النصف، ويحتاج إليها في عمل الكسوفات والخسوفات والأعمال الدقيقة يوما بيوم، ومن تآليفه كفاية الطالب لعلم الوقت، وبغية الراغب في معرفة الدائر وفضله والسمت والكلام المعروف في أعمال الكسوف، والخسوف والدرجات الوريفة في تحرير قسمي العصر الأول وعصر أبي حنيفة وبقية الوتر في المباشرة بالقمر.

ورسالة عظيمة في حركات الأفلاك السيارة وهيآتها وحركاتها وتركيب جداولها على التاريخ العربي على أصول الرصد الجديد ومطالع البدور في

---

(1) الجبرتي - جزء ١ - مرجع سابق.

الضرب والقسمة والجذور، وحرك ثلاثمائة وستة وثلاثين كوكبا من الكواكب الثابتة المرصودة بالرصد الجديد بالأطوال والأبعاد ومطالع الممر ودرجاته لأول سنة تسع وثلاثين ومائة وألف، والقول المحكم في معرفة كسوف الغير الأعظم - ورشف الزلال في معرفة استخراج قوس كلث الهلال بطريقي الحساب والجداول. وأما كتاباته وحسابياته في أصول الظلال واستخراج السموت والدساتير فشيء لا ينحصر ولا يمكن ضبطه لكثرته [١].

وفي سنة ١١٥٣ (١٧٤٠) مات الأستاذ النجيب الماهر المتفنن جمال الدين بن يوسف، قرأ القرآن وجود الخط وتوجهت همته للعلوم الرياضية كالهيئة والهندسة والحساب والرسم فتقيد بالعلامة الماهر رضوان أفندي وأخذ عنه واجتهد وتمهر وصار له باع طويل في الحسابيات والرسميات وساعده على إدراك، مأموله ثروة مخدومه، فاستيقظ واخترع ما لم يسبق به وألف كتابا حافلا في الظلال ورسم المنحرفات والبسائط والمزاول والأسطحة جمع فيه ما تفرق في غيره من أوضاع المتقدمين بالأشكال الرسمية والبراهين الهندسية والتزام المثال بعد المقال.

وألف كتابا أيضا في منازل القمر ومحلها وخواصها وسماها كنز الدر في أموال منازل القمر وغير ذلك واجتمع عنده كتب وآلات نفيسة لم تجتمع عند غيره، ومنها نسخة الزيج السمرقندي بخط العجم وغير ذلك [٢].

وفي وفيات ١١٩٢ هـ (١٧٧٩) - يحدثنا الجبرتي عن الوجه المبجل عبد السلام أفندي مدرس المحمودية، كان إماما فاضلا محققا له معرفة بالأصول وكان يقرأ فيها الورد للملا خسرو وتفسير البيضاوي - وكان له تعلق بالرياضيات وقرأ على المرحوم الوالد أشياء من ذلك واقتنى آلات فلكية بيعت في تركته " [٣].

كما كان من المعتاد أن يهتم علماء الدين بالعلوم الطبيعية، يقول الجبرتي في وفيات ١١٩٤ - ١٧٩٠ "مات الفقيه العلامة الصالح المعمر عبد الله خزام الفيومي، تولى الإفتاء، وكانت له معرفة تامة في علم المذهب وغيره من الفنون كالفلك والهيئة

---

(1) الجبرتي - جزء ١ - مرجع سابق.
(2) الجبرتي - جزء ٢ - مرجع سابق.
(3) الجبرتي - جزء ٢ - مرجع سابق.

والميقات وعنده آلات لذلك [١].

يقول الجبرتي عن الشيخ الدمنهوري: " ولد سنة ١١٠١ هـ (١٦٨٩)م ومات سنة ١١٩٢ هـ (١٧٧٨ م).

ودرس الفقه على أفقه الشافعية في عصره - عبد ربه بن أحمد الديوي - وعلى الشهاب الخليفي درس نصف المنهج وشرح ألفية العراقي - وعلى أبي الضفاء الشنواني شرح التحرير والمنهج.. وأخذ عن الزعتري الميقات، والحساب والمجيب والمقنطرات والمنحرفات وبعضا من اللمعة - وعلى " السميمي " منظومة الوفق المخمس، وروضة العلوم وعلى الشيخ سلامة الفيومي أشكال التأسيس والجفميتي، وعلى عبد الفتاح الدمياطي لقطة الجواهر ورسالة قسطا بن لوقا في العمل بالكرة ورسالة ابن المشاط في الاسطرلاب وابن المجدي " [٢].

وفي ترجمة الجبرتي لأبيه نجد أنه " درس أشكال التأسيس وتحرير إقليدس والمتوسطات والمبادئ والغايات والأكر وعلم الأتماطيقي والجغرافيا وعلم المساحة "

" وكان فريدا في صناعة التراكيب والتقاطير واستخراج المياه والأدهان ".

" وحضر إليه من طلاب الأفرنج - وقرؤوا عليه وذلك سنة تسع وخمسين (١١٥٩ هـ - ١٧٤٦ م) وذهبوا إلى بلادهم ونشروا بها ذلك العلم ذلك الوقت وأخرجوه من القوة إلى الفعل " [٣].

وهكذا فإن العلوم كانت موجودة. ولم تكن أوربا متقدمة علينا فيها كما أن الجو العلمي السائد وقتها لدى الشعب كان متفوقا. بدليل أن الجبرتي لم يعجب ولم ينبهر بالحيل العلمية التي حاول الفرنسيون خداع الأهالي بها. كما أنه نشأ في بيت تفد إليه الطلبة من أوربا وربما فرنسا بالذات لتلقي العلم على يدي والده.

والجبرتي عندما يصف كلام نابليون " والله قدر في الأزل أن يحتل نابليون مصر - وأنه مبعوث السماء.. " علق الجبرتي على ذلك بقوله: هذه تمويهات على العقول

---

(1) الجبرتي - جزء ٢ - مرجع سابق.
(2) الجبرتي - جزء ٢ - مرجع سابق.
(3) الجبرتي - جزء ٣ - مرجع سابق.

والتسلق على دعوى الخواص من البشر بفاسد التخيلات التي تنادي على بطلانها بديهية العقل فضلا عن النظر ".

وهكذا نرى أن الأكذوبة التي يروجها الاستعماريون عن التفوق العلمي الأوربي وعن ظلام الجهل في بلادنا قبل الحملة الفرنسية ليس إلا تزويرا فاضحا ولعل في يوميات المقاومة - والتكتيكات التي اتبعها الثوار - ما يدل على عكس ما يروجه الاستعماريون تماما.. فإن هذه المقاومة وتلك التكتيكات تعطي انطباعا قويا عن مدى الوعي والعلمية التي سادت أمتنا وقتها.

ويبقى أن نجيب عن السؤال.. إذن ما التكييف الذي نراه للقضيتين؟ قضيتي الصراع والتقدم الآلي.

وفي الواقع فإن التطور الآلي قد توقف، أو كان بطيئا، وذلك لأن الأمة لم تستمر في أداء رسالتها. فظلت العلوم غير مستعملة، أي أنها - بتعبير الجبرتي - لم تنتقل من القوة إلى الفعل.

إننا نؤمن أن التقدم الآلي - رغم أنه ليس هدفا في حد ذاته - مرتبط بقيام أمتنا برسالتها، إننا أمة ذات رسالة، وتركيبتنا الذاتية لن تقدم إبداعا حضاريا بدون أداء رسالتنا، والتقدم الآلي ذاته لن يتحقق - إذا - توقفنا عن أداء رسالتنا. وسيكون شكل هذا التقدم مرتبطا برسالتنا وأخلاقيات هذه الرسالة، إننا مثلا لن نستخدم القنبلة الذرية، وإذا سادت حضارتنا فسوف نتخلص من كل القنابل الذرية، وسنحول هذه الطاقة إلى عمل خلاق ومنتج لصالح الناس، ليس معنى هذا أننا نرفض التطور في صناعة السلاح بالعكس نحن نحرص على تطوير صناعة السلاح.. ولكنه سلاح ذو اتجاه واحد وهو التخلص من الاستكبار ورفع الظلم من العالم، وبديهي أن السلاح الذري أو الأسلحة الكيمياوية لا تصلح للتخلص من المستكبرين، ولكنها بفرص استخدامها ستخلصنا من المستكبرين وفي الوقت نفسه تفسد البيئة وتقتل وتشوه الأبرياء. ولن يقتصر أثرها على المستكبرين وحدهم.

إن العلوم تراث إنساني، وهي موجودة في كل المجتمعات، وحتى اليوم نحن لدينا في بلادنا علماء أكفاء وأذكى من علماء الغرب، ولكن تحويل العلوم إلى صناعة هو مربط الفرس. وفي حالتنا لن يحدث هذا إلا بأداء رسالتنا، وبطريقة غير منفصلة عن أخلاقيات حضارتنا.

إذن فالقضية ليست نقل التكنولوجيا من الغرب - سواء صناعاتها فقط أو فلسفتها وسلوكها وقيمها أيضا - ولكن القضية هي أن تقوم أمتنا برسالتها تجاه العالم، ولكي يتحقق ذلك لا بد من وضع أدوات الحكم بأيدي الجماهير والعلماء وأن نقاتل من أجل التحرر من الاستعمار والاستبداد ثم نغزو لتحرير العالم؛ لأن هذا وحده هو الذي يصنع لنا الظروف الموضوعية لإبداعنا الحضاري ولأن هذا وحده يجعل مدد الله يأتينا وهو مدد قادر على إنجاز النصر بإذن الله تعالى مهما كانت قوة الأعداء.

والاستعمار - كقوة شيطانية - يدرك ذلك، وهو يحاول أن يضيع القضية ويضعها على غير قاعدتها الصحيحة، ويتابعه عليها العملاء أو حتى المهزومون والمخدوعون.. إن الاستعمار يدرك أن الجماهير المقاتلة بقيادة العلماء هم الخطر؛ ولذلك فهو يستهدف تكبيلها ووضع الحواجز أمامها لكي لا تقوم برسالتها.

وواجبنا في المقابل أن نعمل لرفع تلك الحواجز ووضع الظروف الصحيحة لقيام الأمة برسالتها - وساعتها سيكون التقدم الآلي شيئا عاديا ويتحقق بأبسط مما نتصور.

وإذا عدنا إلى الأطروحات الثلاث نجد أن **الأولى** خائنة ولكنها متسقة مع نفسها، وهي تشبه حالة مجموعة من اللصوص صعدوا منزلا، فسرقوا منه كل شيء حتى رضعة الطفل، فما داموا لصوصا فلن تأخذهم رحمة بالأطفال.

ونجد أن **الثانية** مهزومة - رغم ادعاء إسلاميتها لأنها إصلاحية وجزئية وتعبر عن فهم للإسلام غير مرتبط برسالة بل مجرد دين صحيح وشامل صالح لكل زمان ومكان دون أن تكون للأمة التي تحمله رسالة وأمانة تجاه العالم.

والأطروحة الثالثة:

التي يقول عنها جلال كشك: " المدرسة الوطنية " واخترنا لها اسم: " إسلامية ذات تشوهات قومية " نجد أن جلال كشك جعل الإسلام هو المكون الأساسي فيها، ولكنه "الإسلام " باعتباره قومية للأمة وليس رسالة عالمية تحملها الأمة.

ونظرا لذلك الخطأ الذي وقع فيه جلال كشك والمدرسة الإسلامية أيضا فإن النموذج الذي يعتمده هؤلاء ويتمنون أن تقوم بمثله هو النموذج الياباني.

فيقول جلال كشك في مقدمة كتابه: " ودخلت الخيل الأزهر ".. " تمسكت اليابان بدينها، وأصبح المعبد أو الهيكل جزءًا أساسيا في كل مصنع أو باخرة، واستمرت بنظامها الملكي

وتعامل إمبراطورها كإله - يحظر النظر إليه من أعلى وتؤمن الجماهير وتسلك النخبة على أساس أنه ينحدر من الشمس وفي الوقت نفسه امتلكت اليابان كل المعرفة العلمية المتاحة وهكذا نجحت اليابان في أن تصبح قوة اقتصادية ضخمة وأن تجتاز أبواب العصر ".

وفي الواقع فإن هذا النموذج الذي قدمه جلال كشك نموذج مغلوط تماما؛ وذلك لأن التقدم الآلي الذي أحدثته اليابان يمكن مصادرته وتدميره في أية لحظة، لو أراد الكبار ذلك، وحتى يمكنهم أن يقسموا اليابان إلى عدد من الدول حسب عدد جزرها.

إن الذي حدث بالضبط أن الغرب سمح لليابان بالتطور العلمي لكي يجعل منها شريكا صغيرا في عالم الاقتصاد يؤدي مهمات معينة، ولأسباب معينة وما دام الدين الياباني ليس فيه رسالة تحرير؛ أي ليس خطرا على الاستكبار العالمي فلا مانع من تدعيمه، إن الغرب يمكن أن يدعم مؤسساتنا الدينية إذا ضمن أن ينزع فتيل الجهاد من وجداننا.

واليابان، برغم احترامنا لإرادة شعبها - لم تكن أكثر من نموذج سمح به الغرب لأسباب معينة، وكان يمكن لأمم أخرى أن تكرر النموذج لو سمح لها الغرب بذلك - أي لو لم يقم الغرب بضرب كل محاولات التنمية أولا بأول ونشر أفكاره المخربة ضد كل القيم الإيجابية، بل لم يتورع عن استخدام السلاح والجيوش عند اللزوم.

* * *

الله ينصر السلطان.. ويهلك فرط الرمان

والسلطان هو الخليفة العثماني رمز وحدة المسلمين، وفرط الرمان هو أحد عملاء الفرنسيين " فرط الرمان " مصري أو متمصر ولكنه خائن.

والسلطان طبعا تركي ولكنه مسلم.

الأمة بقيادة علمائها الشرفاء قاومت. وكان الإسلام هو زاد المقاومة، والأمة فرحت بزوال الفرنسيين - وهذا طبيعي - وفرحة الناس بزوال المستعمر جعلتهم يدفعون الضرائب بطيب خاطر. والمصريون الذين اشتهروا بأنهم لا يدفعون إلا بعد الضرب والتفتيش دفعوا في ثلاثة أيام كل ما هو مطلوب من الضرائب المدنية لترحيل الفرنساوية.

والجبرتي يقول: " واجتهد السيد أحمد المحروقي في توزيع ذلك وجمعه في أيام قليلة، فكان كل من توجه عليه مقدار من ذلك اجتهد في تحصيله وأخرجه عن طيب قلب

وانشراح خاطر وبادر بالدفع من غير تأخير لعلمه أن ذلك لترحيل الفرنساوية ويقول: سنة مباركة ويوم سعيد بذهاب الكلاب الكفرة، كل ذلك بمشاهدة الفرنسيين وسمعهم وهم يحقدون ذلك عليهم " [١]..

والأمة تفرح برحيل الكفار وعودة حكم الخلافة " فلما كان بعد العشاء دخل ذلك الأغا مصر في موكب فحصل للناس ضجة عظيمة، واجتمعوا على مشاهدتهم له والفرجة عليه، وارتفعت أصواتهم وعلا ضجيجهم وركبوا عرى مصاطب الدكاكين والسقائف، وانطلقت النساء بالزغاريد من الطيقان ".. [٢].

* * *

وإذا كانت عموم الأمة قد قاتلت - بلا حساسية - مع الشرفاء من المماليك والأتراك ضد الاستعمار الفرنسي، فهذا شيء طبيعي؛ لأن وجدان التوحيد الإسلامي كان سائدا. ومن الطبيعي أن تفرح الأمة بزوال الاحتلال وعودة حكم الخلافة رمز وحدة الأمة. بل إن عموم الأمة كانت تدرك أن التمسك بالخلافة ووحدة الأمة واجب شرعي - وأن التصدي للمظالم - حتى ولو جاءت من الخلافة أو ممثليها - هو أيضا واجب شرعي.. ولكن التصدي للمظالم شيء والتآمر على وحدة الأمة شيء آخر، وبديهي أن هذا الوعي والفهم كان مذهلا وفذا، وبالنسبة للمدرسة الاستعمارية أو المتأثرين بها كان شيئا يغيظهم؛ لأن الجهاد والوحدة هما الخطر الأكبر على الاستعمار، وكان لا بد من تزييف التاريخ أو حتى إدانته.

وإذا كان عموم الأمة، لا يمكن بالنظر إلى كل معطيات المقاومة.. إلا أن تظهر إسلاميتهم وتمسكهم بالوحدة " الخلافة ". فإنه لا بد من إدانتهم ولا بد أن نسمع أحدهم يقول: أن الغوغاء لا عقل لهم. وأن ييأس آخر من العامة الذين يهتفون: الله ينصر السلطان ويهلك فرط الرمان، فيعتبرهم دهماء وغوغائية ولا قيمة لهم.

وراح يبحث عن قشة يتعلق بها ليثبت أنه كان هناك رأي عام مؤيد

---

(1) الجبرتي - جزء ٣ - مرجع سابق.
(2) الجبرتي - جزء ٣ - مرجع سابق.

للاحتلال. وإذا كانت عموم الأمة غوغاء فليبحث هو في أوساط النخبة. وليبحث الجبرتي ممثل تلك النخبة عن نص أو نصوص يمكن تحريفها. يقول عن الجبرتي " أما تنديده بعصر الترك.. والمماليك فتفيض به كل صفحة من صفحات تاريخه " عجائب الآثار "، وأما رأيه في الحكم الفرنسي وفي الحضارة الفرنسية فقد اختلط فيه السلب والإيجاب بسبب موضوعيته واستقلاله في الرأي عن عواطف الغوغاء وعن ترغيب الحكام وترهيبهم حتى وصفه الفرنسيون بأنه شيخ متعصب.

ووصفه أبناء جنسه بأنه نصير للفرنسيين ".

إذن فهو يريد أن يقول أن الجبرتي - كمثقف أو كمعبر عن رأي عام بين المثقفين - كان ضد الحكم التركي ومعجبا إلى حد ما بالحكم الفرنسي والحضارة الفرنسية، ويهدف من هذا القول إلى أن يسقط الأمر طبعا على مثقفينا ليأخذوا الموقف نفسه لأنه أيضا ما زال الغوغاء ضد الاستعمار وحضارة الغرب ومنحازين إلى الإسلام ووحدة الأمة " طبعا نحن نتشرف بالانتماء إلى هؤلاء الغوغاء م. م".

وفي الحقيقة. فإننا وبعد مائتي عام من التغريب ما زال عموم الأمة متمسكا بوجدانه الإسلامي وإيمانه بالوحدة، وأن الفساد دب فقط في قطاع من المثقفين، فلو كان يتكلم عن مثقفي عصرنا أو بعضهم لصدقناه، أما عن مثقفي ١٧٩٨ فلم يكونوا قد تأثروا بالتغريب بعد، وعلى هذا الأساس فكلامه عن إعجابهم بالحضارة الفرنسية كذب صريح، وإذا كان هو اختار الجبرتي إذن فلنر مدى إعجاب الجبرتي بالفرنسيين ومدى رفضه للأتراك.

وعن الفرنسيين يقول الجبرتي عن سنة ١٧٩٨ قال الجبرتي: " إنها أول سني الملاحم العظيمة، والحوادث الجسيمة والوقائع النازلة والنوازل الهائلة وتضاعف الشرور وترادف الأمور وتوالي المحن واختلال الزمن وانعكاس المطبوع وانقلاب الموضوع وتتابع الأهوال واختلاف الأحوال وفساد التدبير وحصول التدمير وعموم الخراب وتواتر الأسباب، وما كان ربك مهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون " [1].

---

(1) الجبرتي - جزء ٣ - مرجع سابق.

ويقول أيضا:" إن من أعظم الدلائل على ما روعت به مصر، وحل به لأهلها من تنوع البؤس والإصر بحلول كفرة الفرنسيين ودفوع هذا العذاب البئيس " [١].

إذن فالجبرتي واضح يرى أن دخول الفرنسيين كارثة. وأنهم كفار أنزلوا بالبلاد عذابا بئيسا. مع ملاحظة أن هذا الكلام كتبه الجبرتي بعد خروج الحملة، يعني أيام الظلم التركي.. الذي يمكن أن ينسيه ظلم الفرنسيين.

وعن الأتراك، أو عن الخليفة العثماني يقول الجبرتي:" إن الدولة العثمانية أبقاها الله وأشادها ووضع على أساس العظمة والعز عمادها - كانت وسدت أمور مصر لمن بها من الحكام، اعتمادا على شهرة شجاعتهم وحماستهم - السائرة بين الخاص والعام وأولئك الحكام أيضا اعتمدوا على سابق الشهرة وركنوا إلى الدهر ولم يأمنوا غدره فخربوا الثغور وأشادوا القصور واستبدلوا أبطال الرجال بربات الخدور " [٢].

ويضيف:" ولقد كادت تعم البلية وتصير القضية أندلسية لولا عناية من أيده الله بالنصر والتمكين.. وهو الملك الأعظم والسلطان الأفخم غياث المسلمين - ملاذ المؤمنين.. رقاب الأمم - ملجأ العرب والعجم "

إذن فالجبرتي كان يوالي السلطان ويحبه، وينتمي إلى الفكر الإسلامي بل وينظر إلى الاستعمار نظرة صريحة، بدليل خوفه من تكرار ما حدث بالأندلس في مصر.

إذن فموقف الجبرتي الجلي من القضية كالتالي. الولاء للسلطان باعتباره رمز وحدة المسلمين، والتنديد بالظلم التركي دون أن يكون هذا رفضا للخلافة بل دعما لها، واعتبار الفرنسيين مستعمرين يريدون تحويل مصر أندلسا أخرى.

وإذا كانت المدرسة الاستعمارية تعتبر الجبرتي ممثلا للرأي العام المثقف أو شرائح كبيرة منه فلن نكذبها، وبالتالي فموقف المثقفين أو شريحة كبيرة منهم كان مع الخلافة، التنديد بالظلم التركي دعما للخلافة وليس رفضا لها، اعتبار الفرنسيين مستعمرين يريدون تحويل مصر أندلسا أخرى.

---

(1) الجبرتي - جزء ٣ - مرجع سابق.
(2) الجبرتي - جزء ٣ - مرجع سابق.

وفي الحقيقة فإن النخبة المثقفة كانت لم تتغرب بعد، وبالتالي كان موقفها متطابقا من حيث الرؤية مع الجماهير "الغوغاء " بل وحتى أعضاء الديوان، وكان الجبرتي أحدهم، كانوا يؤمنون بالرؤية نفسها ولكنهم كانوا جبناء فلم يخرجوا رؤيتهم إلى حيز الفعل، أي أن عواطفهم كانت مع الأمة، ولكنهم مأسورون في قبضة الجنرالات على حد تعبير الجبرتي.

* * *

وبسبب التغريب إياه،الذي شمل بعضا من مثقفينا الحاليين فإن جلال كشك رغم كل الوضوح الذي أظهرته الأمة إبان الحملة الفرنسية تجاه رفض الحملة انطلاقا من الإيمان بوحدة الأمة ورمز وحدتها الخليفة - يحاول أن يعتذر عن الهتاف للسلطان أو زغاريد النساء فرحة بعودة ممثل السلطة العثماني.

يقول جلال:" لكن يجب أن نفهم معنى العثماني.. أنها لم تكن أكثر من تطلع إلى قوة عسكرية تزيح الفرنسيين، ولكن ما من أحد في مصر كان على استعداد لتقول فضلا عن أن يتطلع إلى " حكم عثماني " فهذه قضية كان المصريون قد حددوا موقفهم منها منذ زمن بعيد (١) ".

بالطبع فإن تشوهات جلال القومية قادته إلى هذا الخطأ الفادح - ثم موقفه من المدرسة الاستعمارية جعله يخجل من هتاف المصريين " والله ينصر السلطان.. ويهلك فرط الرمان ".. فراح يبحث عن مخرج للمطب.

ونحن بدورنا نسأل جلال: من قال لك أن المصريين قد حددوا موقفهم في " الحكم العثماني " منذ زمن بعيد؟ ومن قال لك أن جماهير الشعب المسلم كانت تفهم معنى العثماني على أنه ليس أكثر من تطلع إلى قوة عسكرية تزيح الفرنسيين؟.

إذن لماذا لم تهتف تلك الجماهير للإنجليز مثلا - أليسوا قوة عسكرية.. ثم من قال لك أصلا: إن الفرنسيين ما كانوا ليخرجوا إلا بقوة عسكرية تزيحهم إن الذي أزاحهم هو المقاومة الشعبية الفذة.

ثم هل يستقيم أن نتهم أمتنا بالدجل فتهتف للسلطان في الظاهر وتكرهه في الباطن؟

أما أن الجبرتي قد انتقد بعض مظالم الأتراك. أو أن الشيخ السادات ندد بتصرفات

---

(1) جلال كشك - مرجع سابق.

بعض العسكر، فهذا ليس أكثر من نقد ذاتي داخل الإطار، بل إن هذا يؤكد الولاء للخليفة - رمز وحدة المسلمين - والولاء للخليفة كان دائما؛ لأنه رمز لوحدة المسلمين ولم يكن لأنه تركي أو عربي أو كردي.

* * *

(٧) رحيل الفرنسيين
استمرار الكفاح الشعبي
الانتصار على الإنجليز في رشيد والحماد

انسحب الفرنسيون، وحاكم الثوار الخونة، ونفذت قرارات الإعدام في هؤلاء الخونة - بنت البكري، وهوى، ومصطفى الصيرفي من خط الصاغة - ولنا أن نتوقع أن يحاول المسلمون الفتك بالمسيحيين خصوصا الذين تعاونوا مع الاحتلال.

إلا أن السلطة العثمانية - التي أثبتت تفوقها دائما في المسألة الطائفية - حسمت الأمر؛ ففي يوم الأحد - نودي بأن لا أحد يتعرض بالأذية لنصراني ولا يهودي سواء كان قبطيا أو روميا أو شاميا فإنهم من رعايا السلطان " [١].

" كما عهد إلى صاحبنا العلامة السيد إسماعيل الوهبي المعروف بالخشاب بترصيف فرمانات باللغة العربية مضمونها عدم أذية النصارى واليهود وأهل الفرمة، وعدم التعرض لهم وفي ضمنه آيات قرآنية وأحاديث نبوية والاعتذار عنهم بأن الحامل لهم على تداخلهم مع الفرنساوية صيانة أعراضهم وأموالهم " [٢].

وبزوال الفرنسيس تكشفت حقائق، وظهرت أوضاع جديدة. ظهر أن المماليك الذين احتفظ بهم السلطان سليم بعد الانتصار عليهم ليكونوا جيشا لحماية مصر ظهروا أنهم أصبحوا عاجزين عن حمايتها. خصوصا بعد هزيمتهم في موقعة إمبابة. بل إن وجودهم حتى كقوة ملحقة بالقوى الأخرى أصبح هو الآخر محل شك. حيث إنهم تصرفوا في قيادتهم على الأقل، بصورة تضر المصالح الاستراتيجية العليا للأمة الإسلامية، وخصوصا في العام الأخير للحملة راحوا يتصلون بالقوى المختلفة لتثبيت مواقعهم في

(1) الجبرتي - مرجع سابق - ج ٣.
(2) الجبرتي - مرجع سابق - ج ٣.

مصر حتى لو كان ذلك على حساب الأمة وضد مصلحتها، اتصلوا وتحالفوا مع الفرنسيين، واستجابوا لإغراء الإنجليز، وهكذا، وكان هذا يعني أنهم انتهوا على كل مستوى، ولا يعني هذا أنه لم يكن هناك مماليك شرفاء انحازوا للأمة، وقاتلوا معها ورفضوا نصائح مراد بك أو انحازوا إلى جيش السلطان وظلوا موالين له.

ظهر أن الدولة العثمانية أصبحت أعجز من أن تحمي حدودها المترامية، وظهر أن جيشها النظامي قد هدته المعارك المتوالية - وخصوصا مع " الموسقو " الروس " الذين يهددون حدود البلاد - وبديهي أن الجيش الذي ينهك في المعارك - تخترقه العادات السيئة، لاضطرار القيادة إلى دعم هذا الجيش بصفوف من الجنود لتعويض الخسائر قبل الإعداد الأخلاقي والمعنوي لهم.

وصحيح أن الروح الإسلامية الفذة التي زرعها الخلفاء العظام والسلاطين الأفذاذ ظلت سائدة في إطارها الكبير والعام، ولكن تصرفات الجنود وفساد الولاة وضعفهم كانت قد صادرت الكثير من هذه الروح.

كانت الخلافة بحاجة إلى روح جديدة، وكان المسلمون بحاجة إلى تكتيك جديد، كان الغرب قد بدأ تفوقه الآلي، وكان الرد الصحيح على التفوق الآلي هو الجماهير المسلحة المقاومة، وهذا ما أثبتته دروس الحملة، كان الفرنسيون ينتصرون على الجيوش النظامية بسهولة سواء كانوا مماليك أو أتراكا، وفي الوقت نفسه فإن المقاومة الجماهيرية المسلحة كانت تقض مضاجع الفرنسيين وتنزل بهم الخسائر وتزلزل وجودهم في مصر، وهي المقاومة ذاتها التي نجحت في إفشال الحملة وزوال الفرنسيين.

وخرجت تلك القوة من فترة الحملة أكثر قوة وتماسكا، وتملك رؤية صحيحة للصراع، بل وقيادات ذات شأن ووعي وأخلاق.

وكان من الطبيعي أن تمارس هذه القوة دورها، وأن تتطور، إما لتصبح دعما قويا للخلافة يصلح من شأنها ويخرجها من ضعفها ويحرر رؤيتها، أو أن تتطور تلك القوة لتكون بديلا للخلافة العثمانية، بمعنى نقل مقر الخلافة ومركزها من استانبول إلى القاهرة أو غيرها من العواصم لتستمر وحدة المسلمين تحت قيادة جديدة تحمل رؤية جديدة ملائمة للواقع، ولتحقق تقدم المسلمين ورقيهم وأداء رسالتهم.

إذن فقد كانت هذه القوة هي المؤهلة وهي المرشحة لحمل أمانة الأمة والرد على تحدياتها ردا صحيحا، وبالتالي كانت هي الخطر على القوى الشيطانية بما أنها قوة

صاعدة، وتملك رؤية صحيحة، وتملك أخلاقيات رسالية إسلامية.

والآن سنتتبع الجهاد اليومي لهذه القوة لنرى هل كانت حقا هي المرشحة لحمل أمانة الأمة والرد على تحدياتها أم لا ؟

في نوفمبر ١٨٠٣ - شكا الناس إلى كبار العلماء من ترادف ظلم الجنود، فذهب السيد عمر مكرم والعلماء إلى البكوات المماليك وطلبوا إليهم منع اعتداء العساكر على الناس، فوعدوهم بالتدخل، وركب الأغا " المحافظ " والوالي " رئيس الشرطة " وأمامه جماعة من عسكر الأرناؤوط والمنادي ينادي بالأمن والأمان للرعية وأنه إذا وقع من الجند اعتداء أو نهب فللناس أن يضربوهم وإن لم يقدروا عليهم فليأخذوهم إلى رؤسائهم، على أن مثل هذه الوعود والتنبيهات ذهبت عبثا، واستمر الجند والمماليك في اعتدائهم على الأهالي، وأخذ جو المدينة يكفهر منذرا بوقوع حوادث خطيرة.

فرض البرديسي " كبير المماليك " ضرائب جديدة على تجار القاهرة - لكنها لم تكف لسد حاجات الجنود، فاعتزم البرديسي في شهر مارس ١٨٠٤ أن يفرض ضريبة جديدة على جميع الأهالي بلا استثناء.

أخذ عمال الحكومة يجمعون الضرائب، ولكن الناس امتنعوا عن أدائها فوقعت الملاحاة بينهم وبين عمال الحكومة واشتد سخطهم وعلا صياحهم واحتشدوا في الخامس والعشرين من ذي القعدة ١٢١٨ هـ وجاهروا باستنكار هذه المظالم وامتناعهم عن دفع الضرائب وخرج الناس من بيوتهم يضجون ويصخبون، واحتشدوا في الشوارع حاملين الرايات والدفوف والطبول. وأخذوا يستمطرون اللعنات على الحكام وأخذوا ينادون " إيش تأخذ من تفليسي يا برديسي " وأغلق التجار وكالاتهم ودكاكينهم واتجهت جموع الناقمين إلى الأزهر لمقابلة المشايخ والاحتجاج لديهم على الضرائب الجديدة فقام المشايخ إلى الأمراء المماليك يطلبون إلغاءها.

أخذت روح الثورة تشتعل من حي إلى حي حتى عمت أنحاء المدينة، فاضطر عثمان بك البرديسي أمام رؤية الشعب الثائر يستولي على الميادين والشوارع، وكانت الحركة موجهة ضد حكم المماليك. الأمر الذي مكن قوى منافسة للمماليك من الاستفادة ومنها " محمد علي " فاستطاع في النهاية أن يصفي المماليك الذين وجدوا أنفسهم محاصرين الثورة من ناحية وبجنود الأرناؤوط " محمد علي " من ناحية أخرى، فلاذوا بالفرار وقتل منهم من قتل ولم تقم لهم بعد ذلك قائمة.

وفي اليوم التالي أبطلت الضريبة " (١).

إذن فإن حركة الشعب المسلم بقيادة العلماء، لم تكتف بالتصدي للاحتلال الفرنسي، بل وقفت مرة أخرى ضد المظالم الاقتصادية؛ لترفع عن كاهل الشعب الضرائب الظالمة، ولتدفن في الوقت نفسه جثة المماليك التي كانت قد ماتت من مدة طويلة ولم يتم دفنها، فتعفنت.

في مايو ١٨٠٤ فرض خورشيد باشا أتاوة جديدة على أرباب الحرف والصنائع فضجوا منها لما كانوا فيه من الضيق وسوء الحال. وأقفلوا حوانيتهم وحضروا إلى الجامع الأزهر يشكون أمرهم إلى العلماء، وكان إقفال الحوانيت من نذر الثورة - فمر المحافظ ورئيس الشرطة في الأسواق ينادون بالأمان وفتح الحوانيت، فلم يفتح منها إلا القليل.

ووظلت الخواطر في هياج يومي السبت والأحد السادس عشر والسابع عشر من صفر ١٢١٩ هـ " وفي الإثنين الثامن عشر من صفر ١٢١٩ هـ الموافق التاسع والعشرين من مايو ١٨٠٤ اشتد الهياج وأغلقت جميع الدكاكين والأسواق، واحتشدت جموع الصناع وأرباب الحرف وجماهير الناس بالجامع الأزهر ومعهم الطبول، وصعد كثير منهم إلى المنارات يصرخون ويدقون الطبول، فوصل دوي ندائهم إلى نواح بعيدة في المدينة، وسمعه الوالي وهو في القلعة، ووصل خبر التجمهر، فأرسل إلى السيد عمر مكرم نقيب الأشراف ينبئه بأنه رفع الأتاوة عن الفقراء منهم ويطلب إليه فض الجماهير، فقال السيد عمر مكرم: إن هؤلاء الناس وأرباب الحرف والصنائع كلهم فقراء وما كفاهم ما هم فيه من الكساد وسوء الحال حتى تطلبوا منهم مغارم لرواتب العسكر؛ ومعنى هذا أن السيد عمر مكرم طلب رفع الأتاوة عن الجميع، فرجع الرسول بذلك إلى الوالي، حضر الأغا " محافظ المدينة " ومعه عدة من الجنود وجلس بالغورية يأمر الناس بفتح الدكاكين ويتوعد من يتخلف، فلم يحضر أحد ولم يسمعوا لقوله، فاضطر الوالي أمام هذه الحركة إلى رفع الأتاوة في ذلك اليوم " وأعلن إبطالها، ونادى المنادي بذلك فاطمأن الناس " (٢).

وفي يوم الأربعاء أول مايو ١٨٠٥ اعتدى الجنود الولاة على أهالي مصر القديمة

---

(1) الرافعي - ج ٢ - مرجع سابق.
(2) الرافعي - ج ٢ - مرجع سابق.

وأخرجوهم من بيوتهم ونهبوا مساكنهم وأمتعتهم وقتلوا بعض الأهالي - فعظم الهياج في مصر القديمة وحضر جميع سكانها - رجالا ونساء - إلى جهة الجامع الأزهر وانتشر خبر الاعتداء والهياج بسرعة البرق في أنحاء المدينة، واجتمع العلماء وذهبوا إلى الوالي وخاطبوه في وضع حد لفظائع الجنود الولاة - فأصدر الوالي أمرا للجنود بالخروج من بيوت الناس وتركها لأصحابها وكان هذا الأمر صوريا لأن الجنود لم يخضعوا ولم ينفذوه، وخوطب الوالي ثانيا في الأمر فطلب مهلة ثلاثة أيام ليرحل الجنود من المدينة قاطبة، فلما علمت الجماهير بهذا الجواب اشتد ضجيجهم وتضاعف سخطهم وتألبت جموعهم، وبدأت علائم الثورة تلوح في أفق المدينة، وفي اليوم التالي " الخميس الثاني من مايو " عمت الثورة أنحاء العاصمة، فاجتمع العلماء بالأزهر وأضربوا عن إلقاء الدروس - وأقفلت دكاكين المدينة وأسواقها، واحتشدت الجماهير في الشوارع والميادين يضجون ويصخبون، فأدرك الوالي خطر الحالة وأرسل وكيله صحبة رئيس الإنكشارية " المحافظ " إلى الأزهر لمقابلة العلماء ومفاوضتهم؛ لوقف الهياج فلم يجدهم بالأزهر، فذهب إلى بيت الشرقاوي وهناك حضر السيد عمر مكرم وزملاؤه فأغلظوا له في القول فانصرف على غير جدوى، ومضى يقصد القلعة، لكن الجماهير لم تكد تبصره حتى انهالوا عليه رجما بالأحجار ورفض العلماء أن يتدخلوا لوقف الهياج، وطلبوا جلاء الجنود الولاة عن المدينة، وكانت إجابة الطلب صعبة التحقيق؛ لأن الوالي يستحيل عليه أن يبعد الجنود عن المدينة وهم من جهة عدته في القتال، ومن جهة أخرى فإن لهم رواتب متأخرة والخزانة خالية من المال، فظل العلماء مضربين عن إلقاء الدروس وبقيت الدكاكين مقفلة أكثر من أسبوع، وامتنع العلماء عن مقابلة الوالي طوال هذه المدة.

انتهت الفترة التي حددها العلماء لجلاء الجنود والولاة عن المدينة يوم السبت الحادي عشر من مايو واستطاع الوالي أن يبعد رهطا منهم تهدئة للخواطر، ولكن بقى منهم بالقاهرة نحو ألف وخمسمائة، وعلم زعماء الشعب أنهم ممتنعون عن الجلاء حتى تدفع رواتبهم وأن الوالي لا يريد إخراجهم حتى تؤدى لهم تلك الرواتب وأنه لا سبيل إلى دفعها مع خلو خزانة الحكومة من المال إلا بفرض ضريبة جديدة على المدينة.

أحدثت هذه الأنباء هياجا شديدا في الخواطر، وبات الناس ليلة الأحد في هرج ومرج والزعماء يتشاورون فيما يعدونه للغد - وعندما تبلج صبح يوم الثاني عشر من

مايو سنة ١٨٠٥ م - الثاني عشر من صفر ١٢٢٠ هـ - اجتمع زعماء الشعب واتفقوا على الذهاب إلى المحكمة الكبرى " بيت القاضي " لاختصام القاضي وإصدار قراراتهم في مجلس الشرع ".

ولم تكد تعلم الجماهير بما استقر عليه رأي الزعماء حتى احتشدت جموعهم واتجهت إلى دار المحكمة، وأقبلت الجماهير من كل صوب على دار العدل، واحتشدت بفنائها وحولها، وبلغت عدتها أربعين ألف نسمة، فكان اجتماع هذا البحر الزاخر من الخلائق هو الثورة بعينها.

واجتمع زعماء الشعب في دار المحكمة، وطلبوا من القاضي أن يرسل باستدعاء وكلاء الوالي؛ ليحضروا مجلس الشرع، فأرسل يستدعيهم على عجل، فحضروا، وعندما انعقد المجلس، عرض الزعماء ظلامة الشعب وحرروا مطالبهم وهي:

- ألا تفرض من اليوم ضريبة على المدينة إلا إذا أقرها العلماء وكبار الأعيان.
- أن يجلو الجنود عن القاهرة وتنتقل حامية المدينة إلى الجيزة.
- ألا يسمح بدخول أي جندي إلى المدينة حاملا سلاحه.
- أن تعاد المواصلات في الحال بين القاهرة والوجه القبلي.

رأى الوالي أن الحركة خطيرة وأن الثورة توشك أن تقلعه من مقره وأن السيد عمر مكرم هو زعيم هذه الحركة، فأراد أن يلقي القبض عليه ويعتقله بالقلعة ليشل الحركة القائمة في المدينة، فلما وصلته رسالة القاضي أرسل إليه يستدعيه ويستدعي السيد عمر مكرم والعلماء إلى القلعة ليتشاور معهم في الأمر، لكن السيد عمر مكرم فطن إلى مقاصد الوالي، وخشي الضرر، فأشار برفض الذهاب إلى القلعة، وكان محقا في حذره لأنهم علموا بعد ذلك أن الوالي أعد أشخاصا لاغتيالهم في الطريق.

لم يجب أحد من زعماء الشعب دعوة الوالي، ولم يذهبوا إلى القلعة، فحنق عليهم، وعد امتناعهم عن الذهاب إليه تمردا وعصيانا، وتلقاء ذلك رفض إجابة المطالب التي قرروها.

كان هذا الرفض معجلا لسير الحوادث، فاجتمع العلماء والنقباء في اليوم الثاني "الإثنين الثاني عشر من مايو ١٨٠٥ م - الثالث عشر من صفر ١٢٢٠" بدار المحكمة ليتداولوا في الموقف، واحتشدت الجماهير في فناء المحكمة وحولها يؤيدون العلماء

وبفناء الصناع، وهنا اتفقت كلمة العلماء والنقباء وأجمعوا رأيهم على عزل خورشيد باشا وتعيين محمد علي واليا بدله بشرط أن يسير بالعدل، ولا يبرم أمرا إلا بمشورتهم وذهبوا إلى داره وأخذوا عليه العهود والمواثيق بذلك.

وأبلغ زعماء الشعب قراراتهم إلى خورشيد باشا، وذهب وفد منهم إلى القلعة لمقابلته، فأجابهم أنه مولى بأمر السلطان، فلا يعزل بطلب منهم ولا ينزل من القلعة إلا بأمر السلطان ".

وأخذ الوالي يحصن القلعة ويتزود من الميرة والذخيرة ويستعد للقتال لإخضاع المدينة وإخماد الثورة، وأخذ زعماء الشعب يعدون الوسائل لإجبار خورشيد باشا على التسليم، فدعوا الأهالي على حمل السلاح واحتشد الثائرون في ميدان الأزبكية حتى ملؤوه، واعتزم الزعماء أن يعيدوا إبلاغ الوالي قرارهم ويطلبوا إليه احترامه منعا للفتنة وحقنا للدماء. فبعثوا برسالة إلى عمر بك وصالح قوش [1]. يذكرون فيها " ما اجتمع عليه رأي الجمهور من عزل الباشا وأنه لا ينبغي مخالفتهم لما يترتب على ذلك من الفساد العظيم وخراب الإقليم.

فأرسل عمر بك وزميله يطلبان سندا شرعيا ومثبتا لعزله، فاجتمع الزعماء في يوم الخميس السادس عشر من مايو ١٨٠٥ م - السادس عشر من صفر ١٢٢٠ هـ " بدار المحكمة " بيت القاضي وحرروا محضرا في شكل سؤال وجواب على نحو الفتاوى التي كانت تصدر بخلع السلاطين في الآستانة ووقعوا على المحضر، وقد جاء بالمحضر: " أن للشعوب طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية الحق في أن يقيموا الولاة، ولهم أن يعزلوهم إذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم؛ لأن الحكام الظالمين خارجون على الشريعة".

استمر الوالي على عناده - فأخذ السيد عمر مكرم يحرض الناس على القتال ولبى الأهالي الدعوة متطوعين حاملين ما وصلت إليهم أيديهم من الأسلحة والعصي، وأقاموا المتاريس والاستحكامات بالقرب من القلعة ووقفوا بها وحمل السلاح كل قادر على حمله وخلت مخازن الأسلحة مما فيها من آلات الكفاح. واشتركت جميع طوائف الشعب على اختلاف أعمارهم ومراكزهم، وبلغ عدد الثوار أربعين ألفا حاملين الأسلحة والعصي

---

(1) من خاصة مستشاري الوالي.

وكان الفقراء من العامة يبيعون ملابسهم أو يستدينون ويشترون الأسلحة.

وأرسل خورشيد باشا إلى القاضي يطلب الرواتب المتأخرة لجنوده وبقاءه في القلعة إلى أن يرد جواب الدولة، وقال في رسالته إن بقاءه في القلعة ليس فيه ضرر على الرعية، فأجابه القاضي: " إن إقامتكم بالقلعة هي عين الضرر فإنه حضر يوم تاريخه نحو الأربعين ألف نفس بالمحكمة طالبين نزولكم أو محاربتكم، فلا يمكننا منع قيام هذا الجمهور.

وهذا آخر المراسلات بيننا وبينكم والسلام " (١).

ظلت الحرب بين الشعب والوالي إلى أن جاء رسول من الآستانة في التاسع من يوليو ١٨٠٥ - ربيع الثاني ١٢٢٠ يحمل فرمانا يتضمن الخطاب لمحمد علي باشا بتثبيته واليا على مصر حيث رضي بذلك العلماء والرعية، وأن خورشيد باشا معزول عن ولاية مصر، فبطل الضرب من القلعة وأبطل الثوار الضرب مع استمرار الحصار وبقاء المتاريس ومرابطة الثوار بالجبل إلى أن أذعن خورشيد باشا وسلم القلعة يوم الاثنين الخامس من أغسطس سنة ١٨٠٥ م، التاسع من جمادى الأولى سنة ١٢٢٠ هـ ونزل منها ثم رحل عن البلاد.

ويمكننا أن نفهم أي فكر وأي وعي كانت تمتلكه هذه الحركة إذا ما أخذنا في اعتبارنا تلك المطالب التي تقدم بها زعماؤها، وكذلك استخدامهم أسلوب الحصول على فتوى شرعية من العلماء مكتوبة وكذلك حصولهم على سند قانوني من المحكمة الكبرى.

وإذا نظرنا إلى رؤية الحركة من خلال إثابتها في وثيقتها الشرعية أن " للشعوب طبقا للشريعة الإسلامية الحق في أن يقيموا الولاة، ولهم أن يعزلوهم إذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم لأن الحكام الظالمين خارجون على الشريعة ".

وكذلك يمكننا أن نفهم مدى وعي تلك الحركة - ومدى صحة رؤيتها الإسلامية - إذا ما تتبعنا الحوار الذي دار بين السيد عمر مكرم زعيم الحركة آنذاك - وعمر بك أحد مستشاري خورشيد باشا.

يقول خورشيد باشا: " كيف تعزلون من ولاه السلطان عليكم وقال قال الله تعالى: **{أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ}** فأجابه عمر مكرم على الفور: " أولو

(1) الجبرتي - ج ٣ - مرجع سابق.

الأمر هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل " وهذا رجل ظالم وقد جرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلد يعزلون الولاة، وهذا شيء مألوف من زمان حتى الخليفة والسلطان إذا سار في الناس بالجور فإنهم يعزلونه ويخلعونه " فقال خورشيد باشا تحصروننا وتمنعون عنا الماء والأكل وتقاتلوننا؟ أنحن كفرة حتى تفعلوا معنا ذلك؟ وقال عمر مكرم: " قد أفتى العلماء والقاضي بجواز قتالكم ومحاربتكم لأنكم عصاة ".

إذن فإن هذه الحركة لم تكن مهزومة أمام التفسير المزيف للإسلام حول طاعة أولي الأمر، لقد كانت حركة تملك روحا منتصرة. وإذا كان عمر مكرم زعيم الحركة قد حسم المسألة بكلمات بسيطة حول إن أولي الأمر هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل وأن من حق الأمة أن تعزل الحكام الظالمين " وليس الكافرين فقط " - وأن ذلك الحق يطال الوالي والخليفة والسلطان، ثم إن السيد عمر مكرم قد حسم قضية جواز قتال الحكام الظالمين. حين رد على عمر بك قائلا: " لقد أفتى العلماء بجواز قتالكم ومحاربتكم لأنكم عصاة ".

وإذا كان هذا الوعي الفذ يعبر عن روح الحركة، فإنه أيضا يعبر عن روح العصر الذي سادت فيه هذه المفاهيم وعن نوعية علماء الدين الذين كانوا يقودونه، ويمكننا أن نفهم قيمة هذا الوعي إذا ما عرفنا أنه بعد أكثر من مئة وسبعين عاما من ذلك الكلام ظهر علماء يتحدثون عن عدم جواز الخروج على الحاكم الظالم، وعن أن الشورى معلمة وليست ملزمة.. إلخ، وظهر آخرون يكفرون المجتمع، وآخرون يردون على شبهة جواز قتال الحكام الظالمين بردود بلغت ثمانية عشر ألف صفحة، وليس في كلمات قليلة واضحة وقاطعة، وفي الحقيقة فإن حكاية الـ ثمانية عشر ألف صفحة تلك تعبر عن مدى تشوش وعدم وضوح هذه القضية، إذ لو كانت واضحة لدى هؤلاء كما كانت واضحة لدى السيد عمر مكرم ورجال عصره لما احتاجت إلى الـ ثمانية عشر ألف صفحة هذه، ولما احتاجت إلى مئات الأسانيد والنقول وغيرها.

* * *

ويمكننا أن نفهم المزيد من وعي تلك الحركة ورؤيتها وموقفها من الخلافة العثمانية إذا ما تتبعنا عملية محاولة عزل محمد علي وموقف حركة الشعب منها.

لما صدر الأمر العالي - بعزل محمد علي سنة ١٨٠٦ - اعترض العلماء والشرفاء بقيادة السيد عمر مكرم. فانظر إلى صيغة بيانهم إلى السلطان واعتراضهم على ذلك

الأمر، يقول الرافعي ومضمون هذا الاعتراض: أن السلطان قبل توبة المماليك على أن يقبل العلماء والوجاقلية والرؤساء والوجهاء بالديار المصرية كفالتهم على أن الموقعين على العريضة " هم العلماء والوجهاء " لا يستطيعون كفالتهم فإن شرط الكفيل قدرته على المكفول، ونحن لا قدرة لنا على ذلك، لما تقدم من أمثالهم، ولا يمكننا التكفل والتعهد؛ لأننا لا نطلع على ما في السرائر وما هو مستكن في الضمائر، فنرجو عدم المؤاخذة في الأمور التي لا قدرة لنا عليها؛ لأننا لا نقدر على دفع المعتدين والطغاة والمتمردين الذين أهلكوا الرعايا ودمروهم.

وختموا كلامهم بقولهم: " إن الأمر للسدة السلطانية - وكتبوا من العريضة نسختين إحداهما إلى القبطان باشا والأخرى إلى السلطان " [١].

وكان معنى هذا البيان أن العلماء متمسكون بمحمد علي واليا، وأنهم في الوقت نفسه حريصون على المحافظة على الخلافة العثمانية رغم كل ما شابها من ضعف وتحلل في ذلك الوقت، باعتبارها رمزا لوحدة المسلمين.

وكما قلنا: إنه رغم الضعف والتحلل وعشرات الأخطاء لدى الخلافة العثمانية فإنها وبوحي من روح الإسلام، استجابت لرأي العلماء فجاء الفرمان السلطاني يتضمن " إبقاءه واستمراره على ولاية مصر حيث إن الخاصة والعامة راضية بأحكامه وعدله بشهادة العلماء وأشراف الناس " [٢].

برحيل الفرنسيين وصعود الحركة الإسلامية الشعبية، كان لا بد للقوى الاستعمارية أن تحاول تطويق تلك الحركة وأن تحاول من جديد محاولة السيطرة على مصر وكانت المحاولة الاستعمارية هذه المرة من نصيب إنجلترا.

بدأت الدسائس الإنجليزية في مصر بالاتصال بمحمد بك الألفي زعيم المماليك ووضع الإنجليز في اعتبارهم أن المماليك كقوة منتهية أفضل من يحكم مصر في هذه الفترة وذلك ليسهل عليهم احتلالها.

وبدأ التنسيق بين الإنجليز ومحمد بك الألفي في محاولة يستعيد بها المماليك حكم مصر، ولكن المد الجماهيري أطاح بكل هذا وأفسد كل المخططات الإنجليزية

---

(1) الرافعي - عصر محمد علي - دار المعارف.
(2) الرافعي - مرجع سابق.

والمملوكية.

فمـا كـان مـن الإنجليـز إلا أن جـاؤوا بجيشهم بقيـادة الجنـرال فريـزر فـي محاولـة لاحتلال مصر، وكانت خطتهم تعتمد على مساعدة المماليك لهم، إلا أن المماليك فضلوا التحالف والتصالح مع محمد علي في مواجهة الإنجليز ويقول الرافعي [(١)]: " إن ذلك يرجع إلى أنهم خشوا إساءة سمعتهم واتهامهم بالخيانة إذا هم انضموا إلى الإنجليز أعداء مصر والإسلام ".

على كل حال، فهذا يعني أنهم كان لديهم بقية من شرف وإسلام، وأن هذا يعنـي أن تكتيك المماليك، كانت يعتمد على الاستفادة من التناقضات الدوليـة دون أن يتورطـوا فـي خيانة بدعم الإنجليز لاحتلال مصر.

* * *

معركة رشيد
٣١ مارس ١٨٠٧ م - ٢١ محرم ١٢٢٢ هـ

نزل الانجليز إلى الإسكندرية، وزحفوا منها إلـى رشيد وتظـاهر أهل رشيد بتسليم المدينة، وما إن دخل الجنود إلى حاراتها وأزقتها حتـى انهمر علـيهم الرصـاص كـالمطر وقـاوم كـل رجـل وامـرأة فـي المدينـة. وسـقط الكثيـرون مـن جنـود الإنجليـز صـرعى فـي الشوارع، فقتل الجنرال ويكوب، وقتل الكثيـر مـن ضـباطه، فاسـتولى الـذعر علـى نفـوس الإنجليز ولاذوا بالفرار وانتهت الواقعة بهزيمـة الجيش الإنجليـزي وارتـداد الأحيـاء منـه عن رشيد في حالة يأس وفشل.

يقـول الجبرتـي: " فـي يـوم الجمعـة الرابـع عشر مـن محـرم سـنة ١٢٢٢ هــ وردت أخبار من ثغر رشيد يذكرون بأن طائفة من الإنجليز وصـلت إلـى رشيد فـي صـباح يـوم الثلاثـاء حـادي وعشرين، ودخلـوا إلـى البلـد وكـان أهـل البلـدة ومـن معهـم مـن العسـاكر منتبهين ومستعدين بالأزقة والعطف وطبقات البيوت، فلما حصلوا بـداخل البلـدة ضـربوا عليهم من كل نـاحية فألقوا ما بأيديهم من سلاح وقبضوا عليهم وذبحـوا منـهم جملـة كبيـرة وأسروا البـاقين وفـرت طائفـة إلـى ناحيـة أبـي قيـر فقاتلهـا كاشـفها فقتـل بعضـهم وأخـذتهم

(1) الرافعي - مرجع سابق.

أسرى وأرسلوا السعاة إلى مصر بالبشارة فضربوا مواقع وعملوا شنكا " [١].

ويقول الرافعي: [٢]" إن الفضل الأكبر في هذا النصر يرجع للأهالي - وأن الحامية العسكرية بالمدينة كانت قليلة، وأن أهالي رشيد كانوا قد رفضوا مددا من الجنود عرضته عليهم القاهرة وقتها ".

هذا يثبت أن أهالي رشيد كانوا يملكون من الثقة بالنفس ما يكفي لصد العدوان، ويثبت أن أهالي رشيد قد استفادوا من دروس الحملة الفرنسية حيث لم يفلح الجنود النظاميون في صد قوات الحملة في حين نجح الأهالي في المقاومة، وكل هذا يثبت صحة رأينا في أن الرد الصحيح على الاستعمار هو المقاومة الشعبية.

وقد بادر حاكم رشيد بعد الموقعة إلى إيفاد الأسرى الإنجليز إلى القاهرة ومعهم رؤوس قتلاهم ليكون ذلك إعلانا للنصر الذي نالته رشيد، ثم ليبعث هذا المنظر في نفوس الجنود والشعب روح الأمل والثقة.

يقول الجبرتي: [٣]" فلما كان يوم الأحد السادس والعشرين من محرم سنة ١٢٢٢ هـ (أبريل ١٨٠٧) أشيع وصول رءوس القتلى، ومن معهم من الأسرى إلى بولاق، فهرع الناس إلى الذهاب للفرجة، ووصل الكثير منهم إلى ساحل بولاق وركب أيضا كبار العسكر ومعهم طوائف لملاقاتهم فطلعوا بهم إلى البر وصحبتهم جماعة العسكر المتسفرين معهم فأتوا بهم من خارج مصر ودخلوا من باب النصر وشقوا بهم من وسط المدينة وفيهم " نسيال " ضابط كبير " وآخر كبير في السن وهما راكبان على حمارين والبقية مشاة في وسط العسكر ورؤوس القتلى معهم على نبابيت، ولم يزالوا سائرين بهم إلى بركة الأزبكية وضربوا عند وصلوهم شنكا ومواقع وطلعوا بالأحياء مع مسيالهم إلى القلعة وفي يوم الإثنين وصل أيضا جملة من الرؤوس والأسرى إلى بولاق فطلبوا بهم على الرسم المذكور ".

* * *

وفي القاهرة كانت روح الجهاد متقدة وحركة الشعب المسلم في أوجها -

(1) الجبرتي - مرجع سابق - ج ٣.
(2) الرافعي مرجع سابق.
(3) الجبرتي - مرجع سابق.

فما أن وردت أنباء المعركة الأولى حتى استنفر العلماء أهل القاهرة إلى التطوع للقتال وخطب خطباء المساجد في حث الناس على الجهاد، فأقبلوا على التطوع مختارين وقبلوا الدعوة راضين " [١].

أخذ المتطوعون يذهبون في صبيحة كل يوم إلى أطراف المدينة، يعملون في حفر الخنادق وإقامة الاستحكامات شمالي القاهرة لصد الإنجليز إذا جاؤوا بطريق شبرا، وبادروا إلى العمل في ذلك وسارعوا إلى الاستعداد للقتال وعلى رأسهم السيد عمر مكرم، وكان الفقراء يعملون متطوعين نصف النهار ثم يعودون إلى أعمال معاشهم عند الظهر.

وظهرت العاصمة بروحها المعروفة في ثورتي القاهرة الأولى والثانية.

يقول المسيو مانجان [٢]في هذا الصدد: " كان السيد عمر مكرم يذهب في صبيحة كل يوم تتبعه الجماهير إلى حيث يشتغل العمال في إقامة الاستحكامات وكثيرا ما يبقى هناك النهار كله في خيمة أعدت له، وكان حضوره يثير الحمية والشجاعة في نفوس الناس جميعا، وقد بذل كل إنسان ما في وسعه لإقامة الاستحكامات ".

وقال الجبرتي: [٣]" وفي يوم السادس والعشرين من محرم سنة ١٢٢٢ نبه السيد عمر مكرم على الناس أمرهم بحمل السلاح والتأهب للجهاد ضد الإنجليز حتى مجاوري الأزهر. أمرهم بترك حضور الدروس وكذلك أمر المشايخ المدرسين بترك إلقاء الدروس".

ويضيف الجبرتي: " وشرعوا في حفر الخندق المذكور وإقامة الاستحكامات ووزعوا حفرة على مياسير الناس وأهل الوكائل والخانات والتجارة وأرباب الحرف والروزنامجي وجعلوا على البعض أجرة مائة رجل من الفعلة وعلى البعض أجرة خمسين وعشرين وكذلك أهل بولاق واشتروا المقاطف والفلقان والفؤوس والقزم وآلات الحفر وشرعوا في بناء حائط مستدير

(1) الرافعي - مرجع سابق.
(2) مانجان - تاريخ مصر في حكم محمد علي - جزء ٢ - ص ٢٧٩.
(3) الجبرتي - مرجع سابق.

بأسفل تل قلعة السبتية " [١].

ولم يقتصر تطوع سكان القاهرة على الدفاع عن العاصمة بل هبوا لنجدة أخواتهم أهل رشيد وتطوع كذلك أهالي البحيرة والبلاد المجاورة لرشيد.

وقال الجبرتي: " وفي يوم الخميس غاية محرم ورد مكتوب من السيد حسن كريت نقيب أشراف رشيد يذكر فيه أن الإنجليز لما أوقع بهم أهل رشيد ورجعوا في هزيمتهم إلى الإسكندرية استعدوا وحضروا إلى ناحية الحماد قبلي رشيد ومعهم المدافع الهائلة والعدد ونصبوا متاريسهم على ساحل النيل إلى الجبل عرضا وذلك ليلة الثلاثاء ثامن عشرين، فهذا ما حصل أخبرناكم ونرجو الإسعاف والإمداد بالرجال والجبخانة والعدة والعدد وعدم التأني والإهمال، فلما وصل هذا الجواب قرأه السيد عمر النقيب على الناس وحثهم على التأهب والخروج للقتال والجهاد فامتثلوا ولبسوا الأسلحة وجمع إليهم طائفة المغاربة وأتراك خان الخليلي وكثيرا من العدوية والأسيوطية وأولاد البلد وسافروا إلى رشيد " [٢].

معركة الحماد ٢١ أبريل ١٨٠٧

كانت واقعة رشيد هزيمة شديدة أصابت الإنجليز، فأراد الجنرال فريزر أن يمحو أثر الهزيمة التي حاقت به في تلك الواقعة، واعتزم تجريد جيش آخر يستأنف الزحف على رشيد وعهد بقيادته إلى الجنرال ستوارت.

تحرك هذا الجيش من الإسكندرية يوم الثالث من أبريل زاحفا على رشيد، ولما صار على مقربة منها أنفذ الجنرال ستوارت كتيبة احتلت " الحماد " التي تقع جنوبي رشيد بين النيل وبحيرة إدكو، وكان الغرض من احتلالها تطويق رشيد، ومنع وصول المدد إليها من الجنوب وحماية مشاة الجيش الإنجليزي.

واحتل الإنجليز أيضا " أبو مندور " وركبوا عليها المدافع ليضربوا رشيد بالقنابل وعسكر معظم الجيش غربي رشيد وجنوبيها وأخذ يحاصرها ٧ أبريل ويضربها بالمدافع.

---

(1) الجبرتي - مرجع سابق.
(2) الجبرتي - مرجع سابق. حدث كل هذا ومحمد علي في الصعيد.

وكان الإنجليز يظنون أن ضرب المدينة بالمدافع يلقي الرعب في نفوس الحامية والأهالي ويضطرهم إلى التسليم، وقد أنذروهم غير مرة بأن يسلموا المدينة، ولكنهم رفضوا " طبعا م. م " وصمموا على الاستبسال في الدفاع عن مدينتهم، بالرغم مما أحدثته القنابل من تخريب البيوت وقتل العدد الكثير من السكان، فإنهم صابروا وصبروا واحتملوا الشدائد بشجاعة، وكانوا يخرجون من المدينة من آن لآخر لمناوشة القوات الإنجليزية، واستمر الضرب والحصار نحو اثني عشر يوما دون أن يفوز الإنجليز بطائل.

وبعد عدد من المناوشات - حدثت المعركة الفاصلة - في الواحد والعشرين من أبريل ١٨٠٧، يقول الجبرتي: " وذلك أنه اجتمع الحجم الكبير من أهالي البحيرة وغيرها وأهالي رشيد ومن معهم من المقطوعة والعساكر وأهل دمنهور، وصادف وصول كتخدا بك وإسماعيل كاشف الطوبجي إلى تلك الناحية فكان بين الفريقين مقتلة كبيرة وأسروا من الإنجليز طائفة وقطعوا منهم كثيرا من الرؤوس ".

ويلخص لنا الجبرتي المعركة برمتها قائلا: " وكذلك أهل البلاد قويت همتهم وتأهبوا للبروز والمحاربة، واشتروا الأسلحة ونادوا على بعضهم بعضا بالجهاد، وكثر المتطوعون ونصبوا لهم بيارق وأعلاما، وجمعوا من بعضهم دراهم، وصرفوا على من انضم إليهم من الفقراء وخرجوا في مواكب وطبول وزمور، فلما وصلوا إلى متاريس الإنجليز دهموهم من كل ناحية على غير قوانين حروبهم وترتيبهم، وصدقوا في الحملة عليهم وألقوا أنفسهم في النيران ولم يبالوا بزيهم، وهجموا عليهم واختلطوا بهم وأدهشوهم بالتكبير والصياح حتى أبطلوا رميهم ونيرانهم وقبضوا عليهم وذبحوا الكثير منهم وحضروا بالأسرى والرؤوس على الصورة المذكورة وفر الباقون إلى من بقي في الإسكندرية، وليت العامة شكروا على ذلك أو نسب إليهم فضل - بل نسب كل ذلك للباشا وعساكره وحوربت العامة بضد الجزاء بعد ذلك " [(١)].

قالها الجبرتي:

في يوم التاسع عشر سبتمبر ١٩٠٧، تم جلاء الإنجليز عن الإسكندرية، نتيجة للمقاومة الباسلة التي قام بها الشعب المسلم في مصر.

---

(1) الجبرتي - مرجع سابق.

وكان معنى هذا أن محاولات الغزوة الصليبية المسماة بالاستعمار قد فشلت في تجربتها الأولى، برغم أكبر دولتين استعماريتين، أقوى الجنود والأسلحة وأعظم القواد: نابليون وفريزر، وبرغم التفوق الآلي.

كانت القوى الاستعمارية قد اعتمدت على أن قوة العثمانيين قد ضعفت، وأن الجيوش النظامية في بلاد الإسلام لن تصمد أمامها؛ بسبب التفوق الآلي والفني وخطط الحرب الحديثة وكان هذا صحيحا.

إلا أن قوة عملاقة ظهرت، وحسمت المسألة لصالح أمتنا، كانت تلك القوة هي قوة الجماهير المسلمة بقيادة العلماء وعلى حين تبدد شمل الجيوش النظامية أمام الفرنسيين والإنجليز، فإن تلك القوة قاومت وانتصرت، هزمت بونابرت ومعه ٣٦٠٠٠ جندي وجنرال، وكان بونابرت هو أعظم قواد أوربا، وهزمت فريزر ومعه جيش الإنجليز، وكان فريزر قائدا فذا.

ولم تكن تلك القوة العملاقة تملك القدرة على الجهاد ضد الكفار وهزيمتهم فقط، بل كانت تملك أيضا رؤية صحيحة عن الإسلام والشريعة الإسلامية وعلاقة الحاكم والمحكوم وحقوق الجماهير واستطاعت أن تبطل المظالم، وأن تنتفض ضد الظلم الاقتصادي وأن تسقط الولاة، وكل هذا في إطار المحافظة على وحدة الأمة.

وكان معنى هذا كله أن هذه الروح الإسلامية الفذة سوف تسري في الأمة كلها وليس في مصر وحدها، فتؤدي إما إلى تجديد شباب الأمة في عطائها ورسالتها.

ولكن القوى الشيطانية كانت بالمرصاد فخرجت وفي نيتها العودة، خرجت وقد أدركت أنها كي تعود لا بد من إخراج هذه القوة من حلبة الصراع، وهكذا ستشهد الفترة اللاحقة لذلك تكتيكات خبيثة لتحقيق الهدف الشيطاني في إخراج تلك القوة من الصراع وفصم علاقة الجماهير بالعلماء، وتطويق المد الجماهيري بأكثر من أسلوب وهذا إن شاء الله سيكون بحثنا المقبل.

على أنه لا بد هنا من كلمة، قالها الجبرتي حين لخص سبب انتصار الأمة على أعدائها قائلا: " فدهموهم - يقصد الجماهير - من كل ناحية على غير قوانين حروبهم وترتيبهم " أي أن النصر الذي حققته الأمة كان بسبب اتباع تكتيك الحرب الشعبية وليس الحرب النظامية؛ لأن هذا يكون على غير قوانين المستعمرين الحربية وترتيبهم وهذا يثبت صحة رأينا في أن الرد الصحيح على الاستعمار هو أسلوب الحرب الشعبية ".

وكان الجبرتي أيضا موفقا حين فطن إلى أن تلك القوة ستتعرض لمحاولات تصفيتها حين قال: " وليت العامة شكروا على ذلك أو نسب إليهم فضل، بل نسب كل ذلك للباشا وعساكره وحوربت العامة بضد الجزاء بعد ذلك ".

والآن إلى لقاء في البحث المقبل، لنرى كيف تمت محاولات تصفية تلك القوة، وكيف تمت مجازاة العامة بضد الجزاء.

والله أكبر يا جماهيرنا المسلمة

* * *

عصر محمد علي

(١)

لا شك أن محمد علي قد أحدث تغييرات جوهرية في بنية الواقع السياسي والاجتماعي للعالم الإسلامي عمومًا ومصر خصوصًا في بداية القرن التاسع عشر، ولا شك أن مجمل سياسات وتحركات محمد علي أبان حكمه لمصر سنة (١٨٠٥ - ١٨٤٠) ألقت بكثير من الظلال على أوضاع الخلافة الإسلامية، والعالم الإسلامي - ومصر - وبالنسبة لمصر فما زالت تلقي بظلالها حتى اليوم.

ويمكننا أن نقول: إن محمد علي كان حاكمًا ذكيًا وقويًّا، ويمكننا أن نقول أنه أدخل إصلاحات هائلة وتغييرات في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر أبان حكمه امتدت إلى ما بعده، بل وامتدت بعض آثارها إلى يومنا هذا.

وقد اختلفت التقديرات كثيرًا في الأهداف الحقيقية لأعمال محمد علي، فعلى حين يرى بعض المؤرخين أن محمد علي كان يهدف إلى تكوين إمبراطورية ترث دولة الخلافة نفسها، وأنه في سبيل ذلك حول مصر إلى قاعدة اقتصادية وعسكرية ضخمة لتحقيق مشروعه، يرى البعض الآخر أن محمد علي كان صاحب مشروع قومي عربي.

ويرى الأستاذ أسامة حميد(١) أن حكم محمد علي كان هو الأساس الذي بنيت عليه الدولة العلمانية في مصر والتي استمرت حتى الآن.

---

(1) أسامة حميد (موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية) (١٨٠٩ - ١٩٨٦)، بحث غير منشور.

أما الأستاذ طارق البشري[(١)] فيرى أن حكم محمد علي وبناء دولته كان هو القاعدة لتكوين الجامعة الوطنية المصرية في العصر الحديث وأنه في البدء كانت الدولة، وأن الدولة المصرية هي المؤسسة القومية التي قام على أكتافها بناء الجامعة السياسية المصرية، وأن الجامعة الوطنية المصرية لم تنشأ بجهود الأفكار أو الأحزاب إنما كانت الدولة والجيش هما المبدأ والمنطلق، وأن التنظيم المصري كان سابقا على الوعي بالمصريه.

أما الدكتور محمد شفيق غربال [(٢)] فيرى أن محمد علي كان عثمانيا في الأهداف

مملوكي الأساليب تحصل مشروعه السياسي في أحياء العالم الإسلامي العثماني، ووافقه على هذا الرأي الأستاذ طارق البشري.

وفي الواقع فإننا نرى أن مفتاح فهم أهداف محمد علي تكمن في رغبته في بناء مجد شخصي له ولأولاده من بعده، وأنه استخدم كل الوسائل والأساليب لتحقيق ذلك، وأن ذلك اقتضى تداخل الإسلامية والمصرية والعربية والعلمانية أو أسسها الأولى في دولته بحيث إن أي باحث يمكن أن يجد من الأسانيد والوقائع ما يؤكد أو ينفي تلك الفكرة أو غيرها من وراء أهداف محمد علي الحقيقية، وهكذا فلا غرابة في اختلاف المؤرخين في تحديد أهداف محمد علي.

على أن كل ذلك لا ينفي أن يكون هدف الباحث الذي يقرأ التاريخ من أجل المستقبل، إن علينا أن نحدد الظروف الموضوعية التي أحاطت بمصر والعالم الإسلامي وقتها ليمكننا بعد ذلك من وضع النقاط على الحروف وتقييم أهداف محمد علي، وهل كان في الاتجاه الصحيح أم كان في الاتجاه الخطأ؟

وهل كانت التغيرات الكبرى التي أحدثها في صالح الأمة الإسلامية أم كان العكس هو الصحيح؟

وكما قلنا دائمًا أننا لن ندخل في النوايا؛ لأن خفايا القلوب لا يعلمها إلا الله، ولن نلجأ

---

(1) طار البشري (المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية) دار الشروق، القاهرة - ١٩٨٨.
(2) محمد علي الكبير، محمد شفيق غربال، سلسلة أعلام الإسلام أكتوبر ١٩٤٤.

إلى البحث عن مؤامرة أو تفسيرًا سحريًا لظهور محمد علي وممارساته، ولكننا سنضع أمامنا أعماله لنقيمها من منظور اتفاقها أو تعارضها مع أهداف الأمة الإسلامية وصراعها مع الاستعمار، وبديهي هنا أننا منحازون إلى رؤية إسلامية محددة تختلف بالطبع مع رؤية المؤرخين العلمانيين بحيث إنه يمكن أن نرى شيئًا صالحًا قد يراه المؤرخون العلمانيون طالحًا بالنظر إلى قاعدة القياس لدينا التي تختلف عن قاعدة القياس لديهم.

وإذا قلنا: أن الأهداف العليا للمسلمين هي إرضاء الله تعالى، وتحقيق الهدف من استخلافه للإنسان في الأرض، وأنه ينشق عن هذه القاعدة أهداف أخرى مثل حمل لواء التحرير للعالم كله وتخليصه مما به من ظلم وشرك واستكبار، وأنه لتحقيق ذلك لابد من وجود أمة إسلامية واحدة يمتلك أبناؤها الإصرار الجاد على نشر دعوتهم لكان علينا أن نقيس كل عمل بالنظر إلى آثاره على وحدة الأمة إيجابياتها، قدرتها على مواجهة مؤامرات الاستكبار، وتحقيق الحرية للإنسان المسلم وغير المسلم وغيرها من الأمور التي تدعم رسالة الأمة.

كانت أحوال الأمة الإسلامية في بداية القرن التاسع عشر كالتالي:

- خلافة إسلامية عثمانية تحقق وحدة المسلمين، لديها من الأخطاء والفساد الداخلي ما لديها، محاطة بقوى استعمارية تريد الإجهاز عليها أو توهين قوتها على الأقل تمهيدًا للإجهاز عليها، فتن مختلفة يقوم بها عملاء الاستعمار تحت مسميات كثيرة، أقليات أو زعماء مسلمون أغبياء يخدمون مخططات الاستعمار بوعي أو بدون وعي، ومن الطبيعي أن يتجه المسلم المخلص في ذلك الوقت إلى كل ما يدعم وحدة الأمة تحت راية الخلافة، وكل ما يقوي تلك الوحدة ضد مؤامرات الاستعمار، وأن يقف في نفس الوقت ضد الأخطاء والفساد داخل جسم الخلافة، وبشكل يدعم قوتها ولا يضعفها.

- دول استعمارية أوروبية تحمل روحًا صليبية، تريد إثارة القلاقل وإضعاف وحدة المسلمين، واقتطاع أجزاء من جسم الخلافة تتآمر مع بعضها من أجل السيطرة على العالم الإسلامي، والقضاء على وحدته وتلك الدول كانت في حالة صعود وقوة بعد أن نفضت عن كاهلها آثار التخلف وقطعت شوطًا في التقدم العلمي والعسكري لا بأس به.

وكانت المحاولة الاستعمارية الأولى هي الحملة الفرنسية على مصر(١٧٩٨-١٨٠١) ثم حملة فريزر(١٨٠٧) وقد فشلت الحملتان فشلاً ذريعًا وعرفت أوربا أن هناك

عددًا من العوامل مازلت كافية لصمود العالم الإسلامي، وحددت تلك العوامل في: سيادة فكرة الوحدة الإسلامية "الجامعة الإسلامية" وتغلغل روح الجهاد لدى جماهير المسلمين، ارتباط الجماهير بزعماء مجاهدين وخاصة علماء الإسلام والأزهريين خصوصًا ووجود نمط اقتصادي واجتماعي يسمح بقيام الجماهير بدورها في الجهاد وتحت قيادة العلماء برضا الحكام أو حتى بعدم رضاهم.

وكان من الطبيعي أن تعاود القوى الاستعمارية بعد فشلها في حملتي نابليون وفريزر محاولاتها للسيطرة على العالم الإسلامي عمومًا ومصر خصوصًا، وكان من الطبيعي أيضًا أن تحاول تدمير العوامل التي تسببت في فشل هاتين الحملتين واستمرار صمود المسلمين، ووفقًا للإطار السابق يمكننا دراسة وتقييم محمد علي.

(٢) القضاء على زعماء الأمة:

تمخضت حركة الجهاد الشعبي في مصر ضد الحملة الفرنسية، ثم ضد حملة فريزر، وكذلك قيام زعماء الأمة بفرض إرادة الجماهير أكثر من مرة سواء في اختيار الوالي أو إلغاء القرارات المجحفة بالشعب وخاصة الضرائب، بل ووصل وعي هؤلاء الزعماء وثقتهم في الجماهير أنهم كانوا يرفضون قرارات السلطان العثماني إذا ما تعارضت مع مصالح الجماهير، واستمر ذلك التواصل التاريخي بين الأمة وعلماء الدين والأشراف ضمانًا قويًا لاستمرار حيوية الأمة وقدرتها على المواجهة وتحريكها للجهاد برضا الحكام أو بدون رضاهم، وكذلك في وضع رقابة شعبية على الحكام، وكان صعود نجم تلك الحركة الجماهيرية عقب نجاحها في التصدي للغزو الخارجي مرتين ولفرض إرادتها ضد الحكام وحتى السلطان، كان ذلك كفيلاً بظهور وتطور نمط من الحكم أكثر إسلامية ويتيح قدرًا هائلاً من الحريات ويحد من جور وفساد واستبداد الحكام، ولعل ذلك كله كان المطلوب لعلاج سلبيات الحكم في الخلافة العثمانية سواء في إطار السلطة أو في الولايات التابعة لها، وكان هذا يمكن أن يؤدي إلى تقوية الخلافة الإسلامية وتخليصها من سلبياتها.

وهكذا كان هذا النمط من الممارسة الجماهيرية تحت قيادة العلماء عنصرًا هامًا وإيجابيًا لوحدة المسلمين وحفظ ديارهم من الغزو الخارجي إبان ضعف الخلافة أو فساد الولاة.

كان السيد عمر مكرم هو الزعيم الفذ الذي امتلك الوعي وأدرك الفرق بين الممارسة التي تهدم الخلافة وتعرض وحدة المسلمين للخطر وبين تلك الممارسة التي تقوي الخلافة والوحدة، وفي نفس الوقت تقوي شوكة الجماهير، وتوقف جور الحكم وتقلل أو تقضي أو تتصدى للفساد.

كان السيد عمر مكرم رجلاً صلبًا شامخًا، لم تلن قناته ولم تزعزعه الكوارث ولا التهديدات، وظل يمثل النزاهة والاستقامة حتى آخر حياته.

واستمرارا للرسالة التي حملها السيد عمر مكرم ومعه العلماء المجاهدون فإنه ومعه العلماء قد وقفوا مع الجماهير ضد محمد علي عندما قام الأخير بفرض ضرائب غير مشروعة على الشعب، وقامت شرطته باعتقال أحد طلاب الأزهر أثناء المصادمات مع الجماهير التي قصدت العلماء للشكوى من الضرائب (١٨٠٩).

وأوفد محمد علي سكرتيره "ديوان أفندي" لمقابلة الشيوخ وتعرف نيتهم فأصروا على عدم مقابلته والاكتفاء بالطلب الذي قدموه بإبطال الضرائب، وكان معنى ذلك إعلان الغضب والاحتجاج وتحميس الجماهير على الثورة حتى يتراجع محمد علي عن فرض الضرائب.

يقول الجبرتي: " حضر ديوان أفندي وقال: إن الباشا يسلم عليكم ويسأل عن مطالبكم، فعرفوه بما سطروه إجمالا وبينوه له تفصيلاً، فقال: ينبغي ذهابكم إليه وتخاطبونه شفاهة بما تريدون وهو لا يخالف أوامركم ولا يرد شفاعتكم وإنما القصد أن تلاطفوه في الخطاب لأنه شاب مغرور جاهل وظالم وغشوم، ولا تقبل نفسه التحكم وربما حمله غروره على حصول ضرر بكم، وعدم إنفاذ الغرض، فقالوا بلسان واحد: لا نذهب إليه أبدًا ما دام يفعل هذه الفعال، فإن رجع عنها وامتنع عن إحداث البدع والمظالم عن خلق الله رجعنا إليه وترددنا عليه كما كنا في السابق، فإننا بايعناه على العدل لا على الظلم والجور، فقال لهم ديوان أفندي: وأنا قصدي أن تخاطبوه شفاهة، ويحصل إنفاذ الغرض، فقالوا: لا نجتمع إليه أبدًا"[١].

ولعل ما يلفت النظر في رواية الجبرتي أن العلماء يتصرفون كما لو كانوا قوة سياسية مستقلة، وقد كانت كذلك، بيدها الحل والربط، كما أنهم منحازون إلى الجماهير

(1) الجبرتي، مرجع سابق.

وليسوا أدوات في يد الحاكم يبرر بها تصرفاته الظالمة ويسبغ بهم على تلك التصرفات شرعية زائفة، وأنهم باسم الجماهير هم مصدر السلطات، وأن الوالي لا يحكم إلا برضاهم، ولعل هذا الوعي المبكر يرد على دعاة الحكم الثيوقراطي المزعوم التي يتشدق بها العلمانيون في إطار هجومهم على نمط الحكم الإسلامي، فهاهم علماء الإسلام يقولون: أنهم بايعوا محمد علي على العدل لا على الظلم، أي إنها بيعة مشروطة بالتزام العدل وليست بيعة مطلقة، ويمكننا أن نلاحظ أيضًا في رواية الجبرتي استخدام العلماء لأسلوب المقاطعة لإذكاء حماس الجماهير، وللضغط على الحاكم لرفع الضرائب.

وبديهي أن محمد علي قد أدرك ما تنطوي عليه هذه المقاطعة وما يترتب عليها من النتائج، فبادر إلى الإفراج عن الطالب الأزهري المعتقل ليفهم الناس أنه لا ظلم ولا حبس ولا تعذيب، ثم أخذ يضيع الوقت حتى يتسنى لـه امتصاص ثورة الجماهير، وفصم وحدة العلماء.

واستطاع أن يستميل إليه شيخان هما: الشيخ محمد المهدي، والشيخ محمد الدواخلي وناظر المهمات "محمد أفندي طبل"، واتفق معهم على خطة للقضاء على زعامة السيد عمر مكرم، وبعد أن كان العلماء يدًا واحدة انضم الشيخان المهدي والدواخلي إلى معسكر محمد علي، وأخذا يدافعان عنه أمام العلماء، وأمام نقضهم للعهد الذي اتخذه العلماء جميعًا، تمسك السيد عمر مكرم بموقفه من المقاطعة واتهمهما بنقض العهد، وهنا استخدم محمد علي كل من المهدي والدواخلي في الإيقاع بعمر مكرم الذي أصر على موقفه بمقاطعة محمد علي والإصرار على رفع الضرائب، واستطاع المتآمرون أن يستميلوا عددًا آخر من المشايخ عن طريق الرشوة أو استخدام ما في نفوسهم من حسد للسيد عمر مكرم، وقرروا أن يحتكموا إلى المحكمة التي رأى السيد عمر مكرم أنها منحازة سلفًا فرفض المثول أمامها، مما أعطى المتآمرون الذريعة أمام الجماهير لنفي السيد عمر مكرم إلى دمياط وعزلـه من نقابة الأشراف.

* * *

إن هناك عددًا من العبر والدروس التاريخية التي يجب أن يعيها كل مسلم في تلك الحادثة، أولها: أنه كان من الطبيعي أن يتجه محمد علي إلى محاولة التخلص من زعماء الأمة الذين جاؤوا به كي يسهل عليه أن يجمع من الضرائب ما شاء وأن ينفذ سياساته

بدون حساب لمعارضته للجماهير، وأن ينفرد بالسلطة، وبديهي أن زعماء الأمة الشرفاء وعلى رأسهم السيد عمر مكرم لم يحسبوا حسابات لذلك اليوم اعتمادًا على الجماهير أو استنادًا إلى ثقتهم في حسن نية محمد علي، ونحن هنا لابد أن نقرر حقيقتين، أولهما: أنه لا يمكن في الحياة السياسية الاعتماد على حسن نية الحكام، فالسلطة في حد ذاتها مفسدة ومهما كان ورع الشخص فإن السلطة ربما تفسده، وكان من الضروري تطوير النظام السياسي بشكل يحمي الأمة من تقلبات النفوس أمام خمر السلطة، وإغراء القوة، وكان الزعماء في ذلك الوقت بالذات يمتلكون حركة جماهيرية حققت من القوة والاتساع ما يكفل لها ذلك لو أرادت، والحقيقة الثانية: أنه كان لابد من تحويل الحركة الجماهيرية إلى مؤسسة ذات تنظيم يكفل لها الاستمرار ولا يجعلها عرضة للمؤامرات وتقلبات بعض المشايخ تحت إغراء المال أو الحسد.

على كل حال فلم يكن ما سبق هو الخطأ الوحيد الذي وقع فيه السيد عمر مكرم، فإن وجود شخصيات من مثل الشيخ المهدي داخل زمرة العلماء يؤكد إهمال السيد عمر مكرم لضرورة انتقاء الزعماء، فالمهدي كان من الخونة إبان الحملة الفرنسية فكيف يثق به العلماء أصلاً، كذلك الدواخلي وبرغم عدم وجود سوابق له في هذا الإطار فإنه كان على العلماء أن يختاروا القيادات من بينهم من أصحاب البلاء والصمود والنفوس الأبية.

وعلى أية حال فقد نجح محمد علي في القضاء على السيد عمر مكرم باستخدام العناصر الضعيفة داخل هيئة العلماء، وليس اعتمادًا على القوة المسلحة مما يؤكد أن نفوذ الجماهير حتى تلك اللحظة كان قويًا لدرجة كافية، ولم يكتف محمد على بنفي السيد عمر مكرم إلى دمياط، ولكنه مع المشايخ الخونة أراد أن يلوث سمعته في محاولة لإفقاد الجماهير ثقتها بنفسها حتى لا تعود وتظهر قيادات قوية تقود الجماهير إلى تحقيق مطالبها، فقام المشايخ المرتزقة بإثبات عريضة للسلطان يتهمون فيها السيد عمر مكرم بأنه أدخل في دفتر الأشراف من لا ينتسب إليهم، وأنه قبض من محمد بك الألفي مبلغًا من المال كرشوة ليمكنه من حكم مصر أيام قيام الجمهور على أحمد رشيد باشا الوالي السابق، وأنه كان متواطئًا مع المماليك حين شرعوا في مهاجمة القاهرة (١٨٠٥) إلا أن العلماء الشرفاء امتنعوا عن التوقيع علي ذلك المنشور، وقالوا: هذا كلام لا أصل له مما اضطر كاتبوا المنشور إلى تخفيف لهجته، ولكن العلماء الشرفاء أصروا على رفض التوقيع، وكان أشدهم إصرارًا واستنكارًا هو السيد أحمد الطحطاوي مفتي الحنفية.

وبتلك المؤامرات الدنيئة استطاع محمد علي أن يتخلص من السيد عمر مكرم ليس هذا فحسب، بل إنه باستخدام بعض المشايخ في الإيقاع بالسيد عمر مكرم كان قد أجهز على المؤسسة الأزهرية بكاملها، فالجمهور رأى في عملهم معنى الخيانة والغدر، ومحمد علي نفسه احتقرهم بعد ما قبضوا المال لقاء عملهم هذا، وهكذا استطاع محمد علي الداهية أن يتخلص من الزعيم وأن يسقط هيبة العلماء أمام الجماهير.

وربما يكون هذا العمل قد أفاد محمد علي على المستوى الشخصي، ولكن هذا العمل كان التوطئة الأولى للقابلية للاستعمار، ففصم العلاقة بين العلماء وبين الجماهير قد أفقد الطرفين إيجابيتهما، وباتت الجماهير بلا قيادة شرعية تعمل من خلالها في التصدي للاستعمار أو الاستبداد، وبهذا العمل حقق محمد علي للاستعمار هدفًا كان من الصعب

تحقيقه ووضع اللبنة الأولى في القابلية للاستعمار، فلو كان محمد علي قد اغتال عمر مكرم أو اعتقله أو قتل العلماء أو سجنهم لكان تخلص من الزعماء، ولكنه لم يكن قد قضى على كيان هام كان ضروريًا للصمود في ذلك الوقت العصيب أمام المستعمر المتربص بنا.

وسواء قصد محمد علي ذلك أو لم يقصد فإن النتيجة كانت مروعة على أمتنا وعلى استقلالنا.

(٣) حروب محمد علي

قلنا فيما سبق: إن تقييم أعمال محمد علي ينبغي أن تؤخذ في إطار عدد من العوامل والظروف التي أحاطت بها، مثل: دعم وحدة المسلمين وأثر ذلك على الخلافة الإسلامية، تدعيم روح الجهاد والإيجابية لدى الجماهير، وغيرها من العوامل المتصلة بزيادة قوة صمود المسلمين وخاصة أن الاستعمار كان في ذلك الوقت يتربص للانقضاض على أمتنا، وكانت قوى الاستعمار قد حققت شكلاً من أشكال التقدم العسكري والتكنولوجي، أي أن التفوق التقليدي لأمتنا طوال عشرة قرون كان قد أصبح محل نظر.

وإذا ناقشنا القول الذي يرى أن محمد علي أراد بناء خلافة إسلامية جديدة من خلال مصر تكون بديلة عن الخلافة العثمانية أو على الأقل بالتواجد معها على أساس أن

الخلافة العثمانية استشرى فيها الفساد والضعف، وأنها معرضة للانهيار، فإننا نرى أنه من حيث المبدأ فلا غبار ولا مانع من أن يفعل أحد الزعماء ذلك وأن يعيد بناء الخلافة من مراكز قوة جديدة إذا كان من المستحيل عمليًا إحياء الخلافة الموجودة أو وقف أسباب الفساد وعوامل الانهيار داخلها، والخلافة العثمانية ذاتها نشأت على أنقاض خلافة أخرى، ولم تجد أحدًا من المسلمين يعترض على ذلك من الناحية الشرعية ألا أنه ينبغي علينا أن نضع في اعتبارنا مجموعة من العوامل التي توضح هل كان هذا العمل صحيحًا أم خطأ؟

والعامل الأول والأهم في هذا الإطار أن الخروج على الخلافة، ومحاولة إنشاء أخرى محلها يمكن أن يجد مبررات في حالة سيادة الأمة الإسلامية سيادة مطلقة، وعدم وجود خطر خارجي يتهددها، أما إذا كان هناك أعداء متربصون، ويمتلكون من القوة ما يسمح بذلك، وأن الأمة الإسلامية لم يعد لها منذ بداية القرن التاسع عشر سيادة مطلقة، إذن فالصدام مع الخلافة هو لصالح تلك القوى المتربصة، وهو أمر يضعف الطرفين معًا لصالح القوى المتربصة، وهذا ما حدث فعلاً، فتلك القوى دعمت محمد علي في حدود معينة، وهي الحدود التي تستنفذ قوة الطرفين وتضعفهما معًا.

والأمر الثاني: أن الخلافة العثمانية وقتها برغم عوامل الضعف والفساد كانت ما تزال متماسكة، بل وتؤدي واجبها في الحفاظ على وحدة المسلمين والذود عن ثغورهم وحياضهم، وإذا قارنا ذلك الوضع مع الوضع الذي ظهرت فيه الخلافة العثمانية - مثلاً - لوجدنا أن السيادة في وقتها كانت للمسلمين بحيث إن الخطر الخارجي لم يكن ذا موضوع، كما أن أحوال الخلافة السابقة كانت قد آلت منذ وقت طويل إلى شيء شكلي، وانتشرت الممالك والدويلات المستقلة في العالم الإسلامي، مما كان يحتم ظهور قوة جديدة توحد تلك الممالك والدويلات، وتعيد لوحدة المسلمين وراية الخلافة وجودها الحقيقي.

وقد يقول قائل: إنه كان من الطبيعي والضروري اصطدام محمد علي بالخلافة؛ لأنه كقوة فتية ناشئة كان لابد باحثا عن متنفس لتراكم القوة لدية خاصة وأنه استطاع أن يبني جيشًا قويًا وقاعدة صناعية ضخمة لخدمة هذا الجيش، ولكن هذا القول فيه من التبسيط أكثر مما تحتمل الدراسة الموضوعية والنظرة الفاحصة، فبديهي أنه من المفيد أن يكون لمصر جيشًا قويًا سواء برضا السلطان العثماني أو بعدم رضاه، ومن المفيد أن

تكون هناك صناعة قوية في مصر سواء برضا السلطان أيضًا أو بعدم رضاه، وأن بناء هذا الجيش وتلك القاعدة الصناعية من الأمور المحمودة لمحمد علي، ولكن كان من الضروري أن يراعي محمد علي أن يستخدم هذا الجيش وتلك القاعدة الصناعية فيما يخدم مصالح المسلمين، وليس فيما يضعف وحدتهم، فلو تصورنا مثلاً أن محمد على قد جعل أفريقيا هدفه لكان قد حقق أكثر من هدف لصالح المسلمين ومستقبل أمتهم.

فمن ناحية أولى: كان قد وفر تكاليف الصدام مع الخلافة العثمانية ووفر على الأمة المجهود والدماء التي ضاعت في ذلك الصدام، بل ولم يكن قد شارك بوعي أو بدون وعي في إضعاف قوة الخلافة العثمانية خدمة للاستعمار المتربص، ولكانت دولة الخلافة قد تفرغت لمجابهة المخاطر والتحديات العسكرية والسياسية التي تواجهها من قبل الغرب الصليبي وخاصة من روسيا، وفي هذا الصدد كانت قوة محمد علي إضافة

ودعما للخلافة وقوة الخلافة، إضافة ودعما لمحمد علي

ومن ناحية ثانية: كان يمكن لمحمد علي أن يُكَوّن إمبراطورية أفريقية تحقق أكثر من هدف في وقت واحد فمن ناحية فإن ذلك كان أسهل عليه وعلى جيشه، وأن فتح الدول الأفريقية وإدخالها في رقعة العالم الإسلامي هو مكسب كبير للأمة الإسلامية، كان سيجد معه الدعم من المسلمين عامة ومن الخلافة ذاتها، وكان في نفس الوقت سيخفف الضغط العسكري عن عاصمة الخلافة وأجزائها في أوربا؛ لأن الاستعمار الغربي كان لا محالة سيوجه جزءًا من مجهوده لمواجهة الفتح الإسلامي لأفريقيا، كما أنه كان سيخفف من آثار الحصار الذي فرضه الاستعمار على العالم الإسلامي عقب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح.

ومن ناحية ثالثة: فإن توجه محمد علي لأفريقيا كان سيحقق لمصر سيادتها على البحر الأحمر، وهذا أمر لصالح الأمة الإسلامية حتمًا، كما كان سيحقق لمصر سيادتها على منابع النيل وهو أمر في غاية الأهمية والخطورة؛ لأن عدم سيادة مصر على منابع النيل يعتبر خطرًا دائمًا على سيادة مصر ووجودها ذاته.

ومن ناحية رابعة: فإن محمد علي لو توجه إلى أفريقيا لكان قد حقق تفوقا هائلا

ولبنى إمبراطورية ضخمة، بما تمتلكه أفريقيا من ثروات طبيعية، وبما كانت ستحققه الصناعة المصرية النامية من تطور ونمو هائلين بفضل ذلك السوق الأفريقي المتسع، مما يترتب عليه بناء أكبر قاعدة صناعية في العالم، بل وربما كانت ظهرت إمبراطورية قوية، بل أقوى إمبراطورية في العصر الحديث، ولكانت قد تطورت بحيث تصبح أقوى من كل الدول الاستعمارية - مجتمعة أو منفردة - وكان معنى هذا تحقيق تفوق هائل للعالم الإسلامي كان سيستمر حتى الآن، ولكان في نفس الوقت قد أنقذ العالم الإسلامي من الحقبة الاستعمارية، بل وكان ذلك كفيلاً في النهاية بانتهاء الحروب الصليبية والمؤامرات الاستعمارية إلى الأبد؛ لأن بناء تلك الإمبراطورية فضلاً عما يحققه من قوة للمسلمين، فإنه كان سيحرم الاستعمار من مواطن الثروات الطبيعية والأسواق، الأمر الذي كان سيؤدي إلى عدم ظهور الرأسمالية الغربية بتاتًا أو على الأقل إضعافها، وبديهي أن الغرب قد بنى قاعدته الصناعية والعسكرية الحديثة على النهب والاستعمار وخاصة في أفريقيا.

حقًا لقد كان خطأ تاريخيًا بشعًا - دفعت مصر - والعالم الإسلامي ثمنه من مستقبلها.

والآن ندرس بإيجاز حروب محمد علي ونقيمها في إطار ما سبق.

* * *

الحرب الوهابية (١٨١١ - ١٨١٩)

ليس من موضوع بحثنا دراسة أو تقييم الحركة الوهابية، إلا أنه هناك عدد من الحقائق يجب وضعها أمامنا وهي:

- أن الحركة الوهابية قد ظهرت في الجزيرة العربية على يد محمد بن عبد الوهاب في منتصف القرن الثامن عشر، وهي حركة تستند على المذهب الحنبلي، وكانت تستهدف القضاء على البدع التي شاعت بين المسلمين، وكانت حركة متشددة، ومن تعاليمها: تحريم لبس الحرير وشرب الدخان وتحريم إقامة المزارات ونصب القباب على القبور، وقد أعلن الأمير محمد بن سعود أمير (الدرعية) مناصرته للتعاليم الوهابية واستطاع الأمير محمد بن سعود استنادًا إلى الدعوة الوهابية أن يمد نفوذه إلى معظم بلاد نجد والحجاز وأطراف العراق، واستمرت الحركة فيما بعد حتى تمخض عنها قيام المملكة العربية السعودية التي مازلت موجودة إلى الآن.

- لما استفلحت الدعوة الوهابية أرسلت تركيا لإخمادها عدد من الحملات العسكرية، إلا أنها فشلت، وامتنع ورود الحجاج من أنحاء العالم الإسلامي فتزلزلت هيبة تركيا وأثرت تلك الدعوة في قوة الخلافة العثمانية كثيرًا.

- رأى محمد علي أنه إذا نجح حيث أخفقت تركيا فإنه سيوطد مركزه، ولا تعود تركيا تفكر في عزله، ويتدرج مركزه من والٍ تابع إلى حاكم مستقل أو حليف، أضف إلى ذلك أنه إذا لم يلب دعوة السلطان فإن ذلك يكون مبررًا لعزله، ولم يكن مركزه قد استقر بما فيه الكفاية، وهكذا كانت الحرب الوهابية وسيلة لتوطيد مركز محمد علي، وكانت أيضًا ذريعة لإطلاق يد محمد علي لفرض الإتاوات والضرائب من غير أن يجد الشعب مسوغًا للاعتراض عليها، حيث يتذرع بحاجته إلى المال لإنفاقه على حرب مقدسة ترمي إلى استرداد الحرمين الشريفين وتأمين سبل الحج.

- أن تلك الحملة قد حظيت برضاء الشعب المصري لدرجة أن السيد محمد

- المحروقي نجل السيد أحمد المحروقي كبير التجار وأحد زعماء الشعب المجاهدين إبان

- الحملة الفرنسية كان له في إعدادها وتجهيزها ورسم خططها شأن كبير[1] وفي هذا الصدد يقول الجبرتي[2] " خرج السيد المحروقي ليسافر بصحبة الركب، وخرج في موكب جليل لأنه هو المشار إليه في رياسة الركب ولوازمه واحتياجاته، وأمور العربان ومشايخهم، وأوصى الباشا "محمد علي" ولده طوسون باشا أمير العسكر بألا يفعل شيئًا إلا بمشورته وإطلاعه ولا ينفذ أمرًا إلا بعد مراجعته، كما أن أئمة المذاهب الأربعة في مصر قد صحبوا الحملة هم: السيد أحمد الطحطاوي الحنفي، والشيخ محمد المهدي الشافعي، والشيخ الخانكي المالكي، والشيخ المقدس الحنبلي، حيث اعتبرها الشعب جهادًا مقدسًا لتخليص الحرمين الشريفين، ويضيف الرافعي[3] : "واستطاع الكتخدا أن يجند سبعة آلاف مقاتل من مختلف طبقات المجتمع بطريقة التطوع للخدمة العسكرية، ولعل التطوع هنا يفيد اقتناع الشعب في مصر بأن الحملة على الوهابيين هي جهاد في سبيل

---

(1) الرافعي، مرجع سابق عصر محمد على ص: ١٢٥.
(2) الجبرتي، مرجع سابق.
(3) الرافعي، عصر محمد على ص: ١٣٤.

الله لإنقاذ الأماكن المقدسة من أيديهم.

– أن تلك الحرب كما يقول الرافعي: " كانت من أشق حروب مصر في عهد محمد علي وأكثرها ضحايا وأعظمها نفقات " وقد جرد محمد علي عشرات الحملات وأنفق الكثير جدًا من الأموال، وسقط القتلى والجرحى من الطرفين بعشرات الألوف من الرجال، واستمرت تلك الحرب ثماني سنوات، يقول فولابل[1] في كتابه (مصر الحديثة) أن الجيش المصري في الدور الأول من الحرب الحجازية (١٨١١ - ١٨١٣) قد تكبد نحو ثمانية آلاف قتيل، وفقد من مؤنته نحو خمس وعشرين ألف رأس من الماشية وتكلفت الحملة إلى ذلك الحين (٣٥٠٠٠) كيس ذهـــب.

* * *

ينبغي علينا الآن أن نرصد عددًا من الملاحظات حول تلك الحرب:

– أن محمد علي قد قام بها لتوطيد مركزه أمام الخلافة، وأنه قد ساعد دولة الخلافة على القضاء على الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية، وأن ذلك يعد أمرًا إيجابيًا من ناحية أنه أعاد إلى الخلافة هيبتها في تلك المنطقة المقدسة من العالم الإسلامي، ولا شك أن ذلك لصالح الخلافة ولصالح وحدة الأمة الإسلامية، إلا أن عددًا من التحفظات ينبغي إثباتها في هذا الإطار.

– ماذا كان يمكن أن يحدث لو اقتصرت الحركة الوهابية على الدعوة السلمية دون شق عصا الطاعة والخروج على الخلافة، ألم يكن ذلك يدعم موقف الخلافة في مواجهة الأخطار المحيطة بها من أوربا، وخاصة الروس[2] وماذا لو وفر المسلمون (الخلافة - محمد علي - الوهابيون) على حد سواء الأموال والدماء والسنوات التي أهدرت في تلك الحرب ووجهت تلك المجهودات إلى توسيع رقعة الإسلام جنوبًا، أو لحمايته شمالاً، تخيل لو كانت الجيوش التي جردها محمد علي في تلك الحملة قد توجهت جنوبًا إلى أفريقيا.

– كان على الخلافة العثمانية أن تدرك أن الدعوات لا تقمع بالسلاح، فصحيح أن محمد علي قد استطاع أن يخمد الحركة الوهابية بعد ثمان سنوات من القتال، إلا أن

---

(1) فولابل (مصر الحديثة) ج٢ ص ٥٨.

(2) في ذلك الوقت كانت المعارك محتدمة مع الروس في أجزاء الخلافة الشمالية الشرقية.

الحركة ظلت كامنة إلى أن ظهرت من جديد فيما بعـد.

– ماذا لو كـان يحدث لـو أن محمد بن عبد الوهـاب اقتصر علـى الدعوة السلمية ووفر على المسلمين كل هذه الدماء والأموال، وإذا افترضنا صحة اجتهاداته فيما يخص البدع التي شرع يحاربها، أليس دعم وحدة المسلمين أهم؟ أليس دعم دولـة الخلافة في مواجهة الأخطار الخارجية أكثر شرعية وإسلامية فـي هذا الصدد؟ مـاذا لـو أنـه استخدم إمكانياتـه فـي الـدعوة والحـث علـى القتـال وتحفيـز الرجـال فـي استنفار قـوى المـسلمين وتجنيدهم لمواجهـة الأخطـار المحيطـة بالخلافـة أو صـد الغـزوات التـي كـان المسلمون يواجهونهـا فـي أكثـر مـن مكـان أو حتـى توسـيع رقعـة دار الإسـلام، وإذا كانـت إقامـة المـزارات وزيـارة القبـور، وشـرب الـدخان ولـبس الحريـر بـدعًا، ألـيس تهديـد وحـدة المـسلمين واسـتنفاذ طاقـة الخلافـة الإسـلامية وإضـعافها فـي مواجهـة الـدول الـصليبية المتربصة، وإراقة دماء المسلمين فيما بينهم بدعًا أشد، بل جرائم لأنها لا تهدد صحة أو

– عدم صحة ممارسة تعبدية أو عقائدية معينـة، بل تهدد مستقبل الأمـة الإسلامية ووحدتها ووجودها ذاتــه.

وهكذا فإن الحملة على الجزيرة العربية كان لها بعض الإيجابيات، ولكن كـان من الممكن علاج تلك الحركة بالحوار أو حتى بالإهمال وتوجيه طاقة الجيش المصري إلـى الجنوب.

ماذا لو، ماذا لو، ولو تفتح عمل الشيطــان.

* * *

فتــح السـودان (١٨٢٠ - ١٨٢٢)

قام محمد علي بتجريد حملة على السودان عقب انتهائـه من حرب الوهابيين فـألف جيشين أحدهما بقيادة إسماعيل باشا والآخر بقيادة محمد بك الدفتردار، وكـان مجموع الجيشين نحو عشرة آلاف جندي، وقد تحركت الجيوش في العشرين من يوليو سـنة (١٨٢٠)، ثم حملات صغيرة بقيادة البكباشي سليم بك قبطـان (١٨٣٩) حـوالي أربعمائـة جندي، (١٨٢٠) - (١٨٢١) وقد وصلت تلك الحملات إلى جزيرة جونكر تجاه (لانموند

كرو) وغربًا إلى كردفان وشرقا إلى البحر الأحمر، حيث وصلت إلى إقليم (التاكا)(كسلا) الواقع بين نهر عطبره، والبحر الأحمر، والقضارف بالقرب من حدود الحبشة و(القلابات) الواقعة على شاطئ نهر عطبره، وكانت حدود مصر الجنوبية قبل الفتح تنتهي إلى جزيرة ساي جنوبي وادي حلفا.

وقد أدخل المصريون في السودان الزراعات المصرية كالقمح والخضر وغرسوا فيها أشجار الفاكهة كالبرتقال والليمون والرمان والعنب، كما كان من نتائج الفتح تأسيس حكومة منتظمة كان لها الفضل في بسط رواق الأمن وإقامة قواعد العمران، كما أسس المصريون عددًا من المدن منها الخرطوم العاصمة الحالية للسودان، وقد أصبحت تلك المدينة عقب تأسيسها ملتقى المتاجر القادمة من أنحاء السودان وباطن أفريقيا، أو الواردة إليها من مصر والخارج، وصارت محطة من أعظم المحطات التجارية في أفريقيا، كما أنها صارت مركزًا للرحلات والاكتشافات الجغرافية والعلمية ومرسى للسفن النيلية التي تنتقل في أنحاء النيل الأزرق والنيل الأبيض، كما أسس المصريون مدينة "كسلا" التي صارت عاصمة إقليم التاكا، ومدينة فامكه على النيل الأزرق، وقضى الحكم المصري على الفوضى، وأمن طريق القوافل والحجيج والرحلات الاستكشافية العلمية، وتم تنظيم البريد وجعلت الخرطوم مركزا له، وكان ينقل في السفن ثم يحمل على الهجين فيرسل إلى مصر وجميع مديريات السودان، وله في الطريق محطات تستريح فيه الهجن وتبدل [١].

وقد أسهم الفتح المصري للسودان في تمهيد السبيل للرحلات الجغرافية فلا نزاع أن الرحلات والتجاريد في عهد محمد علي مثل حملات البكباشي سليم بك قبطان قد عبدت الطريق للمكتشفين وأنارت لهم السبل وفتحت بلادًا ومناطق لم يكن في مقدورهم أن يجوبوها لو لم يبسط الحكم المصري رواق الأمن في أنحائها، يقول المسيو ديهران في هذا الصدد: " إن محمد علي بإنفاذه الرحلات لاكتشاف منابع النيل قد حقق الأمل الذي كان يطمح إليه علماء الجغرافيا وكافة رجال العلم في كل عصر" [٢].

كما قام محمد علي باحتفار الآبار في الطريق بين كروسكو وأبو أحمد وهو طريق شاق يخترق صحراء النوبة ويجتازه المسافر في تسعة أيام، وقد سهل ذلك المواصلات

---

(1) الرافعي، مرجع سابق.
(2) ديهبران، السودان المصري في عهد محمد علي ص ١٢٨.

بين مصر والسودان.

كان فتح محمد علي للسودان سهلاً، فقد بلغ عدد من فقدهم الجيش المصري في الفتح سواء من قتلوا في المعارك أو الرحلات البعيدة الشاقة أو من اجتاحتهم الأمراض نحو ثلاثة آلاف رجل، معظمهم مات بسبب الأمراض، يقول الرافعي[1]: " كانت حرب السودان أقل مشقة وأقصر مدة، ولم يلق الجيش أمامه مقاومة تذكر إلا في بلاد الشابقية، وهم قبائل يسكنون جنوبي دنقلة وفي كردفان وسنار، والعقبة الوحيدة التي واجهت الجيش المصري في فتح السودان هي: الحميات والأمراض البيئية " كما أن معظم الذين قاوموا في البداية ما لبثوا أن انضموا إلى جيش الفتح، كما انضم عدد كبير من السودانيين إلى الجيش المصري وقاتلوا معه، يقول الرافعي [2]: "وقد أبدى الشابقية بسالة

كبرى في قتالهم، فأعجب بهم إسماعيل باشا وعرض عليهم بعد انتهاء القتال أن ينتظموا في سلك الجيش المصري فاستجابوا إلى طلبه، وبذلوا ولائهم للحكم المصري وظلوا محافظين على عهدهم على مدى السنين".

ويضيف الرافعي: " فتح إسماعيل باشا مملكة(سنار) وقدم ملكها الملك نادي ولاءه".

"ووصل إسماعيل باشا في زحفه إلى بلاد فازوغلي فدانت له في (يناير سنة ١٨٢٢)، وقدم له ملكها (الملك حسن) ولاءه وخضوعه".

ويقول الرافعي في صدد دخول السودانيين إلى الجيش المصري:" وقد دخل عدد كبير من السودانيين في الجيش المصري، وأخذ هذا العدد يزداد مع مرور الزمن، وأثبتت التجارب كفايتهم وولاءهم وحسن أدائهم للخدمة العسكرية[3] "

إذن فقد كانت حرب السودان مفيدة على كل المستويات، فعلى المستوى السوداني فإن الفتح حقق للسودان حكومة قوية موحدة متماسكة قادرة على بسط الأمن، وتم تحسين أحوال أهلها على مستوى العمران والزراعة والرعي والتعدين، وأنشأت المدن والطرق

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ١٥٩.
(2) الرافعي، مرجع سابق ص ١٦٢.
(3) الرافعي، مرجع سابق ص ١٧٣.

والآبار واستصلحت الأراضي وزاد الإنتاج.

وعلى المستوى المصري فإن تأمين حدود مصر الجنوبية التي يجري فيها ماء النيل وهو شريان الحياة الرئيسي لمصر أمر حيوي لمصر ولنا أن نتخيل لو أن السودان وقع مبكرًا تحت الاحتلال الإنجليزي، فلربما كان الإسلام في السودان قد انتهى، ولربما كان وجود مصر ذاته محل شك.

يقول إبراهيم باشا فوزي[١]: " قضى ساكن الجنان محمد علي باشا محيي الديار المصرية لبانتين من فتح السودان، بل وتخلص من ورطتين كبيرتين فقد علمت من شيخ ذي منصب كبير معاصر لمحمد علي باشا أن دولة أوربية كبيرة كانت تسعى لمعارضته باحتلال منابع النيل فاهتم لهذا الخبر أكبر اهتمام واستشار كثيرًا من مستشاريه فأقروا بالإجماع أن وقوع منابع النيل تحت براثن هذه الدولة" يقصد إنجلترا" مما لا تحمد مغبته حيث تصير حياة مصر في يدها".

إذًا فقد كان احتلال السودان وأفريقيا أمرا واردا في ذلك الوقت لدى الدول الاستعمارية، وبديهي أنه لو حدث ذلك لضاع السودان ككيان إسلامي ولضاعت مصر أيضًا، وقد يقول البعض: إن السودان ومصر أيضًا قد وقعتا فيما بعد تحت الاحتلال الإنجليزي - ولكن - هناك فرق كبير بين وقوع السودان مبكرًا في يد الإنجليز، ووقوعها فيما ورغم أن وقوعها فيما بعد أمر سيئ في كل الأحوال، ولكن أثره لا يقارن بما كان سيحدث لو وقعت مبكرًا أنه من المؤكد أن لو كانت السودان وقعت مبكرًا في يد الإنجليز لكانت السودان في خبر كان، ولكان وجود مصر ذاته أصبح مشكوكًا فيه.

وأهمية السودان لمصر ومصر للسودان أمر لا يختلف فيه اثنان، ويرى الرافعي: "أن فتح السودان هو خير حروب محمد علي وأعظم أعماله"، يقول الرافعي " لو كان محمد علي ضاعف عنايته بإكمال فتح السودان إلى منابع النيل وبذل في تثبيت ملكه ونشر لواء الحضارة والعمران فيه ما بذله في حروب سورية والأناضول، لكان ذلك أفضل لمصر وللسودان وللعالم الإسلامي[٢]

وفي صدد أهمية السودان لمصر ومصر للسودان يقول الرافعي[٣]: "إن ارتباط

(1) إبراهيم باشا فوزي، السودان بين يدي، غوردون وكتشز جزء (١) ص ٥٨.

(2) الرافعي، عصر محمد علي ص ١٨٧.

(3) الرافعي، مرجع سابق.

مصر والسودان ضرورة حيوية وخاصة لمصر فإنها تستمد حياتها من النيل فهي هبة النيل كما قال هيرودوت، أو كما يقول المعاصرون: مصر هي النيل والنيل هو مصر، فلا تطمئن حياتها إذا تملكت النيل ومنابعه دولة أخرى، ولا يتحقق استقلال مصر التام إلا إذا شمل وادي النيل من منبعه إلى مصبه، وصارت هي والسودان وحدة سياسية تتألف منها الدولة المصرية المستقلة ولا تمييز في ذلك لمصر على السودان في هذه الوحدة، فكلاهما جزء لا يتجزأ من هذا الوادي، وكلاهما يكمل الآخر ولا غنى له عنه، فمصر لا تستطيع أن تقف على قدميها منفصلة عن السودان، والسودان أيضًا لا يستطيع أن يقف على قدميه منفصلاً عن مصر، وإذا انفصلا يفقد كل منهما كيانه ويصبح كل منهما إقليمًا تنقصه مشخصات الدولة ومقوماتها".

وأهمية النيل لمصر أمر متفق عليه، ٨٤٪ من مياهه تأتي من جبال إثيوبيا و١٦٪ من هضبة بحيرات أفريقيا الوسطى، ويبلغ متوسط حجمه السنوي ٨٦ مليار متر مربع

من المياه، ٤٩ مليار منها تأتي من النيل الأزرق و١٢مليار من السوباط و١١مليار من عطبره، وهي المجاري المائية الثلاث التي تنحدر نحو وديان السودان ومنها إلى مصر المستفيد الأول من مياه النيل ويليه السودان، والباقي من النيل الأبيض، وفي مجراه الأعلى يعبر النيل الأبيض زائير ورواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا ثم السودان، ويلتقي النيل الأبيض بالأزرق في الخرطوم.

ومن الأمور المقررة في عالم السياسة والجغرافيا أن من لا يملك منابع أنهاره فإنه لا يملك أسباب بقائه أصلاً أو بقائه مستقلاً على الأقل.

إذًا فقد كان فتح السودان خيرًا كله وعمل يتسم بالشجاعة وبُعد النظر، فتحسين أوضاع السودان العمرانية والاقتصادية وتوحيده ونشر الأمن في ربوعه قد حال دون انهياره بعد الاحتلال الإنجليزي له فيما بعد، كما خفف من الآثار الاستعمارية للدول المجاورة في أفريقيا، وخفف إلى حد بعيد أيضًا من الآثار الاستعمارية على مصر ذاتها، وساهم في نشر الإسلام في ربوع أفريقيا، وكان قاعدة لفتوحات الخديوي إسماعيل فيما بعد، وهو عمل إستراتيجي على المستوى الإسلامي، فقوة مصر والسودان ووحدة كل منهما أو هما معًا لا شك مفيد للمسلمين وأمتهم وحاضرهم ومستقبلهم، فكل من مصر

والسودان مسلم أساسًا، كما أن ذلك الفتح حال دون انهيار السودان، وحصار مصر في وقت مبكر، كما كانت القوى الاستعمارية تخطط، وهو في هذا الصدد قد حقق الحماية لبلدين مسلمين، كما أنه وضع قاعدة أصلب للإسلام في السودان كأنت سندا للإسلام عمومًا في أفريقيا.

وفتح السودان لم يتعارض، بل توافق مع مصالح الخلافة العثمانية، ومصالح أمة المسلمين عمومًا، فبديهي أنه خفف القبضة الاستعمارية حول الخلافة، واستنفذ جهدًا من المستعمرين لوقفه والتصدي له في أفريقيا، ومن العجيب أن ذلك الفتح لم يتكلف كثيرًا بالمقارنة مثلاً بالحملة على الوهابيين، ويبدو أن سنة الله تعالى تقف مع الأعمال الصحيحة وتوفيق الله يأتي لمن يحترم المصالح العليا للمسلمين حتى ولو لم يَنْوِ ذلك، وشعب السودان ذاته لم يقاوم الفتح مقاومة تذكر، بل انخرط في سلك الجندية للجيش المصري، ووالي الحكم المصري للسودان وأيده وعضده، وهكذا يكون العمل الصحيح مفيدًا وقليل التكاليف.

وإذا استعدنا قول الرافعي " ولو كان محمد علي ضاعف عنايته بإكمال فتح السودان إلى منابع النيل، وبذل في تثبت ملكه ونشر لواء الحضارة والعمران ما بذله في حروب سورية والأناضول، لكان خيرًا لمصر وللسودان وللعالم الإسلامي ".

ولو أضفنا إلى قول الرافعي: ماذا لو وفر محمد علي تكاليف الحملة على الوهابيين، وما بذله في حروب سورية والأناضول، واتجه جنوبًا فكون إمبراطورية إسلامية في السودان والحبشة والصومال وزائير ورواندا وبوروندي وتنزانيا وكينيا وأوغندا، لو اتجه إلى ذلك مبكرًا قبل الحملة الوهابية، لكان قد ثبت مركزه أمام الخلافة وامتنع عن العزل بفرض اهتمام الخلافة بعزله، وهو المبرر الذي دفعه لتجريد الحملة على الوهابيين، ولكان قد بنى إمبراطورية ضخمة تمتلك من الموارد أكبر مما تمتلكه أوربا عدة مرات، ولو كان قد بنى قاعدة صناعية وجيشا عرمرما، ولكان قد حرم الدول الاستعمارية من خامات أفريقيا وأسواقها، أي أنه لو فعل ذلك لكانت تلك الإمبراطورية قد أصبحت أقوى دولة في العالم ولعدة قرون تالية، وما كان للاستعمار ودول أوربا القوية أن تظهر أصلا، ولكانت أصبحت أمامه قوة من الدرجة الثانية بالنظر إلى قوة إمبراطوريته من ناحية، وبالنظر إلى حرمانه تلك الدول من خامات أفريقيا وأسواقها، حقًا لكان الاستعمار من أساسه لم يظهر، وبالتالي لم يكن من الممكن احتلال أفريقيا، أو

احتلال بلاد كالجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا وغيرها من الدول الإسلامية، كان سيحمي العالم الإسلامي من الاستعمار، وكان سيوسع قاعدة الإسلام ليعم أفريقيا كلها، فتصبح قارة إسلامية، ولكان قد حمي العالم الإسلامي من التأخر والضعف، بل كان سيجعله أقوى حتى اليوم، وإلى الغد من كل أوربا مجتمعة، أضف إلى هذا أن قوته كانت ستكون عنصرًا مساعدا للخلافة في تركيا، وأن إضعاف أوربا بحرمانها من الخامات والأسواق كان سيخفف قبضتها على دولة الخلافة، بل ربما سيجعلها عرضة لغزو دولة الخلافة ذاتها وإسقاط أوربا في قبضة المسلمين وكان قد وفر علينا احتلال فلسطين وغيرها، وكان قد وفر علينا مآسي حقبة الاستعمار، وكان قد وفر على العالم كله مآسي حقبة الاستعمار، وكان قد حقق تحرير العالم كله وخضوعه للمسلمين ورسالة الإسلام التي تناصر المستضعفين وتدمر المستكبرين، ولكان بداهة قد أمن لمصر منابع النيل، وحتى لو كانت أسباب الفساد قد وصلت إلى نخاع الخلافة العثمانية كان من الممكن أن

تقوم خلافة بديلة في مصر تضم العلم الإسلامي المعروف وقتها بالإضافة إلى الأرض المفتوحة في أفريقيا، كان من الممكن ساعتها ألا تظهر قوى كأمريكا وروسيا؛ لأنهما قامتا على أساس تداعيات مرحلة الاستعمار - ولكن - لو تفتح عمل الشيطان.

وقد يقول قائل: إن الدول الأوربية لم تكن لتسمح لمحمد علي بذلك، ولنفرض جدلاً أنها حاولت منعه هل كانت تستطيع؟ إن دراسة الأوضاع السياسية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية في العالم في ذلك الوقت تقطع بأن محمد علي كان قادرًا، فإن مجموع الجهود التي بذلها في حروبه مع الخلافة أو الوهابيين كانت كافية جدًا، وقاعدته

العسكرية بالمقارنة بقوة الدول الأوربية لا بأس بها، ولم يكن الميزان الاستراتيجي مختلا فضلا عن أن أفريقيا هي الامتداد الطبيعي لمصر والسودان، أما الدول الأوروبية فقد كانت تحتاج إلى جهود مضاعفة للمواصلات والإمداد ونقل الجيوش وغيرها من العوامل التي كانت في صالح محمد علي تمامًا، كما كان سكان تلك البلاد سينحازون إلى الجيوش العربية كما فعل السودانيون، وكان الوقت مبكرًا جدًا للحديث عن قدرة الغرب على وقف محمد علي ومنعه من تحقيق تلك الإمبراطورية، ولكن محمد علي أخطأ باتجاهه شمالاً، خطأ دفع هو ثمنه، ودفعت مصر والسودان والخلافة الإسلامية والأمة

الإسلامية بل والعالم المستضعف كله ثمن هذا الخطأ.

* * *

حرب اليونان ١٨٢١ - ١٨٢٨

كانت بلاد اليونان إلى أوائل القرن التاسع عشر جزءًا من السلطنة العثمانية يحكمها الولاة الذين ترسلهم حكومة الأستانة وظلت على هذه الحال إلى أن ظهرت فيها الفتن والتمرد، وقد ساعد الحركات الانفصالية في اليونان كثيراً من أمراء أوربا ووزرائها وذوي الرأي فيها بأموالهم ونفوذهم، وعضدها قيصر روسيا إسكندر الأول الذي يؤيد مطالب المتمردين في اليونان تأييدًا كبيرًا، وقرب إليه بعض زعمائهم فاستوزر منهم المسيو كابو ديستريا وجعله موضع ثقته، واستخدم في الجيش الروسي ضابطًا يونانيًا يسمى إسكندر أبسلنتي جعله ياوره وكان لـه شأن عظيم في الثورة اليونانية.

وقد نشبت الثورة في مارس ١٨٢١ بتحريض من القيصر الروسي، وكان لتلك الثورة طابع صليبي فكان أول من أعلنها ونادى بها على رؤوس الأشهاد هو القس جرمانوس أسقف باتراس (شمال المورة) فقد غادر باتراس وسار إلى كلافرتيا يتبعه الأنصار والأعوان، ومن هناك وفي يوم الخامس والعشرين من مارس ١٨٢١ نادى القس جرمانوس بالثورة ودعا قومه إليها، واستولى الثوار على أهم مدن المورة واحتلوا عاصمتها، ونكلوا بالأتراك المقيمين بها تنكيلاً فظيعًا واتخذت الحكومة الثورية مدينة نوبلي عاصمة ومقرًا لها، وأعلنوا استقلال اليونان ووضع دستور لها، كما نشروا برنامجًا واسع النطاق مؤداه: استقلال إمارات البلقان كلها، وطرد الأتراك من أوربا وإحياء الدولة البيزنطية القديمة، وشبت الثورة في كريت كما شبت في بلاد المورة وجزر الأرخبيل، وقد عاث الثوار في البحر فسادًا، وازدادت قرصنتهم وكثر انتهابهم للمتاجر التي تحملها السفن [١].

وقد فشلت تركيا في إخماد الثورة المستعرة، والتي يساعدها أمراء أوربا وملوكها وخاصة قيصر روسيا، فاستعان السلطان بمحمد علي الذي جهز أسطولاً بقيادة إسماعيل بك (الأميرال) (١٨٢١) ثم جيش بقيادة حسن باشا واستطاع جنود محمد علي إخماد الثورة في كريت وجزيرة قبرص.

---

(1) الرافعي، مرجع سابق.

أما في بلاد المورة فقد عجز العثمانيون أيضًا عن إخماد الثورة فاستنجدوا أيضًا بمحمد علي الذي جهز جيشًا وأسطولاً كبيرين بقيادة نجله إبراهيم باشا، واستطاع إبراهيم بفضل حسن سياسته وذكائه الحربي أن يخضع كل بلاد المورة ويقضي على الثورة وكان مسلك الجنود حيال أعدائهم مسلكًا إنسانيًا رائعًا فلم يرتكبوا شيئًا من الفظائع، وكانوا يحسنون معاملة الأسرى اليونانيين، كما أن أطباء الجيش المصري كانوا يعنون بتضميد جراحهم إنفاذا لأوامر إبراهيم باشا "(1)).

واستطاع جيش إبراهيم باشا أن يخضع كل بلاد اليونان وكريت والمورة وقبرص، واستولى على أثينا في يونيو ١٨٢٧، إلا أن الدول الأوربية أجمعت أمرها على ضرورة اقتطاع اليونان من السلطنة العثمانية، كما قام رجال السيف والقلم في روسيا وفرنسا وإنجلترا لدعوة الدول المسيحية لإنقاذ ثورة اليونان من الحكم الإسلامي، ومنذ ابتدأت

الحرب نهض الشعراء والأدباء أمثال اللورد بايرون وفيكتور هوجو وشاتو بريان بدورهم في تأليب الرأي العام المسيحي على الأتراك في اليونان، كما تطوع الأوربيون في صفوف الثوار، وعلى رأسهم اللورد بايرون الذي مات في سيولونجي سنة ١٨٢٤، وتركت أوربا تحت وطأة الحقد الصليبي المتغلغل في نفوس أبنائها وخاصة قيصر روسيا نقولا الأول الذي خلف القيصر إسكندر.

وفي عام ١٨٢٧ أنفذت كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا أساطيلها وجيوشها إلى بحر الأرخبيل واستخدمت الدول الثلاث الخديعة والمفاوضات لكسب الوقت والهاء وتسكين حذر تركيا ومصر، ثم ما لبثت أن غدرت بهما وقامت أساطيل الدول الأوروبية الثلاث بالهجوم على الأسطولين التركي والمصري في ميناء نافارين في العشرين من

أكتوبر سنة ١٨٢٧، وتم تدمير الأسطولين التركي والمصري.

وفي هذا الصدد يقول الرافعي: " تعد واقعة نافارين من الوقائع القليلة التي يتمثل فيها الغدر ونقض العهود والمواثيق، فإنها وقعت من غير أن تعلن حرب بين تركيا والدول المتحالفة، وأخذ الحلفاء السفن المصرية والتركية غيلة من غير أن تنذرها أو

(1) الرافعي، مرجع سابق ص: ١٩٨.

تستعد للقتال، وكل ذلك منافٍ لأبسط قواعد الحروب المتفق عليها بين الدول المتمدنة"(١).

وبرغم الهزيمة في موقعة نافارين، فإن تركيا قد أصرت على رفض مطالب الدول المتحالفة فأعلنت الروسيا الحرب عليها واحتلت (أدرنه)، وأرسلت فرنسا إلى بلاد اليونان جيشًا مؤلفًا من (١٨٠٠٠) جندي بقيادة الجنرال "ميزون" لإجلاء المصريين والترك عنها، وانتهت الحرب الروسية التركية بعقد معاهدة أدرنه (في الرابع عشر من سبتمبر ١٨٢٩) وفيها وافقت تركيا على قرارات الدول في معاهدة لندره فاعترفت باستقلال اليونان استقلالاً داخليًا، وألا يكون لها عليها سوى حق السيادة الإسمية، ثم اتفقت الدول على تخويلها الاستقلال التام (في الثالث من فبراير سنة ١٨٣٠).

أما محمد علي فقد عقد صفقة مع الحلفاء تقضي بوقف القتال وجلاء الجيش المصري عن المورة، وقد تكبدت مصر في هذه الحروب متاعب وضحايا لا حصر لها، وبلغ الجيش الذي أرسلته في حرب اليونان اثنان وأربعون ألف خسرت منهم ثلاثين ألفًا، وبلغت نفقات الحملة ٧٧٥ ألف جنيه، وفقدت أسطولها الحربي، ولم تنل مصر من تلك الحرب إلا ضم جزيرة كريت إليها.

* * *

إذا أردنا أن نقيم حرب اليونان، فإننا نجد أمامنا عددًا من الحقائق كالتالي:

- تحركت الثورة في اليونان لأسباب وبواعث صليبية، فالمنشور الذي وزعه الثوار في بدء الثورة عن استعادة الدولة البيزنطية القديمة وأجلاء تركيا عن كل أوربا، كما أن قرار الثورة وبدأها نشأ على يد أحد رجال الدين هو القس جرمانوس أسقف باتراس، كما أن تلك الثورة قد حظيت بتأييد ومساعدة كل الدول المسيحية وشعوبها وكتابها وأدبائها وشعرائها وخاصة قيصر روسيا الصليبي المتعصب، كما أن جيوش الدول الصليبية وأساطيلها هي التي فرضت استقلال اليونان، ولعل كل هذا يؤكد تغلغل الروح الصليبية في وجدان أوربا أمراء وأدباء وشعوبًا، وفي هذا الصدد نسرد الواقعة التالية: " وكان على بعض السفن المصرية طائفة من الضباط الأجانب الذين كان محمد علي يستأجرهم في الأسطول، فأرسل إليهم الأميرال ريني قومندان الأسطول الفرنسي

(1) الرافعي، مرجع سابق.

يدعوهم إلى الانسحاب حتى لا يحاربوا إخوانهم في الدين فلبوا الدعوة واستأذنوا من الأميرال محرم بك في مغادرة الأسطول، فلم يسعه إلا الإذن لهم بما طلبوا، وتركوا الأسطول المصري في الثامن عشر من أكتوبر في أشد الأوقات حرجًا " [١].

– أن الأساطيل الأوربية لم تحقق النصر إلا نتيجة الغدر والمباغتة.

– أن الثوار اليونانيين كانوا يرتكبون المذابح إذا ما انتصروا، وأنهم كانوا يعيثون في البحر فسادًا ويستعملون القرصنة وينهبون السفن التجارية، على حين كان سلوك الجيش المصري والتركي سلوكًا إنسانيًا رائعًا، وكانوا يحسنون معاملة الأسرى ولم يرتكبوا شيئاً من الفظائع كما كان الأطباء المسلمون يعنون بتضميد جراحهم، وهكذا يظهر الفرق بين سلوك المنتمين إلى الحضارة الإسلامية وسلوك الآخرين.

– أن الدول الأوربية كانت تسعى لتدمير الخلافة وتقليص نفوذها في ذلك الوقت،

– فقد كانت الخلافة تعاني من الحروب مع الروس، وكانت إنجلترا وفرنسا تشجعان الحركات الانفصالية، بل وتقومان بإرسال الأساطيل والجيوش لمساعدة الانفصاليين، كما حدث في معركة نافارين البحرية، وكذلك إرسال فرنسا ١٨٠٠ جندي إلى اليونان.

– أنه من الناحية الإسلامية فإن الواجب كان يحتم قيام محمد علي بإرسال جيوشه لمشاركة الخلافة في حربها ضد الصليبيين اليونانيين والحلفاء، وأن ذلك لا شك كان في مصلحة الخلافة وأمة الإسلام، هذا من ناحية المبدأ، إلا أن عددا من التحفظات ينبغي إثباتها هنا.

– فلو كان محمد علي يمتلك نظرة استراتيجية تتفق مع مصالح الأمة ومستقبلها لكان قد أدرك أنه لا يكفي أن يكون العمل مشروعًا ومشكورًا للقيام به، ولكن يجب موازنة مجموعة أخرى من العوامل، وهذا مبدأ إسلامي أصيل اتبعه الرسول (ﷺ)

– وخلفاؤه الراشدون، وتؤكد عليه كل مدارس الفقه الإسلامي، فلو تخيلنا - مثلا -

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٢٠٩.

أن محمد علي وضع في اعتباره أن سيادة الخلافة الإسلامية على اليونان في خطر، وأن دولة الخلافة ليست قادرة على مواجهة ذلك بسبب الحرب الروسية التركية، وبسبب دعم الحلفاء لحركة الانفصال لكان من الطبيعي أن يقوم بإرسال جيشه إلى اليونان، ولكنه لو أضاف إلى تلك العوامل عواملاً أخرى مثل كون قوة أوربا قد صعدت، وأن الروح الصليبية قد ترعرعت، وأن حركة الانفصال اليونانية تجد عطفًا ودعمًا أوربيين يصل إلى حد إرسال الأساطيل والجيوش بعشرات الألوف، وأن الرأي الأوربي كان قد تألب وثار بفعل العامل الصليبي، لأدرك أنه من المستحيل عمليًا إنقاذ اليونان وأن جره إلى المعركة لن يجدي في إنقاذ اليونان، ولن يؤدي إلا إلى تدمير جيشه وأسطوله، لو كان وضع ذلك في اعتباره وأدرك أن القوة الأوربية الناشئة من الصعب هزيمتها في أوربا، لكان عليه أن يستفيد بمثل هذا الجيش والأسطول (اثنان وأربعون ألف جندي) لفتح أفريقيا كلها، فمثل هذا الجيش بل نصفه كان قادرًا على ذلك، لأن أوروبا بجيوشها وأساطيلها لن تستطيع أن تمنعه لأن بعد المواصلات وطرق الإمداد تحول دون ذلك، كما أن الرأي العام الأوربي الذي كان شديد التعاطف مع اليونانيين، ولم يكن المحرضون يجدون المبرر الكافي لحشد قوة أوربا ضد مشروع أفريقي لمحمد علي.

- لو كان محمد علي أدرك أن اليونان لن تقدم كثيرًا إذا ما حصلت على استقلالها في نهوض أوربا وقوتها، وأن أفريقيا أرض الخامات والأسواق هي التي سوف تعطي أوربا كل تقدمها الصناعي والعسكري، لكان أدرك أن الواجب الإسلامي عندها يحتم الاهتمام بأفريقيا لإقامة قاعدة حضارية وعسكرية وصناعية إسلامية، كانت هي الضمان الوحيد لمواجهة أوربا النامية، بل وحرمانها من هذا النمو ذاته، ولعل هذا الدرس يكون ماثلا أمام أعيننا كمسلمين عندما نتخذ قرارًا، فليس فقط يكون الأمر صحيحًا إذا كان مشروعًا، بل يجب أن نضيف إلى الشرعية العوامل الاستراتيجية وفهم آفاق المستقبل.

وقد يقول قائل: إنه ليس من الرجولة ولا الإسلام أن نترك الخلافة في هذا المأزق أمام الثوار اليونانيين والحلفاء الأوربيين، ولكن هذا مفهوم قاصر؛ لأن الرجولة والإسلام تحتم مراعاة المصالح العليا المستقبلية لأمة المسلمين، ويجب ألا يكون المخططون المسلمون خاضعون للمراهقة الفكرية أو الابتزاز من أي نوع.

لقد فقد الجيش المصري في اليونان ثلاثين ألفا، ولم يستطع المحافظة عليها، وفقد في السودان ثلاثة آلاف وحقق فيها امتدادًا إسلاميًا مازال يؤدي دوره حتى الآن برغم

كل الظروف، والسودان وحده أكبر من ربع أوروبا، فماذا كان يحدث لو استشهد هؤلاء الثلاثون ألفا في فتح أفريقيا، ألم يكن ذلك أجدى للأمة الإسلامية في صراعها مع الغرب الصليبي، وكان أجدى للخلافة الإسلامية عمومًا والعثمانية أيضًا، وكان أجدى لمصر؟.

وإذا كان محمد علي قد أدرك بعد موقعه نافرين البحرية، أنه من غير المجدي البقاء في اليونان، وقام بتوقيع معاهدة مع الحلفاء يتم بمقتضاها الانسحاب من هناك، فإن الدول الأوربية كانت قد تنبهت إلى تلك القوة الصاعدة، التي أثبت جيشها وأسطولها تفوقا وكفاءة عالية في القتال، وكان من الطبيعي أن تعمل حساب تلك القوة وتخطط للإجهاز عليها حتى لا تكون بديلاً إسلاميا ناهضًا، وقد حددت تلك القوى الاستعمارية سياستها في ضرورة استدراج تلك القوة النامية في ضرب وإضعاف الخلافة العثمانية، وفي نفس الوقت استنفاذ تلك القوة، وبالتالي إضعاف الطرفين، وقد بلع محمد علي الطعم إلى آخرة للأسـف.

* * *

الحرب في سورية والأناضول

كانت الحملة على سورية في بدايتها مكونة من ثلاثين ألف جندي مع ما يكفيهم من الذخائر والمؤن والمدافع، وقد بدأت الحملة سيرها في التاسع والعشرين من أكتوبر ١٨٣٠، وكان القائد الأعلى لها إبراهيم باشا، وقد نجحت الحملة في السيطرة سريعًا على غزة ويافا وحيفا وحاصرت عكا، كما شارك الأسطول في نقل الجنود والمؤن والذخائر، واشترك في ضرب عكا من البحر، وما أن علم السلطان في استانبول بتلك الحملة حتى أرسل مندوبيه إلى محمد علي يطلب منه الكف عن القتال، إلا أن محمد علي أخذ يماطل وفي نفس الوقت أرسل أوامره إلى إبراهيم باشا بمواصلة الحرب وتشديد الحصار على عكا، مما اضطر الباب العالي إلى حشد جيش مكون من عشرين ألفاً زحف لملاقاة جيش إبراهيم باشا، وضم إليه في طريقه المتطوعين من جموع الأكراد والعرب، وبعد كر وفر وحركات حربية وصدامات جزئية التقى الجيشان في موقعة

الزراعة التي انتهت بهزيمة مروعة للعثمانيين بفضل ذكاء إبراهيم باشا وبسالة جنوده (في الرابع عشر من أبريل ١٨٣٢) ثم استطاع إبراهيم باشا أن يحتل عكا في (السابع

والعشرين من مايو١٨٣٢) ثم قصد إبراهيم باشا شمالاً حتى استولى على دمشق في السادس عشر من يونيو ١٨٣٢، مما أدى إلى قيام الباب العالي بحشد جيش آخر بقيادة أكفأ قواد تركيا في ذلك الوقت السر عسكر حسين باشا، وكان الجيش العثماني مكون من ستين ألف جندي إلا أن إبراهيم باشا ألحق به الهزيمة في موقعة حمص في الثامن عشر من يوليو ١٨٣٢ بفضل التدبير العسكري الفذ برغم قلة عدد جنوده بالقياس إلى الجيش العثماني (كان جيش إبراهيم باشا مكون من ثمانية عشر ألف جندي) ثم تابع إبراهيم باشا سيره فاستولى على حلب، ثم التقى بالجيش العثماني في موقعة بيلان (في الثلاثين من يونيو ١٨٣٢) ووقعت الهزيمة بالجيش العثماني واحتل إبراهيم باشا بيلان ثم ما لبث أن استولى على الإسكندرونة، وبموقعة بيلان يكون محمد علي قد أكمل استيلاءه على سوريا وفلسطين ولبنان.

اجتاز جيش إبراهيم باشا بعد واقعة بيلان حدود سوريا الشمالية، ودخل ولاية (أدنه) من بلاد الأناضول، وجرد السلطان جيشًا جديدًا قوامه ثلاثة وخمسون ألف جندي بقيادة الصدر الأعظم محمد رشيد باشا، وفي الحادي والعشرين من ديسمبر ١٨٣٢ التقى الجيشان في موقعة (قونية) التي انتهت بهزيمة الجيش التركي وأسر قائده وتبدده شذرًا، وبهذه المعركة انفتح الطريق إلى (الأستانة) إذا أصبح جيش إبراهيم باشا على مسيرة ستة أيام من البوسفور، وكانت الطريق خالية لا يعترضه فيها جيش ولا معقل، وبات عرش السلطان نفسه معرضًا للسقوط بيد محمد علي، وقد شارك الأسطول المصري في دعم الجيش في كل أطوار حرب سوريا والبلقان.

تدخل الدول الأوروبية

استرعت انتصارات محمد علي أنظار الدول الأوربية، وخشيت من أن ينجح في إسقاط السلطان وإقامة خلافة إسلامية شابة موحدة تحت قيادته بما يمثله ذلك من خطر صعود دولة إسلامية شابة توحد العالم الإسلامي، وقررت المحافظة على الخلافة التي أصبحت منهكة بفعل الصدام مع محمد علي وغير ذلك من العوامل على أساس أن إسقاطها فيما بعد أمر سهل، وفي نفس الوقت فها هي قد حققت أغراضها من استنفاذ قوة

محمد علي أيضًا، ويمكن الآن وضعه في حدود لا تشكل خطرًا عليها، وبدأت التحركات الأوربية الدبلوماسية وغيرها لتحقيق ذلك الهدف، فروسيا من ناحيتها تدخلت لمعاونة تركيا، وعرضت على السلطان محمود استعدادها للدفاع عنه بقواتها البحرية والبرية (ومن المعروف أن روسيا في ذلك الوقت كانت العدو التقليدي لتركيا)

كما بذلت إنجلترا وفرنسا مساعيهما لعقد اتفاق بين الطرفين، وفي غضون ذلك تقدم إبراهيم باشا بجيشه فاحتل كوتاهية وصار على مسافة خمسين فرسخًا من (الأستانة) ثم أنفذ كتيبة من الجنود احتلت (مفنيسيا) بالقرب من أزمير وأنفذ رسولاً إلى أزمير لتقيم الحكم باسم محمد علي بها، وقد وصل الرسول إليها ولم يلق بها مقاومة فعزل حاكم المدينة وأقام آخر مكانه (فبراير ١٨٣٣) ورحبت المدينة بهذا الانقلاب على حد قول الرافعي [1].

وكان من الطبيعي والحالة هذه أن تخضع حكومة الأستانة وأن تعقد صلحًا مع محمد علي (اتفاقية كوتاهية) وذلك بإلحاح من فرنسا، وتقضي تلك الاتفاقية بجلاء الجيش المصري عن بعض بلاد الأناضول مقابل منح محمد علي حكم سوريا وإقليم أدنة

مع تثبيته على مصر وجزيرة كريت والحجاز، وعقب ذلك بقليل عقد السلطان العثماني معاهدة (هنكار أسكله) مع روسيا وهي معاهدة التزمت كل دولة بمقتضاها أن تساعد الدولة الأخرى إذا استهدفت لخطر خارجي أو داخلي وتعهدت تركيا أن تأذن للأسطول الروسي بالمرور من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط.

ولم يلبث الإنجليز أن حركوا الباب العالي في الأستانة على حرب محمد علي، يقول الرافعي: " كان سفير إنجلترا في الأستانة يحرض الباب العالي على التشدد في شروطه مما أدى إلى إخفاق المفاوضات بين الطرفين، وكانت إنجلترا لا تفتأ تضع العراقيل أمام سياسة محمد علي وتؤلب تركيا والدول الأوربية عليه، فمن ذلك أنها توصلت إلى اتفاقية سنة ١٨٣٨ مع تركيا من شروطها إلغاء الاحتكار في جميع أنحاء السلطنة، وكان مفهومًا أن تسري هذه المعاهدة على مصر لأنها إلى ذلك الحين كانت جزءًا من السلطنة، وقد وافقت فرنسا على هذه المعاهدة، وقد فطن محمد علي أن المقصود من وضعها هو إحراجه.

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٢٥٥.

الحرب السورية الثانية

كان الجيش المصري في سوريا وأدنه يبلغ في ذلك الوقت سبعين ألف جندي، وبتحريض من إنجلترا لتركيا، قامت الأستانة بإنفاذ حملة عسكرية قوامها ثمانية وثلاثين

الف جندي، وكان الجيش المصري في هذه الموقعة أربعين ألف جندي، والتقى الجيشان في موقعة (نصيبين) في الرابع والعشرين من يونيو ١٨٣٩، وقد انتهت تلك الموقعة بهزيمة الأتراك ووقوع خسائر فادحة بين قوات الطرفين.

وعقب هذا الواقعة قام أحمد باشا فوزي قائد الأسطول التركي بتسليم أسطوله سليمًا إلى محمد علي في ميناء الإسكندرية، وبانضمام هذا الأسطول إلى الأسطول المصري بلغت قوة الأسطولين معا خمسين سفينة حربية، وثلاثين ألف مقاتل، وثلاثة آلاف مدفع، وصارت مصر بهذه القوة، أقوى دولة بحرية في البحر الأبيض المتوسط على حد قول الرافعي [١].

وبانتصار الجيش المصري في نصيبين وانضمام الأسطول التركي بقيادة أحمد باشا فوزي إلى الأسطول المصري كانت دولة محمد علي قد أصبحت من أقوى دول العالم قاطبة برًا وبحرًا في ذلك الوقت، وفي نفس الوقت كانت نهاية الخلافة العثمانية وشيكة، ومن الطبيعي أن يتوحد المسلمون حول محمد علي وتبرز خلافة جديدة أقوى وأكثر شبابًا وهذا ما لا تريده ولا ترضاه الدول الأوربية المتربصة، فهدفها الثابت تحطيم قوة ووحدة المسلمين، وكان عليها هنا تنفيذًا لذلك التمسك بالكيان العثماني الضعيف واستخدامه في تحطيم القوة الصاعدة الشابة؛ ليسهل عليها بعد ذلك ابتلاع العالم الإسلامي دولة بعد الأخرى.

فأما روسيا فقد انتهزت الفرصة لبسط حمايتها الفعلية على تركيا بحجة الدفاع عنها، وأما النمسا والروسيا فقررتا دعم تركيا، وأما إنجلترا (الداهية) فقد قررت أنه حان الأوان لضرب محمد علي باستخدام الورقة العثمانية وتقدم سفراء الدول الأوربية الخمسة(النمسا - روسيا - إنجلترا - فرنسا - بروسيا) بمذكرة إلى الباب العالي، يطلبون اليه باسم الدول الخمس ألا يتخذ قرارا الا باطلاعهم واتفاقهم، وهذه المذكرة تعد إعلانًا

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٢٨٣.

للوصاية على تركيا وإلغاء لاستقلالها الفعلي.

واستمر التنسيق بين الدول الأوربية إلى أن أبرموا معًا (النمسا - روسيا - إنجلترا - فرنسا - بروسيا) مع تركيا معاهدة لندرة الشهيرة في الخامس عشر من يوليو ١٨٤٠، وتقضي تلك المعاهدة:

(١) بأن يخول محمد علي وخلفاؤه حكم مصر الوراثي، ويكون له مدة حياته حكم المنطقة الجنوبية من سوريا بما فيها مدينة عكا بشرط أن يقبل ذلك في مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ تبليغه هذا القرار، وأن يشفع قبوله بإخلاء جنوده جزيرة كريت وبلاد العرب وإقليم أدنه وسائر البلاد العثمانية عدا ولاية عكا، وأن يعيد إلى تركيا أسطولها.

(٢) إذا لم يقبل هذا القرار في غضون عشرة أيام يحرم الحكم على ولاية عكا ويمهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي لمصر وسحب جنوده من جميع البلاد

(٣) العثمانية وإرجاع الأسطول العثماني، فإذا انقضت هذه المهلة دون قبول تلك الشروط كان السلطان في حل من حرمانه ولاية مصر.

(٤) يدفع محمد علي باشا جزية سنوية للباب العالي تتبع في نسبتها البلاد التي تعهد إليه إدارتها.

(٥) تسري في مصر وفي ولاية عكا المعاهدة التي أبرمتها السلطنة العثمانية وقوانينها الأساسية، ويتولى محمد علي وخلفاؤه جباية الضرائب باسم السلطان على أن يؤدي الجزية ويتولون الإنفاق على الإدارة العسكرية والمدنية في البلاد التي يحكمونها.

(٦) تعد قوات مصر البرية والبحرية جزءًا من قوات السلطنة العثمانية ومعدة لخدمتها.

(٧) يتكفل الحلفاء في حالة رفض محمد علي باشا لتلك الشروط أن يلجاوا إلى وسائل القوة لتنفيذها، وتتعهد إنجلترا والنمسا في خلال ذلك أن تتخذ باسم الحلفاء بناءً على طلب السلطان كل الوسائل لقطع المواصلات بين مصر وسوريا ومنع وصول المدد من أحداهما للأخرى وتعضيد الرعايا العثمانيين الذين يريدون خلع الطاعة والرجوع إلى الحكم العثماني، وإمدادهم بكل ما لديهم من مساعدات.

(٨) إذا لم يذعن محمد علي للشروط المتقدمة وجرد قواته البرية والبحرية على الأستانة فيتعهد الحلفاء بأن يتخذوا بناء على طلب السلطان كل الوسائل لحماية عرشه وجعل الأستانة والبواغيز بمأمن من كل اعتداء.

وفي محاولة من إنجلترا لوضع محمد علي أمام الأمر الواقع، أخذت تشعل فتيل

الفتن والثورات ضد محمد علي في لبنان وسوريا ولم تنقطع الثورات والفتن في لبنان وسوريا طوال الحرب، وكان لها أثر كبير في إحراج مركز الجيش المصري أمام الحلفاء.

وبالطبع رفض محمد علي شروط معاهدة لندرة وأصر على التمسك بمكاسبه وهنا تدخلت إنجلترا بأسطولها البحري وضربت الثغور السورية وكذلك اشتركت السفن الحربية النمساوية والتركية، وفي العاشر من سبتمبر ١٨٤٠، جاءت حملة برية من القوات الإنجليزية والتركية ونزلت في ميناء جونيه اللبناني، وكان الجيش المصري في سوريا قد وصل إلى تسعين ألف مقاتل بقيادة إبراهيم باشا، ولكن الإنجليز بذروا بذور الفتن ووزعوا الأسلحة والذخائر على الثائرين في لبنان وسوريا، وتقطعت مواصلات الجيش المصري بسبب تلك الفتن، وأصبح مستهدفا لنيران جيوش الحلفاء من جهة ونيران الثائرين من جهة أخرى، واستولى الحلفاء على الثغور السورية، فاحتلوا حيفا وصور وصيدا ثم بيروت عقب واقعة (بحر صاف) التي انهزم فيها الجيش المصري ١٨٤٠، ثم استولى الحلفاء على طرابلس واللاذقية وأدنه، ثم سلمت الحامية المصرية في عكا بعد كارثة نسف مخزن الذخيرة، وكانت قد قاومت لمدة ضد جيوش الحلفاء وأساطيلهم، ولما تم للحلفاء احتلال الثغور السورية وقطعت مواصلات الجيش المصري، أنفذ القائد العام لقوات الحلفاء الأميرال أستوبفورد بعض السفن الحربية الإنجليزية بقيادة الكومودور(نابييه) إلى مياه الإسكندرية للقيام بمظاهرة بحرية أمام الثغر لتهديد محمد علي وإجباره على الإذعان لمطالب الحلفاء، ورأى الكومودور نابييه أن يجرب خطة المقاومة فأرسل إلى محمد علي رسولاً يحمل إليه خطابًا يعرض عليه فيه رغبة الدول في أن تكفل له ولأولاده من بعده حكم مصر الوراثي على أن يرد الأسطول التركي إلى الباب العالي وأن يسحب جنوده من سورية، وبعد أخذ ورد وافق محمد علي في النهاية، وفي الثلاثين من يناير سنة ١٨٤١، أرسل الحلفاء مذكرة إلى الباب العالي لتنفيذ هذا الاتفاق، مما ترتب عليه سحب الجيوش

المصرية من سوريا والأناضول، ثم بعد ذلك من الجزيرة العربية.

وإذا كانت تلك وقائع الحرب السورية وحروب الأناضول، فإن التأمل في تلك الوقائع يعطينا عددًا من الملاحظات كالتالي:

– أن الجيش المصري قد أثبت في تلك الحرب بسالة وكفاءة منقطعة النظير، وأن إبراهيم باشا كان قائدا ذكيا يتمتع بعبقرية عسكرية لا شك فيها.

– أن محمد علي بذل في تلك الحروب ما لا حصر له من الرجال والعتاد والمال، وبلغ الجيش المصري أحيانًا إلى تسعين ألف جندي، وكان عدد تلك القوات عند انسحاب إبراهيم باشا من سوريا حوالي سبعين ألف جندي، كما أن الخلافة العثمانية بذلت جهودًا كبيرة وأعدادًا هائلة من الرجال والمعدات، وأن الضحايا من الطرفيين (المسلمين) كانت باهظة، ولو أن تلك المجهودات قد وجهت إلى أفريقيا لكان قد تغير التاريخ، وكان قد وفر مجهود الخلافة لمواجهة الروسيا، والحلفاء في اليونان.

– أن تلك الحرب باهظة التكاليف، قد كلفت الخلافة استقلالها واستنفذت جهودها، بل وأضاعت مستقبل وحدة المسلمين تمامًا، فقد خرجت الخلافة من تلك الحرب وهي واقعة عمليا تحت وصايا الحلفاء وأصبحت تركيا عمليا تحت رحمة روسيا، وكان سقوط الخلافة قد أصبح مسألة وقت، ومن يومها دخلت الخلافة في مرحلة (الرجل المريض) الذي ينتظر موته بين لحظة وأخرى، ومن ناحية أخرى لم تكسب مصر منها شيئًا ولا محمد علي بل ترتب عليها فقدان الجزيرة العربية وكريت.

– أن مؤامرات الحلفاء والروح الصليبية في أوربا والتي كانت تستهدف وحدة المسلمين وتريد السيطرة على بلادهم، لم تكن لتنجح لولا حروب محمد علي ضد الخلافة، فلكم صمدت الخلافة ضد حروب الروسيا وضد مؤامرات الحلفاء على أطرافها، ولكان مقدرًا أن تصمد أكثر، وهذا يؤكد أن القوى الخارجية لا تستطيع هزيمة المسلمين من الخارج، بل لا يسقط الكيان الإسلامي إلا بالأخطاء الداخلية، ولعل هذا درسًا تاريخيًا عظيمًا يؤكده أيضًا فشل الحملتين الفرنسية والإنجليزية على مصر(١٧٩٨، ١٨٠٧).

والآن لنقرأ معًا السيناريو الشيطاني الذي رسمه الحلفاء لضرب محمد علي،

والخلافة معًا.

كانت أوربا قد بدأت تنهض وتنفض عنها آثار التخلف، وبدأت تبني قوة عسكرية واقتصادية، كما بدأت تتطلع من جديد لضرب العالم الإسلامي والسيطرة عليه، وتمثلت محاولاتها الأولى في الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨، والحملة الإنجليزية على مصر ١٨٠٧، إلا أن المحاولتين بائتا بالفشل الذريع بفضل كفاح وجهاد الشعب المسلم في مصر، وكانت الخلافة العثمانية بما تمثله من توحيد للمسلمين وبما تمتلكه من روح

إسلامية وقتالية تمثل عقبة أساسية، أمام المشروع الصليبي الجديد، كانت الخلافة العثمانية مازالت قوية ومتماسكة رغم عوامل الفساد الداخلي، وكانت مازالت تبلي بلاءًا حسنًا في حروبها مع روسيا، أو بحفظ أطرافها أمام الحلفاء، وأدرك الحلفاء أنهم أمام عاملين خطيرين لا يمكن تحقيق المشروع الاستعماري الصليبي في وجودهما أولهما: هو الخلافة التي لا يمكن القضاء عليها وتفكيك أواصرها من الخارج أو بالحرب المباشرة عليها، كما أن مساعدة الفتن داخل جسم السلطة لن يكون هو العامل الحاسم في الموضوع، وهكذا لابد من إسقاطها من الداخل.

وكان العامل الثاني: هو صمود مصر أمام غزوتين استعمارتين في أقل من عشر سنوات، كانت أحداهما تمتلك أعظم قواد أوربا قاطبة، وكان معنى ذلك أن مصر غير قابلة للسيطرة مهما كانت جهود أوربا، كما أن الانتصار الذي حققه الشعب المسلم في مصر ضد نابليون وفريزر سيؤدي إلى تفاقم المد الجهادي والشعبي والصناعي في مصر، وربما يؤدي إلى وجود عنصر قوة للعالم الإسلامي يتمثل في وجود وصعود قوة شابة في مصر تمتلك روح الانتصار وعزة الفخر بما حققته من نصر على فرنسا وإنجلترا في أقل من عشر سنوات، وتمتلك قاعدة صناعية وزراعية هامة، وكان من المستحيل بداهة ضرب تلك القوة أيضًا من الخارج، وكان لابد والحالة هذه أن تسعى تلك الدول لضرب القوتين بعضها ببعض للتخلص منها معًا، وأن تنسق التحركات لدعم هذه القوة أو تلك في هذا الوقت أو ذاك بما تحقق استنفاذ جهودهما معًا.

والإنسان يعجب من ذلك السيناريو المحكم الذي توزعت فيه الأدوار بين الحلفاء بطريقة محكمة.

فحينما زحف الجيش المصري على سوريا واحتلها لم تبد دول الحلفاء أي حركة

وكان الأمر لا يعنيها، وقامت إنجلترا باستغلال هذا الموقف واحتلت عدن في ١٨٣٦ وأرسخت قدمها فيها، واضطر محمد علي أن يسكت لظروفه في معارك سوريا، فأصدر امرا إلى خورشيد بك بإخلاء البحرين أيضًا!!

وظل الحلفاء على سكوتهم المريب حتى وصل الجيش المصري إلى قونية وأصبح على بعد مسيرة ستة أيام من البوسفور مما هدد الأستانة عاصمة الخلافة، وهنا بدأت دول الحلفاء تتدخل، ولكن بهدوء في المسألة، فمازال هناك من قوة محمد علي والخلافة ما ينبغي استنزافه، واقتصر تدخل الحلفاء هنا على قيام الروسيا بمساعدة الخلافة، كما تقدمت فرنسا بمحاولات للمفاوضات بين الطرفين، ولم يبدأ تدخلها العملي إلا بعد احتلال الجيش المصري كوتاهية، فغنيسيا واستيلائه على أزمير وصار على مسافة أقل من خمسين فرسخًا من الأستانة وهنا بذلت فرنسا مساعيها إلى أن تم عقد اتفاقية كوتاهية، ولكي تحقق دول الحلفاء هدفها الكبير في استنزاف قوة الخلافة حتى آخر قطرة، حرضت السلطان محمود على تجريد حملة لضرب جيش محمد علي إلا أن

النصر كان حليف الجيش المصري في موقعة نصيبين التي خسر فيها الترك أربعة آلاف قتيل، وأسر منهم اثنتى عشر ألفًا، كما خسر الجيش المصري أربعة آلاف قتيل، وبهذه المعركة فقدت تركيا كل قواتها وأصبحت لا حول لها ولا قوة، خاصة بعد أن سلم الأسطول التركي بقيادة أحمد فوزي باشا إلى محمد علي، وهنا تدخلت الدول الأوربية وقامت بالتدخل العسكري والبحري للمحافظة على كيان الخلافة، والقضاء على قوة محمد علي بعد أن أدى أغراضها، واضطر محمد علي في النهاية إلى الانسحاب والتراجع إلى مصر.

وهنا يثور السؤال، لماذا لم تتدخل أوربا إلا بعد أن أصبح جيش محمد علي في تركيا على بعد ٥٠ فرسخًا من الأستانة؟ ولماذا لم تتدخل إلا بعد انتهاء قوة الخلافة تمامًا بعد معركة نصيبين وتسليم الأسطول التركي؟!

والإجابة على السؤال بديهية، فإنها لم تفعل ذلك إلا حينما حققت أغراضها واستنزفت قوة الخلافة حتى آخر قطرة، بحيث إنها خاضعة من الناحية العملية لنفوذها ومن ناحية أخرى، فإن وصول محمد علي إلى الأستانة ربما يؤدي إلى قيام خلافة إسلامية جديدة شابة بقيادة محمد علي تقوم بتوحيد العالم الإسلامي وتدفع فيه دماءً جديدة

وتكون خطرًا وعقبة أمام المشروع الصليبي الجديد، ولعل هذا يجيب على سؤال آخر لماذا تمسكت الدول الأوربية باستمرار الخلافة العثمانية؟! وهي العدو التقليدي لها وبينهما من الحروب ما لا حصر له، وبديهي أن تلك الدول قررت الاحتفاظ بالرجل المريض الذي لا حول له ولا قوة لاستخدامه كورقة أمام محمد علي ولمنع محمد علي من توحيد العالم الإسلامي، ولكي يعلنوا دفنه وقتما شاءوا.

ولعل ما يؤكد إمكانية قيام خلافة إسلامية تحت حكم محمد علي هو أن المسلمين في ذلك الوقت كانوا يتمتعون بروح وحدوية قوية ولم يكن لديهم مانع من قيام خلافة جديدة

فلربما كان ذلك أفضل، وخاصة حينما وجدوا أن محمد علي أصبح قريبًا من تحقيق ذلك، بعد وصوله إلى خمسين ميلاً من الأستانة، ولم يكن الترك أنفسهم يمانعون في ذلك فهاهي أزمير تعلن ولاءها لمحمد علي برضاها، وهاهو فوزي باشا قائد الأسطول التركي يقوم بتسليم الأسطول التركي كاملاً إلى محمد علي، حقًا لقد كان ذلك موقفًا ينم عن عبقرية وإسلامية فذة، فمادام أمر الخلافة العثمانية قد انتهى عمليًا بعد معركة نصيبين فمن الأصوب أن يقف الجميع خلف محمد علي لتوحيد بلاد المسلمين، ولكن المخطط الشيطاني كان أكبر.

والآن لنقرأ المزيد من التفاصيل في السيناريو الشيطاني.

قلنا أن نجاح الشعب المسلم في مصر في الصمود أمام الحملتين الاستعماريتين الفرنسية بقيادة نابليون أكفأ قادة أوربا قاطبة (١٧٩٨ – ١٨٠١)، والإنجليزية بقيادة فريزر(١٨٠٧)، ونجاح ذلك الشعب في اكتساب خبرات صناعية إبان ثورة القاهرة الثانية، قد فجر طاقة هائلة لدى الشعب، كان لابد لهذه الطاقة أن تؤتي ثمارها وأن تظهر إلى الوجود قوة شابة صاعدة تحقق قاعدة صناعية وعسكرية هائلة، وكان ظهور محمد علي بما يمتلك من شخصية قوية ودهاء وكفاءة إدارية عالية، وكذلك استثمار ذلك المد وتلك الطاقة في بناء نهضة زراعية وصناعية وعمرانية وعسكرية في مصر، وظهور عدد من القواد الأفذاذ من أمثال إبراهيم باشا، وظهور جيش مصري يتمتع بجنود بواسل أثبتوا وجودهم في حروب اليونان خاصة ضد الحلفاء، كان معنى كل ذلك أن دولة هائلة ستظهر إلى الوجود في مصر يمكن أن تمتد جنوبًا إلى السودان وأفريقيا، وكان كل هذا يشكل خطرًا على المشروع الاستعماري؛ لأنه بداية سيحرم ذلك المشروع من مصر ذاتها

التي يطمع فيها الغرب، والتي حاولت من قبل كل من إنجلترا وفرنسا احتلالها دون جدوى، كما سيحرم المشروع الاستعماري من خطوط مواصلاته إلى آسيا وخاصة الهند، ويكون في نفس الوقت دعما مباشرًا وغير مباشر للخلافة العثمانية التي تتعرض للحرب الضروس والمؤامرات من كل جانب:

وكانت كل تلك العوامل في ذهن دهاة أوربا ومخططيها، وكان من المستحيل عمليًا وقف هذه الطاقة العملاقة أو لجمها أو القضاء عليها، فمحاولة احتلال مصر مرتين بواسطة أقوى الجيوش الأوربية وأكفاء قوادها لم تنجح، وكذلك محاولة وقف تلك الطاقة عن الظهور مستحيل، والنتيجة العملية أنه لابد من ظهور قوة شابة في مصر، وكان من الطبيعي والحالة هذه أن تحاول أوربا التحكم في معادلات تلك الطاقة وتوجيهها في غير الاتجاه الصحيح، وهنا يظهر الدور الفرنسي: القذر الذي يذكرنا بالدور السوفيتي في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وتوددت فرنسا إلى محمد علي وأمدته بالخبرات والمساعدات والمستشارين، كان معنى هذا أن المشروع المصري

مكشوف أمام الغرب بفعل جواسيس فرنسا وخبراءها، وأن المشروع أيضًا سيكون تحت سمع وبصر أوربا، وقد يقول قائل: إن هؤلاء الخبراء والدعم الفرنسي كان ضروريًا لتحقيق التطور وإقامة قاعدة النهضة، ولكن هذا قول يفتقر إلى العمق وبسيط أكثر مما ينبغي، فلو لم تقدم فرنسا معوناتها وخبراءها لظهر المشروع أيضًا، ربما أبطأ ولكن أكثر أمانا، فالنهضة المصرية في ذلك الحين كانت تستند على أسباب موضوعية ذاتية، وأى نهضة لا يمكن أن تقوم إلا بالعوامل الموضوعية الذاتية، وكان أهم تلك العوامل هو الطاقة الناتجة عن تحقيق انتصارين في غضون أقل من عشر سنوات، أى أن النهضة كانت ستحقق سواء بدعم فرنسي أو بدونه، ربما أبطأ - ولكن أكثر أمانا - ومن ناحية أخرى فإن فرنسا ذاتها كانت قد حاولت احتلال مصر، وبالتالي فإن أطماعها في مصر مؤكدة، ومن يأمن لها يكون عبيطا، والروح الصليبية في فرنسا لا تقل عن غيرها من الدول الأوربية، بل ربما تزيد، والحرب اليونانية تؤكد ذلك، ففرنسا شاركت بأساطيلها في تلك الحرب كغيرها من دول أوربا، وزادت على ذلك بإرسال جيش بري من ثمانية عشر ألف جندي لمناصرة اليونانيين، وإذا كانت أوربا في حينها تأكدت أن النهضة المصرية قائمة لا محالة، فإنها تركت لفرنسا أن تكون قريبة من معادلات تلك النهضة

لتوجيهها لصالح أوربا في النهاية.

وإذا أخذنا بالاستنتاج السليم فإن فرنسا هي التي أغرت محمد علي على حرب سوريا وشجعته عليها، وربما كان للبارون لبو الكونت دورًا في هذا الصدد، وبديهي أن المستشارين الفرنسيين لمحمد علي لم يكونوا يعدمون حججا أو مبررات لتشجيع محمد علي وحثه على تلك الحرب، حتى إذا ما وصل إلى أزمير واقترب من الأستانة بدأت فرنسا مساعيها لعمل الهدنة والاتفاقيات؛ وذلك لمنع محمد علي من إسقاط الخلافة العثمانية وإقامة خلافة إسلامية شابة تحت قيادته، ولم يكن ذلك حبًا في الخلافة العثمانية، بل كان منعًا لتوحيد العالم الإسلامي تحت قيادة محمد علي.

وبديهي أن استمرار خلافة ضعيفة فاقدة للاستقلال الحقيقي أمر أفضل للمصالح الأوربية في ذلك الحين تمهيدًا للقضاء عليها والسيطرة على بلاد المسلمين، فعقب موقعة نصيبين التي أنهت القوة العسكرية للخلافة تمامًا تقدمت فرنسا مع النمسا - بروسيا - وإنجلترا - روسيا بمذكرة إلى الباب العالي في السابع والعشرين من يوليه ١٨٣٩ يطلبون فيها باسم الدول الخمس ألا يبرم أمرًا في شأن المسألة المصرية إلا بإطلاعهم واتفاقهم، ويقول الرافعي: بحسن نية عجيبة على هذا الأمر[١]: " وقد يبدو غريبًا أن تشترك فرنسا في هذه المذكرة، وهي التي تنادي بتأييد مصر في تلك الأزمة، ولكن السياسة الفرنسية كانت في مسلكها غير مستقرة ولا آخذة بالحزم وأصالة الرأي وبعد النظر" وإذا كان الرافعي حسن النية إلى هذه الدرجة، ووجد اضطرابًا في سلوك فرنسا، فإن تفسير ذلك أن فرنسا كانت تؤدي دورها في السيناريو الشيطاني المحكم، فحين يكون الأمر متعلقا بمصالح أوربا الصليبية ضد مصالح المسلمين يكون انحياز فرنسا إلى جانب أوربا الصليبية، وهذا لا يمنع من وجود تناقضات ثانوية بين فرنسا وإنجلترا، فتلك التناقضات سنة من سنن الله تعالى بين قوى الشر، ولكن قوى الشر تجتمع وتتوحد وتتناسى تناقضاتها الثانوية إذا ما برز التناقض الجوهري بينها وبين المسلمين.

ويضيف الرافعي[٢] : " وفي غضون هذه الحرب تغير مسلك فرنسا حيال مصر تغيرًا عظيمًا، فبعد أن كان المسيو بترس رئيس الوزراء الفرنسي يشجع محمد علي،

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٢٨٩.
(2) الرافعي، مرجع سابق ص ٢٩٨.

ويسوغ لـه رفض مطالب الحلفاء، ويعده بمعاضدة فرنسا لـه، تراجع على عقبيه وقد أورد الرافعي في نفس الموضع والمرجع " أن المؤرخين الفرنسيين برروا مسلك فرنسا في تلك الأزمة، أن فرنسا لا يمكن أن تحارب أوربا تأييدًا لمطالب محمد علي " ويعلق الرافعي على ذلك " أن هذا الدفاع - يقصد تبرير المؤرخين الفرنسيين لموقف فرنسا - لا يستند إلى وقائع صحيحة، فإن الثابت أن الحكومة الفرنسية هي التي أغرت محمد علي بسلوك مسلك التشدد ثم تخلت عنه، وهذا شبيه بموقف فرنسا من مصر ١٨٨٢ حينما تركت إنجلترا في آخر لحظة تعمل وحدها على تحقيق مطامعها في مصر".

وإذا كان الرافعي حسن النية ينعى على فرنسا توريطها لمحمد علي ثم تركه فإن ذلك لم يكن ألا جزءًا من خطة شيطانية متفق عليها، تقوم فرنسا بجزئها الخاص في دفع محمد علي إلى الحرب وإغرائه بالتشدد ثم تتركه ساعة الجد بعد أن يكون قد أدى هدف أوربا الصليبية، وإذا كان ذلك على حد قول الرافعي قد تكرر مرتين (الأخرى في ١٨٨٢) فإن هذا يؤكد أن فرنسا كانت تتحرك وفق خطة مدروسة ومتفق عليها مع باقي

دول أوروبا لتمهيد سبل السيطرة على العالم الإسلامي، ثم بعد ذلك اقتسام الغنائم.

ولئن كانت فرنسا قد لعبت دورها في توريط محمد علي ثم تركه، الأمر الذي يذكرنا بتصرفات الاتحاد السوفيتي مع مصر في النصف الثاني من القرن العشرين، وخاصة نصيحته لمصر أبان حرب ١٩٦٧م بتلقي الضربة الجوية الأولى، فإن إنجلترا وغيرها من الدول الأوربية قد لعبت دورها المرسوم على الجانب الآخر، فمن ناحية قامت إنجلترا باحتلال عدن مستغلة انشغال محمد علي المسؤول أصلاً عن الجزيرة العربية بالحروب في سوريا والأناضول ومن ناحية ثانية أي فرصة للصلح بين محمد علي والخلافة وتذكى نار الحرب بينهما يقول الرافعي[1]: " كان سفير إنجلترا في الأستانة (اللورد بوفسبنى) يحرض الباب العالي على التشدد في شروطه، مما أدى إلى إخفاق المفاوضة، ومن ذلك أنها توصلت في سنة ١٨٣٨ إلى عقد معاهدة تجارية مع تركيا من شروطها: إلغاء الاحتكار في جميع أنحاء السلطة العثمانية، وكان المفهوم أن هذه المعاهدة تسري على مصر لأنها كانت إلى ذلك الحين جزءًا من السلطنة وقد وافقت

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٢٧١.

فرنسا على هذه المعاهدة!!

والنتيجة الحتمية لتلك المعاهدة: هي استمرار الحرب بين محمد علي والسلطنة؛ لأن محمد علي لم يكن ليقبل ذلك، وخاصة أن جيوشه منتصرة في ميدان القتال، وبديهي أن إنجلترا لم تقصد فائدة السلطنة العثمانية بتلك المعاهدة، فالسلطنة كانت مهزومة حتى الآن وضاعت معظم قواتها العسكرية، ولم يكن تحريض إنجلترا للسلطنة على التشدد إلا للقضاء على ما تبقى من جيشها وقواتها، وقد كان فحدثت بعد ذلك ونتيجة لذلك موقعة نصيبين التي أنهت الوجود العسكري للسلطنة وحولتها إلى كيان محتضر.

وفي هذا الصدد يضيف الرافعي: " أن مساعي الصلح بين مصر وتركيا قد أخفقت لأن إنجلترا كانت من وراء تركيا تحرضها على القتال" وفي نفس المرجع يضيف الرافعي

ص ٢٨٧: " أن إنجلترا قد أعلنت وجهة نظرها في وجوب المحافظة على كيان السلطنة العثمانية، وإخضاع محمد علي بالقوة وأخذت تؤلب الدول على مصر ليشتركن معها في إخضاعها، ولم تكن المحافظة على كيان السلطنة العثمانية هي وجهة نظرها الحقيقية، بل غايتها الجوهرية هي إضعاف الدولة المصرية لأنها ترى فيها إذا قويت مزاحمًا لها في سيادتها بالبحر الأبيض المتوسط ورقيبًا لها في طريقها إلى الهند، ومن هنا كانت إنجلترا تتمسك بكل عزم وقوة بوجوب رد سوريا إلى تركيا، إلا أن امتداد نفوذ مصر في البلاد السورية يجعلها دولة بحرية قوية من دول البحر المتوسط، ويجعل لها الإشراف على طريق الهند من ناحية الفرات والعراق، فضلاً عن طريق البحر الأحمر وبرزخ السويس، وكانت تتمسك أيضًا برد الأسطول التركي على الدولة العثمانية؛ لأن اندماجه في الأسطول المصري يجعل لمصر قوة بحرية كبيرة تخيف إنجلترا.

ويضيف الرافعى: " أن سياسة إنجلترا الدائمة ألا تقوم في مصر دولة قوية؛ لأن ذلك يهدد مستعمراتها في الهند، كما أن في نيتها امتلاكها ووضع يدها عليها عندما تحين الفرصة.

وهذه الأسباب والتحليلات التي قدمها الرافعي لتحليل موقف إنجلترا صحيح إلا أنه غير شامل، ولو سأل الرافعي نفسه لماذا تأخرت حركات إنجلترا في ضرب محمد علي وتأليب الدول عليه إلى بعد معركة نصيبين؟ لماذا لم يبدأ ذلك عندما زحفت مصر على سوريا!! أو حتى عندما دخلت القوات المصرية إلى الأراضي التركية، ولكن بعد أن تم

الإجهاز على القوة العسكرية للخلافة تمامًا بعد موقعة نصيبين وتسليم الأسطول التركي؛ أي بعد تحويل الخلافة إلى كيان محتضر واستنفاذ قوة مصر الصاعدة إلى أقصى درجة في نفس الوقـت.

وإذا انتقلنا إلى موقف روسيا - العدو التقليدي لتركيا - والتي كانت في حالة حرب دائمة مع الخلافة العثمانية، نجد أنها دارت في الفلك ذاته وأدت دورها في الخطة المرسومة، فعندما أدركت أن الخلافة العثمانية أصبحت مهددة بالسقوط وأن محمد علي سوف يكون بديلا إسلاميا قررت أن تدعم تركيا لتحقيق عدة أهداف: أولها: منع قيام خلافة إسلامية شابة تحت قيادة محمد علي، استنفاذ طاقة محمد علي ما أمكن، المحافظة على الخلافة في حالة احتضار، وفي نفس الوقت بسطت حمايتها على تركيا بحجة الدفاع عنها، فعقدت روسيا مع السلطنة اتفاقية (هنكار أسكله سي) في الثامن من يوليو ١٨٣٣ تعهدت فيها تركيا بأن تأذن للأسطول الروسي المرور من البحر الأسود إلى

البحر الأبيض المتوسط، وتؤدي هذه المعاهدة كما يقول الرافعي [1] تخويل الروسيا مد يدها في شؤون تركيا وبسط حمايتها الفعلية عليها " والسؤال هنا: لماذا كان التحرك الروسي مبكرًا عن التحرك الأوربي عمومًا؟

ولعل معرفة هذا التبكير في التحرك يؤكد وجود تنسيق بين الدول الأوربية، فلو لم تفعل روسيا ذلك لما أمكن للسلطان تجريد جيوش ضد محمد علي، وبالتالي كان من الممكن أن يصل محمد علي سريعًا إلى الأستانة ويقيم خلافة إسلامية بديلة، إذن فروسيا قررت أن تعقد صلحًا مع العدو التقليدي ليتفرغ هذا العدو التقليدي لاستنفاذ ما أمكن من قوة محمد علي، وفي نفس الوقت فإن احتدام الحرب بين السلطان ومحمد علي قد أعطى فرصة لروسيا لتحقيق أهدافها في تركيا، ولو لم يكن هناك خطة مبيته بين الدول الأوروبية لكان من الطبيعي أن تستفيد الروسيا من حروب السلطان ومحمد علي فتقوم بالضغط العسكري على تركيا وتحقيق أهدافها عن طريق المعارك، ولكن اختيارها لعقد معاهدة (هنكار اسكله سي) يؤكد رغبتها في ترك جيوش السلطان لاستنزاف جيوش

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٢٥٦.

محمد علي من ناحية والإبقاء على كيان محتضر للخلافة العثمانية.

وإذا انتقلنا إلى النمسا وبروسيا لوجدنا أن سلوكهما لم يشذ عن الخطة المرسومة وأدى كل منهما دوره المرسوم بعناية.

وهكذا فإن الغرب الصليبي قد أجاد رسم الخطة ولعبت كل دولة من دوله (إنجلترا - فرنسا - روسيا - بروسيا - النمسا) دورها المرسوم لتحقيق هدفها في ضرب الخلافة ومحمد علي ببعضهما بعضًا ليتحقق هدفها في إضعاف الخلافة وتحويلها إلى كيان محتضر واستنزاف قوة مصر الصاعدة من ناحية أخرى؛ ليتسنى لها بعد ذلك تقسيم العالم الإسلامى إلى مناطق نفوذ واستعمار العالم بأسره، ولايفوتنا هنا أن نشير إلى دور آخر لعبته إنجلترا خاصة، وذلك فإنها غذّت وساعدت كل الثورات ضد محمد علي سواء في الجزيرة العربية أو في سوريا، يقول الرافعي: " وكان للدسائس الإنجليزية عمل كبير في تحريك الثورات في سوريا سنة ١٨٣٤ فإن الإنجليز مافتئوا يستفزون السوريين إلى

الثورة ويوزعون عليهم الأسلحة ويحرضونهم على القتال ويستميلون إليهم رؤساء العشائر والعصبيات تارة بالمال وتارة بالوعود حتى أفلحوا في تهيئة البلاد للثورة فاشتعلت الثورة في فلسطين وطرابلس وشرق اللاذقية(ثورة النصيرين) وحوران(ثورة الدروز) مما أدى إلى حضور محمد علي بنفسه لقمع الثورة".

ويضيف الرافعي في ص٢٩٤ " لم تنقطع الفتن والثورات في لبنان وسوريا بل ظلت مستمرة بفعل دسائس الإنجليز طوال فترة الحرب(٣٩ - ١٨٤٠) وكان لها أثر كبير في إحراج مركز الجيش" ويقصد أثناء الحرب مع الحلفاء سنة ١٨٤٠.

ويقول محمد كرد علي [(١)]: " أن الدسائس الأجنبية وخاصة الإنجليزية هي التي خلقت العراقيل أمام الإدارة المصرية في سوريا، ويقول الرافعي[(٢)]: " على أن القوات الحربية المصرية التي استقرت في الجزيرة العربية كانت دائمًا عرضة للثورات والفتن وتوثب القبائل بفعل إنجلترا التي وضعت يدها على عدن ".

إذن فقد كانت إنجلترا تثير الفتن والثورات على حكم محمد علي في الجزيرة

---

(1) محمد كرد علي، نقلا عن بربيه، خطط الشام جـ٣ ص ٧٠

(2) الرافعي، مرجع سابق ص ٣٠٩.

العربية وسوريا، وبديهي أنه لولا وجود العوامل الموضوعية وأخطاء حكم محمد علي لما وجدت إنجلترا فرصة لتغذية تلك الثورات والفتن، ولكن قيامها بذلك يدل على نيتها المبكرة في استنزاف وإضعاف محمد علي وإذا كانت إنجلترا قد غذت وشجعت الثورات في سوريا قبيل وأثناء قيامها مع دول الحلفاء بالهجوم على جيوش محمد علي في سوريا ١٨٤٠، فإن المثير هنا هو قيامها بذلك مبكرًا في الجزيرة العربية، وفي سوريا ١٨٣٤، ولعل ذلك يرجع إلى حساباتها المبكرة الدقيقة في أن قوة محمد علي الصاعدة أكبر من قوة الخلافة، ولكي يتحقق أكبر قدر من الاستنزاف للطرفين، كان من الطبيعي عرقلة القوة الأكبر وإثارة المتاعب لها؛ ليتسنى للقوتين استنزاف بعضهما تمامًا، ولعل ذلك أيضًا إذا ما أضفناه إلى سلوك روسيا في الصلح المبكر مع تركيا في معاهدة (هنكار أسكله سي) ١٨٣٣، يؤكد أن شيطانيًا عبقريًا قد رسم الخطة الأوربية بكل تفاصيلها ووزع الأدوار بعناية.

وبخصوص موقف روسيا العجيب في الصلح المبكر نورد هنا ما قاله الرافعي في

هذا الصدد: [١] " فالروسيا خشيت إذا اضطر وتقدم الجيش المصري أن يستولى محمد علي باشا على عرش السلطة ويمد نفوذه إلى ضفاف البوسفور والدردينل والبحر الأسود فيؤسس دولة قوية تقوم على أنقاض السلطنة العثمانية المتداعية الأركان المختلة النظام، وليس مما يوافق سياسة الروسيا أن يقع هذا الانقلاب؛ لأنه يحول دون تحقيق أطماعها في الوصول إلى البواغيز والبحر الأبيض المتوسط، فبادرت إلى التدخل لمعاونة تركيا وأوفدت الجنرال مورا فييف إلى السلطان محمود ليعرض عليه استعدادها للدفاع بقواتها البرية والبحرية عن السلطنة العثمانية، ومعنى هذا الدفاع بسط حمايتها الفعلية على تركيا.

* * *

ولعل من الطرافة أن نورد نصًا للرافعي يتعجب فيه من موقف الدول الأوربية من مصر[٢]: " ولو أن الدول الأوربية عاملت مصر بمثل العطف الذي عاملت به اليونان

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٢٥٢.
(2) الرافعي، مرجع سابق ص ٢٨٦.

في ثورتها على تركيا، لما كان هناك شك في إقرار تلك النتيجة، لا بل إن مصر أولى بإقرارها على مطالبها لأنها فازت على تركيا بقوة جيشها وحده، أما اليونان فقد انهزمت أمام تركيا ولم ينجيها من آثار الهزيمة سوى مظاهرة الدول الأوربية وتحالفهن على تركيا، ومع ذلك فإن السياسة الدولية قضت لليونان باستقلالها التام، أما مصر فقد حكمت عليها أن تبقى تحت السيادة التركية وأن تتخلى عن سوريا وجزيرة العرب وأدنه وكريت وائتمرت بها الدول وحاربتها وقضت عليها وقصت أجنحتها، وهذه المقارنة تصور لك الفرق بين معاملة أوربا للأمة عربية ومعاملتها للأمم الشرقية، وتريك المكيال الواحد يكبر ويصغر، كأن فيه روح شيطان ".

وفي الحقيقة فإن الرافعي حسن النية إلى درجة مذهلة، فالأمر ليس عجيبًا، ولكنه مشروع صليبي استعماري جديد يقضي بدعم اليونان المسيحية ضد الخلافة العثمانية، وفي نفس الوقت يتآمرضد محمد علي حتى يمنع صعود قوة مصر الشابة، ويتمسك باستمرار السيادة التركية عليها حتى تظل الورقة في يده، وخاصة بعد أن أصبحت الخلافة عمليًا في حالة احتضار، لكي يسهل عليه بعد ذلك التهام أجزائها حينما يريد ذلك ويستعد له.

وإذا كان ذلك هو سلوك الدول الأوربية وسياستها الشيطانية التي أدت كل منها دورها فيها بعناية، فإن محمد علي قد أخطأ خطأ تاريخيًا فاحشًا حين اتجه إلى سوريا والأناضول وقرر الاصطدام بدولة الخلافة، وإذا كنا قد قلنا أن حروب محمد علي في الجزيرة العربية واليونان كانت حروب تتفق مع مصالح المسلمين إلا أنها افتقدت إلى الحساب الاستراتيجي، فإن حروبه في سوريا والأناضول قد افتقرت إلى الحساب الاستراتيجي تمامًا كما أنها كانت من الناحية المبدئية غير شرعية، وتعارضت مع مصالح المسلمين بكل المقاييس، وعلينا الآن أن نناقش عددًا من الآراء في هذا الصدد فإن قال البعض مثلا: إن تلك الحرب قد شنها محمد علي لتأمين حدوده في مصر ومركزه فيها على اعتبار أن السلطان ربما يريد خلعه يومًا وعزله عن ولاية مصر، فإن ذلك القول يفتقر إلى أي دليل ولا يتماسك أمام الواقع، فمن ناحية فإن السلطان لم ينجح في خلعه أو عزله قبل ذلك، وقبل أن تظهر قوة مصر إلى الوجود، كما أن السلطان قد وسع أملاك محمد علي بالفعل فأعطاه الجزيرة العربية وكريت، كما أن حاجة السلطنة إليه لتأمين الجزيرة العربية ضد ثورات الوهابيين كانت تقضي بعدم

تفكيرها في ذلك، والواقع أن السلطنة لم تفكر حتى وقتها في شيء من ذلك، ولكن بفرض تفكيرها هل كانت قادرة؟، إن محمد علي يعرف أن السلطنة أضعف من أن تفعل ذلك، وحرب اليونان أثبتت أن جيوش محمد علي أكفأ من جيوش السلطان، وانشغال السلطنة بحروبها في اليونان وحروبها مع الروسيا تحول دون تفكيرها في ذلك، بل أن السلطان طلب من محمد علي مساعدته في حروب السلطنة مع الروسيا ١٨٢٨، وكل ذلك يقطع بتهافت الرأي السابق، ولكن حتى لو أسقطنا تلك العوامل كلها وافترضنا جدلاً أن محمد علي كان يخشى العزل وأن السلطنة قادرة على تنفيذه، وأن محمد علي استهدف من الحرب السورية تأمين مركزه في مصر- فلماذا لم يقتصر على الاستيلاء على ولاية عكا التي تحقق لـه ذلك؟ لماذا سار جيشه واجتاز كل سوريا ووصل إلى الأناضول وخاض المعارك الطاحنة إلى مشارف الأستانة.

إذن فإن من المؤكد أن محمد علي لم يكن يخشى على مركزه في مصر، وأنه قد سير الحملة على سوريا والأناضول بهدف توسيع أملاكه اعتمادًا على ظروف السلطنة السيئة.

وإذا ناقشنا القول الذي يرى أن محمد علي كان ينوي إنشاء دولة عربية مستقلة، وبرغم أن كلمة عربية، أو غيرها من المصطلحات القومية لم تكن قد ظهرت إلى الوجود بعد، وخاصة أن محمد علي ليس مصريًا ولا عربيًا، بل ألبانيًا، أي أنه برغم تهافت القول السابق من ناحية الواقع السياسي والفكري السائد في ذلك الوقت، ألا أنه لو تجاوزنا ذلك كله لاصطدمنا بالواقع الذي شهد اجتياز حدود سوريا والوصول إلى الأناضول وأزمير والاقتراب من عاصمة الخلافة، فلو كان المشروع عربيًا مثلاً فما حاجة محمد علي إلى خوض غمار حروب الأناضـول؟

ويبقى التفسير الوحيد لتلك الحروب أنه إما كان يريد بناء مجده الشخصي ولو على حساب الخلافة، وبالتالي فعلى قواته أن تصل إلى ما تستطيع، وإما أنه كان ينوي إقامة خلافة إسلامية تحت قيادته على أساس أن واقع الخلافة العثمانية أصبح سيئًا وهشًا بما يغري بتحقيق ذلك الهدف.

وإذا كان السبب اقتصاديًا بمعنى أن محمد علي أراد استغلال موارد سوريا والأناضول وخاصة من الخشب والفحم والنحاس لبناء قاعدة صناعية في مصر، فإن

ذلك يؤيد وجهة النظر القائلة بطموح محمد علي إلى مجده الشخصي بصرف النظر عن الأبعاد الشرعية والإسلامية والتاريخية والاستراتيجية، إلا أن الحساب الاقتصادي البسيط يؤكد أن تلك مغامرة ذات مخاطر كان يمكن استبدالها وبجهود أقل كثيرًا للحصول على تلك الموارد في السودان وما حولها بدون تكاليف الصدام مع الخلافة.

ويبقى ذلك القول الذي يرى أن تلك الحرب كانت بسبب رغبة محمد علي في استرجاع الفلاحين الهاربين إلى سوريا، فبديهي أن الاعتقاد في صحة هذا الأمر ليكون سببًا للحرب هو تبسيط مخل وفادح، ولم يكن هذا الأمر إلا ذريعة لإشعال الحرب دون أن يكون سببًا حقيقيًا.

إن محمد علي قد أخطأ بخوضه الحرب أخطاءً بشعة، أخطأ في حق مجده الشخصي حيث انتهت الحرب إلى تدمير هذا المجد، وحصر محمد علي النتيجة في تقلص أملاكه التي كانت قبل الحرب (كريت - الجزيرة العربية).

وأخطأ في حق مصر حيث أضاع مواردها وجيوشها في حرب بلا داع وأخطأ في حق أمة الإسلام حيث قام بما لم يستطع الغرب مجتمعًا أن يقوم به وهو إضعاف الخلافة العثمانية وتدمير قوتها العسكرية تمامًا وتحويلها إلى كيان محتضر، الأمر الذي أدى فيما

بعد إلى ضياعها وضياع بلاد المسلمين واستيلاء الدول الاستعمارية عليها، وأخطأ مرة أخرى في حق أمة الإسلام بتضييع النهضة المصرية التي لو استمرت لما كانت مصر والسودان قد سقطتا فيما بعد بيد الاستعمار.

نظرة شاملة على حروب محمد علي

إذا حاولنا أن نجد تفسيرًا لسلوك محمد علي وحروبه وسياساته، فإننا نجد أنفسنا أمام عدد من الاحتمالات، إما أنه كان صاحب مشروع مصري، أو صاحب مشروع عربي، أو صاحب مشروع إسلامي لإعادة بناء خلافة إسلامية شابة بديلا عن الخلافة العثمانية، أو أنه كان مجرد باحث عن المجد الشخصي، وإذا ما استبعدنا الافتراض الأول والثاني حيث لم يكن لمثل هذه الأفكار أي وجود، كما أن حروب محمد علي تسقط هذه الاحتمالات تمامًا، فلو كان صاحب مشروع مصري، فما الداعي لحروب الجزيرة واليونان وسوريا والأناضول، وإذا قال قائل إنها كانت لتأمين حدود مصر، لكان من

الأولى لكل دولة أن تفتح كل العالم لتأمين حدودها، وبالتالي فتأمين الحدود لم يكن يقتضي كل هذا، وإلا فإن عليه أن يفتح الآلاسكا لأن ذلك يؤثر على حدوده، ولو كان صاحب مشروع عربي، فما هي مبررات حرب اليونان والأناضول وتهديد عاصمة الخلافة (استانبول) ولكان من الأولى أن نطلق كلمة المشروع العربي على محاولات سابقة كانت أكثر انطباقا على كلمة المشروع العربي مثل الخلافة الفاطمية والدولة الأيوبية ودولة السلاطين البحرية والبرجية، ولا يبقى بعد إسقاط الاحتمالين السابقين سوى احتمال أن محمد علي كان صاحب مشروع إسلامي للسيطرة على ممتلكات الخلافة العثمانية، وإقامة خلافة تحت قيادته وهو الرأي الذي يراه الدكتور محمد شفيق غربال أستاذ التاريخ في جامعة القاهرة، ولا شك أن هذا الرأي أكثر قبولا ويمتلك من الأسانيد ما يجعله قابلا للمناقشة، فتركيا كانت قد خرجت من الحرب اليونانية ثم الحرب الروسية (١٨٢٩) منهكة القوى وزاد في ضعفها كثرة الفتن والاضطرابات الداخلية فيها وقد ألغى السلطان محمود (١٨٢٦) فرقة الإنكشارية التي كانت قوام الجيش العثماني، ولكنه لم يجد متسعًا من الوقت لينشئ بدلا منهم جيشًا نظاميًا، بل كانت القلاقل والاضطرابات تحول دون إنفاذ عزمه في حين أن محمد علي كان على أهبة الاستعداد

للدخول في حومة الوغى معتمدًا على الجيش النظامي الذي قضى سنوات عدة في إنشائه وتدريبه وعلى الأسطول الذى أنشأه في ترسانة الإسكندرية وكل ذلك أغرى محمد علي بمد نفوذه ومحاولة إقامة خلافة بديلة شابة على أنقاض الخلافة العثمانية.

ومن العوامل التي تدعم هذا الرأي، أن المسلمين - بثاقب نظرهم - قد فهموا هذا الأمر واعتبروه لا بأس به خاصة عندما وصلت جيوش محمد علي إلى الأناضول واقتربت من عاصمة السلطنة، فأهالي أزمير مثلا سلموا بلدتهم لمحمد علي عن طيب خاطر، وقائد الأسطول التركي أحمد باشا فوزي قام بتسليم الأسطول التركي كاملا لمحمد علي بعد موقعة نصيبين.

وبرغم وجاهة الرأي السابق، إلا أننا نميل إلى الاعتقاد بأن محمد علي كان باحثا عن المجد الشخصي، وكان يخوض المعارك لزيادة أملاكه في أي مكان تسنح له الظروف بها، وأنه لم يكن يراعي لا مصالح مصر ولا مصالح المسلمين في هذا الصدد، إذ لو وضع محمد علي مصالح المسلمين في اعتباره أو مصالح مصر، لكانت حساباته

السياسية قد منعته من الدخول في معارك سوريا والأناضول على الأقل.

وإذا أردنا أن نقيم حروب محمد علي وفقا لمنظور مصالح الأمة الإسلامية ومستقبلها ووحدتها، فإن علينا أن نؤكد أن تصرف ما أو سياسة ما أو حرب ما ينبغي أن تتضمن ثلاثة عناصر لتكون في صالح الأمة:

أولها: هو مشروعيتها من الناحية الإسلامية.

ثانيها: هو أن تكون في اتجاه مصلحة الأمة الإسلامية.

ثالثها: أن تستند إلى حساب استراتيجي دقيق؛ ونقصد هنا بالحساب الاستراتيجي مراعاة العوامل المختلفة من جغرافية وسياسية ودولية وأوضاع داخلية وحساب المكسب والخسارة، وقد تكون هناك سياسة ما مشروعه، وفي صالح الأمة الإسلامية، ولكنها تفتقر إلى الحساب الاستراتيجي، يعني أنها تضيع فرصة أخرى... وهكذا.

وإذا نظرنا إلى حروب محمد علي نجد أنها اشتملت على ثلاثة أنواع وفقا للمنظور السابق، فالحرب في السودان مثلا كانت مشروعة من الناحية الإسلامية، وكانت في صالح أمة الإسلام، كما أنها كانت تستند على حساب استراتيجي دقيق ومفيد، فمن ناحية مشروعيتها، فما لا شك فيه أن توسيع رقعة العالم الإسلامي أمر واجب شرعًا، وإقامة العمران في ربوع السودان أمر واجب شرعًا أيضًا، وكذلك نشر الأمن والنظام في

ربوعه، كما أنها كانت في صالح أمة الإسلام، حيث إن فتح السودان يزيد من قدرات مصر والسودان معًا ويعطي العالم الإسلامي مزيدا من العمق، ويدخل في الإسلام أفواجًا جديدة من الناس، ويحقق موارد أوسع لصالح المسلمين، أما من الناحية الاستراتيجية فإنها كانت سليمة مائة في المائة، فأولا لا تتعارض مع مصالح الخلافة الإسلامية العثمانية ولا تحتاج إلى تكاليف باهظة في الفتح، كما أن الدول الأوربية لم تكن تملك ولا تقدر أن تعطلها أو تقف عثرة في سبيلها، برغم أطماعها الواضحة فيها وفي مصر ذاتها.

وفتح السودان حقق لمصر ميزات استراتيجية جمة كالسيطرة على معظم مجرى نهر النيل شريان الحياة في مصر، وأمن سواحل البحر الأحمر، ولأن فتح السودان قد تضمن كل العوامل الصحيحة والشروط الموضوعية، فقد كان فتحًا مباركًا وهو الفتح

الوحيد أو الحرب الوحيدة التي لم تنتهي آثارها بعد هزيمة محمد علي، وهذا يؤكد أن سنة الله تعالى تكون مع العمل الصحيح تمامًا، وأن الله يبارك في الأعمال التي تتضمن كل الشروط الصحيحة والعمل الصحيح الذي يكون في صالح أمة الإسلام، ويكون في نفس الوقت لصالح مصر لأن هذا هو قدرها وواقعها، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تتعارض مصالح مصر مع مصالح أمـة الإسـلام.

وأما بخصوص حرب اليونان والجزيرة العربية، فقد كانت مشروعة ومبدئية، وهي أيضًا لصالح أمة الإسلام ووحدتها، ولكنها كانت تفتقر للحساب الاستراتيجي حيث إن العوامل الموضوعية المختلفة كانت تقتضي توفير ذلك المجهود واستخدامه في مجاله الطبيعي وهو استكمال فتح السودان وأفريقيا، ولا شك أن مقارنة تكاليف حرب اليونان والجزيرة العربية بالقياس إلى تكاليف حرب السودان، ونتائج كل منهم يؤكد أن محمد علي لو كان قد وجه هذا الجهد وتلك التكاليف إلى أفريقيا لكانت النتائج أفضل بكثير جدًا.

وإذا ما طبقنا نفس المنظور على حروب سوريا والأناضول، نجد أنها كانت حروبا غير مبدئية حيث إنها كانت ضد الخلافة العثمانية ولم تكن لصالح أمة الإسلام، بل كان

عكس مصلحتها تمامًا، وهي حرب أدت إلى إضعاف الخلافة وتدمير قوتها وتحويلها إلى كيان محتضر وخضوعها عمليا للسيطرة الأوربية عامة والروسية خاصة، كما أنها استنزفت قوات وجهود وموارد مصر بلا طائل ولا جدوى، وكل هذا مهد للسيطرة الاستعمارية فيما بعد، وكانت تفتقر إلي الحساب الاستراتيجي تمامًا، حيث إنها أغفلت تربص الغرب الصليبي بالخلافة العثمانية وبقوات وقدرات مصر الصاعدة، وأغفلت ميزان القوى في العالم الذي كان في النقطة الحرجة بحيث أن أي خطأ يؤدي إلى تفوق الغرب علينا ويهدد مستقبل أمتنا، كما أنها حرب في غير الاتجاه الصحيح، فلو بذل محمد علي ١٠٪ من جهوده فيها داخل أفريقيا لكان قد فتحها بالكامل، ولكان وضع العالم كله ومستقبله قد تغير.

وقد يقول قائل: إن محمد علي قد استهدف بتلك الحرب إنهاء الخلافة العثمانية لصالح مشروع إسلامي لخلافة بديلة شابة وصاعدة، وخاصة بعد تراجع قوة الخلافة وانتشار الفتن والفساد في ربوعها، وإذا كنا لا نعلم النوايا، فالنوايا في علم الله سبحانه

وتعالى، إلا أن أبسط قواعد الحساب الاستراتيجي في ذلك الوقت كانت ضد هذا المنطق تمامًا، فمن ناحية فالخلافة العثمانية كانت ماتزال تقوم بواجبها في حماية مصالح المسلمين، ولم تفرط فيها رغم الظروف الصعبة، وحرب اليونان والروسيا خير شاهد على ذلك، كما أن الحساب الاستراتيجي البسيط جدًا كان يؤدي إلى أن هناك قوى استعمارية صليبية صاعدة تتربص بجميع الدوائر، وأن ميزان القوى كان حرجًا جدًا خاصة وأن تلك القوى الاستعمارية قد حاولت احتلال مصر مرتين عامي (١٧٩٨، ١٨٠٧) وأنها تألبت على الخلافة وتجمعت على قتالها في حرب اليونان، وأن الروسيا في حرب مستمرة مع الخلافة على حدود تركيا، وحينما تكون الأوضاع بهذه الدرجة من الحساسية والحرج والدقة فإن محاولة إقامة خلافة أخرى على أنقاض الخلافة القائمة هو خطأ استراتيجي فادح، ولا يمكن مقارنة ذلك بقيام الخلافة العثمانية ذاتها، ففي وقتها كانت السيادة العليا في العالم للعالم الإسلامي، ولم يكن ثمة خطر أوربي عليها، كما أن قيام الخلافة العثمانية تم على أنقاض خلافة شكلية لا حول لها ولا قوة، وعلى حساب كيانات إسلامية مبعثرة وممزقة قامت الخلافة العثمانية بتوحيدها عقب انتصارها

لقد أخطأ محمد علي خطأ استراتيجيًا فادحًا في حروب سوريا والأناضول فدمر قوة مصر الشابة وأضاع كيان الخلافة العثمانية وحسم المعركة لصالح الغرب، وكانت النتيجة الحتمية لذلك ضياع مصر نفسها فيما بعد (١٨٨٢) وضياع كل بلاد المسلمين، ووقوع العالم بأسره تحت السيطرة الاستعمارية.

لو أن محمد علي تجرد من أطماعه الشخصية، لو أن محمد علي امتلك الحساب الاستراتيجي لكانت النتيجة هائلة.

كان محمد علي يمتلك شعبًا ذا طاقة جبارة تفجرت عقب انتصار الشعب مرتين على أقوى دولتين استعماريتين، وبفعل تلك الطاقة امتلك محمد علي جيشًا قويًا وأسطولاً هائلاً وقاعدة صناعية ضخمة، وكان محمد علي يملك جنودًا بواسل وقوادًا أفذاذا.

لو استخدم محمد علي ذلك في فتح أفريقيا لحقق امتدادًا لأمة الإسلام في قارة كاملة، ولحقق لمصر امتدادها الطبيعي وأمن منابع النيل، ولحقق إمبراطورية هائلة كانت ستكون أقوى إمبراطورية في عصرها، ولحقق للصناعة المصرية مستلزماتها من المواد الخام والأسواق، ولكانت تلك القاعدة الصناعية قد أصبحت أكبر قلعة صناعية في العالم

بل وفي التاريخ لأنها قاعدة صناعية متجانسة تقوم على روح الإسلام وعدل الإسلام، أي أن الأفريقيين سيبنونها طواعية وليس بفعل الرق والنهب كما فعلت أوربا فيما بعد، ولنال الإفريقيون جميعًا ثمارها، ولما كانوا قد عانوا من الظلم الاستعماري والتفرقة العنصرية كما حدث فيما بعد؛ ولأنها قاعدة صناعية ذات مواصلات متماسكة ومتصلة، ولكان قد سيطر على سواحل البحر الأحمر، فحقق هدفين هما إنقاذ العالم الإسلامي من الحصار البحري عقب الكشوف الجغرافية ولحرم الغرب من وسائل مواصلاته إلى الهند وآسيا، أي أنه كان سيحرم الغرب من ثروات أفريقيا وثروات آسيا معًا أي أن النهضة الأوربية ما كان لها أن تنشأ وهي قد نشأت أصلا على النهب الاستعماري لأفريقيا وآسيا، ولو كان قد وفر جهوده التي أنفقها في تدمير قوة العثمانيين، لكان العثمانيون قد تفرغوا لمواجهة الخطر الأوربي، وأيا كانت نتيجة صراعهم مع أوربا فإن الأمر لم يكن سيتغير، فإذا انتصرت الخلافة على أوربا فقد حسمت الصراع لصالح الإسلام إلى الأبد، وقد كان هذا ممكنا، فمن أين لأوربا أن تمول نهضتها وصراعها العسكري مع الخلافة إذا حرمت من طرق مواصلاتها إلى آسيا بفعل صعود قوة محمد علي في أفريقيا، وإذا حرمت بداهة من ثروات أفريقيا، وإذا ما تحول ذلك إلى قاعدة إسلامية تمد الخلافة

بالمساعدة أو على الأقل تسكت، وإذا انتصرت أوربا على الخلافة، وهو أمر مشكوك فيه لو قامت قاعدة إسلامية قوية في أفريقيا تحرم أوربا من مصادر النهب في آسيا وأفريقيا، فإن حربًا طويلة على الأقل ستكون لازمة لانتصار أوربا وهي حرب تستنزف طاقة أوربا وتلهيها عن معاكسة مشروع محمد علي الأفريقي، وكان يمكن بعد ذلك استرداد بلاد المسلمين من أوربا المستنزفة بفضل الصراع مع الخلافة والمحرومة من موارد النهب، أي أن المشروع الأفريقي لمحمد علي كان يؤدي في أحسن الأحوال إلى نهاية الصراع مع أوربا لصالح الإسلام، وفي أسوأ الأحوال إلى وضع أوربا في حجمها الطبيعي كقوة من الدرجة الثانية بالقياس إلى المشروع الأفريقي لمحمد علي ويظل المسلمون في حالة تفوق، وكان يمكن لمحمد علي أن يوحدهم استنادًا إلى قاعدته الأفريقية، وكان فتح أفريقيا وإنشاء قاعدة إسلامية صناعية وزراعية وعسكرية بها أمرا سهلاً، إذا بذل محمد علي فيها قليلا من جهوده التي بذلها في حروب بلا مبرر، فإذا كانت السودان قد فتحت بعشرة آلاف جندي فماذا تكون النتيجة لو وجه محمد علي كل

جهوده إليها (٥٠ ألف جندي في الجزيرة العربية - ٤٠ ألف جندي في حروب اليونان - ٩٠ ألف جندي في حروب سوريا والأناضول).

وكان فتح أفريقيا أمرا سهلا، لأن قوة أوربا في ذلك الوقت لم تكن تسمح بتجاوز خطوط المواصلات الطويلة لمنع محمد علي من تحقيق مشروعه، وهي التي فشلت مرتين في أقل من عشر سنوات في احتلال مصر.

(فرنسا - نابليون - ١٧٩٨ - ١٨٠١)، (إنجلترا - فريزر ١٨٠٧)

حقًا أخطأ محمد علي أخطاءًا دفعت البشرية ثمنها فيما بعد، ودفعت مصر والإسلام أيضًا ثمنًا فادحًا لهـا.

(٤) البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عصر محمد علي

إذا أردنا أن ندرس ونقيم التغيرات الهامة التي أحدثها محمد علي في البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلادنا، فإن علينا أن نكرر هنا ما أثبتناه سابقا من حقائق وعوامل حول علاقة تلك البنية بمصالح أمتنا وحول أهداف الاستعمار وأساليبه لبناء بنية تتفق مع مصالحه وتحقق أكبر ترويض لأمتنا.

فمن الحقائق الثابتة أنه كلما كانت الجماهير في حالة حيوية، وكلما كانت هناك حريات أوسع، وكلما كانت هنالك علاقة أوثق بين الجماهير وبين قيادتها الطبيعية (العلماء المجاهدون) كلما كان ذلك أفضل لمصالح أمتنا وأصون لاستقلالها ومستقبلها،

وعلى العكس من ذلك كلما كان هناك استبداد سياسي وانفراد الحاكم بالحكم، وكلما كانت العلاقة منفصمة بين الجماهير وبين العلماء، وكلما كانت الجماهير معزولة عن المشاركة في شكل حياتها وسياسة بلدها، كان ذلك خطر على أمتنا وأفضل للاستعمار.

ومن الحقائق الثابتة كلما كان النمط الاقتصادي مستقل وغير تابع ومملوك للجماهير ويستند على قاعدة إنتاجية وتسويقية غير مرتبطة بالاستعمار، كان ذلك أفضل لأمتنا ولاستقلالها ولمستقبلها، وكلما كانت أنماط الإنتاج تابعة - إنتاجًا وتسويقًا - أو تمر عبر القنوات الاقتصادية الأجنبية، كان ذلك خطرا على مستقبل أمتنا ومفيدا للاستعمار.

وإذا وضعنا ما سبق في اعتبارنا، ووضعنا أمامنا حقائق الأوضاع التي كانت

سائدة قبل محمد علي وفي بداية حكمه، لأمكننا أن نقيم التغيرات التي أدخلها محمد علي، على بنيتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كان النظام السياسي السائد موزعًا على سلطات ثلاث، الوالي والديوان والمماليك، وكان هذا يحقق نوعًا من التوازن يحول دون انفراد شخص واحد أو مجموعة واحدة بالسلطة، وبالتالي كان يحقق هامش أوسع من الحريات للجماهير، بل وكان يسمح أن يكوّن الناس نوعًا من السلطة الخاصة بهم، وهي عبارة عن اختيارهم عددًا من العلماء الشرفاء ليكونوا قيادة لهم، من علماء الأزهر المجاهدين، حيث كان الأزهر مؤسسة مستقلة، وكان هؤلاء العلماء يمارسون قيادتهم من خلال مواقفهم الشريفة مع الجماهير ضد أي شكل من أشكال الظلم يمسهم أو يلحق بهـم.

وهكذا لم يكن من الغريب أن ينجح الناس في تنظيم ثوراتهم المتلاحقة على الحملة الفرنسية تحت قيادة العلماء الشرفاء، مما أدى إلى رحيل الحملة، وكذلك نجحت الجماهير في التصدي وحدها لحملة فريزر(١٨٠٧) حين كان محمد علي مشغولاً

بمطاردة المماليك - أو ادعى أنه مشغول - يقول طارق البشري[1]: " استولى الفزع على محمد علي عندما علم باحتلال الإنجليز للإسكندرية فتشاغل عن المساهمة في المقاومة وتلكأ حيث كان بالصعيد يتعقب المماليك وأبطأ الخطو في العودة إلى القاهرة، وقامت المقاومة الشعبية بدحر الحملة الإنجليزية، وبهذا أظهرت تلك المقاومة قدرتها على إحراز نصر حاسم على الغزاة بقوتها الذاتية وبقيادة العلماء، كما ظهرت قوة الجماهير والعلماء في فرض محمد علي على السلطان كوالي لمصر، وكذلك ثوراتها المتلاحقة ضد ظلم الولاة أو الجند وخاصة في مسألة فرض الضرائب، وكان من الطبيعي أن تلك القوة قد تدعمت بما حققته من انتصارات بما يسمح بتطوير النظام السياسي لصالح الجماهير وتكبيل الحكام لمنع استبدادهم [2].

وعلى المستوى الاقتصادي، كانت الزراعة والصناعة والعمران منظمة بحيث

(1) طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، مرجع سابق ص: ١٣.
(2) يراجع في هذا الصدد التفصيلات الخاصة بذلك في الجزء الأول من البحث.

كانت شعبية تمامًا عن طريق نقباء الحرفيين والفلاحين، كانت الأعمال تدار ولم يكن للسلطة أي تدخل فيها اللهم إلا جمع الضرائب.

وبديهي أن تلك الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لم تكن هي الصورة المثالية، وبديهي أن تطويرها أمر ضروري، ولكن بشرط أن يكون في اتجاه دعم إيجابية الجماهير والرقي بأحوال البلاد بصورة تزيد من قدرتها على المواجهة والصمود في مواجهة القوى المتربصة بنا التي حاولت احتلال مصر مرتين في أقل من عشر سنوات.

فماذا فعل محمد علي؟

عندما عاد محمد علي من الصعيد، ووجد أن الشعب بقيادة العلماء، وخاصة السيد عمر مكرم قد أنجز بقواه الذاتية نصرًا حاسمًا على الغزاة، واقترح عليه زعماء الشعب أن يخرجوا جميعًا (الشعب والعسكر) لمواصلة الجهاد، أجابهم " ليس على رعية البلد خروج وإنما عليهم المساعدة بالمال لعلائف العسكر "، وهكذا حدد محمد علي أي نمط من الحكم يريد، فهو يريد الاستبداد بالأمر استنادًا إلى جيشه وعسكره، ولا يريد لرعية البلد الخروج، وإذا كانت تلك الرعية هي التي حققت لمصر صمودها أمام فرنسا نابليون، إنجلترا فريزر، فإن صرفها عن الميدان ومنعها من أداء دورها الجهادي، كان هو اللبنة الأولى في زرع القابلية للاستعمار داخل وجدان أمتنا، الأمر الذي أدى في النهاية إلى وقوع مصر تحت سيطرة الاستعمار الإنجليزي سنة ١٨٨٢.

لم يكتف محمد علي بصرف الشعب عن المشاركة في الجهاد، بل أنه حاول أن يصرفه عن الحياة السياسية تمامًا، وأن يحكم مصر عن طريق الاستبداد والحكم المطلق

- والاستبداد والحكم المطلق حتى ولو كان الحاكم عادلاً وهو أمر لا يمكن تصوره، يؤدي إلى غياب المشاركة الشعبية ويجعل المنجزات مرتبطة بشخص الحاكم، فإذا ما غاب أو هزم انهارت كبيت من ورق، وكل هذا كان يزرع القابلية للاستعمار، ويمهد التربة للاحتلال حيث يقطع جذور المقاومة الشعبية.

لجأ محمد علي لكي ينفرد بالحكم إلى القضاء على زعماء الشعب، فدبر مؤامرة محكمة لإبعاد السيد عمر مكرم، وفي نفس الوقت إسقاط هيبة الأزهر عن طريق رشوة

بعض العلماء وإشراكهم في المؤامرة، الأمر الذي أدى ليس إلى فقدان الجماهير لزعامة صلبة وذات تراث وثقة متبادلة معها، بل وفقدان تلك الجماهير ثقتها في علماء الأزهـر.

وإذا كان الأزهر كمؤسسة مستقلة استطاعت أن تحفظ للجماهير قدرًا من حرياتها، وأن تقودها في مواجهة استبداد الحكام، وإذا كانت طبيعة السلطة قبل محمد علي ونظامها قد سمح بدور هائل للأزهر، وتدعم هذا الدور وترسخ عقب قيادة علماء الأزهر لحركة الكفاح الشعبي ضد الحملة الفرنسية ثم حملة فريزر، وإذا كانت قيادة علماء الأزهر لجماهير الأمة هو أهم معالم قوتنا وسببا ضروريا لصمودنا في ذلك الوقت الحرج أمام المخطط الاستعماري، فإن محمد علي قد قلص دور الأزهر، وأضعف دوره التاريخي مما يعد عملا سلبيا ساهم في زيادة عملية القابلية للاستعمار، يقول الرافعي[1]: "فالعلماء هم الطبقة التي كانت لها في عهد المماليك النفوذ العظيم والتأثير الكبير في الأمة وقيادة أفكارها، وكانت لهم الزعامة الأدبية والسياسية بين الجماهير، وإليهم يرجع تدبير الحركات الشعبية التي ظهرت على مسرح الأحداث السياسية في عهد الحملة

الفرنسية، وبعد انتهائها وهم الذين أثاروا الشعب على حكم المماليك، ثم على الوالي التركي، ولكن نفوذهم قد تضاءل في عهد محمد علي وانحلت زعامتهم، وصاروا تبعًا للحكومة من غير أن يكون لهم أثر في سياستها أو مشاريعها.

ويرى الجبرتي [2]: " لما ذهب المشايخ للسلام على إبراهيم باشا عند عودته من حروب الوهابيين وهو جالس في ديوانه لم يقم لهم ولم يرد عليهم السلام، فجلسوا وجعلوا يهنئونه بالسلامة فلم يجيبهم ولا بالإشارة ".

واستخدام محمد علي أسلوب الاحتكار في الزراعة والصناعة والتجارة، أدى إلى تضاؤل القيمة الاجتماعية للزراع والصناع والتجار، فبديهي أنه باحتكار الصناعة انهارت المهن وانهار نظامها الاجتماعي (النقباء)، وتقلص دورها السياسي، وكذلك كان الأمر بالنسبة للزراعة والتجارة، فالفلاحين قد ساءت أحوالهم لدرجة اضطرار الكثيرين منهم للهجرة من قراهم، وخربت قرى عديدة بسبب هذه الهجرة " [3]، وأما عمال

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٥٤٨.
(2) الجبرتي، مرجع سابق.
(3) الرافعي، مرجع سابق.

المصانع اليدوية في الصناعات الصغرى التي كانت معروفة من قبل فهؤلاء قد ساءت حالتهم بسبب نظام الاحتكار" [١] " وكذلك التجار قد تراجعوا واضمحل شأنهم لاحتكار الحكومة التجارة الداخلية والخارجية ولم يظهر في ذلك العصر من التجار الوطنيين من شغل مركزًا كبيرًا في عصر محمد علي كما كان من قبل، مثل السيد أحمد المحروقي الذي لعب دورًا هامًا في مقاومة الحملة الفرنسية " [٢] " وهكذا فإن الثروات قد تضاءلت وحل الفقر محل اليسر عند الأهلين وذلك راجع إلى نظام الاحتكار " [٣].

وإذا كان التجار والأشراف ورؤساء المهن (النقباء) قد لعبوا دورا هاما في حشد قوى الشعب إبان الحملة الفرنسية والحملة الإنجليزية فإن قضاء محمد علي عليهم بنظام الاحتكار قد جرد مصر من كل الكيانات الاجتماعية القادرة على الصمود وتنظيم المقاومة ضد الخطر الخارجي والغزو الأجنبي، والتصدي لاستبداد الحكام، وحول مصر كلها إلى تابع لشخصه في عمله وفي رزقه وفي حياته كلها، وكل هذا أدى إلى إحداث المزيد من القابلية للاستعمار، وتفريغ التواجد الاجتماعي والسياسي للشعب المصري من مضمونــه.

وإذا كان محمد علي استهدف من هذا كله الانفراد بالحكم تمامًا والقضاء على أي قوة يمكن أن تهدد مركزه فإنه في الحقيقة كان يمهد الأرض للاستعمار دون أن يدري.

ولم يكتف محمد علي باحتكار كل شيء وإلغاء الكيانات الاجتماعية للشعب المصري، بل إنه حول أئمة المساجد إلى موظفين لديه، مما أنهى وجودهم الاجتماعي، وقلص دورهم التاريخي الذي كانوا يمارسونه لصالح الأمة وضد الغزو الأجنبي، " فقد

قام محمد علي بإلغاء الأراضي الموقوفة على المساجد ومعاهد البر والخيرات وضمها إلى أملاك الحكومة " [٤].

وبتلك الطريقة أنهى محمد علي على الوجود المتميز للأزهر، للمساجد، طوائف الأمة، فانفرد بالحكم تمامًا، ولكنه قضى على الإيجابية الشعبية وصرف الجماهير عن

(1) الرافعي، مرجع سابق.
(2) الرافعي، مرجع سابق.
(3) الرافعي، مرجع سابق ص: ٥٥.
(4) الرافعي، مرجع سابق ص ٥٢٨.

حراسة بلادها ومصالحها وأصبح محمد علي هو كل شيء هو الواحد الصحيح والباقي أصفارًا، وتلك كانت الطامة الكبرى التي فتحت المجال أمام الاستعمار.

وإذا كان التوازن الدقيق بين مؤسسات الحكم قبل محمد علي قد سمح بهامش واسع من الحركة أمام الجماهير، وخاصة في وجوده قوة مستقلة لها شأنها كالأزهر، فإن محمد علي صاغ نظامه السياسي بشكل يجعل كل السلطات في يده، يقول الرافعي: " كانت الحكومة المصرية على عهد محمد علي حكومة مطلقة تسود فيها قاعدة حكم الفرد[١].

كانت حكومة محمد علي تتكون من: نظار الدواوين، وهم بمثابة وزراء أو هيئة تنفيذية، كما أن محمد علي أسس (مجلس المشورة) ألا أنه كان مجلسًا شكليًا، يقول الرافعي: " أما من جهة السلطة فلم يكن لمجلس المشورة سوى سلطة استشارية، وكانت مشورته مقصورة على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية" [٢].

وفي ١٨٣٧ وضع محمد علي قانونًا أساسيًا يعرف بقانون (السياستنامة) أحاط فيه بنظام الحكومة واختصاص كل مصلحة من مصالحها العامة، وقد حصر السلطة في سبعة دواوين هي: الديوان الخديوي، ديوان الإيرادات، ديوان الجهادية، ديوان البحر، ديوان المدارس، ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية، ديوان الفابريكات.

وإذا نظرنا إلى النظام السياسي في عهد محمد علي نجد أنه نظامًا قويًا محكمًا يحقق سلطة مطلقة لـه، كما يحقق إدارة مركزية في كل شأن من الشؤون، وقد تحقق الأمن في ربوع البلاد نتيجة القبضة القوية لحكم محمد علي، ويلاحظ أن أي من الدواوين أو المجلس الاستشاري لم يكن لـه سلطة النظر في رسم سياسة البلاد، وخاصة السياسة الخارجية، فقد كان محمد علي يرسم وفق هواه الشخصي وعلى الجميع أن ينفذ ما تقتضيه تلك السياسة، ولعل قراءة اختصاصات مجلس المشورة كما أوردها الرافعي يؤكد ذلك فقد اقتصرت على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العامة، كما أن القانون

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٥١٥.
(2) الرافعي، مرجع سابق ص ٥٢٢.

الأساسي لسنة ١٨٣٧ قد حصر السلطة في سبعة دواوين ليس منها ديوان لرسم السياسة الخارجية، بل كانت تتبع الباشا (محمد علي) رأسًا.

إذًا فقد كانت المؤسسات السياسية في حكم محمد علي ما هي إلا وسائل لتشديد قبضته وتلبية احتياجات مشروعه، ولم يكن لها أي شأن في إطار رسم سياسة الحكم، فإذا أضفنا إلى ذلك انهيار الكيانات الاجتماعية المصرية، وتقليص دور الأزهر لعرفنا أن محمد علي انفرد تمامًا بالحكم، وكان حاكمًا مستبدًا لا يتورع عن سحق أي معارضة، أو من يجرؤ على التطاول بنظرته إلى أعتابه ولعل سلوكه مع الجبرتي مع سنه وجلاله يؤكد ذلك، بل إن محمد علي أنشأ جهازًا بوليسيًا قويًا حازمًا استطاع أن ينشر الأمن في البلاد، إلا أن هذا الجهاز لم يقتصر على الأمن الجنائي والتصدي لقطاع الطرق والمجرمين، بل تعدى اختصاصاته الطبيعية إلى متابعة كل نشاط معارض لمحمد علي والأمن السياسي.

وحسب رواية الجبرتي[١]: " إن الباشا جند عددًا كبيرًا من المجندين السريين يقومون بالتجول في العاصمة والأقاليم ويندسون بين الناس وخاصة مجالس الأعيان والعلماء بحجة أنهم بائعي فول سوداني أو لب أو ترمس، وهم في الحقيقة جواسيس على الناس، ينقلون للباشا أخبارهم ويكتبون ضد المعارضين تقاريرهم".

الأمر الذي أدى إلى خوف الناس من بعضهم بعضًا وإمساك ألسنتهم على ما تنطوي صدورهم عليه، أي أن محمد علي لم يكتف بضرب الكيانات السياسية والاجتماعية للشعب، بل وصل إلى حد إخافة الناس من مجرد الهمس أو الكلام ضد عهده.

وإذا كان النظام القضائي قبل محمد علي كان من النزاهة بحيث أنه حكم ضد الوالي مرات بل وحكم ضد السلطان العثماني ذاته لصالح العلماء في شأن عزل الوالي وتولية آخر مكانه"[٢].

فإن محمد علي بسيطرته على كل شيء، قد سيطر على القضاء وأحل قضاة تابعين لهواه محل غيرهم، ليس هذا فحسب، بل أنشأ محاكمًا عسكرية سنة ١٨٤٢ تحت اسم (جمعية الحقانية) وهي مؤلفة من رئيس وستة أعضاء منهم اثنان من أمراء الجهادية

(1) الجبرتي، مرجع سابق.
(2) الجزء الأول من هذا المبحث.

واثنان من البحرية واثنان من ضباط البوليس" [١].

كما جعل للديوان الخديوي اختصاصًا قضائيًا، إذ كان يفصل في الدعاوى الجنائية، كما أنشأ محمد علي محكمة تجارية تسمى (مجلس التجارة) للفصل في المنازعات التجارية بين الأهلين أو بينهم وبين الأفرنج، وتتألف هذه المحكمة من رئيس ونائب رئيس وباش كاتب، وكاتب وثمانية أعضاء من التجار، خمسة من الوطنيين وثلاثة من الأجانب" [٢].

وكان المديرون يجمعون بين السلطتين القضائية والإدارية، ولهم اختصاص جنائي واسع المدى يصل إلى الحكم بالإعدام، ومن هنا جاء إسرافهم في الظلم والإرهاق" [٣].

وهكذا فإن محمد علي دمر استقلال القضاء ونزاهته، وخلط بين السلطتين التنفيذية والقضائية فأعطى للسلطة التنفيذية اختصاصات قضائية وأعطى الدواوين صلاحيات

قضائية وصلت إلى حد الحكم بالإعدام، كما أنشأ محكمة عسكرية (جمعية الحقانية) كل قضاتها عسكريون، كما أدخل الأجانب إلى سلك القضاء الوطني عن طريق مجالس التجار.

ولعل هذا كله لم يؤد فقط إلى تدمير مؤسسة القضاء وإضعافها وفقدانها فاعليتها، بل أدى أيضًا إلى إضعاف الحركة الشعبية التي لا شك في أن استقلال القضاء ونزاهته أحد عناصر قوتها ونموها، وكل هذا في النهاية أدى إلى إضعاف حركة الجماهير وعزلها، وهو الأمر الذي زاد من مساحة القابلية للاستعمار داخل بنيان أمتنا، فما لا شك فيه أن حركة جماهيرية يقظة وواعية هي الضمان الأساسي للصمود أمام الغزو الأجنبي.

كان النظام السياسي والاجتماعي إذا يحقق استبداد محمد علي، ويقلص دور القوى الشعبية تمامًا، وكان من الطبيعي ألا يسمح نظام الاستبداد برقي الوعي الفكري، بل يؤدي إلى انحطاطه على كل مستوى.

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٥٢٦، ٥٢٧.
(2) الرافعي، مرجع سابق.
(3) الرافعي، مرجع سابق.

اكتفى محمد علي أن يكون عثماني النزعة مملوكي الأساليب [1] ولم يشأ أن يدفع إلى الأمام وعيًا سياسيًا ولو حتى في الإطار الذي يريده (الإطار العثماني) بل كان يريد من الجميع أن يكونوا جنودًا يسمعون فيطيعون وكفى، فالمدارس التي أنشأها، والبعثات التي أرسلها لم تكن إلا لخدمة طلبات الجيش، ومع أن محمد علي كان عثماني النزعة، يريد بعث العثمانية بما تعنيه من إمبراطورية إسلامية واسعة، وبما يقتضيه ذلك من اهتمام ببعث ونشر العلوم الإسلامية، إلا أن نزعة محمد علي الاستبدادية من ناحية، واصطدامه بالدولة العثمانية من ناحية، قد جعله يقصر ذلك المفهوم على نفسه ورجاله ودولته، ولم يسمح لـه بالتفاعل مع القوى الشعبية، بل كان على العكس يضرب كل فكر حتى ولو توافق مع مشروعه؛ لأنه - ورغم عثمانية مشروعه - كان من الممكن لو سمح للقوى البشرية بالتواجد والفاعلية أن يجد من يقول لـه أن تصرفاته ربما تدمر الجامعة الإسلامية والدولة العثمانية، وهكذا فإن محمد علي لم يهتم بترقية الوعي بل تعمد اجتثاث الوعي من عقول الجماهير، وهكذا حدث خلل كبير بين المجهود الضخم الذي بذلـه لبناء الجيش والإدارة والمشروعات الزراعية والصناعية، وبين إهمال محمد علي عن عمد مسائل اللغة والدين والأدب والفلسفة والتاريخ، فلم يهتم إلا بالمدارس والبعثات التي تلبي مطالب الجيش وكفى، وإذا كانت بعض أعمال التأليف والترجمة قد ظهرت إلا أنها قد أودعت المخازن، وإذا كان رفاعة الطهطاوي قد عاد من باريس لينشر كتابه: " تخليص الإبريز" في
(١٨٣٠) تكلم فيه عن الديمقراطية والسلطات المقيدة للحكم، وثورة الفرنسيس ضد الملك والحكومة القومية، وانتماء الملك للأمة والشعب، فإن ذلك لم يكن موجهًا لمحمد علي بقدر ما كان في خدمة صراع محمد علي مع السلطان العثماني، ويؤكد هذا أن رفاعة الطهطاوي لم يكن إلا موظفًا لدى محمد علي، ولم يعرف عنه شيئًا من روح التمرد والثورة والمخاطرة، كما أن الطهطاوي لم يهتم كثيرًا في" تخليص الإبريز..... " بالنظام الاقتصادي في أوربا لأن الليبرالية الاقتصادية الأوربية كانت على طرف نقيض مع نظام محمد علي الاقتصادي القائم على الاحتكار، فقصر جهده وقتها في الحديث عن

الليبرالية السياسية التي تشكل في الأساس تحديًا للسلطان العثماني، وعلى عكس

(1) محمد شفيق غربال، مرجع سابق ذكره.

ذلك فعل الطهطاوي في (١٨٦٩) في كتابه "مناهج الألباب" فركز اهتمامه في الاقتصاد ولم يهتم بالنظام السياسي، إذ كان النظام الاحتكاري لمحمد علي قد تفكك منذ ثلاثين عامًا، وكان النظام السياسي في مصر قد استقر في أسرة محمد علي فتخلى رفاعة كثيرًا عن ليبراليته السياسية، وأسقط عن رئيس الدولة مسؤولية الدستورية إلا أمام ضميره وربه والتاريخ وأمام الرأي العام بالنصح فقط.

اهتم محمد علي بنشر التعليم وإنشاء المدارس العليا أولا ثم الابتدائية، ولا شك أن نشر التعليم والمدارس خير في ذاته بصرف النظر عن أهداف محمد علي من ذلك، ففي عام (١٨١٦) أنشأ مدرسة الهندسة بالقلعة، في سنة(١٨٣٤) أنشأ مدرسة أخرى للهندسة في بولاق، وفي سنة(١٨٢٧) أنشأ مدرسة الطب في أبو زعبل لوجود المستشفى العسكري بها، وألحقت بمدرسة الطب مدرسة خاصة للصيدلة، ثم مدرسة للقابلات والولادة، وقد نقلت مدرسة الطب فيما بعد إلى القصر العيني، وأنشأ مدرسة الألسن بالأزبكية (١٨٣٦) ومدرسة المعادن بمصر القديمة (١٨٣٤) ومدرسة المحاسبة بالسيدة زينب (١٨٣٧) ومدرسة الفنون والصنائع (١٨٣٩) ثم مدرسة أخرى للصيدلة (١٨٢٩)، ومدرسة للزراعة بنبروه، ثم نقلت إلى شبرا سنة (١٨٣٦)، ثم ألغيت سنة

(١٨٣٩)، ومدرسة للطب البيطري بأبي زعبل بالقرب من مدرسة الطب، ثم نقلت إلى شبرا.

وكذلك أنشأ محمد علي عددًا من المدارس التجهيزية (الثانوية) منها مدرسة بأبي زعبل ثم نقلت إلى الأزبكية والمدرسة التجهيزية بالإسكندرية، كما أنشأ عددا كبيرًا من المدارس الابتدائية في مختلف أنحاء القطر المصري [1]، ويقدر كلوت بك أن عدد التلاميذ بمدارس القطر المصري قاطبة بلغ في عهد محمد علي (٩٠٠٠) تلميذ، وباتساع نطاق التعليم والمدارس، أنشأ محمد علي إدارة خاصة لها سميت (ديوان المدارس) سنة (١٨٣٧) وكان موجودًا من قبل باسم (مجلس شورى المدارس) وكان التعليم في المدارس كافة عالية وتجهيزية وابتدائية مجانياً، كانت الحكومة تنفق على التلاميذ من مسكن وغذاء وملبس، وقد استعان محمد علي بالخبرة الفرنسية في مجال التدريس

(1) أمين سامي باشا، التعليم في مصر.

وتنظيم المدارس، ويلاحظ أن معظم المدارس الابتدائية قد ألغيت في أواخر عهد محمد علي" [1].

إذن فقد أنشأ التعليم أساسًا لتلبية احتياجات الجيش وجهاز الدولة ومشروع محمد علي، ولم يكن يقصد به إحداث نهضة علمية في البلاد، وبالتالي فبمجرد تقلص مشروع محمد علي العسكري ألغيت المدارس، حيث لم يعد هناك مبررًا لاستمرارها، وإذا أخذنا رؤية كلوت بك في كيفية إنشاء مدرسة للطب " فقد كان كلوت بك رئيسا لأطباء الجيش، ولما كانت الخانكة حين مجيء كلوت بك إلى مصر مقرا للمعسكر العام للجيش أشار على محمد علي بإنشاء مستشفى عسكري بأبي زعبل بجوار المقر العام لمعسكر الجيش فأنفذ محمد علي اقتراحه وأنشأ المستشفى، ثم خطر لـه أن ينشئ بجوار المستشفى المذكور مدرسة لتخريج الأطباء من أبناء البلاد فعمل محمد علي باقتراحه وأنشأ بأبي زعبل سنة (١٨٢٧) مدرسة الطب.

والأمر ذاته ينطبق على كل المدارس التي أنشاها، ومما يؤكد ذلك أن المدارس العالية أنشأت قبل المدارس الابتدائية، كما كانت مدرسة الزراعة من أواخر المدارس التي أنشأت بحساب الزمن لعدم حاجة الجيش المباشرة لها، والعجيب أنها ألغيت بعد عامين اثنين فقط من إنشائها، ومن ناحية المبدأ فلا مانع أن يساهم الجيش في ترقية أحوال البلاد العمرانية والتعليمية، ولكن أن تكون النهضة العمرانية والتعليمية مرتبطة بوجود الجيش وظروفه بحبل سري، فإن ذلك يعرض تلك النهضة للانهيار إذا انهار الجيش، وهذا بالضبط ما حدث فعقب انهيار مشروع محمد علي العسكري انهار الجيش وانهارت المدارس فألغيت معظمها في أواخر حكم محمد علي.

وإذا كان التعليم واجب شرعي وإسلامي حث عليه القرآن والسنة وكل الآثار الإسلامية؛ لأن التعليم يزيد قوة الشعب ووعيه، وبالتالي فإن النهضة التعليمية تزيد في صلابة الأمة، وإذا نظرنا في حالتنا هذه إلى النهضة التعليمية في عصر محمد علي فلا شك أنها كانت شيئًا إيجابيًا برغم كل شيء، وأنها كان لابد أن تؤدي إلى تحصين أمتنا ضد الاستعمار المتربص بها، والسؤال الآن لماذا لم تؤدِ تلك النهضة التعليمية إلى هذا الهدف؟! يرجع ذلك كما قلنا إلي ارتباطها بتلبية حاجة الجيش وجهاز الحكم فقط، فمن

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٤٠٦.

ناحية انهارت بانهيار الجيش، ومن ناحية ثانية فإن أهداف العملية التعليمية ووسائلها في عهد محمد علي لم تكن لبناء الإنسان المجاهد الواعي ذو الشخصية المستقلة البناءة والواعية والإيجابية ولكنها كانت لبناء جندي أو موظف يؤدي أوامر الحاكم ويلبي مطالب المشروع العسكري لهذا الحاكم ليس إلا، فإذا أضفنا إلى ذلك أن محمد علي بانفراده بالحكم وضرب القوى الشعبية وتقليص دور الكيانات الاجتماعية، كان قد قضى على أي نهضة فكرية واجتماعية تستفيد بانتشار التعليم أو تكون قاعدة لـه بما يسمح بتحصين بلادنا وزيادة الوعي والإيجابية لدى الجماهير وتحقيق الإقلاع الحضاري.

وإذا أضفنا إلى ذلك كله أنه رغم مجهود محمد علي في إنشاء المدارس فإن ذلك لم يكن بالقدر الكافي لإحداث نهضة علمية، فعدد التلاميذ وصل إلى (٩٠٠٠) وهو رقم لا بأس به، إلا أنه بالمقارنة بعدد الجيش مثلاً ٣٧٦ ألف وجدناه متواضعًا.

وإذا انتقلنا إلى تتبع مجهودات محمد علي في إرسال البعثات لتحصيل العلم وخاصة إلى فرنسا وإيطاليا، وقد بدأت هذه البعثات في ١٨١٣ وزادت تدريجيًا زيادة كبيرة، وكان الهدف تحصيل العلوم العسكرية، وما يتصل بها، وكانت أولى البعثات الكبرى سنة ١٨٢٦، ثم توالى إرسال البعثات حتى (١٨٤٤) وقد بلغ عدد الطلبة جميعًا الذين أوفدهم

محمد علي إلى أوروبا من سنة (١٨١٣) إلى سنة (١٨٤٤) حوالي(٣١٩) تلميذًا، وتكلفت تلك البعثات حوالي ٣٠٣ ألف جنيه، وقد حصل هؤلاء التلاميذ على معارف عسكرية وطبية وهندسية وصناعية مختلفة في بلاد فرنسا، إيطاليا، إنجلترا، النمسا " وكان الهدف الأول من تلك البعثات: هو توفير العدد الكافي من الضباط ومن الأساتذة والعلماء والمهندسين ممن يتصلون عن بعد أو قرب بالإدارة الحربية" (١).

ومما لاشك فيه أن إرسال البعثات لتلقي العلم هو خير في حد ذاته، والرسول الكريم ﷺ يقول: " اطلب العلم ولو في الصين"، ويقول فيما معناه: " أن من يخرج إلى العلم فيموت يكون شهيدًا " ولكن تلك البعثات مثل غيرها من إصلاحات وأعمال محمد علي لم

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٣٢١.

تحقق النهضة المنشودة؛ لأنها كانت مرتبطة بحاجة الجيش فلما انهار الجيش انهارت النهضة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن تلك البعثات وكذلك استقدام محمد علي للخبرة الأوربية في بناء جيشه ومؤسساته قد أدت عمليًا إلى إدخال بذرة التغريب في واقع أمتنا فلم يكن ممكنًا بداهة الحصول على الثمرة دون البذرة، ولو كان محمد علي لم يقم بضرب القوى الشعبية والكيانات الاجتماعية وصفى الحركة الفكرية الشعبية والتي كانت قد وصلت إلى ذروة هائلة خاصة بعد حملة فريزر، لكانت البعثات والخبراء الأجانب قد أسهمت في تطوير تلك النهضة الفكرية، ولكانت تلك الحركة الفكرية قد استطاعت أن تهضم الآثار الاجتماعية لتلك البعثات وهؤلاء الخبراء الأجانب، إذ من الطبيعي أن نستفيد من تجارب غيرنا، والعلم في النهاية تراث إنساني وليس إنتاجًا أوربيًا أو آسيويًا، والحضارة الإسلامية استوعبت دائمًا غيرها من الحضارات واستفادت منها، بل إن الانفتاح الفكري مطلب دائم من مطالب الدين الإسلامي، والإسلام لم يحجر يومًا على فكر أو رأي، ومهما تكون تلك الآثار فقد كانت ستكون في صالح أمتنا، ولكن بعد تدمير البنية الفكرية والشعبية في مصر على يد محمد علي، كان من الطبيعي أن تكون تلك الآثار مدمرة على هوية أمتنا وتميزها وعناصر قوتها، وكان ذلك لبنة جديدة من لبنات القابلية للاستعمار.

* * *

وإذا كانت الحركة الشعبية قد خاضت آخر معاركها الجماهيرية عام(١٨٠٩) عندما فرض محمد علي الضرائب على الأراضي الموقوفة وكذلك أطيان الأوسية، وقد أدى ذلك إلى تبرم طبقة كبيرة من السكان منهم المحتاجون الذين لا يرتزقون إلا من غلة الأوقاف الموقوفة عليهم من أسلافهم، وكان من الطبيعي أن يلجأ هؤلاء بالشكوى إلى الشيوخ الذين هم ملجأ المظلومين في ذلك العصر وقيادة الجماهير الطبيعية، وخاصة السيد عمر مكرم، الذي أعلن اعتراضه واحتجاجه فاجتمعت الجماهير وقصدت الأزهر لرفع ظلامتها إلى الشيوخ والعلماء، واعتقل ولاة الشرطة طالبًا من طلاب العلم في الأزهر مما أدى إلى تفاقم الوضع فاقبل الناس أفواجًا من رجال ونساء إلى الأزهر يصرخون ويستغيثون، فاجتمع علماء الأزهر وشيوخه وأرسلوا إلى السيد عمر مكرم فحضر إليهم وأخذوا يتداولون الرأي فيما يجب عمله واتفقوا على الدفاع عن مصالح الجمهور، وأجمعوا الرأي على الاحتجاج على المحدثات الجديدة من المظالم والمغارم

عامة وأهمها فرض الضرائب على الأطيان الموقوفة وضريبة التحفة على المنسوجات

والمصوغات والأواني، واعتقال الطالب الأزهري بغير ذنب جناه" وإذا كانت أحداث الثلاثين من يونيه سنة (١٨٠٩) قد انتهت كما بينا سابقًا بنفي السيد عمر مكرم إلى دمياط فإن الحركة الشعبية بعدها أخذت في الضعف، وصحيح أنها أصبحت قوة كامنة، وظهرت مرة أخرى في سنة (١٨١٩) حينما سمح للسيد عمر مكرم بالعودة إلى القاهرة فاستقبله الناس استقبالا حافلا، إلا أن ذلك كله لم يغير من واقع الأمر شيئًا، فالقوة الشعبية أخذت تضعف لأسباب كثيرة، منها نفي السيد عمر مكرم ومنها تلويث سمعة علماء الأزهر، ومنها مصادرة الأراضي الموقوفة على المساجد وتحويل الأئمة إلى موظفين مما أنهى عمليا وجود الأزهر كمؤسسة مستقلة، ومنها احتكار الزراعة والصناعة والتجارة مما أفقد الجماهير كياناتها الاجتماعية كنقابة الأشراف وشيوخ الحرف والمهن المختلفة، ومنها ما يرجع إلى استبداد محمد علي المطلق وسيطرته على المؤسسات السياسية والقضائية، ومنها بطش الشرطة، وقمع كل معارضة لمحمد علي وصلت الي حد البطش برجل مسن مثل الجبرتي، ومنها خوف الناس من جواسيس محمد علي الذين انتشروا تحت ستار الباعة الجائلين يتجسسون على مجالس الناس ويقدمون التقارير.

كان من الطبيعي والحالة هذه أن تأخذ المعارضة الشعبية بعد أن فقدت كثيرًا من عوامل قوتها شكلا جديدًا، فمن ناحية التزم العلماء الشرفاء بيوتهم، وامتنع الكثير منهم عن موالاة محمد علي أو الموافقة على أعماله، فمثلا الشيخ الطحطاوي رفض التوقيع ومعه كثيرون على عريضة اتهام وتلويث لسمعة عمر مكرم، وأخذت المعارضة شكلا سريًا أو سلبيًا واقتصرت على انتقاد سياسات محمد علي في مجالس العلماء أو الأعيان، وكان الباشا يترصدها بكل قوة، ولعل ما وقع بالجبرتي كان بسبب حديث داخل أحد المجالس، ويمكننا أن نعرف أهم الانتقادات التي وجهتها المعارضة إلى محمد علي' فعلى حسب رواية عمر طوسون [1]: " أن المعارضة كانت تصف محمد علي بصفة

(1) عمر طوسون، الجيش المصري والبحري.

مزرية في نظرهم وهي باشا النصاري" كانت المعارضة ترفض حروب محمد علي ضد الوهابيين وكتاب الجبرتي ناطق بالتعاطف معهم، وكانت ترفض حروب محمد علي ضد الخلافة العثمانية (حروب سوريا والأناضول)، وكانت ترفض استعانة محمد علي بالخبراء الأجانب، وبديهي أنها كانت ترفض استبداد محمد علي، احتكار الزراعة والصناعة، فرض المزيد من الضرائب وغيرها، إلا أن المعارضة لم تكن تملك سوى أحاديث المجالس ولم تكن قادرة على تحريك الشارع والجماهير بعد أن فقدت مجالها الحيوي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقضائي الذي دمره محمد علي وأقام على أنقاضه بنية تحقق لـه الحكم المطلق.

* * *

الجيــش

والجيش في أي دولـة هو جزء من البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية يؤثر فيها ويتأثر بها، ولكنه في حالة محمد علي كان هو البنية ذاتها، لقد بذل محمد علي جهده الرئيسي وجهد جهازه الحكومي وجهد الموارد كافة لبناء جيش يلبي حاجات مشروعه.

يقول الرافعي[١]:" فلا غرو أن خص محمد علي الجيش بأعظم قسط من عنايته ومضاء عزيمته، وليس في منشآت محمد علي ما نال عنايته مثل الجيش، ويكفيك دليلاً على مبلغ تلك العناية أن المنشآت الأخرى متفرعة عنه والفكرة في تأسيسها أو استحداثها إنما هي استكمال حاجات الجيش فهو الأصل وهي التبع، فتقرير محمد علي إنشاء مدرسة الطب مثلاً، يرجع في الأصل إلى تخريج الأطباء الذين يحتاج إليهم الجيش، وكذلك دور الصناعة ومصانع الغزل كان الغرض الأول منها توفير حاجات الجيش والجنود من السلاح والذخيرة والكساء، واقتضى إعداد الأماكن اللازمة لإقامة الجنود بناء الثكنات والمعسكرات والمستشفيات، واستلزم تخريج الضباط إنشاء المدارس الحربية على اختلاف أنواعها، وكذلك المدارس الملكية كان الغرض منها تثقيف التلاميذ لإعدادهم ليكونوا ضباطًا ومهندسين، وإرسال البعثات إلى أوربا كان الغرض الأول منه: توفير العدد الكافي من الضباط ومن الأساتذة والعلماء والمهندسين ممن يتصلون عن بعد أو قرب بالإدارة الحربية".

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٣٢١.

بدأ محمد علي في تشكيل الجيش النظامي ابتداءً من(١٨٢٠) ووصل الجيش إلى أقصى قوته وعدده في(١٨٣٩)، ويقدر الرافعي[1] عدد الجيش البري بحوالي (٢٣٥٨٨٠)

والبحري (١٦٨٠١) نقلاً عن كلوت بك وإسماعيل باشا سرهنك، ويقدره الأستاذ طارق البشري[2] نقلاً عن مصادر أخرى بحوالي(٣٧٦ ألف جندي)، ولاشك أن هذا العدد كبير جدًا بالقياس إلى عدد سكان مصر وقتها البالغ ٢,٥ مليون نسمة عام (١٩٢٣) حسب إحصاء المسيو مانجان والذي أثبته الرافعي في ص٥٤٣ من مرجعه السابق الإشارة إليه "عصر محمد علي"، وعدد ضخم مثل هذا بالنظر إلى عدد السكان يعطينا المؤشر والدلالة على أن كل شيء في مصر وقتها كان من أجل الجيش ولخدمته ولتلبية احتياجاته، كما يعطي الدلالة على أي مبلغ من القوة بلغه ذلك الجيش الذي فاق جيش إنجلترا وفرنسا أو أي دولـة أوربية منفردة وقتها.

على أن قوة هذا الجيش لم تكن في عدده فقط، فقد أنشأ محمد علي عددًا من المدارس العسكرية رفيعة المستوى وعهد بإدارتها إلى خبراء أوربيين وخاصة الفرنسيين منهم، فأنشأ المدرسة الحربية الأولى بأسوان وأخرى في فرشوط وثالثة في النخيلة ورابعة في جرجا، كما أنشأ مدرسة تجهيزية حربية لإعداد التلاميذ لدخول

المدارس الحربية في القصر العيني، وأنشأ مدرسة للمشاة بالخانكة ثم دمياط ثم أبي زعبل، وأخرى للفرسان بالجيزة، ومدرسة للمدفعية بطره، ومدرسة لأركان الحرب بالخانكة ومدرسة للبحرية في الإسكندرية، ومدرسة للموسيقى العسكرية، ولم يغفل محمد علي صناعة السلاح والذخيرة فأنشأ ترسانة للأسلحة وصب المدافع في القلعة، وكانت هذه الترسانة تنتج كل شهر ثلاثة مدافع أو أربعة من عيار أربعة وثمانين رطلاً، كما تصنع فيها مدافع الهاون ذات الثماني بوصات، ومدافع قطرها(٢٤بوصة)، ويصنع بها أيضًا من ٦٠٠ - ٦٥٠ بندقية شهريًا وكل ما يلزم لتسليح الجنود من المشاة والفرسان والمدفعية، ويعمل بها حوالي(١٥٠٠عامل)[3]وتستهلك كل شهر كمية عظيمة من الفحم

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٣٥٥، ٣٩٥.
(2) طارق البشر، مرجع سابق.
(3) مانجان جـ٣ ص: ١٣٣.

والحديد، وقد أسس تلك الترسانة وأدارها أدهم باشا.

وأنشأ محمد علي (١٨٣٦) مصنعًا للبنادق في الحوض المرصود، بلغ عدد عماله ١٢٠٠ يصنعون في الشهر نحو ٩٠٠ بندقية من مختلف الأنواع والأشكال، فمنها ما هو للمشاة، ومنها ما هو للفرسان وللطوبجية، ومصنعًا ثالثًا للأسلحة في ضواحي القاهرة، وأن المصانع الثلاثة تنتج ٣٦ ألف بندقية سنويًا عدا الطبنجات والسيوف" [١]، كما أنشأ محمد علي عددا من معامل البارود في المقياس بالروضة، وفي البدرشين - الأشمونين - الفيوم - أهناسي - الطرانه، بلغ إنتاجها (١٥٧٨٤) قنطارًا من البارود[٢]وعنى محمد علي عناية كبيرة بإقامة القلاع والاستحكامات للدفاع عن ثغور البلاد وعاصمتها فأصلح قلعة صلاح الدين بالقاهرة وشحنها بالمدافع وبنى على مقربة منها قلعة أخرى على ذروة المقطم تعرف بقلعة محمد علي وتشرف على الأولى، وأصلح قلاع الإسكندرية وأنشأ غيرها في الإسكندرية ورشيد، وأبو قير والبرلس ودمياط [٣].

واهتم محمد علي أيضًا بإنشاء أسطول ضخم بلغ عدد جنوده (١٦ألف جندي)حسب إحصاء إسماعيل باشا سرهنك[٤]، وقد بدأت صناعة السفن في ترسانة بولاق، ثم تأسست ترسانة الإسكندرية لصناعة السفن، كما عنى محمد علي بشراء السفن الحربية من أوربا، وعقب موقعة نافارين أنشأ محمد علي أسطولاً جديدًا، فأنشأ دار الصناعة الكبرى بالإسكندرية لبناء السفن الحربية وبلغ عدد عمالها (٨٠٠٠) عامل، وبها استغنت مصر عن شراء السفن الحربية من الخارج، وقد تم بناء عدد كبير من السفن الحربية بها مثل: البوارج والفرقاطات والكورفيت، ولم يهمل محمد علي أمر التعليم البحري فأنشأ المعسكر البحري للتعليم برأس التين لإعداد البحارة والجنود، كما أنشأ مدرسة بحرية على ظهر البحر لتخريج الضباط البحريين، كما أوفد محمد علي البعثات لدراسة فنون البحرية، وبذل محمد علي جهدًا كبيرًا في إصلاح الميناء وتوسيعه وتعميقه حتى أصبحت السفن ترسو على الشاطئ بعد أن كانت ترسو بعيدة عنه، وأنشأ رصيف داخل الميناء لترسو السفن عليها، كما أنشأ محمد علي في ميناء الإسكندرية حوضًا لترميم السفن، ومنارة بشبه جزيرة رأس التين لإرشاد السفن القادمة إلى الميناء والخارجة منه.

(1) مانجان جـ٣ ص: ١٢٣.
(2) مانجان جـ٣ ص: ٢٢٤
(3) إسماعيل باشا سرهنك، مصر الحديثة.
(4) إسماعيل باشا سرهنك، مرجع سابق.

ويمكننا أن ندرك عظمة وقوة الأسطول الذي أنشأه محمد علي إذا نقلنا ما قاله "مارمون" [١] أثناء زيارته لترسانة الإسكندرية (١٨٣٤) "زرت الترسانة والأسطول، وكنت شديد اللهفة لزيارة هذه المنشآت المدهشة التي لم يكن يتصور العقل تأسيسها، ففي

سنة ١٨٢٨ لم يكن بالإسكندرية إلا ساحل مقفر، ولكن هذا الساحل أصبح في سنة ١٨٣٤ مغطى بترسانة كاملة بنيت على مساحة واسعة وأحواض للسفن ومعامل ومصانع لكل نوع ومما استوقف نظري ورشة الحبال التي يبلغ طولها (١٠٤٠) قدمًا؛ أي في طول ورشة الحبال بثغر طولون، وقد شاهدت في الترسانة عمالا يعملون جميعًا من المصريين ويسود بينهم النظام والعمل والنشاط، وهذه الترسانة لم يمض على إنشائها أكثر من ست سنوات، صنع بها عشرة بوارج، سلاح كل منها مائة مدفع، هذا عدا السفن من الفرقاطة والكورفيت والإبريق ".

وقد وصل عدد السفن المصرية حسب رواية المسيو مانجان[٢] سنة (١٨٣٧) ثمان وعشرين سفينة حربية منها عشرة بوارج وست فرقاطات وأربع سفن من نوع الكورفيت، وثمان من نوع الإبريق، أما الدكتور كلوت[٣] فقد قدر عدد السفن في

(١٩٣٩) بـ ٣٢ قطعة - ١١ بارجة كبيرة - ٧فرقاطات - ٥ سفن من طراز الكورفت - ٩ من طراز الإبريق، أما إسماعيل سرهنك [٤] فقدرها بحوالي ٣٦ سفينة عليها من الرجال (١٦٨٠١) ومن المدافع(١٨٥٧) مدفعًا، وكان هذا الإحصاء عام (١٩٤٣)، وقد حصل إسماعيل باشا على بياناتها من وثيقة مكتوبة بيد المرحوم حسن باشا الإسكندراني ناظر ترسانة الإسكندرية، وجدها عند ابنه محسن باشا، ولعلها لهذا السبب أدق تلك الإحصاءات.

وإلى جانب ذلك أنشأ محمد علي عددًا من الصناعات التي تخدم مجهوده الحربي مثل صناعات الغزل والنسيج وصناعة الطرابيش، وكذلك معملا لسبك الحديد في

---

(1) رحلة المارشال مارمون جـ٣ ص ١٧١.
(2) مانجان، مرجع سابق ص ١٤٤ جـ٣.
(3) كلوت بك، مرجع سابق.
(4) إسماعيل باشا سرهنك، مرجع سابق.

بولاق، وكان يصب في هذا المسبك خمسون قنطارًا من الحديد المعد لصناعة السفن والآلات اللازمة للمعامل والفابريقات، كما تم تأسيس مصنع لعمل أنواع النحاس التي كانت تبطن بها السفن، ينتج من ٧٠ - ١٠٠ لوح من النحاس يوميًا.

ولا شك أن نجاح محمد علي في بناء هذا الجيش الجرار، وتلك القاعدة العلمية والصناعية العسكرية يرجع إلى عدد من العوامل، منها أن محمد علي كان يمتلك قدرات تنظيمية، إدارية فذة، وأنه استعان بالخبرة الأوربية، إلا أن ذلك لم يكن يجدي فتيلا لو لم تكن هناك أرضية اجتماعية وعلمية تسمح بذلك.

والواقع فإن تفتح إمكانيات محمد علي ذاته الإدارية والتنظيمية يؤكد وجود الأرضية الاجتماعية الصالحة لإنبات مثل هذه العبقرية ذاتها فمحمد علي ليس إلا نتاج الأرضية الاجتماعية والفكرية لبلاد المسلمين في أوائل القرن التاسع عشر.

ومن ناحية استعانة محمد علي بالخبرة الأوربية في مجال الصناعة الحربية والتعليم العسكري، فإن ذلك أيضًا لم يكن يجدي لو لم تكن التربة الاجتماعية والفكرية للبلاد تسمح بتخريج التلاميذ والصناع المسلمين القادرين على استيعاب تلك الخبرة والاستفادة منها، وعلى كل حال فالعلم والإدارة والخبرة تراث إنساني، وليس أوربي مثلا، والاستعانة بهم هنا من حيث المبدأ لا شيء فيها، إلا أنه ينبغي أن نؤكد أن تلك الاستعانة لم تكن الأمر الأهم في بناء الجيش والصناعة وأنه سواء توفرت تلك الخبرة أم لم تتوفر فالأمر لم يكن ليختلف كثيرًا، ربما يكون البناء أبطأ، ولكن لم يكن ليتوقف، ولعل ما حدث في واقعة نفارين البحرية ما يؤكد ذلك، حيث طلب الأميرال ريني قائد الأسطول الفرنسي من الضباط الفرنسيين الذين يعملون في إصلاح الأسطول المصري أن ينسحبوا حتى لا يحاربوا مواطنيهم على حد قولـه، فلبوا الدعوة وتركوا الأسطول في أشد الأوقات حرجًا (١٨أكتوبر ١٨٢٧)، إلا أن ذلك لم يغير في الأمر شيء ونجح البحارة المصريون في تعويض النقص المترتب على انسحابهم بسهولة.

إذن فقد كان العامل الحاسم في نجاح محمد علي في بناء الجيش والأسطول والقاعدة الصناعية والعلمية والعسكرية يرجع أساسًا لوجود: الواقع الاجتماعي والفكري الذي يسمح بذلك، واستعداد المسلمين من أتراك مماليك ومصريين ممن كونوا جيش محمد علي وأسطوله وقاعدته الصناعية، استعدادهم للنبوغ في هذا الإطار وإظهار قدراتهم المتفوقة، وإذا رجعنا إلى الوراء قليلاً، نجد أن المسلمين استطاعوا في ثورة القاهرة

الثانية أن يصنعوا المدافع تحت وهج الثورة في وقت قياسي، وإذا رجعنا إلى ما أثبتناه [1] من حديث الجبرتي عن العلماء وأدواتهم وقياساتهم في ترجماته للأعيان لأدركنا أن قاعدة علمية واجتماعية وفكرية كانت بالفعل موجودة تسمح بقيام نهضة عسكرية

وصناعية لا بأس بها، ولعل هذا كله يؤكد أن تأخر المسلمين الحالي لا يرجع إلى ظهور الثورة الصناعية في الغرب، أو اكتشاف البخار أو غيرها من الأسباب، ولكن يرجع أساسًا إلى أن حكامهم لم يجيدوا استخدام الموارد المتاحة وأضاعوا بأخطائهم أو استبدادهم أو عدم فهمهم لظروف النهضة.

استطاع محمد علي في أقل من عشر سنوات بناء أكبر جيش وأقوى أسطول وأن ينشئ قاعدة علمية وصناعية هائلة، كانت كفيلة بجعلنا لو أحسن استخدامها، ولو استمرت أقوى من كل دول أوربا الآن.

إن تجربة محمد علي تعطينا الأسباب والمؤشرات الحقيقية لأسباب تخلفنا فيما بعد ونهضة أوروبا.

فالواقع يقول إنه كانت هناك قاعدة اجتماعية وفكرية وعلمية تسمح بقيام نهضة

هائلة، والواقع يقول أن المسلمين كانوا قادرين على استيعاب أسباب التقدم العلمي الصناعي، والواقع يقول إن محمد علي نجح في إقامة جيش جرار وقاعدة صناعية وعلمية هائلة، والواقع يقول إن ذلك الجيش وتلك النهضة العلمية والصناعية كانت تضارع في ذلك الوقت مثيلاتها في أوربا إن لم تتفوق عليها

فلماذا إذن انقطعت سبل النهضة عندنا واستمرت في أوربا؟! فلعل دراسة تجربة محمد علي وتقييمها تعطينا الإجابة على تلك الأسئلة.

فبداية قام محمد علي بضرب الحركة الشعبية السياسية وأنهى الوجود العلمي للجماهير وللكيانات الاجتماعية المستقلة، وبالتالي ضرب أهم شروط نجاح النهضة، لأن تلك العملية عطلت ظهور قاعدة فكرية وشعبية تسمح بحراسة منجزات النهضة، وربط

---

(1) راجع الجزء الأول من هذا المبحث.

تلك النهضة به كحاكم فرد، فلما انهار الحاكم الفرد انهارت النهضة، على حين أن أوربا نجحت في إقامة مؤسسات سياسية تسمح بأوسع أشكال المشاركة الشعبية.

ثانيًا: أن محمد علي ربط إقامة القاعدة العلمية والصناعية بتلبية حاجات الجيش، فلما انهار مشروع محمد علي انهار الجيش وتقلص، وانهارت القاعدة الصناعية والعلمية، بعكس أوربا التي سمحت بإقامة النهضة على أسس اجتماعية وفردية محددة.

ثالثًا: أن محمد علي أدخل نظام الاحتكار في بنيانه الاقتصادي فأصبح الصانع الوحيد والزارع الوحيد والتاجر الوحيد، فمن ناحية قضى على إمكانية قيام رأسمالية وطنية، وأنهى إمكانيات تطور صناعة وطنية تعتمد على قوى اجتماعية وشرائح شعبية، ومن ناحية أخرى ربط كل ذلك بنفسه كحاكم فلما انهار انهارت البنية الاقتصادية معه، ولم تكن هناك بنية اقتصادية شعبية بسبب ضربها من قبل على يــده.

رابعًا: أن محمد علي الذي أقام قاعدة صناعية هائلة وحديد وصلب - نحاس - نسيج - صناعة سفن - صناعة مدافع - صناعة بارود أغفل شرطًا هامًا من شروط استمرار تلك الصناعة: هو تأمين مصادر ثروات طبيعية وخاصة الحديد والفحم والنحاس، وكذلك أغفل ضرورة فتح أسواق، الأمر الذي أدى إلى انهيار تلك الصناعة فيما بعد، وكان على محمد علي أن يلبي مطالب مشروعه الصناعي بفتح أفريقيا التي تؤمن لـه الثروات والأسواق، الأمر الذي أدركته أوربا فقامت بعمليات الاستعمار في آسيا وأفريقيا على السواء، وفي الواقع فإن السبب الرئيسي للنهضة الصناعية في أوربا وتطورها الرأسمالي، بل وظهور الرأسمالية ذاتها: كان استعمار آسيا وأفريقيا مما يسر لها الحصول على الثروات الطبيعية والأسواق والرقيق.

وبديهي أنه لو توجه محمد علي إلى أفريقيا لكانت فرصة إقامة قاعدة صناعية وتطورها أكبر مما لدى أوربا، فمن ناحية هناك ارتباط جغرافي وحضاري وسياسي أكبر بين مصر وأفريقيا، ومن ناحية أخرى كان قد حرم أوربا من هذا الامتداد الإستراتيجي ولكان قد أقام إمبراطورية قوية تمنع وصول أوربا إلى أفريقيا بالطبع، وتقطع سبل مواصلاتها إلى آسيا، الأمر الذي كان في النهاية سيحرم أوربا من العامل الرئيسي لنهضتها، ولكان الأمر قد أصبح مختلفا فحققنا تقدمنا، وتأخروا هم وليس العكس.

وخامساً: أن محمد علي عندما أخطأ خطأه الإستراتيجي الجسيم بالصدام مع الخلافة

في ذلك الوقت الحرج. قد أدى عمليا إلى تفكيك أواحد تلك الخلافة وإضعاف الجيش المصري في نفس الوقت - الأمر الذي أدى إلى تفوقا أوربيا على الطرفين - مما أدى إلى وقوع بلاد الخلافة ومصر ذاتها تحت الهيمنة الإستعمارية، فإنه في الواقع كان يضع نهاية له ولجيشه، وبما أن القاعدة الصناعية والعلمية مرتبطة به وبالجيش فإنها إنهارت بالتالي.

وإذا كنا قد أكدنا من قبل أن قاعدة اجتماعية وفكرية كانت موجودة وتسمح بقيام

نهضة شاملة، وأثبتنا نقلاً عن الجبرتي في الجزء الأول من هذا البحث ما يثبت وجود تلك القاعدة سواء عن طريق نجاح الثوار في ثورة القاهرة الثانية، في صناعة المدافع والبارود أو في النشاط العلمي لبعض من ترجم لهم الجبرتي، فإننا سنضع الآن عددًا من التفاصيل التي تؤكد وجود تلك القاعدة ووجود الخلفية والاستعداد الذي يسمح باستيعاب المسلمين في ذلك الوقت لأسباب النهوض الصناعي - العلمي - العسكري، مع ملاحظة أن مشروع محمد علي قام على أكتاف (المصريين - الأتراك - بقايا المماليك) الموجودين بمصر وقتها.

يقول المارشال مارمون [١] في إطار إشادته بطلاب مدرسة الخيالة: " عندما

شاهدت هؤلاء الطلاب في الميدان يقومون بالمناورات خيّل إلي أني أمام طابور من أرقى آليات الخيالة عندنا" وفي إطار إعجابه بأحد قادة المدفعية المصريين (إبراهيم أدهم باشا) قال المارشال مارمون: [٢] " أنه متبحر في الرياضيات وفنون المدفعية، وأنه يتكلم الفرنسية بلهجة صحيحة، وأنه صار في نظري يضارع أحدث ضباط المدفعية وأكفأ مديري مهماتها، وهو من أقوى من عرفتهم في حسن الإدارة.

" أما عن إعجابه بترسانة القلعة فيقول: " زرت دار الصناعة بالقلعة وعنيت بها محضا وتقصيا، فألفيت البنادق التي تصنع فيها بالغة الجودة إلى حد أنها أفضل مما يصنع في بلادنا، وتتخذ فيها من الاحتياجات والوسائل ما يكفي لضمان جودتها، وكل ما

---

(1) رحلة المارشال مارمون جـ٣ ص ٢٨٨.
(2) رحلة المارشال مارمون جـ٣ ص ٢٨٣.

يصنع فيها يعمل قطعة قطعة، ومعمل الأسلحة بالقلعة يضارع أحسن معامل الأسلحة في فرنسا من حيث الإحكام والجودة والتدبير " [١].

ويقول المسيو مانجان [٢]: " إن البنادق التي تصنع في معامل القلعة والحوض المرصود كانت صناعتها جيدة، ولا يستطيع الإنسان أن يلاحظ عيبًا فيها، مما يدل على مهارة الصناع".

وفي إطار الإشادة بكفاءة الجنود المصريين يقول البارون بوالكونت[٣]: " إن العرب هم خير من رأيتهم من الجنود، فهم يجمعون بين النشاط والقناعة والجلد على المتاعب مع انشراح النفس وتوطينها على احتمال صنوف الحرمان، وهم بقليل من الخبز يسيرون طول النهار، يحدوهم الشدو والغناء، ولقد رأيتهم في معركة (قونية) يثبتون سبع ساعات متوالية في خط النار محتفظين بشجاعة ورباطة جأش تدعوان إلى الإعجاب دون أن تختل صفوفهم أو يسري إليهم الملل، أو يبدو منهم تقصير في واجباتهم وحركاتهم الحربيـة".

ويقول كلوت بك[٤]: " ربما يعد المصريون أصلح الأمم لأن يكونوا من خيرة الجنود، لأنهم على الجملة يمتازون بقوة الأجسام وتناسب الأعضاء والقناعة والقدرة على العمل واحتمال المشاق، ومن أخص مزاياهم العسكرية وصفاتهم الحربية الامتثال للأوامر، والشجاعة، والثبات عند الخطر، والتذرع بالصبر في مقابلة الخطوب والمحن، والإقدام على المخاطر، والاتجاه إلى خط النار مع القتال بلا وجل ولا تردد ".

ويقول المارشال مارمون[٥]: عن جنود المشاة: " كان لواء المشاة المؤلف من الآلاى التاسع والآلاي العشرين في طريقه إلى السويس للإبحار منها إلى الحجاز وعرضت بنفسي هذا اللواء، فقام أمامي بمناورات دامت ثلاث ساعات في سهل القبة، فأعجبت أيما أعجاب، وإذا كان عساكره في مقتبل السن وحديثي عهد النظام في صفوفه، فقد لاحظت مبلغ تأثير القائد الأعلى للجيش في تشكيله ونظامه، والحق أن العساكر الذين

---

(1) رحلة المارشال مارمون جـ٣ ص ٢٨٣.
(2) مانجان ص ١٢٣ جـ٣.
(3) رسائل البارون بوالكونت، ص ٢٤٠.
(4) كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر ج٢ ص: ٢٢٦.
(5) المارشال مارمون جـ٣ ص: ٢٩٤.

عرضتهم يجمعون إلى الدقة والنظام والدراية بالفنون العسكرية، وقد رأيت في قائد اللواء وضباطه دلائل العلم والكفاءة، وشهدت أيضًا الآلاي السادس من الفرسان، ولم يكن مضى على جنوده في الخدمة أكثر من عشرة أشهر ومع ذلك رأيتهم يستحقون كل الثناء".

ويضيف المارشال مارمون [1]: " قامت أورطة المدفعية الراكبة أمامي بمناورات تدل على المهارة والنشاط والدقة، وكانت مؤلفة من ستة بلوكات، رجالها على ما يرام

من الجمال والتعليم ونظام الحركات العسكرية، كما أن مركبات المدفع متقنة منتظمة رغم كون الجياد التي تجرها صغيرة الجسم شأن خيل القطر المصري، ورجال المدفعية مجهزون بما يلزمهم تجهيزًا حسنًا، أكفاء في الرماية، يصيبون الهدف بدقة وسرعة فالمدفعية المصرية جامعة لشروط الكفاية، تضارع مدفعيات الجيوش الأوربية، وقائدها رجل كفء ممتلئ نشاطًا وغيرة ".

ويضيف أيضًا [2]: " أما أورطة المدفعية المشاة فتتألف من ثمانية عشر بلوكًا، وقد قامت بمناوراتها فكانت مدافعها تصيب الهدف بإحكام ولا يسع المشاهد لهذه المدفعية إلا الإعجاب بالقوة التي حولت الفلاحين إلى جنود على جانب عظيم من الكفاءة ".

وإذا تفحصنا تلك الشهادات، وتابعنا تلك المعارك التي خاضها الجيش المصري لأدركنا علي الفور السرعة في استيعاب العلوم العسكرية التي تفوق بها المسلمون في ذلك العصر وإذا كانت المصادر التاريخية قد أجمعت على أن جيش محمد علي كان مكوناً من جنود مصريين وضباطا وقوادًا من الأتراك وبقايا المماليك، أضف إلى ذلك استيعابهم وتفوقهم في كافة الأسلحة - مشاة - مدفعية خيالة - انضباط الجنود كفاءة القيادات، لأدركنا أن الواقع الاجتماعي والفكري للمسلمين في ذلك الوقت كان يسمح بإقامة نهضة عسكرية وعلمية وصناعية، وإذا تركنا الجيش إلي الأسطول لوجدنا الملحمة تكتمل والأدلة تقطع بوجود تلك القاعدة الاجتماعية والفكرية وقدرتها علي تقديم أفضل العناصر البشرية للاضطلاع بمهمات

---

(1) المارشال مارمون جـ٣ ص: ٢٩٥.
(2) المارشال مارمون جـ٣ ص: ٢٨٥.

البناء والإدارة والصناعة والتنمية والقتال والقيادة والحرب.

وإذا أخذنا في اعتبارنا عددًا من الحقائق لأمكننا أن ندرك ونؤكد ذلك بسهولة، فمن ناحية فإن محمد علي قد قام ببناء الأسطول مرتين، الأولى قبل موقعة نافارين، والثانية بعد تدميره في تلك الموقعة بفعل الغدر والخديعة الأوربية، مما يؤكد خصوبة واتساع القاعدة الاجتماعية والفكرية التي تسمح بذلك في سنوات قليلة، ومن ناحية ثانية فإن الدول الأوربية وبيوت الخبرة الأوربية حاولت عرقلة مشروع محمد علي لبناء السفن وبالطبع كان ذلك لأسباب سياسية واقتصادية، ومع ذلك تغلب محمد علي على تلك العقبات واضطلع المصريون والأتراك بتلك المهمة كأحسن ما يكون.

يقول كلوت بك(1) : " إن إنشاء ترسانة الإسكندرية قد أزعج البيوت الأوربية التي كانت تربح الأرباح الوفيرة من وساطتها في التوصية في الخارج على بناء السفن الحربية لمصر، فأخذت تدس الدسائس وتثبط العزائم وتذيع إشاعات السوء عن فشل المشروع وتحرض العمال الأوربيين على التمرد، ووصل الأمر إلى حد دفع وتحريض المستر سيريزي المسؤول عن الترسانة إلى الاستقالة، إلا أن المصريين قد سدوا الفراغ وخاصة حسن بك السعران ومحمد بك راغب، واستمر العمل في الترسانة بكفاءة وهمه بعد أن اقتصر العمل فيها على الوطنيين حتى بلغت العمالة الحربية المصرية درجة تفوق كثيرا من الدول الأوربية، ولم تنقطع دسائس الأوربيين بعد ذلك، فحاولوا تعطيل العمل في الترسانة عن طريق التحكم في المواد الخام اللازمة للعمل مثل الحديد والخشب والنحاس، إلا أن ذلك كله لم يؤثر في عزيمة محمد علي باشا واستطاع تدبير أمور الترسانة على يد المصريين واستمر العمل بها منتظمًا وتغلب على كل هذه العقبات.

ومن ناحية ثالثة: فإن حجم العمل في الأسطول والصناعات الملحقة به كان هائلًا، فحسب إحصاء إسماعيل باشا سرهنك السابق التنويه عنه، صنعت مصر حوالي ٣٦ سفينة حربية بلغ عدد جنودها (١٦٨٠١) وعدد مدافعها (١٨٥٧) مدفعًا، عدا السفن المعدة للنقل العسكري أو التجاري، فإن هذا الحجم يقطع بخصوبة القاعدة الاجتماعية والفكرية والاقتصادية التي أمدت تلك الصناعة بما يلزم من خبرات ومال، وإذا أخذنا ترسانة الإسكندرية كمثال لأدركنا خصوبة وعمق هذه القاعدة ومدى اتساعها، وصلاحيتها لتكون

---

(1) كلوت بك ج٢ ص: ٢٦٤.

ربما أكبر قاعدة صناعية في العالم لو سارت الأمور في طريقها الصحيح.

وحسب ما ذكره كلوت بك، وإسماعيل باشا سرهنك في مراجعهما السابق التنويه بها (أن أقسام الترسانة قد بلغت خمسة عشر) وهـي:

١- ورشة الحبالة أو التبالة لعمل الحبال.

٢- ورشة الحدادين لصناعة الحديد.

٣- ورشة القلوع لصناعة أشرعة السفن.

٤- ورشة البوصلات والنظارات.

٥- ورشة السواري لعمل ساريات السفن.

٦- ورشة الدكمخانة لصب الآلات وصنع الحديد.

٧- ورشة البوية لصنع الدهانات.

٨- ورشة المخرطة لعمل البكرات وغيرها وأعمال الخرط والنشر.

٩- ورشة الترزية لعمل الأعلام والرايات.

١٠- ورشة الفلائك لصناعة الزوارق.

١١- ورشة النجارين لعمل النجارة اللازمة للسفن.

١٢- ورشة الطلومبات.

١٣- ورشة القلافطية لقلفطة السفن.

١٤- ورشة البورنموجية لثقب الأخشاب.

١٥- مخازن الذخائر والمهمات.

وأنشئ بالترسانة خمسة مزلقانات لبناء السفن عليها، كما تم تعميق البحر من ناحية الترسانة حتى صار في عمق كاف لرسو أكبر السفن الحربية، واتسعت أعمال الترسانة وكثر عمالها حتى بلغ عددهم نحو (٨٠٠٠ عامل) من الأهالي حذق منهم (١٦٠٠) صناعة بناء السفن فاستغنت مصر عن ابتياع السفن من الخارج.

يقول الدكتور كلوت بك: " من المستطاع التحقق بأن قسمًا عظيمًا من التنسيقات والترتيبات المرعية في بناء السفن الحربية الفرنسية وجدت بالسفن التي أنشأت بالقطر المصري قبل وجودها في فرنسا بزمان طويل، أي أن ترسانة الإسكندرية سبقت ترسانات فرنسا إلى الوسائل الحديثة في بناء السفن، ولما ظهر البخار أمر محمد علي دار الصناعة بإنشاء سفن حربية بخارية فصنعت عدة بواخر".

ويضيف كلوت بك[١]:" مما لا ريب فيه أن إيجاد ترسانة وإنشاء أسطول على ذلك الوجه من السرعة لما يقضي بالعجب ويدل على قوة العبقرية، فقد كان شاطئ البحر في الإسكندرية كالصحراء الخالية من كل أثر لكائن، فلم تمض سنوات أربع حتى عمر بترسانة كاملة الأدوات مستجمعة لشتات اللوازم والتجهيزات فمن قواعد منحدره لإنشاء السفن عليها وتزليجها إلى البحر وورش ومخازن ومصنع للحبال يمتد طولاً ألفًا وأربعين قدمًا وأنشأت خلال تلك المدة دونننمة(أسطول) مؤلفة من ثلاثين سفينة وسلحت وجهزت بالعدد والرجال، وما هي إلا فترة قصيرة من الزمن حتى أدهشت البحرية المصرية أساطين علم البحر وثقاته سواء بدقة حركات السفن وضبطها، أو بدراية البحارة وحسن قيامهم على الأعمال المنوطة بهم، وقد أصبح المصريون وكأنهم خلقوا لممارسة البحر".

ويضيف كلوت بك[٢] أيضًا: " إن العمال المصريين هم الذين كانوا ينجزون أعمال إنشاء السفن، وقد أظهروا فيها من الأهلية والدراية ما يوجب الدهش، وترسانة الإسكندرية - التي يصنع فيها كل شئ بأيدي المصريين وتناظر لهذا السبب جميع ترسانات الدنيا - دليل ناطق على ما يمكن الاستفادة به من العمال المصريين ويقيني أن عامة الشعب في أوروبا لا يستطيعون أن يؤدوا من جلائل الأعمال ما يؤديه العمال المصريون في هذا الوقت القصير الذي يقومون بها فيه".

وفي هذا الصدد يقول المارشال مارمون [٣]: " أن العربي له حظ عظيم

---

(1) كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر ج٢ ص٣٨٤.
(2) كلوت بك ج٢ ص ٢٨٨.
(3) رحلة المارشال مارمون جـ٣ ص ١٧٣.

من المقدرة على التعلم تبلغ درجة النبوغ وهو متصف بالاستقامة والنشاط والغيرة مع المرونة والطاعة وبهذه الصفات يمكن الوصول إلى تحقيق كل ما يريده الإنسان، وبفضل هذه المزايا صار العمال الذين خرجوا من صفوف الفلاحين أخصائيين في الفروع والفنون التي توفروا عليها، كل فيما خصص له، ولم يقتصر الأمر على تدريبهم على أعمال الخشابين والنجارين والحدادين، بل تخصص كثير منهم لأعمال بلغت الدقة فنجحوا في صنع آلات البحر كالبوصلات والنظارات، وقد شاهدت بنفسي المعامل التي تصنع فيها هذه الآلات والعمال الذين يصنعونها، ورأيت الإتقان في صنعها والعمال الفنيين

الذين يصنعونها لم يمض عليهم سنتان في التمرن على تلك الأعمال، ومن الحق أن يقال أنه لا ينتظر الوصول إلى هذه النتيجة بمثل هذه السرعة من عمال أوروبيين يؤخذون من صنوف الفلاحين مهما كانت الأمة التي يختارون منها ".

وإذا تتبعنا ترجمة أحد صانعي السفن المصرية لأدركنا إلى أي حد حذقها المصريون وهو الحاج عمر، وهو الذي كان يرأس عملية إنشاء السفن في الترسانة القديمة، ثم عمل مساعدًا لرئيس ترسانة الإسكندرية الذي تقول عنه صحيفة الوقائع

المصرية (1): " والحاج عمر من أهالي الإسكندرية رئيس المعماريين في ترسانة الإسكندرية، زاول أعمال سفن التجارة مدة، وصار كأنه مهندس رياضي بكثرة المزاولة في الأعمال وبسبب قوة ذكائه وفطنته ".

ولم يقتصر الأمر بالطبع على مهارة العمال المصريين، بل كان هناك المهندسون المصريون الأفذاذ مثل: حسن بك السعران، ومحمد بك راغب اللذان حلا محل سريزي بك عندما استقال ونجحا في إدارة الترسانة أيما نجاح.

* * *

وإذا قرأت إحصاء إسماعيل باشا سرهنك السابق التنويه عنه لعرفنا أن كل قباطنة

---

(1) العدد ١١٢ الصادر في (٢٧ شعبان سنة ١٢٤٥ هـ)، (فبراير ١٨٣٠ م).

السفن كانوا من المسلمين " ومعظمهم أتراك ومماليك " وكذلك قادة الأسطول مثل عثمان نور الدين باشا، الأميرال إسماعيل بك، الأميرال محرم بك، ومحمد سعيد باشا، وقد أثبت هؤلاء القواد كفاءة منقطعة النظير في الحروب البحرية التي خاضها الأسطول المصري.

وخلاصة ذلك كله: أن محمد علي بنى أسطولين كبيرين في أقل من عشر سنوات وأنه بنى أسطوله وقاعدته الصناعية رغم أنف أوربا ومعارضتها، وأنه من حيث السبق الزمني، فقد كانت ترسانة الإسكندرية أسبق من صناعة السفن الفرنسية، وإن العمال والضباط والمهندسين والقادة كانوا على درجة هائلة في الكفاءة والذكاء والقدرة على الاستيعاب، وإنه لو نظرنا إلى ترسانة الإسكندرية من حيث ضخامتها وأقسام العمل فيها وجودة صناعتها لوجدناها أفضل من مثيلاتها في أوربا، وأن الزمن الذي استغرقته عمليات البناء والتدريب كان قياسيا، وأن العمال والمهندسين قد حذقوا العمل في الأعمال الكبيرة والدقيقة على السواء، فإذا أضفنا إلى ذلك كله أن البحرية المصرية كانت الرائدة في توحيد عيار المدافع وحجم القذائف مما يعد تقدما هائلا، وأن صناعة السلاح البحري والسفن هو من أكبر الصناعات وأشدها إحكاما وأكثرها تقدماً، لأدركنا أن مصر كانت تملك قاعدة صناعية وعملية مبكرة في التوقيت الزمني متقدمة من حيث الكفاءة والجودة، وتمتلك قاعدة علمية وعمالية وهندسية هائلة، وأنها من العمق والاتساع بحيث أنه لو أحسنت الأمور وسارت مسارها الطبيعي لكانت مصر من أكبر الدول الصناعية في العالم الآن، ولكان واقع الأمر بيننا وبين أوربا قد أصبح على نقيض ما هو الآن.

ولعل الكفاءة التي أظهرها العمال، الجنود، المهندسين، الضباط، القواد، البحارة، وسرعة استيعابهم وحجم إنجازها، يؤكد أن القاعدة الاجتماعية والفكرية للبلاد كانت خصبة وكانت تسمح بقيام نهضة وثورة صناعية وعلمية وعسكرية، فالجنود المصريون، والعمال المصريون، والضباط والمهندسون والقواد الأتراك والمماليك هم إفراز تلك القاعدة الاجتماعية، بل إن محمد علي ذاته بامكانياته الإدارية الفذة هو أيضاً إفراز لتلك القاعدة.

ولعل كل ما سبق يؤكد أننا لم نتخلف فيما بعد وتقدمت أوروبا، لأن ذلك كان قدرنا مثلا، أو لعيب في تكويننا الاجتماعي والفكري، أو بسبب غياب نهضة علمية، أو بسبب نقص الموارد، أو بسبب اكتشاف البخار في أوروبا[1]، أو غيرها من الأسباب الموضوعية، بل تخلفنا رغم امتلاكنا كل عوامل النهضة في وقت مبكر بسبب أخطاء

---

(1) استخدم محمد علي الطاقة البخارية، وأنشأت ترسانة الإسكندرية عددًا كبيرًا من السفن البخارية.

استراتيجية قاتلة أخطأها حكامنا، وعلى رأسهم محمد علي رغم حسن نيته على ما يبدو، لقد وجد محمد علي أمامه كل العوامل وكان إداريًا فذًا، ولكنه أقام بنيانه على أسس غير صحيحة، فكان من السهل انهياره فيما بعد، وإذا كان حاكم ما يخطأ إذا تقاعس عن الاستفادة من عوامل النهضة، فإن محمد علي قد أخطأ خطأ مركبًا إذ استخدم تلك العوامل بطريقة خاطئة أدت إلى انهيار النهضة من ناحية، وإلى ضياع الفرصة التاريخية في الوقت الحرج، وإلى تبديد الطاقة العملاقة التي كانت قد تجمعت في الواقع المصري الإسلامي والتي من الصعب تعويضها.

البنيـــان الاقتصـــادي

أحدث محمد علي تغيرًا واسعًا في البنيان الاقتصادي للبلاد، فمما لا شك فيه أن محمد علي قد استحدث عددًا هائلاً من المشروعات والمصانع ووسائل العمران، وأدخل محمد علي تعديلات هائلة على نظام الري بما يوفر المياه ويصلح الأراضي البور، ومن أهم أعماله في هذا الصدد: شق ترعة المحمودية مما أدى إلى إحياء الأراضي الزراعية في مديرية البحيرة، كما جعل الترعة طريقًا للمواصلات النيلية بين الإسكندرية وداخل

البلاد، كما أنشأ عددًا كبيرًا من الترع في مختلف مديريات القطر المصري، وأقام محمد علي الجسور على شاطئ النيل لمنع طغيان المياه على الضفتين، وأنشأ قناطر عديدة على الترع لضبط مياهها تيسيرًا للانتفاع بالري منها، وأصلح سد أبو قير القديم الذي كان متهدمًا وسد فتحة بحيرة أبو قير بجسر من الأحجار يقيها تسرب مياه البحر إليها ويقي بالتالي ترعة المحمودية من طغيان المياه المالحة عليها، وكذلك سد فتحة الدببة من فتحات بحيرة المنزلة بالأحجار لتقليل تسرب مياه البحر إلى البحيرة، لأن هذه المياه كانت تطغي على الأراضي المجاورة لها فتتلفها.

ولعل أهم أعماله: إنشاء القناطر الخيرية التي حولت نظام الري في الوجه البحري من الحياض إلى الري الدائم، وتوفرت المياه للزراعة طوال السنة، وصحيح أنها لم تستكمل في حياته بسبب ما أصاب حكومته من التراخي في

نهايـة حكمـه إلا أنهـا اسـتكملت فـي عهـد سـعيد، ويقـول المـسيو شـيلو [1]: " إن مشروع القناطر الخيرية كان يعد في ذلك العهد أنه أكبر أعمال الري في العالم قاطبة؛ لأن فن بناء القناطر على الأنهار لم يكن بلغ من التقدم ما بلغه اليوم، فإقامة القناطر الخيرية بوضعها وضخامتها كان يعد إقدامًا يداخله شيء من المجازفة ".

وقد أدت تلك المشروعات الزراعية الهائلة إلى: زيادة الرقعة الزراعية إلى (٣,٨٥٦٠٠٠) فدان سنة (١٨٤٠)[2]، وكانت مساحة الأراضي الزراعية سنة (١٨٢٠) (٢ مليون فدان) أي أنها تضاعفت في غضون ٢٠ عامًا.

كما قام محمد علي بعمل مسح شامل للأراضي الزراعية، وصولاً إلى حصرها وفرض ضرائب سنوية ثابتة عليها.

وكان من الطبيعي أن تزداد الثروة الزراعية في البلاد، وأن تتنوع فيها المحاصيل الزراعية وخاصة أن محمد علي أدخل عددًا من الزراعات المستحدثة مثل غرس أشجار التوت لتلبية حاجات صناعة الحرير، كما عنى بزراعة الأشجار عمومًا لاستخدام أخشابها في بناء السفن وأعمال العمران، واهتم محمد علي بإدخال أصناف القطن الجيدة طويلة التيلة، وانتشرت صناعة القطن في عهده حتى أنه قام بتصدير"٣٤٤الف قنطار" سنة (١٨٢٧)، كما لبى إنتاج القطن حاجات مصانع النسيج التي أنشأها محمد علي، وقام محمد علي بغرس أشجار الزيتون بعد أن كانت نادرة قبل عصره وذلك لاستخراج الزيت من ثمره، ولكونه غذاءً صالحًا للجنود وخاصة بحارة الأسطول، وجلب محمد علي بذور النيلة الهندية واستحضر بعض الهنود الإخصائيين في زراعتها فأخذت زراعتها في النمو والتقدم إلى أن بلغ إنتاجها عام(١٨٢٦) حوالي(٧٧٣٠٠) أقة في السنة.

كما اهتم محمد علي بالصناعة أيما اهتمام، فإلى جانب الصناعات الحربية التي سبق الكلام عنها - أنشأ محمد علي عددًا كبيرًا من مصانع الغزل والنسيج، وألحق بتلك المصانع ورش للحدادة والسباكة والخراطة والنجارة لصناعة آلات المصانع وإصلاح ما يعطب منها، وأنشأ كذلك عددًا من المبايض لتبييض الأقمشة وطبعها، كما أنشأ مصانع

(1) المسيو شيلو (النيل في السودان ومصر) ص ٣٩٣.
(2) كلوت بك ج٢ ص ٢٦٤.

لنسيج الصوف وخاصة ما يحتاجه جنوده البحارة من ملابس وبطاطين، وكذلك مصنعًا لصناعة الطرابيش لتلبية احتياجات الجيش أساسًا، وبالإضافة إلى ذلك تم إنشاء مصانع الحرير ومصانع الحبال، وكانت هذه المصانع تدار بواسطة أحدث الآلات والخبرة الفنية الرفيعة، وقد بلغت جودة إنتاجها مبلغًا كبيرًا لدرجة أن المسيو مانجان[1] شهد بأنها أجود مما تنتجه ألمانيا وإنجلترا.

ولكي تدرك حجم هذه الصناعة يمكننا أن ننقل ما قاله الرافعي[2] بخصوص إنتاج مصانع الغزل والنسيج: "كان بمصانع غزل القطن كافة

(١٤٥٩) دولابًا للغزل منها (١٤٥) دولابًا للغزل السميك، و(١٣١٤) للغزل الدقيق، وتصنع الأولى (١٤٥٠٠) رطل من الخيوط في كل يوم من أيام الصيف و(١٠١٥٠) رطلا في كل يوم من أيام الشتاء، وتصنع الثانية (١٣١٤٠) رطلا في كل يوم من أيام الصيف

و(٨٥٤٠) من أيام الشتاء أي (٤٠٥ مليون) رطل سنويًا من الغزل السميك، وحوالي (٤ مليون) رطل من الغزل الدقيق سنويًا، وهو الذي يلبي حاجات البلاد ويصدر جزء منه إلى إيطاليا وألمانيا وسوريا والأناضول وجزر بحر الأرخبيل.

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك صناعة الكتان حوالي ٣٠ مليون مقطع سنويًا، وصناعة الحديد والصلب، وكان ينتج حوالي ٥٠ قنطار من الحديد يوميًا، أي حوالي (١٨٥٢٠) قنطار سنويًا كانت تذهب معظمها لصناعة السفن والآلات اللازمة للمعامل والفابريقات، ولعل صلاحية ذلك الصلب لصناعة السفن يدلنا على مبلغ جودة إتقان وتقدم تلك الصناعة، وصناعة ألواح النحاس التي كانت تبطن بها السفن.

كما نشأت صناعة السكر والعسل، فأنشأ ثلاثة مصانع لهذا الغرض، وكذلك مصانع

(1) مانجان ج٣ ص ٢٠٢.
(2) الرافعي، مرجع سابق ص ٥٠٧.

النيلة - الصابون - دبغ الجلود - الزجاج - الشمع - الورق - معاصر الزيت، وغيرها من الصناعات.

ونظرة إلى تلك الصناعات في حجمها، وجودتها وتنوعها يعطيك الدليل على أن مصر في ذلك العصر كانت تمتلك قاعدة صناعية ضخمة كانت كفيلة لولا خطأ محمد علي في الصدام مع الدولة العثمانية وانهيار مشروعه العسكري، أن تصبح أكبر قاعدة صناعية في العالم، ولو أحسن محمد علي الحساب الإستراتيجي واتجه إلى أفريقيا بدلا من الصدام بالخلافة، لكان وجه التاريخ قد تغير، وقد كانت تلك الصناعة من التنوع بحيث شملت الحديد والصلب - النحاس - مصانع السلاح والذخيرة - صناعة الغزل والنسيج وغيرها مما يعطينا الدليل المؤكد على أن مصر بوضعها الاجتماعي والاقتصادي والفكري في ذلك الوقت كانت قادرة على الدخول في عصر الثورة الصناعية، فقد كان أهلها أكفاء لعمل كل هذا وإدارته وإتقانه وتطويره، لولا أخطاء محمد علي الاستراتيجية ولولا ارتباط المشروع الصناعي بالجيش.

* * *

وكان من الطبيعي أن تزدهر التجارة بالنظر إلى ازدهار الزراعة والصناعة وخاصة صناعة السفن التي أعطت دفعة كبيرة للأسطول التجاري المصري، وكذلك إصلاح ميناء الإسكندرية، ولابد هنا أن نسجل رقمًا هامًا يعطي دلالة خطيرة أورده علي باشا مبارك[1]، وهو أن صادرات مصر إلى تركيا سنة (١٨٢٣) بلغت (١,٥٨٥٧٦٤)ج، في حين بلغت وارداتها حوالي (٨٠٤٥١٩)ج أي أن الميزان التجاري كان لصالح مصر بحوالي (٧٨١٢٤٥) ج سنويًا، مع ملاحظة أن الواردات كان معظمها مواد خام وخاصة الأخشاب والصادرات كان معظمها مواد مصنوعة مثل النسيج والذخائر، ولعل هذا يكون دليلا قاطعًا ضد هؤلاء الدجالون الذين يتحدثون عن استعمار تركي لمصر!!!

على أن إصلاحات محمد علي لم تقتصر على الزراعة والصناعة والجيش، ولكنها امتدت لتشمل إقامة المدن الجديدة مثل الزقازيق، وإنشاء القصور والمباني الفخمة في مختلف المدن، وإنشاء الدفتر خانة لحفظ الوثائق، وإنشاء البساتين، ودار الرصد، ودار

(1) علي باشا مبارك، الخطط التوفيقية ج٧ ص ٥٩.

الآثار ومنع خروج الآثار القديمة من مصر، وعنى بإنشاء الطرق البرية وتطهير الطرق النيلية، ورتب البريد، وأنشأ خطوطا تلغرافية.

إن نجاح محمد علي في تحقيق تلك المشروعات الضخمة جدًّا في وقت قياسي يدل دلالة قاطعة على إمكانية تحقيق النهضة بوسائلنا الذاتية - الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفكرية، فمما لا شك فيه أن محمد علي ما كان يستطيع إقامة صناعة متقدمة، وجيش وأسطول ضخمين لولا وجود جنود أكفاء، وعمال مهرة، وضباط متميزين علميًا وإداريًا، وقواد من طراز فريد، وعلماء في مختلف التخصصات، وإذا كان محمد علي قد استخدم الأتراك والمماليك المقيمين في مصر وقتها كقواد وضباط ومهندسين وبحارة ومشرفين على المصانع، وإذا كان قد استخدم المصريين كجنود وعمال وضباط صغار ومهنيين، فإن ذلك يقطع بأن المسلم في ذلك الوقت كان قادرًا على إنجاز نهضة وتحقيق سبق القصب في كل مجال، ولولا أخطاء محمد علي القاتلة لكان لأمتنا شأن آخر، ولكان

هؤلاء قد أصبحوا روادا لحضارة ضخمة ورائعة تحقق الإنجاز المادي، وتحافظ على القيم وتمارس العدل بين الشعوب والأمم، ولأنقذت بالتالي كل الأمم المستضعفة التي استعبدها الاستعمار ونهب ثرواتها، ومن ناحية ثانية فإن نظرة على الجيش والأسطول، صناعة السفن، صناعة السلاح والذخائر، صناعة الحديد والصلب، صناعة

النحاس، صناعة النسيج، صناعة آلات المصانع والفابريكات، صناعة الزجاج وغيرها من صناعات النهضة العمرانية، الأسطول التجاري، تعبيد الطرق، إنشاء الجسور، شق الترع، إنشاء القناطر، إنشاء وسائل الاتصال كالتلغراف، إنشاء المرصد، الدفتر خانة، بناء المدن، البساتين، مسح الأراضي وغيرها من الأعمال تعطينا الدلالة على نوعية الإنسان المسلم في مطلع القرن التاسع عشر، وتعطينا الدلالة على مدى خصوبة الواقع الاجتماعي والفكري بحيث يسمح بذلك، وكيف أنه أعطى العامل المجتهد والجندي الشجاع، أعطى القائد الفذ، المهندس العبقري والضابط الكفء، أعطى خبير الصناعة، وخبير الري، وخبير الزراعة، وخبير صناعة السفن، وأعطى قبل كل هذا وبعده عقلية إدارية فذة مثل محمد علي الذي هو نتاج تلك القاعدة الاجتماعية والفكرية ذاتها وتعطينا الدلالة على أنه لولا أخطاء محمد علي الإستراتيجية فإن تلك القاعدة

العسكرية والصناعية التي أنشأها محمد علي بسواعد المسلمين"أتراك - مماليك - مصريين" كانت قادرة على التطور لتصبح الأعظم في العالم وربما في التاريخ الأمر الذي يؤكد حقيقة ثابتة هي أن المسلم اليوم وأمس وغدًا قادرٌ على الانطلاق الحضاري والعلمي والصناعي والعسكري مالم تكن هناك موانع تحول دونه، وقد كانت تلك العوامل في حالة محمد علي هي الاستبداد - الصدام مع الخلافة - تضييع فرصة فتح أفريقيا - ربط المشروع بكامله بشخص محمد علي وبجيشه.

نظام الاحتكار (رأسمالية الدولة)

وحديثنا هنا عن نظام الاحتكار الذي مارسه محمد علي"رأسمالية الدولة" ليس مجرد حديث عن الماضي، بل هو يمس الحاضر والمستقبل، وهو حديث عن مدى صلاحية نظامٍ ما لواقع إسلامي ما، ومن حيث المبدأ فإن مشروعية نظامٍ ما من الناحية الإسلامية يرتبط بعدد من العوامل منها: هل النظام يحقق مصالح المسلمين ويحقق أفضل توظيف لطاقتهم؟ وهو يساعدهم في أداء مهمتهم الرسالية في تحرير العالم من الظلم والطغيان والقهر؟ هل يؤدي ذلك النظام إلى وجود مستضعفين ومستكبرين؟ هل أخذ هذا النظام في اعتباره واقع المسلمين، فما يصلح في حالة سيادة المسلمين، الحضارية والعسكرية والصناعية، ربما هو ذاته لا يصلح في حالة عدم سيادتهم الحضارية، أو في أوقات التوازن الاستراتيجي بينهم وبين قوى الشر المتربصة بهم، وغيرها من العوامل، وهكذا فإن الحكم على نظام ما ينبغي أن يأخذ في الاعتبار كل تلك العوامل وغيرها.

أدخل محمد علي احتكار الزراعة والصناعة والتجارة، فأصبح الزارع الوحيد والصانع الوحيد والتاجر الوحيد (رأسمالية الدولة)، وتفعيل ذلك قضى على نظام الالتزام في الزراعة الذي كان سائدًا قبله والذي كان يقضي بأن ملكية الأرض هي ملكية عامة، وأن صاحب الأرض لا يملك رقبتها، بل حق الانتفاع بها، ويقوم مجموعة من الملتزمين بدفع ضريبة جزء من الأرض مقدمًا على أن يجبي الضرائب من المنتفعين بتلك الأرض من الفلاحين، وقد تغير هذا النظام في عهد محمد علي فألغي نظام الالتزام ونزع الأراضي التي كانت تحت أيدي الملتزمين، واعتبر جميع الأراضي ملكًا للحكومة ووزع معظمها على الفلاحين كأطيان مؤجرة، وصارت علاقة الفلاحين بالحكومة مباشرة بعد أن كانت علاقتهم بالملتزمين، ولم يترتب على ذلك أي حقوق للفلاحين، بل كانت الحكومة تعتبرهم أجراء عندها أو منتفعين بأطيانها، فتستأجرهم للعمل في الأرض

باليومية وتعين للواحد منهم قرشًا واحدا في اليوم، ويبقى لهم حق الانتفاع بالأرض ماداموا يدفعون ضريبتها، فإذا تأخروا عن أداء الضريبة نزعت الأرض من تحت يدهم وأعطيت لفلاحين آخرين ينتفعون بها وكان للحكومة أن تنزع الأرض من تحت يد من تشاء إذا اقتضت المصلحة العامة؛ وذلك دون أن تدفع لـه تعويضًا، وكانت تعطي الفلاحين ما يلزم الزراعة من آلات الري والحرث والمواشي، وتشتري من الفلاح حاصلاته الزراعية بالثمن الذي تحدده طبعًا لنظام الاحتكار ولا تترك إلا الحبوب، ثم شمل الاحتكار الحبوب أيضًا، وكان قاصرا على المنتفع مدى الحياة فلا يتوارثه أعقابه، وكان المأمور الذي يحدد لكل فلاح مساحة الأرض التي تعطي لـه ومقدار ما يخص لكل نوع من الزراعات، كما كان المأمور يقوم بجباية الضرائب من المنتفعين، وبالنسبة للأراضي الموقوفة على المساجد ومعاهد البر والخيرات، فقد تركها محمد علي في البداية ثم ما لبث أن ألغاها وضمها لأملاك الحكومة.

من ناحية أخرى فقد أقطع محمد علي كثيرًا من أعيان الدولة ورجال الجهادية

والموظفين، وبعض كبار الأعيان مساحات شاسعة من الأراضي البور قدرها كلوت بك[1] بـ (٢٠٠ ألف) فدان ليستحثهم على إصلاحها وإحياء مواتها، وقد أعفاها من الضرائب وأصدرا أمرًا بمنعهم من أن يؤجروها ويأمرهم ويؤكد عليهم أن يشتغلوا بأنفسهم في إصلاحها، وخص أفراد أسرته وحاشيته بأراض أخرى أوسع سميت (جفالك) أو شفالك، وأعفاها أيضًا من الضرائب، وحقوق أصحاب هذه الأطيان من الأبعاديات والجفالك كانت مقصورة على حق الانتفاع، إلا أن محمد علي خولهم حق الملكية والتصرف فيها في أواخر حكمه سنة (١٨٤٢).

وإذا كان الرافعي قد انتقد ذلك بقوله: " ولا نزاع في أن إلغاء الالتزام مع عدم تقرير حق الملكية لا يمكن أن يعد إصلاحًا، بل هو أبعد ما يكون عن الإصلاح"[2].

إلا أننا نختلف في ذلك مع الرافعي لعدد من الأسباب:

- فمن حيث المبدأ فإن الفقه الإسلامي قد حسم مسألة ملكية الأرض حيث أجمعت

(1) كلوت بك، مرجع سابق.
(2) الرافعي، مرجع سابق ص ٥٢٩.

مدارس الفقه الإسلامي على أن الأراضي الخراجية، وهي الأراضي التي تروي بماء الخراج (كنهر النيل) أي كل أراضي مصر هي من نوع (ملكية الأمة) ولا يملك أحد أن يملك رقبتها لأحد، بل يكون فيها حق الانتفاع في إطار ملكية الأمة لتلك الأرض، ومنذ الفتح الإسلامي لم تشذ ملكية الأرض في مصر عن هذا الأمر، وفي الحقيقة فإن محمد علي لم يغير في موضوع ملكية الأرض شيئا، فقد كانت ملكية رقبة الأرض من قبله للأمة، وما كان نظام الالتزام إلا طريقة لجباية الضرائب المترتبة على حق الانتفاع، إذًا فالتغير الذي أحدثه محمد علي قد طال نظام الجباية فبدلاً من تركها إلى الملتزمين أسندها إلى موظفيه وخاصة المديرين والمآمير، كما أنه أدخل احتكار الحاصلات الزراعية.

والفقه الإسلامي حينما قرر ملكية الأمة لرقبة الأرض فإنه في الواقع أرسى مبدأ من مبادئ العدل، وهي ملكية الجميع للثروات الطبيعية التي لم يبذل أحد جهدًا في إنشائها، وبديهي أن أى أرض تحصل على حاجتها من الماء فهي تستصلح وتنتج، أى أن الماء هنا هو عنصر الإصلاح الرئيسي، والماء ثروة طبيعية ولا يمكن احتكار أحد له، ويبقى الجهد المبذول في الزراعة هو الذي يترتب عليه ملكية ما يترتب عليه وهو إنتاج الأرض وليس رقبتها، وإذا قال أحد أن ذلك يقضي على الحافز الفردي، وهو أمر معتبر لدينا، لقلنا له إن مجالات الحافز الفردي كثيرة، بل إن منع الملكية الخاصة للأرض يشجع الحافز الفردي في مجالات النشاط الأخرى التي تحتاج إلى مجهود كبير في الإنشاء أو الإدارة، أما الثروات الطبيعية لو سمح فيها بالملكية الخاصة لكان ذلك إجحافًا حيث إنه سيؤدي إلى التفاوت الطبقي الرهيب ويؤدي أيضًا إلى تحكم بعض الناس في كل الناس وحرمانهم من أبسط حقوقهم، كما أنه ظلم حيث لا تميز لأحد على أحد في الانتفاع بالثروات الطبيعية والملكية لا تترتب إلا على العمل، ولا يدعي أحد أنه يحصل على الماء بعمله بل عمله هنا يترتب عليه امتلاك غلات الأرض وليس رقبتها[1].

والنقد الذي يوجه لمحمد علي هنا، ليس نقدًا موجها لشكل الملكية الزراعية، ولكن ارتباط كل شيء بفرد ونظام، فما دام هذا النظام قويًا وصالحًا، فالنتائج جيدة وإذا انهار

(1) راجع في هذا الصدد، د. محمد مورو، دور الحركة الإسلامية في تصفية الإقطاع، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٨٠.

النظام أو فسد كانت النتائج رديئة ومأساوية، ومن ناحية ثانية فإن السيطرة على أراضي الأوقاف والمساجد أدى إلى تقلص مؤسسة قوية كان يمكن أن يكون لها دور هام - كما كان دائمًا - في توجيه النقد للنظام، والتقليل من استبداده، وحماية مصالح الجماهير ضد استبداده وظلمه وعسفه، وأولاً وأخيرًا حشد الجماهير لمواجهة أي غزو خارجي، ومن ناحية ثالثة فإن الضرائب التي فرضها محمد علي كانت باهظة، كما أن طريقة تحصيلها قد فتح الباب واسعًا لاستبداد وظلم وسيطرة موظفيه وخاصة المآمير والمديرين، وبمناسبة الضرائب، فإن محمد علي استطاع أن يثبتها ويحددها بعد أن مسح أراضي مصر سنة

(١٨١٣)، فلما تمت عملية مسح القطر المصري قررت الحكومة فرض ضريبة ثابتة على الأطيان، ثم عدلت الضرائب غير مرة على مر السنين، وكان الغرض من هذه التعديلات زيادة سعر الضريبة، وبالتالي زيادة ما يجبي منها، وذلك لتمويل مشروع محمد علي العسكري والصناعي وتكاليف الحروب.

وكان من نتيجة زيادة الضرائب أن هجر كثير من الفلاحين من قراهم، كما عجزت كثير من القرى عن أداء التزاماتها الضريبية، ففكر محمد علي في طريقة أخرى وهي نظام العهد، وذلك أنه عهد إلى بعض الأعيان والمآمير ورجال الجهادية أن يكون في عهدتهم جباية ضرائب بلاد بأكملها على أن يكونوا مسؤولين عن دفعها من مالهم الخاص إذا لم يجبوها، وهذا النظام قريب النسبة لنظام الالتزام الذي ألغاه محمد علي، وكأنه قد عاد إلى ذلك النظام من جديد بعد أن أسماه (عهدة) بدلاً من (التزام).

وإذا كانت فداحة الضرائب هي سمة من سمات المستبدين، فإن الضرائب في عصر محمد علي كانت باهظة، وخاصة بعد أن تخلص من القوى الشعبية التي كان من الممكن أن تتصدى لـه لرفع الضرائب أو تخفيفها، وقد كان محمد علي يستشير العلماء فيما يقرونه من الضرائب في أول حكمه إلى أن تخلص من القوى الشعبية، ونفى السيد عمر مكرم فأطلق يده في فرض ما شاء من الضرائب والإتاوات كلما احتاج إلى المال، ولعلنا ندرك فداحة تلك الضرائب إذا علمنا أن ضريبة الفدان وصلت إلى (٤٩ قرش) وأن الفلاح كان يدفع أيضًا الضرائب عن ماشيته (٧٠ قرش عن الجاموسة مع تسليم جلدها

للحكومة)، وأربعة قروش للنعاج والجمال عن الرأس الواحد، (٢٠٠ قرش) لكل قارب نقل، وكذلك قوارب الصيد، كما أن هناك ضريبة (١,٥ قرش) عن كل نخلة من نخيل البلح، ليس هذا فحسب، بل إن هناك ضريبة تعادل (١٢/١) من الدخل وتسمى فريضة الرأس أو ضريبة الدخل، ولعلنا ندرك فداحة تلك الضرائب إذا ما قارناها بالأجر(اليومية قرش واحد يوميًا للفلاح ومرتب الجندي ١٥ قرش شهريًا).

ومن أبرز ملامح سياسة محمد علي الاقتصادية هو: نظام الاحتكار أو ما يمكن أن نطلق عليه رأسمالية الدولة، ذلك أن محمد علي قرر أن تحتكر الحكومة جميع الحاصلات الزراعية بحيث يحظر على الفلاحين أن يبيعوها للتجار، وفرض عليهم أن يبيعوها للحكومة بأثمان تقررها، فصارت الحكومة محتكرة للتجارة حاصلات القطر المصري بأكملها، وهكذا تسلسل نظام الاحتكار، فبعد أن تملكت الحكومة معظم الأراضي الزراعية واحتكرتها بإلغاء نظام الالتزام واسترداد أملاك الملتزمين وإلغاء الأوقاف والسيطرة على أراضي المساجد ومعاهد البر والخيرات، احتكرت كذلك الحاصلات الزراعية، أي أن الحكومة كانت المالكة للأراضي الزراعية ثم المحتكرة لحاصلاتها جميعًا.

قررت الحكومة إذن شراء الحاصلات الزراعية بأثمان تحددها هي، وكانت تخصم من الثمن ما عليهم من الضرائب وتدفع لهم الباقي نقدًا، وصارت هي التي تتولى التصرف في الحاصلات وبيعها والاتجار فيها وتصديرها، وشمل الاحتكار حاصلات القطر المصري بأجمعها، وصار الفلاحون إذا احتاجوا للغلال للقوت يضطرون إلى شرائها من الحكومة ثانيًا وكثيرًا ما يحدث أن ترفع الحكومة سعر البيع لتربح من ثمن المبيع.

وقد ذكر الجبرتي[1] احتكار الحكومة للغلال والسكر في حوادث سنة (١٢٢٧هـ) (١٨١٢م) وسنة(١٢٣٠هـ) (١٨١٥م) وذكر في حوادث ذي القعدة سنة (١٢٣١هـ) (١٨١٦م) احتكار حاصلات الكتان والسمسم والعصفر والنيله والقطن والقرطم والقمح والفول والشعير والأرز، وذكر في حوادث جمادي الأولى سن ١٢٢٢هـ (مارس ١٨١٧م) اشتداد أزمة الأقوات بسبب الاحتكار".

---

(1) الجبرتي، مرجع سابق.

وسرى مبدأ الاحتكار من الزراعة والتجارة إلى الصناعة فبعد أن صار محمد علي الزارع الوحيد ثم التاجر الوحيد صار الصانع الوحيد، فعند احتكار الصناعة، وقد أدى هذا إلى إفلاس الصناعات الصغيرة، وتحول أصحاب المصانع إلى موظفين لدى الحكومة أو أهملوا صناعاتهم واشتغلوا بالزراعة ".

يقول الرافعي: " إن الكلام عن الصناعة في عهد محمد علي يقتضي التمييز بين الصناعات الكبرى والصناعات الصغرى، أما الصناعات الصغرى فيمكن القول إجمالا إنها تقهقرت في هذا العهد بسبب نظام الاحتكار الذي شمل كل الصناعات بما فيها الصناعات القائمة فأضر بها ضررًا كبيرًا، أما النهضة الصناعية التي حدثت في ذلك العهد فهي نهضة الصناعات الكبرى.

ولا شك أن محمد علي قصد بهذا النظام الحصول على أكبر قدر من الموارد لتلبية وتمويل مشروعاته وفتوحاته، وإذا كان الجبرتي قد ذكر اشتداد أزمة الأقوات بسبب الاحتكار فإن ذلك لم يكن في إطار الانتقاد بقدر ما كان في إطار تقرير واقع وسرد حادث، أما الرافعي فإنه حمل حملة كبيرة على ذلك النظام وأورد انتقادات شتى له

بسبب انحياز الرافعي إلى الليبرالية الاقتصادية.

يقول الرافعي: (١) " أدى ذلك النظام إلى اشتداد الضائقة بالناس وارتفاع أسعار الغلال في الوقت الذي تفيض بها مخازن الحكومة "ولا جرم أن الاحتكار، وإن كان يعود على الحكومة بالمكاسب (زمنا ما) إلا أنه من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية يشل حركة التقدم الاقتصادي، كما أنه نظام ينطوي على الظلم والإرهاق "ولكن هذه الطريقة أضرت بالحالة الاقتصادية في مصر ضررًا بليغًا " لأن الاحتكار يضر بالأهالي ومن طبيعته أن يتلف مصادر الثروة ويحرم الصانع نتيجة كده وتعبه ".

ولم يكتف الرافعي بما سبق بل نقل عن كتاب الإفرنج على حد وصفه انتقاد هذا النظام، فنقل عن المسيو موريه: "إن هذا الاحتكار هو الجانب السيئ في تاريخ محمد علي" وعن المسيو مربو " لا حاجة بنا إلى الإطالة في عيوب نظام الاحتكار - كما وصفه محمد علي - لقد ربح منه الباشا أرباحًا طائلة، لكنه أفضى إلى فقر الفلاحين

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧.

المدقع وكاد يهوي بهم إلى المجاعة لولا ما اعتادوه من القناعة وشظف العيش ".

ويصل الرافعي إلى قمة انتقاده بقولـه: " إن العمل بمثل هذا النظام فيه مصادرة لحق الملكية وحرمان المالك من الاستمتاع بحقه - يقصد ملكية الأراضي الزراعية - ومن الانتفاع من تزاحم التجار على الشراء، ذلك التزاحم الذي ينجم عنه مضاعفة الثمرة للبائع، كما أن العمل بمثل هذا النظام يقتل كل همة فردية ويقبض أيدي الناس عن العمل، ثم يحول دون تقدم البلاد أدبيًا وماديا، ويضرب على الشعب حجابا من الفقر والجمود "

إننا هنا لا نوافق الرافعي على رأيه في نظام الاحتكار "رأس مالية الدولة " الذي أدخله محمد علي، فكون نظام الاحتكار يقتل الهمة الفردية، أو يحول دون تقدم البلاد، ويضرب على الشعب حجابًا من الفقر والجمود، أمر غير صحيح من وجهة نظرنا وهو محل نظر، وليس هنا مجال المفاضلة بين رأسمالية الدولة وغيرها من النظم الاقتصادية.

ونرى أن نقد الرافعي لهذا النظام كان مبعثه انحيازه إلى الليبرالية الاقتصادية، ولا يعني كلامنا هذا أيضًا الموافقة تمامًا على نظام رأسمالية الدولة، وكما قلنا فليس هنا مجال المفاضلة بين النظم الاقتصادية، إلا أنه ينبغي علينا أن نضع عددًا من الملاحظات حول تجربة محمد علي تلك.

فمن ناحية أن محمد علي جعل كل الأراضي الزراعية ملكًا للدولة، فهذا أمر لم يستحدثه محمد علي أصلاً، بل كان معمولاً به قبله، و محمد علي هنا لم يغير من وضع ملكية الأرض شيئًا، فلم يكن للمنتفعين بها قبله حق امتلاك رقبة الأرض، وكل ما فعله محمد علي أن غير نظام جباية الضرائب على الأراضي الزراعية فبدلا من نظام الالتزام الذي يقضي بأن يقوم فرد بدفع ضريبة الأرض مقدمًا ثم يقوم بجمعها من الفلاحين بعد ذلك، ألغى محمد علي ذلك النظام وجعل جباية الضرائب مسؤولية الدولة مباشرة، ثم عاد إليه مرة أخرى في أواخر حكمه تحت اسم (العهـدة).

إن محمد علي استهدف من وراء هذا النظام زيادة الموارد المالية للحكومة والحصول على أكبر قدر من المال يسمح بتمويل مشروعاته الطموحة، وأنه لولا ذلك لما استطاع محمد علي أن يقيم كل هذه المنشآت والطرق ووسائل العمران ومشاريع الري والمصانع المختلفة، ويبني جيشًا كبيرًا وأسطولاً ضخمًا في وقت قصير.

أنه بغياب الرقابة الشعبية بعد أن ضرب محمد علي كافة أشكال التجمعات

الجماهيرية والشعبية وانفرد بالحكم والسلطة، كان من الطبيعي أن تحدث تجاوزات وانحرافات مالية في جهاز الحكومة، وكان من الطبيعي أن يحدث الإهمال في المصانع والمشروعات القائمة.

بغياب المؤسسات الجماهيرية والقاعدة الشعبية لسياسات محمد علي كان من الطبيعي أن ينهار كل شيء إذا ما انهار الحاكم أو فشل مشروعه العسكري، وهذا ما حدث بالضبط فانهارت الصناعة والزراعة والجيش والأسطول عقب هزيمة محمد علي بعد تدخل الحلفاء وانسحاب الجيش المصري من سوريا والأناضول، وهنا ظهرت أخطر الآثار المترتبة على نظام الاحتكار، ولم يكن ذلك الأثر المترتب نتيجة عيب في نظام الاحتكار، ولكن نتيجة أخطاء محمد علي وسياساته عمومًا، ولكن ما هو ذلك الأثر الخطير؟! لقد ترتب على نظام الاحتكار في الزراعة والصناعة والتجارة أن تلاشت الكيانات الاجتماعية المرتبطة بالنظام الاقتصادي القديم والتي لعبت دورًا هامًا في الدفاع عن البلاد ضد الغزو الأجنبي، وبانهيار جيش محمد علي ومشروعه عمومًا، أصبحت البلاد بلا درع في ذلك الوقت، فإن انهيار الكيانات الاجتماعية بسبب نظام الاحتكار قد

أدى عمليا إلى عدم وجود قوة تسمح بتنظيم المقاومة ضد الغزو خاصة وأن محمد علي كان قد ضرب الأزهر والعلماء والزعماء، وحول الجميع إلى موظفين لديه، وكان نتيجة ذلك أن وقعت البلاد تحت الاحتلال بعد أقل من خمسة وثلاثين عامًا من نهاية حكم محمد علي دون ظهور مقاومة فعالة مثل تلك التي ظهرت ضد الحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) أو الإنجليزية (١٨٠٧).

ومن ناحية ثانية فإن نظام الاحتكار أدى عمليا إلى انهيار القطاع الخاص المصري الصناعي والزراعي والتجاري وإذا كان المسيو مانجان [1] قد قدر الأرباح المترتبة على تلك الصناعات بحوالي (١٥٠ ألف جنيه سنويًا)، أي أن قاعدتها المالية كانت تزيد على (١,٥ مليون جنيه) وهو مبلغ كبير جدًا في ذلك العصر - ومعنى ذلك أنه كانت هناك قاعدة صناعية مملوكة للأفراد كبيرة لا بأس بها، وإذا رجعنا إلى ما كتبنا في الجزء الأول من البحث عن حالة الصناعة في ذلك الوقت، وأضفنا عليه ما قاله المسيو مانجان

(1) المسيو مانجان، مرجع سابق.

" كان في البلاد صناعات يتولاها الأفراد، ويربحون مما يبيعونه من مصنوعاتهم إلى أهل البلاد وما يصدرونه للخارج كنسيج أقمشة الكتان والقطن والحرير وصناعة الحصر والجلود واستقطار ماء الورد وصبغ النيلة وغير ذلك " أي أنها كانت صناعة لا بأس بها ومتطورة، بل وتقوم بالتصدير وتعتمد في إنتاجها واستهلاكها وتسويقها على الخبرة المحلية، وكانت تصلح بالتالي كقاعدة لا بأس بها لظهور رأسمالية فردية، وبانهيارها انهارت بالتالي إمكانيات تطور وظهور رأسمالية فردية، وبما أن القاعدة الصناعية لمحمد علي والمعتمدة على الاحتكار (رأسمالية الدولة) قد انهارت بانهيار مشروعه، فإن البلاد أصبحت عمليا بلا قاعدة صالحة لتطور صناعة رأسمالية فردية، أو رأسمالية دولة، ومعنى هذا كله أن الجو قد خلا للاستعمار، فالاستعمار يستهدف دائمًا ضرب كل الإمكانيات الصناعية لبلادنا، سواء كانت رأسمالية دولة أو رأسمالية فردية، ولم يسمح الاستعمار بعد ذلك أبدا بظهور أو تطور رأسمالية فردية أو قاعدة اجتماعية أو صناعية أو فكرية أو طبقية تسمح بظهورها لأن معنى ذلك انهيار وعرقلة مشروعه الاستعماري الذي يعتمد أساسًا على جعل البلاد المستعمرة مجرد حقول إنتاج للخامات وسوقا لتصدير المنتجات، وبديهي أن الاستعمار لا يريد أيضًا ظهور صناعة وطنية عن طريق رأسمالية الدولة، ولكنه أكثر تسامحًا وتساهلاً مع رأسمالية الدولة في الدول المستعمرة، على أساس أنه من السهل ضربها حين يريد، ومن السهل توجيهها حسب هواه.

ومن السهل تصفيتها عن طريق الحلول العسكرية أو الانقلابية أو تغيير نظام الحكم؛ لأنها مرتبطة بشخص الحاكم ونوع الحكومة، ومن السهل التخلص من ذلك مادامت السيطرة للاستعمار، إما شكل الرأسمالية الفردية، فلا شك أن الاستعمار لا يتسامح معها؛ لأن الحافز الفردي هنا ومنافسات السوق ربما تسمح بتطويرها في الطريق الصحيح الذي يحرم الاستعمار من خامات البلاد، ويغلق أمامه أسواقها، ومن الصعب السيطرة عليها لامتداد قاعدتها الاجتماعية في شرائح سكانية أوسع تملك أدواتها، وبالتالي فالحرب على هذا النمط من الإنتاج سياسة استعمارية ثابتة، والاستعمار ينظر إلى مصالحه أولاً وثانيًا وأخيرًا ولا يهمه كون الإنتاج عن طريق القطاع العام أو القطاع الخاص أو غيرها من المسميات.

(٥) انهيار مشروع محمد علي:

لا شك أن محمد علي كان يتمتع بمواهب نادرة، وقدرات متعددة وشخصية فذة، كان شجاعًا منذ أن كان جنديًا بسيطًا، قوي العزيمة رابط الجأش لا ييأس بسهولة، كان ذكيًا ولماحا وداهية وإلا لما استطاع أن يتدرج من جندي بسيط إلى والي مصر بالاستفادة من توازنات القوى وضربها بعضها ببعض، كان شديد الطموح، أنشأ جيشًا ضخمًا وأسطولاً قويًا، وحاول أن يمد أملاكه قدر ما استطاع، بل أراد أن يكون إمبراطورية واسعة، قوي الإرادة محب للعمل، عالي الهمة وإلا لما أنشأ أعمال العمران الضخمة والمصانع الحديثة، ويحكى عنه أنه لما شرع في إقامة القناطر الخيرية وسمع بالاعتراضات التي أبديت على المشروع والعقبات والمصاعب التي تحول دون نجاحه كان جوابه: " إن هذا صراع بيني وبين النهر العظيم، ولكني سأخرج فائزًا من هذا الصراع "، وكان محمد علي سياسيا بعيد النظر" لما عرض عليه مشروع حفر قناة السويس أعرض عنه، إذ رأى أنه سيؤدي إلى تدخل الدول في شؤون مصر واتجاه الأطماع إليها وجعلها هدفا للدسائس الاستعمارية، بما يؤدى إلى ضياع استقلالها، ومما يؤثر عنه أنه قال في هذا الصدد: " إذا أنا فتحت قناة السويس

فإنني أنشئ بوسفورا ثانيا، والبوسفور سيؤدي إلى ضياع السلطنة العثمانية، وبفتح قناة السويس تستهدف مصر للأطماع أكثر مما هي الآن، ويحيق الخطر بالعمل الذي قمت به وبخلفائي من بعدي ".

وإن كنا لا نقره على رأيه ذلك وسوف نناقشه فيما بعد، إلا أنه يدل على بعد النظر السياسي، ويحكي أنه في هذا الصدد أيضًا: "أن شركة إنجليزية طلبت إليه أن يأذن لها بإجراء إصلاحات هامة في ميناء السويس تزيد من اتساعها وجعلها مرفأ كبيرًا فأبى أن يجيب الطلب، وكذلك لم يطمئن إلى مد سكة حديدية بين مصر والسويس على يد شركة إنجليزية أخرى، وبعد أن اتفق وإياها على إنفاذ المشروع عدل عنه خوفًا من امتداد النفوذ البريطاني لمصر.

وإذا كانت تلك مميزات شخصية محمد علي فإن هناك عيبين هامين في شخصيته تسببا في تدميره وتدمير مشروعه وألحقا أشد المخاطر بمصر خاصة والعالم الإسلامي عامة، وهذان العيبان هما: (الاستبداد - الافتقار إلى الحساب الاستراتيجي والحس

التاريخي).

وإذا كان هناك شر في ذاته فهو الاستبداد - وإذا كان هناك شر مطلق فهو الحكم المطلق والديكتاتورية، وأي حكم مستبد فهو بالضرورة يعادي مبادئ الإسلام، ولا يتفق والفطرة التي خلق الله الناس عليها، والإسلام ذاته بما أنه رسالة الله إلى الإنسان في كل زمان ومكان منذ بدء الخليقة وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها هو أساسًا دعوة للحرية، وهو دعوة لتحرير الإنسان من كافة أشكال الاستبداد والقهر والحكم المطلق.

إذًا فالاستبداد شر في ذاته والاستبداد شر مطلق، ومهما كانت الظروف والأحوال والأوضاع والأزمان والأماكن فما زال الاستبداد مرفوضًا من الناحية الشرعية لايسوغه ظرف أو مكان أو وضع أو ما شابهها من حجج المستبدين، وما زال الاستبداد تحت أي الظروف عاملاً أساسيًا في تدهور الأوضاع والوصول إلى أسوأ النتائج.

وإذا كان هناك خير مطلق فهو الشورى والحرية، وإذا كان هناك عدل في ذاته فهو الشورى والحرية أيضا - والشورى والحرية والعدل - الجهاد، هي الأساس الذي يقوم عليه النظام الإسلامي، وإذا كان الجهاد هو فعل إيجابي لأداء رسالة الأمة في تحرير المستضعفين فهو إذا وسيلة من أجل الحرية وإنهاء الاستبداد والقهر، وبما أنه عمل إيجابي فهو عمل يستند على الحرية، فما لم يكن الإنسان حرًا ما ستطاع أن يحقق فعًلا إيجابيًا واحدًا، والشورى والحرية هما ضمان العدل، ويكذب من يدعي إمكانية ظهور مستبد عادل فالإنسان مهما سمت روحه هو في النهاية إنسان ولن يتحول يومًا إلى ملاك، وما لم تكن هناك شورى ملزمة وحرية تسمح بالتعبير عن الرأي وحشد القوى في مواجهة أي طغيان أو أخطاء يرتكبها الحاكم فإن العدل لن يتحقق، وهكذا فإن الشورى والحرية هما صماما الأمان لأى أمة وأى نظام حكم.

وإذا كنا قد قلنا أن محمد علي استطاع أن يضرب كل القوى الشعبية وأن يدمر كل الكيانات الاجتماعية وصاغ نظامه السياسي بما يحقق لـه السلطة المطلقة والانفراد بالحكم، فإنه بذلك قد تسبب في فشل مشروعه وتسبب في ضياع الفرصة التاريخية لتحقيق التفوق الحاسم على الغرب الصليبي، وتسبب في تمزيق وحدة العالم الإسلامي، وتسبب في ضياع مصر بعد ذلك ووقوعها تحت الاحتلال الإنجليزي ولكن كيف كان ذلك؟.

فلو كانت هناك رقابة شعبية وقوى شعبية شاركت في الحكم وقادرة على التصدي

لأخطاء محمد علي لكانت تلك القوى قد منعت محمد علي من ارتكابه خطأه التاريخي القاتل في الصدام مع الخلافة العثمانية والدخول في معارك سوريا والأناضول التي أدت عمليًا - كما سبق بيانه - إلى تدمير قوة الخلافة تمامًا ووقوعها تحت النفوذ الأوربي، واستنفذت قوة مصر وأدت إلى إنهاء مشروع محمد علي ذاته، فلو كانت القوى الشعبية موجودة وفاعلة لما سمحت لمحمد علي بذلك وبالتالي أنقذته وأنقذت مشروعه وأنقذت الخلافة.

وبما أنها لم تكن لتسمح لمحمد علي بالدخول في معارك سوريا والأناضول - فإن المجال الحيوي الطبيعي أمامه - وبما أن قواته العسكرية وصناعاته العسكرية والمدنية كانت في نمو طبيعي وسريع وهائل - هو السودان وأفريقيا، وفي هذه الحالة فإن القوى الشعبية كانت ستكون متحمسة جدًا لنشر الإسلام في أفريقيا، وتحقيق إمبراطورية إسلامية فيها، وكانت ستحشد القوى خلفه ليس في مصر وحدها بل ربما في العالم الإسلامي كله، وعلى أي حال كانت قوة مصر تكفي وتزيد، ولو حدث هذا كنا قد حققنا الانتصار الحاسم على أوربا كما سبق أن وضحنا.

لو كانت القوى الشعبية موجودة وفاعلة لحققت رقابة شعبية أكفأ للمؤسسات

الاقتصادية التي أنشأها محمد علي ولكان عائدها أكبر مما يعطى فرصة أكبر لتحقيق النهضة وتحقيق الأهداف، لو كانت القوى الشعبية موجودة لكانت هي في ذاتها ضمانا لاستمرار محمد علي حتى ولو أرادت السلطنه عزله، فإذا كانت تلك القوى قد فرضته فهي قادرة على تحقيق إستمراره وذلك بفرض أن الخلافة كانت تريد عزله، ولكن في الواقع فإن المادة التاريخية المتاحة تقول عكس ذلك تماما، فالخلافة لم تكن تريد عزل محمد علي ولكنها كانت تريد الاستفادة من قوته الصاعدة لمساعدتها في مواجهة التحديات المحيطة بها وخاصة التحديات الصليبية الأوربية، ولعل تشجيع السلطان له على بناء الأسطول وإعطاءه له إذنا يجيز له قطع الأخشاب اللازمة من غابات الأناضول مجانا[1] يؤكد ذلك.

لو كانت القوى موجودة وفعالة، لما سمحت بانهيار القاعدة الصناعية والعمرانية

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص: ٣٧١.

والزراعية التي أنشأها محمد علي عقب انهيار مشروعه، وإذا كانت تلك القاعدة قد انهارت لارتباطها بالجيش عمومًا وبشخص محمد علي خصوصًا، فإن وجود القوى الشعبية كان معناه عدم انهيارها بانهيار محمد علي لأنه بوجود القوى الشعبية لن يكون كل شيء مرتبط بشخص الحاكم، ولا شك أن المحافظة على تلك القاعدة كان سيحصن مصر ضد الاحتلال ويغير كثيرا من الأوضاع التي حدثت فيما بعد.

لو كانت القوى الشعبية موجودة، لما سمحت بدخول الاحتلال في ١٨٨٢ ولنظمت عملية مقاومة شعبية فاعلة وقادرة، وإذا كانت تلك القوى قد نجحت في صد غزوتين في أقل من عشر سنوات فإنها لاشك كانت قادرة على التصدي بكفاءة للاحتلال الإنجليزي في ١٨٨٢، ألا ترى الآن أن استبداد محمد علي وانفراده بالحكم قد أدى عمليا إلى ضياع الخلافة، وضياع الفرصة التاريخية، وضياع مصر، أليس ذلك دليلا جديدًا على الحقيقة القائلة: بأن الاستبداد شر في ذاته، وأنه شر محض.

والعيب الثاني: هو افتقار محمد علي للحساب الاستراتيجي والحس التاريخي، فبرغم أن محمد علي كان ذو بعد نظر سياسي جعله يدرك خطورة حفر القناة في مصر بما يترتب عليه من نفوذ أجنبي ومطامع، وجعله يرفض عروض الشركات الإنجليزية لإصلاح مرفأ السويس أو مد خط سكة حديد بين القاهرة والسويس لخوفه من تسلل النفوذ البريطاني إلى مصر، وأدراك أن الخلافة مستهدفة، وأنها ربما تسقط بسبب البوسفور مما سبق أن أثبتناه، برغم ذلك فإنه قد وقع في خطأ إستراتيجي قاتل بصدامه مع الخلافة وخوضه معارك سوريا والأناضول، فإذا كان محمد علي يعرف أن الخلافة معرضة للضياع وأن الدول الأوربية تتربص بها، وأن بريطانيا تريد مد نفوذها إلى مصر، فهل يسمح الظرف التاريخي بالصدام بين مصر والخلافة، أليس في ذلك إضعاف لهما معًا، مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستعمارية فيهما، والتي لم يكن غافلا عنها، ولو امتلك محمد علي حسا تاريخيًا لأدرك أن الظروف لا تسمح بالصدام مع الخلافة، وإنشاء خلافة أخرى على أنقاضها لأن الأوضاع الدولية غير مواتيه، ولو أمتلك محمد علي الحس الإستراتيجي والنظرة المستقبلية لأدرك أهمية فتح أفريقيا في حسم الصراع مع أوربا الصليبية لصالح العالم الإسلامي.

* * *

والآن لنتابع انهيار مشروع محمد علي، فبعد موقعة نصيبين، أي بعد تدمير آخر قوة

للخلافة، وانضمام الأسطول التركي بقيادة أحمد فوزي باشا إلى الأسطول المصري، تدخلت الدول الأوروبية كما سبق بيانه، واضطر محمد علي في النهاية أن يسحب جيوشه ويقبل بمعاهدة لندره، وكان من الطبيعي أن يتقلص عدد الجيش وأن تتأثر القاعدة الصناعية للبلاد بالتالي.

يقول الرافعي[1]: " والواقع أن معظم المصانع التي أنشأها محمد علي قد أقفلت في أواخر عهده وأقفل باقيها في عهد عباس باشا الأول، وسبب اضمحلالها: أن إدارتها كانت في يد موظفي الحكومة فانعدمت فيها الإدارة الحرة التي هي مناط ارتقاء المشروعات الصناعية والاقتصادية، ولم يكن الموظفون أمناء ولا غيورين على عملهم فيها.

فأدى سوء الإدارة في معظم تلك المصانع وضعف الرقابة على الموظفين إلى اضمحلالها، وكذلك أن الحكومة كانت تستورد الفحم والحديد وتنفق على المصانع النفقات الطائلة، فكانت النتيجة أن إيراداتها قلت على مر السنين عن مصروفاتها وتسبب

عنها خسارة على خزانة الحكومة، كما أن إنقاص الجيش والبحرية في أواخر عهد محمد علي قد عطل المصانع التي تصنع حاجات الجيش لعدم الحاجة إلى مصنوعاتها".

إذن فقد انهارت القاعدة الصناعية التي أنشأها محمد علي، وإذا كان الرافعي قد حدد أسباب ذلك في تقلص عدد الجيش، الحاجة إلى الخامات، سوء الإدارة، فإن ذلك يؤكد رأينا فلو كانت هناك قوى شعبية لحققت رقابة شعبية على الإدارة وحسنت أداءها، ولو اتجه محمد علي إلى أفريقيا لأمن موارد الفحم والحديد والأسواق اللازمة لازدهار الصناعة، ولو لم يصطدم محمد علي بدولة الخلافة لما انهار جيشه وتقلص.

والمحصلة النهائية لكل ذلك، أن محمد علي دمر القوى الشعبية وأخطأ خطأ استراتيجيًا في الصدام مع الخلافة وضرب الصناعة القائمة على القطاع الخاص وأقام بدلا منها صناعة قوية قائمة على رأسمالية الدولة، فلما فشل مشروعه انهارت تلك الصناعة، وكان من الطبيعي والحالة هذه أن يكون سقوط مصر في قبضة الاحتلال مسألة وقت، فقد جرد محمد علي مصر من عوامل قوتها في مواجهة الغزو الأجنبي

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص: ٥٠٩.

دون أن يدري، فإذا كانت صناعته قد انهارت بانهيار مشروعه، وكان هو قد ضرب الصناعة القائمة على القطاع الخاص، فإنه قد حقق أول شروط الاستعمار، فقد أصبحت مصر بذلك بلا صناعة، أي أنها صالحة لأن تكون مصدرًا للخامات وسوقا لترويج المنتجات، وبضرب القوى الشعبية جرد مصر من القدرة على تنظيم مقاومة ضد الغزو الأجنبي، ولم يمض إلا (خمسة وثلاثين عامًا) بعد حكم محمد علي الذي انتهى في(١٨٤٨) حتى وقعت مصر في قبضة الاحتلال الإنجليزي (١٨٨٢)، ولعل محمد علي قد أدرك متأخرًا أخطاءه الاستراتيجية الفادحة وما أدت إليه نتائج أعماله فلم يحتمل ذلك، وأصيب بالجنون بعد أن اكتشف أنه قد خدم مخططات الاستعمار خدمات جليلة وحاسمة دون أن يدري.

وإذا سألنا أنفسنا سؤالا خياليًا، ماذا لو لم يظهر محمد علي؟!

كانت مصر تمتلك طاقة هائلة تولدت عقب انتصار شعبها على أقوى دولتين استعماريتين، كانت مصر تمتلك حركة شعبية واعية وقادرة، كانت مصر تمتلك صناعة وطنية قدرها مسيو مانجان بواحد ونصف مليون جنيه، كان من الممكن أن تتطور بفعل الطاقة المتولدة، ووجود حركة شعبية واعية، وترك محمد علي مصر بعد أن استنفذ تلك الطاقة في مشروع فشل، وتركها بعد أن ضرب القوى الشعبية، وتركها بعد أن دمر الصناعة القائمة على القطاع الخاص، وانهارت صناعاته وأغلقت معظم مصانعه، تركها بعد أن امتص مواردها في مشروعاته التي فشلت حتى آخر مليم، أي أنه تركها عزلاء من كل قوة جماهيرية أو صناعية، وتركها وقد أصبحت تحمل في داخلها شروط القابلية للاستعمار اقتصاديا وسياسيًا.

ماذا لو لم يظهر محمد علي؟! في أقل الأحوال كانت القوى الشعبية الصاعدة والتركيبة الاجتماعية التي نجحت في هزيمة غزوتين كبيرتيين قادرة على التصدي الكفء للاحتلال، وكانت الطاقة المتولدة عن الظروف الموجودة وقتها ستثمر عن شيء ما أفضل بالتأكيد مما حدث، وكانت الصناعات الموجودة ستستمر على ما هي عليه على الأقل، أو تتطور بفعل التطور الذاتي أو بفعل الطاقة المتفجرة في الشعب في ذلك الوقت، وكان ذلك أفضل قطعًا، كان سيوفر على الأمة الإسلامية الموارد التي تبددت والدماء التي أريقت، وكان سيوفر على الخلافة استنفاذ كل قوتها لتواجه بها الدول الأوربية لمدة أطول على الأقل.

* * *

وإذا كان محمد علي قد تسبب بأخطائه الفادحة فى تلك النتائج المأساوية فهل كان يقصد ذلك؟! من المؤكد أنه لم يقصد، ولكن هذا لا يغير من الأمر شيء، والطريق إلى جهنم مملوء بالنوايا الحسنة، وقد يكون من المفيد ولو من جانب حب الاستطلاع أن نعرف ماذا كان يقصد محمد علي، وما هي أهدافه التي أراد تحقيقها؟!!.

إذا كنا قد أسقطنا من اعتبارنا أن أهداف ومقاصد محمد علي كانت مصرية أو عربية؛ لأن الأوضاع الفكرية والاجتماعية لم تكن تسمح بتلك الترهات أو الخرافات التي يحاول البعض أن يروجها اليوم؛ ولأن الأحداث ذاتها تقطع بعدم إمكانية ذلك وبعكسه تمامًا، وإذا كنا قد حصرنا أهدافه ومقاصده في أمرين (تحقيق المجد الشخصي له ولأسرته من بعده، أو إقامة خلافة بديلة أو بعث أو تقوية الخلافة العثمانية تحت قيادته).

وإذا كنا قد انحزنا إلى الرأي القائل بأنه كان يهدف إلى تحقيق مجده الشخصي وأقمنا ذلك على أنه لو لم يكن يستهدف ذلك لكان سلوكه مختلفًا تمامًا بأبسط قواعد الحساب السياسي البسيطة، ونضيف هنا قوله في إطار تعليقه على رفض إنشاء القناة " أن إنشائها سوف يلحق الضرر والخطر به وبمن بعده من أولاده وخلفائه ".

إلا أننا مازلنا نقدر الرأي القائل بأنه كان يحاول بعث الخلافة العثمانية تحت قيادته.

أولاً: لأنه رأي الدكتور محمد شفيق غربال وهو رجل له قيمته العلمية التي تجعل لرأي يقوله كل وزن واعتبار فلا شك أنه لم يقل بهذا الرأي اعتباطا وهو المؤرخ المتخصص والكفء.

ثانيًا: لأن كثير من الوقائع التاريخية تمد هذا الرأي بالدليل ومنه قيام أحمد فوزي باشا بتسليم الأسطول العثماني إلى محمد علي ولا يمكن فهم هذا الحادث إلا في إطار إحساس أحمد فوزي باشا بأن هدف محمد علي هو بعث العثمانية تحت قيادته، وأنه مادام قد وصل بالقرب من الأستانة، ومادامت جيوشه أقوى، فمن الأفضل للخلافة أن يقودها محمد علي، ومنها أيضًا ترحيب الأتراك أنفسهم بحكم محمد علي، فأزمير مثلا سلمت له بلا مقاومة، ومنها تلك الوثيقة التاريخية الهامة التي كتبها البارون (بوالكونت)

[١]: "أن محمد علي وحاشيته كانوا متشبعين بالفكرة التركية ".

وعن مقابلة مع إبراهيم باشا"قال البارون: حدثني إبراهيم باشا بلهجة طبيعية قائلا: "إنه ليؤلمني أن الدول الأوربية منعتني من متابعة الزحف".

فأجبته: إني أظن العكس أنه قد آن الوقت الذي يحق فيه للدول أن تفكر في وقف سموكم عن الزحف، فإنه لم يكن أمامكم سوى بضع خطوات لتصل الجنود المصرية إلى أسكدار وهناك تشب الثورة في الأستانه.

فأجابني: ولكني كنت شديد الرغبة في دخول الأستانة على رأس جيشي.

فقلت له: وماذا تقصدون سموكم من الذهاب إلى الأستانة وماذا كنتم صانعين بها؟.

فأجابني: ما كنت أدخلها للهدم بل للإصلاح، ولكي أقيم حكومة صالحة مؤلفة من رجال أكفاء بدلا من الحكومة الحالية العاجزة عن الاضطلاع بحكم الإمبراطورية.

فقلت له: إن سموكم يؤكد بحديثه المخاوف التي ألمحت إليها في كلامي، فإن ما كنتم تنوون على إحداثه هو ما كنا نعمل على منعه لا لأننا مسوقون لفكرة عدائية نحوكم أو نحو أبيكم ولكن لأن الانقلاب الذي كنتم عازمين على إحداثه في الأستانة يفضي إلى مشاكل قد تشعل نار الحرب في أوربا بأسرها.

فأجابني: إنك واهم فيما تظن فإن الانقلاب كان يحدث دون أية مقاومة، فإن السكان على جانبي البسفور والدردنيل كانوا يطلبونني لإحداث الانقلاب الذي يتم في هدوء وسرعة دون أن تجدوا الوقت للشعور بوقوعه، تقولون أنكم تبغون الدفاع عن كيان تركيا وجعلها قوية، ولو تم هذا الانقلاب لكان من نتائجه بعث سلطنة قوية تقوم على أنقاض هذه السلطنة المفككة.

وهنا سكت إبراهيم عن الكلام كأنما استوقفته فكرة طارئة، ثم قال: إنني أبحث كثيرًا وأتساءل لماذا تكن الدول الأوربية كل هذا الحقد على الأمم الإسلامية؟

---

(1) نص ما كتبه البارون (بوالكونت) منشور في كتاب عبد الرحمن الرافعي (عصر محمد علي) ص ٥٧٢، والبارون بوالكونت سياسي وكاتب فرنسي تولى بعض المناصب الممتازة في وزارة الخارجية الفرنسية، ولعب دورًا هامًا في توقيع اتفاقية (كوتاهية) سنة ١٨٣٣.

فقلت لـه إنني لم أفهم كلام سموكم.

قـال: نعـم، فأنـك تقـول الآن أن وصـول جـيش إلـى إسـكدار يحـدث ثـورة فـي الأسـتانة، وأنـي أوافقكم تمامًـا، وأرى رأيكـم، ولكـن ألـيس هـذا دلـيلا علـى أن الأمـة الإسـلامية لا تريـد حكـم الـسلطان محمـود، فبـأي حـق ترغمـون هـذه الأمـة علـى مـا لا تريـده، وهـل يحـق لكـم معـشر الفرنـسيين أن تمنعوهـا مـن اختيـار حكامهـا؟ عجبًـا! لقـد كنـتم حينمـا ثـار البلجيكيـون وطلبـوا تـأليف مملكـة مـستقلة، وحينمـا قـام اليونـانيون يطـالبون باسـتقلالهم تنـادون أن لكـل أمـة الحـق فـي اختيـار ولـي أمرهـا ونظـام الحكـم الـذي تبتغيـه، بـل أنكـم سـاعدتم اليونـانيين فـي ثـورتهم، فلمـاذا تحرمـون الأمة التركية هذا الحق؟

ولعـل هـذا الحـوار يعطـي الـدليل الواضـح علـى أن هـدف محمـد علـي وابنـه إبـراهيم باشـا بعـث سـلطنة عثمانيـة قويـة تقـوم علـى أنقـاض هـذه الـسلطنة المفككـة علـى حـد تعبيـر إبـراهيم باشـا، وأن إبـراهيم باشـا كـان يريـد دخـول الأسـتانة لكـي يقـيم حكومـة صـالحة مؤلفـة مـن رجـال أكفـاء بـدل الحكومـة الحاليـة العـاجزة عـن الاضـطلاع بحكـم الإمبراطوريـة علـى حـد قـول إبـراهيم باشـا أيـضًا، بـل أن إبـراهيم باشـا كـان يتحـدث باسـم الأمـة التركيـة " فلمـاذا تحرمـون الأمـة التركيـة هـذا الحـق؟ " وهو ما يؤكد رأي الدكتور غربال في أن محمد علي كان يريد إحياء الخلافة

العثمانيـة وبعثهـا علـى يديـه وتحـت قيادتـه، ومـن ناحيـة أخـرى، فـإن تلـك الوثيقـة تؤكـد أن الـسكان الأتـراك علـى جـانبي البوسـفور والـدردنيل كـانوا لا يمـانعون، بـل يرحبـون بتوحيـد الـسلطنة تحـت حكـم محمـد علـي بعـد أن أصـبحت حكومـة الأسـتانة عـاجزة عـن الاضـطلاع بمهـام الإمبراطوريـة، أي أن الـسكان كـانوا يريـدون أساسًـا وحـدة الإمبراطوريـة، وأنهـم أيـضًا كـانوا يعرفـون أن محمـد علـي وأبنـه إبـراهيم كانـا يريـدان ذلـك، أي أن مـشروع محمـد علـي فـي بعـث الخلافـة العثمانية كان معروفًا للناس وأن الناس كانوا مقتنعين بـه.

ومن ناحية ثالثة فـإن إبراهيم قد أكتشف بعد الاحتكـاك بـالحوادث أو ربمـا قبلهـا أن أوربـا تحقد كل الحقد علـى الأمـة الإسلامية، وأنهـا تتـربص بهـا الـدوائر، وتعجـب مـن موقف فرنسا التي كانت تدعي صداقة محمد علي.

ومن ناحية رابعة فإن هذه الوثيقة تعطينا الدليل أيضًا على أن أوربا لم تكن تريد إقامة حكومة إسلامية قوية وصالحة على رأس الخلافة، وأنها ما تمسكت بحكومة السلطنة ووجودها إلا خوفا من ظهور تلك الحكومة القوية، وأنها كانت تريد المزيد من إضعاف الخلافة حتى آخر قطرة من قوتها ثم تتدخل، فقد حدث بعد تلك المحادثات أن وقعت معركة نصيبين واستمرت المعارك فترة طويلة، كانت تلك المحادثات في ١٨٣٣، وانتهت الحرب ١٨٤٠، بعد معاهدة لندره، فمادامت أوربا تريد حماية السلطنة على حد قول البارون، فلماذا لم تتقدم وتتدخل بشكل حاسم، ألا بعد تدمير قوة الخلافة تمامًا.

ولعل أهم دروس تلك الوثيقة أن فرنسا التي تدعي صداقة محمد علي كانت تحرص على المصالح الصليبية الأوربية العليا وأنها حرصت على أداء دورها القذر والمميز في إطار هذه المصالح، وربما يحقق أقصى النتائج وأفضلها لأوربا، ولعل هذا الدرس يكون عظة لنا حتى لا نأمن جانب الغرب الصليبي يومًا مهما ادعى بعض قادته أو دولة حرصه على صداقتنا، ولعل هذا الدور الفرنسي كان قريب الشبه بالدور الروسي مع مصر في تاريخنا القريب جدًا، ولا يمنع هذا من وجود تناقضات ثانوية بين إنجلترا وفرنسا أو أمريكا وروسيا.

على أي حال وأيا كانت أهداف محمد علي، وأيا كانت نيته فإن النتائج كانت مأساوية.

* * *

(٦) إبراهيم وعباس الأول

تولى إبراهيم باشا حكم مصر لمدة قصيرة من أبريل ١٨٤٨ إلى نوفمبر ١٨٤٨م، وذلك أن محمد علي قد أصيب بالمرض في أخريات حياته ولم يعد قادرًا على الاضطلاع بمسؤوليات الحكم، فعقد إبراهيم باشا مجلسًا خاصًا برئاسته واستقر رأي المجلس على أن يرأس إبراهيم شؤون الحكم بدلاً من أبيه فتولى الحكم في إبريل سنة ١٨٤٨م، وأبلغ الأمر إلي الباب العالي فأرسل إليه في يوليو فرمان التقليد، إلا أن المنية عاجلته في"١٠" نوفمبر من نفس العام وإذا كانت فترة حكمه شديدة القصر فإنه كان طوال حكم أبيه الساعد الأيمن، وأهم الشخصيات التي نفذت سياسات محمد علي وخاصة

حروبه الكثيرة، وكان إبراهيم يتمتع بمواهب عسكرية كبيرة وإمكانيات متعددة كقائد كفء وشجاع وذكي.

وبموت إبراهيم ووفقًا لنظام التوريث الذي أقرته السلطة تولى عباس الأول باعتباره أرشد ذرية محمد علي من الرجال، وحكم مصر من ١٨٤٨ - ١٨٥٤م.

وبطبيعة الحال شهدت أحوال حكم عباس الأول إغلاق عدد كبير من المصانع والمدارس والمشروعات التي أنشأت في عهد محمد علي ولم يكن ذلك إلا نتيجة منطقية لتقلص عدد الجيش وانهيار مشروع محمد علي، أي أن انهيار المشروعات لم يكن إلا استمرارًا لبدء انهيارها في عهد محمد علي ذاته للأسباب التي سبق مناقشتها وبالتالي لا يمكن تحميل عباس وحده وزر انهيارها.

وقد حاول عباس الأول أن يحسن علاقته بتركيا، فسافر في ديسمبر ١٨٤٨م إلى استانبول ليتسلم فرمان التولية شخصيًا من الباب العالي، ولم ينس أن ينتقد جده محمد علي ووصفه بأنه كان مجرد أداة ذليلة في أيدي الأوربيين المسيحيين، أما هو فلا يدين بالولاء إلا لخليفة المسلمين في استانبول.

ومن ناحية المبدأ فإن التنسيق بين قوى العالم الإسلامي أمر جيد ومرغوب وبالتالي فإن تحسين العلاقات مع استانبول أيضًا من حيث المبدأ أمر مرغوب ومطلوب إلا أنه

من الواجب أن نضع في اعتبارنا عددًا من الحقائق التي برزت على السطح والتي جعلت الولاء في هذا الوقت أمرًا لا يؤتي ثماره المرجوة، فإذا كانت السلطنة قد فقدت معظم قوتها في حروبها مع محمد علي، وإذا كانت قد أصبحت الرجل المريض، وإذا كانت تعاني من الثورات على حكمها في أوربا بتشجيع من الدول الأوربية ومساعدتها، وإذا كانت في حرب دائمة مع روسيا عدوها التقليدي الذي بات يهددها في عقر دارها بعد أن فقدت الكثير من قوتها، فإنه لم يكن أمامها لمواجهة ذلك كله إلا اللعب على التناقضات الثانوية بين الروسيا وإنجلترا وفرنسا، أو غيرها من التناقضات الثانوية الموجودة في ذلك الوقت.

وبديهي أن تلك الدول الأوربية برغم تناقضاتها الثانوية كانت لا تتخطى ما هو مسموح وفق تلك التناقضات الثانوية، وتعمل في مجموعها وفقا لمصالح أوربا الصليبية،

وكثيرًا ما كانت تتفق إذا ما جد الجد وتعرضت المصالح العليا لأوربا الصليبية للخطر، وبديهي أن اللعب على تلك التناقضات الثانوية أمر محفوف بالمخاطر، وإذا كانت الظروف بمثل هذه القسوة على الخلافة المريضة والمحدق بها الخطر من كل جانب فإنها فضلت الانحياز إلى إنجلترا على حساب الروسيا لأن الأخيرة تهددها في عقر دارها، وبمعنى أصح لم تكن منحازة إلى إنجلترا ولكنها كانت قد وقعت في القبضة الإنجليزية الناعمة الملمس الخطيرة الجوهر، وهكذا فإن ولاء عباس الأول إلى الخلافة العثمانية لم يكن ليؤتي ثماره في ذلك الوقت مع ما يترتب عليه من تسلل النفوذ الأجنبي عن طرق الخلافة إلى مصر ذاتها.

وإذا كان البعض يقول: إن عباس الأول حاول التقرب من الخلافة ليتسنى له تغيير نظام وراثة العرش كي يؤول إلى ابنه "إلهامي"، وأنه لهذا السبب قرب إليه المستر"مري" القنصل البريطاني في مصر يومئذ، واستعان بنفوذ الحكومة الإنجليزية لدى الأستانة لتحقيق غرضه، أي أن النفوذ الإنجليزي تسلل إلى مصر عن طريق عباس الأول ذاته كنتيجة لرغبة عباس في استخدام الحكومة الإنجليزية بما لها من نفوذ لدى الأستانة لتغيير نظام الوراثة، أو أن النفوذ الإنجليزي قد تسلل إلى مصر عن طريق الأستانة، وسواء كان هذا أو ذاك فإن النتيجة لا تختلف كثيرًا.

وفي إطار إعلان عباس الأول ولائه للخلافة العثمانية، أرسل عباس الأول (٢٠٠٠مصري) ليشتغلوا في البحرية العثمانية، كما أرسل عباس الأول حملة مصرية من

(٢٠٠٠جندي) إلي الباب العالي في حرب القرم بين تركيا وروسيا١٨٥٣م، كما أرسل ما أمكن تجهيزه من قطع الأسطول المصري، واستمر الجيش المصري والأسطول يقاتلان ببسالة حتى عام ١٨٥٦م ووقع عبء الدفاع عن الدانوب وعن إيبانوريا" من موانئ شبه جزيرة القرم" على عاتق الجيش و الأسطول المصريين اللذين أبليا بلاء حسنًا وحققا الكثير من المكاسب، وقد قتل سليم باشا فتحي قائد الجيش والأميرال حسن باشا الإسكندراني قائد الأسطول وحوالي ١٩٢٠ مقاتلًا.

وقد أعطت تركيا لعباس الأول حق إبقاء" حق الحياة والموت" في يده لمدة سبع سنوات بشرط أن يطلع الباب العالي على كل الإجراءات الخاصة بأحكام الإعدام"حق القصاص"، وكانت تركيا قد سحبت حق التصديق على أحكام الإعدام ومصادرة الأملاك

وغيرها، وجعلت الحق في يد السلطان منذ عام ١٨٥٠م.

أهم أعمال عباس الأول

أنفذ عباس الأول بعض الإصلاحات الحربية، كتجديد الاستحقاقات وإنشاء الطرق الحربية، كما أدمج في الجيش نحو ستة آلاف من الأرناؤوط جعلهم خاصة جنده وسلحهم بالمسدسات إلا أن أخطر أعمال عباس الأول وأسوأها هو: تجريد الأهلييه من السلاح وحظر حمله عليهم، وإذا كان ذلك يؤدي من وجهة نظر الحكام إلى استتباب الأمن، إلا أنه في الواقع لا يؤدي إلا إلى أضعاف الجماهير في مواجهة استبداد الحكام، كما أنه يقضي على فرصة المقاومة الشعبية في التصدي السريع والكفء إذا ما تعرضت البلاد لغزو خارجي، ولا شك أن تجريد الأهالي من السلاح وحظر حمله عليهم، هو سياسة ثابتة لكل الحكام المستبدين والعملاء الذين يخشون الشعب، حيث إن حكمهم لا يستند إلى قاعدة العدل والحرية، وهو أيضًا مطلب استعماري دائم لأن الاستعمار لا يقدر على مواجهة المقاومة الشعبية، ويقدر بوسائله المتقدمة على الجيوش النظامية بفرض تصديها له، ولا شك أن حمل السلاح وامتلاك الأهالي له يشجع على نمو صناعة السلاح من ناحية، ويعطي الفرصة لكل قادر على حمل السلاح والتدريب المستمر عليه والكفاءة في استخدامه، وهي أمور لا يقبلها الاستعمار ولا يريدها الحكام المستبدون، وإذا كان البعض يتعلل بأن حمل السلاح يعطي الفرصة للإجرام الجنائي والأخذ بالثأر

وغيرها، فإن تلك حجة مرفوضة وغير صحيحة، فمن ناحية فالسلاح لا يستخدم نفسه بنفسه، ولكن الإنسان هو الذي يستخدمه، وحسب قاعدة الوعي السياسي والاجتماعي والأخلاقي يتحدد أسلوب استخدام السلاح بصورته الصحيحة أو بصورته الخاطئة، ولا شك أن الأمم الواعية الإيجابية صاحبة الأهداف الكبرى يكون السلاح في يدها لصالحها ورادعًا أيضًا للمجرمين، ومن ناحية فإن تحريم حمل السلاح على الأهالي لم يكن حائلا دون حصول عصابات الإجرام على الكثير من السلاح وفرض الإتاوات وإخضاع الأهالي بذلك السلاح، والواقع الاجتماعي في مصر يؤكد ذلك، فمازال السلاح موجودا بغزارة لدى العائلات التي تهتم بالثأر، أي أن خطر حمل السلاح هو عمليا تجريد للأهالي الآمنين الشرفاء من قوتهم في مواجهة عصابات الإجرام، وهو أيضًا كفيل بزيادة رقعة القابلية للاستعمار والاستبداد، ويحرم البلاد من فرصة ظهور مقاومة

شعبية فعالة إذا ما حزبها أمر أو غزو خارجي، وعلى المستوى النفسي فإن حمل السلاح يعطي الإحساس بالأمان والعزة، ويساعد في بناء شخصية قوية ومتماسكة وإيجابية.

* * *

كانت أول أعمال عباس الأول بعد ولايته للحكم: إصلاح طريق القاهرة السويس ورصفه بالحجارة فجعله معبدًا تسير فيه العربات بسهولة، وإذا كان إنشاء طريق أو إصلاحه هو في حد ذاته عمل طيب، إلا أن الملاحظ أن طريق القاهرة السويس سهل سبيل المواصلات البرية إلى الهند عن طريق مصر، وسرعة نقل البريد إليها، وهو كله هدف إنجليزي ثابت كما قام عباس بمد سكة حديد بين الإسكندرية والقاهرة، ليكتمل الطريق من الإسكندرية إلى السويس، أي يسهل مواصلات إنجلترا إلى الهند.

على أن أهم أعمال عباس الأول: هو تخلصه من كثير من النفوذ الأوربي وخاصة الفرنسي، فقد أقصى عنه الخبراء والموظفين الفرنسيين والأوربيين الذين كانوا متغلغلين في كل المؤسسات المصرية بما فيها بطانة الحكم ذاتها، ويعد هذا الأمر عمل طيب من أعمال عباس الأول، فلا شك أن الخبراء والموظفين الأجانب كانوا بمثابة طابور خامس داخل الكيان الوطني خاصة في الحالات الحرجة، أو إذا ما ضعفت قبضة الحكام، ولاشك أن المؤسسات الأجنبية المالية والاقتصادية والاستخبارية تعتمد على رعاياها الموجودين لدى الكيان الوطني لتحقيق مصالحها وأغراضها والوقوف على نية الإدارة الوطنية في أي عمل من الأعمال مما يؤثر سلبًا على مجمل السياسات الوطنية، إلا أنه في هذا الإطار ينبغي أن نذكر أن تخلص عباس الأول من الخبراء والموظفين الأوربيين لم يحقق أثره المرجو منه؛ لأنه لم يستند إلى قاعدة سياسية وفكرية واقتصادية وطنية، ولم يقض أيضًا على الأسباب التي أوجدتهم أصلًا، فكان من الطبيعي أن يعود النفوذ الأوربي من جديد وبكثافة في عهد "سعيد" أي بعد أقل من خمس سنوات.

وفي رأينا أن عباس الأول قد دفع ثمن تخلصه من النفوذ الأجنبي، وأن اغتياله الذي تم في الرابع عشر من يوليو ١٨٥٤م كان يرجع إلى هذا السبب رغم أن الروايات التاريخية تقول بأسباب أخرى مثل رواية إسماعيل باشا سرهنك [١]، [٢] التي تقول: بأن غلامان من مماليكه قد اغتالاه لحساب المماليك

(1) الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول ص ١٨.
(2) إسماعيل باشا سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار، جـ٢ ص ٢٦٥.

الذين كانوا غاضبين على عباس الأول بسبب إهانته لهم وتجريدهم من ملابسهم العسكرية، وجلدهم وإرسالهم إلى الاصطبلات لخدمة الخيل على أثر وشاية من خليل درويش بك ضدهم، ورواية مدام أولمب [1] التي تقول: أن عباس قد اغتيل لحساب عمته الأميرة نازلي هانم، والراويتان كما نرى ليستا موثقتان، كما أنهما متضاربتان في الدوافع، كما أن القتلة لم يعثر لهم على اثر، وبالتالي لم يحدث تحقيق أو تتبع لدوافع القتل، وظلت العملية كلها لغز، ومن ناحية أخرى فإن الرواية الأولى تفتقر إلى الدافع الحقيقي للقتل؛ لأن المماليك الذين أهانهم عباس الأول ما لبث أن عفا عنهم وردهم إلى مناصبهم، وفقًا للرواية ذاتها، والرواية الثانية رواية فيها كثير من الخيال، فكيف يأتي شخصان ويدعيان أنهما مملوكان ثم يعرضان نفسيهما للبيع في أسواق القاهرة فيشتريهما وكيل الأمير، ثم يصعدان إلى حد جعلهما من خاصة أتباع عباس الأول وحارساه الخصوصيان.

ومن وجهة نظرنا فإن ضعف المتن والحبكة في الروايتان يؤكدان أن كلا الروايتين غير صحيحة، وأنهما مجرد خيال تبناه البلاط كي يخفي الحقيقة التي لم يكن قادرًا على مواجهتها بسبب تغلغل النفوذ الأجنبي بصورة مخيفة، أو ربما الروايتان من ترويج

عناصر المؤامرة الأصلية من الأجانب، وعلى أي حال فأيًا كانت الدوافع لاغتيال عباس الأول فإن اغتياله أمر مؤكد أجمعت عليه كل المصادر التاريخية، وهو أمر يثير التساؤلات في حد ذاته، كما أن من المؤكد ومن الأمور التي أجمعت عليها الروايات التاريخية أيضًا أن عباس الأول لم يفتح على مصر أبواب التدخل الأجنبي، فلم يمكن للأجانب في البلاد ولم يُرد الاستدانة إليهم، بل ترك خزانة مصر حرة من أثقال الديون الأجنبية التي كبلها بها خلفاؤه من بعده، وكان يجتهد دائمًا في سد عجز الميزانية دون أن يلجأ إلى القروض، ولم يكن يميل إلى منح الأوربيين امتيازات باستعمار مرافق البلاد، على عكس"سعيد" الذي منح المسيو فرديناند ديليسبس امتياز حفر قناة السويس وافتتح عهد الاقتراض من الخارج "وإسماعيل" الذي كبل مصر بالديون الجسيمة التي اقترضها

(1) مدام أولمب، كشف الأستار عن أسرار مصر، ص ٤٣.

من البيوت الأوربية"[١].

* * *

علـى أن هنـاك حادثـة ذات دلالـة هامـة قـد وقعـت فـي عهـد عبـاس الأول ذكرهـا ميخائيل شاروبيم في كتابه (الكافي) حيث يقول ميخائيل شـاروبيم: " إن الـوالي عبـاس، كان شديد النقمة على النصارى، وأراد أن يـدبر أمـر إبعـادهم إلـى السـودان ولزمـه لتنفيذ هذا الأمر أن يستصدر من الأزهر فتوى بجوازها، فطلـب إلـى الشـيخ البـاجوري شـيخ الأزهر وقتها الرأي في جواز إبعادهم، فرفض إنفاذ رغبة الوالي قائلا: إن ذمـة الإسـلام لم يطرأ عليها طارئ ولم يستول عليها خلل، وهم في ذمته إلى اليوم الآخـر " [٢].

يقول الأستاذ طارق البشري تعليقا على هذه الحادثة: " كان موقف شيخ الإسلام هو الموقف التقليدي الإسلامي منذ القدم في إطار مفهوم الجامعة الإسلامية ودار السلام، والحاصل أن التنظيم الإسلامي عبر التاريخ أظهر في نظرته إلى غير المسلمين من أهل الكتاب وإلى المسيحيين خاصة تعاملا ساميا ورحبا إذا قورن بأي تنظيم آخر عبر هذه الحقب " [٣].

ويعد هذا الموقف من شيخ الإسلام، موقفا تاريخيًا فذًا لعدة أسباب: أولهـا: استبداد الوالي المعروف عنه، فبرغم هذا الاستبداد جـاهر شيخ الإسلام بمعارضـة رأي الحـاكم، وثانيها: أن شيخ الأزهر وقتها لم يكن يستند على قاعدة جماهيرية أو حتى أزهرية تحميه بعد أن تقلص دور العلماء في عهد محمد علي بسبب ضرب الأزهر ومصادرة الأوقاف، وضرب الحركة الجماهيرية عمومًا، ولعل هذا الموقف يؤكد أن الروح كانت ما تزال كامنة في الأزهر تنتظر من يفجرها من جديد ويستعيد بها علاقة التاريخ الثابتة بين الجماهير والعلماء، وهذا الموقف فضلا عما يعكسه من روح إسلامية ثابتة، فأنه يؤكد أن مصلحة الأقباط في مصر هي في التحالف مع الإسلام والمسلمين، وليس مع الحكام المستبدين، فبرغم كل الظروف وقف شيخ الإسلام معهم ضد حاكم مستبد، وهذا يوضح أنـه لا عاصم للأقباط من الاضطهاد إلا الإسلام والروح الإسلامية، وليس الارتباط بالقوى الخارجية أو بالحكام الذين يستبدون بشعوبهم ويضربون الحركة الإسلامية، أو

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص: ٢٦.

(2) ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، جـ٤ ص: ١١١.

(3) طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ص: ٤٠.

بالقوى العلمانية، وغيرها من القوى المختلفة المعادية للإسلام، فلعل جماهير الأقباط تدرك هذه الحقيقة التي تؤكدها حوادث التاريخ القريب والبعيد، بل وتؤكدها حقائق التراث الإسلامي الثابتة، وحقائق التراث المتميز للكنيسة القبطيــة.

* * *

(٧) سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣)

بعد أن نجحت القوى الاستعمارية في ضرب الخلافة الإسلامية العثمانية على يد محمد علي وإضعافها تمامًا، قامت بتصفية مشروع محمد علي العسكري والصناعي، وبدأت تتطلع لمد نفوذها وسيطرتها على العالم الإسلامي دولة بعد دولة وحسب ما تسمح به الأحوال، وإذا كانت فرنسا التي فشلت في احتلال مصر ورحلت عنها (١٨٠١) بفضل المقاومة الشعبية الباسلة، فإنها انتهزت فرصة ضعف الخلافة وصدام محمد علي معها وعلاقاتها المتميزة مع محمد علي لبسط نفوذها وتثبيت أقدامها في الجزائر التي احتلتها (١٨٣٠)، كما أن بريطانيا لم تفوت الفرصة واحتلت عدن في نفس الوقت، وإذا كنا قد قررنا من قبل أن هناك تناقضات جوهرية متمثلة في الصراع الطويل والممتد بين أوربا الصليبية والأمة، وأن هناك تناقضات ثانوية بين القوى الشيطانية، أي بين دول أوربا الصليبية بعضها لبعض، وإذا كانت الأمور قد وصلت إلى وضع كالتالي: الاحتفاظ بالخلافة منهكة وشديدة الضعف حتى لا تظهر قوى إسلامية توحد العالم الإسلامي من جديد، وكان الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لا يسمح بسقوط الخلافة في ذلك

الوقت بدون ردة فعل إسلامية هائلة ربما تنجح في إقامة خلافة جديدة قوية أو إعلان الجهاد في أرجاء العالم الإسلامي الممتدة، الأمر الذي يشكل أكبر الخطر على أوربا الصليبية، فقد كان من الضروري المزيد من الترويض للمارد الإسلامي وتقليم أظافره ونزع فتيل القوة من داخله عبر عدد من المراحل والوسائل المختلفة منها إنهاك الخلافة مع الاحتفاظ بها محنطة، وبسط النفوذ والهيمنة عليها، ومنها اقتطاع أطراف العالم الإسلامي، ومنها منع ظهور نهضة صناعية في ذلك العالم الإسلامي، ومنها خلق رأسمالية زراعية أرستقراطية تحقق مطالب الاستعمار في شكل وعلاقات الإنتاج، ومنها التغلغل بالقروض والبنوك ورأسمالية النهب والسمسرة والوكالات، ومنها إفقاد العالم الإسلامي هويته عن طريق التغريب، والعلمانية، تغيير القوانين الإسلامية، نشر الأفكار

الشعوبية... وغيرها، وقد حدث هذا كله وكانت مصر مثالا شديد الانطباق على كل ذلك.

كانت الأوضاع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عبارة عن كيان محتضر للخلافة العثمانية خاضع للنفوذ الإنجليزي، تناقضات ثانوية بين إنجلترا وفرنسا وروسيا، لاقتسام تركة الرجل المريض، نظام حكم مستبد في مصر يتمثل في أسرة محمد علي، وقوى شعبية إسلامية تحت السطح تكافح لتنهض بعد الضربة المؤلمة التي تلقتها على يد محمد علي والآن لنتتبع تفاصيل المسألة.

عقب مصرع عباس الأول (١٨٥٤) تسلم سعيد باشا ولاية مصر، فماذا فعل بها؟

يقول الرافعي: "بقى الحكم في عهد عباس وسعيد حكمًا مطلقًا يتولاه الحاكم الذي كان يجمع في يده السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في كليات الأمور وجزئياتها"[١].

وإذا كنا قد قررنا أن الاستبداد شر في ذاته وأنه شر محض؛ لأنه يحطم القوى الشعبية، ويغري الحاكم بالخطأ والولوغ في الخطأ دون معقب وغيرها من الشرور، فإن سعيد باشا كان حاكما مستبدًا، جمع في يده كل السلطات وصاغ النظام السياسي بما يحقق له ذلك، ليس هذا فحسب، بل إنه لم يكن يحترم المؤسسات التي كان يقيمها هو، فسعيد باشا تارة يلغي مجلس الأحكام[٢]، وتارة يعيده ثم يلغيه وهكذا " ففي سنة ١٨٥٥ غضب سعيد باشا على مجلس الأحكام فأصدر أمرًا بإلغائه وأمر بإحالة الدعاوى التي كانت من خصائص المجلس إلى الأمير إسماعيل باشا (الخديوي فيما بعد) وكلفه عرض ما يلزم على سعيد باشا ذاته، أي أنه لم ينشئ هيئة أخرى مكان مجلس الأحكام المذكور، ولكنه رجع وأمر بإعادة تأليفه وأسند رئاسته إلى إسماعيل باشا (١٨٥٦)، وألفه من عشرين عضوًا من الأعيان وتسعة من الذوات، ولم يمض عامان على تأليف هذا المجلس حتى عاد سعيد باشا وغضب عليه فارتأى إلغاءه سنة (١٨٦٠) على أنه عاد بعد ذلك وأمر بإعادته (١٨٦١) وعين شريف باشا رئيسًا له"[٣].

أما مجلس الشورى الذي أسسه محمد علي، فبرغم كونه مجلسا شكليًا يعينه الباشا

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص: ٤٩.

(2) كان في البلاد منذ عهد محمد علي هيئة قضائية عليا تسمى "جمعية الحقانية"، أنشأت سنة ١٨٤٢م، وقد سميت الهيئة سنة ١٨٤٩م مجلس الأحكام، وكان بمثابة الهيئة القضائية العليا في البلاد.

(3) المسيو مربو، مصر الحديثة.

ذاتــه إلا أن ذلـك المجلـس أهمـل تمامـا ولـم ينعقـد لا فـي عهـد عبـاس ولا فـي عهـد سعيـد"[1]،[2].

وإذا كان التعليم شرطًا أساسيًا لارتقاء الشعوب وزيادة فاعليـة الأمـم فـإن سعيـد لـم يهتم بأمر التعليم فأغلق العديد من المدارس مثل مدرسـة المهندس خانـة ببـولاق سنـة (١٨٥٤) وألغى مدرسة المعزوزة سنة(١٨٥٥)، وأغلق مدرسة الطب بالقصر العينـي، ولم يكتف بهذا بل ألغى ديوان المدارس ذاته (وزارة المعارف).

وإذا كان المسيو مربو[3] خاصة والفرنسيين عامة من المعجبين بسعيد باشا لأنه فتح الباب واسعا أما النفوذ الفرنسي، الا أن المسيو مربو قال في مرجعه المنوه عنه: بشأن حال التعليم في مصر على عهد سعيد " لا يخفى أن المدارس قد أهملها عباس فاصابها الاضمحلال والتدهور، وبلغت حين تولى الحكم درجة من التقهقر والفوضى جعل الباشا يرى أن من الحكمة إغلاقها نهائيا، بدلا من السعي في تنظيمها إذا كان السعي عبثا لا يجدي " أي أن المسيو مربو يصف حال التعليم السيء في عهد سعيد بأنها أصبحت لا يمكن إصلاحها!!.

وعلـى مستوى الجيش والأسطول فـإن سعيد قـرر تقصير مدة الخدمـة العسكرية وجعلها في الوقت نفسه إجبارية للجميع، وأمر أن تعمم الخدمـة العسكرية بحيث يقترع أبناء المشايخ والعمد وأقاربهم كسائر الفلاحين، ولا شك أن هذا عمل جيد يدفع الروح المعنويـة إلـى الأمـام، ويساوي بين النـاس فـي المعاملـة، كمـا اعتنـي سعيد بترقيـة حالـة الجنـود والترفيـه عنهم من جهـة الغذاء والمسكن والملبس، كمـا اهتم بترقيـة الضباط المصريين وإعطائهم حقهم في التقدم بعد أن كانت منحصرة في الترك والشراكسة على عهد محمد علـي وإبراهيم وعباس، ولا شك أن هذه أمور محمودة لــه، إلا أن ذلك لم يؤتي ثماره لأنه كان كثيرًا ما يصرف معظم الجيش فلا يبقي منـه إلا النذر القليل ففي سنة (١٨٥٦) صـرف معظم الجيش ولـم يبـق منـه إلا سـت أورط من المشاة، وثلاثـة بلوكات من الفرسان وبلوكين من المدفعية، إلا أنـــه أعـــاد الجيـــش مـرة أخـرى سنــة

(1) هو مجلس أسسه محمد علي وانعقد على عهده حينا، وكان مجلسًا شكليـًا.

(2) المسيو مربو، مرجع سابق، ص ٨٢.

(3) المسيو مربو، مرجع سابق ص: ٨٢.

(١٨٦٠)، ونظم خيالته حينما توترت العلاقات بينه وبين تركيا بسبب قناة السويس، وبلغ عدد الجيش في هذا الوقت (٦٤٠٠٠) مقاتل حسب إحصاء إسماعيل باشا سرهنك [١]، ثم عاد وصرف الجيش بعد انتهاء المشكلة، وذكر ديليسبس [٢] أنه نقص عدد الجيش سنة (١٨٦٢) من ستين ألفًا إلى ثمانية آلاف جندي.

أما الأسطول فإن إسماعيل باشا سرهنك [٣] يقول: " إن سعيد باشا إذ رأى أن معظم السفن الراسية أمام دار الصناعة بالإسكندرية لا تصلح للقتال إلا بعد إصلاحها، أمر بتكسيرها وبيع أخشابها وإحراق مالا يصلح منها وسرح معظم ضباطها".

ويعلق الرافعي على ذلك بقوله: " ولو كان سعيد باشا على شيء من العزيمة التي امتاز بها أبوه لما ترك الأسطول الضخم يتبدد ويتكسر ".

وإذا كان البعض يدعي أن سعيد باشا أهمل شأن الأسطول لأن بريطانيا أوعزت إلى السلطان بعدم السماح له بإنشاء أسطول قوي، فإن ذلك دفاع متهافت، حيث إن سعيد لم يشرع أصلاً في شيء من ذلك حتى تتدخل إنجلترا لدى السلطان بمثل هذا الكلام، كما أن سعيد لم يكن ليستمع إلى نصائح السلطان لو كان لديه عزيمة أو رغبة، والسلطان لم يكن يريد شق قناة السويس، ومع ذلك لم يستمع سعيد لنصائحه.

وهكذا فإن الجيش والأسطول على عهد سعيد قد وصلا إلى أسوأ أحوالهما وأصابهما الاضمحلال التام.

وإذا كان فتح السودان هو العمل الوحيد الذي أفاد مصر ومازال، وهو العمل الذي كان يشتمل على كل الميزات كما تقدم، فإن سعيد باشا كاد يتسبب في كارثة مبكرة، "حيث فكر في إخلاء السودان[٤]، ولكن أعيان البلاد ومشايخها توسلوا إليه أن يعدل رأيه محتجين بأن إخلاء السودان يؤدي لا محالة إلى تفاقم الحالة فيه، إذ تعم الفوضى فعدل عن رأيه "، والحمد لله أن أعيان السودان ومشايخها كانوا أكثر من سعيد حكمة وألا لو فعلها في ذلك الوقت المبكر، فلربما تحولت السودان بكاملها إلى المسيحية، ولربما ضاعت مصر أيضًا.

---

(1) إسماعيل باشا سرهنك، مرجع سابق جـ٢ ص: ٢٧٥.
(2) فرديناند ديليسبس، وثائق عن تاريخ القناة ج ص: ٣٣٣.
(3) إسماعيل باشا سرهنك، مرجع سابق جـ٢ ص: ٢٧١.
(4) الرافعي، مرجع سابق جـ١ ص ٤٥.

على أن سعيد كان مضطربًا في شأن إدارته للسودان، فتارة يقسمها إلى مديريات، وتارة يعود إلى النظام المركزي تحت قيادة حاكم واحد (حكمدار السودان).

* * *

على أن من أطرف تصرفات سعيد باشا وأكثرها مأساوية في نفس الوقت، أن سعيد قد اشترك بالجيش المصري في حرب المكسيك، وهي حرب لا ناقة فيها لمصر ولا جمل، ولكن سعيد غريب الأطوار أراد أن يجامل نابليون الثالث إمبراطور فرنسا في ذلك العهد، فلبى دعوته حينما طلب إليه أن يمده بقوة حربية مصرية تعاون الجيش الفرنسي بها.

كان نابليون الثالث يريد أن يمد نفوذه إلى المكسيك، فاستغل قيام ثورة بها سنة (١٨٦١) وقام بتجريد حملة على المكسيك كان مصيرها الهزيمة، فاستنجد بصديقه سعيد باشا الذي أمده بكتيبة من (١٢٠٠) جندي من السودانيين، ووصلت تلك القوة إلى هناك (١٨٦٢) وقاتلت إلى جانب فرنسا لمدة أربع سنوات، قتل في خلالها قائد الكتيبة البكباشي جبره الله، وحوالي (٩٠٠) جندي آخرين، ولم ينجو من هذه الكتيبة إلا (٣٠٠) من الجنود عادوا إلى مصر (١٨٦٧).

ولعل هذا يدلك على مدى السفه والاستخفاف بأرواح المصريين ومصائرهم وسوء

تصرف سعيد بجيشه وجنده، ومدى تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر، وخاصة الفرنسي في ذلك الوقت.

* * *

ولعلنا ندرك مدى تغلغل ذلك النفوذ، وكثرة نزوح الأجانب إلى مصر، وقيام سعيد باشا سنة في سنة ١٨٦١ بإنشاء قضاء خاص باسم (قومسيون مصر) أو مجلس القومسيون يتألف من رئيس مصري وعضوين مصريين وعضو أوربي، وآخر يوناني، وعضو إسرائيلي، وآخر أرمني، ويختص بنظر القضايا التي ترفع من الأجانب على الرعايا المحليين، وللقنصليات أن ترسل مندوبًا من قبلها لحضور الجلسات " [١].

---

(1) فتحي زغلول، كتاب المحاماة، ص ٨٥ ملحقات.

وإذا كان سعيد ألغى المدارس، بل ووزارة المعارف كلها، وجمد التعليم إلى حد بعيد، فإنه في الوقت نفسه لم يبخل على البعثات التنصيرية الأجنبية بمساعداته، فمنح إعانات سنوية لراهبات البون باستور (الراعي الصالح) وكانت لهن مدرستان بمصر والإسكندرية، ولراهبات الصدقة بالإسكندرية، ووهب للبعثة الأمريكية بناء بمصر لتتخذه مدرسة لها، وأعطى أول مدرسة إيطالية أنشأتها الحكومة الإيطالية بالإسكندرية إعانة قدرها (٢٤٠٠٠) جنيه، ووهب لها قطعة أرض في أجود جهات الإسكندرية تنشئ بها المدرسة [١].

وسمح سعيد باشا بتأسيس شركة الملاحة النيلية (كل مؤسسوها أجانب، وكذلك كل رأس مالها) سنة ١٨٥٤، ولعل هذه أول شركة أجنبية أسست في عهد سعيد، وقد سوغ سعيد باشا إعطاء هذا الامتياز لشركة أوربية بقوله: إن الحكومة عهدت إلى الشركة ببعض أعمال الإصلاح في ترعة المحمودية دون تكليف الخزانة المصرية.

كما سمح بتأسيس شركة أخرى مختلطة بين المصريين والأجانب، وهي شركة الملاحة البحرية (١٨٥٧)، وكانت تقوم بالملاحة بين السويس وثغور الحجاز واليمن والقصير وسواكن ومصوع، وتنقل الحجاج ذهابًا وإيابا إلى ثغور الحجاز، ولها بواخر أخرى بالبحر الأبيض المتوسط، وقد صفيت تلك الشركة على عهد إسماعيل.

* * *

ومن أعمال سعيد الأخرى: إصلاح ميناء السويس، وعهد بذلك إلى شركة فرنسية تعرف بشركة ديسو، وتعاقد سعيد باشا مع هذه الشركة على إنشاء حوض عائم لإصلاح السفن ثم على توسيع الميناء.

وفي صدد تزايد النفوذ الأجنبي يقول الرافعي: [٢] " اجتمع في سعيد باشا عيبان جوهريان، الأول: ضعف إرادته، وقلة حظه من الحزم، والثاني: وهو أكبر خطرا وأسوأ أثرا من الأول ونعني به ثقته بالأجانب ثقة مطلقة، بحيث لم يكن يقوي على أن يخالف أو يرد لهم طلبًا، وقد اتخذ منهم بطانته وموضع سره، فانفتحت في كيان مصر ثغرات التدخل الأجنبي، وأهم هذه الثغرات منح امتياز قناة السويس والاستدانة من البيوت

(1) الرافعي، مرجع سابق جـ٢ص ٤٩.
(2) الرافعي، مرجع سابق، جـ٢ ص ٥٣.

المالية الأجنبية.

* * *

ومن الأعمال التي قام بها سعيد سنه لائحة المعاشات للموظفين المتقاعدين، وهي النظام الذي بني عليه نظام المعاشات المتبع في مصر فيما بعد، كما قام سعيد بإنشاء خطوط تلغرافية على الطريقة الحديثة من الإسكندرية والقاهرة والسويس بعد أن كان الموجود منها في عهد محمد علي، على طريقة شاب، كما مد سعيد خط السكة الحديدية بين القاهرة والسويس كتتمة لخط الإسكندرية والقاهرة سنة (١٨٥٨)، كما اهتم بإعداد مخازن للآثار المصرية، وكلف العالم ماربيت بوضع خريطة مفصلة للقطر المصري.

* * *

وعلى مستوى الزراعة والري، و ملكية الأراضي، قام سعيد بتطهير ترعة المحمودية، بعد أن كاد الطمي يطمرها ويفسد استعمالها فلا تعود صالحة لمرور السفن، ولا تجري فيها مياه الري بالقدر الكافي، وقد قام بهذا العمل (١١٥ ألف) عامل في غضون (٢٢ يومًا) فرفعوا حوالي (٣ مليون) متر مكعب من الأتربة، استخدموها في عمل طريق زراعي معبد على جانب الترعة، كما أصدر سعيد باشا اللائحة السعيدية المشهورة في
(الخامس من أغسطس سنة ١٨٥٨) التي خولت للناس ملكية رقبة الأرض لأول مرة

مما فتح الباب لنشأة الرأسمالية الزراعية، وسوف نناقش هذه اللائحة وتطور ملكية الأرض الزراعية، ونشأة الرأسمالية الزراعية فيما بعد.

* * *

(٨) بين سعيد وإسماعيل

(أ) قناة السويس

كانت القوى الاستعمارية تعمل على قدم وساق للسيطرة على مصر، وإذا كانت قد فشلت في ذلك من قبل مرتين (١٧٩٨، ١٨٠٧)، فإنها راحت تمهد الأرض هذه المرة، وتزرع فيها القابلية للاستعمار، وتمهد العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل يسمح لها بتحقيق السيطرة أولاً، ثم تحقيق أكبر قدر من الاستقلال والهيمنة،

واستمرار تلك السيطرة ثانيًا.

وإذا كنا قد بينا فيما سبق شيئًا من الميكانيزم الاستعماري لتحقيق ذلك، فإننا الآن قد أصبحنا في المرحلة السابقة للاستعمار مباشرة، حيث تسارعت الميكانيزمات وأخذت أبعادًا واسعة، إننا سوف نرصد في تلك المرحلة زيادة التغلغل الأجنبي عن طريق الشركات الاقتصادية الأجنبية، عن طريق الديون، عن طريق إرساليات التبشير الأجنبية، عن طريق تغيير الأوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية السائدة بما يلائم مصالح الاستعمار المتربص.

* * *

لمحة تاريخية

لم يكن التفكير في وصل البحرين الأبيض والأحمر جديدًا، ففي عهد الفراعنة تم الاتصال عن طريق النيل (قناة سيزو ستريس) وفي عهد الفتح الإسلامي أنشأ عمرو بن العاص الخليج المعروف بخليج أمير المؤمنين سنة ٢٣ هجرية، وبذلك أوصل النيل بالبحر الأحمر.

ومنذ أن بدأت أوربا الصليبية في تطويق العالم الإسلامي، ظهرت العديد من المشروعات لوصل البحرين الأبيض والأحمر، ففي القرن السابع عشر كتب الفليسوف لابيتر رسالة إلى لويس الرابع عشر يدرس فيه مشروع حفر قناة السويس، ويحاول إقناع هذا الملك تبني ذلك المشروع.

وإذا كانت أوربا الصليبية بعد فشل الحملة الصليبية الأولى، قد قررت تطويق العالم الإسلامي بحريًا، وبالتالي تجاريًا، فنشطت الكشوف الجغرافية، وتم اكتشاف مضيق رأس الرجاء الصالح وغيره، ولكن ضعف العالم الإسلامي أغرى الأوربيين بإمكان احتلاله من جديد، وبالتالي بدأ التفكير في تقصير طرق المواصلات، وبدأ الاهتمام بوصل البحرين الأبيض والأحمر.

وفي إطار التناقض الثانوي بين إنجلترا وفرنسا، بدأ التفكير الفرنسي مبكرًا في حفر قناة السويس في عهد لويس الرابع عشر، وعندما جاء نابليون إلى مصر فكر في حفر القناة بين البحرين مباشرة، إلا أن مهندسي الحملة أخطؤوا الحساب، وتخيلوا أن مستوى البحر الأحمر أعلى من مستوى البحر المتوسط بتسعة أمتار، وأوصوا بعمل قناة إلى النيل.

ثم تجدد المشروع في عهد محمد علي، حيث عرضت الشركات الأوربية هذا المشروع على محمد علي، وقامت بدراسة مبدئية له أثبتت إمكانية وصل البحرين مباشرة عن طريق قناة، حيث إن منسوب المياه في البحر الأحمر لا يزيد عن البحر الأبيض إلا بحوالي (٤٨ سم) في أقصى مكان، إلا أن محمد علي تهرب من العرض الأوربي لاعتقاده أنه سيزيد من مطامع الدول الأوربية في مصر، ولما تولى عباس الأول حكم مصر (١٨٤٨) تجدد عرض مشروع قناة السويس عليه، إلا أن عباس أهمل هذا العرض، ثم عاد فردينان ديليسبس وعرض المشروع مرة أخرى على عباس عن طريق المسيو رويسيز قنصل هولندا في مصر، ولكن عباس الأول رفض هذا المشروع أيضًا، فلما جاء سعيد باشا أعاد النفوذ الفرنسي إلى مصر بعد أن كان تقلص في عهد عباس الأول، واستطاع صديقه القديم فردينان ديليسبس أن يقنعه به فمنحه امتياز مشروع القناة في (الثلاثين من نوفمبر ١٨٥٤)، أي بعد شهور من توليه العرش.

إذن فقد كانت فكرة القناة فكرة قديمة، نفذت في عصر الفراعنة، ثم بعد الفتح الإسلامي لمصر في عهد الخليفة العادل عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إلا أن تنفيذها كان عن طريق النيل، وعادت الفكرة إلى الظهور مرة أخرى على يد الفرنسيين خاصة وأوربا عامة منذ القرن السابع عشر، إلى أن تم تنفيذها في (١٨٦٩).

لا شك أن القناة من الناحية العامة، مفيدة لمصر وللإسلام وللإنسانية عامة، فتقصير

طريق المواصلات العالمية أمر مرغوب في حد ذاته، وهو مفيد على المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وتقريب المسافات بين الشعوب أمر إسلامي، بل واجب شرعي، وإلا لما فكر المسلمون في عهد الفاروق عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في شقها، إلا أن أي عمل كما قلنا ينبغي أن يدرس من الناحية الشرعية والناحية الاستراتيجية معًا، وحساب الواقع العالمي، والظروف الدولية في موضوع ما أمر ضروري، فقد يكون الموضوع مشروعًا ومفيدًا من حيث المبدأ، إلا أن الظروف المحيطة به ربما تجعله عملا شديد الخطورة وضارًا بأصحابه في ذلك الوقت بالتحديد.

* * *

تنفيذ المشـروع

ما أن علم فردينان ديليسبس بارتقاء صديقه سعيد باشا عرش مصر حتى سارع إلى الحضور إليها، وقابل الباشا، وخرج معه في رحلة صحراوية، كان سعيد باشا يقود فيها جيشه من الإسكندرية إلى القاهرة عن طريق الصحراء الغربية، وأظهر ديليسبس مهارة كبيرة في ركوب الخيل، فنال إعجاب قواد الجيش الذين شاهدوه، واستغل ديليسبس هذه الفرصة، ففاتح سعيد باشا في أمر المشروع وزين لـه إنه إذا وافق عليه خلد ذكره، واكتسب ثناء العالم "[1]، فوافق سعيد ووعد بمساعدته وتأييد مشروعه، وما أن بلغ سعيد القاهرة حتى منح ديليسبس امتياز شركة عامة لحفر قناة السويس (في الثلاثين من نوفمبر ١٨٥٤) وهو العقد المعروف بعقد الامتياز الأول، وذلك بعد أيام معدودات من الرحلة الصحراوية، بل وبعد أربعة أشهور فقط من تولي سعيد الحكم في مصر (يوليو ١٨٥٤).

وعلى أثر ذلك قام المسيو ديليسبس مع مهندسين من موظفي سعيد باشا بدراسة المشروع، وانتهوا إلى الاتفاق على أن تنشأ القناة في أضيق نقطة في البرزخ (بين بور سعيد والسويس)- ولمزيد من طمأنة الناس على نجاح المشروع تم تشكيل لجنة دولية لإبداء رأيها في المشروع، فذهب أعضاء اللجنة إلى السويس وأجروا دراستهم على الطبيعة، ووافقوا على المشروع، كما وصفه ديليسبس مع المهندسين لينان بك وموجيل بك.

ثم جمع المسيو ديليسبس من بعض الماليين الأوربيين حصص التأسيس، وجعل قيمة الحصة (٥٠٠٠ فرنك) وخصص قيمتها لنفقات المشروع الأولى على أن تحول قيمة الحصص على أسهم خاصة في الشركة عند تأليفها.

* * *

شـروط عقـد الامتيـاز

أصدر سعيد باشا عقد الامتياز الثاني في الخامس من يناير(١٨٥٦)، صدق فيه على الامتياز السابق منحة إلى المسيو ديليسبس، ومنحه شروط الامتياز التي خولها للشركة، وخلاصتها:

---

(1) المسيو ديليسبس، مرجع سابق جـ١ ص ٤.

١- منحت الحكومة الشركة امتياز إنشاء قناة السويس بين بور سعيد والسويس، وإنشاء قناة عذبة تنبع من النيل، وتصب في القناة.

٢- تنازلت الحكومة للشركة مجانًا عن جميع الأراضي المملوكة لها، والمطلوبة لإنشاء القناة الملحة، وترعة المياه العذبة وتوابعها، وكذلك عن الأراضي القابلة للزراعة لتستصلحها الشركة وترويها وتزرعها مع إعفائها من الضرائب لمدة عشر سنوات من تاريخ استثمارها.

٣- خولت الشركة(عدا ما تقدم) حق انتزاع الأراضي المملوكة للأفراد مما ترى لزومها لإجراء الأعمال، في مقابل دفع تعويضات عادلة لأصحابها.

٤- على أصحاب الشركة إذا أرادوا ري أراضيهم بمياهها أن يحصلوا على ترخيص بذلك من الشركة مقابل تعويض يؤدونه.

٥- منحت الحكومة الشركة طول مدة الامتياز الحق في أن تستخرج من المناجم والمحاجر الأميرية كل المواد اللازمة لأعمال المباني وصيانتها وملحقات المشروع دون دفع أية رسوم، كما تعفي الحكومة الشركة من الجمارك والعوايد عن جميع الآلات والمواد التي تستوردها من الخارج.

٦- حدد أجل الامتياز بمدة (٩٩سنة) من افتتاح القناة، تؤول بعدها إلى الحكومة المصرية.

٧- تحصل مصر على (١٥٪) من صافي الأرباح السنوية.

٨- يكون (أربع أخماس العمال من المصريين، وتعهدت الحكومة ببذل مساعدتها للشركة، وتكليف جميع موظفيها وعمالها في جميع دوائر المصالح أن يمدوا الشركة بالمساعدة، (وقد فسر هذا الفعل على أنه تعهد من الحكومة المصرية بتسخير (أربع أخماس العمال) اللازمين لإجراء أعمال الحفر والإنشـــاء.

٩- يرأس الشركة ويديرها المسيو ديليسبس بصفته المؤسس لها طول المدة التي تستغرقها الأعمال، ثم لمدة أخرى قدرها عشر سنوات تبتدئ من تاريخ استغلال الامتياز.

* * *

الانتقادات الموجهة لشروط عقد الامتياز

في الواقع فإن مجرد قراءة للشروط تعطيك الانطباع بمدى التساهل والإسراف اللذين تعهد بهما سعيد للشركة، فمن ناحية فإن سعيد خول للشركة مزايا تشارك الحكومة المصرية ملكيتها العامة، وسيادتها وتملكها مرافق عامة ليس للأفراد من أهل البلاد حق تملكها، مما يجعل من الشركة دولة داخل الدولة، فقد أعطي سعيد للشركة حق تملك الأراضي على جانبي القناة، وعلى جانبي الترعة الحلوة وملحقاتها" ٢ كيلو في كل اتجاه "، كما خولها حق استثمار الأراضي الزراعية المستصلحة وأعفاها من الضرائب، ليس هذا فحسب بل إن المصريين المالكين للأراضي التي تمر الترعة العذبة بالقرب منها إذا أرادوا الاستفادة منها عليهم أن يحصلوا على ترخيص بذلك من الشركة مقابل تعويض، كما أن مصر لم تتمسك بشرط أن يكون المدير العام للشركة مصريًا، بل تركت ذلك للمسيو ديليسبس، والتزمت الحكومة بتزويد الشركة بما يلزم من أدوات الإنشاء عن طريق مناجمها ومحاجرها بدون دفع رسوم، كما أعفت الآلات اللازمة للحفر والمستوردة من الخارج من الجمارك وتعهدت بأن تمد الشركة بأربعة أخماس العمال اللازمين لعمليات الإنشاء والحفر، وفي مقابل كل هذا تحصل مصر على ١٥٪ من صافي الأرباح السنوية، وهو نصيب ضئيل بالمقارنة بما قدمته مصر، ولو أن هناك حكومة مستنيرة لأخذت أضعاف هذا النصيب لمجرد موافقتها على مرور القناة بأرضها دون أن تقدم أي مساعدة.

ويعلق الرافعي[1]على هذه الشروط:" كانت شروطًا فادحة لا ترضى بها حكومة رشيدة ساهرة على مصالح البلاد".

ولعل السرعة التي تمت بها موافقة سعيد على المشروع والشروط المجحفة بمصر التي تضمنها عقد الامتياز جعلت عددًا كبيرًا من المؤرخين الراسخين يتهمون سعيدًا بالسفه، فكيف يقوم سعيد بالموافقة بمجرد اعتلائه عرش مصر؟ وكيف يستغل ديليسبس صداقته القديمة لسعيد، وإعجاب سعيد بقدراته في مجال الفروسية؟ كيف يكون هذا مبررًا لاتخاذ مثل هذا القرار الخطير بمثل تلك السرعة؟.

وإذا كان البعض يدافع عن سعيد بأن الأمر لم يكن مجرد صداقة مع ديليسبس، أو أنه جمع بين سعيد وديليسبس رابطة حب المكرونة أو غيرها، ولكن من وجهة نظر سعيد فإن

---

(1) الرافعي، مرجع سابق، ص ٦٣.

مشروع القناة لم يكن اقتصادي أو تجاري أو حضاري، وإنما كان بمثابة إعلان لتغيير في سياسة مصر الخارجية تقوم على عمل محور مصر وفرنسا، وأن السرعة التي تم بها توقيع فرمان الامتياز بعد أسبوعين من تقديمه لم تكن إلا من قبيل وضع تركيا وإنجلترا أمام الأمر الواقع" (١) .

وفي الحقيقة فإن هذا التبرير أو الدفاع عن سعيد يزيد الطين بلة، بل ويجعل سعيد مدانًا أكثر، فالإعلان عن سياسة خارجية جديدة لا يبرر التفريط والتساهل في حقوق مصر، كما لا يبرر اتخاذ قرار ضخم وخطير مثل هذا، وإذا كان مجرد الإعلان عن قيام محور مصر وفرنسا، يبرر التساهل في حقوق البلاد فإن على الأرض السلام، كما أن علينا أن ندرك أن محور مصر وفرنسا المزعوم، كان قائمًا أيام محمد علي ومع ذلك فإن محمد علي رفض مشروع قناة السويس، إلا أن المدافعين عن سعيد يضيفون إلى ما سبق أن مصر اشترت (٥٠٪) من أسهم القناة وبالتالي فلا داعي للحديث عن قلة نسبة الربح المخولة لمصر بموجب عقد الامتياز(١٥٪)، إلا أن ذلك التبرير أيضًا يؤكد سفه سعيد باشا، فشراء مصر لـ ٥٠٪ من الأسهم بأموالها، لا علاقة بعقد الامتياز، فمن الناحية التجارية البحتة، فإنك تشتري أسهم في شركة ما في أي مكان وزمان يترتب عليه مشاركتك في الربح بنفس النسبة ولا شيء جديد في هذا، ولكن الاعتراضات موجهة إلى نسبة ألـ ١٥٪ في

مقابل ما تنازلت مصر عنه من أموال وأراضي ومحاجر وعمال وجمارك.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن شراء الحكومة المصرية لـ ٥٠٪ من أسهم القناة يؤكد أن سعيد اشترى الترامواي من ديليسبس، فما دامت الأراضي لمصر، والترعة العذبه لمصر، والعمال لمصر، وكل شيء مقدم من مصر، والأموال لشراء الأسهم معظمها من مصر، ٥٠ ٪ أو أكثر فلماذا لا يكون العمل مصريًا خالصًا، وما الداعي للشروط المجحفة، وإدخال الأجانب في هذا العمل كشركاء ومديرين بما يترتب عليه من التزامات خطيرة على مصر، إن شراء مصر ٥٠ ٪ من الأسهم لم يكن إلا من قبيل تحميل مصر المزيد من الأعباء، أو تحميل مصر العبء كاملا في حفر القناة لتسقط الثمرة في

---

(1) لويس عوض، تاريخ الفكر المصري من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩، الجزء الأول ص ٤٠.

فم أوروبا، وجدير بالذكر هنا أن الحكومة المصرية باعت فيما بعد ألـ ٥٠ ٪ من صافي الربح أيضًا.

ومما يؤكد سفه سعيد أنه برغم أن العقد لا ينص على سخرة العمال المصريين في حفر قناة السويس، إلا أن سعيد فسر النص كما يريد ديليسبس تمامًا، فسخر العمال المصريين للعمل في القناة، مما أدي إلى كوارث إنسانية باهظة.

الانتقادات الموجهة إلى إنشاء القناة من حيث المبدأ

يعتبر الرافعي " أن قناة السويس كانت شؤمًا على مصر واستقلالها، وأنها كانت أكبر غلطة لسعيد باشا في تاريخه، ويعدد الرافعي مساوئ القناة كالتالي" [(١)]:

أولاً: أن القناة عرضت استقلال مصر للخطر، فإنها أطمعت فيها الدول الأوربية.

ثانيًا: أن سعيد باشا بقبوله إنشاء القناة على يد شركة أجنبية فتح ثغرة ثانية للتدخل الأجنبي.

ثالثًا: أنه أسرف في منح الشركة امتيازات وحقوق جعلها شريكة مصر في سيادتها على أرضها، وجعلت منها حكومة داخل حكومة.

رابعًا: لم تستفد مصر من الوجهة الاقتصادية فائدة ما من القناة، بل على العكس أضرتها اقتصاديًا؛ لأن طريق التجارة بين أوروبا والشرق تحولت من داخل مصر إلى القناة المائية التي أصبحت ملكا لشركة أوربية، فخسرت مصر الأرباح التي كانت تعود عليها من مرور المتاجر في وسط الدلتا بطريق النيل أو السكك الحديدية.

خامسًا: على الرغم من مضار المشروع لمصر فإنها أنفقت عليه من مالها حوالي (١٦ مليون جنيه).

أما الذين دافعوا على المشروع، ومعظمهم من المؤرخين الفرنسيين خاصة، والأوربيين عامة، ومن لف لفهم وسار على وتيرتهم من مثقفي المدرسة الاستعمارية في مصر، فإنهم استندوا في دفاعهم إلى أن القناة عمل حضاري وإنساني عظيم، يسهل طريق المواصلات العالمية، ويربط الشرق بالغرب، إلا أن أحدًا من المؤرخين الأوربيين أو المصريين لم يجد بدًا من الاعتراف بأن

---

(1) الرافعي، مرجع سابق، ص ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧.

شـروط الامتيـاز كانـت مجحفـة، وأن ديليـسبس هـو الـذي صـاغها واسـتغل سـذاجة سعيد باشا في الموافقة عليها، وإصدار فرمان بهــا".

* * *

ومما لا شك فيه أن النظرة الموضوعية لمسألة إنشاء القناة من حيث العموم تفرض علينا أن نؤكد على عدد من الحقائق التالية:

– أن المسلم يتحمس لأي عمل حضاري وإنساني يخدم الحضارة أو الإنسانية وهو مأمور بالعمل على عمارة الأرض، وبالتالي فإن إنشاء قناة تربط بين البحرين الأبيض والأحمـر، وتقـصر سـبل المواصـلات البحريـة، وتـسهل عمليـات التبـادل التجـاري والحضاري والثقافي، أمر يتوافق مع نظرة المسلم وأوامر الدين الإسلامي الحنيـف.

– أنه لو كانت السيادة في ذلك الوقت لصالح المسلمين، لكانت القناة خيرًا محضًا، فهي تفيد فـي الـربط بـين أجـزاء العـالم الإسـلامي، كمـا تفيد فـي نقـل التجـارة والثقافـة والحضارة بين الشرق والغرب، وهو أمر يفيد ويساعد علـى أداء رسـالة المسلمين فـي تحرير العالم، ونشر العلم والنور بين ربوعه.

على أن للمسألة عددًا من الجوانب الأخرى والمخالفـة لذلك، فمن ناحيـة فـإن إنـشاء القناة جاء في وقت حرج بالنسبة لظروف العالم الإسلامي، أي في الوقت الذي كانت فيه أوربا الصليبية قد بدأت في بسط نفوذها على العالم، وإنشاء القناة يسهل لهـا تلـك العمليـة كما يسهل لها عمليات النهب والاستغلال والقهر، ومن ناحية ثانية فإن ظروف الصراع

على مصر كانـت دقيقـة بحيث أن إنـشاء القنـاة جعلهـا أكثـر تعقيدًا، ومـن هنـا نـسأل أنفسنا سؤالاً، هل أدت القناة إلى احتلال مصر؟! والواقع أن سؤالا مثل هذا هو تبسيط للأمور أكثر مما تحتمل، وإذا كان الرافعي مقتنع بأن القناة كانت سبباً في ضياع استقلال مصر، فإننا نخالفه في النوع تمامًا، ونتفق معه في الدرجة، فلم تكـن القنـاة سببا لاحتلال مصر، فالسيطرة على مصر سواء وجدت القناة أو لم توجد، كانت هدفًا استعماريًا ثابتًـا، ومصر قبل أن تحفر القناة تعرضت لغزوتين استعماريتين على يد فرنسا، ثم انجلترا فـي ١٧٩٨، ١٨٠٧، وكل ما فعلته القناة هو أنها سارعت وتيرة الاحتلال والتهـاب الـصراع على مصر، وبالتالي أدت إلى زيادة في درجة الرغبـة فـي الـسيطرة علـى مصر، ويبقـى

أن ندرك أن السيطرة على مصر هدف استعماري ضمن أهداف الاستعمار في السيطرة على العالم الإسلامي وضمن الروح الصليبية الأوربية التي كانت موجودة دائمًا ومنذ وقت طويل، ومن ناحية ثالثة فإن من الصحيح أن إنشاء شركة قناة السويس كان شكلا من أشكال النفوذ الأجنبي الذي تسلل إلى بلادنا، ولكن شكل هذا النفوذ كان خطة ثابتة، أي أن النفوذ الأجنبي هو الذي أدى إلى إقناع سعيد بالقناة، ولم تكن القناة سببا في هذا النفوذ، بل كانت نتيجة لـه صارت بدورها وسيلة تعميقه وزيادته، وتوسيع قاعدته.

ويبقي بعد ذلك أن نقول: إن شروط الامتياز كانت مجحفة بمصر، وأنه من المتفق عليه بين المؤرخين، أن سعيد قد تعرض لعملية خداع منظمة وفظيعة على يد ديليسبس، ولو كان سعيد مصرًا على إنشاء القناة برغم مخاطرها، فقد كان من الممكن وفقًا لما بذله من أموال لتلك الشركة أن تنشأ القناة مصرية لو توفر العزم والنية، فلم يكن إنشاء القناة أكبر من إنشاء القناطر الخيرية مثلاً، ولم تكن عملية الإنشاء مستحيلة على يد حكومة سعيد ذاته، الذي قام بإعادة حفر ترعة المحمودية، وإنشاء طريق على جانبها، الأمر الذي تكلف جهود عمل حوالي (١٣٥ ألف) عامل لمدة ٢٣ يومًا، وتم رفع حوالي ٣ مليون متر مربع من التراب من قاعها، ومن يستطيع أن يحشد هذا الجمع من العمال وينجز هذا العمل في ذلك الوقت كان قادرًا على حفر قناة السويس.

بذل سعيد كل ما في وسعه لتنفيذ المشروع، ففي البداية دفع (١٠٠ ألف جنيه) مصري، وهي كل ما في خزانته لبدأ العمل، وفي الخامس من نوفمبر (١٨٥٨) عرض ديليسبس أسهم الشركة للاكتتاب العام بفرنسا وغيرها من الدول الأوربية، فلقيت إقبالا عظيمًا، وغطت أسهم الاكتتاب عدة مرات، واكتتب سعيد باشا بما يقرب من نصف مجموع الأسهم، وفي الخامس والعشرين من أبريل (١٨٥٩) افتتح العمل في حفر قناة السويس، واستمر العمل في المشروع إلى أن تم تنفيذ الجزء الأول منه من البحر الأبيض حتى بحيرة التمساح، ومات سعيد باشا في ١٨ نوفمبر سنة (١٨٦٢).

* * *

إسماعيل يسعى في تخفيف شروط الامتياز

هال إسماعيل ما رآه من فداحة المزايا التي نالتها الشركة في شروط الامتياز الذي أبرمه سعيد باشا، فسعى جهده في تخفيفها، ويقال أنه فكر في أن يتولى بنفسه تنفيذ المشروع، وإلغاء فرمان الامتياز، ولو فعل ذلك لكان خيرًا لـه ولمصر وللعالم

الإسلامي، إلا أنه اكتفى بالاعتراض على أربعة شروط من شروط الامتياز، وسعى في إبطالها وهي:

١- تعهد الحكومة بتقديم العمال الذين تحتاج إليهم الشركة حتى (٢٠ ألف) باستمرار، وزعم الشركة أن لها مطالبة الحكومة بتعويض في حال تقصيرها أو عجزها عن تقديم هذا العدد.

٢- ملكية الشركة لترعة المياه العذبة.

٣- ملكية الشركة لجميع الأراضي التي ترى أنها في حاجة إليها لحفر القناة، أو الترعة العذبة، وإعفاؤها على الدوام من دفع الأموال الأميرية عليها، وملكيتها لجميع الأراضي التي تستصلحها وتزرعها وإعفاؤها من دفع ضريبتها لمدة عشر سنوات.

٤- اضطرار الحكومة لنزع الملكيات والأطيان المملوكة للأفراد إذا احتاجت إليها الشركة لاستغلال امتيازها.

وقد فاوض إسماعيل الشركة لإلغاء هذه الشروط، واعتمد في مفاوضاته على حجج وأسانيد قوية، هي أن قوانين الدولة العثمانية لا تبيح السخرة التي يؤدي تنفيذ الشرط الأول إليها عمليا، كما أن تلك القوانين لا تجيز التنازل للأجانب عن ملكية الأراضي والعقارات.

وبديهي أن الشركة عارضت في هذه المطالب، و ساندها في تلك المعارضة الصحافة الأوربية، والبيوت المالية الأوربية، والحكومات الأوربية، ولما اشتد الجدل

اضطر الخديوي إسماعيل إلى قبول تحكيم الإمبراطور نابليون الثالث إمبراطور فرنسا، وكانت هذه من الأمور العجيبة، فكيف يكون إمبراطور فرنسا هو الخصم والحكم في نفس الوقت، ومن المعروف أن ديليسبس فرنسي، ومعظم المساهمين في الشركة فرنسيين، والشركة تكاد تكون فرنسية، والمشروع ذاته نشأ بتشجيع فرنسي، وبديهي أن الحكم سيكون مجحفًا بمصر إلى حد بعيد.

أصدر نابليون الثالث الحكم في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ كما يلي:

١- إبطال حق الشركة في مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين، وإلزام الحكومة المصرية في مقابل ذلك بتعويض مالي تدفعه للشركة مقداره (٣٨ مليون

فرنك).

٢- تنازل الشركة للحكومة عن كل حق في ترعة المياه العذبة، والتزام الحكومة بإتمامها، مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بها، وإلزام الحكومة مقابل هذا بدفع تعويضات قدرها ١٦ مليون فرنك.

٣- جعل الأراضي المملوكة واللازمة للمشروع ٢٣ ألف هكتار تقريبًا، "الهكتار يساوي ١٠ آلاف متر، أي أكثر من فدانين".

٤- إعادة الأراضي الأخرى التي اتضح عدم لزومها للمشروع ومساحتها ٦٠ ألف هكتار، مقابل تعويض تدفعه الحكومة للشركة مقداره ٣٠ ألف فرنك.

وإذا تأملنا نصوص ذلك الحكم المجحف الذي أصدره نابليون الثالث إمبراطور فرنسا، نجد أن إسماعيل وصل إلى شروط ربما أسوأ من التي وصل إليها سعيد، والشيء الإيجابي الوحيد: هو إلغاء السخرة بما فيه من نظرة إسلامية وحضارية وأخلاقية لا تقدر بثمن، ولكن فداحة ذلك الحكم فيما يخص إلغاء شروط توريد العمال المصريين، هو أنه ألزم الحكومة المصرية بدفع ٣٨ مليون فرنك في مقابل ذلك، رغم أن النص الأصل لعقد الامتياز الذي أبرمه سعيد لم يكن ينص على التزام الحكومة بعدد معين من العمال، ولكن فقط (أربعة أخماس) العمال يكونون من المصريين، وأن الحكومة تعهدت ببذل مساعداتها للشركة، أي النص لم يكن يلزم الحكومة إلا بتقديم المساعدة في هذا الصدد، وكلمة المساعدة لا تعني إطلاقا لا تقديم العمال، ولا تسخيرهم، وكان النص يلزم الشركة بأن يكون (أربعة أخماس) العمال من المصريين، أي أنه يحجب إلى حد ما العمالة الأجنبية، أي أن الإمبراطور نابليون الثالث قد حرر بذلك عمليا بذلك الحكم الشركة من الالتزام بالعمالة المصرية، وفتح الباب أمام العمالة الأجنبية، ليس هذا فحسب، بل ألزم الحكومة المصرية بتمويل ذلك عن طريق دفع تعويض قدره ٣٨ مليون فرنك، والعجيب أن الإمبراطور لم يخجل من ذكر ذلك صراحة في حيثيات حكمه، قال: " أن ذلك سيضطر الشركة على جلب عمال من أوربا، وتدفع لهم فروقا في الأجرة!! "

ولو تأملنا البند الثاني والثالث والرابع من الحكم، لوجدنا أن الإمبراطور ألزم الحكومة المصرية بدفع تعويض على أراض وأعمال لم تكن ملكًا لها

أصلا، ولم تبذل فيها شيئًا من الجهد ثانيًا.

والخلاصة: أن هذا الحكم العجيب أعطى للشركة من الموارد ما يكفل لها استكمال المشروع على نفقة مصر!!.

انتهى العمل في المشروع واتصلت مياه البحرين الأبيض والأحمر سنة ١٨٦٩، وافتتحت القناة رسميًا للملاحة في ١٧ نوفمبر، وأقام الخديوي إسماعيل بهذه المناسبة احتفالات ضخمة لم يسبق لها مثيل في الإسراف والتبذير، وقد بلغت تكاليف تلك الحفلات ١,٤ مليون جنيه.

إذا كان مؤلف "تاريخ مصر المالي"[(1)] قد قدر ما خسرته مصر في إنشاء القناة بحوالي ١٦,٨ مليون جنيه، فإن الرافعي وكثير من المؤرخين المحترمين قد وافقه على هذا التقدير، وإذا كان تقرير الحكومة الذي قدمته إلى مجلس شورى النواب بجلسة ٢٠ رجب ١٢٩٣ هـ قد قدر مجموع ما دفعته مصر في قناة السويس (١٦,٠٧٥,١٩٩) وهو رقم قريب جدًا من الرقم السابق، مما يجعلنا نثق في ذلك الرقم، فإن هذا يدل دلالة قاطعة أن القناة قد أنشأت بالكامل على نفقة مصر، وإذا كانت الشركة بحسب إحصائياتها الرسمية تدعي أن نفقات إنشاء القناة بلغت نحو ١٨ مليون جنيه، إذًا فقد أنفقت مصر ٩٦,٣ ٪ من نفقات إنشاء القناة، بالإضافة إلى تسخير العمال المصريين للعمل فيها،

وكذلك الأراضي والمنشآت المملوكة لمصر، وإعفاءات الضرائب، والمحاجر وغيرها، أي المحصلة أن سعيدا كان مغفلاً كبيرًا، وقع ضحية نصاب هو ديليسبس، الذي أنشأ القناة على أرض مصرية وبأموال مصرية، على أن تؤول فائدتها كاملة إليه وإلى المساهمين الأوربيين، بل وربما خرج ديليسبس نفسه بمبلغ من المال لا بأس به، فإذا كانت إحصائيات الشركة الرسمية تدعي أن النفقات ١٨ مليون، فإن الواقع يقول أن التكاليف الحقيقية أقل من هذا بكثير، وبالنظر إلى ما اختلسه ديليسبس، وبالنظر إلى المرتبات الضخمة التي أخذها لنفسه ولبطانته، ديليسبس نفسه قد طالته الشبهات في عملية قناة بنما، فليس غريبًا أن يفعل ذلك في قناة السويس، وإذا كانت بنما ذات صاحب يفتش ويبحث عن اختلاسات ديليسبس، فإن مصر عمليا كانت بلا صاحب أو بصاحب

(1) تاريخ مصر المالي ص ١٣٢، جـ١.

سفيـــه.

أي أن الحقائق المجردة تقول: أن مصر بمواردها الذاتية كانت قادرة على تنفيذ المشروع بكاملة، وتوفر على نفسها ضياع المشروع كله بعد أن أنفقت عليه أكثر مما احتاجه من نفقات، وإذا قال قائل: إن النفقات التي دفعتها مصر في القناة كانت معظمها قروض، لقلنا أن الأمر لا يختلف، فلو كان لابد من حفرها فلتحفر بالقروض، وتكون خالصة لمصر أفضل من أن تحفر أيضًا بقروض مصرية، وتقع ثمرتها بالكامل في فم الأجانب، وإذا لم تكن ضرورية فلا داعي لها أصلاً، إذا كانت الخزانة لا تسمح لأن القروض تفتح باب عدم الاستقرار والنفوذ الأجنبي، وهي عملية خاسرة بكل المقاييس.

وما زاد الطين بلة أن إسماعيل باع أسهم مصر في القناة سنة ١٨٧٥ لإنجلترا، أي أن مصر خسرت أسهمها وأدخلت النفوذ الإنجليزي لمصر في نفس الوقت!! ليس هذا فحسب، بل إن مصر تنازلت عن ١٥ ٪ من الأرباح التي كانت تؤول لها بمقتضى عقد الامتياز في مقابل أن تحصل على ٨٨٠ ألف جنيه.

أي أن مصر خسرت كل شيء، فخرجت من المولد بلا حمص كما يقولون، ووصل الأمر إلى حد أن حملة أسهم القناة عقدوا اجتماعًا للجمعية العمومية في ٢٤ أغسطس ١٨٧١، وقرروا تجريد مصر من حقها في التصويت في مجلس إدارة الشركة.

ولم يجد الخديوي إسماعيل أمامه لعلاج هذا الوضع المحرج إلا تعيين المسيو فردينان ديليسبس وكيلاً مفوضًا لمصر في مجلس إدارة الشركة إنقاذًا للمظاهر، وحفظًا للشكل "أي أن ديليسبس يفاوض ديليسبس".

* * *

أوراق لويس عوض (اليمين الفرنسي)

ومادام الشيء بالشيء يذكر، فإن إنشاء قناة السويس، بالظروف والأوضاع والملابسات التي تمت فيها تفتح ولا شك ملف النفوذ الفرنسي، وبالتالي ملف لويس عوض، وإذا قلنا أن المدرسة اللاإسلامية في تحليل التاريخ والنظر إليه تنقسم إلى عدة مدارس بعضها يخدم الاستعمار مباشرة، ويعرف عن نفسه ذلك ويعرف غيره عنه ذلك أيضًا، وبعضهما يخدم مخططات الاستعمار دون أن يدري، فهناك مثلا اليمين الفرنسي، واليمين الإنجليزي، واليمين الأمريكاني" وكلهم في إطار المدرسة الاستعمارية التي تخدم

عن قصد مخططات الاستعمار وتروج لـه"، وهناك اليمين المصري الذي يخدم مخططات الاستعمار عن غير قصد "مثل مثقفي حزب الوفد مثلاً " وطبيعي أن تتداخل التحليلات لدى كل المدارس الاستعمارية، وتتفق وتختلف في إطار تناقضاتها الثانوية، بل في داخل المدرسة الواحدة ذاتها تظهر بعض التناقضات الثانوية، وإذا كان علينا أن نضرب أمثلة توضيحية نجد مثلاً أن محمد حسنين هيكل ومصطفى أمين يمثلان المدرسة الأمريكية أو اليمين الأمريكي، رغم ما بينهما من تناقضات ثانوية تصل إلى اتهام كل منهما الآخر بالعمالة لأمريكا ذاتها.

ونجد أن المدرسة الإنجليزية يمثلها أعضاء حزب الأحرار القديم، وأمين عثمان مثلاً الذي قال: إن احتلال بريطانيا لمصر مثل الزواج الكاثوليكي، ونجد أن المدرسة الفرنسية (اليمين الفرنسي) ممثلة في لويس عوض وغالي شكري، وبديهي أن أثر كل مدرسة وظهورها أو علو ضجيجها يرتبط بلحظات التماس بين مصالحنا كأمة إسلامية عمومًا، وكدولة مسلمة في مصر خصوصًا، وبالتالي نجد أن اليمين الأمريكي حاليًا في مصر هو الأعلى صوتًا والأكثر ضجيجًا وسيطرة، ولعلنا ندرك سمات المدرسة الاستعمارية عمومًا، إذا أخذنا المدرسة الفرنسية (اليمين الفرنسي) وأخضعناه للدراسة، فلويس عوض ينحاز إلى النفوذ الفرنسي والثقافة الفرنسية، فإذا ما تعارض ذلك النفوذ مع مصالح مصر كان عليه أن يبرر ويدافع عن النفوذ الفرنسي، وفي هذا الصدد لا مانع لديه من انتقاد إنجلترا أو أمريكا إذا كان هناك تعارضًا مع مصالح فرنسا(التناقض الثانوي) فإذا لم يوجد ذلك التناقض الثانوي فهو ينحاز إلى إنجلترا ضد مصر، وإلى أمريكا ضد مصر، لأن

التناقض الثانوي هنا لا يمنع من الانحياز إلى توجهه الاستعماري، أي أنه استعماري التوجه عمومًا فرنسي التوجه خصوصًا، ولا ينحاز أمثال لويس عوض أو كل اليمين الاستعماري" فرنسي - أمريكي - إنجليزي" إلى مصر إلا إذا تعارضت مصالحها مع مصالح الأمة الإسلامية أو مصالح عموم المسلمين، فهنا تذرف دموع التماسيح على مصر ومصالح مصر، ليس من قبيل حب مصر ولكن من قبيل انحيازه الأساسي ضد الحضارة الإسلامية ومصالح المسلمين.

وإذا جئنا إلى اليمين المصري" الوفد مثلاً" نجده مقتنع بأن مجد مصر ونهضتها مرتبطًا باقتباس الحضارة الأوربية واستخدام مناهجها في النهضة، ولكن على أن يكون

الهدف هو مصالح مصر الذاتية وأن يكون لها مكانًا لائقا بين دول العالم، لا مجرد تابع ذليل لإحدى القوى، وطبيعي أن تلك النظرة قاصرة وتبسيطية لأن حقائق التاريخ والجغرافيا والوجدان الشعبي والمصالح ذاتها تجعل نهضة مصر مرتبطة بنهضة الإسلام وإلا فلا كيان لها، وهذا ما يجعل الوفد قد تخبط ووقع في أخطاء جسيمة وكان غير قادر على تحقيق استقلال مصر أو بعث نهضتها إبان صعوده بعد ١٩١٩.

وعلى كل حال فكل هذه المدارس غير جماهيرية ولا وجود لها على المستوى الشعبي، وهي قاصرة على النخبة المثقفة وحوار الصالونات المكيفة، وهي أيضًا في برامجها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية منحازة للنخبة ومعادية للجماهير وغير قادرة على خوض معركة واحدة.

وليس عجيبًا أن نجد المدرسة الإسلامية هي ضمير الأمة وطليعة الجماهير وهي الموجودة على المستوى الشعبي، وهي التي خاضت المعارك التي يسيل فيها الدم ضد الاستعمار والصهيونية وقادرة على الاستجابة للتحديات المختلفة، ومنحازة في برامجها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى الجماهير وغير نخبوية، وتلك المدرسة ممتدة في الزمان والمكان ولعل أهم عناصرها في التاريخ المعاصر: هي الكفاح ضد الحملة الفرنسية في كل قرية ومدينة مصرية تحت قيادة علماء الأزهر هي: عمر مكرم، الأفغاني، النديم، أحمد عرابي، مصطفى كامل، محمد فريد، أحمد حسين، حسن البنا، حافظ سلامة... وغيرهم، وهي بما أنها شديدة الاتساع والعمق وغير مصمتة نجد على جانبيها الكثير من الشرفاء أصابهم شيء من التشويش، لم يؤثر في جوهرهم كالرافعي مثلاً.

على كل حال فلنعود إلى لويس عوض، هل لقيمة لويس عوض كمثقف أو كمؤرخ؟ بالطبع لا، ولكن لأن فتح أوراق لويس عوض يعطينا نموذجًا للمدرسة الاستعمارية، فنفهم أساليبها وطرقها، ونعرف النقاط الإيجابية والسلبية، ولو بمفهوم المخالفة في تاريخنا، ونعرف ما يغيظ الاستعمار منا، أو بكلمة أخرى نقاط قوتنا التي تغيظه أو تعرقل مشروعه فنركز عليها ونجلوها ونشد عليها بالنواجذ.

وإذا كنا قد تتبعنا في الجزء الأول من هذا البحث ما قاله لويس عوض في شأن الحملة الفرنسية وعملائها، فإننا سنحاول تتبعه مرة أخرى بمناسبة إنشاء قناة السويس، وملابساتها، وحكمه على عهد عباس وسعيد.

فإذا كان عباس الأول قد قلص النفوذ الفرنسي، فهو في رأي لويس عوض جاهل وغبي ومتخلف، أما سعيد فسياسي بارع من وجهة نظر لويس عوض؛ لأنه أعاد النفوذ الفرنسي إلى مصر، وبرغم أن سعيد أغلق المدارس، وألغى وزارة المعارف ذاتها، فهو صاحب ثقافة رفيعة لأنه فتح الباب لمدارس الإرساليات التبشيرية وقدم لها الهبات والمعونات، وإذا كان قد جرى العرف بين عدد كبير من المؤرخين أن يصوروا سعيد باشا في صورة المغفل الكبير أو الصعيدي الذي اشترى الترامواي من ديليسبس" كما يقول لويس عوض في إطار الاستنكار طبعًا في مرجعه السابق ص: ٣٩، فإن لويس عوض يبرر ذلك بأن سعيد لم يكن ينظر إلى مشروع القناة كمجرد مشروع اقتصادي أو تجاري أو حضاري وإنما كان بمثابة إعلان لتغيير خطير في سياسة مصر الخارجية يقوم على محور مصر وفرنسا " [(١)] "فهل يمكن أن يقدم ذو عقل على مثل هذا المشروع الكبير والخطير على كل مستوى، لمجرد إعلان محور جديد، وهل إعلان المحاور يكون بهذه الطريقة، والأصل في السياسات الملوكية إخفاء المحاور وليس إعلانها، وهل تحتاج المحاور لإعلان أصلاً، هل كان قناصل الدول في غيبوبة مثلا على سعيد أن يوقظهم منها، أم أن محور مصر وفرنسا كان صنفًا جديدًا من مساحيق الغسيل تحتاج لإعلانها، لقد جعلت سعيدا بدفاعك عنه عبيطًا وأهبلاً بهذه الطريقة، إننا نفهم مثلا أن يكون سعيد مقتنع بالمشروع في ذاته أو في آثاره الإنسانية والحضارية، حتى ولو اختلفنا معه، أما أن

يقدم سعيد على عمل بمثل هذه الخطورة لمجرد إعلان محور، فهذا غير مفهوم، وعلى كل حال فإن محور مصر وفرنسا، كان قائمًا إبان حكم محمد علي، ومع ذلك فقد رفض محمد علي هذا المشروع عندما تم عرضه عليه. م. م".

وفي إطار دفاع لويس عوض عن عقد الامتياز الذي أجمع المؤرخون على أنه كان مجحف فإنه يقول: " وقد كتب المؤرخون باستفاضة عما تورطت فيه مصر بسبب هذه الشروط، مما جلب عليها الخراب، وفي اعتقادي أن الأمر بحاجة إلى مزيد من الدراسة الموضوعية "[(٢)] (أدرس يا عم لويس م. م).

"ففي تقديري - تقدير لويس عوض - أن خراب مصر الذي أفاض الرافعي وغيره

---

(1) لويس عوض، مرجع سابق، ص ٣٩.

(2) لويس عوض، مرجع سابق، ص: ٤١.

في تصويره لم يكن نتيجة لعقد الامتياز وشروطه، وإنما كان بسبب ضعف مصر السياسي الذي مكن من إساءة تأويل نصوص هذا العقد، " لغاية هنا ماشي فالضعف السياسي يؤدي إلى كوارث طبعًا، ولكن عقد التأسيس كان ظالمًا أيضًا، وهو أحد أسباب الخراب وليس السبب الرئيسي، فلو لم تكن هناك قابلية للخراب لما تم توقيع العقد أصلا م. م "، " كما أن الذي أول العقد أو أساء تأويله هو ديليسبس ونابليون الثالث الذي دافعت عنهم بحرارة. م. م "، لنستكمل أقوال لويس عوض: " أما العقد نفسه فهو في صلبه عملية تجارية بموجبها أجرت مصر رقعة من أراضيها بقصد الاستغلال التجاري لمدة (٩٩ سنة) مقابل حصة في صافي الأرباح تبلغ ١٥٪ وهي قيمة إيجابية لا بأس بها ".

"يا راجل عقد تجاري أم نصب تجاري، يعني مصر تتنازل عن سيادتها على أراضيها للشركة، وتعطيها العمال، المال، الماء العذب، الأراضي الزراعية، والإعفاءات الجمركية، وحق استغلال المحاجر، كل ده بـ١٥ ٪ من الأرباح يا بلاش م. م "، ويختتم لويس عوض هذه الفقرة بقوله: " وفي رأينا - رأي لويس - أن مشروع القناة كان عملية تجارية مغرية لمصر ". "يا راجل اختشي م. م "

يقول لويس عوض في ص ٤٦ " وفي رأيي أن سعيد رغم كل ما وصف به من سذاجة لم يكن مغفلا حقيقيًا في كل ما عقد من اتفاقيات أو منح من امتيازات، وأكثر تساهلاته ناتج من أنه كان عمليًا وبحسب أحوال زمانه فاقد القدرة على المساومة، لقد كان مقتنعًا بسلامة المشروع كعمل حضاري، وكمشروع استثماري بوجه عام، وكمشروع استثماري فيه خير لمصر، لو استثمرت فيه، ولم يكن لديه شيء يقدمه للمشروع إلا الأراضي التي شقت فيها القناة وملحقاتها، ولم يكن لدى مصر المال اللازم لتمويل المشروع، ولم تكن لديها الخبرة الفنية الكافية ".

وهنا فإن لويس عوض يناقض نفسه، ربما لكون ذاكرته ضعيفة، فمنذ قليل منذ (٧ صفحات) لا أكثر قال: " إن سعيد لم يكن ينظر إلى المشروع كمشروع تجاري أو حضاري، إنما بمثابة إعلان محور مصر وفرنسا ".

وها هو يعود ليقول: إن سعيد كان مقتنعًا بسلامة المشروع حضاريًا وتجاريًا!! ليس هذا فحسب، بل لويس عوض يدعي أن مصر لم يكن لديها المال والخبرة لتنفيذ المشروع، وعمليا قدمت مصر ٩٣,٣ ٪ من تكاليف المشروع (تكلف المشروع ١٨ مليون جنيه أنفقت مصر ١٦,٩ مليون جنيه) وإذا خصمنا اختلاسات ديليسبس وبطانته

ومرتباتهم الضخمة لكان مجموع ما أنفقته مصر أكثر من تكاليف إنشاء المشروع، من ناحية الخبرة، فهذه لعمري حجة المدرسة الاستعمارية دائمًا ومصر حققت في عهد محمد علي من المشروعات التي تحتاج إلى الخبرة أكثر بكثير من قناة السويس، ألم يبق من تلك الخبرة شيء!!.

ويصل لويس عوض إلى قمة أخطائه في ص: ٤٧ حيث يقول: " وليس من داع للإسراف الرومانتيكي في التباكي على تسخير الفلاح المصري في حفر قناة السويس كما فعل عبد الرحمن الرافعي ومحمد صبري" (إذا لم تستَحِ فقل ما شئت يا لويس).

وفي ص ٥٥ في إطار تبرير الحكم الجائر الذي أصدره نابليون الثالث إمبراطور فرنسا يقول لويس عوض: لا شك أن حكم نابليون الثالث كان جائرًا، ولكن بما أن العرف القانوني يقول: " العقد شريعة المتعاقدين، ومادام عقد سعيد مع شركة القناة (عقد تغفيل) أو (عقد تساهل) أو عقد جهل، وليس عقد إذعان، فنابليون الثالث كان مسوقا للظلم تحت ضغط مساهمي شركة قناة السويس " وفي هذا النص تظهر بعض ملامح المدرسة الاستعمارية فهي ضعيفة الذاكرة، تقول الشيء وعكسه، فعلى حين يصف العقد هنا بما يعني أن سعيد كان مغفلاً، ومتساهلاً وجاهلاً، وكان منذ قليل يدافع عن سعيد ويقول أنه كان يرى المشروع ذا فائدة استثمارية وتجارية، وكان يقول أن نسبة ألـ ١٥ ٪ من الأرباح لا بأس بها، وغيرها من الدفاعات التي ساقها للدفاع عن صيغة العقد، أو

عن ذكاء سعيد وعدم غفلته، كما أن تلك المدرسة ذات منطق غير متماسك ومفكك، فعلى حين أن نابليون الثالث كان مضطرًا للظلم بسبب صيغة العقد فيرد ويقول أنه فعل ذلك تحت ضغط مساهمي شركة قناة السويس، وهما دافعان متعارضان، فإذا كان نابليون الثالث قد قرر أن يعتمد على صيغة العقد وحده في حكمه لما كان من العدل أن يسمع إلى الضغوط، وإذا كان قد سمع إلى الضغوط فلا داعي للحديث عن صيغة العقد، والسمة الثالثة للمدرسة الاستعمارية تظهر هنا أيضًا في الاعتراف بشيء ما حيث لا يمكن إنكاره ثم الالتفاف من حوله وتبريره فنجد لويس عوض يعترف أولا بأن الحكم كان جائرًا، ثم يعود يبحث عن المبررات سواء كانت غفلة سعيد أو ضغوط المساهمين، والسمة الرابعة والهامة للمدرسة الاستعمارية تظهر حين يضطر لويس عوض في سبيل الدفاع عن نابليون الثالث أن يصف سعيدا بأنه مغفل ومتساهل، وكان من قبل شديد

التحمس لذكائه ومراعاته لمصالح مصر، وعدم غفلته في توقيع العقد، أي أنه في سبيل الدفاع عن حاكم فرنسا فلا مانع من وصف سعيد بأي شيء.

على أي حال إذا عدنا لمناقشة النص من حيث موقف نابليون الثالث نجد أن لويس عوض اعترف بأن الحكم جائر، ثم راح يلتمس الأعذار، وهي أعذار واهية، فليس من العدل أن يحكم إمبراطور فرنسا لصالح الشركة تحت ضغوط المساهمين، كما ليس من العدل أن يحكم ذلك الحكم الجائر بدعوى أن العقد شريعة المتعاقدين، فهناك دائمًا روح القانون، ولو اكتشف القاضي مثلاً أن أحدًا قد تعرض لعملية نصب فإنه يحكم لصالحه حتى ولو كان النصاب قد استطاع أن يجعل الطرف الآخر يوقع على عقد ما تحت إغراء ما.

وفي ص ٥٦ يقول: " لقد كانت مصر بسبب ضعفها السياسي شيئًا إذا لم ينهبه الفرنسيون نهبه الإنجليز، وإذا لم ينهبه الإنجليز نهبه الترك "أين أنت يا حمرة الخجل، هل تريد أن تقول يا لويس أن من الأفضل لمصر أن تنهبها فرنسا بدلاً من إنجلترا وتركيا، مادمت منهوبة. منهوبة م. م " هل هذا منطق؟!.

لم يكتف لويس عوض بالدفاع عن الحكم الجائر لنابليون الثالث ملك فرنسا، بل لم ينس أن يدافع عن ديليسبس، وإذا كان المؤرخ الكبير د. محمد صبري [1] يقول: " هذا هو ديليسبس صاحب مشروع القناة، لم يكن مهندسًا أو رجلاً فنيًا يرمي إلى تحقيق عمل فني جليل تستفيد منه الدول جمعاء، وإنما كان تاجرًا سياسيًا بني على حب المقامرة وعبادة المال"، فإن لويس عوض لم يعجبه هذا الكلام برغم صدوره من مؤرخ متمكن كالدكتور محمد صبري، خاصة وأن الدكتور صبري جمع من الأدلة ما يكفي لإصدار مثل هذا الحكم على ديليسبس.

ولكن كل هذا لا يعجب لويس عوض، وليس غريبًا على لويس عوض أن يدافع عن ديليسبس فقد دافع بل أشاد من قبل بالجنرال يعقوب الرجل الذي عمل مع الفرنسيين جاسوسًا وجلادًا ومصاصًا لدماء الشعب المصري إبان الحملة الفرنسية، وبدلاً من أن يصفه بما يستحقه كعميل خائن أشاد به لويس عوض وجعله رائدًا للقومية المصرية، فلا مانع إذًا من اعتبار ديليسبس بنَاء موهوب ومقاول مبدع أو على الأقل إنسان حسناته

---

(1) د. محمد صبري، فضيحة السويس، القاهرة ١٩٥٨، المطبعة العالمية ص: ٦.

أكثر من سيئاته مادام الدفاع عنه لا يجدي أمام الإجماع المنعقد على كونه نصابًا.

* * *

تأخر تصديق السلطان

لم يوافق السلطان العثماني على التصديق على امتياز قناة السويس في البداية، وقد استند في رفضه التصديق على سببين:

الأول: موضوع السخرة للعمال المسلمين، وبما أنه خليفة المسلمين والشريعة الإسلامية لا تقر السخرة وهناك فرمانات سلطانية بعدم مشروعية السخرة وبمنعها من بلاد السلطنة فإنه أصر على رفضه السخرة.

الثاني: موضوع تمليك أراضٍ وعقارات للأجانب، فقد كان القانون العثماني يمنع تملك الأجانب للأراضي والعقارات في الأراضي التابعة للسلطنة.

وهكذا وبرغم أن امتياز القناة صدر في الثلاثين من نوفمبر ١٨٥٤، والثاني في الخامس من يناير ١٨٥٦، وبدأ تنفيذ المشروع عمليًا في الخامس والعشرين من أبريل ١٨٥٩ إلا أن تصديق السلطان تأخر حتى التاسع عشر من مارس ١٨٦٦، وقد صدق السلطان بعد توصل الخديوي إسماعيل إلى اتفاق في الثلاثين من يناير ١٨٦٦ مع

الشركة الذي ألغى بموجبه السخرة وقلص نفوذ الشركة على الأراضي.

وفي الواقع فإن تصديق السلطان كان مجرد شكل، حيث إن العمل كان قد بدأ بالفعل في ١٨٥٩، وكان سعيد يطمئن ديليسبس أن المشروع سينفذ سواء صدق السلطان أو لم يصدق، وذلك يرجع بالطبع إلى ضعف أحوال السلطنة عمومًا في ذلك الوقت.

مقاومة إنجلترا للمشروع

كانت السياسة الإنجليزية ترمي حينذاك إلى عرقلة المشروع خشية امتداد النفوذ الفرنسي في مصر، وذلك في إطار التناقض الثانوي بين دولتين استعماريتين هما: إنجلترا وفرنسا.

وحاولت إنجلترا أن تلقي في روع الأوساط المالية في أوربا أن المشروع خيالي لا يمكن تحقيقه، كما استخدمت نفوذها لدى السلطان العثماني لتحريضه على رفض

التصديق، وبالطبع كانت إنجلترا تريد احتلال مصر خالصة من دون فرنسا فكانت تنظر بعين الريبة لكل عمل من شأنه زيادة النفوذ الفرنسي لمصر.

وعلى كل حال فإن قناة السويس لم تكن سببًا في احتلال مصر، ولكن كانت مسألة السيطرة على مصر هدفًا استعماريًا ثابتًا ربما تكون القناة قد أسرعت وتيرته، أو أعطته دفعًا جديدًا، وقناة السويس صفحة من صفحات التسابق الاستعماري بين إنجلترا وفرنسا للسيطرة على مفترق القارات الثلاث، وطريق المواصلات مع الشرق الأوسط والأقصى، وقد كان جزءًا لا يتجزأ من هذه السياسة إضعاف مصر باستمرار وشل إرادتها، بحيث تصبح غير قادرة على الحركة تمامًا، فقد تعلمت أوربا منذ تجربة محمد علي أن مصر القوية أخطر على مصالحها من تركيا المريضة والمحتضرة.

على كل حال لو لم تحفر القناة لما تغير الأمر، وكانت إنجلترا حاولت احتلال مصر، واحتلال مصر أو عدم احتلالها يرجع أساسًا إلى قواها الذاتية، وحركة الجماهير التي كان محمد علي قد دمرها فوضع أول مسمار في نعش استقلال مصر.

وسياسة إنجلترا كانت دائمًا الوقوف مع الأضعف للقضاء على القوتين معًا، مصر وتركيا، فوقفت مع المماليك ضد السلطان، ثم وقفت مع السلطان ضد محمد علي، وقد ظلت عين إنجلترا على مصر، خاصة بعد إنشاء القناة على يد شركة فرنسية.

وإذا كان سعيد وإسماعيل قد لعبا على التناقض الثانوي بين إنجلترا وفرنسا، فإن التقارب بينهما(١٨٧٠) عقب انتهاء حرب السبعين وانكسار شوكة فرنسا أمام بسمارك، فإن متاعب إسماعيل قد بدأت بعد ذلك التقارب، وانتهى بخلع إسماعيل ذاته (١٨٧٩).

وبالتقارب الإنجليزي الفرنسي، تم لإنجلترا شراء أسهم مصر في القناة، وأصبحت ذات مركز متميز في إدارة القناة بفضل امتلاكها لأكثر من ٤٤٪ من الأسهم، وقد تركت فرنسا تلك الأسهم لإنجلترا عن عمد بفعل التقارب بينهما، فقد كانت تلك الأسهم معروضة أصلاً على فرنسا، إلا أنها رفضت شرائها، وتركتها لإنجلترا، وفي مقابل ذلك ولمحاولة تحقيق التوازن عقب شراء إنجلترا لـ ٤٤ ٪ من الأسهم(الأسهم المملوكة لمصر) قام البنك العقاري الفرنسي في مارس (١٨٨٠) بشراء حق مصر السنوي ولمدة ٩٩ سنة (مدة الامتياز) في نسبة ألـ ١٥ ٪ من أرباح شركة قناة السويس.

وبذلك يكون قد حدث توازن بين نصيب كل من فرنسا وإنجلترا في قناة السويس.

* * *

(ب) نشأة الرأسمالية الزراعية
(الملكيــة الكبيرة) الأرستقراطيـــة

من الأهداف الاستعمارية الثابتة ضرب أي صناعة وطنية سواء كانت عن طريق القطاع العام أو القطاع الخاص، ولا يهمه شكل الإنتاج أو علاقات الإنتاج، ما يهمه فقط هو استمرار تأمين الخامات واستمرار تواجد الأسواق في المستعمرات، والاستعمار يستهدف دائمًا صياغة البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد المستعمرة، بطريقة تخدم مصالحه الاستراتيجية، وتقطع أي قدرة أو أمل في تواجد جماهيري، أو مؤسسي يهدد مصالحه.

وإذا كان الاستعمار يضرب بلا رحمة أي تطور صناعي، ولا يسمح بنشأة رأسمالية وطنية، بصرف النظر عن مزاياها أو عيوبها، فإنه في المقابل يحاول خلق رأسمالية تأمن له أوسع قدر ممكن من الخامات، وتتعاون معه في خلق نمط من الحكم السياسي خاضع له، وتحقق أيضًا نمطًا من العلاقات الاجتماعية موات له، وبكلمة فإنه يستهدف خلق رأسمالية زراعية أرستقراطية، أي خلق طبقة قادرة على إنتاج الخامات اللازمة، وتعمل وفق إرادته السياسية، وتتخصص في إنتاج السلع التي يريدها

الاستعمار، "مثل القطن في حالة الاستعمار الإنجليزي لمصر"، ولا تعبأ حتى بزراعة حاجات البلاد الأساسية اللازمة لتلبية احتياجات البلاد الغذائية أو الصناعية، وكل ما تريده تحقيق أكبر قدر من الربح عن طريق زراعة المحاصيل التي تحقق ذلك، وبداهة فإن الاستعمار يصمم البنية الاقتصادية بحيث تحقق المحاصيل التي يريدها أعلى عائد للرأسمالية الزراعية، فيضرب عددًا من العصافير بطلقة واحدة، فهو يأمن حاجاته من ناحية، ويجعل السوق الوطنية معتمدة في غذائها وحاجاتها الأساسية عليه من ناحية ثانية، ويخلق أنماطًا استهلاكية تتصف بالسفه والترف لدى الرأسمالية الزراعية الأرستقراطية التي تنهب عرق الفلاح، وتحوله إلى قصور وأثاث ومصايف محلية أو حتى في أوربا ذاتها، مع الانقطاع الدائم عن التفاعل أو التواصل مع الجماهير، ومن ناحية أخيرة فإن الاستثمار الزراعي يمتص ما يمكن تراكمه من رأسمال لدى بعض الوطنيين من كبار الموظفين أو غيرهم؛ أي أنه يقطع الطريق على هذا المال للوصول

إلى القطاع الصناعي.

ولا مانع لدى الاستعمار في هذا الصدد أن يتسامح مع ظهور مشروعات الري، مثل: شق الترع أو القنوات أو القناطر والسدود وغيرها، فهي تخدم في النهاية مشروعه في تحصيل أكبر قدر من المحاصيل اللازمة لصناعاته.

ليس هذا فحسب، بل إن الاستعمار يتسامح مع قيام مشروع تحسين المواني أو إنشاء شبكات الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية لأن كل هذا يخدم ويسهل لـه عمليات النقل والتصدير والاستيراد.

* * *

تطـور الملكـية الزراعية في مصــر

منذ الفتح الإسلامي لمصر، ووفقا للشريعة الإسلامية، كانت الأراضي الزراعية داخلة في نطاق ملكية الأمة، أي أن الأرض لمن يزرعها، وغير قابلة لا للبيع أو التوريث؛ أي ليست ملكية خاصة، أي أن حق الانتفاع بالأرض لمن يزرعها في إطار ملكية الأمة لرقبة الأرض، ووفقـًا للمصطلحات الشرعية، فإن الأراضي الزراعية في مصر هي أراض خراجية، أي تلك الأراضي التي تروي بماء الخراج؛ أي ماء النيل.

ووفقا للشريعة الإسلامية فإن التملك لا ينتج إلا عن عمل، ولا تبيح الشريعة ملكية الثروات الطبيعية أو غيرها؛ لأن تلك ملكية عامة للأمة، كما لا تبيح الحيازة، أي قيام شخص ما بحيازة غابة أو نهر أو بئر أو غيرها.

وإذا جئنا إلى الأراضي في مصر، نجد أنها إما أنها كانت مستصلحة قبل الفتح فهي ملكية عامة، أو مستصلحة بعد الفتح بماء النيل (ماء الخراج) فهي أيضًا ملكية عامة، والعمل المبذول فيها لا يمتد إلى إيجادها؛ لأن الأرض والماء كانا موجودين قبل العمل البشري، وبالتالي لا يترتب على العمل إلا حق الانتفاع به، وترتب على الانتفاع بالأرض ودفع ضريبة للدولة، وبديهي أن تلك الضريبة من حيث كميتها كانت تدور مع الأحوال، ففي حالات الحكم العادل تكون الضريبة عادلة وغير جائرة، أما إذا كان الحكم جائرًا كانت الضريبة جائرة، وأيا كان نظام الحكم عادلاً أو جائرًا، ومنذ الفتح الإسلامي وحتى عهد سعيد، فإن أحدا لم يجرؤ على مخالفة الشريعة الإسلامية من الناحية الرسمية، فلم تعرف مصر الملكية الخاصة للأراضي الزراعية.

وفي فترة الحكم العثماني، عرفت مصر ما يسمى بنظام الالتزام بدفع

الضريبة المقررة على مساحة معينة من الأرض الزراعية (مقدمًا)، على أن يقوم هو بجمعها من الفلاحين فيما بعد؛ أي أن وظيفة الملتزم هو جمع الضرائب ليس إلا، وبديهي أن نظام الالتزام كانت له الكثير من العيوب، حيث كان بعض هؤلاء الملتزمين يجمع من الضريبة أكثر مما هو مقرر، ويختلس الباقي، إلا أن ذلك كان من الناحية القانونية غير مشروع، وربما تسبب في فقد الملتزم لالتزامه إذا ما علمت السلطات بعمله، ولم يكن الملتزم بداهة من الناحية القانونية والواقعية مالكا للأرض، وليس هناك من الناحية القانونية سندًا للملكية، أو التوريث أو خلافه، وقد كان هناك عدد كبير من الملتزمين وصل قبيل حكم محمد علي إلى حوالي (٦٠٠٠) ملتزم من الموظفين والعلماء ومشايخ البدو والعمد ومشايخ القرى والنواحي والمماليك.

وقد وقع بعض الجهلاء أو الذين يريدون تطويع التاريخ لتأييد تحليلاتهم السياسية، أو الأيدلوجية في خطأ خطير، حينما قالوا: إن نظام الالتزام كان شبيهًا بنظام الإقطاع في أوروبا، والواقع فإن أي خلفية علمية عن الإقطاع في أوربا ولو بسيطة كانت تقطع باستحالة عقد الشبه بين هذه وتلك، فالإقطاع الأوربي كانت فيه ملكية خاصة؛ أي أن النبيل أو الإقطاعي يملك الأرض،

ويملك العاملين عليها ويملك المواشي ويملك المنتجات ويملك الطرق، وله حق فرض رسوم جمركية على الطرق التي تشق أرضه، وله أن يصدر القوانين أو يلغيها، وله أن يحاكم رعيته أو يعفو عنهم، وهو مطلق التصرف في حدود إقطاعيته، وكان الإقطاعي يمتلك سلطة بيع الأرض ومن عليها من الأقنان، وغيرها من الحقوق القانونية الثابتة، وفي الواقع فإن تاريخنا لم يشهد ظهور إقطاع بالمعنى الفني للكلمة، بل إن فتح المسلمين للأندلس ألغى النظام الإقطاعي فيها، وحال دون تطوره، وكل هذا يقطع بخطأ التفسير الماركسي للتاريخ، حيث إن تطور الإنتاج هنا خضع للعامل السياسي، وليس العكس فلم ينشأ إقطاع ولم تنشأ علاقات إقطاعية، وما كان موجودًا منها في الأندلس قبل الفتح الإسلامي قد ألغى وأبطل، أي أن القانون (الشريعة الإسلامية) أدت إلى تغير علاقات الإنتاج وليس العكس كما يدعي

الماركسيون "في كلامهم عن البنيان التحتي والبنيان الفوقي"

إذًا فلم يكن نظام الالتزام قريب الصلة أو شبيهًا أو حتى يمت بصلة لنظام الإقطاع، فمن الناحية القانونية لم يكن الملتزم يمتلك رقبة الأرض، وكل مهمته تنحصر في جمع الضرائب، وكان ذلك يحدث بأن تدخل مساحة معينة من الأرض في مزاد لدفع ضريبتها مقدمًا، ثم يقوم بجمعها فيما بعد لمدة سنة واحدة، وربما استطاع أن يحصل عليها سنة بعد سنة في مزاد علني كل عام، ولم يكن الملتزم يملك حق السخرة، ولم يكن يملك حق بيع الأرض أو توريثها، كما لم يكن يملك حق فرض الجمارك على ما يمر بأرضه، ولم يكن من مهمته تزويد الوالي بالجنود أو غيرها.

من ناحية أخرى، فإن المساحات الداخلة في التزام شخص بعينه لم تكن كبيرة، وإذا درسنا توزيع الأراضي قبيل محمد علي لاكتشفنا ذلك بسهولة.

فهناك أراضي الأوقاف، الموقوفة على المساجد وأعمال البر والخير حوالي (٦٠٠,٠٠٠) فدان في القاهرة والصعيد، ناهيك عن الوجه البحري.

وهناك من بقى من الأراضي مقسمة في جمع ضريبتها على حوالي (٦٠٠٠) ملتزم من ضباط الجيش الكبار والموظفين والعمد والمشايخ والأعيان والعلماء.

* * *

لما تولى محمد علي حكم مصر، ألغى نظام الالتزام، وأصبحت العلاقة مباشرة مع المنتفعين بالأرض، أي أن موظفي محمد علي كانوا يقومون بجمع الضريبة مباشرة من الفلاحين، كما صادر أملاك الأوقاف، واحتكر جميع الأراضي الزراعية، بل واحتكر أيضًا الحاصلات الزراعية، وذلك للحصول على أكبر قدر من المال لتمويل مشروعاته الطموحة، واستطاع محمد علي أن يسيطر سيطرة مطلقة على معظم الأراضي الزراعية، ويدخلها في نظام الاحتكار في سبع سنوات من (١٨٠٨ - ١٨١٤) إلا أن محمد علي عاد إلى نظام شبيه بنظام الالتزام في أواخر حكمه وهو نظام (العهدة) الذي يقضي بأن يقوم متعهد بدفع الضريبة مقدمًا عن مساحة ما من الأراضي الزراعية، على أن يقوم هذا المتعهد بجمع تلك الضريبة من الفلاحين فيما بعد، وكان محمد علي في أول الأمر بعد إلغاء

نظام الالتزام، يقوم باستئجار الفلاحين مباشرة لزراعة الأرض (بالمياومة) مقابل أجر قدره قرش واحد يوميًا، ثم عدل من هذا النظام توفيرًا للنفقات الإدارية، ووزع الأطيان على صغار الفلاحين عن طريق شيخ البلد أو مأمور المركز، على أساس حق الانتفاع لا حق الملكية، وكانت هذه الأرض تسمى (الأثرية) لصغر مساحتها ثم لجأ في النهاية إلى نظام العهدة.

على أن محمد علي كان قد وضع البذور الأولى في نشأة الأرستقراطية الزراعية عن طريق منح (الأبعاديات) والشفالك، والأبعاديات هي الأراضي التي لم تكن مزروعة حيثما قام محمد علي بعمل مسح للأراضي الزراعية في مصر، أي أنها مستبعدة من المسح، أو من سجلات الأراضي الزراعية الذي قام به محمد علي، وقد قام محمد علي بإعطائها لكبار الموظفين ورجال الدولة لاستصلاحها وزراعتها، كما فعل سعيد وإسماعيل نفس الشيء.

وقد بلغت تلك الأبعاديات في الوثائق الرسمية حوالي(٧٢٥,٠٠٠) فدان، قام محمد علي بإعطاء (٢٠٠ ألف) منها لكبار موظفيه، وبلغت في عهد سعيد الأبعاديات الممنوحة لكبار الموظفين نصف مليون فدان، أما الشفالك فهي الأراضي التي منحها محمد علي لأقاربه، والشفلك اكبر مساحة من الأبعادية، وبلغت الشفالك في عهد محمد علي

(٣٧٠ ألف) فدان، كان شفلك سعيد باشا منها مثلاً قرب الإسكندرية (٢٠ ألف) فدان، وشفلك الخديوي إسماعيل في الروضة (١٨ ألف) فدان، وشفلك الخديوي توفيق ببني سويف (١٥ ألف) فدان، وهناك شفالك إبراهيم باشا ابن محمد علي ولطوسون بن سعيد وثلاثة شفالك لإلهامي باشا ابن عباس الأول.

والشفالك كانت أصلاً أراض زراعية خصبة ليس لها صاحب بسبب هجرة الفلاحين للأراضي بسبب فداحة الضرائب، أما الأبعاديات فهي أراضي تحتاج لشيء من الإصلاح.

وكان من الطبيعي وفقًا لنظام العهدة أن يقوم المتعهد بالسيطرة على الأراضي التي ليس لها صاحب أو منتفع في حدود عهدته، ومع تطور شكل الملكية الزراعية، حاز هؤلاء المتعهدون تلك الأراضي وأصبحت مملوكه لهم.

وظهرت أسماء لأسر كانت أصلا من المتعهدين، أصبحوا فيما بعد من كبار ملاك الأراضي مثل السلحدار - الشواربي - أباظة - البدراوي.

ومع ثقل أعباء الديون على إسماعيل قام بجمع الضرائب مقدمًا على الأراضي، مما جعل كثيراً من الفلاحين الصغار يفقدون ملكياتهم لصالح الملاك الكبار أو الموظفين الكبار، أو الأغنياء عمومًا مصريين وأجانب.

وكل ذلك يعطينا فكرة عن النشأة الواقعية للأرستقراطية الزراعية، فهم إما من أبناء الأسرة المالكة، أو من كبار الموظفين أو من الأغنياء والمرابين المصريين والأجانب، وكل هؤلاء من ساكني المدن، أي أن الأرستقراطية الزراعية في مصر نشأت أصلاً من عناصر لا علاقة لهم بالزراعة، وهي تسكن القاهرة أساسًا مما جعلها طبقة نموذجية لتحقيق شكل التطور الزراعي المرغوب فيه من الاستعمار.

وإذا كان ما سبق هو التطور الواقعي لنشأة الرأسمالية الزراعية الأرستقراطية، فإن التطور القانوني كان أيضًا في صالحها، ففي نهاية حكم محمد علي في (١٦ فبراير ١٨٤٢) صدر قانون يبيح لأصحاب الأبعاديات بيعها أو نقلها للغير، ثم صدر في(١٨٤٦) قانون يبيح نفس الشيء للأراضي الأثرية (أراضي صغار الفلاحين)، وكان ذلك على أساس بيع حق الانتفاع لا لبيع الرقبة، أي أن قانوني (١٨٤٢، ١٨٤٦) لم يزعزعا مبدأ ملكية الدولة للأراضي الزراعية.

ثم ساءت الأمور في طريق الملكية الزراعية الفردية بالمعنى الكامل لأول مرة في عهد سعيد باشا، ففي ٢٧ يناير ١٨٥٥ أصدر سعيد قانونًا يجعل نقل حق الانتفاع الزراعي أو توريثه بحجة من المديرية وليس مجرد شهادة يعطيها شيخ البلد، وبذلك أدخل عملية تداول الحقوق على الأراضي الزراعية في سجلات الدولة، وحصنها بقوة القانون والإدارة بعد أن كانت عمليات شبه عرفية تجري داخل القرية.

ولكن القانون الأساسي الذي غير معالم الملكية الزراعية في عهد سعيد، كان قانون الأراضي في ٥ أغسطس ١٨٥٨، وقد بدأ سعيد باشا فمنح حق الملكية الكاملة لأبناء طبقته من أصحاب الأبعاديات والشفالك، أما صغار الفلاحين فقد منحهم نوعًا من الملكية الناقصة، فقد قسم قانون ١٨٥٨ الأراضي الزراعية في مصر إلى نوعين: الأراضي العشورية وتشمل الأبعاديات والشفالك التي منحها ويمنحها والي مصر لكبار وجوه الدولة مقابل خدماتهم أو ولائهم، وهذه الأراضي أخضعت لضريبة عقارية موحدة هي العشور(١٠٪) ومنح حائزها حقا كاملاً فيها بموجب المادة ٢٥ من قانون ١٨٥٨، حيث تقول تلك المادة: " أنها ملك خالص لمن

تسلمها أيا كان، وهو يستطيع أن يتصرف فيها على أي وجه يشاء كمالك لها "، "كما تنص المادة ١٠ من ذلك القانون على حق التعويض النقدي أو العيني إذا رأت الدولة نزع ملكيتها للمنفعة العامة مقدرًا على أساس سعر السوق وقت نزع الملكية "، كان قانون ١٨٤٢ يبيح حق بيعها ورهنها ونقل ملكيتها في حدود حقوق الانتفاع ".

أما النوع الآخر من الأراضي، وهي الأراضي الأثرية المملوكة لصغار الفلاحين فإن قانون ١٨٥٨ أباح توريثها ورهنها وبيعها ومبادلتها أو نقل ملكيتها في أي صورة من الصور بموافقة السلطات المحلية، ولكنها اشترطت أن تكون غير قابلة للتعويض إذا نزعت الدولة ملكيتها للمنفعة العامة، كما كانت الضريبة عليها غير شخصية، وإنما كانت من مسؤولية زمام القرية كلها، كذلك لم يبح القانون جواز التصرف فيها بالهبة أو بالوقف، أي أن قانون ١٨٥٨ أباح حق الرقبة لكبار الملاك (الأبعاديات والشفالك)، ولم يعطه لصغار الملاك.

وفي عهد إسماعيل صدر قانون في ١٠ يناير ١٨٦٦ أباح لحائزي الأراضي الخراجية حق هبة أراضيهم دون حق وقفها، وفي ٣٠ أغسطس (١٨٧١) أعفى إسماعيل كل من يدفع للدولة الضرائب المستحقة على أرضه مقدمًا عن ست

سنوات من نصف الضرائب المستحقة على هذه الأرض مستقبلا مع تنازل الدولة له عن حق (الرقبة) أو عن الملكية الخاصة بكل معنى قانوني أو فعلي، وفي ١٠ مايو ١٨٧٣ جعلت الدولة ذلك إجباريًا، فأضطر كثير من الفلاحين على ترك أرضهم فوقعت ملكية تلك الأرض في يد الأغنياء والمرابين الذين استطاعوا أن يدفعوا الأموال اللازمة لذلك، أي أن معظم الأراضي قد آلت لكبار الملاك.

وهكذا ظهرت الأرستقراطية الزراعية في مصر التي لعبت دورا خطيرا فيما بعد لصالح النمط الاقتصادي الملائم للاستعمار.

إذا فقد أدت سلسلة تصرفات محمد علي وسعيد واسماعيل إلى ظهور ملكيات كبيرة شكلت إرستقراطية زراعية مدعومة بالقوانين وكانت أعمال العمران الزراعية مثل شق الترع أو بناء القناطر والخزانات تزيد المساحة المزروعة إلا أنها بداهة كانت تسقط بيد كبار الملاك.

* * *

وفي إحصاء (١٨٩٤) عن توزيع الأراضي الزراعية في مصر بلغت الملكيات الزراعية الزائدة عن (٥٠ فدان) ٤٢,٥ ٪ وبلغت مساحة الأراضي التي تمتلكها أسرة محمد علي في نهاية حكم الخديوي إسماعيل حوالي مليون فدان أو ٢٠ ٪ من الأراضي المنزرعة في مصر في ذلك الوقت.

أما عن الذوات والأعيان ومشايخ البدو الذين امتلكوا الأراضي، فهناك حصر تقريبي لهم في الخطط التوفيقية لعلي مبارك، وفي جابربيل باير عن تاريخ الملكية الزراعية في مصر الحديثة.

فهناك مثلا محمد سلطان باشا (١٣ ألف فدان في نهاية عصر إسماعيل، وهو من موظفي القصر، الحاج مصطفى الهجين "كان تاجرًا" وولده الحاج محمد الهجين بقى من ثروته الزراعية (١٤٢٥) فدان عند قيام ثورة ١٩٥٢، في صورة وقف خيري، حسن الطرزي - تاجر - " تخلف عنه وقف قدره (٢٣٧٩ فدان)، إسماعيل باشا صديق (المفتش) (٣٠ ألف فدان)، وكان وزيرًا للمالية في حكومة إسماعيل، مصطفى بهجت باشا (٢٢٠٠ فدان)، حسن أبو سليمان عمدة بني عبيد (١٢ ألف فدان)، حسن باشا المانسترلى، كان كتخدا أيام محمد علي، ترك وقفًا قدره (٢٥٠٠ فدان)، أحمد باشا المنيكلي حاكم السودان، وقف قدره (٢٥٠٠ فدان) وإبراهيم باشا الألفي - محافظ القاهرة في عهد سعيد ١٩٨٠ فدانًا، إبراهيم باشا قائد السواري في عهد إسماعيل، ترك وقفًا قدره ٥٢٨ فدانًا، عثمان باشا غالب ١١٨١ فدانًا، السردار راتب باشا ١٥٠٠ فدان، خورشيد باشا ٢٢٠٠ فدان، وهكذا.

ومن مشايخ البدو: حسن أغا أباظة ٤٠٠٠ فدان، عدد كبير من أسرة أباظة يملكون ما بين ٥٠٠ لأحدهم ٢٠٠٠ للآخر ٦٠٠٠ للثالث، وهكذا، ومن عائلة الشواربي ٢١٠٠ فدان.

ومن العلماء والوجهاء رفاعة الطهطاوي ٢٥٠٠ فدان، علي بك البدراوي - تاجر - ٤٠٠٠ فدان، إبراهيم النبراوي - طبيب - ١٧٠٠ فدان وهكذا.

أي أن طبقة كبار الملاك تكونت أساسًا من الأسرة المالكة، كبار رجال الدولة وقواد الجيش والموظفين من أتراك وشركس تجار مصريين من العلماء والأطباء، مشايخ

البدو.

أي أنها طبقة أرستقراطية كانت تسكن المدن وخاصة القاهرة، وبالتالي جاءت خصوصية الرأسمالية الزراعية في عدم اهتمامها بمستقبل مصر السياسي أو الاجتماعي أو بتحسين أوضاعه الزراعية وكان كل همهم هو الحصول على أكبر عائد من الزراعة، وليكن ذلك بزراعة المحصولات النقدية مثل: القطن لبيعه في أوربا، وكذلك تمسك تلك الطبقة بنمط من الحياة المترف والمتعالي.

وثالثا: أن ظهور التجاربين تلك الطبقة تؤكد أن الرأسمالية الزراعية والاستثمار الزراعي قد استقطب الأموال المتراكمة لدى التجار، ولدى كبار الموظفين؛ أي أنه حرم الاستثمار الصناعي منها، أي أن طبقة كبار الملاك الأرستقراطية الزراعية قد حققت عددًا من الأهداف الاستعمارية في:

- حرمان صغار الفلاحين من ملكية تلك الأراضي، بما يترتب عليها زراعتها بمحاصيل غذائية تلبي حاجات هؤلاء أولاً، ثم باقي السكان ثانيًا مما فتح السوق واسعا أمام الاستعمار للتصدير.

- سحب التراكمات المالية لدى التجار، التراكمات المالية لدى التجار هي التي بدأت عصر الرأسمالية الأوربية، ولدى الموظفين واستثمارها في الزراعة.

- بناء نمط اقتصادي زراعي يحقق أكبر عائد للملاك بصرف النظر عن حاجة البلاد إليه من عدمه.

- زراعة المحاصيل النقدية كالقطن.

- خلق طبقة أرستقراطية لا تتصادم مصالحها مع الاستعمار، إلا في أضيق الحدود والاعتماد عليها سياسيًا واجتماعيًا في حكم مصر.

- أن الملكية الأجنبية في مصر للأراضي الزراعية لم تظهر بكثرة إلا بعد عام ١٨٧٦.

- عام إنشاء المحاكم المختلطة - وقد منع ظهورها قبل ذلك بكثرة لأن قوانين السلطنة العثمانية لم تكن تبيح للأجانب تملك العقارات والأراضي الزراعية في بلاد السلطنة، وصحيح أن محمد علي كان قد منح بعض الأجانب

عـددًا مـن الأبعاديـات ولكـن ذلـك كـان بالمخالفـة لأحكـام الـسلطنة وقوانينهـا، وبـصدور قـانون المحـاكم المختلطـة بعـد ١٨٧٦ اهـتم رأس المـال الأجنبـي بالاسـتثمار فـي مـصر، وفـي سـنة١٨٨٧ كانـت مـساحة الأراضـي الزراعيـة التـي يملكهـا الأجانـب ٢٢٥,١٨١فـدانًا وفـي ١٨٩٧ تجـاوزت ٥٥٠,٠٠٠ فـدان بـسبب أو متواكبـة مـع الاحـتلال ثـم وصـلت إلـى ٤٣,٤٪ مـن مـساحة مجمـوع الملكيـات الكبيـــــرة والمتوســـــطة(١٩٠١) وقـــــد بلغـــــت أقـــــصاها فـــــي (١٩١٢) حوالي ٧١٧ ألف فدان ١٣٪ من مجموع المساحة.

* * *

كمـا قامـت عـدد مـن شـركات استـصلاح الأراضـي مثـل: شـركة الكـوم الأخـضر"فرنـسية" سـنة١٨٨٠، وشـركة البحيـرة المـساهمة١٨٨١ " مختلطـة برئاسـة نوبـار باشـا" وفـي سـنة١٨٨٨ سـجلت فـي لنـدن شـركة أبـو قيـر للـصرف، وفـي ١٨٩٧ تأسـست" الـشركة الزراعيـة الـصناعية المـصرية المـساهمة" وهـي شـركة"بلجيكيـة"، وفـي ١٨٩٨ تأسـست"شـركة الـدائرة الـسنية" برأسـمال بريطـاني لإدارة أمـلاك الـدائرة الـسنية لحـساب دائنـي مـصر، وفـي ١٨٩٩ تأسـست فـي لنـدن" الـشركة المـصرية الجديـدة لاستـصلاح الأراضـي وبيعهـا، وبـين ١٨٨٠ - ١٨٩٠ تأسـست شـركتان للائتمـان العقـاري، إحـداهما هـي "شـركة مـصر للأراضـي والرهونـات" بـرأس مـال بريطـاني، والثانيـة هـي "البنـك العقـاري المـصري" وأغلـب رأس مالها فرنسي.

* * *

(جـ) رأسمالية التوكيلات والنهب

إذا كانت بنية الاستثمار الزراعي في مصر بعد محمد علي قد صممت بحيث تخدم أهداف الاستعمار - كما سبق أن وضحنا - فإن التطور الصناعي وبتدخل مباشر من الاستعمارسار في الطريق الخطأ تمامًا بحيث تصبح البنية الاقتصادية شديدة الملائمة للاستعمار، ولن نضيف جديدًا هنا أن نقول: إن الهدف الثابت للاستعمار هو ضرب أي صناعة وطنية بأي صورة من الصور بحيث يجعل العملية الاقتصادية في البلاد تعمل لصالحه ومرتبطة به تمامًا، ولنبدأ الآن في قراءة تفاصيل ما حدث.

يقول جيرار: " كانت أهم الصناعات الموجودة في مصر قبل الحملة الفرنسية هي:

صناعة الأواني الفخارية في الوجه القبلي وخاصة قنا وكانت صناعة الحصير منتشرة أيضًا مع التركيز في المعصرة وسنورس وطامية ومنوف، وكانت المنسوجات القطنية موزعة في الوجه القبلي بينما كانت المنسوجات الصوفية والكتان موزعة في الوجه البحري والفيوم، وكانت صناعة السكر مركزة في الوجه القبلي ولاسيما فرشوط وأخميم وبالقرب من القاهرة، كما كانت صناعة تقطير العطور وصناعة النبيذ مركزتين في الفيوم، وكان تمليح السمك مركز في بحيرات شمال الدلتا، وضرب الأرز مركز في رشيد، أما صناعة الزيوت فكانت موجودة تقريبًا في كل بلد و قرية، وكانت صناعة الحرير موجودة في دمياط والمحلة الكبرى بصفة خاصة.

ويقول الرافعي[1]: " والصناعات المتعلقة بالعمران كضرب الطوب ونحت الأحجار وصنع الجير والجبس والمصيص والبناء وقطع البلاط وتركيبه وصناعة أواني الزجاج وتنجيد الأثاث وصناعة الفخار والخزف وصنع الشمع والنجارة وبناء السفن وصناعة البارود والجلل وصناعة الأسلحة وإصلاحها وصناعة النحاس والحدادة والخراطة، وكانت هذه الصناعات رائجة في ذلك العصر رواجًا كبيرًا، وكذلك أعمال الزخرفة كالمشربيات والصياغة وسك النقود وتركيب الأحجار الكريمة، ومنها الصناعات

المتعلقة بالمواد الغذائية كطحن القمح والذرة وضرب الأرز وتبييضه واستفراخ البيض وعصر الزيت من السمسم وبذر الكتان ومن القرطم والشلجم واستخراج السكر من القصب واستقطار ماء الورد، والصناعات الخاصة بالملبس مثل: غزل القطن ونسجه وصناعة الأنسجة الحريرية والكتانية والصوفية وصناعة الفرو اللباد والطرابيش واللبد - جمع لبدة - وصناعة السجاد وقلوع المراكب، وكذلك صناعة الجلود وصناعة الأحذية وسروج الخيل.

وكان هناك فئة اجتماعية كبيرة وذات نفوذ سياسي واسع مرتبطة بتلك الصناعات (وهي الطوائف) أي عمال كل مصنع كانوا ينتظمون في طائفة تشبه النقابات المهنية والعمالية الحالية، ولكل طائفة شيخ يرأسها يسمى شيخ الطائفة وإليه النظر في شؤونها، ولمشايخ الطوائف الصناعية نواب أو وكلاء يعرفون بالنقباء، وكان نظام الطوائف فضل

---

(1) الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ص ٦٥ جـ١.

في تعليم المبتدئين أسرار كل صناعة، فكان لكل صناعة مدة يتدرب في خلالها العمال على العمل فيها، فإذا أراد الصبي المتعلم أن يصبح "معلمًا" أو "أسطى" بعد حذقه الصنعة التي اختارها ذهب إلى شيخ الطائفة مصحوبًا بمعلمه الذي يشهد لـه بأنه أتقن الصنعة ومهر فيها وعندئذ ينادي به الشيخ عضوًا من أعضاء الطائفة.

وعن طبقة التجار يقول الرافعي[١]: " أما التجار فكانوا يشغلون حيزًا كبيرًا في المجتمع المصري، وكانوا أغنى طبقات الشعب ووصل بعضهم إلى درجة عظيمة من الثراء، واتسعت تجارتهم الداخلية والخارجية، وكانوا يستمدون ثرواتهم من نشاطهم ومركز مصر التجاري فهي الملتقى الطبيعي للقارات الثلاث فنالت بسبب ذلك مركزًا تجاريًا ممتازًا وصارت تجارة الشرق بيدها وربحت منها المكاسب الطائلة، وقد اجتذب هذا المركز التجاري عددًا من التجار الأجانب مثل البنادقة والفرنسيين والأروام، وكان لمصر عددًا كبيرًا من المواني وهي: القاهرة ومصر القديمة "على النيل" والسويس ودمياط والإسكندرية والقصير.

وفي ترجمة لأحد التجار في تلك الفترة يقول الجبرتي[٢]": هو السيد أحمد المحروقي كبير تجار القاهرة عين الأعيان النبيه النجيب الحسيب النسيب السيد أحمد بن أحمد الشهير بالمحروقي، كان من تجار الحرير بسوق العنبريين بمصر واشتهر بالصدق والأمانة والتدين والصلاح فأحسن تربية ابنه، فلما ترعرع خالط الناس ومرن على الكتابة وكان في غاية الحذق والنباهة، وأخذ وأعطى وباع واشترى وشارك وتداخل وحاسب على الألوف".

ويضيف الجبرتي: " أن الأمراء كانوا يبتاعون منه مطالبهم ومطالب الحكومة فاتسعت تجارته وذاع صيته في الأقطار البعيدة وصار أكبر تجار الصادرات والواردات، وتعددت معاملاته التجارية مع سائر الأقطار الشرقية وبعض الأقطار الإفرنجية، وذكر أنه بمناسبة زواج ابنه محمد أقام مهرجانًا فخمًا وحمل الجمال بالهدايا الكثيرة للأمراء والتجار وعظماء الناس والنصارى والأروام والأقباط الكتبة وتجار الأفرع والأتراك والشوام والمغاربة وغيرهم وخلع الخلع الكثيرة.

ويضف الجبرتي: " أنه في أيام الحرب - يقصد المقاومة الشعبية - ساعد وتصدى

(1) الرافعي، نفس المرجع ص ٦٠ جـ١.
(2) الجبرتي، مرجع سابق.

بهمته وصرف أموالاً ضخمة في المهمات والمؤن" فلما قمع الفرنسيون ثورة القاهرة الثانية وكان السيد المحروقي أحد زعمائها هرب إلى سوريا بصحبة السيد عمر مكرم نقيب الأشراف ولازمه في منفاه وهجرته وصادر الفرنسيون أملاكه في غيبته، ولم يعد إلى مصر إلا بعد جلاء الفرنسيين وازدادت مكانته وعظم جاهه بعد عودته من منفاه وصار موضع احترام عند ولاة الأمور والجمهور معًا، وزاره الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا في بيته تكريمًا لـه ودامت الزيارة ساعة من الزمن.

يقول الجبرتي: " فصار السيد المحروقي هو المشار إليه في الدولة التزم بالإقطاعات والبلاد وحضر الوزير إلى داره وقدم إليه التقادم والهدايا وباشر الأمور العظيمة والقضايا الحاسمة، وازدحم الناس ببابه وكثرت عليه الأتباع والأعوان والقواسة والفراشون وعساكر رومية ومترجمون وكلارجيه ووكلاء وحضر مشايخ البلاد والفلاحون بالهدايا والتقادم والأغنام والجمال والخيول، وضاقت بهم داره فاتخذ دورًا بجواره وأنزل بها الوافدين".

ويضيف الجبرتي: " أن الناس بمصر والأراضي الحجازية والشامية والرومية - التركية - اعتمدوه وراسلوه وأودعوا الودائع وأصناف التجارات والبضائع وكان ديوانه العلمي أعظم الدواوين في مصر".

" وأنه جهز الحملة على الوهابيين أيام محمد علي باشا".

* * *

وإذا تأملنا ما سبق نجد أنه كانت هناك صناعة مصرية واسعة ولا بأس بها، وكانت تعتمد على الموارد المحلية والخبرة المحلية إنتاجًا وتسويقًا، وفي أسوأ الحالات لو لم تكن قابلة للتطور لكانت بمنظومتها الخاصة أفضل في مواجهة النهب الاستعماري الذي يستهدف خنق كل صناعة وطنية إنتاجًا واستهلاكًا ليحول البلاد إلى مصدر للخامات وسوقا لتصريف المنتجات، وبما أن تلك الصناعات كانت تعتمد على موارد البلاد وتوجه إنتاجها إلى سد الحاجات المحلية فكانت من الطبيعي أن يكون ذلك أفضل في مواجهة الاستعمار - وقد كتبنا عن ذلك في الجزء الأول - ولكن يبقى أننا ووفقا للمعطيات السابقة فإن تلك الصناعات كانت قابلة للتطور، فإذا عرفنا مثلاً أنها كانت متنوعة تشمل الحديد والنحاس، وتشمل الصناعات الغذائية، وتشمل صناعة البارود والسلاح، وتشمل الصناعات النسجية، وتشمل الكيميائية، وإذا أخذنا في اعتبارنا الإمكانيات العلمية المتبلورة في ذلك الوقت - والتي نقلناها عن الجبرتي في الجزء الأول

- وأضفنا إليه ما أثبته المصريون من تفوق وكفاءة في تحصيل العلوم والهندسة وإنشاء المصانع والعمل بها وإدارتها - كما سبق أن أوضحنا في عصر محمد علي - وإذا أخذنا في اعتبارنا أن المصريين في ثورة القاهرة الثانية قد صنعوا المدافع والقذائف، وكذلك نجاح محمد علي في بناء قاعدة صناعية ضخمة ومتقدمة وعالية الجودة في وقت قياسي لأدركنا أن الصناعة الوطنية كانت قادرة على التطور الهائل بفضل الإمكانيات الاقتصادية والعلمية الوطنية - ليس هذا فحسب - وإذا قلنا إن الأموال التجارية كانت السبب في نشأت الصناعة الرأسمالية في أوربا، وعرفنا أن مصر كانت تمتلك - بفضل موقعها الجغرافي - قاعدة تجارية ضخمة، وأن السيد أحمد المحروقي كمثال كان قادرًا على تجهيز حملة عسكرية"هي الحملة الوهابية" لأدركنا أن التمويل الصناعي عن طريق التجارة كان ممكنًا، والسيد أحمد المحروقي كمثال كان موضع ثقة الناس، ومكان لوضع ودائعهم عنده أي كان من الممكن إنشاء نظام للبنوك - ليست ربوية بالطبع - ونظام مشاركة في الأرباح، إذًا لم يكن ينقص مصر شيء من هذا، وكانت مصر تمتلك ميزة فريدة وهي أن أعيانها في مجملهم وطنيون ويؤدون دورًا هامًا في الكفاح الشعبي يصل إلى حد هروبهم ومصادرة أموالهم، فهاهو أحمد المحروقي - شاه بندر التجار - يشارك في ثورة القاهرة الثانية ويمولها ويضطر بعد قمع الفرنسيين لها أن يهاجر مع زعيم الثورة السيد عمر مكرم إلى الخارج فيصادر الفرنسيون أمواله، أي أن الأمور لو سارت مسارها الطبيعي لاستندت الصناعة المصرية على رأس مال وطني ومكافح ومغامر أيضًا برغم أن رأس المال جبان إلا أنه في حالتنا كان من الوطنية بحيث يصطدم بالسلطة في سبيل مصالح الأمة، فبديهي أنه كان يمول مشروعات ذات عائد بسيط لو رأى في ذلك مصلحة وطنية، أضف إلى ذلك أن السيد أحمد المحروقي كنموذج للرأسمالية الوطنية كان مستنيراً، فهو يعقد الدواوين العلمية في منزله، وكان كريمًا يعطي ويأخذ ويوزع الهدايا والخلع وغيرها، إذًا فقد كانت كل العوامل تقود إلى نهضة صناعية ضخمة خاصة أن طاقة هائلة تفجرت لدى الشعب المصري في ذلك الوقت عقب انتصاره بقواه الذاتية على غزوتين أجنبيتين في أقل من عشر سنوات"الحملة الفرنسية ١٧٩٨ - ١٨٠١" والحملة الإنجليزية "١٨٠٧" ولو سمح لتلك العوامل كلها أن تؤتي ثمارها لكان لمصر قاعدة صناعية ضخمة غير قابلة للتصفية؛ لأنها تعتمد على المبادرات الفردية وتعتمد على قاعدة شعبية واسعة، ولكن الأمور سارت مسارًا مختلفًا.

فقد قام محمد علي بالاستفادة من كل تلك العوامل، وأقام نهضة صناعية ضخمة

وخطيرة ومتسعة ولكن على أساس رأسمالية الدولة حيث احتكر كل شيء فصار هو الصانع الوحيد وارتبطت النهضة به وأصبح هو محورها وكذلك بالجيش، ومن حيث المبدأ فلا مانع من استخدام أسلوب رأسمالية الدولة في بناء النهضة الصناعية ولكن لكل شيء أوانه ولكل عمل ظروفه، فلو لم تكن هناك قوى متربصة ولولم يخطئ محمد علي في الصدام مع الخلافة ولو اتجه لأفريقيا لكانت النتائج مختلفة، ولكن خطورة وخطأ نظام رأسمالية الدولة في ذلك الوقت نشأ لعدة أسباب:

أولها: ارتباطه بشخص محمد علي وبجيشه، فلما انهار المشروع العسكري انهارت القاعدة الصناعية، ولو كانت القاعدة الصناعية قائمة على المبادرات الشعبية لكان سقوط مشروع محمد علي العسكري لم يؤثر فيها كل هذا التأثر.

ثانيها: أن دول أوربا الصليبية كانت تطمع في مصر في ذلك الوقت، وبديهي أنها لن تسمح بقيام نهضة صناعية فيها فكان من الطبيعي أن تتصدى لمحمد علي في محاولة لتصفية القاعدة، ولو نجح محمد علي في مواجهتها لكان الأمر مختلفًا، ولكن فشله في مواجهتها جعل تصفية تلك القاعدة المرتبطة به وبالجيش وبنظام رأسمالية الدولة أسهل

كثيرًا، فلو كانت قاعدة صناعية معتمدة على القاعدة الشعبية ومملوكة للناس وبمبادرات فردية لأصبح أمر تعقبها وتصفيتها أصعب كثيرًا جدًا.

على كل حال فبقيام نظام الاحتكار انهارت الصناعات الفردية والشعبية القائمة، وبانهيار مشروع محمد علي انهارت لقاعدة الصناعية التي أقامها، أي أن مصر عمليًا أصبحت بدون قاعدة صناعية وهذا هو أفضل الأحوال لدخول الاستعمار وإحداث آثاره المدمرة علينا.

وكان من الطبيعي أن تسارع أوربا الصليبية بعد أن رأت بأم عينها إمكانية قيام صناعة متقدمة في مصر أن تسارع في قطع كل طريق على ظهور أي شكل من الأشكال الصناعية التي تهددها، وبدأت العملية في ضرب القاعدة العلمية أولاً فأغلقت المدارس والمعاهد، ثم بدأت في تشكيل أرستقراطية زراعية تمتص فوائض المال لدى كبار الموظفين وتحقق في الوقت نفسه أكبر قد من الإنتاج الزراعي اللازم لها، وكذلك بدأت عملية إغراق مصر في الديون وإغراقها بالشركات الأجنبية التي تعمل في مجالات الخدمات والسمسرة والوكالات، وإذا كانت تلك الدول قد سمحت بقيام

مشروعات زراعية واستصلاح أراضي وشق ترع وإقامة قناطر وخزانات وسدود، وكذلك سمحت بقيام مشروعات إصلاح الموانئ وتعبيد الطرق وإنشاء شبكات التلغراف وغيرها، وكذلك شركات الشحن والتفريغ، أي إقامة بنية أساسية صالحة لعمليات الاستيراد والتصدير والوكالات والسمسرة مع وجود حكومات مدينة بل غارقة في الديون حتى أذنيها وإدارة حكومية عاجزة، وكل هذا تمهيدًا للاستعمار.

لنستمع إلى المحصلة إذًا من فم اللورد كرومر:" من يقارن الحالة الراهنة بما كانت عليه من قبل يرى فرقا ضخمًا في الشوارع التي كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين ونساجين وخياطين وصباغين وخيامين وحدادين ونجارين وصانعي أحذية قد أصبحت مزدحمة بالمقاهي والدكاكين المليئة بالبضائع الأوربية، أما الصانع المصري فقد تضاءل شأنه وانحطت كفايته على مر الزمن وفسد لديه الذوق الفني الذي طالما أخرج في العصر القديم المعجزات في مفاخر الصناعة".

لم يكن إنقاص عدد الجيش من٢٧٦الف جندي، وفشل مشروع محمد علي العسكري هما وحدهما السبب في انهيار رأسمالية الدولة والقاعدة الصناعية لمحمد علي ولكن ضعف السلطة العثمانية بسبب حروبها مع محمد علي وخضوعها للنفوذ الأوربي قد اضطر السلطان العثماني إلى توقيع معاهدة "بلطه ليمان"مع الدول الأوربية وهي المعاهدة التي تقضي بسياسة الباب المفتوح وحرية التجارة في جميع أرجاء السلطنة العثمانية بما فيها مصر ولم يكن محمد علي بعد انهيار جيشه في١٨٤٠ بقادر على معارضة تلك الاتفاقية ووقف العمل بها في مصر، وقد أدت تلك المعاهدة إلى فتح أبواب مصر أمام الصادرات والواردات الأوربية في وقت حرج هو وقت تقلص حجم الجيش الذي كانت الصناعة الوطنية القائمة على الاحتكار تعتمد عليه في تصريف منتجاتها.

إذًا فقد انتهى انكسار محمد علي في١٨٤٠ وائتمار الدول الأوربية به إلى حل نظام الاحتكار شيئًا فشيئًا وإغلاق المصانع واحد بعد الآخر، ثم استكمل الإلغاء في عهد عباس الأول وسعيد، كما بدأ الاستثمار الأجنبي يجد طريقه إلى مصر فسمح محمد علي بإنشاء بنك الإسكندرية برأسمال قدره٧٠٠ ألف ريال يكون نصيب مصر منه٤٠٠الف ريال واكتتب الممولان المعروفان "توسيجا وباستري" بـ٣٠٠ ألف ريال[1] وذلك في عام١٨٤٧، بل إن الحكومة لم تدفع نصيبها في البنك ولذلك كان لمديره الأجنبي سلطة واسعة.

(1) الوقائع المصرية، العدد ٨٩ (١٨٤٧)، د. علي الجريتلي، تاريخ الصناعة في مصـر.

وكان من الصعب أن يظهر عمود فقري حقيقي لطبقة متوسطة، أو استثمار صناعي قائم على الملكية الفردية أو الشركات المساهمة بعد أن ضرب محمد علي فئة التجار وفئة الصناع ضربة قاصمة بنظام الاحتكار ورأسمالية الدولة، ولكن اقتصرت الطبقة المتوسطة على طبقة الفنيين مدنيين أو عسكريين، وهم موظفون في الدولة يتقاضون راتبًا منها، يمكن أن يوجهوا فائضه إلى الاستثمار، ولكن ما قيمة ذلك الفائض لإنشاء صناعة، خاصة وأنه تم امتصاصه في الاستثمار الزراعي، كما لم تظهر طبقة عمالية صناعية بصورة طبيعية، بل ظهرت كعمال وموظفين يعملون في كنف الحكومة، فإذا ما ألغت الحكومة المصانع أو أغلقتها عادوا إلى زراعة الأرض، وحتى المهن كانت قد انهارت بسبب الاحتكار، وفي نفس الوقت جاء المال الأجنبي ليقطع الطريق ويوجه الجهود نحو الاستثمار الزراعي، والتمويل الإقراضي، وفي قطاع الخدمات السريعة الربح، بل واعتماد الاستثمار الأجنبي على مئات الألوف من الأجانب النازحين إلى مصر، وكل هذا أدى إلى عدم اتساع قاعدة الملكية الخاصة في بنية مصر الاقتصادية، اللهم إلا في الزراعة، وكان يتم امتصاص الملكيات الصغيرة والمتوسطة في الزراعة

لصالح الملكيات الكبيرة بوسيلة أو بأخرى، أي أنه لم تنشأ طبقة متوسطة صناعية تحمل عبء قيام صناعة، كما تم ظهور أرستقراطية زراعية وبقيت الطبقة المتوسطة في المدن قاصرة على شريحة المتعلمين أو الفنيين الذين يعملون في جهاز الحكومة بكل ما يحمله ذلك من آثار تشويهية على البنية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، فهذه الطبقة كانت مرتبطة بالنظام دائمًا أيا كان هذا النظام لأنها تعمل عنده في وظائف تؤمن لها ارتفاع مستوى معيشتها عن بقية السكان بصورة مرضية.

* * *

بانهيار الصناعة المصرية بعد ١٨٤٠م، وعدم قدرة الواقع المصري للأسباب السابق ذكرها على إفراز طبقة صناعية، كان من الطبيعي أن يتجه إلى مصر عدد كبير من المرابين والنصابين والتجار من كل حدب وصوب، خاصة وأن هناك مظلة الامتيازات الأجنبية التي يتمتع بها هؤلاء الأربيون، وقد تعلم مسيحيو الشام واليهود و الأرمن أن يستفيدوا من تلك الحماية القنصلية بأن يدفعوا مبلغًا من المال مقابل الحصول على جواز سفر من أي من القنصليات التي يعطيها القانون حماية أو امتيازًا، وهكذا شهدت مصر

أفواجًا من اليونانيين القبارصة، والإيطاليين، والإنجليز، والفرنسيين، واليهود، والأرمن، الشوام وغيرهم.

ففي سنة ١٨٦١ دخل مصر حوالي (٣٠ ألف) أجنبي، ١٨٦٢ دخلها (٣٢ ألف)، وفي ١٨٦٣ دخلها (٣٤ ألف)، في ١٨٦٤ (٥٦,٥ ألف)، وفي ١٨٦٥ دخلها (٨٠ ألفا)، وهكذا.

واتجه هؤلاء إلى إنشاء البنوك، ليس بمعنى تصدير رؤوس أموال أوروبية إلى مصر، ولكن بهدف جمع رؤوس الأموال المصرية وإعادة إقراضها أو استثمارها في مشاريع محددة أو حتى نهبها مباشرة، وكان أول بنك أسسه الأجانب في الإسكندرية هو (بنك مصر) عام ١٨٥٧ بالتعاون مع بعض البيوت المالية في إنجلترا، وكان مديره تاجر يوناني يدعى "بسكال"، كانت كل مهمة هذا البنك إقراض أمراء البيت العلوي!! [1]
" وكانت طبيعة الأعمال التي تقوم بها هذه البنوك عمومًا هي إقراض الخديوي والحكومة المصرية ومساعدتها على الاقتراض من الخارج في أوربا، وتمثيل البيوت المالية والبنوك الأوربية في مصر، خدمة الحكومة المصرية مقابل عمولة في أعمال الاستيراد والتصدير، وكإقراض بعض الأمراء وإدارة ممتلكاتهم العقارية ولاسيما الأطيان، كما كانت تلك البنوك المحلية تقدم تسهيلات ائتمانية لمؤسسي الشركات مثل: شيكولاني - وروسوس - ورويسناير وأنطونياس، ولشركات الامتيازات الأجنبية، وشركة قناة السويس، وكانت تضارب في سندات الخزانة التي كانت تصدرها الحكومة المصرية، وقد حصلت البنوك الخاصة على كثير من عقود الامتياز وتأسيس الشركات.

وفي زمن سعيد وإسماعيل أيضًا ظهر على جانب الممولين الأوربيين من أصحاب البنوك الخاصة عدد آخر من اليهود الشرقيين واليونانيين والشوام مثل: عائلات قطاوي - ومنشه وسوارس وسرسق، فقد أسس هؤلاء أيضًا بنوكًا خاصة، و كانت لهم صلات ببعض البيوت المالية في أوربا، وبعض كبار الممولين اليهود فيها، كذلك ظهرت البنوك المساهمة مثل بنك الإسكندرية التجاري (١٨٦٨) الذي أدمج في بنك الأنجلو إيجبسيان في

(١٨٨٤)، البنك الصناعي (١٨٨٩) وغيرها، بنك مصر(١٨٦٥) ولم يقتصر الأمر على إنشاء بنوك برؤوس أموال أجنبية في مصر، بل ظهرت فروع لبنوك أوروبية مثل

(1) د. علي الجريتلي، تطور النظام المصرفي في مصر.

(مون دي بيتيه) أي الرهونات الفرنسي (١٨٦٠) (العثماني الإمبراطوري)"إنجليزي"، (الكريدي) " فرنسي " (١٨٧٤) (بنك روما) "إيطالي " (١٨٨٠) وغيرها.

* * *

على أننا يجب أن نتنبه إلى أن تلك البنوك الأجنبية، لم تكن تأتي برأسمال أجنبي حقيقي لتوجيهه إلى الاستثمار، بل قل أنه كان هناك أجانب ينهبون الاقتصاد المصري ويستثمرون خبرتهم بشؤون المال وصلاتهم ببيوت المال الأوربية من جهة وبالبلاط المصري من جهة أخرى في تشغيل أموال المصريين والاستئثار بأرباحها أو الحصول على نصيب الأسد منها.

وأن كل ما يحدث أن بنكًا ما يؤجر مكانًا في أحد شوارع القاهرة، ويوفد مديرًا أجنبيًا ومعه بعض المعاونين الأجانب من ذوي الخبرة في الشؤون المصرفية، ويستخدم موظفين محليين من العارفين باللغات ولاسيما من اليهود والشوام، والأرمن واليونانيين والإيطاليين، وربما احتاج الأمر إلى نقل مبلغ تافه من المال السائل إلى مصر ليكون في

خزائن البنك في بداية العمل، ثم تتدفق عليه، ودائع المصريين والأجانب المقيمين في مصر وتحويلاتهم ومدفوعاتهم فتتجمع في خزائنه الملايين التي يستغلها في استثماراته وعملياته المصرفية، وحتى رأس المال السائل التافه الذي يبدأ به نجده بعد فترة قصيرة يعيد تصديره إلى البنك الأصلي في أوربا.

* * *

وهكذا لم يأت هؤلاء المستثمرون الأجانب بأي أموال لاستثمارها في القطاع الصناعي الجاد، بل جاؤوا لجمع الأموال المصرية وتوجيهها في الخدمات الحكومية والمشروعات ذات العائد السريع، وفي الاستثمار الزراعي والعقاري على أن ينالوا هم نصيب الأسد من الأرباح، وهكذا لم تنشأ في مصر استثمارات صناعية جادة لا على يد المصريين ولا يد المستثمرين الأجانب حتى ذلك الوقت، ولمدة طويلة بعده " حتى طلعت حرب "

* * *

(٩) الاستعمار يرسل طلائعه

(أ) الديون

كانت الديون ومازالت أحد الوسائل الاستعمارية الخبيثة، لمد يد النفوذ الأجنبي إلى البلاد، والسيطرة على مقدراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإرباك أحواله من أولها إلى آخرها، بل والتحكم في مجمل سياساته، إذن فالديون كانت إحدى الوسائل التمهيدية للاحتلال، بل أهم هذه الوسائل على الإطلاق، وإذا كان النفوذ الأجنبي قد تسلل عبر شركة قناة السويس، وعبر الأرستقراطية الزراعية وشكل الاستثمار الزراعي، وعبر رأسمالية السلب والنهب والشركات الأجنبية، فإن الديون قد فتحت الباب على مصراعيه أمام النفوذ الأجنبي، وأفقدت تلك الديون "عمليًا" مصر استقلالها، بل وأضاعت من إسماعيل عرشه ذاته، ولم تلبث مصر خلال سنوات جد قليلة أن أصبحت مستعمرة أوربية دون أن تطلق رصاصة واحدة.

وعلاقة الديون الخارجية بالتبعية وبهيمنة الأجانب على مقدراتنا لا يحتاج إلى دليل، وهو أمر يجمع عليه علماء السياسة والتاريخ والاجتماع فضلاً عن الاقتصاد.

يقول الاقتصادي البارز محمد رشدي [١] " إن من يتعرض بالدراسة للوسائل التي اتخذها الأجانب معبرًا للوصول إلى أغراضهم يجد أنها كانت تتسم بالعمق المقترن بالحقد والجشع اللذين ازدادا على طول الأيام مرارةً وضراوة، تلك كانت طبيعة الأوربيين، ومسلكهم مع مصر منذ زمن طويل - فهم يتربصون بنا الفرصة للانقضاض علينا، فإذا لم تواتهم الفرصة عمدوا إلي خلقها والاستفادة منها، وقد كانت الديون الأجنبية هي رأس الحربة التي طعن بها الاستعمار مصر".

* * *

هل يمكن أن تكون للقروض الأجنبية ضرورة؟ أو فائدة؟

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ محمد رشدي، في نفس المرجع السابق " وفي رأينا أن السبب المعقول والمنطقي للإقدام على عقد القروض الخارجية هو حاجة الدولة للقيام بمشروعات إنتاجية مباشرة أو غير مباشرة لازمة لتحقيق أهدافها من حيث النمو

---

(1) المرحوم محمد رشدي، تلميذ طلعت حرب ورئيس مجلس إدارة بنك مصر قبل التأميم، التطور الاقتصادي في مصر، القاهرة، دار المعارف ١٩٧٢م.

الاقتصادي، على أن يكون التمويل الأجنبي بالقدر الذي يكفل الغلبة، والسيطرة للتمويل المحلي، فضلا عن الرفض بصيغة قاطعة لأية قيود يمليها الجانب المقرض في شأن استعمال القرض أو الإشراف عليه، ذلك ما تقتصد به طبيعة العلاقة بين المقرض والمقترض، إذ أنه من أول المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها سلامة القرض أن ينعقد على أساس من الندية والتكافؤ، أما إذا توصلت الدولة المقرضة إلى سبيل يمكنها من التحكم في استعمالات قروضها فإن ذلك لا يدل على ضعف الدولة، وإنما يتيح الفرصة لرأس المال الأجنبي لأن يبسط سيطرته على البلاد " [(١)].

وبالطبع هذا كلام مثالي، لم يعرفه العالم أيام سعيد أو إسماعيل، ولا يعرفه حتى اليوم، والقرض الأجنبي شر كله؛ لأن العالم عالم مصالح من ناحية، ومن غير الطبيعي ولا المنطقي أن يقرضك أحدهم بدون شروط أو بدون أهداف معلنة أو خفية، ومن غير الملائم اقتصاديًا القيام بمشروعات جادة بواسطة القروض، وإذا كنا قد قررنا من قبل أن بلادنا كانت مستهدفة للسيطرة الاستعمارية وقتها، وحتى الآن بوسيلة أو بأخرى لعرفنا استحالة الحصول على قرض من أجل سواد العيون.

وإذا كان الإسلام يبيح القرض الحسن - بلا شروط - وبلا ربا فنعتقد أنه البديهي أنه لا الشرق ولا الغرب سوف يعطي أحدًا قرضًا بلا شروط ولا ربا، ومن السذاجة الأمل يومًا في تحقيق ذلك مادام العالم هو العالم، ومادامت البنية الاقتصادية والسياسية للعالم كله كما هي اليوم.

يضيف الأستاذ محمد رشدي: " في حالة إسماعيل فإنه لو تم صرف القروض البالغ قيمتها" مائة مليون جنيه تقريباً على مشروعات إنتاجية لتغير وجه تاريخ مصر الاقتصادي تغييرًا جذريًا، ولأصبحت مصر قوة لا يستهان بها في المجال الدولي، ولأمكن منع الكثير من الويلات التي جرها الأجانب على مصر نتيجة تدخلهم كمقرضين للحكومة المصرية، إلا أنه للأسف الشديد قد تم صرف هذه القروض على نواح ترفيهية واستهلاكية بحته، والقليل منها هو الذي أنفق في حفر وإنشاء الكباري التي كان الغرض

---

(1) محمد رشدي، مرجع سابق.

الحقيقي من إنشائها خدمة أراضي الأسرة الحاكمـة" [١].

ومع احترامنا الشديد للأستاذ محمد رشدي، فإن هذا الكلام أيضًا مغرق في المثالية وحسن النية، إذ لو علم المقرضون رشدًا في المقترض لما أقرضوه، لقد كان المقرضون طلائع احتلال، والغرب الذي لم يتورع عن التدخل المباشر ضد محمد علي في الوقت الحرج وقاموا بتصفية قاعدته الصناعية، رغم أنه لم يقترض منهم شيئًا، لم يكونوا ليعطوا إسماعيل أموالا للإنفاق منها على مشروعات جادة، و لولا تأكدهم من أن هذه الأموال ستنفق فيما يحقق مصالحهم، لما مدوا لـه حبل القروض.

* * *

هل كان التوريط في الديون مقصود؟

نعم بكل تأكيد؛ لأن المسألة لم تكن إطلاقا علاقة تجارية بحتة فأوربا كانت تتطلع للسيطرة على مصر، ولم تكن لتبعث جيوشها لاحتلال مصر قبل ذلك (١٧٩٨، ١٨٠٧) من قبيل التسالـي.

يقول الأستاذ عادل حسين [٢]: " والقول بأن الغرب تعمد إغراق مصر بالديون لا يعكس أي رغبة في التحامل، فهو استنتاج موضوعي من سياق الأحداث، وهو يستند أيضًا إلى فهم مصالح وسياسات الدول الغربية ".

ويقول محمد رشدي: " إن الأجانب كانوا يشجعون حكام مصر بشتى الوسائل والطرق على الاستزادة من القروض إلى حد إنشاء فروع لبعض البنوك الأجنبية التي تخصصت في إقراض الحكام والطبقات الغنية " [٣]، ويقول جون مارلو: " إن الممولين الفرنسيين والإنجليز والألمان الذين شجعوا بطريقتهم المعهودة الوالي على الإسراف والتبذير لتمكين أنفسهم من ممتلكاته، وقد ترتب على هذا النهب الذي كان يتم على نطاق عالمي كبير أن أخذ تدخل القناصل المحدود لصالح أصحاب التعويضات يتحول تدريجيًا إلى تدخل دبلوماسي تقوم به حكومات الدول لصالح أصحاب السندات الأوربيين " [٤].

ويضيف نفس المؤلف: " أنه لم يكن أحد من الدائنين يرغب في خروج إسماعيل من

---

(1) محمد رشدي، مرجع سابق.
(2) عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية.
(3) محمد رشدي، مرجع سابق.
(4) جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري.

الديون ذلك أن عملية إقراضه قد أثبتت أنها عملية رابحة، وفوق ذلك فقد كانت هناك أرباح أخرى إضافية تأتي من العمولات على طلبات الشراء من الخارج التي لم يكن ممكنًا تقديمها إلا إذا كان إسماعيل والخزانة المصرية يتلقيان المال باستمرار من القروض " [١].

ويقول روتشتين: " إن جميع ما يسمونه المالية العليا بلندن وباريس قد تآمر رسميًا على سلب الخديوي فكان يظهر في الليلة الواحدة كما يظهر النبات الدنيء مصارف مفتعلة طنانة الأسماء كالمصرف الإنجليزي المصري، والمصرف الفرنسي المصري وغير ذلك، غرضها الوحيد إغراء الخديوي بعقد قروض جديدة فاحشة الربا " [٢].

* * *

سعيد يبدأ القروض وإسماعيل يتوسع فيها

بقيت مصر سليمة من آفة الديون الأجنبية في عهد محمد علي وإبراهيم وعباس الأول، وبدأت الديون تجد طريقها إلى الحكومة المصرية في عصر سعيد باشا الذي مات وترك على الحكومة المصرية دينًا قدره (١١,١٦) مليون جنيه من الديون

الثابتة[٣]، والديون السائرة [٤]، أما في عهد إسماعيل فقد قفز الرقم إلى (١٢٦,٤) مليون جنيه، كما يقدرها الرافعي، وهي كالتالي:

---

(1) جون مارلو، نفس المرجع.

(2) تيودر روتشتين، تاريخ المسألة المصرية (١٨٧٥ - ١٩١٠) ترجمة عبد الحميد الصاوي ومحمد بدران.

(3) الدين الثابت أو المنتظم: هو القرض الذي يحصل الاكتتاب فيه بواسطة أحد البنوك بفائدة مقررة، ويسدد في مواعيد محددة، بتأمين معين أو ضمانة معينة، وبشرط إتمام استهلاكه في مدة معينة.

(4) الدين السائر: هو الذي ينشأ عن الاستجرارات والمعاملات المالية والمدنية والمشتريات والتوصيات، وتشمل أيضًا نوع آخر من الدين يعرف بالإفادات أو البونات " الأذون " المالية أو بونات تكتب بقيم مختلفة مسحوبة على الدواوين المتقدمة تحت الأذن موقعًا عليها من وزير المالية أو من يفوضه الوزير بالتوقيع، وتستحق الوفاء في الموعد الموضح بها، وكانت هذه البونات تودع في الخزائن، فيأتي الراغبون ويطلبون شراءها، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عليها يدفعون صافي قيمتها للخزانة ويتسلمون الكمبيالات ويتاجرون بها، وعند موعد الدفع يقدمونها للخزانة ويأخذون قيمتها، ولم تكن للديون السائرة حساب معروف، بل كان الخديوي كلما احتاج إلى المال استدان ما تصل إليه يده من المرابين الأجانب المقيمين بمصر.

- ١٨٦٤ (٥,٧ مليون) جنيه، من بيت فرو هلينج وجوش الإنجليزي.
- ١٨٦٥ (٣,٤ مليون) جنيه، من بنك الأنجلو.
- ١٨٦٦ (٣ مليون) جنيه، من بنك أوبنهايم.
- ١٨٦٧ (٢,٧ مليون) جنيه.
- ١٨٦٨ (١١,٩ مليون) جنيه من بنك أوبنهايم.
- ١٨٧٠ (٧,١ مليون) جنيه من البنك الفرنساوي المصري.
- ١٨٧٣ (٣٢ مليون) جنيه من بيت أوبنهايم.
- ١٨٧٨ (٨,٥ مليون) جنيه من بنك روتشيلد الإنجليزي.

بالإضافة إلى:

- الدين السائر (٢٥ مليون) جنيه من المرابين والمغامرين أو مستحقا للمقاولين والتجار والشركات.

طرق أخرى حصل بها إسماعيل على المال:

- المتحصل من المقابلة (١٣,٥ مليون) جنيه.
- دين الرزنامة (٣,٣ مليون) جنيه.
- ما أخذ من الأوقاف الخيرية وبيت المال (٥٣٧ ألف جنيه).
- مطلوبات من الحكومة لم تدخل في تسوية الدين العام سنة ١٨٧٦ (٦,٢ مليون) جنيه.

* * *

قراءة في مفردات الديون

- إذن فإن مجموع ما حصل عليه إسماعيل من الأموال والديون كان حوالي (١٢٦,٤ مليون) جنيه أنفقها إسماعيل في بناء القصور وتأثيثها، وتمويل الحفلات الفخمة التي كان يقيمها إسماعيل، أو رحلاته إلى أوربا، أو دفع الرشاوى شمالا ويمينا، ومنح الهدايا والهبات لكل من هب ودب، أو اقتناء اللوحات الفنية والجواهر وغيرها، وكذلك إسراف الأسرة العلوية، فقد بلغت

ثمن خياطة فساتين إحدى الأميرات حوالي (١٥٠ ألف جنيه) لخياط فرنسي.

- أنه من الطبيعي أن يلتف حول إسماعيل مجموعة من الأفاقين والمغامرين للاستفادة من تبذيره وسفهه أو التوسط بينه وبين البيوت المالية لعقد صفقات القروض مقابل عمولة أو سمسرة، كما كان من الطبيعي أن تمتد مظاهر الإسراف والاختلاس إلى الجهاز الحاكم، وشهدت مصر ظهور شخصية مثل شخصية إسماعيل باشا صديق(المفتش)، وقد كان وزيرًا للمالية، وهو شخصية أفاقة كانت تبتكر لإسماعيل وسائل جمع المال بطرق شتى، أو عقد الصفقات، وبديهي أنه يسهل لإسماعيل وسائل تحويل تلك القروض إلى حسابه الخاص والإنفاق منها بلا حساب، ويقول الرافعي: أن إسماعيل باشا المفتش قد قتل على يد رجال الخديوي إسماعيل ليطوي معه أسرار تبديد الأموال والتلاعب بالخزانة العامة.
- أنه مع حالة السفه والتبذير التي تفشت في إسماعيل وبطانته والأسرة الحاكمة، كان من الطبيعي أن يلجأ لأساليب عجيبة في جمع الأموال من الناس حتى آخر قطرة، أو السطو على أموال اليتامى والأوقاف، وفي ذلك الصدد فقد ابتكر إسماعيل باشا المفتش فكرة جهنمية لجمع (١٣,٥ مليون) جنيه في سنة (١٨٧١)، وذلك بصدور قانون المقابلة، ويقضي هذا القانون بأن يقوم ملاك

- الأراضي بدفع الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدمًا، مقابل إعفاء أطيانهم من نصف الضريبة المربوطة عليها على الدوام، وبديهي أن الحكومة لجأت في تنفيذه إلى الإكراه والتوريط، مما أدى عمليا إلى تخلي الكثيرين عن أرضهم أو بيعها للقادرين، أو بيع أجزاء منها لكبار الملاك والأغنياء ليتمكنوا من دفع هذه الضريبة الظالمة أو السلفة الإجبارية، وأدى ذلك وغيره إلى انهيار طبقة الملاك الصغار، وزيادة الأرستقراطية الزراعية وطبقة الملاك، وكذلك لجأ الخديوي إلى الاستيلاء على ما في خزائن بيت المال والأوقاف الخيرية من الأموال المودعة على ذمة الخيرات، أو لحساب القصر والأيتام.
- وبلغ ما أخذ من هذا الباب (٥٣٧ ألف جنيه)، وكذلك لجأ الخديوي إسماعيل

بإيعاز من المفتش إسماعيل باشا إلى إجبار الأهالي على استثمار أموالهم في سندات في مصلحة الرزنامة، وهي مصلحة تودع فيها رؤوس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات لهم، وقد بلغ هذا القرض الإجباري (٣,٤ مليون) جنيه، وبديهي أن أموال المقابلة، وقرض الرزنامة، وأموال الأوقاف الخيرية ضاع في هاوية الإسراف السحيقة.

- لجأ الخديوي إسماعيل إلى التفريط في أسهم مصر في قناة السويس " حوالي (٧ /١٦) من مجموع أسهم شركة قناة السويس " فباعها إلى إنجلترا مقابل (٤ مليون) جنيه، وبصرف النظر عن أن الثمن قليل أو بخس، فإن إسماعيل بتفريطه في هذه الأسهم، أدخل النفوذ الإنجليزي إلى مصر من أوسع الأبواب، فضلا عما فيه من خسارة وطنية، ونتائج وخيمة على سيادة مصر على أهم مشروعاتها في ذلك الوقت، وبهذه الصفقة لم يعد لمصر شيء في القناة(تمت الصفقة في نوفمبر ١٨٧٥) اللهم إلا ألـ ١٥ ٪ من صافي الأرباح، وقد باعتها الحكومة المصرية فيما بعد إلى بنك الائتمان العقاري الفرنسي.
- أنه يجب أن نلاحظ أن هذا الدين البالغ (١٢٦,٤ مليون) جنيه، لم ينفق على أي مشروعات جادة، أو مصاريف الحكومة العادية؛ لأن هذا الدين كله عبارة عن قروض أجنبية، أو ضرائب وسلف إجبارية، أو اختلاس من بيت المال، أي أنه يختلف تمامًا عن الموارد الطبيعية للبلاد التي كانت تكفي وتزيد لو أحسن التصرف فيها، كانت تكفي قطعًا لتمويل إنفاق حكومي معتدل، وتمويل مشروعات جادة ومفيدة، مثل الحروب في أفريقيا لتأمين منابع النيل، فهذه كانت تتكلف أقل بكثير من الموارد العادية التي لم تدخل أصلا في حساب الدين، والمؤرخون الذين قدروا الديون لم يضيفوا إليها الموارد العادية للبلاد، ولكن القروض الأجنبية والضرائب المستجدة والسلف الإجبارية.
- أن الوقوع في هاوية الديون يؤدي قطعًا إلى عدد كبير من التصرفات المالية العجيبة، منها مثلا أنه لأداء دين حكومي يبلغ (٧٢ ألف جنيه)، عقدت الحكومة صفقة مع صاحب الدين أخذ بمقتضاها (٢٣٠ ألف جنيه) في مقابل دينه، أي بعبارة أخرى لكي تسدد (٧٢ألف جنيه) حملت الحكومة (٢٣٠ ألف جنيه)، وأن دين ١٨٧٣م الذي يبلغ (٣٢ مليون) جنيه لم يدخل منه إلى يد الحكومة سوى

(٢٠,٧ مليون) جنيه فقط " ١١ مليون نقدًا - ٩ مليون سندات" والباقي خصم لحساب السمسرة وخدمة الدين وخلافه، وقرض ١٨٧٠م الذي بلغ (٧ مليون) جنيه لم يتسلم منه إلا خمسة ملايين، أما الدين السائر فلم يكن له ضابط، وكان يبلغ ثلاثة أمثال قيمته الحقيقية، بل وأربعة أمثال قيمته أحيانًا: بلغت الديون السائرة ٢٥ مليون جنيه ".

- بل إن الحكومة كانت تلجأ أحيانًا إلى بيع بعض المحاصيل إلى التجار دون تسليم، ثم تعود فتشتريها منهم على الورق، وتدفع فرقًا هائلاً، ففي صيف ١٨٦٩م مثلا باع وزير المالية إلى التجار الإفرنج مقادير كبيرة من بذور القطن (حوالي ٥٠٠ ألف إردب) وقبض ثمنها نقدًا ووعد بتسليمها بعد خمسة أشهر بعد جني محصول القطن، ولما انقضى الميعاد باعت الحكومة ما لديها من محصول القطن ثانية وقبضت الثمن، ولتسوية الفضيحة طلبت الحكومة من التجار أن يبيعوها بسعر (٧٨ قرشًا) ما اشتروا بسعر(٧١ قرشًا)، واتفقت معهم على السداد بإفادات مالية تسري عليها فوائد ١٢ ٪ سنويًا من الثمن الجديد، أي بواقع ١٨ ٪ من الثمن الأصلي، وقد تكررت هذه العملية أكثر من مرة " [١].

- يقول المسيو جابرييل شارم [٢]: " إن الخديوي إسماعيل اقترض في الثمانية عشر عامًا التي تولى فيها الحكم نحو (١٢٠ مليون جنيه)، ولكن الواقع أن نصف هذا المبلغ على الأقل بقى في يد الماليين وأصحاب البنوك، والمضاربين من مختلف الأجناس ممن كانوا يحيطون به على الدوام.

- أنه إذا استبعدنا الديون السائرة، ودين الرزنامة، أموال المقابلة والدين الذي عقد ١٨٧٨ [٣]، أي إذا حسبنا الديون الثابتة في الفترة بين ١٨٦٣، ١٨٧٦ " وهي الفترة التي احتفظ فيها إسماعيل بسلطة حقيقية على البلاد" كانت حوالي (٥٣ مليون جنيه)، وصل منها إلى الخزانة فعلا

---

(1) الرافعي، مرجع سابق، ص ٤٤ جـ٢.

(2) جابرييل شارم، مجلة العالمية، عدد ١٥ أغسطس ١٨٧٩م.

(3) وهو سلفة الديون، وقد عقدته الوزارة الأوربية مع بنك روتشيلد الإنجليزي، وكان يبلغ ٨. ٥ مليون جنيه.

(٣٢ مليون جنيه)، " كان الفرق يذهب مصاريف خصم وعمولة " وطوال الثلاثة عشر عاما كانت الفائدة وأقساط استهلاك الدين تحسب على أساس القيمة الاسمية، ودفع فعلا مبلغ (٣٥ مليون جنيه)، أي أكثر من كل ما حصلته الخزانة من ديون ثابتة، ومع ذلك فإن رأس مال الدين الثابت بلغ ١٨٧٦م حوالي (٥٢ مليون جنيه)، أي ما يزيد على كل ما تلقته الخزانة من القروض بـ (٢٠ مليون جنيه) [1]، أي أنه كان نهبًا واضحًا.

- أنه في مقابل هذه الديون رهنت مصر كل ما تمتلك تقريبًا من أطيان ومرافق وضرائب وجمارك وعوايد، بل وباعت ما تملكه من أسهم قناة السويس، أي أن الديون أدت عمليًا إلى رهن مرافق مصر، وكانت النتيجة الطبيعية: هي الإفلاس، ثم الاحتلال، ففي قرض ١٨٧٣م مثلاً رهن إسماعيل لسداده ما يلي: " إيرادات السكك الحديدية - الضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة - عوايد الملح - مليون جنيه من ضريبة المقابلة - كل الموارد التي خصصت للقروض السابقة حتى أصبحت حرة " [2].

* * *

التدخل الأجنبي في شؤون مصر

" لم يكن ممكنًا أن يبقى استقلال البلاد سليمًا مع بلوغ القروض إلى هذا الحد؛ لأنها أموال أجنبية، دفعها ماليون ومرابون ينتمون إلى دول أوربية تطمح من قبل إلى التدخل في شؤون مصر، وهذه القروض من شأنها أن تفقد البلاد استقلالها المالي، كما أن القروض صار لها من الفوائد ما يبتلع معظم ميزانية الحكومة، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب التدخل الأجنبي في شؤون مصر على مصراعيه، وقد بدأ هذا التدخل ماليًا ولكنه كان يطوي في ثناياه عوامل التدخل السياسي، فكان تدخلا مزدوجًا " [3].

" أنضجت الربكة التي سببتها الديون الخارجية والديون السائرة ظروف التدخل الأجنبي

(1) عادل حسين مرجع سابق، ص ٢٦.
(2) مستر ماك كون، "مصر كما هي".
(3) الرافعي، مرجع سابق، ص ٥٨ جـ٢.

السافر، وتصاعد التدخل السياسي ترسيخًا وتطويرًا للنتائج التي أحدثها غزو القروض " (١).

* * *

بعثـــة كييـف

وجاءت بعثة كييف الإنجليزية (ديسمبر ١٨٧٥م)، بعد صفقة قناة السويس (نوفمبر ١٨٧٥م)، وكان إسماعيل تحت ضغط الاختناقات المتلاحقة قد طلب من الحكومة البريطانية إعارة خبيرين " يشرفان على الدخل والخرج خاضعين لإرشاد ناظر المالية وأوامره " ويكون أحدهما على الأقل ملمًا بموضوعات علم الاقتصاد السياسي التي أوضحت للناس في العصور الحديثة المبادئ الصحيحة التي تنمو بها موارد البلاد ".

وكان إسماعيل يستهدف أن تقدم تلك البعثة تقريرًا يسمح له بمزيد من الاقتراض على أساس تجديد الثقة في ماليته من قبل هذه البعثة تحت إغراء الرشوة أو غيرها، وقد اتجه إسماعيل صوب إنجلترا، بعد أن كان الواقع الدولي جعل لها السبق والسيطرة بعد هزيمة فرنسا في الحروب السبعينية، ولكن الحكومة البريطانية فهمت هذا الطلب بطريقتها الخاصة، وبدلا من إرسال موظفين من الحكومة يكونان طوع إرشاد وزير

المالية وأوامره، حول اللورد دربي ذلك الطلب إلى طلب نصح من الخديوي في الشؤون المالية، وتألفت بالفعل بعثة برئاسة كييف عميد رجال البنوك الإنجليز في ذلك الوقت ليفاوض الخديوي وحكومته في إدارة مصر ومركزها المالي، وإذا قرأنا ما كتبه اللورد دربي وزير الخارجية البريطاني إلى المستر كييف في خطاب تعيينه للبعثة لفهمنا التكتيك الإنجليزي الذي استخدم تمهيدًا للسيطرة على البلاد قال دربي: " أنه على الرغم من أن الغرض الأول لبعثتك هو المداولة مع الخديوي فيما يطلب من نصيحة ومساعدة، إلا أنه لا يمكن أن يفوتك أن تتقيد المعلومات الوفيرة ذات القيمة العظيمة لكل من مصر وبريطانيا، إن حكومة صاحبة الجلالة لا ترى من الضرورة تزويدك بتعليمات تفصيلية، فهي تفضل أن تدع لفطنتك إدارة البعثة، معتمدة على أنك سوف تكون حذرًا فلا تلزمهم باتباع أي أسلوب إجرائي، سواء بطريقة النصيحة أو غيرها، يمكن أن يؤخذ على أنه رغبة منا في التدخل دون وجه حق في الشؤون الداخلية المصرية ".

---

(1) عادل حسين مرجع سابق ، ص ٢٢ جـ١ .

" الخطاب واضح الدلالة، الهدف الحقيقي هو أنه يكفي في تلك المرحلة عملية استكشاف واسعة لأرض المعركة القادمة، الظاهر مداولات بريئة مخلصة، وفي كل الأحوال حرص على تجنب أي شبهة تدخل، وبالتأكيد كانت إنجلترا في تلك المرحلة لا تخطط فقط للتدخل، ولكن للسيطرة الكاملة، وكانت تتقدم بانتظام عبر كل السبل التي تؤدي إلى هذه النتيجة، فمع الديون الخارجية التي أغرقت فيها الحكومة حرصت إنجلترا على احتكار التجارة الخارجية منذ أوائل عهد إسماعيل، وكان يساند نشاط الإنجليز في ميدان التجارة نشاطهم في ميدان المال، وذلك عن طريق البنوك أو فروع البنوك التي أنشؤوها في مصر، وبذلك يمكن القول أن الاقتصاد المصري أصبح تابعًا للاقتصاد الإنجليزي في عهد إسماعيل ثم للفرنسي، ولاقتصاد بلاد أوربا الغربية الأخرى " (١).

جاءت بعثة كييف إذًا إلى مصر في (ديسمبر ١٨٧٥م) وفحصت حالة المالية المصرية ووضعت تقريرها، الذي أشارت فيه إلى سوء حالة المالية المصرية، واقترحت كشرط لإصلاحها أن تخضع للشورى الأوربية، بأن تنشئ الحكومة مصلحة للرقابة على ماليتها برئاسة شخص ذي ثقة، أشارت تلميحًا بأن يكون إنجليزيًا واشترطت أن يحترم الخديوي قرارات هذه المصلحة، ولا يعقد قرضًا إلا بموافقتها " كأن القرض قدرًا م. م".

ويعلق الرافعي على ذلك قائلا: " كأن إنجلترا لم توفد بعثة كييف للسبب الذي يطلبه إسماعيل، بل جعلت لها مهمة سياسية، وهي تمهيد السبيل للتدخل الإنجليزي " (٢)، ويقول روتشتين: " أي أن المطلوب من الخديوي أن يخضع بطريقة ما صاغرًا للإرشاد الإنجليزي، ويعهد إلى إنجلترا بإدارة مالية مصر " (٣).

كان من الطبيعي ألا يعجب تقرير البعثة الخديوي إسماعيل، وكان من الطبيعي أن يعرف ما هو الهدف السياسي وراء التقرير، فحاول أن يلعب على التناقض الثانوي بين إنجلترا وفرنسا، وأوفدت فرنسا أحد موظفيها، وهو المسيو فيليه ليعاون إسماعيل على تنظيم ماليته، إلا أن إنجلترا التي قررت الانفراد بالهيمنة وإنضاج الطبخة لصالحها، ضغطت على إسماعيل بالتلويح بنشر تقرير "لجنة كييف" وصرح رئيس الوزراء

(1) عادل حسين مرجع سابق، ص ٣٢ جـ١.
(2) الرافعي، مرجع سابق جـ١، ص ٦٦.
(3) روتشتين مرجع سابق ص: ٣٠.

الإنجليزي أنه لا يعارض في نشر التقرير وأن الخديوي إسماعيل هو الذي يمانع في ذلك، فكان ذلك التصريح أشد وطأة من نشر التقرير بما فيه من تلميحات عن سوء أحوال المالية المصرية، وأدى ذلك إلى نزول أسعار السندات المصرية نزولا هائلا، وتدهورت مالية مصر بسرعة، وعجزت عن الوفاء بالتزاماتها، فأصدر إسماعيل مرسومًا في السادس من إبريل سنة ١٨٧٦م بتأجيل دفع السندات والأقساط المستحقة على الحكومة ثلاثة أشهر وقد أدى هذا الأمر - الذى يعني في حقيقته الإفلاس - إلي هياج الدائنين في أوربا فقدم وكلاء المال الفرنسيين مشروعًا بإنشاء صندوق الدين وتوحيد الديون.

صندوق الدين - توحيد الدين

أصدر الخديوي إسماعيل مرسوما في الثاني من مايو ١٨٧٦ يقضي بإنشاء صندوق للدين ومهمته أن يكون خزينة فرعية للخزانة العامة تتولي تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية - ويتولى إدارته مندوبون أجانب تندبهم الدول الدائنة وأن يوردوا ما يحصلون عليه إلى صندوق الدين لا إلى وزارة المالية، وأعطى المرسوم هذا الصندوق الحق في منع الخديوي من عقد قروض أخرى أو إصدار إفادات مالية إلا

بموافقة صندوق الدين، وكذلك عدم تعديل الضريبة تعديلاً يقضي إلى إنقاصها إلا بموافقة أعضاء الصندوق؛ أي أن الصندوق دولة داخل دولة، واعتداء صارخ على سيادة مصر المالية والإدارية.

كما أصدر الخديوي مرسومًا آخر بتحويل ديون الحكومة وديون الدائرة السنية والديون السائرة إلى دين واحد سمي الدين الموحد وبلغ واحد وتسعون مليون جنيه(٧مايو ١٨٧٦).

وصدر مرسوم ثالث لتطمين الدائنين في(١١مايو١٨٧٦) بإنشاء مجلس أعلى للمالية يتكون من عشرة أعضاء (خمسة مصريون) (خمسة أجانب) ويتألف من ثلاثة أقسام :

القسم الأول: يختص بمراقبة خزائن الحكومة.

القسم الثاني: يختص بمراقبة الإيرادات والمصروفات.

القسم الثالث: ويختص بتحقيق الحسابات ويبدي هذا المجلس رأيه في ميزانية

الحكومة السنوية التي يضعها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة أشهر، وعين السنيور شالويا - أحد أعضاء مجلس الشيوخ - رئيسًا له.

الرقابة الثنائية

سوى الإنجليز والفرنسيين ما بينهما من تناقضات ثانوية، واتفقا معًا على الخطة المقبلة للسيطرة على مصر، لم يكن كافيًا لهما ما تم إنجازه من تدخل وهيمنة ونفوذ في شؤون مصر عن طريق صندوق الدين أو إنشاء مجلس أعلى مختلط، ذهب مستر جوشن الإنجليزي إلى فرنسا لكي يتفق معها على التعديلات اللازمة وعلى الخطة المشتركة لإكراه الخديوي على قبول هذه التعديلات، وندبت الحكومة الفرنسية من ناحيتها المسيو جوبير مندوبًا عن الدائنين الفرنسيين ليشترك مع المندوب الإنجليزي في عرض مطالب الدائنين على الخديوي، وجاء كل من جوشن وجوبير إلى مصر في أكتوبر ١٨٧٦ وطلبا إلى الخديوي قبول التعديلات وهي:

- فرض الرقابة الأوربية على المالية المصرية وإبقاء صندوق الدين بصفة دائمة حتى استهلاك الدين بأكمله.

- تسوية الديون بالطريقة التي يراها جوشن وجوبير.

وبرغم ظهور حركة استياء شديدة في البلاد إلا أن الخديوي أذعن لتلك المطالب تحت ضغط قنصلي إنجلترا وفرنسا وأصدر مرسومًا بذلك في الثامن عشر من نوفمبر ١٨٧٦ وقضى المرسوم بفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية، وأن يتولاها رقيبان أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي، ولها سلطات مطلقة من توظيف أو عزل، والتفتيش على حسابات الخزانة وجميع صناديق الحكومة، والاعتراض على ما يشاءان في الميزانية أو الصرف، أو إيقاف أو إصدار أذونات وتمويلات وغيرها.

وبديهي أن علاج الرقابة الثنائية لم يؤد إلى شيء، بل زاد الحالة سوءًا، وهي ما جاءت إلا للسيطرة وتحقيق النفوذ، وبعد تلك اللجنة كان من الطبيعي أن تسير أمور التدخل الأجنبي من سيء إلى أسوا، ففي (السابع والعشرين يناير) صدر مرسوم خديوي بتشكيل لجنة أوربية للتحقيق عرفت باسم لجنة التحقيق العليا الأوروبية.

لجنة التحقيق العليا الأوربية

وبهذه اللجنة - تكون أوربا - وتحديدا إنجلترا قد وجهت الضربة الأخيرة لاستقلال مصر، فهذه اللجنة من حقها التحقيق في أبواب الإيرادات والمصروفات، وأوجه النقص في القوانين واللوائح وإصدارها، وتحقيق موارد الميزانية، وأن على الموظفين إعطاء اللجنة ما تشاء من البيانات، وأن للجنة الحق في استدعاء من ترى لزومًا لسماعه لجمع البيانات التي تطلبها، وتألفت اللجنة من فرديناند ديليسبس فرنسي، والسير ريفرس ويلسون إنجليزي، ورياض باشا "عميل إنجليزي"[1]، وأعضاء صندوق الدين، ووفقا لما تم من اتفاق بين إنجلترا وفرنسا فإن ديليسبس سافر إلى فرنسا وترك شؤون اللجنة كلها إلى السير ريفرس ويلسون الذي كان صاحب النفوذ الحقيقي في اللجنة، وقدمت اللجنة تقريرها إلى الخديوي، وقبل الخديوي التقرير رغم ما فيه من إهانات، وانتهت اللجنة إلى التوصية بإنشاء وزارة مختلطة برئاسة نوبار باشا [2]، يدخلها وزيران أوروبيان أحدهما إنجليزي لوزارة المالية، والثاني فرنسي لوزارة الأشغال، وأصدر الخديوي

إسماعيل في (٢٨ أغسطس ١٨٧٨) أمرًا بإنشاء مجلس نظار وتخويله مسؤولية الحكم، وعهد إلى نوبار باشا في ذات الأمر تأليف الوزارة على هذه القاعدة، وتألفت وزارة نوبار باشا من كل من نوبار باشا لمجلس النظار(الوزراء) وناظرا للخارجية والحقانية، رياض باشا للداخلية، راتب باشا للحربية، السير ريفرس ويلسون للمالية، المسيو دي بلييبز للأشغال، علي باشا مبارك للمعارف والأوقاف، وأي قارئ للأسماء السابقة يدرك مدى النفوذ الأجنبي، وبالتحديد الإنجليزي فيها، فهناك وزيران أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي، وهناك عميلان لأوربا عامة وإنجلترا خاصة هما نوبار ورياض، والاثنين الآخرين مجرد موظفين.

* * *

انتهت إذًا مأساة الديون، بفقدان مصر استقلالها عمليًا، وخضوعها المباشر للنفوذ

---

(1) رياض باشا، كان معروف بميوله الإنجليزية.

(2) نوبار باشا أرمني متمصر، كان عميلا إنجليزيًا ظاهرًا، وكان دائم التردد على إنجلترا، وكان يدعو ساستها إلى ضرورة احتلال مصر، وقد عمل وزيرًا للخارجية في حكومات إسماعيل، ثم رئيسًا للوزراء في الوزارة المختلطـــة.

الأوربي وخاصة الإنجليزي، بل إن إسماعيل ذاته فقد عرشه، وانتهى به الأمر إلى الخلع عن عرشه وتولية ابنة توفيق مكانه في (السادس والعشرين من يونيو ١٨٧٩).

* * *

كانت الديون - ومازلت - أحد الوسائل التي يتسلل من خلالها النفوذ الأجنبي، وإذا كانت السيطرة الاستعمارية على مصر كانت هدفًا أوربيًا ثابتًا، فإن الديون الأجنبية كانت رأس الحربة في التكتيك الشيطاني لتحقيق هذا الهدف.

لم تكن سياسة إغراق مصر في القروض مجرد تسلسل عفوي أو تلقائي أدى إلى خضوعها للنفوذ الأجنبي بحجة حماية مصالح الدائنين، ولكنه كان جزءًا من مخطط ذي مائة رأس وألف ذراع، لم تكن القروض مجرد وسيلة أفضت إلى الاحتلال، ولكنها أيضًا أسلوبًا لتمهيد البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية وصياغتها بما يخدم استقرار ذلك الاحتلال، وتحقيق أقصى قدر من النهب، لقد أدت تلك القروض إلى:

- اعتصار مالية مصر حتى آخر قطرة، مما قطع الطريق على إمكانية قيام صناعة وطنية سواء عن طريق رأسمالية الدولة أو حتى الرأسمالية الفردية، حيث تركت الديون خزينة حكومية خاوية، وتولت الضرائب المتلاحقة تفريغ وامتصاص كل ما لدى الأهالي من أموال.
- أدى قانون "المقابلة" الذي ابتكره الخديوي لجمع المال من الأهالي لمواجهة أعباء الديون إلى ضياع الملكيات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، وتحويل الاستثمار الزراعي إلى طبقة كبار الملاك، بل وأدى إلى زيادة أملاك الأجانب والمرابين من الأراضي الزراعية، حيث لجأ صغار الزراع ومتوسطيهم إلى رهن أرضهم لدى الأغنياء والمرابين، وخاصة الأجانب للوفاء بدين المقابلة للحكومة التي استعملت الكرباج والإحراج في تحصيله.
- أدت القروض إلى ضياع أسهم مصر في شركة قناة السويس، وانتهاء نفوذ مصر على ذلك الممر الحيوي، وتركه فريسة بين الأجانب، وخاصة الإنجليز والفرنسيين، ليس هذا فحسب بل كل مرافق البلاد الأساسية، وأطيانها ومواردها رهنت لدى الأجانب وفاءًا للدين.
- أدت القروض إلى عملية نهب منظم لمصر.

- أفضت القروض الأجنبية في النهاية إلى التدخل الأجنبي السافر في شؤون مصــر.

* * *

التناقـض الإنجليـزي الفرنســي

هل يمكن الاعتماد علـى مـا يسمـى بالتنـاقض بين الـدول الاستعمارية، بين إنجلترا وفرنسا أو أمريكـا وروسيـا؟

من ناحيـة المبـدأ لا مـانع من الاستفادة من التناقضات بين القوى الشيطانية وبعضها، والتناقض بينها سمة أساسية من سماتها، ولكن يجب أن ندرك حقيقة وطبيعة هذا التنـاقض، فمن ناحيـة فهذا التنـاقض ثـانوي ولا يرقـى مهمـا اشتد إلـى تجاوز التنـاقض الجوهري بين مجمل القوى الشيطانية وبين الأمة الإسلامية، وبما أن هذا التنـاقض ثـانوي فيجب ألا نـرتكن عليـه؛ لأنـه قابـل للتصفية فـي أي لحظـة تحت مسميات الاتفـاق الـودي الأنجلـو فرنـسي، أو الوفـاق الـدولي الأمريكـي الروسـي أو غيرهـا، بـل إن خبـرة التـاريخ تقول أن ذلـك التنـاقض الثانوي ربما لعب دورًا قذرًا لصالح معسكر الاستكبار والشيطان ذاتـه، أي أنـه ربمـا وظفت القوى الشيطانية هذا التناقض الثانوي في خداع واستدراج بعض الأمم والحكومـات، وخبـرة التاريخ تؤكد أن الذين اعتمدوا على هذا التناقض دفعوا الثمن غاليًا.

وإذا كنا قد تبينا الدور الفرنسي القذر إبان حكم محمد علي وكيف أن التناقض بين

إنجلترا وفرنـسا لـم يحل فـي الوقت المناسب دون تغليب فرنـسا المصالح الأوربيـة وقيامهـا بـدور قـذر أدى إلـى تخـدير محمـد علـي فـي اللحظـات الحاسـمة، وخضوعه فـي النهاية لقرارات الدول الأوربية بعد أن ضرب القوى العسكرية للخلافـة العثمانيـة، ودمـر طاقة مصر الصاعدة في نفس الوقت.

وإذا تتبعنا التناقض الثانوي بين إنجلترا وفرنسا فـي مسألة قنـاة الـسويس، ثم مسألة الديون لعرفنا المزيد من الخبرة التاريخية والتجارب المريرة، فبريطانيا في إطار تناقضها الثانوي عارضت في البداية إنشاء شركة قناة السويس تحت النفوذ الفرنـسي، بـل وقامت بإشاعة جو من عدم الثقة في جدوى المشروع لدى البيوت المالية الأوربية، وكل هذا في إطار التناقض الثانوي بين إنجلترا وفرنسا، فلما حان وقت الجد وأصبح المشروع أمرًا واقعًا، وجد الاتفـاق طريقـه بين الإنجليز والفرنسيين والضحيــة هــي مصـر، ففــي عــام

(١٨٧٥) قام أحد رجال المال الفرنسيين هو إدوارد درفيو باستغلال حاجة الخديوي إسماعيل إلى المال فأوعز عن طريق شقيقه المسيو أندريه درفيو "وكان مقيمًا بمصر" أن يقنع الخديوي ببيع أسهم قناة السويس المملوكة لمصر "حوالي ٤٤٪ من الأسهم" فلما أحس أندريه درفيو بأن الخديوي موافق أبرق إلى أخيه بذلك، وبدأ الكلام في البيوتات المالية عن هذه الصفقة، وبالطبع تلكأت الحكومة الفرنسية في ذلك لتسقط الثمرة في يد إنجلترا، التي ما أن علمت بتلك الأنباء حتى تحرك قنصلها في مصر، وفي أقل من أسبوع تم عقد الصفقة في مقابل (٤ مليون جنيه) والعجيب أن الصفقة تمت في غيبة مجلس العموم البريطاني، ذلك أن رئيس الوزراء البريطاني قرر الشراء واعتمد على بيت روتشيلد لتسديد الثمن لأن الأمور لا تتحمل التأجيل وانتظار عقد البرلمان الإنجليزي، وهكذا مول رئيس الوزراء الصفقة عن طريق أحد البنوك الإنجليزية، ولما عقد البرلمان تمت الموافقة وسددت الحكومة الإنجليزية الثمن لبنك روتشيلد، وهكذا أقام الفرنسيون بتجهيز الطبخة عمليا لصالح الإنجليز، وكانت سيادة مصر وضياع كل نفوذ لها هو الثمن للتناقص الثانوي بين فرنسا وإنجلترا، أو ثمن الإتفاق الضمني بينهما على توزيع الأدوار.

وفي مسألة القروض، يظهر التنسيق الواضح بين إنجلترا وفرنسا، ففي ١٨٧٦ أوفدت إنجلترا إلى فرنسا أحد أعضاء البرلمان الإنجليزي وهو المستر جوش لكي يتفق وإياها على خطة مشتركة بين الإنجليز والفرنسيين لاتباعها مع خديوي مصر، وندبت الحكومة الفرنسية من ناحيتها المسيو جوبير مندوبا للدائنين الفرنسيين ليشترك مع المندوب الإنجليزي المستر جوش في فرض آراءهما على خديوي مصر، ليس هذا فحسب بل واشترك كل من قنصل بريطانيا وقنصل فرنسا في الضغط على الخديوي الذي إضطر إزاء ذلك إلى الإذعان، ولما عقد مؤتمر برلين وكانت لجنة التحقيق الأوربية مازالت مجتمعة، وكان من المنتظر أن تفرض المسألة المصرية على مؤتمر برلين، ولكن إنجلترا وفرنسا اتفقتا على استبعاد المسألة المصرية من المؤتمر وبالفعل نجحتا في منع عرض المسألة على المؤتمر، وبتسلسل الأحداث انفردت إنجلترا بتسوية المسألة على هواها هي وحدها.

(ب) البعثات التبشيرية الأجنبية

أصبح من الأمور المعروفة تلك الصلة الوثيقة بين إرساليات التبشير الغربية وظاهرة الاستعمار، وإذا كان الاستعمار هو الاسم الجديد للحروب الصليبية التي تشنها

أوربا الصليبية على العالم الإسلامي، وعلى مجمل المستضعفين، فإن إرساليات التبشير كانت إحدى طلائع الاستعمار وأحد أذرعه الأخطبوطية في السيطرة على العالم.

كانت أوربا الصليبية قد وعت درس الحروب الصليبية جيدًا وأدركت أن هناك عوامل قوة ذاتية داخل العالم الإسلامي لا يمكن مع وجودها إمكانية إخضاعه، وكان لابد من الالتفاف حول هذه العوامل ومحاولة تعطيل عملها وحرث الأرض تمهيدًا للاستعمار، وتأكد الاستعمار من مدى فاعلية تلك العوامل حينما حاول من جديد السيطرة على مصر في ١٧٩٨، ١٨٠٧ دون جدوى، وكانت تلك العوامل هي:

- وحدة المسلمين - إيمانهم بالجهاد - العلاقة التاريخية بين العلماء وعموم الأمة - وجود بنية اقتصادية واجتماعية لاتسمح بالغزو الأجنبي وتقف صلبة في مواجهته.

وكان على الاستعمار أن يدمر ما استطاع فاعلية تلك العوامل، فإذا كان المسلمون مرتبطون بالوحدة تحت راية الخلافة كان لابد من إضعاف الخلافة تمهيدًا لتدميرها، وقد حقق محمد علي - سواء كان مدركًا أو غير مدرك - ذلك فقام باستخدام طاقة مصر الهائلة في تدمير القوة العسكرية للخلافة وتبديد الطاقة المصرية في وقت واحد، وإذا كان الجهاد هو العامل الخطير الذي يجعل المسلمين في حالة إيجابية مستمرة قادرة على التصدي كان لابد من تقديم تفسير مزيف للإسلام يقصره على الجوانب التعبدية ويستبعد منه عن عمد العوامل الإيجابية وخاصة الجهاد.

وإذا كانت العلاقة التاريخية بين العلماء والجماهير هي الضمان الأكيد للقدرة على تنظيم طاقات الجماهير وحشدها في المواجهة كان لابد من ضرب تلك العلاقة، ومن هنا جاءت عمليات القضاء على الأزهر وقتل أو شل دوره التاريخي، وإذا كانت البنية الاقتصادية والاجتماعية لا تسمح بنجاح الغزو الأجنبي أو استمرار الحالة الاستعمارية فكان لابد من العمل على تفكيك تلك البنية وصياغتها بالشكل الملائم للاستعمار.

واستخدم الاستعمار لتحقيق ذلك عشرات الوسائل والمخططات والتكتيكات الخبيثة:

استخدم الدس والوقيعة، استخدم الحكام المستبدون، استخدم البنوك والشركات الأجنبية، استخدم القروض، استخدم البعثات التبشيرية، استخدم القوة العسكرية كلما لزم الأمر، استخدم العملاء والجواسيس والمفكرين والكتاب الخونة، استخدم الصحافة العميلة

والمرتشية، استخدم النعرات الطائفية القومية، ولم يترك شيئًا إلا استخدمه لتحقيق ذلك.

إذا فقد كانت الإرساليات التبشيرية هي إحدى الوسائل الاستعمارية لتحقيق أهداف الاستعمار وتهيئة المناخ وحرث الأرض للنفوذ الأجنبي أو الاستمرار في تكريس هذا الوجود.

يقول الدكتور خالد نعيم: " لقد كانت الإرساليات التنصيرية الغربية التي نظمتها أوربا الصليبية في بداية القرن التاسع عشر امتداداً لحلقات الحروب الصليبية وحتى اليوم ولكن بطريقة سلمية، والواقع أنه بعد أن فشلت الحملات الصليبية في مهمتها أخذت القوى المسيحية الغربية تعمل على تحويل العالم الإسلامي إلى المسيحية أو القضاء على الإسلام فيه باعتباره قوة أساسية ومصدرًا للانتصار والمقاومة، وذلك عن طريق الإرساليات التنصيرية والتي تقوم بمحاولات صليبية لإخراج المسلمين عن الإسلام وإخضاع العالم الإسلامي كله للغرب أو إخضاعه للثقافة الغربية والنفوذ المسيحي، وبدأت عمليات الغزو التنصيري المنظم لمصر وغيرها من دول الشرق الإسلامي مع بدايات القرن التاسع عشر نتيجة للعوامل التي أعدتها القوى المسيحية الغربية، كالإمتيازات الأجنبية، وتميز نفوذ القناصل الأجانب وسيطرة الدول الغربية على الأمراء والحكام المسلمين، ولما كانت الدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية - والتي كانت تشغل مساحة ضخمة تمتد عبر قارات ثلاث، وتحتل مكانة متميزة لتزعمها العالم الإسلامي - هي الهدف المباشر للقوى المسيحية الغربية، وكمقدمة لتمزيقها وتقسيمها فقد ركزت القوى المسيحية جهودها بتوجيه إرسالياتها التنصيرية إلى ولايات دولة الخلافة بصورة مكثفة وانطلقت هذه الإرساليات من مختلف دول أوربا المسيحية والولايات المتحدة وروسيا بعد أن اتخذت من مالطة في أواخر القرن السادس عشر قاعدة ونقطة انطلاق للهجوم على المشرق الإسلامي كله، فبدأت ببلاد الشام ومنها وصلت إلى مصر، وكانت حركة التنصير قد بدأت تظهر أفعالها في مصر عقب الحملة الفرنسية مباشرة عندما امتد نطاق نشاطها من جزيرة مالطة عام١٨١٥ وإلى الحبشة وفلسطين ومختلف ولايات دولة الخلافة العثمانية، ولما كانت مصر في ذلك الوقت تمثل رمزًا للقيادة الفكرية على أساس التعليم والثقافة والصحافة فإنها غدت قاعدة المواجهة لخطط القوى المسيحية الغربية، وكان المخطط الصليبي قد وضع أساسًا للسيطرة الاستعمارية ولذلك عمدت منذ البداية إلى القضاء على القوى الجديدة

الوليدة في المشرق الإسلامي عمومًا ومصر خصوصًا". [1]

إذًا فقد كانت الإرساليات التبشيرية الأجنبية طليعة استعمارية متقدمة تستهدف الاستكشاف، جمع المعلومات، تجنيد العملاء، بث روح الثقافة الغربية تحت ستار المدارس والمستشفيات والمؤسسات الاجتماعية المختلفة.

وإذا كان معلومًا لدى الغرب عمومًا ومؤسساته الكنسية خصوصًا أنه من الصعب جدًا بل من المستحيل تحويل المسلمين إلى المسيحية بحكم الجوانب العقلية والمنطقية في الإسلام والتي تفتقد إليها المسيحية تمامًا، وأن تحويل مسلم إلى المسيحية أصعب مائة مرة من تحويل مسيحي إلى الوثنية، فإن إرساليات التبشير استهدفت نشر الثقافة الغربية وإنشاء جيل من المسلمين فاقد الصلة بالجوانب الإيجابية في الإسلام ومرتبط بالحضارة الغربية على مستوى السلوك والفكر السياسي والاجتماعي وهذا كله يمهد الأرض لقبول الاستعمار والتعايش معه وعدم لفظه، ومن ناحية أخرى نشر المسيحية في المناطق الوثنية وخاصة في أفريقيا لحصار العالم الإسلامي ولمنع امتداد الإسلام إلى تلك المناطق. وهكذا فإن الهدف كان حصار العالم الإسلامي، تذويب هوية أبنائه، جمع المعلومات وتجنيد العملاء، بث روح الحضارة الغربية، وكان التبشير المسيحي الغربي قد بدأ طريقه مبكرًا جدًا في مصر إلا أنه ازداد كثافة في بداية القرن التاسع عشر، كما ارتبطت حركة الاستشراق بالإرساليات التبشيرية الأجنبية ولا يخفى على لبيب أن للاستشراق أهداف استكشافية استعمارية واضحة ولم يكن ذا طابع علمي بريء.

* * *

النشاط التبشيري الألماني في مصر

بدأ التبشير الألماني في مصر مبكرًا ففي عام ١٦٣٣م جاء أول مبشر من جهة الكنيسة الألمانية إلى مصر وهو "بيترهيلنج" ومكث بها عامًا كاملاً وذلك لدراسة أوضاع مصر الدينية وإمكانية نجاح التبشير بين المسلمين، وفي عام١٧٥٢م أرسلت الكنيسة المورافية الألمانية أحد المبشرين وهو الدكتور"فردريك وليم هوكر" فقام بتأسيس أول إرسالية ألمانية في القاهرة، واستهدفت تلك الإرسالية دراسة اللغة العربية على أساس أنها ضرورية لممارسة التبشير، وفي عام١٧٥٦ انضم إليه مبشرًا آخر وهو "جورج

(1) د. خالد نعيم، الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر.

بيلدر" وفي عام١٧٥٧ جاء مبشر ألماني ثالث وهو "هنري كوسارت" وأخذت الإرساليات الألمانية تمارس نشاطها تحت ستار"التطبيب" في كل من القاهرة وبني سويف، وفي عام ١٧٦٨ جاء المبشر"جون هنري" وفي عام ١٧٧٠ وصل إلى القاهرة المبشر"جون آنتس" وفي عام ١٧٧٤ جاء المبشر"جورج هنري وينجر"، إلا أن النشاط التبشيري الألماني توقف فيما بعد عقب قرار"السنودس العام للكنيسة المشيخية الأمريكية" بوقف النشاط التبشيري الألماني الموارفي لتتولى الكنيسة الأمريكية العمل بمعرفتها. [١]

الإرسالية الإنجليزية إلى مصر (١٨١٩)

في ١٨١٩ وصل المبشر الإنجليزي "وليم جوبت" إلى مصر موفدًا من جانب"جمعية إرساليات الكنيسة الإنجليزية" وقضى هذا المبشر بعض الوقت في مصر(١٨١٩ - ١٨٢٣) فتعلم اللغة العربية وأخذ يوزع المنشورات باللغة العربية، كما أسس هذا المبشر"مجلة الشرق والغرب" لسان حال كافة الإرساليات التبشيرية في مصر والشرق الإسلامي، وأسس مستشفى"هرقل"في منطقة مصر القديمة الذي تحول إلى مركز تنصيري خطير، وفي عام ١٨٢٥ وصل إلى مصر خمسة مبشرين فأقاموا مقرًا دائمًا بالقاهرة في ميدان الأزهار"الفلكي" وقد مارس المبشرون الإنجليز عملهم تحت ستار المساجلات الأدبية والبحث في العقائد وإنشاء المدارس ففي عام ١٨٣٩ - ١٨٤٠ تم إنشاء ثلاثة مدارس ثم أضيفت إليهم رابعة، مع ملاحظة أنه في ذلك الوقت كان التعليم الوطني قد بدأ ينهار، وفي عام ١٨٤٢ - ١٨٤٣ أنشأت الإرساليات الإنجليزية في مصر معهداً لاهوتيا[٢] لتخريج المنصرين والمبشرين، وفي عام١٨٦٤ منح الخديوي إسماعيل قطعة أرض مساحتها ٨٠٣,٣ ذراع مربع لإنشاء كنيسة للإرساليات الإنجليزية "بروتستانت".

* * *

الإرسالية الفرنسية

يرجع اهتمام فرنسا بالتبشير إلى وقت مبكر جدًا، على أساس أن فرنسا تعتبر نفسها كبرى بنات الكنيسة الكاثوليكية، وأن عليها أن تحمل لواء التبشير الكاثوليكي إلى

(1) أديب نجيب سلامة، تاريخ الكنيسة الإنجيلية في مصر.
(2) وليم سليمان، تيارات الفكر المسيحي في الواقع المصري، مجلة الطليعة، ديسمبر ١٩٦٦م.

الشرق، وقد اهتمت فرنسا بالاستشراق بالإضافة إلى التبشير" فروجرر بيكون مثلاً " (١٢١٤- ١٢٩٤) كان يرى ضرورة معرفة اللغات الشرقية من أجل التبشير المسيحي".

وقد شارك بيكون في أفكاره " رايموندل لول ١٢٣٥- ١٣١٦" كما صادق مجمع فينا الكنسي (١٣١٢) على أفكار بيكون ولول بشأن تعلم اللغات الإسلامية، وتمت الموافقة على تعليم اللغة العربية في خمس جامعات أوربية مسيحية هي: جامعات باريس - أكسفورد - بولونيا - سلمنكا - روما، ويقول رايموند لول في هذا الصدد: " إن الوقت قد حان لإخضاع المسلمين عن طريق التنصير وبذلك تزول العقبة الكبرى التي تقف في سبيل تحويل الإنسانية كلها إلى العقيدة الكاثوليكية ".

وأنشأت فرنسا أول كرسي للغة العربية في " الكوليج دي فرنس"، وفي ١٧٩٥ قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء " مدرسة اللغات الشرقية الحية " وذلك لإعداد الكوادر التبشيرية، وفي ١٧٩٨م جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر ومعها (١٧٥) عالمًا، كان بينهم عدد كبير من المستشرقين، وفي عهد محمد علي زار "الأب إثين" مصر على رأس بعثة تبشيرية، وقام بتأسيس عددًا من المدارس الكاثوليكية الفرنسية في القاهرة والأقاليم، وهي مدرسة الراعي الصالح (بون باستور) للبنات في القاهرة ١٨٤٥م، مدرسة فتيان الإحسان (١٨٤٥)، ثم مدرسة اللعازريين (١٨٤٦)، كما شهد الصعيد المصري تزايدًا ملحوظًا في نشاط الرهبان والراهبات الفرنسيسكان الذين مارسوا نشاطهم تحت شعار الطب وبالتعاون بين الإرسالية الفرنسية والفرنسيسكان تم افتتاح مدرسة للآباء الفرنسيسكان في منطقة "نقاده" ١٨٥٠م، وأخرى في "جرجا" ١٨٥٣م، وفي بور سعيد

"مدرسة الراعي الصالح" ١٨٥٣م، وفي القاهرة "الفرير" ١٨٥٤م، و أهدى سعيد باشا مقرا دائما بالقاهرة لبيت "الأخوات الفرنسيسكان"، كما سمح بإنشاء عشر مدارس للفرنسيسكان بالوجه القبلي والبحري(١٨٥٥ - ١٨٦٣)، وقد تراوح عدد المدارس التبشيرية في نهاية عهد سعيد ما بين (٣٢، ٣٧) مدرسة، كما منح سعيد منحًا مالية وعينية سخية للكنائس التابعة للإرساليات التنصيرية، ويقدر أحد المؤرخين[1] " أنه بغض النظر عن المباني الحكومية التي تنازل عنها سعيد للإرساليات التنصيرية فإن

(1) جرجس سلامة، تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين ١٩، ٢٠.

المبالغ التي وهبها لمدارس الفرير بالقاهرة، ومدارس الرهبان بالإسكندرية كانت على الأرجح تفوق ما تم صرفه على ميزانية التعليم الحكومي خلال فترة حكمه الطويلة".

ويصف إدوارد دوت سعيد " بأنه القديس الحامي للإرساليات" كما يقول راستون أندرو[1]: " لولا المساعدات الأميرية التي كان يقدمها إلينا سعيد باشا ما استمر عملنا ضد الإسلام في مصر" ويضيف نفس الرجل " أن الأجانب مدينون بالكثير لعهد سعيد باشا حيث وضعت الإرساليات التبشيرية أثناء عهده أسس عملها، تلك الأسس التي لم يكن من المستطاع بعد ذلك هدمها بواسطة أشد المقاومات عنفًا من جانب الحكام والدينيين مجتمعين ".

* * *

الإرسالية الهولندية

بدأ نشاط الإرسالية الهولندية (١٨٧١) بإنشاء مدرسة ابتدائية للبنين والبنات في منطقة القناطر الخيرية، وفي عام ١٨٧٤م أسس المبشر الهولندي "بنجس" ملجأ للأيتام في قليوب، وفي (١٩٠٢) أنشأت الإرسالية الهولندية كنيستها في قليوب أيضًا، ومدرسة أخرى وعيادة طبية، وكان عدد أعضاء الإرسالية الهولندية (ستة أفراد) فقط.

* * *

الإرسالية الأمريكية

يرجع بدء اهتمام "اتحاد الإرساليات الأمريكية" بمصر إلى (١٨٤٦) عندما قام الأمريكي "دكتور ثمبسون" أحد أساتذة الدراسات الإنسانية بزيارة لمصر، ووضع كتابًا شهيرًا عنها بعنوان"مصر قديمًا وحديثًا"، حيث أشار فيه إلى ضرورة الاهتمام بالتبشير، وفي (١٨٥١ ـ ١٨٥٢) زار مصر المبشر الأمريكي دكتور "بولدنج" عضو الكنيسة المشيخية الأمريكية وأحد أعضاء الإرسالية التنصيرية الأمريكية بدمشق، ورأى بولدنج أن مصر تصلح كمركز لرجال الإرسالية التنصيرية الأمريكية المنتشرين في سوريا ولبنان وفلسطين، حيث تتمتع مصر بحكم متساهل تجاه التبشير، كما أن لها موقعًا متوسطًا في

---

(1) نقلاً عن د. خالد نعيم، مرجع سابق.

تلك البقعة من الأرض، بالإضافة إلى أنها أرض خصبة - من وجهة نظره - للتبشير، كما أن بها الأزهر الشريف الذي يجعلها تتمتع بمركز فكري وثقافي وتأثير على الدول المحيطة بها، وقد رفع بولدنج تقريرًا بهذا المعنى إلى " الكنيسة المشيخية " التي وافقت عليه وبدأت ترسل وفودها التبشيرية إلى مصر تباعًا، ففي عام ١٨٥١م وصل المبشر الأمريكي "نيفي تافسونز " من دمشق إلى القاهرة بهدف زيارة مدن وقرى مصر ونجوعها وتقديم تقرير عن كافة الأحوال الاجتماعية والدينية للسكان، فقام ذلك المبشر بمهمته ورفع تقريرًا إلى الكنيسة، مؤيدًا لتقرير بولدنج، فقامت الكنيسة المشيخية الأمريكية بإيفاد أول إرسالية تنصيرية إلى مصر (١٨٥٤)، وكانت تلك الإرسالية تتكون من رجلان وسيدة، فقاموا بإرساء أول إرسالية أمريكية في القاهرة، وفي عام (١٨٥٤) أيضًا تم تأسيس اتحاد "جمعية اتحاد مبشري أمريكا الشمالية " كما تم تأسيس معهدًا للتبشير.

ثم توالت على مصر حشودًا من المبشرين الأمريكيين في (١٨٥٦، ١٨٥٨، ١٨٦٠، ١٨٦١) وأنشؤوا لهم مجمعًا مشيخيًا في القاهرة (في الثالث عشر من أبريل ١٨٦٠) برئاسة "جيمس بارنيت"، ومن القاهرة امتد نشاطهم إلى بقية المدن والقرى بسرعة، وفي عام ١٨٦٢م منح سعيد باشا للإرسالية الأمريكية مبنى كبيرًا في أول شارع الموسكي، الذي كان وقتذاك الشارع الرئيسي في القاهرة، بلغت قيمته في ذلك الوقت (٢٥ ألف دولار).

وفي عام ١٨٧٣م منح الخديوي إسماعيل للإرسالية الأمريكية قطعة أرض مساحتها (٢١٢٦) مترًا مربعًا بالقرب من النيل، كما منحهم هبة مقدارها (٧ آلاف جنيه) من الذهب ليبدأ بها البناء، وعلى وجه السرعة قامت الإرسالية الأمريكية ببناء كنيسة

وعمارة في ذلك الموقع الجديد "في الأزبكية"، وانتهت أعمال التشييد في هذا المقر في (١٨٧٦)، واستخدمت الإرسالية الأمريكية العيادات الطبية والمستشفيات والمدارس وملاجئ الأيتام كوسيلة من وسائل التبشير.

كما كانوا يطوفون المدن والقرى لتوزيع الإنجيل، وكانوا يستأجرون القوارب بهدف الوصول إلى الأماكن البعيدة، وخاصة في الوجه القبلي، وتم تأسيس "مدارس الأحد" لتخريج المبشرين، وقد أنشأت الإرسالية الأمريكية في القاهرة وحددها حوالي اثنتى

عشرة كنيسة، منها كنيسة حارة السقايين بعابدين - كنيسة القللي - كنيسة شبرا - كنيسة مصر الجديدة - كنيسة العباسية - كنيسة الزيتون - كنيسة حلوان، وفي الإسكندرية تأسست كنائس في حي العطارين وفي كرموز - السري - سيدي بشر، وكنيسة في أسيوط والفيوم وقوص، وفي المنيا وعدد آخر بمدن القطر المصري.

وفي ميدان التعليم اهتمت البعثة الأمريكية بإنشاء المدارس فأنشأت عددًا منها في القاهرة مثل مدرسة بولاق، درب الجنينة، حارة السقايين، مدرسة الأزبكية، كلية رمسيس للبنات، جامعة القاهرة الأمريكية، كما تم تأسيس مدرسة للاهوت لتخريج المبشرين، وفي الأقاليم تأسست في الإسكندرية مدرسة للبنات وأخرى للبنين، ثم مدرسة مشتركة هي "مدرسة شوتس".

وتأسست في الدلتا حوالي ثلاثين مدرسة تبشيرية (تقرير ١٩٠٤)، ووصلت إلى ٥٨ مدرسة في عام ١٩٢٦م، وفي الصعيد تأسس عدد كبير من المدارس منها: مدرسة أسيوط للبنات، كلية أسيوط الأمريكية، وفي تقرير الدكتور خالد نعيم [1] أن عدد المدارس التبشيرية الأمريكية في مدن وقرى مصر وصل إلى حوالي (٢٧١) مدرسة في ١٩٠٧م، بلغ عدد المصريين فيها (١٢٣٥٦) طالبًا.

(ج) التشريع الأجنبي يتسلل إلى البلاد

كان التشريع الأجنبي هو أحد الأذرع الشيطانية التي امتدت إلى بلادنا تمهيدًا للاستعمار وتكريسًا له، كان الاستعمار يدرك منذ الوهلة الأولى أنه ما من سبيل إلى هيمنته علينا إلا بطمس هوية الأمة على كل مستوى وتغيير المزاج الوطني لكي يتكيف معه أو يقبل وجوده، ومن هنا جاء اهتمام الاستعمار بتغيير الأنماط التشريعية في بلادنا.

* * *

بدأ التشريع الغربي يتسرب إلى النظام التشريعي والقانوني في مصر بعد معاهدة لندن ١٨٤٠م، وذلك من خلال أحكام التجارة ومجالس التجار، وذلك بعد أن انفتحت السوق المصرية أمام الأجانب بموجب تلك المعاهدة، وفي عهدي سعيد وإسماعيل توغل الأجانب حتى من المرابين والمغامرين وغيرهم، يجمعهم جميعًا حتى في سلوكهم غير المشروع

---

(1) نقلاً عن نبيل عبد الحميد سيد أحمد، النشاط التبشيري الأمريكي في البلاد العربية حتى عام ١٩٢٣، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢٧، القاهرة ١٩٨١م.

نظام الامتيازات الأجنبية الذي يمنع النظام القانوني والقضائي المحليين عن الوصول إلى الأجانب القاطنين في مصر سواء في معاملاتهم المدنية والتجارية، أو سلوكهم الجنائي، فكان الأجانب حتى في معاملاتهم مع المصريين أو في جرائمهم يخضعون لقضائهم القنصلي، وبلغ الأمر أن الأجانب كانوا تابعين لسبعة عشر دولة يخضعون ويخضع المصريون معهم لسبع عشرة محكمة قنصلية، ولسبعة عشر نظامًا قانونيًا كل حسب جنسيته ولغته، وجاء نوبار باشا وقام باستبدال المحكمة المختلطة بالمحاكم القنصلية المتعددة، وأن تشكل هذه المحكمة الواحدة التي يخضع لها كل الأجانب من قضاة فيهم الغلبة للأجانب ولهم الرئاسة في الدوائر القضائية والنيابة العامة، ولغاتها المستعملة هي الفرنسية والإيطالية، وتطبق تقنيات أخذت كلها من فرنسا على مستوى القانون المدني أو التجاري والبحري، وقانون المرافعات والإجراءات، وتحقيق الجنايات والعقوبات أيضًا.

وتم ذلك كله في ١٨٧٥م (سنة فتح المحاكم المختلطة)، وفي ١٨٨٠م شرعت الحكومة المصرية في إنشاء القضاء الأهلي والمحاكم الأهلية، وأنشأت تلك المحاكم في سنة ١٨٨٣م بستة من التقنيات أخذت جميعها من القوانين المختلطة بتعديلات طفيفة.

"ويبدو أن هدف تحويل مصر إلى النظام القانوني الفرنسي، قد بيت بليل من منتصف الستينيات في بواكير عهد الخديوي إسماعيل، فقد صدر الأمر العالي من الخديوي بتعريب مجموعات القوانين الفرنسية وترجمت فعلاً بقلم الترجمة القوانين المدنية والدوائر البلدية، والمحاكمات والمرافعات والحدود والجنايات وطبعت ما بين (١٨٦٦ - ١٨٦٨) " [(١)].

وفي ١٨٦٥م استدعى إسماعيل من فرنسا مهندسًا فرنسيًا واسمه "فيكتور منيدال"، وذلك لإعداد الشباب المصري لدراسة الهندسة، وكان في الثانية والثلاثين من عمره حينما جاء إلى مصر واتفق أنه كان حاصلاً على ليسانس الحقوق سنة ١٨٦٠، فكلفه خديوي مصر بإعداد لائحة تأسيسية، وقانونا للإجراءات الجنائية، وقوانين أخرى، وأن يدرس القانون الإداري لولي العهد، ثم أنشأ مدرسة أسميت "مدرسة الإدارة والألسن" في أكتوبر ١٨٦٨م، قام منهجها على دراسة الشريعة الإسلامية والقانون المدني للدول الأوربية، والقانون الطبيعي والقانون الروماني والقانون التجاري وقانون التجارة البحري والمحاسبة

---

(1) طارق البشري، بحث مقدم إلى ندوة "التراث وتحديات العصر" تحت عنوان "المسألة القانونية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي".

التجارية وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات، فضلا عن اللغات العربية والتركية والفارسية والفرنسية والإيطالية واللاتينية.

إذًا فهي كلية حقوق بالمعنى الكامل، أو خفي معناها تحت اسم لم يكن لمنهاجها منه نصيب وهو "مدرسة الإدارة " ولا حتى القانون الإداري والدستوري كانا من مواد التدريس بها، ولم يضاف إلى منهاجها إلا بعد عشرين عامًا من نشأتها (١٨٨٨م)، رغم ما أذيع عند إنشائها من أن الغرض منها هو تخريج موظفين للإدارة، وكان علم المالية والاقتصاد هو أشد ما يحتاجه جهاز الإدارة وقتها، ومع ذلك فلم يكن لهذين العلمين فيها أدنى نصيب، وكان المهندس فيدال هو مؤسس هذه المدرسة ومنظمها وتولى نظارتها أربعة وعشرين عامًا حتى ١٨٩٢م، ودلالة هذا الأمر لا تتراءى فقط من إنشاء مدرسة تدرس مناهج القوانين الغربية، فقد يكفي تفسيرًا لذلك ما عسى أن كانت تفكر فيه الحكومة من إنشاء للمحاكم المختلطة، وإعداد من يساهم فيها من المصريين، ولكن تبقى دلالة أخرى تتراءى من هذا التخفي الذي أنشئت به المدرسة، والذي يكشف عنه اسمها وهدفها الصوريان، وقد يصلح تفسيرًا لذلك أن في نشأة المدرسة على هذه الصورة هو استنباط الفكر الغربي القانوني في البيئة المصرية، وحذرًا في الوقت نفسه من أن تلقى المدرسة مقاومة من الأزهر أو رجال الشريعة الإسلامية.

إذاً فقد كانت عملية إحلال التغريب في القانون أمر مقصود وبيت بليل وبفعل عامل خارجي، ومما يؤكد ذلك أنه في ١٩٠٨م طبع حزب الإصلاح الدستوري كتابًا مترجمًا بعنوان " رسائل مصري لسياسي إنجليزي كبير في ١٩٠٥م" تضمن الكتاب أربع عشرة رسالة كتبها " المصري" بالإنجليزية، وعثر عليها في أوراق العضو الليبرالي في البرلمان الإنجليزي "سير روبرتسون"، وورد بالرسالة الخامسة "أن النظام التشريعي القضائي الجديد نشأ في مصر فجأة، وفي يوم واحد وبالقوة القاهرة، وعلى يد أمة أجنبية، وجعلوا نظامه على نمط نظم بلاد بعيدة دون أن ينبهونا إليه ولا راعوا عواطفنا وإرادتنا وأخلاقنا الوطنية وتقاليدنا القومية، وأنهى رسالته بقوله: " أقول الحق الذي لا نزاع فيه أن هذا الغرس الأجنبي كان سيئ التأثير، وأنه أفسد وشوه تقاليد هذه البلاد، وشكلت أعضائه الممتدة ظلا مظلمًا على الشعب.

* * *

وإذا كان من البديهي أن استبدال القوانين الفرنسية بالشريعة الإسلامية أمر يخالف

أوامر الله تعالى، ويعد افتتانا على دين الشعب، فإنه كان أيضًا عمل أحمق من الناحية القانونية البحتة، فمن الأمور المقررة في العلوم الاجتماعية أن نظام قانوني لا يحقق النجاح ما لم يكن موافق لميول الشعب الذي وضعت لأجله ادعاءاته وشعائره وتقاليده، وتستند إلى وجدانه وعقله معًا.

وفي هذا الصدد يقول مونتسكية: " عبثًا نرجو صلاحًا من نقل شرائع وقوانين أمة إلى أمة أخرى "، وبالتالي فإن استعمال القوانين الأجنبية لم يكن لمصلحة الأمة بقدر ما كان أمرًا مقصودًا ومبيتاً بليل استهدف الاستعمار منه إفقاد الشعب روح الهوية والانتماء والشعور بالغربة، مما يحقق عزلة هذا الشعب وعدم إيجابيته، خدمة لمشروع الاستعمار الذي كان يعده ويخطط له ويمهد التربة لقبوله وعدم لفظه.

* * *

وقد يقول قائل: " إن اللجوء إلى القوانين الفرنسية كان بسبب جمود الشريعة الإسلامية ورجالها، ورفضهم تقنين أحكامها" وفي هذا الصدد نعتمد على شهادة الأستاذ طارق البشري باعتباره مؤرخًا ضليعًا، ورجل قانون في نفس الوقت " مستشار ونائب رئيس مجلس الدولة" حيث يقول: " إن التحقيق التاريخي يظهر هذا السبب غير سليم، وأنه لم يكن حاسمًا لأن المجلة العثمانية كانت قائمة من قبل هذا الوقت، وقت تسرب القوانين الأجنبية؛ ولأن محمد قدري باشا في مصر كان يقوم فعلاً بتقنين الأحكام وقتها، وأن الوثائق التاريخية تكشف عن أن السبب الذي دعا المصريين على الأخذ بهذه التقنيات هو رغبتهم في أن يقدموا لدول الامتيازات نظامًا قانونياً ينشأ على شاكلة ما ارتضته هذه الدول بالمحاكم المختلطة فترضي بخضوع رعاياها له وتسترد مصر

سيادتها القانونية المنقوصة، ولكن ويل للمغلوب إن ساوم عطاء يأخذ، سلب عطاؤه وجحد أخذه"، ويضيف الأستاذ طارق البشري " إن لغة الشريعة من مرونة وتقبل للمعاصرة، وقابلية للتقنين تظهر بوضوح في مجلة الأحكام العدلية وهي مجلة تقنين شكلت لها لجنة برئاسة أحمد جودت باشا بدأت (١٨٦٩) وانتهت في (١٨٧٦)، وأخذت أحكامها من كتب ظاهر الرواية في المذهب الحنفي إلا القليل أخذ فيه بأقوال المتأخرين من الحنفية مراعاة للأنسب والأنفع في تقرير الأحكام، وأن هذه المجلة كانت عملاً تقنينيًا، أي تجميع الأحكام وتصنيفها وترتيبها بتبويب منطقي علمي على هيئة حوارات

متتابعة، وأنها كانت أكمل تقنين أخذ عن الفقه الإسلامي في ذلك الوقت، كما أنه قد سبقها في هذا الإطار الجهد التجميعي الذي قام به شيخ الإسلام أبو السعود بن محمد بن مصطفى العماد، وكذلك الخلاصة التي صنفها من جزأين الشيخ إبراهيم الحلبي باسم "ملتقى البحر"، ثم جاء في القرن السابع عشر الجهد التجميعي الفذ الذي أعده فقهاء الهند في ستة مجلدات ضخمة بتكليف من السلطان محمد أورنك زيب، واشتملت باسم الفتاوى الهندية الشاملة للعبادات والمعاملات والعقوبات على مذهب أبي حنيفة، ثم هناك "القوانين نامه" التي كان يصدرها سلاطين العثمانيين مشتملة على تقنيات إدارية وجزائية"(١).

* * *

(١٠) صعود إسماعيل وسقوطه

صعد إسماعيل إلى سدة الحكم في مصر في الثامن عشر من يناير ١٨٦٣م واستمر في حكمها حتى عام ١٨٧٩م، وطوال هذه السنوات شهدت مصر أخطر التطورات في تاريخها المعاصر، وقد انطبعت الأحداث والسياسات، ولفترة طويلة بعد إسماعيل بما حدث في تلك الفترة، بل كانت نتيجة مباشرة له.

شهد عصر إسماعيل أحداثا كبرى، مثل الحملات الحربية المباركة في أفريقيا، والتي طبعت المسألة السودانية بطابعها فيما بعد، وشهدت إغراق مصر في الديون، مما أدى إلى ضياع استقلالها ووقوعها في قبضة الإنجليز، وشهدت تسلل النفوذ الأجنبي، كما شهدت صعود حركة الجماهير بقيادة جمال الدين الأفغاني، شهدت توسعًا كبيرًا في التعليم والعمران، وشهدت أيضًا تسلل البنوك الأجنبية والأفكار الغربية على مستوى التشريع والفكر الاجتماعي. كان عصر إسماعيل إذًا هو عصر البانوراما.

* * *

(أ) السياسة الخارجية

اهتم إسماعيل اهتمامًا بالغًا بالسياسة الخارجية، وخاصة في علاقته مع تركيا، واستهدف إسماعيل الحصول على أكبر قدر من السلطة والصلاحيات والاستقلال عن

---

(1) طارق البشري، نفس المرجع.

الخلافة العثمانية، وفي نفس الوقت أهمل إسماعيل أو تجاهل المخطط الأوربي للسيطرة على مصر، وفي هذا الصدد يقول الرافعي: " بينما كان إسماعيل يعمل على التحرر من بقايا السيادة التركية إذ هو لا يفادي مصر من النير الأجنبي المالي والسياسي، بل كان يتسبب في تطويقها بسلاسل التدخل الأوربي، بحيث لم يوشك عهده أن يقارب نهايته حتى كانت مصر تحت السيطرة الأجنبية المتمثلة في صندوق الدين، وفرض الرقابة الثنائية على مالية البلاد " (١).

وموضع العجب في هذا الأمر، أن أي مضطلع على الأحوال السياسية في ذلك الوقت كان يعرف أن تركيا في طريقها إلى الاحتضار، وأنها أصبحت ضعيفة وعاجزة، ولم يبق أمامها إلا اللعب على بعض التناقضات الثانوية بين الدول الأوربية، فلماذا الاهتمام بالتحرر من بقايا السيادة الشكلية لها على مصر، حتى بصرف النظر عن المضمون اللاتوحيدي واللاإسلامي لذلك، وفي نفس الوقت فإن أكثر الناس غباءً ما كان ليفوته إدراك المطامع الأوربية في مصر، وخاصة الإنجليزية والفرنسية وبالتالي كان من الأولى تحصين مصر ضد تلك المطامع والتصرف بصورة تنقذ مصر من تلك القوى المتربصة وليس العكس.

* * *

سياسة إسماعيل حيال تركيا

استهدف إسماعيل كما قلنا التخلص من بقايا السيادة التركية التي فرضتها معاهدة لندن ١٨٤٠م، وفرمانات ١٨٤١م، وبدأ إسماعيل حكمه بالتودد إلى السلطان عبد العزيز سلطان

تركيا ورجال حاشيته، بدأ إسماعيل حكمه بزيارة تركيا، كما دعا السلطان عبد العزيز لزيارة مصر، فلبى الدعوة وجاء إلى مصر في إبريل ١٨٦٣م، حيث استقبله إسماعيل بحفاوة منقطعة النظير، وبذل له ولرجال الحاشية من الهدايا والتكريم ما يفوق الوصف.

نجح إسماعيل بفضل هداياه وأمواله التي بذلها للسلطان ولرجال الحاشية أن يحصل على فرمان في السابع والعشرين من مايو سنة ١٨٦٦م والذي يقضي بانتقال حكم مصر وملحقاتها إلى أكبر أولاد إسماعيل، ومن هذا إلى أكبر أبنائه وهلم جرا، وكان فرمان ١٨٤١م ينص على انتقال الحكم إلى أكبر أفراد أسرة محمد علي من الذكور، وبهذا

(1) الرافعي، مرجع سابق، ص ٧٧ ج١.

استطاع إسماعيل أن يحصر الحكم في ذريته هو ومن بعده، كما نص الفرمان على زيادة عدد الجيش المصري إلى ثلاثين ألف جندي، وإقرار حق إسماعيل في ضرب نقود مختلفة العيار عن نقود السلطنة العثمانية، ومنح الرتب المدنية لغاية الرتبة الثانية " (١).

واستمرت العلاقات الودية بين مصر والأستانة، وظل إسماعيل يبذل المال بسخاء على ضفاف البوسفور إلى أن حصل على فرمان جديد (في الثامن عشر من يونيو ١٨٦٧) يخوله وخلفاءه لقب "خديوي" بعد أن كان والياً، وأقر هذا الفرمان حق الحكومة المصرية واستقلالها في إدارة شؤونها المالية والداخلية، وحقها في عقد المعاهدات الخاصة بالبريد والجمارك ومرور البضائع والركاب في داخلية البلاد وشؤون البلاد وشؤون الضبط للجاليات الأجنبية" (٢).

* * *

فتــور العلاقات

في عام ١٨٦٩م، وفي خلال حملة كريت، طلب إسماعيل من الباب العالي أن يخوله حق تعيين سفراء لمصر لدى الدول الأجنبية، فرأى الباب العالي أن مقصده الاستقلال والانفصال عن تركيا، فرفض طلبه، فغضب إسماعيل وهدد الحكومة التركية بسحب جنوده من جزيرة كريت، أو يستحوذ على الجزيرة إذا لم تجب الحكومة طلباته " (٣).

وفي نفس الوقت دخل إسماعيل في مفاوضات مباشرة مع الدول الأوربية رأسًا في صدد إنشاء النظام القضائي المختلط، كما اشترك في معرض باريس سنة ١٨٦٧م، وظهر فيها بمظهر الملك المستقل، وأقام قسمًا خاصًا لمصر جمع فيه صنوف البهجة والعظمة ليكون جديرًا بتمثيل مملكة مستقلة، كما بدأ يستورد السلاح، واستعد للدفاع والحرب، وأنشأ حصونًا بين الإسكندرية وبور سعيد خوفًا من وصول حملة تركيا، كما قام إسماعيل بدعوة دول أوربا وملوكها ورؤساء حكوماتها على حضور حفل افتتاح قناة السويس دون وساطة تركيا، كما تجاهل دعوة السلطان.

---

(1) فليب جلاد، قاموس الإدارة والقضاء ج٦ ص ٧٣٠.
(2) فليب جلاد، مرجع سابق ج٦ ص ٧٣٢.
(3) محمود ثابت فهمي"البحر الزاخر" ج١ ص ١٩٩.

وكان من نتائج هذا كله صدور فرمان في التاسع والعشرين من نوفمبر ١٨٦٩م قيد فيه السلطان حقوق الخديوي إسماعيل، فنص على أنه لا يجوز لـه أن يقترض قروضًا جديدة دون أن يبين وجه الحاجة إليها، ويحصل على إذن من السلطان بعقدها " [1].

ولعل هذا الفرمان كان خيرًا لمصر ولإسماعيل لو أنه عمل به أو نفذه!!.

* * *

تحسين العلاقات

بعد أن اشتدت ورطة إسماعيل المالية، وأحس بالمخطط الأوربي في السيطرة على مصر، حاول إسماعيل أن يسعى في تحسين علاقاته مع تركيا، فقصد إلى الأستانة في ١٨٧٢م، وبذل فيها المساعي والمال ومظاهر الولاء فحصل على فرمانين هما: فرمان العاشر من سبتمبر ١٨٧٢م، يثبت الامتيازات السابق منحها إياه، وينسخ القيود الواردة في فرمان ١٨٦٩م، وخط شريف في الخامس والعشرين من سبتمبر يؤكد مزايا فرمان العاشر من سبتمبر ويخوله صراحة حق الاستدانة من الخارج " [2].

ولم يكتف الخديوي إسماعيل بهذا الفرمان، بل أراد أن يحصل على فرمان جامع للمزايا التي حصل عليها فقصد إلى الأستانة في صيف ١٨٧٣م، ومازال يسعى بالمال وبغيره حتى نال الفرمان الجامع [3] في الثامن من يونيو ١٨٧٣م، الذي ثبت المزايا الواردة في الفرمانات القديمة والحديثة، ويتلخص في:

١- توارث عرش مصر في أكبر أنجال الخديوي، ومن بعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر وهلم جرا.

٢- تشمل أملاك الخديوية المصرية مصر وملحقاتها (السودان) وسواكن ومصوع وملحقاتها.

---

(1) فليب جلاد، مرجع سابق ج٦ ص: ٧٣٣.

(2) نشر نص الفرمانين في الوقائع المصرية عدد ٤٨٠ الصادر في ٢٩ أكتوبر ١٨٧٢م.

(3) الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية، نور إدنجيان أفندي ج٣ ص: ٣٤٧.

٣- حق الحكومة المصرية في سن القوانين والنظامات الداخلية على اختلاف أنواعها.

٤- حق عقد الاتفاقات الجمركية والمعاهدات التجارية.

٥- حق الاقتراض من الخارج من غير استئذان الحكومة التركية.

٦- زيادة الجيش إلى أي عدد يريده الخديوي.

٧- حق بناء السفن الحربية عمومًا.

سياسة إسماعيل حيال أوربا

"كانت القاعدة العامة لسياسة إسماعيل الخارجية الركون إلى الدول الأوربية وحسن الظن بها والعمل على كسب رضاها، وهذا من غلطاته السياسية؛ لأنه معروف أن الدول والجاليات الأوربية على اختلاف أجناسها إنما ترمي إلى تحقيق أطماعها الاستعمارية في بلاد الشرق قاطبة، ومصر في طليعتها. "[١]

"إن علاقات الدول الأوربية بمصر لم تقم إلا على قاعدة تحقيق مصالحها ومصالح رعاياها، وأن سياستها المبنية على الأثرة والأنانية لم يتخللها أي شعور بالعطف أو بالرأفة أو بالواجب نحو مصر، ومعظم الأوربيين الذين جاؤوا إلى هذه البلاد كانوا من أحط الطبقات ولم يكن همهم إلا الإثراء على حساب هذه البلاد. "[٢]

كانت الشهادة الأولى لعبد الرحمن الرافعي، والثانية لقاضي هولندي عمل في المحاكم المختلطة في عهد إسماعيل، إذًا فالمطامع الأوربية تجاه مصر من الأمور المعلومة بالضرورة، لا يهملها أو يتجاهلها إلا مغفل أو عميل.

وكان إسماعيل مغفلاً، لم يحسب حساب هذا التدخل في ذلك الوقت الحرج، دفع الثمن في النهاية استقلال بلاده، وفقدانه وخلعه عن عرشه ذاته.

* * *

سياسته تجاه فرنسا

كان إسماعيل فرنسي التربية، كان يتقن الفرنسية كأحد أبنائها، وكان يميل إلى تقليد

---

(1) الرافعي، مرجع سابق، ص ٨٧ ج١.

(2) فان بلمن، قاضي هولندي تولى القضاء في المحاكم المختلطة على عهد إسماعيل في كتاب مصر وأوروبا ج١ ص ١١٦.

السلوك الفرنسي في العادات والمعيشة والثقافة، اللهم إلا في شؤون الاقتصاد!! وكان إسماعيل على علاقة وثيقة بالإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث وبزوجته الملكة، ووصل النفوذ الفرنسي في عصر إسماعيل إلى ذروته في مصر عن طريق شركة قناة السويس، وكذلك البنوك والمرابين الفرنسيين الذين أقرضوه الأموال بلا حساب، وتمثل ذلك النفوذ في قيام الملكة أوجين ملكة فرنسا بترأس احتفالات افتتاح قناة السويس، كما أن إسماعيل أمر بترجمة القوانين الفرنسية وأقام كلية حقوق على أساس القانون الفرنسي، وصاغ الحياة القانونية المصرية بروح فرنسية، وأسند الكثير من مشروعاته لشركات فرنسية، ومع كل هذا وبرغم كل هذا فإن فرنسا خذلته أكثر من مرة، المرة الأولى حينما رضي إسماعيل بحكم الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث في نزاعه مع شركة قناة السويس، وجاء الحكم لصالح الشركة في كل شيء ومجحفا بحقوق مصر تمامًا، والمرة الثانية حينما اتفقت إنجلترا وفرنسا ونسقتا معًا في إدارة المفاوضات مع إسماعيل بشأن حقوق الدائنين الأوربيين، وانتهى الأمر بفرض الرقابة الثنائية على مالية البلاد، والمرة الثالثة حينما اتفقت فرنسا مع إنجلترا وباقي دول أوربا في عزل إسماعيل عن عرشه سنة ١٨٧٩م.

* * *

سياسته تجاه إنجلترا

كانت سياسة إسماعيل مع إنجلترا ودية أيضًا مثلها مثل باقي الدول الأوربية التي ركن إليها إسماعيل ففقد عرشه وفقدت مصر بسبب ذلك استقلالها فيما بعد.

وصحيح أن إسماعيل كان على علاقة أوثق مع فرنسا في بداية حكمه، إلا أن

هزيمة فرنسا في الحرب السبعينية جعل إنجلترا هي الطرف الأقوى في محاولة السيطرة على مصر ومد نفوذها إليه، ولم يفعل إسماعيل سوى الرضوخ لتلك الرغبات الإنجليزية.

ففي سنة ١٨٧٠م عهد إسماعيل إلى شركة إنجليزية تدعى شركة جرنفلد إنفاذ مشروع توسيع ميناء الإسكندرية، والقيام بأعمال الإصلاح فيها مقابل (٢,٦) مليون جنيه في حين أن أعمال الشركة لم تتكلف سوى (١,٤) مليون جنيه، كما اعترف بذلك

اللورد كرومر[1]، وفي سنة ١٨٧٥م قام إسماعيل ببيع أسهم مصر في قناة السويس (حوالي ٤٤ ٪ من أسهم الشركة) لإنجلترا مقابل ٤مليون جنيه، أي أنه أدخل النفوذ الإنجليزي إلى مصر من أوسع أبوابه.

وفي سنة ١٨٧٧م قام إسماعيل بأسوأ أعماله قاطبة، حينما أطاع رغبة إنجلترا في تعيين غردون باشا حكمدار "حاكمًا عامًا" للسودان وهو منصب خطير أضر بمستقبل مصر فيما بعد ووضعها تحت النفوذ الإنجليزي مع ما لها من خطر معروف على أمن مصر واستقرارها الاقتصادي، وكان إسماعيل قد عين من قبل بناء أيضًا على طلب إنجلترا السير صمويل بيكر الرحالة الإنجليزي المعروف حاكمًا لمديرية خط الاستواء، ولما انتهت مدة عمله أطاع إنجلترا مرة أخرى وعين في هذا المنصب الخطير إنجليزي آخر هو الكولونيل غردون باشا وخوله سلطة كبيرة، وانتهى الأمر بتعيين الكولونيل الإنجليزي غردون حاكما عامًا للسودان. " ولا حول ولا قوة إلا بالله م. م".

وفي سنة ١٨٧٥م جرد الخديوي إسماعيل حملة إلى شواطئ الصومال الواقعة على المحيط الهندي لبسط نفوذ مصر في شرق أفريقيا والوصول من هذه الجهة إلى أملاكها في خط الاستواء إلا أن إنجلترا استاءت من ذلك "طبعًا م. م" وأرسلت إلى إسماعيل تعترض على إنفاذها فبادر الخديوي إلى الاستجابة إلى احتجاجاتها واسترجع الحملة إلى مصر.

* * *

(ب) أعمال العمران

بذل الخديوي إسماعيل جهدًا كبيرًا في إقامة أعمال العمران، فعلى مستوى الزراعة والري تم شق وإصلاح نحو مائة واثنتى عشرة ترعة وأهمها الترعة الإبراهيمية والترعة الإسماعيلية، كما أقيمت قناطر التقسيم، وأصلحت القناطر الخيرية وتقرر إنشاء مجالس تفتيش الزراعة والغرض منها البحث في الوسائل الكفيلة بتحسين الزراعة وتوزيع مياه الري كما أنشأت وزارة الزراعة للعناية بالشؤون الزراعية عامة وكان لذلك كله فضل كبير في ازدياد مساحة الأطيان الزراعية بمقدار مليون فدان في عهد إسماعيل فبلغت ٤،٨ مليون فدان.

وقد اهتم الخديوي إسماعيل بزراعة المحاصيل النقدية كالقطن والقصب.

* * *

(1) اللورد كرومر، مصر الحديثة ج١ ص ٥١.

وعلى مستوى الصناعة اهتم إسماعيل بصناعة السكر من القصب، فبلغت عدد المصانع التي أنشاها سبعة عشر معملاً، كما أعاد العمل في مصنع الطرابيش بفوه، ومصنع النسيج بها، وهما المنشآن من عهد محمد علي، كما أنشأ مصنعان لعمل الجوخ، وأنشأ معمل لضرب الطوب، ومصنع لدبغ الجلود، ومعامل للزجاج، ومعمل للورق.

كما اهتم إسماعيل اهتمامًا بالغًا بإصلاح إدارة السكك الحديدية وتوسيع مداها، فبلغ ما أنشاه منها حوالي (١٠٨٥) ميلاً، كما يقدرها علي مبارك في الخطط التوفيقية، وكان ما أنشئ منها في عهدي عباس الأول وسعيد حوالي (٢٤٥) ميل فقط كما عمم إسماعيل الخطوط التلغرافية في مدن مصر، ومدت أيضًا إلى السودان، وبلغ طول الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ في مصر والسودان (٥٥٨٢) كيلو متر، وطول أسلاكها (١١٩٥١) كيلو متر، وبلغ عدد مكاتب التلغراف في مصر والسودان سنة ١٨٧٨م حوالي (١٥١) مكتبًا، منها (٨٦) مكتبًا بالوجه البحري و٤٤ مكتبًا بالوجه القبلي، و٢١ مكتبًا بالسودان.

وأنشأت الشركة الإنجليزية الشرقية في عهده خطًا تلغرافيًا بحريًا من الإسكندرية إلى مالطة وصقلية فأوربا، وخطًا آخر من الإسكندرية إلى السويس إلى عدن فالهند، ويتصل بخط الشرق الأقصى وأستراليا فاتصلت مصر بأوربا بخط الشركة الإنجليزية، كما اتصلت بتركيا عن طريق خط غزة.

كما أنشأ إسماعيل إدارة مصرية للبريد سنة ١٨٦٥م، وأنشأت لها المكاتب في الإسكندرية والقاهرة والأقاليم، وبلغ عددها في عهد إسماعيل (٢١٠) مكتب.

* * *

وأنشأ إسماعيل دارا للآثار، وأخرى للرصد ومصلحة للإحصاء وأخرى للمساحة.

* * *

واهتم إسماعيل بالحالة الصحية ومكافحة الأوبئة، وأنشأ العديد من المستشفيات بلغت ستا وثلاثين مستشفى في مصر والسودان.

* * *

وعلى مستوى عمران المدن فإن إسماعيل اهتم بتجميل القاهرة، وأزال الأتربة التي

كانت تحيط بها، وخطط شوارع وميادين جديدة كشارع الفجالة، كلوت بك، محمد علي، عبد العزيز، عابدين، كما أنشأ أحياء بكاملها كحي الإسماعيلية، التوفيقية، عابدين، ميدان الأوبرا، ونظم جهات الجزيرة، الجيزة، وأنشأ بها قصوره العظيمة، وأنشأ حديقة النبات بالجيزة وقد بقى منها الآن حدائق الحيوان الحالية، وجزء من حديقة الأورمان، وأنشأ حدائق الجزيرة التي بقى منها الآن حدائق الزهور والأسماك، وبنى مسرح الكوميدي ومسرح الأوبرا، ونسق حديقة الأزبكية تنسيقًا جميلاً وأنشأ كوبري قصر النيل وكوبري البحر الأعمى "الجلاء حاليًا" وأنشأ الطريق المعبد بين القاهرة والأهرام ورصفه بالحجارة، ومد أنابيب المياه العذبة بعد أن كان يحملها السقاءون في القرب، وعنى بتعميم الكنس والرش في شوارع القاهرة، وأدخل فيها نظام الإنارة بغاز الاستصباح، وأمر ببناء حمامات حلوان، وأنشأ طريقًا من النيل إلى حلوان، وأنشأ السكك الحديدية التي تصلها بالقاهرة.

* * *

وفي الإسكندرية اختط إسماعيل بها شوارع وأحياء جديدة، وأنارها بغاز الاستصباح، وأنشأ بها البلدية للعناية بأعمال النظافة والتنظيم والصحة والصيانة بها، وعملت المجاري تحت الأرض للتصريف، وأصلح ميناء الإسكندرية ووسعه، وأنشأ الحدائق وأوصل إليها المياه العذبة من ترعة المحمودية.

واهتم إسماعيل ببناء القصور مثل سراي عابدين، سراي الجزيرة، سراي الجيزة، سراي بولاق الدكرور، قصر القبة، قصر حلوان، سراي الإسماعيلية، سراي الزعفران بالعباسية، سراي الرمل بالإسكندرية، قصر النزهة بشبرا، سراي المسافر خانة، وقصر النيل، وسراي رأس التين، وأنشأ عدة قصور أخرى في مختلف البنادر كالمنيا والمنصورة والروضة.

* * *

وإذا أردنا أن نقيم أعمال العمران التي أنشأها إسماعيل، نجد أن إسماعيل أنشأ عددًا كبيرًا من القصور، وهذه طبعًا له ولأقاربه وحاشيته ولا فائدة تعود على الشعب منها، ونجد أنه اهتم بإنشاء الحدائق والمنتزهات وهذه لمسات جمالية لا بأس بها، فضلا عن أهميتها الصحية، ونجد أنه اهتم بتنظيم المدن وخاصة القاهرة والإسكندرية، وتخطيط الشوارع والاهتمام بإدخال الإنارة والمياه العذبة، وإنشاء البلدية وهي كلها أمور جيدة تعود بالنفع على الأمة.

كما اهتم بترقية الأحوال الصحية وإنشاء المستشفيات وهذا أيضًا أمر طيب

وضروري، على أن أضخم أعماله وأكبرها هي مد خطوط السكك الحديدية والتلغراف والكباري، بحيث أصبحت المواصلات في مصر متقدمة جدًا في عهده، بل وأصبحت مصر والسودان مرتبطتين بوسائل النقل والتلغراف والبريد بالعالم الخارجي، وهذه كلها تخدم المصريين، إلا أنها أيضًا تخدم المشروع الاستعماري؛ لأنها تسهل لـه وسائل المواصلات إلى مستعمراته ونقل البضائع والمنتجات منها وإليها.

وعلى مستوى الزراعة حقق إسماعيل تقدمًا ضخمًا، فأنشأ العدد الكبير من الترع والقناطر وزادت مساحة الأرض الزراعية في عهده حوالي مليون فدان، وهذا أيضًا أمر طيب إلا أنه عاد في المقام الأول على كبار ملاك الأراضي، كما أنه من المعروف أن الاستعمار لا يمانع بل يشجع الاستثمار الزراعي لتحقيق أكبر قدر من الخامات اللازمة لصناعاته، ونجد أن إسماعيل قد ركز على المحاصيل النقدية اللازمة لمصانع أوربا مثل القطن.

وعلى المستوى الصناعي، كان إنجاز إسماعيل غير متلائم بالمقارنة بإنجاز عمران المدن والمواصلات والزراعة، فاقتصر الأمر على إنشاء مصانع السكر وبعض مصانع النسيج.

ومحصلة كل هذا أنه على الرغم من الجانب الإيجابي لهذه المشروعات وخيرها المؤكد لصالح الشعب المصري، إلا أنها في نفس الوقت خدمت المخطط الاستعماري؛ لأنها سهلت لـه مواصلاته وهذا أمر ضروري للاستعمار، كما صاغت البنية الاقتصادية المصرية بحيث تنتج المحاصيل النقدية كالقطن، وكل هذا يزيد من مساحة القابلية للاستعمار، ولو كان إسماعيل منصفًا لاهتم بالصناعة قدر اهتمامه بالقصور مثلا، ولو فعل لكان حصن مصر شيئًا ضد القابلية للاستعمار، إذًا فمحصلة مشروع إسماعيل كان

لخدمة الأرستقراطية المصرية من ناحية، وخدمة المشروع الاستعماري من ناحية أخرى، إلا أنه رغم ذلك كان مفيدًا للشعب المصري، وليس هناك بالطبع شيء مهما كان يكون سلبيا تمامًا، اللهم الا في حالات نادرة.

والملاحظة الهامة هنا: هو أن إسماعيل اعتمد في تنفيذ مشروعاته على الشركات الأجنبية، الأمر الذي فتح باب النفوذ الأجنبي في مصر واسعًا.

* * *

(ج) الجيش والأسطول

" خلاصة تاريخ الجيش في عهد إسماعيل أنه عنى بترقيته وتنظيمه ومضاعفة قوته، وعنى أيضًا بنهضة التعليم الحربي فأنشأ المدارس على أرقى طراز حديث، ولكنه في السنوات الأخيرة من حكمه أهمل شؤون الجيش جملة واحدة فاختل نظامه، ثم أغلق معظم المدارس الحربية التي أنشأها وذلك لنضوب معين المال وارتباك أحوال الحكومة بسبب فداحة الديون التي اقترضها من غير حساب بحيث لم ينته عهده حتى كان الجيش المصري قد وصل إلى درجة محزنة من الضعف والارتباك " [(١)].

بدأ الخديوي إسماعيل اهتمامه بالجيش بإرسال بعثة حربية إلى فرنسا تتألف من خمسة عشر ضابطًا من أفضل ضباط الجيش لدراسة العلوم العسكرية وقيادة الجيوش والمناورات وفنون القتال المختلفة، كما استقدم إسماعيل بعثة فرنسية لتنظيم المدارس الحربية المصرية.

وأنشأ إسماعيل عددًا كبيرًا من المدارس الحربية، وجعل لتلك المدارس إدارة واحدة سميت "إدارة المدارس الحربية"، والمدارس الحربية التي أنشأها إسماعيل هي:

١- مدرسة البيادة "المشاة" أنشأها سنة ١٨٦٤م، وكان عدد تلاميذها حين تأسيسها ٤٩٠ تلميذا.

٢- مدرسة السواري "الفرسان" أنشئت سنة ١٨٦٥م وعدد تلاميذها ١٦١ تلميذا.

٣- مدرسة الطوبجية "المدفعية" والهندسة الحربية أنشئت سنة ١٨٦٥ وعدد تلاميذها ٢٨٠ تلميذا.

٤- مدرسة أركان الحرب بالعباسية أنشئت سنة ١٨٦٥م، ويختار تلاميذها من نوابغ المدارس الحربية.

٥- مدرسة الخطرية بالقلعة أنشئت سنة ١٨٦٤م، لتخريج صف الضباط.

٦- مدرسة صف الضباط سنة ١٨٧٤.

٧- مدرسة الطب البيطري.

٨- مدرسة قلفاوات الشيش.

---

(1) الرافعي، مرجع سابق، ص: ١٨١.

٩- مدرسة الجنجانجيــة.

وقد أغلقت هذه المدارس في أواخر عهد إسماعيل في فبراير سنة ١٨٧٩م، وأنشئت بدلا منها المدرسة الحربية المستجدة في إبريل سنة ١٨٧٩، وذلك لتوفير النفقات بسبب ارتباك الأحوال المالية.

ومن ناحية أخرى استخدم الخديوي إسماعيل عددا من الضباط الأمريكيين في تأسيس هيئــة أركان الجيش المصري مع الضباط المصريين الذين عادوا من البعثة الحربية في فرنسا.

كما نشأت صحيفتان حربيتان لتثقيف عقول التلاميذ والضباط، إحداهما تدعى: "جريدة أركان حرب الجيش المصري"، والأخرى: "الجريدة العسكرية المصريــة".

واهتم إسماعيل بالحصول على السلاح والذخيرة، فاستورد الكثير منها من فرنسا، كما رمم الحصون وجدد أسلحتها ومدافعها، كما أعاد العمل في مصانع محمد علي الحربية فنظم معمل الحوض المرصود وأصلح من شأنه، وصارت تصب فيه المدافع وشيد بطرة معملا لصنع الأسلحة وآخر لصب المدافع وآخر للبنادق عدا معامل الخرطوش والقنابل، وأصلح مصانع البارود التي كانت موجودة بمصر، وأصلح معمل الأسلحة بالإسكندرية.

كما أنشأ إسماعيل ميدانًا للرماية والتمرينات العسكرية.

وعقب انتصار ألمانيا في الحرب السبعينية على الفرنسيين حاول إسماعيل إدخال النظام الألماني في الجيش المصري، فأمر بترجمة النظاميات الألمانية وتعديل الملابس

وتغيير الأسلحة، ولكن ارتباك شؤون الحكومة المالية في أواخر عهده حال دون الإنفاق على الجيش وتجديده.

وقد بلغ عدد الجيش في ١٨٧٣م حوالي ١٢٠ ألف جندي في مصر والسودان [1]، وقد تناقص عدد الجيش في أواخر عهد إسماعيل نظرًا للتدخل الأوربي في شؤون مصر، وارتباك الحكومة المالــي.

(1) إسماعيل باشا سرهنك، مرجع سابق ج٢ ص ٣١١.

* * *

الأسطــول

كان الأسطول قد وصل في عهد سعيد باشا إلى أسوأ حالاته، ولكن إسماعيل بدأ الاهتمام به، وعنى بتجديده فبعث النشاط في ترسانة الإسكندرية "دار الصناعة" وأحيا معاملها ومصانعها، وجلب لها العمال من الإسكندرية ومن داخل البلاد، واستحضر لها العتاد والآلات، فعاد إليها نشاطها وأنشأ بها السفن الحربية، كما استورد عددا آخر من السفن الحربية وغيرها، وجدد المدرسة البحرية بالإسكندرية، وأنشأ مدرسة بحرية أخرى بجوار الترسانة لدراسة العلوم الحربية البحرية وفن إنشاء السفن والميكانيكا البحرية، وقد وصل عدد السفن الحربية في عهد إسماعيل حوالي أربع عشرة سفينة بحرية [1] بلغ عدد مدافعها ١٣٥ مدفعًا، وقد لعبت تلك القوة البحرية دورها في حروب كريت والبلقان، وكانت تصل بين مصر وثغورها البعيدة في أفريقيا مثل مصوع وزيلع وبربرة ورأس جردفون وقسمايو "بور إسماعيل" على شاطئ المحيط الهندي.

وإلى جانب ذلك اهتم إسماعيل بإصلاح ميناء الإسكندرية وأقام به حوضًا عائمًا من الحديد لإصلاح السفن، ثم أنشأ بها حاجزًا للأمواج، وأنشأ رصيفًا للشحن والتفريغ وأرصفة أخرى، كما أتم أعمال الإصلاح في ميناء قناة السويس، فجعل من الثغر مرفأين، وأقام حاجزًا لصد الأمواج، وحوضًا لعمارة السفن، كما أنشأ عددًا من الفنارات في ثغور البحر الأبيض والبحر الأحمر لإرشاد السفن وتسهيل الملاحة البحرية فبلغ عددها عشرين في مصر والسودان والصومال، كما أنشأ أسطولاً تجاريًا ضخمًا بلغ عدد سفنه ستا وعشرين باخرة تجوب البحار وتنقل الناس والبريد والمتاجر بين ثغور مصر وأوربا وآسيا وأفريقيا حتى المحيط الهندي.

* * *

(د) حـروب إسماعيــل

يمكننا أن نقسم الحروب التي خاضها إسماعيل إلى قسمين: القسم الأول: هو الحروب التي خاضها الجيش المصري تلبية لطلب تركيا.

---

(1) علي مبارك، الخطط التوفيقية ص ٨٣ ج٧.

القسم الثاني: كان من ابتكار إسماعيل لبسط نفوذ مصر في أفريقيا، والوصول إلى الحدود الطبيعية لوادي النيل.

ومن الناحية الإسلامية والواقعية فإن الحروب الأولى لا باس بها، وهي وإن كانت إحدى وسائل إسماعيل في الحصول على مزايا وحقوق جديدة من السلطان فيما يختص بسلطة الخديوي في مصر، إلا أنها كانت في النهاية دفاعًا عن الخلافة العثمانية ضد التحديات التي تواجهها، وقد كانت كثيرة في ذلك الوقت.

أما القسم الثاني من تلك الحروب فقد كان عملا إسلاميًا رائعًا، وهو تصرف طبيعي لأي حاكم مصري يعرف ويؤمن بمصالح بلده وحدودها الطبيعية ويفكر في مستقبلها، وصحيح أن حروب إسماعيل في أفريقيا جاءت في وقت متأخر بعد أن كانت الدول الأوربية قد بدأت تمد نفوذها إلى هناك، وبالتالي لم تكن تسمح لـه بإنشاء إمبراطورية إسلامية في أفريقيا بعد أن أضاع محمد علي تلك الفرصة، ولكن تلك الحروب على أي حال كانت في الاتجاه الصحيح.

* * *

إخمـــاد ثـــورة العسيـــر

في أوائل عهد إسماعيل ثار الأمير محمد بن عائض أمير العسير على الدولة العثمانية واستفحل أمره واستولى على بعض المدن فاستنجد السلطان عبد العزيز بالخديوي إسماعيل وطلب إليه أن ينفذ جيشاً مصريًا لإخماد الثورة فلبى إسماعيل طلبه وأنفذ ثلاث أورط من المشاة مزودة بالمدافع وكتائب الفرسان بقيادة الأميرالاي إسماعيل صادق بك فنجحت في إخماد الثورة.

حـــــرب كريـــــت:

في ١٨٦٦ نشبت ثورة عارمة في جزيرة كريت وعجزت تركيا عن إخمادها لانشغال جنودها في حروب البلقان - فاستنجد السلطان بمصر - فلبى إسماعيل الطلب وأنفذ جيشًا مكونًا من خمسة آلاف مقاتل - استطاع أن يهزم الثوار في موقعة "أرفادى" واستمرت الحرب إلى أن تم إخماد الثورة.

حـــــرب البلقـــــان:

كانت روسيا لا تفتأ تحرض إمارات البلقان على الانتفاض ضد تركيا ونجحت روسيا في بذر بذور الفتنة في بلاد البلقان فنشبت ثورة في الهرسك ١٨٧٥ وامتدت إلى البوسنة والصرب، فطلبت تركيا من الخديوي أن يمدها بجنده من الجيش المصري فأعد الخديوي قوة من نحو سبعة آلاف مقاتل شاركت في القتال إلي جانب الجيش العثماني إلى أن توقفت تلك الحرب.

ثم تجدد النزاع بين تركيا وروسيا وأعلنت الحرب بين الدولتين وهى الحرب المعروفة بحرب البلقان" إبريل ١٨٧٧ " فطلبت تركيا من الخديوي إنجادها في هذه الحرب. ولكن إسماعيل اعتذر في البداية بسوء الأحوال المادية إلا أن مجلس شوري النواب وافق على ربط ضريبة جديدة تدعى" ضريبة الحرب " قدرها ١٠٪ من مجموع الضرائب لسد نفقات الحملة. وأظهر الأهالي روحًا طيبة في دفع تلك الضريبة لمساعدة الخليفة العثماني ضد روسيا وتم إعداد جيش مكون من اثنتى عشر ألف جندي شاركوا في القتال إلى جانب جنود الخلافة العثمانية إلى أن وضعت الحرب أوزارها في مارس ١٨٧٨م.

* * *

حروب إسماعيل في أفريقيا

لا يختلف اثنان على أن من أعظم الأعمال هو ما قام به إسماعيل من حروب في أفريقيا، فكما قلنا أن أفريقيا وخاصة وادي النيل هي الامتداد الطبيعي لمصر، وتأمين منابع النيل لا غنى عنه لحياة مصر وأمنها ومستقبلها، ومن لا يملك منابع أنهاره لا يأمن مستقبله ويكون دائمًا منقوص السيادة والاستقلال معرضًا للابتزاز والتهديد، وأفريقيا أيضًا هي القارة البكر وقتها، ومن الطبيعي أن مد نفوذ مصر إليها يرفع من شأن تلك القارة ومصر معًا ويحقق امتدادًا لأمة الإسلام كان ضروريًا لصالح مصر والسودان والعالم الإسلامي عمومـًا.

وإذا كان العمل الصحيح لمحمد علي هو فتح السودان، فإن ذلك الفتح المبارك قد ظل موجودًا وامتد في عهد إسماعيل، فوصلت مصر في عهد إسماعيل إلى فاشودة وضمت محافظتي مصوع وسواكن نهائيًا إلى أملاكها، وفتحت إقليم خط الاستواء ومملكة أونيورد، وبسطت حمايتها على مملكة أوغندا وفتحت إقليم بحر الغزال ثم سلطنة دارفور، واتسعت أملاك مصر بين الحبشة والبحر الأحمر بفتح سنهيت وبلاد البوغوس،

وامتدت سلطتها إلى سواحل البحر الأحمر حتى بوغاز باب المندب، وضمت محافظتي زيلع وبربرة الواقعين على خليج عدن فيما يلي بوغاز باب المندب، وفتحت سلطنة هرر الواقعة في الجنوب الشرقي للحبشة، ودخلت سواحل الصومال في أملاك مصر حتى رأس جردفون على المحيط الهندي، ثم إلى رأس حافون وبذلك انفسحت رقعة الفتوح المصرية فوصلت جنوبًا إلى بحيرة البرت وبحيرة فكتوريا وشرقا إلى البحر الأحمر وخليج عدن، وغربًا إلى حدود واداي.

* * *

فتح فاشودة ١٨٦٥

في سنة ١٨٦٥ احتلت الجنود المصرية فاشودة احتلالاً رسميًا، وذلك في عهد جعفر صادق باشا حكمدار السودان، واتخذت الحكومة بها نقطة حربية دائمة لمنع تجارة الرقيق فسدت الطريق أمام النخاسين الأوربيين الذين كانوا يجلبون الأرقاء بطريق النيل من أقاليم بحر الغزال وخط الاستواء، وصارت فاشودة عاصمة المديرية المسماة باسمها، ولفاشودة أهمية كبرى، فهي تعد مفتاح النيل الأعلى لوقوعها على ملتقى الطرق المختلفة الواصلة من الخرطوم والحبشة على جنوبي السودان، وعلى مقربة من ملتقى روافد النيل كنهر سوباط وبحر الغزال، والنيل الأبيض وبحر الزراف، وهي نقطة الاتصال بين السودان وجهات خط الاستواء، ومن يملكها يضمن النفوذ في شمالي السودان وفي الجهات الجنوبية منه إلى البحيرات الاستوائية.

ضم سواكن ومصوع [1]:

دخلت كل من سواكن ومصوع في حدود السودان المصري على عهد محمد علي لأنه إذا رأى ضرورتهما للسودان وأنهما منفذاه على البحر الأحمر، وخاصة لإقليم التاكا "كسلا" استأجرهما من السلطان (وكانت من أملاك السلطنة العثمانية) مقابل إيجار سنوي قدره (٢٥ ألف جنيه)، ولم يمانع السلطان في ذلك حيث كان يشجع محمد علي على التوسع في أفريقيا لما في ذلك من خدمة للأمة الإسلامية ومد رقعتها جنوبًا.

على أن إسماعيل رأى إلحاقهما بصفة نهائية إلى أملاك مصر فاستصدر في سنة

(1) مصوع : هي "إرتريا" اليوم.

١٨٦٥م فرمانًا من السلطان بإحالة قائمقا ميتي سواكن ومصوع إلى عهدته، وجعلهما فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ من ملحقات مصر، وصارت كل منهما محافظة بذاتها.

فتـــح إقليم خط الاستواء والوصول إلى منابع النيل:

وصلت الحملات والتجاريد المصرية التي قادها البكباشي سليم بك قبطان في عهد محمد علي إلى جزيرة جونكر تجاه عندكرو، ولكن هذا الفتح لم يكن إلا وقتيًا، بمعنى أنه لم يقترن بوضع حاميات عسكرية دائمة في تلك الجهات تقر سلطة الحكومة فيها، فاعتزم إسماعيل أن يبسط نفوذ مصر بصفة دائمة في تلك الأصقاع وما يليها جنوبًا حتى منابع النيل، ولكنه لم يحذو حذو محمد علي في أن يعهد بهذه المهمة الخطيرة إلى ضباط الجيش المصري، بل عهد بها إلى جماعة من الإنجليز، الأمر الذي أدى إلى بداية النفوذ الإنجليزي في تلك الأصقاع، وإنهاء الوجود المصري فيها فيما بعد، فناط إلي صمويل بيكر الرحالة الإنجليزي المشهور الزحف إلى الجهات الجنوبية لغاية منابع النيل وضمها إلى أملاك مصـــر.

ولعل قصة السير صمويل بيكر توضح لنا التكتيك الإنجليزي المتبع في ذلك الوقت، فإنجلترا كانت تخطط للهيمنة على مصر واحتلالها، وبالتالي تخلفها على أملاكها في أفريقيا؛ أي أن إنجلترا أرادت أن تأكل الملك رأسا وليس البيادق، وبالتالي تحتل الرقعة كلها، وهكذا كانت إنجلترا تعمل على اكتشاف أفريقيا، فأرسلت الرحالتان أسبيك وجرانت عن طريق زنجبار، واكتشفا بحيرة اكروي ومنبع النيل منها في الثامن والعشرين من يوليو سنة ١٨٦٢م، وأسمتها بحيرة "فيكتوريا" ملكة إنجلترا في ذلك الوقت.

ولاستكمال عملية الاكتشاف أوفدت السير صامويل بيكر عن طريق آخر هو طريق الخرطوم، فصعد جنوبًا في النيل فبلغ في الثاني من فبراير سنة ١٨٦٣م، عند كرد التي وصلت إليها حملات البكباشي سليم بك قبطان في عهد محمد علي سنة ١٨٤١م، وأخذ يتأهب لمتابعة سيره، والتقى بالرحالتان أسبيك وجرانت وأخبراه باكتشافهما "اكروي" التي أسمياها بحيرة "فكتوريا" وأنهيا إليه أن هناك بحيرة أخرى أخبرهما بها الأهلون، فتابع سيره حتى اكتشفها في الرابع عشر من مارس ١٨٦٤ وسماها بحيرة ألبرت باسم الأمير البرت زوج ملكة إنجلترا، ثم عاد إلى غندكرو وسار منها إلى الخرطوم، وعاد من هناك إلى بربره فسواكن وأقلع إلى إنجلترا ليتفاهم مع حكومتها ويقدم تقريرًا عن

رحلته، وفي عام ١٨٦٩ جاء صمويل بيكر إلى مصر بصحبة الأمير إدوارد ولي عهد إنجلترا لحضور احتفالات افتتاح قناة السويس، فرغب أمير إنجلترا على الخديوي إسماعيل أن يعهد إلى السير صمويل بيكر بمطاردة تجارة الرقيق في السودان نيابة عن الحكومة المصرية، فلم يتردد إسماعيل في قبول الطلب إذ كان يبغى التودد إلى الحكومة الإنجليزية، وأصدر مرسومًا إلى السير صمويل بيكر عهد إليه فيه ببسط نفوذ مصر في الأصقاع الكائنة جنوب غندكرو وتنظيمها ونشر التجارة بها ومطاردة الاتجار بالرقيق، وإنشاء المحطات الحربية فيها وجعله قائدًا لحملة جردها لهذا الغرض مؤلفة من ١٧٠٠ مقاتل، وأنعم عليه برتبة فريق، فصار يعرف بيكر باشا وجعله حاكمًا على مديرية خط الاستواء لمدة أربع سنوات تبدأ من أبريل ١٨٦٩، براتب قدره ١٠ آلاف جنيه في السنة.

والتكتيك إلى هنا واضح جدًا، فهناك مطامع إنجليزية واضحة في أفريقيا، وهناك بعثات استكشافية إنجليزية، وهناك نفوذ مصري متزايد في تلك الأصقاع، ومن الطبيعي أن يحدث صدام بين الطرفين، وفضل الإنجليز بدلاً من الصدام أن يقوم الخديوي إسماعيل بكل شيء وينالوا هم الثمرة، ولم الخوف منه وهم يغرقونه في الديون ونفوذهم يتسلل إلى مصر على قدم وساق، ويومًا ما سيرثون كل شيء بعد أن يأكلوا الملك في القاهرة، المهم اتفق السير صمويل مع أمير إنجلترا وبلع إسماعيل الطعم، فدفع الرواتب الضخمة للسير وجهز له الجيوش المطلوبة وجعله حاكمًا على مديرية خط الاستواء تحت شعار محاربة الرقيق، مع أن هذه التجارة ذاتها أنشأها وأدارها الأوربيون وخاصة الإنجليز.

بدأ السير صمويل مهمته، وأمده الخديوي بكل ما يحتاجه من سفن وأبل ومعدات، وبلغ عذركو في الخامس عشر من إبريل سنة ١٨٧١م، فرفع العلم المصري عليها في احتفال عسكري مهيب، وأعلن ضمها رسميًا إلى أملاك مصر، ثم استأنف السير في النيل الأبيض فأسس نقطًا حربية وحصونًا في عدة بلاد بأعالي النيل، واستطاع أن يفتح مملكة أونيورد المتاخمة لبحيرة البرت شرقا، واحتل عاصمتها ماسندي في أبريل سنة ١٨٧٢م، ثم ما لبث أن أعلن ملك أوغندا "الملك أمتيسي ولاءه للحكم المصري"، وانتهت عند ذلك مدة خدمة بيكر فعاد إلى إنجلترا، وقد تكلفت تلك الحملة (٨٠٠ ألف جنيه).

* * *

وإذا أردنا أن نقيم تلك الحملة، نجد أنها تكلفت (٨٠٠ ألف جنيه)، وهو مبلغ زهيد

بالنظر إلى الفوائد العظيمة التي تعود على مصر من اكتشاف منابع النيل والسيطرة عليها، وهو مبلغ يقارب ما كان ينفق وقتها على بناء قصر واحد من قصور الخديوي، ومن ناحية ثانية كان عدد جنود تلك الحملة حوالي ١٧٠٠ جندي فقط، أي أن ١٧٠٠ جندي استطاعوا أن يحققوا فتوحًا ضخمة لمصر، فماذا لو كان محمد علي قد وجه جهوده إلى تلك المناطق، وكان يملك ٢٧٦ ألف جندي، وفي وقت مبكر قبل أن يفطن ويفرغ الأوربيون لمشاركته أو منعه، على أن الخطأ الكبير في هذه المسألة هو إسناد قيادتها إلى أجنبي، فبديهي أن أمير إنجلترا لم يكن يلعب حينما ألح على الخديوي في إسناد تلك المهمة إلى إنجليزي، لقد كان يجهز الأمور لسيطرة إنجلترا على هذه المناطق ولعل المفيد هنا أن نذكر أن قيادات الحملة من المصريين كانت تفطن إلى المخاطر المترتبة على إسناد قيادتها إلى إنجليزي، فجعفر مظهر باشا حكمدار السودان حينذاك (١٨٧١) رأى بثاقب نظره أن في إسناد هذه المهمة إلى أجنبي خطرًا كبيرًا على البلاد، وكتب بذلك تقريرًا أرسله إلى الخديوي إسماعيل ينبهه فيه إلى ذلك الخطر، وأشار بإسناد هذه الهمة إلى ضباط أركان الحرب من الجيش المصري، ولكن إسماعيل لم يلتفت إلى هذا الرأي الحكيم، ولم يعمل به، وأستمر يحسن الظن برواد الاستعمـار.

* * *

تعيين الكولونيل غردون باشا مديرًا لخط الاستواء (١٨٧٤ - ١٨٧٦)

"لم يكد يمضي قليل من الزمن على انتهاء خدمة السير صمويل بيكر، وخلو منصب مدير خط الاستواء حتى خلفه آخر هو الكولونيل غردون الذي صار فيما بعد غردون باشا، ومن الغرابة أن يتعاقب على هذا المنصب الخطير إنجليزيان لهما مقام معلوم في نظر الجمهور البريطاني والحكومة الإنجليزية، ولم يكن ذلك من قبيل المصادفات، بل إن أصابع السياسة الإنجليزية كان لها دخل في هذا التعيين، فكما أن الحكومة الإنجليزية هي التي أوعزت إلى الخديوي إسماعيل بواسطة ولي عهد إنجلترا أن يسند هذا المنصب الخطير إلى السير بيكر، فإنها هي أيضًا التي سعيت لديه في إسناده إلى الكولونيل غردون سنة ١٨٧٤م، فالسياسة الإنجليزية كانت تنفذ خطتها من التمهيد للتدخل في شؤون السودان، واختارت بادئ ذي بدء منطقة خط الاستواء؛ لأنها المنطقة التي جعلتها المرحلة الأولى لبرنامجها، إذ فيها منابع النيل، فهي مفتاح السودان من جهة الجنوب،

كما أنها مصدر الحياة لمصر، وليس من المصادفات أن يقع اختيارها على الكولونيل غردون بالذات فإنه الرجل الذي كان قلبه ينبض وطنية وحبا وإخلاصًا لبلاده، فلا جرم أن يبذل كل ما لدية من تضحية في سبيل التوسع البريطاني، ويعمل على تدخل السياسة الإنجليزية في تعيينه، أنها أقنعت الخديوي بأن يجعل لـه من السلطة أكثر مما كان للسير بيكر باشا، فقد كان هذا خاضعًا لحكمدار السودان، ولكن غردون عين حاكمًا لإقليم خط الاستواء، على أن يكون مستقلا في عمله، وقصر الخديوي سلطة حكمدار السودان على الجزء الشمالي حتى فاشودة، وجعل الأقاليم الاستوائية التي تمتد من جنوبي فاشودة إلى خط الاستواء تحت سلطة غردون[١].

* * *

توسيع نطاق الحكم المصري في مديرية خط الاستواء

نقل غردون باشا عاصمة خط الاستواء إلى "اللادو" بدلاً من "الإسماعيلية"، وقد توسعت أملاك مصر فيها فوصلت إلى بحيرة "البرت"، وبسطت مصر حمايتها على مملكة أوغندا على يد ضابط أمريكي "شابي لونج"، وكان من أخلص وأنزه من خدم

مصر في تلك البلاد، ودافع عن حقوق مصر فيها بعد ذلك بلسانه وقلمه عن طريق المجلات والكتب، واستنكر المطامع الإنجليزية في وادي النيل، وأرسل وزير خارجية مصر في ذلك الحين مذكرة إلى الدولة تعلم بضم منطقة البحيرات إلى مصر وخلاصتها: أن مصر ضمت كل البلاد الواقعة حول بحيرة فكتوريا وبحيرة البرت، كما تم اكتشاف بحيرة "إبراهيم" وهي إحدى البحيرات التي ينبع منها النيل، وتقع شمال بحيرة فكتوريا.

* * *

بقى الكولونيل غردون مديرًا لعموم خط الاستواء إلى أن استعفى من منصبه (١٨٧٦)، وعاد إلى القاهرة ومنها إلى إنجلترا ولعله رحل إليها ليطلع حكومته على أحوال المنطقة التي تولى حكمها، وليتلقى تعليمات جديدة بشأنها؛ لأنه لم يلبث في إنجلترا إلا ثلاث سنوات إلا قليلا حتى تدخلت الحكومة الإنجليزية لدى الخديوي لتعيينه

(1) الرافعي، مرجع سابق، ص: ١٢١، ١٢٢.

في منصب أكبر من منصبه القديم، إذ جعله حكمدار عموم السودان فصارت أقاليم السودان تحت مطلق سلطته.

خلف غردون باشا في منصبه الأول سنة ١٨٧٦ الكولونيل "بروث"، وهو ضابط أمريكي التحق بخدمة الجيش المصري، ثم فصل بروث وجاء بعده الدكتور إدوارد إسنتزار، وهو طبيب ألماني اعتنق الإسلام وعرف باسم أمين بك، وظل متمسكًا بسلطة مصر على مديرية خط الاستواء رغم حصارها، ونقل عاصمتها من اللادو إلى ودلاي جنوبًا، وبقى في مركزه حتى اضطرت الحكومة المصرية بضغط من الإنجليز إلى إخلاء السودان.

* * *

منـع الاتجـار بالرقيـق

كانت تجارة الرقيق ممنوعة من الناحية القانونية منذ عهد محمد علي، إلا أن تجارة الرقيق ظلت موجودة تستند إلى بيوت تجارية أوربية قوية، واستطاعت تلك البيوت أن تبسط نفوذها وسيطرتها في أفريقيا، فلما تبوأ إسماعيل حكم مصر اعتزم على إبطال تجارة الرقيق تمامًا، ففي سنة ١٨٦٣م أرسل إلى موسى باشا حمدي حكمدار السودان وقتئذ يأمره بتعقب تجار الرقيق، وحربهم فصدع الحكمدار بالأمر وضبط سبعين سفينة مشحونة بالأرقاء بين "كاكا" وفاشودة، وأطلق سراحهم وأعادهم إلى بلادهم، كما كان لاحتلال فاشودة سنة ١٨٦٥م، أثر كبير في سد طريق النيل في وجه تجار الرقيق الذين كانوا يقتنصون الرقيق في جهات بحر الغزال وخط الاستواء، ويشحنوهم في السفن إلى أوربا وأمريكا.

وفي عهد حكمدارية جعفر مظهر باشا وإسماعيل أيوب باشا بذلت الحكومة جهودًا موفقة في محاربة تجارة الرقيق، وهكذا فإن إسماعيل بذل جهودًا جبارة لمنع تلك التجارة اللاإنسانية.

فتـح سلطنـة دار فور
وضم أملاك الزبير باشا رحمت

امتلك الزبير باشا بلاد بحر الغزال ووسع سلطانه فيه بعد هزيمة ملك بحر الغزال،

وكان الزبير من أكبر تجار الرقيق في السودان، إلا أنه جنح إلى مسالمة مصر في سنة ١٨٦٩م، فآلت إلى مصر ملكية بحر الغزال ودارفور وشكا وأبطلت فيها تجارة الرقيق.

* * *

ضم زيلع وبربرة وفتح هرر

وهما من بلاد الصومال الشمالية الواقعة على خليج عدن، ومن يملكها يتسلط على الملاحة في خليج عدن إلى مدخل البحر الأحمر، وقد حصل عليها الخديوي إسماعيل من الحكومة العثمانية بفرمان صدر في يوليو ١٨٧٥م، كما تم فتح سلطنة هرر شرقي الحبشة، "وهي إمارة إسلامية مستقلة، كان يبلغ تعداد سكانها نحو ٢ مليون نسمة وهم على مذهب الإمام الشافعي، وأهلها متعلمون وفيهم الشعراء والأدباء، ويندر لديهم الطلاق، وكانت هرر بها منتجات زراعية وصناعية وفيرة " [١].

* * *

محاولات فتح الصومال الجنوبي والحبشة

اعتزم الخديوي إسماعيل فتح بقية بلاد الصومال، فجرد لهذا الغرض سنة ١٨٧٥م حملة مقصدها فتح بقية شواطئ الصومال، والوصول إلى مصب نهر جوبا، ثم فتح الطريق من هناك إلى منطقة البحيرات لكي تتصل مصر بأملاكها في هذه المنطقة عن طريق البحر الأحمر والمحيط الهندي، وطريق مجرى النيل، إلا أن تلك الحملة أخفقت بسبب تقاعس غردون باشا عن مساعدتها والاتصال بها بعد وصول تعليمات من الحكومة الإنجليزية إلى غردون توجب عليه عدم التعاون مع هذه الحملة.

من ناحية أخرى فتحت قوة مصرية قوامها ١٥٠٠ جندي "سنهيت" وبلاد البوغوس وضمتها إلى مصر، كما اشترت مصر مقاطعة "إيليت" الواقعة بين مصوع والحماسين، وشملت سلطة مصر في هذه النواحي سواكن ومصوع وبلاد البوغوس والتاكا

(1) اللواء محمود مختار باشا، مجلة الجمعية الجغرافية، مجموعة ١، عدد ٣ ص: ٣٥١ - ٣٦٦.

والقضارف والقلابات وأميديب وبركه "أي السودان الشرقي في أقصى حدوده "، وبسبب فتح سنهيت وبلاد البوغوس وهرر الغربية من الحبشة " تقع بين الحبشة والبحر الأحمر"، حاول إسماعيل فتح الحبشة وجرد عددا من الحملات إلا أن نصيبها كان الفشـل.

* * *

تواجهنا حروب السودان بعدد من الحقائق المذهلة كالتالـي:

- أن تلك الحملات استغرقت من ١٨٦٥ - ١٨٧٦، أي حوالي اثنتى عشر عامًا وكان عدد الجنود المصرية فيها حوالي ٣٠ ألف جندي، وبلغت تكاليفها ٤ مليون جنيه في ١٢ عامًا، أي أقل من ٣٥٠ ألف جنيه سنويًا، وهو مبلغ أقل من ثمن فساتين إحدى الأميرات " ومع ذلك حققت تلك الحملات فضلا عن تثبيت الحكم المصري في السودان الذي فتح أيام محمد على حققت امتداد أملاك مصر جنوبا إلى بحيرة ألبرت وبحيرة فيكتوريا وشرقا إلى البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي. وغربا إلى حدود واداي أي أنها أمنت لمصر منابع النيل. وجعلت البحر الأحمر تحت النفوذ المصري خالصا ومدت أملاك ونفوذ مصر في المحيط الهندي فضلا عن إضافة أملاك شاسعة لمصر ممثلة في ثمان عشرة مديرية ومحافظة وحكمدارية هي مديرية الخرطوم - مديرية سنار وفاز وغلى - مديرية بربر - مديرية د نقلة - مديرية كسلا أو التاكا - مديرية فاشودة - مديرية كردفان - مديرية الفاشر - مديرية داره ومديريات دارفون" مديرية كبكبه - مديرية بحر الغزال - مديرية خط الاستواء - محافظة سواكن - محافظة مصوع - حكمدارية هرر - محافظة زيلع - محافظة بربره - وعلينا أن نقارن ذلك الإنجاز الضخم الذي تم بـ٣٠ ألف جندي، وحوالي ٤ مليون جنيه على اثنتى عشر عاما بما كان يمكن أن ينجزه محمد على بجيشه الذي بلغ ٢٧٦ ألف جندي وأسطوله الضخم وقاعدته الصناعية الضخمة جدًا مع الأخذ في الاعتبار سوء الأحوال المالية في عصر إسماعيل وجودتها في عصر محمد علي، وكذلك التوازن الدولي في عصر إسماعيل وعصر محمد علي الذي كان ولاشك في صالح محمد علي، فبرغم ضعف الخلافة في عهد إسماعيل وارتفاع قوة الدول الأوربية بالمقارنة بالخلافة في ذلك الوقت وبالمقارنة بمجمل أوضاع العالم الإسلامي استطاع إسماعيل وبرغم سوء الأحوال المالية أن يحقق كل هذا، فماذا لو توجه محمد علي تلك الوجهة مبكرًا قبل أن تصل أوربا إلى قوتها،

وقبل أن تكون قد تفرغت من تحطيم الخلافة عسكريًا، وقبل أن تكون قادرة على التصدي لمشروع محمد علي الأفريقي.

- إن الحكم المصري في أفريقيا إبان حكم إسماعيل قد حقق استقرار الأمن في ربوع تلك البلاد وسهل مواصلاتها مما مهد للكشوف الجغرافية، كما أن ذلك الحكم أدخل الزراعة الحديثة على مستوى المحاصيل وطرق الزراعة ومشروعات الري، وأنشأ بها العديد من طرق المواصلات، وشرع في بناء خطوط السكك الحديدية بينها وبين مصر" إلا أنها لم تستكمل"، كما أنشأ بها خطوط التلغراف - بلغت عدد المكاتب سنة١٨٧٧في السودان حوالي واحد وعشرون مكتبًا - وكذلك مكاتب البريد مما مهد لنهضة تجارية ضخمة ومزدهرة، كما تم إنشاء المدارس والفنارات البحرية، وكذلك دور الصناعة وخاصة ترسانة الخرطوم.

- إن الحكم المصري في أفريقيا قد تسبب في إبطال تجارة الرقيق، والفضل في هذا الصدد يرجع إلى محمد علي الذي أصدر القوانين التي تحرم بيع الرقيق، ثم جاء إبراهيم فألغى تلك التجارة تمامًا، وكانت أفريقيا تعاني من تلك التجارة الفظيعة حيث كان الرقيق يخطف ويباع لحساب أوربا التي أقامت نهضتها على سواعد الرقيق، بل إن

تجارة الرقيق نفسها كانت السبب في نشأة معظم البنوك الأوربية.

- إن الخطأ الفظيع الذي ارتكبه إسماعيل هو استخدامه لرواد الاستعمار من الإنجليز بالذات، فلم يكن خافيًا على أحد أن إنجلترا تخطط للسيطرة على أفريقيا، وبرغم أن جعفر مظهر باشا قد نبه إسماعيل إلى ذلك الخطر إلا أن إسماعيل لم يلتفت إلى هذا الرأي الحكيم ولم يعمل به، واستمر يحسن الظن برواد الاستعمار" على حد قول الرافعي"[١].

وعلينا أن نفرق بين نوعين من هؤلاء الضباط والقواد الأجانب الذين استخدمهم إسماعيل في حملته الإفريقية، فعلى حين أخلص "شابي لونج" الأمريكي والطبيب الألماني" إدوارد" الذي أسلم وتسمى باسم" أمين بك" وعملا لمصلحة مصر لأن بلادهما لم يكن لها مخططات وأطماع أفريقية في ذلك

---

(1) الرافعي، مرجع سابق، ص ١٢١ ج١.

الوقت أو لشرف ونزاهة كل منهما، فإن كلاً من" صاموويل بيكر" و"غردون باشا" قد عملا لحساب إنجلترا مباشرة، وفي الواقع فإن قصة استخدامهما كانت تؤكد ذلك فمن ناحية كانت أهداف إنجلترا في مصر والسودان وأفريقيا واضحة، ومن الطبيعي أن تعمل لتحقيق ذلك، ومن ناحية ثانية أنها هي التي رشحت كلاً من "صامويل بيكر"و"غردون باشا" بل وضغطت على إسماعيل لقبول هذا الترشيح، وبديهي أنهما لم يكونا مرشحين إلا لخدمة بلادهما، فالأمير إدوارد ولي عهد إنجلترا هو بنفسه الذي طلب من الخديوي إسماعيل ترشيح السير"صامويل بيكر" لقيادة الحملة على منابع النيل، كما أن الحكومة الإنجليزية هي التي ضغطت على إسماعيل لتعيين "غردون باشا" مديرًا لخط الاستواء(١٨٧٤ - ١٨٧٦) ثم حاكمًا عامًا للأقاليم السودانية جميعًا في ١٨٧٧، وهو أمر غير معقول أن يسند مثل هذا المنصب الخطير إلى أجنبي بل ومن رعايا دولة ذات مآرب استعمارية واضحة في مصر وأفريقيا، وإذا كان الرافعي قد عزا ذلك إلى غفلة إسماعيل فإننا نعزوه إلى قوة النفوذ الأجنبي في مصر خاصة بعد الرقابة الثنائية على مالية مصر عام ١٨٧٧، أي أن إسماعيل لم يملك أن يرفض في مثل هذا الوقت بسهولة، ومن ناحية ثالثة فإن كلاً من "صامويل وغردون" كانا من المعروفين بميولهم الوطنية الإنجليزية الشديدة وخاصة "غردون باشا"، ومن ناحية رابعة فإن كل منهما قد أمد بريطانيا بالمعلومات المطلوبة والتمهيدية لاحتلال أفريقيا، كما أمداها باستمرار باتجاهات ونوايا الحكومة المصرية في السودان وأفريقيا.

وإذا قرأنا في سجلات وأعمال غردون باشا، نجد أنه بمجرد توليه منصب الحاكم العام للسودان قد قام بإقصاء المديرين المصريين، واستخدم بدلا منهم أجانب، كما لم يهتم بتوطيد سلطة الأمن في المقاطعات الاستوائية فكأنه كان يبغي إقصائها عن الحكم المصري تمهيدًا لإدخالها في منطقة النفوذ الإنجليزي، وأقفل المدارس التي فتحها من كان قبله، وتذرع إلى ذلك بقلة المال ومنع إرسال الطلبة الناجحين بمدرسة الخرطوم إلى مصر وعزل الموظفين منهم، وتصرف بطريقة تبعث على الفتن والثورة في تلك البلاد، لزعزعة الوجود المصري فيها تميهدًا للسيطرة الإنجليزية عليها.

وفي هذا الصدد أيضًا فإن غردون باشا أثناء توليه مديرية خط الاستواء

كان السبب في فشل الحملة المصرية على الصومال الجنوبي، ويقول شابي لونج: " إن من أسباب إخفاق الحملة إغضاء غردون عن الاتصال بها رغم الأمر الصادر له من الخديوي إسماعيل، وأن ذلك الإغضاء يرجع إلى وصول تعليمات من الحكومة الإنجليزية إلى غردون توجب عليه عدم التعاون مع هذه الحملة "(١)، وقد اعترف غردون باشا في رسائله " أنه بالرغم من تكليف الخديوي له بالاتصال بالحملة فإنه وجد ذلك سيكون على غير جدوى "(٢)، وفي نفس الرسائل يقول غردون: " أنه لم يكن مرتاحًا إلى إحكام مصر روابطها بأوغندا وملكها، وأنه كان يبغي بقاء ملك أوغندا مستقلاً ولكنه (أي ملك أوغندا) هو الذي دعا الحامية المصرية لدخول بلاده " (٣).

ومن ناحية المبدأ فإن الاستعانة بالأجانب في الحملات العسكرية أمر محفوف بالمخاطر، وخاصة إذا كانوا قيادات كبيرة وإذا كان من غير الصحيح استعمال الأجانب في هذا الصدد عمومًا، فإن استعمالهم بترشيح من دولة ذات أطماع استعمارية واضحة هو الحمق بعينه.

أنه على الرغم من أن تلك الحملات صحيحة من كل الوجوه ومفيدة للإسلام ولمصر ولإسماعيل ذاته، إلا أن ارتباك مصر وديونها المتراكمة واحتلالها فيما بعد قد بدد الفائدة المرجوة، وجعل الثمرة تسقط بفم الإنجليز، ولو جاء هذا المشروع مبكرًا أيام محمد علي مثلاً لكانت نتيجته هائلة.

* * *

المسيو لويس والمستر عوض

وإذا كان ليس هناك مصري أو عربي أو مسلم واحد يعتبر توحيد مصر والسودان عملا من أعمال الاستعمار، بل هو عمل توحيدي واستراتيجي تفرضه حقائق الدين والتاريخ والجغرافيا، فإن المسيو لويس عوض يسخر من الرافعي في هذا الصدد قائلا: " وفي الرافعي كلام كثير عاطفي لتسويغ فتح مصر للسودان لعقول السودانيين مؤسس على الاعتذار بأن الحروب كثيرًا ما كانت دعامة للوحدة القومية كحروب إنجلترا مع

(1) شابي لونج، مصر ومديرياتها المفقودة، ص ١٢٤.
(2) رسائل غوردون إلى أخته ص: ٥٤.
(3) رسائل غوردون إلى أخته ص: ١٦٨.

اسكتلنده والحرب الأهلية الأمريكية.. إلخ"، ويضيف المسيو عوض "ولكن ألا يكفى أن نقول: أن السودان بغض النظر عن شركة النيل " بغض النظر ليه؟! " م. م" كان مقدرًا له في زمان التسابق الاستعماري أما أن يكون سودانًا مصريًا أو أن يكون سودانًا إنجليزيًا" [١].

إذاً فالمسيو لويس يريد أن يوجه كلامه إلى المستقبل قائلاً: " ليس هناك مبرر للوحدة مع السودان "، ومضيفًا ولا تخدعوا السودانيين يا دعاة الوحدة فالمسألة ليست حربًا قومية كما يدعي الرافعي، بل هو تسابق استعماري، ويوجه كلامه إلى الماضي قائلاً " مادام الموضوع مجرد تسابق استعماري، فلا داعي لانتقاد تصرفات إنجلترا التي حدثت فيما بعد حين استولت على السودان وغيره من أملاك مصر في أفريقيا ".

وإذا كان لويس عوض فرنسي الميول، فإنه أوربي الميول وإنجليزي الميول، مادام الأمر يرتبط بمصلحة مصر والسودان في مواجهة إنجلترا، وكل ما هو توحيدي؛ أي كل ما يجعلنا أقوياء في مواجهة الاحتلال أو النفوذ الأوربي لا يروق المستر عوض.

والمسيو عوض طبعًا لا ينسى أن يشنع على الحكم المصري في السودان، فهو يصف محمد بك الدفتردار بالقسوة والوحشية، ويصف خليفته على حكم السودان عثمان بك بأنه كان سفاحًا قاسيًا[٢]، ونسى المستر لويس أعمال العمران والبناء وتنظيم الري، واستتباب الأمن الذي أحدثه الحكم المصري للسودان أو إنشاء المدارس بها.

وإذا كان من المسلم به لدى كل علماء التاريخ والاجتماع والاقتصاد السياسي أن الرق وتجارته الأفريقية بالتحديد كان أوربيًا خالصًا في إدارته وتمويله والاستفادة منه، وأن الكثير من البنوك الأوروبية الحالية نشأت أصلاً في مقاهي الموانى الأوروبية على هامش تجارة الرقيق [٣].

وأن الرأسمالية الأوربية ذاتها نشأت نتيجة الاستعمار وليس العكس وأن الرقيق هم الذين بنوا حضارة أوربا وأمريكا، وأن الدليل مازال قائمًا حتى اليوم يلطخ وجه الحضارة الأوربية ممثلا في الأقليات السوداء في أمريكا وإنجلترا بالتحديد، وفي التفرقة العنصرية التي مارسها السيد الأبيض في جنوب أفريقيا حتى وقت قريب!!، ولم نسمع

(1) لويس عوض، مرجع سابق ص ٢٩٥ ج٢.
(2) لويس عوض، مرجع سابق ص ٢٩٦ ج٢.
(3) عادل عبد المهدي، الرأسمالية والاستعمار، مجلة الطليعة اللندنية، ١٩٨٢.

عن مسلم واحد مارس تلك التفرقة العنصرية أو عن مشاكل أقليات سوداء في أي مكان من العالم الإسلامي الممتد من آسيا إلى أوربا إلى أفريقيا، رغم كل تلك الحقائق ورغم مسلسل جذور الذي فضح عمليات الاسترقاق الأولى ووضع الحقائق المجردة أمام الجمهور الأمريكي والعالم كله، رغم كل هذا فإن المسيو لويس عوض مازال يردد أقوال ملفقة ومزورة وعفا عليها الزمن، يقول المسيو لويس: " وقد استفحلت تجارة الرقيق في السودان مع استتباب الحكم العربي بعد القرن السابع الميلادي "، ويستمر لويس قائلاً " يجب أن يكون ماثلاً في الذهن أن حكمداري السودان المعينين من طرف محمد علي كانوا يشتركون خلال السنوات التالية في إرسال الغزوات لصيد الرقيق، لا نعرف لحسابهم الخاص أو لحساب محمد علي، وعلى كل فقد أخرج محمد علي الذي احتكر التجارة في أكثر السلع والمنتجات تجارة الرقيق من قائمة السلع التي تحتكر الدولة تجارتها، ولكن هذا لا يمنع طبعًا قيام تجارة الرقيق كتجارة خاصة حرة يشترك فيها بعض حكام مصر اشتراكًا فعليًا، وربما منظمًا على أساس أن الدولة تغمض عينيها عما يجري، وبالتالي يكون التعيين في منصب المديرين في أقاليم السودان يتضمن نوعًا من الامتياز غير المكتوب لاحتكار تجارة الرقيق خارج إطار الدولة، كذلك فإن اهتمام محمد علي بإرسال البكباشي سليم قبودان في ثلاث حملات (١٨٣٩ - ١٨٤١) لاستكشاف منابع النيل، وهي المنابع الأساسية للرقيق وللسيطرة على مداخل النيل الأبيض الجنوبية قد يكون للقضاء على تجارة الرقيق، كما قد يكون لاحتكارها، وعلى كل حال فإن فتح النيل الأبيض للملاحة قد نظم لتجار الخرطوم تجارة العاج، ومصدرها الأساسي أعالي النيل، وفتح الطريق منذ ١٨٤٣م للمشاركة في هذه التجارة، وفي تجارة الرقيق " [(١)].

إستخدم لويس عوض كل أساليب القص واللزق هنا ليبرئ ساحة الأوربيين من تجارة الرقيق ويلصقها بمحمد علي وحكمدارية السودان من المصريين، على أن الكذب كما يقولون ليس له رجلين، فلويس عوض مثلاً يقول: إن حكمداري السودانيين من قبل محمد علي كانوا يشتركون خلال السنوات التالية في إرسال الغزوات لصيد الرقيق، " يشتركون مع من؟! م. م "، ويضيف: "لا نعرف لحسابه الخاص أو لحساب محمد علي" ومادمت لا تعرف فاسكت م. م" وقبل تلك الفقرات نجد لويس يبدأ كلامه بقوله " يجب

---

(1) لويس عوض، مرجع سابق ص ٣٠٥ ج٢.

أن يكون ماثلا في الذهن" أي يجب أن تصدق الكذب الذي ليس عليه دليل، فمن أين هذا المثول في الذهن، ولم هذا القول؟!، وأنت لم تقدم حادثة واحدة أو دليلاً واحدًا يثبت صحة كلامك م. م ".

وعلى كل حال فإن لويس عوض منطقه مفكك، فهو لا يعرف إن كان ذلك لحساب المديرين أو لحساب محمد علي، ثم هو يعترف بأن تجارة الرقيق لم تكن من ضمن تجارات الدولة المعتمدة لدى محمد علي وهو التاجر الوحيد كما نعرف والمحتكر لجميع التجارات، ومادام ذلك يبرئ محمد علي، فإن لويس عوض لابد أن يجد طريقة يغمز بها من تحت إلى تحت فيقول " ولا يمنع هذا طبعًا من قيام تجارة الرقيق كتجارة خاصة حرة يشترك فيها بعض حكام مصر" انتبه بعض، أي كلام لويس مفكك، فمن هم هؤلاء البعض؟! م. م" اشتراكًا فعليًا وربما "انتبه ربما؟! م. م " منظمًا على أساس ان الدولة تغمض عينيها عما يجري " أي أن لويس يقول إنه مصر على اشتراك مصرفي تلك التجارة وإذا كانت الوقائع الثابتة تقول بعدم اشتراكها إذاً لابد أنه كان هناك بعض الحكام أو أن هناك تجارة غير رسمية، أو أنها كانت لحساب المديرين أو لحساب محمد علي، وأن الدولة تغمض عينيها وربما؟! يعني لويس إذا وجد الحقائق الثابتة تخذله فعليه أن يستخدم ربما - بعض - تجارة خاصة - الدولة تغمض عينيها، المهم أنه لابد أن يكون ماثلا في الذهن أن مصر وليس أوربا هي تاجر الرقيق ولا مانع أن يقول لويس طبعًا أن حكم السودان كان مجرد امتياز لتجارة الرقيق: يعني ليس فقط إلصاق التهمة بالمصريين في تجارة وإدارة الرق، ولكن لم يكن لهم هدف آخر سوى تلك التجارة، وبما أن وقائع التاريخ لا تثبت ذلك، تجد لويس يقول: إنه امتياز "غير مكتوب"، ويستمر لويس ليجرد مصر من كل شرف، فبدلا من أن يكون محمد علي قد أرسل البكباشي سليم قبطان في ثلاث حملات لاكتشاف منابع النيل، فهو قد أرسله لاحتكار تجارة الرقيق!! وبما أن الوقائع التاريخية الثابتة تقول بعكس ذلك، فإن لويس يستخدم أسلوب الغمز واللمز قائلاً: " قد يكون ذلك للقضاء على تجارة الرقيق وقد يكون لاحتكارها "، والخطورة هنا ليس في الصاق تهمة تجارة الرقيق بمحمد علي فقط فهو قد غمزه ولمزه في هذا الشأن من قبل، وكذلك غمز حكمدارية السودان المصريين، ولكن يريد لويس أيضًا أن يلقي ظلالاً من الشك حول القيمة العلمية والإنسانية لكشوف سليم قبطان ليعود بعد ذلك فيشيد برواد الحضارة الذين اكتشفوا منابع النيل من الأوربيين، وسوف يفرد لهم لويس أنصع صفحاته!!، وإذا كان اشتراك الأوربيين بل احتكارهم لتلك التجارة أمرًا ثابتًا فإن لويس

يذكره بشكل عارض في آخر الفقرة قائلاً: " أنه مادام محمد علي وحكمدارية السودان والحملات الكشفية كانت كلها لتجارة الرقيق فإن المغامرين الأوربيين جاؤوا للمشاركة في تلك التجارة - جاءوا للمشاركة أم هم الذين ابتدعوها وأداروها وقاموا بها من ألفها إلى يائها م. م - ونذكر لويس بأن محمد علي قد أبطل الرقيق سنة ١٨٣٨، وأن إسماعيل طارد تلك التجارة بلا رحمة وقضى عليها، وأن الفضل في فتح الكشوف الجغرافية لمنابع النيل يعود إلى المصريين فهم الذين بدأوها في عهد محمد علي - رحلات سليم بك قبودان ١٨٣٩ - ١٨٤١ - وهم الذين أمنوا الطرق وفتحوا وسائل المواصلات وأقاموا النقاط على طول الطريق" فإن لويس عوض لا يعجبه هذا فسليم قبودان كان ذاهبًا لاحتكار تجارة الرقيق لحساب محمد علي، كما أن الكشوف الجغرافية لمنابع النيل نشأت في الجمعية الجغرافية الإنجليزية وهكذا، ولولا التدمير المتعمد الذي ألحقه الاحتلال الإنجليزي لوثائق الجيش المصري قبل الاحتلال في١٨٨٢ لكان من الضروري أن نعرف أن كل الكشوف في تلك المناطق كانت للمصريين، ولكن الاحتلال أراد أن يطمس هذا كله وهذا شأن المغلوب والغالب على كل حال.

* * *

خلع إسماعيل ونفيه عن مصر

قضى إسماعيل في حكم مصر سبعة عشر عامًا شهدت فيها مصر الكثير من الأحداث الجسام تمهيدًا للسيطرة عليها، ولاشك أن شخصًا مثل إسماعيل يتمتع بالذكاء كان لابد قد كون في تلك الفترة خلفية سياسية ضخمة، وعرف الكثير من أسرار السياسة الدولية وعرف ما تريده الدول - وخاصة إنجلترا - من مصر وأدرك أساليبها الجهنمية للسيطرة عليها، وبديهي أن من يعرف الكثير من المعلومات والأسرار الخاصة بتلك الفترة سيكون عقبة بحكم معرفته تلك بصرف النظر عن العوامل الأخرى أمام الخطوة الأخيرة لاحتلال مصر، وهكذا قررت أوربا أنه جاء الأوان للتخلص من إسماعيل للإتيان بشخص آخر" الخديوي توفيق" تنقصه الخبرة والمعلومات ليسهل التلاعب به على هواها - هذا من ناحية - ومن ناحية ثانية فإن تسلسل الأحداث في مصر أدى إلى ظهور حركة نيابية لا بأس بها وهذه أيضًا خطر محقق على مصالح الاستعمار، فكان

لابد من تغيير ظروف الحكم وشكله تمهيدًا لتصفية تلك الحركة، ومن ناحية ثالثة فإن النهضة التعليمية والصحفية وظهور الحركة الشعبية بقيادة السيد جمال الدين الأفغاني كان كفيلاً بإشعار أوربا بالخوف من امتداد تلك الحركة وتصاعدها فقررت إنهاء إجراءات الاحتلال سريعًا قبل أن تنضج تلك الحركة، وأولاً وأخيرًا كانت أوربا لا ترتاح للنفوذ المصري في أفريقيا الذي وصل إلى أقصى مداه طوال التاريخ في عهد الخديوي إسماعيل، وكان على إسماعيل أن يدفع ثمن هذا العمل الجليل الذي كان يشكل خطرًا كبيرًا على الاستعمار، فكان لابد من خلع إسماعيل حتى يتسنى للاستعمار تصفية هذا الوجود بلا هوادة.

على كل حال تذرع قناصل الدول بصدور مرسوم الثاني والعشرين من أبريل سنة ١٨٧٩ لتسوية الدين طبقا لما قررته اللائحة الوطنية، وبدأ هؤلاء القناصل ينسقون موقفهم للتخلص من إسماعيل، وبرغم أن مرسوم الثاني والعشرين من أبريل لم يكن مختلفاَ في جوهره عن مشروع ريفر ويلسون إلا أن ذلك لم يحل دون ظهور حركة الاحتجاج الأوربية الجماعية ضد هذا المرسوم، والاحتجاج هنا لم يكن مقدمًا ضد الإجراءات المالية بقدر ما هو مقدم ضد محاولات إسماعيل الأخيرة الاحتفاظ بشيء من السيادة على شؤون مصر، وبدأت الاحتجاجات تنهال على الخديوي من قناصل" ألمانيا - النمسا - المجر - إنجلترا - فرنسا - روسيا - إيطاليا" ولم تكتف الدول بذلك بل إن فرنسا وإنجلترا اتفقتا على مطالبة إسماعيل بالتنازل عن العرش وأرسلتا بذلك إلى قنصليهما في مصر، وعضدهما في نفس الطلب قنصلي ألمانيا والنمسا، إلا أن إسماعيل ظل يرفض حتى آخر لحظة وبعدها نجح الأوربيون في الحصول على فرمان سلطاني من تركيا بعزل إسماعيل ولم يكن لتركيا في ذلك الوقت قدرة على الرفض، فقد وقعت في النفوذ الغربي منذ أن حطم محمد علي قواتها العسكرية في حروبه معها، وأصبحت منذ ذلك الحين خاضعة عمليًا للنفوذ الأوربي، أو تلعب على بعض التناقضات الثانوية بين بعض الدول الأوربية على قدر الإمكان.

على كل حال فقد وصل القرار السلطاني بعزل إسماعيل في السادس والعشرين يونيو ١٨٧٩ وجعل توفيق هو خديوي مصر خلفًا لـه، وإذا كان الاحتلال الإنجليزي لمصر قد بدأ رسميًا في ١٨٨٢ فإن كان قد بدأ عمليًا منذ تدخل الدول في شؤون مصر ووصل نفوذها إلى حد إقالة الخديوي وتسليم آخر مكانه.

كانت الأرض قد أصبحت ممهدة للاحتلال، فحين قضى محمد علي على الحركة الشعبية فإنه قد قضى على المقاومة الحقيقية التي يمكن أن تقف أمام الاستعمار، وإذا كانت مجمل الممارسات السياسية والاقتصادية قد أفضت في النهاية إلى إغراق مصر في الديون وتكبيلها بالنفوذ الأوربي، وإذا كان التطور الصناعي في مصر قد انهار لأسباب عديدة، واقتصرت ملامح النهضة على شركات النقل البحرية والبرية وتمهيد الطرق والمواصلات وزيادة الرقعة الزراعية ومشروعات الري فإن كل هذا كان بمثابة الاستعداد للاستعمار لأن تلك البنية ملائمة للاستعمار جدًا، ليس هذا فحسب بل تم بناء طبقة أرستقراطية زراعية من الممكن أن تكون حليفًا للاستعمار ووكيلاً له، وتم تصفية كل رأسمالية صناعية وطنية، وغرقت مصر بالبنوك الأجنبية والشركات الأجنبية التي في مجالات المقاولات والسمسرة والوكالة، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك الإرساليات التبشيرية الأجنبية، القوانين الفرنسية التي حلت محل الشريعة الإسلامية في النظام القضائي، وكان هناك قناصل الدول التي تتربص بمصر الدوائر، كان معنى هذا كله أن بذور القابلية للاستعمار قد أينعت وحان قطافها فما كان من الاستعمار إلا أن جاء رسميًا بعد أن كان قد جاء عمليًا.

على أنه يبقى أن مصر الخصبة كانت تحتضن بذور الثورة والحركة الجماهيرية التي ظهرت في أكثر من صورة منذ محمد علي وحتى إسماعيل وتوفيق، وتصاعدت تلك الحركة على يد الأفغاني والنديم وعرابي ومصطفى كامل، وكان لصعود تلك الحركة قصة كبيرة وملحمة فريدة، وإذا كنا لم نتحدث عن النهضة العلمية والأدبية والتطور البرلماني في عهد إسماعيل وكذلك الصحافة التي اتسع مداها وتأثيرها في عهده، وكذا الحالة الاجتماعية وظهور الأفغاني(١٨٧١) فإن ذلك يرجع لارتباط عوامل النهضة الأدبية والعلمية والصحفية والتطور البرلماني والحالة الاجتماعية وظهور الأفغاني بما حدث بعد ذلك من انتفاضات وثورات شعبية كالثورة العرابية مثلاً التي كانت نتيجة ومحصلة لكل هذا، فكان من الطبيعي أن نجعل الكلام عنها في مقدمة الثورة العرابية، وهي موضوع البحث القادم إن شاء الله تعالى.

* * *

الثورة العرابية

مقدمــة

الثورة العرابية ظُلمت من الجميع من الذين كرهوها، ومن الذين دافعوا عنها؛ فالذين كرهوها فقدوا الموضعية في تقييمها وافتروا عليها وعلى زعيمها أحمد عرابي.

والذين كرهوها عن قصد وسوء نية أمرهم مفهوم ومعروف فهم يكرهون أي ثورة وخاصة إذا كانت ثورة إسلامية شاملة كالثورة العرابية، وهؤلاء يعملون لحساب الاستعمار الذي تتعارض مصالحه مع أي ثورة إسلامية؛ لأنها خطر على وجوده.

والذين كرهوها عن حسن نية فافتروا على زعيمها وافتروا على الثورة فقد خدموا الاستعمار دون أن يدروا؛ لأنهم في سبيل إدانة الثورة العرابية أدانوا كل ثورة وشككوا في جدوى كل مقاومة ثورية للاستعمار، وهذا بالضبط ما يريده الاستعمار، وهكذا انسحبت إدانة هؤلاء إلى الحاضر والمستقبل.

والثورة العرابية ظلمت أيضًا من الذين دافعوا عنها؛ لأنهم دافعوا دفاعا أشبه بالإدانة بل ربما أسوأ وخرجوا بالثورة عن أهدافها الحقيقية وأسبابها الحقيقية وبين الذين كرهوا والذين دافعوا ضاعت حقيقة الثورة، وضاع ما يمكن أن تستفيده الأجيال من دروس الثورة وعظاتها بل وأخطائها.

وفي رأينا أن الثورة العرابية ثورة إسلامية شاملة. ومحاولة إسلامية للتخلص من النفوذ الأوربي، وإقامة قاعدة للنهضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية في مصر، تكون نواة للبعث الإسلامي أو على الأقل عصا غليظة في عجلة المشروع الاستعماري الذي كان يصعد بسرعة في ذلك الوقت، وبديهي أن للثورات أخطاء، ولزعمائها أخطاء وليس هناك من معصوم من الخطأ اللهم إلا رسول الله ﷺ.

ويبقى أن نعتز بتلك الثورة وأن نستفيد بدروسها وتجاربها ومن أخطائها أيضاً.

جذور لا تموت

ظاهرة الثورة الإسلامية عموما، وفي مصر خصوصا، غير قابلة للتصفية أو الاجتثاث، قد تخبو أحيانا، أو تتعرض لعمليات البطش ولكنها تظل كامنة في أعماق التربة تظهر مرة بعد مرة ولتأخذ صورا وأشكالا متعددة.

ولا سبيل للقضاء على تلك الثورة إلا بالقضاء على الشعب المصري كله، كان محمد علي قد وجه ضربات شديدة لحركة الجماهير المسلمة في مصر سواء عن طريق القمع والاستبداد أو عن طريق تصفية المؤسسات الثورية مثل الأزهر أو حتى عن طريق ضرب البنيان الاجتماعي الذي يعطي للثورة وحركة الجماهير بعدا وعمقا.

و أكملت أوربا المتربصة تلك العملية عن طريق الاختراق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي بهدف ترويض الأسد ونزع أظافره وأسنانه ليسهل بعد ذلك احتلال مصر التي استعصت مرتين على الغزو الأوربي (الفرنسي ١٧٩٨ - ١٨٠١) والإنجليزي (١٨٠٧) واستغرقت عملية الترويض تلك عشرات السنين واستخدمت أوربا عشرات الوسائل في تحقيق ذلك، ولكن وبرغم هذا كانت حركة الشعب المسلم في مصر تنمو وتتقد تحت التراب وتحاول قدر الاستطاعة اختراق هذا الحصار الحديدي الذي شكلته قوى الاستعمار المتربص وقوى الاستبداد الداخلي المتمثل في أسرة محمد علي والمتعاونين معها.

وقد عبرت حركة الشعب المسلم عن نفسها ضد محمد علي بأكثر من وسيلة، وبأكثر من أسلوب؛ فالمثقفون من أول الجبرتي كانوا يعارضون سياسات محمد علي في جلساتهم واجتماعاتهم، وإن كانت تلك المعارضة ظلت محصورة في نطاق ضيق بسبب القمع والاستبداد وقوة القبضة البوليسية لنظام حكم محمد علي.

كان هؤلاء المثقفون يطلقون على محمد علي لقب باشا النصارى، وهو مصطلح يعبر ويلخص رؤية مجموعة المثقفين لمجمل سياسات محمد علي، وهذا المصطلح يعبر عن رأي تلك المجموعة في عمليات التغريب وامتداد النفوذ الأجنبي إلى مصر والصدام مع الخلافة الإسلامية العثمانية، وهو مصطلح شديد التركيز وشديد الدلالة في وقت واحد، مما يؤكد أن درجة الوعي السياسي لدى هؤلاء المثقفين المعارضين كانت عالية، ويؤكد أيضًا قدرة تلك المجموعة على صياغة شعاراتها في عبارات مختصرة، بل قل في عبارة واحدة مختصرة أو بالتحديد في كلمتين تحملان المضمون المتكامل لأسباب معارضتهم لمحمد

علي، ومن البديهي أن تلك الحركة قد تعرضت لأبشع عمليات المطاردة والملاحقة أو محاولات الاستقطاب والإفساد، و الجبرتي نفسه دفع الثمن غاليا، فقد مات ابنه مسموما في ظروف غامضة، وعبرت حركة الشعب المسلم في مصر عن نفسها أيضًا عن طريق الاحتفال والاهتمام بالسيد عمر مكرم عندما سمح له بالعودة من منفاه في دمياط إلى القاهرة سنة (١٨١٩) حيث تزاحم الناس على بابه وهنأه الشعراء بقصائدهم مما جعل محمد علي يقرر نفيه ثانية إلى طنطا.

وعبرت حركة الشعب المسلم في مصر عن نفسها أيضًا سنة ١٨٢٢ عندما هاج السكان استياءًا من فرض ضريبة جديدة على المنازل و اصطدموا بجنود محمد علي، وذهبت الجموع إلى دار الشيخ العروسي شيخ الأزهر ليتكلم عنهم لرفع الضريبة، وقد استطاع محمد علي أن يقمع هذا الحركة بقسوة وأن ينفذ قراره بتحصيل الضريبة.

وانتفاضة (١٨٢٢) تمثل تلخيصا هاما لأحوال مصر في ذلك الحين، فإذا كانت الجماهير المسلمة قد تعودت على الثورة على الظلم واللجوء إلى الأزهر وفرض مطالبها، فإنها في هذه الانتفاضة فشلت في فرض تلك المطالب؛ لأن الأزهر لم يعد كما كان. والأوضاع لم تعد كما كانت، فمحمد علي كان قد نجح في ضرب نفوذ الأزهر وتصفيته كمؤسسة حاضنة للثورة وكقيادة طبيعية للجماهير. وعبرت تلك الحركة أيضًا عن نفسها في انتفاضة شاملة اندلعت في الوجه القبلي ما بين إسنا وأسوان سنة (١٨٢٤) واستطاعت تلك الحركة أن تنزل هزيمة مؤقتة بجند محمد علي إلى أن استطاع إخمادها وعبرت تلك الحركة أيضًا عن نفسها بعمليات الهروب الجماعي والفردي التي مارسها الفلاح المصري كنوع من الرفض السلبي للظلم والاستبداد أو شكل من أشكال الامتناع عن العمل في مزارع أسر محمد علي والمتعاونين معها، وهو أسلوب كان يصيب نظام الحكم بخسائر اقتصادية كبيرة جدًّا حيث يحرمها من قوة عمل كانت تدر عليه عائدا اقتصاديًّا كبيرًا.

وقد يبدو أن عملية الهروب شكل من أشكال اليأس ليس إلا ولكنها في حقيقتها كانت شكلا من أشكال المقاومة الواعية، فالفلاح الذي كان يهجر أرضه كان يعرف أن هناك عقوبة قاسية تنتظره بسبب هذا الهروب ومع ذلك كان يختار الهروب رغم تلك العقوبة كنوع من الرفض الواعي واليأس معا، وإذا حاولنا أن نستخرج دلالات الأرقام، نجد أنه في عام واحد وهو عام(١٨٥٥) هجر فلاحو الشرقية والدقهلية وحدهم مساحة من

الأرض تبلـــغ (٦٦,٨٦٦) فدانا [*].

ومن المعروف أن هؤلاء الهاربين كانوا من صغار الملاك جدًّا بحيث لا يتجاوز ما يملكه أحدهم بضعة قراريط أو نصف فدان ونادرا ما يمتلك فدانا كاملا ومن المستحيل أن يملك أكثر من فدان، إذا فقد هجر الأرض في عام واحد قرابة مائة ألف فلاح في الشرقية والدقهلية وحدها، فكم كان عدد الهاربين من كل مصر، يمكننا أن نستنتج أنهم زادوا عن المليون فلاح، ويمكننا أن نستنتج حجم تلك الهجرة بحساب عدد من يعولهم هؤلاء الهاربين من أولاد ونساء ليسوا في سن العمل.

وهذا كله يؤكد أن ظاهرة الهروب كانت ظاهرة جماعية وواسعة جدًّا، مما يؤكد أنها كانت حركة رفض واع وإن كان يائسا. على أن حركة الشعب المسلم في مصر في تلك الفترة استخدمت أيضًا أسلوب المطالبة بالأراضي عن طريق العرائض الجماعية، ونقلا عن الدكتور على بركات أستاذ التاريخ بجامعة المنصورة في مقال لـه في كتاب - صدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام بمناسبة مرور مائة عام على الثورة العرابية - فإن أهالي ناحية طهنا وميل الطير بالمنيا قد تقدموا بعرائض جماعية عام (١٨٥١) للمطالبة باسترداد الأراضي التي اغتصبها سامي باشا من أراضي معمور الناحيتين المذكورتين، وتشير شكوى أخرى إلى قيام أهالي دروة وأبو الحسن دقهلية - بتقديم عريضة جماعية سنة(١٨٥١) للمطالبة باستعادة الأراضي التي اغتصبها صبحي بك، وفي سنة(١٨٤٩) تقدم أهالي قرية نزلة الفلاحين بالمنيا بعرائض للمطالبة بالأراضي التي اغتصبها يوسف عبد الشهيد بالقوة الجبرية (٥٠٠ فدان) ثم تجددت تلك العرائض عام (١٨٦٦) ثم في عام(١٨٧١) وعام(١٨٧٥) (١٨٧٦) ثم (١٨٨١) وفي هذا العام ذاته (١٨٨١) قام عدد من الفلاحين بمحاولة إغراق تلك الأرض عن طريق قطع أحد الجسور، وفي قرية الجعافرة بمديرية الفيوم تقدم أربعة وتسعون من أهل القرية بعريضة سنة(١٨٥٦) للمطالبة باسترداد أراضيهم التي استولي عليها معجون بك.

وفي قرية قولنجيل (دقهلية) تقدم الأهالي بعرائض للمطالبة باسترداد أراضيهم التي أغتصبها الخديوي عباس، وقد جدد الأهالي تلك المطالب والعرائض وتقدموا بها إلى

(*) كما قدرها جرجس حنين - نقلا عن د. على بركات. مصر للمصريين - ص ٢٤٧ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - الأهرام ١٩٨٢ بمناسبة مرور مائة عام على الثورة العرابية.

مجلس شورى النواب (١٨٨٢)، وكان الأهالي قد امتنعوا عن العمل في تلك الأرض عدة مرات مثل الفترة (من ١٧ جماد الأول ١٢٧٢هـ إلى ٥ شعبان سنة ١٢٧٢ الموافق ١٨٥٦).

وفي قرية معصرة داود تقدم الأهالي بعرائض سنة(١٨٧٨) للمطالبة باسترداد أراضيهم التي اغتصبها الخديوي إسماعيل خلال عمليات تكوين الدائرة السنية.

وفي قرية قرموط البهو دقهلية رفض الفلاحون الذين يزرعون أراضي القرية تسليم الأرض التي يزرعونها بعد أن قام قومسيون الأملاك الأميرية بتأجيرها جملة إلى اثنين من كبار الملاك هما الأخوان ميخائيل وواصف جريس.

وفي ناحية بني شقير بمديرية أسيوط طالب مشايخ الناحية باسترداد أطيانهم التي سبق أن استولي عليها واصف خياط.

على أن حركة المطالبة بالأرض ما لبثت أن تحولت إلى انتفاضات واسعة وعمليات ثورية للاستيلاء على الأرض في إطار الثورة العرابية، وخاصة بعد انحياز الخديوي وكبار الملاك إلى الإنجليز، وسوف نناقش ذلك في إطار مناقشة الثورة العرابية.

الجذور تجد من يرويها

وإذا كانت حركة الشعب المسلم في مصر قد عبرت عن نفسها برغم كل الظروف القاسية فإنه ومع بداية السبعينيات من القرن التاسع عشر، كانت هناك العديد من العوامل التي مهدت لانطلاق حركة الشعب المسلم من جديد.

كانت تجربة محمد علي قد انهارت وانهارت معها قبضة السلطة الحديدية فأصبحت أقل قوة، وأصبحت مصفاة النظام المستبد تحتوي على كثير من الثقوب الواسعة التي اندفعت من خلالها حركة الشعب المسلم في مصر في ذلك الوقت، وإذا كان النظام المستبد قد سمح بقدر من التعليم والبعثات بهدف الحصول على موظفين لتدعيم جهازه الإداري أو تلبية حاجات الجيش فإن هؤلاء المتعلمين الذين جاؤوا من القرى والمدن المختلفة أصبحوا عنصرا هاما من عناصر توعية الشعب والمطالبة بحقوقه.

وإذا كان عدد المدارس الحكومية في سنة(١٨٧٥) قد بلغ(٤٨١٧) مدرسة بها

(٦٠٤٨) مدرسًا و (٢٧٧٧٢) طالبا فإن المدارس غير الرسمية المتمثلة في

الكتاتيب المنتشرة في كل قرية وحي وشارع كانت عشرات الألوف، أضف إلى ذلك الأزهر الذي ظل مدرسة هامة من مدارس الوعي والثورة والمحافظة على الذات برغم كل ما تعرض له، وكان علماء الأزهر الصغار والمتوسطين يقومون بدورهم التقليدي في التعليم والتوعية في كل مدن مصر وقراها، ولن يكون من المبالغة في شيء أن نقول: أن كل مصري نال شيئا من التعليم على يد هؤلاء العلماء أقله معرفة مبادئ القراءة وشيء من الفقه وحفظ القرآن كله أو بعضه، وإذا تأملت في فقرة كتبها عرابي في مذكراته تقول: " إنه تعلم في كتاب القرية وأن نصف قريته على الأقل كانوا من المتعلمين"، نجد أن هذه الفقرة تؤكد انتشار التعليم في مصر في ذلك الوقت.

فإذا كان سكان القرية على الأقل من المتعلمين فمن البديهي أن نسبة أكبر من المتعلمين كانت في المدن، وهذا يؤكد من جديد كيف أن حركة الكفاح الشعبي في مصر كانت تعمل من خلال عمليات التعليم في القرية التي يقوم بها بعض المدرسين الصغار من حفظة القرآن الكريم عن طريق الكُتّاب.

واستطاعت تلك الحركة أن تحافظ على وعي الشعب وأصالته بهذه الوسيلة رغم الاختراق الأوربي الواسع وممارسات أسرة محمد علي الظالمة، وكانت القواعد الثورية المتمثلة في هذه الكتاتيب هي الرافد الأساسي الذي أمد حركة الثورة عموما في مصر بزاد لا ينضب والثورة العرابية خصوصا.

ويقول محمد عبده في مناقشة له مع لورد إنجليزي[1]: إن أرض مصر من زمن محمد علي قد انتشرت فيها العلوم والآداب الجديدة على نحو ما هو موجود في بلاد أوربا وأخذ كل مصري نصيبا منها، ولا تخلو قرية مصرية من عدد كبير من القارئين والكاتبين، والأخبار العمومية توصلها إليهم الجرائد العربية، ومن لا يقرأ يستنبئ الأخبار من القارئين".

وإذا ما قرأنا هذا النص جيدا بالإضافة إلى النص الذي أثبته عرابي في مذكراته لأدركنا على الفور أن النهضة التعليمية والأدبية في مصر كانت موجودة بصورة واسعة ولا تقل عن دول أوربا على حد قول الشيخ محمد عبده، وأنها كانت بفضل الحركة

(1) على مبارك الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها. مطبعة بولاق ١٣٠٥

الشعبية في مصر عن طريق علماء الأزهر الصغار والمتوسطين المنتشرين في كل مدن مصر وقراها، وأنها لم تنشأ فيما بعد نتيجة التأثر بأوربا.

فالغرب الاستعماري لا يقدم تعليما ولا ثقافة ولكنه يقدم اغترابا وتشويها بهدف القضاء على روح الأمة وجذورها ونهضتها التعليمية والأدبية أيضًا، وأن تلك النهضة أيضًا لم تكن بفعل المدارس الحكومية التي أنشأها محمد علي وإسماعيل بهدف تلبية مطالب جهازهما الإداري، وإن كانت تلك المدارس قد أضافت على غير قصد من محمد علي وإسماعيل زادا جديدا لوعي الشعب ونهضته التعليمية والأدبية ومن العوامل التي ساهمت في زيادة الوعي العام قيام برلمان منتخب سنة (١٨٦٦)، وقد جاء ذلك البرلمان بقرار من الخديوي إسماعيل بهدف امتصاص المد الجماهيري الواسع الذي كان يلوح في الواقع المصري من ناحية، وتحقيق نوع من الدعم الشعبي لإجراءات إسماعيل يفيده في تناقضه الثانوي مع الدول الأوربية الطامعة في مصر.

وعموما فإن هذين الهدفين هما من التكتيكات التقليدية للحكومات المستبدة والتي تلجأ إلى إقامة حياة برلمانية تفيدها في تناقضاتها الثانوية مع القوى الدولية المحيطة وتحقق لها نوعا من التفريغ لحركة الشعب في الداخل، ومن البديهي أن الخديوي إسماعيل قام بتفصيل قانون هذا المجلس وطريقة انتخابه بحيث لا يكون إلا مجلسا شكليا يحقق للخديوي إسماعيل أهدافه السابقة ولا يخرج عن إطاره، ولكن هيهات، فدائما وأبدا تخرج الأمور من قبضة الأنظمة المستبدة بفضل الوعي الشعبي، وشيئا فشيئا يتحول الشكل إلى مضمون ويبدأ الأعضاء المشاغبون في المعارضة ويحدث نوع من الشد والجذب إلى أن تضيق القوى المستبدة بالبرلمان فتقرر حله أو حتى الاستغناء عنه نهائيا، وإذا كان مجلس شورى النواب الذي سمح به الخديوي إسماعيل قد ظل يعمل في الإطار المحدد لـه عشر سنوات كاملة، فإنه ومع بداية سنة(١٨٧٦) بدأت أصوات المعارضة تبرز داخل البرلمان وخاصة فيما يخص قانون المقابلة وكذلك مطالبة الأعضاء بنظر الميزانية ونجح البرلمان في الحصول على بعض السلطات في سنة ١٨٧٨، ودخل النواب في معارك مع الوزرين الأوربيين في وزارة رياض سنة ١٨٧٩ وأصر النواب على التمسك بحقهم في النظر في كافة الإجراءات الخاصة بفرض ضرائب جديدة. مما جعل الوزيرين الأوربيين في وزارة رياض يطالبان بحل مجلس الشورى، إلا أن أعضاء المجلس رفضوا ذلك القرار واحتجوا على المشروع المالي

الذي أعدته لجنة التحقيق العليا بالاشتراك مع الوزير الإنجليزي ولسون، ووصل الأمر إلى حد عقد اجتماع بمنزل إسماعيل راغب باشا طالبوا فيه بالنظام الدستوري وإقصاء الوزيرين الأوربيين وتعديل لائحة مجلس شورى النواب، وأطلق المجتمعون على أنفسهم اسم (الجمعية الوطنية) واستمر تصاعد وتيرة المعارضة البرلمانية قبل وأثناء الثورة العرابية إلى أن تم احتواء وتصفية تلك الحركة البرلمانية عقب الاحتلال، ولا شك أن سخونة الحياة البرلمانية في تلك الفترة كانت تزيد في وعي الشعب كما كانت نتيجة لهذا الوعي أيضًا.

وعلينا أن نعرف دائما أن السلطات المستبدة والقوى الاستعمارية لم ولن تمنح المصريين برلمانا حقيقيا، وعلينا أن ندرك أنها إنما تسمح بهامش المعارضة البرلمانية، فإذا زادت عن حدها تم تصفيتها بلا هوادة إلا أن علينا أيضًا أن ندرك أنه لا مانع إطلاقا شرعا وتكتيكيا الاستفادة من هذا الهامش في إنضاج الظروف الموضوعية للثورة وتحقيق أفضل الأجواء لحركة تلك الثورة، وعلينا أيضًا ألا نقع في وهم إمكانية تحقيق مطالب الشعب عن طريق النضال البرلماني وحده أو اعتبار هذا النضال البرلماني غاية بل هو وسيلة أو قل إحدى الوسائل وما ينطبق على البرلمان ينطبق على الصحافة أيضًا، فحركة الجماهير تحاول دائما أن تنتزع حقها المشروع في إصدار الصحف والكتابة بحرية، والسلطات المستبدة من ناحية ثانية تحاول عرقلة هذا الحق ووضع العقبات المختلفة في طريقه، ولكنها أيضًا تسمح بهامش من حرية الصحافة في حالات المد الجماهيري الواسع كنوع من التنفيس ولكن في حدود معينة.

وفي كل الأحوال فإن الصحافة تلعب دورا هاما بل رئيسيا في تسليح الشعب بالوعي وتحقيق الظروف الموضوعية للثورة وحشد قوى الجماهير وتحريضها، وهكذا كانت الصحافة المزدهرة في ذلك الوقت أحد العوامل الهامة التي دعمت جذور الثورة وروتها وساعدتها على النمو والاتساع، ويمكننا أن نميز بين عدد من الاتجاهات التي عبرت عنها صحف تلك الفترة، فمنها صحف كانت تصدر بصورة رسمية عن الحكومة المصرية مثل الوقائع المصرية.

ومنها صحف كانت تصدر بتشجيع وتمويل الخديوي لتبرير سياساته والدعاية لها مثل صحيفة وادي النيل (١٨٦٦ - ١٨٧٢) وأخرى تصدر بتشجيع الخديوي ثم تخرج عن هذا الإطار فتتوقف أو يمنع عنها الدعم الخديوي مثل جريدة نزهة الأفكار، وثالثة

تصدر بإيعاز من المستعمر الأوربي المتربص سواء كان فرنسيا أو إنجليزيا مثل الأهرام

(١٨٧٥) ورابعة تصدر للدفاع عن قضايا الشعب مثل(مصر ١٨٧٧) ثم التجارة (١٨٧٨)، (أبو نضارة) (١٨٧٧) (الوطن) (١٨٧٧) وبديهي أنه لم تكن هناك فواصل حديدية بين تلك الصحف - فبسبب وجود التناقضات الثانوية أو الجوهرية بين مختلف القوى كانت هذه الصحيفة أو تلك تتبني هذا الموقف أو ذاك، بل إن العناصر الصحفية الموالية للشعب كانت تجد طريقة أو أخرى للتعبير عن نفسها في صحف القوى الأخرى، وعلى كل حال فإن الصحافة عموما لعبت دورا هاما في تكوين وبلورة رأي عام مصري قوي.

ثوريون و إصلاحيون

النموذج الثوري هو السيد جمال الدين الأفغاني، والنموذج الإصلاحي هو الشيخ محمد عبده، ومازال هذان النموذجان يشكلان أثراً هاماً في فكر وحركة قطاعات كبيرة من الحركة الشعبية في مصر وخارجها حتى الآن بل إننا لا نكون مبالغين إذا قلنا أن مستقبل النهضة الإسلامية في مصر والعالم العربي مرتبط بصورة كبيرة بسيادة أحد هذين النموذجين، وفي رأينا أنه إذا ساد نموذج جمال الدين فإن المستقبل للإسلام وللشعوب ولمصر، وإذا ساد المنهج الثاني، فإننا سنسقط في الما بين أي التردد وسنظل نعاني طويلا جدًّا وسنظل عرضة للتردد والتخبط إلى ما شاء الله.

ولعل أولي الخطوات: هو عملية الفصل بين هذين النموذجين خاصة وأن الكثيرين يخلطون بين النموذجين وبين الرجلين على اعتبار أن الشيخ محمد عبده، هو تلميذ الأفغاني أو هو امتداد له وهذا غير صحيح نعم إنه تلميذه ولكنه ليس امتدادا له، هذا منهج وذاك منهج، المنهج الأول يعمل من خلال الشعب والثورة والجماهير، والثاني يعمل من خلال التعاون مع القوى الحاكمة، سواء كانت حكومات مستبدة أو سلطات احتلال، أو حتى ثورة في حالة صعود، ولا يعني هذا بأي حال من أي الأحوال أن المنهج الثاني خائن أو عميل، ولكنها رؤية في العمل، نراها غير صحيحة ولكنها غير خائنة، المنهج الأول يرى أن الثورة والعمل الثوري هو الطريق إلى انتزاع الحقوق وتربية الفرد؛ لأن الفرد المسلم لا يتربى إلا في خلال الصراع وعلى وهج الثورة، والمنهج الثاني يرى البدء بالتربية، فإذا ما تم تربية الشعب أمكن التخلص من السلبيات

بما فيها الاستبداد والاحتلال وغيرها، وهذا بالطبع قول خاطئ؛ لأنه من البديهي أن قوى الاستبداد والاحتلال تعمل على إفساد الشعب ولن تترك دعاة التربية يمارسون عملهم بحرية، أي أن المسألة تحتاج لصراع أيضًا من أجل هذه التربية وهنا لابد من العمل الثوري لحسم هذا الصراع ثم إن الله تعالى يقول في كتابة العزيز **{وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا}** أي إن الهداية ذاتها ستأتي من خلال الحركة والجهاد والثورة وليس العكس.

نعم الفرق بين المنهجين هو الفرق بين من يعمل للثورة عن طريق جماهيرها الطبيعية وبين من يعمل للإصلاح عن طريق الحكام وهم أصلا سبب الفساد، إن هذا الفرق يتضح جليا بين المنهجين، منهج الثورة ومنهج الاعتدال والتردد والتربية، فالأفغاني مثلا يعنف الشيخ محمد عبده قائلا: " تكتب لي ولا تمضي" أي توقع "وتعقد الألغاز، وما الكلاب كثرت أو قلت)[1] وذلك في إطار انتقاد الأفغاني لغموض محمد عبده وتردده وعدم وضوح تفكيره وإكثاره من الحديث عن قوة الخصم، وعندما يكتب الشيخ محمد عبده إلى السيد جمال الدين بعد هزيمة الثورة العرابية يقترح عليه: " أن نهجر السياسة ونذهب إلى مهجر من مهاجر الأرض لا يعرفنا منه أحد نختار عشرة من الأذكياء نربيهم على منهجنا، فإذا أتيح لكل منهم تربية عشرة آخرين لن تمضي بضع سنين أخرى إلا ولدينا مائة قائد من قواد الجهاد في سبيل الإصلاح ".

ويرد الأستاذ الأفغاني على الشيخ محمد عبده قائلا: " إنما أنت مثبط، نحن شرعنا في العمل ولابد من المضي فيه مادمنا نرى منفذا [2].

ومادام مستقبل نهضة الأمم الإسلامية عموما ومصر خصوصا، مرتبط بشكل كبير بسيادة أي من الاتجاهين السابقين داخل حركة الشعب المسلم، كان من الطبيعي أن تحاول العديد من القوى البريئة والخبيثة خلط الأوراق بين المنهجين وبين الرجلين، فإذا كانت مسألة احترام العقل مبدأ إسلاميا أصيلاً فليكن احترام العقل من سمات محمد عبده وحده ولابد من جعل الأفغاني وكل رموز المنهج الثوري ضد العقل والعقلانية، وهو كلام غير صحيح طبعا.

وفي الحقيقة فإن محمد عبده كان يحترم العقل إلى حد بعيد وهذا أمر جيد إذا ما

(1) محمد رشيد رضا. تاريخ الأستاذ الإمام.
(2) عباس العقاد. محمد عبده. سلسلة أعلام العرب.

وضع في إطاره الصحيح، والإسلام دين العقل لاشك في ذلك. والدعوة إلى التفكير والتدبر فريضة إسلامية.

ولكن من قال إن هذا الأمر قاصر على محمد عبده، إن احترام العقل أمر جوهري في فكر وسلوك الأفغاني ومدرسته ومنهجه، والأفغاني استخدم أرقي الأساليب الفكرية في الرد على الدهريين، ودعا دائما إلى العلوم الطبيعية، بل وقام بتدريسها في الأزهر أو في حلقات الدرس التي كان يعقدها في أكثر من مكان واستخدم في دروسه أسلوبا عقليا متميزا سواء في تدريس العقيدة والفقه أو تدريس التاريخ أو تدريس الفلك والرياضة والطبيعة، والشيخ محمد عبده نفسه يصفه بقوله: إن حديثه كان ينير العقل، ويطهر العقيدة ويذهب بالنفس إلى معالي الأمور[١].

وفي الحقيقة فإن احترام العقل والاهتمام بالعلم لم يكن أمرا ابتكره الشيخ محمد عبده أو السيد جمال الدين الأفغاني، ولكنه كان أمرا ملازما للإسلام عموما وللأزهر خصوصا.

فالعلوم الطبيعية كانت تدرس بالأزهر دائما منذ نشأته، وفي الفترة التي سبقت الحملة الفرنسية يحدثنا الجبرتي عن عدد كبير من علماء الأزهر كانوا أساتذة في علوم الفلك والطبيعة والكيمياء، وكيف أن التلاميذ من أوربا كانوا يفدون عليهم بغرض التعلم والتتلمذ وحتى بعد الضربات القاسية التي وجهها محمد علي إلى الأزهر ظل الأزهر محافظا على تقاليده في نشر العلوم الطبيعية بالإضافة إلى العلوم الدينية وهذه حقيقة لا سبيل إلى إنكارها وهي تفرض نفسها لدرجة أن رفعت السعيد [٢] وهو ماركسي!! يضطر إلى الاعتراف " بأنه كانت هناك حركة تموج وسط علماء الأزهر تدعو إلى دراسة العلوم العصرية والعقلية، وقد قاد تلك الحركة الشيخان العطار والطويل، بل اعتبرا العلوم العلمية في حقيقتها علوم إسلامية نقلها الأجانب إلى لغاتهم عن الحضارة الإسلامية ".

إذن فمسألة احترام العقل ليست قاصرة على المنهج الإصلاحي بل هي أشمل من ذلك وأشمل أيضًا من المنهج الثوري، وهي إحدى خصائص الإسلام عموما والأزهر خصوصا.

---

(1) نقلا عن الرافعي. عصر إسماعيل. ج٢ ص١٤٨. طبعة دار المعارف ١٩٨٢.

(2) رفعت السعيد. الأساس الاجتماعي للثورة العرابية. ص:٨١. مكتبة مدبولي سنة ١٩٦٦.

على أنه ينبغي علينا أن ندرك أن رؤية المنهج الثوري لهذه المسألة أكثر شمولا وإيجابية فهي ليست مسألة منفصلة بل ترتبط بغيرها من العوامل ويجب وضعها في إطارها الصحيح من حيث النصوص الشرعية والمصالح المرسلة بحيث تؤدي إلى النهضة استنادا إلى خصائصنا الحضارية والذاتية، أما نظرة المدرسة الإصطلاحية لهذا الأمر بشكل منفصل تؤدي حتما إلى الذوبان الحضاري ولن تؤدي إلى النهضة بأي حال من الأحوال، وإذا كان الشيخ محمد عبده قد دافع دفاعا عقليا عظيما عن الإسلام ضد فئات المستشرقين فهذا أمر عظيم، ولكن يجب النظر بحذر إلى مواقفه السياسية وخاصة في مواقفه من الاحتلال الإنجليزي وعلاقته باللورد كرومر حتى ولو كان اتخذ هذا الموقف أو ذاك من أجل إطلاق يده في الإصلاح؛ لأنه بتلك المواقف وهذه العلاقات قد نسف الأساس الصحيح للإصلاح، وفي الحقيقة فإن الجمود الذي ابتدعه بعض المشايخ كان مرتبطا بالحكام المستبدين وينفذ لحسابهم عن طريق هؤلاء المشايخ المرتزقة الذين كانوا يعرفون ويعرف سادتهم المستبدون أن نشر الإسلام الصحيح كفيل بإنهاء خضوع الجماهير لظلمهم واستبدادهم.

وفي الحقيقة أيضًا أن هؤلاء الداعون إلى الجمود كانوا دائما ملفوظين خارج زمرة العلماء، وأن كل علماء الأزهر مهما كانت درجة ثقافتهم الدينية أو العصرية أو رؤيتهم الشرعية أو مذاهبهم الفقهية كانوا دائما مع نشر العلوم الطبيعية والعصرية وعلى سبيل المثال فإنه في ذلك الوقت - أي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - كان الشيخ الأنبابي شيخ الأزهر يجيز تعلم تلك العلوم بل ويعتبرها واجبا، وكذلك كان الشيخ محمد بيرم أشهر علماء جامع الزيتونة يرى الرأي نفسه بل ويلجأ إلى نشره عن طريق استفتاء الشيخ الأنبابي فيه [1].

* * *

إذا أخذنا في الاعتبار أن حركة الأفغاني ومدرسته التي امتدت في الزمان والمكان كانت وراء العديد من الثورات الإسلامية في مصر والعالم العربي والإسلامي، وكذلك وراء حركات المقاومة السلمية والمسلحة للاستعمار في المنطقة لأدركنا على الفور أن التقييم الموضوعي للأفغاني وحركته ومنهجه ضروري وحيوي لمستقبل العمل الإسلامي ومستقبل الشعوب الإسلامية والعربية ومصر خصوصا، ولأدركنا أيضًا لماذا

(1) رفاعة الطهطاوي. مناهج الألباب المصرية.

كانت هناك دائما محاولات للإفراط أو التفريط في حق هذا الرجل وهذه الحركة، و الاستعمار يدرك بالطبع هذا الدور الهام الذي لعبته مبادئ الأفغاني ومدرسته وتلاميذه في تفجير الثورة العرابية وفي كفاح الحزب الوطني في مصر قبل ثورة (١٩١٩) وفي التأثير على الحركات الإسلامية عموما بعد ذلك، ويدرك أيضًا أن تلك المبادئ وهؤلاء التلاميذ لعبوا دورا هاما في كفاح شعوب المغرب العربي ضد الاستعمار الفرنسي، وفي كفاح شعب ليبيا ضد الاحتلال الإيطالي، وفي تفجير الثورة الجزائرية سنة (١٩٥٤) والثورة الإيرانية سنة (١٩٧٩)، إذن فهو أثر ممتد في الزمان والمكان، وكان لابد من العمل على تطويقه على أكثر من محور، فإذا كان الأفغاني قد قدم نموذجا فذا وبرنامجا صالحا وتحليلا موضوعيا لأسباب تخلف المسلمين، وإذا كانت كل حركات الرجل وبرامجه وتحليلاته تنطلق من الإسلام فلابد من إلقاء شبهات حول الرجل داخل الحركة الإسلامية باعتبارها الوعاء الطبيعي لتلك الأفكار.

ولابد أيضًا من تشويه الإسلامية الناضجة والإيجابية التي قدمها الرجل، وهكذا التقط عملاء الاستعمار الخيط وقالوا إن الأفغاني مثلاً كان رائدا للقومية العربية!!

ولم يكن هذا الكلام مقدم إلى القوميين بالطبع ولكنه كان مقدما إلى الإسلاميين لينفروا من الرجل، فالقوميون العرب لا يمتون للرجل بصلة وهو أيضًا لا يمت لهم بصلة على مستوى المبادئ بل وعلى مستوى الجنسية ذاتها، وحركة الرجل اشتملت على النضال في أكثر من مكان مثل أفغانستان وإيران ومصر وتركيا، وهناك أيضًا من يقول إنه رائد القومية المصرية، والرجل بالطبع لم يخطر بباله شيئًا من هذا، وكل جهود ه وتحليلاته ومواقفه كانت من أجل الشعوب الإسلامية عموما ومصر من ضمنها، وإذا كان لمصر خصوصية عند الرجل فبسبب ثقلها الإسلامي وأمله أن تكون نواة للنهضة الإسلامية المرتقبة، وهناك من يقول أنه كان نصيرا للمستضعفين وكانت ثورته وحركته طبقية، وبديهي أن الإسلام ينتصر للمستضعفين، وكون الأفغاني كان نصيرا للمستضعفين فهذا يؤكد إسلاميته ويؤكد فهمه الصحيح للإسلام، وفي الحقيقة فإن مثل هذا الكلام عن الأفغاني يجعلنا نزداد تمسكا به كرمز إسلامي صحيح، فلو لم يكن الرجل عظيما لما تمسح به دعاة القومية المصرية أو القومية العربية أو دعاة اليسار، وبعيدا عن الغرض المشبوه الذي يستهدفونه "وهو تنفير الإسلاميين منه" فإننا نفهم المسألة ببساطة؛ لأن حركة الثورة الإسلامية تفيد بالقطع مصر والعرب ولكن لا تقتصر الفائدة

على مصر والعرب بل على المسلمين جميعا، وعلى كل المستضعفين في الأرض، بل إننا نؤكد أنه لا سبيل لنهضة مصر والعرب إلا بالإسلام ولا أمل في نصرة المستضعفين إلا بالإسلام أيضًا، وإذا كان الجميع قد تمسح بجمال الدين، فهناك موقفان يستحقان التأمل، الأول هو هجوم لويس عوض عليه وإلصاق كل ما هو سيئ ومريب بالرجل، وإذا كان لويس عوض يكره كل ما هو إسلامي أو عربي أو مصري، بحكم أنه ربيب إرساليات التبشير الصليبي وأكبر دعاة الاستعمار في مصر والمنطقة كامتداد لسلامة موسي وأستاذا لغالي شكري، والثلاثة معا يشكلون الجهاز الإعلامي للاستعمار الصليبي في المنطقة، فإن هجوم لويس عوض على السيد جمال الدين يدل دلالة قاطعة على مدى الحقد الصليبي على جمال الدين، والموقف الثاني الذي يستحق التأمل والأسف هو موقف بعض الإسلاميين الأغبياء من جمال الدين بدعوى انتمائه للماسونية دون مناقشة المسألة في إطارها الزمني.

وبداية فإننا نقرر أن الماسونية حركة مشبوهة ومعادية للإسلام ومرفوضة جملة وتفصيلا وذات صلة وثيقة بالصهيونية ولكن متي عرفنا هذا واكتشفنا هذا؟ و لنوضح المسألة أكثر فإن هناك الآن في طول العالم وعرضه حركات الدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمات للدفاع عن حقوق الإنسان وبديهي أن من المرغوب فيه الاستفادة من تلك المنظمات والحركات لوقف أو تقليل عمليات القمع والتعذيب وانتهاك حقوق الإنسان التي تقع على المجاهدين المسلمين في كثير من البلاد والمواقع، وبديهي أيضًا أن من المرغوب فيه أن ينضم إلى تلك المنظمات عدد من المفكرين أو الزعماء المسلمين أو ينشؤوا فروعا لها في بلادهم، ولأن المجاهدين المسلمين هم الأكثر تعرضا لانتهاك حقوق الإنسان؛ ولأن الإسلام يؤكد على تلك الحقوق ويدعو المسلمين للانتصار لها في بلادهم وفي غير بلادهم بل ويدعو إلى نصرة غير المسلمين الذين يتعرضون لانتهاك حقوق الإنسان في بلادهم على يد حكامهم أو مستعمريهم، فمن البديهي أن دعم هذه المنظمات واجب إسلامي ولكن إذا ما ثبت فيما بعد أن تلك المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان لم تكن في الحقيقة إلا قفازا في يد الصهيونية أو الأمريكان أو غيرهم، هل ندين كل من انضم إليها من المسلمين أو دعمها أو استفاد بدعمها في تحسين في ظروف جهاده؟ بالطبع لا، وسيظل موقف هؤلاء مشروعا ومرغوبا طالما لم نكتشف أن تلك المنظمات ذات صلات مريبة بدوائر الاستكبار العالمي، وهذا هو بالضبط موقف السيد جمال الدين، فقد كانت الماسونية في تلك الفترة ترفع شعار الدفاع عن الحريات، حريات

الشعوب والأفراد وتدعو إلى الإخاء والمساواة، وحاول السيد جمال الدين الاستفادة منها دون أن يفرط في دينه أو عقيدته، فلما اكتشف عدم جدوى ذلك نفض يده منها ولم تحاول هي أن تتمسك به أو تغريه بالبقاء فيها؛ لأنها كانت تعرف أنه غير قابل للتطويع، وليس هذا فحسب بل واستفاد جمال الدين من أساليبها في التنظيم والدعاية، وهذا طبعا مشروع ومرغوب وهو من باب الاستفادة مثلا من أساليب عمل أو كفاح الشعب الفيتنامي ضد أمريكا أو المنظمات اليسارية أو اليمينية أو القومية في أي مكان من العالم، وعملية التنظيم ووسائل الدعاية من العلوم الواجب تحصيلها شرعا وعقلا.

لعله من الأمور الحيوية للحركة الإسلامية المعاصرة في العالم الإسلامي عموما، وفي مصر خصوصا دراسة حركة جمال الدين الأفغاني على مستوى الفكر والتكتيك السياسي، ولعله من الحيوي أن تكون تلك الدراسة شديدة الموضوعية؛ لأن أي خطأ فيها يمس مستقبل الحركة الإسلامية، وبالتالي مستقبل الأمة والمستضعفين في العالم، وإلى أن يتم عمل هذه الدراسة فإن كثيرا من الوقت سيضيع وكثيرا من القضايا ستظل بلا حسم وكل هذا يعطل ويؤخر مسيرة العمل الإسلامي.

وإذا حاولنا أن نستخلص البرنامج السياسي لجمال الدين الأفغاني من خلال أقواله ومقالاته نجد أنه كان يرى أن المسلمين قد فسدوا بالجهل، ولابد من ثورة للإصلاح الإسلامي وإلا هلك المسلمون.

أن آفة المسلمين هي حكامهم الطغاة المتناحرون الذين باعوا دار الإسلام لأوربا أو مهدوا بطغيانهم وخلافاتهم وجشعهم للأوربيين أن يتغلغلوا في دار الإسلام، وأن يسيطروا عليها.

أن الحل يكمن في العودة إلى الإسلام الأصيل في نقائه الأول أيام حكم الخلفاء الراشدين قبل أن تفسدها الخلافات الدنيوية المتعاقبة.

أن الإسلام دين يدعو إلى التحرر من الجهل والخرافة والكسل ويفتح الباب واسعا أمام العلم الذي به يكون تقدم المسلمين إذا أرادوا الخروج من تخلفهم وانحطاطهم.

وأن الإسلام دين عمل وسعي وليس دين تعود وتنبلة تحت ستار التعبد.

أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وعلى هذا فإن خلاص المسلمين مرتبط بمبادرتهم وأعمالهم.

أن الإسلام يعطي حق الثورة للمسلمين على حكامهم الطغاة الفاسدين حتى لا ينتشر طغيانهم وفسادهم كالغرغرينه في أوصال أمة الإسلام.

أن الإسلام أمة واحدة رغم اختلاف أجناسها ولغاتها، وهذه هي العروة الوثقى، وهذه كانت حالة أمة الإسلام أيام مجدها ثم تفتت بالانحطاط والتخلف والاستبداد ومنازعات حكامها الفاسدين الطغاة، وعليها أن تعمل لاسترداد وحدتها الضائعة، فبهذا يمكن للعالم الإسلامي أن يثبت أمام أوربا.

وإذا تأملنا التحليل السابق نجد أن الأفغاني استطاع أن يحلل واقع المسلمين في ذلك الوقت تحليلا دقيقا وشجاعا ويحدد الطريق الصحيح لعلاج هذا الواقع وتحقيق النهضة، وإذا كنا قد اتفقنا على أن تقييم أي شخص أو موقف يتوقف على موقفه من ثلاثة أشياء هي الحرية، الجهاد، الوحدة.

فمن كان مع هذه الثلاثة أشياء فهو يعمل لصالح الإسلام والمسلمين والعكس صحيح تماما فإن الأفغاني كان ولا شك أكبر دعاة الحرية بل ويعتبر الاستبداد هو أساس الفساد والتخلف وسبب نكبة المسلمين، وهو أيضًا يدعو إلى الجهاد وترك القيود والتنبلة والكسل، وهو أكبر دعاة الوحدة الإسلامية، بل هو يقدم موقفا ناضجا ومسؤولا في هذا الأمر فهو مع الوحدة ومع الخلافة ولكن ذلك لا يمنع من التصدي لعوامل الفساد والاستبداد داخل الخلافة العثمانية مدركا أن نضاله هذا إنما يقوى الخلافة ولا يضعفها؛ لأن ما يضعفها حقا هو السكوت على الفساد والاستبداد بداخلها، وكان جمال الدين يعرف من هم حلفاء الإسلام الطبيعيين ومن هم أعداؤه الطبيعيين أيضًا، وكان يعرف على من يعتمد أساسًا، كان يعرف أن الفلاح المصري هو خزان الإسلام الثوري الذي لا ينضب، وكان يعرف أن أعداء الإسلام هم أوربا الاستعمارية، والأسرة الخديوية والمتعاونون معها من الأرستقراطية الزراعية التي نشأت نتيجة للتكتيكات الاستعمارية، والممارسات السياسية والاقتصادية للأسرة الحاكمة وللنفوذ الاقتصادي الأوربي في مصر.

وهكذا لم يكن عجيبا أن يهتم الأفغاني اهتماما شديدا بالفلاح بل ويحرضه هو شخصيا على الثورة قائلا: " أيها الفلاح يا من تشق الأرض بفأسك لماذا لا تشق رأس ظالميك " ولم يكن عجيبا أن يهتم تلاميذ الأفغاني بتوعية الفلاحين وتحريضهم فها هو عبد الله النديم يجوب قرى مصر قرية قرية ويجند معه كثير من علماء الأزهر الصغار

والمتوسطين لتوعية الفلاحين وحشدهم في أتون المعركة عن طريق الخطابة والصحافة والعلاقات الشخصية، وإذا كان الأفغاني قد اعتبر الفلاح المصري هو خزان الثورة الإسلامية الأساسي فإن ذلك لم يمنع الأفغاني أيضًا من حشد فقراء المدن من الصناع والحرفيين ولم يمنعه أيضًا من حشد الموظفين والتجار؛ لأن كل هؤلاء كانوا خارج المعسكر الاستعماري؛ لأن الاستعمار لم يكن يريد ولا يرغب في ظهور قوة صناعية أو تجارية مصرية بل اهتم دائما بضرب تلك القوة وأصر على أن تكون الصناعة والتجارة بيد الأجانب، وهكذا استطاع الأفغاني أن يحشد كل القوى التي تقف خارج المعسكر الاستعماري في مواجهة كل القوى الاستعمارية أو المرتبطة بالاستعمار أو المتحالفة معه.

ولم يكن عجيبا أن تجد أن دروس الأفغاني يحضرها الفلاح والعامل والموظف والتاجر، بل أن كبير تجار القاهرة كان من أهم وأكبر تلاميذ الأفغاني وهو السيد موسي العقاد ثم نجله السيد حسن موسي العقاد الذي كانت تبلغ أمواله السائلة ١٠ ألف جنيه عدا الأطيان والعقارات التي تبلغ أضعاف هذا المبلغ، وقد أنفق كل هذه الأموال على الثورة العرابية وانتهي به الأمر فقيرا منفيا بعد صدور حكم بالنفي عليه لمدة عشرين عاماً، كان الأفغاني قادرا على حشد كل القوى الشريفة والموالية للإسلام، وكان قادرا حتى على الاستفادة من الإصلاحيين مثل الشيخ محمد عبده فقد استفاد الأفغاني بقلمه وعقله وعلمه ووضع كل ذلك في خدمة قضية الإسلام والثورة، ليس هذا فحسب بل إن الأفغاني استطاع أن يقدم صيغة عظيمة لحشد كل من ينتمي إلى الحضارة الإسلامية في مواجهة التحدي الحضاري الأوربي، حتى ولو لم يكن مسلما، ولم يكن عجيبا أن نجد في معسكر الثورة الإسلامية الكثير من الأقباط المصريين والمسيحيين الشوام أو غيرهم وحتى بعض اليهود مثل: يعقوب صنوع، ولا شك أن قدرة الأفغاني على تقديم صيغة نضال إسلامي تحشد كل من ينتمي إلى الحضارة الإسلامية يعد عملا عظيما ورائعا يحتاج إلى الدراسة والاستفادة منه.

نعم لقد كان الأفغاني ثائرا إسلاميا فذا، وكان إجابة صحيحة وعلمية على التحديات التي يواجهها المسلمون في عصره، واستطاع أن يحدد الداء والدواء وأن يفرز القوى في معسكر الإسلام والقوى التي تقف في معسكر الأعداء، واستطاع أن يحشد تلك القوى بل ويضم إليها كل من ينتمي إلى الحضارة الإسلامية من غير المسلمين.

وبسبب هذا كان الأفغاني موضع احترام كافة المؤرخين من مختلف المدارس والاتجاهات السياسية اللهم ألا لويس عوض ولعل موقف لويس عوض هذا يؤكد عظمة الأفغاني، يقول رفعت السعيد مثلا: "وإذا كان بإمكان فرد واحد أن يصبح عنصرا فعالا في حياة أمه، فإن هذا الفرد هو الأفغاني، فقد كان شخصية ثائرة مفكرة شجاعة واعية، واستطاع أن يعبئ كل القوى الساخطة خلفه" [١].

ويقول الرافعي: "إن الأمم الشرقية جمعاء مدينة بنهضتها السياسية والفكرية إلى الزعيم الكبير والفيلسوف الشهير السيد جمال الدين الأفغاني" [٢].

ويقول أيضًا: "إن الأفغاني أدي المهمة التي قام بها في أوربا فلاسفة الفكر أمثال جان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهما، فعمل على إنارة البصائر وتوجيه الأفكار إلى البحث عن الحقائق وتحرير العقول من قيود الجمود والتقليد " [٣]، "وأنه من الوجهة السياسية استنهض الهمم واستثار في النفوس روح العزة والكرامة والتطلع إلى الحرية وغرس بذور الحركات الوطنية في مختلف البلاد الشرقية، وقام بمثل العمل الذي قام به زعماء النهضات السياسية في الغرب كواشنطن وغاريبالدى ومازيني وكوشت " [٤]، "وأنه من الناحية الدينية أدي مهمة الإصلاح والتجديد التي أدي مثلها مارتن لوثر للمسيحية" [٥].

وبالطبع فإننا وإن كنا نقدر لكل من رفعت السعيد والرافعي بإشادتهما بالسيد جمال الدين، إلا أننا نؤكد أنه بالنسبة لأقوال الرافعي فإن الظرف الديني والسياسي والفكري والتاريخي الخاص بجمال الدين يختلف عن هؤلاء الذين شبه الرافعي جمال الدين بهم.

وبالنسبة لرفعت السعيد فإننا نختلف معه في إغفال الظروف الموضوعية التي جعلت الأفغاني يحقق كل هذا الأثر، فلو لم تكن هذه الظروف الموضوعية مواتية لما كان للأفغاني قد حقق كل هذا الأثر، وفي الحقيقة فإن علينا الآن أن نعطي التقييم الصحيح والموضوعي للسيد جمال الدين، فمما لاشك فيه أنه كان يتمتع بصفات شخصية

---

(1) رفعت السعيد. مرجع سابق. ص٨٨

(2) الرافعي. - مرجع سابق ص١٤: ١٤١.

(3) الرافعي. - مرجع سابق ص١٤: ١٤١.

(4) الرافعي. - مرجع سابق ص١٤: ١٤١.

(5) الرافعي. - مرجع سابق ص١٤: ١٤١.

فريدة من ذكاء وحماس، وقدره على الإقناع وسعة علم، وقدرة على الحشد السياسي والجماهيري ونزاهة وتجرد للحق وغيرها من الصفات.

ومما لاشك فيه أنه قدم تحليلا شجاعا وافيا لأحوال المسلمين في تلك الفترة، ومما لا شك فيه أنه استطاع أن يحشد كل القوى الإسلامية أو المنتمية إلى الحضارة الإسلامية في مواجهة المعسكر المعادي للإسلام، ولكن مما لا شك فيه أيضًا أن الأفغاني لم يخترع كل هذا ولم يأت به من فراغ، ولكنه كان حلقة من حلقات الكفاح الإسلامي الطويل والممتد في الزمان والمكان، وأنه في عصر الأفغاني وبالتحديد في مصر كانت هناك حركة عقلية واسعة في الأزهر، وكانت هناك حركة تعليمية يقوم بها علماء الأزهر الصغار والمتوسطين في الريف المصري والمدن بدليل أن عرابي يؤكد في مذكراته أن أكثر من نصف أهل قريته كانوا من المتعلمين وكانت هناك أيضًا نهضة أدبية وعلمية تعمل رغم أنف الاستبداد والاختراق الأوربي، وعلينا أن نتأكد دائما أن كفاح أمة الإسلام لم ينقطع يوما مهما كانت الظروف، وأن هذه الأمة لم تمت، ولن تموت بإذن الله، وأن أحدا كائنا من كان لم يبعث هذه الأمة من الموات ولكن زعماء الإسلام الثوريين كانوا دائما ضميرا لهذه الحركة، ولم يكونوا أبدا مخترعيها، وأن جمال الدين ومن بعده، ومن قبله لم يعملوا في أمة ميتة، بل كانوا مجرد تعبير عن حركة الكفاح الإسلامي، وأنهم أعطوا تلك الحركة من صفاتهم الشخصية ما جعلها تزداد اتقادا وتأججا.

ثقافة الجماهير وثقافة السلطة

والنموذج الأول يتمثل في عبد الله النديم، والنموذج الثاني يتمثل في رفاعة الطهطاوي، وبين النموذجين فرق كبير، هو الفرق بين الجماهير المسلمة وبين السلطة المستبدة الظالمة، الأول يعيش مجاهدا ويموت فقيرا والثاني مرتبط بالسلطة أشد الارتباط يبشر بأفكارها ويدافع عنها ويبرر لها ولا مانع أن يبحث في التراث عن نصوص تعطي الشرعية لهذه الأفكار والمواقف، أليس المطلوب هو تمريرها وإقناع الناس بها؟!

وهكذا نجد الطهطاوي ينشر الأفكار الاشتراكية ويسوغ ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وينقل من التجارب الأوربية كل ما يفيده في هذا الموضوع ويحاول أن يجد لها سندا شرعيا وذلك كله في ظل حكم محمد علي الذي احتكر الصناعة والتجارة وهيمن

على كل وسائل الإنتاج، وتأتي مؤلفات الطهطاوي في ظل حكم محمد علي كنوع من التسويغ والتبرير والدعاية لممارسات الباشا محمد علي الاقتصادية، ويغفل بالطبع الحديث عن الحرية والدستور، وغيرها من المبادئ والأفكار التي تلائم حكم محمد علي المستبد، وهو يبرر أيضًا الانفتاح على الغرب على طريقة محمد علي، فإذا ما ذهب محمد علي وجاء عباس، الذي حاول أن يقلص النفوذ الأجنبي تجد السلطة أنها ليست بحاجة إلى الطهطاوي، فيتم نقله إلى السودان، فإذا هو صامت لا يقول شيئًا اللهم إلا إرسال الاستعطافات؛ حتى ترضى السلطة عنه، ويعود إلى مصر؛ فإذا ذهب عباس وجاء سعيد وإسماعيل وكان الوقت وقت الحديث عن الليبرالية الاقتصادية والسياسية والانفتاح الثقافي على الغرب كان الطهطاوي جاهزا للحديث عن الدستور والحرية في المجتمع الأوربي، وهو الأمر الذي يتفق مع ما يريده الخديوي إسماعيل، ولم يعد هناك حاجة إلى الحديث عن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، وبالتالي لم يتحدث الطهطاوي عن الأفكار الاشتراكية في أوربا في عصر إسماعيل؛ لأن السلطة لا تحتاج إلى ذلك، وهكذا كان فكر وثقافة الطهطاوي في خدمة السلطة وحسب هواها، وبالطبع كان الطهطاوي يحصل في مقابل ذلك على الإنعامات، بحيث أنه مات، وقد ترك إرثا ماليا كبيرا يتمثل في ٢٥٠٠ فدان غير العمائر والمباني، وقد حصل عليها كالتالي: ٢٥٠فدان من إنعامات محمد علي، ٢٠٠ من إنعامات الخديوي سعيد، و ٢٥٠ فدانا من إنعامات الخديوي إسماعيل ويشتري بالإضافة إلى ذلك ٩٠٠ فدان، وهو المنحدر من أسرة فقيرة ولم يكن يملك شيئًا قبل التحاقه بقطار السلطة وعمله لديها وتطويع ثقافته من أجل تبرير سياستها، وبالطبع فإن أفكار الطهطاوي المتناقضة لم تكن تجد أي صدى لدى الجماهير، ولم تشكل أي شكل من أشكال التأثير على الجماهير في ذلك العصر أو فيما بعده، فالجماهير المسلمة في مصر كانت ترفض ثقافة السلطة التي ترفع راية الاشتراكية عندما تريد احتكار الثروة مثل محمد علي أو الليبرالية الاقتصادية والسياسية في عصر إسماعيل أو زرع فكرة القومية المصرية والإشادة بمجد المصريين القدماء "الفراعنة" عندما يكون هناك صراع مع الخليفة العثماني سواء في عهد محمد علي أو في عهد إسماعيل حول زيادة السلطة المتاحة للباشا أو للخديوي في مصر وزيادة هامش الاستقلال القانوني والفعلي للسلطة في مصر عن الدولة العثمانية، وكان الطهطاوي جاهزا في كل مرة ليدافع عن الاحتكار ثم ليدافع عن نقيضه "الليبرالية السياسية والاقتصادية" أو للإشادة بمجد المصريين القدماء وزرع فكرة القومية المصرية، ومن العجيب أن ينبري بعض

دعاة اليمين واليسار للإشادة بالطهطاوي واعتباره رائدا للاشتراكية أو رائدا لليبرالية أو رائدا للقومية المصرية، فهل يصح أن يكون رائدا لكل المتناقضات! وهل يصح أن تصبح الثقافة المرتبطة بالسلطة المستبدة هي جذورنا الثقافية! وهي التي لم تتعد أسوار القصور ودوائر الحكومة!!

أما عبد الله النديم فلم يستغل مواهبه من أجل جمع المال أو شراء الأراضي، بل قدم هذه المواهب الفذة لخدمة قضايا الجماهير، كان النديم يتمتع بذكاء متقد، وقدرة فائقة على الخطابة وقلما ناريا، وقدرة فذة على الكتابة والتأليف القصصي والمسرحي، وأنشأ العديد من الصحف وجاب مصر قرية قرية ومدينة مدينة ليخطب في الناس ويقدم للجماهير الوعي ويستجيب لثورتها ويتبنى مطالبها المشروعة في العدل والحرية، وهكذا ظلت ثقافة النديم هي السائدة وماتت ثقافة الطهطاوي؛ لأن ثقافة النديم هي ثقافة الجماهير في مواجهة القصر والسلطة، والنفوذ الأجنبي، ولأن ثقافة النديم كانت ثقافة مستمدة من وجدان الجماهير وتعتمد على الحس الإسلامي للجماهير ولم يقل يوما شيئا ثم يقول في الغد عكس هذا الشيء مبررا هذا وذاك كما لو كان بهلوانا كما فعل الطهطاوي.

كان النديم إذن هو ضمير الشعب وهو الوعاء الذي احتوى على ثقافة الشعب ووجدانه، كان النديم بلا أدني مبالغة هو الزعيم الحقيقي للثورة العرابية، وكان قادرا دائما على حشد الجماهير وتعبئتها وكانت استجابة الجماهير له رائعة دائما بعكس الطهطاوي الذي لم يعرف الجماهير ولم تعرفه الجماهير.

كان النديم هو النموذج الفذ لمدرسة الأفغاني وامتدادا عضويا لتلك المدرسة، واستطاع أن يكون الجسر الذي تنتقل من خلاله تلك الأفكار إلى حركة الكفاح الشعبي في حلقة أخرى من حلقات الكفاح الشعبي في مصر، وهي مدرسة الحزب الوطني مصطفى كامل، ومحمد فريد، وعبد العزيز جاويش ولم يكن عجيبا ولا غريبا أن تقوم الجماهير بإخفاء وحماية النديم أثناء هروبه من مطاردة السلطة لأكثر من تسع سنوات برغم المكافأة الضخمة جدًّا التي رصدتها الحكومة لمن يقدم أي معلومات أو يرشد عن النديم، وكان هذا موقفا يؤكد عظمة الشعب ويؤكد أن الجماهير تتفاني في حماية من يعمل من أجلها.

نعم كان النديم هو تلك الأسطورة و تلك الملحمة من النضال الشعبي في مصر،

وهو الذي حمل جذور الثورة بعيدا عن عين السلطة، ورعاها حتى لا تنطفئ بعد هزيمة الثورة ودخول جيوش الاحتلال إلى مصر إلى أن سلمها للجيل التالي.. جيل مصطفى كامل ومحمد فريد وعبد العزيز جاويش، واستمرت ثقافة النديم من خلال الحركات الجماهيرية، وانطفأت ثقافة الطهطاوي، وظلت قاصرة على مثقفي السلطة المستبدة ومثقفي القصور والدوائر الحكومية والمدارس الفكرية التي تعمل لخدمة الاستعمار بوعي أو بدون وعي؛ ولأن ثقافة النديم كانت ثقافة الجماهير فإنها كانت تنطلق من الإسلام شكلا ومضمونا.

يقول صابونجي في رسالة إلى بلنت في السابع والعشرين من يوليو سنة ١٨٨٢: " إن النديم يتحصن في مناقشاته دائما بالدعوى الدينية حتى لتشعر أنه أشد غيرة على الدين من شيخ الإسلام نفسه" (١)

والنديم لا يفتأ يكرر قول أستاذه جمال الدين: " أن الإنسانية الفاضلة وأن الصراط المستقيم للسعادة لا يتحققان بغير "القرآن الكريم" ولأن النديم يعرف أن جماهير الإسلام الحقيقية هم الفقراء الذين لم تفسدهم السلطة ولا الثروة تراه يقول: " لم أجد طريقا إلا بعصبية أكونها من الفقراء (٢).

والنديم هنا لم يكن إلا مستوعبا وفاهما للإسلام الصحيح فالله - تعالى - يقول في كتابه الكريم في سورة هود: **{فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُواْ من قِوْمِه مَا نَرَاكَ إِلاَّ بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ}** (سورة هود: ٢٧).

وهذه الآية توضح أن قوم نوح عليه السلام قالوا له: إنه لا يتبعه إلا الأراذل أي الفقراء والمستضعفين، وهي أيضًا توضح أن الفقراء والمستضعفين هم جماهير الإسلام الصلبة التي لا تسقط في منتصف الطريق بل تقاتل حتى النهاية، وقد كان النديم هنا يستند في تحليله إلى التراث الإسلامي، ويعرف أن الفقراء هم جماهير الثورة الحقيقية وبالفعل ثبت فيما بعد صحة تحليل النديم، فلم يقف خلف الثورة العرابية حتى النهاية إلا الفقراء والمستضعفين، وإن كان هذا لم يمنع من صمود عدد من الأغنياء مع الثورة إلا أنهم أنفقوا أموالهم على الثورة وخرجوا منها فقراء مثل السيد حسن موسي العقاد كبير

(1) ديلفرد بلنت. التاريخ السري للاحتلال الإنجليزي لمصر.
(2) د. الحديدي. عبد الله النديم. سلسلة أعلام العرب.

تجار القاهرة في حين أن معظم الأغنياء والوجهاء ترددوا أو خانوا الثورة في مراحل مختلفة، والنديم يهاجم حياة البذخ قائلا: " إن الذين ينعمون بثياب العز ويتمتعون بأسباب المتعة وينعمون بالمراقص والغانيات والمغنيات وينفقون الأموال عن اليمين والشمال، وما هي في الحقيقة إلا أموال الفلاحين الفقراء الذين هم أساس النعمة والإنتاج يحققونها بعرقهم ودمائهم ليأخذها الأغنياء ويبعثرونها على ملاذهم ومتاعهم".

والنديم هنا ينطق من التراث الإسلامي فنفس المعنى قاله الإمام علي - رضي الله عنه - ما متع غني إلا بما حرم منه فقير " وقوله أيضًا: " ما رأيت نعمة موفورة إلا وإلى جانبها حق مضيع " ويمضي النديم في الدفاع عن الفلاح واصفا حاله البائس فطعامه من السن ولباسه الثوب المهلل، بل أن النديم يصل إلى قمة الوعي عندما يطالب أن يكون البرلمان ممثلا للأغنياء والفقراء وليس الأغنياء وحدهم ويطالب بتغيير نظام الانتخاب لتحقيق ذلك، والنديم يعرف أن الثروة إحدى الوسائل إلى الاستبداد والاستعباد اللهم إلا إذا أنفقت في خدمة الشعب فهاهو يقول: "إن ابن الغني مولع بالاستبداد والاستعباد فهو يميل إلى استخدام الفقراء بلا مقابل وضرب الضعفاء من غير أن يعارض أو يحاكم، وهذا بعينه هو الاستبداد المضر بالشعب " [(١)].

والنديم يؤكد على ضرورة الحرية مع العدل قائلا: " نعم إن الحرية لازمة للشعب، وهو يحتملها ويحفظها ويسير بها في طريق العز، ولكن بشرط عدم تسلط الطبقية على مجلس النواب بل تشكيله من جميع الطبقات نبهاء ومثقفين، أغنياء وفقراء وعلماء وعمال وأعيان"[(٢)] أي لا تقتصر الحرية على الأغنياء والأعيان، والنديم أيضًا يهاجم النفوذ الأوربي ويهاجم المرابين الأوربيين الذين انتشروا كالجرب في ريف مصر يمتصون عرق الفلاحين عن طريق إقراضهم بالربا، كما يهاجم هؤلاء الذين راحوا يقلدون السلوك الأوربي والأخلاق الأوربية والتفكير الأوربي، وكل ذلك في صورة هزلية ساخرة أو بطريقة هجومية ناقده عن طريق المقال الصحفي، والخطب السياسية، والمسرحية والزجل والشعر وغيرها، وقد ألف النديم العديد من التمثيليات والمسرحيات في هذا الصدد مثل (الوطن وطالع التوفيق)، (العرب) كما أصدر أو شارك في إصدار أو تحرير العديد من الصحف مثل (التنكيت والتبكيت) (اللطائف) (الأستاذ)، وقد عبرت

---

(1) د/ علي الحديدي عبد الله النديم ، سلسلة أعلام العرب.
(2) التنكيت و التبكيت ١٨ / ٩ / ١٨٨١.

تلك الصحف والأعمال الفنية التي قدمها النديم عن مفاهيم النديم الإسلامية وثقافته الجماهيرية، واستخدمها في توعية الشعب وتحريضه على الثورة والدفاع عن المستضعفين، وهكذا لم يكن غريبا أن تكون استجابة الجماهير للنديم قوية جدًّا لدرجة أنه كان وراء حشد تلك الجماهير في التوقيع على العرائض، أو مساندة الجيش في مظاهره ٩ سبتمبر(١٨٨١)، أو غيرها من المظاهرات، وكذلك تقديم الدعم المادي والبشري للجيش في نضاله مع الإنجليز، وإذا كان النديم ينطلق في فهمه للعلاقات الاجتماعية وتحليلها واتخاذ موقف منها من التراث الإسلامي، فإنه أيضًا كان يستند إلى فهم الأفغاني أيضًا للتراث الإسلامي في هذا الصدد، أليس الأفغاني هو القائل: " إن العدالة الاجتماعية لابد أن تسود العالم يوما ما؛ لأن جميع الناس من طين واحد وأن التفاضل إنما يكون بالأنفع في السعي للمجموع " وهو أيضًا القائل: " إن العدالة الاجتماعية ملتحمة في الدين الإسلامي ملتصقة في خلق أهله ".

"وإن أول من عمل بها هو الرسول ﷺ ثم أكابر الصحابة رضوان الله عليهم جميعا" وهو القائل أيضًا: " لولا الزرع ولولا الضرع لما كان سرف الأغنياء ولا ترف الأمراء".

وهو هنا يتفق مع النديم في نفس الرؤية، التي هي ذاتها مستمدة من قول الإمام على - رضي الله عنه - والأفغاني أيضًا يقول: " إن الفناء يكون في خلق الله وليس في الله كما يقول الصوفية " وذلك في معرض اعتراضه على الخرافات التي يروجها بعض أدعياء التصوف، والأفغاني هنا يدعو إلى دور اجتماعي واضح لكل مسلم عن طريق خدمة ومساعدة خلق الله والعطف عليهم والعمل من أجلهم.

والمفاهيم التي عبر عنها الأفغاني والنديم حول العدل والحرية مستمدة - كما قلنا من الإسلام، وهي وإن اتفقت في بعض فروعها مع بعض المذاهب اليسارية فإن ذلك من قبيل تشابه لون العيون في شخصين مختلفين تماما، وليس هناك شك في أن الإسلام نظام متكامل ومختلف في الأحوال والقواعد والأسلوب عن أي مذهب اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي ظهر أو سيظهر فيما بعد حتى ولو تشابهت بعض الجزيئات، وقد يحلو للبعض قطع الأفغاني والنديم عن جذورهما وعن مناخهما الطبيعي وهو الإسلام ويدعي هذا البعض أن كل منهما أو أحدهما كان اشتراكيا أو يساريا أو ماركسيا أو غيرها من المصطلحات!!

وهذا طبعا أمر لا يستحق عناء الرد عليه، فالأفغاني والنديم كانا ينطلقان من الإسلام جملة وتفصيلا، وإذا كان الإسلام كما فهمه كل منهما ينحاز هذا الانحياز إلى العدالة الاجتماعية ويدافع هذا الدفاع عن المستضعفين فمن المفروض أن يتبنى كل المنادين بحقوق الفقراء والمستضعفين النهج الإسلامي في هذا الصدد ولا يعادونه إن كانت دعوتهم حقا من أجل الفقراء، خاصة، وقد انهارت الشيوعية في بلادها ولم يبق هناك أمل في إنقاذ المستضعفين في العالم إلا باستلهام روح الإسلام والعمل وفق مبادئه وأساليبه وعلى كل حال فإسلامية الأفغاني والنديم أكبر من أن ينكرها أحد فهاهو رفعت السعيد يعترف بذلك صراحة بقوله: " بأن كل من الأفغاني والنديم كانا زعيمين إسلاميين، في تفكيرهما وفي أساليبهما وفي جماهيرهما " [١].

الأسد يبدأ في قطع الشباك

حاولت أوربا المتربصة بأمة الإسلام، احتلال مصر مرتين، مرة في سنة ١٧٩٨ (المحاولة الفرنسية) ومرة في ١٨٠٧ " المحاولة الإنجليزية " وفي المرتين فشلت أوربا الصليبية؛ لأن الجماهير المسلمة كانت مطلقة السراح، فقاومت ودافعت عن مصر وهزمت المحاولتين الأوربيتين في أقل من عشر أعوام، وأدركت أوربا أنه طالما ظل الأسد طليقا فلا فائدة، كان لابد من غزل الشباك الكثيفة حول ذلك الأسد، حتى يمكن السيطرة علي مصر، وبدأت أوربا تغزل شباكها حول الأسد، أغرت محمد علي بالصدام مع السلطان العثماني لإضعاف قوة الطرفين، وأغرته بنظام الاحتكار؛ لضرب إمكانيات نشأة صناعة مصرية مستقلة تستند إلى الجماهير؛ ومن أجل ذلك سمحت له بإنشاء الصناعات حتى إذا ما اطمأنت إلى أن الصناعة المصرية المرتبطة بالشعب قد تم القضاء عليها، جاءت هي وقضت على صناعة محمد علي المرتبطة بنظامه عن طريق تصفية هذا النظام، وأجبرت محمد علي على فتح أسواق مصر أمامها، وأصبحت مصر عمليا بلا صناعة، فالصناعة المرتبطة بالشعب قد ماتت بفعل نظام الاحتكار، والصناعة المرتبطة بالنظام تم تصفيتها عن طريق تصفية النظام ذاته، وأصبحت السوق المصرية مفتوحة على مصراعيها أمام الصناعة الأوربية، وأكملت أوربا الحلقات والشباك حول الأسد فمن ناحية كان محمد علي قد ضرب أهم مؤسسة شعبية قادرة على قيادة الجماهير في مقاومة الاستعمار وهي الأزهر، وضرب أيضًا زعماء الشعب مثل السيد عمر مكرم

---

(1) رفعت السعيد - المؤلفات الكاملة - المجلد الأول ص ١٠٠ دار الثقافة الجديده - ١٩٧٧.

وأفسد البعض الآخر بالرشوة والوظائف، ومن ناحية أخرى جاءت موجات الغزو السياسي والاقتصادي الأوربي الصليبي لمصر متمثلا في إرساليات التبشير، ومتمثلا في البنوك، ومتمثلا في آلاف المرابين الذين دخلوا إلى كل مكان حتى الريف المصري، ومتمثلا في دعم تكوين أرستقراطية زراعية تستند إلى القصر وتعادي الشعب، متمثلا في إغراق الخديوي إسماعيل بالديون التي انتهت إلى التدخل المباشر عن طريق فرض الرقابة الثنائية أو وجود وزيرين أوربيين لمراقبة مالية مصر.

كانت أسرة محمد علي تمتلك وحدها قرابة المليون فدان، فإذا أضفنا إليها ممتلكات الأجانب وبعض المرتبطين بالخديوي وصلت الملكية إلى أكثر من ٢,٢ مليون فدان أي حوالي ٤٤٪ من مساحة الأرض الزراعية في مصر؛ أي أن هناك أرستقراطية زراعية تتشكل من أفراد الأسرة الخديوية وعدد من الأجانب وبعض المرتبطين بهذه الأسرة وتمتلك تلك الأرستقراطية - التي لا تمثل سوى ١,٣٪ من الملاك - أكثر من ٤٤٪ من الأراضي الزراعية، بينما يمتلك ٨٣,٣ ٪ من الملاك ٢١,٧٪ من الأراضي " ٧٦٠ ألف مالك يملكون ١,١ مليون فدان بينما ١١٩٠٠ مالك يملكون ٢,٢٤ مليون فدان " [(١)] وهؤلاء الملاك الكبار يرتبطون عضويا وفكريا بالمصالح الاستعمارية ويزداد جشعهم للأرض بصورة متزايدة بتشجيع من الاستعمار الذي يريد تحويل مصر إلى مزرعة للقطن والمواد الخام لسد حاجات مصانعه، وكانت هذه الأرستقراطية الزراعية عبئا على مصر حتى عندما ارتفع سعر القطن إبان الحرب الأمريكية ١٨٦٠ - ١٨٦٩ كان على الفقراء أن يدفعوا ثمن التضخم وثمن ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية التي لم تعد هناك رغبة في زراعتها بسبب ارتفاع أسعار القطن، أي أن ارتفاع أسعار القطن ملأ جيوب الخديوي والأجانب والأرستقراطية الزراعية عموما بالمال وتسبب في شقاء الفقراء في نفس الوقت.

يقول دافيد لاندز: " إن مصر التي كانت دائما مصدرا للبقول والحبوب أصبحت في وضع يحتم عليها استيراد الأغذية من الخارج، وارتفعت الأسعار بسرعة فأصبح ثمن القمح ثلاثة أو أربعة أمثال، وتضاعف ثمن الزيت والخضراوات ثلاث مرات، وارتفعت أسعار البقول وخاصة الفول بنسبة ٤٠٠٪ وارتفعت أسعار لحم الضأن، وهو الغذاء الثابت للمسلمين من ٤ بنس إلى شلن في الرطل، وكان الذين أثروا بسبب رواج

(1) إبراهيم عامر - الأرض والفلاح.

القطن سببا في ارتفاع الأسعار بإفراطهم في الكماليات) [١].

وكان بالطبع يتم إنشاء مشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي وشق الترع وإقامة الطرق وخطوط السكك الحديدية لخدمة هذا الشكل الإنتاجي الذي يحقق عائدا للأرستقراطية الزراعية، ويحقق مصلحة القوى الاستعمارية في نفس الوقت.

وكانت الشركات الزراعية والتجارية التي تكونت لإدارة الاقتصاد المصري عموما يشكل الأجانب في رأس مالها حوالي ٩٦ في المائة والباقي موزع بين الخديوي وحاشيته وأفراد أسرته) [٢] وكان عدد الموظفين الأجانب يتزايد باستمرار وخاصة في الوظائف الكبرى بحيث يقتطعون أكبر جزء ممكن من المرتبات الأميرية، كما تزايد عدد الأجانب العاملين في الشركات والبنوك الأجنبية التي غطت مصر كلها حتى أصغر قرية، وإذا كان عدد الأجانب لم يتجاوز مائه أجنبي عندما جاء بونابرت إلى مصر سنة ١٧٩٨، وكانوا يعاملون معاملة قاسية ويعيشون في أحياء مغلقة، ولا يخرجون من حارتهم إلا في ملابس خاصة مميزة، فإن هذا العدد أخذ يتزايد بحيث إنه دخل البلاد في الفترة من ١٨٥٧ - ١٨٦١ أكثر من ١٢٠ ألف أجنبي بمعدل ٣٠ ألف كل عام وكلهم من حثالات أوروبا والمغامرين والأفاقين [٣].

وبالطبع استمر العدد يتزايد ووصل إلى أرقام كبيرة جدًّا في عصر إسماعيل بحكم زيادة النفوذ الأجنبي وزيادة حجم النهب الاقتصادي لمصر في ذلك الوقت وعلى الجانب الآخر كانت هناك خطة متعمدة لإفلاس التجارة والصناعة المصرية عن طريق فرض الضرائب المتزايدة على التجار والصناع والحرفيين وصغار الفلاحين، فعلى سبيل المثال هناك ضرائب على عربات الكارو، وعلى الحمير والخيل والجمال وكل وسائل النقل، ويقول روزنشتين: " إن الأجانب رغما عن أعمالهم المالية والتجارية الواسعة أعفوا من الضرائب في حين أن التجار المصريين كانوا يدفعون في العام الواحد ٤٣٠ ألف جنية [٤] أي أن المسألة برمتها تتمثل في صياغة الاقتصاد المصري بصورة تجعله تابعا للنفوذ الأجنبي وبصورة تجعل نهبه عملية مستمرة، فكل الأعمال الصناعية

---

(1) دافيد لاندر - مرجع سابق.
(2) محمد أنس مجلة الكاتب يوليو ١٩٦٥.
(3) دافيد لاندر - مرجع سابق.
(4) روزنشتين. تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده. ترجمة على شكري الطبعة الأولي ١٩٣٧.

والتجارية في يد الأجانب ومعظم الأراضي الزراعية في يد الأسرة الحاكمة أو حاشيتها أو مع الأجانب، وفي نفس الوقت يسمح بزيادة الرقعة الزراعية لزيادة إنتاج الخامات وخاصة القطن، كما يسمح ببناء مرافق وطرق لخدمة هذا النهب المنظم، وبالطبع هناك عمليات خنق مستمرة لأي شكل من أشكال الصناعة والتجارة أو الزراعة التي يمتلكها المصريون أو المسلمون، وبديهي أن هذه هي الخطة والوسيلة التقليدية للاستعمار لمنع أي نمو اقتصادي في مصر أو غيرها ولتظل دائما تحت هيمنة النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للقوى الاستعمارية، ولكن كان هناك أيضًا حركة تحت السطح، ترصد هذا كله وتحلله وتعمل من أجل الإطاحة به، كان هناك الأزهر يعمل رغم الضربات المتلاحقة يعمل لتأكيد هوية الأمة وذاتيتها ويعمل من أجل نشر العلوم الدينية والطبيعية ويعمل في قاع الريف والمدن لنشر التعليم والقراءة والكتابة وكان هناك زعماء ثوريون كالأفغاني والنديم يستجيبون للمد الشعبي المتصاعد ويحاولون حشد قوى الجماهير وتعبئتها تمهيدا للمعركة مع هذا الوضع الجائر، وكانت الحركة تتصاعد جماهيريا وتنظيميا عن طريق الصحافة والنضال البرلماني، وعن طريق الخطب وعن طريق الندوات والدروس وعن طريق تكوين وتشكيل الجمعيات والمنظمات السرية المختلفة، وكانت تلك الحركة أيضًا تعرف عدوها وتعرف قوته، وقد حددت مطالبها في إزاحة النفوذ الأجنبي وحكم محمد علي ونشر العلوم والصناعة، وكان معنى هذا أن هناك نارا عملاقة تحت الرماد وأن الأسد المحبوس خلف الشباك بدأ يقطع هذه الشباك وكانت تلك الحركة تستفيد من وجود عدد كبير من المتعلمين في الداخل، وعن طريق البعثات وهم الذين كانوا قد سمح لهم بالتعليم لدعم الجهاز الإداري للنظام، ولكنهم وضعوا خبراتهم في معسكر الجماهير وكانت تلك الخبرات كافية لإقامة نهضة صناعية وعلمية خاصة وأن عدد كبير من التجار الأثرياء مثل السيد حسن موسي العقاد كانوا منحازين لحركة الشعب، بل وأنفقوا كل أموالهم عليها، وكان حسن العقاد من كبار المعارضين في البرلمان ضد الخديوي إسماعيل كما كان معارضا للنفوذ الأجنبي وكان أحد تلاميذ الأفغاني المخلصين وظل مخلصا للثورة حتى النهاية، وقد تمت محاكمته مع زعماء الثورة العرابية ونفي إلى السودان لمدة عشرين عامًا، وكان الاستعمار والقوى المرتبطة به تعرف وتحس بهذا كله، وقد بدأت ترتجف من إمكانية حدوث هذا؛ لأن معناه ببساطة أن هناك شعب ثائر وزعماء أكفاء ومتعلمين في كافة التخصصات وتجار أثرياء، والمحصلة الإطاحة بالأسرة الحاكمة وبالنفوذ الأجنبي والاستفادة من وجود بنية

أساسية أقامها القصر و الاستعمار خدمة لمصالحه، ويمكن أن تكون هي ذاتها قاعدة صالحة لبناء نهضة اقتصادية وعلمية.

أي ظهور مصر كقوة إسلامية كبري، ربما تكون نواه لخلافة إسلامية شابة أو تكون تدعيما للخلافة التي بدأت في الانهيار أو في أقل الأحوال تكون قاعدة للنضال الإسلامي في شمال أفريقيا بحيث يصبح من المستحيل على الاستعمار المتربص أن يظل في المنطقة، لكل هذه الأسباب كان الاستعمار يشعر بالرعب وكان مستعدا لعمل كل شيء للقضاء على تلك النهضة التي بدأت تظهر من تحت التراب، وكانت هناك حادثة هامة وذات دلالة جعلت الاستعمار يسارع بالتدخل المباشر والسافر كانت تلك الحادثة هي (حادثة ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩)، وهي حادثة هامة برغم مرور المؤرخين عليها سريعا، حيث إنها كانت سببا رئيسيا في لفت نظر قوى الاستعمار المتربص إلى قوة حركة الجماهير في مصر وخطرها على ذلك الاستعمار المتربص وبالتالي بدأ الاستعمار في اتحاذ تدابير سافرة وعنيفة في محاولة للقضاء على حركة الجماهير قبل أن تصبح خطرا، وتتلخص تلك الحادثة أن عددا من الضباط (حوالي ٦٠٠) ومعهم عدد آخر من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفي جندي قد غادروا ثكناتهم العسكرية وتجمهروا أمام المباني الحكومية وساروا في مظاهرة وعندما وصلوا إلى مقربة من وزارة المالية لمحوا نوبار باشا رئيس الوزراء خارجا منها فأحاطوا به، وانهالوا عليه ضربا ثم انهالوا ضربا على الوزير الأوربي ريفرز ولسون، وقاموا بالقبض عليهما (أي نوبار وويلسن) و احتجزوهما في سراي الوزارة، كما قام المتظاهرون باحتلال الوزارة واحتجاز الموظفين الأوربيين، واستمرت الحال على هذا الأمر إلى أن تدخل الخديوي إسماعيل بنفسه بناء على طلب القناصل ووصل الخديوي إلى مكان المظاهرة وحاول فضها بنفسه ألا أنه حدث هرج ومرج وأطلقت بعض الرصاصات وجرح التشريفاتي الخديوي وفي النهاية استطاع الخديوي أن يصرف المظاهرة بعد أن وعد بدفع الرواتب المتأخرة.

إذا فلم تعد المسألة مجرد خطب ومقالات ونضال برلماني بل وصلت إلى حد التمرد وفي الجيش ذاته الذي من المفروض أنه جهاز قمع السلطة الحاكمة، ووصل التمرد إلى حد احتجاز رئيس الوزارة الأوروبي، والهياج أمام الخديوي ذاته وعدم طاعة وعوده بسهولة - وكل هذا كان يعني أن الأسد بدأ في قطع الشباك، وإذا كانت الأمور قد هدأت هذه المرة فمن يضمن المرات القادمة؟

وإذا كان السبب المباشر للتمرد هو تأخر الرواتب فهذا ليس إلا جزءا من الموضوع والحقيقة أن الرواتب كثيرا ما كانت تتأخر ولم يحدث شيء، وإذا حدث فإنه يكون بوسائل أخرى وعبر قنوات أخرى أما أن يصل التذمر الشعبي والوعي الشعبي إلى هذا الحد أي حد اعتقال رئيس الوزراء والوزير الأوربي والاعتداء على تشريفاتي الخديوي فإن الأمر يبدو خطيرا وبالفعل تحركت قوى الاستعمار بسرعة لامتصاص المد الشعبي ومحاولة تطويقه، فتم عزل الخديوي إسماعيل بضغوط أوربية مباشرة على السلطان العثماني، وتم تعيين الخديوي توفيق مكانه وذلك كمحاولة لتقديم كبش فداء، وتنفيس الضغط الشعبي وذلك بعد المظاهرة بأقل من أربعة أشهر وبالتحديد في السادس والعشرين من يونيو ١٨٧٩، كما تم نفي السيد جمال الدين الأفغاني باعتباره فيلسوف الثورة وزعيمها في الرابع والعشرين من أغسطس سنة ١٨٧٩، أي بعد أقل من شهرين من تنصيب الخديوي توفيق، ودلالة التواريخ والزمن هنا لا تخطئ، أليس حدوث المظاهرة وعزل إسماعيل ونفي السيد جمال الدين تم في أقل من ستة أشهر، أليست هذه دلالة واضحة على الرعب الذي أصاب أوربا من انطلاق حركة جماهيرية إسلامية في مصر لدرجة أن تخلع أوربا قفازها الحريري وتعمل مباشرة على خلع خديوي وتنصيب آخر، يكون أول ما يفعله نفي زعيم الثورة ليس هذا فحسب بل إن الخديوي توفيق كان يعرف أنه جاء إلى الحكم لمهمة محددة هي إعادة الأسد إلى الشباك والقضاء على الثورة المرتقبة والالتفاف عليها، وأن أباه الخديوي إسماعيل قد فقد عرشه عندما أصبح غير قادر على أداء المهمة التقليدية له وهي ضرب الثورة الإسلامية وتطويق حركة الجماهير، وبالتالي جاءت قرارات توفيق السريعة التي حاول فيها أن يقلل من هامش الحرية المتاح وأن يلغى مجلس النظار، وأن يعطل مجلس النواب، وأن يقلل من الحرية المتاحة للصحف، ولكن كانت قوى الثورة أكبر من ذلك كثيرا، وكان الأسد قد بدأ في الزئير وانطلق من الشباك ولم يكن هناك بد أمام الاستعمار إلا التدخل بجيوشه وهكذا جاء الغزو الإنجليزي لمصر سنة ١٨٨٢ للقضاء على ثورة الشعب المسلم بعد أن فشل النظام الحاكم في السيطرة عليها.

الثورة العرابية

يخطئ من يظن أن الثورة العرابية كانت مجرد هوجة عسكرية أو مغامرة قام بها بعض العسكر، فلقد كانت الثورة العرابية هي ذروة الأحداث والشكل الأخير الذي

تمخضت عنه حركة الجماهير المسلمة في مصر بفعل الكثير من العوامل التي سبق مناقشتها؛ أي أن الثورة كانت حلقة من حلقات الكفاح الشعبي الإسلامي في مصر الذي لم ينقطع يوما رغم كل الظروف ومختلف العوامل.

كانت الثورة هي النتيجة الطبيعية لحركة الكفاح ضد الخديوي إسماعيل ثم توفيق وضد النفوذ الأجنبي أساسًا، وإذا أدركنا أن النفوذ الأوربي في مصر كان كبيرا لدرجة فرض الوزراء وخلع الخديوي وإحلال آخر مكانه، وأن الاقتصاد المصري كان يتعرض لعمليات تدمير متعددة على يد الأجانب وكذلك يتعرض لعملية نهب مستمر، وإذا أدركنا أن الأجانب كانوا قد سطوا على كل شيء في مصر اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وخاصة في نهاية حكم الخديوي توفيق، لأدركنا على الفور أن تلك الثورة كانت محاولة إسلامية صحيحة للتخلص من النفوذ الأجنبي، ولم تكن سببا في الاحتلال، بل إن الاحتلال كان قد وقع بالفعل قبل مدة وبالتحديد في نهاية السبعينات، وأن الغزو العسكري لمصر لم يكن إلا محاولة لتثبيت هذا الاحتلال وذاك النفوذ الأوربي بقوة العسكرية الإنجليزية، بعد أن أصبح هذا النفوذ في موضع الخطر بفعل الثورة المتصاعدة.

ولعل هذا يوضح إلى أي مدى تكون جريمة من يقول: " إن الاحتلال الإنجليزي لمصر جاء بسبب أو نتيجة للثورة العرابية " بل الصحيح أن هذا الاحتلال كان قائما بالفعل وأن الثورة العرابية كانت محاولة إسلامية للتخلص منه، وكانت من القوة بحيث أن النظام الحاكم لم يعد قادرا على تطويعها فأصبح من الضروري استدعاء المدافع الإنجليزية لتذبح تلك الثورة التي بدأت مع الحلقات الأولى لدروس الأفغاني وانتهت عندما دخل الإنجليز القاهرة.

أحداث الثورة العرابية

كانت مظاهرة الضباط والجنود أمام وزارة المالية في الثامن عشر من فبراير ١٨٧٩ وعملية احتجاز رئيس الوزراء والوزير الإنجليزي وغيرها من الأحداث التي تمت في ذلك اليوم " ١٨ فبراير ١٨٧٩ " ذات دلالة هامة وخطيرة كما سبق أن أوضحنا، فالأسد بدأ يقطع الشباك، وكان من الطبيعي أن تتحرك القوى الاستعمارية لتطويق الثورة وإعادة الأسد إلى الشباك.

فقامت الدول الأوربية بخلع إسماعيل؛ لأنه لم يصبح قادرا على كبح جماح حركة الجماهير من ناحية وتحقيق نوع من التنفيس لتلك الحركة من ناحية أخرى حيث إن

إسماعيل كشخص كان موضع انتقاد وهجوم دائمين من زعماء حركة الجماهير كالأفغاني وغيره، بل كان هناك أحيانا تفكير في اغتياله، وكان من الطبيعي أيضًا أن تستمر القوى الاستعمارية في عملية تطويق الثورة ومحاولة إجهاضها، فقام الخديوي توفيق بعد أقل من شهر واحد من تنصيبه بنفي السيد جمال الدين الأفغاني؛ ليحرم الثورة من الأب الروحي، وحاول الخديوي توفيق أيضًا إلغاء مجلس الوزراء والإمساك بكل عناصر السلطة في يده، فشكل بنفسه حكومة جعل الوزراء فيها مجرد سكرتارية له؛ أي أنه أراد أن يسقط مسؤولية مجلس الوزراء أمام البرلمان، وكان من الطبيعي أيضًا أن تبحث القوى الاستعمارية بحماس عن عناصر الثورة وقواها داخل المجتمع المصري بهدف تصفيتها، وإذا كانت الثورة تتكون من كل جماهير الفلاحين والحرفيين والتجار والموظفين بقيادة كل من الأفغاني والنديم، وإذا كانت تمتلك العديد من وسائل التحريض الجماهيري مثل الصحف، وإذا كانت منتشرة في الأزهر والمدارس، فإن أخطر مواقعها كان المنظمة السرية التي شكلها وقادها عبد الله النديم وضم إليها العديد من العسكريين مثل علي الروبي وأحمد عرابي وعلي فهمي وعبد العال حلمي، وقد تأسست تلك المنظمة السرية عام ١٨٧٦، وكانت تسمي جمعية مصر الفتاة كما كانت جريدة (أبو نضارة) التي يحررها يعقوب صنوع هي لسان حال تلك المنظمة والمعبرة عن أهدافها[1].

ومن الطبيعي جدًّا أن تحاول القوى الاستعمارية البدء بتصفية هذه المنظمة؛ لأنها أول منظمة سرية؛ ولأنها أساسًا تضم مجموعة من العسكريين، وهكذا كانت المحاولة التي قام بها رياض باشا في أول فبراير (١٨٨١) فقد قام باستدعاء كل من عرابي وعبد العال حلمي وعلى فهمي، وتم القبض عليهم بمبني وزارة الحربية وتقرر محاكمتهم في نفس اليوم (الأول من فبراير ١٨٨١) وعقدت لذلك محاكمة برئاسة الجنرال أستون، إلا أن الفرقة الأولى مشاة بقيادة البكباشي محمد عبيد اقتحمت مبني الوزارة وسيطرت عليه وأطلقت سراح الضباط الثلاثة ثم سار الجميع في مظاهرة إلى قصر الخديوي مطالبين بعزل وزير الحربية، واضطر الخديوي إلى قبول طلباتهم؛ لأنه لم يكن يملك سوى الرضوخ وتمت إقالة وزير الحربية، ولم ينس الخديوي بالطبع أن ينبه العسكريين بعدم

(1) د. عبد المنعم الدسوقي. مائة عام على الثورة العرابية. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

الاشتغال بالسياسة والتمسك بطاعة القوانين العسكرية وأهمها بالطبع الولاء للخديوي، وتمت عملية ترقية للضباط الثلاثة إلى رتبة فريق بعد أن كانوا قبل قليل عرضة للمحاكمة والتأديب كما تم تعيين محمود سامي البارودي وزيرا للحربية.

وإذا حاولنا التأمل في تلك الأحداث نجد أن القوى المعادية للشعب والتي كانت تخطط لضرب الثورة قد قررت التخلص من أهم مراكز الثورة وأخطرها وهو القطاع العسكري فيها، فتم تدبير عملية محاكمة واعتقال القطاع العسكري للثورة؛ وهم أحمد عرابي وعبد العال حلمي وعلى فهمي، إلا أن قوى الثورة كانت أقوى فاستطاع الضابط محمد عبيد أن يقود خلية ثورية أخرى، وهي الفرقة الأولى مشاة وأن يطلق سراح الضباط الثلاثة، وأن يفسد التدبير الذي بيته أعداء الشعب، ونلاحظ هنا أن ترتيب محاكمة الضباط تم بين نوبار باشا رئيس الوزراء، ووزير الحربية، والضابط الإنجليزي أستون وكل هذا بموافقة ومباركة الخديوي توفيق؛ أي أن التدبير شارك فيه كل القوى الخائفة من الثورة وهي النفوذ الأوربي ممثلا في أستون باشا، والخديوي ووزير حربيته ورئيس وزارته؛ أي القوى الحاكمة في مصر وقتها، وكانت هذه القوى تعرف أن الخلايا الثورية قد امتدت إلى الجيش وهذا يشكل في نظرهم خطر كبير، وبالتالي قرروا تصفية هذا النفوذ عن طريق التخلص من العناصر الأساسية التي تقود الثورة في الجيش وهم كل من عرابي وعبد العال حلمي وعلى فهمي، ولكن الثورة كانت أقوى من ذلك ولم تكن عملية تصفيتها بهذه البساطة واستطاع محمد عبيد أن يحرر الضباط المعتقلين، وأن تتطور العملية فيقوم الجناح الثوري العسكري بفرض مطالبه على الخديوي، وكان الخديوي يدرك قوة الثورة في القطاع المدني والعسكري معا، فحاول أن يعزل ويفصل هذين القطاعين حتى ينفرد بالقطاع المدني وتصرف بالطريقة التقليدية لكل المستبدين فاستجاب لكل المطالب الجزئية للعسكريين، وهي عزل وزير الحربية وفتح باب الترقي أمام الضباط ليس هذا فحسب بل قام بترقية الضباط الثلاثة الذين كانوا بالأمس عرضه للتنكيل والمحاكمة وقام أيضًا باختيار وزير حربية يميل إلى هؤلاء الثوريين على أساس أن يكون قادرا على امتصاص غضبهم، وكل هذا بشرط واحد: هو ألا يتدخل العسكر في السياسة وأن يطيعوا القوانين العسكرية وأهمها الولاء للخديوي، كما نبه الخديوي من ناحية أخرى على وزير الحربية الجديد (محمود سامي البارودي) بأن يتصرف بطريقة تقلص نفوذ قيادات الثورة داخل الجيش، وطالما كان من المعروف أن محمود سامي البارودي متعاطف معهم - في رأي الخديوي - وأقدر من يقوم بذلك الأمر استنادًا على

ثقة هؤلاء الضباط فيه، والخديوي والذين خططوا لـه تصرفوا هنا بمنتهى الذكاء، ولكنه الذكاء التقليدي للمستبدين، وهو الاستفادة من العناصر المعتدلة شيئًا ما مثل البارودي في كبح جماح العناصر المتطرفة، ومحاولة كسب ود الجميع بالترقيات والاستجابة للمطالب الجزئية والمهنية لهم بهدف عزلهم من محيط الثورة العام، ولكن مرة أخرى كانت الثورة أكثر اتساعا وعمقا من أن يؤثر معها هذا الأسلوب، فمما لاشك فيه أن الخديوي الذي استجاب للمطالب كان يخطط للإطاحة بالجميع والالتفاف حول تلك الحركة، بل وتصفيتها كأقسى ما تكون التصفية عندما تلوح الفرصة.

كانت قيادة الثورة تدرك هذا وتعرفه، وكانت من الوعي والذكاء بحيث أنها قامت بالرد الصحيح والمباشر على خطة أعداء الثورة، فإذا كانت المرونة التي أظهرها توفيق أو اضطر إليها كانت بهدف عزل القطاع العسكري للثورة عن محيطه العام، فليكن الرد هو المزيد من التلاحم بين القطاع العسكري للثورة والشعب، فقام عبد الله النديم الزعيم الحقيقي للثورة أو قل الزعيم السياسي للثورة وعقلها المفكر بإقناع عرابي بأن يصبح ممثلا لكل الشعب وليس مجرد قائدا للقطاع العسكري في الثورة، وبهذا نقطع خط الرجعة على الخديوي وأعداء الثورة ونحبط خططهم على حد قول النديم.

وقام النديم بطباعة منشور يطلب فيه من الشعب كله أن ينيب عرابي في المطالبة بحقوق الأمة والتحدث باسمها فيما يتعلق بشؤون البلاد، وقام النديم ورجاله بتوزيع المنشور في كافة أنحاء البلاد وأخذ يجوب القرى والمدن داعيا الشعب لتوقيع هذا المنشور والترويج للمبادئ الثورية في العدل والحرية استنادا إلى الإسلام، واستطاع النديم ورجاله أن يجمعوا توقيعات كل فئات الأمة على هذا المنشور، بل إن الجماهير ذاتها بدأت تزحف على القاهرة من كافة أرجاء مصر لمبايعة عرابي زعيما لها ومتحدثا باسمها، وكان عرابي يستقبل هذه الوفود في منزله الذي اكتظ بها في كل ساعات الليل والنهار.

ولما أحست القوى المعادية للثورة أن خطتها في التطويق قد فشلت كان من الطبيعي أن تحاول من جديد استخدام العصا بعد أن فشلت في استخدام الجزرة، فقام الخديوي بإقالة البارودي من وزارة الحربية في ١٣ أغسطس ١٨٨١، وتم تعيين داود يكن وزيرا للحربية وهو صهر الخديوي، فقام هذا الوزير الجديد بفرض الرقابة على عناصر الثورة في الجيش وملاحقتها بالجواسيس كما حاول تشتيت شمل تلك العناصر فأصدر أوامره

بنقل الفرقة الثالثة المشاة التي يقودها عرابي من القاهرة إلى الإسكندرية والآلاي السوداني الذي يقوده عبد العال حلمي إلى السودان، وكان من الطبيعي أن ترفض قيادة الثورة ذلك الأمر الذي يستهدف تشتيت قوى الثورة تمهيدا لتصفيتها، ورفض عرابي وزملاؤه تلك الأوامر، وكانوا يستندون في ذلك الرفض على أن كل الجيش وكل الشعب معهم، بل إن عرابي قال لوزير الحربية أنه؛ أي وزير الحربية لن يجد أي فرقة عسكرية تطيع أوامره، وكان عرابي محقا في ذلك فقد كانت كل الفرق قد انحازت إلى الشعب والجيش بقيادة عرابي حتي تلك الفرق المكلفة بحراسة الخديوي، ولم تكتف قيادة الثورة برفض تلك الأوامر، بل قررت أن تبادر إلى العمل.

وهكذا قام عرابي في التاسع من سبتمبر (١٨٨١) بمظاهرة عسكرية قوامها أربعة آلاف ضابط وجندي تصحبهم فرسانهم ومدفعياتهم، وفي نفس الوقت قام عبد الله النديم بحشد جماهير الشعب خلف الفرق العسكرية في ميدان عابدين، وهكذا كانت تلك المظاهرة، تعبيرا عن ثورة شعب بأكمله ضد أعداء الشعب، ولعل هذا يتضح أولا في المطالب التي تقدم بها عرابي وهي عزل وزارة رياض وتشكيل مجلس نواب حقيقي وزيادة عدد الجيش إلى ثمانية عشر ألف جندي.

ويتضح ثانيا في رد عرابي على الخديوي عندما قال له الخديوي: (إن هذه المطالب ليست من اختصاص رجال الجيش) فكان رد عرابي عليه: " لست أطلب ذلك بصفتي عسكريا بل بصفتي نائبا عن كل الأمة الواقفة خلفي " وفي الحقيقة فإن مجرد التأمل البسيط في تلك الأحداث وهذه المطالب يرى أنها ثورة شعب بأكمله، وليست هوجة عسكرية أو مجرد تمرد عسكري من أجل مطالب فئوية محدودة، فعرابي قد حدد موقعه باعتباره قائدا وزعيما لثورة أمة بأسرها، والجيش إذا كان خلفه فهناك أيضًا جماهير الشعب قد احتشدت في ميدان عابدين؛ أي أن الجيش هو ذراع الأمة وليس ذراع الحاكم كما هو المعروف عادة، أي أن قادة الثورة أصروا على اصطحاب الجيش معهم حتى يفرضوا مطالبهم وهي مطالب الشعب وجيش الشعب.

وإذا نظرنا إلى المطالب ذاتها نجدها مطالب ثورة شعبيه وجماهيرية وليست مطالب فئة من الضباط حول الترقيات أو غيرها فعزل الوزارة مثلا هو مطلب ثوري عام وكذلك إنشاء مجلس نواب، أما مطلب زيادة عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندي فهو مطلب سياسي وجماهيري أيضًا، بل يؤكد أن المسألة كانت ثورة شاملة تدرك ما حولها وليست

هوجة عسكرية، فقيادة الثورة تعرف أن هناك نفوذا أجنبيا وهناك قوى أجنبية تتربص بمصر وبالتالي فتقوية الجيش أمر مطلوب لمواجهة تلك القوة المتربصة.

وعلى أي حال فمن الطبيعي أن مثقفي المدرسة الاستعمارية لا يكرهون شيئا أكثر من كراهيتهم للثورات الشعبية، ولابد دائما، أن يشوهونها ويلقون حولها الشكوك، وهذه مهمتهم التقليدية التي كلفهم بها الاستعمار، وبالطبع فهم لا يريدون أن تكون الثورة العرابية ثورة أمة وشعب يريد التخلص من النفوذ الاستعماري واستبداد أسرة محمد علي؛ لأن كونها ثورة إسلامية شعبية يعطي الثقة للجماهير في نفسها ومحاولة تكرار الثورة على الاستعمار، وهم لا يريدون هذا طبعا، وهكذا كان لابد من تقليص حجم هذه الثورة إلى أقصى مدى، إذا فبدلا من أن تكون ثورة إسلامية شعبية شاملة، فهي مجرد هوجة عسكرية أو تمرد مجموعة من الضباط المصريين على الضباط الشراكسة أو غيرها من الأمور، وإذا كانت مبادئ الثورة ومطالبها الكبرى لا تحقق لهم هذا الفرض، فلابد من التركيز على أحد المطالب الجانبية والهامشية في المسألة وجعله هو المطلب الأول والأخير؛ ألا وهو مطلب فتح باب الترقي أمام الضباط المصريين، وبديهي أن هذا المطلب مطلب مشروع ومطلوب وهو من باب تحقيق العدل الذي تحرص عليه أي ثورة أو حركة ولكنهم يخرجون المسألة من إطارها ويحصرون الثورة في هذا المطلب، ولكن حتى الوقائع الخاصة بتلك المسألة تثبت عكس ما أرادوا، فحركة الثورة لم تتحرك بدافع الحقد بل بدافع تحقيق العدل في مسألة الترقيات بصرف النظر عن الجنسية، فإذا تأملنا مطالب الثورة في الجناح العسكري نجد أن قادة الثورة دائما أصروا على أن يكون وزير الحربية هو محمود سامي البارودي وهو أيضًا شركسي، فكيف يستبدلون شركسيا بشركسي، المسألة لم تكن كذلك، بل كان المطلب استبدال قيادة الجيش الفاسدة والموالية للقصر والاستعمار بقيادة وطنية وإسلامية حتى ولو كانت شركسية أيضًا، ومن ناحية ثانية فالإصرار على عزل رياض باشا كان مطلب ثابت للثورة، ورياض باشا مصري ولم يكن شركسيا، أي أن المسألة لم تكن مرتبطة بموضوع مصري وشركسي، بل مسألة الموقف من النفوذ الأوروبي والموقف من استبداد الخديوي وحاشيته.

* * *

كان انتصار إرادة الشعب في التاسع من سبتمبر ١٨٨١، يعني أن هناك ملامح ظهور نظام إسلامي شاب في مصر، يمكن أن يقطع دابر النفوذ الأجنبي، ويقيم دولة

فتية ناهضة عسكريا وسياسيا و اقتصاديا، خاصة وأن الشعب كله مع تلك الثورة ومتحمس لها، بل والجيش أيضًا؛ أي أن من المؤكد نجاح تلك الحركة، فإذا كان الجيش وهو أداة القمع الأساسية في يد النظام المستبد قد أصبح جزءا لا يتجزأ من ثورة الشعب، بل في طليعتها، فإن معنى هذا أن الأمور ستفلت حتما، ومعنى هذا أن هناك خطرا على المشروع الاستعماري بكامله في المنطقة، وهناك أيضًا خطر قيام نواة لوحدة إسلامية شاملة تكون مصر بداية لها خاصة وأن النظام العثماني كان ينهار في ذلك الوقت، وكان لابد - والحالة هذه - أن تتحرك القوى الاستعمارية بسرعة لتطويق هذا الأمر، وعندما يصبح الأمر بهذه الخطورة، فإن التناقضات الثانوية بين قوى المعسكر الاستعماري تختفي فجأة ويعمل الجميع بتنسيق كامل.

عقب حادثة التاسع من سبتمبر، أدركت القوى الاستعمارية مدى اتساع وعمق وقوة الثورة، وكان عليها أن تناور الثورة لتطويقها، وهي خطة استعمارية تقليدية؛ أي أن تقبل تلك القوى المطالب الشكلية للثورة في سبيل ضرب الثورة وإلهائها عن مطالبها الجوهرية، والمطلب الجوهري للثورة: كان تصفية النفوذ الأجنبي، وهذا بالضبط ما تحاول القوى الاستعمارية الاحتفاظ به بأي ثمن، ومادام مد الثورة قد أصبح عاليا جدًّا، فلابد من تقديم حكومة وطنية ولكن غير ثورية، أي تقديم حكومة لا يرفضها الثوار ولكنها حكومة عاجزة عن إدارة الصراع مع النفوذ الأجنبي بالأسلوب الثوري؛ أي بالأسلوب القادر على إنهاء ذلك النفوذ، وهكذا جاءت وزارة شريف باشا، وشريف باشا يمثل قطاع من الوجهاء يؤمن بالحياة النيابية ويؤمن بالدستور ويحاول أن يحقق نوعا من الاستقلال ولكن عن طريق المناورات السياسية والنضال القانوني واللعب على التناقضات الدولية، وإذا كانت القوى الاستعمارية بداهة لم ترد ولن تريد للشعوب المسلمة أو المستضعفة شيئًا من الحرية ولا الحياة النيابية، فإنها في ظروف المد الثوري يمكن أن تقبل بهذه الأشياء بهدف كسب الوقت وتهدئة الثورة تمهيدا لتصفيتها فيما بعد، وكانت وزارة شريف هي النموذج الأمثل لهذا الأمر في ذلك الوقت، وهذا الأسلوب كان هو الشيء الوحيد المتاح لإيقاف عجلة الثورة، وهكذا جاءت وزارة شريف، جاءت وزارة شريف ووعدت بالحياة البرلمانية ولكنها وعدت في نفس الوقت بالمحافظة على المصالح والنفوذ الأجنبي، يقول الرافعي معلقا على خطاب شريف باشا بقبول الوزارة: " إن شريف باشا وضع في كتابه ما يطمئن الدول والجاليات الأجنبية على مصالحها

بالتزامه احترام نظام الرقابة الثنائية " [1].

كان شريف باشا هنا هو نقطة التوازن بين جميع القوى فهو أولا يمثل طائفة من الوجهاء والمثقفين لا ترتبط بمصالح مع الشعب الثائر، وهي أيضًا أوربية الثقافة والأساليب، وهي ثالثا لا تملك ولا ترغب في إثارة الجماهير ودفعها للثورة أو حتى المشاركة في الحياة السياسية، وهي رابعا بحكم ما لها من رصيد وطني أقدر على تطويق الثورة، ثم هي خامسا يسهل فيما بعد تصفيتها أو رشوتها بحكم مالها من مصالح، وهكذا نجد مثلا أن جميع القوى رحبت بها، القوى الثورية رحبت بها على أساس أنها أفضل من وزارة رياض المرتبطة بالأجانب جملة وتفصيلا، والخديوي رحب بها على أساس أنها الأقدر على تخليصه من عرابي وقوى الثورة، والجاليات الأجنبية وقناصل الدول رحبت بها؛ لأنها تعرف أنها لا خطر منها ثم هي أيضًا الأقدر في هذا الظرف على تطويق الثورة، يقول الرافعي واصفا حالة الترحيب التي قوبلت بها وزارة شريف باشا: " إن القناصل والأجانب قد اعترفوا بأن شريف أفضل من رياض " [2] ويقول أيضًا: " إن الخديوي توفيق كان مسرورا أيضًا وأنه كان واثقا أن شريف لابد أن يخلصه عاجلا أو آجلا من عرابي " [3].

وفي الحقيقة فإن هذا درس يجب أن تعيه قوى الثورة الإسلامية الآن وفي المستقبل؛ لأنها خطة استعمارية تقليدية، وقد تكررت كثيرًا فيما بعد وخاصة مع الوفد، الذي كان الاستعمار يأتي به كلما تكررت هذه الظروف؛ أي كلما أصبح المد الجماهيري عاليا ولم يعد القمع المباشر قادرا على تصفيته، وعلى قوي الثورة الإسلامية أن تدرك دائما أن هناك تناقضات ثانوية بين القوي الاستعمارية وقوى الاستبداد الداخلي، وبين هذه الأخيرة وقطاعات من الوجهاء والمثقفين، وبين هؤلاء جميعا، ولكن هذه التناقضات الثانوية لا ترقى بحال من الأحوال أن تصل إلى التناقض الجوهري بين قوى الجماهير المسلمة وطليعتها الواعية، وبين مختلف تلك القوى ولا مانع من الاستفادة بتلك التناقضات الثانوية بشرط أن ندرك أنها تناقضات ثانوية وبشرط ألا نسمح لتلك التناقضات الثانوية بالقفز على التناقضات الجوهرية، وبشرط أن نعرف دائما أن قوانا الحقيقية هي الجماهير وحركتها

---

(1) الرافعي. الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي. ص١٣٤. طبعة دار المعارف.

(2) الرافعي. المصدر السابق ص١٣٦.

(3) الرافعي. المصدر السابق ص١٣٥.

ووعيها، وليس البرلمان أو القوانين المتسامحة أو غيرها، نعم نحن نريد برلمانا حقيقيا وقوانينا تتيح الحريات ولكن ليس على حساب حركة الجماهير، فإذا ما سكنت حركة الجماهير فما أسهل على القوى الاستعمارية أن تطوي أوراق البرلمان والقوانين أو تحرقها، ولن نمل من تكرار هذه الحقيقة وهو: أن الكفاح من أجل الدستور والبرلمان والقوانين وغيرها أمر مرغوب فيه، وعلينا أن ندعم القوى الداعية إلى ذلك ولكن علينا أن نعرف أن ذلك لا يكون على حساب النضال الجماهيري الواسع وعلى حساب حركة الجماهير وعلى حساب التحديات الكبرى، وهي وجود النفوذ الأجنبي في بلادنا، الذي مازال موجودا حتى الآن، وطالما كان هذا النفوذ موجودا، فإن حساب الكسب والخسارة والتقدم والتراجع يكمن ويدور حول هذا النفوذ فكل ما يؤدي إلى تقليص هذا النفوذ والتخلص منه مقدم على غيره مقدم حتى على أداء الصلاة، وأن أي مكسب برلماني أو قانوني في ظل النفوذ الأجنبي هو حبر على ورق.

* * *

بدأ شريف عمله الوزاري بالتنبيه على الجيش بألا يشترك في السياسة، وهذه خطة خبيثة ومقولة غريبة على حضارتنا وتراثنا، فالجيش الإسلامي كان دائما جيشا عقائديا، ومادام هناك رسالة لأمتنا فالجميع مطالب بالمشاركة في السياسة ورفض كل ما يخالف أداء تلك الرسالة، فما بالك إذا كان هناك نفوذا أجنبيا وسلطة مستبدة وقوي تتربص بنا، نعم نحن نرفض احتكار الجيش للسياسة والسلطة، ولكننا نؤمن بأن من واجب كل مسلم أو منتمي إلى الإسلام، سواء كان مدنيا أو عسكريا أن يشارك في السياسة، ولنا أن نتصور أن يأمر أحد الحكام الآن مثلا أن يقوم الجيش بمساعدة إسرائيل ضد الفلسطينيين هل يلتزم الجيش بالطاعة بدعوى عدم مشاركته في السياسة، أو حتى إذا أصدر أحد الحكام في المنطقة أوامره لجيشه بأن يكف عن قتال إسرائيل، هل يطيع هذا الجيش الأوامر، أو حتى إذا طلب من هذا الجيش قمع المواطنين هل يطيع هذا الجيش تلك الأوامر، علينا أن نؤكد أن العمل السياسي فرض عين على كل مسلم ومسلمة وواجب على كل الطوائف والفئات بما فيها الجيش، وبالطبع هناك فرق بين العمل السياسي وبين الانضباط العسكري، ويجب ألا نخلط بينهما.

أراد شريف إذا أن يقلص نفوذ الثورة في الجيش، فكان إصراره على توجيه الجيش إلى عدم الاشتراك في السياسة، كما قام بإصدار أوامره بنقل عبد العال حلمي إلى دمياط

وعرابي إلى الشرقية، وقد أطاع عرابي وحلمي الأوامر وتم تنفيذها، إلا أنهما من ناحية أخرى قاما بزيادة الأواصر مع الجماهير في تلك الجهات واستفادا من وجودهما في بث أفكار الثورة والدعاية لها بين جماهير تلك البلاد بعيدا عن أعين السلطة المستبدة والقوى المرتبطة بها، وقد أدركت القوى المعادية للثورة ذلك وخاصة أن الأهالي في تلك الأقاليم قد نظموا المظاهرات تحية لهذين القائدين عرابي وحلمي، كما أن زعيم الثورة السياسي عبد الله النديم بذكائه المعروف أراد أن يفوت الفرصة على شريف باشا فاستغل فرصة سفر الفرقتين وحشد الجماهير للوداع وألقى الخطب التي تؤكد الارتباط بين الشعب والجيش وتؤكد تمسك الشعب بأن يظل الجيش دعامة لحماية الشعب وفارسا لـه لا عليه، وقد بدأ النديم إحدى خطبه في محطة القاهرة موجها كلامه إلى الضباط والجنود قائلا: " يا حماة البلاد وفرسانها "،

ودعا إلى استمرار التلاحم قائلا: " اجعلوا عروة الود وثيقة ولا تحلوا حبل الاتحاد "، وقد رد عليه عبد العال حلمي مؤكدا على ذلك قائلا: " أن كلمة الوطنية تجمعنا، فاجعلوا حبل المواصلة بيننا ممدودا، واعلموا أننا إذا لم نحفظ أنفسنا بالاتحاد هلكنا "، وقد سافر عبد الله النديم مع فرقة عبد العال حلمي إلى دمياط، واحتشد الأهالي لتحية تلك الفرقة وقائدها وخطب فيهم عبد الله النديم خطابا بليغا مدح فيه اتحاد الشعب والجيش، وعاد النديم إلى القاهرة ليكرر ما فعله مع فرقة عبد العال حلمي، حيث رافق عرابي في تنقلاته بفرقته داخل شوارع القاهرة حيث احتشد الناس لتحية عرابي، وكان عرابي قد أصر على الذهاب مع ضباطه وجنوده إلى مسجد الحسين - رضي الله عنه- واصطف جنود الفرقة أمام المشهد الحسيني ونشروا بيرق الآلاي على الضريح، ثم قطع عرابي شوارع القاهرة المزدحمة مارا بالموسكي وشارع البوستة فشارع كلوت بك وكانت القاهرة عن بكرة أبيها في وداعه، وفي محطة القاهرة أكد عرابي والنديم على تلاحم الجيش والشعب وسافر النديم مع عرابي وفرقته إلى الشرقية وفي كل قرية ومدينة يمر بها القطار كانت المؤتمرات والمظاهرات والخطب تتكرر وتؤكد نفس المعنى:

" وبهذه الطريقة الفذة استطاع النديم أن يبطل ما أراده شريف باشا من نقل عرابي وحلمي خارج القاهرة، بل كما قلنا كانت فرصة لمزيد من التحام الشعب والجيش ولمزيد من الدعاية والتحريض والاتصالات في الشرقية ودمياط مما اضطر القوى التي خططت لفصل الثورة عن ذراعها القوى وهو الجيش أن تعود عن خطتها وتستدعي عرابي

للعمل كوكيل لوزارة الحربية في القاهرة؛ أي أن يصبح تحت عينها وذلك بعد ثلاثة أشهر من نقله إلى الشرقية.

* * *

كان من الطبيعي أن يقدم شريف باشا عدد من المنجزات يستند إليها في تحقيق نوع من الالتفاف الشعبي حوله، ويحقق بها نوع من الاسترخاء السياسي لدى الجماهير، ويستطيع بها أن يمضي قدما في تصفية مراكز الثورة الحيوية، وكان شريف باشا في إصلاحاته وإنجازاته مخلصا ولم يكن عميلا، وهذا بالضبط ما كان يريده كل أعداء الثورة في ذلك الوقت وكان شريف باشا أيضًا مقتنعا ومخلصا في محاولته تصفية الثورة وخاصة مراكزها الحيوية، وكان هذا أيضًا ما يريده أعداء الثورة بالضبط، أي أن أعداء الثورة كانوا يريدون هنا إنجازات حقيقية حتى تقنع الجماهير بالاحتشاد خلف شريف باشا أو على الأقل إضعاف حماسها للثورة وقيادتها، وكانوا يريدون شخصا مخلصا له أسبابه الخاصة في تصفية الثورة حتى لا يصطدم بمعارضة جماهيرية أو ثورية في تلك التصفية، كان أعداء الثورة من أجانب ومستعمرين وخديوي وحاشية فاسدة، يعرفون أن قوة الثورة الحقيقية هي نفوذها في الجيش، وامتلاكها لعدد من الصحف القوية التي تعبر عن أفكار الثورة، وكان هؤلاء الأعداء يدركون أيضًا أنه في سبيل تحقيق الهدف يجب تقديم شيئا من الإنجازات لترضية الجماهير، وهكذا قام شريف باشا بتقديم عدد من الإصلاحات الإدارية والقانونية والقضائية والوظيفية وأطلق سراح عدد كبير من المعتقلين بدون أحكام، وأعاد الكثير من المنفيين في السودان، كما نجح في استصدار قرار من الخديوي - الذي كان قد عطل مجلس الشورى منذ سنتين - أي منذ توليه الحكم، بإجراء انتخابات لمجلس شورى النواب على أساس القانون القديم وهو القانون الذي يجعل هذا المجلس استشاريا ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات ويجتمع شهرين في كل سنة، جلساته سرية وليس له رأي نافذ فيما يعرض عليه من الشؤون [1].

كما قام في الوقت نفسه بمحاولة ضرب الثورة وخلاياها في الجيش كما سبق أن وضحنا، وكذلك ضرب جهازها الإعلامي عن طريق إصدار قانون المطبوعات، ولعل صدور هذا القانون المشبوه يؤكد رأينا في شريف باشا و يجعل هؤلاء الذين يدافعون عن شريف إما مغفلين أو عملاء، فلو كان ليبراليا ودستوريا حقا ما فعل ذلك، وإذا كان

(1) الرافعي. المصدر السابق ص١٦٤.

الرافعي المعجب بشريف باشا عن غفلة طبعا، فنحن نثق في نزاهة الرافعي إلا أننا نعرف أن الرافعي لا يؤمن بالثورة ولا يحب دعاتها ويؤمن بالعمل الدستوري والقانوني وهذه براءة وتغفيل طبعا ففي ظل نفوذ أجنبي ونظام حكم مستبد فإنه لا سبيل لانتزاع حقوق الشعب إلا بالثورة، على كل حال فإن الرافعي يبدو متعجبا من صدور هذا القانون قائلا: " لا شك أنه قانون مقيد لحرية الصحافة، ولا ندري ماذا كان الباعث على صدوره، ومن الذي أوعز بوضعه، وهل كانت الحكومة وقتئذ تخشى إطلاق الحرية للصحف فوضعت لها القانون"(١).

وهكذا يصبح شريف باشا وهو الذي يصفه الرافعي بالذكاء والدهاء والحنكة السياسية و استقلال الرأي وعدم قبول الضغوط وغيرها من الصفات، يصبح فجأة عبيطا يضحك عليه أحدهم فيصدر مثل هذا القانون!.

وبالطبع لم يكن شريف باشا عبيطا، ولكنه كان يعرف ما يريد فهو بالتحديد حاول إضعاف مركز الثورة بضربها في أهم عناصر قوتها وهي علاقة الشعب بالجيش أو النفوذ الثوري داخل الجيش وفي جهازها الإعلامي عن طريق تقييد الصحافة، فإذا ما تم ضرب هذين المركزين الحيويين للثورة، فماذا يبقي لها؟!

على أن الرافعي يقدم التفسير دون أن يدري قائلا: " اشتدت لهجة الصحف متأثرة بانتصار الثورة العرابية وإجابة مطالب العرابيين فوجهت حملاتها إلى الأجانب والدول الأجنبية " (٢).

إذا فقد كان شريف يعرف ويريد، يعرف أن الثورة تريد تصفية النفوذ الأجنبي بل إن هذا هو هدفها الجوهري، ويريد أن يحرف الثورة عن ذلك باتجاه أهداف جزئية أخرى، فإذا لم تنصرف ضرب صحافتها التي تفعل ذلك، ألم يكن هذا ما يريده الأجانب والدول الأوربية المتربصة بمصر بالضبط! وهكذا ليس غريبا أن يقول الميسيو سنكفكس المعتمد الفرنسي والقنصل الفرنسي العام في مصر في هذا الصدد: " مضي وقت طويل لم تتمتع فيه مصر بما يسودها الآن من الهدوء في ظل وزارة شريف باشا، وقد أفضى إلى السير إدوارد مالت بهذه الملاحظة أيضًا في حديث لي معه (٣) - السير إدوارد مالت

---

(1) الرافعي. المرجع سابق ص١٥٣.

(2) الرافعي. المرجع سابق ص١٥٣.

(3) رسالة المسيو سنكفكس إلى وزير خارجية فرنسا في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨١. الكتاب

هو قنصل إنجلترا في مصر - أي أن كل من فرنسا وإنجلترا كانتا راضيتين عن شريف باشا، فلماذا كان هذا الرضا! هل حبا في هدوء مصر واستقرارها؟!.

وخلاصة المسألة: أن شريف باشا قدم بعض الإنجازات أو استجاب لبعض مطالب الثورة في مقابل تطويق الثورة في مراكزها الحيوية، ولكن في الجانب الآخر، كانت الثورة تمتلك قيادة سياسية شديدة الذكاء والوعي والإيجابية والقدرة على الاستفادة من كافة الأوضاع لتدعيم مراكز الثورة وتلك القيادة السياسية تمثلت في عبد الله النديم وهو أعظم الشخصيات الإسلامية التي أنجبتها مصر على الإطلاق، ولقد استطاع ذلك القائد السياسي الفذ أن يقلب تخطيط شريف ومن وراء شريف على رأس القوى المعادية للثورة، وقد رأينا كيف تم إحباط مخطط نقل الزعماء العسكريين إلى الأقاليم بل كيف تمت الاستفادة من هذا الأمر في زيادة عمق واتساع الثورة، وعلينا الآن أن ندرس كيف استفادت قوى الثورة من إقرار الحكومة بمجلس شورى النواب وإجراء انتخابات هذا المجلس واستئنافه للعمل بعد سنتين من تعطيله، فمما لاشك فيه أن الحياة البرلمانية السليمة كانت أحد المطالب التي طالبت بها حركة الثورة، وقد مارست الثورة ضغوطا شديدة من أجل إرساء هذا المكسب، ولكنها كانت تعرف دائما أن هذا المكسب لا ينسيها هدفها الأول وهو إنهاء النفوذ الأجنبي في مصر، وهكذا كانت الثورة تحشد الوفود للذهاب إلى القاهرة للضغط على شريف باشا لإصدار القرار الخاص بإجراء انتخابات مجلس الشورى إلى أن تحقق لها هذا، وتمت الانتخابات وانعقد المجلس في السادس والعشرين من ديسمبر ١٨٨١، ولكن على أساس القانون القديم؛ أي على أساس أن يكون المجلس استشاريا، وليس إلزاميا، وليس لـه رأي نافذ - على حد تعبير الرافعي - كما سبق أن وضحنا.

واستطاعت قوى الثورة أن تؤثر على انتخابات المجلس بحيث يفوز المرشحون الموالون للثورة رغم أنف قانون الانتخابات الذي يقصر الانتخاب على العمد والمشايخ، كما استطاعت الأجواء الثورية نفسها أن تحول البرلمان المنتخب إلى أداة حقيقية من أدوات التغيير رغم القانون الذي يحد من سلطات هذا المجلس، وهكذا كانت أولى الأعمال التي ينظر فيها المجلس: هو إصدار دستور جديد يجعل لهذا المجلس سلطة حقيقية في إقرار القوانين وتقرير الميزانية والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها

الأصفر ١٨٨١، ١٨٨٢. وثيقة رقم (١).

وإلزامها بعدم فرض أي ضريبة أو إصدار أي قانون أو لائحة إلا بعد تصديق المجلس، وكان معنى هذا أن الثورة نجحت في جعل هذا المجلس أداة حقيقية من أدوات دعم حركة الجماهير وليس تطويقا لها، وكان معنى هذا أن عهدا جديدا من الحرية والحياة البرلمانية السليمة ينتظر مصر، وأن الثورة تكسب الجولة بعد الجولة على طريق التحرر الكامل وإنهاء النفوذ الأجنبي وإلغاء الحكم الاستبدادي.

وبالطبع فإن شيئا من هذا لم يكن يروق للقوى الاستعمارية المتربصة بمصر والتي تعرف وتدرك أنه إذا كانت السلطة في يد الشعب فإن نفوذها يصبح في خطر ومخططاتها تصبح في مهب الريح.

وهكذا تحركت القوى الاستعمارية سريعا، فتقدمت فرنسا وإنجلترا بمذكرة إلى مصر في السابع من يناير سنة ١٨٨٢، تحرض فيها الخديوي على الديكتاتورية وإلغاء الحياة البرلمانية وتحذر فيها من أجواء الحرية وقيام نظام برلماني حقيقي في مصر، وهكذا كشفت الدولتان عن كراهيتهما لقيام نظام دستوري وبرلماني حقيقي في مصر، ورغبتهما في استرداد الخديوي لسلطته المطلقة والعبث بالنظام الدستوري، وهذا أمر طبيعي فالقوى الاستعمارية دائما وأبدًا لا ترتاح ولا تقبل أن تصبح السلطة كليا أو جزئيا بيد الشعب؛ لأن معنى هذا أن نفوذها في خطر، ويعلق الرافعي على هذا قائلا: " إن جامبتا، رئيس وزراء فرنسا، كان يكره الحرية للشعوب الشرقية ويدعو إلى استعبادها قاطبة " [(1)]، وبالطبع لم يكن جامبتا وحده ولكن معه جلادستون رئيس وزراء بريطانيا وكان معه كل القوى الاستعمارية - والعجيب هنا أن جلادستون الذي وقع على تلك المذكرة بالاتفاق مع فرنسا كان شيخ الأحرار في إنجلترا؛ أي أن كراهية الحرية للشعوب الشرقية "الإسلامية" كان سلوكا تقليديا؛ لانجلترا وفرنسا وغيرهما، وكذلك للمحافظين والأحرار على حد سواء فالجميع أمام قضايا الشعوب الإسلامية يفقدون نزاهتهم تماما حتى مبادئهم التي ينادون بها في بلادهم.

ولم تكتف الدولتان بذلك بل قامتا بتقديم طلب عن طريق قنصليهما إلى شريف باشا رئيس وزراء مصر بألا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية وذلك بتاريخ السادس والعشرين من يناير ١٨٨٢؛ أي أن الدولتان لا تريدان الحرية لمصر، وبالتحديد لا تريدان لتلك الحرية أن تكون أداة لتقليص النفوذ الأجنبي في مصر أو بإنهائه، ويعلق الرافعي

(1) الرافعي. مرجع سابق ص١٨١.

على هذا قائلا في شيء من البراءة: " ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب المصري؟!

وأي قانون أو عرف دولي يخولهما حق التدخل في وضع الدستور والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية!

وبديهي أن شأن إنجلترا وفرنسا هو شأن الاستعمار الصليبي في مواجهة شعب مسلم يريد التحرر من النفوذ الأجنبي والاستبداد الداخلي وبالطبع فإن شريف باشا وفقا لتركيبته ورؤيته قد وافق على مطلب الدولتين بحرمان المجلس من حق نظر الميزانية، وبالطبع فإن قوى الثورة قد رفضت ذلك بصورة قاطعة، إذ ما قيمة الدستور والبرلمان إذا لم تكن لهذا البرلمان هيمنة على ميزانية البلاد، ولماذا كان كل هذا العمل الثوري والتضحيات إذا ظلت مالية البلاد في أيدي الأجانب، والثورة ذاتها ما قامت إلا لتطهير البلاد من النفوذ الأجنبي أولا وثانيا وأخيرا.

وانتصرت إرادة الثورة، واستقال شريف باشا، وتم تشكيل مجلس وزراء من عناصر الثورة، كما تم إعلان الدستور وصدق عليه مجلس النواب في السابع عشر من فبراير ١٨٨٢، وكان دستورا يعطي كل السلطات للشعب والنواب بما فيها حق نظر الميزانية برغم اعتراض إنجلترا وفرنسا، وكان هذا انتصارا حاسما لقوى الثورة، وعمت البلاد موجة من الفرح والسرور (في حين استقبلت الدوائر السياسية الإنجليزية والفرنسية إعلان الدستور بالسخط والاستياء) [1]، وبالطبع أخذت تبيت أمرا بليل.

ما أن استلمت حكومة الثورة برئاسة البارودي زمام السلطة، حتى بدأت بالتعاون مع مجلس النواب في تحقيق الإصلاحات والبرامج التي قامت الثورة من أجلها؛ فمن ناحية ظهر اهتمام واضح بمسألة التعليم واتخذت القرارات الوزارية لنشر المدارس الأولية في كل مكان وخصص البرلمان العديد من الجلسات لمناقشة مسألة التعليم، بل تعهد النواب بأن يقوم كل منهم بإنشاء مدرسة على نفقته الخاصة نشرا للتعليم، ومن ناحية أخرى ظهر الاهتمام واضحا بمسألة إخضاع العلاقات الخارجية والمعاهدات لرقابة وسيطرة مجلس النواب، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك اهتمام بترقية أحوال الموظفين والمعاشات ومشروعات الري والصرف، ومنع استخدام الفلاحين في أراضي

---

(1) الرافعي. مرجع سابق ص٢. ٥.

الأسرة المالكة، والأكثر أهمية من كل هذا أن النائب أمين الشمسي(وهو تاجر ثري من الشرقية) تقدم باقتراح إلى مجلس النواب بمنع اتفاق التجار على رفع أسعار السلع، وكذلك منع تصدير الغلال للخارج، وقام البعض باقتراح إنشاء خزان في أسوان وفي الاحتفالات التي أقامتها جمعية المقاصد الخيرية، طالب مصطفى أفندي ماهر بالاجتهاد في تحصيل العلوم والفنون، واستحث ذوي الخبرة بإنشاء بنك وطني أهلي يستغني به الأهلون عن الاقتراض من المرابين بالفوائد الفاحشة [١].

وكان الحديث يدور أيضًا علنا وهمسا بين قادة الثورة والجماهير عن الإطاحة بالخديوي توفيق، بل بأسرة محمد علي كلها وكان هناك حديث عن إقامة نظام جمهوري بديل، وتعديل نظام انتخاب مجلس النواب ليمثل قاعدة شعبية أكثر اتساعا، وتعد كلمات المستر سنكفكس القنصل الفرنسي في مصر عندما أبرق لحكومته محذرا قائلا: " والخلاصة إننا بإزاء حكومة ثورية وأن خلع الخديوي أصبح أمرا محتوما".

وقال في برقية أخرى في اليوم ذاته (عندما تكلم بعضهم مع عرابي عن الأمير حليم باشا صرخ غاضبا بأنه من الواجب التخلص من أسرة محمد علي كلها) [٢]، وتعد هذه الكلمات تلخيصا بالفعل للحالة كلها، حالة الثورة وحالة القوى المعادية للثورة، فالقوى المعادية أصبحت في حالة ذعر حقيقي لدرجة أن يبرق القنصل الفرنسي لحكومته برقيتين في يوم واحد محذرا ومنبها، كانت القوي الاستعمارية تعرف وترصد كل شيء حتى ما يفكر فيه الثوار، وكانت متيقنة من أن خلع الخديوي بات مسألة وقت لا أكثر، فكلمات سنكفكس تتكلم عن هذا بلفظ أن عزل الخديوي أصبح محتوما، كانت القوى الاستعمارية تعرف أن اهتمام حكومة الثورة بالتعليم معناه زيادة رقعة الوعي والثورة والقدرة على موجهة الاستعمار والقدرة على البناء الداخلي أيضًا، وكانت تعرف أن الدعوة إلى إنشاء بنك أهلي وطني معناه بداية الطريق لقيام نهضة صناعية تعتمد على تمويل وطني ومعناه أيضًا القضاء على النفوذ الأجنبي، خاصة وأن كبار التجار أظهروا روحا وطنية وإسلامية عالية مثل السيد حسن موسي العقاد والسيد أمين الشمسي، بل هؤلاء التجار تحديدا وغيرهم كانوا من كبار الثوريين وأنفقوا أموالهم في سبيل الثورة في كافة مراحلها، فالسيد حسن موسي العقاد كان من كبار معارضي

---

(1) الوقائع المصرية ١٥ فبرأير ١٨٨٢.

(2) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة ٦٢. ٦٣.

إسماعيل حتى لقد تمت محاكمته ونفيه إلى السودان أثناء حكم إسماعيل ثم عاد من المنفي إبان الثورة، وهو أيضًا من الذين حكم عليهم بعد هزيمة الثورة على يد الإنجليز بعشرين عاما من النفي، وكذلك السيد أمين بك الشمسي كان من تجار الشرقية الأثرياء، ومن كبار المتحمسين للثورة والداعين لها، وقد تمت محاكمته أيضًا بعد دخول الإنجليز.

ليس هذا فحسب بل إن الثورة أظهرت وعيا وفهما دقيقا عندما اقترح أمين بك الشمسي على مجلس النواب (منع تصدير الغلال إلى الخارج)، أي تحرير الاقتصاد المصري من التبعية، فإذا كانت حاجة الأهالي إلى الغلال والرغبة في عدم غلاء أسعارها مبررا لمنع تصديرها فمعنى هذا أن هناك تفكيرا في إنتاج ما تحتاجه البلاد وليس ما تحتاجه مصانع أوربا من خامات وهذا عمل اقتصادي شديد الخطورة على الاستعمار؛ لأنه ببساطة يحرم الاستعمار من أهم أهدافه وغاياته في النهب وفي ربط الاقتصاد المحلي بالسوق العالمية.

كان معنى هذا كله تعليم، بنك أهلي - منع تصدير الغلال، تجار ثوريون، دعوة إلى العلوم والفنون، أن هناك نهضة صناعية مرتقبة وخطر كبير على الاستعمار خاصة وأن تلك النهضة سوف تستند على شعب في حالة ثورة وعلى زعماء عظماء مثل النديم، فماذا يحدث لو تمت الخطوة الأخيرة وأطاحت الثورة بآخر مراكز القوى المضادة وهو الخديوي أو الأسرة العلوية بكاملها، معنى هذا أن تظهر قوة إقليمية فتية تبشر بنهضة صناعية وحضارية ويمكن أن تكون نواة إسلامية تقف عقبة في وجه مشروعات الاستعمار في المنطقة.

وكان من الطبيعي والحالة هذه أن تعمل القوى الاستعمارية على التدخل السريع ولو بالجيوش لتقليم أظافر الأسد وخلع أنيابه و إعادته إلى داخل الشباك، ولما كانت حالة الثورة قد وصلت إلى هذا المدى من القوة والوعي والخطر فإن التناقضات الثانوية بين القوى المختلفة في معسكر أعداء الثورة اختفت فجأة ويتعاون الجميع في سبيل القضاء على تلك الثورة، وهكذا جاءت أساطيل كل من إنجلترا وفرنسا إلى مياه الإسكندرية في السابع عشر من مايو ١٨٨٢، بل وجاءت أيضًا سفينتان حربيتان يونانيتان وجاءت أيضًا بارجة أمريكية؛ أي مظاهرة أوربية وأمريكية، أي استعمارية صليبية؛ أي أن الاستعمار الصليبي تناسى تناقضاته الثانوية وقام بعمل مشترك مادام هناك خطر إسلامي في الأفق، وكان الهدف من تلك المظاهرة البحرية العسكرية منع الثورة من الإطاحة

بالخديوي، وإرباكها مؤقتا إلى أن تدبر أوربا أمورها وتتفق على صيغة نهائية لذبح الثورة، وفي مايو سنة ١٨٨٢ قدمت كل من إنجلترا وفرنسا مذكرة تطالبان فيها **بالمطالب الآتية بنفس الترتيب:**

١- إبعاد عرابي عن مصر.

٢- نفي كل من على فهمي وعبد العال حلمي إلى داخل مصر.

٣- استقالة وزارة البارودي.

أي أن الهدف هو حرمان الثورة من ذراعها العسكري وحرمانها أيضًا من السلطة، وقد جاء ترتيب حرمان الثورة من ذراعها العسكرية متقدما على حرمانها من السلطة (الوزارة)؛ لأنها مثلا لو اكتفت بإقالة الوزارة، واستمرت الذراع العسكري للثورة، لأمكن للثورة مثلا أن تستعيد ما فقدته، ثم إن هدفها لم يكن معاقبة وزارة أو إقالتها، بل هي تستهدف طبعا ذبح الثورة، هذا الخطر الإسلامي الذي يلوح في الأفق مهددا المشروع الاستعماري الغربي بكامله.

وكان من البديهي أن يسارع الخديوي توفيق بقبول المذكرة؛ أي أن يحدث التحالف العلني بين قوى الاستعمار، وقوى الاستبداد، وكان من الطبيعي أيضًا أن قوى الثورة أعلنت رفضها القاطع لتلك المطالب؛ لأنها كانت تعرف أن المطلوب رأس الثورة وليس رأس عرابي أو البارودي، وأعلن الشعب بكل فئاته وقوفه صفا واحد خلف قيادة الثورة، فانهالت البرقيات تأييدا لعرابي وانهالت وفود الشعب إلى القاهرة تأييدا لعرابي، وأعلن الفلاحون، والحرفيون والتجار والأعيان وضباط الجيش وجنوده، وعلماء الأزهر تأييدهم لعرابي، لدرجة أن الخديوي توفيق عندما جمع الأعيان والعلماء والضباط في سراي الإسماعيلية يوم السابع والعشرين من مايو ١٨٨٢، وعرض على الكثيرين منهم الوزارة رفضوها جميعا، وكذلك قال له الحاضرون أنه لا حق للدولتين في مطالبهما، وأن هذا ليس إلا شأنا داخليا، بل تركه معظم الحاضرون وانصرفوا دون استئذان.

وهكذا كان الأمر واضحا، والمعسكران متمايزان، معسكر الثورة يضم الجيش، العلماء، التجار، الأعيان، الفلاحين، الحرفيين، أصحاب الرتب وكبار الموظفين وصغارهم، ومعسكر أعداء الثورة الذي يضم الخديوي والخونة والمترددين استنادا إلى

قوى الاستعمار الذي أرسل أساطيله إلى مياه الإسكندرية.

ومع أن الأمر كان بهذا الوضوح نجد الرافعي، بحسن نية يكتب ببراءة: " لو أن عرابي قبل هذه المقترحات وغادر البلاد لكان ذلك تضحية منه في سبيل إنقاذها من التدخل الأجنبي " (١).

وكأن هؤلاء الأجانب قد حركوا أساطيلهم لخلاف شخص بينهم وبين عرابي، فهل كان هؤلاء حقا يريدون الإطاحة بشخص عرابي؟ أم كانوا يريدون الإطاحة به كرمز للثورة ويريدون الإطاحة معه بكل مكاسب الثورة ومراكز قواتها، ويطيحون بأي ملامح مشروع بناء قوة لمصر تعرقل مشاريع الاستعمار في المنطقة أو تصلح نواه لتجمع إسلامي شاب واعد، كان المطلوب دائما وأبدا نهب واغتصاب مصر والعالم العربي والإسلامي والعالم المستضعف كله وكل ما يعرقل هذا يتعرض للتصفية حتى ولو بالتدخل المسلح، وهكذا اتخذت الثورة موقفا شريفا برفض مطالب الدولتين.

وصحيح أن الجيش الإنجليزي قد ذبح الثورة بعد ذلك، ولكن هذا أفضل من جميع الوجوه من قيام أبناء الثورة بذبحها بأنفسهم لمجرد التلويح بالأساطيل، وفي جميع الحالات، فإن مصر سواء ذبحت ثورتها بيد أبنائها كنصيحة الرافعي، أو بيد الجيش الإنجليزي كما حدث، فإن مصر كانت سَتُحتل سلميا أو عسكريا، بل هي بالفعل كانت قد أُصلت سلميا، وكانت الثورة العرابية ثورة ضد هذا الاحتلال.

* * *

الاحتلال الإنجليزي لمصر

كانت الثورة قد استعصت على الذبح وتمسكت بأهدافها حتى الآن فلقد استمرت الثورة رغم كل المحاولات، استمرت رغم محاولة تطويقها بتقديم كبش فداء، وهو الخديوي إسماعيل، استمرت رغم نفي الأب الروحي للثورة، وهو السيد جمال الدين الأفغاني، استمرت رغم عمليات القمع والتآمر والاستبداد على يد الخديوي توفيق وعلى يد وزارة رياض باشا، استمرت رغم محاولة إلهائها بمكاسب جزئية في مقابل التنازل

(1) الرافعي. مرجع سابق ص٢٤٩.

عن أهدافها الجوهرية على يد شريف باشا، استمرت رغم المظاهرات العسكرية البحرية الأوربية المتكررة ورغم مذكرات إنجلترا وفرنسا أكثر من مرة، استمرت الثورة وخرجت في كل مرة أكثر التحاما بالجماهير، وأكثر عمقا واتساعا في الواقع الشعبي، استمرت الثورة وبدأت في تحقيق بعض أهدافها مثل تقليص النفوذ الأجنبي تمهيدا لإنهائه عن طريق الإصرار على عدم السماح بتوقيع المعاهدات مع الدول أو إبرام الاتفاقات أو التخاطب مع القناصل إلا عن طريق وزارة الخارجية وبشرط موافقة النواب. ومثل منع تصدير الغلال حتى لا ترتفع أسعارها، أي النظر إلى المسألة الإنتاجية والسلعية نظرة وطنية يمكن أن تتطور في النهاية إلى تحقيق استقلال اقتصادي وقطع خيوط التبعية للاقتصاد العالمي الذي يريد مصر مزرعة للخامات وسوقا لتصدير المنتجات، ومثل الدعوة إلى التعليم ونشره والاجتهاد في طلب العلوم والفنون، أي خلق قاعدة علمية للصناعة خصوصا والنهضة عموما، ومثل تقوية الجيش وزيادة عدد أفراده، ومثل التفكير والتحريض على خلع الخديوي كمؤسسة مستبدة، بل وكانت الثورة تمتلك قيادات واعية وقادرة على حشد الجماهير مثل عبد الله النديم وكانت تمتلك وسائل اتصال جماهيري عالية الكفاءة من خلال الصحافة والخطابة والجمعيات الخيرية وغيرها، فإذا أضفت إلى ذلك ثقل مصر الإسلامي والسكاني وما تمتلكه من طاقات بشرية وعلمية وثروات طبيعية، بل وبنية أساسية ضخمة من طرق وسكك حديدية ومشروعات ري وصرف كان نظام الحكم قد نفذها لمصلحته أو لمصلحة التجارة مع أوربا، فكانت النتيجة الحتمية لكل هذا قيام نهضة حضارية تستند إلى الإسلام في مصر، نهضة تمتلك قاعدة صناعية، وتمتلك أيدلوجية إسلامية قادرة على حشد الشعب كله خلفها بل والشعوب الإسلامية كلها بحيث تصبح خطرا على المشروع الاستعماري في المنطقة، بل ربما على أوربا كلها ككيان استكباري استعماري صليبي.

وكان لابد والحالة هذه أن تسارع أوربا مجتمعة أو توكل عنها إنجلترا لذبح الثورة، وهكذا تم الإعداد للغزو الإنجليزي لمصر.

وبدأت إنجلترا تعد لهذا الغزو قبل تنفيذه بفترة طويلة فوفقا لبلنت[١] فإن وزارة الحربية والبحرية في إنجلترا عقدتا النية منذ أوائل سنة ١٨٨٢ على مهاجمة مصر من ناحية قناة السويس " وكان لابد من افتعال حادثة تصلح كذريعة للغزو فكانت مذبحة

(1) بلنت. مرجع سابق. ص٢٦٦.

الإسكندرية في الحادي عشر من يونيه التي أجمع كل المؤرخين على أنها كانت بتدبير القنصل الإنجليزي في مصر، ولم يختلف المؤرخون إلا في تورط الخديوي فيها أو عدم تورطه، فعلى حين يرى العرابيون تورطه فيها بالاتفاق مع الإنجليز يرى الآخرون عدم تورطه واقتصارها على تدبير القنصل الإنجليزي، وعلى كل حال فبعد الحادثة بيومين لا غير سافر الخديوي إلى الإسكندرية(الثالث عشر من يونية ١٨٨٢) وانحاز شيئا فشيئا إلى الإنجليز، إلى أن وصل إلى حد الخيانة، مما دفع جميع طوائف الشعب من علماء دين وتجار وأعيان وضباط وغيرهم إلى إعلان خيانته شرعًا، واستصدار فتوى شرعية بذلك من علماء الإسلام.

وبدأ الأسطول الإنجليزي في ضرب الإسكندرية في الحادي عشر من يوليو ١٨٨٢ وبدأت المعارك بين الفريقين إلى أن انتهت بسقوط القاهرة في الخامس عشر من سبتمبر ١٨٨٢.

تناقضات بين حضارتين

التناقض الجوهري هو التناقض بين الحضارة الإسلامية بما تمثله من حق وعدل وحرية وإعلان لكرامة الإنسان، ودفاع عن المستضعفين تلك الحضارة التي تقاوم الظلم والاستبداد والقهر الفردي والجماعي على كل مستوى، وبين الحضارة الأوروبية الصليبية وهي حضارة وثنية إغريقية ذات قشرة مسيحية، وهي الحضارة التي تقوم على القهر والاستعباد والظلم والنهب.

وقد شهد الصراع بين تلك الحضارتين فترات طويلة من المد والجذر وانتهي بمحاولة الحضارة الغربية السيطرة على العالم الإسلامي وعالم المستضعفين فيما يسمي بالاستعمار، وكان الاستعمار يستهدف في ذلك الوقت عددا من الأهداف الخطيرة، أولها: تفكيك الخلافة العثمانية بما أنها الخلافة الجامعة والموحدة للمسلمين، وكان يستهدف أيضًا السيطرة على أقطار العالم الإسلامي والعالم المستضعف، ومنع ظهور أي شكل من أشكال النهضة وخاصة الصناعية منها وفي سبيل ذلك كان هناك العديد من أشكال الاختراق السياسي والاجتماعي والاقتصادي للعالم الإسلامي، وفي حالة مصر فإن الخطة الاستعمارية تمثلت في محاولتين للاحتلال العسكري في ١٧٩٨، ١٨٠٧ إلا أن المقاومة الشعبية الإسلامية كانت حائلا دون ذلك، وهنا قررت قوى الاستعمار تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تسمح لمصر بمثل هذه المقاومة

الشعبية.

وكان محمد علي هو المنفذ لذلك بغير وعي للأسف، فقام بضرب المؤسسات القادرة على حشد الجماهير مثل الأزهر، ثم قام بتصفية قواعد الإنتاج المصري الزراعي والصناعي والتجاري المرتبط بالمبادرة الشعبية وأنشأ نظام الاحتكار، أي ربط كل شيء بالدولة وربط الدولة به شخصيا، وحقق إنجازات اقتصادية وعسكرية كبيرة إلا أنه استخدمها في الطريق الخطأ، وهو الصدام مع الخلافة العثمانية وكانت النتيجة إضعاف قوة الخلافة العثمانية وإضعاف قوة مصر أو ضياع طاقاتها الضخمة التي ترتبت على نجاحها في صد غزوتين استعماريتين في أقل من عشر سنوات وكانت تلك الطاقة كفيلة بقيام نهضة صناعية وحضارية وعسكرية كبيرة لو سارت في طريقها الطبيعي، وبعد أن أكمل محمد علي مهمته في استنفاذ تلك الطاقة وفي إضعاف الخلافة العثمانية وفي ضرب أشكال الإنتاج الشعبية كان من السهل تصفية إنجازاته الاقتصادية والعسكرية بالقضاء على جيشه أو بالقضاء عليه شخصيا مادام كل شيء مرتبط به، وهذه خطة استعمارية تقليدية تكررت كثيرا.

وعقب ذلك تم احتلال مصر سلميا بدءًا من ١٨٤٠، فلما حاول عباس باشا التصدي لذلك الغزو، تم التخلص منه أيضًا عن طريق اغتياله، وبدأ الاحتلال الأوربي لمصر يأتي في صورة قروض، مرابين، بنوك، مشروعات استعمارية أجنبية، ارساليات تبشير، بناء ودعم مؤسسة استبدادية متمثلة في الخديوي والحاشية، تشجيع ظهور أرستقراطية زراعية تحقق إنتاجا زراعيا متزايدا من الخامات اللازمة لمصانع الغرب، وتحقق في نفس الوقت امتصاص أي فائض مالي إلى قطاع الزراعة بعيدا عن القطاع الصناعي، وبالطبع كان الاستعمار يسمح ببناء الطرق والسدود ومشروعات الري والسكك الحديدية؛ لأن هذا كله يخدم عملية النهب ويسهلها، وكانت الدولة العثمانية خارج الحلبة عمليا بعد أن تعرضت لعمليات ضرب وإضعاف متوالية من قوى الاستعمار، واكتفت بمحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه عن طريق اللعب على التناقضات الدولية الثانوية، وهو أمر لا يحقق شيئا؛ لأن تلك التناقضات الثانوية بين قوى الاستعمار تختفي تماما في حالة الصراع مع الحضارة الإسلامية.

وفي حين سمحت أوربا لليونان مثلا بالاستقلال بسوقها المحلية، حرصت على تدمير وضرب أي محاولة للاستقلال بالسوق في بلاد العالم الإسلامي، وأرغمت الخلافة

العثمانية إرغاما على فتح تلك السوق أمام أوروبا، وكانت الثورة العرابية محاولة إسلامية للتصدي لهذا كله، وهكذا تعرضت للتآمر الاستعماري بأكثر من طريقة وأكثر من وسيلة، إلى أن انتهت المسألة بالتدخل العسكري الإنجليزي لذبح الثورة في مصر.

وهنا قد يبرز سؤال حول التناقضات الثانوية بين إنجلترا وفرنسا مثلا، ونحن ندرك أن القوى الاستعمارية بينها الكثير من التناقضات الثانوية، ولكنها كما قلنا ثانوية أولا، وتختفي ثانيا مع ظهور التناقض الجوهري؛ أي مع ظهور الخطر الإسلامي.

كانت فرنسا وإنجلترا في حالة سباق محموم للسيطرة على مصر؛ فالأولى حاولت في ١٧٩٨ والثانية في ١٨٠٧ والاثنان معًا مشتركان أو منفردان عن طريق الشركات الصناعية وبنوك المال والمرابين وإرساليات التبشير، والقروض والرقابة الثنائية، والوزيرين الأوربيين، ثم في المذكرات أو المظاهرات البحرية التي جاءت فيها أساطيل الدولتين لتهديد الثورة في مصر، وإلى هنا ظلت الدولتان كفرسي رهان ولكن لماذا سمحت فرنسا لإنجلترا باحتلال مصر منفردة سنة ١٨٨٢؟

وهذا السؤال يجيب عليه رئيس جمهورية فرنسا بنفسه " المسيو جريفي قائلا: " إنه يتمني فوز الجيش البريطاني على الثورة لا لمصلحة الإنجليز فقط ولكن لمصلحة فرنسا أيضًا -؛ لأن الجامعة الإسلامية ستكون عاملا خطيرا في المستقبل - وأنه يعتقد أن المسلمين سيستطيعون يوما ما مقاومة أوربا في ساحة القتال " [1]، أي أن رئيس وزراء فرنسا يفضل انفراد إنجلترا باحتلال مصر على ظهور خطر إسلامي؛ أي أن التناقض الثانوي يختفي إذا ما ظهر التناقض الجوهري.

وهذا القول الذي قاله الرئيس الفرنسي للسفير الإنجليزي لتشجيعه على عملية الاحتلال يكشف أيضًا عن حقيقة أخرى هامة، وهي أن الثورة العرابية كانت ثورة إسلامية تشكل خطرا على الغرب كله.

وهنا قد يثور سؤال آخر، وهو لماذا لم تشارك فرنسا في الاحتلال؛ أي القيام بعمل مشترك لذبح الثورة، خاصة وأن الأسطول الفرنسي كان موجودا أمام الإسكندرية في نفس الوقت، ولكنه انسحب تاركا المهمة للجيش الإنجليزي.

وهذا السؤال هام جدا، يكشف أبعاد الثورة الحقيقية كما يكشف مدي عمق الثورة

---

(1) كرومر. الثورة العرابية ص٢. ٤.

وقوتها، فالغرب الاستعماري كان يدرك أن الثورة عميقة جدًّا في الوجدان الشعبي، وأنها لا تحتاج إلى مجرد عملية ذبح سريع ثم العودة، ولكنها تحتاج إلى جيش احتلال دائم ومستقر يقوم بعملية الذبح ثم يستمر طويلا في البحث عن جذور الثورة لاجتثاثها، وهذا لا يتحقق إلا بجيش احتلال واحد؛ لأنه لو قامت فرنسا وإنجلترا بعمل مشترك لذبح الثورة، لكان عليهما أن يخرجا من مصر بعد أداء المهمة؛ لأن التوازنات الدولية لا تسمح بقيام احتلال مشترك من دولتين معًا فهذا يعقد المسألة، وبناء على ذلك فإن فكرة القيام بعمل عسكري مشترك لذبح الثورة والعودة، سيجعل من المؤكد اندلاع الثورة مرة أخرى بعد انسحاب قوات الدولتين، وهكذا فالأفضل لمصلحة أوربا وفرنسا أن تضحي فرنسا بمصر لصالح إنجلترا أفضل من ظهور خطر إسلامي على أوربا كلها.

وفي الحقيقة فإن هذه الحقيقة كانت ومازالت من الوضوح بحيث لا يستطيع تجاهلها، أي مؤرخ أو دارس لتلك الفترة وهذه الأحداث، حتى أن صلاح عيسي وهو ماركسي ولا يمكن بحال من الأحوال أن ينحاز إلى التفسير الإسلامي للتاريخ أو لأي حادثة فيه يقول: " أما فرنسا فقد رأت في ذلك الموقف خطرا شديدا، ذلك أن انتصار الثورة لا يعرض مصالحها المباشرة في مصر للخطر فحسب بل يفجر احتمالات الثورة ضدها في مستعمراتها الأفريقية، وكانت تجابه إذ ذاك بمقاومة في تونس التي احتلتها سنة ١٨٨١ مما يجعلها تزداد خوفا من الثورة المصرية أن تؤدي إلى بروز فكرة الجامعة الإسلامية مما يعرض مستعمراتها في الشمال الأفريقي (الجزائر وتونس) للخطر " [١].

* * *

هل كانت الثورة العرابية سبباً في الاحتلال الإنجليزي لمصر؟

فرق كبير بين الافتراء على الثورة العرابية، وبين ذكر أخطاء الثورة أو تقديم نقد موضوعي لها، وبداية فليس هناك أحد معصوم من الخطأ إلا الرسول ﷺ، وكذلك فإن النقد والنقد الذاتي يقوم به المسلم خمس مرات على الأقل في اليوم الواحد " بعدد الصلوات التي يطلب فيها الإنسان المغفرة من الله تعالى على أخطائه وخطاياه " وطلب المغفرة من الله تعالى يعني بداية الاعتراف بالخطأ ومحاسبة النفس عليه، والتوبة

---

(1) صلاح عيسى. الثورة العرابية. دار المستقبل العربى. القاهرة ١٩٨٢ ص:٩٤.

الجماعية أيضًا شكل من أشكال النقد الذاتي الجماعي، والجماعة المسلمة تمارس تلك التوبة كل أسبوع على الأقل في صلاة الجمعة، والمحاسبة وتحديد الأخطاء عمل إسلامي مطلوب ومرغوب، بل إن الله - تعالى - قد أشار في القرآن الكريم إلى أخطاء المسلمين في موقعة أحد، ولم يكن هذا إلا درسا وتشريعا وفرضا لعملية النقد، والحديث الشريف يرشدنا إلى ضرورة النقد، أليس المسلم مرآة أخيه، والنقد التاريخي، أو نقد تجارب الأسلاف عمل شرعي وفريضة إسلامية للعظة والاستفادة، والقرآن الكريم يحتوي على مساحة واسعة من تجارب الأمم السابقة وخاصة الإسلامية منها، باعتبار الإسلام هو الدين الحق منذ بدء الخليقة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، أي تجارب الرسل وأتباعهم ، وكذلك الأخطاء التي وقعت فيها تلك التجارب والدروس المستفادة منها، وعندما أخطأ المسلمون في سلوكهم مع أسرى بدر نزل القرآن الكريم يوضح هذا الخطأ، ويؤيد رأي عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - المختلف والمعارض لرأي الجماعة المسلمة في ذلك الوقت -، وكذلك عندما أخطأ المسلمون في موقعة حنين جاء القرآن ليرصد الخطأ ويصحح ويرشد.

والمسلم ينتقد الخليفة في اجتماع عام، في صلاة الجمعة أمام الناس جميعا، كما حدث مع عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بل والمرأة تمارس هذا الدور وتنتقد رأيا لعمر بن الخطاب ولا يجد عمر في ذلك حرجا، ويقر بالخطأ ويقول: " أصابت امرأة وأخطأ عمر"، والآثار الدالة على كون النقد فريضة إسلامية أكثر من أن تحصى.

وهكذا فإن المطلوب والمرغوب: توجيه النقد إلى الثورة العرابية وتحديد أخطائها ولكن هناك فرق بين النقد وبين الافتراء.

ومن قبيل الأخطاء التي وقعت فيها الثورة العرابية - في رأينا - أنها تأخرت كثيرا في الإطاحة بالخديوي، فلو كانت قد أطاحت به مبكرا وكانت تمتلك ذلك وتقدر عليه، لحرمت القوى الاستعمارية من مؤسسة هامة استفادت بها ولعبت بها وخاصة في الأوقات الحاسمة، فلو أطاحت به مبكرا لحرمت الخونة والمترددين من نواة يتجمعون حولها وعلى الأغلب أنها لو فعلت ذلك لكان المترددون قد التحقوا بذيل الثورة، وما كان للخونة أن يفعلوا ما فعلوه.

كان على الثورة أن تجعل الإطاحة بالخديوي من الأشياء ذات الأولوية والأسبقية حتى على المطالبة ببرلمان ودستور؛ لأن البرلمان في ظل وجود مؤسسة الخديوي

المستبدة وبحكم تركيبته كان من الطبيعي أن تظهر فيه عوامل الخيانة والتردد، والمفروض أن الحياة النيابية السليمة لا تتم إلا بعد الإطاحة بمؤسسات الاستبداد وليس في وجودها.

ومن أخطاء الثورة أيضًا: أنها لم تسلح الجماهير، واكتفت بوجود الجيش كقوة عسكرية في معسكر الثورة، وكان هذا أكبر وأفدح الأخطاء فلو تم تسليح الجماهير، لكان من الصعب أن تنتصر جيوش الاحتلال، بل كان من الصعب أن تفكر حتى في الغزو، وعملية تسليح الجماهير كانت متاحة بل وسهلة جدا، فإذا كان الجيش مع الثورة منذ وقت مبكر جدا، فإن تسليح الجماهير يصبح سهلا، ولن يجد من يقدر على منعه؛ لأن نظام الحكم المستبد لن يجد أداه للقمع للحيلولة دون ذلك، أليس الجيش مع الثورة؟! فما بالك، وقد نجحت الثورة في أن تحتفظ بوزارة الحربية فترة طويلة، بل وبرئاسة الوزارة، ألم تكن تلك الفترة كافية لتسليح الجماهير، أضف إلى هذا أن الثورة كانت تمتلك قيادات جماهيرية قادرة على تحقيق ذلك مثل عبد الله النديم وعلماء الأزهر بكافة درجاتهم وأعمارهم وكانت تمتلك مؤسسات وجمعيات سرية وعلنية قادرة أيضًا على تحقيق هذا الهدف، والجماهير بالطبع كانت شديدة الحماس للثورة ومستعدة لذلك، بل وقامت بالعديد من الأعمال والأحداث التي تؤكد استعدادها لذلك، وقدرتها عليه ورغبتها فيه.

ومن أخطاء الثورة أيضًا: أن قيادتها لم تقرر استمرار الكفاح الشعبي المسلح بعد هزيمة الجيش، وكان من المفروض ألا يستسلم عرابي، بل أن يقوم بقيادة حركة مقاومة شعبية مسلحة، وكانت الجماهير أيضًا مستعدة لذلك وقادرة عليه بل وحاولت أن تقوم بتلك المقاومة ومنعها محافظ القاهرة، أكثر من هذا أن تلك الجماهير استطاعت أن تخفي النديم وتحميه تسع سنوات رغم وجود جيش الاحتلال ورغم رصد المكافآت الضخمة لمن يدل عليه.

وبالطبع المجال مفتوح للدراسة وتحديد الأخطاء بهدف العظة والعبرة والاستفادة، أما الافتراء على الثورة فهذا أمر آخر، وأكبر المفتريات على الثورة هذا القول الذي يرى أن الثورة العرابية كانت سببا في الغزو الإنجليزي والاحتلال الإنجليزي، وهذا القول شديد الخطورة وشديد الخطأ وشديد الخبث أيضًا، حتى ولو كان قائله هو الرافعي أو غيره من المنتمين إلى مدرسة الحزب الوطني، فهم وإن كانوا وطنيين ولا شبهة في إخلاصهم إلا أنهم بحسن نية ودون أن يدروا يخدمون قوى الاستعمار خدمة كبرى، ليس

في إدانة الثورة العرابية فقط ولكن في إدانة أي عمل ثوري لاحق، فهذا القول يرى أن الثورة نوع من الفتنة وأنها أعطت الذريعة للاحتلال؛ أي بطريقة غير مباشرة توجيه للجماهير بأنه لا داعي للثورة؛ لأنها لا تؤدي إلى إلا الخراب وتعطي قوى الاستعمار المبرر للتدخل، وإذا كان لابد من مقاومة فلتكن سلمية وبوسائل قانونية مثل سلوك شريف باشا مثلا وبالطبع هذه براءة أكثر من اللازم، فإذا كان الاستعمار ومؤسسات الاستبداد هي التي وضعت القوانين، أليست تلك القوانين لتكريس الواقع الاستعماري وحمايته، بل وحتى النضال السلمي لتغيير هذا الواقع وتلك القوانين هل يصلح؟ هل يصلح النضال السلمي في مواجهة جيش احتلال لا يتورع عن ارتكاب أبشع الجرائم لقمع هذا النضال السلمي ذاته؟ نعم النضال السلمي مطلوب ولكن كأحد الوسائل وليس الوسيلة الوحيدة، فلم يعرف التاريخ وربما لن يعرف استعمارا قد خرج بدون كفاح مسلح وكذلك لم يعرف التاريخ ولن يعرف مؤسسة مستبدة سلمت للشعب بحقوقه ألا عبر بحار من الدم والسجون والقمع.

ولنعود إلى مناقشة قول الرافعي وغيره في أن الثورة العرابية كانت سببا للاحتلال، فالحقيقة أن هذا القول يتجاهل عددا من الوقائع والحقائق، فجيش الاحتلال مثلا لا يأتي للاستمتاع بشمس الشرق الساطعة، ولا تقوم الدول الاستعمارية بالإنفاق على الحملات العسكرية لتحقيق الاستقرار مثلا أو حماية الخديوي أو قطع رقبة عرابي كشخص، والاحتلال ذاته ماذا يعني، أليس يعني السيطرة على السوق، وصياغة الاقتصاد بطريقة تجعله قابلا للنهب الاستعماري، ألم يتحقق ذلك منذ ١٨٤٠، واستمر في التوسع تدريجيا إلى أن وصل إلى وجود رقابة ثنائية على مالية البلاد، بل ووزيرين أوربيين لإدارة اقتصاد البلاد؟ ألم تصل هذه الأمور إلى درجة أن فرنسا وإنجلترا رفضتا أن يناقش مجلس النواب الميزانية؟ ألم تكن مصر غارقة في الديون؟ ألم تكن بيوت المال الأوربية والبنوك تمارس النهب بأقصى درجاته؟ ألم تكن الشركات الأجنبية تمتلك ٩٦٪ من المشروعات في مصر؟ ألم يصل المرابون إلى أعماق الريف المصري لمص عرق الفلاح عن طريق الربا؟ ألم تكن مصر مزرعة للقطن لسد حاجات المصانع الإنجليزية وخاصة إبان الحرب الأهلية الأمريكية؟ ألم تكن مصر تكتظ بحثالات الأوربيين من أفاقين ومغامرين ورجال بنوك وسيطر هؤلاء على الإنتاج في مصر عموما وامتلكوا الأرض واحتكروا التجارة ووصل كثير منهم إلى مراكز سياسية وظيفية ممتازة في الجهاز الإداري للدولة سواء في الجيش أو في القطاع المدني.

وإذا كان الاحتلال يعني السيطرة على نظام الحكم أو القرار السياسي، ألم تكن السلطة الحقيقية في يد القوى الاستعمارية، ألم تقم هذه القوى بخلع رأس النظام ذاته (الخديوي إسماعيل) عندما أرادت، ألم تكن هي التي تفرض رؤساء الوزارات مثل رياض باشا، ألم تعترض هذه القوى على إقامة البرلمان وحرضت الخديوي توفيق على مصادرة الحريات وإعادة السلطة بكاملها إلى يديه؟ ألم تعترض هذه القوى على نظر مجلس النواب على الميزانية وهددت بالتدخل المسلح؟ ألم تكن تملك بمقتضي اتفاقية ١٨٤٠، منع أي قرار سياسي بالاستقلال بالسوق المصرية؟ ألم تصل درجة السيطرة على جهاز الحكم إلى درجة طلب نفي عرابي أو عبد العال حلمي أو إقالة وزارة البارودي؟

ألم تكن السلطة الحقيقية في يد القناصل والمستشارين الأوربيين وخاصة الإنجليز والفرنسيين حتى إنه لم يكن يصدر قراراً داخلي أو خارجي عن الخديوي إلا بعد الاستشارة وأخذ الموافقة منهم؟

ألم تكن السيادة التشريعية والقانونية غائبة تماما، وكان الأجانب يتمتعون بنظام قضائي مستقل داخل مصر ومجحف أيضًا ويطلق يدهم في النهب والعربدة بل وارتكاب ما شاؤوا من الجنح والجنايات والجرائم، بل وحق إصدار الصحف دون الخضوع للسلطة المصرية؟!.

ألم يكن هذا احتلالا؟ إذن فالثورة العرابية لم تكن إلا ثورة على هذا الاحتلال السلمي التدريجي، وليست سببا للاحتلال كما يحلو للبعض أن يردد بحسن نية أو بسوء نية، بل إنه لما قامت الثورة وأصبحت خطرا على المشروع الاستعماري القائم بالفعل قررت إنجلترا إنفاق الأموال وتحريك الجيوش، لذبح تلك الثورة.

ومن ناحية أخرى، أليس من الخطأ أن ننظر للمسألة المصرية بمعزل عن مجمل الظروف السائدة وقتها في العالم؟

ألم تكن جزءا لا يتجزأ من المسألة الإسلامية عموما التي يسميها المؤرخون المسألة الشرقية؟

ألم يكن هدف أوربا من قبل أن يظهر عرابي السيطرة على المستعمرات بما فيها مصر وتدمير الخلافة العثمانية ومنع أي تطور أو نهضة إسلامية وخاصة الصناعية منها؟

ألم تكن مصر هي أهم المراكز في المسألة الشرقية باعتبارها مركزا هاما من مراكز الإسلام والثقل العلمي والسكاني وامتلاك الثروات؟

ألم تحاول فرنسا احتلال مصر سنة ١٧٩٨، أي قبل عرابي بثمانين عاما وربما قبل أن يولد؟ ألم تحاول إنجلترا الشيء نفسه سنة ١٨٠٧؟ ألم تكن إنجلترا تلتهم كل يوم المزيد من المستعمرات في العالم الإسلامي، وكذلك فرنسا قبل وأثناء وبعد الثورة العرابية؟

ولعل قول السير أوكلند كلفن يؤكد هذه الحقيقة فهو يقول: (إن الثورة تشكل خطرا علي التغلغل الأجنبي في مصر)[1]، أي أنها كانت خطرا على الاحتلال الموجود فعلا وليست سببا أو مبررا للتفكير فيه فهو سابق عليها وهي خطر عليه.

وقد استعصت على الترويض والتصفية بكافة الوسائل فلم يكن هناك بد لاستمرار هذا الاحتلال إلا بالغزو العسكري.

مبدئيون وواقعيون

أما الموقف المبدئي... فهو موقف علماء الأزهر من الثورة ومن الخديوي، وأما الموقف الواقعي فهو موقف السلطان العثماني، والفرق بين الموقف المبدئي والموقف الواقعي هو الفرق بين رجل المبادئ ورجل السياسة القائمة على التكتيك والمناورة والاستفادة من توازنات القوى، وليس معنى هذا أن المواقف المبدئية تتجاهل تلك الحسابات والتوزانات، ولكنها لا تجعلها مقدمة على المبادئ بل خاضعة لها، ومسألة المبدئية والواقعية مسألة مثارة دائما بين القوى الثورية وخاصة الإسلامية منها، وقد كانت تلك المسألة ومازالت من أعقد المسائل ومازالت من أعقد المسائل التي تواجه الحركات الإسلامية ويدور النقاش حولها كثيرًا، يدور حول حدود الواقعية ومساحتها، حول الاستراتيجية والتكتيك، الهدف والوسائل؛ ولأن الإسلام دين يقوم على الأخلاق والشرف والقيم فلا مناص من أن يكون المسلم مبدئيا في وسائله وأهدافه وليس في أهدافه فقط، حتى ولو كان الثمن هو الخسارة الجزئية والآنية؛ لأن خسارة معركة بشرف أفضل من خسارة التاريخ والمستقبل وخسارة روح الحضارة الإسلامية.

وقف علماء الأزهر موقفا مبدئيا من الثورة، وكانوا في طليعتها ومن كبار قادتها

(1) أمين عفيفي. تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث. القاهرة ١٩٥٣.

ودفعوا الثمن عندما انهزمت، وسوف نناقش دورهم في الثورة في موضع لاحق، وتبدو مبدئية هؤلاء العلماء واضحة في ذلك الموقف العظيم الذي اتخذه العلماء من الخديوي عندما انحاز إلى الإنجليز حيث أفتي كل من الشيخ حسن العدوي والشيخ محمد عليش، والشيخ محمد أبو العلا الحلفاوي فتوى شرعية فحواها: " أن الخديوي بانحيازه إلى العدو المحارب لبلاده يعد مارقا عن الدين ويجب عزله " [١].

بل وقبل أن ينحاز الخديوي إلى الإنجليز علنًا نجد أن الشيخ عليش قد أفتي بأنه لا يصح أن يكون توفيق حاكما للمسلمين بعد أن باع مصر للأجانب باتباع ما يشير عليه به القنصلان (الإنجليزي والفرنسي) ولذلك وجب عزله [٢] أي أن الخديوي يستحق العزل شرعا لمجرد اتباع ما يشير به الأجانب، ونجد أن الشيخ حسن العدوي يفتي بشرعية عصيان الخديوي قائلا: " إنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وأنه مادام الخديوي منحاز للأجانب فإنه وفقا لأمر الله ورسوله لن نطيع أوامره بل يجب أن نشن عليه وعلى الأجانب حربا مقدسة " [٣].

وكان هؤلاء العلماء يعرفون أن هذه الفتاوى ربما تؤدي إلى محاكمتهم أو إعدامهم، خاصة وأن الإنجليز قد احتلوا الإسكندرية، وأن هزيمة الثورة هو الاحتمال الأرجح إن لم يكن أمرا مؤكدا، ومع هذا نجدهم يأخذون الموقف المبدئي الذي يضر بمصالحهم الخاصة، ولو كان هؤلاء يبحثون عن مبرر للتقاعس لوجدوا دعاة الواقعية يقولون لهم، مادام الاحتلال هو الأرجح وهزيمة الثورة شبه مؤكدة فلنحافظ على مواقعنا ووظائفنا لنخدم بها المسلمين أو ننقذ ما يمكن إنقاذه وغيرها من التبريرات ولكن المبدئية هنا انتصرت وانتصر معها التاريخ والمستقبل وظلت هذه الفتوى سيفا مسلطا على رقبة كل مستبد وكل خاضع للأجانب وحافزا قويا لاستمرار حركة المقاومة فيما بعد.

أما الموقف المتسم بالواقعية غير المبدئية فهو موقف السلطان العثماني ويجب علينا في البدء أن نقرر مجموعة من الحقائق، لنضع موقف السلطان في موقعه الصحيح.

إن الخلافة العثمانية الإسلامية قد جاءت في وقت حرج بالنسبة للحضارة الإسلامية

---

(1) د. حسن حنفي. الدين والثورة في الثورة العرابية. دار الموقف العربي ١٩٨١ ص:٤٥.

(2) د. على شلبى. دور القوى الاجتماعية في الثورة العرابية. مائة عام على الثورة العرابية. الأهرام. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. ص:٣٨.

(3) د. على شلبى. نفس المرجع ص:٣٨.

التي كانت تتعرض لهجمة أوربية صليبية حاقدة وأن تلك الخلافة العثمانية قد أعطت للأمة الإسلامية شبابا جديدا، وحافظت على وحدتها بل ووجودها ذاته في وجه الحقد الصليبي الأوربي، بل ووسعت رقعة الإسلام في قلب أوربا ذاتها؛ ولهذا السبب فإن الحقد على الخلافة العثمانية أمر صليبي وأوربي تقليدي، وكذلك الهجوم الذي تتعرض لـه الخلافة العثمانية على يد مثقفي المدرسة الاستعمارية ليس بسبب أخطائها ولكن بسبب حمايتها للإسلام في الوقت الحرج ونشره في أوربا ذاتها، وعلينا أن نعلم أن الحروب الصليبية لم تتوقف يوما، فإذا كانت قد استمرت في الشرق الإسلامي قرنين ثم سكنت إلى أن تجددت مع مطلع الحقبة الاستعمارية فإنها ظلت مستمرة على بلاد المغرب العربي أكثر من ألف عام، وأن السلطان عبد الحميد ذاته هو الذي اتخذ الموقف المبدئي في رفض منح جزء من فلسطين لليهود أو السماح بالهجرة اليهودية إليها رغم الإغراءات المادية التي قدمت لـه على المستوى الشخصي وعلى مستوى دعم ميزانية الدولة التي كانت تعاني من الإفلاس، وقد دفع السلطان عبد الحميد الثمن في شخصه وفي الخلافة كلها نتيجة هذا الموقف أو على الأقل كان هذا الموقف من ضمن الأسباب التي أدت للتآمر على الخلافة.

إن أوربا الصليبية لم تنقطع يوما عن محاربة الدولة العثمانية داخليا وخارجيا، وأن التحديات الأوربية كانت شديدة جدًّا على الدولة العثمانية في ذلك الوقت.

إن الدولة العثمانية في ذلك الوقت كانت تعاني من الضعف والتفكك داخليا وخارجيا وأنها كانت تحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه عن طريق الاستفادة من التناقضات الثانوية بين الدول الاستعمارية بعد أن أصبحت عاجزة على هزيمة تلك القوى.

إن القوى الاستعمارية، كانت تعمل دائما على تدمير تلك الخلافة ولكن على مراحل بحيث يمكن هضم ما يتفكك منها شيئًا فشيئا، وبحيث لا يكون سقوطها المفاجئ سببا في ظهور انتفاضة إسلامية في بلاد المسلمين تعيد توحيد المسلمين حول محور آخر مثل مصر أو غيرها.

أن تلك الدول الاستعمارية كانت تعمل على خنق أي نهضة علمية أو صناعية أو ثقافية في بلاد العالم الإسلامي، وكانت تدعم الاستبداد والجحود والاختراق والتغريب لمنع ظهور انتفاضة إسلامية تقوى الخلافة العثمانية أو تكون نواة لخلافة بديلة.

أن القوى الاستعمارية كانت قد نجحت بالفعل في اقتطاع أجزاء كبيرة من بلاد

المسلمين مثل الهند، المغرب العربي " تونس، الجزائر"و بعض أجزاء الجزيرة العربية، كما كان نفوذها العسكري والثقافي والسياسي والاقتصادي قد وصل إلى معظم البلاد الإسلامية.

وهكذا فإن الدول الاستعمارية التي كان ترقب عن كثب أحوال الثورة في مصر كانت تعرقل أي محاولة عثمانية للاستفادة بهذه الثورة أو تدعيم مركزها في مصر عن طريق هذه الثورة، بل كانت ترسل سفنها الحربية لمجرد وصول مندوب عثماني إلى مصر، التي من المفروض أنها كانت تابعة رسميا للخليفة العثماني، (مثل مجيء السفن الحربية الفرنسية والإنجليزية إلى مصر في خريف ١٨٨١) احتجاجا على وصول بعثة عثمانية إليها، وطالبت الدولتان برحيل هذه البعثة في أقصر مدة ممكنة وبالطبع كانت سياسة الدولتان ترميان إلى عدم وجود نفوذ عثماني حقيقي في مصر حتى لا يؤثر ذلك على مخططاتهما وخاصة فيما يتعلق بالوجود الاستعماري في الجزائر وتونس اللتان كانتا تغليان بالمقاومة ضد الاحتلال الأجنبي الفرنسي وبديهي أن النفوذ العثماني في مصر سوف يؤجج تلك المقاومة.

ومن ناحية الدولة العثمانية - وهي التي كانت تدرك الأخطار المحيطة، ومدى ضعفها العسكري والسياسي - كانت تريد الاستفادة من هذه الثورة إلى أقصي مدي، وكان الخط العام لسياسة الدولة العثمانية تجاه مصر عموما وأثناء الثورة خصوصا هي الوقوف ضد النفوذ الأجنبي الأوربي فيها ومحاولة تقليص ودعم الثورة في ذلك الاتجاه، وقد أرسل السلطان خطابين إلى عرابي عبر فيهما عن وجهة نظره في المسألة مؤكدا " أن جلالته لا يهمه شخص الخديوي، وإنما يهمه أن يكون حاكم مصر محافظا على ديانة البلاد وحقوقها وغير مفرط فيها لأوربا "[١] ونصح عرابي " بالعمل على تقليص النفوذ الأجنبي وأن يتوقي كل ما من شأنه أن يجلب على البلاد الغزو الأوربي، ومنع الأجانب من إحداث الفتنة " [٢].

وأوضح بأن يعمل العرابيون لتوثيق عري الاتحاد بين مصر والدولة العلية، وأن يعملوا على منع السبل التي تؤدي إلى خروج بلادهم من الدولة إلى أيدي الأجانب الطامعين فيها كما حدث في تونس " [٣].

(1، ٢، ٣، ٤، ٥) روزنشتين. مرجع سابق ص:١- ٦.

وهاجم السلطان في رسالته لعرابي " الخديوي توفيق؛ لأنه ضعيف يجري وراء أهوائه وذكر أنه لا يثق بإسماعيل ولا بحليم ولا بتوفيق"(١).

"وأن المهمة الأساسية لعرابي كما يراها السلطان هي ألا يهمل في اتخاذ جميع الوسائل والاحتياطيات التي يتطلبها زماننا الحاضر لمنع وقوع مصر في يد الأجانب"(٥).

" أكد السلطان في نهاية الرسالة " أنه يثق في الشخص الذي يفكر في مستقبل مصر ويعرف أساليب الدسائس الأوربية ويحتاط لها ويقوى العلاقة بين مصر والدولة العلية " (٢).

ومعنى هذه الرسالة واضح في أن ما يهم الدولة العثمانية هو عدم وقوع مصر بيد الدول الأوربية وأن السلطان في سبيل ذلك يؤيد كل من يستطيع هذا ويؤكد في الوقت نفسه أنه لا يثق لا بإسماعيل ولا بحليم ولا بتوفيق، أي لا يثق بالخديوي ولا بأي بديل من أسرة محمد علي ولا مانع لديه بالتالي أن يكون عرابي أو أحد قادة الثورة هو البديل مادام سيكون محتاطا للفتن الأوربية وعاملا على منع وقوع مصر بيد الدول الأوربية.

بل إن السلطان احتج على تدخل فرنسا وإنجلترا في شؤون مصر وانحيازهما ضد الثائرين (٣).

وبالطبع لم يكن السلطان يملك أكثر من الاحتجاج فقدمه إلى الدولتين (فرنسا وإنجلترا) وإلى كل الدول الأوربية، وظل السلطان دائما يرفض إرسال جيش لقمع الثورة التي تهدد الخديوي برغم مناشدة الخديوي له أكثر من مرة وبرغم الضغوط الأوربية عليه لتنفيذ هذا الأمر (٤).

وفي نفس الوقت كان يرسل الرسائل أو المبعوثين بشكل سري إلى عرابي يؤكد له ثقته ودعمه للثورة مادامت ضد النفوذ الأوربي بل وينعم على عرابي برتبة الباشوية ويظهر أنه مستعد لجعله حاكم مصر بدلا من توفيق، " وكان السلطان يقاوم دائما فكرة إرسال قوة تصطدم بالثورة ويؤثر أن يكون حامي هذا الشعب من وقوع عدوان عليه ".

ويمكننا أن نفهم بصورة أكبر موقف الدولة العثمانية في ذلك الوقت حيث رفضت

---

(2) روزنشتين. مرجع سابق ص:١. ٦.
(3) أحمد عرابي. مذكرات. دار الهلال ١٩٥٣.
(4) أحمد عرابي. مرجع سابق.

الاشتراك في المؤتمر الذي دعت إليه وعقدته الدول الأوربية قبل غزو مصر في دار السفارة الإيطالية بالأستانة، وقد امتنعت كل من مصر وتركيا عن حضوره بينما حضرته كل من إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، النمسا، المجر، روسيا، إيطاليا، وقد قرر هذا المؤتمر دعوة تركيا للتدخل في مصر بقوة كافية تمكن الخديوي من المحافظة على سلطانه، على أن يكون التدخل مشروطا بالحماية الأوربية وأن يخمد الثورة العسكرية ويعيد إلى الخديوي سلطته وأن تكون مدة إقامة الحملة العثمانية ثلاثة أشهر فقط وأن تكون نفقة الحملة على الخزانة المصرية"[1].

ولعل مقررات هذا المؤتمر تؤكد كل ما سبق وأن أكدناه في هذا الجزء أو فيما قبله، فالمطلوب ذبح الثورة ليس إلا، وإعادة الأمور إلى نصابها؛ أي استمرار الاحتلال السلمي والنهب الاستعماري لمصر عن طريق دوائر المال الأوربية عموما والفرنسية والإنجليزية خصوصا، في ظل حكم مستبد ومرتبط بالأجانب هو حكم الخديوي توفيق، والأعجب من هذا كله أن يتم ذلك على يد القوات التركية المسلمة وبأموال مصرية، وهذا طبعا يحقق عدة أهداف في وقت واحد، فالقوات التركية المسلمة أكثر قدرة هنا على ذبح الثورة؛ حيث إن التعاطف الشعبي سيكون أقل كثيرا جدًّا مما لو تم ذبح الثورة على يد القوات الأوربية، أضف إلى هذا أن ذلك سيوفر على أوربا نفقات الحملة ودماء أبنائها، وثالثا: سيعيد الأمور إلى نصابها وهي حالة الاحتلال الأوربي السلمي لمصر؛ أي عدم انفراد دولة أو دولتين بالمسألة كلها.

وبالطبع كل ذلك تحت أشراف أوربي كامل، وبشرط العودة في غضون ثلاثة شهور؛ أي ألا يسمح لتركيا بالاستفادة من ذلك في زيادة نفوذها في مصر فهذا خطر على المستعمرات الأوربية في الشمال الأفريقي المسلم.

وكان من الطبيعي أن ترفض تركيا هذا لأمر، فهي لا ترغب في قتل الثورة بل هي تشجعها؛ لأن تركيا أصلا غير مرتاحة للخديوي توفيق، وقد تباطأت في منحه فرمان الحكم في مصر على غير المعتاد، وهي أيضًا غير مرتاحة لنفوذ أوربا الذي يتزايد في ظل حكم توفيق، وهي أساسًا تشجع الثورة وتعطف عليها، ألم ترفض دائما التدخل لقمعها، ألم يراسل السلطان عرابي، ألم يمنح السلطان عرابي رتبة الباشوية والنيشان السلطاني المجيدي، ألم يصرح السلطان لعرابي: بأنه لا مانع من خلع توفيق بل والأسرة

---

(1) الرافعي. مرجع سابق.

الخديوية كلها، ألم يلمح السلطان إلى موافقته على تعيين عرابي نفسه حاكما لمصر؟.

ولما رفضت تركيا لم يكن أمام الدول الأوربية إلا بأن تضحي بمصالحها كدول في مصر وتتنازل عن النفوذ لصالح بريطانيا، وأن تسمح لبريطانيا بالانفراد بذلك؛ لأن ذبح الثورة وسقوط مصر في قبضة إنجلترا أفضل من ظهور ثورة إسلامية شابه تكون خطراً على المشروع الاستعماري الأوربي بكامله.

إذن فمفتاح فهم موقف الخلافة العثمانية من الثورة العرابية هو رغبة الخلافة في تفادي احتلال مصر رسميا بعد احتلالها عمليا ومحاولة إزالة هذا الاحتلال السلمي بتشجيع الثورة على ضرب النفوذ الأجنبي، وهي في الوقت ذاته تفعل ذلك عن طريق الوسائل التي لا تملك غيرها بعد أن أصبحت ضعيفة لا حول لها ولا قوة وأمامها تحديات ضخمة ومشاكل في الداخل والخارج؛ أي بالاكتفاء بمنح قائد الثورة النياشين أو توصيل رسائل السلطان إليه لتشجيعه وتقديم النصائح إليه، وكان السلطان يري أن نجاح الثورة إذا لم يكن دعما جديدا للنفوذ العثماني في مصر، فهو سيكون على الأقل حائط صد أمام النفوذ الأوربي في شمال أفريقيا المسلم.

وفي الحقيقة فإن الموقف العثماني هذا، كان معروفا لجميع الأطراف، أوروبا، الخديوي، العرابيون، و العرابيون من جهتهم حاولوا قدر الاستطاعة الاستفادة من هذا الموقف، وكان تحليل العرابيين للمسألة كالتالي: أن الدولة العثمانية في آخر مراحل انهيارها، ولابد من ظهور قوة إسلامية شابه وصاعدة في مصر تكون دعما لتلك الخلافة أو بديلا إسلاميا وحدويا لها، وأن تتمسك تلك الثورة بألا تصل إليها أسباب الفساد والضعف الذي دب في الدولة العثمانية، وكذلك أن تكون الثورة ذات طابع ثوري مستمد من الإسلام، وأن تعمل الثورة على بناء نهضة إسلامية في مصر وأن تنهي النفوذ الأجنبي في مصر وتعرقل مشروعات الاستعمار في المنطقة عموما وفي الشمال الأفريقي خصوصا.

وبديهي أن يعلن قادة الثورة في كل مناسبة ولاءهم للإسلام وللخلافة العثمانية فهذا لا يتعارض مع مبادئهم بل هذه هي بالضبط مبادئهم، وبديهي أن يسعى قادة الثورة إلى الاستفادة من تأييد السلطان؛ لأن لهذا التأييد مردود جماهيري قوي.

ولكن مع كل هذا لماذا أصدر السلطان منشور العصيان؟ على خلاف كل مواقفه السابقة.

والإجابة على السؤال بسيطة جدا، وهي أن السلطان أراد أن يضحي بعرابي بعد أن تمت هزيمة الثورة فعلا، لعل وعسي أن يتيح لـه هذا المنشور بعض الأوراق للضغط على إنجلترا لترحل عن مصر، وكان لسان حاله يقول: إذا كان ابني قد أخطأ فأنا أتبرأ منه، إذا تركوا لي بيتي، وكانت هذه لعبة سياسية على حساب المبادئ، ففقد السلطان السياسة والمبادئ معًا وأساء إلى التاريخ العظيم للدولة العثمانية وأساء أيضًا إلى المستقبل، وبالطبع لم يكن لهذا المنشور أي قيمة، ولم ترحل إنجلترا عن مصر بل ألغت السيادة العثمانية الشكلية على مصر بعد ذلك إبان الحرب العالمية الأولى، وهكذا فإن السلطان قد أخطأ في حق نفسه وحق عرابي وحق الثورة وحق التاريخ وحق المستقبل ولم يكسب شيئًا.

حاول السلطان أن ينقذ مصر من الاحتلال على حساب عرابي والثورة ففقد مصر وأساء إلى عرابي وإلى الثورة.

وفي الحقيقة فإن هذا المنشور وإن كان من الناحية المبدئية خطأ على كل مستوى، فإنه من الناحية الواقعية لم يكن لـه أي قيمة فقد جاء بعد أن انهزمت الثورة فعلا فلم يكن ليقدم أو يؤخر في النتيجة ولكن بالطبع هناك أعداء الإسلام وأعداء الخلافة العثمانية الذين يعادونها؛ لأنها إسلامية ولأنها دافعت عن الإسلام كثيرا، وبالطبع فإن هؤلاء سيثيرون الدنيا ويقيمونها ويقعدونها عن أثر هذا المنشور على الروح المعنوية للشعب والجيش وغيرها إلا أن معظم المؤرخين من مختلف المدارس الفكرية لم يروا في هذا المنشور شيئا مهما أو مؤثرا في الأحداث، بل حتى هؤلاء الذين لا يمكن أن يكونوا متعاطفين مع الخلافة العثمانية قالوا شيئا من الحق مثل صلاح عيسي الماركسي يقول: " برغم المجهود الذي بذلـه الباب العالي لكي يساعد العرابيين إلا أنه اضطر تحت ضغط الدول الأوربية إلى إصدار منشور العصيان"[١].

أي إن صلاح عيسي يقر بأن ذلك المنشور جاء تحت إكراه - ولا منشور لمكره!! - ، ويقر أيضًا أن السلطان كان حليفا للعرابيين وأنه قدم كثيرا من أجل ذلك، والآن هل تكفي هذه الشهادة؟ بالطبع هي تكفي؛ لأنها من شخص لا يمكن أن يكون منحازا للسلطان، ومع هذا فعلينا أيضًا أن نناقش الظروف التي ظهر فيها المنشور، فمن الناحية الزمنية ظهر المنشور يوم في السادس من سبتمبر ١٨٨٢، أي بعد العمليات العسكرية بـ

(1) صلاح عيسى. مرجع سابق ص٤١١.

ستة وخمسين يوما كاملة "، - بدأ ضرب الإسكندرية في الحادي عشر من يوليو - ومن الناحية العسكرية فإن المنشور قد ظهر بعد أن احتل الإنجليز الإسكندرية وبعد احتلال السويس والسيطرة على القناة واحتلال بور سعيد والإسماعيلية واحتلال (نفيشة والمحمسة والقصاصين)؛ أي بعد أن حقق الجيش الإنجليزي انتصارات حاسمة على جيش الثورة ولم تعد المسألة إلا مسألة وقت وهنا قرر السلطان الذي رفض دائما الاشتراك في أي مؤتمر أو مفاوضات اعتمادا على قوة الثورة، قرر هنا أن يحاول منع الاحتلال بالوسائل الدبلوماسية بعد أن انهزمت الثورة فعلا فدخل في مفاوضات مع إنجلترا اتفق بمقتضاها أن يرسل جيشًا عثمانيا قوامه ثلاثة آلاف جندي إلى بور سعيد في مقابل إعلان عصيان عرابي، وكان السلطان قد ناور أثناء تلك المفاوضات بهدف عدم إعلان العصيان والاكتفاء بنداء إلى عرابي يناشده فيه طاعة الخديوي إلا أن إنجلترا أصرت على صدور منشور العصيان، وكان السلطان يستهدف بحصوله على الموافقة الإنجليزية على إرسال ثلاثة آلاف جندي عثماني أن يكسب ورقة تحقق له بعد ذلك جلاء كل الجيوش عن مصر سواء الجيوش الإنجليزية أو العثمانية خصوصا أنه اشترط أيضًا في نفس الاتفاق على عدم استمرار القوات الإنجليزية في مصر إلا ثلاثة أشهر، وكانت بريطانيا تستهدف من منشور العصيان قتل روح المقاومة الشعبية التي كانت تخشاها أكثر مما تخشى الجيش، وكانت تعرف صلابتها بدليل ما فعلته تلك المقاومة في ١٧٩٨- ١٨٠١

و ١٨٠٧، وبالطبع انخدع السلطان ونفذ الاتفاق وأصدر المنشور، ولم تسمح له إنجلترا بإرسال الجنود العثمانيين ولا نفذت وعدها بالانسحاب بعد ثلاثة أشهر بل لم تنسحب إلا بعد اثنين وسبعين عاما بعد أن سلمت مصر للأمريكان قبل أن ترحل.

وهكذا دفع السلطان ثمنا غاليا من سمعته وسمعة الثورة في مقابل وعد لم ينفذ أبدا، وهكذا تكون أخطاء ما يسمي بالسياسة الواقعية التي تخسر المبادئ وتخسر الواقع أيضًا، ويجب أن يكون هذا درسًا للقادة المسلمين وللشعوب الإسلامية وللحركات الإسلامية، أن المبدئية مهما كانت نتائجها أفضل على المستوى العملي من الواقعية فضلا عن أنها سياسة أخلاقية تتفق مع حضارة الإسلام.

نعم كان السلطان مع الثورة وحليفا لها، ونعم كان السلطان يريد إنقاذ مصر من الاحتلال أو إنقاذ ما يمكن إنقاذه بهذا المنشور ولكن حتى إنقاذ مصر من الاحتلال لا

يبرر إدانة عرابي وإعلان عصيانه، ولا يبرر اتخاذ هذا الموقف الغير المبدئي.

المعارك - الصمود - الخداع - الخيانة

لم تكن مهمة جيش الاحتلال الإنجليزي مهمة سهلة، ولم يكن احتلاله لمصر نزهة عسكرية.. كانت هناك معارك حقيقية وكبيرة، وكانت هناك بطولات، وكان هناك جنود وضباط شجعان فعلوا كل ما في طاقتهم، وكان هناك شعب عظيم قدم كل ما يمكنه من الدعم.

كان الجيش الإنجليزي يتكون من ٥٠٦٠٠ جندي مسلحين بأحدث الأسلحة، وأسطول ضخم في مواجهة جيش مكون من ١٣ ألف جندي، وعدد من الاستحكامات والطوابي متخلفة عن العصر في تسليحها، وعدد من الخونة يعملون داخل صفوف الجيش لحساب الخديوي والإنجليز، ومع ذلك أو قل ورغم ذلك، صمد الجيش في حدود المستطاع.

ففي الإسكندرية، رغم الطوابي المستهلكة والتسليح الضعيف قاتل الجنود ببسالة حتى إن جون نينيه اعترف بذلك وكان شاهد عيان حيث يقول: " ومع ذلك، فما كان أبدع هذا المنظر، منظر الرماة المصريين الذين كانوا قائمين على مدافعهم، وهي مكشوفة في العراء، وكأنما هم في استعراض حربي لا يرهبون الموت الذي يكتنفهم إذ لم يكن لهم دروع واقية ولا متاريس وكانت معظم الحصون بلا ساتر، ومع ذلك فهؤلاء الشجعان كنا نلمحهم وسط الدخان الكثيف كأنهم أرواح الأبطال في حومة الوغى سقطوا ثم بعثوا ليكافحوا العدو من جديد ويستهدفون لنيران مدافعه، وكان الأئمة يزورون الحصون ويشجعون المقاومة، وقام الجميع بواجبهم من جند ورجال ونساء وصغار وكبار ولم تكن ثمة أوسمة ولا مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبهم، بل إن عاطفة الوطنية والثورة كانت تستثير الحماسة في صدورهم " [(١)].

ويضيف ": ومع أن المدافع المصرية كانت أقل عيارا من المدافع الإنجليزية فإن رماتها قد أدوا واجبهم على أكمل وجه بحيث إن سبع بوارج إنجليزية أصيبت بعطوب بعضها جسيم وبعضها خفيف [(٢)].

---

(1) جون نينيه. عرابي باشا ص١٧٥.
(2) جون نينيه. نفس المصدر.

ويقول الشيخ محمد عبده في هذا الصدد: " كان الرجال والنساء تحت مطر الكلل ونيران المدافع ينقلون الذخائر ويقدمونها إلى بعض بقايا الطوبجية الذين كانوا يضربونها، وكانوا يغنون بلعن الأميرال سيمور، ومن أرسله " [١].

ويقول عرابي: " في أثناء القتال تطوع كثير من الرجال والنساء في خدمة المجاهدين ومساعدتهم في تقديم الذخائر الحربية وإعطائهم الماء وحمل الجرحى وتضميد جروحهم ونقلهم إلى المستشفيات [٢].

وقال محمود فهمي: " ورأيت في ذلك الوقت بعيني ما حصل من غيرة الأهالي بجهة رأس التين وأم كبية وطوابي باب العرب وهمتهم في مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم للمهمات والذخائر وخراطيش البارود والمقذوفات هم ونساؤهم وأولادهم وبناتهم والبعض من الأهالي صار يعمر المدافع ويضربها على الأسطول " [٣].

ويقول القومندان هنت: " لما وجدت أن الحصون أقوى مما كان يظن وأن جنود المدفعية لا يستهان بهم وأنهم يحكمون الضرب رأيت أن من الصواب أن ألقي المراسي لكي أحصل على المسافة اللازمة بدقة " [٤].

ويقول الماجور تلك من رجال المخابرات الإنجليزية: " في اعتقادي أنه لا يستطيع إلا القليل من الناس أن يؤدوا واجبهم بمثل ما أدي أولئك الجنود، وليس في مقدور الإنسان أن يخفي دهشته وإعجابه من بسالة الجنود الذين كانوا يقاومون تحت وابل القنابل، بل ويحاولون أن يرفعوا أحد المدافع بعد أن سقط من مكانه " [٥].

ويقول وكيل القنصل اليوناني بالإسكندرية: " أنني لا أملك سوى الإعجاب بما أبداه جنود المدفعية المصرية من البطولة والبسالة والثبات في مواقعهم، كانوا شجعان يصمدون لغارات جبارة.

وبالقرب من الإسكندرية كانت معارك صمد فيها الجيش المصري صمودا مذهلا"[٦]،

---

(1) من مذكرات الشيخ محمد عبده ص:٢٥. تاريخ الأستاذ الإمام لمحمد رشيد رضا.
(2) مذكرات عرابي ص٣١٥.
(3) محمود فهمي باشا. البحر الزاخر : ج٢ ص٢٢..
(4) محمد صبيح. نقلا عن رفعت السيد. مرجع سابق.
(5) نفس المرجع.
(6) نفس المرجع.

ففي واقعة الرمل بالقرب من كفر الدوار صد المصريون ثلاثة هجمات إنجليزية يصفها الرافعي بقوله: "وهجم المصريون على الإنجليز هجوما شديدا وأضطروهم إلى التقهقر إذ ولوا الأدبار منهزمين بعد أن دام القتال ثلاث ساعات ونصف"[١].

وفي واقعة عزبة خورشيد " في السابع من أغسطس ١٨٨٢ " صمد المصريون صمودا باسلا ودافعوا دفاعا مجيدا " [٢].

وكانت خسائر الإنجليز أكثر عددا من خسائر المصريين واضطر الإنجليز في النهاية إلى التقهقر بعد قتال استمر أربع ساعات.

وفي أيام ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢ من أغسطس ١٨٨٢ نجح المصريون في صد الهجمات الإنجليزية المتكررة وتكبيدهم أفدح الخسائر، ويقول الرافعي معلقا على ذلك: " وتعتبر معارك الميدان الغربي في جملتها فوزا للعرابيين؛ لأن الإنجليز ارتدوا عن خطوط الدفاع المصرية في كفر الدوار"[٣].

وهكذا صمد الجيش المصري أمام الغزو الإنجليزي، بل وأنزل بقوات الغزو أفدح الخسائر مما جعل الإنجليز يفكرون في تغيير مسار الغزو، فقرروا نقل المعارك إلى منطقة قناة السويس؛ أي غزو مصر من الشرق، وهو الأمر الذي لم يكن أحد يفكر فيه بفضل وجود قناة السويس؛ لأن معنى الغزو عن طريق القناة أن تحدث تعقيدات دولية شديدة، ولكن متي كانت المعاهدات والتعهدات حائلا أمام المستعمر فهذا المستعمر لا يرعى حرمة ولا يحترم عهودا أو معاهدات على أن المسألة كانت أيضًا أكبر من مجرد معاهدات دولية، كانت المسألة أن الغرب كل الغرب يدعم الاحتلال الإنجليزي لمصر، ألم تقف الدول الأوربية تتفرج على الغزو بل وتباركه؟ ألم يقوم المسيو دكلرك رئيس وزراء فرنسا بتهنئة السفير البريطاني في باريس قائلا: " إن انتصار الإنجليز على المسلمين في مصر ينتج ثمرة طيبة لفرنسا في تونس والجزائر؟ " [٤].

ألم يبادر المسيو تيسو سفير فرنسا بلندن إلى تهنئة اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا قائلا: " إن انتصار الإنجليز هو انتصار أوربي، ولو انهزم الجيش الإنجليزي

---

(1) الرافعي. مرجع سابق ص٣٦٤.
(2) الرافعي. مرجع سابق ص٣٦٥.
(3) الرافعي. مرجع سابق ص٣٧٣.
(4) الكتاب الأزرق ١٨٨٢ مجموعة ١٨ وثيقة رقم ١٣٢.

لكان ذلك كارثة على كل الدول التي تعمل حسابا للإسلام "؟ (١).

وهكذا لم يكن غريبًا على إنجلترا أن تخرق المعاهدات الدولية بشأن حياد القناة ولم يكن غريبا على دليسبس الفرنسي أن يخدع عرابي، ولكن الغريب أن عرابي انخدع، كان المجلس العسكري بقيادة عرابي قد انعقد في شهر يوليو للنظر في أمر القناة، واجتمع رأي المجلس على وجوب تعطيلها بحيث لا يستطيع الجيش الإنجليزي اجتيازها والوصول إلى الشاطئ الغربي منها ولكن دليسبس أرسل إلى عرابي في أن يمتنع عن قطع القناة وأكد له " أن الإنجليز يستحيل أن يدخلوا القناة " وحتى بعد أن وصلت البوارج الإنجليزية إلى بورسعيد استمر دليسبس في خداعه مؤكدا استحالة دخول الإنجليز للقناة، وأنه مسؤول عن ذلك شخصيا.

وإذا كان من الطبيعي أن يدعم الغرب والفرنسيون بالذات الاحتلال الإنجليزي لمصر لذبح الثورة، وإذا كان من الطبيعي أن يساهم دليسبس الفرنسي في تحقيق ذلك عن طريق الخداع ولو على حساب شرفه الشخصي، ففي مواجهة الإسلام فالجميع مستعد لعمل أي شيء، فإن الغريب أن عرابي قد انخدع وكان هذا سببا من أسباب الهزيمة، فلو تم قطع القناة في وقت مبكر، وقد كان الوقت يسمح حيث انعقد المجلس العسكري المذكور في شهر يوليو "؛ أي قبل احتلال القناة بوقت كاف، - احتلت القناة في العشرين من أغسطس ١٨٨٢ " -، لو تم قطع القناة لما أمكن للإنجليز احتلال مصر وليست هذه مبالغة فالرافعي ذاته يرى هذا الرأي حيث يقول: "كان الخطأ في مسألة القناة هي العامل الأكبر إن لم يكن الوحيد لانتصار الإنجليز " (٢).

ولا شك أن عرابي قد أخطأ، وليس هناك من هو معصوم من الخطأ، وهو كقائد عسكري أو سياسي يمكن أن تخطئ حساباته ويمكن أيضًا أن ينخدع ولا يقدح هذا في كفاءته ولا إخلاصه، نعم عرابي أخطأ، ولكن هذا الخطأ كشف إلى أي حد يمكن أن يتواطأ الغرب ضد الإسلام وضد الثورة، وتجمع كافة المصادر التاريخية، وكل من ناقش الثورة العرابية على أن قطع قناة السويس كان بلا شك سيؤثر حتما في نتيجة الحرب، حيث إن قطع القناة سيجعل على الإنجليز

---

(1) الكتاب الأصفر ١٨٨٢ وثيقة رقم ٦٤.
(2) الرافعي. مرجع سابق ص٣٧٥.

احتلال البلاد عن طريق الإسكندرية وهذا محفوف بالمخاطر وتجربة ١٧٩٨، ١٨٠٧ تثبت ذلك، فهناك ثقل سكاني من الإسكندرية إلى القاهرة يمكن أن يشكل مقاومة شعبية كبيرة كما حدث في ١٧٩٨، ١٨٠٧، وكذلك هناك جسور يمكن قطعها.

وهناك وسائل لإغراق المنطقة بمياه النيل وجعل حركة الجيش الإنجليزي فيها صعبة جدا، وإذا كان ولابد من غزو مصر من الشرق، مع قطع القناة، كان على الإنجليز أن ينزلوا جيشهم في بور سعيد ثم السير إلى القاهرة ومعاناة نفس المشاكل التي يمكن أن يعانوها في طريق الإسكندرية القاهرة، وإذا حاولوا غزو مصر عن طريق السويس مع قطع القناة فإن معنى هذا أن طرق مواصلات الحملة ستكون طويلة جدًّا حيث يلزم الدوران حول رأس الرجاء الصالح مادامت القناة مغلقة كما أن طريق القاهرة السويس أطول ومكتظ أيضًا بالثقل السكاني وهكذا فليس عجيبا أن تجمع المراجع التاريخية على أن خديعة دليسبس كانت من أهم العوامل التي حسمت نتيجة المعركة.

* * *

واجه العرابيون موقفا صعبا بعد احتلال قناة السويس، فخططهم الأساسية اعتمدت على حشد قوتهم في الميدان الغربي (الإسكندرية، كفر الدوار، رشيد) اعتمادا على احترام إنجلترا لحياد القناة ووعود دليسبس وتأكيداته وبرغم الصعاب استمر الجيش المصري في القتال بشجاعة وبسالة ولكن الخيانة لعبت دورا آخر في هزيمة الجيش، احتل الإنجليز بورسعيد والإسماعيلية يوم العشرين من أغسطس. وكان معنى هذا أن مصير الحرب قد تقرر، يقول نينيه: " وبوصول الإنجليز إلى الإسماعيلية كانت نتيجة الحملة قد تقررت "[1]، ثم واصل الإنجليز زحفهم فاحتلوا نفيشة، والمجفر، ودخلوا في معركة كبيرة مع الجيش المصري في واقعة المسخوطة انتهت بهزيمة الجيش المصري وأسر رئيس الأركان محمود باشا فهمي، وكان وقوع رئيس الأركان في الأسر ضربة حاسمة أصابت الجيش المصري وجعلت نتيجة الحرب أصبحت شبه مؤكدة، ثم استولي الإنجليز على المحسمة والقصاصين وقام الجيش المصري بالهجوم على الإنجليز في القصاصين ودارت معركة كبيرة استمرت ثلاث ساعات ثم كادوا يوقعون بالجيش

(1) جون نينيه. مرجع سابق. ص١. ٥.

الإنجليزي فيها لولا أن الخطة تسربت عن طريق الخائن على خنفس، ويقول بلنت في هذا الصدد: " إن الإنجليز فوجؤوا بشجاعة المصريين في هذه المعركة، وكاد الدوق أوف كنوت يقع أسيرا " [١].

ويقول عرابي: " إنها كانت معركة شديدة، وقد خسر فيها الجيشان خسارة كبري وأن هذه الواقعة كانت أشد حرب نشبت بيننا وبين الإنجليز " [٢] ويقول نينيه: " إن إصابة القائدين الباسلين راشد باشا حسني وعلى باشا فهمي تدل على مدى بسالة الجيش المصري في نفس الوقت " [٣].

ويعلق عرابي على تلك المعركة في مذكراته قائلا: " إنه لولا الخيانة التي قام بها كل من على خنفس الذي سلم الخطة للإنجليز، ومسعود الطحاوي الذي ضلل محمود سامي البارودي فمنع قواته من الوصول في الوقت المناسب لكنا قد استطعنا أن ننزل بالإنجليز خسارة ضخمة " [٤] وكانت معركة التل الكبير هي المعركة الأخيرة وبرغم هزيمة الجيش المصري فيها فإنها لم تخلو من بطولات عظيمة.

فقوات الأميرالاي محمد عبيد ظلت في مواقعها تدافع حتى آخر رجل وسقط معظمها شهداء بما فيهم قائدها الشجاع محمد عبيد، الذي ظل اسمه يرعب الإنجليز طويلا واستبسل أيضًا في القتال آلاي من البياده بقيادة أحمد بك فرج، وآلاي عبد القادر عبد الصمد، وتميز المقاتل حسن رضوان مع رجاله في القتال إذ استطاع أن يصمد للهجوم وأخذت مدافعه تصلي الإنجليز نارا حامية وكبدتهم خسائر جسيمة، وقد لعبت الخيانة أيضًا دورها في هذه المعركة فعلى خنفس وأحمد عبد الغفار وغيرهم من الضباط الخونة الذين اشتراهم سلطان باشا لحساب الخديوي لعبوا دورا حقيرا في كشف دفاعات الجيش المصري وتسببوا في هزيمته، ويقول بلنت في هذا الصدد: " إن الأميرالاي عبد الرحمن بك حسن الذي كان معهودا إليه حراسة المقدمة بدل في مواقع الحرس خصيصًا لكي يفتح الطريق للإنجليز، وأن أميرالايا آخر هو على بك يوسف خنفس كان على قيادة خطوط الخنادق المتوسطة فأرشد الإنجليز المهاجمين بأن وضع

---

(1) بلنت. مرجع سابق ص٣... ٣٥٢.
(2) عرابي. مرجع سابق ص٣٩٧.
(3) نينيه. مرجع سابق.
(4) عرابي. مرجع سابق

المصابيح في نقطة من الاستحكامات أخلاها من جنودها لكي يهتدي بها الإنجليز " [١].

إذاً فلم تكن عملية الغزو نزهة عسكرية وبرغم التفوق الساحق لقوات الغزو عددا وعدة، فإن الجيش المصري قاوم مقاومة باسلة واستطاع أن يصد هجمات الإنجليز في كفر الدوار أكثر من مرة، ولم ينجح الإنجليز أبدا في اختراقها، وفي الميدان الشرقي خاض الجيش المصري معاركا باسلة في القصاصين وغيرها، إلا أن الخيانة لعبت دورها في تحقيق انتصار إنجليزي رخيص، وقد لمعت في سماء المعركة عشرات البطولات وعشرات الأسماء مثل محمد عبيد الذي صمد مع جنوده حتى استشهد، وظل لسنوات عديدة شبحا يخيف الإنجليز هنا ظهر محمد عبيد، محمد عبيد في يافا، محمد عبيد يستعد لتكوين جيش والإنجليز يصدقون ذلك، ويفتشون ويقلبون الدنيا بحثا عن البطل الشهيد. وأحمد بك فرج قومندان آلاي البياده، وعبد القادر عبد الصمد، وحسن أفندي رضوان قومندان الطوبجية، الذي مزقت مدفعيته صفوف العدو، وظل يقاتل وهو جريح، وإعجابا ببسالته ترك له ولسلي قائد العدو سيفه تقديرا له.

ومن خلف الجيش كان هناك شعبا عظيما، وقد رأينا كيف شارك وساعد في الدفاع عن الإسكندرية ضد الأسطول وكيف شارك الآلاف من الفلاحين والبدو في المعارك، مشاركة مباشرة أو عن طريق الدعم المادي والمعنوي، ألوف المتطوعين من كل مكان والتبرعات بالمال والغذاء تنهال من كل مكان، وفرق كاملة من الدعاة الثوريين يحشدون الجماهير ويلهبون حماسها مثل الشيخ محمد أبو الوصل والشيخ أحمد الدمنهوري والشيخ عبد الوهاب أبو عسكر، وعبد الله النديم يجوب مصر كلها لدعم المجهود الحربي للجيش، بل ويرافق الجيش في المعارك ويخطب فيه ملهبا حماسه.

وفي صدد الدعم الشعبي يقول محمد عبده: " إن الجميع قد تبرعوا بالخيل والحبوب والنقود والميرة اللازمة للجيش " [٢] ويذكر نينيه: " أن الشعب قد أمد الجيش بالمال والقمح والشعير والفول والسمن والخضر والفاكهة والخيل والماشية " [٣].

ويقول عرابي في مذكراته: " إن الخزينة المصرية كانت خالية من المال؛ لأن السير كلفن المراقب المالي الإنجليزي أخذ الأموال الموجودة في خزانة المالية وأنزلها

(1) بلنت. مرجع سابق. ص٣. ٢.
(2) محمد عبده. نقلا عن محمود الخفيف. عرابي المفتري عليه ص٣٦٦.
(3) نينيه. مرجع سابق ص٢١٦.

بالأسطول الإنجليزي قبل إعلان الحرب بأيام وكذلك الأموال الموجودة بصندوق الدين حملها أعضاء القومسيون إلى السفن الحربية بالإسكندرية " السير كولفن وأعضاء القومسيون يسرقون، أي يفعلون أي شيء حتى السرقة في سبيل ذبح الثورة الإسلامية والمحافظة على النفوذ الأجنبي، فأرسلت (عرابي) إلى المديرين أدعوهم إلى جمع الأموال والإعانات من مديرياتهم للجيش، ولما أعلن ذلك للعموم جاءت الأمة على اختلاف طوائفها ونحلتها بالمال والغلال والخيل والجمال والأبقار والجواميس والأغنام والفاكهة والحبوب والخضراوات حتى حطب الحريق، حتى إنه عند نهاية الحرب كان في مستودعات الجيش والمخازن ما يزيد على مليون جنيه من المال والمنتجات، وكل ذلك قدم هدايا من الأمة للجيش، وأن الجيش لم ينفق عليه درهم واحد أثناء الحرب من خزائن الحكومة " [١].

ويبدو عدد كبير من كبار المتبرعين مثل " موسي بك مزار الذي تبرع بألف وثلاثمائة ثوب بفتة وثلاثين عجل بقر، حميد بك أبو ستيت الذي تبرع بألف وخمسمائة ثوب بفتة للجهادية، كما قدم وجهز ألف نفر من المتطوعين، وكذلك أحمد بك المنشاوي الذي قدم تبرعات كبيرة للجيش، وعلى رأسهم طبعا السيد حسن موسي العقاد الذي تبرع بآلاف الجنيهات " [٢]، والانطباع الذي يخرج به أي دارس أو قارئ لأحداث تلك الفترة يكتشف أن الشعب والجماهير لم تقصر إطلاقا وكانت على مستوى المسؤولية فالشعب الذي يتبرع بمليون جنيه في شهر واحد رغم حالة الفقر التي كان يعانيها هو شعب عظيم جدا.

بل إن قائمة المتبرعين تضم أقصى درجات الفقر وأقصى درجات الغنى مرورا بكل الدرجات فالذين تبرعوا بحطب النار كانوا أشد الفلاحين فقرا ولم يكونوا يمتلكون إلا هذا الحطب، والذين تبرعوا بالغلال والحبوب هم فقراء الفلاحين ومتوسطيهم، والذين تبرعوا بالخضراوات كانوا فقراء الفلاحين والذين تبرعوا بالفواكه كانوا ممن يمتلكون حدائق الفواكه وهم فلاحون متوسطون أو أغنياء، والذين تبرعوا بالحمير والبقر والجاموس كانوا من الفلاحين المتوسطين والأغنياء، والذين تبرعوا بالخيل كانوا من الأغنياء من الفلاحين أو الأعيان أو التجار، والذين تبرعوا بالأقمشة كانوا تجارا، والذين

---

(1) عرابي. مذكرات مرجع سابق.
(2) عرابي. مذكرات مرجع سابق.

تبرعوا بالأموال كانوا من كبار التجار، بل تبرع أيضًا أمراء البيت الخديوي من الشرفاء الذين انحازوا إلى الأمة، فوفقا لمذكرات عرابي: (فقد تبرعت والدة إسماعيل بجميع خيول عرباتها[١] (قال جميع وليس بعض).

واقتدى بها بقية أفراد العائلة الخديوية وحرم خيري باشا رئيس الديوان الخديوي وحرم رياض باشا"[٢].

ووفقا أيضًا لمذكرات عرابي " فإن من الأهالي من تبرع بنصف ما يمتلك ومنهم من تبرع بجميع ما يمتلك " [٣]، أليس هذا شعبا عظيما. والشعب تطوع في القتال؟ فالعربان تطوعوا، والبدو تطوعوا، والفلاحون تطوعوا، وطلبة الأزهر والمدارس تطوعوا، والبعض كان يجهز المتطوعين بالسلاح، ووصل عدد المتطوعين في تقدير الرافعي أكثر من ثمانين ألفا، حيث بلغ عدد المقاتلين حوالي ١٠٠ ألف بعد أن كان عدد الجيش ١٣ ألفا في بدء القتال؛ أي أن عدد الذين قاتلوا فعلا مع الجيش من المتطوعين كان٨٧٪ بخلاف من تطوع في نقل المؤن والسلاح ومساعدة الجرحى، وصحيح أن هؤلاء المتطوعين لم يضيفوا كثيرا إلى قوة الجيش النظامي ولم يؤثروا على نتائج المعارك؛ لأنهم غير مدربين على الحرب النظامية، ولكن ذلك لم يكن خطأهم، بل خطأ قيادة الثورة، وكان من المفروض ألا ينضم هؤلاء للجيش النظامي، بل أن تستفيد بهم قيادة الثورة في عمليات الكفاح الشعبي المسلح، وكان هذا لو حدث كفيلا بإفشال الغزو تماما واندحار الإنجليز، ألم يحدث ذلك في (١٧٩٨ - ١٨٠١ - ١٨٠٧). وبالطبع كان الملايين مستعدين للمشاركة في هذا الكفاح الشعبي المسلح لو أرادت قيادة الثورة وعملت لهذا.

إذا فالشعب لم يقصر، وعلى مستوى الجيش و برغم عدم تكافؤ القوى صمد الجيش في الميدان الغربي حتى النهاية، وانهزم في الجناح الشرقي؛ لأن الدفاع عن هذا الميدان لم يكن في تخطيط القيادة اعتمادا على وعود ديليسبس أو الثقة في حياد القناة واحترام إنجلترا لاتفاقياتها الدولية، ومع ذلك قاتل الجيش وظهرت البطولات، ولولا الخيانة لكان الأمر مختلفا، ولكن انهزمت الثورة في النهاية، ودخل الإنجليز القاهرة واستسلم عرابي،

---

(1) الرافعي. مرجع سابق ص٤٤٤.
(2) مذكرات عرابي. مرجع سابق.
(3) مذكرات عرابي. مرجع سابق.

فما هي أسباب الهزيمة؟

* * *

أسباب الهزيمة

كانت أسباب الهزيمة كثيرة ومتعددة، منها ما هو عام ومنها ما هو خاص، منها ما هو فوق طاقة الثورة ومنها ما هو بسبب أخطاء قيادة الثورة، لعل الحديث عن تلك الأسباب يوضح السؤال الهام الذي يقفز أمام أي باحث أو قارئ وهو لماذا نجحت مصر في صد الغزوتين الفرنسية في ١٧٩٨ - ١٨٠١، والإنجليزية في ١٨٠٧ وفشلت في ذلك سنة ١٨٨٢؟

في ١٧٩٨، ١٨٠٧ كانت هناك مؤسسات وأوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية تحقق أقصى قدر من حشد الجماهير وتحريكها وتنظيمها في عملية المقاومة، وقد قام محمد علي بضرب تلك الأوضاع وتصفية تلك المؤسسات وخاصة الأزهر، ثم أكمل ورثته من بعده ذلك، بالإضافة إلى الآثار السلبية لعمليات الاختراق الأوربي لمصر اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا والتي استمرت وبلا هوادة منذ ١٨٤٠ إلى ١٨٨٢ وبالتالي فإن قدرة المؤسسات وتلك الأوضاع الاجتماعية على حشد الجماهير وتعبئتها كان قد ضعف في ١٨٨٢ برغم أنها حاولت على قدر استطاعتها، وبالطبع كان هذا العامل فوق طاقة الثورة وليس لها ذنب فيه، بل هي بالتحديد قامت من أجل استعادة تلك الأوضاع والقضاء على عوامل الاختراق والاستبداد.

في ١٧٩٨ - ١٨٠٧ كانت أوضاع العالم الإسلامي والخلافة الإسلامية أفضل كثيرا جدًّا من تلك الأوضاع سنة ١٨٨٢ وصحيح أن منحني الحضارة الإسلامية في الحالتين كان في حالة هبوط - ولكن درجة هبوطه في ١٨٨٢ كانت أكبر من ١٧٩٨ - وهذا أيضًا كان أمرا فوق طاقة الثورة ولم تكن لها يد فيه - بل إن الثورة قامت لمحاولة وقف الهبوط في هذا المنحني ومحاولة عمل انقلاب في اتجاه الصعود من جديد.

في الحالة الأولى - كان حكام مصر" المماليك " رغم كل أخطائهم اختاروا القتال ضد الفرنسيين الكفار في ١٧٩٨ - ١٨٠١ وخاضوا العديد من المعارك ضدهم - وحتى بعد هزيمتهم في القاهرة استمروا يقاتلون في الصعيد حتى النهاية - وفي ١٨٠٧ تكرر الشيء نفسه وإن كانت مساهمتهم كانت أقل؛ لأن محمد علي كان يطاردهم وعلى كل حال، فهم لم ينحازوا للإنجليز.

أما في (١٨٨٢) فقد اختار الخديوي أن ينحاز إلى معسكر الإنجليز وتجمعت حوله فلول الخيانة والتردد - وهذا أيضًا كان فرق بين زمانين وبين نظامي حكم.

وعلى مستوى الأسباب المترتبة على أخطاء الثورة وقيادتها فإن الهزيمة كانت للأسباب الآتية:

١ - أن الثورة لم تبادر إلى الإطاحة بنظام الحكم الخديوي مبكرا مما جعله يشكل في النهاية نواة تتجمع حولها قوى الخيانة والتردد.

٢ - أن الثورة أخطأت في حساباتها عندما اعتمدت على التوازن الدولي في منع الإنجليز من الدخول عن طريق القناة.

٣ - أن الثورة اعتمدت على الجيش في المقاومة، وبديهي أن الجيش الإنجليزي كان أقوى عددا وعدة، ولو لجأت الثورة إلى الحرب الشعبية لتغيرت النتيجة تماما، وكان هذا متاحا على كل مستوي، فالجماهير لم تتأخر لحظة وكانت دائما أعظم من الثورة وأعظم من قيادتها، أما اختيار الثورة لأسلوب الحرب النظامية في مواجهة جيش حديث ذو تسليح أفضل فهذا معناه الهزيمة المؤكدة، بل إن تطوع الأهالي هنا سيكون عبئا على الجيش وليس إضافة له، فالمتطوعون بالطبع لا يصلحون للحرب النظامية، والحرب النظامية ذاتها لا تصلح في مواجهة جيش أقوى عددا وعدة.

٤ - أن قيادة الثورة أخطأت خطأ جسيما عندما استسلمت بعد هزيمة التل الكبير فقد كان من الأفضل على كل مستوى استمرار المقاومة الشعبية المسلحة، والفرصة كانت مهيأة لذلك فقد كانت هناك جماهير جاهزة لذلك، بل هي حاولت من تلقاء نفسها وصرفها محافظ القاهرة، وكذلك كان هناك أجزاء من الجيش في دمياط وكفر الدوار مازلت قادرة على المقاومة.

٥ - أن جهاز الثورة افتقد الكفاءة في اكتشاف وضرب الخونة، كما أن الثورة لم تعالج مسألة الخونة بالحسم الكافي، ولو كانت الثورة تمتلك جهازا كفؤاً في هذا الأمر لقضي على خلايا الخونة في مهدها ولتغيرت نتيجة المعارك كثيرا، حيث إن الخيانة لعبت دورا كبيرا جدًّا في الهزيمة، لدرجة أن المؤرخ بيوفيس يقول:؛ " لا تحسبوا أن انتصار القوات الإنجليزية كان بسبب كفاءة قوادها ومهارتهم ولكن كان سببها الخيانة، فالذي هزم عرابي ليس الجنرال ولسلي ولكن الذي هزمه هو سلطان باشا وعلى خنفس

وغيرهما من الخونة " [1].

* * *

الإنجليز يشربون الأنخاب في القاهرة

أحداث ما بعد التل الكبير، وهي التسليم، والمحاكمة تستحق أكثر من تأمل، فما حدث في تلك الفترة من أحداث وتصرفات أعطت خصوم الثورة وأعداءها سلاحا قويا لذبح سمعة الثورة وسمعة عرابي، وجعلت حسنى النية يبتلعون الطعم إلى آخره، ولكن هذا كله بالطبع لم يكن يستهدف ذبح الثورة ولا ذبح عرابي، فالجيش الإنجليزي قد فعل ذلك، ولكن كان المطلوب ذبح ما تبقي من جذور ثورية وإسلامية لا تموت داخل التربة الشعبية، كان المطلوب هو ذبح الأمل ونشر روح اليأس حتى لا تنبت بذور المقاومة ضد الاحتلال ويستمر الاحتلال جاثما على صدرنا، وقد فعل الإنجليز بذكائهم التقليدي ورؤيتهم المستقبلية كل ما يمكن لتحقيق ذلك، وقد فعل أيضًا مثقفي المدرسة الاستعمارية نفس الشيء، وهذا بالطبع شأنهم فهم جميعا يعملون لصالح قوى الاستعمار ويعملون ضد الثورة الإسلامية أمس واليوم وغدا، ولكن علينا أن نلفت نظر حسني النية فلا يبتلعون الطعم الخبيث، وأن يضعوا المسائل في موضعها الصحيح، وفي إطار ظروفها الموضوعية، ولنبدأ بعرابي، عاد عرابي إلى القاهرة بعد هزيمة التل الكبير، تدارس الموقف العسكري على الطبيعة فلم يجد إلا عددًا ضئيلاً من الجنود النظاميين " أربعين جندي وألف خفير " وبالحسابات العسكرية البحتة وجد أن الدفاع عن القاهرة مستحيل، نصحه نينيه بتسليم نفسه كأسير حرب إلى القائد البريطاني، وبديهي أنه يترتب على ذلك أن يعامل كأسير حرب وفقا للقواعد المعمول بها في هذا الصدد، قبل عرابي نصيحة نينيه وأمر جنوده بالتسليم، وذهب هو وطلبة باشا إلى مركز القيادة الإنجليزي في العباسية وسلما سيفهما للقائد البريطاني الذي أمر باعتقالهما، بعد ذلك تم نقله إلى حيث تمت محاكمته على يد محكمة عسكرية شكلها الخديوي، وصدر الحكم على عرابي بالنفي وتم تنفيذ الحكم، حدثت مشاجرات بين المنفيين، صدرت عن عرابي عند الإفراج عنه تصريحات سيئة أو تنسب إليه تصريحات سيئة إذن فعرابي تصرف كقائد عسكري مهزوم، سلم سيفه للقائد المنتصر، ولا شك أن عرابي أخطأ هنا، فهو لم يكن مجرد قائد

---

(1) نقلا عن رفعت السعيد. مصدر سابق ص٢١١.

عسكري مهزوم، بل هو قائد الجناح العسكري للثورة وعليه أن يتصرف في هذا الإطار، ولا شك أنه كان من الأفضل بكل الحسابات أن يستمر عرابي في المقاومة بما بقي من الجيش مهما كان ضعيفا وأن يفجر مقاومة شعبية مسلحة ضد الاحتلال.

ولا شك أن هذا كان هو الطريق الصحيح لقائد يمثل ثورة، ولا شك أيضًا أن الكفاح الشعبي المسلح هو الطريق الوحيد والحتمي؛ لأننا أمام قوى استعمارية أقوى منا عسكريا وبالتالي فلن ينجح معها جيش نظامي، بل كفاح شعبي مسلح وواسع، نعم علينا هنا من أجل المستقبل أن نقر بخطأ عرابي، ولكن أيضًا علينا أن نحاول أن نتفهم سلوك الرجل في ضوء تفكيره هو حتى ولو كنا مبدئيا نخطئ هذا التفكير، فعرابي هنا لم يتصرف بمنطق قائد يمثل ثورة، ولكن بمنطق قائد عسكري مهزوم ظن أنه سوف يعامل كأسير حرب، وبالتالي فمنذ الآن علينا ألا نعامل عرابي كأحد قادة الثورة وألا ننسب أي سلوك يسلكه إلى الثورة بل إليه هو شخصيا كقائد عسكري أسير، نعم عرابي ظل طوال الثورة كقائد عسكري لها، ورفض دائما الخضوع لأعداء الثورة، بل وقاتل مع الثورة رغم أنف الخديوي، بل واستمر في المقاومة بعد خيانة الخديوي وإصدار قرار عزل عرابي؛ أي أن عرابي استمر يقاتل طالما كانت هناك قوة عسكرية مصرية تسمح بالقتال، استسلم عندما انهارت تلك القوة، ومنذ استسلامه علينا أن نفصل بينه وبين الثورة هذه واحدة.

والثانية: أن وقائع الثورة كلها تقول أن زعيم الثورة هو عبد الله النديم، فهو الذي فجر الثورة بخطبه وأفعاله وتحركاته، وكان دائما من وراء كل الأحداث الكبرى في الثورة، فهو الذي يقود الجماهير في التظاهر وتوقيع العرائض، وهو الذي يحشدها خلف الجيش في المعارك مع الخديوي أو مع الإنجليز، وهو أيضًا فيلسوف الثورة وجهاز دعايتها، ووقائع الثورة تقول أن القائد السياسي للثورة هو محمود سامي البارودي، فهو رئيس الوزارة في وزارة الثورة، في حين أن عرابي كان وزيرا للحربية فيها إذن يجب وضع سلوك عرابي في هذا الإطار، فعرابي لم يكن زعيم الثورة ولا مفجرها وكذلك لم يكن قائدها السياسي، بل هو قائد الجناح العسكري للثورة أو قائد جيش الثورة، وبالتالي فإن خطأ عرابي في التسليم للأعداء ينحصر في إغفاله كونه قائدا عسكريا يمثل ثورة.

وبالطبع فإن محاولة جعل عرابي زعيم الثورة أو قائدها السياسي ومحاسبته

ومحاسبة الثورة على هذا الأساس هي محاولة مشبوهة تستهدف تحقيق أكبر قدر من الإساءة إلى عرابي شخصيا وإلى الثورة وهكذا فإن عرابي قد أدي واجبه طوال مراحل الثورة في إطار أنه القائد العسكري لجيش الثورة أو قائد الجناح العسكري للثورة، وينحصر خطأه في موضوع التسليم في كونه قائداً عسكرياً يمثل ثورة وليس مجرد قائد عسكري هزم في معركة أما بشأن ضعف عرابي أثناء محاكمته، فهذا من الضعف الإنساني الذي ينتاب الكثير من المناضلين في السجون والمعتقلات ولا يشكل بأي حال من الأحوال إدانة لهم، ولكن بالطبع فإن الذين يظهرون استعلاء وتماسكا أثناء المحاكمات والسجون هم أفضل من الذين يضعفون، وأما بخصوص المشاجرات الصبيانية بينه وبين رفاق المنفي فهذا من الملل الذي يعرفه الذين عانوا من فترات السجون الطويلة وليس له أي دلالة سياسية أو نضالية، ولا مانع أن نكرر أن المتماسكين في هذه الظروف أفضل من غير المتماسكين، وأخيرا بخصوص ما نسب إليه من تصريحات عقب عودته من المنفي، فالله يعلم مدى صحتها، وحتى لو فُرض صحتها فلا قيمة لها، فلم يكن عرابي عند ذاك ممثلا لحركة الجماهير ولا غيرها، بل كان مصطفى كامل في ذلك الوقت هو قائد النضال الشعبي ضد الاحتلال، وعلى كل حال، فإن مصطفى كامل قد انتقد عرابي في تلك التصريحات في حين أنه أشاد بمحمود سامي البارودي، أي أن الجيل الثاني من حركة الكفاح يقول نحن نعتز بالثورة، ونرفض التصرفات المترتبة على الضعف الإنساني ويجب أن نفهم موقف الحزب الوطني من الثورة العرابية في هذه الإطار، فمن المعروف أن الحزب الوطني كان يشيد دائما بالنديم وبالبارودي، وكان يعترض على أخطاء عرابي التي حدثت في إطار ضعفه الإنساني وخاصة في فترة سجنه ومنفاه وبالطبع فإن أولي العزم من المناضلين في لحظات المد ولحظات الجذر أفضل من غير أولي العزم.

ويظل دائما الاعتزاز بالثورة العرابية، وبعرابي كقائد للجناح العسكري للثورة رغم ضعفه الإنساني في السجن والمنفى، ومن كان من المناضلين بلا ضعف فليرم عرابي بحجر.

* * *

على أن عددا آخرا من رجال الثورة كان يريد المقاومة ويحاول أن يؤدي واجبه حتى اللحظة الأخيرة، فمحمود سامي البارودي يرفض أن يسلم نفسه مع عرابي وطلبة، وذهب

إلى المنصورة ومن هناك أبرق إلى عرابي يطلب إغراق مديريتي القليوبية والشرقية ليعطل زحف الجيش الإنجليزي ثم الاستيلاء على جميع المراكب في النيل وشحنها بالذخيرة وتوجيهها إلى الصعيد مع الجيش، ومن الصعيد تستمر المقاومة أو من السودان إذا أعجزهم الدفاع من الصعيد " [١] وفي دمياط أبي عبد العال حلمي أن يستسلم، وحاول إقناع الأهالي بأن عرابي مازال يقاوم، ودعا إلى القتال حتى النهاية واستمر على موقفه حتى يوم الحادي والعشرين من سبتمبر " [٢] وفي القاهرة " قال الأميرالاي أحمد نير أنه يقف في وجه العدو ويقاتله برجاله الأربعين حتى يموت معهم " [٣] بل إن الأمير إبراهيم باشا ابن عم الخديوي الخائن توفيق، وكان هذا الأمير من المؤيدين للثورة، قال: الواجب هو الدفاع مادام فينا بقية.

وفي القاهرة " حاول أهالي باب الشعرية والحسينية أن يحاربوا الإنجليز ولو بالنبوت فمنعهم محافظ القاهرة وأخذ يراقب حركاتهم منعا لوقوع الاحتكاك بين الإنجليز والأهلين [٤].

* * *

لكم اليوم وغدًا لنا

وفي المحاكمات ظهرت أيضًا حالات الاستعلاء والصمود وليس الضعف فقط، فالشيخ حسن العدوي مثلا عندما سألته المحكمة هل أصدرت فتوى بعزل سمو الخديوي توفيق؟ يجيب في استعلاء وشموخ " لو قدمت المحكمة الآن فتوى بعزل توفيق " لاحظ توفيق بدون خديوي أمام محكمة شكلها توفيق نفسه " لما ترددت " بل ويضيف " وليس في وسع هيئة المحكمة وأعضاؤها مسلمون أن تنكر أن توفيق مستحق للعزل؛ لأنه خرج على الدين والوطن " [٥].

ويوسف أبو رية الذي يصدر عليه الحكم بالإعدام، وعندما يأتي أوان التنفيذ، يسأله الجلاد، هل تريد شيئًا قبل إعدامك؟ فيرد قائلا: " أريد لمصر الاستقلال - لكم اليوم وغدًا لنا "

---

(1) الرافعي. مرجع سابق ص٤. ١.
(2) الرافعي. مرجع سابق ص٤. ٢.
(3) مذكرات عرابي. مرجع سابق.
(4) الرافعي. مرجع سابق ص٤...
(5) محاكمة العرابيين. طبعة جريدة المحروسة بالإسكندرية ١٨٨٤.

(١).

والسيد حسن موسى العقاد، تلت المحكمة عليه رسائل لم تكن بخط يده، تقول تلك الرسائل أن توفيق أهبل وأنه لم تعد له ولاية على مصر فقد خرج على الشرع؛ لانضمامه إلى الإنجليز، فقال العقاد ببساطة " نعم أنا كاتب هذه الرسائل، برغم أنها لم تكن بخط يده، بل واعترف أنه وقع قرار عزل توفيق راضيا مختارا وعندما حاولت المحكمة استدراجه إلى أنه أكره على توقيعها، ولما سئل عن ثروته أين ذهبت، وقد كان تاجرا ثريا جدا، بل كبير تجار مصر، قال أنفقتها في سبيل الثورة.

كان هؤلاء الرجال الذين حاولوا الاستمرار في المقاومة والذين لم يضعفوا في المحاكمة، كانوا هؤلاء جميعا يحمون جذور الثورة ويحافظون على شعلتها متقدة تحت الرماد، وكان قبل هؤلاء زعيمها ومفجرها وفيلسوفها عبد الله النديم الذي رفض التسليم، واختفى داخل الوجدان المصري، تسع سنوات كاملة، يحمل مشعل الثورة ويرعى جذورها، ويحرث الأرض من جديد ويسقيها، وكان معه كل الذين أحبوا الثورة وحلموا بها من البسطاء والشرفاء وهم الشعب جميعا، هؤلاء الذين رفضوا تسليم النديم و أخفوه في حبات عيونهم، رغم سيف الاحتلال والخديوي، ورغم ذهب الاحتلال والخديوي، هؤلاء الذين رفضوا أن يسلموا النديم أو يرشدوا عن مكانه برغم ألف جنيه مكافأة مرصودة لمن يرشد عنه، وبعضهم لم يكن قد امتلك يوما ولو جنيها واحدا أو حتى امتلأت بطنه يوما ولو من الخبز الجاف، كان النديم يحمل شعلة الثورة، تحميه الجماهير، وكان يراسل عرابي في المنفي، ويعمل على إعادة تشكيل قواعد الثورة، أو على الأقل تسليم الشعلة متقدة للجيل الثاني، وقد وفي النديم وسلم الشعلة إلى مصطفى كامل.

الدهاء الإنجليزي

كان الإنجليز مرعوبين مذعورين، فهم يعرفون أنه لا يكفي احتلال مصر للبقاء فيها، فنابليون احتلها ١٧٩٨، واستمر الشعب يقاوم إلى أن هزم الحملة الفرنسية فرحلت ١٨٠١.

كان الإنجليز يعرفون أنه طالما كان هناك تفكير ومحاولات للمقاومة فإن

(1) نفس المرجع.

الجذور موجودة والشعلة متقدة تحت الرماد، خاصة وأن النديم زعيم الثورة وجهازها الإعلامي ومفجرها وعقلها المفكر قد اختفى داخل مصر؛ أي أن النواة مازلت في التربة، والتربة صالحة، ومن يدري، فإذا كان اليوم للإنجليز فلعل الغد يكون للثورة، وتحرك الإنجليز تحت تأثير رعبهم وخوفهم من هذا الغد، تحركوا في محاولة شيطانية لإفساد هذا الغد ومصادرته قبل شروقه تحركوا لقتل الأمل، وإلقاء الحشائش الضارة على التربة لتخنق الجذور الثورية، كانوا يعرفون أن القبض على ٣٠ ألفا لا يكفي، ومحاكمة المئات لا يكفي، بل لابد من انتزاع الفكر الثوري من الواقع المصري، وفي هذا الإطار جاءت عملية الإساءة المتعمدة إلى رموز الثورة، وخاصة عرابي فأشاع الإنجليز أنه عقد معهم صفقة عندما سلم نفسه وتظاهروا بالدفاع عنه أمام المحكمة ومنعوا إعدامه؛ لأن إعدامه سيحوله إلى شهيد ورمز في نظر الجماهير مما يلقي ماء عذبا على جذور الثورة أو زيتا على قنديلها المشتعل تحت الرماد، وفي نفس الوقت فإن الدفاع عنه عن طريق محامين إنجليز يسيء إلى الرجل، والإشاعة التي أطلقوها وجدت بالطبع من العملاء ومن الأغبياء من يرددها، وفي الحقيقة فإن حكاية تلك الصفقة ظلت مجرد إشاعة تغذيها الدوائر الاستعمارية ويرددها الأغبياء، ولكنها لم ترد في أي مرجع محترم أو حتى غير محترم، بل إن الرافعي الذي لا يترك نقيصة إلا وألصقها بعرابي رفض هذه الإشاعة ونقدها؛ لأنها بالطبع لا تحمل أي جانب جدي أو منطقي، وإذا كان الأغبياء قد رددوا تلك الإشاعة الخبيثة التي روجتها وتروجها الدوائر الاستعمارية، فإن الوجدان الشعبي الذي أخفى النديم تسع سنوات، رد بطريقته الفذة على ذلك الدهاء الشيطاني الإنجليزي، فردد الفلاحون البسطاء أقوالا وأ شعارا هي الوعي بعينه، فالولس هو الذي هزم عرابي؛ أي الخيانة، وأن عرابي مازال في وجدانهم رمزا للثورة على النفوذ الأجنبي، وقائد عسكريا ثوريا مخلصا ومازال البسطاء والثوريون والشرفاء يغنون المواويل " من طلعة الفجر.

قومي يا مصر يا عياشة ::: وقمري العيش
ومدى إيدك لأحمد عرابي باشا ::: آمر لواء الجيش "

* * *

دروس الثورة وعبرها

من البديهي أن الكتابة عموما و كتابة التاريخ وقراءته خصوصا ليست بهدف التسلية أو الامتاع، بل هي محاولة لاستخلاص التجارب والعبر والدروس بهدف الاستفادة منها، أي أنه موجه للمستقبل، هذه واحدة، والثانية أن العوامل التي تفاعلت وأثرت في أحوال أمتنا في تلك الفترة مازالت موجودة، بل ربما أمتنا تعاني حتى اليوم نفس الظروف، ونفس التحديات بل نفس الأساليب، وبديهي أيضًا أن الحديث عن الثورة العرابية باعتبارها محاولة إسلامية للتخلص من النفوذ الأجنبي ووضع قواعد النهضة والاستقلال أمر هام وضروري لمستقبل ومصير أمتنا المرتبط في محاولة للاستقلال والنهضة بالثورة الإسلامية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقلال والنهضة، وكثيرة هي دروس الثورة، وكثيرة هي تجاربها.

التخلص من النفوذ الأجنبي فريضة إسلامية

لعل أول وأهم هذه الدروس: هو أن التخلص من النفوذ الأجنبي ومقاومة الاحتلال السلمي أو العسكري، وعملية تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي فريضة إسلامية بل هي فريضة مقدمة على الصلاة ذاتها، وأن ممالأة الأجانب مجرد ممالأتهم خروج عن الشرع، وبالطبع الانحياز لهم خروج عن الشرع،

وفي الحقيقة فإن المسألة، هي سبب الثورة، وأكبر أهدافها إن لم يكن الهدف الوحيد باعتبار الأهداف الأخرى متفرعة عن هذا الهدف ومرتبطة بمحاولة تحقيقه، وهذا السبب هو مفتاح فهم الثورة، مفتاح فهم أفكارها وتصرفاتها ومفتاح فهم تصرفات القوى المعادية للثورة، نعم كان التخلص من النفوذ الأجنبي هو الهدف الوحيد والأكبر للثورة على مستوى أفكار قادتها وعلى مستوى وسائل الثورة أيضًا في حشد الجماهير وعلى مستوى حركة الثورة وأحداثها، فالأفغاني باعتباره الأب الروحي للثورة كان هو ذاته ثورة على النفوذ الأجنبي، وفي كل خطبه ودروسه وتحركاته كان يدعو إلى " تخلص أهل الإسلام من سيطرة أهل الكفر ".

وكان يحدد الوسائل الكفيلة لتحقيق هذا الأمر ويحلل الأسباب التي أدت إليه فهو يرى أن استبداد الحكام هو الذي مكن الأجانب في بلادنا، وأن تفرق كلمة هؤلاء الحكام هي أيضًا التي أدت إلى امتلاك الكفار لديار الإسلام، وأن الفساد والرشوة هما اللذان مكنا الأجنبي من اختراق بلاد الإسلام، وهو حين يدعو إلى الجهاد والوحدة والحرية فمن

أجل التخلص من سيطرة أهل الكفر على أهل الإسلام.

وعبد الله النديم مفكر الثورة وزعيمها، كان لا يفتأ في خطبه ومقالاته وجميع أعماله الفنية والأدبية يدعو إلى التخلص من النفوذ الأجنبي، ويحلل أيضًا هذا النفوذ وخطورته اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، بل يصل إلى درجة الهجوم على تقليد السلوك الأوربي، ويصل أيضًا إلى درجة التحريض على العنف في مواجهته، انظر إلى النديم يقول: " إن الأجانب أصبحوا إخطبوطا ضخما في مصر، حتى لكأنك تشعر أنك غريب في بلادك فتخيل نفسك عائدا إلى وطنك بعد غيبة، وحين تصل إلى الإسكندرية فسوف تجد قائد الميناء بحارا إنجليزيا، فإذا وصلت إلى حقائبك بالجمرك فستجد مديرا إنجليزيا كان موظفًا سابقًا في مصلحة البريد، فإذا أردت أن تسافر إلى القاهرة بالسكة الحديد فسوف تجد هذا المرفق يدار بواسطة موظفين إنجليز وهنود وفرنسيين، فإذا أردت أن ترسل تلغرافا إلى أهلك تنبئهم بوصولك فستجد المشرف على التلغراف موظفًا إنجليزيا أيضًا، وإذا أردت أن ترسل لأصدقائك خطابات تخبرهم بقدومك فستجد مصلحة البريد مرؤوسة لموظف سابق في البريد الإنجليزي "(١).

وعرابي يقول في مذكراته: " ثم أخذت في نشر أفكاري بين علماء الأمة وأعيانها وعمد البلاد ومشايخ العربان، طالبا منهم تأييدي في مطالبي لكي ننتشل الأمة من وهدة الاضمحلال وهاوية التلاشي التي سقطت فيها أو كادت بتفريط الحكومة في صفوف الأمة للأجانب وممالأتها لهم، وببيعها كثير من الأراضي لهؤلاء الأجانب مع تعيين كثير منهم في إدارات الحكومة ومصالحها بالمرتبات الفاحشة " (٢).

ويقول الرافعي في أسباب حركة التاسع من سبتمبر (١٨٨١): " كانت المظالم التي اشتكى منها زعماء الجيش تشبه المظالم التي كان الشعب يشكو منها، ولم يكن الناس راضين عن الحكومة وسياستها، كانوا يتبرمون بمظالم الحكومة وينقمون من الوزارة استسلامها للنفوذ الأجنبي وخضوعها لأوامر القناصل ومحاباتها الموظفين الأجانب في مصالح الحكومة وتمييزها إياهم بالرواتب الكبيرة والمزايا العديدة" (٣).

---

(1) على الحديدي. خطيب الوطنية عبد الله النديم. القاهرة. ١٩٦٢.
(2) عرابي. مذكرات. ص٢٢٩.
(3) الرافعي. مرجع سابق. ص١١٩.

بل الأكثر دلالة في هذا الأمر أن الأمة عندما قررت توكيل عرابي في المطالبة باسمها بمطالبها، كانت وثيقة التوكيل تنص على أسباب الثورة وأهدافها كالتالي: " أن الحكومة خاضعة للنفوذ الأجنبي، وأنها مستسلمة لأوامر القناصل، وأنها تبيع الأراضي للأجانب، وأن الأجانب تحكموا في مالية البلاد، وأن الموظفين الأجانب قد انتشروا في كل الوظائف والمصالح" (١).

أي أن البرنامج المعلن للثورة، أو العقد الذي وكلت الأمة بمقتضاه عرابي للمطالبة باسمها فقد حصر المسألة في التخلص من النفوذ الأجنبي، ليس هذا فحسب، بل إن علماء الأمة عندما قرروا خلع الخديوي بفتوى شرعية استندوا في هذه الفتوى على أن الخديوي يمالئ الأجانب وباع بلاد الإسلام للأجنبي وانحاز إلى الإنجليز.

وهكذا كان النفوذ الأجنبي هو سبب الثورة والتخلص منه هو هدفها الأكبر إن لم يكن الوحيد.

وعلى مستوى ممارسات الثورة نجد أن الثورة رفضت دستور شريف باشا رغم ما فيه من مميزات كثيرة؛ لأنه حرم مجلس النواب من حق نظر الميزانية وإقرارها؛ أي أن الثورة رفضت كل ما في الدستور من مميزات؛ لأنه حرمها من أهم أهدافها وهو ضرب النفوذ الأجنبي، فما دام نواب الأمة لا ينظرون في الميزانية؛ أي مادام النفوذ الأجنبي مازال مسيطرا على مالية البلاد فالدستور مرفوض، ألم تقم الثورة أصلا للتخلص من هذا النفوذ بالتحديد؟ وهناك حادثة ذات دلالة هامة في هذا الصدد وهي أن السيد أمين الشمس تقدم بطلب إلى مجلس النواب لمنع تصدير الغلال حتى لا ترتفع أسعارها، والسيد أمين الشمس هو أحد عناصر الثورة وقد تمت محاكمته وصدر عليه حكم بالغرامة أربعة آلاف جنيه، وتحديد إقامته في مديرية الشرقية تحت نظر السلطات وذلك بعد هزيمة الثورة، وإذا هو يمثل الثورة بهذا الاقتراح وبتقديمه هذا الاقتراح يعني أن الثورة كانت تفكر في الاستقلال الاقتصادي لأنها حين تمنع الغلال من التصدير اليوم، ثم تزرع وتصنع ما يحتاجه الناس غدا ثم تمنع استيراد كذا وكذا من البضائع حتى لا تضر المنتجات الوطنية، فإن هذا يؤدي إلى الاستقلال بالسوق وقطع خيوط التبعية للاقتصاد الأوربي.

---

(1) سليم نقاش. مصر للمصريين ج٤ ص٩.

ومعنى هذا أن الثورة لم تكن تريد ضرب النفوذ الأجنبي في مصر فقط بل الاستقلال بالاقتصاد إنتاجا واستهلاكا، أي وضع قواعد النهضة الاقتصادية على أساس الاستقلال، وليس التبعية.

ولعل هذا يكون درسًا لنا، فالقضاء على التبعية والقضاء على النفوذ الأجنبي يجب أن يكون الهدف الأول للحركة الإسلامية وللثورة الإسلامية فطالما كان هناك نفوذ أجنبي، وطالما كانت هناك تبعية، وطالما كانت بلادنا مستهدفة للسيطرة الاستعمارية فالانعتاق من هذه السيطرة والتبعية والنفوذ فريضة إسلامية مقدمة على غيرها من الفرائض.

الحركة الإسلامية ليست حركة طائفية

لاشك أن الحركة الإسلامية لم ولن تكون حركة طائفية، وكذلك الثورة الإسلامية لم ولن تكون حركة طائفية، هذه حقيقة يدركها كل من عرف الإسلام وكل من درس الحضارة الإسلامية سواء كان مسلما أو غير مسلم، فأي باحث موضوعي أيا كان انتماؤه الديني أو الاجتماعي أو القومي أو الثقافي أو السياسي يعرف هذه الحقيقة؛ لأنها واضحة وضوح الشمس لكل ذي عينين فالإسلام هو رسالة الله سبحانه وتعالى إلى الإنسان منذ بدء الخليقة وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهو تكليف للإنسان بالاستخلاف في الأرض وعمارتها بمقتضى العدل والإحسان، وهو دعوة إلى التفكير بحرية، ودعوة إلى التصدي لكل من يحاول أن يصادر حرية التفكير أو يمارس الظلم على الإنسان بأي صورة من الصور.

وهذا بالتحديد هو مفهوم الجهاد، فالجهاد ما هو ألا حركة يقوم بها هؤلاء الذين حملوا الرسالة للقضاء على كافة أشكال وألوان الظلم والاستبداد والقهر سواء كان ذلك نظام حكم - أو نظام اجتماعي - أو طبقي أو عشائري أوغيرها - فإذا ما ارتفعت وسائل القهر والاستبداد والظلم - كان للناس أن يختاروا عقيدتهم بحرية **{لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ}** - إذن فالجهاد ليس إكراه أحد على دين معين أو تفكير معين - بل هو العكس من ذلك تماما -؛ أي أنه حركة لتحقيق الحرية برفع أسباب غيابها - وكذلك ليس الجهاد لسيادة جنس على جنس أو قومية على قومية أو دين على دين أو طائفة على طائفة - بل هو دعوة للعدل - وهو كذلك ليس وسيلة لاستئثار مجموعة من الناس تنتمي للإسلام مثلا بالثروة والسلطة دون الناس - بل هو عكس ذلك تماما؛ أي أنه يرفع

الاستبداد والظلم الطبقي والقومي والديني، إذًا الإسلام على كل صعيد ليس دينا طائفيا، وصحيح أن الناس بمجرد أن ترتفع عنهم أسباب الظلم والاستبداد والفقر والجهل يعتنقون الإسلام طواعية، ولكن ذلك؛ لأن الإسلام هو فطرة الله في الناس جميعا -، فإذا انتفت عوامل القهر - رجع الناس إلى فطرتهم ببساطة - هذا من ناحية - ومن ناحية أخرى فإن الحضارة الإسلامية لم تمارس أبدا طول فترة سيادتها أي شكل من أشكال الاضطهاد الطائفي - بل عندما غاب الحكم الإسلامي ظهرت المذابح الطائفية ومهما كانت أحوال الحضارة الإسلامية - حتى لحظات ضعفها لم يحدث منها أي اضطهاد طائفي - رغم آلاف العوامل الاستفزازية التي كانت تدفعها وتغريها بذلك - ولكن الحضارة الإسلامية في لحظات ضعفها وبرغم التآمر في داخلها من بعض الطوائف فضلت الانتصار لقيم الإسلام على الانتصار لوجودها ذاته،

وإذا حاولنا أن نضرب قليلا من الأمثلة نجد أن بلدا كلبنان متعدد الطوائف والمذاهب لم يشهد المذابح الطائفية إلا بعد سقوط الحكم الإسلامي وسقوطه في يد الاستعمار الفرنسي بل حتى في ظل هذا الاحتلال - فإن رجلا مثل عبد القادر الجزائري الزعيم الإسلامي المعروف والذي كان منفيا قام بنفسه بحماية النصارى والوقوف دون ذبحهم في الحوادث الطائفية التي أشعلها الاحتلال الفرنسي - وكان عبد القادر الجزائري يفعل ذلك " وهو في المنفي " وهو الذي عاني شخصيا من التعصب الصليبي الفرنسي - انطلاقا من مسؤوليته كمسلم أمام الله.

ومن ناحية ثالثة، فإن الظاهرة الاستعمارية - قد شملت العالم الإسلامي كله، وشملت بلاد أفريقية وآسيوية غير إسلامية؛ أي أن العالم انقسم إلى عالم مستكبر وعالم مستضعف، وإذا كان الدفاع عن المظلومين فريضة إسلامية، وإذا كانت الثورة الإسلامية على الاستعمار فريضة إسلامية، فإن مناهضة الاستعمار أصبح قاعدة للتحالف بين البلاد الإسلامية المستعمرة وغيرها من المستعمرات، وبالتالي فإن الحركة الإسلامية والثورة الإسلامية تضم كل من يحارب الاستعمار وثقافته ونفوذه ووجوده وجيشه وبنوكه.

إذن فالظروف التي تمر بالعالم الآن تؤكد وتحتم ألا تكون الحركة الإسلامية حركة طائفية - فهي أولا بحكم الإسلام وبحكم الحضارة الإسلامية وبحكم الظروف السائدة في العالم حركة تتبني مطالب كل المستضعفين والمقهورين والمحرومين.

ولأن الحركة الإسلامية هي الخطر الأكبر على الاستعمار فلابد من محاولة عزلها وتطويقها عن غيرها من المستضعفين لإضعاف الاثنين معا وهكذا فإن أي حركة مناهضة للاستعمار لابد أن توصف في دوائر الاستعمار بالطائفية والتعصب.

ولعل الدرس الكبير الذي تركته لنا الثورة العرابية - كان هذا الدرس، كانت الثورة العرابية ثورة إسلامية؛ ولذلك لم تكن طائفية ولا متعصبة.

فالأفغاني مثلا - ولأنه كان إسلاميا - دافع عن كل المستضعفين بل واستطاع أن يحشد المسلم والقبطي المصري و المسيحي غير المصري بل واليهودي في جبهة واحدة هي جبهة الانتماء للحضارة الإسلامية في مواجهة الاستعمار - وكانت دروس الأفغاني تضم المسلم والمسيحي واليهودي رغم أن هذه الدروس كانت في عقيدة وفكر وتاريخ الإسلام - لماذا كان ذلك؟!

كان ذلك؛ لأن الأفغاني بما أنه إسلامي فهو غير طائفي وغير متعصب، كان ذلك؛ لأن المسيحي المصري يعرف ويؤمن أنه مسلم ثقافة ووطنا وحضارة وأن المسيحي القبطي إن لم يكن منتميا إلى هذه الثقافة وهذه الحضارة وهذا الوطن فهو خائن، ولم تكن هذه إحدى علامات عبقرية الأفغاني - ولكنها كانت ترجمة لأمر معروف ومقرر، ومخالفه خائن.

كانت إذن حركة الأفغاني تضم كل من ينتمي إلى الحضارة الإسلامية سواء كان مسلما أو مسيحيا أو حتى يهوديا - وكانت هذه إحدى أهم العوامل التي تؤكد إسلامية الأفغاني ؛ أي أنها لم تكن انتقاصا من إسلامية الرجل أو تشكيكا فيها أو حتى تساهلا في أمرها - بل كانت تأكيدا لتلك الإسلامية، وكانت جماهير الشعب المسلم تعرف ذلك وتستوعبه بل وتحرص عليه؛ لأن هذه بديهية إسلامية معروفة.

وكل حوادث الثورة تؤكد ذلك، فالنديم يحرص على هذا الأمر، ويدعو المسلم والمسيحي إلى التمسك بالأخلاق والسلوك الإسلامي والثقافة الإسلامية وكذلك كان عرابي وكان الجميع.

وحينما صدرت الفتوى الشرعية من علماء الأزهر بأن الخديوي توفيق مارق عن الدين وَقّع هذه الفتوى - بالإضافة إلى علماء الأزهر - بطريرك الأقباط - وحاخام اليهود في مصر.

نعم فالحركة الإسلامية حركة جامعة وليست طائفية - وهي تضم المسلم والمسيحي بل واليهودي طالما كان منتميا إلى حضارة الإسلام وثقافة الإسلام وتلفظ أيضًا كل من يمالئ الأجانب ويناصر الاستعمار - وينحاز إلى الاحتلال حتى ولو كان مسلما؛ لأنه بذلك الانحياز أصبح مارقا؛ أي كافرا وكذلك المسيحي الذي ينحاز إلى أعداء الحضارة الإسلامية ويمالئ الأجانب يستحق أيضًا العقاب ولا يكون عقابه هذا تعصبا؛ أي لا يكون الخوف من تهمة التعصب حاجزا دون عقابه أو تصبح مسيحيته مانعا للأمة من عقابه؛ أي يصبح لـه امتياز خاص لمجرد أنه مسيحي.

إذن فالثورة العرابية تعلمت الدرس وهو أن الثورة الإسلامية ثورة ليست طائفية ولا متعصبة.

ولأن الثورة العرابية كانت إسلامية -؛ أي تشكل خطرا حقيقيا على النفوذ الأجنبي - فإن الغرب الصليبي حاول إلصاق تهمة التعصب والطائفية بها، وهذه سنة استعمارية تقليدية وأسلوب مستمر من أساليبها فأي مسلم هو بالضرورة عندها متعصب وطائفي وخاصة إذا رفض النفوذ الأجنبي وتمسك بالثقافة الإسلامية في مواجهة الثقافة الاستعمارية فما بالك إذا فجر ثورة ضد النفوذ الأجنبي ولتأكيد الحضارة والثقافة الإسلامية ومحاولة وضع قواعد للنهضة، وبالطبع سيتعرض لحملة من الافتراءات ومن ضمنها الافتراء بالتعصب الإسلامي والطائفية، وتعتمد تلك الحملة ضد الثورة العرابية على عدد من الحوادث لعل أهمها حادث الحادي عشر من يونيو ١٨٨٢ المشهور تاريخيا باسم مذبحة الإسكندرية - وحتى هذا الاسم التي اشتهرت به الحادثة اسم فيه افتراء وتجني - فهذه الحادثة لم تكن مذبحة بل هي مشاجرة - إذ لو كانت مذبحة مدبرة لكان القتلى الأوربيون فيها كثيرين جدًّا بالنسبة إلى قتلى الأهالي - ولكن جميع المصادر تؤكد أن العكس صحيح تماما - فجون نينيه - الذي كان في الإسكندرية وقتها يقول: " إن عدد القتلى الوطنيين ١٦٣ قتيلا عدا من حملهم رفاقهم سرا على حين كان القتلى من الأوربيين ٧٥ "[(١)].

والشيخ محمد عبده يؤكد صحة ذلك أيضًا " [(٢)] والذي بدأ المشاجرة كان أوربيا وهو مالطي من رعايا الإنجليز - رفض أن يعطي لأحد الأهالي إيجار حماره ولما اعترض

---

(1) جون نينيه مرجع سابق.

(2) محمد رشيد رضا. تاريخ الأستاذ الإمام ج١ ص٢٤٨.

صاحب الحمار طعنه المالطي بالسكين وعلى أثر ذلك حدثت المشاجرة خاصة وأن صاحب الحمار قد مات متأثرا بجراحه وأهالي القتيل يعرفون طبعا أن نظام الامتيازات الأجنبية يحول دون محاكمة المالطي الذي يحمل جواز سفر إنجليزيا، فأين التعصب إذن؟!

على أن المسألة أيضًا كانت أوسع من ذلك - فالشيخ محمد عبده يرى أنها كانت من تدبير إنجليزي أساسًا لخلق ذريعة للهجوم وخلق أجواء ملائمة للغزو - ويتفق معه في ذلك جون نينيه - أما عرابي وبلنت فيران أن ذلك تم بتدبير إنجليزي بالاتفاق مع الخديوي ورجاله، ويرى الرافعي أن الإنجليز هم الذين دبروا الحادثة تبريرا للغزو، إذن فمسألة التدبير الإنجليزي للحادثة وافتعالها موضع إجماع المؤرخين الأجانب والمصريين على حد سواء، وهذا أمر طبيعي فافتعال الحوادث الطائفية أو تدبيرها من خصائص الدوائر الاستعمارية بل هذه طريقة تقليدية وسنة ثابتة وسلوك متكرر لها.

أين إذن التعصب الإسلامي؟! فلا المسلمين بدؤوا المشاجرة ولا الضحايا من الأوربيين أكثر من الضحايا المسلمين والظروف المحيطة بالحادثة ووقائعها المادية تشير إلى التورط الإنجليزي فيها بل وافتعالها، ولكن الجعبة الاستعمارية لابد أن تخرج دليلا يردده مثقفو المدرسة الاستعمارية وكان هذا الدليل هو أن المسلمين كانوا يصيحون أثناء المذبحة قائلين: (جاي يا مسلمين)، وكأن على المسلمين ألا يصرخوا - وكان عليهم أن يخجلوا من كلمة مسلمين وكان عليهم أن ينهبوا ويقتلوا وتحتل بلادهم وأن يكون الأسطولين الفرنسي والإنجليزي أمام ساحل الإسكندرية وأن يقوم الأوربيون الذين نهبوا البلد طويلا بشراء السلاح وإطلاق الرصاص على الأهالي وأن يقوم الأهالي لهم بواجب الشكر - ولا يقولون " جاي يا مسلمين " وفي الحقيقة فإن حادثة الإسكندرية تدل على التعصب الأوربي الصليبي وليس على التعصب الإسلامي فالأوربيون الذين كانوا في مصر كانوا ينهبونها جهارا نهارا - في الجهاز الحكومي - وفي البنوك وفي الشركات وفي الريف ذاته عن طريق المرابين - ليس هذا فحسب بل كان الأوربيون يقتلون ويسرقون ويرتكبون الجنايات في حماية النظام القضائي القنصلي والحماية الأجنبية - دون أن تطالهم يد العدالة - ثم هاهو أسطولهم يتربص بالبلاد وهاهم القناصل يدعون الأوربيين المقيمين بمصر إلى التسلح ويهربون إليهم السلاح عن طريق القنصليات - وهاهو المالطي الذي يحمل جواز سفر إنجليزيا يطعن أحد الأهالي بالسكين -

ويستكثرون بعد هذا أن يقول المسلمون (جاي يا مسلمين) أليس هذا تعصبا أوربيا صليبيا؟

وبعد ضرب الإسكندرية ونزول الجيش الإنجليزي إلى مصر بهدف احتلالها، تعرض الأوربيون لعدد من الحوادث والاعتداءات على ممتلكاتهم في أكثر من بلد مثل طنطا والمحلة وكفر الزيات وطوخ وبنها والدقهلية والتل الكبير ورشيد - وفي كل تلك الحوادث كانت الجماهير الهائجة تصادر أموال الأجانب وممتلكاتهم أو تسترد صكوك الدين " الكمبيالات " من المرابين وبالطبع من كان يحاول أن يعترض من الأجانب يضربه الأهالي - وفي كل تلك الحالات كانت حكومة الثورة ترسل قواتها لمنع حدوثها وحماية الأجانب إذن فهي لم تكن عمليات منظمة أو مدبرة بل كانت عمليات عفوية - بل والحكومة الثورية تحاول منعها - وإذا ناقشنا المسألة بموضوعية - نجد أنها عمليات لاسترداد شيئًا مما نهبه الأجانب وكانت موجهة ضد هؤلاء الذين يمثلون النفوذ الأجنبي - وهؤلاء الذين اغتصبوا أراضي الفلاحين أو أموالهم؛ أي كانت موجهة ضد طلائع الاستعمار وممثليه - ثم كانت محاولة لاسترداد الحقوق المغتصبة وهذا كله يؤكد أنها لم تكن حوادث طائفية ولا بسبب التعصب الإسلامي - بل كانت بسبب أن هؤلاء الذين تعرضوا لتلك العمليات من الأجانب لصوص ونهابين وطلائع استعمار، ومع ذلك فالحكومة الثورية كانت تحاول منعها.

وبالطبع فإن مثقفي المدرسة الاستعمارية؛ سيبحثون في الوقائع عن أي شيء يدين الثورة، وسيفركون أيديهم فرحا قائلين قد وجدنا الدليل على التعصب الإسلامي، فقد امتدت تلك الأحداث لتشمل بعض الأقباط المصريين - وبالطبع لا يكمل هؤلاء الجملة لآخرها على طريقة: " لا تقربوا الصلاة ... " ولو أكملوها لعرفوا أنها امتدت إلى هؤلاء الذين عملوا بالربا وتمتعوا بالحمايات الأجنبية - أي ليس لأنهم أقباط أو مسيحيين بل لأنهم جزء من عملاء الاستعمار - والحقيقة أن امتداد الحوادث ليشمل هؤلاء يؤكد أنها أحداث غير طائفية - فلو امتنعت تلك الجماهير عن الاعتداء على هؤلاء لمجرد أنهم مسيحيون لكان هذا تفكيرا طائفيًا - حيث أصبحت القبطية مبررا للانحياز للإنجليز أو الأجانب - أو أصبحت حامية ومانعة للعقاب.

إذن فالحوادث لم توجه للأوروبيين؛ لأنهم مسيحيون - ولأنهم أوربيون بل لأنهم لصوص ونهابين وطلائع استعمار فهي لم تشمل الأوروبيين وحدهم لنقول إنه تعصب

قومي بل شملت معهم الأقباط المصريين - بل والمسلمين الذين عملوا أيضًا في الربا وحصلوا على حماية الاستعمار، فحوادث الاستيلاء على الأراضي شملت أيضًا ممتلكات مسلمين، وهي لم تشمل الأوروبيين والأقباط لتكون تعصب إسلامي بل شملت أيضًا مسلمين بل الأكثر عظمة من هذا كله أنها شملت الأقباط المرابين والحاصلين على حماية أجنبية مما يؤكد عدم طائفية الثورة والجماهير فلو كانت امتدت إلى الأقباط لمجرد أنهم أقباط لكان هذا طائفية وتعصب - ولو تركت هؤلاء الأقباط برغم أنهم مرابين وحاصلين على الحماية الأجنبية لكان هذا أيضًا سلوكا طائفيا - بل إنها عاقبت كل من نهب وسرق وشارك في التغلغل الاستعماري سواء كان أوربيا أو مصريا، مسلما أو مسيحيا.

كانت الثورة العرابية ثورة إسلامية ولأنها كانت إسلامية فلم تكن طائفية - ولا متعصبة.

* * *

أوربا الصليبيــة المتعصبــة

لعل من أهم دروس الثورة هي: أنها كشفت التعصب الصليبي الأوربي، وصحيح أن التعصب الصليبي الأوربي يكشف عن نفسه في كل حادثة وواقعة، إلا أن ما كشفت عنه وقائع الثورة والأحداث التي أحاطت بها في هذا الإطار كان كثيرا جدًّا.

ولنتأمل هذا القول للرافعي فهو يكشف الكثير: " انسحبت فرنسا من الميدان، ومعنى ذلك أنها تركت إنجلترا تفعل ما تشاء وتعتدي على مصر، ولو أرادت فرنسا منعها لكان لها من مركزها الممتاز في المسألة المصرية ما يحول دون هذا الاعتداء، وكذلك فعلت دول أوروبا العظمى فإنها ظلت جامدة لا تحرك ساكنا، ولو وقع مثل هذا الاعتداء على أمة أوربية كاليونان أو الجبل الأسود أو بلغاريا لاهتزت الحكومات الأوربية، وتوعدت وأنذرت المعتدى بالضرب على يده، وليس من العسير علينا أن نفهم هذا التباين في المعاملة، فمرجعه إلى أن أوربا لا تنظر إلى مصر بالعين التي تنظر بها إلى الأمم الغربية ولا تراها جديرة بالعطف الذى حبت به أمثال اليونان وبلغاريا، ومما يدلك على مشاركة أوربا لانجلترا في مسؤولية حوادث(١٨٨٢) أنه لم يكد الجيش الإنجليزي ينتصر على العرابيين في واقعة التل الكبير؛ حتى بادر

المسيو تيسو سفير فرنسا بلندن إلى مقابلة اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا، وهنأه باسم الحكومة الفرنسية على هذا الانتصار، وكان جواب جرانفيل على تهنئته " إن واقعة التل الكبير هي انتصار أوربى، ولو انهزم الجيش الإنجليزي لكان ذلك كارثة على كل الدول التي تحسب حسابا للإسلام "، ويضيف الرافعي، وقد هنأ المسيو دكليرك رئيس وزراء فرنسا السفير البريطانى في باريس بهذه الواقعة قائلا: " أن انتصار الإنجليز على المسلمين في مصر ينتج ثمرة طيبة لفرنسا في تونس والجزائر، ويستمر الرافعي قائلا:، قوبل نبأ الضرب في مؤتمر الأستانة بالفتور والجمود، ولم يكن المؤتمر قد انفض بعد، ولو كانت الدول الأوربية حريصة على الدفاع عن حقوق مصر، بل عن الحقوق عامة لكان لضرب الإسكندرية صدى عاجل في المؤتمر يحفزه إلى وضع حد لهذا الاعتداء، ولكنه قابله بالصمت والبرود، ولم يبد أي اعتراض على إنجلترا في نقضها للعهود وخاصة عهودها في ذلك المؤتمر ولم يكن لهذا المؤتمر أي أثر فعلى في نفوس المؤتمرين وهم سفراء الدول الأوربية في الأستانة"[1].

إذن فإنه إذا ظهر الخطر الإسلامي، فإن الدول الأوربية تتغاضى عن تناقضاتها الثانوية، فدول أوربا تركت الكعكة كلها لانجلترا في مقابل ذبح الثورة الإسلامية، بل وفرنسا التي كانت تمتلك من النفوذ في مصر أكثر من إنجلترا قبل الغزو تضحى بهذا النفوذ، بل وتهنئ إنجلترا خوفا من الإسلام والخطر الإسلامي.

ولكن نص الرافعي يكشف شيئا طريفا، فهو يقول: إن التصرف الأوربي حيال بلغاريا واليونان والجبل الأسود غيره في حالة مصر التي لم تحظ بالعطف الأوربي مثل اليونان والجبل الأسود وبلغاريا، وأن أوربا نظرت إلى مصر بغير العين التي تنظر بها إلى الأمم الغربية، ولم يقل لنا الرافعي: لماذا كان هذا التباين في الموقف؟ والرافعي بالطبع يعرف لماذا؟

ولكنه خجلان من التصريح بأنه التعصب الأوربي الصليبي ضد الأمم الإسلامية، والرافعي مكسوف حتى لا يتهم بالتعصب الإسلامي، وهذه آفة كثير من المثقفين الذين يتجاهلون التفسير المنطقي للحوادث، ويفضلون أن يتركوها بلا تفسير أو يلفون

---

(1) الرافعي. مرجع سابق ص: ٣٣٧. ٣٣٨.

ويدورون حول المسألة؛ وكل هذا لأنهم مكسوفون ومعتذرون ومهزومون أمام الابتزاز الثقافي الصليبى، الذى يتهم كل من ذكر الإسلام بكلمة حتى ولو كانت حقيقة بحجم الشمس بأنه متعصب.

وبالطبع فإن هذه المدرسة الفكرية المعتذرة والمهزومة والمكسوفة التي يمثلها الرافعي تستحق الرثاء، فليس في الإسلام ما يخجل، وليس في ذكر الحقيقة كاملة أية شبهة للتعصب.

وصلاح عيسى يقول:" إن أوربا شجعت البرجوازيات النشطة في اليونان وبلغاريا على الاستقلال بأسواقها القومية، ولكنها أصرت على ضرب البرجوازية المصرية " (١) ولم يقل لنا صلاح عيسى: لماذا كان التشجيع هناك والضرب هنا؟

إذ لو كانت المسألة مجرد أسواق واستعمار صرف لكان التشجيع أو الضرب قد طال الطرفين، وبالطبع صلاح عيسى أيضًا يعرف، أن السبب في اختلاف موقف أوربا في اليونان عنه في مصر أن شعب اليونان أوربى مسيحى أي ينتمي إلى الحضارة الغربية، أما مصر فشعبها مسلم وينتمي إلى أمة الإسلام وحضارة الإسلام، وصلاح عيسى يكتم هذه الحقيقة؛ لأنها تنسف أسس الفلسفة الماركسية التي يعتنقها.

وبالطبع لم يقتصر الحقد الصليبي على تلك الواقعة في إطار الثورة العرابية فبسبب التعصب الصليبي لم يتورع ديليسبس عن الخداع، وللسبب نفسه لم يتورع سير إنجليزي كبير عن سرقة أموال صندوق الدين والذهاب بها إلى الأسطول الإنجليزي، ولم تتورع إنجلترا عن اختراق كل المعاهدات وعدم احترام حياد القناة، ففي سبيل ذبح الثورة الإسلامية يهون كل شيء، التضحية بالشرف وبالمعاهدات وممارسة السرقة والكذب والخداع.

وفي الحقيقة فإن التعصب الأوربي الصليبي لم يقتصر على وقائع الثورة العرابية وحدها بل هو سمة أساسية في السلوك والتفكير الأوربي، لا يختلف في هذا الليبرالي والمحافظ، اليسارى واليميني، الملكي والجمهوري فأمام الإسلام فالتعصب واحد، فحزب الأحرار البريطاني وليس المحافظين هو الذي نفذ عملية غزو مصر سنة ١٨٨٢، وهو الذي حقق لإنجلترا احتلال مصر وتمسك بهذا الاحتلال، واستمر الاحتلال ٧٤ عاما

(1) صلاح عيسى. مرجع سابق ص: ٧٧.

تعاقب على حكم بريطانيا فيها اليمين واليسار والمحافظون والليبراليون، بل إن الاعتداء الذي وقع سنة ١٩٥٦، نفذته حكومة العمال البريطانية مع حكومة فرنسا الاشتراكية بالتعاون مع إسرائيل، والجزائريون تعرضوا للاحتلال والمذابح علي يد الملكيين والجمهوريين لا فرق، وعلى يد اليمين الفرنسي واليسار الفرنسي لا فرق، بل إن أشد المذابح والفظائع التي ارتكبت في حق شعب الجزائر نفذها الاشتراكيون والشيوعيون الفرنسيون، والدرس المستفاد من كل هذا أن كل الغرب بجميع قواه السياسية والفكرية يحمل تعصبا دفينا على الإسلام، وأن من العبث أن نأمل في الاستفادة من التناقضات الثانوية بين هذه القوى أو الدول، بل إن الظاهرة الاستعمارية بكاملها هي شكل من أشكال التعصب الصليبي الأوربي ضد الإسلام، فلو كان استعمارا صرفا وبلا دافع صليبي لتصرف مع مصر كما تصرف مع اليونان مثلا.

المغتربون وخيانة و الثورة

نماذج الاغتراب كثقافة وكسلوك كثيرة ومتعددة تبدأ برياض باشا وتنتهي بشريف باشا، وهذه النماذج كمؤسسات وأحزاب وأشخاص لعبت أدوارا كثيرة وخطيرة ومتعددة في حياتنا السياسية، ونوبار باشا نموذج للذين يرتبطون بالاستعمار بغير حدود، وشريف باشا له تميزه وله أفكاره وله سلوكه المتقاطع أو المتفق مع الاستعمار، نوبار باشا امتد بعد ذلك على شكل أحزاب ومؤسسات ثقافية وسياسية تبرر الاستعمار بل وتدعو للتعاون معه، وشريف باشا أيضًا امتد في مدرسة حزبية وسياسية وثقافية أيضًا سلكت سلوكا متميزا " مثل الوفد " وغيره.

كل من رياض باشا وشريف باشا لا يؤمن بالثورة، بل يؤمن بالبناء بطريقة غير ثورية وفي إطار التفكير الغربي أو التفكير المنبثق من ثقافة الحضارة الغربية.

وقد اخترنا هذين النموذجين؛ لأنهما أولا امتدا بعد ذلك في شكل أحزاب ومدارس سياسية وفكرية، وثانيا؛ لأنهما ليسوا عملاء للاستعمار، بمعنى أنهم يقبضان بل هما مقتنعان تماما بما يفعلان، بل أيضًا يتمتعان بأخلاق سلوكية جيدة في هذا الإطار فكل منهما لا يرتشي، وليس فاسدا ويتمتع بمواهب فكرية وسياسية وإدارية عالية جدًّا وهما يختلفان في الكثير و يتفقان أيضًا في الكثير، هما يتفقان في السلوك النزيه وفي إيمانهما بالنمط الحضاري الغربي، ويختلفان في إيمان رياض باشا بالأسلوب المطلق للحكم، وبإيمان شريف باشا بالحياة الدستورية والنيابية، يتفقان في رفض الأسلوب الثوري،

ويختلفان في أسلوب مواجهته وفي مدى الاستفادة منه.

رياض باشا وكما يقول عنه الرافعي: من عائلة مصرية مسلمة وهي عائلة الوزان، بدأ حياته كاتبا بديوان المالية، أخذ يتدرج في سلك الوظائف والجيش إلى أن أصبح رئيسا للوزراء، ويكمل الرافعي، أن رياض باشا كان من الوجهة الإدارية حاكما ممتازا، حازما قوى الشكيمة ماضي الإرادة، محبا للعمل، نزيها مستقيما ممتنعا عن الرشوة، ويضيف الرافعي أن رياض باشا كان يميل إلى الحكم المطلق والرغبة عن نظام الشورى، والإذعان للتدخل الأجنبي "[1].

إذن فرياض باشا مع كل هذه الميزات، ينحاز إلى التدخل الأجنبي والحكم المطلق فما الذي يجعله يجمع بين هذه المتناقضات، إنه الاغتراب، وعدم التشبع بالروح الإسلامية والوطنية، وعدم انتمائه إلى الثقافة الإسلامية، إذن فشخصية رياض باشا تؤكد أن الاغتراب وعدم الانتماء إلى الثقافة الإسلامية يفسدان كل شيء، بل يفسدان أعظم الشخصيات التي تمتلك أفضل المواهب وتتسم بالنزاهة والتعفف عن الرشوة.

ولكن على أي حال فنموذج رياض باشا ليس مشكلة فمادام واضحا في انحيازه إلى التدخل الأجنبي منذ البداية فهو أيضًا منذ البداية مرفوض من الشعب ومن الثورة ولم ينخدع به أحد بل اصطدمت به الثورة منذ البداية، فلما ازداد نفوذ الثورة رحل رياض باشا إلى أوربا ثم عاد بعد هزيمة الثورة، وأمثال رياض باشا يستخدمهم الاستعمار في حالة الجذر الثوري وعن طريقهم يمارس الاستعمار اشد أساليب القمع والقهر على الشعوب وعلى الطلائع الثورية.

أما نموذج شريف باشا فهو المشكلة، فهو يتفق مع قوى الشعب والثورة في المطالبة بالدستور والحرية وبالتالي فهو يصلح لاستخدامه لتطويق الثورة أو احتوائها أو ليها عن أهدافها الرئيسية، وخاصة المتعلق بضرب النفوذ الأجنبي.

نموذج شريف باشا نموذج يصلح لأن يقدم للجماهير كبديل للنموذج الثورى، وهنا مكمن الخطر، نموذج شريف باشا يجد من يعجب به أمس واليوم وغدا، بل ويدافع عنه ويجعله نموذجا للاقتداء، بالرغم مما أداه من أدوار في خدمة الاستعمار، نموذج شريف باشا يقدمه الرافعي كنموذج، بل ويفضله على عرابي والنديم ويقول إنه لو استمع هؤلاء

(1) الرافعي. مرجع سابق ص٤٧. ٤٨. ٤٩.

لنصائح شريف باشا لكان ذلك أفضل لمصر، ونموذج شريف باشا مقبول من حسني النية، ويجد من يروج لـه أيضًا في معسكر مثقفي المدرسة الاستعمارية مثل لويس عوض، الذي يقدم شريف باشا كنموذج واجب الاقتداء والاتباع، ولكن لويس عوض أمره معلوم؛ لأنه يكيد للثورة وللإسلام وللعرب ولمصر، أما حسنو النية فهم كثيرون ولم يكن عجيبا أن تتسع دائرة السائرين على درب شريف باشا مثل حزب الوفد مثلا إذن فلنتابع حكاية شريف باشا، ينتمي شريف باشا إلى أصل شركسي، دخل المدرسة الحربية وأتم بها دراسته، ثم التحق بالبعثة التعليمية المصرية في أوربا وحصل على عدد من الدراسات الحربية في أوربا وتدرب في الجيش الفرنسي، ثم عاد إلى مصر في عهد عباس الأول والتحق بالجيش وأخذ يترقى إلى أن صار برتبة لواء ثم التحق بالوظائف المدنية في عهد سعيد بوزارتي الداخلية والخارجية ثم سفيرا بدرجة قائمقام في الأستانة ثم رئيسا للوزراء سنة (١٨٦٨) وقد شكل بعد ذلك أكثر من وزارة في عهد توفيق أولها بعد خلع إسماعيل، والثانية بعد حادثة التاسع من سبتمبر والثالثة عقب دخول الإنجليز مصر ١٨٨٢، يقول الرافعي: إنه جمع بين الكفاءة وكريم الخصال وعفة النفس إلى إدراك حظ كبير من العلوم الحديثة وأساليب الحياة الأوربية مما جعله لا يقل مستوى عن رجال السياسة في أوربا وأنه كان ذا ثقافة عصرية اكتسبها في فرنسا، ويضيف أنه مؤسس النظام الدستوري في مصر وأنه كان يؤمن بالحياة الدستورية ويكره الاستبداد، ويعود الرافعي لينتقد شريف باشا على أنه لم يسدى النصيحة إلى الخديوي إسماعيل في سياساته المالية"[1].

إذن فنموذج شريف يري النهضة من خلال الدستور واستنادا إلى الثقافة الغربية، ولا يهتم بمسألة النفوذ الأجنبي كثيرا، ولا يؤمن بالثورة على هذا النفوذ ولا بالوسائل الثورية عموما، وهو لا يسدي النصح إلى إسماعيل رغم إغراق مصر في الديون ورغم النفوذ الأجنبي المالي والسياسي في عصر إسماعيل، وقبله سعيد ولا يجد غضاضة في أن يقدم هذا الدستور بدون التمسك بالسيادة البرلمانية على موضوع الميزانية؛ أي المهم هو الدستور والحياة النيابية حتى ولو في ظل هيمنة أجنبية على مالية البلاد وحرمان النواب من النظر في تلك السياسة بل ولا يجد غضاضة في الانضمام لمعسكر أعداء الثورة أثناء الغزو الإنجليزي وبعد هزيمة الثورة ولا يجد غضاضة أيضًا في تشكيل

(1) الرافعي. ص٢٢٥ إلى ٢٤٤. عصر إسماعيل. ج٢.

وزارة في ظل الاحتلال بل أول وزارة في ظل الاحتلال، ولا يجد غضاضه في استعراض الجيش الإنجليزي مع الخديوي في ميدان عابدين باعتباره رئيسا للوزارة، ولا يجد غضاضه أيضًا في حضور الولائم التي تقام للإنجليز في القاهرة ويشرب معهم الأنخاب.

إذن فنموذج شريف لا يهتم بالتدخل الأجنبي ولا بالاحتلال، ويرى أن الدستور أهم من ذلك كله حتى ولو في ظل الاحتلال، أو حتى لوخلى الدستور من هيمنة نواب الشعب على الميزانية.

وبالطبع فإن هذا النموذج يفتقر إلى أدنى حد من الموضوعية فأي دستور في ظل الاحتلال هراء، وأي دستور في ظل النفوذ الأجنبي أيضًا هراء والموقف الثوري الإسلامي الصحيح بالنسبة لهذه المسألة، أن القضاء على الاحتلال أو على النفوذ الأجنبي مقدم على الدستور وعلى غير الدستور وصحيح أن الإسلام والثورة والحركة الإسلامية مع الحرية ومع الدستور، مع حرية الرأي والعقيدة والفكر وحرية تعدد الأحزاب وحرية التعددية السياسية والثقافية، وحرية إصدار الصحف وحرية نشر الآراء والأفكار ومع كل الحريات، ولكن يجب أن ندرك أن أي حرية في ظل الاحتلال أو النفوذ الأجنبي هي حبر على ورق فلا تلبث أن تضيع شكلا ومضمونا، نعم من الصحيح أن نعمل من أجل هذه الحريات حتى في ظل الاحتلال والنفوذ الأجنبي، ولكن بشرط: أن ندرك أنها هنا ليست بديلا عن النضال ضد الاحتلال، وأنها ليست نهاية المطاف، وأنه لا يجب أن تكون وسيلة من وسائل التطويق لقوى الثورة أو تنفيس الضغط، وأنه يجب استخدامها والحرص عليها من منطلق توسيع وتحسين ظروف العمل الجماهيري والشعبي ضد الاحتلال وضد النفوذ الأجنبي، ويجب أن نعض على الحرية بالنواجذ في كل الظروف، ولكن في إطار الفهم السابـق.

وفي الحقيقة فإن هؤلاء الذين يتوهمون إمكانية قيام نهضة في ظل نفوذ أجنبي عن طريق الدستور واهمون، فالنفوذ الأجنبي لن يسمح بحرية أو نهضة لا على أساس إسلامي ولا حتى على أساس تغريبي وكل ما في الأمر أنه يلجأ إلى تصعيد القوى الدستورية لتطويق الثورة أو يسمح بهامش من الحرية لتنفيس الضغط فإذا ما حقق هدفه في التنفيس والتطويق عاد إلى سيرته الثابتة في القمع والقهر والنهب.

نموذج شريف باشا درس يجب ألا ينساه الجميع، يجب ألا ينساه الثوريون وأن

يعرفون كيف يتعاملون معه، كيف يستفيدون من الحرية المتاحة لتعميق الثورة وتحسين ظروف العمل الثورى، وأن يعرفوا أيضًا كيف يمنعون تلك القوى من تطويق الثورة أو السير بها في متاهات جانبية، وهو درس يجب ألا ينساه أيضًا حسنو النية، بل والذين يؤمنون بالإصلاح عن طريق الدستور في ظل احتلال أو نفوذ أجنبي أو وفقا لثقافة الغرب، يجب ألا ينسى هؤلاء أن الاستعمار لا يلبث أن يطيح بتلك المكاسب الجزئية بعد أن يستخدمهم في ضرب الثورة، ويجب ألا ينسوا أن الاستعمار لن يسمح بأي نهضة حقيقية ولا دستور حقيقي حتى ولو كان ذلك من منطلق ثقافته هو واعتمادا على نموذجه الحضاري.

الاستعمار لا يريد لنا حرية ولا نهضة لا في إطار إسلامي، ولا في إطار حضارة الاستعمار أيضًا.

ولعل مأساة شريف باشا تؤكد هذا الأمر فإذا كان شريف باشا قد قبل الوزارة على أسنة الرماح الإنجليزية من أجل الدستور فهو أيضًا لم يحظ بالدستور بل عندما طالب بالدستور في خطاب قبوله تشكيل الوزارة رد عليه توفيق بوضوح بأنه يرى أن يمسك في يديه (أي توفيق) كل السلطات، ومع هذا قبل شريف باشا الوزارة، وحاكم العرابيين وشرب الأنخاب مع الإنجليز واستعرض جيش الاحتلال.

* * *

قد يقول قائل: إن شريف باشا قد قبل ذلك كله إنقاذا لما يمكن إنقاذه وهذه مأساة أخرى، فمازال البعض يدافع عن شريف بدعوى إنقاذ ما يمكن إنقاذه، فهل أنقذ شريف شيئا؟! هل حصل حتى على الدستور ناهيك عن الاستقلال؟!

وفي الحقيقة فإن هذه الأقوال تغرق في التفاؤل والوهم، فلن ينقذ بلادنا من الاستعمار رجل دولة محنك؛ لأنه مهما كان محنكا فهو ليس أكثر حنكة من الإنجليز خاصة وأنه لا يملك عناصر قوة تسمح له بالمناورة، ولن ينقذ بلادنا أن ندعي الإيمان أو حتى نؤمن بالثقافة الغربية، فالاستعمار لا يريد لنا أي نهضة ولو حتى في إطار الثقافة الغربية، لن ينقذ بلادنا إلا الكفاح المسلح ضد الاستعمار، إلا مواجهة الاستعمار بلغة لا يفهم غيرها وهي لغة المقاومة الشعبية وقطع خيوط التبعية.

* * *

وهناك آراء أخرى ترى أن مأساة شريف لم تكن في كونه مؤمنا بالثقافة الغربية ولا في كونه مؤمنا بالدستور قبل الاستقلال، ولكنها تكمن في انتمائه إلى طبقة كبار ملاك الأراضي وأنه خان الثورة وقبل التعاون مع الإنجليز بسبب انتمائه للأرستقراطية الزراعية أي أن خيانته جاءت كنتيجة؛ لانتمائه الطبقي وليس بسبب ثقافته الغربية وهذا القول أيضًا تحليل خاطئ للأمر؛ لأن محمود سامي البارودي أحد كبار قادة الثورة إن لم يكن قائدها السياسي الأول كان أيضًا ينتمي إلى الأرستقراطية الزراعية ومع هذا ظل مع الثورة حتى النهاية، بل وحتى بعد السجن والمحاكمة والنفي ومثل البارودي كثيرون بل هناك بعض أمراء البيت الخديوي ذاته ممن رفضوا التعاون مع الاحتلال، وساعدوا الثورة ووافقوا على خلع توفيق ودفعوا الأموال للجيش في حربه ضد الجيش الإنجليزي.

وقد يقول قائل آخر :إن خيانة شريف باشا ترجع إلى أصله الشركسي، ونموذج البارودي وغيره يفند أيضًا هذا السبب، فالبارودي وغيره كثيرون كانوا أيضًا غير مصريين، بل شراكسة، ولم يكن هذا سببا لخيانتهم، بل وقفوا مع الثورة حتى النهاية.

الدرس واضح ولن نمل من التكرار، فلا أمل في نهضة بغير استقلال ولا أمل في استقلال بغير ثورة، وأن المغتربين عاجلا أو آجلا يسقطون في الخيانة، سواء كانوا مستبدين أم ديمقراطيين، وأن الاستعمار الأوربي لن يسمح لنا بالنهضة سواء تمسكنا بإسلامنا أو حتى خالفناه وأعلنا إيماننا بالحضارة الغربية، وأن الطريق الوحيد إلى الاستقلال هو الثورة.

* * *

يحلو كثيرا لمثقفي المدرسة الاستعمارية، أن يتعمدوا الخلط في الأوراق وأن يناقشوا المسائل بشكل جزئي، وأن يضعوا مسألة الدستور والحياة البرلمانية والحريات منفصلة عن النفوذ الأجنبي والتبعية، وبالتالي يجدوا الفرصة لنشر أكاذيبهم حول ديكتاتورية أو استبداد الاتجاه الإسلامي أو عدم إيمانه بالحرية وإلى هؤلاء نقول إننا نؤمن بالحرية بكافة أشكالها ونؤمن بالدستور وبالحياة البرلمانية بل ونناضل من أجل انتزاع أي قدر كبير أو صغير من الحرية، ولكننا لن نفرط في أن أهم وأول أهدافنا هو القضاء على النفوذ الأجنبي والتبعية.

* * *

الغرب لا يريد لنا أية نهضة لا في الإطار الإسلامي ولا في الإطار الغربى.

من أهم دروس الثورة: أن الغرب لا يريد لنا أي شكل من أشكال النهضة سواء نهضة في الإطار الإسلامي، أو حتى نهضة في إطار الثقافة الغربية والحضارة الغربية وقيم الغرب.

وإذا كان هناك إجماع على أن الغرب لا يريد أمة إسلامية موحدة وقوية وعلى أنه لا يريد أي نهضة على الأساس الإسلامي في تلك الأمة ولا في أجزاء منها فإن البعض تراوده الآمال على إمكانية تحقيق النهضة في الإطار الغربي وعلى أساس الثقافة والحضارة الغربية، وفضلا عن أن هذا القول يفتقر إلى الجدية؛ لأنه لا يمكن إقامه نهضة في أي مكان من الدنيا إلا استنادا على عقائد وقيم ووجدان أهل هذا المكان، ولكن بافتراض إمكانية قيام نهضة على أساس عقائد وقيم مغايرة ومختلفة عنا - بافتراض إمكانية قيام نهضة في إطار الحضارة الغربية وثقافتها، فهل سيسمح الغرب بذلك.

الواقع والتاريخ يقولان: إن الغرب لا يسمح بأي نهضة ولو حتى على أساس ثقافته وتلك مسألة طويلة وهامة سنتحدث عنها وقد نكرر ما قلناه في أجزاء سابقة، ولكنه على أي حال تكرار محمود.

فشل الاستعمار الأوربي في احتلال مصر مرتين، مرة في ١٧٩٨- ١٨٠١ ومرة أخرى في ١٨٠٧، وفي المرتين حققت المقاومة الشعبية إنجازات هائلة، بل واستطاعت بفضل التحدي وفي ظروف ثورة القاهرة الثانية ١٨٠٠ أن تنجح في صناعة المدافع والقذائف وترتب على نجاح المقاومة الشعبية في مصر أمام غزوتين أوروبيتين في أقل من عشر سنوات انطلاق طاقة هائلة، وكان من الممكن أن تتحول تلك الطاقة إلى نهضة صناعية وقيام نظام حكم غير مستبد هذا في أقل الأحوال، وفي أكثر الأحوال كان من الممكن أن تتحول مصر إلى قوة إسلامية كبرى تسيطر على أفريقيا وتحرم الغرب من الامتداد الاستعماري جملة وتفصيلا، وتلك الطاقة التي تفجرت لم تكن مجرد طاقة عاطفية لا تستند على شيء، بل كانت تستند على مفهوم يرفض الاستبداد وكانت تستند على قوة شعبية تثور على الحكام المستبدين بل وترفض حتى قرارات السلطان العثماني إن لم تكن شرعية وتفرض شخص الحاكم الذي تريده وكانت تستند إلى مؤسسات قادرة على القيادة والثورة والنهضة مثل الأزهر وكانت تستند على تراث علمي واضح متمثل في ظهور اهتمامات علمية متقدمة داخل الأزهر واهتمام العلماء عمومًا بالعلوم الطبيعية؛ لدرجة أن التلاميذ كانوا يأتون من الغرب لتلقي تلك العلوم على يد هؤلاء

العلماء، وكانت تستند على قاعدة شعبية واجتماعية واسعة تضم جميع الطوائف من تلاميذ وحرفيين وطلاب علم وعلماء بل وتجار أثرياء مثل المحروقي والبشتيلي اللذين كانا من قيادات الثورة ضد الفرنسيين وهما من كبار تجار مصر، إذا فالطاقة والرغبة موجودة والأساس العلمي موجود بل والتمويل موجود والنتيجة الحتمية هي ظهور قاعدة صناعية هائلة، وبالطبع تحرك الاستعمار لتطويق هذه النهضة وضربها ولابد هنا أن تكون الضربة ذكية وقاسية في نفس الوقت، وجاءت الضربة عن طريق محمد على فإذا كانت الحرية والمشاركة الشعبية من أسس تلك النهضة، فلابد من ظهور نظام مستبد بل شديد الاستبداد وهذا هو نظام حكم محمد على، وإذا كان هناك مؤسسات أو زعامات شعبية قادرة على التعبئة والحشد وقيادة حركة النهضة فلابد من ضربها أو إفسادها فقام محمد على بتصفية نفوذ الأزهر وضرب بعض علمائه وأفسد البعض الآخر بالرشوة والمصالح الشخصية وضرب أيضًا الزعامة الشعبية المتمثلة في عمر مكرم، وإذا كانت الطبقة المتوسطة من حرفيين وتجار قادرة في ظل تلك الظروف على التصنيع، فلابد من ضربها، وقد صفاها أيضًا محمد على بلا هوادة، بل أمم كل الصناعة الصغيرة والكبيرة وأمم الزراعة والتجارة وأصبح هو المالك الوحيد لكل شيء، ولكن بعد هذا تبقى الطاقة الهائلة كامنة في النفوس، إذا لابد من استنفاذ تلك الطاقة في الطريق الخطأ، وكان الطريق الخطأ هو الصدام مع الخلافة العثمانية لإضعافها من ناحية واستنفاذ تلك الطاقة المصرية من ناحية أخرى.

واستنفذ محمد على الطاقة في بناء صناعات وجيش وصناعات كبيرة وهامة وجيش قوى، وتركه الغرب بل وشجعه وأمده بما يلزم، فمادام كل هذا سيصب في الصدام مع الخلافة العثمانية فلا مانع، ولكن بشرط واحد: أن يكون ذلك مرتبط بشخص محمد على فقط لا غير أي لا يستند إلى مشاركة شعبية، وبالتالي فمن السهل القضاء عليه بعد استنفاذ الأغراض منه.

إذن فالغرب كان يدرك أن الطاقة المتولدة والظروف المحيطة بها ستتمخض حتما عن شكل من أشكال النهضة، وبما أنه غير قادر على ضربها بجيوشه فقد حاول وفشل، إذن يجب ألا تكون النهضة في إطار مؤسسات شعبية أو فئات شعبية واسعة؛ لأنه إذا حدث ذلك فمن الصعب تصفية ذلك بل من المستحيل إذا فلتكن النهضة من خلال حاكم فرد ومرتبطة به إلى أقصى مدى بحيث يكون هذا الحاكم الفرد هو عمودها الفقري فإذا

ما انهار هذا العمود انهارت النهضة.

ولنكمل القصة فبعد أن حقق محمد على الخطة الاستعمارية بحذافيرها تكالبت عليه هو قوى الغرب وحطمت جيشه مجتمعة!! واجتماعها هنا له دلالته، وفرضت عليه في معاهدة ١٨٤٠ /١٨٤١ أن يفتح السوق المصرية بلا قيد ولا شرط وفقا لمعاهدة يالطة ليمان ١٩٣٨، و بدأ الاختراق الغربي على قدم وساق، فلما حاول عباس باشا التصدي لهذا الاختراق ومحاولة منعه، تم اغتياله في ظروف غامضة، واستمر الاختراق في عهدي سعيد وإسماعيل وجاء الأجانب إلى مصر من كل حدب وصوب، مرابون، رجال بنوك، حثالات أوربا، أفاقون، مغامرون، وعلى حين كان في مصر أقل من ١٠٠ أجنبي قبل الحملة الفرنسية نجد أن الأعداد التي جاءت في عهد سعيد وإسماعيل كانت كبيرة بدرجة غير عادية فبمجرد أن ذاع خبر موت عباس تدفق على مصر ١٢٠ ألفا من الأجانب ما بين عامي ١٨٥٧ و ١٨٦١ بمعدل ٣٠ ألف في كل عام، ثم ارتفع العدد، ففي ١٨٦٢ دخل البلاد ٣٢ ألف أجنبي، وفي ١٨٦٣ دخل ٥٦٥٠٠، ونفس العدد تقريبا في ١٨٦٤، ثم كانت الذروة في ١٨٦٥ حيث دخل البلاد ٨٠ ألف أجنبي، ثم انخفض العدد إلى(٥٠) ألفا سنة ١٨٦٦ " [١] وبالطبع استمر تدفق أجانب بنفس المعدل حتى اندلاع الثورة العرابية.

وهؤلاء الأجانب لم يأتوا إلى مصر طبعا للاستمتاع بشمسها بل جاؤوا لاحتلالها سلميا، وضرب أي محاولة للنهضة، جاؤوا للسيطرة على كل شيء؛ فسيطر بعضهم على جهاز الحكم الإداري والسياسي عن طريق العمل كمستشارين للخديوي أو موظفين كبار في جهاز الدولة، وحققوا بذلك السيطرة على القرار السياسي ونهب المرتبات الضخمة في نفس الوقت " بلغ عدد الموظفين الأجانب في سنة ١٨٨٢، ١٣٥٥ موظفا مجموع مرتباتهم ٣٧٩٠ ٥٦ جنيها سنويا، بينما كان عدد كل موظفي الحكومة ٩٢٠٠ موظف " [٢]، وعمل بعضهم في إنشاء البنوك وإغراق الحكومة في الديون ونجد أسماء بنوك مثل قطاوي، سوارس، سرسق، وسيطر أجانب على النشاط المصرفي بالكامل وانتهى الأمر بالسيطرة على مالية البلاد والتدخل السافر في شؤونها عن طريق المراقبة الثنائية والوزيرين الأوربيين اللذين يسيطران على الواردات والمصروفات وبلغ أمر

(1) دافيد لاندز. بنوك وباشاوات ص: ٨.
(2) دافيد لاندز. بنوك وباشاوات.

السيطرة إلى حد التدخل بخلع خديوي وتعيين خديوي آخر كما حدث مع الخديوي توفيق، وإلى حد الاعتراض على إصدار الدستور بالمذكرات والمظاهرات البحرية وإلى حد الاعتراض على حق مجلس النواب في نظر الميزانية وامتدت السيطرة إلى تدمير الاستقلال القانوني والقضائي لمصر عن طريق فرض الامتيازات الأجنبية والقضاء المختلط والقضاء القنصلي وسيطر الأجانب أيضًا على ٩٦٪ من النشاط التجاري والمشروعات مثل: السكك الحديدية، الطرق، النقل البحري، تجارة الحاصلات الزراعية، السكر، الغزل، المياه، التلغراف، الموانئ، الاستيراد، التصدير، وابورات المياه، استصلاح الأراضي " [١].

وتطرق فسادهم إلى محاولة نشر الرذيلة والانحلال بهدف تدمير التماسك الاجتماعي والأخلاقي للمجتمع المصري ونهب الأموال في نفس الوقت وذلك عن طريق إنشاء الخمارات في كل شارع وحارة ومدينة وقرية ونجع، وكذلك بيوت الدعارة والقمار" [٢].

ولم يكتف الأجانب بالسيطرة على جهاز الحكم وتدمير الاستقلال القضائي والسيطرة على الاقتصاد والمالية في خطوطها العريضة، بل انتشروا كالجراد في الريف المصري لامتصاص آخر جنيه في جيب المصريين، ذهبوا إلى الريف واشتروا من الفلاحين بثمن بخس عن طريق المرابين أو عن طريق بيع المياه للفلاحين والتحكم فيها بالوبورات ومن يرفض بيع أرضه يتعرض للاضطهاد أو حتى القتل على يد الأجانب في حماية الامتيازات الأجنبية طبعا، فعلى سبيل المثال قام " الأجنبي جرجس باكوس بالاستيلاء على مواشي الحرث في قرية الإبراهيمية واحتجز الفلاحين وعندما تدخل العمدة لوقف هذا التعدي رفض الأجنبي المذكور الاستجابة لطلبه " [٣].

وبالطبع كان كل هذا النشاط الأجنبي معفيا من الضرائب في حين كان على المصري أن يدفع الضرائب عن الأرض، وعن أدوات النقل البسيطة كالحمار والحصان والبغل وعربات(الكارو)، وكان على الحرفيين أن يدفعوا أيضًا ضرائب وكان على التجار المصريين أن يدفعوا الضرائب الباهظة ناهيك عن عمليات السلب والنهب التي

---

(1) دافيد لاندز. مرجع سابق.

(2) دافيد لاندز. مرجع سابق ص: ٨.

(3) محفوظات وزارة الداخلية. خطاب عمدة الإبراهيمية إلى مديرية الشرقية ديسمبر ١٨٨٠.

تمارسها السلطة المستبدة على هؤلاء الفلاحين أو الحرفيين أو التجار المصريين وبالطبع لا تجرؤ على ممارستها على الأجانب؛ لأنهم يتمتعون بالحماية والامتيازات.

ومحصلة هذا كله: إفلاس التجار المصريين والحرفيين المصريين والفلاحين المصريين - أي منع وجود أي تراكم مالي يسمح بقيام صناعة من ناحية، ووقوع النشاط التجاري والصناعي بالكامل في يد الأجانب وجزء كبير من النشاط الزراعي.

وبالطبع أدار الأجانب عملية الإنتاج بما يخدم تحقيق أكبر قدر من نهب مصر، فالنشاط الزراعي يوجه إلى إنتاج المحاصيل التصديرية مثل القطن حتى ولو على حساب غلاء أسعار الغلال طبعا، والنشاط الصناعي الوطني قد تم تدميره - الكبير منه والصغير- ولا يسمح بظهوره، أما الأجانب فلا مانع لديهم في عمل سكك حديد وطرق، أو مشروعات ري وصرف وابورات مياه أو مصانع غزل على أساس زيادة الإنتاج الزراعي من المحاصيل التصديرية مثل القطن، والسيطرة أيضًا على الناتج المالي لهذا الإنتاج، أما الطرق والسكك الحديدية فهي لخدمة عمليات النقل وتسهيل عملية النهب استيرادا وتصديرا، وبالطبع أغرق الأجانب السوق المصرية بالمنتجات الأوربية من كل نوع.

والنشاط الوحيد المسموح به للمصريين: هو الاستثمار في القطاع الزراعي عن طريق تشجيع أرستقراطية زراعية؛ أي محظور على المصريين ممارسة التجارة والصناعة، ومسموح لهم فقط بجزء من الاستثمار الزراعي، ولكن أيضًا بشرط أن يكون ذلك في يد الخديوي والأسرة الخديوية والحاشية " أي المؤسسة الاستبدادية " وهذا طبعا يحقق فائدتين: إحساس هؤلاء بشيء من الفائدة تبرر لهم وتقنعهم باستمرار النفوذ الأجنبي، وتمتص في نفس الوقت أي فائض مالي يتراكم لدى هؤلاء بعيدا عن الصناعة.

ولنكمل القصة، جاء جمال الدين الأفغاني، وبعث الشرارة في القلوب، ونبه إلى خطورة النفوذ الأجنبي ودعا إلى الصناعة وتحصيل العلوم، والتقف الشرارة النديم وعرابي، وثارت مصر كلها، وفجرت الثورة الحماس والوعي، وبدأت الثورة في التفكير بالاستقلال بالسوق عن طريق منع تصدير الغلال والتفكير في إنشاء بنك أهلي، وإصرارها على السيطرة على الميزانية وكان معنى هذا أن هناك ملامح نهضة صناعية تبدو في الأفق وتستند إلى روح ثورية وطاقة ضخمة متفجرة، وتستند إلى إحساس بأهمية العلوم ورغبة في تحصيلها، وتستند إلى الدور التقليدي للأزهر في تشجيع دراسة

العلوم، وتستند إلى توجيهات الأفغاني في هذا الصدد وتستند إلى مشاركة شعبية واسعة، ثم هي لديها خبرات علمية هائلة تراكمت من التعليم والبعثات ومن خبرات المصانع التي أنشأها محمد علي، ثم انهارت بانهياره، فلا شك أن الذين عملوا في هذه المصانع اكتسبوا خبرات صناعية كبيرة، ليس هذا فحسب بل لديها التمويل عن طريق المساهمة الشعبية التي تبرعت بمليون جنيه في أقل من شهر إبان الغزو البريطاني ولديها أيضًا مجموعة من التجار الأثرياء كانوا من كبار قيادات الثورة والذين أخلصوا للثورة حتى النهاية مثل السيد حسن موسي العقاد كبير تجار القاهرة الذي ورث عن أبيه١٠٠ ألف جنيه نقدا عدا العقارات والأطيان، ومثل السيد أمين بك الشمسي، بل ولدى الثورة الوعي بالمسألة، ألم تفكر في منع تصدير الغلال حتى لا ترتفع أسعارها على الناس فيمكن أيضًا أن تفكر في تقليص المساحة المنزرعة بالقطن حتى لا يؤثر ذلك أيضًا على أسعار الغلال ويجعلها ترتفع على الناس، ومن يبدأ بهذا ينتهي بالاستقلال بالسوق في النهاية، ألم تفكر الثورة في إنشاء بنك أهلي، إذن هناك ملامح نهضة صناعية، ولابد من ذبحها، فكان لابد من ذبح الثورة حتى ولو تكلف ذلك ٣,٢ مليون جنيه إسترليني هي تكاليف غزو مصر حتى ولو جاء ٦٠ ألف جندي إنجليزي منهم أبناء الملكة الإنجليزية، حتى ولو كان ذلك أن تسمح أوربا بانفراد بريطانيا بالكعكة كاملة في مصر، حتى ولو ضحت فرنسا بنفوذها ومصالحها في مصر وكان أكبر من نفوذ ومصالح إنجلترا، كان لابد من ذبح الثورة وملامح النهضة بأي ثمن.

ومسألة عدم السماح بظهور نهضة مهما كانت وسائلها وأساليبها وإطاراتها مسألة تقليدية تتكرر كلما كانت هناك محاولة، تتكرر في كلياتها وفي جزئياتها أيضًا، فعندما حاول الشيخ محمود خطاب السبكي إنشاء مصانع للنسيج بأموال الجمعية الشرعية تدخلت وزارة الشؤون الاجتماعية ومنعت ذلك بدعوى أن هذا يهدد بضياع أموال الجمعية!! بل ودفع الشيخ السبكي الثمن بدخوله السجن على يد الإنجليز سنة ١٩١٦، وعندما حاولت مصر ذلك عن طريق بنك مصر وتجربة طلعت حرب تعرض الرجل والتجربة لأقصى حالات التضييق والتخريب على يد الاستعمار وعملاء الاستعمار، ووصلت الحملة إلى حد اتهام الرجل في شرفه.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية نجحت مصر في إقامة عدد من المشروعات الصناعية الناجحة، وذلك بالاستفادة من حالة الحرب التي منعت عمليات الاستيراد

بسبب النشاط الحربي العسكري، وكانت تلك الصناعات من الكثرة والاتساع بحيث إنها شكلت خطرا على النفوذ الأجنبي، وخاصة أن الشارع المصري كان يغلي بالوعي والثورة وكان من الضروري أيضًا ذبح تلك النهضة وتطويقها، فكان انقلاب ١٩٥٢ المدعوم أمريكيا وأوربيا، لتكرار تجربة محمد على، ولكن بصورة هزيلة جدًّا، وبشكل جمع كل عيوب تجربة محمد على دون أن يشتمل على أي من مزاياها، فلما ذبحت النهضة وملامح الثورة تمت تصفية تجربة عبد الناصر الهزيلة أيضًا بهزيمة ١٩٦٧، وتلاشت بشكة دبوس؛ لأنها قامت على أنقاض صناعة الشعب وحريات الشعب ومشاركة الشعب، ومن جديد تعرضت مصر في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين لنفس عمليات الاختراق الأجنبي وتغلغل النفوذ الأجنبي التي شهدته مصر في الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر، القصة متكررة والدرس واحد.

* * *

دور القوى الاجتماعية المختلفة في الثورة العرابية

ولأن الثورة العرابية كانت ثورة إسلامية، ولأنها كانت موجهة ضد النفوذ الأجنبي فإن جميع القوى الاجتماعية قد احتشدت خلفها ولم يقف في معسكر الخيانة إلا الخديوي والخونة والمغتربين، ولدواعي البحث العلمى، سنحاول أن نناقش مدى ما ساهمت به القوى الاجتماعية المختلفة في الثورة والظروف التي شكلت هذه المساهمة.

دور الأزهر

ظل الأزهر منذ إنشائه هو طليعة الأمة، وهو المدافع عن حقوقها والمعبر عن طموحاتها، ومع بداية الغزو الاستعماري لعب الأزهر دور الحاضنة الثورية لحركات المقاومة الإسلامية والشعبية ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبي، وإذا حاولنا أن نطالع شيئًا من كفاح الأزهر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لوجدنا أن الأزهر ظل دائما هو القائد الحقيقي للجماهير والمعبر عنها، فكلما وقع استبداد أو ظلم أو تعسف من قبل القوى الحاكمة كانت الجماهير تلجأ إلى علماء الأزهر وتعتصم بالجامع فيقوم العلماء بعرض مطالب الجماهير على السلطة فإذا استجابت كان بها، وإذا لم تستجب كانت الانتفاضات والثورات الشعبية التي تبدأ بإغلاق الأزهر والامتناع عن إلقاء الدروس وتنتهى بثورة شعبية شاملة يخرج فيها علماء الأزهر على رأس الجماهير الغاضبة؛ لانتزاع حقها أو إبطال المظالم، وفي مواجهة الغزو الأجنبي كان الأزهر هو مركز

المقاومة وكان علماء الأزهر هم قيادتها الطبيعية، ففي مواجهة الحملة الفرنسية ١٧٩٨ - ١٨٠١ كان علماء الأزهر هم محركو الثورات وهم قادتها، وفي مواجهة الغزو الإنجليزي١٨٠٧، كان للأزهر الدور الأكبر في حشد الجماهير وتعبئتها وتحقيق النصر على الجيش الإنجليزي الغازي بقيادة فريزر.

وكان من الطبيعي أن يكون الأزهر هدفا للحقد الأوروبي الصليبي وكان من الطبيعي أن تحاول القوى الاستعمارية والحكام المستبدين المرتبطين بالاستعمار تقليص أو تصفية دور الأزهر، وأن تفصم العلاقة التاريخية بين العلماء والجماهير، ونجح محمد على في إضعاف الأزهر كثيرا، ولكن الأزهر برغم الضعف الذي اعتراه بسبب ممارسات محمد على ظل على العهد، وظل مركز الثورة وموضع ثقة الجماهير، وحاضنة خصبة للفكر الثوري، وهكذا لم يكن عجيبا أن يكون الأزهر في طليعة قوى الثورة العرابية وفي طليعة القوى التي فجرت الثورة أو شاركت فيها.

وعلى مستوى احتضان الفكر الثوري وتسليح الجماهير به، نجد أن معظم قادة الثورة وخاصة عرابي، عبد العال حلمي، على فهمي قد تلقوا العلوم الإسلامية في الأزهر، وقضي كل منهم أربع سنوات على الأقل في هذه الجامعة الدينية العريقة، وبديهي أنهم تشربوا روح الإسلام الرافضة للاستبداد والمناهضة للغزو الأجنبي والداعية إلى الجهاد ضدهما وعدم السكوت عليهما، وصحيح أن هؤلاء الزعماء قد تأثروا أيضًا بالأفغاني، ولكن هذا يدعم وينمي البذور التي غرسها فيهم الأزهر، فالأزهر ليس مجرد حوائط، ولكنه جامعة دينية إسلامية، إذن فالأفغاني يغرس نفس البذور التي يغرسها الأزهر ويدرس نفس العلوم وينادي بنفس المبادئ، وكما قلنا فلم يكن الأزهر مجرد قوة اجتماعية شاركت في الثورة، بل كان أسبق هذه القوي وأكثرها تأثيرا، فمن ناحية السبق فإن علماء الأزهر فكروا في خلع إسماعيل قبل أن تخلعه أوربا، وبالطبع فكروا في ذلك لعكس الأسباب التي خلعته أوربا من أجلها، بل وفكروا سرًّا وتباحثوا في ربيع عام ١٨٧٩ في التخلص منه باغتياله(١).

وعلى مستوى التأثير فإنه من المعروف أن شعب مصر بكل طوائفه لا يخرج في الثورة ولا يؤيدها إلا بمقتضى فتاوى العلماء، وقد كانت الثورة تدرك ذلك وتعرفه وكانت تطلب الفتاوى التي تعطي لحركتها الغطاء الشرعي دائما.

---

(1) بلنت. مرجع سابق.

وعلى مستوى المشاركة المباشرة في الثورة يقول الدكتور على شلبي: " انخرط الأزهريون كلية في أتون الثورة ونزلوا إلى الميدان الثوري وبدأ دورهم في إثارة الحمية الدينية والوطنية لقوى الشعب، مما كان لـه أكبر الأثر في تحريك الجماهير وإضفاء الشرعية على حركتها وعاش رجال الدين خطوة بخطوة مع الثورة فكانت لهم مواقفهم من الأحداث فنجدهم يرفضون مذكرة مايو التي تقدمت بها فرنسا وإنجلترا في محاولة لنفي عرابي، ووصل الأمر إلى أن أعلن الشيخ محمد الإمبابي عزل توفيق، كما هاجم علماء الأزهر دائما وأبداً النفوذ الأجنبي في دروسهم وخطب الجمعة، وكان مما يزيد في قوة تأثيرهم في المجتمع استخدامهم للقرآن والحديث فى تأييد وجهة نظرهم في الهجوم على الخديوي والأجانب " ويضيف الدكتور على شلبي " وواكب علماء الأزهر الثورة في حركتها، وكان في مقدمتهم الشيخ محمد عليش والشيخ حسن العدوى، فقد أفتى الشيخ عليش بأنه لا يصح أن يكون توفيق حاكما للمسلمين بعد أن باع مصر للأجانب باتباع ما يشير به عليه القنصلان الإنجليزي والفرنسي؛ ولذلك وجب عزلـه، كما أفتى الشيخ حسن العدوي بشرعية عصيان الخديوي فقال: إنه بأمر الله ورسوله لن تطاع أوامر الخديوي، وأن الوقت قد حان لنشوب حرب مقدسة وقد أيده الشيخ عليش أيضًا " [١].

ويذكر عرابي في مذكراته: أنه في الاجتماع الذي تم في وزارة الداخلية عقب الإنذار الإنجليزي، تلقى فتوى شرعية من المشايخ حسن العدوي ومحمد عليش ومحمد أبو العلا الخلفاوي تقول: إن الخديوي بانحيازه إلى العدو المحارب لبلاده يعد مارقا عن الدين " [٢].

وتبدو هنا عظمة الإسلام الذي أنجب أمثال هؤلاء العلماء وتبدو أيضًا عظمة هؤلاء العلماء الذين لم يبيعوا دينهم للخديوي مقابل متاع الدنيا الزائف والزائل، بل انحازوا إلى الثورة، تبدو هذه العظمة في كون مجرد الاستماع إلى نصائح القنصلان يبرر خلع الخديوي؛ أي حتى قبل أن ينحاز إلى الجيش الإنجليزي.

وبالطبع استمر الدور المتميز والرائع لعلماء الأزهر في تأييد الثورة حتى آخر لحظة، يقول الدكتور على شلبي: " في أثناء الحرب التي دارت رحاها بين المصريين والقوات الإنجليزية كان لمشايخ الأزهر وطلبته موقفهم المشرف،

(1) د. على شلبى. مائة عام على الثورة. مركز دراسات الأهرام ص: ١٣٧، ١٣٨.
(2) عرابي. مذكرات. مرجع سابق.

فقد اعتبروها حربا صليبية " كانت صليبية بالفعل" فكان ذهابهم أفواجا إلى ميدان القتال برئاسة الشيخ حسن العدوي وذلك للتأييد الروحي والمعنوي واعتبار ذلك من دواعي المدافعة عن الوطن وراح طلبة الأزهر بعد أن وحدوا جهودهم يجوبون الشوارع ويوزعون المنشورات التي تحث على الجهاد في سبيل الله.

كما كان للخطابة الدينية وخاصة خطب الجمعة الأثر الكبير في تعبئة الرأي العام وتجميعه حول هدفين هما: بذل الأرواح عن طريق التطوع، والتبرع بالأموال في سبيل الله، وبلغ الأمر إلى حد الدعوة لعرابي على المنابر بدلا من الخديوي " اللهم انصر عرابي بجيش المؤمنين " كذلك كان لهم دورهم في ميدان التبرع بالأموال وإيواء المهاجرين وساهموا بالتبرعات كل على حسب مقدرته، فقام الشيخ حسن العدوي بإخلاء منزله بعابدين لينزل به مائة من مهاجري الإسكندرية، ورتب لهم خمسمائة رغيف كل يوم، ولم يكن العدوي وحده هو الذي قام بذلك العمل وإنما كان ذلك شأن معظم العلماء الذين تبرعوا بمنازلهم لسكنى المهاجرين وأجروا عليهم المأكل والشرب " [١].

حقا هؤلاء هم العلماء الذين يستحقون أن يكونوا ورثة الأنبياء كما في الأثر الشريف، كانوا علماء يعرفون حدود المسؤولية التي حملوها على عاتقهم عندما حملوا العلم.

وكان من الطبيعي أن تكون قائمة المعتقلين بعد هزيمة الثورة ودخول الجيش الإنجليزي إلى القاهرة مكتظة بعلماء الأزهر الكبار والمتوسطين والصغار، وكان من الطبيعي أن يكونوا في مقدمة هؤلاء الذين أصدرت سلطات الاحتلال وحلفاؤها الأحكام ضدهم.

وإذا قرأنا قائمة الأحكام المثبتة في كتاب الرافعي[٢] نجد أن الشيخ عبد الرحمن عليش قد نفي خمس سنوات، والشيخ عبد القادر قد نفي أربع سنوات، والشيخ محمد الهجرسي نفي أربع سنوات، والشيخ أحمد عبد الجواد الغاياتي نفي أربع سنوات، والشيخ محمد عبد الجواد الغاياتي " شقيق السابق " نفي أربع سنوات، والشيخ يوسف شرابه نفي

---

(1) د. على شلبى. مرجع سابق ص: ١٣٨.

(2) الرافعي. مرجع سابق. ص: ٤٢٤ وما بعدها.

ثلاث سنوات، والشيخ محمد عبده[1] نفي ثلاث سنوات، والشيخ أمين أبو يوسف نفي ٣ سنوات مع تجريدهم جميعا من الرتب والامتيازات والمناصب وعلامات الشرف.

ونكمل القائمة مع الرافعي فنجد أن كل من الشيخ أبو المعاطي السيد، والشيخ محمد شداد، والشيخ مصطفي عبد اللطيف، والشيخ محمد شلبى، والشيخ إسماعيل بطين، والشيخ حسين الأعسر، والشيخ عبد الهادى، والشيخ أحمد الفقي، الشيخ عبد المجيد الفقي، الشيخ على الفقي، والشيخ على نايل، قد صدر الحكم على كل منهم بالإقامة الجبرية تحت الملاحظة الضبطية مع تجريدهم من الرتب والنياشين والمناصب.

كما قضت المحكمة بتجريد العلماء الآتي أسماؤهم من جميع رتبهم وعلامات شرفهم وامتيازاتهم، الشيخ حسن العدوى، والشيخ أحمد المنصورى، والشيخ محمد السمالوطي، والشيخ أحمد البصرى، والشيخ محمد أبو العلا الخلفاوي، والشيخ محمد أبو عائشة، والشيخ عبد الوهاب عبد المنعم، والشيخ محمد السيوفي، والشيخ أحمد العدوي " نجل الشيخ حسن العدوى"، والشيخ محمد جبر، والشيخ عبد البر الرملي، والشيخ أحمد صلى، والشيخ محمد غزال، والشيخ موسى علي.

المثقفــون

يلعب المثقفون عادة في أي ثورة دورا متميزا يتناسب مع قدرتهم على استيعاب الأفكار ونشرها بالوسائل المتاحة لديهم من صحافة وطباعة وغيرها وبالطبع فإن المثقفين كانوا ومازالوا جزءًا لا يتجزأ من الواقع الاجتماعي في أي مرحلة تاريخية، فهم يمكن أن يكونوا أداة للسلطة الحاكمة لتبرير سياساتها أو خوض معاركها داخليا وخارجيا أو حتى يكونوا أداة خداع للجماهير، ويمكن أن يكونوا أداة لحمل الفكر الثوري أو نشره أو بلورته أو الدفاع عن حقوق الجماهير؛ أي يمكن أن يكون المثقف مرتبط بوجدان الشعب، أو أداة من أدوات الحكم ويمكن أيضًا أن يكون شريفا ومخلصا لقضاياه حتى ولو كانت في أي اتجاه ويمكن أيضًا أن يكون مرتزقا.

ومحاولة دراسة دور المثقفين في الثورة العرابية، لا يمكن بحال من الأحوال أن

(1) في الحقيقة نحن لا نرى الشيخ محمد عبده من الثوريين أو دعاة الثورة وقد ظل مترددًا بحكم منهجه الإصلاحي إلى أن إنجاز إلى الثورة في آخر مراحلها، وبعد هزيمتها وتخلي عنها وندم على انضمامه للثورة، بل وتعاون مع كرومر ويجب أن نسقطه من قائمة الثورة الإسلامية، ونعتبره مجرد مصلح ذا مواهب عقلية كبيرة.

ينفصل عن دراسة مجمل الظروف التي كانت تعيشها مصر في ذلك الوقت وكذلك أطراف الصراع أو الأطراف الموجودة على الساحة المصرية.

وفي الحقيقة فإن الذين تحدثوا عن دور المثقفين في الثورة العرابية وقعوا في عدد من الأخطاء المنهجية في هذا الصدد لأسباب كثيرة ومتعددة، فمنهم من حاول النظر إلى المسألة بالمنظور التقليدي من تقسيم المثقفين إلى رجعي وتقدمي، أو يميني ويساري وفق تعريفهم طبعا لتلك المصطلحات، وإذا بهم عند التطبيق يكتشفون أمورا أصابتهم بالحيرة فالأفغاني والنديم وعلماء الأزهر مثلا خرجوا في رأيهم من عباءة الرجعية ومع هذا كانوا أكثر المثقفين ثورية بل وانحيازا للفقراء في حين وقف الآخرون الذين خرجوا من قبضة الفكر التقدمي إما ضد الثورة أو حتى في مستنقع الخيانة.

ومنهم من نظر إلى المسألة في إطار لا يفهمه غيره وهي أن الثورة لابد وأن تكون ثورة على أوضاع إقطاعية وكنسية " دينية " أي لابد أن تكون ثورة برجوازية ضد الكنيسة والإقطاع " هنا المسجد والإقطاع أو تحالف رجال الدين والإقطاع " أي أن هؤلاء يريدون تطبيق الفكر الثوري الأوربي على الثورة في بلادنا، وإذا بهم عند التطبيق على وقائع الثورة يصابون أيضًا بالحيرة الشديدة فعلماء الدين وكل من خرج من عباءة الإسلام كالأفغاني والنديم كانوا ثوريين في حين أن قطاعات كبيرة من الأعيان أو البرجوازية "بمصطلحاتهم" قد خانت الثورة ووقفت ضدها، وآخرون درسوا المسألة بهدف البحث عن مدارس فكرية غير إسلامية يمكن أن تكون قد لعبت دورا في الثورة، وتسرعوا فاعتبروا الطهطاوي مثلا هو رائد الفكر التحرري، وهو رفاعة العظيم وأنه نقل الفكر الثوري الأوربي، وأيضًا عند التطبيق أصيبوا بالدهشة، ولم يجدوا أثرا للطهطاوي ولا لأفكار الطهطاوي.

انظر مثلا إلى صلاح عيسى مصابا بالدهشة يقول: " إن العداء الجاد بين التيار العلماني والليبرالي وبين رجال الدين لم يظهر، فلم يطالب الأولون كما طالب نظراؤهم في فرنسا بشنق آخر ملك بأمعاء آخر قسيس "، ثم يفتح صلاح عيسى فمه من الدهشة قائلا: " والعجيب أن الليبراليين اتخذوا عدة خطوات للخلف " مكسوف يقول إنهم خانوا " بينما تقدم الأزهريون عدة خطوات للأمام "!!

والدكتور رفعت السعيد يفرد عشرات الصفحات للطهطاوي؛ ليجعله رائدا للتنوير وللتحرير، بل إن العنوان الذي اختاره لهذا الحديث كان " رفاعة الطهطاوي بستانيا

يغرس أزهارا " [1]ثم يعود فيضطر أن يعترف في عنوان رئيسي آخر " ولكن الأزهار لم تتفتح " [2].

وبالطبع الأزهار لم تتفتح؛ لأنها نبات لا يصلح لتربتنا، كما أنها أصلا لم تزرع في تربة الجماهير، بل زرعت في بستان الخديوي ولحساب الخديوي وبأجر مدفوع من الخديوي".

ولويس عوض أيضًا يفرد الفصول للطهطاوي تحت عنوان: رفاعة العظيم فإذا جاء وقت الحديث عن الثورة العرابية اختفى رفاعة تماما كشخص وكفكر.

وفي الحقيقة فإن الأخطاء المنهجية والحيرة التي أصابت هؤلاء ترجع إلى أن كُلا من رفعت السعيد وصلاح عيسى أراد أن يطبق النمط التقليدي للفكر الثوري الأوربي على واقعنا فجاءت حيرتهما وتشوشهما، أما لويس عوض فهو يكتب التاريخ لطمس دروسه الحقيقية لصالح التعصب الأوربي الصليبي.

ولو حاول أي باحث أن يدخل إلى المسألة بدون نظرة مسبقة وتعامل مع الحوادث كما هي ثم استنتج ما تعطيه هذه الحوادث من نتائج لاكتشف أن الإسلام في أصله رسالة إلى الإنسان للثورة على الظلم والاستبداد، وأن الجماهير لا تثور إلا من خلال الإسلام وأن الثورة العرابية ثورة إسلامية شاملة اعتمدت على الإسلام كأيدلوجية للثورة وكأداة أيضًا لتثوير الجماهير وحشدها.

الأخطاء المنهجية إذن: هي تجاهل أن الإسلام هو الأيدلوجية الوحيدة القادرة على تثوير الجماهير، لماذا لا يعترف هؤلاء بذلك ويستريحون ويريحون؟!

وأن الظروف التاريخية والحضارية لبلادنا تختلف عن تلك الظروف في أوربا، وبالتالي فمن الخطأ تطبيق مبادئ الفكر الثوري الأوربي على واقعنا، وأن أمتنا تخوض منذ البداية حربا ضد التعصب الأوربي الصليبى، وإذا لم تكن هذه الحقيقة قابلة للفهم لديهم، نقول لهم: إن الثورة العرابية كانت ثورة على النفوذ الأجنبي.

وإذا وضع أي باحث هذه الحقائق في ذهنه فمن السهل عليه إذن أن يتفهم أحداث الثورة وموقف مختلف القوى منها.

---

(1) رفعت السعيد. المؤلفات الكاملة. مرجع سابق. ص٢١ المجلد الأول.
(2) رفعت السعيد. المؤلفات الكاملة. مرجع سابق. ص٥٣ المجلد الأول.

وإذا حاولنا أن نتتبع المثقفين الذين انحازوا إلى الثورة نجد أن الأفغاني يأتي على رأس هؤلاء، والأفغاني كما قلنا من قبل لم يأت من فراغ أو عمل في فراغ، هو امتداد طبيعي وعضوي للفهم الإسلامي الصحيح، وهو أيضًا عمل في مناخ يستطيع أن يتفهم ويستجيب إلى هذا الإسلام الصحيح ودور الأفغاني هنا هو أنه طور ونظم وأثار الحماس فكان الأب الروحي للثورة بلا منازع وخلال إقامته في مصر ١٨٧١، ١٨٧٩ دعا الأفغاني إلى الجامعة الإسلامية وحث المسلمين على الوحدة والجهاد والحرية، وهاجم الاستبداد بلا هوادة بل اعتبره السبب الرئيس في تخلف المسلمين وفي وقوعهم في قبضة النفوذ الأجنبي وكان الأفغاني ثوريا حتى النخاع، لا يؤمن بالأساليب الإصلاحية، بل يري أن الثورة هي الطريق الطبيعي والوحيد لانتزاع الحقوق، وفي هذا الصدد يقول الأفغاني: إن الحرية والاستقلال لا يوهبان عن طيب خاطر بل إن الأمم تحصل عليهما قوة واقتدارا " [(١)].

بل ويحرض الفلاحين تحريضا على الثورة ويغريهم باستعمال الفأس في شق رأس الظالم قائلا: أنت أيها الفلاح تشق قلب الأرض بفأسك لتنبت منها ما تسد به الرمق وتقوم بأود العيال فلماذا لا تشق قلب ظالمك؟ لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة أتعابك " [(٢)].

والأفغاني يحلل أسباب التخلف ويضع الحلول للنهضة، والأفغاني يرى أن التخلف والاحتلال والجهل والجمود ليست إلا نتائج الاستبداد وتفرق كلمة حكام المسلمين، ويكتب عن الحرية والشجاعة والقوة والعلم والصناعة.

قام الأفغاني في الناس خطيبا وجلس في الناس يدرس لهم العلوم والفقه وكتب في الصحافة باسمه أو باسم مستعار بل وينشئ الصحف ويحتضن الصحفيين الثوريين، ويشكل الجمعيات السرية والعلنية مثل مصر الفتاه بل ويستطيع أن يحشد خلفه كل المنتمين إلى الحضارة الإسلامية حتى ولو كانوا يهودا أو نصارى.

وهكذا لم يكن عجيبا أن يخرج الأفغاني منفيا من مصر سنة ١٨٧٩ بناء على طلب قنصل بريطانيا من الخديوي توفيق بإبعاده.

وعبد الله النديم يأتي على رأس المثقفين الثوريين بل هو القائد الحقيقي للثورة وهو

---

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفي. تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة - القاهرة - البحوث والدراسات العربية ١٩٧٣ ص ٣١.

(2) نفس المصدر.

فيلسوفها ومفجرها وجهازها الإعلامي في نفس الوقت.

والنديم هو التلميذ النجيب للأفغاني، وهو الامتداد العضوي لـه، بل هو التجسيد العملي والطبيعي لأفكار الأفغاني، وإذا كان الأفغاني قد وضع الخطوط العريضة فإن النديم يقدم تلك الأفكار بالتفصيل ويطبقها على الواقع المصري محللا وقائدا وثائرا، "وكان الأفغاني قد لاحظ نبوغ النديم وقوة حجته وسرعة بديهته ووضوح دليله واتقاد حماسه فأخذ يدربه وأعطاه من وقته الكثير" (١).

والنديم يستخدم الكتابة والخطابة؛ الكتابة للذين يقرؤون والخطابة للذين لا يقرؤون والذين لا يجيدون القراءة، بل ويستخدم النديم جميع ألوان وفنون الكتابة من مقال وزجل وشعر وتمثيليات ومسرحيات، ولـه أسلوبه اللاذع والساخر دون أن يفقد الحماس، فقد كانت خطبه وكتاباته قطعا من الجمر الملتهب، يرتقى منابر المساجد ويذهب إلى الفلاحين في الحقول ويخطب في التجمعات الثقافية وعن ذلك يقول النديم عن نفسه: " أخذت أتقلب في البلاد وجاهرت بالتضاد ولبست ثوب الجلد، وتابعت الخطب في كل بلد وحركت الأفكار حركة لا سكون لها، ونشرت مظالم الحكام وأعمالهم، وناديت بهدم دعائم الاستبداد، وكسرت قيد الاستعباد"(٢).

والنديم كامتداد لأستاذه الأفغاني من ناحية وتطبيق عملي وبرنامجي وتفصيلي لأفكاره يكثر من الحديث عن الأوضاع الفاسدة عن إسراف الخديوي والحاشية و عن استبدادهم، يكتب عن الأجانب وسيطرتهم على الحياة المالية والسياسية للبلاد ويشرح كيف كونوا الثروات من دم الشعب ويشرح دورهم في الربا وذلك بأسلوب مفهوم وبسيط، ويهاجم الفساد الخلقي الذي ينشره الأجانب في البلاد عن طريق الخمارات ودور الدعارة والقمار، ويسخر من هؤلاء الذين يريدون تقليد الغرب في سلوكه وأخلاقه وقيمه وذلك في خطبه أو مقالاته أو في تمثيلياته " مثل العرب والوطن وطالع التوفيق "، ويدافع عن الفلاح ويطالب بحقوقه ويحلل أوضاعه ويشير إلى الظلم الذي يقع عليه والبؤس الذي يعيش فيه، ولم يكتف النديم بشرح أوضاع الفساد والظلم والتبعية للأجنبي بل نراه يحدد الطريق وهو الثورة: لا تتركوا الغرباء يتولون إدارة بلادكم ولا تمكنون

(1) عبد المنعم إبراهيم الدسوقي - عبد الله النديم ودوره في الحركة السياسية والاجتماعية - القاهرة - دار الكتاب الجامعي ١٩٨. ص ٨٤

(2) نفس الرجع.

الأجانب من الوصول إليها " (١).

ويدعو أيضًا إلى الحرية والشورى، وليست حرية الأعيان أو انتصار مجلس النواب على الوجهاء والأعيان بل حرية كل فئات الشعب يقول النديم: إن الوجود مضبوط بممالك مقيدة بقوانين وضعت بأغراض ذاتية وأفكار مقصورة على فرد واحد أو بعض أفراد، وإن قيل أن الممالك تعرض القوانين على مجالسها قبل تقريرها قلنا إن الممالك مقصورة على أرباب الثروة أو أهل الكلام وليست الأمة كذلك " (٢) ويدعو إلى حرية الانتخابات ليس فقط مجرد الحرية السياسية بل وكذلك رفع نفوذ السلطة والأعيان ومنعها من التأثير في الانتخابات يقول: تترك ما كانت عليه من الميل للأغنياء والخوف من العمد والرهبة من المآمير وتنتخب من تريد من أهل المعرفة والدهاء " (٣).

ويهتم النديم اهتماما بالغا بالدعوة إلى تحصيل العلوم والاهتمام بإقامة الصناعة يقول النديم: المطلوب توسيع العمران بالصنائع والمعارف والأمن والثروة " (٤).

ولعل كلام النديم هذا هو قطعة من العبقرية في فهم مسألة التصنيع حيث إنه وضع الشروط الصحيحة للتصنيع عن طريق المعارف والأمن والثروة فلا صناعة بدون معرفة ولا صناعة بدون انتشار الأمن؛ لأنه من البديهيات أن السلطة المستبدة إذا مارست البلطجة والسلب لانصرف القادرون على بناء الصناعة عن ذلك، وكذلك لو فشلت السلطة في بسط الأمن وضرب الخارجين عن القانون لضاعت الصناعة أيضًا ورغب الناس عن بناء مصانع أو مؤسسات إنتاجية، وكذلك الثروة ضرورية للصناعة، بل النديم يرشدنا إلى أن العمران يتم بالصناعة ولم يقل بالزراعة مثلا مما يدل على اهتمام قيادة الثورة بمسألة التصنيع، وفي ذلك تقول لطيفة سالم: " وجه النديم العناية إلى مسألة النهضة العلمية والصناعية" (٥).

والنديم أيضًا منحاز أشد الانحياز للفقراء والمستضعفين يقول النديم: نرضي بالخبز والملح ولا تقنعون بآلاف من الجنيهات ونقنع بالقرش الواحد ولا تقنعون بالذهب

---

(1) التنكيت والتبكيت - العدد الأول ٦ يونيو ١٨٨١.

(2) د. لطيفة سالم - مائة عام على الثورة العرابية -. مرجع سابق

(3) التنكيت والتبكيت.

(4) التنكيت والتبكيت عدد ٩،١٧ أكتوبر ١٨٨١.

(5) لطيفة سالم مرجع سابق ص: ٢٧٩.

والفضة، أخلقتم من ذهب وخلقنا من تراب، أولدتم قابضين على أزمة الدنيا وولدنا عبيدا لكم، أم نزلتم من السماء ونزلنا من بطون الأمهات ألا ترون أنكم تعدون بالأصابع في بلادنا والفقراء هم الأمة " (١).

وعندما حدث الغزو الإنجليزي لمصر سنة ١٨٨٢ كان النديم صريحا في تحديد طبيعته وأهدافه فوصفه بأنه " حرب صليبية جديدة، وأنها جاءت لتذبح ثورة أهل الإسلام على أهل الكفر " (٢).

كان النديم مع الثورة، يدور معها حيث دارت، تراه في كل خطوة من خطواتها، كان النديم عقل الثورة وقلبها معًا فالنديم هو الذي يكشف الأحوال التي كانت تعيشها مصر من نفوذ أجنبي وظلم واستبداد الحكام، وهو الذي يذهب إلى كل قرية ومدينة ليدعو إلى الثورة، وهو الذي يحشد الجماهير خلف الثورة، وهو الذي يجمع التوقيعات لتوكيل عرابي للتكلم باسم الأمة وهو الذي يقود المظاهرات لتأييد الجيش في التاسع من سبتمبر ١٨٨١ أو في رفض اللائحة أو إعلان رأي الأمة لمن يهمه سماع رأيها، وهو الذي لا يكاد يفارق الجنود والضباط في الجناح العسكري للثورة، بل ويسافر مع فرق الجيش التي تم نقلها في وزارة شريف إلى الشرقية أو إلى دمياط ويستغل هذه الواقعة ليؤكد وحدة الشعب والجيش ففي كل محطة احتفال، في محطة الإقلاع وفي محطة الوصول وفي كل محطة يمر عليها القطار، وبعد الوصول والاستقرار يستمر النديم في حشد الجماهير وزيادة التحامهم مع الجيش بشكل يومي ودائم، وعند الغزو الإنجليزي تجد النديم في كل معركة، وفي كل عملية لحشد المتطوعين أو جمع التبرعات للجيش بل وحتى بعد هزيمة الثورة اختفي النديم تسع سنوات رغم الاحتلال ورغم الخديوي ورغم المكافأة المرصودة لمن يدل عليه وعندما يظهر يستمر في الكفاح، ويرفض كل المغريات، وقد أرادوا إغرائه بأي ثمن حتى لا تتكرر الحالة الثورية، ورغم الظروف الصعبة رفض النديم كافة الإغراءات وظل مخلصا لقضية الثورة حتى النهاية، فأصدر جريدة " الأستاذ " واستمر ينشر فيها الأفكار فضاقوا به وكان من الطبيعي أن يضيقوا به، ويقرر الخديوي نفيه فيختار الذهاب إلى الأستانة حيث يلحق بالأستاذ "الأفغاني" ليستمرا معًا في رحلة الكفاح من المنفى.

---

(1) التنكيت والتبكيت عدد ٦ في ١٧ يوليو ١٨٨١.
(2) الطائف. العددان ٣ و٧ في أغسطس ١٨٨٢.

لقد كان النديم إسلاميا حتى النخاع - فكان ثوريًا حتى النخاع ولأنه كان إسلاميا فقد انحاز للفقراء، كان النديم نموذجا فذا للإسلام وللثورة الإسلامية ولأنه كان إسلاميا ثوريا فذا، فقد فهمته الجماهير واستجابت لـه أليس يعبر عن وجدانها، بل وقدمت لـه الحماية والتغطية طوال سنوات تسع لم تهدأ فيها جيوش الاحتلال ولا عسس الخديوي عن مطاردته، نعم فهمته الجماهير وأحبته، ولكن آخرين احتاروا فيه وعبروا عن حيرتهم بل وانتقدوه لأنهم لم يفهموه أولم يريدوا أن يفهموه.

فبلنت وصابونجي يتهمانه بالتعصب الدينى، وبأنه كان يلجأ إلى النصوص الدينية في حديثه وخطبه ومقالاته، ويردد معهما رفعت السعيد" [1] نفس الكلام في صفحة ١٣١ من كتاب " المؤلفات الكاملة لرفعت السعيد، المجلد الأول، دار الثقافة الجديدة طبعة ١٩٧٧ ".

ثم يعود رفعت السعيد بعد أن ينسى أنه اتهم النديم بالتعصب الديني فيقول عنه أنه اشتراكي طوباوي ثم يعود فينسي أيضًا ثانية فيقول: " أن الأفغاني والنديم كانا زعيمين إسلاميين في تفكيرهما وفي أساليبهما وفي جماهيرهما " ص ١٠٠، المؤلفات الكاملة لرفعت السعيد، المجلد الأول أما صلاح عيسى فيقول: " أن دعاية الثورة التي قادها النديم وقعت في مأزق بسبب أسلوب التجنيد الخاطئ والقائم على وجه واحد هو الوجه الديني بينما كان ضروريا وأساسيا لها أن تعتمد معه على وجه آخر أكثر أهمية هو الوجه السياسي " (في ص ٤٢٧، صلاح عيسى، الثورة العرابية، دار المستقبل العربي، ١٩٨٢، القاهرة).

ويعود صلاح في نفس الصفحة ليقول: " إن عبد الله النديم ساهم في نشر الهوس الديني والتناقض في كتابة هؤلاء وإطلاقهم التهم وإلقاء النصائح والمواعظ ترجع إلى أنهم يستخدمون قوالب فكرية سابقة التجهيز، فإذا كان النديم متهم بالتعصب الدينى؛ لأنه وصف الغزو البريطاني بأنه كان غزوا صليبيا أو لأنه استخدم الآيات والأحاديث الشريفة في خطبه ومقالاته، فهذا لا يكشف عن تعصب النديم بل يكشف عن تعصب منتقديه فلأن النديم كان إسلاميا فبدهي أنه لم يكن متعصبا؛ لأن الإسلام بداهة ضد التعصب.

(1) رفعت السعيد - مرجع سابق ص ١٣١.

أما انتقاده لإسلاميته أو لاستخدامه الأحاديث والآيات القرآنية فهذا دليل على تعصب منتقديه، فهل محرم على المسلم مثلا استخدام الآيات والأحاديث في التعبئة السياسية؟! أما كون النديم وصف الغزو البريطاني بأنه غزو صليبى، فهذا لا يدل على التعصب بل يدل على الصدق مع النفس، ووصف الأشياء على حقيقتها فبالفعل كان الغزو البريطاني غزوا صليبيا، ومن يراجع تلك الأحداث بروح الحياد والمنطق فسيعرف أن النديم كان يصف الواقع كما هو، والحقيقة أنه لو كان النديم قد وصف الغزو بغير ذلك لظنناه متعصبا إسلاميا وإلا فكيف يخفى حقيقة؟، هل يخفيها حتى لا يقال: إنه متعصب فيقع في التعصب دون أن يدري.

أما بشأن وصف رفعت السعيد له بأنه كان اشتراكيا طوباويا بعد أن يتهمه بالتعصب الديني ثم يعود فيصفه بأنه زعيم إسلامي في وسائله وجماهيره ثم يقف حائرا متعجبا، فإن الأمر ليس فيه ما يبرر العجب ولا الحيرة، فالإسلام والمسلمون والثورة الإسلامية والحركة الإسلامية وكل ما يمت للإسلام بصله ينحاز إلى الفقراء والمستضعفين، بل أكثر انحيازا لهم من ماركس ولينين على مستوى الأيدلوجية والفلسفة والوسائل والمواقف بل ونماذج التطبيق.

إذا فلا عجب أن يكون النديم منحازا للفقراء ومدافعا عنهم ولا عجب أن يصل إلى تحليلات هامة في هذا الصدد، فهذه التحليلات الهامة مثل سرقة الأغنياء عمل الفقراء أو مثل إدراك حقيقية أن جماهير الإسلام الطبيعية هي الفقراء والمستضعفين، هي تحليلات أو قل حقائق إسلامية معروفة قبل الأفغاني والنديم وهي من القرآن الكريم أو من أقوال الرسول والصحابة، وقد ناقشنا هذه الأمور فيما سبق ويمكن الرجوع إليها.

نعم فلأن النديم كان إسلاميا حتى النخاع انحاز إلى الفقراء والمستضعفين ودافع عن الفلاحين وتصدى للفساد والاستبداد والنفوذ الأجنبي ولأنه كان إسلاميًا حتى النخاع فإنه عرف أن الطريق الوحيد لتحقيق ذلك هو الثورة وليس الإصلاح؛ ولأنه كان إسلاميا حتى النخاع فقد أدرك أن جماهيره الطبيعية هي الفقراء وأن أشد جنود الثورة حماسا سيكونون من الفلاحين وأن تكوين عصبة من الفقراء لتحقيق الثورة كما قال النديم هو فهم إسلامي صميم؛ ولأن النديم والأفغاني كانا إسلاميين حتى النخاع فقد فهمتهما الجماهير ووافقتهما وسارت معهما على طريق الثورة.

أما ما قاله صلاح عيسى في أسلوب من الوعظ والإرشاد واتخاذ موقف الأستاذ

الذي يعلم الثوار كيف يحركون الجماهير وكيف أنهم أخطؤوا حين اعتمدوا على الدعاية الدينية وليس السياسية، فهذا شيء لا يمت بصلة إلى الكتابة التاريخية، فصلاح عيسى لا يعرف الفرق بين الخطاب الديني والخطاب السياسي أو الدعاية الدينية والدعاية السياسية، ولن نحاسبه على أساس المفهوم الإسلامي بل على أساس المفهوم العلماني الذي يعتنقه، وإن أراد فبالمفهوم الماركسي، فالمبتدئ في علم السياسة أيا كانت المدرسة الفكرية والسياسية والفلسفية التي ينتمي إليها يعرف أن الثورة في دعايتها كانت تقوم بالدعاية السياسية في كل أحوالها وأطوارها وحتى لو اعتمدت هنا علي النصوص الدينية، فالثورة مثلا لم تكن تقول للناس صلوا أو صوموا، بل كانت تدعوا إلى قتال الإنجليز أو الثورة على الفساد والنفوذ الأجنبي، أو انتزاع حقوق الفلاحين وحتى في الجانب الأخلاقي مثل الهجوم على الخمارات ودور الدعارة والقمار كان في المسألة بعد سياسي، أليس كل هذا من الدعاية السياسية، إلى هنا مازلنا نناقشه بالمفهوم العلمانى، ولكن الحقيقة أن الثورة اعتمدت في دعايتها السياسية على الإسلام جملة وتفصيلا؛ لأن المعركة كانت حربا صليبية على الإسلام، وإلا فلماذا تركوا لليونان أسواقها وشجعوها على الاستقلال بتلك الأسواق، ناهيك عن مساعدتها على التحرر والثورة والاستقلال السياسي عموما؟!

هل تتجاهل الثورة الحقيقة والواقع، لماذا لا تقدم الثورة الحقيقة كاملة إلى الجماهير، أليس الصدق مع الجماهير أسلوب ثوري مائة في المائة، ثم إن الثورة ما كان لها سوي أن تفعل هذا فالجماهير لم تكن تفهم غير تلك اللغة، قبل أن تصاب بصلاح عيسى ولويس عوض، وقادة الثورة وزعمائها وخطبائها وكتابها وكل جهاز دعايتها أيضًا لم يكن يفهم غير تلك اللغة ولا يجيد الدعاية إلا بها، فجميع قادة الثورة خرجوا من مشكاة الإسلام إما عن طريق الأزهر أو عن طريق التتلمذ على الأفغاني أو هما معًا.

وفي إطار دور المثقفين في الثورة نجد أن هناك أيضًا الكثير من المثقفين الذين انحازوا للثورة وقاتلوا في صفوفها مثل السيد حسن الشمسي وهو من خيرة مثقفي الثورة، عمل بالتدريس ثم بالنظارة وأعطى رسالة التعليم حقها، وتولى تحرير جريدة "المفيد" ثم أصدر صحيفتي: السفير والنجاح، ومثل السيد إبراهيم سراج الذي أصدر صحيفة "الحجاز" لتكون في خدمة الثورة، ومثل " يعقوب صنوع " الذي بدأ المعارضة الثورية عن طريق الصحافة بالاتفاق مع السيد جمال الدين الأفغاني، فأصدر العديد من

الصحف مثل أبو نضارة وأبو صفارة وغيرهما قاد فيها الحملات على النفوذ الأجنبي والاستبداد والفساد، وكان لها انتشار واسع بفضل الأسلوب الساخر الذي اتبعه، ووصلت إلى أقاصي الريف وأعماق المدن وأثرت تأثيرا كبيرا وكانت تتعرض للمصادرة، فإذا ما صادرت السلطة صحيفة أنشأ أخرى وهكذا إلى أن تم نفيه إلى الخارج مع السيد جمال الدين، ولكنة أيضًا يؤيد الثورة من الخارج ويصدر الصحف باللغة العربية فتجد طريقها إلى داخل البلاد عن طريق خلايا الثورة المنتشرة في موظفي الجمارك والبريد وغيرهم لدرجة أنها تثير فزع الخديوي توفيق فيعمل على محاولة تعطيلها عن طريق الضغط على المبعوث العثماني نظامي باشا؛ لأن يعقوب صنوع كان من رعايا الدولة العثمانية، بل وأكثر من هذا يصدر يعقوب صنوع الصحف باللغات الأوربية للدعاية للثورة وفي الحقيقة فإن "يعقوب صنوع " بالتحديد كان أحد علامات عبقرية الثورة وعبقرية الأفغاني بالتحديد، فبفضل إسلامية الأفغاني الناضجة والصحيحة استطاع أن يحشد للثورة كثير من غير المسلمين على قاعدة الانتماء للإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن، وكان " يعقوب صنوع " هو أهم هذه النماذج التي انحازت للثورة الإسلامية برغم كونهم غير مسلمين، وفي الحقيقة فإن يعقوب صنوع لم يكن أحد رجال الثورة أو صحافييها الكبار، بل هو رائد الصحافة المعارضة، وكانت صحفه ومقالاته تأتي في الأهمية بعد صحف ومقالات النديم مباشرة.

وقد عهد إليه الأفغاني بتلك المهمة ولم يطالبه بأن يسلم مثلا، وكان مخلصا للثورة الإسلامية ومتحمسا لها عن إيمان بالانحياز للإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن، ولم يشك أحد في إخلاصه ولم يكن أحد ليشك في إخلاصه - لأن دعاة الثورة وقادتها وجماهيرها التي كانت تتلقف صحف صنوع وتقرأها وتوزعها، كانوا من الإسلاميين الناضجين الذين يفهمون الإسلام على حقيقته ولم يكونوا من الصنف الضعيف الإدراك الضيق الأفق الذي يشكك في أي شيء، ولابد طبعاً أن يشكك في يعقوب صنوع، ويتهمه بالعمالة والتآمر وغيرهما، وصحيح أن يعقوب صنوع قد أسلم في النهاية ولكن إسلام يعقوب صنوع في النهاية لم يفسد المضمون الأساسي للمسألة ما دام قد انحاز للثورة الإسلامية وللحضارة الإسلامية مبكرًا جدًا قبل أن يسلم ولكنه قطع الطريق على ضعيفي الإدراك للتشكيك في إخلاص الرجل.

ولم يكن يعقوب صنوع وحدة في هذا الصدد، ولكن كان هناك أديب إسحق، وسليم

نقاش، ولكن هؤلاء انحازوا إلى أعداء الثورة في النهاية، ولكن لأسباب لا تتعلق ولا تمت لكونهم غير مسلمين إطلاقا بل لأسباب أخرى موضوعية وشخصية، وبالتالي يحسب موقفهم الأول على التأكيد على إمكان وضرورة مشاركة غير المسلمين في الثورة الإسلامية؛ لأنهم ينتمون إلى الإسلام كحضارة وثقافة ووطن، والتأكيد على عبقرية الأفغاني ونضجه الإسلامي ويحسب موقفهم الثاني في إطار موقف أي شخص انحاز إلى أعداء الثورة في مراحل مختلفة مثل سلطان باشا، شريف باشا، أو حتى على خنفس وكل هؤلاء كانوا مسلمين؛ أي أن المعيار هنا شخصي وفكري ومصلحي.

امتد التأثير الثقافي للثورة إلى كل القطاعات وانحاز الكثيرون من المثقفين إلى الثورة من كل القطاعات أيضًا من الموظفين ومن الأطباء والصيادلة والقضاة والمديرين والمدرسين والمهندسين وغيرهم.

* * *

ومن أبرز النماذج الثقافية التي أيدت الثورة نجد محمود سامي البارودي وهو من أصل شركسي ومن كبار ملاك الأراضي، انحاز إلى الثورة منذ البداية وارتبط بها حتى أصبح رئيسا للوزراء في حكومة الثورة، وكان أيضًا من أوائل المتهمين في المحاكمة التي شكلت لعقاب قادة الثورة، وصدر علية الحكم بالنفي ٢٠عاما مع تجريده من ألقابه وامتيازاته، وهو نفس الحكم الذي صدر على عرابي، وكان محمود سامي البارودي من كبار المثقفين في عصره، إلا أن ثقافته اتسمت بالتمسك بالإسلام وهو من رواد الشعر الحديث، وله آثار أدبية كثيرة وخاصة في الشعر الذي نبغ فيه نبوغا كبيرا بحيث إنه أصبح من فحول الشعراء في الأدب العربي عموما و الأدب العربي الحديث خصوصا.

ولا ننسى أيضًا السيد أحمد رفعت الذي يمثل نموذجا عظيما للمثقف الثورى، وهو المسؤول الإعلامي في الثورة ورئيس قلم المطبوعات وقد لعب دورين متميزين في هذا الصدد فقد نجح في توصيل الرسالة الصحفية الثورية إلى الجماهير من خلال قلم المطبوعات كما أنه أسهم في ترجمة المواقف السياسية التي تتخذها الحكومات الأوربية والصحف الأوربية ومختلف القوى السياسية الدولية سواء كانت شخصيات عامة أو أحزاب أو حكومات مما ساعد الثورة كثيرا في الوقوف على موقف الدول والحكومات والأحزاب والشعوب من الثورة، وقد جاء في قرار اتهامه إبان محاكمة قادة الثورة " أنه كاتم وكاتب أسرارهم، مراسلا وآمرا ومكاتبا جميع الجرائد بنشر الخطب والقصائد

والأراجيف والمقالات والترهات التي أوجبت تهييج الأوباش وتجاريهم على ارتكاب أمور شنيعة ومنكرات فظيعة"[١].

* * *

وبالطبع لا يمكن أن نتكلم عن دور المثقفين في الثورة دون أن نتكلم عن الأزهر كمؤسسة ثقافية، وعن دور الأزهريين كمثقفين، وبالطبع فإننا نظلم الأزهر كثيرا لو حصرنا دوره في كونه مؤسسة ثقافية أو حصرنا دور الأزهريين في كونهم مثقفين، فالأزهر أشمل من ذلك وكان هذا سبب أننا ناقشنا دوره في الثورة في جزء مستقل.

لعب الأزهر دورًا هامًا في تشكيل الثقافة قبل ذلك وبعد ذلك وأثناء تلك الثورة، بالإضافة طبعا إلى دوره التعليمي كمؤسسة إسلامية وفي الحقيقة فإن الإسلام لا يعرف الفصل بين الدين والسياسة أو الدين والثقافة أو الدين وأي شيء.

وبالتالي ففي إطار الدور الديني للأزهر كان من الطبيعي أن يؤدي دوره في الثقافة باعتبار هذا واجب ديني، وهكذا احتضن الأزهر دائما كل ما هو صالح ونافع للبشر من علوم وثقافات وآداب وفنون وبالتالي كان لـه تأثير على كل المثقفين في هذا العصر سواء من درس بالأزهر أو لم يدرس به، سواء كان تعليمه ديني أو غير ديني، عسكري أو مدنى، سواء درس في الداخل أو درس في الخارج عن طريق البعثات، فإذا أضفنا إلى ذلك أن معظم مثقفي هذا العصر قد تأثروا بالأفغاني والأفغاني أيضًا نهل من نفس المنهل الذي يشكل الأزهر جزءًا منه، ألا وهو الإسلام، لأدركنا أن معظم المثقفين في ذلك العصر قد تأثروا بصورة أو بأخرى بالأزهر أو ما يمثله الأزهر، ولم يستثنى من هذا الإطار إلا المغتربين الذين اعتنقوا قيم الحضارة الغربية بطريقة أو أخرى مثل شريف باشا وغيره من المثقفين المغتربين، بل إن الأزهر أثر على التكوين الفكري للمثقفين السلطويين مثل الطهطاوي أو على مبارك وغيرهما الذين استخدموا بعض وسائل التراث الإسلامي لخدمة وتبرير سياسات الحكام، وعلى مستوى الأزهريين، فإن الأزهر كان يقدم من الثقافة ما يسمح بظهور العديد من الأدباء والشعراء والصحفيين والمبدعين عموما ".

فنجد أن الأزهريين قد نبع منهم الشعراء والأدباء والصحفيين وغيرهم، والشيخ

---

(1) محافظ الثورة العرابية - محفظة (٧) دوسية (٣٨).

حسين المرصفي يؤلف سنة ١٨٨٠ كتاباً بعنوان " الكم الثمان في الأمة والوطن والحكومة والعدل والظلم والسياسة والحربية والتربية ".

ومن الأزهريين من يلتحق بالجيش، ومنهم من يلتحق بالمدارس العليا ليكونوا أطباء أو مهندسين، ومنهم من يلتحق بالبعثات أيضًا ويتعلم في الخارج علوما وفنونا متنوعة، ومن خريجي الأزهر تجد المدرسين والقضاة، وبكل تأكيد كان لهؤلاء جميعا أثر كبير على الثقافة عموما.

* * *

ومن المثقفين الموالين للثورة كذلك والمؤيدين لها. نجد طائفة كبيرة من طلاب البعثات المصرية في أوربا، وانخرط معهم في عملية تأييد الثورة عدد كبير من المبعوثين من مختلف البلاد والشعوب الإسلامية وهؤلاء حرروا الصحف. وعقدوا المؤتمرات. وأرسلوا البرقيات لتأييد الثورة. بل وطلب بعضهم المجيء إلى مصر كي يشاركوا في الثورة ويحاربوا الإنجليز (١).

* * *

لاشك أن الشيخ محمد عبده كان من كبار المثقفين في الفترة التي اندلعت فيها الثورة العرابية. فهو فقيه كبير. وأديب فذ. يكتب الشعر والنثر ويؤلف في المنطق والفلسفة والتربية والاجتماع.

ويرى بعض الأكاديميين مثل الدكتور على شلبي أن الشيخ محمد عبده هو فيلسوف الثورة ومفكرها (٢).

ويري قطاع لا يستهان به داخل الحركة الإسلامية أن الشيخ محمد عبده هو أحد أهم روافد الفكر الإسلامي الثوري المعاصر؛ وهذا هو جوهر المشكلة في الشيخ محمد عبده؛ لأن مواقفه المتناقضة جعلت بعض الأكاديميين يصلون به إلى درجة فيلسوف في الثورة العرابية ومفكرها، وجعلت قطاعا لا يستهان من الحركة الإسلامية يعتبره أحد روافد الفكر الإسلامي الثوري المعاصر.

وهذا الموقف والتقييم خطأ تماما ولا يستند إلى تحليل حقيقي لشخصية وفكر الشيخ

(1) وثائق الثورة العرابية محفظة رقم ١٤ ملف ٢٩٧.
(2) على شلبي. مائة عام على الثورة العرابية مرجع سابق ص: ١٤١.

محمد عبده. ولكن المسألة هنا ليست مجرد خطأ في تقييم شخصية أو ظاهرة أو موقف تاريخى. بل هي مسألة خطيرة ذات مردود كبير على فكر الحركة الإسلامية ومستقبل الثورة الإسلامية أيضًا.

وعلينا أن نحلل موقف وشخصية محمد عبده لنصل إلى التقييم الصحيح والموضوعي في المسألة.

فالشيخ محمد عبده هو أحد تلاميذ الأفغاني وقد تفتحت مواهبه الفكرية والفقهية بفضل المناخ الذي أحدثته أفكار الأفغاني في مصر بوجه عام وبفضل تتلمذه على الأفغاني بوجه خاص، والشيخ محمد عبده طاقه عقليه وفكرية كبيرة جدًّا. فقهية وأدبية على السواء فهو يكتب الفصول الممتعة في المنطق والفلسفة والتربية والاجتماع والأدب، بل ويقرض الشعر، والشيخ محمد عبده يقود المعارك الفكرية دفاعا عن الإسلام ضد طبقات المستشرقين ويمتلك من قوة الحجة ما يجعله أهلا لذلك وخير مثال على ذلك رده على " هانوتو " وتفنيد مطاعنه على الإسلام.

وقد ألف محمد عبده عددا من الكتب الهامة منها: "الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية". وقدم اجتهادات فكرية رائعة وأسلوب عظيم في تفسيره للقرآن الكريم ولا مانع أن يكون " منبع النور والعلم والحكمة كما وصفه الرافعي " [1] والشيخ محمد عبده بذل جهودا مشكورة في إصلاح التعليم في الأزهر وإصلاح الأوقاف وإحياء العلوم العربية والسلفية وتأسيس الجمعيات الخيرية لنشر التعليم والبر بالفقراء وإصلاح القضاء الشرعى.

والشيخ محمد عبده لـه الفضل في إظهار مبادئ الإسلام على حقيقتها خالية من شوائب الجمود والبدع، والشيخ محمد أيضًا يمتلك كل الصفات الأخلاقية المحمودة، وأنه لم يكن طالب ثروة، وكان عفيف النفس، كل هذا وأكثر منه يمكنك أن تقوله في شأن السيخ محمد عبده، أما أن تقول أنه كان قائدا ثوريا أو أنه كان مفكر الثورة العرابية أو تعده من رواد الفكر الإسلامي الثوري المعاصر فهذا خطأ كبير وخطير، فالشيخ محمد عبده لم يكن يوما ما ثوريا أو من دعاة الثورة ولا كان مفكر الثورة العرابية ولا فيلسوفها، ولا يمثل كشخصية وكفكر رافدا كبيرا أو صغيرا من روافد الفكر الإسلامي الثوري المعاصر.

---

(1) الرافعي - مرجع سابق ص ٤٧١.

ويمكنك أيضًا أن تفضل محمد عبده ومدرسته وأسلوبه على أسلوب وفكر مدرسة الثورة الإسلامية، ولكن عليك في هذه الحالة أن تقول أنك غير مؤمن بالفكر الإسلامي الثوري المعاصر، وأنك لا ترى فيه فائدة أو طريقا صحيحا للنهوض بالمسلمين، أما أن تقحم محمد عبده في روافد الفكر الإسلامي الثوري المعاصر فهذا هو الخطأ، يمكنك أن تفضل الإصلاح والتربية على الثورة، ولكن لا تخلط بين الإصلاح والثورة بين الفكر الإصلاحي والفكر الثوري بل ويمكنك أن ترفض هذا وذاك وتقول: إنه لا أمل في المسلمين، ولكن الأمل في إقناع أهل أوربا أو أمريكا أو روسيا أو اليابان بالإسلام، وأن هؤلاء جميعا أو بعضهم إذا أسلموا استطاعوا أن يعيدوا للإسلام مجده.

يمكنك أن تقول أي شيء من هذا، ونحن نحترم كل هذه الآراء والأفكار، ولكن لا تخلط بين الثورة الإسلامية حتى لو كنت ضدها كأسلوب وبين محمد عبده الذي لم يمت بصله يوما للثورة، وانظر إلى الوقائع الثابتة، فمحمد عبده انحاز إلى رياض باشا المعروف باستبداده وانحيازه إلى النفوذ الأجنبي، وأعدى أعداء الثورة العرابية على الإطلاق وعمل رئيسا لتحرير جريدة الوقائع في عهد رياض باشا يقول الرافعي: ولم يكن الشيخ محمد عبده من أنصار الثورة العرابية حين شبوبها بل كان مؤيدا لرياض باشا - ولم يكن يشاطر العرابيين رأيهم في ذلك ويميل إلى نظام الحكم الفردي المقرون بالإصلاح " [(١)].

ويقول السيد محمد رشيد رضا: " إن الشيخ محمد عبده رفض مطالبة عرابي بالدستور وبمشاركة الأمة في إدارة شؤون الحكم " [(٢)] بل ويصل الأمر إلى حد تأليف قصيدة في تأييد رياض إذ يصف واقعة عابدين بقوله:

قامت عصابات جند في مدينتنا ::: لعزل خير رئيس كنت راجيه
ذاك الذي أنعش الآمال غيرته ::: وخلصت القطر فارتاحت أهاليه
قاموا عليه لأمر كان سيدهم ::: يخفيه في نفسه والله مبديه
كان الرئيس حليف العدل منقبة ::: وسيد القوم يهدي الجور يأتيه
جروا مدافعهم صفوا عساكرهم ::: نادوا بأجمعهم سل ما ترجيه
فنال ما نال وانفضت جموعهم ::: أما النظام فقد دكت مبانيه [(٣)]

---

(1) الرافعي. مرجع سابق ص ٤٦٨.
(2) محمد رشيد رضا - تاريخ الأستاذ الإمام - ج ١ ص ١٤٧.
(3) تاريخ الأستاذ الإمام ج ١ ص ١٥٢.

ونحن بالطبع هنا لا نناقش القصيدة ولا ظروفها ولا ما تريده من معاني ولا نقول هذا الموقف خطأ أو صوابا ولا نقدح في رأي الشيخ محمد عبده ولا في رؤيته لظروف حادثه عابدين، ولكننا فقط نثبت أنه كان ضد حركة الجيش في واقعة عابدين وكان منحازا إلى رياض الذي لا شك في أنه " أي رياض " كان منحازا إلى الأجانب ولو حتى على حساب الخديوي أو لحسابه - إذا فلم يكن الشيخ محمد عبده لا مفكر الثورة العرابية ولا فيلسوفها ولا يرى أن الظروف تسمح بقيام الحكم الدستورى، ويقول الرافعي: ولما وقع الخلاف بين العرابيين وشريف باشا في مسألة الميزانية والمواد المتعلقة بها في الدستور كان الشيخ محمد عبده من الناصحين لهم بالاعتدال والتريث "(١).

ونحن هنا لا نناقش هل كان العرابيون على صواب أم كان شريف باشا هو الذي على صواب بل نثبت أنه إلى هذه اللحظة لم يكن الشيخ محمد عبده مع الثورة العرابية ولنكمل الرحلة مع الشيخ محمد عبده يقول الرافعي: " ولكن لما تألفت وزارة البارودي انضم الشيخ محمد عبده إلى العرابيين بكل قوة " (٢).

إذن فقد لحق بآخر عربة في قطار الثورة بعد أن كان يخالفها وينشد الأشعار في هجائها والإشادة برياض باشا، فهل هذا يرجع إلى أنه اكتشف أنه كان على خطأ وأن الثورة كانت على صواب فرجع عن خطئه واستغفر الله لذنبه ولحق بالثورة؟ أم أنه لما وجدها وصلت إلى السلطة باستلام زمام الوزارة قرر أن يرتبط بها ويدافع عنها بكل قواه؟ أم تراه يأخذ الموقف ونقيضه بدون أسباب؟ الله تعالى أعلم! ولنكمل أيضًا الرحلة مع الشيخ محمد عبده، فبعد هزيمة الثورة صدر الحكم بنفيه ثلاث سنوات فالتحق بالأفغاني وأصدر معه مجلة العروة الوثقى التي لعبت دورًا هامًا في إيقاظ الشعوب الإسلامية.

ثم عاد الشيخ محمد عبده إلى مصر سنة ١٨٨٩ وانقطع عن الكفاح السياسي تماما- واختلف في ذلك مع أستاذه جمال الدين- بل وبمجرد وصوله إلى مصر تقلد منصب الإفتاء في الديار المصرية " سنة ١٨٨٩ ذاتها " وتراخت صلته بجمال الدين - حتى الصلات الشخصية - ولم يرسل رسالة واحدة إلى السيد جمال الدين في محنته ومنفاه بل إن جمال الدين عندما توفي لم تجد للأستاذ الإمام " الشيخ محمد عبده " كلمة رثاء في

(1) الرافعي مرجع سابق ص ٤٦٨.
(2) الرافعي مرجع سابق ص ٤٧..

أستاذه الروحي، وهذه الناحية هي أثر من آثار الاحتلال في أخلاق الأمة ونفسيتها " [١]
كل الكلام السابق للرافعي.

وبقي أن نقول نحن كلمتنا، فالوقائع تقول: إن الشيخ محمد عبده لم يكن ثوريا ولا من دعاة الثورة العرابية ولا غير العرابية، وهو لا يمت للفكر الثوري الإسلامي وغير الإسلامي بصلة بل هو أيضًا لا يمت للفكر السياسي بصلة وخاصة في أدوار حياته الأخيرة التي انقطع فيها عن السياسة أو انقطع عن الكفاح السياسي بتعبير الرافعي - وقبل العمل كمفتي في ظل الاحتلال الإنجليزي وكانت لـه علاقة طيبة بالمعتمد البريطاني اللورد كرومر ولم يعرف عنه أنه دعا إلى مناهضة الاستعمار الإنجليزي منذ أن عاد إلى مصر سنة ١٨٨٩ إلى أن مات - وهو في بداية حياته ينحاز إلى رياض باشا وينتقد الثورة فإذا ما لاحت علامات النصر للثورة انحاز إليها بكل قواه، فلما تم نفيه عقابا على ذلك بعد هزيمة الثورة تعاون مع جمال الدين في إصدار العروة الوثقى فلما عاد إلى مصر سكن وركن إلى الإنجليز في مقابل إصلاح الأزهر والتعليم وتفسير ذلك كله في رأينا أن الشيخ محمد عبده كان رجلا مخلصا ولم يكن طالب سلطة ولا ثروة، ولكنه كان يرى أن النهوض بالمسلمين يكون بإصلاح التعليم والأزهر وبتربية النشء وفي مقابل ذلك يمكنه أن ينحاز إلى المستبدين أو المحتلين أو حكومة الثورة أو أي سلطة كائنا من كانت - وهذا ما نطلق عليه المنهج الإصلاحي، وهو يختلف تماما عن المنهج الثوري الذي من رموزه الأفغاني والنديم ومصطفي كامل ومحمد فريد وعبد العزيز جاويش وهو المنهج الذي يؤمن بالثورة على الاحتلال والاستبداد؛ لأنهما أو أي منهما هو السبب في الجهل والتخلف، والمنهج الثوري لا يمانع في الاهتمام بالتعليم والتربية، ولكنه يدرك أن سلطات الاحتلال والاستبداد لن تترك أحد يفعل هذا بحرية بل في إطار ما تريده هذه السلطات وعلى كل فلو كان هناك فرصة لذلك فعلينا أن نستفيد بها إلى أقصي درجة.

المنهج الثوري يعطي الإنسان الرؤية الكلية وليست الجزئية وبالتالي تراه منطقيا في كل سلوكه وليس مترددا تارة إلى هؤلاء وتارة إلي هؤلاء كما يفعل دعاة المنهج الإصلاحي، المنهج الثوري يحمل مزايا المنهج الإصلاحي ويستفيد بالإصلاحيين داخل إطاره، ولكنه لا يحمل عيوب المنهج الإصلاحي، المنهج الثوري هو الأفغاني والمنهج الإصلاحي هو محمد

(1) مذكرات عرابي مرجع سابق.

عبده ولا صلة بين المنهجين ولا علاقة بين محمد عبده حتى ولو لحق بقطار الثورة في اللحظة الأخيرة - حتى ولو كان تلميذا للأفغاني وحتى إذا شارك في تحرير العروة الوثقى فذلك كله يأتي في إطار تردد الإصلاحيين وعملهم من خلال أي سلطة أو فرصة متاحة من أجل الإصلاح والتربية ولو على حساب مناهضة الاستعمار أو الاستبداد - وفي إطار أن المنهج الثوري لا يمانع في الاستفادة من قدرات الإصلاحيين وخاصة من كان منهم في ذكاء محمد عبده فهذا سبب استعانة الأفغاني به وسماح الثورة العرابية له بتأييدها في آخر مراحلها.

وبديهي أن المنهج الثوري لا يمانع في الاستفادة من أي شيء في الدنيا في إطار الشرع وفي إطار عدم التخلي عن المبادئ الرئيسية للمنهج الثوري.

ونعود فنكرر أن من حق أي إنسان أو جماعة أو مجموعة أن تتبنى وتدافع عن سلوك مدرسة وفكر محمد عبده، ولكن عليها ألا تخلط بينه وبين الفكر الثوري أو تقحمه عليه إقحاما - من حقها أن تلعن الأفغاني والنديم وعرابي والثورة والحركة وأي شيء في مقابل الدفاع عن سلوك وفكر محمد عبده، ولكن عليها أن تعرف أن محمد عبده قد لعن أيضًا الثورة والحركة السياسية وكل ما يمت إلى كلمة سياسة بصلة وكل مشتقات اللغة من لفظ ساس من فعل وفاعل ومفعول ونائب فاعل وهلم جرا، أما أن تدعي أنك ثوري أو حركي أو حتى سياسي ثم تتبنى فكر محمد عبده كرافد للثورة أو السياسة فهذا هراء.

السلطات الحاكمة سواء كانت استعمارية أو استبدادية تستفيد من الإصلاحيين كثيرا وتحركهم لصالحها، فهي من ناحية تتركهم يمارسون نشاطهم الإصلاحي حتى تظهر تلك السلطات بمظهر غير معادي للإسلام أو الشعب ثم تضغط على هؤلاء الإصلاحيين شيئا فشيئا حتى تحصل منهم على التأييد والشرعية في مقابل عدم ضرب مشروعاتهم الإصلاحية، وهكذا لم يكن عجيبا أن ينضم الشيخ محمد عبده إلى حزب الأمة الذي ينادي بالتعاون مع الإنجليز وكان يشيد بإنجازات الاحتلال في مصر.

دور كبار الملاك.. الأرستقراطية الزراعية

حرص النفوذ الأجنبي في إطار الاحتلال السلمي لمصر على السيطرة الكاملة على التجارة والشركات والبنوك ودمر أي محاولة صناعية بلا هوادة وكان الهدف من ذلك

هو نهب مصر واحتلالها سلميا من ناحية. وصياغة اقتصادها بحيث لا يمكن ظهور نهضة صناعية أو تراكم رأسمالي تجاري مصري يمكن توجيهه إلى الصناعة - والشيء الوحيد الذي سمح به الاستعمار لغير الأوربيين هو: الاستثمار الزراعي. وبالطبع كان ذلك لامتصاص أي فائض مالي غير أوربي في مصر بعيدا عن الصناعة والتجارة من ناحية - واستغلال هذا الفائض المالي غير الأوربي في زيادة الرقعة الزراعية المصرية الموجهة إلى إنتاج المحاصيل النقدية التصديرية مثل القطن - أي التي تخدم عملية النهب الاستعماري أساسًا ولم يترك النفوذ الأجنبي هذا القطاع وهو " الاستثمار الزراعي " أيضًا بعيدا عن مشاركته بل وجدنا الأجانب والمرابين من جميع الجنسيات الأوربية يحاولون شراء أي قدر ممكن من الأراضي الزراعية عن طريق إغراق الفلاحين أو حتى الأمراء في الديون الربوية أو عن طريق إفلاس الفلاحين الصغار والمتوسطين بواسطة الخمارات ووابورات المياه والتحكم في شراء الحاصلات وغيرها من الوسائل. والمحصلة الأخيرة هو أن الأجانب كانوا أيضًا جزءًا من طبقة كبار الملاك.

والأرستقراطية الزراعية تلك أو طبقة كبار الملاك نشأت أصلا بطريقة غير مشروعة، فقد نشأت عن طريق المنح والإكراميات التي منحها محمد على للحاشية أو كبار الموظفين أو كبار ضباط الجيش أو حتى المثقفين المرتبطين به مثل الطهطاوي، واستكمل كل من سعيد وإسماعيل هذا الأمر؛ أي أن هذه الطبقة نشأت أصلا عن طريق الارتباط بالحاكم المستبد وتقديم الخدمات لـه فحصلت على المكافأة بمنحها أبعادية أو جفلك أو غيرها من المسميات التي أطلقت على مساحات الأرض الواسعة. وكان من الطبيعي أن يعمل كل من حصل على مساحة كبيرة من الأرض على زيادتها بلا قناعة أو رحمة بشراء الأراضي طوعا أو كرها من صغار الفلاحين.

ومن ناحية النفوذ الأوربي، فإنه لم يعترض على هذا بل شجعه وشارك فيه للأسباب التي ذكرناها.

إذن فهذه الطبقة مرتبطة بالحكم المستبد، ولا تجد حساسية تجاه النفوذ الأجنبي، وكانت هذه الطبقة تتكون من الأوربيين - الأسرة الخديوية - وحاشية الخديوي سواء من الأتراك أو المصريين، وكنت تجد في هذه الطبقة الأوربي مثل عائلات دريفو وخريستو والتركي مثل شريف باشا والمصري مثل رياض باشا والطهطاوي، وبديهي أن الأسرة الخديوية كانت تحظى بالنصيب الأكبر في ملكية الأراضي؛ ولأن الثورة العرابية كانت

ثورة إسلامية فإن من الطبيعي أن تفكر في إعادة تلك الأراضي المنهوبة إلى الفلاحين؛ لأنها أراض منهوبة منهم أولا ولأن الإسلام يعطي الأرض لمن يزرعها ولا يسمح أساسًا بملكية الأرض ملكية فردية بل هي ملكية عامة للأمة كلها يقوم من يزرعها بالحصول على ناتج غلتها وليس غيره.، وفي الإطار السابق يمكننا أن نفهم موقف كبار الملاك من الثورة العرابية فالأوربيون منهم بداهة كانوا ضد الثورة في كل مراحلها والمرتبطون بالخديوي ارتباطا مباشرا مثل رياض والطهطاوي وعثمان باشا رفقي كانوا أيضًا ضد الثورة في كل مراحلها، ولكن هناك نموذجان متميزان فقد كان هناك بعض كبار الملاك بقيادة شريف باشا لم يقفوا ضد الثورة بصورة مباشرة منذ البداية؛ لأنهم كانوا ذوي ثقافة غربية ويريدون في إطار تلك الثقافة أن تحكم مصر بواسطة نظام دستوري على النمط الأوربي إلا أن هذه المجموعة ما لبثت أن انحازت إلى معسكر أعداء الثورة وخاصة بعد الخلاف حول موضوع الميزانية.

والنموذج الثاني المتميز كان نموذج مجموعة فضلت انتمائها الإسلامي على مصالحها بدرجات متفاوتة فمنهم محمود سامي البارودي باشا الذي انحاز إلى الثورة في كل مراحلها وكان أحد كبار زعمائها بل هو رئيس وزراء الثورة وكان المتهم الثاني بعد عرابي أثناء المحاكمة وصدر عليه نفس الحكم الذي صدر على عرابي وهو النفي المؤبد، الأكثر من هذا أنه ظل متماسكا ومخلصا لفكرة الثورة طوال المنفي وبعد العودة من المنفي في حين تراجع كثيرون أو ضعفوا.

ومنهم بعض أمراء البيت الخديوي نفسه الذين منعهم شرفهم الإسلامي من تأييد الخديوي عندما انحاز إلى الإنجليز. مضحين بروابطهم الأسرية ومصالحهم وربما بحياتهم، فلو فكروا في تلك المسائل؛ لانحازوا إلى الجبهة الأقوى خصوصًا بعد نزول الجيش الإنجليزي إلى الإسكندرية وكان من هؤلاء الأمير إبراهيم باشا، الأمير كامل باشا فاضل " ابن عم الخديوي توفيق "، الأمير أحمد باشا كامل. وقد وقع هؤلاء على قرار عزل الخديوي توفيق والتمسك بعرابي كقائد للجيش المصري في مواجهة الإنجليز، كما قام بعض أعضاء الأسرة الخديوية ليس فقط بإعلان الولاء للثورة وعزل توفيق الخائن بل تبرع بعضهم للمجهود الحربي للثورة مثل والدة الخديوي إسماعيل التي تبرعت بجميع خيول عرباتها وكذلك حرم خيري باشا وكثير من الذوات " على حد تعبير عرابي في مذكراته ".

دور الأعيان في الثورة

الملاحظة الأولي الخاصة بدور الأعيان في الثورة العرابية: هو أن المراجع التاريخية والدراسات الخاصة بتلك الفترة تختلف اختلافا كبيرا في تقييم دور الأعيان في الثورة - فالبعض يجعل الثورة العرابية ثورة أعيان والبعض الآخر يرى أن الأعيان كطبقة كانوا ضد الثورة في جميع مراحلها وفي الحقيقة فإن هذا الرأي وذاك خاطئان - والخطأ هنا جاء أيضًا مثل كل الأخطاء التي تقع فيه تلك الدراسات بسبب استنادها إلى الفكر الثوري الأوربي في تحليل أحداث الثورة أو أحداث بلادنا عموما ورغم اختلاف الظروف جملة وتفصيلا.

يجب في البداية أن نحدد المقصود هنا بالأعيان. وسوف نأخذ بالرأي الذي أجمعت عليه كافة المصادر والدراسات وهو أن هؤلاء الأعيان هم عمد البلاد ومشايخها وقد كان لهم نفوذ كبيرة وخاصة في الريف، وإذا نظرنا إلى تشكيل المجالس النيابية في تلك الفترة ففي مجلس ١٨٦٦ بلغ عدد العمد ٥٨ عضوا من مجموع الأعضاء البالغ عددهم ٧٥ عضوا وفي مجلس ١٨٧٠ كانوا ٦٣ عضوا وفي مجلس ١٨٧٦ بلغ عددهم ٦٠ عضوا وكان هذا طبعا بسبب قوانين الانتخاب.

وهؤلاء الأعيان عادة يمتلكون أكثر من ١٠ أفدنه، ولكن لا تصل درجة ملكياتهم إلى درجة كبار الملاك أبدا، وعلى سبيل المثال فقد ورث عرابي عن والده ثمانية أفدنة وكان والده هو عمدة قرية هرية رزنة بمحافظة الشرقية - إذا فملكية والد عرابي عمدة القرية تتراوح بين ٢٠، ٣٠ فدان على الأكثر.

إذن فالأعيان إما من طبقة صغار الملاك أو متوسطيهم، وإذا حاولنا أن نقيم دور الأعيان في الثورة من خلال مجلس النواب لوجدنا أن مجلس النواب وقف مع الثورة في خلافها مع شريف باشا حول مسألة نظر الميزانية، ثم تقاعس هذا المجلس نفسه عندما انحاز الخديوي للأجانب ولما طلب عرابي إلى مجلس النواب خلع الخديوي رفض هذا المجلس ذلك رغم الضغط الذي مارسه الضباط على النواب في ذلك الاجتماع ولم يوافق على خلع الخديوي إلا خمسة نواب هم: أمين الشمسي، مهني أبو عمر، مراد السعودي، أبو عبد الله، محمد جلال، واضطرت قيادة الثورة إلى عقد مجلس عرفي لخلع الخديوي - مع أن المفروض قانونا أن يضطلع مجلس النواب بتلك المهمة - ونجد أن عددا من النواب (٥ نواب) قد وقع على قرار المجلس العرفي بعزل الخديوى، على أنه ليس من

المنطق ولا العلمية أن نحصر ونقيم دور الأعيان من خلال مجلس النواب وحده.

فإذا كان الأعيان هم العمد والمشايخ فإن الكثير من هؤلاء العمد والمشايخ قد انحاز إلى الثورة في جميع مراحلها وخاصة في المراحل الحرجة - فوثائق الثورة العرابية تقول أن كثير من الأعيان جاءوا إلى القاهرة إبان أحداث التاسع من سبتمبر ١٨٨١ لتأييد عرابي وكثير منهم قد وقع على التوكيل الذي يخول عرابي حق التكلم باسم الأمة قبيل أحداث التاسع من سبتمبر، ونجد أيضًا أن اثنين وخمسين عمدة وشيخ وستة وثلاثين من الأعيان " عمدة سابق أو شيخ سابق أو من صغار الملاك ومتوسطيهم " قد وقع على عزل توفيق " مجموع الذين وقعوا كان ٢٤٧ يمثلون مختلف طوائف البلاد " بل نجد أيضًا أن الكثير من الأعيان والعمد والمشايخ قد تبرعوا للمجهود الحربي للجيش في مواجهة الإنجليز مثل أسر حميد و أبو ستيت و موسى ميزار والأسيوطي بسوهاج وراضي بالواسطي وزغلول بالغربية وجلال بالمنيا وعبد الله بالشرقية، وغيرهم كثيرون " (١).

ولعب كثير من العمد والمشايخ والأعيان دورا هاما في تنظيم وحشد المتطوعين للثورة وكذلك الدعم المالي، بل ونجد أيضًا عددا من هؤلاء في قائمة الذين صدرت ضدهم أحكام عند محاكمة قادة الثورة بلغ عددهم حوالي أربعين شخصا ذكر الرافعي أمامهم عمدة وشيخ أو من الأعيان " (٢).

وعلى الجانب الآخر نجد أن معسكر أعداء الثورة قد ضم أيضًا عددا لا يستهان به من الأعيان والعمد والمشايخ - بل نجد أن الرأس المدبرة وأهم الشخصيات التي قامت بالدور الخياني هو سلطان باشا " من الأعيان " وقد استطاع هذا أن يجند الكثير من العمد والأعيان في معسكر الخيانة مثل: السيد الفقي عمدة كمشيش، وأحمد عبد الغفار عمدة تلا، سعود الطحاوي شيخ الهنادي، محمد صالح الحوت عمدة الصالحية... وغيرهم.

وإذا حاولنا أن نأخذ دلالة الأرقام نجد أن خمسة فقط من مجلس النواب المشكل من الأعيان أساسًا هم الذين وافقوا على خلع الخديوي في حين رفض الآخرون وأن اثنين وخمسين عمدة فقط من عمد البلاد الذين من المفروض أن يكونوا بعدد القرى والمدن الصغيرة في ذلك الوقت هم الذين وقعوا على قرار المجلس العرفي والباقون إما رفضوا

---

(1) وثائق الثورة العرابية مرجع سابق.

(2) الرافعي مرجع سابق ص ٤٢٣ وما بعدها.

وإما كانوا على الحياد.

ومحصلة كل هذا أن الأعيان شاركوا في الثورة في معظمهم. ولكن قطاع لا يستهان به منهم انحازوا إلى معسكر أعداء الثورة أو مارس الخيانة وشارك فيها مباشرة بحيث لا يمكن اعتباره مجرد استثناء أو حالات فردية - بل يشكل ظاهرة متسعة ولعل تعبير الدكتور على شلبي يعكس ذلك حيث يقول: " أن ذلك لا يعني أن كل الأعيان قد تخلوا عن الثورة " [1]، ولكن الأصح أن نقول إن الأعيان شاركوا في الثورة في معظمهم وإن هناك قطاعا متسعا قد خان الثورة أو انحاز إلى معسكر الأعداء وأنه قطاع يشكل ظاهرة وليس مجرد استثناءات أو حالات فردية.

حاول لويس عوض كعادته أن يسيء إلى الثورة العرابية؛ لأنها كانت موجهة ضد النفوذ الأجنبي الذي يعمل هو في خدمته، فأراد أن يتجاهلها ببعدها الإسلامي والوطني، فحصرها في مجرد ثورة أعيان على الأرستقراطية الزراعية؛ أي مجرد ثورة قطاع صغير من المجتمع على قطاع آخر، بل ووضع عنوان دراسته كالتالي " الثورة العرابية ثورة أعيان "!!

ولويس عوض طبعا يريد ألا تكون الثورة العرابية ولا أي ثورة أو فكرة ضد الاحتلال الأجنبي أو النفوذ الأجنبي، فبدلا من أن يرى الحقائق الكبيرة في الثورة مثل كونها ثورة شاملة ضمت جميع الفلاحين - الأزهريين و المثقفين و قطاع كبير من الأعيان و بعض كبار الملاك و الموظفين والتجار بل طلبة البعثات، بل وزعماءها الإسلاميين حتى النخاع مثل الأفغاني والنديم وعرابي، نجده يتجاهل ذلك كله ويبلعه ويحصرها في إطار ضيق هو ثورة الأعيان، مع أن الأعيان بالذات كانت الخيانة فيهم تشكل ظاهرة وليست مجرد استثناء على حد قول الدكتور على شلبي الذي سبق إثباته ونعيد إثباته " ولا يعني ذلك كله أن كل الأعيان قد تخلوا عن الثورة " ومع أن مجلس النواب الذي هو بالتحديد قيادة الأعيان وممثلهم رفض خلع الخديوي فيما عدا خمسة أعضاء، ولكن لويس عوض هو لويس عوض دائما، فهو لا يريد الثورة العرابية أن تكون ثورة أمة ضد النفوذ الأجنبي ومستعد أن يتجاهل كل الحقائق في سبيل ذلك.

---

(1) على شلبي مائة عام على الثورة العرابية. ص: ١٥٥.

دور الموظفين في الثورة

لعب الموظفون دورا هاما في الثورة، مثل كل الشعب والطوائف ونجد أن العديد من الأطباء - المهندسين - المديرين - الصيادلة - المدرسين - القضاة قد انحاز إلى الثورة بل وصدرت ضدهم الأحكام بعد هزيمة الثورة - وقائمة المحكومين موجودة لمن أراد مراجعتها في الرافعي. ونجد أن ستة من وكلاء الوزارات و أربعة وثمانين من كبار الموظفين و خمسة من الموظفين في المعية " السراي الخديوي " وستة من القضاة قد وقعوا جميعا على قرار خلع الخديوي، بل ولعب الموظفون دورا هاما في حشد وتعبئة الجماهير لصالح الثورة وقاموا بإدارة الجهاز الإداري بكفاءة عالية رغم خيانة الوزارة وغياب مجلس النواب وذلك في الفترة الواقعة من خيانة الخديوي وإسماعيل باشا راغب رئيس الوزراء وذهاب هؤلاء إلى معسكر الإنجليز وحتى احتلال القاهرة؛ أي أدار هؤلاء الموظفون الجهاز الإداري للدولة طوال فترة الحرب، وهذه الفترة شهدت ظهور المجلس العرفي و إدارته لكل مرافق البلاد اعتمادا طبعا على الموظفين الذين انحازوا إلى الثورة وتخلوا عن الخديوي ورئيس وزرائه.

دور الحرفين في الثورة

قد يبدو للبعض أن دور الحرفين في الثورة كان ضئيلا - فقد وقع مثلا ثلاثة حرفيين فقط على قرار خلع الخديوي من مجموع ٢٤٧ شخصا يمثلون كافة الطوائف، كما خلت قوائم المحكوم عليهم من الحرفيين. ولكن ذلك في الحقيقة لا يعكس ضآلة دورهم في الثورة، ولكنه يعكس حقائق أخرى ربما كانت من أهم أسباب الثورة ذاتها.

والحقيقة أن محمد على كان قد ضرب الحرفيين والصناع وحولهم إلى أجراء عنده وتمت تصفية معاملهم ومصانعهم وحرفهم ونقاباتهم؛ وهي التي لعبت دورا كبيرا في الثورة ضد الفرنسيين، ثم ضد الاستبداد ما بين ١٧٩٨ - ١٨١٠.

وعندما انهارت صناعة محمد على لم يجد هؤلاء طريقا آخر إلا العودة إلى القرى والعمل كفلاحين حيث لم يعد للقطاع الخاص الحرفي والصناعي سواء كان كبيرا أو صغيرا وجود، وبالطبع فإن النفوذ الأجنبي الذي سيطر على مصر ابتداء من ١٨٤٠ استهدف أساسًا منع ظهور صناعة وحرف بالمرة، وإذا اضطر إلى شيء منها في أضيق الحدود فإن ذلك يكون عن طريق أجانب فقط إذن فلم يكن هناك معامل ولا مصانع تسمح بظهور عمال وحرفيين صناعيين وكانت هذه أهم أهداف النفوذ الأجنبي في منع ظهور

أي نهضة وخصوصا النهضة الصناعية، وقد فكرت الثورة في ضمن ما فكرت في إنشاء بنك أهلي، والاهتمام بالعلوم والصناعات في محاولة لوضع قواعد نهضة صناعية.

وكان هذا الوعي الثوري بالمسألة أحد أسباب قيام أوربا بتوكيل بريطانيا بغزو مصر وذبح الثورة.

* * *

دور التجار في الثورة

وما حدث مع الحرفيين والصناع حدث أيضًا مع التجار - فمحمد على قضى على التجار المصريين بنظام الاحتكار ولما انهار نظام محمد على صمم النفوذ الأوربي الذي سيطر على مصر بدءًا من ١٨٤٠ على عدم السماح بظهور تجارة أو صناعة وطنية، وأمسك بكل خيوط التجارة الداخلية والخارجية في يده حتى ينهب مصر، وحتى يمنع ظهور تراكم رأسمالي يمكن أن يوجه إلى الصناعة، ومع هذا فإن التجار المصريين الذين اخترقوا هذا الحصار الأوربي كانوا من أكبر المؤيدين للثورة بل ومن زعمائها وعلى سبيل المثال فإن ثلاثة وأربعين من التجار قد وقعوا على قرار المجلس العرفي بعزل الخديوي توفيق والتمسك بعرابي من مجموع ٢٤٧ شخصا وقعوا على القرار من مختلف الطوائف وفي إطار دعم المجهود الحربي للثورة نجد أن الكثيرين من التجار قد تبرعوا بالأقمشة والغلال والأموال وعلى رأس هؤلاء نجد السيد حسن موسى العقاد وموسى ميزار وأمين الشمسي.

وعلى مستوى المشاركة في أعمال الثورة والانتماء إلى الخلايا الثورية نجد مثلا أن السيد حسن موسي العقاد وهو كبير تجار القاهرة، وورث عن أبيه التاجر أيضًا السيد موسي العقاد أكثر من مئة ألف جنيه، عدا الأطيان والعمارات، نجده كان منذ البداية - وحتى قبل اندلاع الثورة العرابية - أحد تلاميذ الأفغاني، وكان قلبه يضطرم بالثورة والمعارضة، فعارض الخديوي إسماعيل معارضة كبيرة مما أدى إلى صدور حكم بنفيه خمس سنوات إلى السودان فلما سقط إسماعيل، ومع بداية الثورة عاد السيد حسن موسى العقاد إلى مصر وشارك في الثورة في جميع أطوارها وأحوالها من توقيع للعرائض إلى تبرع للمجهود الحربي إلى التفكير والتخطيط، إلى حشد الجماهير وغيرها، وعندما انهزمت الثورة تمت محاكمته وقضى عليه بالنفي المؤبد وهو نفس الحكم الذي صدر على عرابي بل الأكثر من هذا كله أنه أظهر تماسكا وصبرا في المحاكمة، بل وظل يفخر

بالانتماء للثورة ولم يبرر أو ينكر أي عمل أسند إليه، فهو يعترف بأنه هو الذي كتب الأوراق المضبوطة والتي تصف الخديوي توفيق بالكفر والمروق والخيانة برغم أن تلك الأوراق لم تكن بخطه، وعندما سأله المحقق عن ثروته الكبيرة أين ذهبت قال إنه أنفقها على الثورة.

أما السيد أمين الشمسي - وهو كبير تجار الزقازيق - فتقول وثائق الثورة: إنه كان من أول الذين انضموا إلى الخلايا الثورية، وأنه عندما نقلت الفرقة العسكرية التي كان يقودها عرابي إلى الشرقية كان السيد أمين الشمسي ينظم اللقاءات لعرابي مع أهالي الشرقية وأعيانها، وينظم عمليات التحريض والدعاية للثورة في محافظة الشرقية.

ليس هذا فحسب بل إن السيد أمين الشمسي هو الذي قدم الاقتراح العبقري بمنع تصدير الغلال حتى لا ترتفع أسعارها وقد ناقشنا من قبل مدلول وأهمية مثل هذا الاقتراح، وكذلك كان يفكر مع مجموعة من التجار في إنشاء بنك أهلي لتمويل صناعة وطنية، ولم يكن عجيبا أن تتم محاكمته بعد هزيمة الثورة ويصدر حكم بتغريمه خمسة آلاف جنيه ووضعه تحت الإقامة الجبرية والمراقبة لمدة خمس سنوات.

دور الفلاحين في الثورة

كان الفلاحون هم العمود الفقري للثورة وكانوا أكثر الفئات حماسا وإخلاصا وثورية وتأثيرا في دعم الثورة، وقد كان هذا طبعيا بل بدهيا فالمعروف أن الفلاحين أكثر الفئات تمسكا بالإسلام وأكثرها حماسًا له وأكثرها أيضًا استجابة للدعاية الدينية الإسلامية، والفلاح المسلم عموما والمصري خصوصا لا يتحرك إلا في إطار الإسلام وبشرط الحصول على الفتوى الشرعية لأي عمل كبير أو صغير، وقد لعب النديم دورا هاما في توعية الفلاحين وتحريضهم بالوسيلة الوحيدة التي يعرفونها وهي الدعاية الإسلامية، كما لعب عدد كبير جدًّا من علماء الأزهر الصغار والمتوسطين الذين كانوا من أبناء كل قرية وكل مدينة ريفية والذين كانوا يعتلون المنابر في عشرات الألوف من المساجد في خطب الجمعة أو الدروس الدينية المختلفة أو خطب الأفراح والمآتم، لعب هؤلاء دورا كبيرا في تعبئة الفلاحين خلف الثورة وإعطائهم الفتاوى الشرعية لكل عمل يمكن أن يقوموا به، فالثورة على الاستبداد وظلم الخديوي فريضة شرعية والكفاح ضد الاستعمار أيضًا فريضة شرعية بل إن الغزو الإنجليزي هو حرب صليبية ضد الإسلام، ليس هذا فحسب بل إن الوجدان الشعبي يفرز حماسا وثورية بوسائله الخاصة، فقد اعتبر

الفلاحون عرابي وليا من أولياء الله الصالحين وأنه من السلالة النبوية الشريفة، وأن هناك نصوصًا دينية تؤكد انتصار عرابي وعلو شأنه".

كان الفلاحون هم أكثر الفئات مساهمة في الثورة؛ لأنهم كانوا الأكثر حماسا للإسلام، وكانوا الأكثر عنفا في ثوريتهم؛ لأنهم الأكثر نقاء في إسلامهم ولم يكن التغريب قد استطاع أن يصل إليهم أو يفسدهم. وكانوا الأكثر تنظيما؛ لأن تنظيمهم موجود دائما ومراكزهم التنظيمية وقيادتهم موجودة على هيئة تنظيم دقيق دائما، تنظيم المسجد محوره ومركزه وعلماء الدين وأئمة المساجد هم القادة الطبيعيون، وهناك اجتماع أسبوعي جماهيري واحد على الأقل في يوم الجمعة من كل أسبوع، وهكذا كان حشد الجماهير الفلاحية سهلا واستجابتهم هائلة؛ لأن الوصول إليهم سهل وميسورمن خلال المسجد والعلماء ولأن اللغة التي يفهمونها هي لغة زعماء الثورة الكبار والمتوسطين والصغار ألا وهي الإسلام.

* * *

ومنذ اللحظة الأولي للثورة كانت جماهير الفلاحين خلف الثورة فعقب حادث الأول من فبراير ١٨٨١ جاء الفلاحون إلى القاهرة لتأييد عرابي جماعات وأفرادا، وقبل تقديم مطالب الأمة في التاسع من سبتمبر ١٨٨١ كان الفلاحون قد وقعوا على توكيل لعرابي بأنه يمثل الأمة ويتحدث باسمها، وجاؤوا بأنفسهم إلى ميدان عابدين في مظاهرة شعبية كبيرة لدعم الجيش، وكان النديم وراء ذلك ومعه جيش من الأزهريين - القيادات الطبيعية للفلاحين، وعند الغزو الإنجليزي لمصر دفع الفلاحون آخر مليم في جيبهم من أجل الجيش وآخر حفنة خبز وآخر حزمة حطب وهذا هو ما يملكونه.

ومن كان يملك حمارا أو جاموسة قدمه عن طيب خاطر إلى الجيش، وتطوع مئات الألوف من الفلاحين لصد الغزو الصليبي وهم الذين كانوا دائما يحاولون التهرب من التجنيد بأي وسيلة إلى حد إتلاف بعضهم لأجزاء أو أعضاء في أجسامهم، ولكن القضية هنا واضحة إنه جهاد في سبيل الله لصد الغزو الصليبي الأوربي ويقول د/ على شلبي في هذا الصدد: " إن الفلاح أصبح يقدم نفسه متطوعا بإرادته؛ لأن الحرب بين مصر والإنجليز - من وجهة نظره - حرب دينية مقدسة [١].

(1) د. على شلبي مرجع سابق ص ١٧٥.

وتشير وثائق الثورة العرابية إلى مدي استجابة الفلاحين لدعم الجيش بالنفس والمال فعلى سبيل المثال تقول تلك الوثائق " كان عبد ربه يوسف عبده من كفر عبد الخالق بمديرية المنيا يمر على النواحي وينادي هيا نتوجه لطرف عرابي الذي هو من نسل المبرور. بعثه الله لحماية الدين والوطن وسيجعله الله واليا على القطر المصري، وعلى الفور قام الفلاحون بالتجهيزات العسكرية من مشترى أسلحة وخيول وخيام وما يلزم من الذخائر صحبة المشايخ بزيادة ألفين وخمسمائة نفر " [١].

كان الفلاحون يتمتعون بوعي كبير وتنظيم دقيق محوره المسجد وقادته الأزهريون من أبناء الريف والمدن الريفية. وكان الفلاحون يعرفون أن الأراضي الزراعية هي حق شرعي لمن يزرعها وفقا للفقه الإسلامي وأن تلك الأرض لهم بمقتضى الإسلام، وأن الأجانب والحاشية الخديوية قد سلبتها منهم، وأن استردادها واجب شرعي فقامت الحركات الفلاحية في إطار الثورة بالاستيلاء على الأراضي، ففي الغربية هاجم الفلاحون من ناحية قلين بقيادة شيخهم الساعي منصور دائرة حيدر باشا، واستولوا على محصولاتها من الغلال، وغيرها، وقدموها لسلطات الثورة [٢] وفي القليوبية هاجم الفلاحون أبعادية محمد بك صدقي واستولوا على المحاصيل والمواشي وأعلنوا أنهم سوف يقدمونها للجهادية. [٣].

وفي مديرية الجيزة قام الفلاحون في سبتمبر ١٨٨٢ بتقسيم أراضي الوسية المملوكة لحيدر باشا بناحية السمحة وقاموا بزراعتها ذرة شامي [٤].

وفي أسيوط هاجم الفلاحون في قرية دلجا جفلك الروضة وقاموا بتقسيم الأطيان وزرعوها خضارا [٥].

وفي أسيوط أيضا قام الفلاحون بناحية أم القصور بالاستيلاء على أراضي

---

(1) وثائق الثورة العرابية محافظ ٧، ١٢، ١٣ ملفات ١٨، ١٨٧، ٣٥٧
(2) وثائق الثورة العرابية.
(3) وثائق الثورة العرابية.
(4) وثائق الثورة العرابية.
(5) وثائق الثورة العرابية.

الخواجات شنودة مرقص وولده مشرقي وقاموا بزراعتها لحسابهم [١].

ليس هذا فحسب، بل كان الفلاحون بفضل الوعي والفتاوى الشرعية يعرفون أن الثورة موجهة إلى النفوذ الأجنبي فمارسوا العنف الثوري لتحقيق ذلك.

ففي قرية السلامية دقهلية قام الفلاحون بالاستيلاء على الأسلحة التي خبأها أحد التجار اليونانيين في عزبته [٢].

وفي بلبيس هاجم الفلاحون محلات لثلاثة أجانب واستولوا على ما بها من سلاح بلغ سبع عشرة بندقية، و ثلاثمائة وثلاث وسبعين خرطوشة وسيف [٣].

وفي طنطا أمسك الفلاحون بالنصارى واليهود والأروام وهجموا عليهم وكسروا دكاكينهم وازداد عدد القتلى لدرجة امتلاء ست عربات كارو بهم [٤].

وفي سمنود اعتدى الفلاحون على أجانب وقتلوا بعضا منهم [٥]، وفي مديرية البحيرة هاجم الفلاحون في قرية منية سلامة ثلاث من المرابين اليهود وهددوهم بالقتل ما لم يستردوا منهم سندات الديون التي سبق أن حررها لهم الفلاحون [٦].

وفي قسم منفلوط قام بعض الفلاحين بالاستيلاء على أطيان ومنازل كبار الملاك الأجانب وقاموا بتقسيمها فيما بينهم [٧].

---

(1) وثائق الثورة العرابية.

(2) د. على بركات. تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسة ١٨١٣ - ١٩١٤، القاهرة دار الثقافة الجديدة. ١٩٧٧.

(3) د. على بركات. تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسة ١٨١٣ - ١٩١٤، القاهرة دار الثقافة الجديدة. ١٩٧٧.

(4) د. على بركات. تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسة ١٨١٣ - ١٩١٤، القاهرة دار الثقافة الجديدة. ١٩٧٧.

(5) د. على بركات. تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسة ١٨١٣ - ١٩١٤، القاهرة دار الثقافة الجديدة. ١٩٧٧.

(6) د. على بركات. تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسة ١٨١٣ - ١٩١٤، القاهرة دار الثقافة الجديدة. ١٩٧٧.

(7) د. على بركات. تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسة ١٨١٣ - ١٩١٤، القاهرة دار الثقافة الجديدة. ١٩٧٧.

دور العربان والبدو في الثورة

وككل فئات المجتمع في مصر شارك البدو والعربان في الثورة، يقول الدكتور على شلبي: " شاركت قبائل البدو إلى جانب جيش الثورة في المعارك التي دارت بين المصريين والإنجليز ولم يشذ عن ذلك إلا عربان الهنادي بالشرقية الذين سقطوا في الخيانة بواسطة شيخهم سعود الطحاوي الذي أغراه سلطان باشا "

ويضيف الدكتور على شلبي: " أنه قد تطوع عرب الجوابيص بكوم حمادة بمديرية البحيرة وعربان الكريمات بالواسطي وعربان الحرابي بالفيوم وعربان قبيلة النجمة بالجيزة وعربان فوايد بحري وعربان فوايد قبلي وعربان الرماح " [١].

* * *

الثورة العرابية ثورة إسلامية شاملة

إسلامية الثورة العرابية هي من البدهيات، لكننا في زمن يحاول فيه البعض إنكار البدهيات أو الالتفاف حولها.

الثورة العرابية كانت ثورة إسلامية شاملة على النفوذ الأجنبي وعلى الاستبداد ومحاولة إسلامية لوضع قواعد نهضة حضارية إسلامية في مصر وبالذات نهضة علمية وصناعية كانت الثورة العرابية إسلامية على مستوى زعمائها وعلى مستوى وسائلها وعلى مستوى جماهيرها.

فعلى مستوى زعمائها الأفغاني، النديم، عرابي، على فهمي، عبد العال حلمي، محمود سامي البارودي، محمود فهمي، يعقوب سامي، طلبه عصمت، فالأفغاني والنديم كانا زعيمين إسلاميين في منهجهما ووسائلهما وجماهيرهما، وهذا أمر اعترف به الجميع حتى رفعت السعيد نفسه [٢].

بل الأكثر أن النديم متهم بالهوس الديني عند بلنت وصابونجي ورفعت السعيد وصلاح عيسى [٣].

وعرابي وزملاؤه تعلموا في الكتاتيب ثم قضوا عددا من السنين في الأزهر - أربع

---

(1) د. على شلبي - مرجع سابق ص ١٧٦.

(2) تم كتابة تلك المراجع والأقوال ومناقشتها في المتن والهوامش من قبل.

(3) تم كتابة تلك المراجع والأقوال ومناقشتها في المتن والهوامش من قبل.

سنوات في حالة عرابي - واشتهر عنهم التمسك بالأخلاق ولنأخذ عرابي كمثال باعتباره أبرزهم، خرج عرابي من بيئة إسلامية خالصة فعلى واجهة المنزل الريفي البسيط في قرية هريه زرنة بالشرقية والذي تربي فيه عرابي صغيرا تجد كتابة هي " الله - محمد " - علي - رب يسر ولا تعسر " [1]وفي كتاب القرية حفظ عرابي القرآن والكتابة والحساب وشيء من الفقه ثم ذهب إلى الأزهر حيث قضى أربعة سنوات كاملة يتلقي العلوم الإسلامية ثم يعود إلى القرية فيناديه أهالي القرية " الشيخ أحمد"[2].

ثم تبدأ رحلته في الجيش إلى أن يصبح من زعماء الثورة. وعرابي في سلوكه الشخصي أزهري متشدد كما يعترف بذلك رفعت السعيد وأنيس منصور [3] إلى درجة الجمود من وجهة نظرهما طبعا.

فهو يرفض أن تتعلم ابنته اللغة الإنجليزية ففي أحدى رسائله: أن تعلمها لغة قوم لا يعود علينا وعليها منها إلا الضرر والفضيحة والعار فيقتضي تفهيمها بذلك في حضور أخواتها " [4] وفي المنفي يدعو أهل سيلان من المسلمين إلى إنشاء مدرسة إسلامية ويمر على البيوت بيتا بيتا يجمع التبرعات " بل وعرابي عندما يتفق مع زملائه على شيء يقسم الجميع على المصحف والسيف " [5].

وبلنت يقول: " إن أفكار عرابي مبنية على أساس معرفة التاريخ ومن اتجاه أصيل موروث من النزعات الإسلامية المتحررة " [6].

وعندما يسأل بلنت عرابي عن أهدافه يقول: إنه نفس موقف المسلمين الذين قالوا لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: يا أمير المؤمنين إنك تنهج طريق العدل والخير وذلك يثلج قلوبنا لكننا لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بحد السيف " [7].

وفي الثاني من يوليو سنة ١٨٨٢ يقول عرابي في رسالة لبلنت: لقد أمرنا نبينا الكريم وقرآننا العزيز ألا نبدأ الحرب ولا نسعى إليها، ولكن تعاليم ديننا تحضنا على

(1) أحمد بهجت - مقال - جريدة الأهرام ١٩٦٢/١١/١٩.
(2) رفعت السعيد - مرجع سابق ص ١٢٧.
(3) رفعت السعيد - مرجع سابق ص ١٣٨ - أنيس منصور. مقال آخر ساعة ١٩٥٩/٨/١٢.
(4) نفس المصدرين السابقين.
(5) رفعت السعيد - مرجع سابق ص ١٣٩.
(6) الرافعي مرجع سابق.
(7) بلنت - مرجع سابق - رسالة إلى جلاد ستون في ٢٠ ديسمبر عام ١٨٨١.

مقاومة أي اعتداء على وطننا وعلى أن نستشهد في سبيله؛ إن أي اعتداء علينا سوف يوقع بكم أضرارا جسيمه؛ لأن رصاصة واحدة ضد مصر سوف تعني حربا دينية شاملة تمتد من دمشق حتى الهند، إن المسلمين جميعا يرون أن مصر هي مفتاح مكة والمدينة وأن سيولا من الدماء سوف تنهمر في كل أسيا وأفريقيا دفاعا عنها ولتتأكد إنجلترا أننا مصممون على القتال.. على الشهادة في سبيل الله فلقد حضنا نبينا الكريم على الاستشهاد " (١).

ويقول صلاح عيسى: " والحقيقة أن عرابي كان متدينا إلى الدرجة التي لا تخطئها العين وربما بالغ في ذلك بعض الشيء وكان يحيط نفسه برجال الدين؛ لأنه كان مسلما ورعا، وكانت الأوقات التي يجب عليه أن يقضيها في تنظيم وسائل الدفاع يصرفها في الدعاء والصلوات، ويضيف صلاح عيسى بعد أن يضع نقطة: والواقع أن تدينه كانت تشوبه بعض المعتقدات ليست من الدين في شيء منها مثلا اهتمامه الزائد بالأدعية " (٢). وهنا إسلامية عرابي كبيرة وواضحة لا يستطيع صلاح عيسى أن يبلعها إذا فلابد أن يشوهها.

صلاح عيسى يريد أن يقول: إن عرابي بسبب تدينه لم يأخذ بالوسائل وقضى أوقات التدبير في الدعاء والصلاة، وطبعا هذا خطأ؛ لأن عرابي كان يأخذ بالوسائل، فالذي يستطيع تفجير أو قيادة ثورة تظل منتصرة على الخديوي والنفوذ الأجنبي وتضطر بريطانيا للتدخل العسكري لذبحها وإنفاق ثلاثة مليون جنيه إسترليني وستة وخمسين ألف جندي ومدافع وأساطيل ليس بالطبع رجل لا يأخذ بالأسباب، بل والمعارك التي خاضها العرابيون تؤكد ذلك وكانت هزيمتهم لأسباب كثيرة تتعلق بظروف المسلمين عموما والحضارة الإسلامية في هذا الوقت، ولم يكن لعرابي ذنب فيها وتتعلق أيضًا بعدم تكافؤ القوى العسكرية بين العرابيين وإنجلترا المدعومة أوربيا ولم يكن أيضًا لعرابي ذنب في هذا، وتتعلق أخيرا بالخيانة وغيرها من الأسباب التي هي من باب الأخطاء، وليست من باب التواكل مثلا وعدم اتخاذ وسائل الدفاع كما يريد صلاح عيسى أن يقول.

والدعاء والصلاة لا يتعارضان مع الأخذ بالأسباب، بل ذلك يؤكد الأخذ بالأسباب؛

(1) بلنت مرجع سابق.
(2) بلنت - مرجع سابق ص ٢٧٢.

لأن الروح المعنوية حتى بالحساب المادي الملحد أمر مطلوب ومرغوب، وهل هناك أفضل من الروح المعنوية عن طريق الصلاة من جنود وقيادات إسلامية؛ ولأن الصلاة والدعاء هنا ضروري للمسلم؛ لأنه يعرف أن الكون بيد الله وأن النصر من عند الله خاصة وأن القوى المعادية متفوقة.

ويا صلاح ألا تعرف أن المسلمين الأوائل انتصروا على إمبراطوريتين في زمن قياسي، وكانوا أيضًا يصلون ويدعون في كل الأحوال؟

أتجهل أم تتجاهل أن المسلم يعرف أن الصلاة والدعاء ليستا بديلا عن العمل والتدبير، وأنهما يؤكدانه؟!!

أتجهل أم تتجاهل أن الإسلام يدعو إلى الأخذ بالأسباب؟

إن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإذا كنت تدري فالمصيبة أعظم

ولأنه صلاح عيسى فلابد أن يتفذلك فعرابي كان منحازا إلى الفقراء ويميل إلى العدل لإسلاميته، وهذا أمر طبيعي ومفهوم لكن صلاح عيسى يفسره بقوله: إن هذا كان نوعًا من الشعور الديني الجارف الذي يدعو إلى الرحمة والمودة والتصدق على الفقراء وأن هذا كان من الرومانتيكية وافتقاد الوعي!! [1].

ما كل تلك السفسطة؟!!

هل انحياز الثورة الإسلامية العرابية إلى الفقراء مجرد رومانتيكية وافتقاد للوعي ومجرد دعوة إلى الرحمة والمودة والتصدق؟!

ألا تعرف - مثلا : أن الثورة العرابية حرضت الفلاحين على الاستيلاء على الأراضي، وقالت لهم هذه أرضكم، بل وصدرت الفتاوى الشرعية من العلماء وخطباء المساجد بذلك؟

ألم يقم الفلاحون الذين علمتهم الثورة الوعي أو تعلمت منهم الثورة الوعي، لا فرق، أ لم يقوموا بالاعتداء على الأجانب والمرابين وانتزاع ممتلكاتهم في إطار العنف الثوري ضد النفوذ الأجنبي وفي إطار الاستفادة بذلك في المجهود الحربي؟

ألم يكن من برنامج الثورة توزيع الأراضي المصادرة من الأجانب والخديوي

---

(1) صلاح عيسى - مرجع سابق ص ٤٣٤.

والحاشية والخونة على الفلاحين؟

ألم يتحدث النديم والأفغاني وغيرهما عن الذين يأكلون ويسرقون عرق الفلاح؟ هل هذا كله لـه علاقة بالرحمة والصدقة؟ أم تفتري على الحقائق وتلويها لغرض فـي فكرك وقلبك؟

ألم تفكر الثورة في إنشاء بنك أهلي؟ ألم تحاول منع تصدير الغلال حتى لا ترتفع أسعارها على الفقراء؟ ناهيك عن دلالة ذلك فيما يتصل باستقلال السوق وقطع خيوط التبعية.

ما علينا لنستمر مع عرابي ونترك صلاح عيسى.

أما رفعت السعيد فقد كان أكثر احترامًا لنفسه، فهو يعترف بأن" عرابي لم يكن مناضلا مصريا فحسب، لكنه كان أملا لكل البلاد الإسلامية وكان رمزا لنضالها الصامد الشجاع " بل ويضيف: " كانت الجماهير المسلمة في كل مكان.. سلاحا لعرابي في معركته" (١).

نعم كان عرابي إسلاميا أيضًا في جماهيره، فالجماهير التي أحبته كانت تدرك عن وعي أنها ثورة إسلامية ضد النفوذ الأجنبي والاستبداد؛ ولأنها ثورة إسلامية فهي منحازة إلى الفقراء، وعن وعي أيضًا كانت الجماهير تدعو لعرابي على المنابر " الله ينصر عرابي بجيش من المؤمنين " وعن وعي أيضًا كانت الجماهير تردد أن عرابي هو سليل بيت النبوة عن طريق سيدنا الحسين وأنه مؤيد من الله تعالى، وأن هناك نصوصاً دينية بذلك. وطبعا هذه الأشياء لا تروق للسادة العلمانيين وسيقولون إن هذا جهل وخرافات ووقوع في الغيبية وغيرها من الترهات، ولو أن هذه الجماهير لم تقاتل أو لم تتطوع للقتال أو لم تدفع آخر رغيف عندها لدعم الجيش لكان هذا جائزا هذه واحدة، والثانية أن هؤلاء أنفسهم يشيدون بجان دارك مثلا ويكتبون في خرافاتها المسرحيات والقصائد!! هل لمجرد أنها أوربية أو فرنسية ولن نقول مسيحية؟!.

إذن فجماهير عرابي كانت إسلامية في مصر وفي خارج مصر فمثلا أهالي سوريا يتظاهرون تأييدا لعرابي ويرسل أهل الشام السلاح والرجال والتبرعات لعرابي، والمهدي يفكر في أسر جوردون ليبادله بعرابي، بل وفي الهند يثور المسلمون على الإنجليز تأييدا لعرابي مما جعل الإنجليز يحددون إقامة الأفغاني بها.

وفي سيلان " ما أن نزل عرابي حتى هتفت الجماهير وهجمت عليه يقبلون قدميه

(1) رفعت السعيد - مرجع سابق ص ١٨٧. ١٨٨.

ويديه " [1]ويحدث ذلك في تركيا وتونس والمغرب وكل بلاد الإسلام. إذن فعرابي إسلامي في منهجه وفي سلوكه وفي جماهيره وكذلك كان الأفغاني والنديم والبارودي وكل زعماء الثورة.

أما عن وسائل الثورة فقد اتخذت الثورة من المسجد مركزا للتنظيم والتعبئة والدعاية وكان الأزهريون علماء وطلابا هم جهاز الدعاية الثوري، وكانت صحافة الثورة وخطب الزعماء وكل أقوالهم تستند إلى الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة بل إن الثورة كانت تحصل دائما على الفتوى الشرعية في أي حركة تقوم بها، ولعل الفتوى الشرعية بخلع الخديوي توفيق أشهر هذه الفتاوى. وفي الحقيقة فإن هناك إجماعا بين جميع الباحثين والدارسين والمؤرخين على أن الثورة اعتمدت في دعايتها على الإسلام وحده إلا أن بعض هؤلاء لأسباب لا نعرفها لعله الخجل من الإسلام والعياذ بالله قال: إن الثورة اعتمدت على الخطاب الديني وحده" وقال آخرون: إنها اعتمدت على الدعاية الدينية!!

المهم أنه لا خلاف على تلك المسألة فحتى صلاح عيسى يقول: " إن أحد أخطاء الثورة كان اعتمادها في التجنيد السياسي على وجه واحد هو الوجه الديني" [2].

ولأن الثورة كانت إسلامية فإنها أدركت أن الغزو البريطاني هو حرب صليبية جديدة، فأعلنت الثورة ذلك للجماهير، ولم تكذب عليها أو تخفي عنها الحقائق رغم إدراكها أنها مستهدفه للاتهام بالتعصب الديني. ولكنها كانت ثورة شجاعة وغير متعصبة فأعلنت الحقائق كما هى.

ولأن الثورة كانت إسلامية فقد تعرضت للحقد الصليبي الأوربي، وتناست أوربا كل تناقضاتها، وتركت لبريطانيا التهام الكعكة كلها في مقابل ذبح الثورة الإسلامية، بل إن فرنسا التي كان لها من النفوذ في مصر أكثر مما لإنجلترا فضلت أن تضحي بهذا النفوذ في سبيل ذبح الثورة الإسلامية.

وكانت الثورة العرابية أيضًا إسلامية في برامجها وأهدافها فكان على رأس أهدافها التخلص من النفوذ الأجنبي وبناء قاعدة لنهضة إسلامية حضارية شامله تكون محورا

---

(1) الأوبزرفرز السيلانية ١٨٨٣/١/١١.
(2) صلاح عيسى. مرجع سابق ص ٤٢٧.

لعالم إسلامي أكثر قوة أو على الأقل تكون عصا غليظة في عجلة المشروع الاستعماري في شمال أفريقيا، وكان من أهدافها أيضًا القضاء على الاستبداد، وبناء نظام ثوري مستمد من الإسلام؛ ولأنها كانت إسلامية فلم تكتف بمجرد المطالبة ببرلمان بل ببرلمان يعكس كل الفئات ويمثلها ولا يقتصر على الوجهاء والأعيان.

ولأن الثورة كانت إسلامية فقد اهتمت باستقلال السوق وفكرت في إنشاء بنك أهلي ووضع قواعد نهضة صناعية وعلمية.

ولأنها كانت ثورة إسلامية فلم تكن متعصبة ولا طائفية بل استطاعت أن تحشد خلفها " وخاصة الأفغاني " كثيرا من غير المسلمين على قاعدة الولاء والانتماء للإسلام كثقافة وحضارة ووطن.

ولأنها كانت ثورة إسلامية فقد انحازت إلى الفقراء والمستضعفين ودافعت عنهم، ولأنها كانت ثورة إسلامية فقد أدركت أن الطريق الوحيد للتغيير هو طريق الثورة وليس الإصلاح من داخل النظام، وأن الفقراء هم جماهيرها الحقيقيون والطبيعيون.

ولأنها كانت ثورة إسلامية فقد كانت شاملة واستطاعت أن تحشد معها كل فئات المجتمع.... الأزهر، الفلاحين، معظم المثقفين، معظم الموظفين، الحرفيين، أغلب البدو والعربان، قطاع كبير من الأعيان، بل بعض كبار الملاك وبعض أمراء البيت الخديوي نفسه.

ولم يكن غير الإسلام قادرا على حشد كل تلك القوي والفئات الاجتماعية في صعيد واحد، وإذا راجعنا قرار المجلس العرفي بخلع الخديوي والتمسك بعرابي باعتباره يمثل الفئات التي وقفت مع الثورة حتى في أحلك اللحظات نجد أن الموقعين كانوا ثلاثة من أفراد البيت الخديوي. وثلاثة وأربعين من علماء الدين، وستة من وكلاء الوزارات، وثمانية وأربعين من كبار الموظفين، وخمسة من موظفي المعية " السراي الخديوية " وسبعة عشر من كبار العسكريين، وستة وثلاثين من الأعيان، وستة من القضاة، وثلاثة وأربعين من التجار، واثنين وخمسين من العمد، وثلاثة من المهنيين، وأحد عشر من علماء الإسلام من غير ذوي الوظائف الرسمية.

على أن الملاحظة الجديرة بالتسجيل هنا: أن الحماس للثورة والمساهمة فيها ارتبط بالحماس للإسلام. فأكثر الفئات مشاركة وحماسًا للثورة كانوا من الفلاحين وهم أكثر الفئات حماسا للإسلام أمس واليوم وغدا إن شاء الله يليهم الأزهر والمثقفين وهكذا. وأن

أكثر الفئات عداء الثورة كانوا إما مرتبطين بالسراي، وإما مغتربين ثقافيا، وإما خونة.

إذا فإسلامية الثورة العرابية لا شبهة فيها ومع ذلك نجد بعض ذوي النفوس المريضة يحاول أن يفسر الثورة على أساس قومي أو طبقي.

فهناك من يقول: إن الثورة كانت ثورة مصريين على جراكسة وهؤلاء طبعا يغفلون الكثير من الحقائق، ففي معسكر الثورة، بل في أكبر قياداتها نجد جراكسة مثل محمود سامي البارودي، وكل من إبراهيم باشا والأمير كامل باشا والأمير أحمد باشا بل ومن الذين تبرعوا للمجهود الحربي للثورة كثير من الأمراء والجراكسة.

وفي معسكر أعداء الثورة والخونة نجد رياض باشا " مصري من عائلة الوزان " وسلطان باشا. على مبارك باشا، على خنفس، عبد الرحمن بك حسن، أحمد بك السيوفي. مسعود الطحاوي، محمد البقلي... وغيرهم. وكل هؤلاء مصريون وقد لعبوا أدوارا في غاية الخطورة ضد الثورة في كل مراحلها؛ فرياض باشا مثلا كان من أعدى أعداء الثورة بل وهو المصري كان وراء تجنيد عدد من الضباط الجراكسة لاغتيال قادة الثورة، وسلطان باشا دوره معروف في حشد كل القوى والفئات التي انحازت إلى الخديوي. بل وتجنيد الخونة من ضباط الجيش الذين تسببوا في هزيمة الثورة.

ليس هذا فحسب بل إن الأب الروحي للثورة وواضع بذورها هو جمال الدين الأفغاني، وواضح أنه لم يكن مصريا بل والأكثر من ذلك أن عرابي نفسه كان من أصل عراقي وراجع الرافعي ص ٨٢ - ٨٦ من كتاب الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي. دار المعارف ١٩٨٣ الطبعة الرابعة حيث يقول: " إن عرابي من عائلة بدوية عراقية " بل وكان متزوجا من شركسية هي كريمة مرضعة الأمير إلهامي باشا أخت حرم الخديوي توفيق من الرضاعة ".

ومن الظلم للثورة أن نحصرها في هذه الجزئية الضيقة فلا زعماؤها ولا فكرها ولا برامجها ولا سلوكها ولا القوى الاجتماعية التي ساهمت فيها يمكن أن تؤدي إلى شيء إلا أن الثورة كانت إسلامية، وإذا كان هناك مطلب جزئي للثورة بإنصاف الضباط المصريين فهذا يؤكد إسلامية الثورة؛ لأن رفض الظلم فريضة إسلامية حتى ولو كان الظالمون مسلمين، وعموما التفرقة في المعاملة بين الضباط كانت ترجع إلى مدى ارتباطهم بالخديوي وولائهم له ليس أكثر.

ويحاول البعض الآخر تفسير الثورة على أساس طبقي، وبادئ ذي بدء فالإسلام لا

يرفض الثورة الطبقية بل هو يحرض عليها ويجعلها فريضة على المستضعفين ضد المستكبرين؛ أي إذا كان هناك ظلم طبقي فالإسلام يفرض ثورة الطبقات المظلومة ضد الطبقات أو الطبقة الظالمة، ولكن هذا شيء وتجاهل الحقائق شيء آخر فالملاحظ أن كل الفئات والطبقات شاركت في الثورة: الفلاحون، المثقفون، الأزهريون، العلماء، الموظفون، خلايا البعثات، بعض الأعيان، البدو، والعربان، التجار، المهنيين، بل وبعض كبار الملاك مثل البارودي وبعض أمراء البيت الخديوي أيضًا وكانت درجة المشاركة ترتبط بالولاء والحماس للإسلام.

وفي الحقيقة فإنه ليست الثورة العرابية وحدها هي الثورة الإسلامية فكل الثورات والانتفاضات التي ظهرت في المنطقة عموما وفي مصر خصوصا كانت إسلامية؛ لأن الإسلام هو الأيدلوجية الوحيدة القادر على تثوير الجماهير وحشدها وتحقيق الثورة؛ ولأن طبيعة الظروف والتحديات التي مرت بها المنطقة كانت منذ فترة طويلة جدًّا ومازالت تحتم هذا الطرح، وأي قراءة موضوعية لتلك الظروف والتحديات تؤكد أنها تأتي في إطار الصراع بين الحضارة الإسلامية بما تمثله من توحيد وحق وعدل وحرية وإعلاء لكرامة الإنسان وبما تمثله الحضارة الأوربية الإغريقية أساسًا من وثنية وظلم وقهر وإهدار كرامة الإنسان.

ولعله من الطريف أن نترك رفعت السعيد بنفسه يعترف بهذا في كتابه " الأساس الاجتماعي للثورة العرابية" - القاهرة ١٩٦٦، مكتبة مدبولي ص ٩٣) حيث يقول: " والحقيقة أن الإسلام يمثل في مصر بالذات شيئًا بالغ الأثر في حياة الجماهير وأن نابليون لم يكن ساذجا عندما تمسح بالإسلام، فهو يعلم أن الإسلام هو الحقيقة الكبرى في حياة المصريين " وينقل رفعت السعيد عددا من الآراء التي تؤكد ما ذهب إليه مثل قول إدوارد ديسي ": إن الإيمان بالله وبرسوله محمد يمثل مكانا هاما وغير عادي في حياة المصري، مكان هام جدًّا بحيث أن تجاهله يعتبر تجاهلا لأحد العناصر الحاسمة في المسألة المصرية. وأنه ما أن يشعر الفلاح المصري أن الإسلام مهدد في أي مكان من الأرض حتى يستفز للدفاع عنه ".

ثم يعود رفت السعيد ليقول (في ص ١٠٠) من نفس المرجع المذكور " والحقيقة أن المسلم لم يكن يشعر بالغربة في أي مكان يحل فيه من دار الإسلام، وقد اعتاد المسلمون على التنقل بحرية عبر المنطقة كلها بحيث إنك تجد شخصا في الإسكندرية وله أخ في

بغداد أو فارس. ويضيف رفعت السعيد وعبر المنطقة كلها كانت التيارات تختلط وتمتزج بسرعة وقوة جنود الإسلام والولاة ورسل البريد والشعراء والرحالة يجوبون كل مكان مؤكدين وحدة الرابطة الإسلامية وأن ذلك كله ينعكس على مصر فيتخذ أكثر الصراع طابعا دينيا. ويتأكد ذلك الطابع بقيادة مشايخ الأزهر له، وينس المصريون مصر في غمار خضوعهم للخلافة " (١).

ثم يعود رفعت السعيد لينقل عن ديس موافقا على رأيه في ص:١٠٣ من المرجع.

" إن الرابطة التي تجمع بين المسلم الذي يعيش في أدغال الملايو وبين السوداني والتونسي أو الجزائري وبين الفلاح المصري أقوى بكثير من الرابطة التي تجمع بين هذا الفلاح المسلم وجاره في نفس القرية ونفس الحقل إذا ما كان هذا الجار قبطيا " (٢).

* * *

مصر تحت الاحتلال الإنجليزي

مقدمــة

عقب هزيمة الثورة العرابية، ودخول الإنجليز مصر سنة ١٨٨٢ بدأت حقبة جديدة في تاريخ النضال المصري، وفي تاريخ الصراع بين مصر كشعب مسلم وبين إنجلترا، كممثل للاستعمار، الصليبي الأوربي، كان الإنجليز بنجاحهم في دخول مصر سنة ١٨٨٢، قد حققوا هدفًا هامًا من أهداف الحملة الاستعمارية على بلاد العالم الإسلامي، وهو الهدف الذي طالما حلموا به وعملوا من أجله بدءًا من الحروب الصليبية ومرورا بالحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ وحملة فريزر ١٨٠٧.

وبدخول الإنجليز مصر بدأت حقبة جديدة من الصراع بين التكتيك الاستعماري وبين الكفاح الشعبي في مصر، وهو الأمر الذي ظلل مساحات التاريخ منذ ١٨٨٢، وحتى خروج الاستعمار الإنجليزي في ١٩٥٤؛ لتشهد المنطقة نوعا جديدا من

(1) طبعا رفعت السعيد لم يقل كل هذا لوجه الله - ولكن ليظهر حزنه على نسيان مصر في غمار الخضوع للخلافة. أو ليظهر كيف أن الخلافة استخدمت تلك المشاعر لصالحها... وعلى كل حال المهم أنه اعترف بأن الإسلام هو الطاقة الوحيدة القادرة على تحريك الجماهير في المنطقة عموما ومصر خصوصا.

(2) نود أن نلفت نظر رفعت السعيد وغيره - أن هذا الفلاح المسلم يرتبط أيضا بجاره القبطي على قاعدة إنتماء هذا القبطي إلى الإسلام كثقافة وحضارة ووطن.

الاستعمار يحمل طابعا جديدا، وهو الاستعمار الأمريكي.

وهكذا فإن هذه الدراسة سوف تهتم بشكل أساسي بتتبع أساليب وتكتيكات الاستعمار الإنجليزي في مصر لتحقيق الأهداف الثابتة للحقبة الاستعمارية والظاهرة الاستعمارية، وكذلك الاهتمام بحركات المقاومة الشعبية ضد هذا الاستعمار وضد أساليبه وتكتيكاته.

(١) التكتيك الاستعماري

عندما فشلت المحاولات الاستعمارية الأولى في احتلال مصر سنة ١٧٩٨ ، ١٨٠٧ أدركت القوي الاستعمارية أن هناك عوامل يجب القضاء عليها قبل التفكير في احتلال مصر لأنه طالما ظلت تلك العوامل موجودة في الواقع فإن احتلال مصر يعد ضربا من المستحيل.

وهكذا بدأت محاولات اختراق الواقع المصري سلميا، ومحاولة صياغة المجتمع المصري بطريقة تفقده القدرة على المقاومة والصمود.

كانت تلك العوامل تتمثل في:

- شعور قوي بالانتماء إلى الإسلام كدين وكثقافة وكحضارة رافضة ومغايرة للحضارة الأوربية، بل وتدرك الجماهير أنها في حالة صراع حضاري مع أوربا.
- تركيبة اقتصادية واجتماعية وسياسية تحقق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في عمليات المقاومة، وتمنع أو تقف عائقا أمام محاولات الاختراق الثقافي والاقتصادي
- وجود مؤسسات شعبية قادرة على حشد الجماهير وتعبئتها مثل الأزهر مثلا.

وهكذا شهدت سنوات ١٨٠٧: ١٨٨٢ محاولات مستمرة لضرب ذلك الشعور وتلك التركيبة والقضاء على كل المؤسسات القادرة على الحشد والتعبئة.

واستطاع الاستعمار من خلال وسائل متعددة أن يحقق ذلك من خلال أصابع محلية متمثلة في حكومات محمد علي وسعيد وإسماعيل وتوفيق.

فقد استطاع محمد علي أن يدمر البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حققت الصمود أمام الاستعمار وأن يقلص - إلى حد كبير - دور الأزهر كمؤسسة للحشد والتعبئة، كما فتح سعيد وإسماعيل الباب واسعا أمام الاختراق الاقتصادي والثقافي لبلادنا.

وكانت الثورة العرابية، محاولة إسلامية واعدة للتصدي لذلك كله ومحاولة ضرب النفوذ الأجنبي وإعادة بناء مصر إسلاميًا لتكون قاعدة للإسلام تعيد إليه شبابه أو على الأقل تعرقل المشروع الاستعماري في شمال أفريقيا.

وعندما لاح هذا الخطر، قامت أوربا بتسويه خلافاتها وأطلقت يد إنجلترا في مصر مقابل ذبح الثورة العرابية والقضاء على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحقق الصمود والمقاومة.

وكان الاحتلال الإنجليزي يعرف أن احتلال القاهرة والقضاء على الثورة العرابية لا يكفي لدوام الاحتلال وتحقيق أهدافه، ولكن لابد من القضاء على جذور الثورة، وعلى عوامل الثورة في المجتمع المصري، وهكذا استخدم الاستعمار الإنجليزي كل الأساليب والتكتيكات التقليدية والمستحدثة لتحقيق ذلك.

وفي السنوات العشر الأولى للاحتلال قامت إنجلترا بإلغاء الدستور والقضاء على الجيش المصري والبحرية المصرية وجردت البلاد من كل قوة عربية وصاغت الاقتصاد المصري بطريقة تحقق أكبر قدر من النهب والتبعية، وأكرهت الحكومة المصرية على إخلاء السودان تمهيدًا للانفراد به وفصله عن مصر نهائيًا كما قامت بزرع مؤسسات وأفكار التغريب في التربة المصرية.

السيطرة على الجيش والبوليس

استهدف الإنجليز منذ اللحظة الأولى للاحتلال القضاء على الجيش المصري وإضعافه والسيطرة عليه وتحويله إلى جهاز للقمع ضد حركة الشعب بدلاً من أن يكون -كما هي العادة - درعا لحماية استقلال البلاد وخوض معاركها المصيرية.

وهكذا لم يمض خمسة أيام فقط على الاحتلال حتى استصدر الإنجليز قرارا خديويا بإلغاء الجيش المصري "صدر هذا المرسوم في التاسع عشر من سبتمبر ١٨٨٢، وكان الإنجليز قد دخلوا القاهرة في الرابع عشر من سبتمبر ١٨٨٢ " وبموجب هذا المرسوم تم تسريح جميع جنود وضباط الجيش المصري، وتم تشكيل جيش جديد هزيل قوامه ستة آلاف جندي يكون تحت قيادة سردار إنجليزي وظل هذا المنصب محصورًا في القواد الإنجليز طوال عهد الاحتلال " السير افلن رود حتى عام ١٨٨٥، السير جرنفل ١٨٨٥- ١٨٩٢، اللورد كتشز ١٨٩٢- ١٨٩٩، السير ونجت ١٨٩٩- ١٩١٩، السير ستاك ١٩١٩ - ١٩٢٤".

كما تم إسناد كل المناصب القيادية في الجيش من مشاه ومدفعية وفرسان وأركان حرب إلى ضباط إنجليز، وبلغ عددهم خمسة وسبعين ضابطا، كما تم إقصاء الضباط المصريين عن قلم المخابرات وعن إدارات الجيش الهامة، ومن بقي من المصريين كان يتم إقصاؤه إذا أبدى أي روح وطنية وإذا لم يكن مجرد أداة في يد الإنجليز.

وبالطبع لم يدخر الإنجليز جهدا في إضعاف الجيش المصري، فتم إلغاء المدارس الحربية فأصبحت واحدة فقط بعد أن كانت تسع مدارس، واقتصر التعليم في تلك المدارس على معلومات ضئيلة يقوم بتدريسها معلمون من الإنجليز وصار تلاميذها يؤخذون من ساقطي الشهادة الابتدائية، وكل ذلك من أجل تحويل الجيش المصري إلى مجرد أداة قمع في يد الإنجليز.

ومما يؤكد ذلك أن المواد الدراسية التي كانت تدرس في المدارس الحربية قبل الاحتلال كانت كالتالي:

قسمو جرافيا، كيمياء، استحقاقات، أبنية عسكرية، طبوغرافيا، مدفعية، ميكانيكا، فنون عسكرية، طبيعة، جبر، هندسة، جغرافيا، قوانين عسكرية، هندسة وصفية، جبر مثلثات مستقيمة، خط، لغة عربية، لغة فرنسية، لغة إنجليزية، لغة ألمانية، فن الإشارة، حساب، رسوم عملي، رسم نظري، لغة حبشية، أما بعد الاحتلال فكانت "لغة إنجليزية، مبادئ طبوغرافيا قانون المشاة"[1].

كما تم إلغاء جميع الترسانات ومصانع صب المدافع وصنع البنادق والذخائر، وصارت مهمات الجيش وذخيرته تشترى من إنجلترا، وحرم الضباط المصريون من حراسة مستودعات السلاح والذخائر بل كان يسند إلى الضباط الإنجليز ذلك، وصارت الذخيرة لا توزع على الجنود إلا عند التمرين.

أكثر من هذا أن شروط اختبار ضباط جدد أصبحت ضعيفة جدًا وتقتصر على الإلمام بالقراءة والكتابة، الحساب، التاريخ، الجغرافيا، اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، الجبر والهندسة، علم ركوب الخيل، بل إن المواد الثلاث الأخيرة لم تكن ضرورية، ومن ينجح في هذا الاختبار يعين ضابطا لمدة ثلاثة أشهر، ثم يثبت إذا حسنت الشهادة في حقه

---

(1) الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، دار المعارف.

من رئيس الأورطة الإنجليزي الذي يلحق بها [١].

أي اختيار ضباط بلا كفاءة عسكرية، بل مجرد فرد بلا كفاءة حربية أي مجرد ضابط في جيش للقمع الاستعماري ليس إلا.

بل وتم إلغاء قوانين الإصلاحات العسكرية التي كانت الثورة العرابية قد نجحت في استصدارها في الثاني والعشرين من سبتمبر ١٨٨١، وكان المقصود: منها تحسين حالة الضباط والجند، كما تم إلغاء مرسوم العشرين من إبريل ١٨٨١.

وعلى مستوى القوات البحرية تم إلغاء تلك القوة، ولم يبق فيها سوي سفينة واحدة هي "المحروسة" خصصت لركوب الخديوي، وعطلت الترسانة بالإسكندرية وتم بيع آلاتها ومعداتها وأصبحت أثر بعد عين.

كما ألغيت المدرسة البحرية بالإسكندرية، وعطل الحوض البحري المعد لإصلاح السفن والحق الحوض القائم، الذي كان بالإسكندرية بمصلحة وابورات البوستة الخديوية، وألغي أيضًا حوض السفن بالسويس، وبذلك ألغيت البحرية الحربية إلغاءً تامًا، وأصبحت مصر بلا أسطول.

وعلى مستوى البوليس تم تعيين مفتش إنجليزي وقومندانا عاما إنجليزيا، وبذلك صارت للإنجليز السيطرة التامة على قوات البوليس [٢].

أى أن محصلة كل ذلك أن مصر أصبحت بلا أسطول حربي وبجيش ضعيف لا يصلح إلا لقمع الشعب وبوليس خاضع للإنجليز.

دعم الاستبداد.. تقليص هامش الحريات

الحضارة الإسلامية هي حضارة الحرية، والأمة الإسلامية لا تبدع ولا تتقدم إلا في ظلال الحرية، والقضاء على الحرية هدف استعماري ثابت، وإذا كان الاستعمار أحيانا يلجأ إلى إتاحة شيء من الحرية في لحظات المد الثوري بهدف تنفيس الضغط، ومنع انفجار الثورة، فإنه ما أن ينجح في ذبح الثورة فإنه يسفر عن وجهه الاستبدادي القبيح.

فتم إلغاء الدستور، وتسريح البرلمان وصدر مرسوم جديد في أول مايو سنة ١٨٨٣

---

(1) الوقائع المصرية، ٢٧ فبراير ١٨٨٤.
(2) الوقائع المصرية، ٩ يناير ١٩٨٣.

بإنشاء مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية، وهما هيئتان محرومتان من كل سلطة على حد تعبير الرافعي، وظل هذا النظام مستمرا لمدة ثلاثين سنة منذ ١٨٨٣ إلى ١٩١٣ حيث حل محله نظام الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ - أيضًا لم تكن لها سلطة - وكان الهدف من كل ذلك دعم مؤسسة الاستبداد، وإطلاق يد الخديوي، وبالتالي يد الإنجليز في شؤون مصر.

وبالطبع قامت السلطات الاستعمارية بمطاردة كل من يفكر في مقاومة الاحتلال واكتظت السجون بالوطنيين، ومنعت الصحافة الوطنية من الصدور، وألغيت الاجتماعات والندوات والخطابة السياسية، بل الصحف المناهضة للاحتلال والتي كانت تصدر بالخارج مثل صحيفة العروة الوثقى منعت من دخول البلاد، وفرضت عقوبات رادعة على من تضبط بحوزته داخل مصر.

أي أن الاحتلال قام بمصادرة كل المكاسب الوطنية الدستورية والبرلمانية، ودعم الاستبداد وطارد الوطنيين كشأنه دائما.

ضرب حالة من التخلف والفساد على البلاد

عمل الاستعمار على تحقيق شكل اجتماعي ملائم لسيطرته، وبحيث يكون هذا الشكل حائلا دون ظهور عوامل قوة أو مقاومة أو صمود لدى الشعب المسلم في مصر فمن ناحية كرس الاستعمار حالة الاغتراب القانوني وإبعاد الشريعة الإسلامية عن الحكم والقضاء بهدف إفقاد الأمة ملامح تميزها وهويتها المستقلة، وإذا كانت تلك المسألة قد بدأت مبكرا في عهد محمد علي وسعيد وإسماعيل، فإن الاحتلال أعطاها شكلها النهائي باستصدار عددا من القوانين المستمدة من القانون الأوربي ومن النمط القانوني الأوربي فـــصدر

في سنة ١٨٨٣ القانون المدني وقانون التجارة والقانون التجاري البحري وقانون المرافعات وقانون العقوبات، وقانون تحقيق الجنايات، كما صدرت المراسيم بتنظيم المحاكم والدوائر والنيابة العامة.

وصحيح أن تلك المراسيم حققت شيئًا من الانضباط القانوني وسهلت أمر الفصل في المنازعات القضائية، ولكن الاستعمار سمح بذلك في إطار تكريس الهيمنة القانونية في الشكل والمضمون للنمط القانوني الأوربي على حساب استبعاد الشريعة الإسلامية، بهدف ضرب ملامح الاستقلال والتميز القانوني والقضاء على الهوية التشريعية الوطنية

لبلادنا المتمثلة في الشريعة الإسلامية؛ أي أنه نجح في ضرب ملامح الانتماء والمقاومة المتمثلة في الشريعة الإسلامية لصالح النمط القانوني الأوربي الذي يحقق خطوة على طريق الذوبان الحضاري لبلادنا في الحضارة الأوربية وهو هدف استعماري ثابت.

وعلى مستوى الفساد الأخلاقي، نجح الاستعمار في نشر الخمر والميسر والملاهي في طول البلاد وعرضها حتى أقاصي الصعيد، كما انتشر الربا بصورة فاحشة في كل مكان، كما عمل على زرع أنماط السلوك الغربي والقيم الغربية في التربة المصرية، وكل هذا من أجل تحقيق نوع من الانحطاط الأخلاقي لشعبنا يحول دون ظهور عوامل المقاومة والتصدي، ويحقق في نفس الوقت نوع من التذويب الحضاري لبلادنا في الحضارة الغربية، فضلا عن تحقيق عمليات النهب الاقتصادي عن طريق الخمر والميسر والملاهي والربا التي أدارها الأجانب.

وفي هذا الصدد يقول الرافعي: "تدهورت الأحوال الاجتماعية في البلاد تحت الاحتلال تدهورا بالغا، بل وقامت الحكومة برعاية الآفات الاجتماعية القادمة من أوربا فعمت طبقات الشعب كبيرها ومتوسطها وصغيرها على السواء مثل الربا الذي انتشر انتشارا ذريعا في حماية القوانين والنظم، كما انتشرت الخمور الفتاكة بين سكان المدن والريف، وصارت محلات المسكرات تفتح علنا في القرى بين الفلاحين وفي الأحياء الآهلة بالعمال في المدن برعاية الحكومة وحمايتها وفي كنف الامتيازات الأجنبية مما أدى إلى إفساد الصحة والمال والدين والخلق ونقصت القدرة على الإنتاج وزادت حوادث الإجرام بسبب ذلك" (١).

وعلى مستوى التعليم، فبعد أن كان مجانيا قبل الاحتلال في أقسامه الثلاثة الابتدائي والثانوي والعالي، فقد ألغيت هذه المجانية، كما وقفت حركة إنشاء المدارس بل وأغلق بعضها، وبعد أن كانت العلوم تدرس باللغة العربية تقرر جعل التعليم باللغة الإنجليزية ابتدء من السنة الثالثة من القسم الابتدائي، وحل المدرسون الإنجليز محل المصريين تدريجيا.

وفي هذا الصدد يقول الرافعي: "رجع التعليم القهقري في عهد الاحتلال" (٢).

---

(1) الرافعي، مرجع سابق.
(2) الرافعي، مرجع سابق.

ويقول تقرير لمجلس شورى القوانين في ديسمبر ١٨٩٤: " إن نشر التعليم قد تقهقر كليا عما كان عليه قبل ذلك، وأن القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية وإداراتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى تقليل طرق التعليم وسد أبوابه بكل حيلة أمام الأمة " [١].

ويقول إدوارد لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية سابقا، وكان عضوا بلجنة امتحان شهادة الدراسة الثانوية: " إن مستوى التعليم في مصر يعادل في الثانوية التعليم الابتدائي في فرنسا " [٢].

وبالنسبة للتعليم العالي فلم يبق منه إلا أربع مدارس سنة ١٩١٠ هي الحقوق، والطب، والهندسة، والمعلمين، وانحطت برامج التعليم فيها واقتصرت مهمة التعليم على إعداد موظفين مطبوعين بطابع الولاء للاحتلال الأجنبي.

وعصف الاحتلال بالتعليم الحربي والصناعي بالكامل وكذلك البعثات الدراسية في جامعات أوربا.

كما تعمد الاحتلال أن يستبعد التاريخ الوطني الصحيح من مناهج الدراسة لكي ينشىء جيلا محروما من معرفة تاريخ بلاده، ولا يفرق بين معنى الاحتلال والاستقلال. بل صارت غاية التعليم محاربة الشعور الوطني وأماتته في النفوس.

إذن فإن السياسة التعليمية الإنجليزية التي رسمها كرومر ودانلوب كانت تستهدف القضاء على التعليم ونشر الجهل من ناحية، وصياغة برامج التعليم بطريقة تخدم الاحتلال من ناحية أخرى. فكان تقليص ميزانية التعليم وإلغاء المدارس مثل مدرسة الطب البيطري، والزراعة، والآثار المصرية، والفنون الجميلة، ومدرسة المساحة [٣].

وكان التعليم المتاح بالمصروفات وإلغاء المجانية، وكان تدريس العلوم باللغة الإنجليزية وذلك لقهر اللغة العربية وإخماد الإحساس الوطني وتسهيل عملية الاختراق الثقافي الأوربي لمصر، ويلخص كرومر المسألة كلها قائلا بلا حياء: " إن إبطال التعليم المجاني وازدياد أجرة التعليم في المدارس المتفرنجة ليسا من دلائل التأخر ولا هما

---

(1) مضبطة جلسة ٢٤ ديسمبر ١٨٩٤ لمجلس شوري القوانين ص: ٥٠. نقلا عن الرافعي، مرجع سابق.

(2) أحمد رشاد، مصطفي كامل، حياته وكفاحه.

(3) كرومر في مصر الحديثة.

مضران بمصلحة البلاد الحقيقية فقط، بل هما بمثابة إبطال امتيازات استغرقت حتى الآن كل أموال نظارة المعارف " [1].

ويضيف كرومر: " إن غرض الحكومة في السنين الأخيرة مزدوج، فقد كان قصدها الأول الاقتصار على التعليم البسيط، والغرض الثاني هو إعداد فريق منهم لكي يتقلدوا الوظائف الحكومية، فهدف التعليم هو إخراج موظفين لا أدباء ولا علماء " [2]

ويكشف أحد معاوني كرومر المسألة أيضًا بكل وقاحة قائلا: " إن الخطأ الكبير في تعليم الفقراء هو أن تعليمهم كان في الغالب علميا أكثر من اللازم ".

ويعلق عبد الله النديم على سياسة التعليم باللغات الأجنبية قائلا: فإذا حولنا طريقة التعليم باللغة الوطنية إلى التدريس باللغات الأجنبية فقدنا قوميتنا وجنسيتنا وديننا وأصبحنا أجانب بين قومنا".

إذن فقد استهدف الاستعمار تقليص التعليم إلى أقصى درجة، ثم صياغة ما تبقى منه بصورة تخدم أهداف الاحتلال فهو تعليم لتخريج الموظفين، وهو تعليم يستبعد التاريخ الوطني، وهو تعليم ينشر اللغة الإنجليزية خصوصًا، واللغات الأوربية عمومًا، ثم هو تعليم لا يشتمل على العلوم الطبيعية أو الصناعية أي لا يخدم النهضة الصناعية أو التقدم العمراني، ثم هو يطمس الهوية الوطنية.

صياغة البنية الاقتصادية بطريقة تخدم أهداف الاستعمار

من الأهداف الثابتة للاستعمار: ضرب أنماط الاقتصاد الوطني عموما، والصناعي منها خصوصًا، ومن أهدافه الثابتة عدم السماح بظهور نهضة صناعية أو اقتصادية بأية صورة من الصور، ثم صياغة الأنماط الاقتصادية بطريقة تحقق أكبر قدر من النهب والتبعية، وقد ناقشنا وسائل وطرق الاستعمار لتحقيق ذلك في أجزاء سابقة من هذه الدراسة.

وفي هذا الصدد فإنه بمجرد أن نجح الاحتلال الإنجليزي في دخول القاهرة سنة ١٨٨٢ فإنه بدأ يمارس خطته التقليدية في ذلك، فمن ناحية قضى على المدارس الصناعية، والمدارس التعليمية عمومًا وقصر التعليم على الجانب الذي يخرج موظفين ليس إلا، وحرم مصر من كل الخبرات الصناعية والعلمية سواء بإغلاق المدارس العليا

(1) كرومر، نفس المرجع.

(2) رشدي صالح، كرومر في مصر.

التي كانت تدرس تلك المواد أو منع البعثات العلمية إلى جامعات أوربا.

ومن ناحية ثانية قام بإغلاق ما بقي من مصانع ومعامل حربية أو مدنية ومن ناحية ثالثة طارد كل الحرفيين وأصحاب الصنائع وفرض الضرائب العالية عليهم حتى لا تتطور تلك الحرف والمهن إلى قواعد صناعية وامتدت تلك المطاردة لتشمل كل شيء صناعي أو حرفي مهما كان صغيرًا، فقد أصدر كرومر قانون " الباطنطا" الذي يفرض ضرائبا عالية على كل المشتغلين بالحرف فمادته الأولى تنص: " كل إنسان يحترف بمصر حرفة أو مهنة أو فنا أو تجارة أو صناعة ملتزم بدفع رسوم الباطنطا ".

وعندما تأسست في مصر شركة للغزل والنسيج فرضت الحكومة على إنتاجها ضريبة تعادل مقدار الرسوم الجمركية التي كانت تحصل من الغزل والنسيج القطنية المستوردة، وكانت النتيجة أن أغلقت الشركة أبوابها بعد أن خسرت ١١٢,٠٠٠ جنيه، كما تعرضت صناعة الدخان لرسوم جمركية عالية وضرائب باهظة.

وعندما أنشأت الجمعية الشرعية التي أسسها الشيخ محمود خطاب السبكي عددًا من المعامل لإنتاج المنسوجات القطنية تدخلت وزارة الشؤون الاجتماعية وأغلقت تلك المعامل بدعوى المحافظة على أموال الجمعية.

إذن فقد كانت الخطة الاستعمارية هي منع أي شكل من أشكال الصناعة والحرف في مصر، بل ومنع التعليم الذي يحقق قاعدة لتلك الصناعات وكذلك السيطرة التامة على قطاع المصارف والمقاولات ومشروعات النقل والاستيراد والتصدير؛ أي السماح فقط بتلك المشروعات التي تخدم عمليات النهب والتبعية وتسهلها مثل الطرق والسكك الحديدية والمقاولات والمصارف، ولكن بشرط أن تكون في يد الأجانب حتى تحقق أكبر قدر من النهب أو لا وحتى لا يتحقق فائض مالي في أيدي المصريين يمكن توجيهه إلى الصناعة.

وقد قفزت الاستثمارات الأجنبية في قطاع النقل والأراضي من ٧٣١ ألف جنيه سنة ١٨٨٣ إلى ٣١ مليون جنيه سنة ١٩١٤، أما في قطاع المصارف فقد قفزت الاستثمارات من ٥,٥ مليون سنة ١٨٨٣ إلى ٥٠,٥ مليون جنيه سنة ١٩١٤، ويورد صبحي وحيده إحصائية عن إجمالي رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر كالتالي: في سنة ١٨٩٢ - ٧,٣ مليون جنيه، وفي سنة ١٩٠٧ - ٨٧,٢ مليون جنيه، وفي سنة ١٩١٢ - ١٠٠,٢ مليون جنيه.

والشيء الوحيد الذي كان مسموحا به للمصريين هو: الاستثمار الزراعي وذلك

يحقق أكثر من هدف فهو يمتص التراكم المالي لدى الأغنياء في مصر بعيدا عن القطاع الصناعي والتجاري، وهو أيضًا يزيد من مساحة الأرض الزراعية مما يعطي فرصة أكبر لإنتاج المواد الأولية التي تحتاجها مصانع أوربا.

ولكن ذلك كان بشرطين أولهما أن يقوم بذلك قطاع من الأرستقراطية الزراعية يكوَن طبقة موالية للاحتلال، يعتمد عليها هذا الاحتلال في تدعيم الزراعة في اتجاه إنتاج المحاصيل التصديرية الأساسية، وهو الأمر الذي يحقق مزيدًا من التبعية الاقتصادية.

وفي هذا الصدد فإن الاستعمار قد شجع صدور القوانين التي تتيح الملكية الفردية الزراعية بعد أن كانت ملكية عامة بحكم الشريعة الإسلامية ففي الثامن والعشرين من ديسمبر سنة ١٨٨٣ يصدر القانون المدني الأهلي ليرسي دعائم حق الملكية الخاصة للأراضي الزراعية بيعا وشراءً وإرثا، ويستمر هذا الاتجاه فيصدر سنة ١٨٩١ قانون آخر يجعل ملكية الأرض بدون شرط دفع المقابلة أي أن المنتفع بالأرض يصبح مالكا لها دون قيد أو شرط.

وكان من نتيجة ذلك أن تكالب الخديوي والأسرة الخديوية والحاشية على شراء الأرض أو انتزاعها أو استصلاحها وأصبح استصلاح الأرض أو استثمارها هو الطريق المفضل للاستثمار لدى الأغنياء وبخاصة الأرستقراطية وزادت المساحة المنزرعة مما حقق فائضًا ماليا يسمح بشراء البضائع الإنجليزية أولا، ويزيد من المتاح من المحاصيل التصديرية لإنجلترا من مصر ثانيًا.

والنتيجة الحتمية لكل ذلك ظهور أرستقراطية زراعية تملك ٧٥ ٪ من أراضي مصر سنة ١٩٠٩ وفقا لتقديرات باير [١]، بل وتصبح المساحة المنزرعة قطنا حوالي مليون فدان سنة ١٨٨٢ وتصل إلى ١,٥ مليون فدان سنة ١٩١٢ وتضطر مصر إلى استيراد القمح وغيره من المواد الغذائية فتزداد قيمة العائدات من الماشية واللحم والسمك والزبد والجبن ونحوها من ٣١٤ ألف جنيه إلى ١,٢ مليون جنيه، كما تزداد قيمة الواردات من الحبوب والخضر والأغذية من ٥١٠ ألف جنيه إلى ٣,٨ مليون جنيه.

والمحصلة النهائية لكل هذا: أن أصبحت مصر مزرعة للسلع والمحاصيل التصديرية مثل القطن وسوقا للمنتجات الأوربية، وأن يحرم المصريون من المشاركة

(1) نفس المرجع.

في أي نشاط صناعي أو تجاري أو يمنع أي شكل من أشكال الصناعة الصغيرة والكبيرة ويقتصر النشاط الاقتصادي على المقاولات والطرق والنقل لخدمة المشروع الاستعماري، وتصبح مصر سوقا للمنتجات الأوربية؛ أي القضاء على قواعد النهضة عموما والنهضة الصناعية خصوصًا.

السيطرة على السودان

من الأهداف التقليدية للاستعمار تمزيق وحدة بلاد المسلمين ما أمكن ذلك عموما، وبخصوص مصر فإن محاولات تمزيق وحدتها مع السودان وتقليص نفوذها في أفريقيا هدف هام وخطير وإستراتيجي بالنسبة للاستعمار ويرجع ذلك إلى إدراك الاستعمار أهمية السودان لمصر وأهمية مصر للسودان من ناحية، ورغبته في تكوين إمبراطورية استعمارية أفريقية، وبالطبع فإن مصر القوية المتحدة مع السودان ستكون عائقا أمام ذلك، كما أن النفوذ المصري في أفريقيا يشكل امتدادا طبيعيا للإسلام في أفريقيا ويشكل إمكانية قيام نهضة صناعية تعتمد على الخبرات البشرية المصرية والثروات الأفريقية وكل هذا غير مرغوب فيه بالنسبة للاستعمار بل هو مستهدف للتصفية والمنع بكافة السبل والطرق.

وعلى كل حال، فإن السياسة الاستعمارية الإنجليزية في مصر والسودان استطاعت عن طريق استخدام الدهاء والمكر والسيطرة على الحكومة المصرية أن تقلص النفوذ المصري الأفريقي، وأن تسيطر على السودان عمليا باتفاقية ١٨٩٩ المشؤومة بل وأن تقتطع من ممتلكات مصر لصالحها أو لصالح إيطاليا أو فرنسا أو ألمانيا.

فاستولى الإنجليز على زيلع وبربرة سنة ١٨٤٤، واستولى الفرنسيون على تاجورة وجيبوتي، واستولت إيطاليا علىإرتريا وهرر وكسلا وغيرها.

محاولات خلق الفتنة الطائفية

الإسلام دين غير طائفي، وحركة النضال الإسلامي في مصر لم تكن يوما حركة طائفية، والتراث القبطي في مصر يؤكد انتماء الأقباط خصوصا وغير المسلمين عموما في مصر إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن، وعلى قاعدة الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن بالنسبة للمسلم وغير المسلم، و شارك الأقباط في مصر في الكفاح الإسلامي ضد الاستعمار الأوربي، وشذ نفر

قليل في هذا الإطار واستطاع الإنجليز أن يستخدموا عددا من هؤلاء الشواذ مثل بطرس غالي وأخنوخ فانوس وغيرهما لزرع بذور الفتنة الطائفية والشقاق بين المسلمين والأقباط في محاولة لضم الأقباط للمشروع الحضاري الغربي، وحاول الاستعمار أن يستغل حادثة اغتيال بطرس غالي على يد إبراهيم الورداني في إيقاد نار الفتنة على أساس أن المقتول مسيحي والقاتل مسلم، ولكن حركة الكفاح الإسلامي في مصر - والتي تضم المسلمين والأقباط على قاعدة الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن في مواجهة الحضارة الأوربية الاستعمارية - استطاعت أن تجهض هذا الأمر وأن تتصدى له، وصحيح أن الإنجليز استطاعوا زرع بذور الفتنة فيما يسمى بالمؤتمر القبطي سنة ١٩١٠ الذي تبنى مطالب ما يسمى بالأقليات والذي كانت الأصابع الإنجليزية تقف ورائه، إلا أن المسلمين والأقباط وقفوا صفا واحداً مع حضارة الإسلام ضد الحضارة الغربية الاستعمارية وأجهضوا تلك المحاولة، ولم يكن غريبا أن يتصدى الكثير من الأقباط لهذا المخطط، ويقفوا ضده ويفضحوه مثل ويصا واصف وعريان مسعد وغيرهم(١).

زرع الأفكار والمؤسسات التغريبية

وفي محاولة للقضاء على الهوية والتميز وفي محاولة لتحقيق التذويب الحضاري للبلاد في حضارة الغرب وثقافته وفي محاولة للقضاء على ثقافة الإسلام وحضارته حاول الاستعمار دائما أن يزرع عددا من الأفكار والمؤسسات التغريبية، قامت بذلك إرساليات التبشير وبعض المفكرين والأحزاب من أصل وطني أيضًا بعد أن خانوا وطنهم وأصلهم.

وإذا كانت سنوات الثورة قد شهدت انحسارًا ملحوظًا لإرساليات التبشير فإنه بمجرد دخول الإنجليز مصر، شهدت البلاد موجة بعد موجة من إرساليات التبشير من كل صوب وحدب، الأمريكية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية والبلجيكية، البروتستانتية والكاثوليكية وغيرها، واستهدفت تلك

(1) في الحقيقة فإن اغتيال بطرس غالي على يد الحركة الوطنية المصرية كان بسبب عمالته للإنجليز في توقيعه اتفاقية السودان. ودوره في محكمة دنشواي وعزمه على مد امتياز قناة السويس وهي الأسباب التي ذكرها الورداني بوضوح في محضر التحقيق.

الإرساليات من خلال المداس، والمستشفيات، والملاجئ، والمؤسسات الاجتماعية، ونشر الكتب والدوريات، وغيرها استهدفت نشر أنماط السلوك والتفكير الأوربية في بلادنا، القضاء على القيم والعقائد الإسلامية، بل واستهدفت أيضًا تذويب الكنيسة القبطية المصرية لصالح الكنائس الأوربية الكاثوليكية والبروتستانتية، وحظيت تلك الإرساليات بكل دعم ومساعدة من سلطات الاحتلال وبالطبع فإن القوى الإسلامية أو القبطية الأصيلة في مصر قد تصدت لتلك الإرساليات وتمسكت بالإسلام وثقافة الإسلام وحضارته وقيمه وأنماط سلوكه.

وعلى مستوى نشر الأفكار التغريبية نجد أن الاستعمار استطاع أن يحشد جيشا كبيرا من المفكرين والمثقفين والصحفيين وغيرهم لتحقيق نوع من الاختراق الثقافي ونشر الأفكار والقيم الغربية وضرب الأفكار والقيم الإسلامية، فنرى البعض مثلا يهاجم فكرة الجامعة الإسلامية التي نادى بها الأفغاني، مصطفي كامل، محمد فريد، ويسخر منها لحساب الاحتلال طبعا الذي كان يرى أن هذه الفكرة خطيرة، ليس على الاحتلال الإنجليزي فحسب بل أوربا بأسرها، وهكذا وجدنا المثقفين التابعين للاستعمار يهاجمون هذه الفكرة مثل عبد الحميد الزهراوي الذي يقول: " أن تلك الجامعة مجرد خيال وأن المسلمين لم يتفقوا سياسيا من عهد عمر ولا دينيًا من عهد علي " (١).

وعلى نفس النمط سار العديدون مثل الكواكبي الذي دعا إلى خلافة عربية تحت سيطرة الاحتلال الإنجليزي، ثم انتهي الأمر بصدور كتاب على عبد الرازق " الإسلام وأصول الحكم " الذي أنكر فيه فرضية الخلافة ذاتها وذلك في محاولة للقضاء على فكرة الخلافة الإسلامية وخاصة بعد سقوط الخلافة العثمانية، أي أنها جاءت كمحاولة لمنع المسلمين من التفكير في استعادة الخلافة أو محاولة إحيائها.

وهناك الأفكار التغريبية التي تدعو إلى الوطنية المصرية، أو القومية العربية كبديل عن الجامعة الإسلامية، وقد لعب النصارى دورا هاما في الترويج لتلك الأفكار، وخاصة

---

(1) طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، الطبعة الثانية، دار الراوي، د. رؤوف عباس، أوراق هنري كوريل، دار سينا.

نصارى الشام.

وهناك الدعوات إلى ربط مصر بالثقافة والحضارة الأوربية وقد قاد تلك الدعوات أمثال: سلامة موسى وطه حسين الذي دعا إلى ما يسمى بثقافة البحر المتوسط

وهناك أيضًا الدعوات التغريبية إلى الإلحاد التي دعا إليها شبلي شمبل، وإسماعيل مظهر وغيرهم.

على أن أخطر ما في المسألة، أن هؤلاء الذين دعوا إلى تلك الدعوات المشبوهة والمعادية للفكرة الإسلامية قام بعضهم أيضًا بالدعوة إلى الحرية والتنديد بالاستبداد أو الدعوى إلى العدالة الاجتماعية أو الأفكار الاشتراكية، وفي الحقيقة فإن الحرية والعدالة الاجتماعية هما من صحيح الفكر الإسلامي ومن أهم مهمات الحركة الإسلامية ومطلب دائم لكل فرد مسلم أو مجتمع مسلم أو حركة نضال إسلامي، ومن الطبيعي أن تلك الدعوات تساهم في حشد الجماهير حول قيادتها الطبيعية وتسهم في إذكاء النضال ضد الاستعمار والاستبداد ولكن ارتباط تلك الأفكار بهؤلاء الذين يدعون إلى الإلحاد أو هؤلاء الذين يعادون الفكرة الإسلامية قد أحدثت نوعًا من البلبلة وقد كان هذا مقصودًا فالذين خططوا لضرب الجماهير والإسلام والعدالة ربطوا الأفكار المرفوضة جماهيريًا والمشبوهة والمرتبطة بالاستعمار بأفكار العدالة والحرية لتحقيق هدفين إما أن يقبل الناس الأفكار الصحيحة فيها مثل العدالة والحرية فيأخذوا معها الأفكار الخاطئة المعادية للإسلام والمؤيدة للاستعمار وللثقافة الغربية وبذلك يحقق الاستعمار هدفه في القضاء على الفكرة الإسلامية، وعوامل المقاومة في الأمة ويربط الأمة بالثقافة الاستعمارية، وإما أن يرفض الناس تلك الأفكار المعادية للإسلام والمؤيدة للحضارة الغربية فيرفضون معها أفكار العدالة والحرية، وبذلك يستريح الحكام المستبدون والاستعمار والطبقات الظالمة من النضال الشعبي من أجل الحرية والعدالة.

وفي الواقع فإن هذا المخطط الاستعماري لم ينقطع حتى اليوم، بل إن الاستعمار الإنجليزي ومن بعده الأمريكي يشجع ظهور المنظمات والأفكار اليسارية في بلادنا، بل إن مؤرخا محترما مثل الأستاذ طارق البشري أدرك هذه الحقيقة وتعجب من كون المنظمات الماركسية في بلادنا أنشأها اليهود

وظلوا على رأسها خدمة لأهداف الصهيونية ولإذابة الشعور الوطني، وهناك أستاذ جامعي مثل الدكتور رؤوف عباس أشار في كتابه المنظمات الشيوعية في مصر إلى هذا الامر، وإذا كان الهدف إحداث بلبلة وفصل الكفاح ضد الاستعمار عن الكفاح ضد الاستبداد والظلم لإضعاف القضيتين معًا، فإن حركة النضال الإسلامي وعت دائما هذه النقطة وتمسكت بالربط بين الكفاح ضد الاستعمار وبين النضال ضد الاستبداد والظلم الاجتماعي من خلال الأيديولوجية الإسلامية.

وعلى مستوى زرع المؤسسات والأحزاب التغريبية نرى أن الاستعمار شجع ودعم ظهور أحزاب مثل حزب الأمة والحزب الوطني الحر ثم ما خرج من أحزاب من نفس المشكاة وهي مشكاة تأييد الاحتلال أو الدعوة إلى مهادنته، وقد استمر الاحتلال يغذي ظهور تلك الأحزاب، بل واستطاع أن يضع على رأس الحركة الوطنية المصرية في ١٩١٩ أشخاصا تابعين له مثل سعد زغلول وأن يحدث نوعا من التجميد لحركة النضال الإسلامي ضد الاستعمار عن طريق تفريغ الحركة من مضمونها وتحويلها إلى حزب علماني يقوده علمانيون مغتربون مثل سعد زغلول لا يؤمنون بالكفاح المسلح، بل بالوسائل الدستورية في مقاومة الاستعمار وأسلوب المفاوضات بل أكثر من هذا أنه عقب ظهور الحركات الإسلامية الشعبية في الثلاثينيات مثل جماعة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة شجع الاستعمار وزرع المنظمات الماركسية، والتجمعات الشيوعية في مصر، وهو الأمر الذي اكتشفه كل الباحثين المخضرمين مثل طارق البشري ورؤوف عباس [1].

وقـود جديد في الشعلة الوطنية
الحزب الوطني...
مصطفى كامل

النديم يسلم الراية لمصطفى كامل:

---

(1) الرافعي، الثورة العرابية ص: ٤٦٤.

ما إن دخل الجيش الإنجليزي مصر، حتى قامت سلطات الاحتلال بمطاردة كل عناصر الثورة وتصفيتها بلا هوادة، ولكن عبد الله النديم استطاع أن يختفي تسع سنوات كاملة حافظ فيها على شعلة الثورة متقدة تحت الرماد.

وما أن وجد النديم الظروف تسمح بالعمل العلني حتى خرج من مخبئه واستأنف كفاحه ضد الاستعمار والاستبداد.

وخلال السنوات التي اختفى فيها النديم، كان النديم يدرس أسباب فشل الثورة العرابية، ويبحث عن طريق وعن جيل جديد يحمل الشعلة ويستأنف الكفاح، وفي تلك السنوات كان النديم يراسل عرابي في المنفى، ويراسل الأفغاني في باريس، وكان الأفغاني بدوره قد أصدر جريدة العروة الوثقى من باريس وشن فيها حملات كبيرة ضد الاحتلال الإنجليزي لمصر، وضد الاستعمار الأوربي لبلاد المسلمين عموما، ودعا فيها إلى توحيد العالم الإسلامي واستئناف مهمته الحضارية ونبذ التخلف والجمود والاستبداد، وكانت تلك الصحيفة تجد طريقها إلى مصر لتصل إلى الخلايا الثورية وإلى الجماهير رغم أنف الاحتلال واستطاعت أن تشكل رأياً عاما قويا مناهضا للاحتلال الأمر الذي جعل سلطات الاحتلال تطارد تلك الصحيفة وتحاول جاهدة منع دخولها إلى البلاد، بل وتستصدر قرارا خديويا بمعاقبة كل من يضبط بحوزته جريدة العروة الوثقى، وتسعى الحكومة الإنجليزية إلى منع دخول العروة الوثقى إلى الهند أيضًا بل وتضغط على فرنسا لمنع إصدار الجريدة من باريس وينتهي الأمر بإيقاف جريدة العروة الوثقى "استمرت من ١٨٨٣ - ١٨٨٦"، ولكن عبد الله النديم في مصر ينجح في إصدار مجلة الأستاذ في الثالث والعشرين من أغسطس ١٨٩٢، ونجحت تلك المجلة في فضح ممارسات الاحتلال على مستوى الاقتصاد والتعليم ودعت إلى مقاومة الاحتلال وآثاره الاجتماعية، ولقيت المجلة إقبالا عظيما من الجمهور فبلغ عدد المشتركين فيها أكثر من ٢٦٠٠ مشترك وكانت تطبع بأعداد كبيرة ونالت من الشهرة ما لم تنله جريدة سواها [١].

ولم يكتف النديم بإصدار الأستاذ وفضح ممارسات الإنجليز فيها، بل عمل على تشكيل جيل جديد لحمل راية الكفاح ففي بيت لطيف سليم باشا وهو مناضل قديم وهو نفسه البكباشي سليم الذي قاد الضباط في الضربة العنيفة ضد وزارة نوبار سنة ١٨٧٩، في هذا البيت وبعيدا عن عيون الاحتلال وجواسيسه يجتمع عبد الله النديم بمجموعات

(1) الرافعي، مصطفى كامل دار المعارف.

من طلاب المدارس العليا شارحا لهم أسباب هزيمة الثورة العرابية باعثا الأمل في نفوسهم ومعلما لهم أساليب التحريض والدعاية وحشد الجماهير وفنون الخطابة السياسية والإلقاء وإصدار الصحف وتحريرها، وكان من بين هؤلاء الطلاب الزعيم مصطفى كامل، الذي رأي النديم فيه امتدادا لروح الثورة فسلمه شعلتها، وبدأت مرحلة جديدة من الكفاح ضد الاحتلال بقيادة مصطفى كامل، وخصوصًا أن سلطات الاحتلال لم تطق صبرا على نشاط النديم وحملاته الصحفية فقررت إغلاق جريدة الأستاذ في الثالث عشر من يونيه ١٨٩٣، ونفي عبد الله النديم خارج البلاد.

* * *

الحزب الوطني... مصطفى كامل

بإيقاف مجلة الأستاذ سنة ١٨٩٣ ونفي عبد الله النديم خارج مصر، انتقلت راية الكفاح الوطني إلى يد لطيف باشا سليم أحد الثوريين القدامى وقائد انتفاضة ١٨٧٩، وشكل هذا الرجل خلية ثورية معارضة تضم الصحفي والخطيب والقاضي والضابط وانضم إلى هذه الهيئة مصطفى كامل في أغسطس ١٨٩٣ [1]، وكان مصطفى كامل قد تعرف من خلال لطيف باشا سليم على عبد الله النديم قبل نفيه ومنه تعلم دروس الثورة وأساليبها وفهم حقائق الثورة العرابية وأسباب فشلها.

ومنذ ذلك الوقت بدأ مصطفى كامل نشاطه السياسي والكفاحي، وبالطبع لم يكن مصطفى كامل يعمل في فراغ، فقد كان الواقع المصري يحمل في داخله جذور الثورة ومبادئها، وبرغم حالة السكون الظاهري واستبداد الخديوي والاحتلال فإن مبادئ الأفغاني وذكريات الثورة العرابية، وحالة من الوعي الكامن كانت موجودة تحت السطح تنتظر اللحظة المناسبة لتعلن عن نفسها.

وفي هذا الصدد فنحن نختلف مع الرافعي، الذي يرى أن مصطفى كامل هو مُنْشِئ الحركة الوطنية وموجدها، وفي الحقيقة فإن الحركة الوطنية كانت موجودة قبل مصطفى كامل وهذا لا ينقص من قدر الرجل وكفاحه وأن مصطفى كامل ذاته كان ممثلا لجيل جديد من أجيال تلك الحركة، نعم كانت هناك حالة ثورية كامنة تتمثل في تلاميذ الأفغاني، وخلايا الثورة العرابية التي لم تنكشف أو التي لم تطلها يد البطش

---

(1) الرافعي مرجع سابق.

الاستعماري، وكانت هناك حالة من الوعي الثوري والخبرات الثورية التي تراكمت إبان أحداث الثورة العرابية، وكانت سلطات الاحتلال ودعايته غيرقادرة على اجتثاث تلك الحالة مهما كانت وسائل البطش، ومهما كانت درجة الهزيمة التي لحقت بالثورة العرابية.

نفخ مصطفى كامل في تلك الحالة الموجودة والكامنة فتأججت سريعًا لأنها تنطلق من روح الشعب المسلم التي لا تموت بإذن الله تعالى، بدأ مصطفى كامل، يدرس حالة مصر، ويكتب في الصحف العربية والإفرنجية بل وقام بتأليف رواية فتح الأندلس التي ضمنها حوادث فتح المسلمين للأندلس، وهي إشارة هامة إلى فهم التاريخ الإسلامي، وقدرة المسلمين على هزيمة أوربا، وهي دعوة ضمنية إلى الجهاد ضد الاحتلال الإنجليزي لمصر " أخرج مصطفى كامل الرواية في ديسمبر سنة ١٨٩٣ ".

ثم قام مصطفى كامل بعمل دراسة عن المسألة المصرية باللغة الفرنسية لتكون وثيقة احتجاج على الاحتلال الإنجليزي أمام أمراء أوربا وإثبات لعدم شرعية هذا الاحتلال (١٨٩٤)، ثم ظهر كتابه عن المسألة الشرقية سنة ١٨٩٨، وتحدث فيه عن الصراع بين الإسلام والصليبية، وعن التاريخ الاستعماري والصليبي الأوربي وعن قدرة الجامعة الإسلامية على النهوض ببلاد المسلمين والكفاح ضد الاحتلال الأوربي في كل مكان من البلاد الشرقية وشرح المسالة المصرية بكل أبعادها.

ولم يقتصر مصطفى كامل على إصدار الكتب والدراسات، بل كتب العديد من المقالات في الصحف المحلية والأوربية وأدلى بالكثير من الأحاديث الصحفية لبيان حق مصر المشروع في الاستقلال، وعدم شرعية الاحتلال الإنجليزي كما ألقى الكثير من الخطب في المحافل والمناسبات المختلفة داخل مصر وخارجها للدفاع عن قضية البلاد وإثارة الحمية في نفوس أبنائها، وقام بالعديد من الرحلات إلى أوربا لشرح قضية بلاده والاستفادة من التناقضات الثانوية بين دول أوربا لدعم القضية الوطنية.

وكرس مصطفى كامل كفاحه بإصدار ثلاث صحف هي اللواء " عربية سنة ١٩٠٠ " وصحيفتي ليتندار إجبسيان، وذي إجيبسيان أستاندرد " بالفرنسية والإنجليزية سنة ١٩٠٧ "، ثم قام بأهم أعماله وهي تأسيس الحزب الوطني بصورة رسمية ونظامية سنة ١٩٠٧.

والحديث عن كفاح مصطفى كامل والحزب الوطني في تلك الفترة يستدعي بالقطع الحديث عن عدد من القضايا الهامة والدروس المستفادة من جهاد الشعب في تلك الحقبة وهي قضايا الجامعة الإسلامية، الاستفادة من التناقضات الثانوية بين دول أوربا، التحالف مع الخديوي عباس الثاني، وكذلك يتطلب الحديث عن مواقف الحزب الوطني من الممارسات الإنجليزية في مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتصدي للدعوات المشبوهة التي حاول الاحتلال غرسها في بلادنا.

الجامعة الإسلامية

الجامعة الإسلامية هي الكلمة الوحيدة الصالحة أن تكون عنوانا على الحزب الوطني ومدخلا لفهم ممارسات هذا الحزب ولأيديولوجيته أيضًا، وهي مفتاح شخصية مصطفى كامل ومحمد فريد على السواء، وحركة النضال الشعبي برمتها خرجت من عباءة الجامعة الإسلامية، سواء هذا النضال ضد الحملة الفرنسية أو حملة فريزر أو النضال في فترة حكم إسماعيل وحركة جمال الدين الأفغاني، أو الثورة العرابية، أو نضال الحزب الوطني ضد الاحتلال.

وهكذا لم يكن غريبا أن يخرج الحزب الوطني، ومصطفى كامل ومحمد فريد من عباءة الجامعة الإسلامية، أليس الحزب الوطني ذاته امتدادا عضويا لحركة الكفاح الشعبي في مصر ضد النفوذ الأجنبي، أليس مصطفى كامل ومحمد فريد امتدادا عضويا للأفغاني والنديم؟.

كان مصطفى كامل ومحمد فريد يدركان أن بلادهما في حالة صراع مع الاحتلال وأن هذا الصراع هو جزء أو حلقة من صراع الأمة الإسلامية ضد الحضارة الأوربية الصليبية التي تريد تدمير أمتنا والقضاء على هويتنا، واستغلالنا، وهكذا لم يكن عجيبا أن يكونا كغيرهما من حلقات الكفاح الشعبي المصري جزءًا لا يتجزأ من الكفاح الإسلامي عموما ضد الاستعمار الأوربي الصليبي، وأن الشعب المصري لا يتحرك إلا من خلال هذه العقيدة، وأن الواقع والتاريخ يؤكدان أن هناك ارتباطا لا ينفصم بين الإسلامية وبين الكفاح ضد الاستعمار والانحياز إلى الشعب، وأن كل هؤلاء الذين انحازوا إلى أمتهم ودافعوا عن حريتها واستقلالها، كانوا إسلاميين شكلا ومضمونا، وإن هؤلاء الذين انحازوا إلى الاحتلال أو تهاونوا في حقوق الأمة كانوا معادين للإسلام وللتراث الإسلامي والسلوك والقيم الإسلامية وأنهم كانوا يعتنقون المثل والمبادئ والقيم المستمدة

من الحضارة الغربية الأوربية.

وإذا كان مصطفى كامل قد تلقى دروس الثورة والوطنية على يد عبد الله النديم فهاهو عبد الله النديم يقول في مجلة الأستاذ سنة ١٨٩٣: "لو كانت الدولة العثمانية مسيحية الدين لبقيت بقاء الدهر بين تلك الدول الكبيرة والصغيرة، ولكن المغايرة وسعي أوربا في تلاشي الدين الإسلامي أوجب هذا التحامل على الدولة العثمانية وإننا نرى كثيرا من المغفلين الذين حنكتهم توابلهم باسم أوربا يذمون الدولة ويرمونها بالعجز وعدم التبصر وسوء الإدارة وقسوة الأحكام، ولو أنصفوها لقالوا إنها أعظم الدول ثباتا وأحسنها تبصيرا وأقواها عزيمة فإنها في موقع ينصب إليها تيار أوربا العدواني؛ لأنها دولة واحدة إسلامية بين ثمان عشرة دولة مسيحية غير أمريكا وتحت رعايتها جميع الطوائف والأجناس والأديان وكثير من اللغات، والفتن متواصلة من رجال أوربا إلى من يماثلهم مذهبا، أو يقرب منهم جنسا، وكل دولة طامعة في قطعة تحتلها باسم المحافظة على حدودها أو وقاية دينها ".

ويقول مصطفى كامل في مقدمة كتابه" المسألة الشرقية " الذي ظهر سنة ١٨٩٨: "وإني أضرع إلى الله فاطر السموات والأرض من فؤاد مخلص وقلب صادق أن يهب الدولة العلية القوة الأبدية والنصر السرمدي؛ ليعيش المسلمون مدى الدهر في سؤدد ورفعة وأن يحفظ للدولة العثمانية حامي حماها وللإسلام إمامه وناصره جلالة السلطان عبد الحميد ".

ويقول مصطفى كامل أيضًا: " إن المسألة الشرقية مسألة النزاع بين النصرانية والإسلام أي مسألة حروب صليبية متقطعة بين الدول القائمة بأمر الإسلام وبين دول المسيحية ".

ويضيف أيضًا: "ولكن الحقيقة أن بقاء الدولة العلية ضروري للنوع البشري "، بل ويصل مصطفى كامل إلى الحقيقة العظيمة في ضرورة انحياز نصارى الشرق إلى الإسلام باعتباره وطنا لهم وثقافة وحضارة قائلا: "إن الذين يدعون العمل لخير النصرانية في الشرق يعلمون قبل كل إنسان أن تقسيم الدولة العلية أو حلها يكون الضربة القاضية على مسيحي الشرق عموما قبل مسلميه ".

ويدعو مصطفى كامل في الفصل الأول من كتابه إلى الالتفاف حول الراية العثمانية قائلا: "أما واجب العثمانيين والمسلمين أمام عداوة إنجلترا للدولة العلية أن يجتمعوا حول

راية السلطنة السنية، وأن يدافعوا عن بلادهم بكل قواهم ولو تفانى الكثير منهم في هذا الغرض الشريف حتى يعيشوا أبد الدهر سادة لا عبيدًا، وواجب المسلمين أن يلتفوا أجمعين حول راية الخلافة الإسلامية المقدسة وأن يعززوها بالأموال والأرواح، ففي حفظها حفظ كرامتهم وشرفهم وفي بقاء مجدها رفعتهم ورفعة العقيدة الإسلامية.

بل وكان مصطفى كامل يرى أن الباعث الديني، أو الصراع الإسلامي الصليبي هو الدافع وراء القلاقل والفتن التي تثيرها الأقليات غير الإسلامية في الخلافة العثمانية بتحريض أوروبي خارجي، وكذلك في فتن بعض المناطق الخاضعة للخلافة الإسلامية مثل اليونان وغيرها، يقول مصطفى كامل: "أما العناصر التي تستعملها بعض الدول كالأرمن فهي تثور بعوامل الدين وبدسائس دينية، وقد ثبت ذلك جليًا في المسألة الأرمينية ".

أكثر من هذا نجد مصطفى كامل يهاجم فكرة الخلافة العربية التي روج لها الإنجليز فهو يقول: " تسعى إنجلترا إلى نقل الخلافة الإسلامية إلى يد رجل يكون تحت وصايتهم؛ ولذلك أخرج الإنجليز مشروع الخلافة العربية مؤملين به استمالة العرب لهم وقيامهم بالعصيان في وجه الدولة العلية ".

أما محمد فريد خليفة مصطفى كامل والرجل الثاني في الحزب الوطني فقد ألف كتابا عن تاريخ الدولة العلية العثمانية يقول في مقدمته: "على أن الملك العثماني قد لم شعث الولايات الإسلامية، وأن أوربا المختلفة قد اتفقت على محاربة تلك الدول مثنى وثلاث ورباع، وأنه لما كانت الخلافة العثمانية هي الحامية لبيضة الإسلام زمنا طويلا، رأيت من الواجب خدمة للحقيقة ونفعا لأبناء البلاد أن أدون هذا التاريخ راجيا من الله تعالى أن يوفقني لخدمة الوطن ونفع بنيه وأن يديم ويؤكد ما بين مصرنا والدولة العلية من روابط التابعية " [(1)].

و يلخص مصطفى كامل الأمر كله في قوله:

" إنه مصري عثماني " ويفسر ذلك قائلا: "ليس في الأمر جنسيتان بل في الحقيقة جنسية واحدة " [(2)]، ونجد أن صحيفة اللواء وهي صحيفة الحزب الوطني تخوض

---

(1) محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية.

(2) من إجابه مصطفى كامل على الأميرلاي بارنج حين لقيه في لندن سنة ١٨٩٥، نقلا عن محمد محمد حسين، اتجاهات وطنية في الأدب المعاصر جـ ١٠، ص: ٤٧.

المعارك ضد هؤلاء الذين يدعون إلى القومية المصرية أو الخلافة العربية أو الهجوم على الخلافة العثمانية بل وتدعو إلى الاكتتاب لمناصره الجيش العثماني في معاركه وكذلك تدعوا إلى التطوع دفاعا عن ليبيا أمام الاحتلال الإيطالي سنة ١٩١١.

وعلى مستوى المواقف نجد أن مصطفى كامل يقف مع الدولة العثمانية ضد اليونان ويدعوا إلى مناصرتها بل ويبرق للحكومة العثمانية مهنئا بالانتصار العثماني على اليونان سنة ١٨٩٧ (١).

بل وأشاد بهذا الانتصار في خطبتين بالإسكندرية في الثامن يونيه ١٨٩٧، أكثر من هذا أنه في الخلاف الذي وقع بين الحكومة المصرية وبين تركيا سنة ١٩٠٦ حول "طابا" أو الحدود المصرية في سيناء انحاز مصطفى كامل والحزب الوطني بكامله إلى موقف تركيا في هذا الصدد؛ لأن طابا العثمانية هنا أفضل من أن تكون مصرية تحت سلطة الاحتلال، أي أن مصالح المسلمين وأمة الإسلام مقدمة على كل شيء حتى ولو كان السيادة المصرية على طابا.

وفي الحقيقة فإن الجامعة الإسلامية، وقضية انحياز الحزب الوطني ومصطفى كامل ومحمد فريد إلى قضية الوحدة الإسلامية كان مثار لغط كبير من المؤرخين والمثقفين؛ لأن هذه ليست قضية جزئية أو قضية تاريخية بقدر ما هي قضية تمس المستقبل وتمس الأسلوب الصحيح للنضال ضد الاحتلال والنفوذ الأجنبي أمس واليوم وغدًا.

وهناك عدد من الحقائق التي لا يختلف عليها أحد من المؤرخين أو المثقفين أو أي تيار سياسي أو فكري وهي:

١- أن الوجدان المصري كان دائمًا إسلاميا، وأن الأسلوب الوحيد لتحريك الجماهير وحشدها هو التعبئة الإسلامية.

٢- أن الحقوق التركية في مصر كانت وسيلة من وسائل إثبات عدم شرعية الاحتلال الإنجليزي.

وفي إطار ذلك يمكن مناقشة الآراء والأفكار حول موضوع الجامعة الإسلامية لدى الحزب الوطني ومصطفى كامل ومحمد فريد.

---

(1) الرافعي، مصطفى كامل، دار المعارف ص: ١٠٧

فهناك من ينتقد الحزب الوطني ويهاجم مصطفى كامل ومحمد فريد؛ لأن الدعوة إلى الجامعة الإسلامية أمر غير عصري أو أنه تعصب أو أن الكلام من الحقوق التركية في مصر معناه استبدال احتلال باحتلال، وبالطبع فإن من يردد هذا القول هم مثقفو المدرسة الاستعمارية وعملاء الحضارة الغربية، وهؤلاء وإن كانوا قد اعترفوا بحقيقة أن الحزب الوطني ومصطفى كامل ومحمد فريد قد خرجوا مثل كل حركات النضال في مصر من مشكاة الإسلام، إلا أنهم بهجومهم واستنكارهم هذا الأمر يريدون تحقيق عدة أهداف تقع كلها في سلة الاستعمار أو من أجل مصلحته.

فهم أولا يريدون ألا يكون النضال ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبي ذو صيغة إسلامية بل يجب في وجهة نظرهم أن يحمل أيديولوجية أخرى مستمدة من الثقافة الغربية أو جعله مجرد نضال وطني ضد الاحتلال بلا بعد أيديولوجي أو ثقافي.

أي أنهم عمليا يريدون إنهاء هذا النضال وتوقفه نهائيًا والخضوع عمليا للنفوذ الأجنبي لأنه مادام الوجدان الشعبي إسلاميا، فلن يصلح في التعبئة إلا الإسلام أي باستبعاد الإسلام يستبعدون النضال برمته.

وهم ثانيا: يريدون الإساءة إلى حركة النضال الشعبي متمثلة في السيادة التركية واستبدال استعمار باستعمار وهم هنا كشأنهم دائما يريدون الإساءة إلى كل النضال الشعبي ضد الغزو الأوربي لبلادنا منذ الحملة الفرنسية، وحتى الآن، أي يريدون قطع الجسور بين النضال الآن وبين النضال أمس وذلك بهدف جعل نضال اليوم مقطوع الجذور ولا يمت لنا بصلة؛ أي عمليا قتل نضالنا اليوم بجعله نضالا بلا جذور ومعلقًا في الهواء.

وهم ثالثا: يريدون الالتفاف على حقائق التاريخ التي تؤكد وجود التعصب الصليبي الأوربي خصوصا وأن المسألة مسألة صراع مستمر بين الحضارة الإسلامية وبين الحضارة الغربية وذلك خدمة لأهداف الاختراق الأوربي والسيطرة الغربية على بلادنا.

وهناك مجموعة أخرى، وهم المهزومون، الذين يحبون بلادهم وإسلامهم ولكنهم لا يمتلكون الشجاعة الكافية لإعلان ذلك ويخجلون من إظهار إسلامهم حتى لا يتهموا بالتعصب، وهؤلاء يلتفون على الحقائق ويحاولون تفسيرها بأي تفسير آخر غير تفسيرها الحقيقي.

ويقول هؤلاء: إن شعار الجامعة الإسلامية أو التمسك بالحقوق العثمانية في مصر

كان أسلوبًا من أساليب إثبات عدم شرعية الاحتلال الإنجليزي، وأن موقف الحزب الوطني ومصطفى كامل ومحمد فريد يأتي في هذا الإطار؛ أي أن الحزب الوطني ومصطفى كامل، ومحمد فريد لم يكونوا مؤمنين حقا بالجامعة الإسلامية ولا بالوحدة الإسلامية، أو كانوا يؤمنون بها ويجب إخفاؤها كما لو كانت عورة وأن المسألة كانت البحث عن ذرائع وأسانيد تؤكد عدم شرعية الاحتلال الإنجليزي لمصر.

وفي الحقيقة فإن هؤلاء يسيؤون إلى الحزب الوطني ومصطفى كامل، ومحمد فريد إساءة بالغة؛ لأنهم يتهمونهم دون أن يدروا بأنهم كانوا يبطنون غير ما يظهرون، وهم يسيؤون إلى مستقبل النضال الصحيح لأن الجماهير لا تتحرك إلا من خلال الإسلام ولا مستقبل للنضال إلا بالإسلام.

وهم أيضًا يتجاهلون الحقائق المجردة، هذه الحقائق المجردة التي يتفق عليها كل المؤرخين والمثقفين المحترمين وهم كثيرون جدًا بعضهم لم يكن إسلاميا ومع ذلك قال الحقيقة المجردة لأنه احترم قواعد المنهج العلمي أو مركزه كأستاذ جامعة أو مؤرخ محترم وهذه الحقائق هي:

- أن كل الكفاح الشعبي في مصر خرج من عباءة الإسلام.
- أن الحركة الوطنية المصرية كانت تعتبر الجامعة الإسلامية علما عليها وأحد أهم مبادئها ولم يكن الحزب الوطني إلا امتدادا عضويا لتلك الحركة.
- أن الصراع الإسلامي الصليبي ممتد في الزمان والمكان ولا سبيل إلى إنكاره.

كان مصطفى كامل ومحمد فريد، يفهمان هذا ويدركانه ويؤمنان به، لم يكن مصطفى كامل إلا صادقا ومعبرا عن نفسه وعن حزبه، وعن جماهيره حينما نادى بالجامعة الإسلامية، ولو كان مصطفى كامل يريد فقط أن يستفيد من الحقوق التركية في مصر لإثبات عدم شرعية الاحتلال الإنجليزي لاكتفى الرجل بترديد هذا القول في المحافل الدولية أو في خطبه ومقالاته في أوربا، أو في مراسلاته مع رجال الرأي والحكم في أوربا أو تركيا، ولكن مصطفى كامل وكل الحزب الوطني كان يؤكد دائما هذا الأمر في الداخل أيضًا وفي لقاءاته الجماهيرية وفي مقالاته في اللواء.

لو كان الأمر مجرد ذريعة لاكتفى مصطفى كامل بترديد الحقوق التركية في مصر ولم يتطرق إلى فكرة الجامعة الإسلامية وهي الفكرة التي رددها أكثر مائة مرة من كلمة

الحقوق التركية في مصر، إن مصطفى كامل كان يؤكد ويدرك أن الصراع ضد الاحتلال الإنجليزي في مصر جزء من الصراع الإسلامي الشامل، وفي إطار هذا الصراع انحاز إلى تركيا في حادثة طابا ١٩٠٦، ودعا إلى الاكتتاب لمناصرة الجيش العثماني في حرب اليونان ١٨٩٧، بل وأبرق مهنئًا عندما انتصر الجيش العثماني، لماذا فعل مصطفى كامل ذلك؟

وهل هذا يدخل في إطار مجرد الاستفادة من موضوع الحقوق التركية في مصر؟

لو كان الأمر كذلك لما انحاز مصطفى كامل إلى تركيا في حرب اليونان وحادثة طابا ولما دعا إلى الاكتتاب لمناصرة الجيش العثماني.

بل أكثر من هذا أن مصطفى كامل تكلم بصراحة عن الصراع الإسلامي الصليبي في كتابه المسألة الشرقية، ودعا إلى التفاف المسلمين والعثمانيين حول الخلافة التركية لحماية الإسلام، وكذلك محمد فريد في كتابه " تاريخ الدولة العلية العثمانية ".

لو كان الأمر مجرد لعبة سياسية، فما الداعي لمثل تلك الكتب وتلك المقالات وتلك المواقف؟

بل إن مصطفى كامل كان يخاطب في كتبه ومقالاته " المسلمون والعثمانيون " أي ليس مجرد رعايا الدولة العثمانية بل والمسلمين خارجها أيضا، مثل مسلمي الهند، ولو كان يقصد رعايا الدولة العثمانية فقط لاكتفى بمناشدة العثمانيين، إذن هي جامعة إسلامية أشمل من الدولة العثمانية ذاتها وإن كانت تحت قيادتها باعتبارها أقوي بلاد المسلمين في ذلك الوقت.

انظر إلى مصطفى كامل يخاطب السياسي الإنجليزي جلاد ستون قائلا: "وإلا فهل مسلمو مصر أقل استحقاقا لرعايتك العالية من مسيحي الأرض أو هل أنت عدو للإسلام؟! " (١)

"أو ليس لنا حق كذلك نحن معشر المصريين المسلمين في دعواكم المؤثرة وندائكم القوي " (٢)، و" لماذا لا يميلون إلا إلى المسيحيين من بني الإنسان " (٣)

---

(1) الرافعي، مصطفى كامل، دار المعارف ص: ٧٦
(2) الرافعي، مصطفى كامل، دار المعارف ص: ٨٧
(3) الرافعي، مصطفى كامل، دار المعارف ص: ٨٧

وفي حديثه لجريدة " اكتسر تاجبلاط " يقول مصطفى كامل: "لقد تظاهرت أوربا ضدنا بموافقتها على الاحتلال فمن الواجب إذن العمل ضدها "[1].

وفي خطبته في فيينا في الرابع عشر من مارس ١٨٩٧ يقول: "وإذا كان الكذب شعار أوربا المتمدينة فماذا يكون شعار المتعصبين كما يتهمنا الإنجليز " [2]، أليس ذلك سخرية بقيم الحضارة الأوربية؟!

أليس كل ما سبق يؤكد اقتناع مصطفى كامل بالتعصب الأوربي الصليبي ضد بلادنا وتآمرهم عليها أو دفاعهم عن الاحتلال الإنجليزي بسبب أننا مسلمون؟

بل أن الحب العظيم الذي كان مصطفى كامل يكنه لمصر لا يخرج إلا من مشكاة الإسلام فهو يقول: "قد يفطن بعض الناس أن الدين ينافي الوطنية أو أن الدعوة إلى الدين ليست من الوطنية في شيء ولكني أرى أن الدين والوطنية توأمان متلازمان وأن الرجل الذي يتمكن الدين من فؤاده يحب وطنه حبا صادقا ويفديه بروحه وما تملك يداه " [3].

إذا فإسلامية الحزب الوطني ومصطفى كامل ومحمد فريد لا شبهة فيها بل وإسلامية كل حركات النضال الشعبي في مصر ضد النفوذ الأجنبي، وخلاصة موقف ورأي الحزب الوطني، ومصطفى كامل ومحمد فريد، في هذه المسألة هو:

- أن هناك تعصبا صليبيا أوربيا، وأن هناك صراعا إسلاميا صليبيا منذ فترة طويلة، وأن الصراع في مصر جزء من هذا الصراع.

- أن الإسلام "والجامعة الإسلامية" هو أيديولوجية الجماهير وأن الحزب الوطني هنا ما هو إلا امتداد عضوي في هذه المسألة لحركة النضال الشعبي في مصر ضد النفوذ الأجنبي.

- أن الوحدة الإسلامية فريضة علي كل مسلم، وأن الدفاع عن بلاد الإسلام فريضة على كل مسلم، بل ويجب على غير المسلمين في بلاد الشرق الدفاع عن بلاد الإسلام باعتبارهم ينتمون إلى الحضارة الإسلامية.

- أن إسلامية مصطفى كامل كانت غير طائفية مثل كل حركات الكفاح

(1) الرافعي، مصطفى كامل، دار المعارف ص: ٩٣

(2) الرافعي، مصطفى كامل، دار المعارف ص: ١٠٤

(3) محمد محمد حسين، مرجع سابق ص: ٦٥ جـ ١، الطبعة الثالثة، مكتب الآداب ١٩٨٠.

الإسلامي، وهكذا لم يكن عجيبا أن يعلن مصطفى كامل أن الحضارة الغربية خطر على نصارى الشرق أيضًا مثلما هي خطر على المسلمين ولم يكن عجيبا أن نجد أن الكثير من أقباط مصر قد انحازوا إلى الحزب الوطني ضد الاستعمار الإنجليزي على قاعدة الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن.

- أن مسألة الدفاع عن الدولة العثمانية كان بسبب كونها أقوى الدول الإسلامية في ذلك الوقت، وبالتالي فهو دفاع عن كيان المسلمين ووحدتهم ومستقبلهم، وأنه لو كانت الخلافة العثمانية مثلا غير موجودة في ذلك الوقت لدعا مصطفى كامل أيضًا إلى الخلافة الإسلامية والوحدة الإسلامية تحت أية راية حقيقية ولتكن راية مصر مثلا، وأن إسلامية مصطفى كامل كانت أصلية بمعنى أنها كانت أشمل من الخلافة العثمانية وليست مرتبطة بها بقدر ارتباطها بفكرة أن الدولة العثمانية هي أقوى الدول الإسلامية في ذلك الوقت.

- أنه يجب عدم الربط بين فكرة الجامعة الإسلامية وفكرة الوحدة الإسلامية، والأيديولوجية الإسلامية وبين حديث مصطفى كامل عن الحقوق التركية في مصر، فلو لم توجد حقوق تركية في مصر أو حتى لو لم توجد تركيا أصلا لما منع هذا من تبني المسلمين للأيديولوجية الإسلامية والدعوة للوحدة الإسلامية، وأن كلام مصطفى كامل عن الحقوق التركية في مصر يأتي في إطار الدعوة إلى وحدة المسلمين، ويأتي في إطار إثبات عدم شرعية الاحتلال، وكان من الممكن لمصطفى كامل - لو لم يكن إسلاميا أصيلا - أن يكتفي بالكلام عن الحقوق التركية في مصر كأداة لإثبات عدم شرعية الاحتلال الإنجليزي - وقد فعل حزب الوفد هذا الشيء بعد ذلك دون أن يربطه بالجامعة الإسلامية -، وأن يكتفي مصطفى كامل بالكلام عن هذه الحقوق في هذا الإطار دون أن يستلزم ذلك الحديث عن الجامعة الإسلامية أو الخلافة الإسلامية أو التعصب الأوربي الصليبي أو غيرها، والجامعة الإسلامية ظهرت قبل دخول قوات الاحتلال الإنجليزي مصر على يد الأفغاني وغيره.

- أن مصطفى كامل، وجريدة اللواء، خاضت أيضًا المعارك دفاعا عن بلاد المسلمين وتأييدا لجهود وجنود المسلمين في اليونان ١٨٩٧ وفي طرابلس ١٩١١، بل ودافعت عن السلوك والقيم الإسلامية، وهاجمت السفور، ودافعت حتى عن حجاب المرأة المسلمة عندما بدأت الدعوة لنزع حجاب المرأة أو الدعوات إلى اعتناق القيم

الغربية في السلوك.

* * *

الاستفادة من التناقضات الثانوية

اهتم مصطفى كامل بشرح القضية المصرية في أوربا، وخاصة في فرنسا وألمانيا على أساس أن هناك تناقضا بين إنجلترا وفرنسا وألمانيا في العديد من المسائل الدولية يمكن أن يستفيد به مصطفى كامل في الضغط على إنجلترا للانسحاب من مصر، وكذلك اهتم مصطفى كامل بشرح القضية المصرية لدى الرأي العام الأوربي لتشكيل نوع من الضغط الأدبي على الساسة الإنجليز للتسليم بحقوق مصر.

وفي الحقيقة فإن هذه المسألة تطرح عددا من المسائل الهامة على صعيد النضال الوطني عموما.

فما طبيعة تلك التناقضات بين الدول الأوربية، وما مدى أهمية الاستفادة منها على صعيد النضال الوطني؟

ثم ما هي رؤية مصطفى كامل لهذه المسألة؟

وفي البداية، فإنه من الحقائق المسلم بها، والتي يمكن الخروج بها من دراسة تاريخ الصراع والعلاقات الدولية طوال حقب تاريخية طويلة.

أن هناك تناقضا جوهريا يتمثل في الصراع بين الأمة الإسلامية وبين أوربا الصليبية، وأن هناك تناقضات ثانوية بين دول المعسكر الأوربي الصليبي، وأن تلك التناقضات الثانوية عادة ما تختفي أو تتلاشى مع ظهور التناقض الجوهري، وهكذا فإن من الوهم أن نظن أنه يمكن للتناقضات الثانوية بين دول أوربا أن تطغى على تناقضها الرئيسي مع أمتنا الإسلامية وقد ظهر ذلك جليا في أكثر من حادثة وموقف وآخرها سكوت أوربا بل وتشجيع فرنسا لإنجلترا على غزو مصر سنة ١٨٨٢ بهدف التخلص من الثورة العرابية الإسلامية التي تهدد المشروع الأوربي الصليبي الاستعماري برمته أو في شمال أفريقيا على الأقل.

وفي إطار النضال الوطني أثناء فترة مصطفى كامل، نجد أن التناقضات الثانوية أيضًا قد اختفت واستطاعت فرنسا وإنجلترا أن تعقدا اتفاقا " الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤ " على حساب الحقوق المشروعة للبلاد الإسلامية، وقد جاء في هذا الاتفاق بأن الحكومة

الفرنسية تتعهد بألا تعرقل إنجلترا في مصر مقابل التزام الحكومة البريطانية ألا تعرقل عمل فرنسا في مراكش.

وإذا نظرنا مثلا إلى تعليق الصحيفة الألمانية " برليتر تاجبلاط " وهي كبرى الصحف الألمانية في ذلك الوقت ولسان حال وزارة الخارجية الألمانية على النداء الذي وجهه مصطفى كامل إلى الأمة الألمانية بتاريخ السابع والعشرين من يناير ١٨٩٧: "ولكن إذا لوحظ أن رجال السياسة البريطانية لا يخشون المجاهرة الآن برغبتهم في اهتضام حقوق البوير "سكان الترنسفال" الذين هم أقرب الناس إلينا، فيفهم جيدا أن مديري السياسة الألمانية يرون ضرورة طرح المسألة المصرية في ميدان الحل ليفهموا الإنجليز أن في استطاعة ألمانيا القصاص ممن يتجاسر على إهانة كرامتها والمساس بشعورها واعتبار مصالحها السياسية وغير السياسية عديمة الأهمية قليلة الاحترام؛ ولذلك نعتقد أن دعوة مصطفى كامل للأمة الألمانية جاءت في حينها وصدرت في أحسن وقت سياسي مناسب لها ".

إذن فالمسألة واضحة، وهي أن الدول الأوربية تحاول الاستفادة من الحركة الوطنية في البلدان المستعمرة في تصفية مشاكلها والضغط على بعضها بعضا، وحل تناقضاتها الثانوية، وليس بهدف دعم الحركة الوطنية أو تحقيق المطالب المشروعة للحركات الوطنية، بل يتم حل التناقضات على حساب تلك المطالب المشروعة أساسًا.

إذن فعلينا ألا نقع يوما في وهم إمكانية دعم إحدى الدول الأوربية لنضالنا الوطني على طول الخط أو إلى مدى تحقيق مطالبنا الوطنية، وأن ندرك أنه إذا حصلنا على دعم ما فإنه يأتي في إطار التناقضات الثانوية بين تلك الدول، وأنه في اللحظة الحاسمة تحل تلك التناقضات على حسابنا أساسًا، ومن حيث المبدأ فلا مانع طبعًا من الاستفادة من تلك التناقضات الثانوية، ولكن بشرط أن ندرك أولا أنها تناقضات ثانوية ولا ترقى إلى مستوى التناقض الجوهري بين أمتنا عموما وأوربا الصليبية عمومًا، وبشرط ألا نعتمد أساسًا إلا على قوانا الذاتية في انتزاع حقوقنا وألا ننشغل بتلك التناقضات الثانوية عن مصدر قوتنا الأساسي وهو وعي الجماهير وحركتها وكفاحها.

والآن لنرى رؤية مصطفى كامل لهذه المسألة، فصحيح أن مصطفى كامل اهتم اهتمامًا كبيرًا بتلك التناقضات الثانوية، ولكنه كان يدرك دائمًا أنها مجرد تناقضات ثانوية، وأن الطريق الصحيح لانتزاع حقوقنا يكمن في الاعتماد على أنفسنا وعلى قوانا

الذاتية، وهناك كثير من الأدلة على وعى مصطفى كامل بهذه المسألة ووضعها في إطارها الصحيح.

فلو كان مصطفى كامل يعتمد فقط على تلك التناقضات بين دول أوربا أو على الرأي العام الأوربي أو على التوازنات الدولية لانهار مصطفى كامل وانهارت معه الحركة الوطنية عقب توقيع الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤، ولكن بالعكس نجد أن الكفاح الوطني بعد هذا الوقت قد استمر وتصاعد وأصبح أكثر قوة، ولو لم يكن مصطفى كامل والحركة الوطنية قد عملا منذ البداية على بناء القوي الذاتية لما كان للحركة الوطنية أن تستمر بعد ١٩٠٤.

أن مصطفى كامل نفسه كان يدرك الأبعاد الحقيقية للصراع، وقد تحدث عن الصراع الإسلامي الصليبي وعن التآمر الأوربي الصليبي على أمتنا في أكثر من موقع وبإسهاب وفهم عميقين وخاصة في كتابه المسألة الشرقية.

وعلى كل حال فإن محاولة مصطفى كامل الاستفادة من التناقضات الثانوية، والتي انتهت إلى اليأس من هذا الطريق بعد الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤ قد أصبح درسًا هامًا من دروس الحركة الوطنية المصرية، التي اختارت الطريق الوحيد الصحيح وهو الكفاح والثورة، في حين أن القوي والأحزاب العلمانية والمهادنة ظلت إلى آخر يوم "مثل حزب الوفد" تجري وراء نفس السراب، وأصبح هناك فاصلا بين القوي الإسلامية التي ترفض المفاوضات وتصر على الكفاح والجلاء، وبين دعاة التفاوض والمهادنة على اختلاف درجاتهم ومواقفهم.

* * *

الحركة الوطنية
وعلاقتها بالخديوي عباس حلمي الثاني

وفي الحقيقة فإن الحديث عن هذه العلاقة يعطينا درسًا هاما وتجربة خطيرة لحركة النضال الإسلامي الوطني في بلادنا، وينبغي هنا أن ندرس المسألة من زاويتين: زاوية علاقة الخديوي بالحركة الوطنية وأسبابها ودوافعها، وزاوية علاقة الحركة الوطنية بالخديوي وأسبابها ودوافعها أيضًا.

وينبغي أن نشير أولا هنا إلى أن هناك تناقضًا ثانويًا بين سلطات الاحتلال وبين

الأسرة الخديوية، وأن هامش التناقض يتسع أو يضيق حسب الظروف والأحوال وحسب شخصية ممثلي السلطة وشخص الخديوي أيضًا، إلا أنها في جميع الأحوال تظل في إطار التناقضات الثانوية، وأن هذه التناقضات الثانوية تتلاشى مع ظهور خطر الثورة الإسلامية التي هي خطر على النفوذ الأجنبي وعلى المؤسسة الخديوية في وقت واحد، وهذا ما حدث إبان الثورة العرابية حيث أصبح الخديوي توفيق وجيش الاحتلال في معسكر واحد ضد الثورة.

إذن فيجب أن ندرك تمامًا أن التناقضات الثانوية بين الطرفين لا يمكن أن تصل يوما إلى تناقض جوهري، وينبغي أن يكون فهمنا لها في هذا الإطار.

عندما تسلم الخديوي عباس حلمي الثاني السلطة الخديوية سنة ١٨٩٢ كان شابًا صغيرا لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره وكان له بالطبع حماس الشباب وشيء من طهارته، ولكن مصالحه الخديوية والأسرية والسلطوية انتصرت في النهاية وتغلبت على حماسه وطهارته بل قضت عليها شيئًا فشيئًا، ومن ناحية أخرى كان الإنجليز في ذلك الوقت قد رسخوا قدمهم في مصر وظهر جليا تمسكهم باحتلالها، بل وبدؤوا يسيطرون على كل مراكز السلطة فيها من الجيش والبوليس والوزارة والقضاء والتعليم وغيرها، بحيث أصبح منصب الخديوي مجرد (طرطور)، فكل السلطة تتسرب شيئًا فشيئًا إلى المعتمد البريطاني اللورد كرومر، وكان عباس حلمي الثاني يريد أن يسترد شيئًا من السلطة المفقودة، وأن يشارك اللورد كرومر في تلك السلطة، بل وكان هناك من العوامل والتوازنات الدولية ما يوحي بإمكانية خروج الإنجليز من مصر تحت الضغط الدولي.

إذن فقد اعتمد الخديوي عباس حلمي الثاني خطة تقليدية في محاولة الاستفادة من الحركة الوطنية في استرداد شيئًا من السلطة من الاحتلال من ناحية، والظهور بمظهر المدافع عن استقلال مصر على أساس أن التوازنات الدولية إذا ما نجحت في إخراج الإنجليز من مصر يكون هو بطل الاستقلال وبالتالي تسقط ثمرة الاستقلال في فمه هو وليس في فم حركة الشعب، وفي كل الأحوال فإن الخديوي عباس حلمي الثاني أدار تلك العلاقة مع منع اندلاع الثورة ضد الاحتلال ومنع إمكانية نجاح الحركة الوطنية في إخراج الاحتلال والاحتفاظ بالحركة الوطنية في إطار ضيق لا أكثر ولا أقل، وكان تقييمه الشخصي لتلك الحركة أنها غير قادرة على دفع الأمور إلى حافة الثورة التي تشكل خطرًا على الاحتلال وعليه شخصيا كخديوي.

وهكذا فإن الخديوي في إطار ما سبق قدم الدعم للحركة الوطنية وساندها في البداية ثم ما لبث أن نفض يده منها تدريجيا عقب حادثة فاشودة ١٨٩٨ ثم نهائيًا عقب الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤، وذلك أن حادثة فاشودة أطاحت بأمل الخديوي في الحصول على الاستقلال لمصر عن طريق الضغط الفرنسي لأن تلك الحادثة أثبتت أن فرنسا غير جادة في المطالبة بجلاء الإنجليز عن مصر، فلو كانت جادة لساومت بالانسحاب من فاشودة مقابل انسحاب الإنجليز من مصر، وجاء الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ ليطيح نهائيًا بأي أمل في استقلال مصر عن طريق التوازنات الدولية، وبما أن الخديوي لا يريد ولا يرى إمكانية جلاء الإنجليز عن غير هذا الطريق، فإنه سرعان ما أظهر الود للإنجليز وتنكر للحركة الوطنية، بل أصبح مؤيدًا لوجود الاحتلال ومحاولة انتزاع أكبر قدر ممكن من السلطة من خلاله، وخضع تمامًا للسلطة الإنجليزية لدرجة أنه كان يصرح بذلك عيانًا بيانًا، مثل حديثه في جريدة الديلي تلغراف الإنجليزية في مايو سنة ١٩٠٧ " إذ نفى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال وذكر اللورد كرومر بالخير، وصرح بأن المعتمد البريطاني لا يستطيع حكم مصر وحده، وأنه مستعد للتعاون معه وأنه لا فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال وأن الاحتلال البريطاني أفضل من أي احتلال آخر ".

أما من زاوية محاولة الحركة الوطنية الاستفادة من الخديوي عباس حلمي الثاني فلا مانع فيها من حيث المبدأ على أساس أن تكون الحركة مدركة أنها استفادة ثانوية، وأن وسيلتها الأساسية في الكفاح هي الجماهير وقواها الذاتية، وأن التناقض بين الخديوي والاحتلال سيظل تناقضا ثانويًا مهما كانت الظروف ومهما كانت شخصية الخديوي.

وفي الحقيقة فإن مصطفى كامل كان يدرك ذلك ويعمل في هذا الإطار، فهو يحدد أيضًا العلاقة قائلا: "إن المجاهدين ضد الاحتلال يجب أن يكونوا مستقلين كل الاستقلال عن الخديوي، فهو إن قال كلمة في صالح الحركة الوطنية خدم نفسه وعرشه واستمال أمته إليه، وإن عمل ضدها أضر نفسه وعرشه ونفر أمته منه، ولكن في الحالتين لا يستطيع الإضرار بهذه النهضة الوطنية؛ لأنها نهضة المطالبين بالحياة والوجود ومثل هذه النهضة لا يغيرها إنسان مهما كان قويًا وعظيمًا"[١]

ومصطفى كامل يحدد أبعاد المسألة، فهو يؤمن أن الحركة تعتمد على نفسها أساسًا،

(1) اللواء، ٢٦ مايو سنة ١٩٠٧

وهي مستقلة عن العرش كل الاستقلال، وهو يعرف أن الخديوي يحاول الاستفادة من الحركة في المقام الأول، وهو يدرك ثالثا أن الحركة ستستمر رغم أنف الخديوي، بل رغم محاولته الإضرار بها.

بل إن محاولة مصطفى كامل الاستفادة من الخديوي لم تمنعه من أن يطالب بحقوق الأمة في الحياة الدستورية والنيابية؛ أي على حساب سلطة الخديوي فهو يقول: "لا يقبل مطلقًا أن يكون حكم مصر بيد سمو الخديوي بمفرده أو بيد المعتمد البريطاني أو بيد الاثنين معًا، بل أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين من أبنائه، وأن يكون نظام الحكومة دستوريًا ونيابيًا " [(١)].

وعلى كل حال، فإن الحركة الوطنية المصرية كانت موجودة قبل الخديوي عباس حلمي الثاني، وفي وجوده وفي إطار تعاونه معها وفي إطار عدائه لها أيضًا، وظلت رغم عداوته لها وانحيازه للإنجليز، وأيضًا استمرت بعد خلعه من العرش.

إسلاميون لا طائفيون

ولأن الحزب الوطني، كان حزبًا إسلاميا، فإنه لم يكن طائفيًا ولا سلك يوما سلوكا طائفيًا، ولم يكن الحزب الوطني في ذلك إلا انعكاسًا حقيقيًا وصحيحًا للإسلام، فالإسلام دين غير طائفي، ولم يكن الحزب الوطني إلا صورة صحيحة للحركة الإسلامية، فالحركة الإسلامية حركة غير طائفية، فهي ترى أن بها هامشًا متسعًا لمساهمة غير المسلمين، وخاصة أن التحدي الحضاري الذي يواجهها وهو التحدي الغربي الأوربي الصليبي، يستهدف أيضًا القضاء على نصارى الشرق ودمجهم في الحضارة الغربية، وتذويب عقائدهم وقيمهم المستقلة، وأكثر من هذا، أن هناك خصوصية لأقباط مصر فهم ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن.

وهكذا لم يكن غريبا أن مصطفى كامل، ومحمد فريد، و عبد العزيز جاويش، وكل تراث ومواقف الحزب الوطني تعكس هذه الرؤية، ولم يكن غريبًا أيضًا أن يساهم الأقباط بدور هام في النضال الإسلامي ضد الاحتلال من خلال الحزب الوطني.

كان مصطفى كامل إسلاميا حتى النخاع، بل وخرجت الحركة الوطنية في مصر بكاملها من عباءة الجامعة الإسلامية، وقد رأينا في جزء سابق موقف الحزب الوطني

---

(1) اللواء، ٢٧ مايو سنة ١٩٠٧

ومصطفى كامل، ومحمد فريد من قضية الخلافة الإسلامية عمومًا والخلافة الإسلامية العثمانية خصوصًا.

ولم تقتصر إسلامية الحزب الوطني، ومصطفى كامل ومحمد فريد على مسألة الإيمان بالجامعة الإسلامية أو الخلافة الإسلامية، أو دعم الدولة العثمانية والدفاع عنها ولكن كان كل سلوك وموقف يخرج من مشكاة الإسلام ويعبر عن وعي إسلامي عظيم.

فمصطفى كامل مثلا شديد الاعتزاز بالتاريخ الإسلامي وبقيم الحضارة الإسلامية فهو يقول: " ألا فاقرؤوا التاريخ الإسلامي وانظروا في أعمال أولئك الخلفاء العظماء الذين كان الواحد منهم ينشد الحقيقة في كل وقت وفي كل مكان، ويمتثل للحق ولو كان قائله من أصغر الناس" [١]، ويقول: "إن رجال المدنية الإسلامية لم يكونوا ليقولوا "السياسة فوق الحق" بل كانوا يقولون "الحق فوق كل شيء" ويؤيد هذا القول ألف دليل ودليل من العمل[٢] وهو يقول: "إن في الإسلام كافة المواد الحيوية لأرقى مدنية يشتهيها بنو الإنسان"[٣].

وهو يقول: " قال أعداؤنا إننا نخلط الإسلام بالوطنية ونتكلم دائمًا عن المسلمين، ونطلب إدخال الدين في التعليم وفسروا ذلك بأنه تعصب ذميم، وكيف لا تكون إنجلترا وألمانيا إذن متعصبتين وهما الدولتان المتمسكتان بالتعليم الديني في مدارسهما ونتهم نحن بالتعصب الديني؟ لماذا يكون الإنجليزي وطنيًا وبروتستانتيا في آن واحد ولا يكون المصري المسلم وطنيًا ومسلمًا؟!

ألا تكون الوطنية صحيحة سليمة إلا إذا قضت على الدين ومحته؟ " الحقيقة الساطعة التي لا ريب فيها هي أن الوطنية والدين يتفقان، بل وقد يكونان متلازمين" [٤]، ويقول: "كان من المستحيل إحياء الأمة وإنهاضها بغير الحقيقة الدينية"[٥]، ويقول: "إن التعليم الديني ليس فرضا من الوجهة الدينية فحسب بل هو كذلك أيضا من الوجهة

---

(1) من خطبة مصطفى كامل في ٢١ مايو سنة ١٩٠٢
(2) نفس الخطبة
(3) من خطبة مصطفى كامل في ٢١ مايو سنة ١٩٠٢
(4) من خطبة مصطفى كامل بالإسكندرية يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧
(5) نفس الخطبـــة

الوطنية " (١).

وكذلك: "على أن بث الحقيقة الإسلامية بين المسلمين هي من أكبر الأسباب الموجدة للتسامح والتقريب من الشعوب الأخرى، إذا لا تعصب مع علم ولا نفرة مع نور ورشاد، فمن منفعة العناصر كلها أن يعرف المسلمون دينهم على حقيقتة، وأن تزول الجهالات والخرافات من بينهم" (٢): "إن الإسلام والجهل لا يجتمعان، فلا إسلام بغير علم وفضل ومدنية وإنسانية (٣).

ويصل مصطفى كامل إلى قمة الوعي الإسلامي حين يقول:

" إن على المسلمين أن يحملوا على أسباب الفشل والسقوط بينهم، وأن على المسلمين أن ينظموا بلادهم لأن الإسلام دين مدنية وعمران وقدرة ورفعة " (٤).

"إن المسلمين يخدعون أنفسهم كثيرًا ويسيؤون إلى بلادهم حقيقة إذا اعتقدوا أن سلامتهم في الاعتماد على دولة من الدول وأن لهم أن يناموا على وسادة الأمان والاطمئنان إذا جاملتهم هذه الدولة أو تلك بكلمة عطف لغاية يجهلونها " (٥).

إذن فمصطفى كامل يؤمن بأن الدول الأوربية لا تجامل بالكلمات إلا لأسباب أخرى غير الحب والعطف للمسلمين، وأن الطريق الوحيد للحصول على الحقوق هو الاعتماد على النفس، بل ويؤكد أن سبب ضعف المسلمين وتخلفهم: هو عدم تمسكهم بالإسلام، وشيوع الفشل والانقسام بينهم.

وهو يلخص المسألة كلها بقوله: " لو تمسك المسلمون بالإسلام لما اعتدى عليهم أحد ولخطب ودهم كل إنسان " (٦)، ويقول أيضًا: " إن الإسلام ليس عقيدة دينية فقط، بل قانون اجتماعي، وإن ميل كل مسلم لأبناء دينه أمر طبيعي وشرعي، وأنه إذا كان لتأخر الشعوب الإسلامية أسباب واحدة فإن نهضتهم تكون بوسائل واحدة " (٧).

---

(1) نفس الخطبة
(2) نفس الخطبة
(3) نفس الخطبة
(4) نفس الخطبة
(5) نفس الخطبة
(6) نفس الخطبة
(7) من حديث مصطفى كامل إلى صحيفة " الطان " الفرنسية عدد ٨ سبتمبر ١٩٠٩

أكثر من هذا أن مصطفى كامل كان شديد الاهتمام بقضايا العالم الإسلامي عمومًا وتقوية الروابط بين الشعوب الإسلامية فأصدر جريدة أسبوعية هي " العالم الإسلامي " كان ينشر بها ما يهم الإسلام من المقالات والأنباء [١].

وعلى مستوى السلوك الشخصي، كان مصطفى كامل مثالا للمسلم الملتزم بدينه سواء في العبادات، أو في المعاملات، أو في الأخلاق.

وفي ذلك يقول الخديوي عباس حلمي الثاني في مذكراته التي نشرتها صحيفة المصري سنة ١٩٥١: " إن مصطفى كامل ظل متدينًا ومتعلقا بروح القرآن طوال حياته، وأن أفكاره كانت أقرب إلى التقليد الشرقي، وأنه كان يستخدم النظريات الغربية كوسيلة، ولكنه لا يعتبرها غاية في ذاتها " [٢].

ويقول الأستاذ محمود العمري [٣]" لقد كان مصطفى كامل أكبر المناضلين عن الإسلام " .

وبسبب الفهم الصحيح للإسلام الذي عكسه مصطفى كامل، وبسبب إيمانه بالجامعة الإسلامية ووحدة العالم الإسلامي، ودفاعه عن الخلافة الإسلامية عمومًا والدولة العثمانية خصوصًا، وبسبب إيمانه بالتعصب الأوربي الصليبي ضدنا الذي يستهدف المسلمين وغير المسلمين في بلادنا على السواء، وبسبب إيمانه بأن الإسلام قانون اجتماعي، وأنه السبيل إلى النهضة ودعوته إلى إقامة وسائل المدنية والعمران على قواعد الإسلام، وبسبب دعوته للتعليم الديني، وبسبب التزامه بالإسلام على مستوى السلوك الشخصي أيضًا، بسبب إسلامية مصطفى كامل المتكاملة فإن الأقباط في مصر انخرطوا في الكفاح تحت راية الحزب الوطني؛ لأنهم أيضًا ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن؛ ولأنهم يعادون الحضارة الغربية الصليبية ويرفضونها.

فعلى سبيل المثال كان الأستاذ ويصا واصف من أكبر دعاة الحزب الوطني، وأكثر المتحمسين لمصطفى كامل، بل كان عضو اللجنة الإدارية الأولى للحزب الوطني التي كانت تضم ثلاثين عضوًا، وكذلك كان الأستاذ مرقص حنا من كبار أعضاء الحزب

---

(1) الرافعي، مصطفى كامل، دار المعارف ص: ٤٣١

(2) مذكرات عباس حلمي الثاني، جريدة المصري ١٩٥١

(3) في كلمة الأستاذ محمود العمري في تأبين مصطفى كامل، بمناسبة رفع الستار عن تمثال مصطفى كامل في الرابع عشر من مايو سنة ١٩٤٠

الوطني، والمتحمسين لمبادئ مصطفى كامل وكفاحه، أكثر من هذا أن كثيرا من الأقباط شارك في تأبين مصطفى كامل بعد موته بكلمات الرثاء والإشادة بفضله مثل الأستاذ مرقص حنا وويصا واصف، وغيرهم من أعضاء الحزب الوطني من الأقباط، بل إن بعض الأقباط من خارج الحزب الوطني شاركوا في تأبين الفقيد، بل الأعجب من هذا أن بعض صنائع الإنجليز من الأقباط لم يستطيعوا أن يجدوا في مواقف مصطفى كامل ومبادئه الإسلامية ما يمكن انتقاده بسببها فاضطروا لتأبينه والإشادة بذكره مثل أحنوخ فانوس.

حقائق الحركة الإسلامية الوطنية وأباطيل خصومها

من دواعي العجب أن التهم والأباطيل التي يلصقها أعداء الحركة الإسلامية الوطنية هي نفسها، بل ربما باللفظ التي كان يرددها أعداء الحزب الوطني ومصطفى كامل، ويروج لها دعاة الاستعمار، والحقيقة أن نفس التهم والأقوال كانت وما تزال، وربما ستكون في المستقبل هي نفسها، لأن معسكري الصراع هما أيضًا نفس المعسكرين ويحملان نفس السمات والأهداف والتوجهات حتى الآن، المعسكر الإسلامي الوطني المعادي للاحتلال والنفوذ الأجنبي والذي يعمل من أجل النهضة والتحرر في الإطار الإسلامي وفي إطار وحدة المسلمين، والمعسكر المعادي الذي يضم الاحتلال أو دعاة النفوذ الأجنبي وعملائهم من المؤسسات والشخصيات والقوى العلمانية.

انظر مثلا إلى التهم التي ألصقت بالحزب الوطني وبمصطفى كامل تجدها تهم التعصب الديني، دعاة الفتنة والثورة، الارتباط بالأجانب!!، ضيق الأفق، تحريض المسلمين على الدول، تكدير الأمن العام.. التطرف.

ولنترك مصطفى كامل بنفسه يرد على تلك التهم، فإن رده هو في الحقيقة الرد الصحيح على نفس التهم التي تلصق الآن بالحركة الإسلامية.

يقول مصطفى كامل: " ينسب الطاعنون فينا إلينا من التهم، أن الحزب الوطني أكبر آلة في يد ألمانيا، وأنه يهدف إلى إحداث فتنة في البلاد الإسلامية، وأننا نريد استبدال احتلال باحتلال، وقالوا فيما قالوا: إننا ضيقوا الفكر صغار الآمال، وأننا نأبى على الذين ولدوا في مصر واستوطنوها أن يكونوا مصريين، وأننا نخلط الإسلام بالوطنية، ونتكلم دائما عن المسلمين، ونطلب إدخال الدين في التعليم وفسروا ذلك بأنه تعصب ذميم، كما

يروق لبعض الجهلاء والمسخرين لخدمة الإنجليز أن يلقبونا بالمتطرفين " [١].

ويرد مصطفى كامل على ذلك بقوله: "نلقب بالمتطرفين لماذا؟ لأننا نطالب بحقوق بلادنا واستقلالها.

متطرفون لأننا نعلن ثقتنا الكاملة في مستقبل بلادنا، ونقول للأمة في الصباح والمساء اليوم عسر وغدًا يسر!!.

متطرفون لأننا نقول للأمة: اعملوا!!

متطرفون لأننا ننادي بالعلم والتعليم على أساس ديني، ونطالب برد الحقوق إلى الفقير!!

متطرفون لأننا نعلن أن الإسلام عامل قوي لترقية الأمة ونشر أنوار المدنية فيها!!

متطرفون لأننا نرفع صوتنا محتجين على الفظائع.

متطرفون لأننا نطالب باستقلال بلادنا!! " [٢].

فإن كنا نعتبر متطرفين لأننا نكن ذلك كله ولأن هذه خطتنا فاكرم بالتطرف، ويا فخارنا أن نلقب بالمتطرفين، ومن منكم لا يفخر بالتطرف وأيكم لا يريد أن يكون سائر المصريين متطرفين؟ وهل يكون الاعتدال في هذه الحالة شيئًا آخر سوى الجبن والرياء، واستعمال خطتين، واتباع سياستين، ومخاطبة الناس بلسانين.

وإذا تركنا التهم وقد وجدناها هي نفس التهم التي مازال أبواق الاستعمار يستخدمونها، نجد أيضًا أن نفس الأطروحات الانهزامية التي مازال البعض يرددها كانت هي بنفسها نفس الأطروحات في مواجهة كفاح الحزب الوطني، ومصطفى كامل.

فمثلا نجدهم يقولون: " لنهجر طلب الاستقلال ولنطالب الإنجليز بالإصلاحات الداخلية مثل تأسيس مجلس نيابي، ونشر التعليم حتى إذا صرنا أصحاب الحول والطول في البلاد قلنا لهم: انجلوا عنا فلا يستطيعون إلا أن ينجلوا خاضعين ممتثلين " [٣].

نفس الكلام يردده البعض الآن قائلين اتركوا الثورة الإسلامية واعملوا للإصلاح

---

(1) من خطبة مصطفى كامل في الإسكندرية في الثاني والعشرين من أكتوبر ١٩٠٧

(2) نفس الخطبة

(3) نفس الخطبة

أولا في التربية والتعليم وغيرها، قبل مهاجمة النفوذ الأجنبي، ولنترك مصطفى كامل يرد: "اللهم إني أعترف بأني لست من المهرة في السياسة حتى أدبر مثل هذا التدبير، و أصرح بأنه لم يخطر لي لحظة واحدة بأني قادر على أن أصرع السياسة الإنجليزية بمثل هذه المهارة، كما أني مع عداوتي الأكيدة للاحتلال لا أرى أن الإنجليز قد تحولوا بسرعة البرق أطفالا صغارًا حتى تدخل عليهم هذه الحيلة المضحكة " [١].

ونردد هنا مع مصطفى كامل، ونحن أيضا لا نرى أن الأمريكان ومراكز النفوذ الأجنبي سيتركوننا أيضا نصلح الأحوال حتى إذا انصلحت قلنا لهم اسحبوا مراكز النفوذ السياسي والاقتصادي لكم في بلادنا فيسحبونها.

وأطروحة أخرى يرددها دائمًا أعداء الحركة الإسلامية الوطنية وهي أن الحكومة قد أنجزت كذا وكذا من الإنجازات، وأنه لا داعي لإنكارها، انظر إلى دعاة الاستعمار يقولون نفس الشيء " يفاخرنا دعاة الاحتلال على الدوام بأنهم اعتنوا بالبلاد وملؤوها ذهبًا [٢].

ويردد مصطفى كامل قائلا: "وما قيمة الثروة بجانب الحرية الشخصية والعمومية وسيادة المصري في بلاده واستقلاله في وطنه[٣].

ونردد مع مصطفى كامل، ما قيمة الإنجازات وفلسطين محتلة؟ وما قيمة الإنجازات ومراكز النفوذ الأجنبي ترتع في بلادنا وخاصة الأمريكي منها؟

وفي الحقيقة أنه لا إنجازات ولا يحزنون، وأن الاحتلال والنفوذ الأجنبي والسلطات المستبدة دائمًا لا تقوم بإنجازات حقيقية ولا يعود نفع مشروعاتها إلا على فئة محدودة من المرتبطين بجهاز السلطة ومراكز النفوذ الأجنبي.

وأطروحة ثالثة تقول: إن البلاد غير مستعدة الآن للاستقلال أو غير مستعدة للحريات أو غير قادرة على صيانة الأمن العام إلا بالطوارئ أو بجيش الاحتلال، وأنه إذا خرج جيش الاحتلال أو إذا ألغيت الطوارئ أو إذا فتحنا باب الحريات على مصراعيه تدب الفوضى والفتنة وغيرها من الأطروحات العميلة التي يرددها أعداء

---

(1) نفس الخطبة

(2) نفس الخطبة

(3) نفس الخطبة

الحركة الإسلامية قديمًا وحديثًا.

ويرد مصطفى كامل على ذلك مؤكدًا أن بلادنا تعرف النظام قبل بلاد أوربا، وأن الإسلام ونشر العلم الديني يحققان الاستقرار والازدهار معًا، بل إن سياسة الاحتلال هي التي توجد الفوضى والفتنة.

ونردد مع مصطفى كامل: " أن غياب الحريات ووجود الطوارئ ومراكز النفوذ الأجنبي هي التي تؤدي إلى الاضطراب والفتن، وأن حكم الإسلام هو الذي يحقق الاستقرار، بل لا استقرار بدونه.

وأطروحة رابعة تقول: إنه لا قيمة للنضال، وأن الشعب وزعماء حركة الشعب لن يحصلوا على نتيجة نضالهم وكفاحهم، وأن قوة الاحتلال لا سبيل إلى مواجهتها، وأن من يحلم بمواجهتها مجرد شخص يحلم أو يقع في الوهم؛ أي هي أطروحة اليأس.

وفي هذا الصدد يقول مصطفى كامل: "لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس " ويقول أيضًا: إن الرجال اليائسين يضرون بلادهم أعظم ضرر لأن قتل العواطف الشريفة وإخماد نار الغيرة الوطنية هي أكبر خيانة على الوطن وأهله " [١].

وفي الحقيقة فإن اليأس ودعاة التثبيط موجودون دائما، وهؤلاء لا يدركون حقيقة أن النضال الوطني إذا لم يحقق اليوم شيئًا منظورًا فإنه يقدم الشعلة متقدة للجيل الذي بعده، ثقة في المستقبل وأملا، ويكفي أيضًا أن هذا النضال يخفف من آثار العجلة الاستعمارية، ويقلل من سرعتها، ويحافظ على الأمة من الانهيار النهائي والذوبان، وهذا وحده يكفيه إن لم يحقق غيره.

جانب من كفاح الحزب الوطني في عهد مصطفى كامل

ظهر الحزب الوطني بصورة نظامية؛ أي بتشكيل لجان ولائحة ونظام داخلي، وأهداف معلنة سنة ١٩٠٧، ولكن الحقيقة أن الحزب الوطني كان موجودا في الواقع المصري منذ سنة ١٨٩٠ متمثلا في كفاح ونشاط مصطفى كامل ورفاقه، بل إن الحزب الوطني ذاته ما هو إلا حلقة أخرى من حلقات الكفاح الشعبي المصري، أو جيل جديد من أجيال الحركة الإسلامية الوطنية في مصر، جاء بعد جيل الأفغاني والنديم وعرابي.

(1) نقلا عن عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية، الطبعة الأولي ١٩٥٧

وإذا كان النفوذ الأجنبي بالتحالف مع الأسرة الخديوية والأرستقراطية الزراعية قد لعبوا دورًا كبيرًا في تحطيم الاقتصاد والثقافة الوطنيتين، وإذا كانت الثورة العرابية كانت محاولة شعبية ضد هذا الواقع، فإن تصاعدها ووعيها أديا إلى تدخل الإنجليز بجيشهم وأسطولهم لذبح تلك الثورة، وتكريس هذا الواقع بل وتطويره في اتجاه التبعية والقضاء نهائيا على أي شكل من أشكال النهضة والاستقلال.

وبدخول جيش الاحتلال لمصر، قامت السلطات الاستعمارية بالقضاء على ما بقي من صناعة مدنية أو عسكرية لدرجة أن النقود المصرية أصبحت تصك في إنجلترا.

وحطمت السلطات الاستعمارية حتى الصناعات الصغيرة، بل والحرف الصغيرة، بل والصناعات المنزلية المنتشرة في الريف، فأصبحت السلع الإنجليزية الصغيرة والكبيرة والمتوسطة هي وحدها المتاحة أمام الناس بما فيهم الغني والفقير، يقول الدكتور لهيطة: " شرد الإنجليز مائتي ألف من صغار الحرفيين بما فرضوه عليهم من ضرائب باهظة وقوانين جائرة"(١).

ويقول روزنيشتين: " إن الإنجليز لم يكتفوا بعدم إنشائهم ولو صناعة واحدة، بل قتلوا بالفعل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعي.

وأغلق الإنجليز المدارس الصناعية، والمعاهد العليا العلمية ليقضوا على أي قاعدة علمية للصناعة، بل أكثر من هذا روجوا لمقولة: إن مصر بلد غير صناعي.

ويلخص كرومر المسألة كلها قائلا: " من يقارن الحالة الراهنة، بالحالة التي كانت منذ خمس عشرة سنة "أي قبل الاحتلال" يرى فرقا ضخمًا، فالشوارع التي كانت مكتظة بدكاكين أرباب السلع والصناعات والحرف من غزليين وخياطين ونساجين وصباغين وخيامين وصانعي أحذية قد أصبحت مزدحمة بالمقاهي والدكاكين المليئة بالبضائع الأوربية، أما الصانع المصري فقد تضاءل شأنه، وانحطت كفاءته على مر الزمن، وفسد لديه الذوق الفنى الذي طالما أخرج من قبل المعجزات في مفاخر الصناعة ".

إذن فكرومر يعترف بكفاءة الصانع المصري، ولكنه لا يفصح عن سبب ضياع الصناعة، وانحطاط الكفاءة، أليست هي السياسة الاستعمارية؟

ويقول ملنر: " إن السوق المصرية هامة لتصريف البضائع الإنجليزية بسبب

---

(1) روزنشتين – دمار مصر، ترجمة على فكري . تحت عنوان تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده.

المنافسة الشديدة لبضائعنا في التجارة الدولية ".

وسيطر الإنجليز خصوصًا والأجانب عمومًا على قطاع التجارة والمقاولات ولنقرأ دلالة هذه الأرقام.

في سنة ١٩٠٠ مثلا طرحت الحكومة المصرية مقاولات قيمتها ٥٥١ ألف جنيه وزعت كالتالي:

مقاولون	إنجليز =	٣٤٢,٥٠٠
مقاولون من	بلجيكا =	٥٦,٠٠٠
مقاولون من	النمسا =	٥٠,٠٠٠
مقاولون من	ألمانيا =	٤٩,٠٠٠
مقاولون من	إيطاليا =	١٠,٠٠٠
مقاولون من	فرنسا =	٨,٥٠٠
مقاولون من	تركيا =	٣,٥٠٠

أما نصيب المقاولون المصريون فكان ٣٢ ألف جنيه، وهذه أيضًا كانت من نصيب الأجانب المتمصرين.

إذن فالصناعة المصرية ممنوعة، والتجارة والمقاولات في يد الأجانب، والمسموح به فقط هو مشروعات البنية الأساسية اللازمة لخدمة الأجانب، وتسهيل عملية النهب مثل شركات المياه والكهرباء، والسكك الحديدية والطرق والكباري، واستصلاح الأراضي، ومشروعات الري، وحتى تنفيذ كل هذه الأعمال ظل قاصرًا على الأجانب، ودلالة أرقام المقاولات خير شاهد على ذلك.

ويلاحظ في هذا الصدد مثلا أن الطرق والكباري والسكك الحديدية صممت بحيث تربط مواقع إنتاج الخامات بموانى التصدير، وليس لخدمة الأهالي وتسهيل تنقلاتهم، أما مشروعات الكهرباء والمياه فاقتصرت على الأماكن التي يعيش فيها الأجانب، أو الأرستقراطية الزراعية، وظل الريف والمناطق الشعبية في المدن محرومة منها؛ أي كانت لتسهيل حياة الموظفين الاستعماريين وعملائهم، والمرتبطين بهم لا أكثر ولا أقل.

الشيء الوحيد الذي كان مسموحًا للمصري أن يمارسه: هو الزراعة، واستصلاح

الأراضي، وذلك لزيادة المتاح من المحاصيل التصديرية اللازمة لإدارة المصانع الأوربية، وبشرط أن يكون معظم الأراضي في أيدي الأرستقراطية الزراعية المتحالفة والمتعاونة مع الاستعمار، وأن يكون الاستعمار في القطاع الزراعي وسيلة لامتصاص التراكم المالي لدى هذه الطبقة، بحيث لا تفكر في مزاحمة الاستعمار في القطاع التجاري أو الصناعي، وأن تكون الزراعة في قطاعها الأكبر لصالح إنتاج القطن مثلا اللازم للمصانع الأوربية، فقد زادت المساحة المنزرعة قطنا من نصف مليون فدان سنة ١٨٧١ إلى ١,٧ مليون فدان سنة ١٩١٣، وارتفعت نسبة صادرات القطن، بحيث أصبحت تمثل ٩٣٪ من قيمة الصادرات المصرية بين سنة ١٩١٠ - ١٩١٤.

وبالطبع فالاعتماد على تصدير سلعة واحدة أولية مثل القطن، بحيث لا يصدر غيرها هو التجسيد العملي لسياسة التبعية الاقتصادية، وهو أيضًا وضع الاقتصاد المصري تحت رحمة الاستعمار والسوق العالمي.

وقد أصبح التحكم في سعر القطن هو السمة السائدة، والنتيجة الطبيعية فمثلا أصبح قيمة ما تصدره مصر من القطن سنة ١٨٩٨ هو ٦ مليون قنطار قيمتها ٨,٢٥ مليون جنيه، في حين أنها كانت تصدر عام ١٨٧٠، ٣ مليون قنطار قيمتها أيضًا ٨ مليون جنيه، أي أن مصر أصبحت تصدر ضعف الكمية من القطن بنفس القيمة من النقد، أي بسبب التحكم في أسعار القطن يضيع عليها ٨ مليون جنيه سنويًا على الأقل حتى بفرض عدم غلاء السعر مع الزمن، ومع انخفاض قيمة النقد عادة مع الزمن.

وبالطبع هذه السياسة الزراعية القائمة على إنتاج وتصدير سلعة واحدة، أدى إلى تقليص المساحات المنزرعة بالحبوب، وهو ما أدى بدوره إلى أن مصر كانت تصدر ما قيمته ٢ مليون جنيه من المواد الغذائية عام ١٨٧٠ أصبحت تستورد من المواد الغذائية ما قيمته ٦ مليون جنيه سنة ١٩١٦.

بل أصبحت مصر وهي التي تنتج القطن وتصدره تستورد ما قيمته ٩,٥ مليون جنيه من المنسوجات عام ١٩١٦ - عملية نهب وإفقار متعمد وبشع أيضًا.

أكثر من هذا قام الاستعمار بتصدير رؤوس أموال إلي مصر لتوظيفها طبعًا في الربا والرهن العقاري وما شابه؛ أي سرقة مجهود الفلاح الصغير والمتوسط والكبير إذا أمكن، وكان الاستعمار يحصل على ٢٥ مليون جنيه سنويًا كعائد من الربا والرهن

العقاري، أي امتصاص ٢٥ مليون جنيه سنويًا من دم الشعب المصري، وأحداث نوع من عدم الاستقرار العقاري، والفوضى الاقتصادية فبلغ مثلا المرهون من الأطيان عام ١٨٩١ حوالي ٢,٣ مليون فدان.

بل أن الأمر بلغ أقصى درجاته من السلب والنهب والتبعية، حيث قامت السلطات الاستعمارية بربط النقد المصري بالعملة الإنجليزية، فكان الغطاء للبنكنوت المصري مكونا أساسًا من أذونات الخزانة البريطانية والسندات الإنجليزية، بل إن البنك الأهلي المصري الذي أعطته الحكومة امتياز إصدار النقد كان مؤسسوه وحملة أسهمه هم السير أرنست كاسل المالي الإنجليزي الشهير، والسير سلفاجو وشركاه، والخواجة روفائيل سوارس وإخوته [١]. أي أنه بنك مصري اسمًا وأجنبي فعلا.

هذا على مستوى الحالة الاقتصادية، أما على مستوى السياسة، فلقد أصبح المعتمد البريطاني هو الحاكم بأمره في البلاد، كما تم إلغاء دستور ١٨٨٢ وكذلك تم إلغاء البرلمان واستبدل بمجلس شورى القوانين الذي لا حول له ولا قوة ولا سلطة، كما تم تحطيم الجيش والأسطول، وأصبحت السيطرة للإنجليز في كل شيء، فقائد الجيش إنجليزي، وكذلك كبار الضباط إنجليز، وقائد البوليس وكبار ضباطه ومفتشوه كلهم إنجليز، والمستشار المالي في وزارة الداخلية إنجليزي أيضًا، وكذلك المستشار القضائي والنائب العام، كلهم إنجليز.

وزاد عدد الموظفين الإنجليز فوصل إلى ١٦٠٠ موظف عام ١٩١٩، وكان نصيب الإنجليز في الوظائف الكبيرة حوالي ٥٩,٣٠٪ ما بين ١٩٠٥ إلى ١٩٢٠، بينما كان نصيب المصريين ٢٣,١٠٪ من تلك الوظائف التي في يد الأجانب، بل حتى هؤلاء المصريين كانوا من عملاء الاحتلال والموالين لسياساته " ومن يعترض سيطرد"، وهناك من العملاء من يمكن أن يحل محله، ألم يقل وزير خارجية إنجلترا في برقيته المشهورة سنة ١٨٨٤ ذلك الأمر بدون خجل قال: " يجب على المديرين والوزراء المصريين أن يكونوا على بينة من أن الحكومة البريطانية تصر على اتباع السياسة التي تراها، ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة " [٢].

---

(1) الرافعي، مرجع سابق

(2) الرافعي، مرجع سابق

ومن السيطرة على الاقتصاد والجهاز السياسي إلى محاولة تحطيم الثقافة الوطنية والتعليم الوطني، وزرع الثقافة الاستعمارية، فتم إلغاء مجانية التعليم، وتم إغلاق المدارس العالية وخاصة العلمية والصناعية منها، كما تم استبعاد التاريخ القومي والمواد الدراسية العلمية والصناعية، واكتفت البرامج الدراسية بما يؤهل الخريجين فقط لمهمة الوظائف وليس العالم أو الباحث أو الأديب أو الخبير الصناعي، بل تم إدخال اللغة الإنجليزية والمعلمين الإنجليز بدلا من اللغة العربية والمعلمين المصريين، وتم تشجيع بعثات التبشير الأجنبية من كل لون وشكل وجنسية، كما تم تشكيل مدارس فكرية تغريبية أو عميلة للاستعمار، وكذلك صحف وأحزاب موالية للإنجليز ومعادية للشعب وحضارته وثقافته. وكل هذا يهدف تجهيل أبناء الشعب المصري والقضاء على الثقافة الوطنية الإسلامية لصالح الثقافة والقيم الأوربية.

كان على الحزب الوطني أن يتحرك في مواجهة ذلك كله؛ ولأن الحزب الوطني كان حزبًا ثوريًا وليس إصلاحيا، فإنه رأى أن كل شيء كان نتيجة للاحتلال وللنفوذ الأجنبي، وهكذا وجه اهتمامه الأول والأكبر لقضية الجلاء بحيث أصبح حزب الجلاء، أصبح مطلب الجلاء هو المطلب التقليدي للحزب الوطني ولمصطفى كامل، ولكن هذا لم يمنع أن يقوم الحزب الوطني ومصطفى كامل بمواجهة السياسات الاستعمارية في كل مجال، في المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي، وفي الحقيقة فإن المنهج الثوري يؤكد على ضرورة الاهتمام بالسبب الأساسي للمشكلة، ولكن ذلك لا يحول دون الاهتمام بالآثار والنتائج والسياسات الجزئية، ولكن في إطار عدم طغيانها على القضية الأساسية ومع الإدراك الكامل أن القضاء على تلك الآثار والنتائج والسياسات لن يتم إلا بالقضاء على أصل المشكلة وسببها الرئيسي، أما المنهج الإصلاحي فإنه يهتم بالآثار والنتائج والسياسات الجزئية على حساب أصل المشكلة وسببها الأساسي.

اهتم إذن مصطفى كامل ومعه رجال الحزب الوطني بقضية الاحتلال، وحددوا مطلبهم الأساسي في "الجلاء"، وهكذا لم يكن عجيبًا أن يطلق المؤرخون على الحزب الوطني اسم حزب الجلاء.

وقد انطلق مصطفى كامل ورفاقه من فكرة أن الاحتلال هو رأس كل فساد وأن الأوضاع المصرية المتردية لم تكن إلا نتيجة مباشرة للاحتلال، وأن محاولة إصلاح الأحوال في ظل الاحتلال ليست إلا ملهاة ولن تفيد شيئًا، وأن الذين يريدون مهادنة

الاحتلال بدعوى إصلاح الأحوال ليسوا إلا خدما للاستعمار، بل ويعملون على تثبيت الاحتلال من خلال تلك المقولة.

واعتمد مصطفى كامل في دعواه للجلاء على تعبئة الشعور الوطني لدى الجماهير وتخليصها من اليأس والسلبية ودفعها للاهتمام بقضايا الوطن، كما اعتمد أيضًا على إصدار الكتب التي تحدد جذور المسألة المصرية وتعدد أخطاء وجرائم الاحتلال وعدم شرعيته، وتؤكد الانتماء الإسلامي لمصر، كما قام مصطفى كامل بإصدار الصحف وإلقاء الخطب في كل مكان داخل مصر وخارجها على السواء، بل استفاد مصطفى كامل من التناقضات الثانوية بين الإنجليز والفرنسيين، أو بين الإنجليز وباقي دول أوربا في تشكيل رأي عام عالمي لصالح قضية مصر، ولكن مصطفى كامل كان يدرك أن هذه ليست إلا تناقضات ثانوية، وأن المعول الأساسي في المسألة يقع على عاتق الشعب المسلم في مصر، وحاول مصطفى كامل أيضًا الاستفادة من التناقضات الثانوية بين الاحتلال والخديوي عباس الثاني، وذلك من أجل عدم تشتيت القوى وحشد ما يمكن حشده من التناقضات الجوهرية والثانوية في مواجهة الاحتلال.

على أنه يمكن رصد عدد من المحطات في كفاح الحزب الوطني، ففي البداية كان الاهتمام بدراسة جذور المسألة المصرية وإصدار الكتب لشرح تلك المسألة ثم مرحلة الخطابة في الداخل والخارج، وإعداد المسرح المحلي والعالمي لقضية الكفاح ثم إصدار الصحف وفي النهاية بناء تنظيم كبير هو الحزب الوطني، يمتلك قيادة منتخبة ولجنة إدارية ولائحة ونظاماً داخلياً وبرنامجًا وأهدافاً معلنة سنة ١٩٠٧، وذلك لتحويل الحركة الوطنية من مجرد تيار شعبي ضخم إلى حزب منظم وفعال وذو قيادة ومستويات قيادية وجماهيرية مختلفة، بل ويمتلك أيضًا خلايا سرية تعمل على إعداد المسرح للثورة الشاملة.

وهناك أيضًا على مستوى الخطاب الشعبي والسلوك السياسي، ففي البداية اهتم مصطفى كامل بالاستفادة من التناقضات الثانوية وذلك لتخفيف قبضة الاحتلال على العمل الجماهيري، حيث إن الدعاية في أوربا وتشكيل رأي عام أوربي معادي للإنجليز في مصر سيجعل من الصعب على الإنجليز ضرب الحركة الوطنية الوليدة والتي تحتاج إلى الوقت ليشتد عودها، وفي نفس الإطار يأتي اهتمام مصطفى كامل بعدم الصدام مع الخديوي، ومحاولة كسبه إلى صف الحركة الوطنية، وذلك لحمايتها من بطشه قبل أن

يشتد عودها وحتى لا ينسق الإنجليز مع الخديوي لتصفية تلك الحركة الوليدة، ولكن شيئًا فشيئًا ومع تصاعد المد الجماهيري وزيادة قوة الحركة الوطنية، اعتمد مصطفى كامل على الجماهير وحدها، بل ووضح لها أن الاعتماد على النفس هو الطريق الوحيد للاستقلال، وعقب حادثة فاشودة ١٨٩٨، أعلن مصطفى كامل أن من الخطأ الاعتماد على فرنسا في مسألة الجلاء فلو كانت جادة في مطالبة إنجلترا بالجلاء لكان احتلالها لفاشودة فرصة لمساومة إنجلترا على استقلال مصر، وقد تبين ذلك جليا فيما بعد سنة ١٩٠٤ حيث عقدت كل من بريطانيا وفرنسا الاتفاق الودي بينهما، والذي يطلق يد إنجلترا في مصر مقابل إطلاق يد فرنسا في مراكش.

وعلى الجانب الآخر كان الخديوي يتحول تدريجيًا منذ سنة ١٨٩٨ إلى جانب الإنجليز بعد أن يأس من إمكانية خروج الإنجليز من مصر عن طريق التوازنات الدولية، وكانت هذه أيضًا فرصة لمصطفى كامل وللحركة الوطنية المصرية لتعلن للجماهير أن الاعتماد على النفس هو الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال، وأن تبدأ تلك الحركة الوطنية في مقاطعة الخديوي تدريجيًا من ١٨٩٨ - ١٩٠٤، حيث أصبحت القطيعة نهائية وبالتالي ازداد اعتماد الحركة على نفسها، وأصبحت قادرة على فرز أعدائها بدقة، وقطعت الطريق أيضاً على هؤلاء الذين لا يفهمون قيمة الكفاح الشعبي، ويعتمدون فقط في كفاحهم على مناشدة الضمير الأوربي أو الاستفادة من الخديوي أو العمل تحت قيادته، أو بالتنسيق معه.

وهكذا فرزت الحركة الوطنية صفوفها، واتضحت معالم معسكر الثورة، وأعداء الثورة، وانطلقت الحركة تعتمد على الله وحده ثم على الجماهير.

وجاءت حادثة دنشواي لتؤكد من جديد على تلك الحقائق ولتثبيت مدى الحقد والبطش الاستعماريين، بل وتعري السلطات الاستعمارية من ورقة التوت، وتكشف معسكر الخيانة الذي تورط فيه الوزراء والمسؤولون في الحكومة المصرية، والذين انحازوا إلى الإنجليز ضد أبناء شعبهم.

وفي الحقيقة فإن حادثة دنشواي ١٩٠٦ والتي حاول الإنجليز استغلالها كوسيلة أو كفرصة لإظهار الأنياب الاستعمارية بهدف تخويف الحركة الوطنية الإسلامية في مصر، كانت فرصة لتلك الحركة لحشد الجماهير حولها ولإلهاب الوجدان الوطني، وزيادة تماسك الأمة حول قيادتها الطبيعية، وكشف معسكر الأعداء.

كانت الحركة الوطنية كما قلنا قد زادت من الاعتماد على نفسها وأسقطت من حسابها نهائيًا التناقضات الثانوية بين إنجلترا وفرنسا عقب الاتفاق الودي ١٩٠٤، كما نفضت يدها من الخديوي عباس حلمي الثاني، وكان معنى هذا أن التناقض الجوهري يتصاعد بسرعة بعد استنفاذ التناقضات الثانوية، كان معنى هذا أنه لا طريق للاستقلال وتحقيق الجلاء إلا عن طريق الثورة، فإما الثورة وإما الاستسلام واليأس، ومن الطبعى أن التراكمات التي أحدثتها الحركة الوطنية الإسلامية في مصر بقيادة مصطفى كامل كانت أكبر من أن تستسلم أو تصاب باليأس، وبالتالي فلا مفر من الثورة وتصاعد الحركة، وكان الإنجليز يعرفون ذلك ويرصدونه، وهكذا حاولوا استغلال حادث عادي يمكن أن يحدث في أي مكان وهو مجرد خناقة بين جنود الاحتلال وبعض الأهالي عقب اشتعال النيران في أحد الأجران بسبب رصاص بنادق الجنود الذين كانوا يصطادون الحمام في بلدة دنشواي بمحافظة المنوفية، حاول الإنجليز إذن استغلال الحادث لإظهار البطش والقمع وتخويف الشعب المصري، فتم إنشاء محكمة استثنائية وصدرت أحكام قاسية بالقتل أو الجلد أو الحبس على عدد كبير من أهالي دنشواي، ولم يكن أهالي دنشواي هم المستهدفون، فهم أصلا لم يفعلوا شيئًا يستدعي المحاكمة، بل كان المقصود تخويف الشعب المصري وفضه من حول الحركة الوطنية المصرية، وتخويف تلك الحركة أيضًا وإبراز الأنياب الاستعمارية لها في محاولة لترويعها وإيقاف عجلتها المتسارعة، ولكن الحركة قلبت سحر الساحر على رأسه واستخدمت القسوة الاستعمارية ذاتها كوقود لشعلة الثورة والتعبئة الجماهيرية، وحشد الأمة خلفها في مواجهة الاحتلال وأعوانه من الخونة المصريين، وتمخض ذلك عن ظهور الحزب الوطني، حزب الجلاء، كحزب منظم يعمل لتحقيق الجلاء من خلال الضغط الجماهيري، واعتمادًا على قوى الشعب المصري وحده.

لم يقتصر نضال الحزب الوطني على المطالبة بالجلاء فقط، ولكن كان الحزب الوطني يعمل ما أمكنه لتقليل آثار السياسات الاستعمارية ومعارضتها والتصدي لها دون أن يفقد ولو للحظة اهتمامه الأساسي بقضية الجلاء باعتبارها القضية المركزية للحركة الوطنية الإسلامية في مصر.

ففي مواجهة السياسة الاقتصادية الاستعمارية، اهتم الحزب الوطني بالدعوة إلى التصنيع وإنشاء المدارس الصناعية والهجوم على الممارسات الاستعمارية في قتل

الصناعة الوطنية، وربط مصر بعجلة الاقتصاد الأوربي.

وفي العشرين من أكتوبر سنة ١٩٠٠ تكتب اللواء " إن الاهتمام بالصناعات يخلق روح الصناعة، وهو أسمى خدمة تقدم لبلادنا وأكبر سعادة تجهز لرجال الغد ".

بل وفي العدد الأول من اللواء الصادر في الثاني من يناير ١٩٠٠ تقول: " إن خطة الجريدة هي ترقية التجارة والصناعة ".

ومصطفى كامل لا يفتأ يكرر ذلك في خطبه ومقالاته، فهو يقول: "متى تخلصت التجارة من الكلل الذي يسببه لها الاحتلال الإنجليزي فسيفتح لنا آفاقا ذهبية، ومتى تخلصت الصناعة من العوائق التي يسببها لها الاحتلال فسترقى الصناعة الأهلية وتعود فائدة رقيها على أبناء مصر"، بل ودعا مصطفى كامل إلى إنشاء المدارس الصناعية، كما شكل الحزب الوطني لجنة برئاسة "حسن بك محمد" لعمل مشروع تأسيس مدرسة صناعية.

وفي مواجهة سيطرة الإنجليز على الجهاز الإداري السياسي للبلاد دعا مصطفى كامل الوزراء والمديرين إلى عدم التعاون مع الاحتلال وتعويق سياساته ولو على حساب فقدانهم مناصبهم، كما ندد بتدخل الإنجليز في الوزارات المختلفة مثل الجيش والبوليس والقضاء والتعليم والخارجية، وطالب بعزل المستشارين الأجانب من تلك الوزارات والمصالح، وفي إطار المطالبة بالدستور والحريات طالب مصطفى كامل بإنشاء حياة دستورية سليمة ومجلس نواب حقيقي تكون له السلطة التشريعية، وأن تكون السلطة للشعب وليست للإنجليز أو الخديوي، يقول مصطفى كامل في هذا الصدد: "إن هذه البلاد في حاجة إلى مجلس نيابي تكون له السلطة التشريعية، فلا يسن قانون بغير إرادته، وأن بقاء السلطة المطلقة في يد رجل واحد، سواء كان مصريًا أو أجنبيًا يضر بالبلاد كثيرا أو يجر عليها الوبال " .

وهذا القول دلالة واضحة على انحياز الحركة الوطنية إلى الحياة الدستورية ورفض الاستبداد والحكم المطلق حتى لو كان من مصري وهو أمر يدل على وعي متقدم بقضية الحريات لدى الحركة الوطنية الإسلامية في ذلك الوقت.

وفي مواجهة السياسة التعليمية الإنجليزية نجد أن مصطفى كامل والحزب الوطني قد اهتما اهتماما بالغًا بعملية نشر التعليم باعتبار أن التعليم فريضة إسلامية وباعتباره أداة هامة من أدوات التقدم، وباعتباره أيضا أحد وسائل مقاومة الاستعمار والاستبداد،

وهو هنا يدعو إلى إنشاء المدارس عن طريق المجهود الشعبي لأنه لا أمل في سلطات الاحتلال والخديوي بالطبع، يقول مصطفى كامل في المؤيد سنة ١٨٩٥: " يجب على أغنياء البلاد أن يؤسسوا المدارس العديدة على أساس من الدين القويم والتربية السليمة ".

وواضح هنا أن الاهتمام بالتعليم كان اهتماما مبكرًا؛ أي منذ السنوات الأولي لجهاد مصطفى كامل، كما كان مصطفى كامل يؤمن بأن يكون التعليم على أساس ديني وتربوي سليم، وبالطبع هذا عكس هدف الاستعمار الذي كان لا يريد انتشارًا للتعليم ولا يريد الموجود منه في إطار ديني، بل في إطار الثقافة الغربية.

ويقول الرافعي: "اتجهت عزيمة مصطفى كامل إلى حث الأمة على التعليم لكي تقوى الروح الوطنية في نفوس الجيل الجديد ويستعد للاضطلاع بأعباء الكفاح ".

وقد أثمرت دعوته إلى التعليم، فعلى سبيل المثال قام حسين بك القرشوللي بتأسيس مدرسة على نفقه الخاصة بمنطقة الحلمية، تم افتتاحها في يوم الثامن من يناير ١٨٩٩، وقام كل من محمد أفندي سعيد الفيومي، وأحمد أفندي صادق بتأسيس مدرسة في منطقة باب الشعرية، وهي المدرسة التي أسميت باسم مصطفى كامل، وتم افتتاحها في يناير ١٨٩٩ أيضًا.

وقد كتب مصطفى كامل بيانا ونشر في صحيفة المؤيد بهذه المناسبة، وهذا البيان يوضح رؤية مصطفى كامل للقضية التعليمية، يقول البيان: "أني أتشرف بإعلان الجمهور أن التعليم في هذه المدرسة مقرون بالتربية؛ لأني أعتقد أن التعليم بلا تربية عديم الفائدة، بل ربما كان كثير الأضرار، وأقصد بالتربية، التربية الإسلامية المحضة؛ لأن أساس التربية هو الدين وكل أمة يتربى أبناؤها على غير قواعد الدين تكون عرضة للدمار والانحطاط، وقد رأيت بنفسي في أغلب مدارس أوربا اهتماما فائقا بتعليم الدين المسيحي للناشئين؛ لذلك عولت على جعل الغرض الأول من المدرسة ترقية الملكة الإسلامية عند التلاميذ، وتمكين مبادئ حب الوطن والاتحاد والائتلاف من نفوسهم، وتقديم اللغة العربية على كل لغة، ورغبة مني في نفع أبناء الفقراء قررت قبول ثلاثين في المائة منهم مجانًا ".

واستمرت دعوة مصطفى كامل للتعليم، واستمرت الاستجابة الشعبية لتلك الدعوة العظيمة، فقام مصطفى بك الشوربجي سنة ١٩٠١ بإنشاء مدرسة مجانية في بلدته "بريم" بمديرية البحيرة.

واستمرت عملية تأسيس المدارس بجهود الرجال الشرفاء من أبناء الشعب المصري كنتيجة واستجابة لدعوة مصطفى كامل، ولم يكتف مصطفى كامل بذلك، بل دعا إلى إنشاء جامعة مصرية، فقد اقترح في جريدة اللواء عدد السادس والعشرين من أكتوبر ١٩٠٤ " بإنشاء جامعة مصرية بأموال الأمة " وفي يناير ١٩٠٥ عاود الدعوة إلى المشروع في جريدة اللواء أيضا عدد الثامن من يناير ١٩٠٥ وكتب عدة مقالات شرحا وتأييدًا للمشروع، وقد تم جمع الاكتتابات لهذا الغرض سنة ١٩٠٥ فبلغت ثمانية آلاف جنيه، وقفزت الفكرة قفزة كبيرة إلى الأمام عندما تبرع مصطفى بك كامل الغمرواي أحد سراة بني سويف بمبلغ ٥٠٠ جنيه، واستمرت الفكرة بعد ذلك إلى أن تحققت بعد وفاة مصطفى كامل.

ولم يقتصر كفاح مصطفى كامل على التعليم وحده بل امتد إلى الثقافة كلها وقد اهتم الحزب الوطني ومصطفى كامل بدعم فكرة الجامعة الإسلامية في مواجهة الدعاية الاستعمارية التي تريد ربط ثقافة مصر بثقافة الاحتلال، كما أنشأ مصطفى كامل مجلة العالم الإسلامي الأسبوعية للاهتمام بقضايا العالم الإسلامي، وربطه بمصر وربط مصر به، كما دعا مصطفى كامل إلى نشر الكتب العلمية والتاريخية والدينية، فدعا في وقت مبكر بجريدة المؤيد عدد الثلاثين من يوليه سنة ١٨٩٥ " أن يقوم العلماء بنشر الكتب المفيدة ومهرة الكتاب بإنشاء الصحف الصادقة " كما قام هو نفسه بتأليف عدد من الكتب لخدمة الثقافة الوطنية الإسلامية وتوضيح حقوق مصر وبيان الحقد الصليبي الأوربي على العالم الإسلامي، كما أصدر العديد من الصحف مثل اللواء والعالم الإسلامي باللغة العربية، وصحيفتي الأجبسيان أستاندرد باللغة الإنجليزية، ولينتدار أجيبسيان باللغة الفرنسية وقد قامت اللواء بدور هام في الدفاع عن الثقافة الوطنية الإسلامية، والهجوم على القيم الغربية، وانتقاد البعض الذي يقلدون أوربا في سلوكهم وأخلاقهم، كما دافعت تلك الصحيفة عن الحجاب في مواجهة الدعوة الاستعمارية المشبوهة إلى سفور المرأة، كما قامت اللواء أيضًا بنشر صفحات الكفاح المشرفة للشعب المصري وللشعوب الإسلامية وتاريخ عظماء الرجال من صدر الإسلام والعديد من الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من منظور إسلامي، وقد اهتم مصطفى كامل بصورة خاصة باللغة العربية " حيث إن إحياء اللغة العربية هو إحياء للثقافة والآداب وتقدم الأفكار بل وأداة للنهضة الوطنية، ففي بلد كالمجر مثلا كانت القومية أداة للنهضة الوطنية ".

كان مصطفى كامل شخصية فذة، يمتلك من الوعي والخبرة الكثير، وهو ضليع في المسائل السياسية، مضطلع على أحدث التحركات السياسية في السياسة الدولية وخاصة ما يتصل منها بالمسألة المصرية، وكان أيضًا زعيمًا سياسيًا كبيرًا جدًا نال من الحب ما لم ينله أحد من بعده، ويكفي أن الأمة خرجت كلها في وداعه بعد موته، وأن قلب مصر قد خفق عندما توفي ذلك الزعيم الوطني الكبير، كما اعترف بذلك لطفي السيد وهو أحد خصوم الزعيم مصطفى كامل، وكان يمتلك قلمًا فذًا وقلبًا شجاعًا وكان من الخطباء النادرين في تاريخ الإنسانية كلها ومصر خصوصًا.

ومع كل هذا فإن مصطفى كامل لم يربط الحركة الإسلامية الوطنية في مصر بشخصيته، بل عمل على تشكيل إطارات تنظيمية لتلك الحركة بحيث تستمر تلك الحركة في غيابه أو موته أو تراجعه، وهذه سمة جديدة من سمات العظمة والعبقرية التي تمتع بها مصطفى كامل، وهكذا أظهر مصطفى كامل اهتماما كبيرًا بتشكيل هيئات منظمة حزبية وسياسية، وعلمية وثقافية وغيرها، بل إن الفكر النقابي ارتبط أساسًا بالحزب الوطني منذ مصطفى كامل وتدعم وتصاعد التفكير النقابي في عهد محمد فريد.

اهتم مصطفى كامل في هذا الصدد بإنشاء نادي للمدارس العليا، وهو شكل من أشكال التنظيم النقابي للطلاب والخريجين على السواء، وقد لعب هذا النادي دورًا هامًا في الكفاح الوطني المصري حتى اضطر الإنجليز إلى إغلاقه سنة ١٩١٤.

يقول الرافعي عن هذا النادي: " كان هذا النادي من أعظم مظاهر الحركة الوطنية وصار بمثابة معهد وطني علمي أخلاقي تكون فيه جيل من خيرة الشباب وفيه ظهرت حركة فكرية قوية انتجت على توالى السنين عدة مشروعات جليلة كان لها فضل كبير على الحركة الوطنية فقد ظهرت فيه قوة الشعبية ووحدتها، وامتزج الطلبة بالخريجين فاكتسبوا بهذا الاتصال النضج الفكري والمعنوي، وفيه ألقي أعلام الفكر والعلم المحاضرات في مختلف العلوم والفنون، وفيه تأسست جمعية رعاية الأطفال وفي قاعاته اجتمعت وقتا ما لجنة إنشاء الجامعة المصرية، وفيه تأسست مدارس الشعب وفيه نشأ مشروع النقابات الزراعية على يد عمر بك لطفي "، إذن فهو منظمة سياسية ونقابية، ويظهر التفكير النقابي للحزب الوطني في اهتمام عمر بك لطفي بمشروع النقابات الزراعية.

وفي هذا الإطار أيضا يأتي اهتمام مصطفى كامل بتشكيل حزب سياسي منظم سنة

١٩٠٧ لـه لجنة إدارية عليا وتنظيمات جماهيرية وقيادية على كل مستوى، وكان مصطفى كامل قد دعا قبل ذلك عدة مرات إلى إنشاء حزب منظم يقود العمل الوطني، ويكون إطارًا للحركة الشعبية الثقافية، وقد ألقى مصطفى كامل بمناسبة تأسيس الحزب الوطني خطبة هامة حدد فيها مبادئ الحزب الوطني، وطريقته في الوصول إلى أهدافه، وقد حدد مصطفى كامل هدف الحزب في الجلاء، ومبادئه في الجامعة الإسلامية، ووسائله في الاعتماد على الجماهير وحدها لتحقيق الأهداف، وفي هذا الصدد يقول مصطفى كامل: "إن الأمم لا تنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها، وأن الشعب مثل الفرد لا يكون آمنا على نفسه إلا إذا كان قويا بنفسه مستجمعا لكل عُدُد الدفاع من الشرف والمال والحياة ".

ولعل هذه الكلمات تقطع بإيمان مصطفى كامل بحتمية الثورة وحتمية الإعداد لها وحتمية الاعتماد على النفس والقوى الذاتية في هذه الأمور.

وفي إطار كفاح الحزب الوطني ومصطفى كامل تصدى الحزب للمخططات الإنجليزية التي تستهدف السيطرة على السودان، وأعتبر مصطفى كامل أن السودان ومصر جسم واحد لا يعيش أحدهما بدون الآخر، وهو الموقف التقليدي لكل المدارس الفكرية والسياسية في مصر بدءًا من شريف باشا ومرورا بمصطفى كامل، ومحمد فريد وانتهاءً بمصطفى النحاس، ولم يخرج من هذا الإجماع الوطني إلا عملاء الإنجليز من أمثال مصطفى فهمي وبطرس غالي اللذين وقعا اتفاقية ١٨٩٩ التي أطلقت يد الإنجليز في السودان وعملاء الأمريكان أمثال عبد الناصر الذي وقع اتفاقية فصل السودان عن مصر ١٩٥٦.

وقد قام مصطفى كامل بحملة صحفية وسياسية في مصر وخارجها احتجاجا على اتفاقية ١٨٩٩، واعتبر تلك الاتفاقية اغتيالا للحقوق القومية في رائعة النهار، وسرقة على مشهد من الأمم جمعاء، واعتبر مصطفى كامل أيضًا أن الحكومة المصرية ليس لها الحق في التنازل أو استبعاد أي جزء من أجزائها لأن نصوص الفرمانات السلطانية صريحة في هذا الأمر.

كان من الطبيعي أن يثمر كفاح مصطفى كامل ونضاله السياسي ارتفاعًا في مستوى الوعي الوطني وتصاعدا في الكفاح الشعبي، وقد ظهر هذا الأمر جليا خاصة بعد وفاته متمثلا في الإضرابات الطلابية والعمالية، وظهور

المنظمات السرية المسلحة وعمليات الاغتيال السياسي وغيرها مما شهدته مصر منذ ١٩٠٨ وفي ١٩١٩، ولكن كان هناك أيضًا عدد من الانتفاضات الشعبية حدثت في حياة مصطفى كامل ففي سنة ١٩٠٠ حصل تمرد في فرقتين بالجيش المصري بالسودان وذلك احتجاجا على القيادة الإنجليزية، ويرجع هذا بالطبع إلى انتشار الروح الوطنية في الجيش وسريان روح العداء للممارسات الإنجليزية، وقد تمت محاكمة الضباط المتهمين بالتحريض على التمرد وانتهت المحاكمة بطرد سبعة من الضباط من خدمة الجيش.

وفي عام ١٩٠٦ أضرب جميع طلبة الحقوق احتجاجا على النظم التي وضعها المستشار الإنجليزي لوزارة التعليم، وقد اتخذ الطلبة من جريدة اللواء منبرًا للتعبير عن مطالبهم، ونشر احتجاجاتهم، كما قام مصطفى كامل وجريدة اللواء بالدفاع عن مطالب الطلبة، وانتقدت الصحيفة قرارات وزارة المعارف التي أوعز بها اللورد كرومر واصفة إياها بأنها تؤدي إلى إبطال تعليم الحقوق في مصر.

حادثة دنشواي تكشف حقيقة الحضارة الغربية

إذا كانت الحضارة الغربية قد ارتكبت دائما الجرائم البشعة في حق شعوب العالم عامة وحق الشعوب الإسلامية خاصة، فإن حادثة دنشواي جاءت كدليل جديد على حقيقة تلك الحضارة المجرمة التي لا تحمل إلا القمع والقهر والنهب، وأن كل ما تدعيه تلك الحضارة عن حقوق الإنسان ما هي إلا شقشقة لسان سرعان ما تختفي لتظهر الأيدي القذرة لتلك الحضارة وسلوكها الإجرامي.

وتخلص وقائع حادثة دنشواي أنه في يوم الحادي عشر من يونيه سنة ١٩٠٦ قام عدد من جنود الاحتلال برحلة لصيد الحمام في قرية دنشواي بمحافظة المنوفية، وهذه أول جريمة فليس الحمام ملكا مشاعا لمن يصطاد، بل هو ملك للأهالي، وبالطبع مارس الجنود استهتارهم فأطلقوا النار على الحمام في أحد أجران القمح دون مراعاة وجود البشر الذين ربما يصيبهم هذا الرصاص ودون مراعاة إمكانية حدوث حرائق بسبب هذا الرصاص المنطلق في اتجاه أعواد القمح الجافة، وبالفعل أصيبت إحدى السيدات وسقطت جريحة، واشتعلت النار في جرن القمح، وكان من الطبيعي أن يهيج زوج تلك السيدة الجريحة، بل أن يحدث صياح بين أهل القرية على هؤلاء الجنود احتجاجا على جرح السيدة واحتراق الجرن، وبالطبع لاذ جنود الاحتلال بالفرار بعد أن أطلقوا النار

على أهالي القرية فأصابوا اثنان منهما، وبسبب الحرارة الشديدة سقط أحد الجنود الإنجليز من جراء ضربة شمس وفارق الحياة، وحاول أحد الأهالي أن يقدم لـه جرعة ماء قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة فما كان من باقي الجنود الذين أتوا إلى مكان زميلهم إلا أن قتلوا هذا الشخص، هكذا تكون إنسانية أهل الحضارة الغربية.

وعقب هذه الحادثة هاجت سلطات الاحتلال وماجت وشكلت محكمة استثنائية وأصدرت أحكامها قبل انعقادها كما نشرت ذلك الصحف الموالية للاحتلال مثل المقطم التي بشرت بالإعدام، ونشرت خبر إرسال المشانق إلى دنشواي قبل انعقاد المحكمة، وصدر الحكم في الخامس والعشرين من يونيه ١٩٠٦ بإعدام أربعة أشخاص وبالأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة على اثنى عشر رجلا وبجلد خمسة أشخاص كل منهم خمسين جلدة، وقد تم تنفيذ حكم الإعدام والجلد على مرأى من أهل القرية، وبطريقة بشعة ولا إنسانية.

ولعل إجراءات المحاكمة والأحكام التي صدرت وطريقة تنفيذها تكشف زيف دعاوى الحضارة الأوربية عن حقوق الإنسان، والرافعي نفسه يصف المحاكمة بأنها مخالفة لمنهج التحقيق والمحاكمة التي تقول بها أصول المحاكمات الجنائية ".

والحقيقة إن كل وقائع المحاكمة تدل على إهدار كل الحقوق المعروفة والمعترف بها حتى من الإنجليز أنفسهم، ومع ذلك داسوا تلك الحقوق وضربوا بها عرض الحائط، فالمحكمة أولا استثنائية، ثم هي تجتمع وتصدر حكمها في ثلاثة أيام فقط وهي أيضًا مشكلة من الإنجليز أساسًا والقضاة يهددون الشهود، بل وتهدر شهادة الدكتور قولن وهو طبيب شرعي إنجليزي، وترفض سماع أقوال أحد رجال البوليس، ولم تسمح لخمسين متهما بالكلام حيث خصصت لهم جميعًا ثلاثين دقيقة، أي كل منهم٠,٦ دقيقة أو ست وثلاثين ثانية.

كما أن أحكامها كانت مبيتة فصحيفة المقطم الموالية للاحتلال تنشر قبل انعقاد المحاكمة خبرًا يقول إنه قد تم إرسال المشانق إلى دنشواي، وأكثر من هذا أن الحكم القاسي وغير العادل ينفذ بطريقة وحشية وسط صراخ أهالي المحكوم عليهم وذويهم.

وهل كان مصطفى كامل قد أصاب كبد الحقيقة حينما قال: "إن حادثة دنشواي تكفي وحدها لأن تسقط إلى الأبد تلك المدنية الأوربية في أعين العالم كافة ".

ولعل موقف اللورد جراي وزير الخارجية الإنجليزي من هذه المسألة يشرح الموقف كله فقد قال في مجلس النواب البريطاني: " أرجوكم لا تنشغلوا بمسائل مصر

ولا تبحثوا في حادثة دنشواي لأن مصر بها تعصب إسلامي ".

إذن فما دام هناك مسلمون وإسلام في مصر " هو بلغة أوربا متعصب إسلامي " إذا فلا حديث عن حقوق إنسان ولا عن قانون دولي ولا عدل، ولا أي شيء؛ لأن هذه الأشياء ليست إلا للإنسان الأوربي وهي ليست بالتحديد للإنسان المسلم، هذه هي حقيقة الحضارة الأوربية التي تحقد كل الحقد على الإسلام والمسلمين، ولا تراعي فيهم إلا القهر والنهب والمشانق تحت الستار التقليدي المزعوم المسمى " التعصب الإسلامي ".

الإعداد للثورة
محمد فريد، عبد العزيز جاويش، عمر لطفي
الحزب الوطني والنضال السري

خفق قلب مصر عندما توفي مصطفى كامل وخرجت مصر كلها في وداعه كتعبير عن الحب والعرفان لرجل قدم حياته فداء لمصر، وكتعبير عن التمسك بقضية الجلاء، والتقط الراية بعد مصطفى كامل زميل كفاحه والرجل الثاني في الحزب الوطني الزعيم الفذ محمد فريد، واستمرت حركة الكفاح الشعبي، بل وتصاعدت لأنها حركة شعب بأسره وليست حركة فرد مهما كانت عبقريته تسقط بموته أو غيابه، تسلم محمد فريد الراية إذن سنة ١٩٠٨، ولم يكن محمد فريد إلا امتدادا عضويا لمصطفي كامل، ألم يكن شريكه في الكفاح منذ اللحظة الأولى، ألم يكن هو الذي وضع معه معالم هذا الكفاح وغاياته وأساليبه؟.

جاء محمد فريد كقائد لحركة الكفاح الشعبي في مصر في ظروف صعبة ومتميزة وكانت سلطات الاحتلال الإنجليزي تحاول بأساليب متعددة القضاء على حركة الكفاح الشعبي أو الالتفاف عليها وتطويقها، حاولت تلك السلطة وحاول المرتبطون بها نشر حالة من اليأس والإحباط في أوساط الشعب المصري خاصة عقب الاتفاق الودي مع فرنسا سنة ١٩٠٤، ونجحت حملة اليأس في استقطاب الخديوي وعدد من الوزراء والأعيان وكبار القوم إلي جانب الإنجليز، ونفضوا أيديهم من الحركة الوطنية، ولكن عموم الشعب المسلم في مصر لم يتأثر بتلك الحملة، بل زادته إصرارا على الكفاح، بل

إنها ساهمت في بلورة الإيمان بالاعتماد على الذات في الكفاح الوطني، وخرجت الحركة الوطنية أكثر قوة بعد ١٩٠٤ بعد أن نفضت عن كاهلها تداعيات الاهتمام بالدعم الفرنسي أو الأوربي أو التحالف مع الخديوي، بل نفضت عن كاهلها هؤلاء المترددين ودعاة أنصاف الحلول من الوزراء والأعيان والوجهاء، وبدأ التلاحم الرائع بين قيادة الحركة الوطنية وبين عموم الشعب المكافح، العمال والفلاحون والطلاب وصغار الموظفين والحرفيين.

حاولت سلطات الاحتلال أن تحدث الخوف والهلع في صفوف الشعب المصري عن طريق الممارسات الوحشية في حادثة دنشواي، ولكن وعي الحركة الوطنية قلب السحر على الساحر، فإذا بتلك الحادثة تزيد وعي الجماهير بأهمية الاستقلال فتلتف جموع الشعب حول الحركة الوطنية.

وإذا كان اليأس والقمع الوحشي لم ينجحا في القضاء على الحركة الوطنية، فإن الإنجليز لجؤوا إلى أسلوب التطويق فقاموا بدعم وإنشاء حزب يدعو إلى التعاون معهم ومهادنتهم، وهو حزب الأمة الذي ضم كبار ملاك الأراضي وعددًا من الوجهاء والأعيان على أساس أن يكون هذا الحزب مدعاة لتفريق الأمة بين الحزب الوطني وبين حزب الأمة، وعلى أساس تنسيق جهود هؤلاء الذين نفضوا أيديهم من الحركة الوطنية؛ أي محاولة لشق صفوف الشعب، واستقطاب جزء من الشارع السياسي لصالح الإنجليز على حساب الحزب الوطني.

وقام الإنجليز بتغيير المعتمد البريطاني في مصر " اللورد كرومر " بمعتمد آخر هو المستر جور ست على أساس تنفيس الغضب الشعبي، ومحاولة تهدئة ثورة الجماهير الناقمة والغاضبة بعد حادثة دنشواي، وقام المعتمد الجديد بالاستجابة لمطلب الإفراج عن مسجوني حادث دنشواي وذلك لتهدئة خواطر الشعب والتقليل من التفافه حول الحزب الوطني ودعم حجة القائلين بالتعاون مع الاحتلال أو مهادنته.

قام الإنجليز من جانب آخر بالتضييق على الحزب الوطني وعلى حرية الصحافة فاستخدموا قانون المطبوعات في مصادرة الصحف الوطنية أو مطاردة الصحفيين الوطنيين أو تلفيق التهم لهم وإدخالهم السجن مرارا وتكرارا.

على أن أخطر المخططات الاستعمارية كانت: محاولة زرع الفتن الطائفية في الواقع المصري واستخدام عدد من الأقباط الذين باعوا أنفسهم في العزف على نغمة

حقوق الأقليات والتعصب الإسلامي وغيرها من النغمات المعروفة وذلك بهدف الالتفاف على الحزب الوطني وتمييع قضية الجلاء وتصعيد قضايا جانبية تثير الفرقة وتضييع الوقت وقد كانت سنة١٩١٠، هي الذروة في هذا المجال حيث تم عقد ما يسمى بالمؤتمر القبطي في مواجهة ذلك كله كان كفاح الحزب الوطني، وكفاح محمد فريد.

محمد فريـــد

محمد فريد نموذج فذ للمسلم المجاهد، ذلك المسلم الذي يكافح الاحتلال ويدعو إلى الجامعة الإسلامية، ويحرص على وحدة العالم الإسلامي ويهتم بشؤون المسلمين في كل مكان، ذلك المسلم الذي ينطلق من وعي عميق وفهم دقيق للإسلام فيقف مع المستضعفين ويدعم الفلاحين والعمال، بل يحرص على إنشاء النقابات، بل يعد رائدًا من رواد الحركة النقابية في العالم كله، والرائد الأول في مصر، وكذلك اهتمامه المبكر بالحركة التعاونية، بل يحرص على دعم وحدة المسلمين والأقباط في مصر على قاعدة الانتماء إلى الإسلام كحضارة وكثقافة وكوطن في مواجهة دعاة الفرقة والانقسام الذين كان الاحتلال الإنجليزي يحركهم ويستخدمهم لتحقيق مآربه.

محمد فريد رمز للإسلام والوطنية والإخلاص، وهو إنسان يتمتع بأخلاق عظيمة وتضحية نادرة، ضحى بالمناصب في جميع مستوياتها من أجل مصر بدءًا من النيابة والقضاء وانتهاء بالوزارة التي رفضها أكثر من مرة، وضحى بماله وهو الغني الموفور المال والجاه، فأنفق هذا المال عن آخره على الحركة الوطنية حتى مات فقيرًا منفيًا لا يجد ثمن الدواء (ورث محمد فريد عن والده أكثر من ثلاثمائة فدان وعدداً من العمارات والعقارات وأراضي البناء)، كما ضحى محمد فريد بصحته وفضل أن يموت في المنفي على الاتفاق مع الإنجليز أو مهادنتهم أو ترك راية الكفاح في مقابل السماح بعودته إلى مصر كما نصحه الأطباء لأن صحته لم تحتمل الأجواء الباردة.

التحق محمد فريد بالحركة الوطنية مبكرًا في سنة ١٨٩٣ واتصل بمصطفى كامل، وأصبح من يومها الرجل الثاني في الحركة الوطنية الإسلامية في مصر، وبالتالي فإن جهاد الحزب الوطني في فترة مصطفى كامل كان جهاد مصطفى كامل ومحمد فريد وغيرهما من رجال الحزب الوطني، أي أن محمد فريد شارك وساهم في ذلك الجهاد بدرجة كبيرة جدًا وهو أيضًا مسؤول مسؤولية مباشرة عن ذلك الكفاح، وذلك النضال وتلك المبادئ التي سادت تلك الفترة من عمر الحركة الوطنية المصرية.

وهكذا فإن مبادئ مصطفى كامل في الدعوة إلى الجلاء والجامعة الإسلامية هي ذاتها مبادئ محمد فريد ولكنه أضاف إليها بعد موت مصطفى كامل أبعادًا جديدة فاهتم بوحدة وادي النيل أكثر من ذي قبل، كما اهتم بقضايا الدفاع عن الفقراء والمستضعفين بصورة أكثر شمولا وأرسى معالم الحركة النقابية والتعاونية.

يقول الرافعي في هذا الصدد: " واتصل محمد فريد منذ سنة ١٨٩٣ بالمرحوم مصطفى كامل لاتفاقهما في الميول والمبادئ الوطنية، وتوثقت عرى الصداقة بينهما على مر السنين، فصار محمد فريد زميل مصطفي كامل المخلص وصديقه الوفي وعضده الأكبر في بعث الحركة الوطنية، لازمه وأيده في جهاده وبذل لـه ما بذل من العون الأدبي والمادي وظل وفيا له طوال حياته وقد صحبه في كثير من رحلاته وناب عنه خلال صيف ١٩٠٧ في الإشراف على اللواء حينما سافر مصطفى كامل إلى أوربا، وكان يراه خير خليفة لـه في قيادة الحركة الوطنية فاختاره وكيلا للحزب الوطني في أول جمعية عمومية لـه وأوصى بانتخابه رئيسًا من بعده " (١).

ويقول الرافعي أيضا: " كانت سياسة محمد فريد الوطنية استمرارا لسياسة مصطفى كامل ولا غرو فقد وضعا معًا قواعدها وجاهدا معا في سبيلها " (٢).

محمد فريد يصلح لأن يكون نموذجًا متكاملا للحركة الإسلامية الوطنية في مصر، أمس واليوم وربما غدًا؛ ذلك أن إسلامية محمد فريد كانت إسلامية عميقة وشاملة وفذة، فهي إسلامية النضال ضد الاستعمار والتبعية، وإسلامية المطالبة بالدستور والحريات السياسية، وإسلامية الانحياز إلى الفقراء والمستضعفين، وإسلامية العمل النقابي والتعاوني، ومع كل هذا هي إسلامية الاهتمام بالجامعة الإسلامية والوحدة الإسلامية.

فعلى مستوى الاهتمام بالوحدة الإسلامية والجامعة الإسلامية، نجد أن محمد فريد قد شارك مصطفى كامل في وضع مبادئ الحزب الوطني والدعوة إليها، وبالتالي فهو يؤمن بكل ما قاله مصطفى كامل في هذا الإطار وما بذله الحزب الوطني في حياة مصطفى كامل من جهد في سبيل دعم الوحدة الإسلامية وقضايا العالم الإسلامي، وبالإضافة إلى ذلك نجد أن محمد فريد قد عمق هذا المفهوم وزاد في عملية الكفاح في هذا الإطار في حياة مصطفى كامل وبعد وفاته على حد سواء، فقد ألف محمد فريد كتابًا

---

(1) الرافعي، محمد فريد، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٨٤.
(2) الرافعي، نفس المرجع السابق.

في تاريخ الدولة العلية العثمانية ظهر سنة ١٨٩٤، قال في مقدمته: " إن الملك العثماني قد لم شعث الولايات الإسلامية، وأن أوربا المختلفة قد اتفقت على محاربة تلك الدولة، وأنه لما كانت الخلافة العثمانية هي الحامية لبيضة الإسلام فإن من الواجب خدمة للحقيقة ونفعًا لأبناء البلاد أن أدون هذا التاريخ ".

وقد طبع محمد فريد الكتاب نفسه مرتين بعد ذلك سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩١٢، ولم يغير شيئًا.

يقول الرافعي في هذا الصدد: " وسياسة محمد فريد الإسلامية هي سياسة مصطفى كامل فقد عمل على توثيق عرى التعاون والتضامن بين الأمم الشرقية، وكان يدعو إلى هذه الغاية في مقالاته وخطبه وأحاديثه، وأنشأ وهو في منفاه في سويسرا جمعية ترقي الإسلام وأنشأ لها مجلة باللغة الفرنسية " (١).

ويضيف الرافعي: " وكان محمد فريد يحرص على توثيق علاقة مصر بتركيا لكي يحبط مساعي السياسة الإنجليزية التي كانت ترمي إلى حمل الحكومة التركية بمختلف الوسائل على الاعتراف بمركز الاحتلال البريطاني في مصر والتنازل لإنجلترا عن سيادتها الاسمية " (٢).

وعن تأسيس جمعية ترقي الإسلام ومجلتها في فبراير سنة ١٩١٣ يقول الرافعي: "وفي أثناء مقام محمد فريد بالمنفى في جنيف تعرف ببعض الشرقيين النازلين بها من أمراء الأمم الشرقية، ودعا نحو خمسة عشر منهم إلى وليمة أقامها لهم يوم - التاسع عشر من ديسمبر سنة ١٩١٢، فلبوا دعوته، واقترح عليهم تأسيس جمعية باسم جمعية ترقي الإسلام فقابلوا الاقتراح بالتأييد والارتياح، وتأسست الجمعية فعلاً، ولقد كان الفقيد دعامتها وأكبر مؤسسيها، وهو الذي وضع لها لائحة تتضمن أغراضها ونظامها وكان أكبر عضد لـه فيها ميرزا سعيد بك أحد أركانها، وتتلخص الغاية التي ينشدها في: تقوية روابط التضامن بين الأمم الإسلامية، وبعث روح النهضة الفكرية والاقتصادية فيها، واتخذت الجمعية جنيف مقرًا لها، وأصدرت مجلة باللغة الفرنسية باسم مجلة جمعية ترقي الإسلام، ومن أغراضها أنها تبحث في أحوال الشرق والعالم الإسلامي، وفي شؤون الأمم والممالك الشرقية وتدافع عن مصالحها وتبث روح النهوض والحياة فيها "

---

(1) الرافعي، نفس المرجع السابق.
(2) الرافعي، نفس المرجع السابق.

(١).

وعندما نشبت الحرب الطرابلسية سنة١٩١١ وجدنا الحزب الوطني يؤلف الجمعيات ويدعو إلى الاكتتاب لمساعدة الجيش العثماني في الدفاع عن ليبيا أمام الغزو الإيطالي، بل ويقوم بعض المصريين بالتطوع للقتال دفاعًا عن ليبيا، ثم معارضة الإنجليز وذلك استجابة لنداءات الحزب الوطني وتحريض صحيفة اللواء، كما أقيمت الأسواق الخيرية لجمع التبرعات، وأرسلت البعوث الطبية، وكان محمد فريد زعيم الحزب الوطني في ذلك الوقت يلعب دورًا هامًا في هذا الصدد [٢].

على أنه وبالرغم من حماس محمد فريد لتركيا وهو في الأصل تركي جاء جده إلى مصر مع الفتح العثماني لمصر ١٥١٦ واستقر بها من ذلك الوقت [٣]، إلا أنه حماسه ذلك كان نابعًا من الإسلام والمحافظة على وحدة المسلمين، والخلافة العثمانية باعتبارها حامية بيضة الإسلام، فلما رأى محمد فريد أن الاتحاديين قد وصلوا إلى السلطة في تركيا، وأنهم يعملون من أجل القومية التركية لا الجامعة الإسلامية بل أنهم يعملون لإلغاء الخلافة الإسلامية ويعادون الشعور الإسلامي، لما رأى محمد فريد ذلك وقف موقفًا إسلاميًا عظيمًا، وهو الدعوة إلى استقلال مصر عن إنجلترا وعن تركيا أيضًا، فإذا كان الإسلام يجمع بين تركيا ومصر، فإنه بغياب جامعة الإسلام ووصول الاتحاديين إلى الحكم فليس هناك ما يربط بين مصر وتركيا، وقد عبر الزعيم محمد فريد بذلك الموقف عن أن مبادئه كانت إسلامية ولم تكن تركية رغم أنه تركي الأصل، وهكذا فإن موقف محمد فريد سنة ١٩١٥ هو عين موقفه قبل ذلك وبعد ذلك، وهو أن الجامعة الإسلامية هي التي تجمع مصر بتركيا، وأن الحماس لتركيا كان من أجل الإسلام، فإذا جاء الاتحاديون ونحوا الإسلام جانبا في تركيا فلا مبرر لاستمرار الحماس لتركيا ولا مبرر للدعوة لربط مصر بتركيا، وهذا يدل على وعي إسلامي وإخلاص إسلامي عظيم.

على أن إسلامية محمد فريد كانت من الشمول والوعي، بحيث إنه أدرك أن الحضارة الغربية لا تعتد بحقوق الشعوب الإسلامية، بل إن أوربا لا تفتأ تدوس على تلك الحقوق في حين أنها تضر الدول الأوربية الصغيرة، فيقول محمد فريد في مذكراته إلى

---

(1) الرافعي، نفس المرجع السابق.

(2) محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مرجع سابق.

(3) الرافعي، مرجع سابق.

الدول المتحاربة والمحايدة "الأوروبية" في العاشر من أكتوبر سنة ١٩١٧: " حقا أنه لمن المدهش ألا يكون في المذكرات الرسمية المتبادلة بين الدول الأوربية المتحاربة، ولا في مذكرة البابا أي كلمة تختص بمصر أو غيرها من المستعمرات التابعة لإنجلترا ولغيرها من الدول، فهل الحقوق الإنسانية قسمان، أم أن الحق الأوربي لا يستحقه غير الشعوب الأوربية الصغيرة؟! " [١].

وهو نفس رأي مصطفي كامل في المدنية الأوربية فهو القائل: " من سوء حظ النوع البشري أن المدنية الأوربية أبطلت الرق في الأفراد وأعلنته في الشعوب، واستهجنت مخالفة الذمة والشرف في المعاملات الشخصية، وسمحت بها في المعاملات الدولية [٢].

وانطلاقا من وعي الإسلام، انحاز محمد فريد إلى الفقراء والمستضعفين واهتم بنشر العلم والتعليم، فكان يدعو دائمًا إلى تعميم التعليم الابتدائي وجعله إلزاميًا ومجانيا لكل مصري ومصرية [٣]، وكان من الأعضاء المؤسسين للجمعية الخيرية الإسلامية التي ساهمت في نشر التعليم الابتدائي في مصر وظل عضوًا في مجلس إداراتها خمس عشرة سنة، كما سعى إلى تأسيس مدارس الشعب الليلية لتعليم الصناع والعمال مجانا، وأسس فعلا عددًا من المدارس في العاصمة والبنادر، وتطوع فيها أنصار الحزب الوطني لإلقاء الدروس فيها كل ليلة، وفي التعليم الثانوي كان يدعو إلى إنشاء مدرسة ثانوية في عاصمة كل مديرية، وعلى مستوى التعليم العالي ساهم في فكرة الجامعة المصرية التي ظهرت سنة ١٩٠٦، وكان من أعضاء أول اجتماع عقد لتأسيسها واكتتب بمائتي جنيه وبمثل هذا المبلغ سنويًا تبرعًا للجامعة المصرية[٤].

وكان يدعو دائمًا إلى تعديل الميزانية للإنفاق على إصلاح حالة الشعب ورخائه والعناية بالصحة العامة، وبالأحياء الوطنية الشعبية، ودعا إلى تعديل الضرائب والعدل في فرضها وتخفيف ما يثقل كاهل الفلاحين منها، وتعديل الرسوم الجمركية ودعوته إلى وضع تشريع للعمال يراعي مصالحهم، ويرفع عنهم البؤس والجهل والإرهاق، كما عني بإنشاء النقابات للعمال والصناع ويعتبر محمد فريد هو رائد العمل النقابي في مصر

---

(1) نقلاً عن الرافعي، مرجع سابق.

(2) الرافعي، مصطفي كامل ص:١٢٢، الطبعة الرابعة، طبعة دار المعارف، خطبة الزعيم مصطفي كامل بالقاهرة في الثامن عشر من ديسمبر سنة ١٨٩٩.

(3) الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق.

(4) الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق.

وأحد رواد العمل النقابي في العالم بأسره كما وجه تلاميذه إلى بذل الجهود لإنشاء الحركة التعاونية وقدم لها الكثير من الدعم [1].

كما اهتم محمد فريد بالمشاركة في المؤتمرات الدولية الاشتراكية وكان يحضرها بنفسه أو يوفد إليها عددا من أعضاء الحزب الوطني أو يرسل إليها الرسائل والخطب التي تؤكد تمسكه بالعدالة الاجتماعية انطلاقا من الإسلام.

وفي الحقيقة فإن وعي محمد فريد بهذه المسألة تؤكد صلاحية النظام الإسلامي كفلسفة وأسلوب لبناء مجتمع لا طبقي يحقق أكبر قدر من المساواة والعدالة بين أبناء هذا العالم ولو كانت الحركة الاشتراكية الدولية قد التفتت إلى القيمة العظمى والمناهج العبقرية التي قدمها الإسلام في إطار منهجه المتكامل للحياة - للعدالة الاجتماعية والمساواة لكان وجه التاريخ قد تغير - ولكانت قضية العدالة قد انتصرت ولكانت قد وفرت الآلام والشقاء الذي عاناه العالم من خلال الأنظمة الاشتراكية القائمة على الفلسفات الملحدة كالماركسية أو الخيالية كالطوباوية، ولكانت قضية العدالة الاجتماعية قد حشدت خلفها كل المسلمين والمستضعفين في العالم في مواجهة الرأسمالية البشعة، ولما استطاعت الدوائر الرأسمالية أن تنتصر على الاشتراكية كما حدث الآن في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات عندما انهارت النظم الاشتراكية تباعا.

وفي الواقع فإن مفهوم محمد فريد والحزب الوطني لقضية العدالة الاجتماعية في الإسلام، وصلاحية هذه المبادئ وقدرتها الحيوية ينطلق من تراث إسلامي من خلال نصوص القرآن والسنة، ومن خلال النماذج التطبيقية التي قدمها الصحابة رضوان الله عليهم ومن خلال مواقف وأفكار زعماء الحركة الإسلامية المعاصرة مثل الأفغاني والنديم، وفي الحقيقة أيضًا أن هذه المبادئ مازالت صالحة اليوم وغدًا بإذن الله لتكون قاعدة لنضال الشعوب المستضعفة والطبقات المستضعفة في مواجهة النظام الرأسمالي الدولي البشع الذي يسود الدنيا الآن، وخاصة بعد انهيار الماركسية.

الشـيخ عبد العزيز جاويش

من الشخصيات الهامة التي لعبت دورًا في الحياة الوطنية المصرية من خلال الحزب الوطني، بل يعد الرجل الثاني في الحزب بعد محمد فريد خاصة في الفترة من

---

(1) الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق.

١٩٠٨ إلى ١٩١٢ وهي الفترة التي تولي فيها الشيخ عبد العزيز جاويش رئاسة تحرير جريدة اللواء الناطقة بلسان الحزب الوطني، وهو منصب هام ولاشك ويعبر عن ثقة الحركة الوطنية في مصر في الشيخ عبد العزيز جاويش ويعبر أيضًا عن مدى وطنية وإخلاص الشيخ عبد العزيز جاويش للحركة الوطنية في مصر ومبادئها الراسخة كالجامعة الإسلامية والجلاء ووحدة وادي النيل، والدستور والدفاع عن المستضعفين.

ولاشك أن الجهد الكبير الذي بذلـه الشيخ عبد العزيز جاويش وما لاقاه من صعوبات، وما قدمه من تضحيات في سبيل الحركة الوطنية في مصر، وكذلك ثقة تلك الحركة وزعيمها محمد فريد في الشيخ عبد العزيز جاويش لدرجة إسناد منصب رئيس تحرير جريدة الحزب الرسمية إليه إنما يعبر عن روح الجامعة الإسلامية والعالمية الإسلامية إيما تعبير، حيث إن الشيخ عبد العزيز جاويش تونسي الأصل، ولكن الواجب الإسلامي الذي يرفض القوميات والحدود بين المسلمين هو الذي دفع الشيخ عبد العزيز جاويش إلى تلك الجهود والتضحيات، وهو أيضًا الذي جعل الحركة الوطنية في مصر بقيادة محمد فريد تقدم هذا الرجل التونسي ليكون معبرًا عنها ورئيسًا لتحرير جريدتها الرسمية.

"وكان محمد فريد قد تعرف بالشيخ عبد العزيز جاويش في مؤتمر المستشرقين بمدينة الجزائر سنة ١٩٠٥، وعرفه بمصطفى كامل سنة ١٩٠٦ بباريس فتمكنت بينهم أواصر الصداقة والميول الوطنية والإسلامية " (١).

ومن سنة ١٩٠٥ انخرط الشيخ عبد العزيز جاويش في الحركة الوطنية في مصر برغم أنه تونسي الأصل لأن الدفاع عن قضايا المسلمين والإسلام أمر لا يتجزأ، وقد أسند إليه محمد فريد رئاسة تحرير جريدة اللواء سنة ١٩٠٨ واستمر يعطى في ذلك الموقع عطاء وطنيًا متميزًا حتى سنة ١٩١٢، حيث تم نفيه إلى الأستانة.

وقد تمت محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش عدة مرات بسبب مواقفه الوطنية وحماسه الشديد للقضايا الوطنية في مصر والسودان، فقد حوكم في يوليو - أغسطس سنة ١٩٠٨ بتهمة إهانة وزارة الحربية لنشر قضية "الكاملين" التي دافع فيها الجاويش عن أهالي بلدة الكاملين بالسودان بقيادة الشيخ عبد القادر واتهم الحكومة بإحداث مذبحة

---

(1) الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق.

مثل مذبحة دنشواي في بلدة الكاملين بالسودان وأنها أعدمت سبعين رجلا، وحكمت بالسجن المؤبد على ثلاثة عشر آخرين، وقد قضت المحكمة التي نظرت القضية ببراءة الشيخ عبد العزيز جاويش من التهم الموجهة إليه.

كما حوكم للمرة الثانية في يونيو - أغسطس ١٩٠٩، وذلك لنشر مقالة عن ذكرى حادثة دنشواي وقد قضت المحكمة بحبس الشيخ عبد العزيز جاويش ثلاثة أشهر قضاها الرجل صامدًا محتسبًا.

أما المرة الثالثة، فقد كانت سنة ١٩١١، وذلك بسبب كتابة مقدمة كتاب وطنيتي الذي ألفه الشيخ على الغاياتي، وهو أحد محرري جريدة اللواء وأحد مناضلي الحركة الوطنية في ذلك الوقت، وقد صدر الحكم على الشيخ عبد العزيز جاويش بالحبس ثلاثة أشهر أخرى قضاها الرجل أيضًا صابرًا محتسبًا، وقد صدر حكم بالحبس على محمد فريد ستة أشهر أيضًا في نفس القضية، قضاها محمد فريد بعد عودته من أوربا.

عمر بك لطـفــي

هو أحد أبناء الحزب الوطني، ومن أهم الشخصيات في تاريخ مصر المعاصر، وهو رائد الحركة التعاونية المصرية، وقد ظهرت فكرة التعاون في مصر على يد هذا الرجل العظيم، وقد نادى بتلك الفكرة من خلال نادي المدارس العليا الذي كان رئيسًا لـه، فقد ألقي عمر بك لطفي أول محاضرة لـه عن التعاون في الأول من نوفمبر سنة ١٩٠٨ في نادي المدارس العليا شرح فيها مزايا التعاون وأهميته لمصر لأنه وحده الكفيل بالقضاء على آفة الربا الماحقة على حد قولـه في تلك الخطبة.

واستمر عمر بك لطفي بعد هذه المحاضرة يدعو إلى التعاون في محاضرات القاها في النادي وفي نوادي الاسكندرية والمنصورة وطنطا ودمياط وغيرها وأسس أول شركة تعاونية وهي شركة التعاون المالي التجارية بالقاهرة سنة ١٩٠٩ كما أسس جمعية تعاون زراعية في أبريل ١٩١٠ بشبرا النخلة مركز طنطا.

وفي الحقيقة فإن قراءة الخطب والمحاضرات التي شرح فيها عمر بك لطفي فكرة التعاون وأهميتها نجد أنه تناول الأفكار الآتية: " أن التعاون هو الكفيل بإنقاذ البلاد من آفة الربا الماحقة " [1]: " يعتقد بعض الناس أن تفريج الأزمة المالية لا يكون إلا بجلب

(1) من خطبة عمر بك لطفي في نادي المدارس العليا، الأول من نوفمبر ١٩٠٨.

رؤوس الأموال من البلاد الأجنبية، وهذا خطأ كبير "[1]: " وعندي أن أساس الاستقلال والحرية في كل أمة هو الاستقلال الاقتصادي "[2]: " علينا أن نوجه مجهوداتنا كافة لتقوية وتنمية مصادر الثروة المصرية الحقيقية "[3].

ولعل تلك المفاهيم والأقوال التي نادى بها عمر بك لطفي تعكس الاهتمام المبكر للحركة الوطنية المصرية لقضية الاستقلال الاقتصادي، وقضية بناء نمط اقتصادي مستقل وغير تابع ومستمد من الإسلام، فعمر بك لطفي يدعو بالتحديد إلى رفض الديون الأجنبية، والاعتماد على الذات وتنمية ثرواتنا، ويدرك أن أساس الاستقلال هو الاستقلال الاقتصادي، ويدعو إلى التعاون للقضاء على آفة الربا، ولتحقيق النهضة الاقتصادية المستقلة؛ أي نمط اقتصادي مستقل وغير تابع ومستمد من الإسلام.

وقد استمرت الحركة التعاونية بعد وفاة عمر بك لطفي على يد تلاميذه من أعضاء الحزب الوطني وفي مقدمتهم أحمد بك لطفي " شقيقه " فتأسست العديد من شركات التعاون والنقابات، وانتشرت أفكاره التعاونية، فقد تأسست النقابة العامة للتعاون المنزلي والزراعي سنة ١٩١٢، ثم توالى تأسيس النقابات العمالية والزراعية والتعاونية، وصدور التشريعات الحكومية بذلك تحت الضغط الشعبي، إلا أنها اشتملت على كثير من العيوب التي كبلتها بها الحكومة خوفا من تصاعد المد الشعبي والوطني من خلال الحركة التعاونية والنقابية، وانتهي الأمر بصدور عدد من القوانين التي جعلت التعاون حكوميًا بحتًا مما جعل الأمر أشبه بالجثة الميتة أو مجرد هيئة تتبع الحكومة، وتتحرك من خلال الأوامر الحكومية مما أفقدها مضمونها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي" مثل قانون ١٩٢٣، وقانون ١٩٢٧، وقانون ١٩٥٤، وقانون ١٩٦١ ".

الحـزب الوطنـي والنضـال السـري

وبجانب الكفاح العلني للحزب الوطني ضد الاحتلال والخديوي، كان هناك هامشًا كبيرًا من النضال السري، وكانت هناك العديد من المنظمات السرية المسلحة بعضها كان امتدادًا لخلايا ثورة ١٨٨١ والبعض الآخر استحدثته الحركة الوطنية وخاصة محمد فريد.

---

(1) من خطبة عمر بك لطفي في ٢٤ مايو ١٩١٠.
(2) من خطبة عمر بك لطفي في ٢٤ مايو ١٩١٠.
(3) من خطبة عمر بك لطفي في ٢٤ مايو ١٩١٠.

فعقب هزيمة الثورة العرابية بسبب القمع السلطوي من جانب الإنجليز والخديوي لجأت الخلايا الثورية التي لم تطلها يد البطش إلى العمل السري، فتأسست "جمعية الحزب الوطني السرية" وضمت هذه الجمعية عددًا من الذين شاركوا مشاركة فعلية في أحداث الثورة مثل لطيف سليم وحسن عاصم، وحسن عبد الرازق، ومحمود سالم، وعلي فخري... وغيرهم، ولكن الملاحظ أن تلك الجمعية ظلت طوال عهد الخديوي توفيق دون نشاط، حيث كانت الاجتماعات سرية تتناول المناقشة في الأحوال السياسية التي آلت إليها البلاد[١].

وقد تمكن لطيف سليم من تنظيم وتوسيع قاعدة هذه الجمعية بضم أعداد جديدة من الشباب إليها عام ١٨٩٣، مثل مصطفي كامل ومحمد فريد ومحمود أنيس ومحمد خلوصي وأحمد الصوفاني وعبد اللطيف الصوفاني.

ومن خلال تلك الجمعية تم الاتصال بين عبد الله النديم، ومصطفي كامل حيث تعلم مصطفي كامل على يد النديم في منزل لطيف سليم، درس الوطنية وخبرات الثورة العرابية وأسباب فشلها.

واهتم مصطفي كامل بعد انضمامه إلى تلك الجمعية السرية بضم عناصر عسكرية إليها، حيث إنه رحب بدخول ضباط الجيش في جمعية الحزب الوطني دخولاً خافيًا.

ولعل ما يؤكد ذلك حدوث تمرد في الوحدات العسكرية في السودان سنة ١٩٠٠، وكذلك اكتشاف سلطات الاحتلال لتنظيم عسكري يضم خمسة وسبعين ضابطًا ممن ينتمون إلى منظمة الحزب الوطني السرية، وذلك بعد أن وشي بهم أحد الضباط [٢].

وفي نفس الإطار السري تأسست جمعية أخرى عرفت باسم الجمعية الوطنية وقد احتوي القانون الأساسي لتلك الجمعية السرية الصادرة في الرابع عشر من مايو ١٨٨٣ على عشرين بند اتخذت شكل "المؤامرة الوطنية المصرية" وأبرزت هذه البنود أحكام عضوية الجمعية ونظام وأوامر مهام الأعضاء الذين ألزموا بارتداء زي خاص حينما يطلبون للاجتماع، عولت على إنشاء الفروع لها وتركزت في أيدي رئيس الجمعية سلطات واسعة وحتم على الأعضاء أن يكونوا مسلحين أثناء الاجتماعات وذلك لدرء

(1) جريدة اللواء ٢٣ مايو ١٩٠٨.

(2) مذكرات الخديوي عباس، جريدة المصري، ٢ سبتمبر ١٩٥١.

العوارض عند حصولها، حيث فرض البند الخامس عشر وجوب إحراز كل عضو على بندقية وخنجر وما يكفي من الذخيرة، بل وأباح القانون الأساسي للجمعية الانتقام إذا تعرض أحد الأعضاء للقبض عليه، واتضح أن الاجتماعات كانت تحدث قبيل منتصف الليل بعد تحديد أماكن الاجتماع في الأماكن الخالية عن طريق أوامر التكليف بالحضور، وأنه عند الاقتراب من المكان المحدد للاجتماع يقوم العضو بارتداء الملابس الخاصة بالجمعية، وضمت الجمعية فروعًا لها تكونت من رئيس وستة أعضاء، كما اتفقوا على استخدام القوة لتنفيذ أغراضهم وسعوا للحصول على مطبعة خاصة بهم [١].

وأصدرت تلك الجمعية عددًا من المنشورات هدفها تحرير الوطن، وطرد الإنجليز من مصر وإبعادهم عن كل الوظائف بما في ذلك الجيش، وحذرت الجمعية في منشوراتها الوطنية من التعامل مع جنود الاحتلال أيا كان نوع التعامل، كما أرسلت الجمعية خطابات التهديد للخديوي والأمراء والهيئة الحاكمة من النظار، وكبار المسؤولين والأغنياء، وإلى السير إدوارد ماليت، وذلك على أساس أنها جمعية للانتقام لطرد الإنجليز، وكان من بين ما أرسلته الجمعية إعلان إلى جريدة "الوطن" لنشره تضمن التهديد لكل من يتعامل مع الاحتلال ولو كان الجالس على العرش، وأنها تكفلت منذ ذلك اليوم بتطهير البلاد من الجيش الإنجليزي، وتطالب بالدستور، كما وصفت الخديوي بالظلم والاستبداد، وأن الشعب يكره الخديوي ويرفضه [٢].

وقد تم اكتشاف هذه الجمعية في يونيو ١٨٨٣، وألقي القبض على عدد كبير من أعضائها، وضبط لديهم عدد من قطع السلاح، وكان من بين المقبوض عليهم سكرتير الجمعية الدكتور محمد سعيد وهو جزائري الجنسية [٣].

ولعل قراءة أهداف وبيانات الجمعية وتشكيل تلك المنظمة تثبت عددا من الحقائق التالية:

- أن الحركة الوطنية الإسلامية في مصر لم تمت عقب الاحتلال الإنجليزي واستمرت رغم أبشع وأوسع عملية قمع ومطاردة مارستها سلطات الاحتلال عقب هزيمة الثورة العرابية.

---

(1) وثائق الثورة العرابية، دار الوثائق القومية، محفظة ٢٣.
(2) وثائق الثورة العرابية، دار الوثائق القومية، محفظة ٢٣.
(3) وثائق الثورة العرابية، دار الوثائق القومية، محفظة ٢٣.

- أن تلك الحركة اتخذت أسلوب الكفاح المسلح كطريق لتحرير البلاد من جنود الاحتلال.

- أنها كانت ترفض الخديوي وتطالب بالدستور؛ أي أن هدفها كان الجلاء والدستور، أي الاستقلال والحريات.

- أن إسلامية الحركة جعلت الجزائري "محمد سعيد" ينخرط في صفوفها دفاعا عن مصر، بل وأن يكون سكرتيرًا للجمعية، وهذا يؤكد على إسلامية الحركة الإسلامية الوطنية في مصر، وعلى مفهومها العالمي والأممي للإسلام، وأن الدفاع عن بلاد الإسلام فرض على كل مسلم بصرف النظر عن جنسيته.

وظهرت جمعية سرية أخرى سنة ١٨٩٦ في مدينة بني سويف برئاسة أحمد فؤاد طلعت رئيس نيابة بني سويف، ولما علم مصطفى كامل بأمر هذه الجمعية سعى إلى ضمها إلى جمعية الحزب الوطني السرية، وقد نجح في ذلك، كما تم عقب ذلك إعادة تنظيم جمعية الحزب الوطني السرية ومحاولة ضم عناصر جديدة إليها ونشر خلاياها في الأقاليم، وقد اتخذ مصطفي كامل اسمًا مستعارًا في تلك الجمعية هو اسم "أبو الفدا".

وكان هناك أيضًا جمعيات شبه سريه تعمل بالتنسيق الكامل مع الخلافة العثمانية مثل جمعية شمس الإسلام، وكذلك جمعية مكارم الأخلاق التي قدرت عضويتها بالآلاف حيث كان لها فروع في أكثر المدن المصرية، وهدفت للنهوض بالإسلام، وقد اهتم مصطفي كامل بالاتصال بتلك الجمعيات في إطار اهتمامه بالجامعة الإسلامية والخلافة والجلاء [١].

وفي سنة ١٩٠٥ تكونت جمعية سرية هي " جمعية الاتحاد الإسلامي " ويقول عنها الدكتور عصام ضياء الدين في رسالته للدكتوراه: (يلاحظ أن اسمها كان يتناسب مع النزعة الإسلامية التي كانت طابعًا اقترن بالنشاط الوطني في ذلك الوقت، واشتمل قانونها الصادر في الخامس من فبراير ١٩٠٥ على أثنتين وثلاثين مادة أوضحت بأسلوب متناه في البساطة طبيعة الجمعية، وأنها إسلامية محضة من أجل مساعدة المسلمين بقدر الإمكان مع الحرص على عدم إتيان رأي يجافي غير المسلمين، وحدد

---

(1) د. عصام ضياء الدين، الحزب الوطني والنضال السري ١٩٠٧ - ١٩١٥، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٧.

القانون خطر الاجتماعات العلنية، وقيمة الاشتراكات، وواجبات الأعضاء وطريقة اختيار الرئيس وتنظيم الخلايا، وقد كانت هذه الجمعية هي نواة جمعية التضامن الأخوي التي لعبت دورًا هامًا في النشاط الثوري للحزب الوطني، وليس من المبالغة أن نعتبر الحزب الوطني كان وراء هذه الجمعية "[١].

وقد انتشرت خلايا هذه الجمعية في معظم المدن المصرية، والمدارس العليا بل وظهر التفكير في إنشاء نادي المدارس العليا للتنسيق بين الطلاب والخريجين من خلال تلك الجمعية.

ويضيف د. عصام ضياء الدين: " ولا شك أن تلك البؤر الثورية كانت بحق أبرز معالم الحركة الوطنية، حيث خرجت منها المظاهرات وأعمال العنف التي شهدتها مصر، فقد توفر في النادي مكان رحب للقاء أعضاء الجمعيات السرية الذين أدوا دورًا ملموسًا في تنشيط النضال الوطني بصفة عامة"[٢].

وحتى أنه عندما تقرر إنشاء الحزب الوطني العلني سنة ١٩٠٧ تم الاتفاق على أن تشكل لجنة سرية من بين الأعضاء المخلصين [٣].

ويعلق د. عصام ضياء الدين على إيمان الحزب الوطني بالعمل السري إلى جانب العمل العلني في إطار الإعداد للثورة قائلاً: "لجأ الحزب الوطني إلى العمل العلني إلى جانب العمل السري لأن إستراتيجية الحزب في الواقع كانت قائمة على أساس النضال المسلح، ولم يكن النضال العلني إلا سياسة اقتضتها الظروف خشية البطش بالحركة في وقت مبكر، ولقد كانت قيادة الحزب حريصة على العمل في الخفاء لخلق الكوادر السياسية القادرة على تفجير الثورة؛ ولذلك فمن الحق القول بأن نشاط مصطفي كامل العلنى ما كان إلا ليخفي ثورة "[٤].

بل إن صحيفة اللواء وخطب مصطفى كامل وغيرها ما كانت إلا لنشر بذور الثورة، بل حرصت قيادة الحزب إلى توجيه الجمعيات الوطنية السرية إلى الإيمان بأسلوب القوة من ناحية مع الإكثار من تلك الجمعيات من جهة أخرى، ولا أدل على ذلك

---

(1) مذكرات محمد فريد- كراس (١) صـ ١١ .

(2) د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.

(3) من خطبة روزفلت مايو ١٩١٠.

(4) من مذكرة محمد فريد إلى الدول المتحاربة والمحايدة في أكتوبر سنة ١٩١٧.

مما طرأ على جمعية التضامن الأخوي، وهي امتداد لجمعية الاتحاد الإسلامي من أفكار واتجاهات احتوت على هذه النقلة باتجاه العنف، لاسيما إذا علمنا أن هذه الجمعية قد عول عليها الحزب الوطني - فيما بعد - للقيام بدور طليعي في أعمال العنف (١).

فلقد تم تقديم الشاب إبراهيم الورداني للالتحاق بالجمعية على أساس أنه سيصير كيماويًا ماهرًا يمكنه عمل ديناميت إلى جانب إعداد العقاقير السامة عند اللزوم، ليس هذا فحسب بل جرت حركة الأفكار في الجمعية إلى تأسيس الفروع والإكثار منها.

ويعبر مصطفي كامل عن هذا الأمر بقولـه: "إنه لابد من بلوغ الأمة درجة من القوة تستطيع معها أن تجبر الدولة المحتلة على الجلاء، وأن تنال الاستقلال رغما عن كل إنسان"(٢).

وقول اللواء أيضًا " بأن إنجلترا ليست بالتي تخرج من مصر مختارة عملاً بمبدأ أو تعاطفاً على الشعب، ولكنها تدافع عن بقائها حتى تضطر إلى الجلاء " (٣).

وأيضًا "إن الإنجليز لا يحترمون إلا القوة المادية وهي المدافع فصبرًا سيكون لنا مدافع يومًا وأن الشباب المصري أصبح يؤمن بذلك وأنهم سيأتون بها في الوقت المناسب" (٤).

كما أبرزت صحيفة اللواء حادثة اغتيال ملك البرتغال وولي عهده في أول فبراير ١٩٠٨ وعلقت عليها بقولها " إنها نتيجة لاستبداد الحكام بالمحكومين، وأنها حكم قضى به الشعب الغاضب على رأس متوجة ورأس مستعدة للتتويج (٥).

وعندما تولي محمد فريد الحزب الوطني عقب وفاة مصطفي كامل ١٩٠٨ كان التنظيم السري للحزب الوطني قد وصل إلى مرحلة من القوة لا يستهان بها خاصة بعد اهتمام مصطفي كامل في الفترة الأخيرة من حياته بالاعتماد على الجماهير وعلى القوى الذاتية للأمة أساسًا بعد الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا، ومهادنة الخديوي للاحتلال، وكان من الطبيعى أن يشهد التنظيم السري للحزب الوطني في عهد محمد فريد مزيدًا

(1) د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
(2) جريدة اللواء، في نوفمبر ١٩٠٧، الحزب الوطني والجلاء، بقلم مصطفي كامل.
(3) جريدة اللواء، في١١ نوفمبر ١٩٠٨.
(4) جريدة اللواء، في ٢٣ يناير ١٩٠٨، الشعور الوطني المصري، بدون توقيع
(5) جريدة اللواء، في١٠ فبراير ١٩٠٧

من الاهتمام والانتشار والقوة بحكم الظروف التي كانت تمر بها مصر وقتها، وبحكم الظروف الدولية والمحلية التي جعلت من طريق الثورة طريقًا لا بديل عنه وبحكم أن محمد فريد، بتكوينه وتفاعلاته الثورية يميل إلى الشدة والعنف الثوري.

وكان من الطبيعي أن تحاول سلطات الاحتلال والخديوي تصفية الحزب الوطني ومنظماته السرية، وهكذا شهدت تلك الفترة حالة من النضال الحاد والعنف، وتعرض محمد فريد وعبد العزيز جاويش وغيرهم من زعماء الحزب الوطني إلى المحاكمات والسجن والمطاردة.

واهتم محمد فريد بمجرد تسليمه زمام القيادة بإتمام تنظيم الحزب، ووضع تنظيم جديد للحزب يراعى ظروف المرحلة، وبمقتضى اللائحة الجديدة للحزب التي وافقت عليها الجمعية العمومية للحزب الوطني في السادس والعشرين من مارس سنة ١٩٠٩، تم إنشاء عدد من اللجان الاختصاصية مثل اللجنة الخطابية واللجنة السياسية، ثم اللجان الفرعية، ويرى د. عصام ضياء الدين " أن اللجان الفرعية بالرغم من صفتها العلنية إلا أنها كانت بمثابة تنظيمات سرية للحزب، يخرج منها ما يأتيها من أوامر من القيادة الثورية للحزب للاتصال بالجمعيات السرية في الأقاليم وغيرها، وليس أدل على ذلك من التكتم الشديد في اختيار أعضائها من ناحية، ثم لطبيعة تكوين جهازها القائم عليها والمطابق تمامًا لأمر تكوين الجمعيات السرية من ناحية أخرى، هذا فضلاً عما ثبت لدينا من أن اللجنة الفرعية للحزب بالعباسية كان ينتمي أعضاؤها إلى الجمعيات السرية، بينما أن اللجنة الفرعية للحزب بالإسكندرية تحولت إلى جمعية سرية في زمن الحرب العالمية الأولى ".

والراصد لاهتمامات صحيفة اللواء في تلك الفترة يجد أنها اهتمت بنقل تجارب العنف الثوري والإشادة بها مثل العنف الثوري ضد الإنجليز في الهند وأيرلندا، بل ودعت الصحيفة الشباب إلى التعاهد سرًا على إعداد أنفسهم لإنقاذ أمتهم، ومناقشة الأعداء الحساب، وعدم الظهور في ميدان العمل قبل أن تنضج خطتهم، ويكونوا على تمام الاستعداد لتنفيذها مؤكدة عليهم إنشاء الجمعيات السرية [1].

---

(1) جريدة اللواء، في الثاني من نوفمبر ١٩٠٨، حاجتنا إلى التكتم في جهادنا.

وكان محصلة هذا الاتجاه الذي التزم به محمد فريد تكثيف مصر بالجمعيات السرية، مع إدخال القوة اللازمة لها ليكسبها الفعالية في العمل، ومن ثم فليس من الغريب أن نرى مصر وقد امتلأت بالجمعيات السرية بتوجيهات من زعيم الحزب الوطني على الرغم من حرصه الشديد على الظهور دائمًا في ثوب السلام في أعمال الحزب الوطني حتى يجنب حزبه البطش المتوقع من ناحية الاحتلال، ولم تقتصر الجمعيات السرية على مصر فقط بل امتدت لتشمل الطلبة المصريين في أوربا الذين أفادوا في دعم وتطور التنظيمات السرية في مصر حين عادوا إليها، وكان أبرز هؤلاء إبراهيم الوردانى الذي كانت لـه صلات متينة بمحمد فريد، فكان يتميز بوطنية حادة ساعدته على النهوض بأخطر الجمعيات السرية للحزب الوطني وهي " جمعية التضامن الأخوي " التي انعكست عليها أساليب العنف للجناح الثوري في الحزب الوطني الذي كان على قمته محمد فريد، وعبد العزيز جاويش [(١)].

وإذا كنا قد تعرضنا من قبل لجمعية التضامن الأخوي، فإننا الآن سنناقش الخطوط العريضة للبرنامج السياسي للجمعية، والذي صدر في يونيو ١٩٠٨ بعد عدة لقاءات بين الورداني وأعضاء الجمعية، ومحمد فريد وعبد العزيز جاويش [(٢)].

وقد جاء البرنامج السياسي للجمعية كالتالي:

أولاً: التأثير على العامة وتأليف قلوبهم بما يأتي:

١- تكليف لجنة من الجمعية لوضع خطب تلقى على العامة.

٢- حث الخطباء في المساجد على إلقاء الخطب الثورية.

٣- دخول بعض الأعضاء في الطرق الصوفية وتفهيم مشايخها عن الحالة الحاضرة وكيف تأخر الدين وانتشر الفساد.

٤- عمل أدوار وأغان وأناشيد عن الحالة الحاضرة لتغنى في المجتمعات، ويحفظها طلبة الكتاتيب والمدارس.

٥- وضع روايات تمثيلية لتمثل في جهات الأرياف لمحاربة الأخلاق الفاسدة

---

(1) د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.

(2) وثائق اغتيال بطرس غالي دار المحفوظات القومية، ملف ٣٥.

والعادات القبيحة.

٦- وضع قصص حماسية.

٧- عمل جمعيات تعاون للشعب، ونقابات للصناع في أنحاء مصر.

ثانيًا: التجارة:

١- التعصب للتجارة الوطنية ومقاطعة التجارة الأجنبية تمامًا.

٢- عمل مجموعة "دليل" بأسماء التجار الوطنيين وتوزيعها في الجهات.

٣- إنشاء شركة مصرية تجارية للقيام بعمل المنسوجات المصرية والصناعات الأخرى

٤- إحياء الروح الصناعية والتجارية في نفوس الأهالي.

ثالثًا: التعليم:

١- فتح مدارس لتعليم الشعب في جميع أنحاء القطر المصري.

٢- إنشاء مدارس لتعليم البنين والبنات على حسب النظام الإسلامي.

٣- إنشاء مدارس تجارية وصناعية، وبعث إرساليات علمية إلى البلاد الأجنبية.

٤- تعليم أبناء الفقراء على حساب الجمعية.

٥- السعي في إيجاد نظارة معارف أهلية.

٦- وضع وترجمة الكتب العلمية والأخلاقية، ونشر تراجم حياة عظماء الرجال الذين دافعوا عن بلادهم، وبذلوا الحياة في سبيلها.

٧- وضع كتب عن حالة مصر وفضائح الإنجليز بها.

٨- ترقية اللغة العربية، وإحياؤها بكل الوسائل الممكنة.

٩- عقد مؤتمر علمي.

١٠- تخصيص فئة من الجمعية لعمل الروايات التمثيلية عن الحالة الحاضرة وتمثيلها

رابعًا: تكوين الجمعيات:

١- يجب على كل عضوين أن يكونا جمعية مركبة من عشرة أعضاء جدد بشرط

عدم معرفتهم بأحد غيرهما.

٢- تتسمى هذه الجمعيات باسم واحد.

٣- لا يبت في القرارات ذات الأهمية إلا بعد أخذ رأي الأغلبية وبعد عرضها على الجمعيات كلها والموافقة عليها.

٤- لا رئاسة في الجمعيات.

٥- لابد لكل جمعية من لغة مخصوصة " شفرة ".

٦- يجب تحليف العضو " اليمين " حتى يصير عضوًا عاملاً ولا يدخل إلا بعد اختبارا تاما.

خامسًا: القوة:

١- أن القوة لا تدفع إلا بالقوة.

٢- أن العدو يستخدم القوة لإخضاع البلاد ولابد للبلاد من قوة مناسبة لدفع الاحتلال.

٣- الحرص على التدريب الرياضي والعسكري وشراء السلاح والذخيرة.

٤- تمول أنشطة الجمعية من الدعم المالي الذي يقدمه الأعضاء، وهو عبارة عن ثلاثين بالمائة من دخله الشهري، وكذلك عمل شركات اقتصادية يكون ربحها مصدرًا لتمويل الجمعية، وقد تم عمل هذه الشركة في أول مارس ١٩٠٩.

٥- كان للجمعية لجنة خاصة سميت اللجنة الفدائية، وكان يترأسها إبراهيم الورداني أنيط بها القيام بالأعمال الخطيرة، كالاعتداءات وغيرها، وكان كل عضو بها يتصل بالآخر فقط ماعدا رئيسها الورداني الذي كان يمكنه وحده الاتصال باللجنة التنفيذية العليا، وبهذه الطريقة كانت اللجنة الرئيسية للجمعية باقية سرًّا، ولا يعرف أسماؤها ولا مقرها ولا مكان اجتماعاتها، بل كانت تصدر منها الأوامر دون أن يعرف أحد شيئًا عنها مما يعطي الانطباع بأن محمد فريد كان يهيمن على اللجنة التنفيذية العليا للجمعية ويعطي الأوامر والتوجيهات للجمعية عن طريق إبراهيم الوردانى، ويلقي عبد الفتاح عنايت المزيد من الضوء على هذه الحقيقة حينما ذكر أن محمد فريد كان يقود جهازًا سريًا بحكم أنه كان أكبر مؤيد لحركة الفدائيين وكان يمدهم بكل نوع من أنواع المساعدة مادية كانت أو أدبية.

٦- استعانت الجمعية بالطلبة المصريين الدارسين في أوربا لشراء الأسلحة على أن يكون شراء تلك الأسلحة من كل الدول ماعدا إنجلترا، حتى لا تكتشف أجهزة المخابرات الإنجليزية هذا الخيط.

ويرى د/ عصام ضياء الدين، أن اللجنة التنفيذية لجمعية التضامن الأخوي كانت مشكلة من كل من محمد فريد، وعبد العزيز جاويش، وإبراهيم الورداني [١]

وقد لعبت جمعية التضامن الأخوي دورًا خطيرًا في الحياة الوطنية المصرية عمومًا وفي كفاح الحزب الوطني خصوصًا، وقد نفذت عناصر تلك الجمعية عملية اغتيال بطرس غالي سنة ١٩١٠.

ولكن الأمر لم يقتصر على تلك الجمعية، بل شهد الواقع المصري في تلك الفترة عددًا كبيرًا من الجمعيات سواء تلك التي انبثقت من جمعية التضامن الأخوي أو الجمعيات التي لم تكن على صلة مباشرة بها وإن كانت على صلة بقيادة الحزب الوطني، وخاصة الشيخ عبد العزيز جاويش، وقد عبر مستشار الداخلية الإنجليزي عن ذلك الأمر قائلاً: " إن عدد الجمعيات السرية وشبه السرية كبير جدًا " [٢].

وعلى كل حال فقد انبثق عن جمعية التضامن الأخوي عدداً من الجمعيات السرية مثل: " جمعية الفلاحين "، و"جمعية التعاون الأخوي "، وجمعية الرابطة الأخوية " وغيرها.

كما ظهرت جمعيات سرية أخرى، مثل جمعية الحياة التي تكونت سنة ١٩٠٨ برئاسة خليل مدكور، وقد اعتبرت تلك الجمعية من الجمعيات السياسية السرية الهامة، نظرًا لاتساع عدد أعضائها، وانضمام عدد من ضباط الجيش والشباب إلى هذه الجمعية، وجمعية الاتحاد برئاسة توفيق أنور، جمعية الاتحاد الأزهري برئاسة الشيخ فهيم قنديل، جمعية الإصلاح الأزهري برئاسة الشيخ على أحمد الجرجاوي، جمعية الاتحاد المصرية برئاسة عبد الحميد أحمد، وجمعية إحياء الشعائر الدينية برئاسة عبد الحليم محمود الغمراوي، وجمعية الرقي الإسلامي برئاسة محمد سعد الله، وجمعية المجاهدين برئاسة الدكتور محمد عبد الحي.

---

(1) د/ عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
(2) نقلا عن د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.

وقد لعبت هذه الجمعية دورًا هامًا في محاولة توحيد الجمعيات السرية المختلفة.

ومن الجمعيات شبه السرية نجد " جمعية مصر الفتاة "، " وجمعية إخوان الصفا"، " جمعية اليقظة المصرية " وغيرها.

ويري د/ عصام ضياء الدين، أن هناك عددًا كبيرًا من الجمعيات قد ظهر في تلك الفترة خاصة تلك التي تأسست في الأقاليم، وأن الحزب الوطني وخاصة محمد فريد، وعبد العزيز جاويش كانا لهما تأثير ونفوذ كبيران، وعلاقات واسعة بتلك الجمعيات، وأن نادى المدارس العليا كان بؤرة لظهور تلك الجمعيات أو مكان لالتقاء أعضائها (١).

ولم يقتصر أمر الجمعيات على داخل مصر، بل ظهرت عدد من الجمعيات المتأثرة أيضًا بالحزب الوطني في أوربا، مثل الجمعية المصرية بإنجلترا، جمعية مصر الفتاة، الجمعية الإسلامية بادنبرج، وقد وطد محمد فريد علاقاته بهذه الجمعية بنشر أخبارها، وفي هذا الإطار ظهرت أيضًا جمعية الطلبة المصريين بليون في فرنسا، والجمعية المصرية بباريس، وجمعية لوزان وغيرها، وقد تم توحيد جهود هذه الجمعيات في مؤتمر الشبيبة في الرابع عشر من سبتمبر سنة ١٩٠٨ الذي تكون من مندوبي الجمعيات المصرية بأوربا.

وعلى كل حال فإن البعض يقدر عدد الجمعيات السرية في ذلك الوقت بخمس وثمانين جمعية (٢)، مما يدل على مدى انتشارها وأهميتها، ومما يؤكد ذلك أيضًا صدور الأوامر من مستشار الداخلية إلى مدير بوليس القاهرة "هارفي" بإنشاء مكتب للبوليس السري يختص بالأعمال السياسية حتى يتمكن بوجه خاص من جمع المعلومات عن الجمعيات السرية ومراقبتها، وبالفعل بدأ المكتب أعماله واصطدم بحقيقة مؤداها أن عدد هذه الجمعيات كبير جدًا و أن أعضاءها مجندون في الغالب من الطلاب.

وعقب حادثة اغتيال بطرس غالي سنة ١٩١٠ على يد جمعية التضامن الأخوي، اكتشفت سلطات الاحتلال أن هناك علاقة مباشرة بين تلك المنظمة وبين محمد فريد وعبد العزيز جاويش، إلا أنها لم تستطع تقديم الدليل المادي على ذلك، حيث قام محمد فريد بالتخلص من كل الأوراق والأشياء التي تصلح دليلاً على ذلك قبل تفتيش منزله.

---

(1) د/ عصام ضياء الدين، مرجع سابق.

(2) محمود كامل، أشهر القضايا المصرية ص ١٣٠.

وكان محمد فريد قد تلقى تحذيرًا من أحد القضاة الوطنيين وهو القاضي أحمد عبدالرازق، بأن منزله سوف يتم تفتيشه، إلا أن محمد فريد كان قد تخلص بالفعل من كل الأوراق والأشياء التي تثبت صلته بالحادث حتى قبل وصول التحذير إليه.

وفي الحقيقة فإن محمد فريد كان يعلم بعملية الاغتيال قبل وقوعها، بل هو الذي أعطى الموافقة والتوجيه بذلك، حيث رأت قيادة الحزب أنه لا سبيل لوقف مد امتياز قناة السويس إلا بقطع رأس الخيانة بطرس غالي [١].

وكانت علاقة محمد فريد بالورداني من القوة، بحيث إن محمد فريد كان يزور الورداني مرارًا في إجزاخانته وقد اعترف محمد فريد بذلك في مذكراته، كما كان الورداني يقوم بزيارات متعددة لمنزل محمد فريد بشبرا، بل إن محمد فريد اجتمع بالورداني عشية الاغتيال في الثامن عشر من فبراير في أجزاخانة الورداني التي كان يؤمها أيضًا الشيخ عبد العزيز جاويش، حيث قام بزيارة للورداني في الأسبوع الأخير للحادث مباشرة [٢].

وتعد حادثة اغتيال بطرس غالي من الأدلة على كفاءة وقدرة التنظيمات السرية للحزب الوطني،، فهي تكشف عن استعداد تلك المنظمات السرية للقيام بعمليات العنف خدمة لتوجهاتها السياسية، ولعله من المؤكد أنه لم يكن هناك طريق آخر لمنع توقيع اتفاق مد امتياز قناة السويس سوى هذه الوسيلة فصدرت أوامر قيادة الحزب إلى إحدى الخلايا السرية بتنفيذ العملية، وقام الورداني بدوره بتنفيذها جهارًا نهارًا دون أن يحاول الهرب، بل سلم نفسه وحدد أسباب العملية بكل وضوح وذلك لتحقيق الأثر السياسي من الحادث، وحتى يحصر نطاق التحقيق في شخصه، وفي الخلية السرية التي ينتمي إليها دون كشف باقي الجمعية وصلتها بالحزب الوطني، وهذا في حد ذاته يدل على وعي سياسي وثوري كبير، وظل الورداني متماسكًا من بداية التحقيق حتى لحظة إعدامه مصرًّا على حصر العملية فيه وفي خليته الثورية ومؤكدًا على الدوافع السياسية للحادث.

ومن ناحية أخرى فإن الحزب الوطني الذي اطمأن لصمود الورداني، والذي أدرك أن سلطات الاحتلال لن تنجح في تقديم دليل مادي على علاقة الحزب بالحادث، استغل الحادث في التنديد بمحاولة مد امتياز قناة السويس وبالاحتلال بأسره، ووكل المحامين

---

(1) د/ عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
(2) د/ عصام ضياء الدين، مرجع سابق.

للدفاع عن الورداني، بل وحضر محمد فريد جلسات المحاكمة، ودافعت صحف الحزب عن الورداني، واعتبرته بطلاً وطنيًا يحمل دوافع نبيلة للاغتيال، وظهرت الأشعار التي تشيد بوطنية الورداني، كما تم طبع صوره بالآلاف وتوزيعها تحت عنوان بطل الوطنية، كما أصبحت مقبرة الورداني مزارًا للوطنيين من شباب الحزب الوطني.

وجملة القول أن الحزب الوطني نفذ عملية الاغتيال، وحقق الأثر السياسي منها وحصر خسائرها في التضحية بالورداني كشهيد قدم نفسه فداء لمصر والإسلام، بل قام الحزب الوطني باستخدام الحادث في دفع الشعور الوطني خطوات إلى الأمام، وتحول الورداني إلى رمز ملهم للوطنية والفداء.

وفي محاولة من الحزب الوطني للتغطية على الجمعيات السرية، قام الشيخ عبد العزيز جاويش بإنشاء عدد من الجمعيات العلنية، ليستقطب إليها اهتمام البوليس السياسي الذي تم إنشاؤه خصيصًا لمتابعة الجمعيات السرية، ولتكون غطاءً للعمل السري في نفس الوقت، فأسس الشيخ عبد العزيز جاويش جمعية التشجيع على التعليم الحر " وجمعية " حصن اليتامى " وجمعية " الإخلاص الوطنية "، كما قام الشيخ عبد العزيز جاويش أيضًا بتأليف كُتبٍ عن النظام الإيطالي للفوضويين ونظامًا للشفرة للتراسل السري في سبتمبر ١٩١٠.

وكانت سلطات الاحتلال تعتبر الشيخ عبد العزيز جاويش " أكثر الجماعة خطرًا وتعصبًا، ووصفته سلطات الاحتلال بأنه داعية سيئ الشهرة، وأن حبسه من قبل لم يقلم أظافره، وأنه يشكل تهديدًا مستمرًا للنظام العام والأمن العام، وأنه يدبر المؤامرات لتحريض الطلبة والعمال والفلاحين، وأنه يتمتع بجملة من الميزات تجعل منه ثوريا خطيرًا بسبب تعليمه وذكائه وموهبته ككاتب وكخطيب، وأنه ليس من الصعب على داهية مثله أن يقوم بأية أعمال ضارة، ويظل بمنأى عن طائلة القانون "(١)، وفي الحقيقة فإن الشيخ عبد العزيز جاويش كان من أهم قيادات الحزب الوطني على المستوي السياسي، وكان يدير بكفاءة عددًا من المنظمات السرية، بل إن نشاطه امتد في كل شيء، لدرجة أنه بالإضافة إلى نشاطه الوطني أسس مجلة " الهداية " للدفاع عن الدين الإسلامي في مواجهة بعثات التبشير، وقد شارك الورداني معه في إنشاء تلك المجلة وتحريرها " (٢).

(1) تقرير لسلطات الاحتلال، نقلا عن د/ عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
(2) د/ عصام ضياء الدين، مرجع سابق.

كفاح الحزب الوطني ١٩٠٨ - ١٩١٩

بوفاة الزعيم مصطفي كامل، سنة ١٩٠٨ ظن البعض أن الحزب الوطني أو الكفاح الوطني سيضعف أو يخنع، وقد خاب ظن هؤلاء؛ لأن الحركة الإسلامية الوطنية في مصر غير قابلة للانتهاء؛ لأنها تمتد في التاريخ والجغرافيا والوجدان، وهكذا استمرت الحركة، بل دخلت العديد من المعارك وزاد لهيبها وانتشارها.

كانت الظروف في ذلك الوقت شديدة الصعوبة، فالحركة الوطنية، قد فقدت زعيمها الفذ مصطفي كامل الذي كان يتمتع بوعي وخبرة سياسية، ويتمتع في نفس الوقت بقدرة خطابية وكتابية بالغة، استخدمها في تحقيق أكبر قدر من الحشد الجماهيري والتعبئة، كما أن التعاون بين إنجلترا وفرنسا على حساب مصر وغيرها قد سار خطوات إلى الأمام، وأخيرًا فإن الخديوي عباس قد انحاز إلى الاحتلال بالكامل وأصبح هو نفسه يترصد الحركة الوطنية، ويتربص بها الدوائر ويريد الإيقاع بهـا.

وعلى مستوى الواقع الحزبي، كانت هناك محاولات لزرع أحزاب عميلة، مثل حزب الأمة، الذي يعمل لخدمة الاحتلال، وحزب الإصلاح الذي يعمل لخدمة الخديوي.

وفي مواجهة ذلك، كان الحزب الوطني قد استطاع أن يصمد، وأن يقوم بانتخاب محمد فريد، زعيمًا لـه خلفًا لمصطفى كامل، متمسكًا بخطوطه السياسية والمبدئية وهي الجامعة الإسلامية، الجلاء، وحدة وادي النيل، الدستور، نشر التعليم، الدفاع عن العمال والفلاحين والفقراء عمومًا، فعلى مستوى الجلاء تمسك الحزب الوطني بعد موت مصطفي كامل بهذه المسألة تمسكًا شديد وجعلها محور حياته ونضاله في مواجهة هؤلاء الذين يدعون إلى البدء بالإصلاح من خلال الإنجليز أو غيرها من الترهات التي حاولت عناصر حزب الأمة نشرها في الواقع المصري.

يقول محمد فريد: " إن الشعب لا يمكن أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعدها بإخلاص على ترقيتها وتحديثها ".

وفي خطبته بالإسكندرية في أغسطس ١٩٠٨، قال محمد فريد: " ترك بعضهم المطالبة بالجلاء وسموا هذا التحول اعتدالاً في المبدأ وما هو إلا خيانة كبرى للوطن.

وكان من أولى الأعمال التي قامت بها اللجنة الإدارية للحزب الوطني بعد وفاة

مصطفي كامل هو طلب إلغاء المحكمة المخصوصة التي ألفت لمحاكمة من يتهم من الأهالي بالتعدي على ضباط وجنود جيش الاحتلال، وقد تقدمت اللجنة الإدارية للحزب الوطني بهذا في الرابع والعشرين من فبراير سنة ١٩٠٨، وذلك في مناسبة ذكرى تأسيس تلك المحكمة في الخامس والعشرين من فبراير سنة ١٨٩٥.

وفي الحادي والعشري من مارس ١٩٠٨ تقدم محمد فريد باحتجاج على تصريحات وزير الحربية الإنجليزي التي قال فيها بضرورة بقاء جيش الاحتلال الإنجليزي بمصر.

وعندما صرح السير جورست المعتمد البريطاني في مصر "أبريل ١٩٠٨" بأن سلطة المستشارين الإنجليز بمصر تعلو فوق سلطة الوزراء، كتب محمد فريد مقالا شديدًا في جريدة اللواء طالب فيها الوزراء بالاستقالة حفاظا على كرامتهم التي أهدرها الإنجليز وحذرهم من أن عدم استقالتهم تعني عدم احترامهم لكرامتهم وأنهم يستحقون ازدراء الأمة ومقتها.

ولم يقتصر الأمر على كتابة المقالات وتقديم الاحتجاجات بل إنه نتيجة لجهود الحزب الوطني اندلعت المظاهرات للمطالبة بالاستقلال؛ ففي التاسع من نوفمبر ١٩٠٨ تظاهر طلبة الحقوق احتجاجا على عرض الجيش الإنجليزي بميدان عابدين وقد تجاوب معهم الجمهور، وردد الجميع " ليحيا الاستقلال " لتحيا الحرية "، وقد تكررت تلك المظاهرة أيضًا في التاسع من نوفمبر ١٩٠٩.

وقد ظلت قضية الجلاء دائمًا هي القضية المحورية للحزب الوطني سواء في جهاده الصحفي أو الخطابي، أوفي إطار المطالبة بالدستور أو إلغاء القوانين المقيدة للحريات لتحسين ظروف النضال الوطني من أجل الاستقلال، أو إطار نشر التعليم أو الاهتمام بالعمل النقابي والتعاون.

وارتبطت قضية وحدة وادي النيل بقضية الجلاء، فقد اعتبر الحزب الوطني أن وحدة وادي النيل أمر ضروري وحتمي وحيوي لمصر والسودان معًا، وكان الحزب الوطني لا يفتأ يكرر احتجاجه على اتفاقية السودان المعقودة سنة ١٨٩٩ في كل مناسبة، كما اهتمت صحف الحزب الوطني بهذا الأمر أيما اهتمام، بل كانت تهتم بالدفاع عن حقوق شعب السودان وتفضح الممارسات القمعية والتعسفية الإنجليزية في السودان، وتأتي قضية " الكاملين " كمثال هام في هذا الإطار، فقد دافعت اللواء عن أهالي تلك البلدة الذين تعرضوا للقتل على يد سلطات الاحتلال الإنجليزي، ووصفت الحادثة بأنها

دنشواي أخرى، بل إن رئيس تحرير اللواء " الشيخ عبد العزيز جاويش " قد تعرض للمحاكمة بسبب نشره أخبار تلك الحادثة " يوليو - أغسطس ١٩٠٨ ".

يقول محمد فريد في هذا الصدد: " وأنه لبديهي حين أتكلم عن مصر أريد كل وادي النيل من أقاصي السودان إلى البحر الأبيض المتوسط، ثم البحر الأحمر بما يشمل كردفان ودارفور، فإنه لا يجهل إنسان أن من يملك أعالي النيل إنما يملك رقبة مصر، ويستطيع بكل سهولة أن يحتكر جزءًا عظيمًا من مياه النيل ومن أجل ذلك أوجدت إنجلترا حكومة منفصلة في السودان المصري، متخذة من سواكن وغيرها مرفأ للملاحة في البحر الأحمر، وكذلك تعارض إنجلترا دائمًا في اتصال السكك الحديدية المصرية بأخواتها في السودان، بل وتترك تمهيد الطريق بين أسوان ووادي حلفا؛ حتى تستطيع حينما تجبر على الخروج من مصر أن تسيطر على حوض النيل الأعلى، وعلى فروعه التي تمده، ثم تبيع الماء لمصر بوزنه ذهبًا، فيجب أن يكون وادي النيل لنا وحدنا غير مقسم ولا مجزأ، كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادي ألا وهو النيل " (١).

* * *

وفي إطار المطالبة بالدستور وإلغاء القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات نجد أن الحزب الوطني قد بذل في هذا الإطار جهدًا كبيرًا، وقد كان الدستور مطلبًا ثابتا لمحمد فريد ولكل خطباء وكتبة الحزب الوطني، وفي كل اجتماعات الحزب أو مظاهراته، كان الدستور يأتي كطلب تالي لمطلب الجلاء ولكن دون التعارض معه أو الاهتمام به على حساب الجلاء، بل إن الحزب الوطني كان ينظر إلى المسألة باعتبار أن الدستور والحرية مطلب شرعي وطبيعي لكل الأمم، ومن ناحية أخرى فهو يحسن ظروف العمل الوطني في سبيل الجلاء، وقد عبر د/ عصام ضياء الدين عن رؤية الحزب الوطني لهذه المسألة بقوله: " إننا نميل إلى الاعتقاد بأن حرص فريد على منح مصر الدستور، على الرغم من وجود الاحتلال لم يكن إلا للاستفادة من الضمانات التي تكفلها الدستور للمواطن بصفة خاصة حتى يمكن في ظله تأمين القوى الثورية من أية محاولة للتنكيل بها، وبالتالي العمل في مقاومة الاحتلال، وقد طرح أحد أصدقاء فريد فكرة عقد مؤتمر كبير في ميدان عابدين أثناء وجود الخديوي لإجباره على إعلان الدستور (٢).

(1) من مذكرة محمد فريد إلى الدول المتحاربة والمحايدة في أكتوبر ١٩١٧
(2) د/ عصام ضياء الدين، مرجع سابق.

على كل حال، فبمجرد تولي محمد فريد مسئولية رئاسة الحزب الوطني قام بتوجيه الأمة إلى المطالبة بالدستور، وأعد الحزب الوطني عددًا من العرائض لهذا الغرض وجمع عليها توقيعات الأهالي، بلغت ٧٥ ألف توقيع، وقد نظم هذا العمل كل اللجان الإدارية والفرعية للحزب الوطني في القاهرة والأقاليم.

وعندما رفض الخديوي - بإيعاز من سلطات الاحتلال - الموافقة على منح الأمة دستورًا لجأ الحزب الوطني إلى محاولة تخويف الخديوي لإجباره على إصدار الدستور ففي بداية مارس ١٩٠٨ مرَّ قطار الخديوي الخاص القادم من مريوط إلى الإسكندرية، وبعد ذلك وجدت قنبلة ملقاة على خط السكك الحديدية، واكتشف أمرها قبيل مرور قطار الخديوي الخاص، ثم مرة ثالثة أجبر قطار الخديوي على التحول إلى المخزن عندما ظهر قطار للبضاعة أمامه فجأة [1].

ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نعزو تلك الأمور إلى الأهالي، فظهور عائق مفاجئ مرتين ليس أمر يأتي في إطار المصادفة أو الإهمال، وحتى لو سلمنا بمنطق المصادفة أو الإهمال في ظهور العائق مرتين، فلن نستطيع ألا نسلم بوجود عمل متعمد وراء وجود قنبلة على الخط الحديدي قبيل مرور قطار الخديوي.

ويمكننا أن نفهم علاقة ذلك كله إذا ما ربطنا بين تلك الحوادث في مارس ١٩٠٨، وحركة المطالبة بالدستور في نفس الوقت مع إدراك وجود العديد من المنظمات السرية للحزب الوطني في ذلك الوقت.

وإذا كان اهتمام الحزب الوطني بانتزاع دستور الأمة يصل إلى حد تهديد حياة الخديوي، فضلا عن جمع التوقيعات والعرائض والمظاهرات، فإن من المؤكد أن الحزب الوطني كان لا يقبل ذلك على حساب قضية الجلاء أو يهملها في سبيل الدستور، ومما يؤكد ذلك أن محمد فريد نفسه قد رفض واستنكر قيام بعض المصريين بتقديم طلب إلى اللورد كرومر المعتمد في الحادي والعشرين من أكتوبر ١٩٠٦، مندذًا بذلك التصرف ومؤكدًا بأنه إذا كان الدستور حقًا طبيعيًا للأمة، فإن طلبه لا يكون من ممثل الاحتلال لأن الاحتلال غير شرعي، ولا يجوز لمصري الاعتراف به حتى ولو في مقابل الدستور.

---

(1) جريدة الظاهر، مارس ١٩٠٨.

ويقول محمد فريد في هذا الصدد أيضًا: " لو كان نيلنا الدستور معلقا على طلب من الإنجليز فخير لنا أن نبقي بلاد بلا دستور من أن ننالـه بـالاعتراف بـأن للإنجليز حقـا أو شبه حق في بلادنا مهما رمونا بالتطرف والتهور، فلهم دينهم ولنا دين " (١).

وعندما أجاب وزير خارجية بريطانيا على سؤال لأحد البرلمانيين الإنجليز قائلا " إنه لا يمكن لخديوي مصر منحها دستورًا إلا بعد استشارة الحكومة البريطانية " سارع الحزب الوطني وأرسل احتجاجًا على هذا الأمر جاء فيه" يحتج الحزب الوطني بشدة على ما تخولـه إنجلترا لنفسها من الحق في التدخل بين الأمة وأميرها في منح الدستور الذي تكرر طلبه " (٢).

وإلى جانب اهتمام الحزب الوطني بقضايا الجلاء ووحدة وادي النيل والدستور، اهتم أيضًا بنشر الفكر الثوري والرد على الفكر الإصلاحي والمهادن، وفي هذا الإطار نجد محمد فريد يهاجم هؤلاء القائلين بالفصل بين الطلبة والسياسة، وبين طالبي العلم عموما والسياسة، يقول محمد فريد: " يقولون دائمًا أن السياسة والعلم لا يجتمعان، وأن السياسة يجب أن تحرم على رجال العلم وكان العلماء أو المنشغلون بالعلم يلزم أن يكونوا على الرأي القائل " بأن لا وطن ولا وطنية "، فلا يهتمون بشئون بلادهم ويكون سواء لديهم إن كانت مستقلة أو خاضعة لسلطة أجنبية، وهو قول لا يصدر عن عاقل يعرف للوطنية اسما ".

ويضيف محمد فريد: " تعرفون كلكم من هو "باستور" ذلك العالم الفرنسي الذي اكتشف ميكروب الكلب، واكتشف علاجه وقضى حياته في خدمة علم الميكروب حتى أوصله إلى هذه الدرجة، وعندما أهداه إمبراطور ألمانيا نيشانًا رفض نيشان هذا الإمبراطور لأنه عدو بلاده وقاهر أمته، والمحتلة جنوده للالزاس وقسم عظيم من اللورين، فكتب إليه الإمبراطور أنه أهداه نيشانه بصفته عالمًا، والعلم لا وطن لـه، فأجابه هذا العالم الكبير بهذه العبارة " نعم إن العلم لا وطن لـه، ولكن للعالم وطنًا" وأصر على الرفض والإباء " (٣).

وكان رجال الاحتلال ودعاته والمرتبطين به ينادون دائمًا بأن على الطلبة ألا

---

(1) اللواء، مقال محمد فريد سبتمبر ١٩٠٨

(2) الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق.

(3) من خطبة محمد فريد، ١٤ سبتمبر ١٩٠٨ في القاهرة.

ينشغلوا بالسياسة، وأن يكتفوا بتحصيل العلم، وهي حجة كل بني الاستعمار والاستبداد دائمًا، وأحيانًا تصل هذه المسألة إلى حد اتهام الطلبة بعدم طاعة والديهم ومدرسيهم، وقد ردت صحافة الحزب الوطني على ذلك كله، بل اعتبرت الطلبة أنصارا طبيعيين للحزب الوطني، ودعتهم إلى نشر المبادئ الوطنية الصحيحة في كل مكان في مصر.

وفي الحقيقة فإن قوى الاستبداد تعزف دائمًا على نغمة أن على الطلبة أن ينشغلوا بالعلم وأن على العمال أن ينشغلوا بالعمل، وكذلك الفلاحين وهكذا، ولكن سلوك الحزب الوطني ودعوته استطاعت أن تجعل الطلبة والعمال في طليعة القوى الوطنية والثورية، وأن تهتم بالفلاحين، وقد لعب الطلاب دورًا هامًا في نشر مبادئ الحزب الوطني في كل مكان، كما لعبوا دورًا هامًا في التظاهر والإضراب والاعتصام، كما لعبوا أيضًا دورًا أساسيًّا في بناء المنظمات السرية في ذلك الوقت، ولعب العمال أيضًا دورًا هامًا في الحركة الوطنية وكذلك الفلاحين.

وفي إطار نشر الفكر والسلوك الثوريين نجد محمد فريد يدعو إلى النقد، والنقد الذاتي داخل الحركة الوطنية وعدم تأليه الزعماء الوطنيين وطاعتهم طاعة عمياء، بل لابد من محاسبتهم إذا ما أخطئوا لأنهم بشر غير معصومين من الخطأ يقول محمد فريد: أطلب من حضراتكم إظهار نفوركم مني لو أتيت ما يخالف مبادئ حزبنا، ثم يقول: يا قوم إياكم والمحاباة في الحق، يا قوم إياكم والمجاملة في الوطنية فهذه علامات على ضعف الأخلاق، ذلك الضعف بل ذلك الداء الدفين الذي يجب علينا محاربته بكل قوانا"[١].

ومحمد فريد هنا يعتبر غياب النقد، والنقد الذاتي داء دفين يجب محاربته، وهو هنا يمثل امتدادا وتمثلا لروح الإسلام التي تدعو إلى هذا الأمر تمامًا، ألم يقبل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - النقد من امرأة على مرأى ومسمع من جميع المسلمين قائلا "أصابت امرأة وأخطأ عمر"، أليست هذه هي نفسها الدعوة التي وجهها أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - إلى المسلمين "إذا رأيتموني على حق فأعينوني، وإذا وجدتموني على باطل فقوموني" بل عندما قام أحد المسلمين قائلا لعمر - رضي الله عنه - " والله لو وجدنا فيك اعوجاجًا لقومناه بسيوفنا " رد عمر قائلا "الحمد لله الذي جعل في أمة الإسلام من يقوم اعوجاج عمر بسيفه".

---

(1) من خطبة محمد فريد، ١٤ سبتمبر ١٩٠٨ في القاهرة.

وفي إطار ترسيخ الفكر الثوري والقضاء على الفكر الإصلاحي والتهادني نجد محمد فريد يقول: " يقول البعض أن من الهوس والتطرف أن نطلب الجلاء قبل أن تصبح الأمة كلها علماء، وأنه مادامت الأمة غير متعلمة فلابد من وجود مشرف علينا، وهذا قول يؤدي إلى استمرار الاحتلال إلى ما شاء الله، فهل يرجى إصلاح أو تعليم من الإنجليز وهم الذين أفسدوا كل شيء، كيف نرجو إصلاح من سالب استقلالنا؟! كيف ترجى مساعدة غاصب ابتلع بلادنا؟

لقد ترك بعضهم المطالبة بالجلاء وسموا هذا التحول اعتدالا في المبدأ، وما هو إلا خيانة كبرى للوطن، أنهم يتوجهون شطر الإنجليز لطلب بعض الإصلاحات البسيطة تعمية على الرأي العام، وتضليلا لـه واغترارًا بوعود بعض الإنجليز الذين ألفوا ما سموه باللجنة البرلمانية المصرية لمساعدة هؤلاء المعتدلين على الإصلاح الداخلي بشرط عدم التعرض للاحتلال بكلمة، واستبشر بعض البسطاء خيرًا بهذا الاهتمام الظاهري الذي من ظاهره الرحمة، ومن باطنه العذاب، ونسوا الأمر الأساسي الذي لا يجوز أن يكون لنا مطلب غيره من الإنجليز ألا وهو الجلاء العاجل " [(١)].

وكان بعض البرلمانيين الإنجليز قد استقبلوا وفدًا مصريًا أرسله الخديوي للمطالبة ببعض الإصلاحات في مصر، كما أن هناك بعض الأحزاب مثل حزب الأمة وحزب الإصلاح، كانت تنادي بالإصلاح أو التدرج في طلب الاستقلال، وفي الحقيقة فإن هذه المدرسة بدأت بشريف باشا، وقد رأينا كيف انتهى به الأمر إلى لا شيء، ثم ظهرت مرة أخرى على يد رجال الخديوي أو الموالون للاحتلال مثل حزب الإصلاح وحزب الأمة، وقد استمرت هذه المدرسة في الوفد منذ ١٩١٩، وفي مقابل هذه المدرسة الإصلاحية كانت هناك المدرسة الثورية المتمثلة في الأفغاني والنديم وعرابي ثم مصطفى كامل ومحمد فريد، ثم الإخوان المسلمين ومصر الفتاة وهكذا.

وبالطبع هناك اختلاف في الدرجة بين القوى والأحزاب الإصلاحية على حسب المشارب والظروف، إلا أنها لا تخرج في النهاية عن إطار الإصلاح، ولا تصل أبدًا إلى حالة الثورة، بل هي تؤدي دورًا في تهدئة الأوضاع وتضييع الوقت، وفي لحظات المد الثوري تستدعيها قوى الاستعمار والاستبداد لتطويق الحالة الثورية وفض الجماهير وقد نجح الاستعمار في استخدام عناصر هذه المدرسة بنجاح باهر في تطويق ثورة ١٩١٩

(1) من خطبة محمد فريد، ١٤ سبتمبر ١٩٠٨ في القاهرة.

على يد سعد زغلول، وتضييع نتائجها، وتضحيات أبناء الشعب فيها، وكان النجاح الاستعماري في تطويق ثورة ١٩١٩، بسعد زغلول ورفاقه كبيراً لدرجة أن ثورة كبيرة مثل ثورة ١٩١٩ لم تظهر ثانية إلى الآن (١٩٩٠) برغم وجود ظروف التبعية والاستبداد كما هي " كانت إنجليزية وأصبحت الآن أمريكية "، في حين أن مصر مثلا شهدت ثورة ١٨٨١ ثم ثورة ١٩١٩، أي في أقل من ثمانية وثلاثين عاما، بل أخطر من هذا أنه ما وصلت حالة المد الثوري إلى آفاق عليا في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات، نجحت القوى الاستعمارية في استخدام أسلوب جديد لإجهاض المد الثوري عن طريق الانقلاب العسكري الذي نفذه عملاء الأمريكان بقيادة عبد الناصر.

على كل حال، فإن محمد فريد كان حاسما في فهمه لتلك المسألة وحدد بطريقة رائعة أبعادها.

وعلى مستوى التعليم اهتم الحزب الوطني أيما اهتمام بهذه المسألة على أساس أن التعليم أول فريضة إسلامية، وثانيًا ضروري لزيادة قوى حركة الكفاح الشعبي ضد الاحتلال، وفي هذا الصدد استمر الحزب الوطني يدعم ويشجع عملية إنشاء جامعة مصرية، وإتمام الجهود التي بذلها مصطفى كامل في هذا الصدد إلى أن تم وضع حجر الأساس لتلك الجامعة في الثلاثين من مارس سنة ١٩١٤.

وعلى مستوي التعليم الثانوي والعالى بذل الحزب الوطني جهدًا كبيرًا، وشجع الأغنياء على افتتاح المدارس في كل مكان، ودعا إلى وجود مدارس ثانوية وصناعية وتجارية في كل محافظة، أما على مستوى التعليم الابتدائي فقد دعا الحزب الوطني إلى وجوب جعله إلزاميًا ومجانيًا، وفي هذا الصدد طالب محمد فريد: " بأن المساواة الحقيقية تقتضي بأن يكون التعليم الابتدائي مجانيًا لجميع طبقات الأمة فقيرها وغنيها بلا تمييز حتى يشب التلاميذ على حب المساواة، ويعرفون منذ نعومة أظافرهم أنه لا تفاوت بين الناس إلا بخدمة الأمة، وأن أقربهم إلى الله أتقاهم لا أغناهم " [(١)].

ولم يقتصر الأمر على هذا بل دعا الحزب الوطني دائمًا إلى محو الأمية وتعليم العمال والفلاحين، وافتتاح مدارس الشعب الليلية لهذا الغرض، وقد وجه محمد فريد نداءًا بهذا المعني في خطبته في السابع من يناير ١٩١٠، قائلا: " وعليكم إخواني بنشر

(1) من خطبة محمد فريد، ٧ يناير ١٩١٠الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق.

مبادئ التعليم بين العمال والفلاحين وتأسيس المكاتب الليلية ".

وكان الحزب الوطني قد بدأ منذ أواخر ١٩٠٨ في إنشاء عدد من المدارس الليلية لتعليم الفقراء والعمال مجانًا فأنشأ في بولاق مدرسة من هذا النوع وبدأت الدراسة فيها في نوفمبر سنة ١٩٠٨، ثم وصل عدد تلك المدارس أربع مدارس سنة ١٩٠٩، في الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية، تحوي كل منها مائة وعشرين تلميذًا من مختلف الحرف، كما انتشرت هذه المدارس في مختلف المحافظات، وقد ساهم نادي المدارس العليا في هذه الحركة مساهمة كبيرة، وتألفت من خلال النادي لجنة لنشر تلك المدارس وتولى أعضاؤه التدريس فيها.

وكان برنامج هذه المدارس يتناول المواد الآتية " القراءة والكتابة - دروس الدين - قانون الصحة والاحتياطات الصحية - العناية بتربية الأطفال - القوانين الخاصة بالمعاملات اليومية - الشئون الاجتماعية - دروس العلوم - الحساب - تاريخ مصر - التاريخ الإسلامي - جغرافية مصر - أخلاق وآداب " [1].

وفي مواجهة الغزو الثقافي الذي كانت مدارس وإرساليات التبشير تقوم به، قام الحزب الوطني بجهد كبير في مواجهة ذلك الغزو، بل قام الورداني زعيم منظمة التضامن الأخوي السرية بالمشاركة مع الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير اللواء، بإصدار صحيفة الهداية للرد على طعنات المستشرقين وشبيهاتهم حول الإسلام.

وفي إطار تحقيق التميز الفكري والثقافي والسياسي وزرع القيم الإسلامية في مواجهة الاحتلال والغزو الفكري، اهتم الحزب الوطني بالاحتفال بذكرى هجرة الرسول ﷺ، وقد بدأت هذه السنة الحسنة لأول مرة سنة ١٩٠٨ م عام ١٣٢٦ هـ قبيل وفاة مصطفي كامل، وكثمرة من ثمرات الحركة الوطنية والشعور بالاعتزاز القومي، وقد أقام طلبة المدارس الثانوية حفلة بهذه المناسبة بدار التمثيل العربي ليلة الإثنين أول المحرم سنة ١٣٢٦ هـ "الثالث من فبراير سنة ١٩٠٨ م "، كما أقيمت حفلات بهذه المناسبة في حلوان و طنطا والإسكندرية، وميت غمر و دكرنس وغيرها.

وفي سنة ١٣٢٧ هـ ١٩٠٩ م كان الاحتفال بهذه الذكرى أعظم وأفخم تبعًا لنمو الحركة الوطنية، واتساع مداها، وتولي طلبة المدارس تنظيم الاحتفال برعاية نادي

(1) الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق.

المدارس العليا، وأقيمت حفلة بهذه المناسبة بدار التمثيل العربي، ألقيت فيها الخطب والقصائد الشعرية وتم فيها تحليل أوضاع العالم الإسلامي في العام المنصرم وأحلام هذا العالم وآماله وطموحاته في العام القادم.

وقد تكررت تلك الحفلات في كل مدن البلاد وقراها [١].

وكنتيجة للضغط الشعبي واهتمام الحزب الوطني بهذه المسألة صدر قرار حكومي باعتبار هذا اليوم أجازة رسمية تعطل فيها الدواوين.

* * *

الدفاع عن المستضعفين فريضة إسلامية، وقد ارتبطت الحركة الإسلامية الوطنية في مصر بقضية الدفاع عن المستضعفين أيما ارتباط، بل أصبح الدفاع عن المستضعفين والانحياز إلى الفقراء علما على تلك الحركة وإحدى تقاليدها الثابتة، وفي هذا الإطار اهتم الحزب الوطني اهتمامًا ضخمًا بقضايا العمال والفلاحين، فمن ناحية اهتم الحزب بنشر التعليم ومحو الأمية بين صفوف هذه الفئات عن طريق مدارس الشعب الليلية كما اهتم بأحوال العمال وتشكيل النقابات للدفاع عن حقوقهم وكوسيلة من وسائل الحشد والتعبئة في سبيل القضية الوطنية.

كان محمد فريد لا يفتأ يدعو إلى وضع التشريعات لحماية العمال والعناية بشئونهم يقول محمد فريد: " إلى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال ولا قوانين بتحديد سنهم ولا عدد الساعات التي يجب أن يقضونها في العمل، فنجد العمال مثقلي الكواهل بلا رحمة، بل هناك من المعامل ما يشغل الأطفال ذكورًا وإناثًا مثل معامل حلج القطن، وذلك في وسط أردأ الأوساط من الوجهة الصحية "[٢].

وطالبت صحف الحزب الوطني تحديد ساعات العمل، ووضع حد أدنى للعمر فيمن يعملون بحيث لا يتم تشغيل الأطفال، وتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور ووضع نظام للتأمينات الاجتماعية.

كما عني الحزب الوطني بتأسيس نقابات العمال والصناع لترقية حالتهم المادية والمعنوية، فأنشئت ببولاق سنة ١٩٠٩ أول نقابة للعمال في مصر باسم " نقابة عمال

---

(1) مقال لمحمد فريد، يوليو ١٩٠٨

(2) الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق.

الصنائع اليدوية " ووضع الحزب الوطني لها لائحة وقانونًا، وقد ازدهرت تلك النقابة، وبلغ عدد أعضائها في ختام سنة ١٩٠٩ نحو ثمانمائة عضو، عدا الأعضاء المساعدين من غير العمال، وحفل ناديها بالمحاضرات القيمة، فألقى فيها المرحوم عمر بك لطفي محاضرة مساء الخامس عشر من يناير ١٩١٠، عن أسباب ارتقاء العمال وكيف يرقى العامل في مصر، وقد سرت فكرة تأسيس النقابات في العواصم المختلفة والمدن الكبرى في مصر فأنشئت نقابات لعمال الصنائع اليدوية في الإسكندرية والمنصورة و طنطا وغيرها على مثال نقابة القاهرة " [1]ولم ينقطع جهاد الحزب الوطني ومحمد فريد في هذا الصدد، ففي خطبة محمد فريد في الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني في يناير ١٩١٠ قال محمد فريد: " العمال والفلاحون في بلادنا مهملون، فلا قانون يلزم المقاول بدفع تعويض لمن يموت شهيداً في عمله، أو يفقد أحد أعضائه فيصبح عديم الكسب، ولا الحكومة تفكر في الدفاع عنه " وأضاف محمد فريد: " إن نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطأطئ رأسها أمامها، وأنه بفضل النقابات توضع القوانين التي تضمن منح عامل في الصناعة أو الفلاحة معاشا سنويا متى بلغ سنا معلومة ".

وفي الجمعية العمومية للحزب الوطني سنة ١٩١٢، قال محمد فريد: " ولابد لكم من العناية بنقابات العمال وبث مبدأ التضامن بينهم والدفاع عن حقوقهم، واستصدار القوانين الضامنة لهم بعدم التكفف عند الشيخوخة أو عقب الإصابة بما يمنعهم عن الكسب، نرى الآن العامل إذا سقط من شاهق أو إذا قطعت يده مثلا لا يجد من مستخدمه أو من الحكومة عقدًا أو نصيرًا بل ولا يجد نقابة تساعده، ولا راحم ولامعين ولا مخلص للعامل من هذا الجحيم إلا النقابات، فتعالجه إذا مرض وتصرف لـه الأدوية إما مجانًا أو بثمن قليل، وإذا مات ساعدت على تربية أولاده وإذا أصيب بما يمنعه عن الكسب رتبت لـه ما يقيه ذل السؤال مقابل قليل من المال يدفعه لها شهريا ".

وأضاف محمد فريد في نفس الخطبة: " أرجعوا البصر إلى حال العمال في مصر سواء عمال الزراعة، وأقصد بهم جماعة الفلاحين الذين لا يملكون أرضا يعيشون من العمل باليومية أو من استئجار الأراضي، وانظروا إلى تحكم الشركات الأجنبية، مثل الترامواي والسكك الحديدية ومشاكلها في العمال، وانظروا إلى الفلاح المستأجر وإلى ما يفرضه عليه مالك الأرض من الإيجار الباهظ تجدوا أنهم في أشد دركات الفقر فالعامل

(1) الرافعي، مرجع سابق.

لا يحصل على قوت يومه إلا بعد أن يشتغل أثنتى عشر ساعة كل يوم على الأقل، والفلاح لا يصل إلى ما يسد الرمق من أردأ أنواع الخبز بلا إدام إلا بشق الأنفس، كل ذلك ناشئ من فقدان مبدأ الاجتماع والتضامن بينهم، وإهمال سراة البلد كل ما يتعلق بأمورهم الخاصة وعدم التفات الحكومة إلى ترقية شأن العامل والفلاح، والاحتلال يريد أن تبقى هذه الطبقة كقطيع الغنم يؤمرون فيطيعون، عائشين عيشة السائمة، جاهلين حقوقهم وحقوق بلادهم ".

وإذا كان محمد فريد هنا قد دافع عن الفلاح مع العامل، فإنه كان يدافع عن الفلاح دائما باعتباره أكثر الطبقات المظلومة وأوسعها انتشارًا فهو يقول: " كلنا يعلم أن الفلاح لا يملك قوت غده، ويجب تخليص الفلاحين من أيدي المرابين ".

وربط محمد فريد إصلاح حال الفلاح بالاهتمام بمسألة التعاون الزراعي خصوصًا وكيف أن الحكومة تحاربها يقول محمد فريد في خطبة سنة ١٩١٠ أمام الجمعية العمومية للحزب الوطني: " كلنا يعلم كيف حاربت الحكومة الحركة التعاونية وخاصة في مشروع النقابات الزراعية الذي قام به المرحوم عمر بك لطفي، واستطاع أن ينشره، وأسس بعض النقابات ثم وضع مشروع النقابة العامة، لكن الحكومة التي عرقلت المشروع

لم تنجح في القضاء عليه، فنجحت الفكرة وتم تأسيس خمس عشرة نقابة زراعية وسبع شركات تعاون منزلي، وشركة تعاون مالى واحدة والأمل معقود بازديادها بعد أن ظهرت نتائجها وأصبحت ملموسة باليد ".

ثم يتطرق محمد فريد إلى محاربة السلطة الإنجليزية لهذه المسألة قائلا: " لم يرض الاحتلال بهذه الحركة المباركة شأنه مع كل حركة تعلم المصريين التضامن على جلب المنفعة أو منع الضرر، فلم تقبل الحكومة إلى الآن، انظر في مشروع تعديل بعض مواد القانون التجاري تسهيلا لتشكيل النقابات مع أنه قد مضى ثلاث سنوات على تقديمه لها بل أهملته كما تهمل كل مشروع يقوم به الوطنيون مهما كان نفعه ".

وفي إطار دفاع محمد فريد عن الفلاح قال في خطبته أمام الجمعية العمومية للحزب الوطني سنة ١٩١٠: " يتحمل الفلاح المصري أكبر جزء من عبء الضرائب والميزانية "، ودعا إلى تخفيف تلك الضرائب قائلا: " يجب على الكتاب والخطباء أن يطرقوا هذا الباب ويشرحوه شرحًا وافيًا حتى يقف الرأي العام على ما يصيب الفلاح من الظلم

الفادح لتحمله ما يقصم ظهره من الضرائب، ويجب على المشتغلين بتشكيل النقابات الزراعية أن يهتموا بسرعة إنجازها حتى تشتغل بتخفيف الضرائب على الفلاح وتحسين حالته المسكينة، فهو يكد طول سنينه هو وزوجته وأولاده، ولا يحصل إلا على القوت الضروري ".

ويضيف محمد فريد: " الفلاح المصري أتعس فلاح في العالم، ولا خلاص من هذه الحالة إلا بنشر التعليم الابتدائي، وجعله إجباريًا، وبتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة، وأمام الملاك الذين يزيدون عليه الإيجارات بمناسبة وبدون مناسبة، وأمام المرابين الذين يأخدون منه ما يبقى لهم بين جشع الحكام وظلم الحكومة "

وبالإضافة إلى ذلك كله نجد أن الحزب الوطني قد اهتم أيضًا بالدعوة إلى الاهتمام بالأحياء الشعبية، والشئون الصحية عامة، ودعا إلى إنشاء مجلس بلدي بالعاصمة.

ففي بيان محمد فريد أمام الجمعية العمومية للحزب الوطني سنة ١٩١٠، قال محمد فريد: " إن هناك إهمالاً للأحياء الوطنية وعدم الاعتناء بصحة الأهالي لدرجة مروعة إذ ثبت بالإحصاء أن متوسط الوفيات في السنة يتراوح بين ٦٠، ٨٠ في الألف مع أنها في لندن ١٨ في الألف، وفي باريس ٢٠، وفي باقي مدن أوربا لا تزيد عن ٢٥ في الألف مطلقا، وليس هذا لفقر الميزانية المصرية، ولكن من إهمال الحكومة وصرفها المبالغ المخصصة لذلك في الأحياء التي يقطنها الإفرنج، وإهمال باقي الأحياء، فبينما تجد شوارع جاردن سيتي والقصر العيني مرصوفة وبها الأنوار تتلألأ، حيث لا سكان ولا أنيس، تجد أحياء برمتها لا ينفذ إليها نور الشمس نهارًا ولا يوقد فيها مصباح ليلا، ولا تعرف للكنس والرش اسما، مما يؤدي إلى وفيات الأطفال بسبب هذا الإهمال وتراكم الأوساخ في الحارات ".

وفي خطبة محمد فريد في الجمعية العمومية للحزب الوطني سنة ١٩١٢، دعا إلى إنشاء طرق وسكك حديدية في المناطق السكانية لخدمة الأهالي بدلا من إنشائها بالقفار لخدمة الاحتلال ومشروعاته: " بينما تؤجل الحكومة خط السكك الحديدية بين الصالحية والقنطرة، وبين أسوان ووادي حلفا، تقوم بمد تلك السكك في القفار ".

وهكذا نجد الحزب الوطني كان منحازًا انحيازًا شاملا إلى الفقراء والعمال والفلاحين، وقدم في هذا الصدد إسهامًا عظيما ورائدًا، فهو أولا يوضح الحالة التي عليها الفلاح والعمال والأحياء الفقيرة، وهو يعمل لنشر الوعي بين تلك الفئات عن طريق محو

الأمية ونشر التعليم حتى يعرف هؤلاء حقوقهم ويطالبون بها، وهو أيضًا يحدد أعداد هذه الفئات بدقة مثل الاحتلال والحكومة والمرابين وكبار الملاك، ثم هو يرسم الطريق الصحيح لانتزاع تلك الحقوق عن طريق عمل نقابات وتجمعات تدافع عن حقوق هذه الفئات المسحوقة.

وهنا يبرز سؤال هام جدًا، هل كان الحزب الوطني اشتراكيا؟

وللإجابة عن هذا السؤال يجب أن نحدد أولا المقصود بالاشتراكية هنا، فإن كانت تعني الاشتراكية التي تنطلق من الفكر الفلسفي الأوربي الماركسي أو غير الماركسي، فالحزب الوطني كان أبعد ما يكون عن هذا وإن كانت تعني الاشتراكية " العدالة الاجتماعية " فهو هنا أكثر اشتراكية من كل الأحزاب والمنظمات والاتجاهات التي ظهرت في ذلك الوقت.

نعم كان الحزب الوطني حزبا اشتراكيا بمعنى انحيازه إلى الفقراء والمستضعفين انطلاقا من العقيدة الإسلامية، ووفقا للبرنامج الإسلامي الذي خرج الحزب من خلاله، وفي الحقيقة فإن الإسلام يحمل رؤية متميزة في هذا الإطار من خلال الكتاب والسنة وسلوك الرسول ﷺ والصحابة، وفي الحقيقة فإن هذه الرؤية كانت القاعدة التي انطلقت منها مبادئ ورؤية الأفغاني والنديم والحزب الوطني مصطفى كامل، ومحمد فريد) في هذا الإطار.

وفي الحقيقة أيضًا أنه لو قدر لتلك المبادئ أن ترى النور في هذا العصر لتغير وجه التاريخ، وفي الحقيقة أيضًا أن البشرية قد خسرت خسارة كبيرة حينما ربطت بين الاشتراكية والفكر المادي الماركسي في هذا العصر، فأساءت إلى نفسها وأساءت إلى الاشتراكية وانتهى الأمر إلى إفلاس مروع للاشتراكية، وضياع الأمل في انتصار المستضعفين، وكسر شوكة الاستكبار.

وعلى أي حال فإن على المؤمنين حقًا بالعدالة الاجتماعية، والمنحازين حقًا للفقراء والمستضعفين، والذين يريدون النضال ضد المستكبرين و الرأسماليين أن يدركوا الآن خطأهم التاريخي، ويتوبوا عنه وأن يعتمدوا على الأيديولوجية الإسلامية لحشد الفقراء والمستضعفين في العالم اليوم، باعتبار الأيديولوجية الإسلامية هي القادرة نظريًا وعمليًا على مواجهة الحضارة الاستكبارية ودوائر الرأسمالية بعد الفشل المدوي والسقوط الذريع للماركسية.

وعلى كل حال فإن واجب الإسلاميين المعاصرين، وواجب المؤمنين بالعدالة الاجتماعية أن يتعاونوا في هذا الإطار من أجل إنقاذ العالم من الاستكبار والرأسمالية، ومن أجل الفقراء والمستضعفين، وفي الحقيقة فإن الحزب الوطني حاول أن يلعب هذا الدور فشارك في كل المؤتمرات الاشتراكية التي عقدت في أوربا وغيرها، وحاول أن يقدم أيديولوجية إسلامية في هذا الإطار، ولكن لم يكن هناك أحد يسمع هذا الصوت بعد أن غطى دعاة المادية بأصواتهم المرتفعة على الأسماع، وفي هذا الصدد أيضًا نجد أن حزب مصر الفتاة بقيادة أحمد حسين قد حاول أن يؤدي هذه المهمة مرة أخرى إلا أن صوته أيضًا ضاع في الزحام، " اشترك حزب مصر الفتاة في المؤتمرات الاشتراكية، وقدم برنامجًا إسلاميًا للعدالة الاجتماعية في الأربعينات ".

نعم كان الحزب الوطني يحرص على الانحياز للفقراء انطلاقا من الإسلام والحزب الوطني برمته في كل شيء برنامجًا أو سلوكًا أو ظرفًا تاريخيًا، كان حزبا إسلاميًا، وكان أيضًا إسلاميًا في جماهيره وقياداته على السواء، وكان الحزب صريحًا في فهمه للاشتراكية التي يؤمن بها بأنها اشتراكية الإسلام، وتعبر صحيفة الشعب الناطقة بلسان الحزب الوطني عن هذا الأمر في عدد ٢٢ مايو ١٩١٠، بقولها: "نعم نحن ندعو إلى عودة مصر إلى الإسلام، وندرك أن الدين الإسلامي جاء بأكثر مما جاءت به الحركة الاشتراكية في أوربا".

على أن المسألة لا يكتمل فهمها إلا إذا أدركنا أن الحزب الوطني كان أيضًا يعمل على تنظيم وحشد العمال والفلاحين والفقراء، في تنظيمات مستقلة ونقابية، ويعمل على تبصيرهم بحقوقهم، ومحاولة انتزاعها في إطار استخدام تلك الفئات في العمل الوطني أيضًا إلى جانب جانبها الاجتماعي، ولا تعارض بالطبع هنا فتحرير العمال والفلاحين من الظلم هو حشد لهذه القوى ضد الاحتلال، والنضال ضد الاحتلال يحمل بدوره نضالا ضد علاقات التبعية والاستغلال، وضد الخديوي وكبار الملاك والمرابين والشركات الأجنبية، وكلهم كان يسهم في مص عرق العامل والفلاح.

على أن هذا الأمر يطرح ضرورة فهم رؤية الحزب الوطني لمسألة الاستقلال، فهل هو مجرد استقلال سياسي برحيل جيش الاحتلال؟ أم أنه استقلال شامل؟، وفي هذا الصدد نجد أن عمر لطفي قد عبر عن المسألة حينما أكد على أهمية الاستقلال

الاقتصادي، وقطع خيوط التبعية [١].

ومحمد فريد لا يفتأ يدعو أنصاره لإحياء الحركة التعاونية والمشروعات الاقتصادية[٢]، بل يقول باللفظ: " إن استقلال مصر الاقتصادي مرتبط باستقلالها السياسي " [٣].

بل ويدعو الحزب الوطني إلى إنشاء المدارس الصناعية، والمعاهد العلمية، ويدعو إلى إرسال البعثات العلمية إلى أوربا في هذا الإطار، بل يرسل بعض الطلبة على نفقته.

وفي البرنامج الذي قدمه محمد فريد إلى الجمعية العمومية للحزب الوطني سنة ١٩١٠، يدعو محمد فريد إلى فرض الجمارك على السلع التي يوجد مثلها في البلاد حماية للصناعة الوطنية وتشجيعًا لها، وعدم فرض تلك الجمارك على الحبوب والغلال وحاجات الفقراء، ويتعجب محمد فريد من فرض رسوم جمركية على الفحم الحجري اللازم للصناعة، وعدم فرض تلك الرسوم على الحرير والخمور مثلا، ويهاجم محمد فريد سياسة فرض الضرائب على غزل القطن في مصر قائلا: " من العجيب أن الحكومة فرضت ضرائب على ما يغزل من القطن في مصر، فأماتت مصانع الغزل والنسيج في مصر لصالح المصانع الإنجليزية، في حين أنها لم تفرض شيئًا من ذلك على مصانع الخمور التي تصنع في مصر ولا على مصانع البيرة في القاهرة والإسكندرية، فضلا عن أن الإسلام يحرم الخمور ": " إن هذه الأمور مخالفة للعقل والعلم والدين ولا توجد إلا بمصر حيث الاحتلال يدبر الأمور لغاية واحدة هي النهب " [٤].

وهكذا عكس الحزب الوطني فهمًا رائعًا لقضية الاستقلال، وقطع خيوط التبعية وحماية المنتجات، وفضح السلوك الاستعماري في هذا الإطار وأبان أهدافه وغاياته.

يرى د/ عصام ضياء الدين أن كل من الورداني وجاويش كانا وراء تأسيس أول نقابة عمالية في مصر، وهي نقابة عمال الصنائع اليدوية، وهكذا يؤكد خروج الحركة النقابية من رحم المنظمات السرية للحزب الوطني؛ أي أن الهدف منها كان وطنيًا

---

(1) الرافعي، مرجع سابق.

(2) الرافعي، مرجع سابق.

(3) خطبة محمد فريد في الجمعية العمومية للحزب الوطني سنة ١٩١٠

(4) د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.

بالإضافة إلى بعدها الاجتماعي الطبيعي.

يقول د/ عصام ضياء الدين " وما يلفت النظر في تأسيس نقابة عمالية وطنية بمعنى الكلمة وهى نقابة الصنائع اليدوية أنها ولدت على يد الورداني وجاويش بما بذلاه معًا من جهود في تأسيسها ووضع قانونها"[١].

وفي الحقيقة فإن مذكرات محمد فريد تؤكد هذا الرأي، حيث أن محمد فريد يقول: "إن الورداني كان مولعًا بالاشتغال بنقابات العمال"[٢].

ويلخص أيضًا د/ عصام ضياء الدين إلى أن مدارس الشعب التي أسسها الحزب الوطني كانت بدورها من أجل النقابات الوطنية أساسًا، وأن الشيخ عبد العزيز جاويش وتلميذه النجيب إبراهيم الورداني قد لعبوا دورًا في إنشائها مما يؤكد صلتها بالمنظمات السرية للحزب الوطني، يقول د/ عصام ضياء الدين في هذا الصدد: " وإذا كان الهدف الاسمي لهذه المدارس هو رفع مستوى تعليم الطبقات العاملة إلا أن المقصود منها في الواقع كان نشر المبادئ الوطنية، والثورة بين الطبقات الدنيا، حيث كان يدرس بها النظريات الثورية، وكراهية الاحتلال وقوة الإسلام، وفوائد الاتحاد وواجبات المسلم لبلده وعقيدته، وخبث الأجانب ومستقبل مصر المسلمة، ونزاهة الحزب الوطني وفضائل مصطفى كامل، وأن كل ذلك كان لغايات ثورية.

ويضيف د. عصام ضياء الدين: " كانت هذه وسيلة من الوسائل التي لجأ إليها الحزب حتى يضم الحركات العاملة إلى حركته، وقد لعب الشيخ جاويش ومعه تلميذه المخلص إبراهيم الورداني دورًا كبيرًا في احتلال هذه المؤسسات بل وامتد نشاط الحزب إلى القرى، حيث عمل على إنشاء النوادي الريفية لنشر الاضطرابات والإثارة بين صفوف الفلاحين مما أدى بالفعل إلى حدوث نتائج خطيرة.

ويكمل د/ عصام ضياء الدين " وهكذا لجأ الحزب إلى القواعد في المدن والريف لتحريرها أولا والعمل على تجنيدها ثانيًا، وكانت وسيلته في ذلك الجمعيات السرية، ومدارس الشعب السياسية والنقابات بكافة أشكالها والأندية التي سعى في تأسيسها فأصبح لدى تلك القواعد رصيد كبير من الوعي السياسي والاجتماعي".

---

(1) مذكرات محمد فريد، وكذلك وثائق اغتيال بطرس غالي، ملف(١) استجواب محمد فريد.
(2) اللواء، ١٩ أكتوبر ١٩٠٨، ٢٠ أكتوبر ١٩٠٨

وهكذا أثبتت الحركة الإسلامية في مصر إيمانها بالنضال الاجتماعي إلى جانب النضال الوطني، بل ونشأ النضال الاجتماعي أصلا من رحم الحركة الإسلامية الوطنية، ولم يكن هناك فصلا بين النضال الوطني والنضال الاجتماعي، فالنضال الوطني يقود إلى النضال الاجتماعي ويفجره، والنضال الاجتماعي يقود إلى النضال الوطني ويزيد قاعدته.

* * *

معسكر الشعب في مواجهة الاحتلال والخديوي والعملاء

كان الحزب الوطني بفضل جهود مصطفى كامل، ومحمد فريد، وعبد العزيز جاويش، وإبراهيم الورداني، وعمر لطفي... وغيرهم كثير، قد استطاع أن يصل إلى درجة كبيرة من القوة والاتساع على مستوى النضوج الفكري والتنظيمي والجماهيري، وكان الحزب قد استطاع أن يعيد تنظيم نفسه، وأن يشكل العديد من المنظمات السرية، ولعل حالة القوة هذه التي وصل إليها الحزب الوطني عقب وفاة مصطفى كامل سنة ١٩٠٨، قد أدت إلى تحالف كل القوى المضادة للشعب فتناست تناقضاتها الثانوية، مثل الاحتلال والخديوي والعناصر المرتبطة بالاحتلال، مثل حزب الأمة، والمرتبطة بالخديوي مثل حزب الإصلاح، وشهدت مصر معسكران متصارعان هما الشعب بقيادة الحزب الوطني في مواجهة الاحتلال والخديوي، والأحزاب العميلة.

وكان من الطبيعي أن يندلع صراع يومي وسافر بين المعسكرين، وشهد عام ١٩٠٨ مظاهرة طلبة الحقوق احتجاجًا على عرض الجيش الإنجليزي بميدان عابدين في ٩ نوفمبر ١٩٠٨، وفي الثالث والعشرين نوفمبر اعتصم طلبة كلية الهندسة وتضامن معهم طلبة الحقوق، وطلبة مدرسة الصناعة، وعقد الطلاب مؤتمرًا حاشدًا في الأزبكية في الخامس والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٠٨، في يوم عقد المؤتمر العام للحزب الوطني وألقوا الخطب النارية ضد الاحتلال والخديوي، وسار هؤلاء في مظاهرات انضمت إليها جموع الشعب بحيث أصبحت القاهرة بأكملها ميدانًا للمظاهرات التي تهتف للحزب الوطني، وتندد بالاحتلال والخديوي والأحزاب والصحف العميلة، وانهمرت أيضًا خطابات التهديد على الخديوي، ووزير المعارف " سعد زغلول " وغيره من الوزراء والوجهاء الموالين للخديوي أو الاحتلال، وتعرض الخديوي لأكثر من محاولة للتخويف عن طريق وضع قنابل أمام قطاره الخاص أو ظهور عوائق أكثر من مرة على خط

السكك الحديدية أثناء مرور قطار الخديوي.

وبالإضافة إلى ذلك دخلت الحركة العمالية في المعركة فأضرب الحنطورجية في القاهرة، وعمال الشحن في بور سعيد، واعتصم عمال شركة الترام، وقد أيدت "اللواء" كل هذه الأعمال وباركتها ودافعت عنها وأعلنت " أن أسلوب الإضرابات هو الملجأ الوحيد للعمال في طلب حقوقهم بصورة جماعية فهو حق من حقوق الأفراد والجماعات، واستعماله استعمال للحرية الشخصية وتعطيله تعطيلا لها " [1].

وفي نفس العام ١٩٠٨ تصاعدت الإضرابات العمالية، واحتل العمال مخازن هيئة السكك الحديدية في بولاق وشبرا والجيزة، وحجزوا القطارات في المخازن، وطالبوا بحقوقهم العادلة في تحديد أوقات العمل، وتحديد الأجور بالنسبة لطبيعة العمل بعد أن حاق بهم الجور، وطالبت صحيفة الحزب الوطني الرسمية " اللواء" الشركة بالاستجابة إلى مطالبهم، وألقت اللوم على الحكومة لموقفها السلبي، وأكدت على أن العمال المصريين يصيرون إلى الحياة الحية على جسر من التضامن الأخوي.

وكانت تلك الإضرابات العمالية - في مجموعها - توكيدًا على التحام الطبقة العاملة بالنضال الوطني، فبالرغم من الإطار الاجتماعي الذي اتسم به الإضراب إلا أنه كان يخفي في جوهره مضمونا سياسيا ووطنيا.

وفي الحقيقة فإن مصر سنة ١٩٠٨ كانت تعيش حالة من النضال والثورة لم تشهدها منذ أيام عرابي، ويعلق سعد زغلول على هذا الأمر بقوله: " يظهر من هذه الحوادث وأشباهها أن هناك حركة ضد الهيئة الحاضرة عمومًا والخديوي خصوصًا، فتظهر هذه الحركة تارة بمظهر الطعن عليه في الجرائد المختصة بالحزب الوطني والمشايعة له، وتارة بخطابات التهديد والإدانة برسائل القذف التلغرافية، وحينًا بالمظاهرات في الطرق والشوارع، وزمانًا بالفرقعة، ولا يدري إلا الله عاقبة هذه الحركة التي يمكن اعتبارها إرهاصًا لحدوث انقلاب عظيم ".

وفي عام ١٩٠٩ شهدت مصر تصاعدًا رائعًا في النضال الجماهيري ضد الاحتلال والخديوي، ففي الرابع والعشرين من يناير أضرب الطلاب عن الدراسة وعقدوا اجتماعات حاشدة للتنديد بالاحتلال والخديوي، وقد بدأت تلك الحركة في الأزهر،

(1) اللواء، ٢١ أكتوبر ١٩٠٨

وسرعان ما تضامن معها باقي طلبة المدارس والمعاهد في القاهرة والمحافظات الأخرى.

وفي السابع والعشرين من يناير نظم طلاب الأزهر مظاهرة سارت إلى قصر عابدين حيث هتفوا هتافات شديدة ثم عرجوا على مقر جريدة اللواء ونادوا بحياة الحزب الوطني، وفي اليوم التالي عقد طلاب الأزهر اجتماعا في حديقة الجزيرة وانضم إليهم جماعات من الطلبة من المدارس العليا ونظموا مظاهرة ضخمة وصفتها "اللواء" بأنها كالجيش المنتظم فقصدوا دار اللواء وهتفوا للحزب الوطني ثم قصدوا جريدة "المؤيد" الموالية للخديوي فهتفوا بسقوطها، وفي النهاية اصطدم الطلاب بالبوليس واستعملوا الحجارة في مواجهته، وتم إلقاء القبض على عدد من الطلبة الثائرين، وفي الأيام التالية استمر طلاب الأزهر في الإضراب عن الدراسة، واعتصموا داخل الأزهر وفي الشوارع المجاورة لـه وتدخل البوليس بقوة كبيرة لفض هذه الحالة التي فرضها الطلبة.

ويري د/ عصام ضياء الدين أن الشيخ عبد العزيز جاويش كانت لـه اليد العليا وراء هذا الاعتصام، وأن الطلبة الأزهريين كانوا يتلقون التعليمات منه، وأن جمعية الإصلاح الأزهري كانت وراء هذا الإضراب الكبير، وهي الجمعية التي كانت يتزعمها الشيخ علي أحمد الجرجاوي الذي عرف بأنه داعية لأفكار الحزب الوطني.

وفي الحادي عشر من فبراير ١٩٠٩ سير الحزب الوطني موكبا وطنيا كبيرا في ذكرى وفاة مؤسس الحزب مصطفي كامل، كنوع من إعلان التمسك بمبدأ الجلاء، وإظهار قوة الجماهير ومدى إيمانها بالحزب الوطني ومبادئه.

وبإزاء تصاعد العمل الوطني والجماهيري، لجأت سلطات الاحتلال والخديوي إلى إعادة العمل بقانون المطبوعات بهدف تقييد حرية الصحافة، وأصدر مجلس الوزراء قرارًا بهذا الشأن في الخامس والعشرين من مارس ١٩٠٩، وقد اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني في يوم صدور هذا القرار وقررت الاحتجاج عليه، كما نشطت صحافة الحزب في مهاجمة القرار الذي يخول وزارة الداخلية حق إنذار الصحف وتعطيلها مؤقتًا أو نهائيًا دون محاكمة أو دفاع، إلا أن الاحتجاج الأساسي على هذا القرار كان تنظيم الحزب الوطني لمظاهرات ضخمة للتنديد بهذا القرار وسلطات الاحتلال والخديوي.

ففي يوم الجمعة السادس والعشرين من مارس ١٩٠٩ أي في اليوم التالي لصدور القرار الوزاري لتقييد حرية الصحافة، تجمع أكثر من عشرة آلاف متظاهر من طلبة

المدارس العليا والأزهر والعمال والصناع والتجار، وعقدوا مؤتمرًا في حديقة الجزيرة، ثم ساروا في مظاهرة ضخمة اخترقت شوارع القاهرة حتى ميدان الأوبرا.

وتجددت المظاهرات في يوم الأربعاء الحادي والثلاثين من مارس، وزادت الأعداد المشاركة فيها، وسارت المظاهرات إلى عابدين، حيث اصطدم البوليس بها، وتكررت المظاهرات في أول أبريل وبلغ عدد المتظاهرين اثنى عشر ألف متظاهر، وخطب فيهم الخطباء واتجهوا إلى ميدان الأوبرا، وهناك نشبت معركة حقيقية بين المتظاهرين والبوليس الذي كان يقوده هذه المرة هارفي باشا حكمدار القاهرة الإنجليزي، وقد تم اعتقال عدد من المتظاهرين، كما تمت محاكمة عدد من قيادات الحزب الوطني بتهمة التحريض وإهانة الحكومة، وقد صدرت أحكام ضد بعضهم مثل أحمد أفندي حلمي "ستة أشهر" وعددًا آخر بثلاثة أشهر مع إيقاف التنفيذ.

وإذا كان القرار الوزاري بتقييد حرية الصحافة قد وجد معارضة واسعة، فإن الحكومة لم تتراجع بشأنه، بل تمادت في نهجها على أساس أن أحداث ١٩٠٨ - ١٩٠٩ كانت توحي بزيادة قوة وانتشار الحزب الوطني بحيث إنه أصبح خطرًا على الاحتلال والخديوي، وهكذا وضع الاحتلال والخديوي خطة لتطويق وإضعاف الحزب الوطني، وقد بدأت هذه الخطة بصدور قانون تقييد حرية الصحافة ثم تلى ذلك اعتقال الشيخ عبد العزيز جاويش ومحاكمته عن مقال لـه في اللواء في ذكرى دنشواى وقد صدر الحكم بحبسه ثلاثة أشهر مع النفاذ، وبالفعل دخل الشيخ جاويش رئيس تحرير اللواء السجن، وقضى مدة العقوبة مرفوع الرأس دون أن تلين لـه قناة.

واستمرت الحكومة في خطتها التقليدية في تطويق وإضعاف واضطهاد الحزب الوطني، فأنذرت جريدة اللواء في الخامس والعشرين من أغسطس ١٩٠٩، ثم سارت الحكومة خطوة أخرى كبيرة في هذا المجال فأصدرت قانون النفي الإداري في الرابع من يوليو ١٩٠٩، ثم أصدرت قرارات لفرض الرقابة على التمثيليات والمسرحيات، وأسست ما يسمى " بمراقبة التمثيليات " وذلك أيضًا للتضييق على استخدام هذا الإطار الفني في الحشد الوطني، وكان أعضاء الجمعيات السرية يستخدمون أسلوب التمثيليات كوسيلة من وسائل التعبئة الوطنية.

وبرغم كل هذا التعسف الحكومي وإصدار القوانين المقيدة للحريات، وسجن واعتقال الوطنيين، فإن الحركة الوطنية المصرية لم تتأثر بل ازدادت قوة، وظهرت هذه

القوة جلية في قيام طلبة الحقوق بالتظاهر احتجاجًا على عرض الجيش الإنجليزي في عابدين كعادتهم السنوية في التاسع من نوفمبر ١٩٠٩، وكان طلبة الحقوق قد بدؤوا هذا التقليد في التاسع من نوفمبر ١٩٠٨.

ومما يؤكد أن تلك الإجراءات لم تؤثر في الحزب الوطني، أن أحداث ١٩١٠ - ١٩١٢ قد أثبتت استمرار صلابة الحزب الوطني وزيادة قدراته لدرجة أنه استطاع أن يسقط إمكانية مد امتياز قناة السويس التي حاول الإنجليز الحصول عليها بموافقة الخديوي والوزراء، بل وبدفع رشوة للخديوي ولبطرس غالي.

على أن د/ عصام ضياء الدين، يرى أنه بنهاية عام ١٩٠٩ كان محمد فريد يعد العدة لتفجير ثورة شاملة، فقام بعمل الاستعدادات المطلوبة لتطوير الحزب الوطني إلى منظمة سياسية وسرية كبرى، وتنظيم الحزب لأداء أعماله السياسية الخطيرة المنتظر حدوثها، والسيطرة الكاملة للجهاز السري للثورة على لجان الحزب وفروعه، وقد اعتمد محمد فريد في هذا الصدد على الورداني ومحمود حسيب.

ومع بداية ١٩١٠ كان على الحزب أن يخوض معركة كبرى ضد المشروع الإنجليزي بمد امتياز شركة قناة السويس، خاصة وأن الإنجليز كانوا قد نجحوا في الحصول على تأييد الخديوي وبطرس غالي لهذا المشروع عن طريق دفع الرشوة لهما.

وقد لعبت صحافة الحزب الوطني دورًا هامًا في كشف المشروع مبكرًا، والتنبيه على خطورته وخسارة مصر فيه من الناحية السياسية والناحية المالية، وقد دخل محمد فريد بنفسه المعركة، وكتب عددًا من المقالات تحمل نفس المعنى، كما انتقد محمد فريد هذا المشروع في بيانه أمام الجمعية العمومية للحزب الوطني، واحتجت اللجنة الإدارية للحزب الوطني على هذا المشروع احتجاجًا شديدًا، ولكن الحكومة صممت على المضي قدمًا في تنفيذ هذا المشروع الذي يقضي بمد امتياز قناة السويس أربعين عامًا أخرى، وهو الأمر الذي يشكل خطرًا على مستقبل مصر السياسي، ويعد تفريطًا في حقوقها وخيانة لحاضرها ومستقبلها.

ولم يجد الحزب الوطني أمامه طريقة لوأد هذا المشروع الخطير على مستقبل مصر إلا استعمال لغة القوة والاغتيال، فقامت قيادة الحركة السرية المكونة من محمد فريد، وعبد العزيز جاويش، وإبراهيم الورداني باتخاذ قرار باغتيال بطرس غالي رئيس الوزراء، وبالفعل قام إبراهيم الورداني بتنفيذ العملية في يوم العشرين من فبراير

١٩١٠، وسلم نفسه للبوليس وأعلن بصراحة أنه قتل بطرس غالي ليمنعه من مد امتياز قناة السويس، ولأنه خائن فهو المسئول عن توقيع اتفاقية ١٨٩٩ المشؤومة بشأن السودان والتي أطلقت يد الإنجليز في السودان على حساب مصر، وأنه أعاد العمل بقانون المطبوعات وقيد الصحافة؛ ولأنه ترأس محكمة دنشواى، وبهذه الطريقة حقق إبراهيم الورداني الأثر السياسي المرجو من الحادثة، وفي نفس الوقت ظل متماسكًا طوال المحاكمة، وحتى بعد صدور حكم الإعدام عليه، الأمر الذي جعل من الصعب على سلطات الاحتلال والخديوي: اكتشاف دليل مادي على علاقة الحزب الوطني بالحادثة، وعلى طبيعة المنظمات السرية التابعة للحزب الوطني.

وفي الحقيقة فإن عملية الاغتيال قد نجحت في وأد المشروع وجعلت جميع الأطراف المتحمسة لـه من الاحتلال والخديوي والوزراء تراجع حساباتها، وتدرك أن الأوضاع السياسية في مصر في ذلك الوقت لا تسمح بتمرير هذا المشروع بسهولة، إلا أن تلك القوى أدركت أن الحزب الوطني أصبح يمتلك جهازًا سريًا كبيرًا، وأن عليها أن تسعى لتصفيته سريعًا، وتم بالفعل تشكيل مكتب للبوليس لهذا الغرض، كما قررت تلك القوى التربص بالحزب الوطني وقياداته، وانتهاز أي فرصة لتصفية هذا الحزب الذي أصبح خطرًا على النظام برمته.

على كل حال استغلت أوساط الحزب الوطني موضوع محاكمة الورداني وحولته إلى مهرجان وطني، وتتابعت المقالات التي تشيد بوطنية الورداني في صحف الحزب الوطني، وتلك التي تعدد خيانات بطرس غالي وتهدد غيره ممن يفكر في التفريط في حقوق مصر، وقام شباب مصر بطبع الآلاف من صور الورداني وقاموا بتوزيعها تحت عنوان بطل الوطنية، كما أرسلت الكثير من خطابات التهديد إلى رموز الاحتلال والخديوي والوزراء، ونظمت الأشعار والأغاني الوطنية التي تشيد بذكرى الورداني.

كما استغلت قيادة الحزب نجاحها في إجهاض مشروع مد امتياز قناة السويس واعتبرته نصرا للحركة الوطنية، وتم عمل المظاهرات والمهرجانات احتفالا بهذه المناسبة وكفرصة للتنديد بالاحتلال والخديوي، ودفع الجماهير إلى ممارسة التظاهر كنوع من الإعداد والتدريب على تفجير الثورة المرتقبة، وكانت جماهيرية الحزب الوطني وانتشاره قد وصلت في ذلك الوقت إلى الذروة، لدرجة أن جرائد الحزب الوطني وصحفه كانت تصل إلى أعماق الريف، حيث يقوم مأذون القرية بقراءتها

بصوت عال كل ليلة على مجموعات الفلاحين بعد انتهاء عملهم اليومي.

كانت سلطات الاحتلال والخديوي ترصد ذلك كله وتدرك أن الثورة كانت وشيكة، خاصة وأن الحزب الوطني يمتلك قيادة واعية وذكية وخبيرة، مثل محمد فريد ويمتلك عناصر ثورية ومهيجة مثل عبد العزيز جاويش، وتمتلك جهازًا سريًا ضخما ظهرت قوته في حادث اغتيال بطرس غالي، وأن الحزب الوطني استطاع أن يحشد خلفه الطلاب والعمال والفلاحين.

وحرصت قوات الاحتلال في ذلك الوقت على تطويق وتصفية الحزب الوطني لمنع نشوب الثورة واعتمدت على خطة شديدة الخبث والذكاء تقوم على تهدئة الأحوال أولا التقاطا للأنفاس ومحاولة خداع القوى الوطنية وتخديرها عن طريق اختيار محمد سعيد رئيسًا للوزراء خلفًا لبطرس غالي، وهو المتعاطف مع الحركة الوطنية، وفي الحقيقة فإن هذه خطة تقليدية تستخدمها قوى الاستعمار والاستبداد في حالة المد الجماهيري، وكنوع من التخدير والتطويق، وفي الحقيقة أيضًا أنه مهما كانت وطنية هؤلاء الذين يقبلون العمل مع الاحتلال أو الاستبداد فإن النظام وبرامج النظام وأهدافه تستوعبهم ويصبحون في النهاية نكاية على الحركة الوطنية من أعدائها المكشوفين، وهم أيضا يخدمون أعداء الشعب في لحظات المد الجماهيري بما يملكونه من رصيد وطني يستخدمونه في تطويق حركة الجماهير، ويستخدمونها في ضرب تلك الحركة بلا هوادة إذا طلبت منهم سلطات الاستبداد ذلك، وعلى كل حال فالمسألة ليست مسألة أشخاص ولكنها مسألة نظام وسياسة نظام، ولم يحدث في التاريخ أن استطاع شخص مهما كانت مبادئه أن يطوع سياسة النظام وفقًا لرؤيته الشخصية، بل العكس كان دائمًا يحدث، وعلى كل حال فقد عانت الحركة الوطنية في مصر على يد محمد سعيد أكثر مما عانته على يد مصطفى فهمي أو بطرس غالي، ويعبر محمد فريد عن تلك المسألة في مذكراته بقولـه: "استطاع الاحتلال أن يطوي محمد سعيد أيضًا ليصبح أحد خدامه، وقد أيقنا فيما بعد أن محمد سعيد كان يظهر لي وللحزب الوطني الإخلاص نفاقا حتى يأخذ الأهبة لكفاحه".

وكانت النقطة الثانية في خطة سلطات الاحتلال والخديوي هي محاولة افتعال قضايا جانبية تشغل الحزب الوطني وتضعه في موقف الدفاع، واستطاعت سلطات الاحتلال أن تجند نفرًا من الأقباط لهذه الغاية، واستغلت في ذلك صحيفتي الوطن ومصر

القبطيتين، وبدأت تلك المجموعة العزف على أوتار التعصب الديني، ومطالب الأقليات وسب الحزب الوطني أو سب الدين الإسلامي الحنيف، ولكن الحزب الوطني استطاع أن يطوق تلك المحاولة بوعيه الإسلامي والوطني الفذ.

وكانت النقطة الثالثة في خطة سلطات الاحتلال والخديوي هي التضييق بكل السبل على الصحافة الوطنية، فراحت تدبر المؤامرات للقضاء على صحيفة اللواء، ونجحت الحكومة في ذلك، إلا أن الحزب الوطني استطاع أن يصدر جريدة "العلم" بدلا منها بسرعة وكفاءة أثارت غيظ الحكومة، فلجأت إلى إيقاف جريدة العلم لمدة شهرين في العشرين من مارس ١٩١٠، وهنا قام الحزب الوطني بإصدار صحيفة أخرى هي الشعب في اليوم التالي مباشرة لإيقاف تلك الجريدة وكذلك أصدر الحزب الوطني صحف الاعتدال والعدل إلى أن عادت العلم إلى الظهور بعد انقضاء الشهرين، وأمضت الحكومة في التضييق على الصحافة الوطنية فوضعت قانونًا يقضي بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات في السادس عشر من يونيو ١٩١٠.

وكانت النقطة الرابعة في تلك الخطة محاولة التخلص من العناصر الموهوبة ثوريًا وخطابيًا وتنظيميًا مثل الشيخ جاويش، وكذلك التخلص من رأس الحزب المفكر وقائده المخلص محمد فريد، فقامت بتلفيق التهم لهما، وقدمتهما للمحاكمة بتهمة تقديم كتاب وطنيتي للشيخ علي الغاياتي، وصدر الحكم على جاويش بالسجن ثلاثة اشهر، وعلى محمد فريد بالسجن ستة أشهر وكذلك مؤلف الكتاب بالسجن سنة مع الشغل، وقد تم تنفيذ الحكم في الشيخ جاويش، وأرجأ التنفيذ في محمد فريد لحين عودته من أوربا، وعندما عاد تم تنفيذ الحكم فيه أيضًا (نظرت القضية أمام القضاء في أغسطس ١٩١٠).

وكانت النقطة الخامسة في الخطة مطاردة وتصفية كل العناصر المنتمية إلى المنظمات السرية، ومحاولة القضاء على تلك المنظمات، فتعرضت بيوت عدد كبير من هؤلاء للتفتيش، وتعرض بعضهم للاعتقال، كما تم إنشاء مكتب بوليس خاص بمتابعة تلك المنظمات، وفي هذا الإطار أيضًا صدر قانون الاتفاقات الجنائية الذي نص على معاقبة الاتفاقات الجنائية حتى ولو لم يتوفر فيها ركن الاشتراك في ارتكاب الجريمة (صدر ذلك القانون في السادس عشر من يونيو ١٩١٠).

ولكن الحزب الوطني استمر يناضل رغم هذه الظروف الصعبة والقاسية فما أن تعطل الحكومة صحيفة للحزب حتى يصدر غيرها، وما أن يعتقل أو يحاكم شخصًا

وطنياً حتى يبرز غيره في الميدان، بل واستطاعت الحركة الوطنية في تلك الفترة أن تنظم عددًا من المهرجانات الوطنية في مناسبات دينية مثل عيد الهجرة، أو المولد النبوي الشريف، وكانت تعتبر ذلك بمثابة تأكيد على مبادئ الحزب وفرصة للتنديد بالاحتلال والخديوي، كما نجحت الحركة الوطنية في تنظيم المظاهرات ضد روزفلت رئيس الولايات المتحدة عندما جاء إلى مصر في مارس ١٩١٠ وصرح بعدد من التصريحات المعادية للحركة الوطنية في مصر، وقد هتفت تلك المظاهرات بحياة الاستقلال والدستور، وسقوط روزفلت.

وفي الحقيقة فإن تصريحات روزفلت تعكس حقيقة الرؤية الأوربية الصليبية، والصراع بين الحضارتين الإسلامية والأوربية، فإذا كانت إنجلترا تحتل مصر لهذا السبب ولتحقيق مصالحها، فإن تصريحات روزفلت التي ربما تتعارض مصالح بلاده مع إنجلترا في هذا الصدد، والمفروض أن تتعارض مبادئ بلاده أيضًا مع الاحتلال الأجنبي، وقد عانت هي منه وخاضت حربًا تحريرية ضد إنجلترا ذاتها للحصول على الاستقلال، فإن هذا التصريح يكشف حقيقة الحقد الصليبي الأوربي تجاه مصر والعالم الإسلامي عموما، قال روزفلت: " إن الإنجليز يحتلون مصر بتفويض من أوربا، وأنهم أوصياء على مصالح المدنية " [1].

وفي نهاية ١٩١٠ نظمت الحركة الوطنية المصرية مظاهرة حاشدة في طنطا، حيث اصطف طلبة المدارس في طنطا في الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩١٠ علي إفريز محطة طنطا عند مرور قطار الخديوي من الإسكندرية إلى القاهرة، وهتف هؤلاء الطلاب للجلاء والدستور في مواجهة الخديوي، وبالطبع استاء الخديوي من هذا وأمر باعتقال الطلاب، ووجهت إليهم تهمة الاشتراك في جمعية سرية إرهابية، وتمت محاكمة ستة عشر طالبا منهم إلا أن المحكمة قضت ببراءة معظمهم وتغريم ستة من الطلبة غرامة يسيره في الحادي عشر من يناير ١٩١١.

وفي نهاية ١٩١٠ استطاع الحزب الوطني أيضًا أن ينظم مؤتمرًا كبيرًا في بروكسل في سبتمبر، ودعا إليه العديد من الشخصيات الهامة في الشرق والغرب وذلك بهدف إسماع العالم صوت مصر، وقد قرر المؤتمر في نهاية جلساته عددا من القرارات الهامة

---

(1) من خطبة روزفلت مايو ١٩١٠ في اجتماع لندن للاحتجاج على غزو إيطاليا لليبيا في التاسع عشر من أكتوبر ١٩١١.

التي تؤكد حق مصر في الاستقلال والدستور ووحدة وادي النيل والحريات العامة، وكان محمد فريد قد قضى عدة شهور متنقلا في أوربا لشرح القضية المصرية وتعبئة المصريين في الخارج حول هذه القضية والمشاركة في مؤتمرات السلام الاشتراكية وغيرها دفاعا عن حقوق مصر، ثم عاد محمد فريد إلى مصر في ديسمبر ١٩١٠ واستقبله الشعب استقبالا حافلا، وقام محمد فريد على الفور بدعوة الجمعية العمومية للحزب الوطني للاجتماع، وقدم لها تقريرًا عن كفاح الحزب الوطني في عام والظروف المحيطة بالحركة الوطنية في مصر في الداخل والخارج، ودعا إلى المقاومة المستمرة لسلطات الاحتلال والخديوي وانتهت تلك الجمعية العمومية باختيار محمد فريد رئيسًا للحزب الوطني مدى الحياة، وكان هذا عملا هاما في تلك الفترة التي كانت الحركة الوطنية تستعد فيها لتفجير الثورة الشاملة.

إلا أنه في المقابل فإن سلطات الاحتلال والخديوي قامت باعتقال محمد فريد في الثالث والعشرين من يناير ١٩١١، وحاكمته على تقديم كتاب وطنيتي للشيخ الغاياتي، وهو الموضوع الذي كان قد صدر حكم بصدده على الغاياتي بسنة مع الشغل والشيخ جاويش بثلاثة أشهر في عام ١٩١٠، وتأجلت وقتها محاكمة محمد فريد بسبب غيابه خارج مصر، وقد تمت محاكمة فريد وصدر الحكم بحبسه ستة أشهر في محاولة لإضعاف الحركة الوطنية المصرية، وحرمانها من قائدها المجرب وكنوع من إلقاء الرعب في قلب محمد فريد، وتعطيلا للثورة المرتقبة، ومن الطبيعي أن يتبادر إلى الذهن سؤال هو هل تستحق كتابة كتاب في الأشعار الوطنية، أو تقديم كتاب يحوي هذه الأشعار كل هذه الضجة، لدرجة صدور أحكام بالجبس على ثلاثة رجال أحدهم زعيم الحزب الوطني: "محمد فريد" والآخر رئيس تحرير صحيفة الحزب الشيخ جاويش، وثالثهم عالم أزهري لـه مكانته هو الشيخ على الغاياتي؟ ولكن المسألة لم تكن كتابا في الشعر ولا في كتابة مقدمات الكتب ولكن الأمر كان محاولة من سلطات الاحتلال والخديوي بعد أن أدركت قرب قيام الثورة وقدرة الحزب الوطني على ذلك، كان محاولة لمنع ذلك وتطويقه عن طريق حرمان الحركة الوطنية من قائدها المخلص، ومن أحد كبار دعاتها: "جاويش" وكنوع من وضع الحزب الوطني في حالة رد الفعل لمنعه من تفجير الثورة، ونزع زمام المبادرة من يد الحركة الوطنية المصرية في ذلك الوقت.

وفي الحقيقة فإن محاكمة الشيخ جاويش والشيخ الغاياتي على هذه التهمة العجيبة في

أغسطس ١٩١٠، وصدور الحكم بالحبس عليهما، كان محاولة لتخويف محمد فريد ودفعه لعدم العودة إلى مصر والبقاء في أوربا، فيكون ذلك نوع من الهجوم على الحزب الوطني وحرمانه من جهود قائده المخلص، وكل ذلك بهدف منع نشوب الثورة المرتقبة.

على كل حال عاد الزعيم محمد فريد، وتمت محاكمته في الثالث والعشرين من يناير ١٩١١، وصدر الحكم بحبسه ستة أشهر، وأظهر محمد فريد تماسكه وصموده، وقضى تلك الفترة مرفوع الرأس دون أن يتنازل عن مبادئه أو تخونه شجاعته.

وفي هذا الإطار أيضًا حاولت سلطات الاحتلال والخديوي، نشر الشائعات عن مساومات بين محمد فريد وتلك السلطات بهدف تخليصه من السجن أو المحاكمة مقابل المرونة أو عدم الشدة مع الاحتلال والخديوي، إلا أن تلك الشائعات لم تصل إلى أغراضها الخبيثة؛ لأن الشعب يعرف إخلاص قائده، ولأن هذا القائد لم يلتفت للحظة إلى مثل تلك المساومات بل رفضها من حيث المبدأ، فعندما جاء إليه موفد من الخديوي لمساومته رفض ذلك بتاتًا وأكد تفضيله للسجن على التفريط في المبادئ، وبرغم غياب الزعيم محمد فريد داخل السجن، فإن نشاط الحزب الوطني استمر وتصاعد، بل إن اللجنة الإدارية للحزب الوطني أصدرت بيانًا عقب صدور الحكم على محمد فريد، دعت فيه الأمة إلى الثبات والاستمرار في طلب الجلاء والدستور، وكان محمد فريد هو المثل والقدوة في هذا الثبات، فعندما طلب منه موفد الخديوي الدكتور عثمان بك غالب مجرد تقديم طلب للخديوي للعفو عنه، وأن الخديوي مستعد لذلك رد عليه محمد فريد قائلا: "أنا لا أطلب العفو ولا أسمح لأحد من عائلتي بطلبه عني وإذا صدر العفو فلا أقبله".

إذًا فقد استمر الحزب الوطني في نضاله برغم غياب زعيمه محمد فريد في السجن، ونظم الحزب موكبًا ضخمًا في ذكرى وفاة مصطفي كامل في العاشر من يناير ١٩١١، كما أصدر الحزب الوطني كتابًا هامًا في يوليو ١٩١١ نقد فيه دعاوى الاحتلال، ووصف فيه حالة البلاد التي تردت بسبب الاحتلال وغياب الدستور.

خرج محمد فريد من السجن في يوليو ١٩١١ وسط مظاهرة حاشدة من الشعب الذي جاء لتحيته من كل مكان، ليواصل رحلة كفاحه للحركة الإسلامية الوطنية في مصر، وفي تلك الآونة كانت إيطاليا قد اعتدت على ليبيا بهدف احتلالها، وهب رجال الحركة الوطنية في مصر للدفاع والتضامن مع شعب ليبيا المسلم، وطالب محمد فريد: " بضرورة المقاومة المسلحة لمواجهة خطر الحروب الصليبية الموجهة ضد الأمم

الإسلامية والشرقية، كما شدد على ضرورة مقاطعة إيطاليا حتى يمكن إلحاق الخسائر بها " [١].

كما هاجت عواطف المصرين انتصارًا لأبناء دينهم في طرابلس، وقامت التنظيمات السرية للحزب الوطني بدور هام في هذا الإطار، فتألفت من جمعية التضامن الأخوي لجنة عليا لمساعدة أهل طرابلس، واستطاعت أن تجمع ٧٥٠ ألف جنيه مصري للمساهمة في الجهد الحربي لمواجهة إيطاليا، كما نظمت تلك المنظمة عملية عبور الضباط الأتراك الذين أتوا من تركيا إلى الإسكندرية للذهاب إلى طرابلس عبر الصحراء، وذلك رغم ممانعة الإنجليز في ذلك، بل رغما عنهم ومن خلف ظهورهم، كما قامت الجمعية بتوصيل الأسلحة بكميات ضخمة عبر السلوم إلى طرابلس وقد لعب الشيخ عبد العزيز جاويش دورًا هامًا حيث تولى بنفسه قيادة هذه العمليات [٢].

وقد اكتشفت السلطات الإنجليزية هذه العملية، فأمرت بالقبض على الشيخ عبد العزيز جاويش، إلا أنه استطاع الهرب، وسافر إلى الأستانة[٣].

وفي خارج مصر لعب محمد فريد دورا كبيرا في الدفاع عن طرابلس، وشارك في المؤتمر الذي عقد لهذا الغرض في لندن في أول أكتوبر ١٩١١، وخطب فريد في هذا المؤتمر قائلا: " أني اشترك مع الحاضرين في إظهارهم المقت لإيطاليا، وإظهار العواطف والشعور نحو الأمة العثمانية، وأرى من الواجب أن نحتج لا على أعمال إيطاليا فقط بل على كل أمة تحتل قطعة من أملاك تركيا أو من بلاد الإسلام على العموم، وبالأخص على بريطانيا وفرنسا اللتين تحتلان مصر وتونس والجزائر ومراكش، وأن عمل إيطاليا هذا إنما هو حلقة من سلسلة أعمال اتفقت دول أوربا على ارتكابها ببلاد الإسلام والشرق لمحو سلطة الإسلام السياسية " ودعا فريد إلى مقاطعة إيطاليا قائلا: " فلتعلم إيطاليا أنها ستلاقي من مسلمي الأرض من المقاطعة الشديدة ما يحملها من الخسائر أضعاف ما تنتظر الحصول عليه من احتلالها طرابلس ".

وفي يوم السابع من أكتوبر عقد اجتماع آخر لهذا المؤتمر في قاعة " كوكستون هول " تحت رئاسة محمد فريد، وخطب فريد قائلا: " إن الأمة العثمانية تقاوم حتى اليوم

---

(1) من خطبة فريد في اجتماع لندن للاحتجاج على غزو إيطاليا لليبيا ١٩ أكتوبر ١٩١١.
(2) مجلة المصور، ١٧ مارس ١٩٧٢، مذكرات شيخ الفدائيين المصريين أحمد رمضان زيـان.
(3) مذكرات محمد فريد: كراس (٢) ص ٤٦.

تيار اضطهادات أوربا الساعية جهدها لابتلاع الأمم الخارجة عن دائرة المسيحية واستعبادها، وأن هذه الحرب ليست إلا حلقة من سلسلة حروب بدأت في القرن الثاني عشر هي الحروب الصليبية، ولا تنتهي إلا بعد أن تخضع أوربا كل ما هو خارج عن دائرتها، إن هذه الحرب حرب جنس ودين، ومهما حاول السياسيون إسنادها إلى أسباب دهنت بطلاء الإبهام والتغرير فما هم بمزحزحيها عن كونها استمراراً للحروب الصليبية الموجهة ضد الأمم الإسلامية والشرقية " [١].

بل إن محمد فريد ذهب إلى الأستانة لكي يعبر عن عواطف مصر كلها نحو تركيا، ويؤكد تضامنه وتضامن مصر معها في الدفاع عن طرابلس ضد الغزو الإيطالي[٢]، وقد صحب محمد فريد في هذه الزيارة وفدًا مصريًا ضم عبد الرحمن الرافعي المؤرخ المعروف وأحد أعضاء الحزب الوطني.

وفي الحقيقة فإن مصر كلها شاركت في التضامن مع الدولة العثمانية في دفاعها عن طرابلس، ولم يقتصر هذا الأمر على أعضاء الحزب الوطني، بل إن جميع طبقات الشعب قد عبرت عن روح التضامن الإسلامي بطريقة أو بأخرى، وفي هذا الصدد يقول الرافعي: " اتجهت عزائم المصريين إلى مساعدة الطرابلسيين في دفاعهم المجيد ضد الغزو الإيطالي فأمدوهم بالمال والبعثات الطبية، وتطوعوا في صفوفهم، وظهرت مصر بمظهر التضامن الإسلامي، وقد تألفت لجنة عليا برئاسة الأمير عمر طوسون في أكتوبر ١٩١١ لجمع التبرعات للمجاهدين في طرابلس، وانهالت التبرعات من كل صوب، وتألفت البعثة الطبية الأولي لمعاونة جرحي الحرب الطرابلسية من الدكتور نصر فريد، والدكتور حافظ عفيفي، والدكتور محمد كمال، والدكتور سيد شكري، وقد أقام الحزب الوطني حفلة تكريم لهذه البعثة في فندق شبرد مساء التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩١١، وخطب فيهم محمد فريد وسافرت البعثة قاصدة طرابلس في الحادي عشر من ديسمبر ١٩١١، فودعوا بالمحطة توديعًا حماسيًا [٣].

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٢٨٢، ٢٨٣.
(2) الرافعي، مرجع سابق ص ٢٨٦، ٢٨٧.
(3) الرافعي، مرجع سابق ص ٢٨٦، ٢٨٧.

الطريق إلى ثورة ١٩١٩

شهدت الفترة من ١٩١٠ - ١٩١٢، حالة من الكر والفر بين الحركة الوطنية المصرية وسلطات الاحتلال والخديوى؛ فالحركة الوطنية المصرية كانت تعد العدة لتفجير الثورة الشاملة بعد أن انتشرت أفكارها، واحتشدت الأمة بجميع طبقاتها من خلفها، وبعد أن شكلت العديد من المنظمات السرية لهذا الغرض، وكانت الحركة الوطنية المصرية تعد المسرح المحلي والعالمي لتلك الثورة، ومن الجانب الآخر كانت سلطات الاحتلال والخديوي قد أحست بهذا الأمر وسارعت إلى العمل لمنع حدوثه بكافة السبل والطرق، واعتمدت في عملية تطويق الثورة على وضع الحزب الوطني في حالة رد فعل دائمة عن طريق سلسلة من الإجراءات القمعية والقضايا الجانبية، وشهدت تلك الفترة عمليات تعطيل الصحف، واعتقال الوطنيين وتفتيش بيوتهم، وتعريض عدد منهم للمحاكمة والحبس، كما شهدت تلك الفترة ظهور ما يسمي بالفتنة الطائفية التي حركتها الأصابع الإنجليزية سنة ١٩١٠، ١٩١١.

ولعل من أهم أجزاء الخطة الاستعمارية هو محاولة التخلص من محمد فريد، وعبد العزيز جاويش، على أساس أنهما رأس العمل الوطني والثوري في مصر.

وتعرض عبد العزيز جاويش لسلسلة من المحاكمات وانتهت المسألة بهروبه عقب طلب القبض عليه بتهمة تهريب السلاح والمتطوعين، وتسهيل نقل الضباط العثمانيين إلى طرابلس عن طريق مصر.

أما محمد فريد، فقد تمت محاكمته وحبسه في أوائل ١٩١١، ثم عادت الحكومة، فقررت محاكمته مرة أخرى في أوائل سنة ١٩١٢، أي أن الخطة هي إدخاله من سجن إلى سجن حتى تظل الحركة الوطنية في حالة رد فعل مستمرة، على كل حال استطاع محمد فريد أن يهرب من مصر في أوائل ١٩١٢، هروبًا من هذا الاضطهاد، وأخذ يتنقل في أوربا مدافعًا عن قضية مصر، وقد صدر حكم بسجنه غيابيًا سنة مع الشغل في قضية ملفقة عبارة عن محاكمة ظالمة على خطبة ألقاها في الحزب الوطنى، وبالطبع لم تكن هذه المحاكمة بسبب تلك الخطبة، فكم من الخطب ألقاها محمد فريد وغيره كانت أكثر حدة من تلك الخطبة، ولكن كان الهدف: دفع محمد فريد إلى الهجرة لحرمان الحركة الوطنية من جهوده داخل مصر وتركها بلا قائد، أو إعادة سجنه بوضع الحركة الوطنية في حالة رد فعل لمنعها من التفكير في تفجير الثورة.

وعلى كل حال فإننا نرى أن قرار محمد فريد بالهجرة من مصر عقب ظهور نية الحكومة في محاكمته كان خطأ تاريخيًا، فمادامت قيادة الحركة الوطنية قد اكتشفت أن الحركة مستهدفة للتصفية، فكان لابد من تفجير الثورة مهما كانت الخسائر والنتائج، وهي لن تكون أكثر من الخسائر والنتائج التي وصلت إليها الحركة على كل حال مع عدم تفجير الثورة.

وبالطبع فإن هجرة محمد فريد لم توقف عجلة التصفية، بل شجعت سلطات الاحتلال على المزيد من التصفية والتطويق للحركة الوطنية، ألم تكن تصفية محمد فريد وإبعاده جزءًا من خطة شاملة للقضاء على الحركة الوطنية أو تطويقها، ويصف الرافعي هذه الحالة بقوله: "ساد البلاد بعد نفي الزعيم جو من الإرهاب وكثرت الوشايات والسعايات، واستهدف الوطنيون لأقصي ضروب التعسف والاضطهاد وسعت الحكومة في مطاردة الحركة الوطنية، وضرب نطاق التجسس حولها، واستخدمت في سبيل ذلك الوعد والوعيد لإلقاء التخاذل في صفوفها، وكان مما اتخذته للتنكيل بها أن لجأت إلى المحاكمات الرهيبة لتلقي الرعب في قلوب أنصارها، وتبعث الفزع في نفوسهم " (١).

وحاولت سلطات الحكومة التقدم في هجومها على الحركة الوطنية، بعد أن نجحت في التخلص من جاويش وفريد، وإرهاق الوطنيين بالمحاكمات والاعتقالات والتفتيش والمطاردة، فقررت تلفيق تهمة لعدد من قيادات الحركة المعروفين بصلتهم بالمنظمات السرية التي لم تستطع الحكومة الوصول إليها، وهكذا قامت الحكومة باعتقال إمام واكد، ومحمود طاهر، ومحمد عبد السلام بتهمة الاتفاق الجنائي على اغتيال المعتمد البريطانى، والخديوى، والوزراء وغيرهم، وذلك في يوليو ١٩١٢، ونظرت القضية في يوم الثالث عشر من أغسطس، وصدر الحكم فيها بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة على إمام واكد، وخمسة عشر سنة على كل من محمد طاهر، ومحمد عبد السلام.

ولاشك أن هذه القضية كانت ملفقة جملة وتفصيلا، وكان الهدف منها ومن تلك الأحكام القاسية التي صدرت فيها إلقاء الرعب في صفوف المنظمات السرية التابعة للحركة الوطنية، ومحاولة تصفيتها بالخوف والرعب.

ويؤكد عبد الرحمن الرافعي أن تلك القضية كانت ملفقة قائلا: "لم يكن للاتهام في

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص: ٣١٨.

هذه القضية من سند يرتكن عليه: [١].

بل إن جورج بك فيليبرس مأمور الضبطية بمحافظة القاهرة اعترف فيما بعد " بأن هذه القضية ملفقة " [٢].

وإمعانًا في القمع قامت الحكومة في نفس الشهر "أغسطس ١٩١٢" بالقبض على مجموعة كبيرة من الشباب الوطني بتهمة الانتماء إلى منظمة سرية لها أغراض ثورية وتهمة إحراز منشورات، وشملت الاعتقالات شبابًا مصريين في القاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن المصرية بل وتعدت ذلك إلى اعتقال عدد من المصريين بالخارج عن طريق طلب تسليمهم من البلاد الأخرى، وبالفعل قامت حكومة الاتحاد والترقي المعادية للإسلام في الأستانة بتسليم الشيخ جاويش وغيره من المصريين في تركيا إلى السلطات المصرية لمحاكمتهم.

وقد نظرت القضية أمام المحكمة في السادس عشر من نوفمبر ١٩١٢، وقضت بحبس أحمد مختار عشر سنوات، وحفظ الدعوة بالنسبة للباقين.

وفي هذا الإطار تم تعطيل اللواء نهائيا في الحادي والثلاثين من أغسطس ١٩١٢، وتعطيل جريدة العلم نهائيًا في السابع من نوفمبر ١٩١٢.

وفي الحقيقة فإن الحركة الوطنية المصرية لم تسكت في مواجهة ذلك كله، وإن كانت قد فقدت زمام المبادرة لتفجير الثورة، كما كان معدًا لها من قبل بعد فقدانها لكثير من عناصرها القيادية والثورية، ومع اشتداد الهجمة البوليسية عليها، فنجد أن المنشورات كانت تغمر مصر كلها، القاهرة وطنطا والمنصورة وأسيوط، وكانت في مجموعها تحمل مضامين ثورية مثل الدعوة إلى توزيع السلاح والعصيان وإنقاذ السجناء، وكانت هذه المنشورات توزع بكميات كبيرة، أو تلصق على الجدران، فإذا قام البوليس بنزعها ظهرت من جديد وهكذا، بل إن الأمر وصل إلى حد ضبط الأسلحة والذخائر لدى أحد عناصر تلك المنظمات، وهو عبد الغفار متولي في بلدته " شربين " بالدقهلية[٣].

(1) الرافعي، مرجع سابق ص ٣١٨.
(2) نقلا عن الرافعي، مرجع سابق.
(3) جريدة المقطم، ٢٦ أغسطس ١٩١٢.

كما قام عدد من العناصر مثل حسن نافع بتشكيل عدد من المنظمات السرية الجديدة لمواجهة اكتشاف الاحتلال للمنظمات القديمة أو معرفة بعضها، فقام بإنشاء الجمعية المصرية في القاهرة، وجمعية الصناع في ميت غمر، وجمعية الأحرار في الدرب الأحمر، وقد اكتشف أمره وتم اعتقاله في يوليو ١٩١٢ [١].

قلنا إن الحركة الوطنية المصرية في ذلك الوقت قد تعرضت لعملية تصفية بشعة وواسعة، وقلنا أيضًا إن تلك الحركة لو بادرت إلى تفجير الثورة بمجرد أن شعرت بنية سلطات الاحتلال والخديوي في الهجوم عليها لكانت النتائج أفضل مهما كانت خسائر الثورة ونتائجها، وقلنا: إن محمد فريد قد أخطأ بقرار خروجه من مصر هربًا من المحاكمة والسجن، ولكن كل هذه الأخطاء لا تنقص من حقيقة عظمة وإخلاص تلك الحركة وقائدها، أضف إلى ذلك أنه كانت هناك عوامل أخرى أدت إلى تأخير الثورة وتعطيل الانفجار الثورى، ومن هذه العوامل، وصول حكومة غير إسلامية إلى السلطة في تركيا بل حكومة تعادي الجامعة الإسلامية عمومًا وفي مصر خصوصًا، حيث إن الحركة الوطنية الإسلامية في مصر كانت تعتمد إلى حد كبير على الدعم الإسلامي العثماني لها على المستوي التنظيمي والمادي، ومستوى العاطفة الإسلامية، وللأسف كانت الحكومة التركية المعادية للإسلام في ذلك الوقت تمهد لإلغاء الخلافة الإسلامية، وتتعاون سرًّا وعلنا مع الإنجليز لدرجة أنها سمحت بمطاردة الوطنيين وعرقلة جهودهم في الأستانة نفسها، ولدرجة موافقتها على تسليم بعض الوطنيين في الأستانة إلى الحكومة المصرية مثل الشيخ جاويش وغيره.

إذن فالصعوبة التي واجهت الحزب كانت جزءًا من الصعوبة التي واجهت العالم الإسلامي في ذلك الوقت، وهي أن المنحنى الإسلامى كان يهبط وينحدر في ذلك الوقت عمومًا.

كان من الطبيعي أن تحقق تلك الهجمة البوليسية والسياسية التي نظمها الاحتلال والخديوي كثيرا من الخسائر في صفوف الحزب الوطنى، فلم يعد للحزب سوى صحيفة واحدة هي الشعب، وفقد الحزب الكثير من عناصره النشيطة في عمليات الاعتقال والمحاكمات المتوالية، كما تم بيع مقر نادي المدارس العليا، وهو النادي الذي لعب دورًا كبيرًا في العمل الوطنى، وذلك بسبب العجز المالي، وكان من الطبيعي أيضًا أن تؤثر

(1) جريدة المقطم، ١٠ يوليو ١٩١٢.

تلك الحملة على بعض العناصر الضعيفة في الحزب الوطني مما هدد الحزب بالانقسام.

وفي مواجهة ذلك لجأت قيادة الحركة الوطنية المصرية إلى عمل تقييم شامل ومراجعة لأحوالها وظروفها، ولجأت تلك القيادة إلى حث الرجال المخلصين في الحزب إلى إيجاد كيان جديد، والشروع في افتتاح نادي المدارس العليا مرة أخرى، كما عولوا على عقد الجمعية العمومية للحزب وتطهير صفوفه من الضعفاء والمترددين [1].

وفي نفس الوقت لجأ محمد فريد إلى تقوية المنظمات السرية في خارج مصر وداخلها على أساس أن العمل السري أصبح الطريق الوحيد المتاح أمام الحركة الوطنية، وأن خبرة السنوات الطويلة من الكفاح تؤكد أنه لا سبيل إلى إخراج الإنجليز من مصر إلا بطريق القوة [2].

وفي إطار إعادة تشغيل الحركة الوطنية على أسس جديدة قامت حركة نقد، ونقد ذاتي داخل صفوف الحركة، واعتبرت تلك الحركة أن خروج محمد فريد من مصر كان خطأ كبيرًا، وأنه كان من الأفضل تمضيته في السجن لمدة عام، وإن أدى ذلك السجن إلى الشغل في الشوارع [3]، وقد تقبل محمد فريد هذا النقد وشرع يعد العدة لبناء المزيد من المنظمات السرية في الداخل والخارج وحشد الطلبة بالذات في صفوفها.

وبنهاية ١٩١٣، كانت سلطات الاحتلال الإنجليزي تعد عدتها لأخبث وأكبر ضرباتها وهي: وضع شخص موالٍ للاحتلال ولو بصورة غير كاملة " هذا أفضل طبعًا حتى ينجح في أداء مهمته " على رأس الحركة الوطنية في مصر؛ أي تفريغ تلك الحركة من مضمونها وتحويلها بعيدًا عن خط المطالبة بالجلاء الفوري والدستور والإعداد للثورة لتحقيق ذلك، إلى مجرد حركة مطالبة بذلك عن طريق المفاوضات والحلول الوسطى، وقبول أنصاف الحلول أو أرباعها أو جزء يسير منها على حسب الأحوال ورفض الأسلوب الثوري لتحقيق ذلك.

كان الإنجليز يعدون " سعد زغلول " لهذه المهمة، وكانت الخطوة الأولى في هذا الإطار هو خروج سعد زغلول من الوزارة سنة ١٩١٢، ثم محاولة اقترابه من الحركة الوطنية عن طريق تبني بعض مبادئها ومطالبها، ثم هذا التصريح الخبيث الذي أدلي به

(1) خطابات محمد فريد، مظروف (٢) خطاب (٢٢).
(2) مذكرات محمد فريد، كراس (٢) ص: ٦٤، ٦٥.
(3) خطابات محمد فريد، مظروف (١٣) من أحمد وفيق المحامى إلى محمد فريد، ١٧ يونيو ١٩١٤.

المعتمد البريطاني اللورد كتشفر حيث قال: " إنه سيتم نفي سعد زغلول إذا ترأس الحزب الوطني ".

وعلى كل حال فهذا القول أورده سعد زغلول بنفسه في مذكراته، في كراسة (٢١) ص ١٠٦٤، وهو قول يكشف الخطة كلها،، فكيف يفكر المعتمد البريطاني في إمكانية ترأس شخص مثل سعد زغلول للحزب الوطنى، وهو الذي كان معاديا لهذا الحزب بل جلادًا لـه على حد قول محمد فريد: "أن سعد زغلول اعتبر في نظر الحزب الوطني جلادًا للحزب الوطني بقوانينه الاستثنائية [(١)]".

إذن كيف يصبح جلاد الحزب الوطني رئيسًا لـه؟!

وعلينا أن نلاحظ أن هذا الحديث أفضى به المعتمد البريطاني إلى حسن رشدي باشا لينقله بدوره إلى سعد زغلول فتنشأ الفكرة في رأسه أو يستعد لها، ولتتداول الفكرة مباشرة في الأوساط المصرية ليجس بها اللورد ردود الفعل، على كل حال لم تنجح الفكرة مباشرة ولكنها تطورت فيما بعد إلى أن وضع الإنجليز سعدا على رأس الجماهير المصرية فأصبح زعيمًا لها وسار بها من طريق الثورة والمطالبة بالجلاء التام والفوري إلى طريق المفاوضات والقبول بأنصاف الحلول أو أرباعها، وتضييع تضحياتها في ثورة ١٩١٩، بل وإضعاف المبادئ التقليدية للحركة الوطنية في الصدام الثوري مع الاستعمار والخديوي، وحصرها في نطاق ضيق، وتحويل الحركة الشعبية إلى الصدام مع الخديوي أو الملك دون الصدام مع الاحتلال والملك معًا، والقبول بالاستقلال المنقوص أو الشكلي كما حدث في ١٩٢٨، ١٩٣٦.

وبالطبع كانت هذه أخطر وأخبث الخطط الاستعمارية التي واجهتها أمتنا، بل أدت تلك الخطة إلى سير الحركة الشعبية في مسارات جانبية عن طريق الوفد منذ ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ وحتى الآن.

على كل حال فإن تلك القضية تطرح سؤالاً مهمًا عن: من هو سعد زغلول وماذا كانت مواقفه من الحركة الوطنية المصرية قبل ثورة ١٩١٩، وأثناءها وبعدها، وإذا كنا سنؤجل الحديث عن مواقفه إبان ثورة ١٩١٩ وبعدها، إلى أجزاء لاحقة حين الكلام عن

(1) خطاب محمد فريد كراس (٢) خطاب (٢٣).

أحداث الثورة (١٩١٩) وما بعدها، فإننا هنا سنقدم جانبًا من مواقفه قبل ١٩١٩.

سعد زغلول هو زوج بنت مصطفى فهمي، المعروف بولائه التام للاحتلال، ورئيس وزارة مصر المفضل دائما للاحتلال حيث شغل ذلك المنصب لأكبر مدة ممكنة في ذلك الوقت، بل هو صنيعة الإنجليز التي لا يختلف اثنان في شأنها.

وسعد زغلول هو شقيق أحمد فتحي زغلول أحد قضاة محكمة دنشواي سيئة الذكر، وقد يقول البعض، إنه لا يضير شخص ما تصرفات آخرين يمتون لـه بصلة القرابة، نعم هذا صحيح، ولكن على الأقل فليتبرأ هذا الشخص من تلك التصرفات على الأقل أو يدينها، أو يأخذ موقفًا صريحًا وواضحًا من أقاربه هؤلاء.

وعلى أي حال فلنترك جانبًا تلك العلاقات الأسرية والشخصية ونذكر مواقف سعد زغلول شخصيا، فسعد زغلول هو وزير المعارف والعدل من ١٩٠٦ - ١٩١٢، في ظل وزارات عرفت بولائها المطلق للإنجليز " وزارة مصطفى فهمى، وزارة بطرس غالي، وزارة محمد سعيد " وقد يكون اختيار سعد زغلول لوزارة المعارف سنة ١٩٠٦ كمكافأة على ما فعله شقيقه في محاكمة دنشواى، ولكن المؤكد أنه كان يحظى بالرضا الإنجليزي التام وخاصة اللورد كرومر الذي يقول: " إن المصريين عمومًا ينكرون الجميل، إلا بعضًا منهم مثل مصطفى فهمي وبطرس غالي وسعد زغلول " من خطبة اللورد كرومر في حفلة توديعه في الرابع من مايو ١٩٠٧، وهي الحفلة التي قاطعتها الأمة كلها، ولم يحضرها إلا مصطفى فهمي وحسين فخري، وسعد زغلول وغيرهم من كبار الموالين للاحتلال على حد قول الرافعي [١]، حيث إن دماء ضحايا دنشواي لم تكن قد جفت بعد.

وفي مارس ١٩٠٧ طلبت الجمعية العمومية من الحكومة جعل التعليم في المدارس الأميرية باللغة العربية، إلا أن سعد زغلول اعترض على ذلك[٢].

وقف سعد زغلول دائمًا ضد الحركة الطلابية، فقد اتفق مع جورست وجراهام على الظهور بمظهر الشدة تجاه الطلبة، ورد سعد زغلول أسباب تهييج الطلبة إلى أن لهم علاقة بمصطفى كامل ويقرؤون جرائده، وكثير منهم في نادي المدارس العليا، كما

(1) الرافعي، مصطفى كامل، ص: ٢٥١.
(2) الرافعي، مصطفى كامل، ص: ٤١٥.

اقترح على مستشار المالية هارفي إغلاق النادي غير أن هذا الأخير رفض تلك الفكرة حتى لا يفسر ذلك العمل بأنه تقييد للحرية. [١].

قام سعد زغلول بنفسه برفت عدد من الطلاب الذين يشاركون في المظاهرات الوطنية، فعلى سبيل المثال رفت سعد زغلول الطالب إمام واكد سنة ١٩٠٨، عقب مظاهرة الخامس من مارس ١٩٠٨ [٢].

كان سعد زغلول لا يفتأ يكرر نغمة الاحتلال بضرورة التدرج في الإصلاح والوصول إلى الحكم الذاتى، بل كان يعلن " أن الذين بيدهم أمرنا (الاحتلال والخديوي) أعقل منا وأعرف بأسباب ارتقاء الأمم وهبوطها " [٣].

ووصف سعد زغلول العامة الذين انضموا للمظاهرات بأنهم غوغاء، كما حذر الطلبة من الاشتراك في المظاهرات أو الانشغال بالجرائد، لأن نصوص القوانين تمنع ذلك[٤].

كان من نتائج سياسة سعد زغلول ومواقفه ضد الحركة الوطنية في مصر أن أصبح أحد أهم أعداء الحركة الوطنية، لدرجة أنه كان من بين الذين تصلهم خطابات التهديد بالعقاب من المنظمات الوطنية السرية، فقد ورد إليه خطاب يتوعده بسوء العاقبة إذا استمر على تعقب الطلبة ومطاردتهم[٥].

وعند التفكير في مشروع مد امتياز شركة القناة أربعين عامًا أخرى، دافع سعد زغلول عن موقف الحكومة في ذلك، وكان وقتها وزيرًا في وزارة بطرس غالي، الأمر الذي جعله خائنًا في نظر الشعب، حيث إن هذا المشروع قد قوبل بمعارضة شعبية كبيرة لدرجة وصلت إلى اغتيال رئيس الوزراء بطرس غالي نفسه عقابًا على ذلك.

وفي هذا الصدد يقول د/ عصام ضياء الدين " إن الذي يثير الدهشة حقًا أن الوزراء المصريين مثل سعد زغلول في الحكومة، برغم إدراكهم التام بخيانة بطرس غالي لمصر في هذا المشروع " [٦]، فإن سعد زغلول قد دافع عن مشروع مد امتياز القناة أمام

(1) من مذكرات سعد زغلول كراس (٦) ص ٢٨١ ـ ٢٨٣.
(2) من مذكرات سعد زغلول كراس (١٢) ص: ٦٠٠، ٦٠١.
(3) من مذكرات سعد زغلول كراس (٩) ص: ٣٩٢، ٣٩٣.
(4) صحيفة المؤيد، ٢٨ أكتوبر ١٩٠٧، ومن مذكرات سعد زغلول كراس(٩) ص: ٤٢٥.
(5) من مذكرات سعد زغلول كراس (٩) ص: ٤٣٣ ـ ٤٣٨.
(6) د٠ عصام ضياء الدين، مرجع سابق ص: ١٦٦.

الجمعية العمومية باعتباره وزيرًا للحقانية في جلسة الرابع من أبريل سنة ١٩١٠ [١].

ووصل الأمر إلى حد أن المنظمات السرية للحزب الوطني فكرت في اغتيال سعد زغلول عقابًا لـه على هذا الموقف، إلا أن الذين وكلت إليهم مهمة الاغتيال لم ينجحوا فيها [٢].

- كانت صحف الحزب الوطني تتهم سعد زغلول دائمًا بأنه يتفق اتفاقا أخويًا مع المعتمد البريطاني والمستشارين الإنجليزين [٣].

- إن سعد زغلول كان وزيرًا للحقانية أثناء صدور القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، وكذلك عمليات إقامة الدعوى على زعماء الحزب الوطنى، محمد فريد، وجاويش وغيرهم، مما جعله مسئولاً مباشرًا عن تلك الأعمال، باعتباره أولاً مشاركًا في الوزارة التي اتخذت تلك القرارات والإجراءات، وثانيًا باعتباره وزير الحقانية الذي تصدر من وزارته تلك القوانين والإجراءات، بل إن سعد زغلول يعترف في مذكراته أنه كان يرفض فكرة العفو عن محمد فريد عندما فكر الخديوي في ذلك [٤].

ويعلق الرافعي على هذه المواقف بقولـه: "كان يجمل بسعد، وقد كان يتولى وزارة الحقانية ألا يأمر بتلك المحاكمات، ولا يقر إقامة هذه الدعاوى، ولا يرضى بإصدار هذه القوانين [٥].

- إن سعد زغلول عندما تم انتخابه في الجمعية الشرعية سنة ١٩١٣، سارع باللقاء مع اللورد كتشنر المعتمد البريطاني في مصر، حتى ينسق معه الخطوط العريضة للعمل في تلك الجمعية، واتفق الطرفان على تسليم كتشنر كل شيء حتى أمور الميزانية[٦].

- إنه وفقًا لهذه المواقف وغيرها استحق سعد أن يوصف من قبل محمد فريد

(1) الرافعي، محمد فريد، ص ١٧٥.
(2) مجلة المصور العدد ٢٤٧٥، ١٧ مارس ١٩٧٢، مذكرات شيخ الفدائيين المصريين أحمد رمضان.
(3) اللواء، ٩ مايو، ٢٥ مايو، ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨.
(4) من مذكرات سعد زغلول كراس (٢٠) ص ١٠٤٢.
(5) الرافعي، محمد فريد، ص ٢٦١.
(6) من مذكرات سعد زغلول كراس (٢٢) ص ١٠٩٥ ـ ١٠٩٩.

زعيم الحركة الوطنية المصرية بأنه جلاد الشعب [1].

إذن فحتى عام ١٩١٣ لم يكن هناك أي مبرر لأن يفكر المعتمد البريطاني اللورد كتشنر في إمكانية أن يصبح سعد زغلول رئيسًا للحزب الوطنى، فلا شخصيته ولا مواقفه السرية والمعلنة، ولا موقف الحركة الوطنية منه يمكن أن تؤدي إلى ذلك، إذن فهذا الذي قاله اللورد كتشنر لحسين رشدي هو نوع من التفكير في هذه المسألة، وكبالون اختبار لها.

وفي الحقيقة فإن خطة الاحتلال في تلك الفترة، كانت القضاء على الحركة الوطنية بمبادئها التقليدية الراسخة، وسلوكها الثوري عن طريق دفع شخصية موالية للاحتلال لقيادتها، وفي نفس الوقت تحقيق شيء من الانفراجة السياسية عن طريق إلهاء الجماهير بكسب جزئي وشكلي وهو انتخاب الجمعية التشريعية، على أساس قوانين ولوائح مغايرة لتلك الخاصة بالجمعية العمومية، ومجلس شورى القوانين، وبالطبع كان الأمر شكليًا ومحدودًا لتحقيق فقط نوع من الإلهاء والتفريغ دون أن يحدث تقدم حقيقي في مجال الحريات والحياة النيابية، ولقد فطن الحزب الوطني إلى ذلك، فالرافعي نفسه يصف ذلك الأمر بأنه: "أراد الاحتلال أن يعرقل تيار الحركة الوطنية بوضع نظام شورى جديد يحل محله مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية دون أن يكون لـه قواعد الدستور ومبادئه لكي يشغل الأمة بنظام حادث تترقب من ورائه الخير فيصرفها ولو إلى وقت محدود عن مطالبها الأساسية [2].

ويقول محمد فريد عن هذا الأمر: "إن ذلك تغريرًا وإلهاء وإيهامًا بالأمة، وأن على الحزب الوطني أن يقوم بإفاقة الأمة من هذا الوهم:، كما قرر الحزب الوطني تنظيم مظاهرة سارت على طول الطريق بين سراي عابدين ووزارة الأشغال تعالى فيها الهتاف بطلب الدستور وإلغاء القوانين الاستثنائية، والعفو عن المسجونين السياسيين " [3].

ولكن محمد فريد طلب من الحزب الوطني أيضًا الاستفادة من هذا المكسب الجزئي لتشكيل معارضة قوية داخل الجمعية تشغل الاحتلال والخديوي عن مطاردة المنظمات السرية، والقواعد الثورية للحزب الوطنى، وتخفف وطأة الحكومة على ممارسات

---

(1) خطابات محمد فريد، مظروف (٢) خطاب ٢٣.
(2) الرافعي، محمد فريد، ص ٣٤٧.
(3) مذكرات محمد فريد، كراس (٢) ص ٦٧.

الحزب، وتحسن ظروف النضال [١].

أي أن المطلوب هو الاستفادة من المكسب الجزئي دون التفريط في المطالب الأساسية، والخطة الرئيسية وهي الثورة، بل استخدام ذلك المكسب الجزئي في تحسين ظروف العمل الثوري.

على كل حال، فإن خطة الاحتلال في إحداث انفراجة سياسية من ناحية، ومحاولة تحويل الحركة الوطنية من مسارها الطبيعي والتقليدي بوضع شخص مثل سعد زغلول على رأس تلك الحركة، هي خطة استعمارية تقليدية حاولتها دائمًا أمس واليوم وغدًا، بل لم يقتصر الأمر على سلطات الاحتلال في تلك المحاولة، بل حاول الخديوي عباس حلمي وغيره ذلك أيضًا دائمًا وأبدًا عن طريق استمالة بعض أعضاء اللجنة الإدارية ودفعهم إلى إقالة محمد فريد من رئاسة الحزب، ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، إلا أن الاحتلال نجح في هذا الأمر بعد ذلك في أوائل عام ١٩١٩؛ لأسباب كثيرة سنذكرها في حينها، على كل حال جاءت الحرب العالمية الأولى لتعطل كل هذه الخطط ولكن إلى حين.

* * *

ومع بداية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، أعلن الإنجليز الأحكام العرفية في مصر وألقوا القبض على أعداد كبيرة من الوطنيين، وأطلقوا يد القائد العام للقوات البريطانية في مصر في اعتقال من يشاء.

وخطط محمد فريد للاستفادة بالتناقضات التي فجرتها الحرب العالمية، فوافق على الصلح مع الخديوي عباس على شريطة أن يمنح الأمة الدستور، وقد فعل بالفعل في الحادي عشر من نوفمبر ١٩١٤، كما اتفق مع الشيخ جاويش على تفجير الثورة بمصر بالاستعانة بالأتراك والألمان، والحصول على السلاح اللازم منهما.

إلا أن بريطانيا ردت على ذلك بإعلان الحماية الرسمية على مصر ومحو السيادة الاسمية لتركيا عليها، كما قامت بخلع الخديوي عباس وتولية حسين كامل بدلاً منه بلقب سلطان؛ وإلغاء وزارة الخارجية المصرية، وإن استمرت الوزارة المصرية برئاسة حسين رشدي، وذلك في الثامن عشر من ديسمبر ١٩١٤.

وعبر الشعب في مصر عن رفض الإجراءات، فاحتجبت صحيفة الشعب عن

(1) الشعب، ٢٧ نوفمبر ١٩١٣.

الظهور يومًا لهذا السبب، كما لبس المصريون ملابس الحداد، ووزع الشباب الوطني المنشورات التي تهدد وتندد بتلك الإجراءات، وقد حكمت السلطات البريطانية على أحد موزعي المنشورات وهو مصطفى الترمذي بسنة مع الشغل، وأضرب طلبة الحقوق في الثامن عشر من فبراير ١٩١٥، حينما عرفوا بزيارة السلطان حسين لهم، وتم اعتقال عدد كبير من الوطنيين ونفي البعض الآخر إلى الخارج، ووضع عدد آخر تحت المراقبة.

وعلى حين أظهرت الأمة هذا الرفض، قام سعد زغلول باستقبال أول مندوب سام بريطاني على مصر السير "أرثر ماكماهون" على محطة العاصمة ساعة مجيئه يوم التاسع من يناير ١٩١٥، وقال عنه على مسمع من المستقبلين: إن دلائل الخير بادية على وجهه.

وعلى الرغم من عمليات الاعتقال والنفي والمراقبة، كانت الروح المعنوية لعناصر الحركة الوطنية المصرية عالية، وأصبحوا في شغل شاغل بتنظيم أعمالهم استعدادًا للثورة عند سنوح الفرصة، ولكنهم ينتظرون من قيادة الحزب في المنفي إرسال السلاح والذخائر، وهم مجهزون الوسائل لإدخالها سرًّا وحفظها في أماكن أمينة لحين توزيعها، ومن ثم سافر محمد فريد إلى برلين للسعي في الحصول على أسلحة وذخائر [١].

وفي الحقيقة فإن المنظمات السرية، وخاصة منظمة التضامن الأخوي كانت قد دخلت في طور جديد مع عام ١٩١٤، بفضل نشاط الدكتور محمد صالح الملاح، والدكتور عبد الفتاح يوسف وغيرهما، ونشرت تلك الجمعية فروعًا أخرى في الأقاليم[٢].

وقد قامت تلك المنظمة بمحاولة لاغتيال السلطان حسين كامل في الثامن من أبريل ١٩١٥ على يد محمد خليل التاجر بالمنصورة، حيث قام باعتراض موكبه في وضح النهار وأطلق عليه النار، إلا أن النار أصابت العربة وحدها، وقبل أن يطلق المزيد من الرصاص استطاع حرس السلطان أن يقبضوا عليه[٣]، وعندما تم تفتيش منزل محمد خليل تم العثور على أوراق احتوت الطعن على الإنجليز والدعوة إلى الثورة، واتهام

---

(1) مذكرات محمد فريد، كراس (٤) ص ١٢٦.

(2) وثائق تحقيق اغتيال السردار، محضر تحقيق النيابة في الثالث والعشرين من يونيو ١٩٢٥، وأيضًا مجلة المصور عدد السابع عشر من مارس ١٩٧٢، مذكرات شيخ الفدائيين المصريين.

(3) المقطم ٩، ١٠ أبريل ١٩١٥.

السلطان حسين كامل بالخيانة (١)، وكان فرع عبد الرحمن الرافعي الذي كان محمد خليل تابعًا لـه، في إطار جمعية التضامن هو المسئول عن هذه العملية (٢).

وحاولت الجمعية مرة أخرى اغتيال السلطان عن طريق إلقاء قنبلة عليه أثناء سيره بشارع عابدين من إحدى الشقق، ولكن المحاولة لم تكتمل لأن الشقة التي تم استئجارها لهذا الغرض اتضح أنها غير مناسبة لإتمام العملية، فتم الاتفاق على قيام إحدى الخلايا الثورية بالإسكندرية بهذه المهمة، واتخذت الترتيبات لذلك فتم استحضار أصابع ديناميت لتحضير القنبلة، وقام محمود عنايت بتصنيعها، وسلمت لمندوب الإسكندرية، وبالفعل تم إلقاء القنبلة على موكب السلطان يوم الجمعة التاسع من يوليو ١٩١٥، إلا أن القنبلة لم تنفجر، وبعد التحقيق تم اعتقال نجيب الهلباوي وآخرين بتهمة إلقاء تلك القنبلة، وضبطت في منازلهم عدة مسودات للخطب التي تحض على كراهية الأجانب الذين يأتون إلى مصر وينهبون أموالها، وكذلك عدة خطابات توضح انتماء كاتبها إلى الحزب الوطنى، واستعداد أعضائه البالغين ٨٠٠,٠٠٠ (ثمانمائة ألف) بالتضحية بكل مرتخص وغال لإنقاذ البلاد (٣).

وقامت خلايا الجمعية أيضًا بمحاولة اغتيال إبراهيم فتحى، فقد هاجمه صالح عبد اللطيف في محطة سكة حديد مصر حينما كان يهم بالسفر إلى الصعيد؛ وذلك لدوره في اكتشاف مدبري حادثة اغتيال الخديوي بالإسكندرية، وكشف صالح عبد اللطيف في التحقيق معه أن النية تتجه إلى اغتيال ماكما هون المندوب السامي البريطاني، وعبد الخالق ثروت وحسين رشدي (٤).

كما تم اكتشاف عدد من الخلايا السرية بالمنصورة تعد العدة لمساعدة الأتراك عند دخولهم مصر بإحداث شغب فيها، بأن تتوجه مجموعة إلى كل مديرية ليبثوا الهياج فيها ويكسروا الكباري ويقطعوا طرق المواصلات، وتفجير ثورة شاملة (٥).

---

(1) نفس المصدر السابق.
(2) وثائق تحقيق اغتيال السردار، محضر تحقيق النيابة في ٢٣ يونيو.
(3) وثائق اغتيال السلطان حسين كامل، دار القضاء العالى، ملف (١).
(4) مذكرات سعد زغلول كراس (٢٤) ص ١٢١٧.
(5) مذكرات سعد زغلول كراس (٢٤) ص ١٢٣٣، من العجيب أن سعد زغلول يعلق على تلك الحوادث بتحريضه وتجنيده قيام الحكومة بمظهر الشدة والبأس لتأمين نفسها، ويصف أيضًا نفسه بأنه مدين للسلطان ورئيس حكومته، وأنه كان مطمئنًا إلى المندوب السامي البريطانى.

وعقب هذه الحوادث صدرت أحكام الإعدام على العديد من الشباب الوطنى، كما تم اعتقال عدد كبير منهم، إلا أن المنظمات السرية برغم اكتشاف بعض خلاياها ظلت متماسكة، وتعمل على الإعداد للثورة، وكانت تتراسل سرًّا مع محمد فريد، وتنتظر اللحظة المناسبة لتفجير الثورة، حين يقوم الأتراك بالهجوم على الإنجليز في مصر، إلا أن انكسار الحملة التركية أدى إلى تأجيل الثورة مرة أخرى إلى أن اندلعت في سنة ١٩١٩.

ويعلق د/ ضياء الدين على ذلك بقولـه: " وفي الحقيقة إنه لولا تلك الجهود التي بذلها الحزب الوطني وقيادته الثورية ما نشبت ثورة ١٩١٩، ومما لاشك فيه أن الكوادر الثورية التي شكلها الحزب الوطني من خلال المنظمات السرية، كانت هي التي فجرت ثورة ١٩١٩، فقد كانت تلك الكوادر مستعدة للثورة دائمًا، ولكن تم تأجيل موعد تلك الثورة مرة بعد أخرى لأسباب كثيرة محلية ودولية " [١].

ولم يكن هناك بد من انفجار ذلك المخزون الثوري الهائل سنة ١٩١٩، بعد أن فقدت مصر الأمل في الاستقلال، ونكثت كل القوى والحكومات بعهودها مع مصر، وخاصة دول الحلفاء، بل إن هزيمة الأتراك والألمان في تلك الحرب كان أيضًا سببًا في اندلاع تلك الثورة، حيث لا مفر من الاعتماد على الذات بعد أن ضاع الأمل في إمكانية هزيمة الإنجليز في الحرب على يد الأتراك والألمـان.

---

(1) د٠ عصام ضياء الدين، مرجع سابق ص ٢٩٣.

ثورة ١٩١٩

كانت الحركة الوطنية في حالة ثورة منذ ١٩٠٨، فقد كانت تلك الحركة بحشد جماهيري واسع حول قضيتي الجلاء والدستور، وخاضت العديد من المعارك دفاعًا عن هاتين القضيتين، وفجرت العديد من المظاهرات والإضرابات، بل وحوادث الاغتيال، وأنشأت عددا من التنظيمات السرية والعلنية، فبلغت المنظمات السرية حوالي خمس وثمانين منظمة قامت بالعديد من الأعمال على كل مستوى، كما استطاعت الحركة أن تحشد العمال والفلاحين عن طريق النقابات والجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية، ووصل انتشارها إلى حد أن صحف الحزب الوطني أصبحت تقرأ في الحقول أو على المصاطب في أعماق الريف المصري.

كانت حالة الثورة تتسع وتضيق وفقا للعديد من العوامل، وفي الحرب العالمية الأولى قررت قيادة الثورة أن تستفيد من التناقضات التي فجرتها الحرب لإشعال ثورة شاملة في حالة هجوم عسكري تركي على الإنجليز في مصر ولكن فشل الغزو التركي حال دون تنفيذ تلك الخطة.

وفي المقابل كانت سلطات الاحتلال تسعى جادة لتصفية الحركة الوطنية وتطويقها عن طريق تقييد حرية الصحافة، وممارسة القمع البوليسى لقيادات وكوادر الحركة ووصل الأمر إلى حد إدخال محمد فريد السجن، ثم محاصرته لدفعه إلى الهجرة من مصر، وكذلك فعلت مع الشيخ جاويش وغيره من قيادات الحركة الوطنية المصرية، كما أصدرت سلطات الاحتلال سلسلة من القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات، وعملت في النهاية على محاولة شق صفوف الحركة الوطنية في غياب قيادتها التاريخية، ومحاولة نزع عنصر المبادرة الجماهيرية من يدها عن طريق وضع أحد الموالين للاحتلال على رأس الحركة مثل سعد زغلول، ولكن تلك الخطة فشلت، فلجأت سلطات الاحتلال إلى تشكيل كيان وطني من عناصر غير متطرفة في وطنيتها أو يمكنها الوصول معها إلى أنصاف الحلول أو حتى الرضا بشيء من المطالب في مقابل التنازل عن المطلب الرئيسي للحركة وهو الجلاء العاجل.

وكانت سلطات الاحتلال تدرك تمامًا أن الثورة الشاملة ستنفجر حتمًا، وخاصة بعد انتهاء الحرب وإعادة ترتيب مناطق النفوذ في العالم، وتطلع الشعوب المحتلة إلى انتزاع استقلالها، وكانت تدرك أنها طالما أصرت على استمرارها في احتلال مصر وفرض

الحماية عليها وإلغاء حق السيادة الشكلية التركية عليها، فإن ذلك كله سيجعل الشعب المصري يلجأ إلى الطريق الوحيد المتاح أمامه لانتزاع استقلاله، وهو طريق الثورة بعد نفاذ صبره وضياع أمله في أن يمنحه مؤتمر الصلح هذا الاستقلال، كانت سلطات الاحتلال تدرك أن التراكمات الثورية الطويلة التي زرعها مصطفي كامل ومحمد فريد وغيرهما لابد ستتفجر يومًا، وحان هذا اليوم بعد الحرب العالمية الأولى، وتجاهل مطالب مصر في مؤتمر الصلح.

وكان لابد من تطويق هذا الأمر، ومحاولة احتواء الثورة المرتقبة أو استنفاذها في متاهات وروافد جانبية، وهكذا كان لابد من قوة جديدة تكون بديلة للحزب الوطني الذي هو القيادة الطبيعية والصلبة للجماهير والتي لم تعرف التنازل عن مطالبها يوما، وكانت تلك القوة الجديدة هي ظهور حزب الوفد بحيث تكون قيادته من المعروفين بموالاة الاحتلال أو مهادنته أو عدم الصبر الطويل على النضال الجماهيري ضد الاحتلال، وعلى أساس أن يرفع هذا الحزب مطلب الجلاء بشرط استبعاد الحزب الوطني من المسألة ثم الوصول مع حزب الوفد إلى حلول جزئية وجانبية.

إذا كانت الثورة مسألة حتمية بفعل الجهاد الطويل والتراكم الثوري الذي تركه الحزب الوطني في الواقع المصرى، وبفعل وصول الشعب المصري إلى قناعة بأنه أمل في الاستقلال عن طريق مؤتمر الصلح فإن ذلك كله كان -ومع نهاية الحرب العالمية الأولى- قد وجد أسبابًا أخرى، كان هناك إعلان الحماية البريطانية على مصر وإلغاء السيادة التركية الاسمية عليها وكان هناك خلع الخديوي عباس وتعيين السلطان حسين وأيا كان الرأي في هذا الخديوي أو ذاك السلطان، فإن مجرد التلاعب بالعرش وجعل أمره في يد الإنجليز يعني إهدار كامل لقيمة الشعب وهيئاته التشريعية مهما كانت ضعيفة أو شكلية.

وكان هناك توريط لمصر في الحرب على الرغم من قناعتها الدينية والمصلحية التي تحتم وقوفها مع تركيا أو على الأقل عدم الوقوف ضدها، ولكن الإنجليز زجوا بمصر ومرافقها وشعبها لدعم المجهود الحربي للحلفاء، وساعدهم على ذلك سلطان ضعيف وحكومة خائنة (حكومة حسين رشدي) حيث تركت للإنجليز إجبار المصريين على العمل في بلاد الحلفاء أو في معسكراتهم، بل وساهمت في الحرب بثلاثة ملايين جنيه تبرعت بها لصالح إنجلترا بدعوى أن إنجلترا تحمي مصر!! بل وصل الأمر إلى

حد جمع الدواب وبيعها بثمن بخس للإنجليز لدعم المجهود الحربي للحلفاء، ووصل الأمر أيضًا إلى حد الزج بالجيش المصري لقتال الأتراك في سيناء والقناة والسنوسيين على حدود مصر الغربية، ومساعدة الإنجليز على السيطرة على السودان.

وكانت هناك المظالم الإدارية التي مارستها السلطات لحساب الإنجليز، والتي تعسفت في قهر الشعب سواء بالأحكام العرفية، أو تعطيل الجمعية التشريعية أو إلغاء وزارة الخارجية، أو وضع الرقابة على الصحف، أو باعتقال الأهالي بسبب أو بدون سبب أو ممارسة أقسى أنواع الظلم في جمع الرديف أو العمال المطلوبين لخدمة المجهود الحربي للحلفاء.

وكانت هناك عمليات مصادرة الأرزاق والحاصلات الزراعية والمواشي والدواب مما جعل حياه الأهالي عسيرة جدًّا، وأصيبوا بالفقر والجوع وعانوا من الغلاء.

فإذا أضفت لتلك العوامل أن بريطانيا وفرنسا قد أصدرتا العديد من التصريحات التي تنص صراحة على الوعد بالاستقلال للشعوب المستعمرة، وبعد انتهاء الحرب تبخرت تلك الوعود، وتنكرت تلك الدول لتصريحاتها، فإن من الطبيعى أن تندلع الثورة، وأنه لن يستطيع أي إنسان أو دولة أو حزب أو سلطة أو وعد أن يمنع اندلاع تلك الثورة في ذلك الوقت، وكان المخطط الاستعماري الإنجليزي الخبيث يدرك أنه لن يستطيع منع انفجار الثورة، وبالتالي عمل على تطويقها قبل أن تبدأ، ووضع على رأسها - بالخداع والقسر والإجراءات - زعامات يمكن لها أن تتفاهم مع الإنجليز، وأن تلتف حول الجماهير وتلهيها بمكاسب جزئية مؤقتة.

وكانت سلطات الاحتلال تعمل منذ وقت مبكر، وكانت تدرك أن التراث السياسي والمبدئي للحزب الوطني والخبرة التاريخية التي امتلكها ستجعله متمسك بالمبادئ الجوهرية للشعب في الجلاء العاجل والدستور، وبالتالي فلابد من إزاحة هذا الحزب جانبا والتخلص من قيادات الحركة الوطنية التي ترفض الحلول الوسطى والمفاوضات والمناورات، وهكذا وجدنا سلطات الاحتلال تحرص على ضرب الحزب الوطني ضربات متلاحقة وعنيفة، وصلت إلى حد القضاء على صحافته تماما والتخلص من شخصيات الحزب المخلصة والثورية؛ فتم اعتقال البعض، وتم نفي البعض الآخر، كما مارست سلطات الاحتلال أقصى قدر من القمع والاعتقال والمطاردة والتفتيش لكوادر الحزب ومنظماته العلنية والسرية.

وفي نفس الوقت عملت سلطات الاحتلال على التفاهم والمناقشة مع قطاع من الأعيان المصريين وخاصة الوزراء الحاليين والسابقين حول ما يسمى بالمسألة المصرية، ومن الطبيعي أن هذا القطاع من الأعيان والوجهاء كان يسعى لانتزاع استقلال مصر ولكن في إطار السيطرة الإنجليزية على الأماكن الحيوية في مصر مثل قناة السويس، وفي إطار السعي لدى مؤتمر الصلح أو مناشدة الضمير الإنجليزي أو غيرها من الوسائل التي لم ولن تجدي يومًا، وكان هذا القطاع يضم عناصر تبدأ من تلك الموالية للاحتلال تمامًا أو تلك المهادنة له، أو حتى الرافضة للاحتلال في غير الإطار الثوري والجماهيري وكان الحديث بين هؤلاء الوجهاء قد بدأ يدور في نهاية الحرب العالمية الأولى حول ضرورة مناشدة الإنجليز الوفاء بالعهود التي قطعتها إنجلترا على نفسها لمنح مصر الاستقلال أو عرض تلك المسألة على مؤتمر الصلح، وكان من أوائل الذين فكروا في هذا هو الأمير عمر طوسون، وقد أفضى بهذا التفكير إلى سعد زغلول في حفل أقامه رشدي باشا في الإسكندرية في التاسع من أكتوبر سنة ١٩١٨، ثم عاد ففاتحه في هذا الأمر مرة أخري في يوم الثالث والعشرين من نفس الشهر في حفل أقامه السير رجنلد ونجت (1)، أي أن الفكرة نشأت في صالونات المعتمد البريطاني أو حفلات رئيس الوزراء وبين سراة القوم، على أنه من العجيب أنه تم استبعاد الأمير عمر طوسون وهو صاحب الفكرة عن هذا الأمر فيما بعد وتم تجاهله لأنه يحمل شيئا من الجفاء للإنجليز (2)؛ أي أن المطلوب حصر المسألة في المعروفين بعدم الجفاء للإنجليز!!.

وقد اتفق كل من حسين رشدي باشا رئيس الوزراء وسعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية وعبد العزيز فهمي وعلي شعرواي، على أن يقوم الثلاثة الأخيرون بزيارة المندوب السامي البريطاني ونجت للحديث معه في المسألة المصرية، وبعد تمام الزيارة عاد هؤلاء الثلاثة إلى حسين رشدي باشا مباشرة فنقلوا إليه ما دار من حديث مع السير ونجت (3).

ولكن ماذا طلب هؤلاء الثلاثة من السير ونجت عند مقابلته في الثالث عشر من

---

(1) الرافعي، ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١، دار المعارف، الطبعة الرابعة.

(2) الرافعي، نفس المرجع.

(3) الرافعي، نفس المرجع

نوفمبر ١٩١٨، طلبوا استقلال مصر في مقابل ضمانات لإنجلترا بأن تكون صاحبة وضع خاص في مصر، وأن يكون من حقها احتلال قناة السويس عند الاقتضاء؛ أي أن المطلوب استقلال منقوص؛ لأن الاستقلال يعني استقلال كامل التراب المصري وليس انتقاص جزء منه مثل قناة السويس، وقارن بين هذا وبين المطلب التقليدي والدائم للحزب الوطني في الجلاء التام دون قيد أو شرط.

ويعلق الرافعي على ذلك: " ومن هذه المقارنة تستطيع أن تعرف الفرق بين مذهبين مختلفين، مذهب التفاهم مع الاحتلال ومذهب الجلاء وعدم التعاون مع الاحتلال ".

– اعترف الثلاثة بأن للإنجليز فضل كبير على مصر!! وأن المطالب المصرية يجب أن تكون محل مداولة بين مصر وإنجلترا مباشرة دون إشراك غيرها في هذا الأمر وفي هذا اعتراف ضمني بشرعية الاحتلال.

– هاجم المستر ونجت الحزب الوطني ومحمد فريد واصفًا إياه بالتطرف، وقد نفى الثلاثة صلتهم بالحزب الوطني وأعلنوا عدم تطرفهم واستعدادهم حتى للقبول بمستشار إنجليزي دائم للمالية ليطمئن أصحاب الديون.

– أصر المستر ونجت على أن تلك المحادثات ودية وليست ذات صفة رسمية، كما ألمح للثلاثة عن عدم حقهم للحديث باسم مصر.

وبالطبع لم يكن المستر ونجت يلهو أو يلعبُ وهو الخبير بالشئون المصرية، وقد قبل الحديث مع هؤلاء الثلاثة ليحقق أكثر من هدف، وهو الذي يعرف جيدًا أن جميع الأحوال في مصر تبشر بانفجار الثورة، وكان ونجت يستهدف تخدير الجماهير بمثل تلك المحادثات ويهدف أيضًا إلى إظهار زعامة أخرى للجماهير غير زعامة الحزب الوطني المتشددة والمتطرفة من وجهة نظره طبعًا؛ أي أن الهدف هو منع انفجار الثورة، أو وضع زعامة فوق رأسها تكون أكثر استعدادا للتفاهم.

على كل حال ابتلع الثلاثة الطعم إلى آخره، أو قل حاولوا تبليعه للشعب المصري فاتفق سعد زغلول مع حسين رشدي باشا على تأليف هيئة تسمى (الوفد المصرى)، وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة؛ أي ظهور قوة شعبية أخرى كبديل عن الحزب الوطنى، وبالطبع فإن هذه القوة الجديدة مرشحة لاستقطاب عدد كبير من الجماهير مادامت تطالب بالاستقلال، ولكن بشرط ألا تكون هذه القوة الجديدة ثورية وأن تقتصر على الوسائل القانونية والتفاوضية؛ أي أن حزب الوفد نشأ

من رحم المفاوضات والحلول الوسطى ورفض منطق الثورة، وقد تأسس بالاتفاق بين سعد زغلول وحسين رشدي باشا، ولكي نفهم طبيعة هذه القوة الجديدة التي من المقدر أن تلعب دورًا هامًا في مستقبل مصر يجب أن نحدد من هو حسين رشدي باشا ومن هو سعد زغلول باشا.

حسين رشدي باشا هو رئيس وزارة مصر (١٩١٤- ١٩١٩) في عهد كل من الخديوي عباس حلمي الثانى، السلطان حسين، الملك أحمد فؤاد، وقبل ذلك عمل وزيرًا للحقانية في وزارة بطرس غالي ١٩٠٨- ١٩١٠، ثم وزيرًا للخارجية في حكومة محمد سعيد ١٩١٠ - ١٩١٤.

أي أنه عمل في ظل الاحتلال كوزير ١٩٠٨ - ١٩١٤ ثم كرئيس للوزراء ١٩١٤- ١٩١٩ وبالتالي فهو من الموالين للاحتلال الإنجليزي وهو مسئول عن المآسي والتفريط في حقوق الشعب المصري كوزير في وزارة بطرس غالي التي حاولت مد امتياز قناة السويس، وإصدار القوانين المقيدة للحريات وتنفيذ المخططات الإنجليزية في مصر، ومسئول كوزير في حكومة محمد سعيد التي مارست أبشع أنواع القمع والمطاردة والتصفية والمحاكمات والسجن لعناصر الحركة الوطنية المصرية وللشعب المصري عموما.

وكرئيس للوزراء وصل إلى أقصى مستنقع الخيانة، فلم يتوان عن تخويل إنجلترا حق التمتع بحقوق الحرب كافة في الموانى المصرية وجميع الجهات في البلاد، وذلك بالقرار الذي أصدره في الخامس من أغسطس ١٩١٤، كما أصدر القرارات المتوالية خدمة للإنجليز مثل قرار التجمهر وإعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف في نوفمبر ١٩١٤، وعندما أعلنت الحماية الإنجليزية على مصر في الثامن عشر من ديسمبر سنة ١٩١٤، وخلع الخديوي عباس الثاني في التاسع عشر من ديسمبر ١٩١٤، لم يستقل رشدي باشا احتجاجا وهو أبسط مظاهر الوطنية، بل استمر في العمل كرئيس للوزراء، واستمر في خدمة المصالح الإنجليزية، فقام باعتقال الوطنيين ونفي البعض الآخر منهم وعطل الجمعية التشريعية، كما دعم المجهود الحربي الإنجليزي بالجنود المصريين في السودان، وفي سيناء والقناة وعلى حدود مصر الغربية، كما قام بجمع الرديف والعمال المصريين وترحيلهم إلى معسكرات الحلفاء خدمة للمجهود الحربي للحلفاء، بل ومارست حكومته وموظفيه أبشع عمليات القمع والظلم في ذلك الأمر

لحساب الإنجليز، ووضع كل موارد مصر المالية في خدمة الإنجليز، فسمح لهم باستخدام كافة المرافق المصرية، وجمع لهم الدواب والمواشي، وصادر الأموال والغلات والمحاصيل لصالح الإنجليز ووصل سخاؤه مع الإنجليز إلى حد منح الحكومة الإنجليزية ثلاثة ملايين جنيه!! وقال مجلس الوزراء في ذلك: إنه اعتراف بجميل بريطانيا لهم بل والتلاعب بالنقد المصري خدمة للخزانة الإنجليزية عن طريق البنك الأهلي المصري اسما " الأجنبي فعلاً " وإصدار أوراق النقد بلا ضابط ولا رابط مما تسبب في غلاء الأسعار غلاء فاحشًا؛ أي أنه تسبب في أن تدفع مصر جزءًا كبيرًا من نفقات الحرب بلا مبرر.

كل هذه المواقف وغيرها مما فعلته يد حسين رشدي باشا، فهل يمكن أن يستيقظ ضميره فجأة ويصبح معاديًا للإنجليز ومطالبًا بحقوق مصر ومهندسًا لظهور الوفد المصري بالتعاون مع سعد زغلول، إن باب التوبة مفتوح طبعًا، ولكن بشرط إدانة مواقفه السابقة والتبرؤ منها ثم العودة إلى صفوف الحركة الوطنية كجندي من جنودها وليس مهندسًا لظهور قوة بديلة عن تلك الحركة الوطنية.

أما سعد زغلول فهو وزير المعارف في حكومة مصطفي فهمي منذ ١٩٠٦، وقد وقف من خلال ذلك المنصب موقفًا مريبًا وقمعيًا من الحركة الطلابية وشهد الطلبة على يديه كثير من الاضطهاد والعنت، ووقف سعد زغلول ضد اقتراح الجمعية العمومية بجعل التعليم في المدارس الأميرية باللغة العربية بدلاً من الإنجليزية (مارس ١٩٠٧) وقد كتب مصطفي كامل تعليقًا على هذا الأمر: " إن الناس قد فهموا الآن بأوضح مما كان يفهمون من قبل لماذا اختار اللورد كرومر لوزارة المعارف العمومية صهر رئيس الوزراء مصطفي فهمي باشا الأمين على وحيه الخادم لسياسته، وفهمت الناس الآن أن سعد زغلول شديد الميل إلى السلطة فلو كان وزيرًا محترمًا لاستقال احتجاجًا على عدم تعليم اللغة العربية في المدارس الأميرية، ولكنه راح يدافع عن اللغة الإنجليزية معتقدًا أن ثقة اللورد كرومر كافية وحدها لحمايته من غضب الشعب، وأن سعد الآن قائم على منحدر هائل مخيف " [1].

ووقف سعد زغلول مع وزارة بطرس غالي ضد الأمة المطالبة بالدستور بدعوى أن الأمة لم تنضج بعد لهذا الأمر، كما دافع عن مشروع مد امتياز القناة الذي حاولت

(1) اللواء، عدد ٩ مارس ١٩٠٧، تحت عنوان فشل وزير.

وزارة بطرس غالي تمريره وتنفيذه خيانة لمصر ومصالحها ومستقبلها، كما شارك سعد من خلال وزارتي بطرس غالي ١٩٠٨ - ١٩١٠، ومحمد سعد ١٩١٠ - ١٩١٢ في عمليات القمع والاضطهاد والتي تعرضت لها الحركة الوطنية المصرية، وساهم باعتباره وزيرًا للحقانية في وزارة محمد سعيد في إصدار العديد من القوانين المقيدة للحريات، وإصدار قرارات الاتهام لقيادات الحركة الوطنية وزجهم في المحاكمات والسجون.

وكان سعد زغلول لا ينكر علاقته الودية باللورد كرومر، بل إن سعد امتدح اللورد كرومر في حفلة توديعه عقب حادثة دنشواى، وهي الحفلة التي قاطعها الشرفاء جميعًا على اختلاف ميولهم كاحتجاج على الأقل على مذبحة دنشواى، وفي تلك الحفلة ذاتها امتدح اللورد كرومر كل من سعد زغلول، ومصطفي فهمي وبطرس غالي!! ليس هذا فحسب بل إن سعد زغلول قام باستقبال أول مندوب سامي بريطاني في مصر على رصيف محطة سكك حديد مصر وقال عنه إنه يرى في وجهه دلائل الخير!! وذلك عقب إعلان الحماية الإنجليزية على مصر، وطوال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ لم تبد من سعد أي حركة اعتراض على مظالم الإنجليز أو المغارم التي غرمتها مصر بسبب الحرب.

إذن سعد لم يكن قد خرج من رحم الحركة الوطنية المصرية، ولم يكن حتى انشقاقا عليها بل جاء من عباءة السلطة؛ وبالتحديد من عباءة اللورد كرومر صديقه الحميم، ولم يكن سعد يخفي رأيه السيئ في الحركة الوطنية المصرية، وهؤلاء المطالبين بالجلاء والدستور، ولم تكن الحركة الوطنية المصرية أيضًا تخفي رأيها في سعد زغلول فهو جلاد الشعب بقوانينه الاستثنائية على حد قول محمد فريد.

إذن كيف أصبح سعد زغلول قائدًا للثورة؟ أليس هذا مثاراً للعجب!! نعم قد تكون الثورة فرصة للتطهير، ولكن التطهر والتوبة هنا تقتضي الالتزام بمبادئ الحركة الوطنية والتخلي عن القناعات الشخصية السابقة بل وإدانتها علنًا والانخراط في صفوف الحركة الوطنية كجندي في صفوفها، وليس تشكيل هيئة أخرى كبديل عن تلك الحركة فإن ذلك يثير أكثر من علامة استفهام؟؟!

على كل حال نشأ "الوفد المصرى" على يد سعد زغلول وحسين رشدي وأصبحت المسألة في مصر تتلخص في شعب ثائر وقيادة مهادنة.

وإذا حاولنا أن نعرف شخصيات الوفد الذي تشكل عقب مقابلة الثالث عشر من نوفمبر ١٩١٨، نجده يضم كل من سعد زغلول، وعلي شعرواي، وعبد العزيز فهمي، ومحمد محمود باشا، وعبد اللطيف المكباتى، محمد علي علوبة، وأحمد لطفي السيد.

والملاحظة الأولى على هذا الوفد أنه قد استبعد من عضويته أيا من عناصر الحزب الوطني أو العناصر المناوئة للاحتلال، بل كان يضم شخصيات إما موالية للاحتلال أو على الأقل غير معادية لـه، وكانوا جميعًا من كبار ملاك الأراضي، أو من أعضاء الجمعية التشريعية، أو من قيادات حزب الأمة المعروف بعدم عدائه للإنجليز، بل في عضويته أحمد لطفي السيد وهو زعيم حزب الأمة والمناهض الأول للحركة الوطنية والذي كان يتهمها بالتطرف ويمتدح سلوك الإنجليز في مصر ويشيد بإنجازاتهم ويدعو للتعاون معهم(1)، واثنين فقط من الحزب الوطني ولكن من المعتدلين هما علوبة باشا وعبد اللطيف المكباتي.

وقد يقول قائل إن تعمد استبعاد العناصر المناوئة للاحتلال كان تكتيكًا ذكيًا لعدم استفزاز بريطانيا، ومحاولة استرضائها لتمنحنا الاستقلال، ولكن أبهذه الطرق تحصل الأمم على استقلالها؟ هل بالاسترضاء!!

أليست خبرة التاريخ في كل مكان وزمان تقول إن الاستقلال ينتزع ولا يمنح، وأن الاسترضاء ليس سبيلاً بأي حال من الأحوال للحصول على حقوق الشعوب؟

وقد جاءت صيغة التوكيل في ذاتها لتؤكد الموقف التهادني وغير الثوري لتلك الهيئة، وتعكس رؤيتها في الإنجليز وفي الأسلوب والوسائل التي يمكن تحقيق الاستقلال من خلالها، تقول صيغة التوكيل الأولى: (إن على أعضاء الوفد أن يسعوا بالطرق

---

(1) لم يضم هذا الوفد من عناصر الحزب الوطني إلا عبد اللطيف المكباتى، ومحمد علي علوية، والأول كان من المؤيدين للحزب الوطني بالشعور والمبادئ ، أما الثاني فكان عضوًا في هيئة الحزب الإدارية، على أنهما كان من غير المتحمسين تمامًا لأفكار الحزب الوطنى، وقد أشار اللورد فلنر في هذا الصدد بقوله: إن الهيئة المستحقة للاعتبار المعروفة بالوفد التي يرأسها سعد زغلول باشا مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذي كان غرضه التقدم الدستوري تدريجيًا بخلاف الحزب الوطني الذي هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين"، وقد رأي بعض أصدقاء الوفد أن غياب الحزب الوطني عن تشكيل الوفد ربما يؤدي إلى إجهاض جهوده خاصة إذا تحرك الحزب الوطني شعبيًا، وأنه لابد من تمثيل الحزب الوطنى، ولكن الوفد أصر على أشخاص معينة، ولم يترك للحزب فرصة اختيار من يمثله، ولما تعذر الاتفاق اختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفي النحاس باشا، والدكتور حافظ عفيفي، على أساس أنهما يمثلان الحزب الوطنى.

السلمية المشروعة حينما وجدوا سبيلا للسعي في استقلال مصر تطبيقا لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتها بريطانيا العظمى وحلفاؤها، ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب).

وقد وقف الحزب الوطني موقفا معارضًا من صيغة التوكيل لخلوها من النص على الاستقلال التام ومنافاتها للكرامة، إذ جعلت المطالبة باستقلال مصر في حدود مبادئ العدل والحرية التي تنشر رايتها بريطانيا العظمي في حين أن جهاد الأمة وشكواها من الاحتلال إنما يرجعان إلى السياسة التي اتبعتها بريطانيا تجاه مصر منذ ١٨٨٢، هذا إلى خلو التوكيل من الإشارة إلى السودان إطلاقا [١].

وقد ذهب وفد يمثل الحزب الوطني ضم كل من الأستاذ عبد المقصود متولى، ومصطفي الشوربجي، ومحمد زكي على، ومحمد عبد المجيد العبد إلى دار سعد زغلول، وناقشوه في التوكيل واحتدت بينهم المناقشة، وأظهروا له رفض الجماهير لهذه الصيغة المهادنة، وقد اضطر سعد زغلول فيما بعد إلى تغيير تلك الصيغة بسبب الموقف المبدئي الذي وقفه الحزب الوطني فتغيرت الصيغة إلى (السعي بالطرق السلمية المشروعة لاستقلال مصر استقلالاً تامًا) وفسرت كلمة مصر هنا بأنها تعني بداهة مصر والسودان.

وقد رأي بعض أعضاء الوفد أن هناك خطورة من تحرك الحزب الوطني شعبيًا باتجاه انتزاع زمام المبادرة الجماهيرية للتصدي لقيادة الأمة في مطالبها نحو الاستقلال ووحدة وادي النيل والدستور، وأن الحزب الوطني لو فعل ذلك فإنه سيؤدي إلى تطويق حركة الوفد، حيث إن الحزب الوطني مازال يتمتع بشعبية هائلة؛ ولذلك رأت بعض عناصر الوفد ضرورة تمثيل الحزب الوطني في الوفد، ودخلت في مفاوضات مع الحزب الوطني في هذا الصدد إلا أنها انتهت بالفشل لتمسك الوفد باختيار أشخاص معينة من الحزب الوطني وليس ترك الحزب الوطني ليختار من يمثله، وأخيرًا قام الوفد من تلقاء نفسه باختيار كل من الدكتور حافظ عفيفي، والأستاذ مصطفي النحاس كممثلين للحزب الوطنى، كما تم توسيع قاعدة الوفد بضم عناصر أخرى إليه مثل محمد الباسل، وويصا واصف وغيرهما.

---

(1) الرافعي، مرجع سابق.

وفي الحقيقة فإن المواقف الطيبة التي مارسها الوفد بعد ذلك كحزب ترجع إلى مصطفي النحاس الذي كان قد تربى في صفوف الحزب الوطنى، وتشرب شيئًا من مبادئه.

وفي الحقيقة فإن هذه مسألة تقودنا إلى مناقشة الخطأ التاريخي الذي وقع فيه الحزب الوطني مما جعله يفقد زمام المبادرة في النضال الوطني واعتلاء قوى مهادنه على رقاب الجماهير وتصبح لها الزعامة، وتستخدم تلك الزعامة في إضاعة تضحيات الجماهير والالتفاف حولها، وتضييع ثمار أكبر ثورة في تاريخ مصر المعاصرة ثورة ١٩١٩.

كانت فكرة ظهور الوفد وتشكيله بالطريقة السابقة وظهور حركة التوكيلات تجعل من الطبيعي أن تلتف بعض الجماهير حول تلك القيادة الجديدة بأمل استخلاص الاستقلال، وكان لغياب الحزب الوطني والضربات التي تلقاها طوال الفترة السابقة وغياب زعيمه المريض محمد فريد في المنفى أثر هام في نجاح فكرة الوفد بتلك الهيئة المهادنة، وصحيح أن الحزب الوطني هو الذي حمل العبء الأكبر والرئيسي وربما الوحيد في الأعمال الفدائية لثورة ١٩١٩، وكذلك في أعمال الهياج الجماهيرى، ولكن ذلك كله كان بعد أن ترسخت قيادة الوفد وركبت على موجة المد الشعبى.

نعم كان الحزب الوطني يرفض فكرة الوفد في المبدأ على أساس أنها نوع من الاعتراف الضمني بالحماية البريطانية، وأنها فكرة لمفاوضة أو استعطاف الإنجليز، ولكن هذا لم يكن يكفى، كان لابد من التحرك السريع قبل اكتمال المؤامرة، كان لابد من تفجير الثورة سريعًا وتطويق الوفد، وقد كان ذلك ممكنًا برغم غياب صحافة الحزب الوطني وبرغم الضربات التي لحقتها وبرغم غياب معظم قياداته في المنفي أو السجون، نعم كان ذلك ممكنًا بدليل أن الحزب الوطني لعب الدور الأكبر في ثورة ١٩١٩، وخاصة على مستوى العمل الفدائي والجماهيري والشعبي - وكان ذلك بعد تلك العملية بشهور قليلة - كان لابد من العمل سريعًا لتطويق القيادات المهادنة التي لا خير فيها مبكرا حتى إذا قامت الثورة كانت لها قيادتها الشرعية والطبيعية والصلبة، ولقد دفعت الأمة ثمن الخطأ، حيث لم تحصل على استقلالها برغم الثورة العملاقة، بل ظلت تدفع التضحيات تلو التضحيات منذ ١٩١٩، وفي كل مرة يأتي حزب الوفد ليطوق المكاسب والثورات، ويصل إلى أنصاف الحلول أو أرباعها.

ونحن هنا لا نظلم قيادة الوفد، ولكننا نقرر حقيقة تاريخية أكدتها الحوادث السابقة لثورة ١٩١٩، والمعاصرة لثورة ١٩١٩، والتالية لثورة ١٩١٩، وإذا كان من البديهي أن القيادة الثورية والمكافحة والتي ظلت طول حياتها تنادي وتعمل من أجل الجلاء والدستور هي المرشحة لقيادة الجماهير دائمًا، فإن من غير الطبيعي أن تظهر شخصيات لم تكن يومًا ثورية أو جماهيرية أو حتى معادية للاحتلال، بل متعاونة معه دائمًا وأبدًا، وتصبح تلك الشخصيات هي قيادة الثورة، أو قل تمتطى صهوة الثورة لتسير بها في طرق جانبية.

كان الوفد بتركيبته التي بدأ بها والتي استمر بها خطًا جديدًا من خطوط القوى السياسية، التي لا تؤمن بالثورة ولا تعمل لها، وتحاول أن تطوقها إذا ظهرت، أو تمتطي صهوتها وتستفيد من مدها دون تحقيق أي من مطالبها، ولقد أصبحت تلك المدرسة متسعة وخطيرة عقب ثورة ١٩١٩، وهي مدرسة الطريق غير الثوري لانتزاع الحقوق، بل طريق التفاوض والحجج القانونية والأسانيد الدولية وغيرها، وهي طريق القبول بأي شيء أو لا شيء حسب الأحوال.

وإذا كانت محاولة شريف باشا، وهي نفس المدرسة وإن كانت أكثرها نظافة وأقلها تفريطًا، قد فشلت في احتواء الثورة العرابية، فإن محاولة سعد زغلول قد نجحت أيما نجاح.

وإذا استدعينا شاهد من الإنجليز نرى فلنر يقول في تقريره لحكومته " إن الهيئة المستحقة للاعتبار المعروفة بالوفد التي يرأسها سعد زغلول باشا مؤلفة من أعضاء ليسوا من الغلاة المتطرفين، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذي كان غرضه التقدم الدستوري تدريجيًا بخلاف الحزب الوطني الذي هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين".

ولكن كيف يترك حزب الثورة ومعارضة البريطانيين زمام المبادرة الجماهيرية من يديه ليتسلمها هؤلاء المؤمنين بالتدرج، والذين هم في الأصل من حزب الأمة القديم الموالي للاحتلال؟! هذا درس ينبغي على الحركة الوطنية المصرية أن تستوعبه اليوم وغدًا.

علي أن هناك نقطة أخرى جديرة بالاعتبار هي أن الوفد ضم عناصر كانت في الأصل قد تربت في الحزب الوطنى، وتشربت بعض مبادئه، وكان ذلك كمحاولة

لتطويق حركة الحزب ومنعه من القضاء على الوفد جماهيريًا في مهده، وإلى تلك العناصر بالتحديد ترجع بعض المواقف الصحيحة للوفد فيما بعد وخاصة مصطفى النحاس أي أن الإطار في الأصل لم يكن ثوريًا، وبالتالي فمهما كانت الشخصيات، ومهما كانت درجة صلابتها أو طهارتها فإن الإطار غلاب.

ولكن المدهش على كل حال، عدم تحرك الحزب الوطني سريعًا، رغم أن محمد فريد مثلاً كان يدرك أن هؤلاء الذين شكلوا الوفد كانوا من عناصر لا يثق في إخلاصها وثباتها على النضال، ولا بتمسكها بحقوق البلاد [1].

علي كل حال كانت تلك المسألة خطأ تاريخيا وقع فيه الحزب الوطنى، ولا يجدي في تبريره الادعاء بأن الحزب كان مطاردًا أو قيادته مسجونة أو منفية أو أن صحافته مقيدة، فمهما كان الأمر فإن قوة الحزب كانت تكفي لوأد تلك المحاولة.

مع بداية ١٩١٩ اتبع الإنجليز تكتيكًا غاية في الخبث والدهاء، وقد كانت خطتهم على عدد من الأسس كالتالي:

- يجب السيطرة الكاملة على مصر ووأد كل أشكال الثورة.
- ذا لم يكن هناك بد من الثورة فلتكن تحت قيادة عناصر مهادنة، ويمكن التفاوض معها لتطويق الثورة والقبول ببعض المكاسب.

وهكذا قام الإنجليز بالضغط لإقالة وزارة رشدي باشا (الأول من مارس ١٩١٩) ورفض قبول سفر الوفد المصري إلى مؤتمر الصلح و اعتقال سعد زغلول ومعه من زعماء الوفد إسماعيل صدقي باشا، ومحمد الباسل باشا (في الثامن من مارس ١٩١٩)، وكانت هذه الخطوة تعني أن الإنجليز يحاولون جس نبض الشارع المصري وقدرة الشعب على الثورة، فإن لم يحدث شيء من الثورة والهياج عقب ذلك، أمكن للإنجليز الاستمرار في خطتهم التقليدية في السيطرة الكاملة على مصر، ووضع العناصر الأكثر عمالة وطاعة للإنجليز على رأس الحكومة المصرية، وإذا اندلعت الثورة عقب ذلك يمكن للإنجليز هنا تقديم الزعماء الثلاثة كقيادة للثورة، وهذا شيء طبيعي وممكن بالنظر إلى الثقة الشعبية التي ستترتب تلقائيًا على اعتقالهم ونفيهم، وبالطبع هذا يحقق عددًا من الأهداف، أولها إبعاد العناصر الأكثر ثورية وخاصة رجال الحزب الوطني عن قيادة

---

(1) الرافعي، مرجع سابق ص: ٤٠٤.

الثورة المرتقبة، وثانيها إمكانية التفاهم مع هؤلاء الزعماء الثلاثة على شيء من الإصلاحات لتطويق الثورة، وبالتالي لا تصل حركة الشعب إلى أهدافها الكاملة.

ويلاحظ هنا أن الإنجليز قد قاموا باعتقال العناصر الصالحة لهذا تمامًا، مثل سعد زغلول المعروف بعدم ثوريته وإيمانه بالأسلوب التفاوضي والمهادن، وهو الذي كان دائمًا من العناصر غير المعادية للإنجليز، بل والتي يمكن أن تعمل في إطار الاحتلال، والثاني هو إسماعيل صدقي، وهو الذي دخل التاريخ كأكبر جلاد للشعب المصري بعد ثورة ١٩١٩، وظل أكثر الوجوه المرفوضة من الشعب، والتي سامت الشعب سوء العذاب والقمع، والثالث هو محمد الباسل، وهو ينحدر من حزب الأمة غير المعادي للإنجليز، كما أنه من كبار الملاك؛ أي أن هامش ثوريته محدود جدًا بسبب مصالحه الطبيعية وتركيبته السياسية في نفس الوقت.

عقب اعتقال سعد وصدقي والباسل، قامت قيادة حزب الوفد بإرسال كتاب للسلطان، ناشدته فيه بالتدخل والوقوف إلى جانب الوفد في هذه الأزمة، كما أرسل الوفد رسالة احتجاج إلى المستر لويد جورج، وكذلك إلى معتمدي الدول الأجنبية، وصرحوا في تلك الرسائل بأنهم سيستمرون في الدفاع عن قضية مصر بالطرق المشروعة.

وبديهي أن أسلوب المطالبات والعرائض والطرق المشروعة!! هو الأسلوب الوحيد الذي تقدر عليه قيادة الوفد بحكم تركيبتها السياسية والطبقية، ولم تفكر قط في أسلوب الثورة.

إلا أن الشعب المصري كان له رأي آخر، وكذلك كان للحزب الوطني عمومًا ولمنظماته السرية خصوصًا رأيًا مخالفًا لقيادة الوفد، كان هؤلاء يؤمنون بأن الثورة هي الطريق الوحيد لنيل حقوق مصر، وأن الطرق الأخرى ما هي إلا ضياع للوقت وإلهاءً للشعب عن طريقه الطبيعى، وهكذا بدأت أعمال الكفاح المسلح، وأعمال التظاهر والانتفاض.

فعلى صعيد الكفاح المسلح، قامت المنظمات السرية للحزب الوطني بعدد من العمليات ضد الإنجليز، وضد أعوانهم من الخونة المصريين كالتالي في ١٠/ ٦ / ١٩١٩ أطلق عدد من الثوار أعيرة نارية على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء، ولم يضبط أحد.

- في ١٢/ ٦ / ١٩١٩، أجرت النيابة تحقيقًا في بلاغات قدمت باتهام حافظ عبد

المجيد، ومحمد صالح الدالي (هما من عناصر الحزب الوطنى) بالتآمر على قتل كبار الموظفين الذين رقوا إلى وظائف كبيرة بواسطة البريطانيين.

- في ٢٢ / ٦ / ١٩١٩، فتش البوليس أحد المنازل ووجد قنبلتين كانتا معدتين للإلقاء على دولة سعيد باشا رئيس الوزراء وكبار الموظفين الموالين للإنجليز.
- في ٢٢ / ٦ / ١٩١٩، تلقت السفارة الإنجليزية بلاغًا من أحد العملاء عن وجود مؤامرة بزعامة سعيد محمد، وأحمد عبد الحي كيره لقتل دولة محمد سعيد باشا رئيس الوزراء.
- في ٢ / ٩ / ١٩١٩، ألقي سيد محمد علي قنبلة على دولة محمد سعيد باشا رئيس الوزراء برمل الإسكندرية، وقد ضبط المتهمون فيها وحكم عليهم من المحكمة العسكرية وهم سيد محمد عشر سنوات مع الشغل، محمد شكري الكرداني خمس عشرة سنة مع الشغل (وهما من عناصر الحزب الوطني).
- في ٢٠ / ١١ / ١٩١٩، أطلق مجهولون عيارًا ناريًا على الضابط الإنجليزي كابتن كومب عند كوبري بولاق، ولم يضبط أحد.
- في ٢٢ / ١١ / ١٩١٩، أطلق مجهولون أربعة أعيرة نارية على الكابتن صمويل كوهين بضاحية شبرا، فتوفي على الأثر ولم يضبط أحد.
- في ٢٣ / ١١ / ١٩١٩، أطلق مجهولون النار على أربعة عسكريين بريطانيين فأصيب واحد منهم، ولم يضبط أحد.
- في ٢٣ / ١١ / ١٩١٩، تم إطلاق النار على الكابتن "مارسدن" واللفتينانت "لاجرس" وضابطين آخرين ولم يضبط أحد.
- في ٢٥ / ١١ / ١٩١٩، محاولة اغتيال أحد الجنود الإنجليز، على كوبري بولاق، ولم يضبط أحد.
- في ٢٦ / ١١ / ١٩١٩، إصابة ضابطين إنجليزيين بأعيرة نارية بميدان باب الحديد ولم يضبط أحد.
- في ٢٨ / ١١ / ١٩١٩، محاولة اغتيال الضابط الإنجليزي درنكو وايجين.
- في ٤ / ١٢ / ١٩١٩، القبض على مجموعة من الوطنيين بتهمة التآمر على قتل العسكريين البريطانيين، وكان أولاد حفني بك ناصف من بين المعتقلين

بهذه التهمة وهم صلاح الدين ناصف، وجلال الدين ناصف، وعصام الدين ناصف، بالإضافة إلى عبد الرحمن البيلى، وأمين عز العرب.

- في ١٥ / ١٢ / ١٩١٩، محاولة اغتيال دولة يوسف وهبه باشا.
- في ١٢ / ١ / ١٩٢٠، انفجار قنبلتين بشارع المنتزه.
- في ١٨ / ١ / ١٩٢٠، محاولة اغتيال معالي إسماعيل سري باشا.
- في ٢٢ / ١ / ١٩٢٠، محاولة اغتيال معالي محمد شفيق باشا.
- في يونيو ١٩٢٠، قضية المؤامرة الأولى بقلب نظام الحكم والتحريض على قتل السلطان والوزراء، وقد أتهم فيها كل من عبد الرحمن فهمى، وعلى هنداوي وآخرين بلغ عددهم جميعًا ٢٥ متهمًا، وقد صدرت ضدهم أحكام متفاوتة.
- يونيو ١٩٢٠، المؤامرة الكبرى الثانية لقلب نظام الحكم.
- في ٢٥ / ٣ / ١٩٢٠، التآمر على قتل محمد إبراهيم بك هلال.
- في ٢ / ٥ / ١٩٢٠، محاولة اغتيال عدد من العسكريين الإنجليز.
- في ٦ / ٥ / ١٩٢٠، اغتيال هيفرن ومحاولة اغتيال منيت.
- في ٨ / ٥ / ١٩٢٠، محاولة اغتيال حسين دوس باشا
- في ١٢ / ٥ / ١٩٢٠، محاولة اغتيال محمد توفيق نسيم باشا على يد إبراهيم مسعود، الذي تمت محاكمته وأعدم بتاريخ ٨ / ٧ /١٩٢٠
- في ٣ / ٦ / ١٩٢٠، محاولة اغتيال المترجم البحري بالجيش الإنجليزي.
- في ١٢ / ١١ / ١٩٢٠، محاولة اغتيال الكابتن نايف.
- ديسمبر ١٩٢٠، قضية إحراز قنابل ومفرقعات وأسلحة بمنزل عبد العزيز راشد(١).

---

(1) عن كتاب مصر وقضايا الاغتيالات السياسية، كتاب الحرية رقم ٦، المؤلف د. محمود متولى، ومن الملاحظ أن العمليات التي لم يضبط فيها أحد كانت من تنفيذ منظمة الانتقام أو اليد السوداء، وهي امتداد لمنظمة التضامن الأخوي التي أنشأها وأدارها الشهيد إبراهيم الورداني، وقد تم اكتشاف منظمة اليد السوداء فيما بعد وثبت أنها كانت وراء معظم تلك العمليات، وكان يقودها الأخوين (عنايت)، وعندما تم اكتشاف تلك المنظمة تم إعدام ثمانية من عناصرها، إلا أن حكم الإعدام خفف عن عبد الفتاح عنايت

وعلى مستوي الثورة الشعبية، قام طلاب المدارس بمظاهرة كبيرة في التاسع من مارس ١٩١٩، وفي اليوم التالي أضرب جميع طلاب الأزهر والمدارس وقاموا بمظاهرة كبرى، وأنضم إليهم الشعب، واستمر إضراب الطلبة في اليوم الثالث (١١ مارس ١٩١٩) وأتسع نطاق المظاهرات يوم الثاني عشر من مارس، والثالث عشر من مارس، والرابع عشر من مارس، وقد خرجت مظاهرات الجمعة الرابع عشر من مارس من المسجد الحسيني بالقاهرة، وأطلقت القوات الإنجليزية النار على مظاهرة مسجد الحسين فسقط اثنى عشر شهيدًا، وأربعة وعشرين جريحًا، وكانت عدد من الإضرابات قد بدأت تسري خارج صفوف الطلاب، إذ أضرب المحامون في الحادي عشر من مارس ١٩١٩، وحذا المحامون الشرعيون حذو زملائهم الأهليين وأضربوا أيضًا يوم الخامس عشر من مارس ١٩١٩، كما أضرب عمال العنابر في ١٥ مارس ١٩١٩، كما عمد بعض هؤلاء العمال إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكك الحديدية، ثم قطعوا الخط الحديدي بالقرب من إمبابة، فتعطلت قطارات الوجه القبلي، وكانت السلطات الإنجليزية قد شكلت محاكما عسكرية لمحاكمة المتظاهرين، كما أنها كانت تتعمد إطلاق النار في المليان على المتظاهرين، إلا أن ذلك لم يفت في عضد المتظاهرين ولكنه زاد من اشتعال الثورة، فاستمرت الإضرابات والمظاهرات يوم السادس عشر من مارس ١٩١٩، وقد شاركت النساء في مظاهرات ذلك اليوم، كما نظمت السيدات والآنسات مظاهرة أخرى في العشرين من مارس ١٩١٩.

وقد امتدت الثورة إلى الأقاليم فعمت جميع أرجاء مصر مدنا وقرى، فقامت المظاهرات في الإسكندرية وطنطا ودمنهور والمنصورة وشبين الكوم والزقازيق وبني سويف والمنيا والفيوم وأسيوط وسائر العواصم والبنادر.

ففي الإسكندرية نفذ الطلاب الإضراب والتظاهر في الثاني عشر من مارس ١٩١٩ ثم تجددت المظاهرات يوم الجمعة الرابع عشر من مارس، وخرجت من المساجد، ثم يومي الخامس عشر والسادس عشر من مارس، وفي يوم السابع عشر من مارس أطلقت القوات البريطانية النار على المتظاهرين فسقط ستة عشر شهيدًا وأربعة وعشرين جريحًا، وكان هذا العمل وقودًا جديدًا للثورة التي تأججت واستمرت في الإسكندرية

واستبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة (تم اكتشاف تلك المنظمة سنة ١٩٢٤، وكان بعض من اكتشف من عناصرها قد شارك من قبل في عملية اغتيال بطرس غالي سنة ١٩١٠

وخاصة عقب صلاة كل جمعة، حيث تبدأ من مسجد أبي العباس وتخترق أهم شوارع المدينة.

واستمرت تلك المظاهرات حتى شهر نوفمبر وديسمبر ١٩١٩

وفي بور سعيد بدأت المظاهرات يوم الجمعة الحادي والعشرين من مارس واستمرت حتى شهر ديسمبر ١٩١٩، وفي محافظة البحيرة اندلعت في السابع عشر من مارس ١٩١٩، في مدينة دمنهور واستمرت حتى نهاية الثورة، وفي طنطا بدأت في الثاني عشر من مارس ١٩١٩، وكذلك في بركة السبع وقلين ودسوق وسمنود وزفتى من مراكز محافظة الغربية، ومن الأمور الجديرة بالفخر والاحترام، أن زفتى أعلنت استقلالها، وأنزلت العلم الذي كان مرفوعًا على مركز الشرطة، ورفعت علمًا آخر وطنيًا بدلاً منه، وتم تشكيل لجنة وطنية برئاسة يوسف أحمد الجندي لإدارة جمهورية زفتى، وقامت تلك الإدارة بتحصيل العوائد ورسوم الأسواق وأخذت تنفق ما حصلته في تحسين أحوال مركز زفتى، فتم ردم المستنقعات وأصلحت الشوارع كما أصدرت صحيفة أسمتها (الجمهور) وعقب إعلان استقلال زفتى قامت السلطات البريطانية بإرسال قوة كبيرة لقمع الثورة، إلا أن الأهالي قاموا بحفر الخنادق العميقة وقطعوا السكك الحديدية.

وفي كفر الشيخ بدأت المظاهرات في السادس عشر من مارس واستمرت طيلة أيام الثورة، كما قام أهالي كفر العمدان بإطلاق النار على الإنجليز، وتم اعتقال عمدة تلك البلدة وتمت محاكمته.

وفي المحلة الكبرى قامت المظاهرات بدءًا من يوم الخامس عشر من مارس واستمرت طيلة أيام الثورة، وكذلك في شبين الكوم بدأت المظاهرات يوم الحادي عشر من مارس، وكذلك في منوف يوم الثالث عشر من مارس ١٩١٩، واستمرت تلك المظاهرات طويلاً.

أما في الدقهلية فقد بدأت يوم الجمعة الرابع عشر من مارس ١٩١٩، واستمرت تلك المظاهرات، كما امتدت إلى مركز ميت غمر، وكذلك إلى قرى مركز ميت غمر مثل ميت القرشي، دنديط، كفر الوزير، تفهنا الأشراف.

أما في دمياط فقد بدأت المظاهرات في الحادي والعشرين من مارس ١٩١٩، واستمرت تلك المظاهرات طيلة أيام الثورة.

وفي القليوبية والشرقية تظاهر أهالي قليوب بدءا من الرابع عشر من مارس، وأحرقوا محطة السكة الحديدية بها، كما أتلفوا الخط الحديدي بها، وأتلفوا الأسلاك التليفونية والتلغرافية وخربوا الطريق الزراعي بإحداث خنادق عميقة تعوق السير فيه، واضطر الإنجليز لاستخدام الطائرات لقمع تلك الأعمال.

أما في الوجه القبلي، فقد كانت الثورة أشد من الوجه البحري، إذا طبعت في الجملة بطابع العنف، وبلغ من خطورتها أن انقطعت المواصلات تماما بين الوجه البحري والوجه القبلى، وفي يوم الخامس عشر من مارس هاجم الثوار محطة الرقة والواسطي وعلى القطارات التي بها ودمروا المحطتين تماما واحرقوهما، وقتل في هذا اليوم المستر آرثر سميث من كبار موظفي مصلحة السكة الحديدية عند وصوله بالقطار إلى محطة الواسطى، كما تم تدمير محطات السكة الحديد في بولاق الدكرور، والبدرشين، والحوامدية، وعطل كوبري القشيشة بين الواسطي وبني سويف.

كما اندلعت المظاهرات في الواسطي وبني سويف في الخامس عشر من مارس ١٩١٩، وأغار المتظاهرون على المحكمة وحطموا المكاتب والمصالح الحكومية، واعتصم البريطانيون في ثلاثة منازل بالمدينة خوفًا من بطش الثوار.

وفي الفيوم بدأت المظاهرات في الخامس عشر من مارس واستمرت طويلاً بعد ذلك.

وفي المنيا بدأت المظاهرات في الأول من مارس واستمرت المظاهرات بعد ذلك ولم تنقطع أبدًا، كما تم قطع خطوط التليفون والبرق والسكك الحديدية، وأصبحت المنيا في حالة استقلال فعلى عن السلطة في القاهرة، وتكونت لجنة لإدارة شؤون المدينة والمراكز والقرى التابعة لها، واضطر الإنجليز إلى إرسال قوة كبيرة جدًا بقيادة الجنرال هولستون للسيطرة على المنيا.

وفي أسيوط بدأت الثورة يوم العاشر مارس ١٩١٩، وأضرب الطلاب والعمال والموظفون، كما نظمت المظاهرات الضخمة، كما هاجم الثوار مراكز البوليس في المدينة، وأخذوا منه السلاح، وهاجموا القوات البريطانية.

وفي ديروط ودير مواس، تم مهاجمة قطار الإنجليز في الثامن عشر من مارس وتم قتل ثمانية من الضباط والجنود الإنجليز.

وفي الثالث عشر من مارس قام الثوار في أسيوط بمهاجمة المواقع الإنجليزية بالمدينة وكبدوهم كثيرًا من الخسائر، كما سقط من الثوار المئات من الشهداء.

ونظرًا لاشتداد حالة الثورة في أسيوط، تم إرسال النجدات الحربية الإنجليزية إليها عن طريق السفن النيلية نظرًا لأن خطوط السكك الحديدية مقطوعة، وقد قام الثوار بمهاجمة السفن الإنجليزية ثلاث مرات، الأولى تجاه بلدة شلش، والثانية بعد بلدة شلش بعدة كيلو مترات جنوبًا، والثالث بالقرب من " نزالى جنوب "، وقد جرح وقتل عدد من الضباط الإنجليز وجنودهم في تلك المحاولات.

كما شاركت الطائرات الحربية الإنجليزية في قمع الثورة في أسيوط وفيما بين قنا وأسوان تم قطع خطوط السكك الحديدية [١].

* * *

نشبت الثورة إذًا في مارس ١٩١٩ واستمرت الحوادث الثورية طوال شهور - مارس - أبريل - مايو - يونية - يوليو - أغسطس - ثم تجددت في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر في تلك السنة.

وفي تقرير للجنرال اللبني، أرسله للحكومة، وعرض على مجلس العموم البريطاني في الرابع والعشرين من يوليو ١٩١٩، أن عدد ضحايا الثورة بلغ حتى تاريخ كتابة التقرير ٨٠٠ قتيل، ١٦٠٠٠ جريح من المصريين، ٣١ قتيلا و٣٥ جريحا من الأوروبيين، ٢٩ قتيلا و١١٤ جريحا من الجنود البريطانيين، وأن عدد الذين حكم عليهم من الوطنيين ٣٧٠٠ منهم ٤٩ حكما بالإعدام.

ويعلق الرافعي على هذا الإحصاء قائلا: إنه دون الحقيقة بكثير لأن المصادر البريطانية كانت ترمي إلى تهوين شأن الثورة (ويقدر الرافعي عدد الضحايا بأكثر من ثلاثة آلاف قتيل) [٢].

* * *

وإذا حاولنا أن نلقي نظرة عامة على الثورة، نجد أنها استمرت أكثر من عشرة شهور وأنها شملت كل مصر - القاهرة - الأقاليم - المدن - القرى - العمال - الطلاب -

---

(1) عن الرافعى، بتصرف، ثورة ١٩١٩، دار المعارف، الطبعة الرابعة ١٩٨٧
(2) الرافعى، ثورة ١٩١٩، دار المعارف، الطبعة الرابعة ١٩٨٧

الفلاحون وأنها استخدمت أسلوب الاغتيال - التظاهر - الإضراب - إعلان الاستقلال (زفتي - المنيا) المظاهرات المسلحة وخاصة في الصعيد وكفر الشيخ، قطع وسائل المواصلات مثل السكك الحديدية، البرق، الهاتف وغيرها.

إذن فهي ثورة شاملة على مستوى امتدادها الجغرافي والبشري وعلى مستوى أدائها المحتوي على العنف وعلى التظاهر السلمي والإضراب وكان من الطبيعي أن هناك تنظيمات تقف وراء هذه الثورة، وهي خلايا الحزب الوطني ومنظماته السرية التي كانت موجودة في كل قرية ومدينة وحى، والتي كانت تمتلك خبرة أكثر من عشرين عامًا من العمل الثوري السري والعلني، ومن الطبيعي أن ثورة بهذا الامتداد والزخم لم تكن لتظهر فجأة لولا التراكمات الثورية النضالية التي تركها الحزب الوطني في رحم الأمة المصرية.

وهي ثورة شعبية شارك فيها الشعب بحماس، وكان الشعب الثائر ثوريًا مائة في المائة في حين أن القيادات التي وضعتها الألاعيب السياسية الشيطانية على رأس الثورة كانت مهادنة وتميل إلى الحلول الوسط، ولا تقبل السلوك الثورى، فمثلاً عبد العزيز فهمي يصف المظاهرات بأنها لعب أطفال، ويطالب الثوار بأن يكفوا عن الثورة والتظاهر ودعونا نعمل في هدوء، ولا تزيدوا نار الغضب أثقالاً عند القوم [١].

إن الروح الإسلامية للشعب المصري بمسلميه وأقباطه، مسلميه الذين ينتمون إلى الإسلام كدين وكثقافة وكحضارة وكوطن، وأقباطه الذين ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن، أن الروح الإسلامية كانت متغلغلة وكانت هي العامل الأول والأخير في تفجير الثورة، واستمرارها على مستوى الشعارات والسلوك والمطالب، وقد لعب الأزهر دورًا هامًا في تأجيج الثورة، ومعظم المظاهرات كانت تبدأ عقب صلاة الجمعة، بل إن الأفغانيين، والجاويين، والمراكشيين، والأتراك، والهنود والشوام من طلبة الأزهر شاركوا بحماس في تلك الثورة [٢].

أن السلطات البريطانية لم تتورع عن ارتكاب أبشع المجازر، فأحرقت قرى بأكملها مثل العزيزية، البدرشين، الشبانات، نزلة الشوبك، كما قاموا باستخدام الطائرات الحربية

(1) د. محمود متولي، ثورات الشعب المصري، مكتبة دار المعارف ١٩٨١ ص: ١٨٦

(2) مؤسسة الأهرام، من مذكرة وكيل الخارجية البريطانية ص ٢٥٩، نقلاً عن أسامة حميد، موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية.

في قمع المظاهرات، كما أحدثوا مجازر جماعية في بعض القرى مثل قرية ميت القرشي حيث تم قتل مائة شخص في عملية واحـــدة.

تأكيدًا على الروح الإسلامية للثورة قام المتظاهرون دائمًا برفع العلم العثماني على مراكز الثورة مثل شبرا وأسيوط، وعدد كبير من القرى المصرية.

في إطـار دور الأزهـر يصف تقرير اللبني حالته [1]: " بأن العناصر الجاهلة الشديدة الحماس من بين طلبة الأزهـر برهنوا على أنهم لا يقيمون وزنًا للسلطات وأصبح مسجدهم ملجأ ليليًا لجماعات كبيرة من الناس يجتمعون فيه ليسمعوا خطبًا من وعاظ غير مسؤولين مليئة بكل ما يدعو إلى الأذى والتعصب (تقرير اللنبي ٦ - ٤).

وفي ١٥ - ٥ ورد بتقرير اللنبي (أن لهجة العداء قد اشتدت حدتها في الأزهر بطريقة ملحوظة، فالخطب لا تزال تتسم بأقصى درجات العنف كما كانت في السابق.

وفي ١ - ٦ يقول اللنبي: وأصبح الأزهر على وجه اليقين مركز مقاومة لكل محاولات التهدئـــة.

على كل حال انتهى الأمر باقتحام الإنجليز للأزهر في ديسمبر سنة ١٩١٩.

---

(1) أسامة حميد، موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية.

محـاولات تهدئة الثورة وتطويقهـا

بعد أقل من شهر من اندلاع الثورة، حاولت السلطات الإنجليزية تهدئة تلك الثورة بالإفراج عن سعد زغلول ورفاقه، فتم الإفراج عنهم يوم ٧ / ٤ / ١٩١٩، وسمح لهم بالذهاب إلى مؤتمر الصلح بباريس، ووصل الوفد إلى باريس يوم ١٩ / ١٩١٩/٤، وطلب مقابلة الرئيس الأمريكي ويلسون الذي كان أصدر تصريحات بشأن حق الشعوب في تقرير مصيرها إلا أن الرئيس الأمريكي نفسه أعلن في نفس يوم المقابلة ٢٣ / ٤ / ١٩١٩، اعترافه بالحماية البريطانية على مصر، ثم اعترفت ألمانيا أيضًا بتلك الحماية في ٧ / ٥ / ١٩١٩، ولم يجد الوفد المصري من يفاوضه فذهب إلى الهيئات النيابية والصحف والرأي العام الإنجليزي، ولكن دون جـدوى.

وفي حين اتخذ الوفد المصري طريق التفاوض فإن الشعب المصري استمر في ثورته وشهدت تلك الفترة العديد من المظاهرات والإضرابات وأعمال العنف كما سبق أن بينا، وفي الحقيقة فإن أسلوب التفاوض الذي اتخذه العلمانيون والمهادنون ما كان ليفيد شيئًا في سبيل الاستقلال، حيث إن الاستقلال لا ينتزع إلا بالثورة.

على كل حال فإن الذين وجدوا أن قيادة الوفد لم تعد قادرة على وقف الثورة وتطويقها، أرادت أن تعطي هذا الوفد بعض المكاسب الشكلية ليناور بها على حركة الثورة في الشارع المصرى، وفي نفس الوقت يخففون من حدة الثورة فيتم إرسال لجنة ملنر إلى مصر في ديسمبر ١٩١٩، إلا أن لجنة ملنر قالت في تقريرها: (إن زمام الحالة أثناء الثورة قد خرج من يد الوفد وانتقل إلى أيدي المتطرفين غير المسؤولين)[1]

وكان معنى هذا أن على الإنجليز أن يفعلوا شيئًا لتطويق الثورة، وقطع الطريق على المتطرفين!!، وتم وضع مشروع يعطي مصر استقلالاً شكليًا، ويفتح طريق التفاوض، وذهب الوفد المصري إلى لندن في يونيو ١٩٢٠ لإكمال التفاوض وأصدر سعد زغلول بيانًا يؤيد المشروع الشكلي للاستقلال المنقوص وهو الذي كان ينص على عدم أحقية مصر في عقد أي معاهدات سياسية مع أي دولة أخرى بدون رضاء بريطانيا ويعطي بريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية بالأراضي المصرية وحق استعمال المواني والمطارات المصريـة.

(1) تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ص ٢٤٦ عمود (أ).

وبرغم موافقة سعد زغلول على هذا المشروع، إلا أن باقي أعضاء الوفد رفضوا هذا المشروع، وقدموا مشروعًا بديلاً نص على السماح لإنجلترا بالتواجد العسكري في منطقة قناة السويس.

وانتهى التفاوض إلى صيغة جديدة كان من بينها حق بريطانيا في استخدام المواني والمطارات المصرية، ووسائل المواصلات المصرية للأغراض الحربية، وحقها في التواجد العسكري في أماكن محددة من الأراضي المصرية، ويلاحظ أن كل صيغ المشروعات أبعدت مسألة السودان، وأصرت بريطانيا على البقاء على معاهدة ١٨٩٩ المشئؤومة.

وفي الثاني والعشرين من أغسطس ١٩٢٠، أصدر سعد زغلول بيانًا إلى الأمة عن مشروع المعاهدة المقترح، شرح فيه أطوار التفاوض وانتهي إلى تأييد مشروع المعاهدة المقترح وإن كان قد ترك الباب مفتوحًا لترى الأمة رأيها في المشروع المقترح.

* * *

إلا أن الشعب الثائر بكل قواه رفض هذا المشروع وأسقطه في النهاية، وقد أصدرت اللجنة الإدارية للحزب الوطني بيانًا نددت فيه بالمشروع وبالذين يؤيدونه وطالب الأمة بالاستمرار في جهادها الوطني بجميع الوسائل "٢٠ سبتمبر ١٩٢٠".

وفي الحقيقة فإن سنوات ١٩٢٠ - ١٩٣٦، شهدت الكثير من المفاوضات، وقطع المفاوضات بين العلمانيين عمومًا وعلى رأسهم حزب الوفد، وانتهى الأمر لمعاهدة ١٩٣٦، التي قبلها الوفد، وهي التي لم تخرج عن نفس المشروعات السابقة، حيث نصت المعاهدة على الوجود العسكري الإنجليزي في منطقة القناة، ووضعت الكثير من القيود على استقلال مصر، كما شهدت سنوات ١٩٣٦ - ١٩٥٤ العديد أيضًا من مشروعات التفاوض بين الأحزاب العلمانية، ومن بينهم الوفد وبين الإنجليز لتعديل معاهدة ١٩٣٦، بما يضمن شكلاً أكبر من الاستقلال، وانتهى الأمر بحدوث الانقلاب العسكري الذي تم في ١٩٥٢ ثم معاهدة مع الإنجليز سنة ١٩٥٤ فيها الكثير من الإجحاف بحقوق مصر.

وإذا كان التفاوض، ومشاريع التسوية، والتصريحات البريطانية هو الأسلوب الذي اتبعه العلمانيون دائمًا في صراعهم القانوني مع الإنجليز، فإن الشعب المسلم الثائر في مصر، كان له رأي آخر وسلوك آخر.

فالحزب الوطني أصر دائمًا على الجلاء قبل المفاوضات، وأنه لا تفاوض بدون الجلاء دون قيد أو شرط، وأن الطريق إلى ذلك هو الكفاح الشعبي الثوري.

والشعب الثائر كان يرفض دائمًا أسلوب التفاوض، ويصر على الثورة والرفض، فبرغم استمرار المفاوضات بين الوفد والإنجليز، وبرغم لجنة ملنر وغيرها، استمر الطلاب في الإضراب، وحدثت مظاهرات في كل مكان في شهري أكتوبر ونوفمبر ١٩١٩، كما أضرب المحامون احتجاجا على لجنة ملنر بدءا من يوم ١٧ ديسمبر ١٩١٩ ولمدة أسبوع، وأضرب الطلبة بدءا من ١٨ ديسمبر ١٩١٩ احتجاجًا على تلك اللجنة وتمسكا بأنه لا تفاوض إلا بعد الجلاء، واندلعت المظاهرات في ٩ ديسمبر ١٩١٩ في القاهرة والأقاليم، وأضرب التجار يوم ٩ ديسمبر ١٩١٩، كما اجتمع الموظفون يوم ١٥ ديسمبر ١٩١٩ بمسجد صالح أبي حديد وقرروا الإضراب يومًا واحدًا (يوم ١٧ ديسمبر ١٩١٩) احتجاجًا على لجنة ملنر.

كما أصدر علماء الأزهر بيانًا برأيهم في الحالة السياسية تمسكوا فيه بالجلاء التام عن مصر والسودان (١٨ ديسمبر ١٩١٩)، كما تصاعدت عمليات العنف المسلح ضد الإنجليز وأعوانهم كما سبق أن ذكرنا في أجزاء سابقة طوال سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠.

* * *

وفي الحقيقة فإن أعمال العنف قد استمرت ضد الإنجليز عام ١٩٢١ - ١٩٢٤ وضد عملائهم كالتالي:

- ١ / ١/ ١٩٢٠ عملية اغتيال محمد بدر الدين بك، وقد نجى المجني عليه منها.
- ٢٠ / ٢/ ١٩٢٠ عملية اغتيال الضابط الإنجليزي بروكول، ومحاولة اغتيال سورتي.
- ٣٠ / ١٢ / ١٩٢٠ عملية اغتيال المستر هاتي الموظف الإنجليزي بمصلحة السكة الحديد.
- ٥ / ١/ ١٩٢٢ المحاولة الثانية لاغتيال محمد بدر الدين بك.
- ٢٢ / ١ / ١٩٢٢ اغتيال المستر فاندر هتسن.
- ٢٣ / ١ / ١٩٢٢ ضبط مؤامرة لاغتيال عبد الخالق ثروت باشا، واليوزباشي سليم زكي.

- ٢٥ / ١ / ١٩٢٢ إطلاق النار على الصف ضابط " استيل " بالجيش البريطاني
- ١٣ / ٢ / ١٩٢٢ إطلاق النار على العسكري البريطاني كارشو.
- ١٥ / ٢ / ١٩٢٢ إطلاق الرصاص على المستر هوبكس.
- ١٧/ ٢ / ١٩٢٢ إطلاق النار على الكابتن جوردن.
- ١٨ / ٢ / ١٩٢٢ إطلاق النار على المستر الفريد بروان.
- ١٨ / ٢ / ١٩٢٢ إطلاق النار على المستر أومونديشن الموظف بمصلحة السكة الحديد.
- ١١ / ٣ / ١٩٢٢ إطلاق النار على المستر ماكنتشستوش الموظف بمصلحة السكة الحديد.
- ١ / ٤ / ١٩٢٢ إطلاق النار على الميجور أندرسون.
- ١٦ / ٤ / ١٩٢٢ إطلاق الرصاص على العسكريين البريطانيين، بيكر، ونوفسد.
- ٢٣ / ٤ / ١٩٢٢ محاولة اغتيال حسين مصطفي فرغلي.
- ١٧ / ٢ / ١٩٢٣ إلقاء قنبلة على خمسة عساكر من الجيش الإنجليزي بشارع نوبار.
- ٤ / ٣ / ١٩٢٣ إلقاء قنبلة على محل برناده الإنجليزي بشارع بجري.
- ٥ /٥/ ١٩٢٣ إلقاء قنبلة على عساكر إنجليز.
- ٢ / ١٢ /١٩٢٣ إطلاق النار على اللفتنانت جاكسون.
- ١٢ / ٧ / ١٩٢٤ إطلاق الرصاص على سعد زغلول.
- ١٩٢٤ كشف مؤامرة لقلب نظام الحكم.
- ١٦ / ١١ / ١٩٢٤ اغتيال السير لي ستاك. [١].

(1) كل هذه الحوادث نقلاً عن د/ محمود متولى، مصر وقضايا الاغتيالات السياسية، دار الحرية، الكتاب رقم
(٦)، ١٩٨٥، القاهرة.

* * *

وفي إطـار التطويق الإنجليزي لعمليـة الثورة والعنـف، وبعد أن نجحت الأمـة فـي إسقاط مشروع معاهدة ملنر، قامت بريطانيا بإصدار تصريح في السادس والعشرين من فبرايـــر

سنة ١٩٢١[1]، أعلنت فيه أن الحماية علاقة غير مرضية وأنها تدعو إلـى التفـاوض من أجل الوصول إلى تسوية على هذا الأساس، وعلـى إثر هذا التصريح تم استقالة وزارة نسيم باشا، وتشكيل وزارة عدلي يكن، استعداد للمفاوضـات، كمـا تـم عـودة سـعد زغلـول إلى مصر من باريس للإعداد والتنسيق مع عدلي يكن لإجراء المفاوضـات إلا أن المد الشعبي مرة أخري حال دون نجاح هذا المسعى، فقد ضـغطت الجمـاهير الشعبية علـى سعد زغلول الذي رفض شروط عدلي يكن، وتم اعتقال سعد زغلول للمرة الثانيـة ونفيـه إلـى شيـسل وانـدلعت مظـاهرات الاحتجـاج فـي القـاهرة والأقـاليم، كمـا ظهـرت الـدعوة لمقاطعـة البنـوك والـسفن والـشركات والبـضائع الإنجليزيـة، وتـم التفكيـر فـي إنـشاء بنـك وطني وصناعة وطنية.

وفي محاولة أخرى لتطويق ذلك لجأ الإنجليز إلى إصدار تصريح الثامن والعشرين من فبراير سنة ١٩٢٢، إلا أن الحزب الوطني رفض هذا التصريح، وأصر علـى رأيـه بأنه لا تفاوض إلا بعد الجلاء، كما رفض حزب الوفد أيضًا، وكـان الحـزب الـوطني فـي ذلك الوقت قد بدأ يعاني من الضعف فـي حين أن حزب الوفد بدأ نجمـه يصعد، خاصـة بعد أن تم اعتقال سعد زغلول أكثر من مرة، ثم الإفراج عنه سريعًا، وفي نفس الوقت تم نفي زعماء الحزب الوطني وآخرهم على فهمي كامل بلا عودة سنة ١٩٢١، ومن ناحيـة أخرى كان اكتشاف منظمة الانتقام سنة ١٩٢٤، بعد اغتيـال الـسير لـي ستاك، وبالتـالي تصفيتها، ضربة هائلة وجهت إلى آخر منظمات الحزب الـوطني الـسرية، وكـان الوضـع قـد أصـبح لـصالح العلمـانيين والمهـادنين، أمثـال سـعد زغلـول وقيـادة الوفـد، وكـان مـن الطبيعـي أن تظهـر تلـك القيـادة شـيئًا مـن التطـرف والتـصلب لاكتـساب قواعـد الحـزب الوطني الذي بات بلا قيادة ولا منظمات سرية، وهكذا استطاع سـعد زغلـول أن يكسب الشارع السياسي برفضه تـصريح ٢٨ فبرايـر ١٩٢١، ثم استطـاع فـي النهايـة أن يطـوق

(1) ينص هذا التصريح أيضًا على التواجـد العسكري الإنجليزي في أراضـي مصر، وحماية الأقليات، وترك مسألة السودان معلقة، وهي كلها أمور رفضتها الحركة الوطنية المصرية.

الشارع السياسى، وأن يوقف الاحتجاج الشعبي على هذا التصريح، فلم تستطع القوى الشعبية وأد هذا المشروع، وقام الملك بإسناد الحكومة إلى ثروت باشا الذي أعلن الاستقلال المنقوص طبعًا، وتم تغيير لقب السلطان فؤاد إلى الملك فؤاد، كما تم إصدار دستور جديد حقق بعض المطالب الشعبية (دستور ١٩٢٣).

وكان معنى هذا كله أن الحكومة والمعارضة على السواء تخرجان من نفس القبعة العلمانية، وأن الخلاف بين ثروت وسعد ليس إلا خلافًا في الدرجة وليس في النوع، وأصبح الشارع السياسي موزعًا بين الحكومة والمعارضة في غياب الحزب الوطنى، الذي أصبح ضعيفًا جدًا، وخاصة بعد سقوط الخلافة الإسلامية العثمانية رسميا سنة ١٩٢٤، وهو الأمر الذي جعل المنحنى الإسلامي في أقصى درجات هبوطه، وفي العام نفسه ١٩٢٤، تم القضاء على آخر منظمات الحزب الوطني العسكرية والسرية وهي منظمة الانتقام التي كان يقودها الأخوين عنايت.

وبهذا كله غاب الصوت الإسلامي من الشارع السياسى، وغاب معه صوت الكفاح المسلح، وصوت الثورة وصوت المطالبة بالجلاء بدون قيد أو شرط، وصوت وحدة مصر والسودان.

وظهر صوت التفاوض والمؤتمرات، وتقديم عرائض الاحتجاج وغيرها، ولكن الشارع المسلم في مصر قد قرر استمرار راية الكفاح الإسلامى، وكان المطلوب لتحقيق ذلك جيل قادر وعملاق، يبدأ من أقصى انحدار المنحنى الإسلامى، فيحدث بهذا المنحنى انقلابًا تاريخيًا، ليجعله يصعد من جديد في غياب الخلافة والوحدة، وفي عدم وجود تنظيم إسلامي قادر على الحشد والتعبئة والدعاية السياسية بعد ضعف الحزب الوطني وهكذا جاء الإخوان المسلمون، بدءًا من عام ١٩٢٩.

الشعب المسلم يستعيد زمام المبادرة

كان المنحنى الإسلامي قد وصل إلى أقصى انحداره سنة ١٩٢٤، فقد سقطت الخلافة العثمانية الإسلامية مما يعني ضياع وحدة المسلمين رسميًا بعد ضياعها عمليًا، وفي مصر كان الحزب الوطني قد أصبح ضعيفًا جدًّا، وهو الحزب الذي تمسك دائمًا بالإسلامية، والكفاح المسلح والثورة، ورفض أسلوب التفاوض، وكانت ثورة ١٩١٩ التي فجرها وحمل لواءها الحزب الوطني وعموم الشعب المسلم قد انتهت إلى لا شيء، وتم تطويقها عن طريق رفع زعامة مهادنة وعلمانية مثل سعد زغلول ورفاقه على رأسها، وانتهى الأمر بتصريح الثامن والعشرين فبراير ١٩٢٢ الذي يعطي مصر استقلالا شكليًا، ويعطي للإنجليز حق التواجد العسكري في الأراضي المصرية، وحق استخدام المواني والمطارات المصرية، وحق الأقليات، ويطلق يد الإنجليز في السودان، وفي نفس العام تم اكتشاف منظمة الانتقام، وهي منظمة سرية من شباب الحزب الوطنى، كانت قد نفذت العديد من عمليات الاغتيال والعنف ضد الإنجليز، وتم اعتقال عناصرها، وإعدام سبعة منهم وتصفية وجودها، وبذلك فقد الحزب الوطني آخر مراكزه القوية [1].

وحاول الإنجليز القضاء النهائي على فكرتي الجامعة الإسلامية والكفاح المسلح ضد الإنجليز وهما فكرتان متلازمتان، فشجع الإنجليز ظهور الدعوات الإلحادية مثل سلامة موسى، أو الدعوات الفرعونية والقومية المصرية، كما ساهمت بيوت المال الأوربية في الدعاية لاكتشافات الآثار المصرية القديمة ومحاولة جعلها أساسًا لظهور قومية مصرية بديلاً عن الانتماء الإسلامي، وفي إطار ضرب فكرة الوحدة الإسلامية دفع الإنجليز على عبد الرازق لنقل كتاب لمستشرق أوروبي تحت عنوان الإسلام ونظام الحكم، أدعى فيه أن الوحدة الإسلامية والخلافة الإسلامية لا ضرورة لهما، وأن الإسلام ليس به نظام للحكم، كما ظهر كتاب طه حسين مستقبل الثقافة في مصر، يدعو فيه إلى ما يسمى بثقافة البحر الأبيض المتوسط كبديل عن الثقافة الإسلامية، وفي نفس الإطار ظهرت دعوات مريبة لإحلال العامية محل الفصحى، والكتابة بالحروف اللاتينية، كما انتشر

---

(1) عقب عملية اغتيال السير لي ستاك، وكانت تلك المنظمة تضم عددًا من العناصر انحدرت من منظمات سابقة وخاصة منظمة التضامن الأخوي التي كان قد أسسها إبراهيم الورداني سنة ١٩١٠، وكذلك منظمة الاتحاد الإسلامي، وكلها منظمات خرجت من عباءة الحزب الوطني.

التبشير في تلك الفترة انتشارًا كبيرًا بهدف زرع الثقافة الأوربية.

وفي نفس الإطار قام الإنجليز بزرع أفكار القومية العربية، ووصل الأمر إلى حد دعم الإنجليز لإنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، وكل هذا لتكون القومية العربية بديلاً عن التوجه الإسلامي.

كما قام الإنجليز بالتعاون مع اليهود بزرع وتنشيط المنظمات الشيوعية في مصر، وخاصة في الثلاثينات والأربعينات، وقد ارتبط ذلك الأمر بظهور إسرائيل في المنطقة[١].

وشهدت أعوام ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢، صراعًا ثانويًا بين ثلاث قوى غير إسلامية هي الملك، الإنجليز، الأحزاب، واختلفت الأحزاب على درجة التساهل مع الإنجليز في إطار أنها كلها مهادنة ومفاوضه وترفض النهج الثورى، ومن خلال هذا الصراع الثانوي كانت تصعد وتسقط الأحزاب، والحكومات والبرلمانات والدساتير، وهذا في لعبة مستمرة ذات ثلاثة أطراف يتحالف منها طرفان ضد طرف وهكذا، ولكن في سنة ١٩٣٦ نجح الوفد في توقيع اتفاقية (معاهدة ١٩٣٦) وأصبح من يومها حليفًا قويًا للإنجليز ضد الملك، ووصل التحالف إلى ذروته في حادث الرابع من فبراير ١٩٤٢، حيث فرض الإنجليز على الملك أن يشكل الوفد الحكومة، وفي الحقيقة فإن معاهدة ١٩٣٦ قد حققت للإنجليز التواجد العسكري بلا متاعب في مصر وخاصة في منطقة القناة، و اطمأن الإنجليز في وقتها إلى أن الإسلام ـ الثورة كان قد استبعد من التواجد الشعبي ولذلك لا مانع من أن يترك حكم البلاد للوفد والملك والأحزاب الصغيرة على أن يعود إذا دعت الحاجة إلى ذلك، إلا أن الرفض الشعبي قد نجح في النهاية في دفع الوفد لإلغاء المعاهدة سنة١٩٥١.

* * *

وفي مقابل ذلك كله كان الشعب المسلم في مصر يحاول استعادة زمام المبادرة، وصحيح أن المسألة كانت صعبة، فهي تحتاج إلى من يحدث انقلابًا شاملاً في المنحنى الإسلامي لبداية رحلة الصعود من جديد، وكانت هناك محاولات مختلفة على هذا الصعيد داخل الأزهر وخارجه، وأنشأت جمعية الشبان المسلمين سنة ١٩٢٧، برئاسة

---

(1) طارق البشري، الحركة السياسية مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، المقدمة الطبعة الثانية، دار الشروق.

عبد الحميد سعيد عضو الحزب الوطنى، وساهم في نشاطها شخصيات إسلامية هامة مثل حسن البنا، الشيخ عبد العزيز جاويش.

وفي سنة ١٩٢٩ تأسست جماعة الأخوان المسلمين على يد الإمام الشهيد حسن البنا وخاضت الجماعة معارك فكرية وسياسية وعسكرية على كل مستوى، فقد كان العمل يحتاج إلى البدء من نقطة تؤكد الانتماء إلى الإسلام كدين، وكثقافة وكحضارة وكوطن؛ لأن الإنجليز قد شوشروا على كل شيء، خاض الإخوان المسلمين المعارك الفكرية ضد الإلحاد، وضد التوجهات السياسية المنحرفة كالعلمانية، القومية المصرية، القومية العربية، الشيوعية، وضد فساد الملك والحاشية وضد الإقطاع [(١)]، وضد الرأسمالية، ودفاعًا عن الفقراء والمستضعفين من العمال والفلاحين ضد الإنجليز في شوارع القاهرة أو على ضاف القناة [(٢)]، وفي مواجهة إسرائيل عام ١٩٤٨، حيث تطوع الأخوان المسلمين للقتال في فلسطين [(٣)]، وضد المصالح اليهودية في مصر، نسفت المصالح والمراكز اليهودية في القاهرة، وكذلك في مواجهة التبشير الأجنبى، وضرب محاولات الفتنة الطائفية، ووصل نفوذ الأخوان من القوة إلى درجة أنه أصبح لهم ١٧٠٠ شعبة، وأكثر من ٢ مليون عضو في الجماعة.

وفي نفس الإطار ظهرت جماعة مصر الفتاة سنة ١٩٣٣على يد مؤسسها أحمد حسين، وقد اهتمت بالنضال السياسي انطلاقا من الإسلام، وحاولت الاندماج مع الأخوان المسلمين أكثر من مرة، وتميزت بقيام عناصرها بتخريب الخمارات ودور البغاء إلا أن البعض أخذ عليها عدم تحديد مفاهيمها السياسية، وظهور بعض الانحرافات الفكرية والتلفيق في مبادئها بين أشياء لا يمكن التوفيق منها مثل الإسلامية والعربية والمصرية وغيرها من الأفكار، إلا أننا نعتبرها على أي حال رافد من روافد حركة الشعب المسلم في مصر برغم بعض التشوهات.

* * *

(1) د. محمد مورو، دور الحركة الإسلامية في تصفية الإقطاع، دار البحوث العلمية، ١٩٨٠.
(2) صفحات من كفاح الشباب المسلم، حسن دوح، دار القلم، الكويت.
(3) كامل الشريف، الإخوان المسلمون في حرب فلسطين، دار الوفاء.

لم يتوقف كفاح الشعب المسلم في مصر، من خلال حركتي الأخوان المسلمين ومصر الفتاة أو بقايا الحزب الوطنى، أو حتى من رحم الشعب المسلم مباشرة، و ظهرت العديد من أعمال العنف والثورة في مصر في مواجهة الإنجليز، اليهود، الملك، الأحزاب العلمانية (الوفد) (أحزاب الأقلية).

في ٢٥ / ٨ / ١٩٣٠ عملية محاولة اغتيال إسماعيل صدقي باشا.

وفي ٢٢ / ٩ / ١٩٣١ قضية القنابل، والتي أتهم فيها سبعة عشر شخصًا بالاتفاق على قتل محمد توفيق باشا رئيس مجلس النواب وقتئذ، وكذلك إلقاء قنبلة على وزارة الحقانية، وإلقاء قنبلة على منزل محمد علام باشا وكيل مجلس النواب وقطع أسلاك التليفونات وتعطيل حركة القطارات.

وفي ١٠ / ١٠/ ١٩٣١ اكتشف البوليس جمعية تألفت لارتكاب الجرائم السياسية.

وفي ٦ /٥/ ١٩٣٢ محاولة اغتيال إسماعيل صدقي باشا رئيس الوزراء، وبعض الوزراء والنواب والشيوخ، وذلك بوضع قنبلة تحت القضبان بين محطتي طما وصدفا بقصد إسقاط ونسف القطار الذي كان يقل رئيس الوزراء ومرافقيه.

وفي ٢٨ / ١١ / ١٩٣٧ تم الاعتداء على النحاس باشا رئيس الوفد لقيامه بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ مع الإنجليز.

وفي ١٠ / ٤ / ١٩٤١ تم إطلاق النار على ملازم بريطاني.

وفي ١٥ / ١١ / ١٩٤١ تم إطلاق النار على اثنين من الجنود البريطانيين.

وفي ٣١ / ١٢ / ١٩٤٢ تم إطلاق النار على أربعة جنود بريطانيين.

وفي ١٠ / ١١ / ١٩٤٤ تم إطلاق النار على جاويش عسكري نيوزلندي.

وفي ٨ / ١٢ / ١٩٤٤ تم إطلاق النار على ملازم بالجيش البريطاني (١).

---

(1) راجع في هذا الصدد، د. محمود متولى، مرجع سابق، وكذلك أحمد عادل كمال، النقط فوق الحروف، الإخوان المسلمون والنظام الخاص، الزهراء للأعلام العربى، وقد تحدث المؤلف بالتفصيل عن

* * *

وفي إطار الانتفاض الشعبي شهدت تلك الفترة إضرابات وتظاهرات طلابية وعمالية مستمرة، فقد اندلعت المظاهرات في سنة ١٩٣١، وأضرب عمال عنابر بولاق، والورش الأميرية سنة ١٩٣١، وتظاهر هؤلاء العمال أيضًا وسقط منهم ثلاثة عشر شهيدًا ، ومائة وتسعة عشر جريحًا.

وفي سنة ١٩٣٥ اندلعت المظاهرات في كل المدن والقرى، وسقط الكثير من الشهداء، وأعلن الحداد العام على الشهداء يوم الثامن والعشرين من نوفمبر، فأغلقت المتاجر واحتجبت الصحف، وعطلت المصانع، كما تم تنظيم مظاهرة كبيرة يوم السابع من ديسمبر ١٩٣٥.

وفي سنة ١٩٣٦، أضرب العمال في القاهرة والإسكندرية والوجه القبلى، كما اعتصم العمال في المصانع، كما تجددت موجة الإضرابات عام ١٩٣٨.

واستمرت المظاهرات والإضرابات طوال أعوام ١٩٣٠ - ١٩٤٦، ووصلت إلى ذروتها عام ١٩٤٦، وكان شعار تلك المظاهرات لا مفاوضة إلا بعد الجلاء وهو الشعار التقليدي للحزب الوطنى، وقد وقعت مذبحة لتلك المظاهرة يوم التاسع من فبراير سنة ١٩٤٦ فوق كوبري عباس، وعلى أثر تلك المذبحة هبت المظاهرات في الإسكندرية والزقازيق والمنصورة والسنبلاوين، وتجددت المظاهرات في الحادس والعشرين من فبراير ١٩٤٦، وسقط في هذه المظاهرة ثلاثة وعشرين شهيدًا، واثنتى عشر جريحًا، ثم تجددت المظاهرات في الرابع من مارس ١٩٤٦، وسقط المزيد من الشهداء والجرحى.

العمليات التي نفذها التنظيم السري للإخوان المسلمون ضد الجنود والضباط الإنجليز.

إجهــاض جنين الثورة عن طـريق الانقـلاب العسكـري

إجهاض الجنين

مع نهاية الحرب العالمية الثانيـة، كـان عدد من المتغيرات قد أصبح موجودًا علـى الساحة الدولية والمحلية في مصر.

فعلى الساحة الدولية ظهرت قوة استعمارية جديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وهـي تسعى بوسائل جديدة لوراثة النفوذ الأجنبي الإنجليزي والفرنسى، عموما وفـي المنطقة خاصـة وأن هــاتين الــدولتين قــد خرجتــا منهكتــان مــن الحــرب وغيــر قــادرتين علــى الاســتمرار كـإمبراطوريتين استعمارتين، وكانـت أمريكـا تـسعى لتحقيـق هذا الأمـر سـريعًا حتـى لا تعطـي للاتحـاد السوفيتي فرصـة التغلغل فـي المنطقة من ناحيـة، ولا تسمح للمد الإسلامي الثـوري فـي المنطقـة بـأن يهـزم التواجد الإنجليـزي والفرنـسي لحساب قيـام وحـدة إسـلامية أو إمبراطوريـة إسلامية وهو الأمر الذي حذرت منه تقارير الاستخبارات الأوربيـة والأمريكيـة، ونبـه إليـه الكثير من الباحثين والسياسيين في ذلك الوقت.

كما ظهرت إسرائيل فـي المنطقـة سنة ١٩٤٨، وكـان لهـا بـالطبع مصـالح تتعـارض تمامًا مـع مـصالح المنطقة من ناحيـة، وتتفق أو تتعـارض ثانويًـا مع مـصالح الاستعمار القديم والجديد.

وعلى المستوى المحلي في مصر، كان النظام يمر بأزمـة طاحنـة، وقد أصبح أمر سقوطه حتميًا وليس إلا مسألة وقـت لا أكثر ولا أقــل.

فعلى المستوى الاجتماعى، ارتفع عدد الأسر المصرية الريف المعدمة - التي لا تملك شيئا - من ٢٠٪ من سكان الريـف فـي بدايـة القرن التاسع عشر إلـى ٤٥٪ سنة ١٩٥١، وكـان ٤٪ مـن مـلاك الأراضـي يملكـون ٣٥٪ مـن مـساحتها، وكـان ٥٪ آخـرين يمتلكـون ٣٠٪ أخرى، كما بلغ متوسط إيجار الفدان حوالي ٧٥٪ من صافي إيراده.

ومـن جانـب آخـر كانـت البطالـة تكتـسح العمـال، وكـذلك سـاهم التـضخم وارتفـاع الأسعار في إضعاف القوة الشرائية للجنية المصري وبالتالي زادت أعباء الفقراء بحيث أصبح الوضع غير محتمل للكثير منهم.

وعلى المستوى الوطني ظهرت الخيانات الواضحة في حـرب ١٩٤٨، وظهـر فساد الملـك والحاشـية والأحـزاب بمـا فيهـا الوفـد، وكثـر الكـلام عـن الرشـاوى والعمـولات والصفقات.

وعلى المستوى السياسى، كانت السلطات الإنجليزية قد لجأت إلى الوفد كمنقذ أخير لها إلا أن الوفد الذي نجح كثيرًا في تطويق المد الثوري وتسريبه في قنوات جانبية، كان قد أصابه العجز والشيخوخة، وأصبح غير قادر على أداء مهمته التقليدية

وعلى الجانب الآخر، كان الوعي الشعبي في ازدياد مستمر، وكان الشارع السياسي يغلي بالجماهير، فهناك المظاهرات المستمرة من الطلاب والعمال، وهناك الإضرابات المتوالية، حوالي مائتي إضراب كبير في عامي ١٩٥٠، ١٩٥١، ووصل الأمر بحكومة الوفد أن فقدت أعصابها لعدم قدرتها على ضبط حركة الشارع السياسى، وهي مهمتها التقليدية، فقامت بقتل ثمانية من عمال مصنع سباهي في أغسطس ١٩٥٠ وألقت بجثثهم في ترعة المحمودية، وأحدثت حملة اعتقالات لزعماء العمال على يد الشرطة والقصر سنة ١٩٥١، وحدثت مجازر في مصانع الشوربجي بإمبابة وسباهي وكرموز وشبرا الخيمة والمحلة [١].

وحدثت انتفاضات فلاحية كبيرة في محلة موسى، كفر بدواى، كفر البرامون، وتصاعدت تلك الانتفاضات في عامي ١٩٥٠، ١٩٥١، فحدثت انتفاضات في قري ميت فضالة، بهوت، أبو الغيط، كفور نجم، سخا، السرو.

كما حدثت مظاهرات ضخمة من أكتوبر ١٩٥١ إلى يناير ١٩٥٢، واشترك في أحداها أكثر من مليون شخص، ورفعت عشرة آلاف لافته تهاجم بريطانيا، وأمريكا، وأصدر شيخ الأزهر فتوى يدعو فيها إلى قتال الإنجليز [٢].

واندلعت أعمال العنف التي نظمتها جماعة الإخوان المسلمون ضد التواجد الإنجليزي في القناة، وفي خلال خمسين يومًا كان ١١٧ إنجليزيًا قد قتلوا و ٤٣٨ قد جرحوا، فقام الإنجليز بضرب مبنى محافظة الإسماعيلية بالمدافع في ١٧/ ١٢ / ١٩٥١، ورد الفدائيون على ذلك بنسف القطارات والمعسكرات الإنجليزية، ورصد الإنجليز مكافأة عشرة آلاف جنيه لمن يأتي بالشيخ فرغلي زعيم الفدائيين حيًا أو ميتًا، وحاولت حكومة الوفد تطويق هذه الأعمال، وأعلن فؤاد سراج الدين ضم كتائب الفدائيين إلى الحكومة، وطلب من الأحزاب والهيئات أن تتخلى عن الإشراف على تلك الكتائب، وبرر فؤاد سراج الدين ذلك بأن الكتائب بعدت عن أغراضها!! وبالطبع لم يهتم أحد بمثل هذا الكلام وازداد العمل الفدائي قوة واتساعًا، وفي الثامن من ديسمبر حشد الإنجليز ستة آلاف جندي و ٢٥٠ دبابة و ٥٠٠ مدرعة لاحتلال قرية أحمد

---

(1) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، دار الشروق.
(2) نفس المرجـع الســابــق.

عبده، حيث كانت قاعدة للعمل الفدائي، وامتدت أعمال العنف الفدائية إلى مناطق شرق الدلتا، فرد الإنجليز باحتلال التل الكبير، وأبو حماد في السادس عشر من يناير ١٩٥٢، وقامت حكومة الوفد بالقبض على الفدائيين وترحيلهم إلى بلادهم بعد تجريدهم من السلاح، إلا أن عمليات العنف تصاعدت أكثر، وفي الخامس والعشرين من يناير ١٩٥٢ حدثت اشتباكات واسعة بين الشرطة المصرية والقوات الإنجليزية، وسقط سبعين شهيدًا مصريًا، و أربعين قتيلاً إنجليزيًا[1].

* * *

ومحصلة كل هذه الأمور تؤكد أن الثورة الشاملة على وشك الانفجار، فالنظام في حالة أزمة شاملة على كل المستويات، ومسألة سقوطه مسألة حتمية، وحتى الوفد نفسه باعتبار الاحتياطي الأخير في جعبة النظام، كان قد فشل تمامًا في تهدئة المد الثورى، وتجاوزته الجماهير تمامًا.

والجماهير في حالة ثورة حقيقية، طلابها، وعمالها، بل وفلاحيها، وهناك كفاح مسلح ضد الإنجليز في القناة.

والمنظمات الشعبية الإسلامية تمتلك التنظيم والسلاح والخبرة القتالية، فالإخوان مثلا كان لهم أكثر من ١٧٠٠ شعبة، وأكثر من ٢ مليون عضو، وكان لهم تنظيم سري على درجة عالية من التسليح والكفاءة، كما أنهم كانوا قد اكتسبوا الخبرات القتالية في حرب فلسطين ١٩٤٨، أو في الكفاح المسلح على ضفاف القناة ضد الإنجليز.

وهذه العوامل مجتمعة تؤكد أن ثورة إسلامية شاملة ستندلع حتمًا، ثورة تحقق الجلاء وتحقق أوسع مشاركة شعبية، وتحقق العدالة والحرية، وتحشد الجماهير وتعبئها ضد إسرائيل وأمريكا، والحضارة الغربية عمومًا.

وكان من الطبيعي أن تتحرك القوى الشيطانية (إسرائيل وأمريكا) لوقف انفجار الثورة وإجهاض جنينها، واتبعت تلك القوى تكتيكًا شيطانيًا خبيثًا، فقامت باغتيال الإمام حسن البنا في الحادي والعشرين من فبراير ١٩٤٩، حتى تحرم جماعة الأخوان، وتحرم الأمة من قيادة خبيرة وذات كفاءة، كما قامت بعدد من عمليات الاعتقال والسجن لقيادات وعناصر الإخوان المسلمين حتى تجعل الجماعة في حالة رد فعل، وبالتالي تفقد زمام المبادرة، ومن ناحية ثالثة قامت تلك القوى الشيطانية بإحراق القاهرة لتحقيق نوع من الفوضى، والتخلص من أحمد حسين باتهامه بارتكاب الحريق.

---

(1) أسامة حميد، موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية.

وهكذا تم إعداد المسرح جيدا لانقلاب عسكرى، يحقق للقوي الشيطانية أهدافها في إجهاض جنين الثورة الشعبية، وإطالة عمر الأنظمة العميلة، وتحقيق أهداف إسرائيل في الوجود والتوسع والهيمنة، ومساعدة أمريكا في وراثة النفوذ الاستعماري الإنجليزي والفرنسي في المنطقة وهكذا جاء انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

* * *

الفهرس